

الحمل

الحمل

٢ <

910

SÜLEYMANİYE G. KÜTÜPHANESİ	
Kısmı .	Kılıç Ali Paşa
Yeni Kayıt No	
Eski Kayıt No	910 / 929
Tasnu' No.	

KILIÇ ALİ PŞ.

910

بوزمره مقبوضه 929

929





۹۸۰

۹۵۹

۹۱۱



بسم الله الرحمن الرحيم  
 بسم الله الرحمن الرحيم  
 بسم الله الرحمن الرحيم

صدر كتابه بالمعجزة بعد البسملة اقتداء بالقرن العظيم وتبنيًا وتبركا  
 باللفظ الكريم فقل الحمد مصدر من حمد يحمده من يحمده علم يعلم وهو الوصف  
 بالجميل على الجليل الاعتبار من انما او غير لان الحمد خاص باعتبار المورد  
 وهو اللسان فقط وعام باعتبار المتعلق كما قال من انعام او غير يعني  
 سواء وصل من جانب المحمود نعمة الى المأمند فحده مكافاة لما وصل من غير  
 زيد على انعام او لم يصل مثل حدث زيد على حسنة ولما الشكر فهو الوصف  
 بالجميل ايضا لكتبت عام باعتبار المورد يعني يكون باللسان وغيره وحسن  
 باعتبار المتعلق لان الشكر لا يكون الا من انعام ويكون بينهما عموم وخصوص  
 من وجه لانهما يجتمعان في الشناء باللسان في مقابلة الاحسان ويصدق  
 الاول فقط في الوصف بالعلم باللسان والثاني في فقط في الوصف بالجميل  
 في مقابلة الاحسان كذا في المطلق واللام فيه الجمل والاضمار ولا يكون  
 الحمد اذ لا عهد لاف الذهن ولا في الخارج ويبقى له زيادة تحقيق  
 لوليه اللام متعلق بالخبر تقديره ثابت وكان وجوه العدوين  
 الولي بمعنى القرب وكل من ولي امر واحد وهو وليه اي قريبه وصيه  
 اي ومن الولاية لان كل من ولي امر واحد فهو وليه يعني ناظره وحافظه  
 وكلا المعنيين هما جائزان انما على الاول فالمعنى جنس حمد او كل حمد  
 يجب كل حمد على النبي في الاضافة وليه للاضمار والضمير البارز فيه  
 راجع الى الحمد ومحب كل حمد هو الله لانه تعالى يحب كل حمد له يعود اليه

البيان بفتح اللام بمعنى قلب وكسر اللام بمعنى ثبات  
 المزد هذا معنى الاول وضمه

واما غيرهما فلا يحب الاحمد او حمد من بحبه وانما على الثاني فالمعنى  
 ان جنس حمد او كل حمد في امر حمد من خلق ما يحمده عليه وهو مكان  
 او ما يحمده به وهو اللسان وخلق الحمد والحمد والكتاب في الحمد وحمده  
 الحمد بالايدي به وانما قال لوليه ولم يقل لله مع كونه احصا انما لفظا  
 فلرعاية السمع لئنه وانما معنى فيحمل كلا المعنيين السابقين انما  
 فيحصل للسمع معنيين لان حصول لذين اولى من حصول لذة  
 ونعمتين اولى من نعمة والصلوة والواو لعطف الجملة على الجملة كذا  
 بالواو كما لا يكون لتعظيم لفظ لان الواو قوتى وهي من اللذة رحمة و  
 مغفرة ومن الملائكة استغفار ومن المؤمنين دعاء ونصر وتذلل  
 مبداء على نبيه خبره الضمير البارز راجع الى الولي تقديره على نبي ولي  
 الحمد والنبي تاما من النبوة وهي ما يرتفع من الارض سمي به لارتفاع  
 شأنه وقدره على سائر المخلوق وهو وزن فاعيل بمعنى مفعول  
 بفتح المعنى يخرج او من الشاء بمعنى الخبر يخرج بفتح المعنى هذا اصله  
 ينبى على وزن جري وعلى الاو نبيق مثل عبيد سمي به لان النبي مخبر  
 عن الله صرح فوزنه فاعيل بمعنى فاعل كرجيم بمعنى راحم وقدير  
 بمعنى قادر وهو انسان بعينه الله الى الخلق لتبليغ الاحكام معنى  
 لسان الاحكام كما قال الله تعالى يا ايها الذين بلغ كما امرت الاية و  
 الرسول اخص منه وهو انسان ايضا ولكن يكون له كتاب وشريعة  
 فيكون اخص من النبي لان كل رسول نبي ولا عكس كما ان كل انسان  
 حيوان من غير عكس واصافة الى الضمير اما عهدة كغلام زيد  
 فيصرف الى نيتنا فيكون المعنى والصلوة على النبي المحمود في

نبي



وقد يكون جنسية واستغراقية فالعقود والصلح على كل نبي كما  
 فيهمونه الزمان والمقام يختص بنبينا ايضا وان كاعا تاعلى ما في نفسه  
 وانما قال نبية ولم يقل على رسول مع انه المصور الرسالة اقوى وبالفاظ  
 اقوى اعني ما لفظا فلرعاية السجوع واتيا مع فعل كونه الاضافة  
 للجنس والاستغراق ظ لانه اشمل وانما انها عهدية فلان الله على الله  
 اذ استحق الصلوة بمرتبة النبوة فاستحقاقه اياها بمرتبة الرسالة  
 يكون بالطريق الاولى لان الرسالة اقوى وعلى الله عطف على نبية به  
 باعادة الجارة اشارة الى انهم وان كانوا يستحقون الصلوة لمناقبه  
 النبوية كما هم المستحقون اصالة مثل قوله تعالى فله الله العزة  
 والكرامات يقال الى الرجل بنف واهله وعياله واتباعه وانصاره وعلى  
 الثالث يكرر ذكر الاصحاب تخصيصا بعد التعريف يعني يكون من قبل  
 عطف الخاص على العام اعتناء بشانهم واشارة الى انهم احق بالصالح  
 لانهم كانوا تابعين له ولم يكونوا تنزل الملائكة والروح وانما المعنى  
 فهو غير مراد ههنا وانما على الثاني فيكون من باب عطف الخاص على الخاص  
 لان الله ايضا اصحابه يشكر الدعاء لهم كقوله تعالى واقرانهم والاولاد  
 اقل قلبت الهمزة الفالسكنها وانفتاح ما قبلها كما في آمن وقيل  
 اصله اول على وزن فرس قلبت الواو الفاء لفتحها وانفتاح ما  
 قبلها وعلى الروايتين نظم الشاطي لبيخث قال فلا بد له من  
 هاء اصلها اهل وقد قال بعض الناس من واو ابد لا وضاف  
 الى الضمير الرجوع النبي واصحابه بالخبر عطف على الله وموجع صبي  
 جمع صاحب كراكب وركب ويجمع على صاحب وصحاب كجبايع و  
 اصحاب كجنايات

نشبتان  
 مشبان

ونشبتان ثم قبل الصحاب من صاحب الرسول ثم وهدمه واخذ منه و  
 اختلفت تفسير وهم عنده وفاته مائة الف واربعة الى ثلثة  
 الف كلهم اهل الرواية عندهم لقوله ام اصحابي كالنجوم بايتهم ا  
 اقتديتم اهتد بهم كذا في خاشية المطول المتأديين صفة للاهل  
 والاصحاب على سبيل البد او من باب المحذف والتفسير للايهام  
 النافذ من تقديره وعلى آله المتأديين جذف الوصف الاول اختصارا  
 او ذهابا الى الاجمال والتفصيل والآيه والتفسير الادب من ادب  
 اذا ابدع وكوم وهو قسمان ادب النفس وادب الدرس وانما الادب  
 ادب النفس فلان الآل واصحاب كانوا متأديين باذنب نفسه ثم  
 وادب دوسم عليم التخلق بخلق القران وهو الامر بالمعروف و  
 النهي عن المنكر كما قال الله تعالى وانك لعلى خلق عظيم وهو خلق  
 القران الكريم وانما ادب الدرس فلان النبي لم كان يبلغ الكتاب  
 والاحكام كما قال اعم في اثناء وعظه الاهل بلغت قال العوفي قال  
 فليبلغ الشاهد الغائب والاصحاب كانوا يبلغون الكتاب والاحكام  
 كما يبلغ النبي ثم اياهم باذنب جمع ادب يعني البراعة والبراعة  
 الكرم منه ثم فيبلغون الكتاب والاحكام لمن بعدهم كما يبلغ النبي ثم  
 لهم وفي ذكر الادب براعة الاستعداد لان القوم من قسم الادب و  
 بعد الواو ابتداء من ظرف المكانية لتعبير ههنا لا  
 الزمان لكونه مضافا اليه ليعود معنى على الضم لما تقر في موضعه تقديره  
 او بعد زمن الفراغ من الحمد لولية والصلوة على نبية وعلى الله واصحابه و  
 العامل فيها انما المقدره لان قبل وبعد مضافة اما يدل عليه الفاء في قوله



فهذه اولها متدرة في نظم الكلام بطريق تعويضي الواو عنها بعد  
 محذوف اما على انه لا يمنع من اجتماعهما حيث يقال واما بعد لوجود  
 مع الفعل في ما يناسبها من راحة الفعل كافي في كل النظر فيكون  
 معمولاً ضعيفاً حيث يعمل فيه كل عامل فهذه اشارة الى السائل في  
 كتابنا هذا الكتاب بناء على ما اخبر الله به من تدوينه فيكون  
 الكافي حاسبة او اشارة الى ما في الذهن بناء على تقديمها عليه فيكون  
 الاشارة مع ذهنية في محض عصم اتي هذه الامور الحاضرة في العقل  
 استخلص المعاني في التي كبرها في كنه على وجه الاجمال واورد  
 لهم الاشارة لبيانها واتم الاشارة وبتكامل في الامور المحقولة  
 وان كان وضعها للامور البصرة حاضرة في سرى الطالب اكمال  
 انتان هذه المعاني حتى صارت كمالاً في كمالها كانت فبصرة عند و  
 يقدر على الاشارة اليها واما اشارة الى فطانت الطالب بحيث بلغ  
 مبلغاً حتى صارت المعاني عنده كالبصرة والحق ان يشار به العقل  
 بالاشارة المناسبة وفي ذلك مبالغة في حيث الطالب على تحصيل  
 المعاني الى صحتها كلامه قوله فهذه مبتدأ قوائد خبر جمع فائدة  
 كنوا جمع ناصرة وهي ما استفيد من علم او جهة او مال يقال  
 فاد يفيد اذا ثبت المعنى فوائد ثوابت يعني امور ثابتة بعيدة  
 عن البطلان والحلل واقية وفوائدها انتم بقي مثل رمي برمي و  
 وفيها على وزن فعول فعني واقية كثيرة تامة لا نقصان فيها و  
 اللام في محل متعلق بقوله واقية على تضمين معنى التحول والتضمين  
 طريقان احدهما ان يكون الاصل ثابتاً والمضمين حالاً منه وعلى هذا

معناه فهذه امور ثابتة كثيرة تامة حال كونها متعلق بحل و  
 الثاني ان يكون زائدا والمضمين قائماً مقامه في كمال المعنى فهذه  
 امور متعلقة بحل والطريق الاول اليق بالمقام لانه على طريق  
 الثاني تغوت معنى الفوائد والواقية قوله لحل مصدر مضاف  
 الى المفعول لانه هو المقصود والفاعل متروك تقديره حل كل  
 هذه الفوائد الواقية للحل بالفتح يقال حل العقد اذا فتحها  
 وبابه رد و المراد ههنا الايضاح والبيان اي الايضاح مشكلاً  
 الكافية وبيانها مشكلات يجمع مشكلة من الشكل هذه  
 اشكى الى اشته الكافية لم الكتاب بن حاجب قوله للعلامة  
 صفة للكافية في تقدير الكاشنة له من حيث التاليف او حال  
 منها وهي مضاف الى المشكلات وهي مفعول به للمصدر فيكون  
 مبنية للمفعول للواسطة يعني يجوز الحال عن المضاف اليه اذ حذف  
 المضاف واقيم هو مقامه ههنا كذا لا يجوز ان تقول حل الكاشنة لانه  
 حال كونها مؤلفة للعلامة مثل قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم حنيفاً  
 حيث يجوز ان يقال واتبع ابراهيم حنيفاً فن اراد تحقيق المرام فليكن  
 حاشية للعصم المشتهر بكسرها وتجاوز الفتح ايضاً لانه جاء لا رماً  
 وتجاوزاً متعدياً كما يقال لغلان فضيلة اشتهر بالناس صفة للعلامة على  
 ان التاء فيها للبيان كناية منسابة اختيار من بين اوصاف  
 الاشتهار اغناء له عن الوصف بالفضائل تفضيلاً لاشتهاره واعتداله  
 عن اعراضه عن الاطراء في المدح في المشار متعلق بالمشتهر و  
 بيان محل الاشتهار والمخارِب عطف عليه وانما يجمعها اما لفظاً

والنادر لمبالغة

يعني هذه  
 الاشكال  
 ثابتة في  
 الكافية



فلو غايه لشيخ وانما معنى فلا اعتبار مشرق كل يوم ومغرب كل يوم  
 لأن كل يوم وليله مشرق ومغربا وفيه مباغاة في اشتهاه سى في  
 قوله وتبا لشيخين ورب المغربين باعتبار المشرق الصيف ومشرق  
 الشتاء لأنهما اثنان في كل سنة وكذلك المغرب والافراد في بعض المواضع  
 باعتبار الجنس يعني جنس المشرق وجنس المغرب الشيخ عطف بيان لقوله  
 من شاخ يشيخ شينا وشيخوخة والشيخوخة من ظهر فيه سنة أى علامته  
 أو من خمسين أو من احدى وخمسين إلى اخره من أو إلى ثمانين هذه  
 على حقيقة وقد يطلق على من لم يبلغ هذا السن للتبجيل ومنه  
 يقال شيخ الرجل أى وصفته بالشيخ وإن لم يكن موصوفا به  
 للتعظيم باعتبار كونه موصوفاً بوصف الشيخ الشيخ ابن الجلال  
 ابن الحاجب لا اشتهاه بهذه اللقب لأنه كان والده حاجباً لـ  
 سلطان برهان تغره من التقليل يقال غدا السيف من يده ضرب يضرب  
 ونصر جعله في غمده فهو مخود وتغده الله برحمته غمده بها كذا في  
 القصاص فقيه السعارة تبعته لتبشيره الشيخ بالسيف في حدة الطبع  
 وقطع المشكلات وفيه لتعارة مكنته أيضاً للتشبيه المذكور في التفسير  
 وتخييلية وهي اثبات ما يلزم المشبه به من الحمد للمشهد الله بغيره  
 متعلق بقوله تغده أى تتركه لله تعالى بمغفرة ورحمة كما أمر الشئ  
 النفس بالتوب الفاضل واسكنه الله لكن الله الشيخ يوم القيمة  
 بخبوخة بالبلاء الموحدة من حب من تحبه وبعده حاد مهله وبعده بلاء  
 أيضاً وبعده واول واحد كذا لا على وزن فعولوه مفعولة الشئ الاوسط  
 الشئ الاوسط لا اضطرار ولا تقريط منصوب على الظرفية جنانة بكر الحزم

جمع

جمع الجنة وبالفصح القلب والتميز ههنا الاول وهي في الاصل الحديثة  
 التي هي ذات الشجر والتخل سمي بها لاحتياها مع يقع لاشتغالها على  
 الاشجار والتخل يعني السكند الله وطلعتنا بنظمها النظم المجمع  
 يقال نظمته الولد أى جمعه في السلك أى جمعت الفوائد الوافية  
 في سلك متعلق بالنظم والسلك المحيط بالتقرير وقيل التقرير جعل  
 الشئ في قوله والمحل على الاقراء والمحل على الثاني ابلغ في مدح  
 الكتاب يعني قرار دأبه وأمراده ههنا اما هذا المعنى او المعنى  
 العرفي وهو التلطف بالالفاظ حسب مقتضيه العقل والمقام و  
 على الله التقديرين يكون الاضافة من قبيل اضافة المشبه به الى المشبه  
 أى جمعت الفوائد التي هي المعاني يعنى الفاظها في التقرير والتلفظ  
 الذي هو كالخز في السلك وجه الشبه كون كل منهما حافظاً لـ  
 لاكتيا هو حسن الاجتماع والالتيام ويحيط عطف على السلك وهو  
 ايضا بكسر الهمزة المهملة السلك ما دام فيه للفرز التحرير  
 وهو التقديم والاضافة فيه من قبيل لجين الماء ارجعت النور  
 الوافية أى الفاظها في التقرير والتلفظ الذي هو كالسلك الذي فيه  
 للفرز أى جمعتها في التقرير الذي هو كالسلك الذي فيه للفرز و  
 التحرير الذي هو كالسطح الذي هو فيه الولد وفيه تدرج و  
 ترقى من الأدنى الى الأعلى للولد متعلق بنظمه الولد المولود  
 العزيز فعيل بمعنى المفعول العزى عند اهل المعرفة الزكاء و  
 الفضل فوصفه به في قوة وصفه بالزكاء والفضل فكأنه قال  
 جمعتها لقبين الموصوف بالزكاء والفضل ضياء الدين هذا

الخطاط الخطاط ادرز لك  
 الكه



لقبه عطف بيان او بدل منه والثاني هو الاول يوسف عطف  
 بيان حقيقة اي يوسف الله عن كثره موجبات بك المجمع  
 موجبة يعنى عن شياء تكون سببا لمحصل التلخيص والتلخيص  
 كلاهما يعنى واحد وهو القصة والكبرية الا ان في الثاني مبالغة  
 في الخزن لان التلخيص اشد الخزن كذا في الصحاح يعنى حفظه  
 الله يوسف عن شياء تكون سببا لان يكون خزانة في الدنيا والآخرة  
 وسجته اي سجد الفوائد الوافية التي نظمها عطف على نظمتها وتسمية  
 تتعدى الى مفعولين بنفسها نحو سجدت ابني زيدا وتتعدى الى مفعول  
 الثالث بالياء نحو سجدت ابني يزيد وهما من القسم الثاني بالفوائد  
 الضيائية وهذا من قبيل تسمية المؤلف باسم المؤلف وهو يوسف  
 لان المقصود الضيائية وانما اتى بالفوائد لتكون موصوفة لها  
 ويكون اللقب أشهر من العلم في أكثر الاستعمال بنسب إليه ولان فيه  
 نسبة الى الضيائية يجب المعنى فيشعر بان هذا المؤلف يضئ  
 القلب ويزيل عنها ظلمة الريوب فلا يقال ينتسب إليها وقيل  
 المقصود الاصل في التركيب الاضافي ان كان في الجزء الثاني فالنسبة  
 اليه والا فالنسبة الى الاولى والمقصود الاصل في الجزء الاول لان  
 المصركات وصفه بالضيائية كما وصفه بالعن كما في قولك عبد  
 مناف يقال فيه عبيدي لامنافي وفي ابن الزبير يمد وفي امر  
 القيس قيسى قوله لانه علة للجملة التي هي قوله نظمها اي لان  
 الولد العزيز ضياء الدين يوسف صار سببا لهذا الجمع والتأليف  
 عطف التفسير للجمع لان الجمع يحتمل ان يكون بالتأليف وغيره وفسره

وانما

وانما اورد للجمع ههنا مع احتمال التفسير واخراج الفقرتين عن  
 المساوات ليكون الكلام من قبيل الماهام والتفسير وهو الذي و  
 ان كان فيه تطويل الفقرة الثانية على الاول فلا يصح قول من قال  
 قال الاولى ترك الجمع لانه لا فائدة فيه الا اخرج القولين الفقرتين  
 عن المساوات تدبر كالعلة الغائية وهي ما تقدم في التصور وتأخر  
 في الوجود وهما في الحقيقة العلة الغائية تعلم يوسف هذا الكتاب  
 المؤلف له وهو في الواقع تقدم في التصور ومؤخر في الوجود  
 وانما نفس يوسف فهو متقدمة في التصور والوجود ولم يصح ان  
 يكون علة غائية فلم يذ قال كالعلة الغائية على طريق التشبيه لانه  
 على طريق التحقيق ويحتمل ان يكون علة غائية على طريق التحقيق  
 لكن يحذف المضاف عن جانب الاسم اي لانه تعلم يوسف لهذا الجمع  
 والتأليف العلة الغائية على ان يكون الكاف زائدة مثل قوله تعالى  
 ليس كذلك شيء فلم يصح قول من قال ولو قال لان تعلم العلة  
 الغائية ليضم وانضم وكفى في النسبة لما عرفت فاعلم ان العلة  
 عند اربع العلة الفاعلية وهي ههنا مؤلف هذا الكتاب والعلة  
 المادية وهي ههنا الفاظ هذا الكتاب وكلماته وتركيبها وغيرها  
 والعلة الصورية وهي ههنا جزم جزم هذا الكتاب على اي وجه كان  
 والعلة الغائية وهي تعلم يوسف هذا الكتاب واستغاله به نفعه  
 يوسف الله لان الماضي اذا وقع موقع الدعاء يكون بمعنى الامر  
 وابراده بالماضي للتفائل واظهار المحرم وابرار غير الواقع منزلة  
 الواقع والاعتراض عن صورة الامر بها اي بالضيائية لما سبق ان المقصود

علة الفاعلية جاهي  
 علة صورية كتاب  
 علة مادية اجزاء الكتاب  
 علة غائية ولد الزبير



ههنا الوصف وسائر معطوف على مفعول نفع وهو الضمير  
 البارز المتصل به من سائر رسلنا وسائر من باب فتح يفتح  
 وتصدر سور وصفه سائر فالتشوير بقية ما اكل وشرب و  
 معناه الباقي ويحتمل ايضا معنى الجمع فالتسائر ههنا بمعنى الثاني ليكون  
 المدعو اليه انفع وهو يوسف لانه يتكرر الدعاء في حقه اولا بالضمير  
 العائد له وثانيا بالاعطف يعني ياتي من باب عطف العام على الخاص  
 لمزيد الاهتمام بالمعطوف عليه ومضاف الى المبتدئين جمع مبتدأ و  
 هو من باب ابتداء في تفيد كل شيء يقال له في اوائل ابتداء مبتدأ و  
 فيكون من الفاظ العموم ولذا قال الشارح من اصحاب التحصيل المراد  
 عن كونه من اصحاب الطرف والضبايع لان هذا اللفظ يعني لفظ ا  
 اصحاب التحصيل لا يطلق في عرفهم الاعلى من طلب العلم وتغل  
 به وما توفيق الا بالله مصدر مضاف الى ما يقوم مقام الفاعل  
 والتوفيق جعل الباب موافقة للمستببات في المعنى فالمقصود وما  
 كون موقفا يعني فما يكون الببابة مدافعة موافقة للمستببات  
 بشي من الاشياء الا بعمدة الله لراي اياي وتوفيق اياي  
 فالاستثناء مفرغ وقيل هو استعداد الاقدام على الشيء فيكون  
 المصدر مبنيا للفاعل فالمعنى وما يكون او ما يكون مستعدا  
 على الاقدام بشي من الاشياء الا بعمدة الله وقيل جعل  
 الله افعال عباده موافقة لما يحب ويرضاه فالمعنى وما يكون  
 افعالي موافقة لما يحب ويرضاه الالح وقيل هو موافقة تد  
 تدبير العبد لتقدير الحق فالمعنى وما يكون تدبير موافقة

لتقدير الحق

لتقدير الحق الالح اي الى الله كما يقال العبد يدبر والله يقدر وقيل هو  
 هو الامر المعرب الى التسويات الابدية والكرامة السامية ومن اراد  
 تحقيق معنى التوفيق في الافادة والانتفاضة فليطالع قواعد الاعراب  
 الذي الشيخ زاده وهو حسي الواو الحال والجملة حال اي حسي وكافي  
 في جميع مبرهاتي وامرادي ونعم الواو العطف الوكيل فاعل اما  
 معطوف على حسي عطف جملة على مفرد فالخصوص الضمير المرفوع المقدر  
 مثل زيد نعم الرجل كذا في المطول او على هو حسي عطف جملة على جملة  
 فالخصوص محذوف تقديره ونعم الرجل والوكيل الله مثل قوله  
 نعم العبد اي نعم العبد ايوب عم وعلى المتدبرين يكون عطف الانشاء  
 على الاخبار وتبينها كمال انقطاع فلزم التأويل والتوجيه ليصح العطف  
 اما في الاول فيقال اللفظ وان كان اخبارا فالمعنى على الانشاء فينبأ  
 المعطوف من حيث المعنى فيصير عطف واما في الثاني فيقال اللفظ  
 وان كان انشاءا فالمعنى على الاخبار فينبأ سبب المعطوف عليه من حيث  
 المعنى فيصير عطف اعلم جوابه قول مقدر تقديره ان المضى لم يكتف  
 اقول هذا الكتاب لفظ الجلالة والصلوة على نبينا وخالف السلف  
 فيه لانهم كتبوها فاجاب عنه منبها فقال اعلم ان الشيخ لم يصدر من  
 التصدير رسالته هذه صفة الرسالة مثل مررت بزيد هذا وكذا  
 تفصيله بحمد الله متعلق بقوله لم يصدر بان جعله متعلقا بيايضا  
 جعل المص المجد لله جزء مفعول الثاني منها الجاز والمجور وصفه الجوز  
 والضمير البارز راجع الى الرسالة اي بان جعل المص المجد لله جزء من الرسالة  
 كتبنا لان الجزئية لا يكون الا بالكتابة لا قولا ولا قلبا لانه ليس من ان



فقد صدر هذا الكتاب من رسله البسملة  
فقد صدر هذا الكتاب من رسله البسملة  
فقد صدر هذا الكتاب من رسله البسملة

ان لا يصدرها بالجد القول ولا بالجد القلبى يعنى الفعل والقلبى  
فعدم التصدير بالجد الفعلى او القول والقلبى حين الشروع  
فى شئ من الاشياء ليس من شأن العاقل فضلا عن المصنوع الفاضل  
مصدر من باب ضرب وهو كسر واظهار النذل والتواضع مع انه من  
الكلمة منصوب لانه مفعول له لقوله لم يصدر وسياتي زيادة تفصيل  
اللام فى قوله لنفس متعلق به ويمكن ان يقال انه لما صدر رسله بالبسملة  
فقد صدرها ايضا بالجدلة لان للجد اظهار الصفات الكمالية الآتية  
لم يذكر لفظه ههنا لنفسه وهضم النفس مما اتي بما يكاد يكون فوقه  
والاعجاز كتحصيف مثل هذا الكتاب من اتم المهمات وتعلم منه ايضا  
فرد الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله وقوله بتخييل متعلق بقوله ههنا وهو الفاء  
الشئ فى الخيال مصدر مضاف الى المفعول يعنى بالقاء المص هذا المعنى  
لو نقصان كتابه ونفسه وهو ان كتابه هذا من حيث انه كتاب ليس  
فعل من افعال الناقصة لهم مستوفى راجع الى الكتاب وخبره قوله كتب السلف  
والجد خبر ان وهى مع اسمها وخبرها مفعول للتخييل الى ليس هذا الكتاب من  
حيث انه كتابى ومؤلفى مثل مؤلفات السلف وهو على وزن المثلث  
يعنى على وزن المثلث بفتح تين اسبق الصالح من صغر جرمه وعدم  
اشتغال على المسائل والقواعد والامثال والشواهد حتى يصدر  
رسالة تفريع لعدم كون كتابه ككتبهم على منها بفتح تين الطريق اى  
على طريقها من البسملة والجدلة والتعليق واما ولا يلزم هذا جواب  
دخلى مقدروا عدم العمل بالحديث عند عدم التصدير بجملة  
على الوجه المذكور وهو مستلزم الاقضية فقال لدفعه ولا يلزم من

ذلك

عجابه  
فقد صدر هذا الكتاب من رسله البسملة  
فقد صدر هذا الكتاب من رسله البسملة  
فقد صدر هذا الكتاب من رسله البسملة

ذلك ان من عدم التصدير بالجد عدم الابداء فاعل القول ولا يلزم بداه  
بالجدلة مطلقا لقوله ولا قلبا ولا كتابا ولا فعلا حتى يكون كتابه هذا ابتداء  
اي بتردد الجدلة ككتابا وفعلا اقطع ويدخل تحت قوله عدم كما مر ذى بال  
لم يبداه بالجدلة فهو اقطع وفى رواية فهو اجزى لجوان اتيانه  
اي انص بحمد الله قوله ولا قلبا من غير ان يجعل جزء من كتابه بان يقول  
بالجدلة وغيره مما يدل على تعظيم الله تعالى بقلبه وباله ولكن لم يجعل  
جزء من كتابه ههنا لنفسه وهذا أولى واليق وبداء الواو للبيان  
يعنى جواب عن سؤال مقدر تقديره كان وظيفة من شغل اولاه فى علم النحو  
ان يعرف العرب يعنى اولاه فى علم العرب بتعريف الاعراب والبناء وما يلقى  
عليها الا ان المصدر بداه فى هذا الكتاب بما هو خلاف وظيفة من تعريف  
الكلمة والكلمة فاجاب عنه بقوله وبداء بتعريف الكلمة والكلمة يعنى  
كان من ادب المصنفين ان يذكر وا قبل الشروع فى المقصود من علم  
النحو الكلمة والكلام كونهما من موضوع العلم يعنى ان الكلمة ذات  
موصوفة بالاعراب والبناء حيث يقال هذه الكلمة معربة وتلك  
مبنية وهما صفتان كما ان الذات مقدمة على الصفة كذلك ههنا وما لم يوصف  
يعنى فماله يعرف الموصوف لم يعرف الصفة لانه او المصنوع بحث فى علم  
الكتاب اى فى هذا الكتاب المنسب بالكافية عن احوالها اى الكلمة والكلمة  
يعنى عن الاعراب والبناء والانصرف وعدم الانصرف وغير ذلك و  
اذا كان الامر كذلك فمتى لم يعرف فامتنع للمفعول اى الكلمة والكلمة  
من التعريف ان اريد بالتعريف المعرفة بالجد او من المعرفة ان اريد  
بها المعرفة بالذات ايا ما كان فمعرفة الاحوال متوقعة على معرفة ذلك

فقد صدر هذا الكتاب من رسله البسملة  
فقد صدر هذا الكتاب من رسله البسملة  
فقد صدر هذا الكتاب من رسله البسملة



فان تمت تمت ولا فلا ولذا قدم معرفة الذات كيف يبحث عن  
 احوالها يعني على اى حال وعلى اى وصف يريد البحث عن احوال  
 الذات ما دام الذات لم يعرف وقدم الكلمة على الكلام مع ان المقصود  
 الا هم من تدوين علم النحو معرفة الاعراب والبناء وغيرهما وحي  
 تتوقف عند المصدر على التركيب لذي هو الكلام لان المعنى اخذ  
 في تعريف المعرب التركيب حيث قال المعرب المركب فالانساب  
 تقديم الكلام على الكلمة الا انه قدمها على الكلام لكون افرادها اى  
 افراد الكلمة جزء من افراد الكلام فمن جملة افراد الكلام مثلاً  
 قولنا زيد قائم ومن افراد الكلمة قولنا زيد او قائم ولا شك ان  
 ان زيداً او قائماً جزء من زيد قائم فيكون افرادها جزء من افراد الكلمة  
 ناقلة ومفهومها جزء من مفهوم اى الكلام هذا من يد عطف اثنين  
 على محمول واحد وهو الكون فان مفهوما قولك زيد قائم شخص  
 معين او ذات متصف بالقيام ومفهوم زيد شخص معين و  
 مفهوم قائم ذات متصف بالقيام ولا شك ان قولك زيد شخص  
 معين او ذات متصف بالقيام جزء من قولك شخص معين و  
 ذات معين بالقيام والجزء مقدم على الكلي طبعاً وقدم الاول على الثاني  
 وضوحاً ليناسب الوضع الطبعى تأمل فقال **الكلمة** قيل هي والكلام  
 مشتقان الاشتقاق ردة الكلمة الى الاخرى يعني على الاخرى لتساويهما في  
 اللفظ والمعنى والمشهور في المناسبات المعنوية ان يدخل معنى المشتق من  
 في المشتق كاشتقاق نحو ضرب من الضرب والاشتقاق ثلثة اضراب يبين  
 في موضع فلا يارم علينا ان يبيته واما هذا الاشتقاق فبعيد بعد  
 اى في المراح

فان تمت تمت ولا فلا ولذا قدم معرفة الذات كيف يبحث عن احوالها يعني على اى حال وعلى اى وصف يريد البحث عن احوال الذات ما دام الذات لم يعرف وقدم الكلمة على الكلام مع ان المقصود الا هم من تدوين علم النحو معرفة الاعراب والبناء وغيرهما وحي تتوقف عند المصدر على التركيب لذي هو الكلام لان المعنى اخذ في تعريف المعرب التركيب حيث قال المعرب المركب فالانساب تقديم الكلام على الكلمة الا انه قدمها على الكلام لكون افرادها اى افراد الكلمة جزء من افراد الكلام فمن جملة افراد الكلام مثلاً قولنا زيد قائم ومن افراد الكلمة قولنا زيد او قائم ولا شك ان ان زيداً او قائماً جزء من زيد قائم فيكون افرادها جزء من افراد الكلمة ناقلة ومفهومها جزء من مفهوم اى الكلام هذا من يد عطف اثنين على محمول واحد وهو الكون فان مفهوما قولك زيد قائم شخص معين او ذات متصف بالقيام ومفهوم زيد شخص معين و مفهوم قائم ذات متصف بالقيام ولا شك ان قولك زيد شخص معين او ذات متصف بالقيام جزء من قولك شخص معين و ذات معين بالقيام والجزء مقدم على الكلي طبعاً وقدم الاول على الثاني وضوحاً ليناسب الوضع الطبعى تأمل فقال الكلمة قيل هي والكلام مشتقان الاشتقاق ردة الكلمة الى الاخرى يعني على الاخرى لتساويهما في اللفظ والمعنى والمشهور في المناسبات المعنوية ان يدخل معنى المشتق من في المشتق كاشتقاق نحو ضرب من الضرب والاشتقاق ثلثة اضراب يبين في موضع فلا يارم علينا ان يبيته واما هذا الاشتقاق فبعيد بعد اى في المراح

المناسبة

المناسبة وقد نطق الكلمة بحجاز على القصيدة والجملة حيث يقال كلمة  
 الشاعرو قال الله تعالى وتمت كلمة ربك كذا في الرضى من الكلام الكائن  
 يتسكن الالم مصدر مضاف الى المفعول وهو الالم من باب ضرب يضر  
 يقال كلم يكلم كلما بزيادة التاء في الاول والالف في الثاني وتحريك العين  
 فيهما وهو الجرح بفتح الجيم مصدر جرح من باب قطع ولجرح بالضم  
 الهم الاثر الذي حصل في الجرح بسبب الجرح يقال كلمة اذ جرح  
 وفي الحديث زملوهم بكلمهم وبما لهم واللام في قولنا تثير جارة  
 وهو مصدر مضاف الى الفاعل وهو معانيها اى الكلمة والكلام  
 متعلق بالاشتقاق وتبين المناسبة بين المشتق والمشتق منه في النقص  
 يعني نفوس السامعين فرحاً وانباطاً ان كانا طينيين وغماً و  
 انقباضاً ان لم يكونا كذلك كالجرح بالفتح يعني كئيبين وفي نفوس  
 المحمدين غماً وانقباضاً وفرحاً انبساطاً تأمل وتعدل على ان الكلام  
 بالتسكون بمعنى الجرح بقول الشاعرو قال وقد عبر بعض الشعراء  
 جمع شاعر كالجملاء جمع جاهل وقاله على بن ابي طالب رضي الله عنه  
 ولم يبلغ الشاء ولو بلغ لم يرض به لان الله عز وجل الشعر في كلامه  
 الجيز القديم بقوله والشعر يتبعهم الخاؤون واذا كان الشاعر  
 متبوع الخاوين فكيف يرضى من كان من اهل السنة والجماعة له  
 ان يطلق على على رضى هذا اللفظ المستلزم ذم صاحبه فضلاً  
 عن الشارح الفاضل فلا تظلمه عليه بشاور من عدم البلوغ عن بعض  
 متعلق بقوله وقد عبرتاً تيراتها اى الكلمة في النفوس اى نفوس السامعين  
 بالجرح بالفتح حيث قال جرعات جمع جرعة المراد بها ههنا ما لا يكون

مع الجوز مصدر



سببا ومؤقرا الى الموت ولا يتعلق بها بقربنة الالتئام لانه ما كان له  
 سببا وتعلق بها الموت لا يلتئم اللسان جمع سن بكسر السين المهملة  
 وبعد حانوت مشددة وهو المرح القصب وانما سمي سنا لقصر  
 كالسن والمراد بها صهنا ما يكون آلة للمرح سواء كان حديثا او  
 غير ولذا عرف بلام الجنس لها اي للفرجات الالتئام يقال  
 الالتئام للمرح بالضم اذا انضم احد جانبيه في الاخر وبروع و  
 برع ولا يلتئم ما موصولة او موصوفة فصلها اوصفتها قوله  
 جرح يحذف العائد المفعول اي جرحه مثل قوله تعالى هذا الذي  
 بعث اي بعثه الله اللسان مرفوع على انه فاعل جرح ووصوفى  
 اللغز ان اريد به معنى مجازي بعلاقة المصدرية والافهرو الحاشية  
 يعني العضو المخصوص والمراد صهنا المصراع الثاني حيث قال و  
 لا يلتئم ما جرح اللسان مقام ما لفظه او مقام ما كملته ولما قرئ  
 قوله من الكلام يشكين اللام تولد منه ان يقال انما اذا كان بغيره  
 فماذا يكون حاله فقال لسانه بالواو والسين في والكلم بكسر اللام مجرد  
 عن التاء جنس لاجمع بدليل تصغير على كلام لان المفرد يصغر  
 لاجمع وقال الرضي وليس المجزوء عن التاء من هذا النوع جمعا الذي  
 التاء ياء جنس وحقه ان يقع على القليل والكثير كما لم تكن الكلمة  
 لم يستعمل في عرف العرب الاعلى ما فوق العرج الاثنان انتهى قوله  
 كثر وتمرة تنظير يعني كما ان تمر اجنسى لاجمع وتمرة بالتاء واحدة  
 كذلك الكلام جنس لاجمع ومع التاء واحدة وقوله بدليل متعلق بالفعل  
 المقدر تقدير علم ذلك اي كون الكلام بكسر حاءه لاجمع بدليل قوله

فصلها  
 جرح يحذف العائد المفعول اي جرحه مثل قوله تعالى هذا الذي بعث اي بعثه الله  
 اللسان مرفوع على انه فاعل جرح ووصوفى اللغز ان اريد به معنى مجازي بعلاقة المصدرية والافهرو الحاشية  
 يعني العضو المخصوص والمراد صهنا المصراع الثاني حيث قال و لا يلتئم ما جرح اللسان مقام ما لفظه او مقام ما كملته ولما قرئ قوله من الكلام يشكين اللام تولد منه ان يقال انما اذا كان بغيره فماذا يكون حاله فقال لسانه بالواو والسين في والكلم بكسر اللام مجرد عن التاء جنس لاجمع بدليل تصغير على كلام لان المفرد يصغر لاجمع وقال الرضي وليس المجزوء عن التاء من هذا النوع جمعا الذي التاء ياء جنس وحقه ان يقع على القليل والكثير كما لم تكن الكلمة لم يستعمل في عرف العرب الاعلى ما فوق العرج الاثنان انتهى قوله كثر وتمرة تنظير يعني كما ان تمر اجنسى لاجمع وتمرة بالتاء واحدة وكذلك الكلام جنس لاجمع ومع التاء واحدة وقوله بدليل متعلق بالفعل المقدر تقدير علم ذلك اي كون الكلام بكسر حاءه لاجمع بدليل قوله

اليه اي جناب قدسه ومحل عرضه يصعد ان قالوا الكلم الطيب  
 ان العمل الصالح من الذكر والسيح وقمة القران وغير ذلك قوله الطيب  
 صفة الكلام مع ان الطيب مفرد مذكر ولو كان الكلام جمعا لاجاز له  
 توصفه لان كل جمع سوى جمع المذكر السالم مؤنث على ما سياتي والله  
 التوضيف به دل على ان الكلام جنس لاجمع لانه الصفة اذا ائندت  
 الى ضمير الجمع والثاني او ضمير الجماعة واجب وبوقوعه تميز  
 الاحد عنه فان تميزه مفرد منصوب بالكية في تفصيل وقيل هو  
 جمع صاحب الصحاح والباب والمصباح حيث قالوا الكلم  
 جمع كثر يتناول ما فوق العشرة بلا قرينة وما دونها بالقرينة  
 والحكمات جمع قلة يتناول العشرة وما دونها بلا قرينة وما فوقها بالقرينة  
 بالقرينة ارمع القرينة حيث لا يقع على شيء من الاشياء الاعلى الثلاثة  
 وما دونها كالمجمع حيث لا يقع الاعلى وما فوقها فصاعدا الغاء  
 للعطف وصاعدا حال من فاعل الفعل المقدر تقديره حيث وقع  
 على الثلاثة فذهب هذا الوقوع حال كونه صاعدا على الثلاثة الى  
 ان انتهى ولما قال هؤلاء بجمعه الكلم واعتراض عليهم بالآية المذكورة  
 اجاب الشارح عن طريقهم بقوله والكلم الطيب ما اول ببعض  
 الكلام يعني مؤل يحذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه و  
 الطيب صفة لذلك المضاف لا المضاف اليه وان كان في الظاهر صفة  
 له والتصغير والتميز ممنوع امرتين لانه محال لا يدل على اصل معين  
 واللام فيها ابغى الكلمة للجنس واعلم ان اللام تنقسم الى اربعة قسم  
 لام الجنس ولام المتفرق ولام العهد الخارجي ولام العهد الذهني

جمع كثر

يؤثر



أما الأول فما يدل على نفس الجنس والماهية فقط مثل الرجل خير  
 من المرأة يعني هذا الجنس خير من ذلك الجنس والغرض خير من  
 الحمار وأما الثاني فما يدل على التفريق للأفراد بحيث لا يرد  
 فرد منه نحو أن الإنسان في خير وأما الثالث فما يدل على المعهود  
 في الخارج نحو جاني رجل وأكرم رجل وأما الرابع فما يدل على المعهود  
 في الذهن نحو قول المولى لعبده وأدخل الشوق واشترى اللحم  
 لأعهد في الخارج وههنا اللزوم من القسم الأول يعني ما يدل على  
 الماهية لا غير لأن الحد إنما يذكر لبيان ماهية الشيء والتأني  
 للوحدة فيتناقضان لدلالة الجنس على الكثرة المتناقضة للوحدة  
 قوله ولا منافات بينهما أي لا يكون اللزوم للجنس والتأني للوحدة  
 جواب عن سؤال مقدّم وهو أن الجنس يقع على كثر والوحدة  
 منافية له فكيف يجتمعان في كلمة واحدة فأجاب عنه بقوله ولا  
 منافات بينهما وحاصل الجواب أن الوحدة ثلثة أنواع الوحدة  
 الجنسية كالحیوان والوحدة النوعية كالإنسان والوحدة  
 الفردية كرجل وزيد والمراد بالوحدة ههنا الوحدة الجنسية  
 لأنواعية ولا شخصية ولأن الفردية حتى يكون بينهما منافات  
 لجوان اتصاف الجنس بالوحدة والوحدة بالجنس المراد بها  
 بالانحصاف الوصف سواء كان وصفاً خفياً كما يقال هذا جنس  
 واحد وذلك الواحد جنس أو وصفاً خفياً كما يقال الواحد  
 الوحدة الجنسية إذ لو كان بينهما منافات لما اتصفا أحدهما  
 بالآخر ويمكن إشارة بإيراد المكان إلى ضعفه لأن كون اللزوم

الدخيل

الدخيل في المعرفات لغير الجنس خروج عن جادة الصواب  
 لأن التعريف يكون بالجنس وبالجنس حملها أي اللزوم على  
 العهد الخارجي بأرادة الكلمة المذكورة على السنية الخاصة  
 وأما حملها على العهد الذهني فيوجب جهالة الحدود والآان  
 يعتبر التعيين باعتبار المقام وذلك أمر عسير وأما حملها  
 على المتفرق فلا يمكن أصلاً **اللفظ** اللفظ في الأصل مصدر  
 من باب ضرب بمعنى الضرب في اللغة الرمي لأنه يقال في اللغة حكمت  
 التمرة ولفظت التوت مكان رمت النواة ولذلك فسر الشيخ  
 بقوله أي رميها أي النواة وأما صرح بقوله أي رميها دفعاً  
 لما توهم أن المقصود الرمي في اللفظ فقط مع أن الرمي يعتبر  
 بغير اللفظ يستعمل فيه اللفظ أيضاً حيث قال لفظت الرمي  
 الدقيق لأن الأصل في قوله حكمت لما كان مخصوصاً باللفظ ثم  
 توهم أن الرمي المترتب عليه أيضاً مخصوص به ولم يكن اللفظ  
 اللفظ بمعنى الرمي مطلقاً فلا يكون هذا القول شاهداً على أنه  
 بمعنى الرمي مطلقاً والدفع فسر بقوله أي رميها مطلقاً و  
 في الاصطلاح صوت يعتمد على الخرج من حرف فصاعداً  
 ثم أي بعد كون اللفظ في اللغة بمعنى الرمي والتمتدال عليه  
 بما يقل نقل مبنى للمفعول أي اللفظ في عرف الخاصة أي في الاصطلاح  
 ابتداء منضوب على الظرفية أي قبل جعله بمعنى المفعول كما في  
 المعطوف يعني حين كونه باقياً على المصدرية إلى ما يتلفظ به  
 الإنسان يعني يقال إلى ما يتلفظ به الإنسان لفظاً أو بعد معطوف

أي دكر من اتدى  
 الدقيق أي اونو  
 أي اونو اتدى  
 النجدة

وقال في قول  
 أي دكر من اتدى  
 الدقيق أي اونو  
 أي اونو اتدى  
 النجدة



على قوله ابتداءً بقوله بعد جعل اللفظ بمعنى الملفوظ كالخلق  
بمعنى الخلق وفي الرضى ثم لم يعمل بمعنى الملفوظ وهو المراد هنا  
كالقول بمعنى القول أي كما يقال الدينار ضرب الأمير أي مضمون  
اشتهى وإنما اعتبر هذا الأول ليكون من قبيل نقل العام إلى الخاص  
لأن المكاتب العام إلى الخاص أشد من المكاتب المعتبر حين النقل ابتداءً  
لأنه يكون من قبيل نقل العام إلى العام لأن المصدر جنس فعلى  
الأول الحق الكلمة لفظ أي لفظ الإنسان فالأضافة لا بد من ملازمة  
وعلى الثاني المعنى الكلمة ملفوظة أي ملفوظة الإنسان فيكون خاصاً  
لأن المشتق وصف يستدعي موصوفاً قوله إلى متعلق بقوله ثم نقل  
بما موصوله يتلفظ به الضمير راجع إليها أي إلى ما الإنسان فأغلح  
يعنى يقال إلى ما يتلفظ به الإنسان ملفوظة حقيقة أي يتلفظ من  
حيث الحقيقة فيكون تمييزاً أو منصوباً على المصدرية أي تلفظاً  
حقيقياً أو الخبرية أي حقيقة كان أو حكماً معطوفاً على حقيقة  
وهذا التوجيه أولى تأمل من ملامة منصوب على أنه خبر مقدم كان  
أي كان ما يتلفظ به الإنسان ملاماً أو موضوعاً المبهور في كلامهم  
من ملام كان أو مستعملاً أو تاعداً عند لأن الماهل ما لم يوضع وهو  
مقابل الموضوع لا المستعمل وكان المراد بالمستعمل ما أمكن استعماله  
وبالماهل ما لم يمكن استعماله وبعد هذا ما ذكره الشارح هو  
الأول لأن التبادر بالمستعمل المستعمل بالفعل مفرد كان  
ما يتلفظ به الإنسان أو مركباً ومثال اللفظ الحقيقي حال كونه  
موضوعاً مفرداً في الهم كزيد والفعل كضرب ولم يذكر الحرف و

يعنى هذا الوضع

والتركيب

والتركيب التفاء بذكرهما كمن وعن وإلى ومثل زيد قائم و  
خمس عشر وغير ذلك من التركيبات الشاذية وغير ذلك ومثال  
اللفظ الحقيقي كالمثنوى وهو مكان مستكن في الفعل والصفة  
سواء كان جائزاً كما في نحو زيد ضرب وزيد ضرب أو وجوباً نحو  
أضرب امرأ أو مستكناً وحده ومضرب مخاطباً قوله إذ ليس  
تقليل لعدم كون المثنوى لفظياً حقيقياً من مقولة الحرف يعني  
أن اللفظ الحقيقي مقول بالحرف أي ملفوظ به فيكون اللفظ  
وفعلًا وحرفًا بحسب التركيب والمثنوى ليس مقولاً بالحرف  
يعنى غير ملفوظ به فلا يكون لفظياً حقيقياً والصوت من غير  
أن يكون له وهذا أولى بأن لا يكون لفظياً حقيقياً أصلاً  
قطعاً يعني قطع عدم كونه من مقولة أحدهما قطعاً ولم يوضع له  
أي للمثنوى لفظ معطوف على التعليل حتى يكون أحكام اللفظ  
مجردة على ذلك اللفظ الموضوع له لا على المثنوى لأجل قوله وإنما  
عبروا بحجاب دخل مقدر تقديره قولك ولم يوضع اللفظ غير مسلم  
أن اللفظ هو موضوع المثنوى في قولك زيد ضرب ولفظ أنت  
موضوع المثنوى في قولك أضرب فأجاب عنه بقوله وإنما عبروا  
بالشعارة لفظ المنفصل لد يعني الشعارة والضمير المرفوع المنفصل  
للمثنوى مجازاً من نحو هو المثنوى في زيد ضرب وأنت للمثنوى  
في أضرب وأجروا أحكام اللفظ عليه أي على ذلك المثنوى من  
كونه مستكناً إليه نحو زيد ضرب ومؤكد كذا في قوله المسكن أنت  
وزوجك الجنة ومؤكد معطوفاً عليه في غير ذلك فكان ذلك المثنوى

أي المثنوى ليس من مقول الحرف  
والصوت بخلاف اللفظ الحقيقي  
وليس تقليل لمثنوى



لفظا حكما لاجراء احكام اللفظ عليه للاحققة والمحذوف من  
 الفعل والمبتدأ والخبر وغير ذلك بما لا او غير جوارا او جوارا  
 سماعا او قياسا لفظ حقيقة لأحكما يعني داخل تحت اللفظ  
 للحقيقة لان المحذوف كذا لا يمنع اللفظية فيكون لفظا حقيقيا  
 لانه اي لان المحذوف كذا قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحياء  
 يعني عند اظهار المحذوف وعند التعليم ولو كان محذوف جوارا  
 او جوارا كما يقال في نحو الهلال اي هذا الهلال في نحو قريبا  
 اي ساقا لله سقيا وفي وان احد من المشركين استجارك اي  
 وان استجارك احد الامة وغير ذلك وكلمات الله تعالى اعلم  
 ان كلمات الله تعالى قسمان كلاً انفسى قائم بذاته وكلاً لفظي  
 دال عليه اما الاول فهو قائم بذاته لا يسند له صوت ولا حرف  
 والتركيب ولا ترتيب ولا كلمات ولا الفاظ وهو غير مخلوق  
 قائم بذاته تعالى فلا يكون داخل في اللفظ لانه غير مخلوق واما الثاني  
 وهو مكتوب في مصاحفنا باسكال الكتابة وصور الحروف  
 محفوظ في قلوبنا بالفاظ المخيلة مقروء بالاستبانة والحروف  
 المسموعة مسموعة باذاننا غير حال فيها به اي في المصاحف و  
 القلوب والاسنة والاذان بل هو معنى قديم بذاته الله تعالى  
 يلفظ وسمع بالنظم الدال عليه ويحفظ الخيال ويكتب بنقوش  
 واسكال موضوعة للحروف الدالة عليه كما يقال النار جوهر محرق  
 يذكر باللفظ ويكتب بالقلم ولا يلزم منه كون حقيقة النار حرفا  
 وصوتا فمن اراد تحقيق المعاني فليطالع النسخ الذي على العقائد

وما قال

وما قاله الشارع في القسم الثاني فليتنا مل داخله فيه اي في اللفظ  
 اذ هي اي كلمات الله تعالى اللفظية المكتوبة في المصاحف مما يشهد  
 يتلفظ به الانسان لانه مكتوبة في مصاحفنا مقروءة بالاستبانة  
 محفوظة في قلوبنا فتكون ملفوظة وعلى هذا القياس من مجرد وصفه  
 هذا اي على قياس كلمات الله تعالى كلمات الملائكة لان الملائكة مخلوقة  
 وكلماتهم ذات اصوات وحروف وتركيب كالانسان فتكون  
 داخلية في اللفظ كالفاظ والجن وهي كالملائكة كقول من  
 صاح على ضربين حرب امنية فات من صيحة وقبر حرب  
 بمكان قفر وليس قرب قبر حرب قبرة فتكون كلمات الجن  
 ايضا داخلية في اللفظ ولما صلا ان الانسان والملائكة والجن  
 مساوية في الحدود والاحتياج الى الحروف والتركيب  
 فتكون كلماتهم في الدخول واللفظ متساوية والدوال الرابع و  
 هي مبتدأ والمجموع من حيث المجموع خبر بناء على ان الربط قبل  
 الحكم للخطوط جمع خط وهو الطريق الفاصل بين ارض زيد  
 وارض عمر مثلا والعقود جمع عقدة وهي الخيل الذي يعقد  
 في الاصبع لتكون متذكرا لبعض الاشياء والنصب بالنون  
 وفتح الصاد جمع نصب بشيئين الصاد وضم النون ما وضع له  
 لمعرفة الطريق اما الماد واما لبادية او غيره والاشارة  
 جمع اشارة وهي اما بالعين او باليد او غيرهما للاتيان وضده  
 وغيرهما غير داخل في اللفظ لانه ليس مما يتلفظ به الانسان  
 اصلا وغيره وما لم يتلفظ به حقيقة او حكما لا يكون داخل في اللفظ

بالسنة

عطف الربط اذ في من بعد الربط  
 ويد و حاجب  
 واصبع و راسه



فلا حاجة الى قيد يؤخذ في التعريف ليخرجها الى الدوال الرابع  
 لان ما لم يكن دخلا في الشيء لا يحتاج الى الاخراج لان الاخراج بعد  
 الدخول وكذا امثالها مثل ضرب النخارة ضرب عند ركوب <sup>اي يركب ركوب السلطان</sup>  
 السلطان ليبدل على ركوبه وانما قال لفظ جواب عن سؤال مقدرة  
 وهو ان المطابقة بين المبتدأ والخبر في التذكير والتانيث شرط  
 وهذا الخبر مذكور مع كون المبتدأ مؤنثا فاجاب عنه بقول وانما  
 قال لفظ ولم يقل لفظه بالفاء الدخلة على الوحدة لانه اي المصن  
 لم يقصد الوحدة حتى لو قصدها وادخلنا لم يجمع لانه يخرج  
 ح بعض الكلمات عن تعريف الكلمة كعبدة الله علما لانه ليس بلفظ  
 واحد على ما ينبغي بل يقصد الجنس والمطابقة المذكورة عيلا  
 غير لازمة بل غير جائزة لان المصدر لا يحتمل الضمير حتى يطابق  
 المبتدأ ما اذا كان خبرا وان اردت به معنى الصفة لعدم الاشتقاق في قوله لفظ  
 لانه مصدر مع كون اللفظ اجزئيا من اللفظ وما يستتبعه هي ايضا اخر  
 مما يستتبع اللفظ ويكون المفرد محتملا لاحتمالين بل للاحتمالين الثلاثة  
 في الاعراب والمعنى ايضا فتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن  
 من اجل انه يحمله بحجوز صفة المعنى ومرفوعا صفة لللفظ منصوبا  
 حالا اعلم ان المطابقة بين المبتدأ والخبر مشروطة بثلاثة شروط  
 الاشتقاق وما في حكمه والتمسك الى ضمير المبتدأ وعدم المساواة  
 في التذكير والتانيث وقد انتفتت الشروط الثلاثة باسترها  
 وضع مبنى للمفعول تانية بالترقية للمجولة في محل الرفع لانه  
 صفة اللفظ الوضع تخصيص شئ بشئ فالمصدر ههنا مضافا

قوله الم لا يقصد الوحدة حتى لو قصد الوحدة  
 فكلما بعض الكلمات عن التعريف كعبدة الله علما  
 لانه ليس بلفظ واحد

مضاف الى المفعول والباء دخلة على المقصود عليه لان المراد بالشيء  
 الاول اللفظ في الالفاظ وبالثاني المعنى يعني تعيين اللفظ بازالة المعنى  
 وانما عتبر بالشيء ليعم غير اللفظ بحيث اى في مكان متى اطلق مبنى  
 للمفعول الشيء الاول فهم منه اى من اطلاق الشيء الاول الشيء الثاني  
 كما في الالفاظ من غير قرينة او احسن مبنى للمفعول المراد به  
 باحسن البصر ليحسن مقابلة مع اطلاق اعام لان الخواص الظاهر  
 تحت متى بصرو متى شئ ومتى سمع ومتى ذوق ومتى  
 لمس الشيء الاول فهم منه اى من احساس الشيء الاول الشيء الثاني  
 بغير قرينة كما في المحسوسات في الدوال الرابع قول اطلق او احسن  
 تنازعا في قوله الشيء الاول واعمل الثاني عند البصرية والاول عند  
 الكيفية لبيان حقيقة اعلم ان الوضع اللفظي ثلاثة انواع وضع  
 جنسي كالحیوان فانه وضع لقولك جسم نام حساس متحرك باله  
 بالادارة ووضع نوعي كالانسان فانه موضع للحيوان الناطق  
 ووضع شخصي كزيد فانه وضع للحيوان الناطق مع التشخيص  
 والشخص معين قيل يعني اعتراض على تعريف الوضع بالانه غير  
 جامع لانه يخرج عنه اى عن تعريف الوضع تعريف وضع الحرف  
 فلا يكون جامعا حيث لا يفهم معناه اى معنى الحرف متى اطلق اى  
 متى تلفظ لانه لا يفهم مثله الا ابتداء اذ اطلق من والاشتهار  
 اذ اطلق لفظ الى وغير ذلك بل يفهم معنى الحرف اذ اطلق مضافا  
 مصاحبا مع ضم ضمنية مثل ان يضم اليه المتعلق والمتعلق نحو  
 سر من البصر الى الكوفة فانه لا يفهم الا ابتداء من لفظ من وتحتها



بل اذا ضمت الى التبر والبصر واجيب عنه اي عن هذا الاعتراض  
 بان المراد من قوله متى طلق ان يقال متى طلق الشيء الاول اطلاقا  
 صحيحا لان الشيء اذا ذكر مطلقا ينصرف الى الكمال والاطلاق ههنا  
 شيء يترك مطلقا فكما ان يكون صحيحا فمهم منه كشيء الثاني واطلاق  
 الحرف بلا ضم ضميمة غير صحيح ولا يبعد ان يقال في جواب هذا الاعتراض  
 ان المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها اي ان يستعمل تلك الالفاظ اهل اللسان  
 الذي وضعوا بالبلادة وهم اهل الحل والعقد في مجازهم  
 اي في مصاحباتهم العرفية وبيان مقاصدهم ببيان ما في ضمائمهم  
 الاعتبارات المتباعدة لمقتضيات الاحوال فلا حاجة الى اعتبار قيد  
 زائد على اصل التعريف في تخصيصه ليكون جامعاً حق لا يجمع وضع الحرف  
 منه والقيد الزائد ههنا قوله اطلاقا صحيحا وقال المحشي مجيباً  
 لقوله ولا يبعد ويمكن ان يجاب عنه اي عن قول الشارح ولا يبعد  
 بان يقال لم يعتبر المحب الاول ايضاً قيداً بل اكتفى فيه بالمتبادر  
 من الاطلاق كما اكتفيت به الى هنا كلامه والصواب ان يقال المراد  
 يفهم المعنى عند الاطلاق الموضوع او احساسه اعتم من الفهم  
 اجمالاً او تفصيلاً وعند سماع الحرف يفهم معناه اجمالاً فيتم اد  
 التعريف فلم يكن وضع الحرف خارجاً عنه والدلالة على معنى  
 في نفسه عبارة عن الدلالة على المعنى الذي يفهم من سماع اللفظ  
 من غير ضميمة **المعنى** مفعول به باللام لقوله وضع المعنى اطلاقاً  
 وقد اكتفى فيه بصحة القصد يعني المعنى ما يصح به القصد ما يقصد  
 معنى المفعول بشئ متعلق بالقصد فهو المعنى لغته اما مفعول من غنى

يعنى

يعنى مثل رمي رمي لم مكان اولهم زمان ما يكون بمعنى المقصد ما  
 بالكر يعني مكان اول زمان قصد فيه شيء ولم يذكر الزمان اكتفاء بذكر  
 لان المكان يستلزم الزمان وبالعكس ثم نقل الى المقصود ومصدره  
 بمعنى المفعول يعني لفظ مصدره لا انه نقل منه وجعل معنى المفعول  
 او تخفيف معنى المفعول كرمي يعني كما ان رمي المفعول من غير  
 نقل كذا لا معنى للمفعول من غير نقل عن اصله معنوي كرمي اجتمعت  
 الواو والياء والتسابق ساكن لا جرم انقلب الواو ياء ثم ادم الياء في  
 الياء ثم كسر ما قبل الياء لتسلم فصار معنى بالتشديد كرمي ثم خفف  
 بحذف الياء الاولى اكتفاء بالكره فصار معنى كرمي ثم جعل كسر  
 النون فتحة وقلت الياء الفاء لزيادة التخفيف لان الفتحة اخف  
 من الكسرة والالف اخف من الياء فاجتمع ككنا الالف والتنون  
 فحذف الالف لدفعه فصار معنى على وزن مرعى فرعى وهذا اقرب  
 الوجوه معنى بعد هذا لفظ بل هذا الوجه اولى الوجوه قوله و  
 لما كان جواب دخل مقدراً تقديره ان ذكر المعنى ههنا زائد فلا  
 فائدة لان الوضع يستلزم المعنى لانه تخصيص شيء بشئ فالشيء  
 الاول هو الدال والشيء الثاني المعنى المدلول فكان المعنى داخل في  
 الوضع وذكره بعده ليكون مستدركا فكان على المصان يقول لفظ  
 وضع لمفرد مكان لمعنى مفرد فاجاب عنه بالواو والياء في قوله  
 ولما كان المعنى مؤخوذاً في الوضع يعني دخلا فيه لما عرفت ان الوضع  
 تخصيص شيء بشئ والشيء الثاني هو المعنى الاعتراض لا غير ولان  
 اللفظ الذي لا يكون له معنى لا يطلق عليه الوضع واذا كان الامر كذلك



فالوضع ينلزم المعنى وإذا ذكر المعنى بعد ذكر الوضع يكون مستنداً  
 وذاتاً جازماً فذكر المعنى بعده أي بعد ذكر الوضع مبتدئاً على تحريكه  
 أي على انتزاع المعنى عنه أي عن الوضع يعني ينزع عن المعنى الذي كان  
 مؤخوذاً في الوضع معنى آخر فيجعل مبالغة فيجعل ذلك المعنى متعلقاً  
 له كقولهم فيها دار الخلد وقولهم لي من فلان صديق حميم وفي  
 المطلق التجديد أن ينزع من امرؤى شأن صفة امرؤى مثله في تلك  
 الصفة مبالغة كمالها فيه حتى كأنه بلغ من الانتفاء بتلك الصفة  
 إلى حيث يصح أن ينزع عنه موصوف آخر بتلك الصفة فمن أراد  
 تحقيقه فليرجع إليه فخرج به أي بقيد الوضع للمهملة جمع مهملة و  
 هي لفظ لا يعرف له معنى مثل ديزو وبيزو والالفاظ الدالة بالطبع مثل  
 أخ بالحاء الجمة فإنه يدل بالطبع على الوجع لا بالوضع وكذا آخ أح  
 بالحاء المهملة فإنه يدل السعال بالطبع أيضاً فإن نفس اللفظ لا يقتض  
 ذلك بل ملاحظة حال الطبيعية فأنها مقتضية لأحداث مثل هذا  
 اللفظ حال حدوث مثل هذا المعنى والآفة إذا لم يتعلق بها أي ما  
 بالمهملات والالفاظ الدالة بالطبع وضع وتخصيص أصلاً وكذا الالفاظ  
 الدالة بالعقل كاللفظ السميع من وراء الجدار فإنه يدل عقلاً على  
 وجود الالفاظ ورائه وبقيت حروف التهجاء بفتح الهاء والهمزة  
 بالقصر وهي الحروف التي يكون على حرف واحد مثل ق ون و ص  
 الموضوع لغرض التركيب أي لاجل بيان تركيب منها اثنان كمنافح  
 ثلثة كالي وأربعة مثل ضرود خرج أو خمسة مثل جمرش فيكون ثلثاً  
 وثلاثياً وارباعياً وخماسياً فيكون بعضه فعلاً في الثلاثي والرابعي

قوله الالفاظ الدالة بالطبع أخرج ذكر الالفاظ  
 الدالة بالعقل فأن قلت أورد الالفاظ  
 الدالة بالعقل فأن قلت أورد الالفاظ  
 الدالة بالعقل فأن قلت أورد الالفاظ

وبعضه كما في الأقسام الأربعة لأن الله لم يكن شيئاً كذا ومن و  
 ما وثلثياً مثل زيد وعمرو وارباعياً مثل جعفر وعقرب وخامساً  
 مثل جمرش وبعضه حرف تأمل فحصل بهذه الأقسام كلاماً عاماً  
 أو غير الاستناد ولا لاجل هذا الغرض وضعت حروف التهجاء ولا  
 يلزم من هذا أن تكون موضوعات لمعنى وبقيت داخل في الوضع لأنه  
 يصدق عليها أن يقال تخصيص شيء وإن لم يكن فيها تخصيص شيء  
 بشيء لا بأزاء المعنى وخرجت الحروف المذكورة بقوله معنى إذ  
 وضعها لغرض التركيب لا بأزاء المعنى لما عرفت آنفاً فان قلت  
 أورد هذا السؤال بالقاء أيذا نأبان السؤال ناشئ مما سبق و  
 إشارة إلى أنه جواب شرط مخيف بقديره إذا كان الكلمة لفظ وضع  
 لمعنى فإن قلت بهذا التعريف غير جامع لأنه قد وضع بعض الالفاظ  
 بأزاء بعض لفظ آخر كلفظ أهم فإنه لفظ وضع بأزاء لفظ زيد مثلاً  
 وهو لفظ آخر وكالفعل فإنه لفظ وضع بأزاء لفظ ضرب مثلاً  
 ولحرف فإنه وضع بأزاء لفظه من فكيف أي فعلى أي حال وفي  
 وصف يصدق عليه أي على ذلك المعنى البعض أنه أي ذلك  
 البعض وضع لمعنى فكانه على المعنى أن يقد اللفظ وضع لمعنى شيء  
 مفرد ليدخل فيه ما وضع للفظ آخر وهو وضع لمعنى لأن اللفظ  
 عام يصح إطلاقه على كل واحد منها فيكون التعريف جامعاً قلنا  
 تعريف المخرج أيضاً جامع لأن المعنى ما يتعلق به القصد يعني  
 المعنى ما يكون مقصوداً من اللفظ ومراد وهو أي ما يكون مقصوداً  
 من اللفظ ومراد وهو أي ما يكون مقصوداً منه وما يتعلق به القصد



اعلم من ان يسمي لفظا كالمثله السابقة لان المقصود المتكلم وماده من  
لفظ الهم يكون زيدا مثلاً ومن لفظ الفعل يكون ضرب مثلاً ومن ظرف  
لفظة من فيكون لفظ زيد وضرب ومن مع لفظ الهم والفعل الحرف  
او غيرهم عطفاً على قول لفظا والضمير راجع اليه اي او غير لفظ مثل ضرب  
فان المراد منه المعنى القائم بالفاعل وهو الضرب فيكون تعريفاً للكلمة  
جامعاً لافرادها وما نفعاً عن دخول غيرها فيه فان قلت اورد  
ايضاً بالقول السابق في السؤال الاول لان منشأ هذا السؤال جواب  
السؤال الاول يعني ان كان ما يتعلق به المقصد وهو اعلم من ان يسمي  
لفظاً او غيره فان قلت نوقش في هذا السؤال بانه ليس في محله  
لان محله في الحقيقة قوله مفرد فليق قد علمه واجيب عنه بانها اعم  
لكون منشأ جواب السؤال الاول كما قلنا ولان لا يقع الفصل بينهما  
ولا ينبغي عليك ان هذا السؤال انما يرد على تقدير كون المفرد مفعول  
على ما هو للظاهر واما ان كان صفة اللفظ على خلاف مقتضى الظاهر  
فليق يرد لانه قد وضع لفظ مفرد بمعنى تأمل قد وضع بعض  
الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة كاللفظ الخبر فاذ لفظ مفرد  
وضع بازاء لفظ مركب وهو قوله زيد قائم او قام زيد والجملة فانها  
ايضاً وضع بازاء لفظ مركب كالمثالين المذكورين وكذا الكلام في  
لفظة الاضافة فانها مفرد اللفظ وضعت بازاء لفظ مركب وهو  
غلام زيد وخاتم فتحة وغير ذلك من المركبات فكيف يكون ذلك  
البعض موضوعاً لمفرد فكان على المصنف ان يقول لفظ وضع بمعنى  
يلا قيد الافراد فيدخل فيه ما وضع بمعنى سوا كان ذلك المعنى

مفرداً

مفرداً او مركباً قلنا هذه الالفاظ اي الالفاظ المركبة التي قد وضع  
بازائها بعض الكلمات المفردة وان كانت هذه الالفاظ الواو والهم  
بالقياس للبار والمجوز خبر كانت الى معانيها متعلق بالقياس والجملة  
حال وهذه الالفاظ مفردة وهم مركبة خبر فاعني هذه الالفاظ حال  
كونها مقيسة الى معانيها الموضوعية مركبة لدلالة جزء اللفظ منها  
على جزء المعنى كقوله اي الا ان هذه الالفاظ بالقياس الى الالفاظ التي هو  
الموضوعية بازائها مفردة فيصدق عليها انه لفظ وضع بمعنى مفرد  
ولما اصل انها معاني مفردة لانه لا يدل جزء اللفظ على جزء المعنى والالفاظ  
مركبة للمسبق وقد اجيب المجيب هو صاحب الوافية من اراد فليق  
اليها عن اشكالين الاشكال الاول وهو انه قد وضع بعض الالفاظ  
بازاء بعض لفظ آخر فكيف الى الاشكال الثاني وهو قد وضع بعض  
الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة لانه لا يسمي بانه اي بعض الالفاظ  
ليس هم هنا في نقص تعريف كلمة انه بالالفاظ كما في السؤال  
الاول والكلام كما في السؤال الثاني وقيل اي فيما بين الالفاظ المستعمل  
في مقام الحكم وهذا ليس بمناسب للمقام تأمل لفظ الهم ليس وضع  
صحة اللفظ بازاء لفظ آخر مفرداً بناء على السؤال الاول كان او مركباً  
بناء على السؤال الثاني بل صحتها لفظ وضع بازاء مفهوم كلي افراد حال  
افراد المفهوم الكلي الالفاظ كاللفظ الهم فان لفظ الهم موضوع لمفهوم كلي  
وهو ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الان من الثلاثة مشتقاً وغيره  
وافراد هذا المفهوم الالفاظ كزيد وكمرور ورجل وفرس وحجر وشجر وغيره  
ذلك والفعل فان لفظ الفعل موضوع لمفهوم كلي وهو ما دل على  
وهو لفظ الفعل معكراً

قوله خبر كانت  
بمعنى يادى في تأمل  
هو خبر كانت خبر جازم

بمعنى هذا المفهوم  
صادق على زيد وغيره وبكبريل  
على الهم وكذا المفهوم قوله ان هذا  
المفهوم بانه موضوع بازاء المفهوم  
كله من ابر فاضل الجاهلي



على معنى وثيق مقترنا بالحد الاثني عشر وافراد هذا المفهوم الفاظ مثل مركبة  
 وبضرب واضرب اودل يعني اما دل على حدث مقترن بالزمان واذا هذه  
 للمفهوم ايضا الفاظ بمعنى اللفظ واللفظ فان لفظ الحرف موضوع للمفهوم  
 كلفظ وهو ما دل على معنى في نفس واذا هذه المفهوم الفاظ مثل من وعين  
 وان وغير ذلك عاملا كان او غير والخبر فان لفظ الخبر موضوع للمفهوم  
 كلفظ وهو ما تضمن كائنين بالكناد واذا هذه المفهوم الفاظ ولا  
 يخفى عليك ايها المخاطب والطالب المض الذي كان حال التمييز ان  
 هذا الكلام اذ الجواب بان ههنا لفظا موضوعا بازلا مفهوما كلفظ افراد  
 الفاظ منقوص بامثال الضمائر ارجعة الى الفاظ مخصوصة المراد بامثال  
 الضمائر الموصولة الذي اريد به لفظ مفرد او مركب نحو الذي قلت  
 فيما قلت قديرا وفيدا قائم ولهما حروف التهجى والسماء السور والكتب  
 واماها مفردة تلك الفاظ مخصوصة مثل زيد قائم هو او مركبة  
 مثل زيد قائم هي جملة اسمية فان الوضع فيها اى في تلك الضمائر وان كان  
 عاما يعني حال كونه عامتا فان هو مثلا موضوع لكل غائب تقدم ذكره  
 لفظا ومعنى وحكما وانت موضوع لكل واحد توجه للمخاطب اليه وانا  
 موضوع لكل متكلم فتكون الالفاظ عامة وانما قال وان كان عاما يعني  
 قيده بالحال المفيد العموم الطول اشارة الى ما ليس الوضع فيه عامتا  
 فانه اوله هذا الكلام مثل لهما حروف التهجى والسور والكتب فان  
 الوضع فيها خاص كالموضوع له ككن الموضوع له يعني لان الموضوع  
 يعني استعمال فيه خاص فان هو مثلا مستعمل فيمن تقدم ذكره  
 باحد الوجوه الثلاثة مثل زيد مثلا في يكون المستعمل فيه خاصا وكذا

فان كان الموضوع له خاصا  
 فكل ما يقع عليه من الالفاظ  
 يكون موضوعا له  
 وان كان عاما  
 فكل ما يقع عليه من الالفاظ  
 يكون موضوعا له  
 وان كان عاما  
 فكل ما يقع عليه من الالفاظ  
 يكون موضوعا له

غيره فليس هناك اى في مقام رجوع الضمير الى الفاظ مخصوصة مفردة  
 او مركبة مفهوما كلفظ هو الموضوع له في الحقيقة بل الموضوع له في  
 الحقيقة معنى مخصوص فالوضع عام والموضوع له خاص معنى المستعمل  
 فيه خاص مثل زيد هو والزيدان هما والزيدون هم مفرد لم  
 مفرد من افراد وهو اى قوله مفرد انا الجود لفظا وواقع على انه مفرد  
 معنى على انه وصف بحال موصوف اى بحال قائم به مثل قوله مررت برجلين  
 اذ الحسن حال الرجل وصفته على ما يسان تحقيقه ومعناه ان معنى المفرد  
 ح اى حين كونه صفة بمعنى ما اى المفرد لا يدل جز لفظ على جزء المعنى  
 اى على جزء ذلك المعنى يقال له معنى مفرد كزيد فان جزء لفظ ثلاثة اقول  
 الزوايا والدال ومعناه الحيوان الناطق مع التخصيص وهو ايضا  
 ثلاثة بل مجموع لفظ زيد جزء ومعلوم الزوايا لا يدل على الحيوان والياء على التا  
 الناطق والدال على الشخص بل مجموع لفظ زيد يدل على مجموع قولك  
 الحيوان الناطق مع الشخص ويقال له هذا المعنى مع مفرد وقية اى  
 في هذا التوصيف اوفى هذا الاعراب متعلق بقوله يومهم اى يومهم  
 ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد والتركيب يعني يومهم هذا  
 التوصيف ان المعنى متصف بالافراد والتركيب قبل الوضع لذلك المعنى  
 المتصف باحد هما قبل وصفته وليس الامر كذلك يعني ليس  
 اللفظ موضوعا للمعنى المتصف بالافراد والتركيب قبل وصفه باحدا  
 بل يوضع اللفظ بان المعنى او لا ثم ينظر ان دل جزء اللفظ على  
 جزء المعنى فذلك المعنى قد اتصف بالتركيب وان لم يدل جزء لفظ  
 على جزء معناه فذلك المعنى يكون متصفا بالافراد فان اتصاف المعنى

بحرف مفرد

فان كان الموضوع له خاصا  
 فكل ما يقع عليه من الالفاظ  
 يكون موضوعا له  
 وان كان عاما  
 فكل ما يقع عليه من الالفاظ  
 يكون موضوعا له  
 وان كان عاما  
 فكل ما يقع عليه من الالفاظ  
 يكون موضوعا له



بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع كما قلنا انما تأمل ولا تغفل و  
اذ كان في هذا التوصيف حصل الابهام المذكور فينبغي ان يرتكب  
مبنى للمفعول لان الارتكاب قد يحى متعديا يقال ارتكب زيد هذا  
الامر فيه يجوز مما في دفع هذا الابهام يجوز اي تكلم بالجاز يقال يجوز  
زيد تكلم بالجاز والتجوز ههنا ان يجعل الافراد وصفا للمعنى قبل وضع  
اللفظ بازائه مجازا باعتبار انصافه به بعد الوضع حقيقة كما يرتكب  
في مثل من قتل قتيلا في مثل قوله عليه الصلوة والسلام يوم بدر وقتل  
القتال تحريضا للمؤمنين عليه وللعمل بقوله تعالى يا ايها النبي حرّض المؤمنين  
على القتال من قتل قتيلا فله سلبه الشهادة في قوله قتل قتيلا و  
يسمى مجازا لقربه بالقتل باعتبار ما يقول اليه وتسمى هذا مجازا  
اوليا ومجازا مرسلا ومثله قوله تعالى اذ انى اعصر خمرا او مرفوع  
لفظا على انه صفة للفظ على خلاف مقتضى الظاهر ان مقتضى الظاهر  
ان لا يقع بين الصفة والموصوف فيعمل ومعناه ان معنى اللفظ للفظ  
ح اى كونه صفة للفظ مرفوعا ما اى لفظ مفرد لا يدل جزو مائ  
ذلك اللفظ على جزء معناه اى معنى اللفظ فيكون اللفظ وصفان  
الوصف الاول جملة فعلية والوصف الثانى ليس بجملة بل مفرد ولا بدح  
اي حين ان يكون اللفظ وصفان من بيان نكتة في بيان السبب والعلّة  
لان المتكلم به بليغ لا يظن به ان يخلوا اختيار هذه الخصوصية من  
نكتة وسبب في ايراد متعلق بالبيان مصدر قوله في ايراد مصدر متعد  
الى المفعولين مضاف الى احدهما وهو قوله احد الوصفين والاخر قوله  
جملة فعلية والفاعل متروك تقديره في ايراد المص احد الوصفين

وقد قيل في تركب جازا وصفا للمعنى  
الوصف وصفا للمعنى جازا باعتبار انصافه به  
بغير دليل على ان اللفظ جازا وصفا للمعنى  
لان اللفظ جازا وصفا للمعنى

والوصف الآخر مفرد هذا من باب عطف كل من على معمول عامل واحد  
بعاطف واحد والحال انه يمكن ان يرد الوصفان بالافراد حيث يقال  
لفظ وضع لمع مفرد على ما هو الاصل لان الاصل في الوصف الافراد  
ويمكن ان يرد بالجملة الفعلية الماضية حيث يقال لفظ وضع لمع افراد  
وان كان على خلاف الاصل وكان النكتة فيه اى في ايراد المذكور التنبيه  
بالصفة على تقدم الوضع على الافراد لان الوضع مقدم عليه حيث  
اى مبنى للمفعول به الجاز والجور ناعية بصيغة المضى لتدل الص  
الصيغة ايضا على تقدم الوضع قوله المضى مصدر على وزن دخول  
بجلا لافراد وانما قدم الصيغة الاولى بانه لو قدمه الثانية وهم  
تقدم الافراد على الوضع ولانه اراد ذكر المفرد على وجه يحتمل ان  
يكون صفة للمعنى على ما هو الظاهر وان يكون صفة للفظ على ما  
هو خلافه ولتذهب نفس الناظر في تعريف كل مذهب ممكن و  
لانه لو قدم الافراد لكان مغنيا عن ذكر الوضع لاستلزام الافراد  
الوضع دون العكس وقال المحشى والاول ان يقال ان الاصل في العمل  
الفعل فلما كان لوصف الوضع معمول آخر اختار فيه صيغة الفعل  
والاصل في الصيغة الافراد اختاره فيما لا معمول له سوى ما استكن  
فيه واما نصب اى نصب قوله مفرد اورد به بامانيتها فيه لان رسم  
الخط لما لم يساعد نعمة توهم ان النصب فيه لم يجوز فان آل هذا  
التوهم بقوله واما نصبه وان لم يساعد رسم الخط اى حال كونه غير  
مساعد رسم الخط النصب لان رسم الخط ان كان للنصب غير ممنوع  
عند التنوين يكتب تنوينه على صورته الف وقصره كذلك بالانته لم







يقال عدة الاغنام مائة واعرب اي تلك الامثال عطف على موعده فتدبير  
 الضمير باعتبار المذكور باعراب واحد الانسب بالمقام بقدرته قوله  
 لفظ واحد ان يجعل واحدا مضاف اليه لا عراب لا صفة له وان يكون  
 ما يقابل من قوله مع انه معرب باعرابين فيكون المعنى ان اعرب بجميع  
 اللفظين باعراب لفظ واحد كذا في الخشبي واجب بان اعرب مثل الرجل على  
 ضرب من المساحة الاجزاء بحري الكلمة الواحدة ويبقى عطف على  
 فيخرج مثل عبد الله حال كونه علما المراد كل تركيب اضافية سواء كانت  
 اضافية معنوية مثل عبد الله او لفظية مثل ضارب زيد جعل علما  
 دخلا حال بعد حال فيه اي وتعرف الكلمة مع انه اي مثل عبد الله علما  
 معرب باعرابين وهو ظاهر واجب عنه بان الاعرابين كانا في الاصل الذي  
 هو المضاف والمضاف اليه وفي حال العلم به صار كلمة واحدة وبقيا على  
 ما كانا عليه يعني لا جعل علما كان مجزوءا واحدا حقيقة باعتبار  
 لان التسمية لا يدرك باحد جزئه ولان جزء لفظ لا يدل على جزءه  
 وكلمتين تقديرهما باعتبار اللفظ لانه في اللفظ بمنزلة شاة زيد والخشبي  
 على الفطن يفتح الفاء وكسر الطاء المهملة واخيرا من كان حيا  
 لا يزال وسرج الفريخ العارف بالعرض من تدوين علم الفخري  
 يعني المقصود الاصل من تدوين علم الفخري وهو معرفة احوال الكرم  
 من حيث الاعراب والبناء يعني يعرف ان اى كلمة معربة واى  
 كلمة مبنية وغيرها فالانسب ان يجعل اللفظان المعربان باعرابين  
 كلمتين وان لم يدل جزءهما على جزء معناه واللفظان المعربان باعراب  
 واحد كلمة وان دل جزءهما على جزء معناه ان اى الحال والثاني

يعني عبد الله وهو مجزوء واحد حقيقة باعتبار المعنى  
 وكلمتين تقديرهما باعتبار اللفظ لانه في اللفظ بمنزلة شاة زيد والخشبي  
 على الفطن يفتح الفاء وكسر الطاء المهملة واخيرا من كان حيا

لان دل جزئها على معناه

لو كان

لو كان الامر اى لخال الملايس بالعكس يعني لو كان مثل الرجل دخلا  
 وعبد الله على غير داخل فيه لكان اى هذا الامر انسب ومما ان الذي  
 اورده صاحب المفصل وهو من متين في علم النحو للفاضل العلامة  
 الكشاف في تعريف الكلمة متعلق باورده حيث قال الكلمة هي اللفظة  
 الدالة على معنى مفرد بالوضع وهو جنس تحت النوع ثلثة الهم والفعل  
 والرف فثل الغاء جواب الشرط لان المبتدأ اذا كان موصولا صلت  
 فعل او ظرف يعني جملة فعلية او ظرفية يتضمن معنى الشرط فيجتمع  
 دخول الغاء في جوابه على ما كسب في تحقيقه فثل عبد الله علما اخرج عنه  
 اي تعريف المفصل بقوله اللفظة فانه لا يقال له لفظ واحد لان اللفظة  
 ما لا يصح ان يتكلم به مرتين باعراب ما يصح لعبد الله مرتين  
 باعتبار الوصف الاضافي وقد قال العلامة الزمخشري و  
 من اضاف للاسم العلم وهو ما علق على شئ بعينه غير متناول  
 ما اشبهه وينقسم الى مفرد ومركب ومنقول ومرجول فالمرجول  
 مثل زيد والركب اما جملة او غير جملة لمان جعل الهمما واحدا نحو  
 معدى كرب او مضاف ومضاف اليه كعبد مناف وامرئ القيس  
 والكمين حيث جعل التركيب الاضافي لهما من وبقى مثل قائم وبصرى  
 مما يعد لشدة الامتزاج لفظا واحدا دخلا فيه اي في تعريف اللفظة  
 لانه لا يقال لفظ واحد لانه لا يصح ان يتكلم به مرتين باعتبارهما  
 فخرج اى مثل قائم وبصرى بقيد الافراد لانه لا يصح ان يقال  
 في اللفظة الدالة على معنى مفرد لان معناه ليس بمفرد لدالة  
 جزء لفظ على جزء معناه ولولم يخرج بمثل قائم بتركه اى بتركه بقيد

ار في تعريف الكلمة



كأن التعريف انساب كما عرفت في قوله ولا يخفى على الفطن أنه وإن كان  
 نقول المراد المفرد اعم من المفرد حقيقة او حكما ومثل قائمه وان لم يكن  
 مفردا حقيقة لا لأنه في حكم المفرد فهو في حكم الكلمة واعلم جواب عن سؤال  
 مقدر وهو ان صاحب الفصل وغيره أخذوا في تعريف الكلمة الدلالة  
 والمتصل لم يأخذوا بل تركوها وخالفوا لجمهور في عدم اخذهم مع ان الكلمة  
 مختصة من المفصل لهذا مخالفة اما اختصار منه فلجانبا عنه فلهذا بقوله  
 واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة يعني ان ذكر الوضع يعني عن ذكر الدلالة  
 فلما ذكر الوضع في تعريف المص اولا استغنى عن ذكر الدلالة المستلزم  
 الوضع الدلالة حتى لو ذكرت ككأن حشوا والمحال ان الاختصاص مطلوب  
 في الكلام لا سيما في الحدود والتعريفات والمراد بالاستلزام ههنا  
 الاستلزام الحقيقي لا العقلي فافهم لان الدلالة كون الشيء بحيث يفهم  
 شيء لاخر والوضع كما سبق تخصيص شيء بشي متى اطلق او احسن  
 الشيء الاول فهم مناشئ الثاني فعلم من هذا ان الوضع اخص من الدلالة  
 وهي اعم ومعلوم ان الاخص يستلزم الاعم لم يوجد بدونه كالانسان  
 والحيوان فان الاول اخص يستلزم الثاني يعني لا يوجد بدونه بلا  
 عكس يعني ان الاعم لا يستلزم الاخص بل يوجد بدونه كالحيتان  
 فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة يعني متى وجد الوضع في شيء  
 وجدت الدلالة فيه ايضا كما سبق انفا لان الاخص يستلزم الاعم  
 وان كان الوضع انحصر وهو يستلزم الاعم يعني ذكر الاخص يعني  
 عن ذكر الاعم ويكتفي بذكر الاخص فيعد ذكر الوضع المستلزم الدلالة  
 اولا لا حاجة الى ذكر الدلالة ثانيا لكيكون التعريف اخص واوضح

كما وقع

كما وقع في هذا الكتاب اي الكتاب المستعمل بالكافية قوله لكن استدلوا  
 من قوله واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة الا ان الدلالة لا تستلزم الوضع  
 كما سبق ان الدلالة اعم والاعم لا يستلزم الاخص يعني ان الاعم يوجد  
 بدون الاخص كالحيتان يوجد بدون الانسان كالفرس لا يمكن  
 ان يكون اي توجد الدلالة بالعقل اي بلا وضع كدلالة لفظ دين  
 وانما قال لفظ دين لئلا يتوهم انه دل على وجود اللفظ بالوضع  
 لا بالعقل وقال المحشي اختار لفظا ههنا لتمثيل وقيد بالسمع  
 من وراء الجدار لئلا يختص فهم اللفظ بسمع دين اللفظ والدلالة  
 كذلك المدلول العقلي فيظهر الدلالة العقلية كحال الظهور  
 بخلاف ما لو كان اللفظ معنى فيكون اللفظ دالان فلا يظهر  
 ما قصده بالتمثيل كحال ظهوره ولو كان اللفظ مرثيا لم يظهر ايضا  
 لان فهم المعنى يكون بالمشاهدة او بدلالة اللفظ انتهى  
 المسموع صفة اللفظ من وراء الجدار يعني من خلف الحجاب فذكر  
 الجدار لجواز التمثيل على وجود اللفظ متعلق بالدلالة فالاستدلال  
 بالعقل ان يقال ان هذا المسموع لفظ ولا بد لكل لفظ من اللفظ  
 ينشج ان لهذا المسموع لافظا لانه لما لم يكن اللفظ مرثيا استدل  
 كندلانا بالعقل ان لهذا اللفظ لافظا ولهذا كانت هذه الدلالة  
 عقلية وان يكون الدلالة عطف على قوله ان يكون بالطبع يعني يكون  
 الدلالة على المقصود بطبع اللفظ كدلالة اح اح اذا تلفظ به على وجه  
 الصدر يعني صدر اللفظ اي في صورة قوله اح بفتح الهمزة وكذا  
 الماء الهمزة وهي بضمها يدل على وجه الصدر وانما يفهمها وكذا الماء



المجوز يدل على مطلق الجمع في الصدر وغيره وبضمهم يدل على السور  
وكذا في شرح العصا اذ كانت الدلالة لظاهره فذكر الاعم كالمستلزم للاختصاص  
لا بد من ذكره في بعد ذلك لانه لا بد من ذكر الوضع لما عرفت انهم  
لم يستلزم كما في المفضل فيه لطافة لان تعريف المفضل مفضل لهذا  
التعريف ولما فرغ من تعريف الكلمة شئ في تقسيمها فقال **وهي**  
الكلمة الضمير راجع الى لفظ الكلمة والتقسيم بلا حظ المفهوم و  
اعتبار مدلولها ويكون الارجاع بحسب اللفظ والتقسيم با  
باعتبار المفهوم والمعنى **للم فعل وحرف** اي متضمنة انقسام  
الكلمة الى جزئيات كالتقسيم الحيوان الى الانسان والفرس والابل  
يعني ان لكم قبل الربط او يكون من قبيل حكم الاختصاص على الاعم  
كمثل الحيوان انما لا تنقسم الكلى الى الاجزاء وفي الرضى فان قيل  
يجب ان يكون الكلمة هذه لثلاثة معا لان الواو للجمع فيكون قوله  
ازهب زيد وخومر زيد كلمة لانه فعل ولهم وحرف قلت انه كان  
يلزم ما قلت ان لو كان هذا فسمي الشئ الى اجزائه كما تقول  
المسكين بين خل وعسل وماء والبس جدران وسقف بل  
قسمه الى جزئياته نحو الحيوان انسان وابل وفرس وتريد ما يدخل  
تحت كل كد خول الانسان والحيوان والفعل في الكلمة ويصح كون  
الكلى جزأ عنه كالعكس نحو الانسان حيوان والحيوان انما  
الى هنا كلامه وقدم الهم على اخويه للحصول الكلام من نوعه دون  
اخره ولان الهم اصل في الاعراب المقصود في هذا الفن والفعل على  
الحرف لانه وان لم يثبت من الفعلين كلامه لكنه احد جزئيه

بحث انقسام الكلمة

هذا هو الوجه في تقسيم الكلمة الى اجزاء  
والمعنى ان الهم هو الذي لا ينقسم الى اجزاء  
والفعل هو الذي ينقسم الى اجزاء

هذا هو الوجه في تقسيم الكلمة الى اجزاء  
والمعنى ان الهم هو الذي لا ينقسم الى اجزاء  
والفعل هو الذي ينقسم الى اجزاء

خوض

قولك انما هي كلمة واحدة  
جواب عن قوله واحدة  
في قوله واحدة  
في قوله واحدة  
في قوله واحدة

بحث تعريف صفة

خوض بزيد بخلاف الحرف تامل الى هذا الانقسام الثلاثة الهم والفعل  
والحرف قوله مختصة فيها اشارة الى ان الهم في قوله **لانها** متعلق بمفهوم  
كلمتي وان الهم حصريه اي الكلمة لما كانت الكلمة لما طرفه بمعنى اذ  
ويلزم بعدها الماضي لفظا ومعنى وجواب ايضا كذلك او جمله كالمية مقولة  
بازلة للمفاجاة او مع الفاء وربما كان ماضيا مع الفاء وقد يكون مضارعا  
موضوعة لمعنى ما فهم من تعريفها والوضع يستلزم الدلالة فهي الفاء  
جواب لما تكونها جملة كسمية **اما** من صفتها **ان تدل** على معنى فيكون  
ان تدل في تاويل المصدر مبتدأ محذوف الخبر فلا يرد امتناع حمل الدلالة  
على الكلمة وفي الرضى اعلم ان الهم ان ضمير الكلمة والمضاف المحذوف قائما  
من الهم او من الخبر اي لان حالها او لانها ذات دلالة ويجوز ان يكون  
ان تدل مبتدأ محذوف الخبر اي دلالتها ثابتة ومثله قوله زيد اما  
ان تدل يسافر او يفهم انت هي والشارح الفاضل اختار الثاني  
لان الفعل المصدر بان المصدرية مولى بالمصدر فيكون كالصدر  
في ان يكون مبتدأ وفاعلا ومفعولا ومضافا اليه **على معنى** كائن في **نفسها**  
للمجاز المحذوف من قوله لفظا ومعنى واليه اشار حال الشارح قوله  
كائن اي في نفس الكلمة اي في ذاتها والمراء بنفسها المعنى المستقل فيه  
لفعلها وحيث والمراء يكون المعنى في نفسها ان تدل الخ ان تكون الكلمة دالة  
عليه اي على المعنى المستقل فيه بنفسها يعني بذاتها وانفرادها من  
غير حاجة يعني بلا احتياج في الدلالة على ذلك المعنى الى انضمام كلمة  
اخرى اليها يعني من غير اعانة كلمة اخرى لهذه الكلمة ولستعانة هذه  
الكلمة من تلك الكلمة والمفصل ان تكون مستقلة في الدلالة على ذلك المعنى

للمستعمل فيه



للاستقلال المعنى بالمعنى بديهية بمعنى لكون المعنى مستقلة في الفهم من الكلمة  
الدلالة عليه بحيث لا يحتاج في الفهم عنها الى الكلمة اخرى **او من صحتها**  
**ان لا تدل عطف على ان تدل** وما كان المعطوف في حكم المعطوف عليه  
او رد هذا الكلام على ما كان في المعطوف عليه على معنى كاش في نفسها بل  
من صحتها ان تدل لان العطف يثبت ان كان المعطوف عليه منفيا يكون  
للمعطوف مثبتا لان الاضرب من المنفى يكون اشياءا على معنى يحتاج  
تلك الكلمة في الدلالة عليه اي على المعنى الى انضمام كلمة اخرى اليها بمعنى الى  
إغائية كلمة اخرى لهذه الكلمة واستعانة هذه الكلمة من تلك الكلمة لـ  
لعدم كون تلك الكلمة مستقلة في الدلالة على المعنى لعدم استقلاله عن  
عدم كون المعنى مستقلة بالمعنى بديهية بمعنى في الانضمام عن الكلمة وحيث  
تحقيق ذلك اي كون الكلمة مستقلة في الدلالة او غير مستقلة فيها  
او استقلال المعنى بالمعنى بديهية وعدم استقلاله فيها في بيان هذا القسم  
**الثاني** او رد القسم حيث جعله موصوفا بقوله الثاني بقرينة كون قسم  
الكلمة وهو ان القسم الثاني ما لا يدل على معنى كاش في نفسها **للف**  
مستأنفة لانه لما قال اما كذا واما كذا فكانه قيل له ما الاول وما  
الثاني فقال القسم الثاني كذا والقسم الاول كذا واما قدمه في الدليل و  
ان كان آخر في الدعوى لان اللغز في اللغة الطرف وذكره في الاجمال  
في طرف وفي التفصيل في طرف اخر ولان الدعوى في البيان من القرب  
يكون اول وعدم التفسير واما في القسم الاول ففيه تقسيم ولذا اخر  
ليانه ولانه عددي والعددي مقدم لتقدم على الوجود وان كان  
في الوجود شرف كذا في الهندى مثاله كاش كين والى فانه كما

ولكن

ولكن يحتاجان في الدلالة اي دلالة كل واحد منهما على معنيين هما المعنى  
عن ذاته ومعنى من الابتداء وان معنى الى الانتها الى انضمام كلمة اخرى  
اخرى اليها لتكون تلك الكلمة معنية في الدلالة على المعنى بحيث لو  
لو لم يكن الانضمام لم يفهم معناهما وتلك الكلمة كائنة بالبصرة  
**والكوفة** بمعنى كانضم البصرة الى من والكوفة الى الكائنين في قولك  
سرت من البصرة الى الكوفة وانما سرت هذا القسم اي القسم الذي لا يدل  
على معنى في نفسها اي في نفس القسم فالتأنيث باعتبار الكلمة بل يحتاج  
في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها حرفا مفعول ثان لقوله وانما  
سرت لان اللغز في اللغة اي ومعناه اللغوي **الطرف** في الجانب بقل  
زيد في حرف اي في طرف وجانب وهو ان هذا القسم في طرف اي في  
جانب مقابل الهم والفعل يعني شبه القسم الثاني لمعنى اللغز في الطرفية  
ولجانبيه فالتعريف لفظ المشبهة بالمشبهة وهو هذا القسم كاستعارة  
الاسد للرجل الشجاع في قولك رايت اسدا في الحمام فاطلاق اللغز  
في هذا القسم مجاز بعلاقة التشبيه مقابل صفة الجانب للهم والفعل  
حيث يقعان اي يقع كل واحد منهما عمدة ومقصودا في الكلام  
وذلك لان الهم يكون مسندا ومسندا اليه وبنائي الكلام منه قوله  
مثل زيد قائم والفعل لكونه عرضيا لا يقوم بنفسه بل انما يقوم بغيره  
يعني بالاسند اليه يكون مسندا فقط مثل قائم زيد وهو اي اللغز  
لا يقع مسندا ومسندا اليه لان لا مسندا ولا مسندا اليه لان اللغز  
ليس له دلالة مستقلة ولا يفهم معناه الا بانضمام كلمة اليه وانما  
يكون واسطة بينهما كما استعرف في هذا الهم لان الهم يكون مسندا ومسندا اليه

بذلك يدحرف اي في جانب ولغز



وتفعل لا يكون الامسند فقط وكلف اداة بينهما لا يكون مسند ولا امسند  
 اليد والقسم **الاول** من قسم الكلمة وهو اى القسم الاول ما اى كلمة  
 يدل على معنى كائن في نفسها اى في نفس ماد **اما** من صفتها اى من صفة  
 القسم الاول فالثاني باعتبار كونه عبارة عن الكلمة خبر مقدم **ان يقترن**  
 مبتدأ مؤخر والجزء خبر الاول او مؤخر او مؤهل بعد ف المضاف اما  
 من جانب الاول او من جانب الثاني لما سبق او بتأويله بالصفة والمفعول  
 القسم الاول مقترن ذلك المعنى اى معناه يشير الى ان يرجع الضمير ههنا  
 من قبيل اعدوا هو اقرب للتفوق المدلول عليه بنفسها فى الفهم اى  
 فى الفهم المعنى المدلول عليه عنها اى عن القسم الاول **بأحد** **ازمنة** جمع  
 زمان كمال وامثلة **الثلاثة** جمع زمان كماله وامثال الضمائر الثلاثة  
 بصفة التذكير لان مذكور لهما العدد يكون بالثاني كتحقيقه فى كونه  
 اسماء العدد وفى الهندس المراد بالاقتران الاقتران الوضع فلا يرد  
 على عكس كونه ونوعه وبشئ وما احسن زيد مما خرج عن الاقتران  
 بالاعتمال وعلى طرده نحو هيهات زيد وص وحق زيد ضاب الآن  
 او عدا او امن مما اقترنا بالعاض اعنى بأحد الازمنة الثلاثة  
 الماضى والحال والمستقبل لخال مانت فيه زمان المتكلم والماضى  
 ما تقدم عليه والمستقبل ما تأخر عليه اى حين يفهم ذلك المعنى  
 المدلول عليها بنفسها عنها اى عن القسم الاول يفهم **أحد** **ازمنة** الثلاثة  
 ايضا اى كما يفهم ذلك المعنى مقارنا بمعنى حال كونه معنى أحد الازمنة  
 مقارنا لاي لذللك المعنى لا قبله ولا بعده بل الشرط يفهم ان يفهم المعنى  
 مقارنا لأحد الازمنة وعلى العكس **او** من صفتها اى من صفة القسم الاول

**ان لا يقترن** ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها فى الفهم عنها اى عن القسم  
 الاول مع أحد الازمنة الثلاثة اى الماضى والحال والمستقبل **الثاني**  
 وهو اى القسم الثاني ما اى كلمة يدل على معنى كائن في نفس ماد اى فى نفس  
 ماد دل على الكلمة ايضا اى نفس القسم الثاني معنى الكلمة ايضا حال كونه  
 ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها غير مقترن فى الفهم عنها بأحد الازمنة  
 الثلاثة **اللهم** وهو ما خوذ من السمو يسمى السمين الهملة او ضمها عند  
 البصريين من السمو يسمى مثل غزير وسمود على وزن فتون **فقد**  
 حذفت الواو احتياطا ونقل سكون اليم الى التين وحركتها الى اليم  
 ليتعوض عن الواو المحذوفة ههنا الوصل فيجوز بالهمزة ليتمكن  
 المابتداء بها فصار اسماء كذا فى الشرح الشافية وهو اى السمو  
 العلوى لغة لان العرب يقول وكل علات غروب سلك وانما سمى  
 هذا القسم من اقسام الكلمة بالاسم الذى معناه العلوى مجازا لا  
 للاختلاف على اخوية الفعل والحرف فالخا صلا ان هذا القسم شبه معنى  
 الاسم الذى هو العلوى فاستعير اللفظ الاسم له هذا القسم كما فى الحرف  
 حيث يتركب منه اى من هذا القسم **وحده** حال من الضمير الجروب  
 فى منه لانه مفعول به بالوسط الكلام فاعل يتركب دون اخويه يعنى  
 لا يتركب من كل واحد منهما **وحده** الكلام لما عرف واستعرف وقيل هو  
 ما خوذ من الوسم وهو من وسم سم سمته ووسما مثل وعد بعدة  
 ووعدا هكذا عند الكوفيين وهو العلامة يقال وسمت الذبابة اذ اكل  
 لها علامة وانما سمى هذا القسم بالاسم لانه علامة على سماء واصلا  
 عندهم وسم حذفت الواو تبعا لفعله فمضى به من الوصل ليتمكن

تقرن لهم

وكلا ما عدل فموسمار وانما سمى



25  
 أنابتها والقسم **الاول** وهو ما يدل على معنى ونفسها  
 ونفسها دل او نفس القسم الاول مقترب في الفهم عن القسم الاول باحد  
 الازمنة الثلاثة أي الماضي والحاضر والمستقبل **الفعل** سمي هذا القسم به لأن  
 بالفعل تتضمن أي تتضمن الفعل والقسم الاول الفعل القوي وهو المصنف  
 والمصدر ومنها مضاف إلى فاعله ونائبه فيفعوله وهو من قبيل  
 تسمية الدال باسم للدلول ويقال مثل هذا عند اد باب المعاني بحاج  
 مرسل وهذا المحصر عن حص الكلمة في الاقسام الثلاثة حصرت على علم  
 ان المحصر على اقسام حصرت على الدالين بالثلاث والاثبات كحص الكلمة  
 في الاقسام الثلاثة وحصرت على التفران وهو الذي لم يوجد مع التفران  
 والتشيع قسم آخر حصرت الاضافة المعنوية في الانواع الثلاثة الاربعة  
 والبيان والظرفية وحصرت على وهو الذي يكون يجعل الجاعل  
 كالخصار خلق الانسان في العناصر الاربعة وكل حصرت على في اجزائه  
**وقد علم** الواو للصلف بناء على جواز حذف المعطوف عليه يعني قد  
 تبين وقد علم فم يكون من باب تنازع الفعلين ويسمى لهذا زيادة  
 تحقيق او اعتراضية بين الكلمة والكلام لعلاقة جزئية بينهما  
 بالمدح الدليل المذكور او ترغيبا للطالبين او لرد من ظن ان  
 هذا حصرت بدون تعريف الاقسام واللفظ اما التعريف او التحقيق  
 وقد جرت العادة كاستعمال العلم في الكليات والمعرف في الجزئيات  
 والمعنى وقد علم هذا الحد بكيفية **بذلك** اصله ذالهم مبهم للاشارة  
 واللام عوض عن كاف التي للتشبيه عوض عن الهاء التي للتشبيه ولهذا  
 يجمع بينهما والكاف للمخاطب انما وضع المظهر موضع المضمرة على

كلية  
 علم

خلاف

26  
 خلاف مقتضى الظاهر والقياس وقد علم به واختيارهم للاشارة من بين  
 الاسماء الظاهر لزيادة التمكن في الذهن ولتفريق كلمة الحد مقام هذا  
 للتعظيم كما في قوله تعالى الم ذلك الكتاب اي بوجه حصرت الكلمة اي بدليل  
 اختصار الكلمة في الاقسام الثلاثة التي هي الهم والفعل والظرف **حد**  
 مفعول ما الهم سمي فاعله **كل واحد** كائن منها لان من البيان ان كان  
 ما قبلها تكون تكون صفة لها يعني وصفا لها اي من تلك الاقسام  
 الثلاثة المذكورة وذلك اي حد كل واحد منها معلوما بدليل اختصار  
 الكلمة فيها واقع وثابت لانه قد علم حقيقة بكيفية بدلاى بوجه المحصر  
 اي بدليل اختصار الكلمة في اقسام الثلاثة ان للظرف كلمة مع الهم وغيرهما  
 في محل الرفع على انها مفعول ما الهم سمي فاعله لقول وقد علم يعني قد علم بدليل  
 اختصار الكلمة في اقسامها ان للظرف كلمة بقرينة كون للظرف قسما  
 للكلمة لا تدل على معنى كائن في نفسها بقرينة قوله او لا يحتاج في  
 الدلالة على المعنى الى انضمام كلمة اخرى يعني الى اعادة كلمة اخرى  
 في الدلالة على المعنى اياها وان الفعل كلمة بقرينة كونه ايضا قسما لها  
 يعني نوعا منها تدل على معنى كائن في نفسها بقرينة قوله اما ان تدل  
 على معنى كائن في نفسها لكنه اي الا ان المعنى المدلول عليه مقترب في الفهم  
 عنها باحد الازمنة الثلاثة وصفا بقرينة قوله والاول اما ان يقترب بحد  
 الازمنة الثلاثة وان الهم كلمة بقرينة كونه نوعا منها تدل على معنى كائن  
 في نفسها بقرينة قوله اما ان تدل على معنى اه غير مقترب باحد الازمنة الثلاثة  
 اما يجوز على انه صفة بعد صفة للمعنى او منصوب على انه حال منه ويجوز  
 الرفع على انه خبر مبتدأ محذوف اي هو غير مقترب وصفا باحد الازمنة الثلاثة



اذ علم ذلك بدليل المحرر ان كل واحد من هذه الاقسام الثلاثة كلمة فالكلمة  
 جنس تحت انواع كما ان الحيوان جنس تحت انواع مشترك بين هذه  
 الاقسام الثلاثة كما ان مشترك بين هذه الاقسام الثلاثة كما ان مشترك  
 بين الانسان او غير من زوايا الارواح اذا كانت الكلمة جنسا  
 مشتركا بين هذه الاقسام الثلاثة لزم تمييز بعضها عن بعض ليصح  
 قوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها لانه اوردته بكلمة حد المفيدة  
 التحقيق وبالعلم المشعر باليقين اذ لم تميز بعضها عن بعض فقال  
 مسدود بالفظ المفيدة للتمييز ذهبنا الى ترتيب الشئ لترتيب اللفظ  
 فالخرف كلمة تدل على معنى الا انه متميز عن اخويه الفعل والهم لعدم  
 الاستقلال في الدلالة على معنى في نفسه يعني ان الخرف مشترك في اخويه  
 في كونه كلمة تدل على معنى الا انه متميز عنهما فيكون في غير معنى ان  
 الخرف لا يدل على معنى في نفسه بل في غير كالسير والبصرة في قولك سر  
 من البصرة الى الكوفة فان لفظ من تدل على معنى ابتداء الغاية  
 الحاصل فيها والفعل مشترك ايضا لاخوياه في كونه كلمة تدل على معنى  
 الا انه متميز عن الخرف بالاستقلال يعني ان الفعل متميز عن الخرف لكونه  
 مستقلا في الدلالة على معناه لما عرفت ان الخرف غير مستقل فيما  
 متميز عن الهم ايضا بالافتراق يعني ان الفعل مشترك في الهم وحده في كونه  
 مستقلا في الدلالة على المعنى الا انه متميز عنه بكونه للمعنى المدلول عليه  
 في نفسه في الفهم عن اللفظ الفعل مقترنا باحد الازمنة الثلاثة والهم  
 ايضا مشترك في كونه كلمة تدل على معنى الا انه متميز عن الخرف بالاستقلال  
 في الدلالة على معنى لما عرفت يعني ان الفعل متميز عن الخرف بكونه مستقلا في

الدلالة

الدلالة على معناه لما عرفت ان الخرف غير مستقل في  
 ايضا بعدم الافتراق يعني ان الهم مشترك في الدلالة على المعنى  
 بالاستقلال ومتميز عنه بكونه للمعنى المدلول عليه غير مقترن في الفهم  
 عنه باحد الازمنة الثلاثة فعلم بكونه الكلمة جنسيا مشتركا  
 بين هذه الاقسام الثلاثة ومتميز كل واحد منها عن اخويه بفصلة  
 المخصوصة له لكل واحد منها حد معروف بكسر الهمزة صفة للحد  
 جامع لا افراده اي افراد المعرف بالفتح لكونه جنسيا مشتركا  
 مانع عن دخول غيرها اي غير الافراد فيه اي في الحد لوجود فصل  
 مخصوص لكل واحد منها يميز عما عده وليس المراد اي مراد المص  
 بالحد ههنا اي في قوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها الا المعروف  
 للجامع لا افراده المانع عن دخول غيرها فيه يعني عند الاذيان ليس  
 مع الحد الا ذلك لان الحد في اللغة المنع ومنه الحداد للتوابع المنع  
 الناس والدواب من الثياب وفي العرف هو ما يبين ماهية الشئ  
 الشئ يعني الحد قول الدال على ماهية كذا الكلمة ههنا انه دال على  
 ماهيتها وكذا غيره والله خير مقدم در الشئ الذي مصدر مضاف  
 الى الفعل مبتدأ والمجمل يمدح بها ويكثر في الخير وسيل في زيادة التحقيق  
 المراد به ههنا شفقة المص على المتعلمين والطالبين حيث لم يزل  
 في التعليم والتأليف جانب الزكي والغني والمتوسط بينهما ولم يترك  
 جانب احد وزاعى غير بل راعى على الجوانب الثلاثة حيث اشار  
 الى حدودها اي الى حد كل واحد قسم من اقسام الكلمة في ضمن دليل  
 المحرر وعناية لجانب الزكي لان الزكي بالاشارة يفهم ماهو المشار اليه

في الخرف الخافع المانع الا هو المص  
 في الشئ يعني ان الحد هو الذي يبين ماهية الشئ

العقل ثلاثة انواع  
 الزكي والغني والمتوسط



وما هو لان المقصود منه بيان حصر الكلمة فيها وفي ضمنها حصل  
 بالاشارة حد كل واحد منها ثم ثبتت بكلمة قد الدالة على التحقيق والعلم  
 الدال على اليقين وكلمة البعد عليها اي على حدود الاقوال الكلمة  
 المشار اليها في ضمن دليل المحرر بقوله وقد علم بذلك رعاية الجانب  
 المتوسط لانه وان لم يفهم بالاشارة الا انه يتفقط بالتنبيه ويدرك  
 ما ثبت عليه ويفهم ثم صرح بها اي بحدود الاقوال المذكور فيها  
 احدى المقام والمحل الذي يتلوه بعد الفراغ من احوال الكلمة و  
 الكلام وذلك المحل هو ان حيث كل قسم من اقوال الكلمة حيث  
 قال في قول البحث اللام اللام ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد  
 الازمنة الثلاثة وكذلك الفعل والحرف رعاية لجانب الغنى لان  
 الغنى اغباوية لم يفهم من الكلام ما هو المقصود الا بالتصريح  
 والتفصيل بنا على انه مفعول له لافعال الثلاثة الاشارة  
 والتنبيه والتصريح على تفاوت مراتب الطبائع وفي بعض النسخ  
 الطبائع والاول جمع طبيعة كالمرايض جمع فريضة والثاني كرجل جمع  
 ورجل الطبع الشخصية التي جبل عليها الانسان وحق الاصل من  
 مصدر والطبيعة مثله وفي اللغة كلاهما معنى واحد واما  
 بحسب الاصطلاح بينهما عموم وخصوص مطلقا والعام هو الطبع  
 لانه ما يكون مبتدأ للكمة مطلقا سواء كان لها شعور كحركة الحيوان  
 للحيوانات او لا كحركة الافلاك والاشجار كذا في شرح الديباجة  
 والمراد ههنا من القول من باب ذكر المحل وارادة المحل مرطبا  
 لطبائع وتفاوت العقول لان العقول متفاوتة وبها يتفاوت

على التعيين

اليه

الناس

الناس بعضهم من بعض واليه اشير في قوله تعالى انما يذكر اولوا الالباب  
 يعني ان عقول المتعلمين متفاوتة بعضهم يفهم بالاشارة الجودرة  
 عقلة وبعضهم لا يفهم بالاشارة المقصود ما في طبعه ولكن يفهم  
 بعد هابا بالتنبيه وبعضهم كمال غباوية لا يفهم بالتنبيه بعد الاشارة  
 ولكنه يتفقط بالتصريح والتفصيل لانه كالتأثير المأخوذ مما وقع  
 عن تعريف الكلمة وتقسيمها وبيان بعض ما يتعلق بها اراد ان يعرف  
 الكلام وبيان بعض احواله الا انه لم يصله بالكلمة المناسبة للجويزة  
 والكلمة بينهما يكون فصلا بعد فعل وبابا بعد باب فقال **الكلام**  
 اللام في الجنس كحالة اللام الكلمة للجنس ويقال لمثل هذا  
 اللام لام الجنس ولام الحقيقة ولام الطبيعة كذا في الهودي  
 في اللغة ما يتكلم به سواه كان فيه تركيب او لا ولذا قال قليلا  
 يكون زيدا او مريب او ان في الكلم والفعل والحرف كلاما كان او  
 كتيلا لغة وفي الاصطلاح انما عطف على قوله في اللغة ما عاده  
 لمجات **ما تضمن** اثر تضمن على تركيب لان تضمن احصر للتعنا  
 عن صفة من لانه لو قال تركب لا يحتاج ان يقال من كلمتين ول  
 على ضرب من حقيقة دون تركيب وانما قال تركيب اي لفظ به  
 تضمن اشار به الى ان لفظ ما هو موصوفة لان التشاكير في الخبر اصل  
 ولان التشاكير في التعريفات انب لكونه جنسا **كلمتين حقيقة**  
 مخوزيد قائم لوقام زيد او حكا الاولى حكا والثاني حقيقة مثل حكي  
 مهمل ودين مقلوب زيد والعكس مثل زيد قائم ابو اوزيد  
 ابعه قام فالاقوال الثلاثة والقبيل ان يكون اربعة الثلاثة الاولى

فانما الكلام في  
 قوله ما يتكلم به سواه



وان كونه كلاما محكما او غيرهما لم يوجد له مثال تامل ولكن لا يمكن من  
 العاقلين وفي الهندى الاولى تركيب دون تضمين لمقابله التركيب  
 الافراد في تعريفها وايضا تركيب اخر لصحة لاكتفاء عن الكلمتين  
 واسبا ان يقال الكلام ما تركيب بالسناد بخلاف تضمين انتهى كلامه  
 اقول ان ما قاله المصنف هو الاول لان المقابلة في التعريفات والحدود  
 غير زمنية وايضا التركيب وان كان اخر كما قال الا انه يحكى  
 غير جامع لافراد الكلام لخرج الكلام الذى لا يمكن فيه فاعدا سواء  
 كان جائزا محكما كمثل زيد ضرب او واجبا مثل اضرب وغير ذلك  
 اى يكو كل واحد منهما اى من الكلمتين حقيقة او حكا في ضمنه اى  
 في ضمن اللفظ فالضرب المجرد راجع الى الوصول اذا كان الكلام في  
 الاصطلاح ما تضمن كلمتين بالسناد وتوهم ان التضمن لم فاعل  
 هو لفظ زيد قائم مثلا فالمتضمن لم للمفعول يتبعه لفظ زيد قائم  
 مثلا ايضا فاعدا فلزم التمييز والتعريف بينهما فقال بالفاء انه  
 الفاضل المشعر للتمييز والتعريف بينهما فالمتضمن لم فاعل وانما  
 قيد به مع انه لا يمكن الا ان يكون ذلك التخصيص الصورة للفظية <sup>الفاعل</sup>  
 فهذا بمنزلة الاعمال وهو المجموع فقط يعنى مجموع زيد قائم مثلا  
 يقال للفظية لهذا المجموع لفظ ما تضمن كلمتين بالسناد فيكون هذا  
 المجموع متضمنا بالكسر والمتضمن لم للمفعول وهو كل واحد من الكلمتين  
 يعنى هو المسند فقط او المسند اليه فقط لا مجموعهما يعنى زيد وحده  
 المتضمن بالفتح او قائم فقط في ضمن زيد قائم كما ان الحيوان او الناطق  
 متضمن يعنى احدهما وحده ومجموع الحيوان الناطق متضمن بالكسر الذى

قوله فالمتضمن واقعا التضمن بالكسر اعم  
 من المسند والمسنود اليه والسند اليه هو المجموع  
 بالفتح اعم من المجموع وهو المسند والمسنود اليه  
 فلا يجوز ان يكون المجموع هو المسند اليه  
 ولا يجوز ان يكون المسند اليه هو المجموع

كذلك

كذلك هذا تامل ولا يمكن من العاقلين اذا علمت هذا الفرق فلا يلزم ان  
 اتحادهما كما توهم ان اتحاد المتضمن والمتضمن بل يتضمن كل ما كل  
 بالسناد اى تضمينا حاصلا بسبب السناد احدى الكلمتين حقيقة او  
 حكا الى الاخرى بشير الى ان الباء متعلق بقوله تضمن يتضمن معنى المحصور  
 والى ثمرها سببية وان اللام عوض عن المضاف اليه والمعنى بسبب  
 قيام معنى احدى الكلمتين بالكلمة الاخرى مثل قام زيد فان معنى  
 الكلمة الاولى القيام وهو انما يقوم بزيد وكذلك زيد قائم هو المنطلق  
 زيد و زيد المنطلق وانما قال بالسناد ولم يقل بالاخبار لانه اعلم ان  
 يشمل النسبة التى في الكلام الخبرى والطلبى والاشئى وفي الضم  
 المراد بالسناد فى الحال كما فى قولك قام زيد و زيد قائم والاصل يشمل  
 السناد الذى في الكلام الاشئى نحو بعيت وانت حر والطلبى نحو  
 هل انت قائم وليسك ولعلك قائم وكذا نحو اضرب وليضرب و  
 فى الحكم كاضرب وتضرب وتضرب الى هنا كلامه والسناد فى  
 اللفظ الاضافة من المسند من باب دخل وهو ما السند اليه من خاظم  
 او غير او من السناد على وزن صرف وهو الناقصة المحركة للطلب  
 وفى الاصطلاح نسبة احدى الكلمتين سواء كانت الاولى او الثانية  
 مثل قام زيد و زيد قائم و زيد قائم حقيقة او حكا الى الكلمة الاخرى بح  
 بحيث متعلق بالنسبة يفيد من افاد يفيد ان كان يعنى علم يتعدى  
 الى مفعولين يعنى يفيد تلك النسبة المخاطب فائدة تامة وان  
 كان معنى السناد يتعدى الى مفعول واحد فالمعنى يستفيد المخاطب  
 منها فائدة تامة او يحصل المخاطب منها تلك الفائدة فقوله لفظ

ه  
 و  
 د



من غير ان يكون له معنى

المستفاد من لفظ ما الموصوفه جنس يتناول الالفاظ المهملة والمركبات  
والمفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية لان كل واحد منهما لفظ  
يدخل تحت الجنس وبقيده تضمن مصدر مضاف الى الكلمتين والباء متعلق  
بقوله خرجت الالفاظ المهملة الصرفة والمفردة اما المهملة فلا تلام  
يطلق عليها الكلمتين لان الوضع فيها لمعنى الشرط فيها لا يوجد الوضع  
لمعنى واما المفردات فلا تلام وان كانت كلمة الا انها خرجت بصيغة  
التثنية في قوله الكلمتين وبقيده التثنية خرجت المركبات الغير الكلامية  
كانت اضافية مثل غلام زيد او توصيفية مثل رجل فاضل او  
تعدادية مثل خمسة عشر او امتزاجية مثل بعلبك او صوتية  
مثل سيوريه وبقيت المركبات الكلامية المقصودة من التعريف  
سواء كانت تلك المركبات الكلامية كلامية خبرية فعلية فاعل مذكر  
مثل ضرب زيد او مؤنثا مثل ضربت هند او علمية مثل زيد قائم و  
القائم زيد او انشائية امرا مثل اضر او نهيا مثل لا تضرب فان  
كل واحد منهما اى من الامور انتهى او من قوله اضر ولا تضرب تضمن  
كلمتين احدهما مفعولة يعنى الاول كلمة حقيقة والاخر والثاني مع  
معنوية كلمة حكما وبينهما اذ بين الكلمتين التين احدهما كلمة حقيقة  
والاخرى حكمي اسناد يعنى نسبة احدى الكلمتين الى الاخرى بحيث يفيد  
المخاطب فائدة تامة فصدق عليه تعريف الكلام وهو ما تضمنت كلمتين  
بالاسناد فيصدق الكلام ايضا الا انه كلما صدق الحد على الشئ صدق  
الحد وذا ايضا على ذلك الشئ قوله وحيث كانت الكلمتان تعليل مقدما  
لقوله دخل وانما قدم للتاويل العلمتان اعنى قوله وحيث اه الا ان

فان الاخبار الى اخر العلم من ان يكون اى العلمان كلمتين حقيقة او حكما دخل  
في التعريف قدم اذ الاقسام ههنا بحسب القسمة العقلية اربعة ان  
يكونا كلاهما كلمتين حقيقة او على العكس او الاولى كلمة حقيقة والثاني  
كلمة حكما او على العكس وسواء كانت الكلمة التى في حكم الكلمة جملة كلمة  
مثل زيد ابوه قائم او جملة فعلية مثل زيد قائم ابوه او حكمية مثل زيد  
قائم ابوه وذلك لان اسم الفاعل العامل على ما كان في حكم المضارع فيكون  
في حكم الجملة الفعلية لان مثل زيد قائم ابوه في حكم زيد يقوم ابوه ويجوز  
ان يقول المثال الاخير في حكم الجملة الاسمية وذلك لان لا يجوز فيه الامران  
احدهما ان يكون قائم مبتدأ لاعتماده على المبتدأ وابوه فاعله مبتدأ  
الخبر والثاني ان يكون الخبر مقدما وابوه مبتدأ مؤخر وعلى كلا  
التقديرين يكون الجملة اسمية مرفوعة المحل ككون الخبر المبتدأ الذى  
قبلها وسيأتى لهذا زيادة التحقيق في قوله وان طابقت مفردا  
جاز الامران فان الاخبار جمع خبر كفرس واخر اس فيها اى في  
الامثلة المذكورة حال كونها مصاحبة مع انها مركبة لدلالة جز  
اللفظ على جز المعنى في حكم الكلمة المفردة اعنى قائم الاب المقصود  
منه القيام فقط والاب مضاف اليه لتعيين الفاعل يعنى الذى  
يقوم به لا الغرض التركيب لانه اذا قيل قائم لم يعلم ان القيد وصف  
لزيد او السبب ودخل فيه اى في الكلام الذى في تعريف الكلام الذى  
جزء الاول في حكم الكلمة والثاني كلمة حقيقة ايضا يعنى كما دخل  
ما كان جزء الثاني فيه كلمة حكما والاول كلمة حقيقة مثل جوى  
مهمل وديز مقلوب زيد مع انه المسند اليه فيهما اى في هذين المثالين

قوله دخل والنون مثله زب ابوه ح  
فقد دخل صاحب النون لا يعرف  
بأنه نامل

قوله اعنى قائم الاب فان قيل قائم الاب ايضا مركبة  
فكيف يصدق قائم في حكم الجملة المفردة  
قائم الاب قلنا المقصود من القيام فقط  
والاب مضاف اليه لتعيين الفاعل يعنى الذى  
يقوم به لا الغرض التركيب لانه اذا قيل قائم لم يعلم ان القيد وصف  
لزيد او السبب ودخل فيه اى في الكلام الذى في تعريف الكلام الذى  
جزء الاول في حكم الكلمة والثاني كلمة حقيقة ايضا يعنى كما دخل  
ما كان جزء الثاني فيه كلمة حكما والاول كلمة حقيقة مثل جوى  
مهمل وديز مقلوب زيد مع انه المسند اليه فيهما اى في هذين المثالين



مهل ليس بكلمة حقيقة بل كلمة حكم فانه الى السند اليه فيروا في  
 حكم هذا اللفظ فان المقصود منه هذا واللفظ للتعين اي لفظ  
 جوق مهمل ولفظ ديز مقلوب زيد ولذا اعراب اعراب الهم  
 وجعل مسند اليه واخذ حكم الكلمة بحقيقة اعلم ان كلام المص يعني  
 ان القول الذي يصدق ان يطلق عليه الكلام الاصطلاحى عند المص  
 وهو ما تضمن كلمتين بالاسناد ظاهري ان الفعل مع فاعله ومفعوله  
 وجميع متعلقاته مثل ضربت زيدا قائما اباء في قوله بجوهر متعلق  
 بقوله كلام تقدير كلام بجوهر لانه قال في ترجمته لفظ تضمن كلمتين  
 بالاسناد هذا اللفظ يصدق على هذا الجوع لانه يصدق عليه انه  
 لفظ تضمن كلمتين بالاسناد ويصدق ايضا على مثل ضربت فقط مع  
 ان الكلام في هذا الجوع الفعل مع فاعله فقط حيث لا دخل للمتعلق  
 فيه وكلام المص كائن بخلاف كلام صاحب المفصل يعني بخلاف  
 ما يصح ان يطلق عليه كلاما عند صاحب المفصل حيث قال في تعريفه  
 الكلام هو المركب حقيقة او حكما لا يدخل ما يمكن فيه فاعله سواء كان  
 جوارا او وجوبا من كلمتين حقيقة او حكما كسندت احديهما الى  
 احدي الكلمتين الى كلمة اخرى فالله اخذ الاسناد في تعريفه ايضا  
 وقيدته بان يكون الاسناد احدي الكلمتين الى كلمة اخرى ولم يطلق فانه  
 هذا التعريف صريح في ان الكلام الاصطلاح هو ضربت يعني الفعل  
 مع فاعله فقط والمتعلقان من المفعول والحال وغيرهما خارجة  
 عنه اي عن الكلام الاصطلاح بحيث لا يطلق على الجوع الكلام كما اها  
 اطلق كلام المص بل انما يطلق على جميع الفعل والفاعل لا غير

والاصل

والاصل ان كلام المص وكلام صاحب المفصل واحد الا ان كلام المص  
 يصح اطلاقه على الجوع دون كلام صاحب المفصل ثم اعلم معنى بعد  
 عليك سابقا الفرق بين كلام المص وكلام المفصل ان صاحب المفصل  
 قد ذهب الى ترادف الكلام والجملة حيث قال ويسمى الكلام جملة و  
 فيه شك اشارة اليه وان لم يصرح وصاحب الباب اي صاحب المفصل  
 ايضا يعني قد ذهب الى ترادفهما حيث قال ثم اعلم ان الجملة قد تطلق  
 على ما تطلق عليه الكلام بالترادف بين الصوريين وهذا صرح منه في  
 ذهب الى ترادف الكلام والجملة الترادف الاتحاد المعنى دون اللفظ  
 من ردف كالعقود والجلوس وليس كذلك يعني الترادف هو ما  
 لا يطلق احد اللفظيين على ما يطلق عليه الآخر وكلام المص ايضا  
 اي مثل كلام الشخصين ينظر الى ذلك اي يميل الى ترادفهما لان  
 النظر الى تعدي بالي يكتفي بالميل لانه يقال نظر اليه اي بال  
 اليه فانه اي امض قد اكتفى وتعريف الكلام الجوار والجوهر وقوله  
 بذكر الاسناد متعلق بقوله قد اكتفى فان المص قد اكتفى بذكر الاسناد  
 حال كونه الاسناد مطلقا غير مقيدة بكونه مقصودا لذاته ولغيره  
 ولذا فسر بقوله ولم يقيد به اي الاسناد بكونه مقصودا لذاته ان  
 لو كان مراده التعريف بين الكلام والجملة لقيد الاسناد بكونه مقصودا  
 لذاته ولم يقيد فعلم من اطلاقه انه لا فرق بينهما عنده ايضا  
 ومن جعله ان من اجل الكلام من المير قين اخص من الجملة قليلة  
 اي قيد الاسناد به اي بكونه مقصودا لذاته فح اي حين كون الكلام  
 اخص من الجملة يصدق الجملة على الجملة الخبرية قيدها بالخبرية

فقد  
 زيد  
 في  
 قوله  
 ان  
 المص  
 قد  
 ذهب  
 الى  
 ترادف  
 الكلام  
 والجملة  
 حيث  
 قال  
 ويسمى  
 الكلام  
 جملة  
 وفيه  
 شك  
 اشارة  
 اليه  
 وان  
 لم  
 يصرح  
 وصاحب  
 الباب  
 اي  
 صاحب  
 المفصل  
 ايضا  
 يعني  
 قد  
 ذهب  
 الى  
 ترادفهما  
 حيث  
 قال  
 ثم  
 اعلم  
 ان  
 الجملة  
 قد  
 تطلق  
 على  
 ما  
 تطلق  
 عليه  
 الكلام  
 بالترادف  
 بين  
 الصوريين  
 وهذا  
 صرح  
 منه  
 في  
 ذهب  
 الى  
 ترادف  
 الكلام  
 والجملة  
 الترادف  
 الاتحاد  
 المعنى  
 دون  
 اللفظ  
 من  
 ردف  
 كالعقود  
 والجلوس  
 وليس  
 كذلك  
 يعني  
 الترادف  
 هو  
 ما  
 لا  
 يطلق  
 احد  
 اللفظيين  
 على  
 ما  
 يطلق  
 عليه  
 الآخر  
 وكلام  
 المص  
 ايضا  
 اي  
 مثل  
 كلام  
 الشخصين  
 ينظر  
 الى  
 ذلك  
 اي  
 يميل  
 الى  
 ترادفهما  
 لان  
 النظر  
 الى  
 تعدي  
 بالي  
 يكتفي  
 بالميل  
 لانه  
 يقال  
 نظر  
 اليه  
 اي  
 بال  
 اليه  
 فانه  
 اي  
 امض  
 قد  
 اكتفى  
 وتعريف  
 الكلام  
 الجوار  
 والجوهر  
 وقوله  
 بذكر  
 الاسناد  
 متعلق  
 بقوله  
 قد  
 اكتفى  
 فان  
 المص  
 قد  
 اكتفى  
 بذكر  
 الاسناد  
 حال  
 كونه  
 الاسناد  
 مطلقا  
 غير  
 مقيدة  
 بكونه  
 مقصودا  
 لذاته  
 ولغيره  
 ولذا  
 فسر  
 بقوله  
 ولم  
 يقيد  
 به  
 اي  
 الاسناد  
 بكونه  
 مقصودا  
 لذاته  
 ان  
 لو  
 كان  
 مراده  
 التعريف  
 بين  
 الكلام  
 والجملة  
 لقيد  
 الاسناد  
 بكونه  
 مقصودا  
 لذاته  
 ولم  
 يقيد  
 فعلم  
 من  
 اطلاقه  
 انه  
 لا  
 فرق  
 بينهما  
 عنده  
 ايضا  
 ومن  
 جعله  
 ان  
 من  
 اجل  
 الكلام  
 من  
 المير  
 قين  
 اخص  
 من  
 الجملة  
 قليلة  
 اي  
 قيد  
 الاسناد  
 به  
 اي  
 بكونه  
 مقصودا  
 لذاته  
 فح  
 اي  
 حين  
 كون  
 الكلام  
 اخص  
 من  
 الجملة  
 يصدق  
 الجملة  
 على  
 الجملة  
 الخبرية  
 قيدها  
 بالخبرية











لا يحصل الا من قديم منها تولد منها سؤال وهو ان يقال  
 حال التعيين قبل علم فاحال الاق الاربعة الباقية فاجابة  
 بامتناع السينية بقوله واما الاقس الاربعة الباقية اشنان  
 منها من جنس واحد فعل وفعل حرف وحرف واثنان منها  
 من جنسين فعل وحرف اسم وحرف ففي الحرف والحرف كلاهما  
 في المسند والمسند اليه الفاجواب اما الجار والمجرور متعلق  
 بقوله مفقودان تقدم فكلاهما مفقودان في الحرف والحرف فقدم  
 الظرف القوي بين طرفه الفعول متعلق مع ان حقه التاخير عنه  
 للحصر وذلك لان فقد المسند والمسند اليه معاً مفقود ومخصوص  
 لتكوين الحرف والحرف لا غير لان الحرف لا يدل على معنى في نفسه  
 فضا عن ان يكون مسنداً والمسند اليه لانها لا يكونان الا في  
 الفعول الدال على معنى في نفسه وفي الفعل والفعل او في الفعل والحرف  
 المسند اليه مفقود اما في الفعل والحرف فلما عرفت ان الحرف لا يدل  
 على معنى في نفسه يعني ليس له دلالة مستقلة فكيف يكون مسنداً  
 او مسند اليه واما في الفعل والفعل فلان الفعل عرض لا يقوم  
 بنفسه فكيف يقوم به غيره ولكنه لما كان له دلالة مستقلة كان مسنداً  
 دائماً ولا يكون مسنداً اليه ابداً فلا يوجد المسند اليه في هذين النمر  
 التركيبين فلا يحصل الكلام منهما لما عرفت وفي الاسم والحرف احدهما  
 في المسند والمسند اليه مفقود فان الاسم ان كان مسنداً يعني ان كان  
 صالحاً لان يكون مسنداً بالان يكون فيه معنى نسبي نحو القائم والمسند اليه  
 مفقود لما عرفت ان الحرف لا يكون مسنداً ولا مسند اليه وان كان اسم

مسند اليه

مسند اليه يعني ان كان اسم صالحاً لان يكون مسنداً اليه بان يكون  
 دالاً على الذات ولا يكون فيه معنى نسبي لا تحقيق ولا تاويل نحو الرجل  
 وان زيدا وايداً المسند مفقود يعرف دليله مما سبق فلم يوجد له  
 الكلام في الاقسام الاربعة فالحصة الكلام على قسمين الاقربين ونحوها  
 زيد جواب عن سؤال واراد على قول المص ولا يتاخر في ذلك انه يعني ان نحو  
 بان يد كلام اصطلاحى باتفاق النحاة مع انه مركب من الحرف وهو  
 حرف التند والاسم المنادى فلا يتم الحصر لانه قد وجب الكلام في الحرف  
 والاسم فاجابة عن بقوله ونحوها بان يد وان كان بحسب الظاهر تركيب  
 للحرف والاسم لانه لا يتغير بما عرفت فليس الحرف والاسم المنادى  
 في شيء من الكلام بل الكلام ليس الا بالفعل والفاعل المقدرين فلذا  
 قال الشرح فلم يكن نحو يزد من تركيب الحرف والاسم كما ذهب اليه  
 بل نحو يزد كلام حاصل من تركيب الفعل المقدر والاسم الذي هو  
 المنوي في ادعاء المقدر سياتى له زيادة تحقيق وما فرغ من تعريف  
 الكلمة ومن تقسيمها الى الاقسام الثلاثة وثبت عليها ايضا ولما كان  
 الكلام كلياً للكلمة كما سبق اوردته عقيب الكلمة اورد ان يفصل  
 الاقسام الثلاثة على ترتيب الالف والتثنية فقال الاسم معناه  
 بالاسم العهد المتأخرى لان المنكر اذا اعيدت معرفة يكون الثاني عين  
 القول غالباً ولم يعط على ما سبق مع ان المناكبة قائمة لعدم قصد  
 الربط وليكون باباً بعد باب وفصلاً بعد فصل وقال الرضى  
 لم يقتصر على ما تقدم مع قوله وقد علم لاننا اردنا ان يصرح بحذف كل  
 واحد من الاقسام في قول الضم والذى تقدم لم يكن جدياً فمعه

فمن تركيب الفعل والاسم فظنوا في ازيد  
 قائم مقام الفعل والاسم فكان كل من  
 حكم كالحال فيكون في حقه هو كالمركب  
 ليس بكلمة واحدة ولا حقيقة و







متعلق باعتبار انتهى كلامه أي كلام المص في الايضاح لمحصله  
 أي محصل الكلام المص في الايضاح وينتج ما ذكر بعض المحققين  
 وهو سيد الشريفة ذكر في خاتمة المطول حيث قال ذلك الغايل  
 لتحقيق كما أن الكافي متعلق بمحذوف وهو خبر المبتدأ المحذوف  
 أيضا تقدير وهذا أي كون المعنى في نفسه وغيره كائن كما أن  
 ولفظة ما في ذلك والكافي للتشبيه والمشتبه به مدخولها و  
 المشبه الكلام المرتب عليها من كون المعنى في نفسه وفي غيره  
 ولا يبق أي الذين أن المشبه قوله كذلك كما هو المتبادر بل هو  
 أيضا من تنتمه الأول في الخارج والبراديه ما هو المحسوس و  
 المشاهد يعني كما أن في الحس والمشاهد شيئا موجودا قائما  
 بذاته كالجواهر وهو شيء موجود قائم بذاته سواء كان مركبا كالماء  
 كالحيوان والاحجار أو مجردا كالنفوس فإنه يصح أن يحكم  
 عليه كما أن يقال مثلا هذا الحجر ثابت ويصح أيضا أن يحكم به  
 كما يقال هذا الجسم حمر وذلك شجر وثيلا موجودا قائما بغيره  
 كما عرض والعرض شيء هو موجود قائم بغيره كالسواد والابيض  
 وغيرها من ألوان قائما لا يقوم بانفسها وإنما تقوم بمجالها فإن  
 السواد مثلا من حيث أنه عرض قائم بغيره لا يصح أن يحكم  
 عليه وبه يعني لا يحكم عليه وبه فإن قيل إن العرض يصح أن يحكم  
 عليه كقولك العلم حسن والجمل قبيح ويصح أيضا أن يحكم به  
 كقولك هذا اللون وهذا ابيض قلنا ذلك إنما يصح من حيث  
 وجوده لا من حيث العرضية لما صرح أن المعنى المدلول عليه تشابه

الموجود

قوله كذا في الذهن  
 كالجواهر وهو شيء قائم بذاته سواء  
 كان مركبا كالحيوانات أو مجردا كالنفوس  
 كالأعراض والعروض هو موجود قائم بغيره كاللؤلؤ قائما  
 بغيرها من غير قاعا على العباد

للموجود الخارج الذي هو قائم بذاته في صحته كونه محكوما عليه وبه  
 وكذا الدال على ذلك المعنى والمعنى المدلول عليه بغيره مشابه للموجود  
 الخارج الذي هو قائم بغيره في عدم كونه كل واحد منهما وكذا الدال  
 على ذلك المعنى أيضا كذلك أي كما أن الموجود الموجود الخارج في شيئا  
 موجود قائم بذاته وهو موجود قائم بغيره كذلك الموجود في الذهن  
 قسما معقول خبر مبتدأ محذوف أي هو ما في الذهن هو أي  
 ذلك المعقول في الذهن مدرك لمفعول من أدرك أي معلوم  
 قصدا أي حال كونها مقصودا ملحوظا خبر بعد خبر بقوله هو  
 في ذاته لا في ذات غيره يصلح أي ذلك المعقول المدرك قصدا  
 ملحوظا في ذاته لأن يحكم عليه ولأن يحكم به كالأعيان الغائبة عن  
 البصر إذ لا حظها العقل قصدا وبالذات تكون مدركة قصدا  
 وملحوظة في حد ذاتها وتصلح أن لا يحكم عليها مثل التماسيح  
 حيوان يحرك فكذلك الأعلى عند المضغ وتصلح أن يحكم بها نوع  
 من الحيوان أن تروح مسكين في النيل وفي الذهن معقول هو  
 أن ذلك المعقول مدرك أي معلوم تبعا يعني من حيث احتياجه  
 إلى الغير ليكون معلوما تبعا لذلك الغير والاعطف على قوله مدرك يعني  
 يكون المدرك بالتبع إليه وبسبب ملاحظة الغير يعني ملاحظة  
 الغير الذي يكون ذلك المدرك تبعا حاله فيه ويكون ذلك الغير موصلا  
 له فيكون المعقول في الذهن أيضا قسما قد سبق من فيكون اللفظ  
 الدال على معنى في نفسه كالمعقول في الذهن المدرك قصدا ملحوظا  
 في ذاته ويكون اللفظ الدال على معنى في غيره كالمعقول المدرك في الذهن



تبعاً الذي يتوكله للملاحظة غير فلا يصح شيء منهما أي من الحكوم  
 عليه وبه وتأمل ولا تكن من الغافلين كحركة الافلاك اذا اخطى العقل  
 تبعاً للافلاك وجعلها آلة للملاحظة لم يصح ان يحكم عليها وبها  
 لانها لا تدرك قصداً وانما اذا اخطى العقل من حيث وجودها  
 فيصح ان يحكم عليها وبها وهذا اعتبار آخر ولما قسم الموجودات  
 الى قسمين كالوجود الخارجي • اراد ان يوضح ما يرد مثال  
 له فقال بالغاء التي يفيد التفصيل فالابتداء الغاء للتفصيل و  
 الايضاح بين المعنيين الآخرين مثلاً منصوب على المصدرية اي  
 يمثل مثلاً من غير لفظه وبلغة حال من اليتيم وهو الابتداء لحوال  
 المبتدأ جازع عند المتصنفين او على غير الحال اي حال كونه مثلاً اذا  
 لا يحظم اي لا يحظم معنى الابتداء باعتبار المضاف العقل وهو الالوية  
 قصد اي حال كونه معنى الابتداء مقصوداً من لفظه وبالذات عطف  
 على قوله قصد لان الحال فيه معنى الظرفية لان قولك جاني زيد ركبا جاني  
 زيد وقت الركوب ولهذه المسئلة عطف عليه والجار فيه متعلق بقوله  
 لا حظ كان اي معنى الابتداء المحفوظ قصد وبالذات معنى مستقلاً  
 بالمفهومية ملحوظاً خبر بعد خبر في ذاته اي ذات لفظ الابتداء يعني  
 يفهم المعنى من لفظ الابتداء بالاستقلال من غير احتياج الى شيء آخر  
 وبلا حظ ذلك المعنى في حد ذاته لافي حد غير ذاته فيمكن المعنى مستقلاً  
 بالمفهومية ونزومه عطف على قوله كان اي لزومه ذلك المفهوم بالاستقلال  
 الملحوظ في ذاته تعقل متعلقه بذكر الاسم والمتعلق به هنا ما اضيف  
 اليه لفظ الابتداء مثلاً ابتداء الكتاب او ابتداء القراءة وغير ذلك

بحسب الجمال

اجمالاً نصب على التمييز من النسبة الاسنادية وتبعاً لذلك المعنى  
 المستقل كذلك المعنى المستقل بالمفهومية الخارج للجار والنجور في قوله  
 من غير حاجة الى ذكر اي ذكر ذلك المتعلق في فهم معنى الابتداء عند  
 متعلق بقوله تعقل يعني لزوم ذلك المعنى المفهومية بالاستقلال تعقل  
 ما اضيف هو اليه من غير احتياج الى ذكر ذلك المتعلق بالاستقلال  
 الدلالة على المعنى المقصود منه وهو اي المعنى المستقل بالمفهومية  
 في لفظ الابتداء الملحوظ في ذاته حال كونه ملائماً بهذا الاعتبار اي  
 اعتبار ملاحظة العقل معنى الابتداء اي قصد وبالذات مدلول  
 لفظ الابتداء فقط يعني ذلك المعنى لا يفهم من لفظ الابتداء الا  
 قصداً وبالذات في الحاجة في الدلالة اي في دلالة لفظ الابتداء  
 عليه اي على ذلك المعنى المستقل بالمفهومية الى ضم كلمة اخرى اليه اي  
 اللفظ الابتداء ليدل الاسم متعلق بالنفي بسلبه عنه النفي بالمفهومية  
 والفاعل المستكن في رجع الى الضم او الى الكلمة باعتبار الاجسام في  
 ليدل تأمل على متعلقه وهذا اي ما قلنا من انه اذا لا حظ مفهوماً  
 الابتداء العقل قصداً وبالذات كان ذلك المعنى الملحوظ مستقلاً بالمفهومية  
 هو المراد بقوله اي يقول الضم ان للاسم والفعل اي كل واحد منهما  
 معنى كائناً في نفس الكلمة الدالة عليه اي في نفس كل واحد من الاسم والفعل  
 للدلالة على ذلك المعنى يعني ان العقل اذا لاحظ معنى اهتم قصداً وبالذات  
 كانه ذلك المعنى مستقلاً بالمفهومية في يصلح ان يحكم عليه ان كان ذلك الاسم  
 مما يدل على الذات مثل زيد وجعل وفيرسي وتصلح ان يحكم به ان كان مما  
 يدل على النسبة والحدوث مثل قائم قاعدة كقولك زيد قائم وان لاحظ

5

5

سم



العقل ايضا معنى الفعل قصد وبالذات كان ذلك للمعنى مستقلا بالذات  
 من لفظ الفعل في يصلح ان يحكم به فقط لان الفعل ليس له دالة على  
 الذات حتى تايلح لانه يحكم عليه ان يكون محكوما عليه اي لا يكون فلما  
 كان دالة على الحدث والنسبة دائما لم يصلح لان يكون محكوما عليه  
 فيكون مستندا دائما على ما سياتي له زيادة تحقيق واما اذا لاحظنا  
 مفهوم لفظ الابتداء العقل كن من حيث هو الى مفهوم لفظ الابتداء  
 حالة بين السير والبصر مثلا يعني من حيث كون السير متصلا  
 بالبصر وحالاتها والبصر محاذ له وكون ابتداء السير منها وجعله  
 اجزى العقل مفروق لفظ الابتداء الى وسيلة لتعريف مقدار من  
 باب التفعيل ومضاف الى المفعول وهو قوله حالهما اي حال السير  
 والبصر يعني وجعل الى وسيلة التعريف ان السير حال ومبتدا  
 منها وهي محل ومكان له كان اي المفهوم الابتداء بهذا الاعتبار معنى  
 غير مستقل بالمفهومية اي من لفظ الابتداء بل يحتاج في استقلاله الى  
 من لفظ الابتداء الى انضمام السير والبصر اليه ليكون معناه بان  
 انضمامهما اليه مستقلا بالمفهومية وح لا يصلح ان يكون محكوما عليه  
 وفيه لعدم كونه مستقلا في الدالة على معناه ولا يمكن عطف على  
 قوله لا يصلح ان يتعلق بمبنى للمفعول والضمير المستكن فيه ثابتة و  
 راجع الى مفهوم الابتداء والمبني فاعل يمكن ان لا يمكن ان يتعلق  
 بمفهوم لفظ الابتداء بشئ من الاشياء الا بذكر متعلقه بخصوصه  
 اي لا يذكر متعلق مخصوص كالسير والبصر فلا تارة لتاكيد  
 النفي ان يدل مبنى للمفعول عليه الجار والمجرور فالضمير

فيه راجع

فيه راجع الى ذلك المفهوم اي لا يمكن ايضا ان يدل على ذلك المفهوم ان  
 يدل على ذلك المفهوم شئ من الاشياء الا بضم كلمة دالة على متعلق  
 لعدم كونه ملحوظا قصدا وعدم كون ذلك المعنى ايضا غير مستقلا  
 بالمفهومية والحاصل اي حاصل الفرق بين لفظ الابتداء وبين لفظ  
 من ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كل مستقل بنفسه في المفهومية  
 يصلح ان يكون محكوما عليه ومحكوما به كما ان لفظ الحيوان موضوع لمعنى  
 كل مستقل بنفسه فيهما فيصلح لاحدهما واما لفظ من فري  
 بموضوعية بمعنى جزئ من ذلك المعنى الكلي الموضوع عليه لفظ الحيوان  
 وكما ان لفظ رجل موضوع لمعنى كلي كما ان لفظ الانسان موضوع لمعنى  
 جزئ من موضوع من موضوع الانسان ولهذا قال الشارح لكل واحد  
 من جزئيات اي جزئيات المعنى الكلي الموضوع له لفظ الابتداء لجهة  
 الخصوصية صفة للجزئيات المتعلقة بصفة بعد صفة لها قوله من  
 حيث متعلق لقوله المتعلقة انها اي تلك للجزئيات حالات بمعنى كل  
 واحد منها حالة متعلقة بها اي متعلقات انفسها انها يعني ان كل  
 واحد من تلك للجزئيات يتعلق من حيث ان كل واحد منها حالة له  
 متعلقة بها نفس واللات عطف على الحالات يعني ان كل واحد منها رابط  
 لتعريف احوالها اي احوال المتعلقات وذلك المعنى الكلي الموضوع  
 له لفظ الابتداء يمكن ان يتعلق قصدا اي حال كونه مقصودا من  
 لفظ الابتداء مستقلا بالمفهومية من غير احتياج الى انضمام كلمة اخرى  
 اليه ويلاحظ عطف على ان يتعلق ان ذلك المعنى الكلي في حد  
 ذاته يعني في حد نفسه لفظ الابتداء لا غير خارج مستقل ذلك المعنى الكلي

ط

هـ

هـ

المستقلة  
بها



المتفعل قصد المخطوط في نفسه بالمفهومية من لفظ الابتداء بلا  
احتياج الى انضمام كلمة اخرى اليه ويصح ذلك المعنى ان يكون محكوما  
عليه نحو الابتداء واقع وثابت ويصح ايضا لان يكون محكوما به  
كقولك بهذا هو الابتداء واما تلك الجزئيات الموضوعة لكل واحد منها  
لفظ من فلا تستقل بالمفهومية من لفظ من كونها غير مستقلة بنفسها  
وغير ملحوظة في حد ذاتها وحيث لا يصلح معنى تلك الجزئيات لاني يكون  
محكوما عليها ومحكوما به لما عرفت غير من ان لا يابد لكل واحد منها  
اي من المحكوم عليه ومحكوم به ان يكون معناه مستقلا بالمفهومية  
ملحوظا قصدا وبالذات وقوله يمكن علة لقوله اذ لا يابد لكل اه  
ان يعتبر مبنى للمفعول النسبة ثابتة بينه وبين كل واحد اه و  
باين غيره اي غير ذلك للكل فالضمير ان يرجعان الى كل في قوله  
اذ لا يابد في كل واحد لا اخصه يعني ان كان ذلك الكلمة مسندا  
اليه فغيره يكون مسندا وان كان مسندا فيكون ذلك الغير  
مسندا اليه فيحصل النسبة بينهما بل تلك الجزئيات التي  
كانت لفظ من موضوعة لكل واحد منها لا يتعقل مبنى للمفعول  
ناشئة مستكن فيه الا بذكر متعلقاتها فكيف تستقل بالمفهومية  
لان الاستقلال بالمفهومية مبنى على كون التعقل مقصودا بالذات  
ولمخوفا في الواقع لتلك الجزئيات الاله واربطة ملاك  
احوالها اي احوال المتعلقات وهذا اي ما لاحظ العقل من  
مفهوم الابتداء من حيث هو حالة او التبيين البسيط والبصر  
وجعله الاله تعريف حالها اه هو المراد بقوله اه اي يقول الفاعل

ان الحرف يدل على معنى حاصل في غيرها يعني ان لفظ من مثلا لا  
تدل على معنى في نفسها بل انما تدل على معنى في غيرها كالسير والبصر  
يعني تدل على ان ابتداء السير من البصر حيث كان السير حالما او  
البصر محلا واذا عرفت هذا اي التحقيق الناشئ من ادراج  
الضمير المحرر في نفسه الى المعنى والى لفظ ما والمراد من هذا ان لما  
فرق بينهما في المال واما الفرق بينهما في التوجيه فقط عرفت  
فالعلم ان المراد بكيونة المعنى في نفسه بناء على تقدير ادراج الضمير  
المحور الى المعنى لتقلله بالمفهومية يعني ان يكون مستقلا  
بها ويكون ايضا ملحوظا في ذاته وان الموان بكيونة المعنى في  
نفس الكلمة بناء على تقدير ادراج الضمير الى الموصول الذي  
هو عبارة عن الكلمة بدالها اي دلالة الكلمة عليها اي على  
المعنى بنفسها من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها اي  
الى الكلمة الدالة يعني ان يكون تلك الكلمة مستقلا في الدالة  
بحيث لا يحتاج الى معاونية كلمة اخرى للاستقلال اي المعنى  
بالمفهومية من تلك الكلمة يعني اذا عرفت هذا الفرق بحسب التقادير  
والتوجيه في المال والواقع لان ما لها واحد فمجمع مبتداء  
كيونة المعنى في نفسه اي على التفسير الثاني وكيونة المعنى  
في نفس الكلمة الدالة عليه على تفسير الاول الى امر واحد  
للمار والمحور في محل الوضع على انه خبر المبتداء وهو امر  
الواحد لتقلله اي المعنى بالمفهومية وصحة كونه محكوما  
عليه ومحكوما به ولما فرغ من بيان ان يكون الضمير المحرر تارة

حاصل



واجبا الى ما الموصوف وتارة الاخرى الى المعنى وبيان ان الفرق  
بينهما في المال وهو استقلاله بالمعنى وتبينهما في الفرق  
بينهما ليس الا التوجيه اذ هنا بيان ما هو الاولي واليوق منها  
فقال بالغاء المفيدة للتفصيل ففي هذا الكتاب الضمير الجوزي  
للضمير في الجوز رخصة الجواز والجوز رخصة بعد صفة له في هذا  
الكتاب صفة لقوله في نفسه تقديره فالضمير الجوزي كالمكان في  
نفسه الخالق في هذا الكتاب يحتمل ضمنه ان يرجع الى ان يراد  
رجوعه الى ما الموصولة او الموصوفة التي هي عبارة عن الكلمة  
كما في تفسير الاول فيكون تذكير ذلك الضمير مع كون مرجعه  
مؤنثا وهو المحل في لفظ الموصول او الموصوف لرعاية  
لجانبا للفظ لانه الضمير يتجسس عن الالتفات واحوالها وهذا  
اي احتمال رجوع الضمير الجوزي في نفسه الى ما الموصولة وهو  
الظاهر مما سبق قوله ليكون لتقليل الحكم بالظهور او المرجح  
او للاختتام لان سبب صحة المعنى على تقدير وقوع التحميل  
على طبق ما سبق ان يكون ارجاع الضمير الى ما الموصول متابعا  
لمسبق في وجه الخطر في ارجاع ذلك الضمير الى الكلمة وهو قوله الثاني  
ان تدل على معنى في نفسها قوله من كينونة المعنى في نفس الكلمة  
بيان لما في قوله ما سبق ويحتمل ان يرجع الى ان يراد  
بوجوه الى المعنى قوله بغيرها لتقليل القول ويحتمل المعطوف على  
صحة ارادة كلا المعنيين اذ هما ان يكون المعنى في نفس ما دل  
والثاني في نفس المعنى لما سبق تحقيقهما ولكن لتدراك من الاجرة

من احتمالين الا ان عبارة المفصل التي في تعريف الهم وضع قوله الهم  
مادل على معنى في نفسه ادالة بخروج عن الاقتران ظاهرة في المعنى  
الاخير وان كانت محتملة احتمالا بعيدا غير ظاهرة المعنى الاول  
هو الى المعنى البخير ارجاع الضمير الذي هو في نفسه الى المعنى لعدم  
مسبوقتها لتعليل الظهور العبارة في المعنى الاخير وضمير مسبوقتها  
راجع اليها الباء في قوله بما يدل متعلق بقوله مسبوقتها على اعتبار  
كينونة المعنى في نفس الكلمة اشار الى ان الظاهر في نفس العبارة للمع  
الاخير والايصار الى المعنى الاول الالدع وكان وجه قرب مرجع الضمير  
وشروع المعنى الاخير قال ابن مالك في التسهيل اذا ارد ضمير بين  
الاقرب والابعد فهو الاقرب يصير حائلا لا بعد كذا قال في  
المحشى ولذا ان يكون عبارة المفصل غير مسبوقة بما يدل على  
اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة جزئيا لمص هنا ان في ذلك  
العبارة ارجاع الضمير الى المعنى فقط ولم يبين ارجاعه الى الموصول  
الذي هو عبارة عن الكلمة قوله وما سبق من التحقيق وهو ان  
المراد بكينونة المعنى في نفسه استقلاله بالمعنى وتبينه يعني لا يحتاج في  
الدلالة الى انضمام كلمة اخرى اليها متعلق بقوله ظهر قد عليه مع  
انه حقه التاخير لكونه ظرفا لغو للمحذ لان الظهور من خبر ما سبق  
انه لا يحتمل حد الهم حقا يعني لا يتحقق بغيره الهم بانه لم يكن جازما  
لافراد كون بعض الاسماء خارجا عن كينونة المعنى ولا يحتمل ايضا حد  
لطرف متعابا بانه لم يكن مانعا لا غيرا له لدخول بعض الاسماء فيه  
فقوله بالاسماء متعلق بقوله لا يحتمل الا بانه صفة الاسماء بالاضافة



40  
 مضاف اليه لقوله الا زمة على منوال جادى ريد الحسن الوجه مثل  
 ذو مال معناه وهو صاحب وضعا مستقلا بالمفهومية من لفظ  
 ذو من غير احتياج الى كلمة اخرى وفوق معناه وسبب العلو  
 وهذا المعنى مستقلا بالمفهومية بحيث لا يحتاج الى دلالة عليه الى كلمة  
 اخرى وتحت هو ضد العلو وقدم وخلف متبها الى غير  
 ذلك المذكور مثل بين وذات وغير ذلك لان معانيها اى يعنى  
 كل واحد من تلك الالهام مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية عنها  
 ملحوظة في حد ذاتها اى في حد نفسها فتكون تلك الالهام داخله  
 في تعريف الالهام فيكون تعريفها جامعاً لافرادها وخارجة عن تعريف الحرف  
 ايضا فتكون ما نعلم من دخول الغيبة فيه الا انه لزومها تعقل  
 متعلقاتها ومعنى ما اضيف الى الالهام مثل ذو قال او العلم او  
 المال او فوق زيد وتحت كمر وموصوفاتها مثل زيد ذو  
 العلم وتحت كمر وفوق يكون الى غير ذلك اجمالاً بنصب على التمييز  
 من جهة الالهام الى فاعله وهو التعقل وتبعاً عطف على قوله  
 اجمالاً يعنى كما ان مفهوم الالهام معنى مستقل بالمفهومية ملء  
 ملحوظة في حد ذاتها ولزومها تعقل متعلقة اجمالاً وتبعاً من غير  
 حاجة الى ذكره كذلك معنى كل واحد من هذه الالهام مستقل  
 بالمفهومية وملحوظة في حد ذاتها ومن غير حاجة الى ذكرها الى  
 الى ذكر متعلق كل واحد منها لكونها في الدلالة على معانيها  
 مستقلة لكن استدراك من قوله لان معانيها مفهومات  
 كلية لها لما خيرة العادة اى لما خيرة عبادة العرب ولتتم بانها

40  
 من نسبة الزوم

اد يستعمل

41  
 اد يستعمل كل واحد من تلك الالهام في مفهوماتها اى في مفهوم كل واحد  
 منها حال كونه من تلك الالهام مضافة الى متعلقات مخصوصة مستقلة  
 اى متعلق بخصوص لكل واحد منها كالعلم والمال وغيرهما وهذا في لفظ  
 ذي فانه لا يضاف الا الى الاجناس وانما غيره فيضاً الى الجنس وغيره  
 يكون ما اضيف اليه متعلقاً له لانه اى يستعمل في مفهوماتها  
 مضافة الى متعلقات مخصوصة البصر من وضعها اى وضع كل واحد  
 منها يلزم جوب ما ذكرها فاعل يلزم اى يلزم ذكر متعلق كل واحد منها  
 لفهم هذه المفوضيات المصدر مضاف الى المفعول والفاعل فحذف الى  
 لفهم السامع المتعلق بخصوص لكل واحد منها حين الاستعمال فلما الى  
 لا يلزم ذكرها لاجل فهم اصل المعنى اى لاجل ان يفهم السامع المعنى  
 اللغوي لكل واحد منها فهو اى كل واحد من هذه الالهام فالتأنيث ما  
 باعتبار الجمع لان كل جمع مؤنث يسوى جمع المذكر السالم دالة على  
 معانيها اى دالة على معناه اللغوي لكل واحد منها حال كونه تلك  
 المعاني معتبرة في حد نفسها اى وتحت في ذات كل واحد منها بحيث  
 لا يكون دالة على معان معتبرة في حد غيرها فاذا نعتى اى هذه الالهام  
 دلالة في حد الالهام ولا تكون داخلية في حد الحرف حتى ينقض في حد الالهام  
 جمعاً وحد الحرف منعاً فتكون حد الالهام جامعاً لافراده ويكون أيضاً  
 ايضاً حد الالهام حد الحرف مانعاً لاغياره فلم يلزم ان يحتمل ان يختلف حد  
 الالهام جامعاً ولاحد الحرف مانعاً ولما كان الفعل دالة على معنى كاش  
 في نفسه حال كونه دالة باعتبار معناه اى معنى الفعل المتظهن للمعنى  
 الحديث المدلول عليه بالمادة لان معناه المطابق لغير معتبر باحد

8

8



41  
 باحد الازمنة الثلاثة والازمنة الثلاثة بالزمان فيكون الشيء مقترنا  
 بنفسه واداد بالمعنى ما يشمل المعنى التضمني وغيره فيدخل في حكم  
 الفعل أقول الدلالة اللفظية الوضعية تنقسم على ثلاثة أقسام  
 المطابقة كدلالة الانسان على الحيوان الناطق والفعل على الحدث  
 والزمان والتضمن كدلالة الانسان على الحيوان أو الناطق في ضمن  
 الحيوان الناطق والفعل على الحدث والزمان في ضمن الحدث والزمان  
 والتضمن أو التزام كدلالة الانسان على قابل العلم وصنعة الكتابة  
 والفعل على النسبة إلى فاعل ما وكان ذلك المعنى المدلول عليه تقييما  
 مقترنا وضعا باحد الازمنة الثلاثة في الفهم عن لفظ الفعل فخرج  
أخرجه جواب لما أي أخرج المعنى الفاعل بقوله غير مقترن باحد  
الازمنة الثلاثة أي غير مقترن مع احد الازمنة الثلاثة يشير  
 إلى أن الباء في قوله باحد بمعنى المتصاحبة كما في قولك اشتريت  
 الفرس يستخرجها أي مع سرجها الازمنة جمع القلة على وزن الازمنة  
 الثلاثة صفة الازمنة أو زدة بعبارة التذكير وإن كان موصوفه  
 مؤنثا لأن العدد تتبع موصوفه إن كان جمعا في الأفراد يعني  
 أن كان مفردة مذكورة كما في نحو فيه لأن الازمنة جمع زمان  
 وإن كان مؤنثا يورد مؤنثا مثل جاتي النسوة الثالث وكما  
 في قوله تعالى سمعوا عليها سبع ليال وثمانية أيام في الفهم متعلق  
 بقوله مقترن أي في انضمام المعنى المدلول عليه بالاشتغال عن الد  
 اللفظ الدال عليه أي على المعنى فهو أي قوله غير مقترن بالجزء صفة  
 بعد صفة لأن الصفة الأولى في قوله في نفسه وهذه الثانية فيكون

من قبيل

42  
 من قبيل تعداد الصفة مثل جاتي زيد العالم العاقل الفاضل  
 المعنى في الصفة الأولى الباء متعلق بقوله خرج الحرف يعني قوله  
 في نفسه لأن الحرف يدل على معنى في غيره لا في نفسه عن حد العلم و  
 بالصفة الثانية خرج الفعل عن حده أيضا لأن الفعل وإن دل  
 على معنى في نفسه إلا أن يكون ذلك المعنى مقترن باحد الازمنة فتم حده  
 اللهم جمعا وضعا والمراد بعدم الاقتران المفهوم من قوله غير مقترن  
 أن يكون عدم الاقتران بحسب الوضع الأول وإنما قيده بالأولى  
 لأن في بعض الأسماء وضوئين كاسماء الأفعال لأن كل واحد منهما  
 وضع أولا للمصدر وثانيا وضع للفعل مثلاً أن صبه وضع أولا  
 للشكوى وثانياً لاسكت فالمراد صبهنا بعدم الاقتران وهو عدم  
 الاقتران بالوضع الأول لأنه يدل على معنى في نفسه غير مقترن  
 باحدهما لا الوضع الثاني لأنه يدل على معنى في نفسه مقترن  
 باحدهما وقيل لم يكتف بقوله بحسب الوضع وقيد بالأول لأنه  
 لأنه لا ينفع في إحالة اسماء الأفعال وإخراج الأفعال المنسجمة  
 عن الزمان فدخل فيه أي في حد العلم لتمام الأفعال لأن جميعها  
 منقولة عن الشيء الأول إلا أن بعضها منقولة عن المصادر  
 الأصلية أي عما يكون مصدرا في الأصل وضعه سواء كان النقل  
 فيه صريحا أي سواء كان نقل ذلك البعض صريحا بأن يكون في أصل  
 وضعه مصدرا أو أنه نقل منه وجعل له فعل لكن بعد التصغير  
 وحذف الزوائد نحو رويد وهو في الأصل مصدر رويدا رويدا  
 أو رويدا أو راد إلا أنه صغر بحذف الزوائد ويقال للتصغير الترخيم

تصغير الترخيم



بمعنى ارفع ان فاقا ويجوز ان يكون بعد تصغير ر و د اي رفق و  
 ح لا يكون كذا وفان زوائد في الضم يجرى على ثلثة اقسام اولها  
 المصدر وهو اصل الباقيين نحو رويد زيد بالاضافة الى المفعول  
 كضرب الرقاب والثاني ان يجعل معنى المفعول اما صفة المصدر نحو  
 سرور رويد اي سرور او حالاً نحو سرور رويد اي سرور رويد  
 والثالث ان ينقل المصدر الى المفعول كالمفعول كالمفعول بان  
 يقام المصدر مقام الفعل ولا يقدّر الفعل وان ينقل المصدر الى المفعول  
 قبل غور رويد زيد الى هنا كلامه فانه اي رويد قد يستعمل له  
 قليلاً مصدرًا بمعنى ارباذاً متصفاً مثل رويد زيد كضرب الرقاب  
 وسمع عن بعض العرب رويد نثره حيث جعله مصدرًا مضافاً ايضاً  
 اي كما يستعمل المفعول او كان النقل فيها غير صحيح يعني ان يكون  
 على وزن المصدر ولكن لا يكون في الاصل مصدرًا ولا يستعمل فيه  
 ايضاً نحو هيئات لانه ليس بمصدر الا انه كمي مصدرًا مجازاً يستعمل  
 بالهم ما يوزن غرقاة مصدر قوقى فانه وان لم يستعمل مصدرًا  
 في استعمال العرب ولا يستعمل غيره الا انه يكون على وزن قوقاة  
 مصدر قوقى بقوقى قوقية اي يصح ان يقال قوقى الدجاجة من  
 تقول حين تلقى بيضها اي تصح من فرجها وسرورها قوقية  
 وقيقات على وزن فعالة وفعلالاً وكان في الاصل هيبة  
 قلبت الياء للحركة الفاء او عن المصادر التي كانت في الاصل  
 اصواتاً يعني ان بعضها منقول من المصدر الذي كان في الاصل صوتاً  
 ثم نقل الى المصدر وجعل كماله ثم نقل منه وجعل لهما الفعل المشق

على

فجها  
كانه فيها

من ذلك

من ذلك المصدر يسمى بالمصدر بالهم مدلول المنقول اليه اولاً نحو  
 وقته بمعنى السكت واكفف او اما بعضها عن الظرف مثل  
 امام وخلف وغير ذلك او منقول عن الجار والمجرور نحو  
 امامك زيد فان امامك كان في الاصل ظرف مكان لانه من  
 الجهات الستة ثم نقل منه وجعل المفعول ونصب زيد بعده جعل  
 علامة لهذه النقل ولده هو ما مقتضى لانه اما ان يكون للتحريك او  
 للتحريك فعل الاول يكون بمعنى اخذ رعي يوزيك من بين ذلك يدرك  
 كالحية ونحوها وعلى الثاني يكون بمعنى تقدم على زيد مثلاً  
 فيكون الماخذ او تقدم وعلى هذا يكون نصب زيد بنزع الماخذ  
 كما ان رويد لهم لا يهمل وعليك زيداً فيد ينشر على ترتيب اللف  
 فان عليك في الاصل جابر والمجرور ثم نقل منه لهم وجعل لهم فعل  
 وهو الزم بك الهمزة او من لزم يلزم من باب علم وجعل نصب زيد  
 قرينة لهذا النقل فليس شيء منها دلالة بحسب الموضع الاول  
 على معنى مقتضى واحد من الثلثة اما الاول وهو رويد فلان  
 معناه المدلول عليه بالموضع الاول هو اهل وهو غير مقتضى  
 واحد من منته حين يفهم من لفظ رويد واما الثاني وهو  
 هيئات فلانه في الموضع الاول بمعنى البعيد الغير المقتضى واحداً  
 حين المفهوم اي الفهم واما الثالث فهو صمد يدل على السكت بحسب  
 الموضع الاول وذا غير مقتضى ايضاً واحداً ما الرابع وهو  
 امامك فانه في الاصل ظرف مكان مبرهم بمعنى قد امامك  
 قد لهم فلهذا المعنى لا يقتضى واحداً واما الخامس وهو عليك فلا



لفظ عليك معناه الاستيلاء وذلك المعنى غير مقترب باحد ضياع  
 الجمل واحد منها الدلالة على المعنى المصدرى الغير المقترب بالزمان  
 وخرج عطف على دخل عنه أى عن حد الهم الافعال المنسجمة بحسب  
 استعمال عن الزمان أى عن الاقترب بالزمان يعنى باحد الزمنة  
 الثالثة كما لا افعال المقاربة نحو عجم وكباد وغيرهما فانها فاعل  
 فى اصل الوضع دالة على المعنى المقترب بالزمان الا انها انسلخت  
 عنه لندل على مطلق القرب وافعال المدح والذم فانها ايضا  
 دالة على معنى مقترب بالزمان الماضى الا انها انسلخت عنه لندل  
 لقصده الدلالة فى المدح والذم وليكون المدح والذم مطلقا  
 بحيث لا يقترب بالزمان وكذا افعال التجب لاقترب معناها  
 معنى افعال المنسلخة عن الزمان بانه أى بالزمان بحسب اصل  
 الوضع ولكن انسلخت عنها الزمان لغرض من المانع من خرج  
 عطف على خرج او دخل عنه أى عن حد الهم الفعل المضارع ثلثا  
 ورباعيا وغيرهما ايضا أى كما خرج عن افعال المنسلخة عن الزمان  
 فانه أى المضارع على تقدير متعلق بقوله يدل الذى هو خبر ان  
 اشتراك بين الحال والاستقبال فيه إشارة الى الاختلاف فيه لان  
 المضارع ثلث اقوال الاشتراك بين الزمانين هما لم يكن ويزيد  
 للنصوص وان يكون حقيقة فى الحال وبجازا فى الاستقبال بعلاقة  
 الجزئية وان يكون حقيقة فى الاستقبال وبجازا فى الحال بعلاقة  
 الجزئية يدل أى المضارع على معنى مقترب زمانين معينين و  
 حال الحال والاستقبال من الزمنة الثالثة واذا دل المضارع على

معنى مقترب بالحال والاستقبال فيدل على واحد معين ايضا  
 فى ضمنها يعنى فيدل على معنى فى نفسه مقترب باحد الزمانين المعينين  
 هما الحال والاستقبال اذ لا يقدح بنى للمفعول أى لا يمنع لان القدح  
 المنع يقال قدحه أى منعه فى الدلالة على معين الدلالة ثالثة  
 على ما أى على المعنى الذى هو سواء أى غير المعنى المعين فالمعنى  
 المعين هو الحال والاستقبال معا وغير واحد منهما غير معين  
 أى لا يمنع عند كون المضارع والاعلى معنى فى نفسه مقترب باحد الزمانين  
 المعينين الحال والاستقبال دالة على معنى فى نفسه مقترب باحد الزمانين  
 الزمانين غير معين نعم هذا جواب سؤال ناشى عن قوله اذ لا  
 يقدح فى الدلالة اه وهو انه علم انه لا يقدح فى الدلالة على  
 ما معين الدلالة على ما سواء وهل يقدح فى ارادة الزمان  
 المعين ارادة ما سواء فاجاب عنه بطريق التسليم يقدح فى  
 ارادة الدلالة المعين ارادة ما سواء سواء كان معنى او مفعلا  
 او زمانا يعنى حين يراد بالمضارع الاقترب بكلمة معنى معين  
 لا يراد غير ذلك المعنى وحين يراد بالمضارع الاقترب بالزمان  
 المعين لا يراد غير ذلك المعنى لئلا يلزم الالتباس فى ارادة وهو غير  
 جائز وابن ظرف مكان الا انه خبر مقدم للمعنى الدلالة بسند  
 مؤخر من الاداة متعلق بالظرف يعنى بين الدلالة والارادة  
 فرق لان الدلالة صفة قائمة بالمتكلم باللفظ معنى صفة اللفظ  
 والارادة صفة قائمة بالمتكلم بمعنى صفة المتكلم واذا اراد المتكلم  
 باللفظ معنى او مستملا او اقتربا بزمان لا يبنى له ان يرد



لأن يريد ذلك اللفظ بعينه غير ذلك المعنى أو الاقتران بالزمان  
 الآخر لأنه يكون الالتباس بعض المعاني ببعض وهو لا يجوز وإذا  
 دل لفظ على معنى أو الاقتران بزمان يجوز له أن يدل على غيره أو  
 يقتضيه تأمل وانصف ولم ال جبهتك ولما وقع المص من بين  
 حذو الهم أراد هو أيضا أن يذكر بعض خواصه من اللفظي والمعنوي  
 ليفيد أي لعلم المص أو ذكر بعض الخواص زيادة معرفة به أي  
 بالهم لأن الشيء إذا عرفت أو لا ثم ذكر بعض ما يختص به يلزم  
 زيادة معرفة به فقال **ومن خواصه** ما مبتدأ على تأويل  
 البعض أي بعض خواصه لأن من فيه التبعية أو خبر مقدم  
 فتبعا حال من فاعل قال أي من أقوال امر بصيغة متعلق بتبعا على  
 وزن بيعة جمع العشرة على كثرة ما أي على كون المتعلق كثير  
 متعلق أيضا بقوله منها لأن جمع العشرة ما يطلق على فوق العشرة  
 إلى ما ينهية له وتبعا أيضا من التبعية أي بكلمة من  
 التي تفيد معنى التبعية في مدخولها وإفادة أن الخواص  
 المذكورة بعض منها على أن ما ذكر المص من الخواص بعض منها  
 أي من خواص الهم وهي أي الخواص جميع خاصة كنواصير خاصة  
 وخاصة الشيء ما يختص به أي بالشيء ولا يوجد في غيره وهي  
 أي الخواص أما شاملة لجميع أفراد ما هي خاصة له ويقال لها  
 عرض لازم لأنه يمنع انفكاكه عن الماهية كالكاتب بالقوة  
 للإنسان يعني أن الكتابة خاصة لازمة له من حيث وضعت في  
 قوة وذاته ودكت في طبيعة ولهذا كانت شاملة لجميع أفراد

أو غير شاملة لجميع الأفراد ما هي خاصة له بل تكون لخصوص  
 بعضه ويقال لها عرض مغاير حيث لا يمنع انفكاكه عن الماهية  
 كالكاتب بالفعل له أي للإنسان يعني أن الكتابة بالفعل لا  
 لا توجد في جميع أفراد الإنسان بل يختص ببعض أفرادهم وهي  
 هذه بنوعها خاصة لا اختصاصا بها بماهية واحدة كالإنسان و  
 الهم وتوسم بأنها كلية تقابل على ما تحت حقيقة واحدة قولنا  
 لأتينا وهذه الخواص المذكورة هي هنا من قبيل الثاني فهو الكاتب  
 بالفعل لأن الهم لا يوجد في جميع أفراد الهم لأنه لا يدخل المصنفات  
 والأعلام الشخصية ونحوها وكذلك لا يدخل المنبئات من الهم  
 وغير المنصرف ونحوها **وكان المتنون** حيث لا يدخل غير المتنون  
 وما عرفت باللام أو بالنداء ونحوها وقس على هذا غيرهما  
 ومن خواص الهم **دخول** أما مبتدأ أو خبر مصدر مضاف إلى  
 الفاعل وهو **اللام** أي للام التعريف كونه اللام شايعا في هذا  
 فيما بينهم بحيث يتصرف الذهن اليه عند الإطلاق والمقام أيضا  
 يؤيده ولو قال المص دخول حرف التعريف مكان دخول الهم لكان  
 قوله شاملة للميم الذي يستعمل حرف التعريف في قوله عليه السلام على  
 لغة ضمير في جواب سائل من تلك القبيلة لأن الميم في لغتهم حرف  
 التعريف كاللام حيث قال ليس البرصام في نفسه كاللام حيث قال  
 قال من أتمر مصيام في أسفر وقيل على لغة طي فان الميم أيضا  
 حرف التعريف عندهم ليس من أتمر مصيام في أسفر ليطابق  
 الجواب السؤال وقيل لم يصد منه عم في غير هذا الحديث لكنه

بنيات

ليس ابرصام في أسفر



اي الا ان المص لم يجر ضمه له اي لدخول مثل هذا الميم لخدمته  
ولانه اي لانه دخول اللام اخيرا والاكتفاء بذكر الاصل عن الفرع  
لان الاصل في التعريف ودخول الفرع في الاصل كثيرة شائعة  
وفي اختياره اي لمص اللام فقط ولم يضم الالف اليه حيث يقول  
دخول الالف واللام كما قاله البعض اشارة الى ان المختار عنده  
ما ذهب اليه سيبويه لان في حرف التعريف ثلثة مذاهب المختار  
منها عند المص مذهب سيبويه لانه مقتضى في هذا الفن و  
مذهب يكو اقول المذهب من ان بيان لما في قوله ما ذهب اليه اذ  
يكون اداة التعريف يعني لة التعريف وحرفه وهي اللام وحدها  
يعني حال كونها منفردة ومستقلة في التعريف حيث لا يشاركها  
شي من الحروف وانما اختار اللام لانها المقتضى وضعا وصوتا  
من التعريف ولان اللام ثابت مع الهم المعروف درجا وابدا  
بخلاف الهمزة زيدت حمزة الوصل عليها لتعذر الابتداء بالكتاب  
لان اللام زيدت اول ساكنه او لم تتركه وان كان الاصل في الكلام  
الموضوعة على حرف وليد الحركة لانه لو حرك بالضم لزم الشقل او  
بالفتح بالتبسي باللام الابتدائية وبالكسر بالالتبس باللام  
لجانه فزيدت حمزة الوصل لانها كثيرة واما ترد عند لزوم  
الابتداء بالكتاب فيمكن الابتداء بالكتابة وقال الحاشي ونظر  
مذهب سيبويه بان التعريف نقيض التاكيد ودليله حرف كتاب  
فيناسب ان يكون دليله حرف كتاب واما الخليل بن احمد لستاد سيبويه  
فقد ذهب الى انها اي حرف التعريف كلمة ال كهل يعني كما ان هو

كما ان صومع الحرفين مفتوح الاول ساكن الآخر حرف الاستفهام كذلك  
ال اولي معها ايضا حرف التعريف لانه لما روي في جميع النسخ  
انه الهمزة لا تنقل عن اللام في الكتابة درجا وابدا ولو كانت ثلثة  
لجاز حذفها في بعض النسخ كما هو حال حروف الروايد ذهب الى  
انها اصلية غير زائدة كاللام واما المبرد فقد ذهب الى انها اي حرف  
التعريف الهمزة المفتوحة لما مر ان الاصل في الكلمات الموضوعة على  
حرف واحد الحركة والفتحة لما كانت اخف اختيرت وحدها  
لانه لما روي انها كثيرة اما تستعمل بنفسها موضوعة بمعنى من  
المعاني كالاستفهام والنداء وغيرها قال هي تكون للتعريف وحدها  
زيدت اللام بعدها للفرق بينها وبين الهمزة المستفهام والنداء  
ايضا في مثل رجل واختار اللام رعاية للمذهبين الآخرين فانها  
فيها للتعريف وحدها او جزؤه وهم من زيدت لتبوت التعريف  
وانما اختص دخول حرف التعريف على مذهب التاكيد باللام لانه  
اي حرف التعريف موضوع لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل  
عليه اللفظ مطابقة وذلك المعنى لا يوجد الا في الهم كولو كان  
جامدا او مشتقا وفي الضم لكونها موضوعة لتعيين الذات لا  
المدلول عليها مطابقة في نفس الدال والحرف لا يدل على معنى مستقل  
بل يدل على معنى في غيره والفعل وان كان يدل على معنى مستقل  
بالمفهومية الا انه يدل عليه تقريبا لا مطابقة فلا يدخل عليها  
حرفا تعريف لا انتفاء الشرط وانتفاء الشرط يستلزم انتفاء  
الشرط وهذه الخاصة اعني حرف التعريف ليست شاملة لجميع



افراد الهم فان حرف التعريف لا يدخل الضمائر بانواعها والهاء الا  
 الاشارة كذلك لان كل واحد منهما موضع للتعريف فلا يحتاج  
 الى التعريف ولا يدخل ايضا غيرها اي غير الضمائر كما هو موصولا  
 كالذي والقي وما ومن وغير والمضاف بالاضافة العنوية و  
 الاعلام الشخصية والمنادي وغير حالانها محارف فلا يحتاج  
 الى التعريف فتكون هذه الخاصة عرضا مفارقا كالكاتب بالفعل  
 للانسان وكذلك خبر مقدم يعني كما ان هذه الخاصة ليست من  
 خواص الهملة له سائر اى ما باقى الخواص المذكورة  
 ههنا اى فى بيان خواص الهم يعني ما فى الخواص الخمس المذكورة فى  
 بيان خواص الهم معنى الجرو والتبوين والاسناد اليه والاضافة ليس  
 كل واحد منها ايضا من خواص الهملة لجميع افراد الهم والخواص  
 المذكورة ههنا لفظية ومعنوية واللفظية ثلثة وهو الادم والهم  
 والتبوين وقدم الهم منها لانها تدخل الاول ولما ان الدخول  
 حقيقة فيه ولانه مكتوب ثم قدم الجرو على التبوين لانه  
 يحصل بالعامل فكانه مما يدخل فى الاول فحقا الهملة  
ومنها دخول الجرو يريد ان قوله الجرو معطوف على الدخول يعنى  
 على الادم الا ان الدخول فيه يجوز عن الحق بعلاقة العرض  
 وانما اختص مبنى الفاعل دخول الجرو اى حقوق الجرو بالهم متعلق  
 بالاختصاص ودخل على المقصور عليه لانه اى الجرو اى حرف  
 الجرو لان حرف الجرو عامل والعمل الجرو كما ان الجرو اى حرف الجرو فى  
 المضارع فى الهم المجزوء به اى بحر فلهذا لفظا اى مفعولا او تقديرا

اي تقديرا مقدر يؤيده قوله كما فى الاضافة المعنوية فان الجرو فيها  
 اى حرف الجرو تقديرا كما سياتى ودخول الجرو لفظا نحو من يدر  
 او تقديرا نحو غلام زيد فى تقدير علام لزيد يختص بالهم واذا  
 كان حرف الجرو للتبوين يختص بالهم بحيث ان يختص اى الذى هو  
 الجرو بالهم ايضا لانه لا يلزم مخالفة الاثر المطرش لانه اى حرف الجرو  
 وضع لا فساد اى لا يصال بمعنى الفعل الى الهم كما سياتى ان حرف  
 اى لاجل ما وضع لا فساد الفعل او معناه الى ما يليه فينبغى ان يدخل  
 الهم معنى ان يكون من خواصه ليعنى اى ليوصل معنى الفعل اليه  
 التام الى الهم الذى صار حرف الجرو من الخواص لان الشئ ما لم يلبس  
 الشئ ولم يكن من خواصه لم يقدر ان يقضى اليه عيدين واما  
 الاضافة اللفظية جوارب عن سؤال مقدر وهو ان المضاف اليه  
 فى الاضافة اللفظية مجزوء وللمر حاصل فيه مع ان حرف الجرو غير  
 المذكور فيه لفظا وهو ظاهر ولا تقديرا وهو كما سياتى ان حرف  
 الجرو غير مقدر فيها فوجد الجرو بدون حرف الجرو فينبغى ان يكون الفعل  
 مضافا اليه بها كونه موجودا بدون حرف الجرو فلا يكون الجرو  
 مطلقا مختصا بالهم بل قد يوجد فى الفعل ايضا فاجاب عنه بقوله  
 واما الاضافة اللفظية فمرفوع المعنوية بناء على ان اللفظية  
 تفيد التخصيص فقط والمعنوية تفيد التعريف والتحقيق معا  
 او التخصيص والتحقيق والتعريف فتكون اللفظية من حيث اللفظ  
 الافادة جزء المعنوية وجزء الشئ يكون فرع لانه يحتاج اليه  
 ان كانت اللفظية غير مخصوصة بالهم بل يكون عاملة للفعل والهم لزم



لزم زيادة الفرع على الاصل وهو متمنع ولذا قال الشارح فينبغي ان  
 لا يخالف الفرع وهو اللفظية الاصل وهو المعنوية والمخالفة  
 لا يكون الا بان يختص الفرع بما يخالف ما يختص به الاصل و  
 الموصول الاول عبارة عن الفعل وفتى الشارح بقوله اعني  
 الفعل والموصول الثاني عبارة عن الهم والمخالفة تكون بان يختص  
 بالاصافة اللفظية للفعل والمعنوية الهم او يزيد عطف على خلاف  
 الاول فينبغي ان لا يزيد الفرع عليه اي على الاصل وذلك لان  
 الاصل لا ياتي الا باب الهم والفعل اي باب يوجد الفرع  
 في الهم والفعل ويجوز ان يعطف على ان يختص الاول اي فينبغي  
 ان لا يخالف الاصل بل ان يزيد عليه بان يعم الهم والفعل اعلم ان  
 هذا السؤال والجواب على تقدير حرف الجر فيها كما هو الظاهر المتبادر  
 من كلام المصنف في بحث الاضافة واما اذا كان حرف الجر مقدرا  
 فيها على ما فهم من تفسيره يقول وهو معنوية ولفظية فلا  
 ولا جواب لان الجر فيها بتقدير حرف الجر ايضا ومنها اي من خواص  
 الهم دخول التنوين باقائه للهم الا ان تنوين الترتيم فلو  
 التثنية متصلة لانه في كلامه موجب تام فينصب المثنى ويبقى  
 في آخر الكتاب اي كتاب الكافية تعريفه اي تعريف التنوين وهو  
 اي التنوين نون ساكنة تتبع حركة الآخر لان التاكيد للفعل وبيان  
 اقسامه ثمة الاول تنوين التمكن يعني يدل على امكانية الهم في  
 اللامية حيث لم يشبه الفعل فيكون منصوبا مثل زيد ورجل و  
 ضارب والثاني تنوين التاكيد وهو الفارق بين المعرفة والتكيد  
 اي تنوين الثاني

يعني ما

يعني ما يكون ما دخل عليه غير معين بخصوصية بالتنوين اي است  
 سكوتا ما وقت ما وقتا ما واما اذا كان صيغة غير التنوين فعناه  
 است سكوت الآن والثالث تنوين العوض وهو ما لم يعم  
 عوضا عن المضاف اليه يعني يحذف المضاف اليه ويعوض عنه هذا  
 التنوين مثل كل اكل واحد هكذا والرجل تنوين المقابلة وهو  
 ما يقابل فوجد جمع المذكر السالم يعني ما يدخل الجمع المؤنث السالم  
 لمقابل ذلك النون نحو مسلمات والخمس تنوين الترتيم وهو  
 ما لم يعم او اخر الا ببيان الابيات والمصاريع لتبيين  
 الاشياء الانشاء وهذا القسم لا يختص بالهم بل يدخله واخوه ان قول وحرف  
 ايضا على وجه متعلق بقوله يعني يظهر مبنى الفاعل من الظهور  
 جهة بالرفع لانه فاعل وهو اي علة اختصاص ما عدا التنوين  
 بالنصب الترتيم به اي بالهم والاختصاص مضاف الى فاعله وهو  
 الموصول وهو عبارة عن التنوين وعدا عن غير الا لانه نصب  
 مفعول لانه فعل ماض متعلق ببيان حقيقة المعنى جهة يظهر  
 جهة اختصاص تنوين بالهم وجهة عدم اختصاص تنوين الترتيم  
 به اي بالهم ولما فرغ من تعداد بعض الخواص اللفظية شرع في تعداد  
 بعض خواص المعنوية ايضا فقال ومنها اي من تلك الخواص  
 اللمية الجار والمجرور متعلق بالانشاء مرفوع على انه قائم مقام الفاعل  
 والعوض راجع الى الموصول لان المصدر بمعنى المفعول هو ان اللفظ اليه  
 بالرفع عطف خبر بعد خبر والجار والمجرور حال على الدخول فيكون  
 مثله اما مبتدأ او خبر لا يكون بالجر معطوفا على مدخوله انما على الذي



ككونه أصلاً وإنما على التنوين كونه قريباً لأن المتبادر من الدخول  
 إما معناه الحقيقي وهو المذكور في الما قبل يعني أن يكون مذكوراً في  
 أول الكلمة كاللام أو معناه المجازي وهو الحقوق في الآخر وصحوا  
 يكون مذكوراً في آخر الكلمة كالجز والتنوين وكلاهما يعني المذكور في الأول  
 والحقوق في الآخر منفيان يعني لا يوجدان في الإسناد فلا يكون معطوفاً  
 على المدخول لعدم الصحة بل يكون معطوفاً على المدخول فيكون مفعولاً  
 لما ليس له علامة لفظية لاني الأول ولا في الآخر وكذا خبر البند  
 المحذوف أي وكذا الحال يعني كما أن الإسناد إليه بالرفع عطفاً على المدخول  
 كذا الحال في الإضافة وهي أيضاً بالرفع عطفاً على الإسناد أو على المدخول لله  
 لأنه ليس فيها أيضاً الذكر في الأول ولا الحقوق في الآخر والمراد به  
 أي بالإسناد إليه كونه الشيء مسنداً إليه يعني أن الهمزة أفعل تكون للصيغة  
 مثل امشي الرجل أي صار ذا ما يشي وإنما اختص هذا المعنى أي كونه  
 الشيء مسنداً إليه بالهمزة لأن الفعل عرض لا يقوم بذاته ولا يتقرر  
 في آن واحد ويكون متجداً **دعياً** ولهذا وضع لأن يكون  
 مسنداً أبداً منصوباً على الظرفية أي في الزمان كلها فقط الفاء  
 جزاء الشرط المحذوف وضع قط مبنى على السكون لهم من الهمزة الفعل  
 بمعنى انتهى أي إذا كان وضع الفعل لأن يكون مسنداً أبداً  
 فانهى عن أن يكون مسنداً إليه فلو جعل مسنداً إليه لاخلوا أمان  
 يكون مسنداً أيضاً يأتى أن يكون مسنداً ومسنداً إليه في حالة جدد  
 وتغير جائز ولا مانع أن لا يكون مسنداً إليه فقط في يلزم خلاف  
 وضعه وهو أيضاً جائز ولأن المسند إليه لا بد وأن يكون

دالاً على الذات تحقيقاً أو نائلاً والفعل كونه عرضاً لا يتقدم فيه  
 لا يدل عليها لا تحقيقاً ولا نائلاً فلا يكون مسنداً إليه أصلاً بل  
 يجب أن يكون مسنداً أبداً كونه دالاً على معنى في نفسه وإنما قدم اللفظ  
 اليد كونه عملة في الكلام **و** منها أي ومن خواص المعنوية **الإضافة**  
 سبق أعربها أي كون الشيء مضافاً سبق نفسه أيضاً بتقدير  
 بقوله متصلة مضافاً حرف الجز لكون الشيء مضافاً لا بد كونه أي يذكر  
 حرف الجز لفظاً أي حال كونه حرف الجز ملفوظاً ووجد اختصاصاً بالهم  
 أي علة كون الإضافة مختصة بالهم اختصاصاً من لوازمها من التعريف  
 بيان لوازمها من التعريف أي من كون المضاف معرفة إذا كان له  
 المضاف إليه معرفة نحو غلام زيد ويحصل تخفيف المضاف أيضاً  
 بعد قد شويته والتخصيص أي كون المضاف التخصيصاً بعد إذا كان  
 عاماً حين كون المضاف إليه نكرة نحو غلام رجل والتخفيف حاصل  
 فيه أيضاً والتخفيف أي كون التخفيف حاصل بالاضافة فقط  
 وأما في جانب المضاف فقط نحو ضارب زيد وأما في جانب المضاف إليه  
 فقط نحو لحن الوجه وأما في جانب المضافة المضاف إليه جميعاً  
 نحو حسن الوجه به أي بالهم متعلق بقوله اختصاصاً من لوازمها  
 لأن الفعل نكرة يدل على معنى في نفسه لا يقبل شيئا منها كونه عرضاً  
 وهو لا من أوصاف الذوات واللفظ لا يدل على معنى في نفسه وإنما  
 فليس بالإضافة يكون الشيء مضافاً مع أنها محتملة لأن  
 يكون الشيء مضافاً إليه أيضاً لأن الفعل والجملة يعني الجملة الفعلية  
 أي اختلف في أن المضاف إليه إذا وقع الفعل موقعاً يمكن أن يكون فيه

بعضهم بالشيء مضافاً



مضافا اليه للفعل والمجمل الغلبة مع اتفاقهما فان المضاف اليه وهو  
هو الجملة الالهية بتمامها اذا اضيف اليها لان الاضافة من  
خواص الالهي قد يقع اي الفعل والمجمل مضافا اليه فلا يكون المضاف  
اليه من خواص الالهي بل يوجد في الالهي والفعل والمجمل فلزم الاحتراز  
عنه فلم يفتى بها هكذا كما في قوله تعالى يوم ينفع الصادق  
صدقهم وقوله تعالى يوم ينفع في الصور ويوم يقوم زيد ويوم  
قدم زيد وقد يقال ان كلمة قد المفيدة للتقليل اذا دخلت  
على المضارع الى ضعف ما يبنى على هذا الدعوى من حمل قول المص  
على معنى الشئ مثل كون الشئ مضافا ومضافا اليه فانه بعيد جدا  
هذا اي احد الامرين من الفعل والمجمل كائنا بتاويل المصدر اي  
يوم ينفع الصادقين الالهية بتاويل اضافة للفعل فالاضافة ح  
بتقدير حرف الجر مطلقا اي سوا كانت الاضافة مفصلة يكون  
الشئ مضافا او مضافا اليه عند من اول يوم ينفع الصادقين  
الالهية بسوم نفع الصادقين فالاضافة ح تختص بالالهي وانما  
قد ناه اي قولنا كون الشئ مضافا بقولنا بتقدير حرف الجر كائنا  
لئلا ينتقض ذلك بقولنا مرت زيد وانما ما زيد فان  
مرت زيد مضاف الى زيد بواسطه حرف الجر حال كون ذلك  
الحرف لفظا اي ملفوظا فيكون الفعل مضافا ايضا لكن بلفظ  
حرف الجر لا بتقديره فتكون الاضافة بتقدير حرف الجر مختصة  
بالالهي دون الاضافة بلفظ حرف الجر قائل ولما وقع من تعريف الالهي  
بيان بعض خواصه من اللفظية والحنوية شرع الى تقسيمه فقال وهو

اي الالهي قسما بشير لان المبرر محذوف اولى ان المبرر متعدد بالعطف  
والي انه تقسيم للنفس الى نورية الى وقورية كقولك الانسان عرني  
وعلمي **معرّب** وينبغي قدّم المعرب لان الالهي اصل في الاعراب فيكون  
المعرب اصلا وانما انحصر الالهي في القسمين لانه اي الالهي لا يخ انا  
ان يكون مركبا مع غيره باحد التركيب الستة مثل قام زيد و  
هذا زيد او لا يكون مركبا مع غيره باحد التركيب الستة مثل قام  
زيد وهذا زيد او لا يكون مركبا مع غيره اصلا بل يكون مركبا  
مفردا مع غيره مركب مثل زيد وعمره والا قول اي المركب مع  
غيره لا يخلوا اما ان يشبه معنى لاصل اي المبني الذي هو لاصل  
في البناء وهو ثلثه عند البصريين الماضي والامر بغير اللام والحرف  
او لا يشبه معنى لاصل فكان ثلثه اقسام قسم لا يكون مركبا سواء  
كان مشابها له او غير مشابه وقسم يكون مركبا غير مشابه له وقسم  
يكون مركبا ولكن يكون غير مشابه للثالث مع الاول مبني وقسم  
الثان معرب وحده ولذا قال الشرح وهذا اعني المركب الذي لم يشبه  
بمبنى لاصل هو المعرب وحده كما قلنا في القسم الثاني وما عده اي  
القسم الذي هو غير هذا القسم اعني غير المركب كما هو في القسم الاول  
سواء كانت مشابهة له نحو هذا وهو لاء او غير مشابهة له نحو زيد  
ورجل والمركب الذي يشبه معنى لاصل كما هو في القسم الثالث مبني  
فالقسمين مبنيين والقسم الواحد معرب كما قلنا انفا فالاصح في كمال  
لما مر انه ان اراد بين النفي والاثبات يكون عقليا ولما فرغ من  
تقسيمه شرع في تعريف كل قسم وبيان ما يتعلق به وقدّم المعرب لانه



لانه اصل لانه المقصود من هذا الفن الاعراب وما يتبعه عليه وهو  
لا يظهر الا فيه فقال **فالمعرب** بالفاء التفسيرية الذي هو  
قسم من الالهام يشير الى ان الالهام فيه للعلم الثاني لا للجنس لان الكون  
اذا اعيد مخزفاً يكون الثاني عين الاول فيكون اشارة بالالهام الى  
المتكبر السابق كقولك جاني رجل واكرمت الرجل والمكرم ليس  
الا الرجل الجاني فقول **فالمعرب** مبتدأ **المركب** خبره اشارة الى  
المشايخ بقوله اي الالهام الذي ركب فيه اشارة الى ان الموصوف  
مقدر لان قوله المركب صلة بمعنى صفة تقتضي موصوفاً والى  
ان الالهام لام الموصول لان الكافي الالهام الفاعل وللمفعول موصول  
والى ان المركب للمفعول لفظاً وفعل ما مضى مبني للمفعول ومن  
حيث يكون صلة للموصول مع غيره تركيباً يتحقق معه عامله  
اي يوجد في التركيب معنى يوحد في التركيب الذي هو فيه عامله  
سواء كان العامل لفظياً او معنوياً فيدخل فيه اي في التعريف ما كان  
مركباً مع غيره سواء كان مشابهاً لمبنى الاصل او لا مثل زيد وقام  
وهؤلاء الكماثلة في قولك زيد قام وقام هؤلاء لان كل منهما مركب  
من تركيب يتحقق معه عامله الذي في الاول هو العامل المعنى  
وفي الثاني هو العامل اللفظي بخلاف ما ليس بمركب اصلاً اي  
قطعاً فانه ليس بمعرب لان التركيب شرط لان يكون الالهام به  
من الالهام بيان لما في قوله ما ليس المتعددة صفة الاسماء المذكورة  
عند التعداد سواء كانت له احواف المجرى وسواء كانت متعد  
الاعطف نحو الف با تان او الحظن نحو الف وبا وتا وتا

صلة للمفعول

متعد

اولا او غير اسماءها بالاعطف نحو زيد وعمر ووبكر او غير عطف  
نحو زيد بكر وعمر موقوفاً او لافان مبنية عند المص وبخلاف ما  
هو مركب مع غيره لكن لا يتركباً يتحقق معه عامله سواء كان ما  
اضيف اليه مركباً مع غيره كغلام في غلام زيد او مبنياً مثل غلامك  
فان جميع ذلك اي جميع المذكور في الاسماء المتعددة باقسامها و  
الاسماء التي لم يتحقق معها عاملها من قبيل المبنيات عند المص لانه  
شرط التركيب وتحقق العامل في كون الالهام معنوياً وفي تلك الاسماء لم  
يوجد لان في القسم الاول انتفى عن اصل وفي الثاني انتفى عن الفعل  
ومع ذلك هذا الاصل في الكلمات المستعملة على طريق الاقلام والبناء  
لاستفاد موجب الاعراب وهو المعاني المقتضية **الذي لم يشبه**  
صفة المركب لان الموصول مع الصلة معرفة مساوية لتعريف ذي  
الالهام اي لم ينكس تفسيره بالازمة لان عدم المشابهة يستلزم عدم  
المناسبة متكبيرة مؤثرة في منع الاعراب وصفاً بالمناسبة بالمؤثرة  
احرازاً عن غير المنصرف فانه يناسب الفعل كما سياتي الا انه  
ان مناسبة له لم تؤثر في منع الاعراب وانما تؤثر في منع الجر و  
التوئين لكون هذه المناسبة ضعيفة فلم تقدر ان تؤثر في منعه  
**مبنى الاصل** بالنصب لانه مفعول المشابهة ومضاف الى  
غير معموله كصانع مصر وكذا جعلت اضافة معنوية اي  
المبنى الذي هو الاصل في البناء فالاضافة بمعنى المضافة  
المبنى الى الاصل وان تبادر الى الذهن انها لفظية لكون المضاف  
صفة بيا نية لما قلنا انفاً فالاضافة البيا نية علامتها ان يصح



51  
 حمل المضاف اليه على المضاف يعني يمكن الاستناد احدهما على الآخر كخيار  
 فقيمة فانه كما يصح ان يقال الخاتم هو فضة كذلك يصح ان يقال  
 المبني الذي هو الاصل وهو المبنى للاصل ثلثة الماضي وانما يبق  
 لانتفاء موجب الاعراب فيه وهو المعاني الثلثة وبتى على الحركة  
 مع ان الاصل في البناء السكون لمثابهة الهم في وقوعه صفة للثمة  
 وعلى النقص للثمة وكونها اخ السكون لكونها جزء الالف و  
 الامر بغير الهم لان الامر بالهم محروب ومجزوم وانما يبنى ايضا  
 لانتفاء المذكور وعلى السكون لكونه الاصل في البناء ولا مقتضى  
 للعدول عنه كما في الماضي واللف سواء كانت عاملة او لا وانما يبنى  
 لعدم استقلالها في الدلالة على المعنى وكذا لم يوجد فيها المعاني الثلثة  
 وبهذا القيد اي بقيد نفي المشابهة خرج عن التعريف مثل هؤلاء  
 في مثل قام هؤلاء وان كان مركبا يتحقق فيه عامله يعني موعامله  
 لكونه اي لكون هؤلاء فيه مشابهة بمبنى الاصل في الاحتياج يعني  
 ان السماع الاشارة مشابهة لمبنى الاصل للوقوف في الاحتياج كما  
 ان المعروف محتاج الى المتعلق كذلك هذه الاسماء الاشارة محتاجة  
 الى المشار اليه كحاج في بابه اي في باب المبني او في باب السماع كذا  
 ولما اخذ المص التركيب في تعريف المهرّب وقيد به ايضا بعد  
 المشابهة فهم ان المص رحمه الله خالف الجمهور حيث لم يشترط  
 التركيب فيه وتبيان هذا الخلاف قال مبتها واعلم ان صاحب  
 الذي صنف المنفصل في نحو جعل الاسماء المحدودة الغير المركبة مركبة  
 غير مركبة اصلا مثل زيد وعمر وبكر او مركبة لكن لا تركيبا يتحقق

52  
 موعامله كغلام في غلام زيد وغلام عمرو وغلام بكر والعازية  
 عن المشابهة المذكورة يعني لم تكن ايضا مشابهة لمبنى الاصل  
 معربة يعني اطلق الاعراب عليها وقال وهي معربة قبل التركيب  
 ان لم تكن مبنية لانه قال فيه والهم المحروب على نوعين نوع يستو  
 في حرركات الاعراب والتنوين ونوع يعتبر لثمة الجز والتنوين كما  
 كاحمد ومروان وقال والهم المحروب ما اختلف آخره باختلاف  
 العوامل انتهى اي حيث اطلق المحروب عليه قبل التركيب لان لثمة  
 العوامل لا يكون الا بالتركيب والمص جعل هذه الاسماء مبنية جزم  
 اخذ التركيب في تعريفه وبالم يكن مركبا لم يكن موعر با عنده  
 وليس النزاع جواب عن سؤال مقدور وهو ان يقال الهم المحروب  
 كيف يجعل موعربة مع ان الاعراب لم يجب عليها بعد فاجاب  
 عنه بقوله وليس النزاع اه في المهرّب الذي هو المفعول من قولك  
 اعربت فاعين ليس النزاع في المهرّب اللغوي فان ذلك اي المهرّب  
 الذي هو المفعول يعني المهرّب اللغوي لا يحصل بشئ من الكليات  
 الا باجزاء الاعراب بالفعل على آخر الكلمة لفظا او تقديرا بعد التركيب  
 اي بعد ما عرّك بعاملها نحو قام زيد باجزاء الاعراب على زيد بلفظ  
 بل النزاع انما هو في المهرّب اصطلاحا يعني هل يقال لزيد مثلا  
 قبل التركيب بوعامله موعر ام لا فعند صاحب الكشف يقال له  
 ذلك اصطلاحا وعند المص لا يقال فاعتبر العلامة اي صاحب  
 الكشف يعني اكتفى في تحقيق المهرّب بكونه صالحا لوجود الاعراب فيه  
 سواه وجد بالفعل مثل قائم زيد او لم يوجد كزيد والمص لم يكتف

لم يخرج عليها هـ



مجرد الصلاحية لتحقيق اللا متعلق بالصلاحيات لا تعليل للعرب  
 بعد التركيب ولهذا لم يؤخذ التركيب في تعريفه فيكون زيد قبل التركيب  
 عنده معرباً بالصلاحيات لتحقيق العرب بعده بخلاف المص  
 فان عنده يكون معرباً بعده لا قبله وان لم يحرك عليه الاعراب بالفعل  
 وهو اي ما اعتبر العلامة الظاهرة من كلام الامام عبد القادر  
 واعتبر المص مع الصلاحية اي مع كونه صالحاً للاعراب يعني لم يكن  
 مثابها لبنى الاصل حصول التحقيق يعني حصول التحقيق الاعراب بالفعل  
 وذلك لا يكون الا بعد التركيب ولهذا اي كونه الصلاحية مع حصول  
 التحقيق معتبرة عند المص اخذ التركيب في تعريفه اي في تعريفه المور  
 حيث قل المركب الذي اه واما وجود الاعراب بعد التركيب في الكلمة  
 بالفعل مثل جاني زيد بالرفع ورثت زيد بالنصب ومررت بزيدا  
 في كون متعلق بالوجود اللهم معرباً يعني ان وجود الاعراب بعد التركيب  
 على اللهم العرب يعني اجري عليه بالفعل كما صور ما لا يكون اللهم  
 معرباً والامر بكن معرباً وان كان مركباً مع عامله فلم يعتبر احد في  
 من القول والفعل ولذلك اي لان وجود الاعراب في اللهم امر بالفعل  
 بعد التركيب في كونه معرباً غير معتبر عند احد يقال لم يعرب الكلمة  
 بعد التركيب اي لم يوجد الاعراب فيها ولم تحرك عليها بالفعل مثل  
 جاني زيد بالوقف ورثت زيد ومررت بزيدا بالوقف وهي  
 معربة اي حال كونه معربة بالاصطلاح الاولى ان تكون هذه  
 الجملة من تنمة المعقول ولما ورد ههنا سؤال وهو ان كان  
 في تعريف العرب خالف للجمهور حيث لم يعرف بماعه قوايه والمخالفة

و ان معر

على المعرب

للجمهور

للجمهور وعين الخطاء اجاب الشارح عنه بقوله وانما عدل  
 المص اي اعراض لان العدول اذا تعدى يعني يكون بمعنى  
 الاعراض عما اي عن التعريف الذي هو المصهور عند الجمهور من  
 بيان لما في قوله تعالى ان العرب عندهم ما اختلف آخره باختلاف  
 العوامل الداخلة عليه في العمل بان يعمل البعض منها خلافاً لما يعمل  
 البعض الآخر ويتبين سبب العدول وعلة بقوله لان الغرض يعني  
 المقصود الاصل من تدوين علم النحو وتأليفه ان يعرف به  
 بفهم النحو احوال او اخر الكلام من حيث الاعراب والبناء والتكسر  
 والانصاف وعدمه وكون اعرابه بالكتابة او بالحروف وذلك  
 الاعراب اماتاته او ناقصه والبناء اماتاته او عارض ال  
 غير ذلك من الاحوال في النوعين التي وقعت في التركيب  
 العربي من مادم الوصول مع الصلة في محل الرفع فانه فاعل  
 يعرف لم يتبع من تتبع يتبع من باب التفعيل لفظة العرب  
 بان كان غريباً او تعلم اصطلاحاتهم من ابيانه واجدادهم وقومهم  
 او من قبيلتهم ولم يعرف عطف على لم تتبع احكامها بالاتباع  
 منهم اي من العرب بان كان عجمياً الا انهم وقع فيهم واختلط  
 بهم وتعلم اصطلاحاتهم باختلاط بهم من فصحاءهم وبلغاتهم  
 فصار من جملتهم فان العريف باحكامها اي احكام او اخر الكلام  
 في التركيب واحكام لغة العرب كذلك اي بالتبع لغتهم اي بالسمع  
 منهم مستغن اي برئ عن تعليم علم النحو حيث لا يحتاج اليه حصول  
 مقصوده بالتبع او بالسمع ولا فائدة له اي لذلك الشخص المختار



معتد بها لانه يجوز تحصيل الحاصل اذ لا يحصل في معرفة أه  
 اصطلاحاتهم أي اصطلاحات النخاع أو الحرب فالقصد من معرفة  
 الحرب أي من تعريفه مثلاً إنما قال مثلاً لأن هذا الحكم من جملة  
 أحكام عند المص كما اشار إليه فيما بعد ان يعرف مبنى المفعول  
 أنه أي الحرب مما يختلف آخره في كلامهم وإن مع كمالها وضربها  
 في محل الرفع على أنه نائب الفاعل لقوله يعرف ليحذف آخره متروكاً  
 مختلفاً باختلاف العوامل فيطابق كلامهم أي كلام العرب  
 لانه إنما يستعمل في كلامهم باختلافهم باختلاف الآخر عنه اصل عند  
 اختلاف العوامل فعرفة أي معرفة ذات الحرب متقدمة على  
 معرفة أنه مما يختلف آخره أي على معرفة وصفه وهو مختلف  
 آخر باختلاف العوامل لأن الحرب ذات والاختلاف صفة  
 والذات مقدم على الصفات طبعاً فيناسب ان يقدم ذات الحرب  
 وضعاً بان يعرف أولاً بحيث يعرف به ذاته ليناسب الوضع الطبعي  
 فلو كان معرفة أي معرفة الحرب المتقدمة صفة المعرفة المراد  
 بالمعرفة المتقدمة ذات الحرب حاصل معرفة هذا الاختلاف  
 يعني حاصله بمعرفة هذا الوصف وتعريفه به عطف تفسير وهو  
 من عطف شئين على معمول عام واحد بعطف واحد لانه قوله  
 وتعريفه معطوف على قوله معرفة والضمير للمعرب وقوله به عطف  
 عطف على قوله معرفة بإعادة الجار والمفعول ولو كان تعريفاً  
 حاصل هذا الاختلاف وجب جواب لو ان يعرف الحرب أولاً  
 منصوب على الظرفية بمعنى قبل يعني قبل ان يعرف فاذة بغير ما

كل  
 حاصله بمعنى ذلك الاختلاف  
 يعني حاصله بمعنى هذا الوصف  
 بعض النسخة

ذاته بغير ما

عطف

عطفه للجور به بأنه أي المعرب مما يختلف آخره يعني يجب ان يعرف  
 قبل ان يعرف ذاته بان يقال المعرب ما يختلف آخره باختلاف العوامل  
 يعرف مبنى المفعول أنه أي المعرب مما يختلف آخره وإن مع كمالها و  
 خبرها في محل الرفع على أنها قائم مقام الفاعل يعرف فيلزم تقديم الشئ  
 على غيره والمراد بالشئ ههنا وصف المعرب وما يختص به وهو  
 الاختلاف المذكور وبالنفس ذات المعرب فتقدم الكلام فيلزم  
 تقديم الصفة للمعرب على المعرب يعني يلزم تقدم معرفة صفة على معرفة  
 ذاته وهذا متنع فلزم ان يعرف ذات المعرب أولاً ثم يتبين صفة  
 ولذا قال الشيخ رحمه الله فينبغي ان يعرف المعرب و يتبين ذاته أولاً  
 أي قبل ان يعرف أنه مما يختلف آخره بغير ما عطف به الجار و  
 الجور بقوله به متعلق ان يعرف للمعرب ويجعل عطف على قوله  
 يعرف مبنى المفعول ايضاً أي وينبغي ايضاً ان يجعل ما عطف به من  
 جملة الأحكام لأن أحكامه كثيرة وهذا الحكم من جملة أحكامه  
 كما قوله المص ليفيد زيادة معرفة به كما فعله في أنهم حيث عرفوه  
 أولاً ثم يتبين بعض خواصه من اللفظية والمعنوية **وحكمه**  
 أي من جملة أحكام المعرب يشير إلى أن الاختلاف المذكور حكم من  
 أحكامه وخواصه من خواصه وليس مجموع أحكامه وإشارة و  
 آثار المرتبة عليه إشارة إلى أن المراد بالحكم الأثر المرتب على صفة  
 الاعراب وأشار ايضاً بالتفسير الأول إلى أن إضافة الحكم إلى الضمير الجنس  
 لا للجنس فاقول المعنى إلى أن بعض حكمه من حيث هو معرب يعني  
 لأن حيث ذاته بل من حيث وصفه وهو الاعراب ان يختلف آخره

عرف



أي الحرف الذي هو آخر العرب ذاتا نصب على التمييز على نسبة الاختلاف  
إلى الآخر أي من حيث الذات أو على المصدرية بخلاف المضاف أي  
اختلاف ذاتا للدار في أن يتبدل متعلق بالاختلاف حرف بحرف  
آخر حقيقة بنصب على التمييز بأن يتبدل إلى الحرف أي من حيث الظاهر  
الحقيقة أو على المصدرية أي بتبدل حقيقة وهو يتبدل ذات  
الحرف مثل جاني أبوه فان حرف الأعراب فيه هو الواو وفي نصب  
يتبدل إلى الالف مثل رايت أباه وفي البيت يتبدل إلى الياء مثل  
مورت بانيه فانظر أن الحرف في الرفع الواو فيتبدل ذاته إلى الالف  
في النصب وهو أيضا يتبدل بذاته في حالة الجر إلى الياء أو كما  
أعرابه مثل أعراب حقيقة لأنه عطف عليه والتبديل الحكم في التنبيه  
ولجمع المذكور لما لأن في التنبيه يتبدل الحرف من الرفع إلى الجر والياء  
حقيقة لأن حالة الرفع بالالف وفي حالة النصب والياء بالياء  
منها إلى النصب يتبدل حكما لأن حالة النصب بالياء أيضا الآتية  
في حكم الالف كما سيأتي وفي جمع المذكور لما حالة الرفع بالواو وفي  
حالة الجر بالياء ومنها إلى النصب يتبدل حكما لأن حالة النصب بالياء  
بالياء أيضا الآتية في حكم الالف كما سيأتي وفي جمع المذكور لما حالة  
الرفع بالواو وفي حالة الجر بالياء وفيه يتبدل حقيقة من الواو  
إلى الياء وإلى النصب يتبدل حكما لأن الياء فيه أيضا في حكم الالف  
إذا كان أعرابه أي المحبوب بالحروف أو صفة عطف على قوله ذاتا و  
أعرابه كأنه أعراب التوجيه بين بأن يتبدل صفة بصفة أخرى حقيقة  
أو حكما أعرابه أي أعرابه أخويه في القسم الأول إذا كان أعرابه كونه

وأعرابه على التوجيه بين

بالحكمات والتبديل الحقيقي في الأول أن يتبدل صفة الفاعلية ورفع  
أيضا التي في قولنا جاني زيد إلى صفة المفعولية ونصبه في حال النصب  
مثل رايت زيدا وهي إلى صفة الاضافة وجره في حالة الجر مثل مورت  
زيدا والحكم في جمع المؤنث السالم لأنه يتبدل من الرفع إلى الجر  
حقيقة ومنه ~~حكم~~ إلى النصب حكما لأن الكسرة فيه في حكم الفتحة  
وفي غير المنصرف لأنه يتبدل فيه من الرفع إلى النصب حقيقة ومنه  
إلى الجر حكما لأن الفتحة فيه في حكم الكسرة **باختلاف العوامل**  
التي فيها الجنس أي سبب اختلاف العوامل الداخلية عليه  
أي على المحبوب في العمل متعلق بقوله باختلاف العوامل يعني العوامل التي يكون  
التي العمل وفتر الاختلاف فيه جائلا للجار متعلق أيضا بقوله  
بأن يعمل بعض منها أي من العوامل خلاف ما يعمل بعض الآخر  
يعني بأن يعمل بعض منها الرفع وبعضها النصب وبعضها الآخر  
منها الجر كما تقول جاني زيد ورايت زيدا ومورت بزيدي وأما حقيقة  
اختلافها أي اختلاف العوامل بكونه أي يكون الاختلاف واقعا  
في العمل مع أنه مذكور في كلام المص مطلقا غير مقيد لئلا ينقض  
دلالة الاختلاف بمثل قولنا أن زيدا مضروب وأني ضربت زيدا  
وإن ضارب زيدا فإن العوامل في زيد في هذه الصورة جمع ضمنية  
أي هذه الأمثلة مختلفة بالاسمية يعني أن العامل في زيد في المثال  
الآخر لم يعنى ضارب والفعلية وفي المثال الثاني العامل فيه فعل  
اعنى ضربت والمعرفية وفي المثال الأول فيه معرفية اعنى أن التي  
هي من حروف المشبهة بالفعل وفيه يشير على خلاف اللف مع أن الآخر



الذي في آخر الصور وهو زيد لم يختلف فيها وفي بعض النسخ يضاف  
 باختلافه بصيغة التكبير وكلاهما صحيحان واختلاف العوامل مع  
 عدم الاختلاف في العمل جائزاته ولهذا قيد بقوله في العمل **لفظاً** **اق**  
**تقدير** تفصيلاً للاختلاف الأخرى أي اختلافاً مطلقاً أو  
 تقدير إذا اختلفت العوامل أي سواها كان مطلقاً أو مقدر <sup>بما لا يخلو من</sup> نصب  
 على التمييز عن نسبة الاختلاف إلى الآخر والتمييز عن النسبة أما  
 بمعنى الفاعل كهذا أي ويختلف لفظ آخر أو تقدير بالرفع لأنه عدم  
 معطوف على لفظ آخر وهو أيضاً بالرفع لأنه فاعل يختلف ومثل  
 قوله **واشتغل الرئيس** أي اشتغل رئيساً وأما بمعنى  
 المفعول كقوله **واشتغل الرئيس** أي عيون الأرض أو  
 نصب على المصدرية حذف المضاف أي يختلف **اختلافاً** **لفظاً**  
 أو اختلاف تقدير ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه و  
 يقال لمثل هذا عند إرباب المعاني إيجاز الحذف الأول يعني  
 النصب على التمييز أول بعد التزام الحذف منه ولأن فيه إجمالاً  
 وتفصيلاً وإيهاماً وهو تفسير أو هو <sup>أو لعدم التزام الحذف فيه</sup> وقع في التفسير بخلاف  
 الثاني والاختلاف لفظاً أما بالحركة كما في قولك جاءني زيد و  
 رأيت زيدا ومررت بزيد وأما بالحروف نحو جاءني أبوه ورأيت  
 أباه ومررت بأبيه أو تقديرًا أو بالحركة المقدرة وهو بالحركة لفظاً  
 كما في قولك جاءني فتى ورأيت فتى ومررت بفتى فإن أصله فتى بالفتح  
 والتنوين وفتياً بالنصب والتنوين وبفتى بالجر والتنوين **اق**  
 انتقلت الياء ألفاً لأن الياء إذا تحركت وانفتح ما قبلها انتقلت ألفاً

فاجتمع ساكنان الألف والتنوين فحذف الألف التي هي منعقدة عن  
 حروف الأعراب فصارت الأعراب تقديرية يكون محل الأعراب الذي  
 هو الياء مقدرًا وأما بالحروف المقدرة مثل جاءني أبو العباس  
 ورأيت أبا العباس ومررت بأبي العباس والاختلاف اللفظي والاختلاف  
 التقديرية أهم من أن يكون حقيقة أو حكمًا كما لا يشترط الياء في التعميم  
 في بيان الاختلاف عند قوله ذاتا أو صفة وفتى بالفتح الياء  
 فاصح الياء لا يشترط غير المنصرف في مثل قولك رأيت أحمد ومررت  
 بأحمد بالفتحة في حالة النصب والجر والمشتى والجمع المذكور السالم في  
 قولك رأيت مسلمين ومررت بمسلمين حال كونهما مشتى يعني بفتح ما  
 قبل الياء فيه للمشتى الأول حالة النصب والثاني حالة الجر وحال  
 كونهما مجعوعا يعني بكسر ما قبل الياء بالجمع المذكور السالم الأول  
 حالة النصب والثاني حالة الجر فإنه لا يشترط قد اختلف مبنى  
 للفاعل العوامل بجمع ههنا ما فوق الواحد فيه أي في المذكور  
 من قولين يعني غير المنصرف والمشتى والجمع والاختلاف في  
 آخر أحمد حقيقة النصب على التمييز لأن الآخر فيها مفتوح بل الاختلاف  
 فيه حكمًا فان فتحة أحمد بعد الناصب حقيقة لأنها علامة النصب و  
 تلك الفتحة بعد الجار علامة الجر لأنها في حكم الجر لأن الجر لا يقطع أقيم  
 مقامها الفتحة فتكون الفتحة في حكم الجر ولهذا يكون في حالة الجر مجرورًا  
 لفظاً لا تقديرًا وكذا الحال في المشتية والجمع فان الياء فيها بعد الجار  
 علامة للجر حقيقة لأن الاختلاف من الرفع إلى الجر عند اختلاف  
 العوامل حقيقة وهو ظاهر وبعد الناصب علامة النصب لأن الياء فيه

حرف



في حكم الالف لان نصب مكان اعراب بالحروف بالالف فيكون الباء في  
حالة النصب في حكم الالف كونهما بدلا عنها فاخر المحرّب في هذه الصور  
المذكورة يختلف باختلاف العوامل حكما لا حقيقة وقد دخل مثل هذا  
المحرّب في الاختلاف كونه عامّا فان قلت هذه السّؤال نشأ من  
قوله وحكمه ان يختلف آخره لا يعني اذا كان حكم المحرّب هكذا فان قلت  
لأن آخره صدره بالفاء كما أنه جواب شرط مقدّر كما قد رنا لك لا يتحقق  
الاختلاف لافي آخر المحرّب بل ما يتعلق بقوله لا يتحقق ولا زائدة للتأكيد  
ولاق العوامل ايضا يعني لا يوجد اختلاف العوامل واذا لم يوجد  
اختلافها لم الاختلاف ايضا وفي آخر المحرّب لان الاختلاف آخره يتوقف  
على اختلاف العوامل لكن يشترط ان يكون الاختلاف في العمل اذا ركب  
بعض الاسماء المحدودة الغير المشابهة لمبنى الاصل مع عاملة متعلق  
بقوله ركب ابتداء منصوب على الظرفية يعني اذا ركب ذلك البعض  
مع عاملة اللفظي المعنوي في الاول الامر من غير تركيب قبله  
او بعده بعامل آخر مثل ان تقوم بالعامل الراجع جاني زيد  
وتسكت عليه او تقول بالعامل الناصب مثل رايت زيدا وسكت  
او بالعامل المعنوي مثل زيدا قائما او الى غير ذلك ويترتب عليه  
ان على ذلك المحرّب المربّ ابتداء الاعراب كما صدرنا لك بل يتحقق  
ويوجد هناك اي في تركيب بعض الاسماء المحدودة الغير المشابهة  
لمبنى الاصل حدوث الاعراب بدخول العامل لانه قبل دخول  
العامل لم يكن فيه الاعراب لانه عند المصنعي قلما دخل عليه العامل  
صار محرّبا وظهر الاعراب فيه بدخول العامل وحدثه قلما

قلت

قلت في جواب هذا اي حدوث الاعراب بدخول العامل عليه حكم آخر من  
احكام العرب والاختلاف اي اختلاف في آخره باختلاف العوامل حكم  
آخر يعني حكم آخر غير هذا الحكم فالو لم يدخل احد هذه الحكمين المتعارفين  
في الخبر لا فساد فيه اي عدم الدخول لان الفساد انما يلزم اذا  
انقضت الاحكام ولم يدخل بعضها واتما اذا تعارضت فلا فساد في  
عدم دخول بعضها فان للمحرّب احكاما كثيرة لم تذكر ههنا  
ان المذكور ههنا ليس الاحكاما واحدا من احكام فليكن هذا الحكم  
اي حدوث الاعراب بدخول العامل ايضا اي كاحكام كثيرة  
من هذا القبيل اي من جملة الاحكام التي لم تذكر ههنا غاية الامر  
اي حاصل لليوب ان هذا الحكم وهو قوله وحكمه ان يختلف آخره باختلاف  
العوامل لا يكون من خواص الشاملة اي من خواص المحيط بجميع الوقوف  
بحيث لا يوجد شيء منها الا دخل فيها حتى يرد انه لم يدخل فيها هذه  
الخاصة وخرجت بل ليس الاحكام من جملة احكامه كما اشار اليه  
الشاح بقوله اي من جملة احكامه بمن التبعية نصية ولما وقع من تعريف  
الحال في تعريف الحال فقال **الاعراب** اور دعيب المحرّب كناية  
للمالكية والمجلية ما اى حركة او حرف اشار به الى ان لفظ ما موصوفه  
بارادة تكرر **اختلاف آخره** جملة صفة اي آخر المحرّب من حيث هو  
وانما اوصفته قد سبق اعرابها وتفصيلها **به** اي بتلك الحركة او لفظ  
نبتة او لا على كونه ما موصوفه وثانيا على كونه موصولة بقوله اي  
بتلك الحركة او لفظ لانه لما عرف الحركة او لفظ على مقتضى الموصولة  
وقد الموصوفه لانها انشبت في امتزاج المتين بالشرح ولان الاصل

حكمه اعراب



في الخبر التامير وكونه جنساً وحين يراد مبنى للمفعول من اراد يريد  
بما الموصولة كحركة او الحرف لا يراد مبنى للمفعول ايضا من اراد يريد  
وفي بعض نسخ لا يراد مبنى للفاعل من ورده يريد ورده لا يراد السؤال  
الفاعل والمقتضى لانه يقدح حين ارادة المعين ارادة غير وانه لا يقدح  
لا يجوز ان يراد بلفظ معين في حالة واحدة وحين اراد بلفظ مالا  
او الحرف لا يراد غيرهما ولو ثبت على عوئيتها بان فست بقوله اي شيء  
فح يكون الشيء عاماً حيث يشمل لكثرة والحرف والعامل والمقتضى  
خرجاً الى العامل والمقتضى بالسببية المفروضة من قوله لان البدء فيه  
للسبب والبدء بالسبب معاً يكون مدخولها سبباً كما في سخن فيه لان كونه  
او الحرف سبب الاختلاف فان التبادر من السبب السبب القريب  
خبر ان الى مال نوع تاثير في السبب لان تاثير التام والعامل والمقتضى  
اي مقتضى الاعراب وهو المعاني الثلاثة كل واحد منها بسبب الاختلاف  
الا انه من الاسباب البعيدة اعلم ان سبب الاختلاف هي ثلاثة القوي  
وهو كونه او الحرف البعيدة وهو مقتضى الاعراب يعني الفاعلية و  
المفعولية والاضافية والابعد وهو العامل سواء كان لفظياً او معنوياً  
واذا اطلق السبب يراد به القريب لان القريب اكثر ملازمة و  
متعلقاً من غير وبقيد الحية خرجت حركة ما اضيف اليها الكلام  
خوفاً في واري وثوبى وغيرها لانه اي ما اضيف اليها معرب  
على اختيار المص وهو الاصح لانه فيه ثلاثة مذاهب معرب وانه بعد  
تقديرى ومبنى واعلم به محلي ومتوسط بينهما يعني ليس بمعرب و  
لامبنى وهذا ضعف المذهب لكن اي لان اختلاف هذه الحركة  
اضعف

ما يكون مدخولها

على

على آخر المعرب الذي اضيف الى تلك اليا وفيه اشارة الى ان المختار عند  
الشرح الاعراب ايضا ليس من حيث انه معرب اذ لو كان كذلك لم يكن محلاً  
قبل العامل بل الاختلاف فيه ليس الا انه من حيث انه ما قبل الكلام  
فاذا الغلام مثلاً قبل الاضافة الى اليا الكلام كان مبنى على السكون لان  
التكريب شرط لكون الاسم معرباً عند المص فلما اضيف اليها اجتمع  
سكان فخرجت بالكر دون غيرها المنكبة الياء لانها اصل في تحريك  
السكن ولا فها اذا ضم او فتح يلزم الثقل او تغيير اليا فلهذا  
الكسرة بناءً لانهما حصلت قبل العامل كالمفتحة في اللام والضم  
في الغين فلا يوجد الاختلاف بدخول العامل وبهذا القدر اي ما  
اختلفا غيره به ثم خذ الاعراب اي تعرفه فيه حال كونه جمعا الى جمعا  
لا فواؤه ومنعاه اي مانعا عن دخول غير فيمكن ان لا ان المص اراد  
ان يشبه على فائدة الاختلاف وضع الاعراب هي تمييز بعض المعاني  
عن بعض لانه اذا قيل مثلاً ما احسن زيداً ولم يعرف لم يعلم  
انه متعجب او ناف او مستفهم ويميز المعاني الثلاثة بعضها عن  
عن بعض واما اذا نصب زيد يعلم انه متعجب عن حسنه واذا رفع  
يعلم انه ناف الاحسان عنه واذا جزم رفع احسن يعلم انه مستفهم  
مستفهم فتميز المعاني بعضها عن بعض فضم اليه اي الى المدح قوله  
ليدل على المعاني المعتورة عليه حتى يعلم فائدة وضع الاعراب وفي  
التمييز وكانه اراد هذا المعنى اي لتبيين على فائدة وضع الاعراب  
حيث قال في شرح هذا الكتاب ليس هذا يعني قوله ليدل على المعاني  
المعتورة عليه من تمام لطف لانه عطف على مفعول اراد وهو قوله

لا احسن زيد ولم يعرف



قوله هذا اللفظ خارج عن الخدای مراده هذا المعنى الذى ذكرنا لكونه  
 خارجاً عن الخدای وباین وجه كونه خارجاً عنه بان قال والله فى ليدل  
 متعلق بامر خارج عن الخدای يعنى يكون اللفظ متعلقاً بفعل خارج عنه لا  
 بالفعل الذى يكون داخل فى الخدای وهو اختلف يعنى المراد بالامر الخارج  
 عنه الذى يكون متعلقاً به قوله وضع الاعراب المفعول منه لقوله  
 وضع الاعراب بتقدير هذا اللفظ من احوال الكلام اى من معناه  
 ثم علل النفي بقوله فانه اى تعلقه بقوله وضع بعيد عن الفهم غاية  
 البعد لانه لا ينظر الى وضع الاعراب لا يقصد ولا يتبع قولاً غايه البعد  
 منصوب على الظرفية فانه تعلقه بقوله وضع بعيد عن الفهم فى غاية  
 البعد فالله فيه اى فى قوله ليدل متعلق بقوله اختلف اخره يعنى  
 المعنى اختلف اخره ليدل الاختلاف اشارة الى ان الفاعل يرجع الى  
 الدال عليه اختلف على منوال قوله تعالى اعدوا هو اقرب للتقوى  
 فرج هذا بقرب المرجع او ما به الاختلاف وهو الحركة او الحرف  
 اشارة الى ان الضمير راجع الى الموصول ثم مثل اللهم ما دل على معنى فرج  
 هذا بكونه اصلاً فى الاختلاف وسبيله على المعانى جمع معنى المراد  
 بها صحتها ما صرح معنى ما فى الشارح بقوله يعنى بها الفاعلية والمفعولية  
 والا ضافية المحنونة بالجر على صيغة لهم الفاعل صيغة المعنى يكون  
 المعنى ليدل على ان كل معرب ياخذ تلك المعانى فكل منهما يدل على  
 تبدل المعانى فى المعرب وعدم استقرار حاقية الآلة اعتباراً لاخذ  
 فى المعانى انسب ولذا ذهب الشارح اليه عليه اى على المعرب متعلق

بالمحتورة بناء على تقييد مثل معنى الورد او الاختلاف التضمن  
 يحتمل الامر من احدى هاتين ان يكون الاصل ثابتاً والمضمين حال تقديره  
 ليدل على المعانى المحتورة حال كونها واحدة ومستولية على المعرب  
 الثاني ان يكون الاصل زائدة والمضمين اصلاً تقديره على المعانى  
 الواردة والمستولية عليه ويتبين معناها اللغوى بقوله يقال  
 اعتوره الشئ من الافتعال وتجاوزوه من التفاعل <sup>بذلك</sup>  
 لانه اذا ولوه اى اخذه <sup>واخذ</sup> ذلك الشئ جماعة واحدة منها اى فرد  
 واحد من الجماعة هو بدل البعض من الكل بعد واحدة يعنى بعد  
<sup>الكل</sup> اخذ فرد واحد فرج منه وفى الصحاح تداولوا اى  
 اخذت هذه مرة وهذه مرة بالفارسية دست كفى بدست كره  
 كوردن خير برى على سبيل <sup>بذلك</sup> البدلية والمناوذة متعلق بقوله  
 اخذه واحد بعد واحد على ان يكون الواحد الثانى ثابتاً من الواحد  
 الاول والبدلية اى على ان يكون احدهما بدلاً من الآخر لا على  
 سبيل الاجتماع فاذا تداولت المعانى المقتضية للاعراب اى تعاقبت  
 تعاقبت عن المعرب اى على محل واحد يعنى كل واحد هو اللهم المعرب  
 حال كونها متعاقبة متساوية غير مجمعة فى محل واحد هذه ا  
 احوال مترادفة ومثلها على ما يحسن بها تضادها اى كون المعانى  
 متضادة لان الفاعلية تعارض المفعولية والاضافة والاول  
 تعارض الفاعلية والاضافة والثانى تعارض اخوياً لان الفاعل  
 من حيث انه فاعل لا يكون مفعولاً ولا مضافاً اليه والمفعول ايضا  
 من حيث انه مفعول لا يكون المضاف اليه ولا فاعلاً والمضاف اليه

٥



اول مستخدم

٥٩

من حيث انه مضاف اليه لا يكون احدا مما ينبغي ان يكون علامة  
 وضع الرفع والنصب والجر ايضا اي كالمعانى كذلك اي ينبغي ان يكون  
 متعاقبة متناوبة غير مجمعة لان المهم بحيث ان يكون على حسب  
 المستحق فوقع بينها اي سبب المعاني المختلفة اصلا باختلاف  
 آخر المعرب لان الاختلاف السبب يقتضيه اختلاف السبب  
 فوضع اصل الاعراب على آخر المعرب واصل الاعراب ما يكون بالمعركة و  
 اذ اوضع اصله وفروعه اوله بالوضع لان الفرع تتبع وكثيرا ما  
 يكتفى بذكر الاصل ويستغنى عن ذكر الفرع والفرع ما يكون بغير  
 للدلالة على تلك المعاني ان يكون دال عليها لانها معاني حقيقة  
 تستدعي علام ظاهرة يستدل عليها لان الخلق تقتضيه علامة ظاهرة  
 يعرفها ووضع ذلك الاصل والفرع ايضا بحيث يختلف به ان الاصل  
 الاعراب آخر المعرب لاختلاف العوامل تلك المعاني اللام للثبوت  
 اي وضع اصل الاعراب وفروعه بكانه يختلف بذلك الاصل والفرع  
 آخر المعرب عند اختلاف المعاني الثلاثة وانما جعل الاعراب اصلا  
 كان او فرعاني اخرا لئلا يعرب مع ان الاول والى يكون محالا للاعراب  
 لكونه سبق فهو احق وهو اول والاوسط اول به لانه خير الامور  
 اوسطا ولانه ياتي احق لانه لم يكن فيه افرط وتفریط كما في  
 ظرفية العلم اذا اخرنا ان يكون حقيقة كما في الاعراب بالمعركة وهو لا يكون  
 الا في اخر حقيقة وانما ان يكون كما في الاعراب بالحروف فان الوقع  
 بعد الترحوف الكلمة بكانه الواقع بعد الكل لان التثنية في حكم الكل  
 لان المهم يدل على المستثنى كما قيل المهم الاستثناء عن المسمى والاعراب

يدل على

٦٠

غالب

يدل على صفة الكلام بمعنى المعاني والمفعولية والاضافة ولاشك ان  
 الصفة متأخر عن الموصوف لكن الصفة عائدا اما مختصة بالموصوف  
 كما في التكرير او موصوفة له كما في المعارف المختص او الموصوف لا يكون  
 الا بعد ما خصصه او ضحى فالانساب ان يكون الدال عليها اي على الصفة  
 ايضا ان كان الصفة متأخر عن الموصوف متأخر عن الدال عليه  
 اي الموصوف ليكون الدال موافقا للمدلول وهو ان الاعراب باللغة كما  
 ماخوذ من التثنية اذ اوضحه فالاعراب لغة الايضاح ويسمى العلامة  
 للدلالة على المعاني مجازا بعلاقة التثنية فان الاعراب اي المسمى  
 به حركة كان او حرفا يوضح المعاني الثلاثة المعاني والمفعولية و  
 الاضافة الحقيقية للاعراب لانها في حقيقة يقتضيه علام ظاهرة يستدل  
 بها عليها بفعلوا الاعراب علامة دالة عليها وهو مأخوذ من عربيت من  
 باب علم معدومة بفتح الهم والدال وك العين او المسمى مع كونه العين  
 لغة فيه ايضا وهو للسان كالكرش كثر الطيوانات اذ قد  
 تلك المعونة يعني اذ اعرب فيكون عرب بمعنى ضد فزيد عليها  
 المهمة بالنقل الى باب الافعال قصار اعراب بمعنى اذال فساد المعنى  
 ولذا قال الشارح روى الله على تقدير ان يكون الهمزة في اعرابه السلب  
 فيكون معناه اي الاعراب في اللغة ازالة الفساد ويسمى محل واحد من  
 العلامة الثلاثة الدالة على المعاني الثلاثة به اي بالاعراب بعلاقة  
 التشبيه لانه اي مما بالاعراب يزيل فساد الانساب بعض المعاني بعض  
 وانواعه اي انواع الاعراب لاهم لامطلقا انواع الاعراب لان البحث في  
 هيكون الانواع انواع اعرابه فقط وانواع الاعراب اربعة الرفع والنصب



والجزم والجزم يحصر الاستغناء فاشترك الهم والفعل في الرفع والنصب  
 فافترقا فالجزم فاعطى الاول الاول والثاني الثاني والثاني الثاني  
 لأن الجزم ثقيل والهم خفيف والفعل ثقيل فاعطى الهم الثقيل والهم الخفيف  
 الخفيف والجزم الخفيف للفعل الثقيل فوقاً بينهما وتعاد لا شدة  
 تنبيه على ان الجزم مجموع الثلثة فلا يشكّل الحمل على الانواع حيث  
 لا يقال وانواع الاعراب رفع ووجه تقديم الربط على الحكم مثل قول  
 السكتين خل وعسل والماء وانما تحسرت في الثلثة لان المعاني  
 في المقضية للاعراب ثلثة فيكون الانواع الاعراب ايضا فيكون الدال  
 على قدر المدلول والالزام المشترك اذا كان الدال اقل والتزاد  
 اذا كان اكثر فينبغي ان يكون النوع ثلثة **رفع** سمي رفعاً لان الرفع  
 في الارتفاع الشقي التعلّي عند التلغظ به ورفوعة مرتبة بين  
 اخوية **ونصب** سمي نصباً لان النصب في اللغة الانسحاب  
 الشفتين على حالها عند التلغظ به ولان النصب الفضلة من  
 غرض احتياج اليها في الكلام **وجزم** سمي به لان عامل جزم الفعل الى  
 الهم هذه الاسماء الثلثة مختصة بالحركات الاعرابية التي هي  
 الضمة في جان زيد والفتحة في ديت زيد والكسرة في مررت زيد  
 والاعرابية التي هي الواو في ابوك والالف في اياك والياء في ابيك  
 ولا تطلق حقيقة ولا يجوز على الحركات البناءية اصلاً اي قطعاً  
 سواء كان في الاواخر او الاوائل اصبحت الواسط بخلاف الضمة  
 والفتحة والكسرة مع الياء كلها فانهما يستعملان في الحركات البناءية  
 من حيث واين وجيز ونزال غالباً وتستعمل ايضا في الحركات البناءية

60  
 في الهم

حركات البناءية

على فلة

مثل فتح وضم وكسر هذا يستعمل في البناءية  
 والفتحة والكسرة في البناءية

على الفلة واما هذه الاسماء التي تكون بلا تاد في اواخرها فمختصة بها  
 بالحركات البناءية ولا يستعمل في غيرها سواء كانت في الاواخر  
 او لا وفي الهندى وانما قال ههنا انوله وفي المبنيات و  
 القافية لانه واحد من الرفع ولخويه دال على نوع من المعاني  
 فلما كانت المدلولات انواعاً كانت على ايضا انواعاً بخلاف  
 القابا لبناء لان كل واحد من العوارض البناءية نوع حيث يد  
 على امر واحد وهو البناء الى هنا كلامه **علم الرفع** الفاعل للتفسير  
 والتفصيل اورد به باللام اشارة الى انه نوع من انواع الهم  
 الهم فيكون العهد الخارجي حركة كانت اي الرفع فالبناءية  
 باعتبار الخبر سمي في الاعراب بالحركة او حرفاً كما في الاعراب جزم  
**علم الفاعلية** اورد به بالياء اشارة الى ان الرفع ليس علامة  
 للفاعل فقط على انه لو كان كذلك لاكتفى ان يقول علم الفاعلية  
 لكونه اخص ودال على المقصود اي علامة كون الشيء اي الهم  
 ولم يقل علامة كون الهم ليتم مثل قولك اعجبني ان ضربت فاعلاً  
 فيه اشارة الى ان المراد بالعلم معناه القوى وهو العلامة والى ان  
 الياء في قوله الفاعلية مصدرية حقيقة تميز او منصوب على انه  
 صفة اي فاعلاً حقيقة او حكماً عطف على حقيقة على التوجيه بين  
 ليشمل الهم فيه متعلق بالتعريف اي وانما علمنا قوله الفاعلية  
 الى الفاعل الحقيقي والفاعل للمفاتي بقوله حقيقة او حكماً ليشمل قوله  
 علم الفاعلية المرفوعة المتعلقات بالفاعل لان الرفع حقيقة في الفاعل  
 وهو البناءية والظهور

61

عز سكت اخر

طه حركات



61  
 تكونه أصلا في المرفوعات وما عده منها ملحوق بها أيضا كما يشمل  
 الفاعل أصلا كما لم يند والخبر وغيرهما كخبر باب إن ولهم باب كان و  
 خبر لا التي تنفي الجنس ونهم ما ولا المشبهة بين بليس والنصب  
 الذي هو من أنواع أعرب الأسماء كانت النصب كالاعراب بالمحركات  
 أو حرفا كالاعراب بالحروف علم المفعولية أي علامة كون الشيء  
 الاسم وإنما قال كون الشيء ليس شمل مثل ربيت أنه قائم مفعولا حقيقة  
 كما لم يعرب المجرى أو كما شمل المنصوب بالمحركات السبعة بها في  
 كونها فضلا من الكلام كالأحوال والتميز والتشكي المنصوب وخبر كان و  
 أخواته وأمر باب إن ولهم لا تنفي الجنس وخبر ما ولا في المجازية و  
الجر الذي هو من أنواع أعرب الأسماء أيضا حركة كانت لجر أو حرفا  
علم الإضافة أي علامة كون الشيء لي دخل مثل أعجبتني شئها إن  
 عالم أي علامة كون الاسم مضافا إلى حقيقة أو حكما ولم يذكر  
 اكتفاء بما سبق في الفاعلية والمفعولية لعدم وجودهما إنما  
 للمقتضى إليه فكالمضاف إليه بالإضافة المعنوية والمجوز بالحروف  
 الجار الخبر الزائد أما الحكمي فكالمضاف إليه بالإضافة اللفظية  
 والمجوز بحر فلهذا الزائد وإذا كانت الإضافة بنفسها أي  
 بصفتها مصدر من باب الأفعال لم يحتج أما مبنى للفاعل  
 وفاعل ما لم تكن فيه ربيع إلى المصدر أو مبنى للمفعول وقوله إلى  
 الخاق الياء المصدرية مفعول ما لم يسم فاعله الياء أي إلى الإضافة  
 حتى لو ملحوق لزوم اجتماع المصدرين الياء ونفس المصدر كما احتج

إلى الخاق

62  
 إلى الخاق أي أخواتها حتى لو ملحوق لزوم اجتماع المصدرين الياء و  
 نفس المصدر واحتمال أن يكون الياء النسبة كما أو بعيدا كونه  
 أخوها مصدرية كما احتج إلى الخاق في الفاعلية والمفعولية  
 لكونه صيغة كل واحد منهما غير مصدر وإنما اختص الرفع بال  
 بالفاعل وما ملحوق به واختص النصب بالمفعولية وما ملحوق  
 دون العكس فرقا بينهما وتعادلا لأن الرفع ثقيل لاحتياجه  
 في التلطف إلى عزك الشفقتين ولأن ما تولد منه الواو وهو  
 أثقل الحروف والفاعل قليل والقليل يكون خفيفا لأن ما يال الفاعل  
 واحد ولأنه معمول ما هو الأصل في العمل وملحوقاته أيضا قليلة  
 وهي خمسة فاعطى التقليل الذي هو الرفع القليل الذي هو  
 الخفيف للتعادل والمناسبة الرفع الفاعل في القوة والنصب خفيف  
 لأنه فحش وفي جزء ألف واخ السكون والمفاعيل كثيرة والكثير  
 قد ينقل لأنها أي المفاعيل خمسة في الفعل المتعدي وإنما لا لزوم  
 والفعل المجزول فالمفاعيل فيها أربعة إلا أنها ما فرغ المتعدي  
 وهو الأصل وملحقاتها أيضا كثيرة علم السبعة فاء  
 فاعطى الخفيف الذي هو النصب للكثير الذي هو المفاعيل والكثير  
 والمناسبة النصب المفعول في الضعف وما لم يبق للمضاف إلى علامة  
 لما عرفت أن العلامات ثلثة والمعاني أيضا ثلثة فذهب واحد  
 بهذا للمناسبة في كل منها وبقي علامة للجر المضاف إليه غير الجرس  
 أي الجرس علامة كدأ للمضاف إليه أنه لما كان المضاف إليه متبسطا  
 بين الفاعل والمفعول لأن الأول قليل لأنه واحد والثاني كثير



لأنه خمسة وهو متوسط لأنه اثنان والجزء ايضا متوسط  
ايضا بين الرفع والنصب ولهذا المناسبة اعطى الجزء للمضاف اليه  
فلا يظن ان اعطى الجزء اليه ضرورة **العامل** احتياج الى بيان  
لأن احتياج العرب اليه لاعتبار العامل في مفهومه ولذلك في حكم  
العرب أنا أنه آخر عن الاعراب لأن تعريفه متوقف على معرفة المشتق  
للأعراب والمواد به هي هنا عامل الهم المطلقا العامل لأن البحث في الهم  
والعامل المطلق ما اوجبه كونه آخر الكلمة على وجه مخصوص  
من الاعراب لفظيا كان العامل وسما عينا كان ذلك العامل للفظ  
أو قايما أو معنويا ما به البعاد للسببية متعلق بقوله **يتقوم**  
قدم للعصر أي يحصل بسبب لا غير تفسير باللام لأن القوة  
يلزم للحصول **المعنى** المقضي بهم فاعل أي يحصل معنى يريد أن  
أن الهم للعهد الذهني وهو في قوة التكرار ولذا فسر بالتكرار  
وبينه بقوله من المعاني الثلاثة المعتورة أي المستولية والواردة  
والواردة على العرب المقضية صفة المعاني **للاعراب** ليكون علما  
دالة عليها كالمحقق أنها معاني حفيفة تستدعي علامة ظاهرة ليستدل  
بها عليها ففي قولك جاني زيد الفاعل للتفسير والايضاح والمجاز  
طرف مع متعلق منه بجامع العامل تقديره فجاء أي فلفظ جاء الذي  
هو في قولك جاني زيد عامل في زيد أي به أي بسبب ما حصل  
للغير معنى الفاعلية في زيد وهو المحيى القائم بزيد فيكون به جانيا  
فجعل الرفع الذي كان علم الفاعلية علامة لها أي معنى الفاعلية لما  
في زيد ليتعرف بهذا لأن الامور المعنوية تعرف بعلامتها وفي قولك

وليت زيد رايت أي لفظ رايت الذي كان في قولك رايت زيد عامل  
في زيد أي به يحصل معنى المفعولية في زيد وهو كونه قريبا  
فجعل النصب الذي كان علم المفعولية علامة لها أي معنى المفعولية  
ليعرف ذلك المعنى بها لأن الشيء تعرف بعلامته وفي قولك مررت  
بزيد البعاد الذي في قولك مررت بزيد عامل في زيد أي البعاد  
حصل معنى لاضافة وهو كونه الشيء مجرورا به في زيد فحصل الجزء  
الذي كان علم لاضافة علامة لها أي المعنى لاضافة لتكون  
تلك العلامة دالة عليها لأنها خفية لما فرغ من بيان الاعراب و  
العامل والمعنى المقنني أراد ان يفضل ما اقتضا العامل وهو  
الاعراب فإن الاعراب تارة يكون بالحركات الثلثة وتارة تكون  
بالحروف الثلثة وتارة يتكرب من الحركات الفصحى وتارة  
أكثرية ومن الحروف وتارة بالالف وتارة بالواو وهذه  
اقسام ستة شرع في بيان هذه الاقسام الستة على الترتيب  
بتقديم الاعراب بالحركات الثلثة لاصالة والاصل في كونه  
الثلثة ولا مقتضى للعدول عنه فقال مقدر بالفاء **المفرد**  
أي اعراب الهم المفرد المنصرف الذي لم يكن مشنئ أي تشنية  
ولا جمعا لأن المفرد مقابل المشنئ والجمع ولا غير المنصرف لأنه اذا  
كان مشنئ او جمعا لم يكن اعرابا أما بالحروف في التشنية وبعض  
الجمع يعني بالجمع المذكور السالم وأما بالحركات ولكن يكون ناقضا  
كما في جمع المؤنث السالم وإذا كان مفردا غير منصرف فيكون اعرابه  
بالحركات ناقضا سواء كان ذلك الهم نكرة او معرفة كزيد وحمل

حيفة



اما ان يكون الجمع المذكور في الكلام فانه

او مشتقا نحو ضارب ومضروب وكذا أي كالمفرد المنصرف و  
الجمع المذكور المنصرف أي جمع الذي لم يكن بناد الواحد فيه أي في  
 ذلك الجمع سالما لأنه اذا كان بناد الواحد سالما فيكون اعراب الحروف  
 مثل الجمع المذكور الالم فان اعراب الحروف وآما للجمع المؤنث السالم  
 فان اعراب بالحركات تكون ناقصة ولا غير منصرف ايضا لأنه  
 اذا كان جمعا مكسرا الا انه غير منصرف يكون اعراب بالحركات الا انه  
 ناقص اذ يتولد فيه الجزاء سواء كان مع زيادة فقط كرجال او مع  
 زيادة ونقصان كطلبة جمع طالب كنوا جمع ناضرة فالاعراب في  
 هذين القسمين اعني في المنصرف والجمع المكسر المنصرف من الهم  
 يكون المبحث فيه على الاصل لان الاصل فيه ان يكون بالحركات  
 الناقصة من وجهين احدهما أي احد الوجهين ان الاصل في  
 الاعراب ان يكون بالحركات كونه اخف والاعراب فيها أي في  
 هذين النوعين بالحركة كما سياتي والثاني انه اذا كان الهم  
 فيها أي في هذين القسمين بالحركة كونهما اصلا واخف فالاعراب  
 فيها ان يكون الاعراب فيها بالحركات الثلث الضمة والفتحة و  
 الكسرة في الاحوال الثلث الرفع والنصب والجر ليستوفي كل  
 ذي حق حقه ولا يتأخر على النقصان والحال ان الاعراب فيها أي  
 في هذين القسمين بالحركات الثلث كما مر في الاحوال الثلث  
 كما سبق فقد استوفى كل ذي حق حقه ولم يتم ناقصا ولكن اعراب  
 اصلا من وجهين فقد مرها على سائر الانواع فالاعراب فيها في  
 اشارة الى ان قوله المفرد المنصرف مبتدأ بتقدير المضاعف كما قد

هناك بالضم للبار والجر وخبر المبتدأ رفعا أي في حالة الرفع  
 أي حال كونه من مرفوعا والفتحة النصب أي في حالة النصب على معولي  
 عامين مختلفين لكن الممول المقدم مجرور واجازه المصنف  
 قوله في الذات زيد والجر غير روا أي حالة النصب أي حال كونه  
 منصوبا والكسرة اما معطوف على قوله بالضم لكونه اصلا او  
 على قوله والفتحة نصبا لكونه قريبا أي حالة للجر أي حال كونه  
 مجرورا اذا كان الامر كذلك فنصب قوله رفعا ونصبا وجر  
 على الظرفية أي على انه مفعول فيه متعلق الظرف بتقدير مضاف  
 وهو قوله حاله ويحتمل النصب على اللاتية أي ويحتمل ان يكون  
 منصوبا على انه حال من فاعل الظرف المستكن فيه بتأويل الشقي  
المجرور حال كونه مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ويحتمل ايضا النصب  
 على المصدرية أي رفع رفعا ونصب نصبا وجر جرا و  
 للجملة حال بتقدير قد والضمير وحده والعامل في الحال على كذا  
 التقديرين معنى الفعل المستبط من الظرف المستقر فالقسم الاول  
 وهو المفرد المنصرف مثل جاني زيد بالضم حالة الرفع ورايت زيد  
 بالفتحة حالة النصب ومررت بزيد بالكسرة حالة الجر ونحو جاني  
 رجل ورايت رجلا ومررت برجل والقسم الثاني وهو الجمع  
 المكسر المنصرف مثل جاءني رجال وطلبة ورايت رجالا وطلبة  
 ومررت برجال وطلبة والثاني من الثلث يعني من الامثلة التي  
 يكون الاعراب بالحركات وهو ما في الضمة والكسرة فقط وهو  
 شئ واحد جمع المؤنث السالم صفة الجمع المكسر لأنه اضع لأنه



64  
 لانه معرفة غير المنصرف محتاج الى التطويل ولان اعراب الهمزة  
 بخلاف فاذة يزول عنه اعرابه وان النصب لتابع للجر كغير  
 ولانه جزء من غير المنصرف لانه واحد وغير المنصرف متعدد  
 لان يكون مفردا او جمعا وهو اى الجمع المؤنث السامها هنا  
 المراد به ما اى جمع يكون بالالف والتاء سواء كان واحدا مؤنثا  
 نحو مسلمت في مسلمة وضاربات في ضاربة او مذكرة نحو سجدت  
 في سجدت ومرفوعات في مرفوعة وسوكان في واحدة وحاضفة مثل  
 مسلمت وضاربات او غير صفة مثل زينبات وسجالات واحترق  
 به اى بال اسم عن الجمع لكسر اذ يقع ان يطلق عليه جمع المؤنث بالبناء  
 للجماعة ولكن لا يقع ان يطلق عليها فانه قد علم حاله سيعلم و  
 وعن الجمع المذكور السام بقوله المؤنث فانه يعلم **بالضمة خبر رفعا**  
 الى حالة الرفع او حال كونه مرفوعا او رفع رفعا **واكسرة نصبا**  
 اى حالة النصب **وجزا** اى حالة الجر ويجوز فيها الوجهان **الا**  
 الاخير ان ايضا فان النصب فيه اى في الجمع المؤنث السام تابع **لجز**  
 ولهذا كان اعرابه بالحركات الناقصة لكون النصب متروكا فيه  
 اجزا مفعول له لقوله تابع للفرع الذى هو جمع المؤنث السام  
 على وتيرة من وتيرة من ضرب الطريق اى على طريقة الاصل  
 الذى هو جمع المذكور السام لان المذكور اصل مفرد كان او جمعا و  
 المؤنث فرع له مفرد كان او جمعا فان النصب فيه اى في الجمع المذكور  
 السام تابع للجر كما سبق ذكره اى وجه تبعيته وحمل الفرع  
 عليه وان لم توجد العلة المنقضية بتبعيته النصب للجر في الجمع المذكور

السم

65  
 السام فيه ولئلا يلزم زيادة مزيدة الفرع على الاصل لان الاول  
 مع كونه فرعاً اعرب بالحركة التى هي الاصل في الاعراب والثاني  
 مع كونه اصلا اعرب بالحروف التى هي الفرع فيه والاسم يحل  
 نصب على الجر كما في الثاني بل جعل بالغة نصبا بالفتحة نصبا  
 كان الفرع مخالفا لاصل من وجهين فيلزم زيادة المزينة  
 الفرع على الاصل مثل جاني مسلمت وزينبات بالكسرة  
 جزا اصلا وزينبات بالضمه رفعا ومردت مسلمت وزينبات  
 بالكسرة جزا اصلا ورايت مسلمت وزينبات بالكسرة نصبا  
 لكن تبعا والثالث منها ما فيه الضمة رفعا والفتحة نصبا  
 او جزا وترك الكسرة وهو باعتبار الفرع شئ واحد لا  
 انه يكون مفردا او جمعا مكتسب وهو غير المنصرف مبتدأ  
 لانه مضاف الى الضمة الكامل مع يصلح مبتدأ **بالضمة** خبره  
**رفعا** اى حالة الرفع **والفتحة** عطف على الضمة **نصبا** اى حالة  
 النصب **وجزا** اى حالة الجر ويجوز فيها الوجهان اللذان  
 سبقا والجز فيه اى غير المنصرف متروك لانه تابع للنصب فيكون  
 اعرب بالحركات الناقصة لكون الجز فيه متروكا كما استذكره اى وجه  
 لانه لما ترك جزه لشبهه الفعل باعتبار الفرعتين حمل الجز على النصب  
 فكان المشاكلة بينهما نحو جاني احمد رفعا ورايت احمد نصبا  
 مردت باحد كذلك وكما فرغ من بيان ما هو الاصل في الاعراب وهو  
 ان يكون بالحركة سواء كان الاعراب فيه تاما او ناقصا شئ من بيان  
 ما هو الفرع وهو ثلثة ايضا اقام الاول ما هو في الحروف الثلثة هو



الواو والالف والياء وهي الهمزة الستة لكن بشرطها فإدخالها وكونها  
 مكتوبة غير مضفرة ومضافة إلى غير باب المشكك على ما سيذكره فقال **الخوا**  
**وابوك وحموك** بكسر الكاف لأن الكاف تنكر في المؤنث كقولهم  
 لفل في المنكر والخلقة والوطى ونقصان العقل والميراث وغيرها  
 فتأنيب الكسرة فيهن لتدل على كونهن لفل من المذكر لأن الحرف في اللفظة  
 قريب المرادة من جانب زوجها لأن جانبها كابير وابن وبنته ولغيره  
 واخته وغيرها ذكر أو أناثا قريبا أو بعيدا فلا يضاف لهم إلا إليها  
 ولذا كسر الكاف لكونه كناية عن المؤنث **وهنوك** والهن في اللفظة  
 الشئ المنكر صفة الشئ لم يفعل من أكبر الذي يستحق منى  
 للمفعول أي مستقيم أي يركب قبيحا ومكرها ذكره نائبة وهو  
 ثلثة آتاني الذات كالعودة من الرجل والبرية وإتاني الصفات  
 الذميمة أي المذموم كالحد والعداوة لغير الله والبلادة وغيرها  
 وإتاني الأفعال القبيحة كالقتل بغير حق والزنا وشرب الخمر وغيرها  
 وهذه الهمزة الأربع منقوصات ولكن لا مطلقا وأوية لأن أصلها  
 واحد أخو وأبو وحمو وهنوب دليل تشبيه على إخوان وأبوان و  
 حموان وهنون وتصغيره على أخيو وأبيحو وحميو وهينون لأن  
 التشبيه والتصغير يرد الأشياء إلى أصوله أي أصله فيعلم أنه واو  
 أو يائي فحذف الواو على غير القياس مجردا للتخفيف فبقى بعد الحذف  
 اخ واب وحم وهن وإذا أضيف أي كل واحد منها إلى غير باب المشكك  
 عاد المحذوف فصار أعزها **وهوك** وهو أجوف لكن لا مطلقا بل  
 واو لأمه هاء إذا أصله فوه يكون الواو مثل حوّل دليل أفوه

والعروف

براء الشئ سخر

لأن الجمع

لأن الجمع يرد الشئ إلى أصله حذفت الهمزة نسيبا كما حذفت الواو في  
 البواقي وقلت الواو ميم وجوبا في حال الألف في تفصيله وإذا  
 أضيف إلى غير باب المشكك عاد المقلوب إلى أصله ويقال **فوك ووزو مال**  
 وكذا مشتاه وحمو وتأنية ولقيف مقرون وهو ما كان عينه واو  
 حرف علة لكن هنا يكونان بالواوين يعني في عينه واو وفي لأمه واو  
 شؤوا إذا أصله ذو وحذفت العين يعني الواو الأولى كراحتها  
 اجتماع الواوين وقيل حذفت اللام يعني الواو الثانية وهذا هو  
 الأصح لأن اللام محل التغيير والاتباع أخواته فبقى ذو ومثل يند  
 ودم وإذا أضيف لم يعد المحذوف لوجوب الحذف ولأنه لا يجوز  
 إضافة إلى غير كرم الجنس فاقترض التخفيف فيقال ذو مال قا  
 فاسكن الواو تخفيفا فظم الذال في الرفع لأجل الواو بقى على حاله فقال  
 النصب لأجل الالف وكسر في الجهر لأجل الياء وأما أضيف إلى الهمزة  
 مخالفا لأخواته دون الكاف يعني كأنه أن يضاف إلى الكاف لموافقة  
 الأخوات كما وقفت فإن يكن أعزها بالحروف لأنه أي ذو لا يضاف  
 إلى الشئ إلا إلى الأسماء الأجناس كالمال والعلم والضمير مطلق ليس  
 بهم جنس حتى يضاف إليه لمساكني أن وضو أن يكون وصلة لتوضو  
 لهم الجنس لأنهم لما أرادوا أن يحلوا بهم الجنس صفة شئ ولم يتسلم  
 ذلك حيث لا يقال جاني زير مال وضو ذو وأضافوا إليه غليظا ليعاني رجل  
 مال بل يقال رجل ذو مال ولأجل هذه العلة أن ذو لا يضاف إلا إليه  
 فأعزب هذه الأسماء الستة فيه إشارة إلى أن هذه الأسماء مبتدأ بحذف  
 والي أن الحكم ليس على خصوصية هذه الأسماء بل على مطلقها يعني يكون أعزها بالحرف



سواء اضيف الى الكاف او الهاء او اللام الظاهر **بالواو** خبر رفعاى  
 في حالة الرفع **والالف** اي حالة النصب **والياء** جزاى حالة الجر فاستوفى كل  
 ذى حق وقد وكن لا يكون هذا الاعراب فيها مطلقا بل يكون بحال كونها  
 مكبرة لم مفعول من باب التثنية وهو ضد التصغير اذ مصغراتها  
 معربة بالحركات يعنى بالضمه رفعا والفتحة نصبا والكسرة جر والضمه  
 رفعا لكونها ملحقة الى اسم التصحيح وان لم يكن صحيحا بنفسه كدلو  
 وظلى فحوجبى لاختيك بالضمه رفعا اذ اصل اخيوك قلب الوو  
 ياء لان الواو والياء اذا اجتمعا في كلمة وكانت الاولى منهما ساكنة  
 تقلب الاولى ياء للتخفيف ثم ادغم الياء الاولى التى للتصغير في الياء الثانية  
 التى قلبت من الواو واجتماع اللذين من جنس واحد والسابق ساكن  
 فصار اخيك ورايت اخيتك بالفتحة نصبا واصل مثل ما مر ومرت  
 باخيتك بالكر جزاى وموحدة عطف على مكبرة اى يكون اعربها كذا  
 حال كونها موحدة لم مفعول ايضا من باب التثنية اذ المشنى منها  
 والمجموع صحيحا او مكسرا منها معرب باعراب التثنية يعنى باللف  
 رفعا والياء المفتوحة ما قبلها نصبا وجزاى فيكون الواو فيها متروكا  
 فحوجبى اخوك ورايت اخيوك ومررت باخوك واعرب بالجمع  
 ان كان مخصصا يكتفى اعراب الواو رفعا يعنى يكتفى اعراب الواو رفعا ان كان  
 مخصصا فحوجبى ابوك والياء المكسرة ما قبلها نصبا وجزاى يعنى  
 بكسر ما قبلها نصبا وجزاى وكون نصبا نحو لالجت ويكون الف متروكا  
 نحو رايت ابين ومررت بايين كذلك وان كان مكسرا يكون اعرابها  
 بالضمه رفعا والفتحة نصبا والكسرة جزاى فحوجبى اخوة ورايت اخوة

مررت باخوة

رندة قيل ان لانها

مررت باخوة وانما لم يصرح للض بهذين القيدين مع انهما لانها  
 اكتفا بالامثلة لاذ الامثلة وردت مكبرة وموحدة ولكون كسرها  
 مصغرة وتثنية وجمعا اقل والآقل لاحكم له ولان تثنيها تثنيها  
 وجمعا مصغرها او مكسرها يعلم من اعراب المشنى والجمع المصغع المكسر  
 فلا حاجة الى ذكره **ومضافه** عطف على قوله موحدة او مكبرة  
 لانها اى لان هذه الاشياء يعنى ان هذه الاشياء اذ كانت مكبرة و  
 موحدة ككسرها لم يكن مضافه لكونها اعربها بالحروف اصلا يعنى  
 لا الياء ولا الى غير هابل كانت مقطوعة عنها غير ذو فانهما لا تقطع  
 عنها فاعربها حين بالحركات يعنى بالضمه رفعا والفتحة نصبا والكسرة  
 جزاى لكونها مفردة منصرفه فحوجبى اخ ورايت اخا ومررت باخ  
 فينبغى ان يكون مضافه لكونها اعربها بالحروف ولكن يكون مضافه  
 الى غير ياء **امتكلم** لانها اذ كانت مضافه الى ياء التكلم فالحال عند  
 الاضافة الى الياء كحال سائر الالمام المضافة اليها اى الى الياء يعنى  
 اذا اضيف هذه الالمام غير ذو الى ياء التكلم يكون معربة بالحركة  
 تقديره عند اللص لانها ح يكون من باب غلامى وحكى مبين بينا اعراضا  
 اكتفى عند بعض فيكون اعرابها بالحركة محليتها من يكون اعرابها محلا و  
 لم يكتفى اى المص في هذه الشرط اى في كونها مضافه الى غير ياء التكلم  
 بالمشال كما سبق اكتفى في القيد من الاولين اعنى في كونها مكبرة وموحدة  
 لئلا يتوهم لشرط اضافتها اى اضافة الالمام الستة غير ذو  
 وبكونها اى الاضافة الى الكاف متعلق بالاضافة يعنى اذا اكتفى  
 في هذا الشرط ايضا بالمشال يتوهم ان يكون اعراب هذه الالمام بالحروف

عند ضمها

والتي بلدتها  
 والضمه على قوله موحدة او مكبرة  
 فاما اذا كان من المتن فلا عطف  
 بل فانما يضافه فيه راجع الى الالمام



مشهوراً باضافتها الى الحروف الستة بالضعف الى الحروف السبعة اعربها ما  
 بالحروف والاعراب وليس كذلك بل يكون اعربها اذ اضيف الى غير الاعراب  
 سواء كان ذلك الغير ضميراً او ظاهراً نحو اخوك واخوه واخوتك واخوتك  
 وانما جعل اعرب هذه الالفاظ الستة بالحروف متعلق بجعل كذا  
 توطئة يجعل باعربها المشي والجمع على حدة بالحروف لانهم اى النحاة  
 والعرب لما جعلوا اعرب المشي والجمع المذكور اسما بالحروف احتراز  
 به عن الجمع للمؤنث السالم وعن المذكور المذكر لان اعربها لا يكون بالحروف  
 بل يكون بالحركة ناقصة او تاماً اذ ادعوا ان يجعلوا اعرب بعض الاحاد  
 جمع واحداً ايضاً كما المشي والجمع الذي على حدة كذلك بالحروف والاعراب  
 يكون بينهما اى بين المشي والجمع المذكور اى باللام يقع سبب كون  
 اعربها بالحروف وبينها وبين الاحاد جمع احد كفرن جمع افرس  
 ومنافرة تامة يعنى اذ جعل اعرب جميع الاحاد بالحركة بحيث  
 لم يجعل اعرب فرد منها بالحروف ناقصة او تاماً والحال انه  
 جمع جمع اعرب المشي والجمع وحده بالحروف يكون بين الاصل  
 الذى هو الاجار وبين الفصح الذى هو المشي والجمع لان المشي  
 فرع الواحد بمرتبته والجمع فرعاً ايضاً بمرتبته اجنبية ونفردة  
 تامة يعنى يكون احدهما اجنبياً للآخر وذاتاً غير متفرقة انما جعل  
 اعرب بعض الاحاد بالحروف ليكون توطئة لهما وليقع في ذهن المطالع  
 الفهم بالحروف يقع وحشة تامة بينهما وانما اختاروا اسما ستة مع  
 ان المقصود يحصل باقل منها او اكثر لان اعرب كل واحد من المشي  
 والجمع على حدة ثلاثة يعنى اعرب المشي ثلاثة الرفع والنصب والجر

فان كانت

فان كانت الاخيران في الحروف اعتبار المحل وهو ثلاثة وكذا اعرب  
 الجمع الذى على حدة ثلاثة باعتبار المحل وان كان ذلك التثنية يوجب  
 ايضاً جعلها اى فوضوا في مقابلة كل اعرب كمالاً فصارت الالفاظ الستة  
 باعتبار ستة وقال المحشى لا يخفى ان هذا الوجه في غاية الضعف  
 والا قرب منه ان يقال لمعرب بالحروف في الفرع والمحقق بكسرة  
 المشي وكلا واثنان والجمع بالواو وعشر ونفعلوا في مقابلة  
 كل فرع أصلاً انتهى بل الاقرب ما ذكره الشارح لان القياس الى المحل  
 اولى من القياس الى الفرع والمحقق وانما اختاروا هذه الالفاظ الستة  
 لان يكون في مقابلة كل اعرب لم ولم يختاروا غيرهما لما يشابه المشي  
 اى المنكبة هذه الالفاظ الستة بالمشي دون غيرها في كونها معانيها  
 اى معنى كل واحد منها منبهة اى مستلزمة للتعدد يعنى يستلزم اى  
 كل واحد منها اذا اخر كما لاخ والآب والابن والتم للزوج كذا غيرها  
 من ان ذو يستلزم لم المشي والهم من الشئ المتكرر المسترجع ذكره  
 والفهم يستلزم الشفعين ولو جرد حرف هذه العلة مع العلة الاولى  
 مقتضية لاختيار هذه الالفاظ للاعرب بالحروف من بين الاحاد  
 لوجه لقوله من قال وهذا لا يستقيم لان الابن والولد والام والقرن  
 الى غير ذلك منبهة عن التعدد لانها وان كان كذلك لكن ليس في اولها  
 حرف صالح لان يقوم مقام الحركة صالح للاعرب في او اخرها وذلك  
 للحرف في الارجاء الاول لام الكلمة التى حذفت حالاً لا فرداً وكذا في ذوا  
 في الاصح واما في فم فعين الفعل لان اللام حذفت منه نسبياً لا عند  
 التثنية عين الحرف وعند المنص بدل من العين في اللام لان الاعرب لا يكون



من اصل الكلمة حين الاعراب اي وقت وجود الاعراب في الطرياق والغير  
 فيقول المشابهة كونهما من جهرتين فيغيرها بالفعول بوجد ذلك الحرف .  
 سماعا لا قايلا وقد حال غير الاعراب لكن بشرط الاضافة الى غير الياء  
 بخلاف سائر الهمزة المحذوفة الاعجاز بالجر لانه مضاف اليه لقوله المحذوفة  
 جمع عجز وهو آخر الشئ اي المحذوفة والاخر كبد ودم فان اصلها  
 يدئ ودم مؤ بالياء والواو حذفت الهمزة فبقى يد ودم فانه لم  
 يسمع معنى للمفعول فيها اي في الهمزة المحذوفة والاخر غير الهمزة الستة  
 من العرب اعادة بالرفع للحروف المحذوفة من الاول عند الاعراب سواء  
 كان المضاف الى الهمزة او غيرها او مقطوعة عن الاضافة حيث يكون  
 اعرابها بالحركة في كل الاحوال والثاني من الاقسام الثلاثة التي كان  
 اعرابها بالحروف ما رفعه بالالف ونصبه وجعه بالياء وترد فيه الواو  
 فكان اعرابها بالحروف ناقصا فاستوفى فيه نصب وجعه في حرف  
**الشئ** وما يلحق به وهو ما يلحق به اثنان احدهما **كلا** وكذا **كنا**  
 وهو مؤنث كلا واختلاف في الف كلا انه في الاصل واو ثم قلبت الفاء  
 لتحكمها وانفتاح ما قبلها او ياء كرسى قلبت كذلك والآخران على الاول  
 كونهما مكتوبة بالالف لان الف اذا قلبت عن الواو يكتب الفاء  
 كالتعصا واذا قلبت عن الياء يكتب ياء كرسى للفرق بين الالفين ولم يرد  
 يعني لم يذكر املص كتابا مع انه ملحق به ايضا كونه فرع كلا وحكا  
 حكمه فيكون من قبيل الالف بذكر الاصل عن الفرع لا يشترط ان يكون  
 التاء في كتابا بدل عن الالف في كلا والالف للتانيث لكلا كالالف  
 خبلى لان علامة التانيث يجب ان يكون في الاخر **مضافا** الى حال

جمع الجرح

كون كلا وكنا اي كل واحد منهما مضافا الى **الضمير** لا الى مظهره ولو كانت  
 المظهر غائبا او مخاطبا او مستكليا مثل كلاهما كلاهما وكلاهما بشرط ان  
 يكون الضمير مشريا وفي معناه كالاخير لان الغالب فيه ان يكون تأكيدا  
 للشئ نحو جنسا كلاهما وجاني الزيدان كلاهما وسعمل ايضا بلا  
 تأكيد نحو كلاهما جنسا وكلاهما جانيهما وانما قيد بذلك ليقول  
 مضافا ولم يطل لانه كلا باعتبار لفظ مفرد لانه ليس في اخر علامته  
 التثنية من الالف والياء ولا علامة الجمع ايضا وهو ظاهر فيكون لفظ مفرد  
 وباعتبار معناه متنى لان تكرار الواو يعني لان معناه اثنان فلفظ الجمع  
 الاعراب بالحركات لانه لم مفرد منفرد كما سبق ان ما كان كذلك يكون  
 اعربه بالحركات لكن في اخر الف مقدرة مثل عصا لا يظهر الاعراب  
 فيه لفظا فيكون تقديره بالحركة لان الف لا تقبل الحركة ومعناه  
 يقتضى الاعراب بالحروف كما سبق ايضا انه معناه معنى التثنية فيكون  
 له اعرابه مثل اعرابه باليدل على المعنى لان الاعراب علامة دالة على المعنى  
 فروع في هذا فلزم ان يترى يعني يلزم ان يرعى في كلا كلا الاعراب  
 فيه لطافة اي اعتبار اللفظ واعتبار المعنى باعطاء ذي حق حقه لا  
 لمنفرد احدهما فاذا اضيف كلا وكنا الى المظهر اي الهمزة لفظا الذي  
 هو الاصل لعدم احتياجه الى التثنية عند كونه كالضمير لان الضمير  
 يحتاج الى التثنية عند لان الهمزة دالة على المعنى بنفسه والضمير دال  
 عليه بما كنى عنه لانفسه كونه يجب ان يكون هذا المظهر مشريا معروفة  
 دوع جانب لفظ اي لفظ كلا الذي هو الاصل كونه مفردا وهو  
 اصل واعراب اي كلا وكنا بالحركات التي هي الاصل في الاعراب لهما

وكلا نائية



اخصر واخف ليكون الاصل مع الاصل لكن ان الالف لا يكون حركات  
 الاعرابية بتقديرية حيث لا يمكن ان تجعل لفظية لان آخر الف لا تقبل  
 الحركة ومع هذا سقط سوا اضعف او لا تقبل اما الثاني فخطا واما  
 الاول فلا لانه لا يضاف الى المعرفة بالله المشي فمستقط بالتقاء  
 الساكنين فامتنع ظهور الاعراب في لفظي كمن اعرب بالحركة تقديرية  
 في الاحوال الثلاثة مثل جاءني كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين و  
 مررت بكلا الرجلين واذا اضعف الى المضمر الذي هو الفرع كما سبق  
 روي جلن معناه الذي هو الفرع سبق ايضا واعرب بالحرف فالتى  
 هي الفرع لتولد حان من الحركات وكونها انقل منها لكون الفرع مع الفرع  
 نحو جاءني كلاهما الضمير الى المؤكد ان كان كلاهما تأكيد نحو جاءني  
 الزيدان كلاهما واما الى المبتدأ ان كان التاكيد في السناد مثل الزيدان  
 جاءني كلاهما ورايت الزيدان كليهما ومررت بالزيدان بكليهما فا  
 فلذلك اى كونه كلا عند الاضافة الى المضمر عربيا بالحروف وعند  
 الاضافة الى المظهر عربيا بالحركات لكون اضافة كلا الى المضمر  
 لا يكون اعابها بالحروف فيكون اعاب بالحروف بكونه متعلق  
 قيد متعلقا الى المضمر احتراز عن اضافة الى المظهر لانه لا يكون  
 اعاب بالحركة كما سبق وثانيهما **اشنان** وكذا اى كما ان اشنان  
 ملحق بالمشي اشنان بالهمزة في قوله وشتنان بدونها كونه مؤنث  
 اشنان كما ان كلتا مؤنث كلا فان هذه الالفاظ اى اشنان واشنان  
 وشتنان وان كانت الى هذه الالفاظ ان للمصدر مفردة اذ لم يش  
 المفرد اش واشت ثم شى بزيادة الالف والياء والنون كما هو حال

ضممتين الواو فتكون الفاء

التشبية

للتشبية بل الالف والنون والياء والنون من اصل الكلمة مثل دان  
 ودين والذين لكن صورتها صورة التشبية مثل ابدان وابتنان  
 وبتنان وشيان وابن بن وابنين ومعناها معنى التشبية لانه تكرار  
 الواحد لان معنى التشبية تكرار فالحقت بها اى بالتشبية فاجتبت  
 حكمها في الاعراب لان مشابهتها التشبية في الصورة والمعنى مستلزم  
 ان يكون اعابها مثل اعابها **بالالف** رفعها اى في حالة الرفع **والياء**  
 والياء الساكن المفتوح ما قبلها صفة جرت على غير من هي له مثل  
 قولك صند جابل وشاهها وانما قيده احتراز عن اياها كالمسوة  
 ما قبلها فانها علامة في الجمع على حدة التشبية نصبا وجزا اى في حالة  
 النصب وحالة الجر الا انها في الثاني اصاله والاول تبعاً ومحملاً كما  
 يكون وجهه والثالث من الاقم الثلثة التي اعربها بالحروف في متر  
 ما رفته واو ونصب وجهه ياء وهو جمع **المذكر** لا المؤنث لانه قد  
 علم حاله **السالم** صفة للجمع لا الكسرة فانه ايضا قد علم حاله والمراد  
 به ههنا ما يسمى به اصطلاحاً سوله وشرطه مجمع اولاً بل جمع  
 هذا الجمع من غير وجود شرط وشرطه على كسبان لهما فمذكر علم يعقل  
 فان كان صفة فمذكر يعقل وان لا يكون افعل فعلان ولا فعلان  
 فعلى ولا يستوي كان فيه المذكر والمؤنث ولا يكون فيه التثنية  
 للبالغة وهو اى ما يسمى به اصطلاحاً بالجمع بالواو والنون او بالياء  
 والنون سوله كان مفردة مؤنثاً او مذكراً سالماً او مغيراً  
 فيدخل فيه اى في الجمع نحو سنين جمع سنة مغيراً قوله وارضين  
 جمع ارض مما لم يكن واحده مذكراً لكن اى الالف لانه يجمع بالواو والنون

شئت جمع المذكر



او بالياء والتون وقال الهندى وما هو على صيغة فيا من  
 حذف المعلق والمرد صيغة جمع المذكور والمؤن فلا يرد نحو نين  
 جمع كنه وشبين في شبه وقاين في قلة انتهى **في ما الحق** مبنى  
 للفعل به نائية وهو اى ما الحق به اثنان **اولو** بضم الهمزة و  
 كتب الواو بعدها ليكون دليلا على ضمها لئلا يلتبس بالي  
 للمار في النصب والجمع ذو لا يكون جمعا عن لفظ بل من غير  
 لفظ سمعا لان الجمع عن لفظ قياسا دون مثل رضون ثانيا  
**وعشرون واخواتها** جمع اخت المراد بالاخت صهرها المثل او  
 النظير ولهذا قال الشارح اى نظايرها اى نظاير عشرون  
 فالاستعمال الاخت في المثل والنظير استعمال غير في الاصطلاح  
 نحو السبع صفة النظائر وهو انظارا للتذكير باعتبار النظير  
 وهو اى النظائر بالتذكير باعتبار النظير ثلثون وفي بعض النسخ  
 وهي بالتأنيث منها الى تسعين فيدخل الغاية في الحكم المعنى  
 كما مرافق لان صدور الكلام شيئا ولها وهذه عقود غائية عشرون  
 وثلثون واربعون وخمسون وستون وسبعون وثمانون وتسعون  
 وفي الحرفى انما افراد اولو وعشرون واخواتها بالذكر لان الجمع  
 المذكور اسم كل لم ثبت مفردة الى مفردة ثم الخلق به واو  
 ونون او ياء ونون دلالة على ما فوق الاثنين وليس اولو  
 وعشرون كذلك لان اولو موضع جمع السلامة وليس مفردة  
 اول في المفرد الى هنا كلامه فان قيل لم يوجد في كلام العرب آخر  
 بعد حقه واولو كذلك قيل الواو في اول موضع التخيير لانه اخير

المق  
بين

والتخيير

والتخيير لا اعتبار له قدم او لول على عشرون لانه اظهر في الجمع منه لان  
 لها مفردا وان لم يكن من لفظها وليس عشرون جمع عشرون وثلثون  
 ايضا جمع ثلثة والاى لو كان عشرون جمع عشرة لفتح اطلاق عشرون  
 على ثلثين ولم يفتح اطلاق على عشرون مع ان الاستعمال على العكس  
 لانه اى ثلثين ثلثة مقادير لعشرة لان اقل مراتب العشرة  
 لان اقل الجمع ثلثة مقادير الواحد ويصنع ايضا اطلاق ثلثين  
 على التسعة ولم يفتح اطلاق على ثلث مراتب العشرة لانه اى التسعة  
 ثلثة مقادير الثلثة واحدا ما يطلق عليه الجمع ثلثة مقادير الواحد  
 وليس امر كذلك بل انما يطلق كل واحد من هذه العقود على مراتب  
 معينة من الاعداد من غير ان يكون ذلك المدلول عليه ثلثة مقادير  
 مقادير الواحد وعلى هذا القياس اى على قياس عشرون وثلثين في علم  
 ان يكون ثمة في الجمع موجود فيه البواقي اى العقود الباقية هي  
 الربعون الى التسعين فان اربعون ليس جمع اربعة ولا تسعون  
 جمع تسعة والفتح اطلاق اربعون الى اثني عشر لان ثلثة مقادير  
 مقادير الاربعة والفتح تسعون الى سبعة وعشرون وليس استعمال  
 كذلك وايضا ان كان عشرون لا يكون جمع عشرة ولا ثلثون جمع ثلثة  
 للعدالة المذكورة كذلك هذه الالفاظ اى العقود الثمانية من الاعداد  
 تدل على كل واحد منها على معان معينة يعنى على معنى معين بلان زيادة  
 وانقصان ولا تعيين في الجمع اى ليس في الجمع دلالة على معنى معين  
 سواء كان سالما او مكسرا مذكرا او مؤنثا واقل ما يدل عليه الجمع ثلثة  
 وهو ليس بمعين فعلم من ان هذه العقود ليست جموعا بل تكون

العقود  
بجمع

العقود  
بجمع

اى العقود الباقية



صورتها صورة للجمع ومعناها معنى للجمع لثقت به واعربت باعرابها  
 للحق اشتان بالتثنية واعربت باعرابها **بالواو** الجاز والمجور وخبر لقول  
 جمع المذكور السمع **رفعاً** أي في حالة الرفع **والياء** نصباً وجرّاً أي في حالة  
 النصب **وللم** وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته اعني كلاهما  
 واشتان واشتان وشتان وجعل ايضا اعراب الجمع للمذكر السالم  
 مع ملحقاته وهي اولو وعشرون ولخواتمها بالحروف متعلق بغيره  
 أي انما جعل اعراب كل واحد منها بالحروف لانها أي التثنية والجمع  
 فرع الواحد واصد فرعان سقط النون بالاضافة الى الواحد لان التثنية  
 فرع الواحد لمرتبة وتحتاج اليه والجمع ايضا فرع بمرتبتين وتحتاج  
 اليه والمحتاج يكون فرع ما يحتاج اليه قوله في الواحد اصد فرعان سقط  
 النون بالاضافة الى الواحد والحال ان في آخرهما أي في آخر التثنية والجمع حرف  
 يصلح للاعراب حين الاعراب كالهاء الستة وهو أي ذلك الحرف  
 علامة التثنية وهي الالف والياء وعلامة الجمع الواو والياء فتنب  
 ان يجعل ذلك الحرف أي الحرف الصالح للاعراب لان يكون اعراباً لهما  
 اعرابهما أي اعراب التثنية والجمع ليكون اعرابهما أي اعراب التثنية والجمع فرعاً  
 لاعرابه أي اعراب الواحد كما انهما أي التثنية والجمع فرعان له أي للواحد  
 كما ان كل واحد منهما فرع للواحد ينبغي ان يكون اعرابهما فرعاً للاعراب  
 ليكل الفرعية ويتم المنبسط لان الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالمتك  
 في الخفة لان الحركات اخف من الحروف وهو ظاهر ولما جعل اعراب  
 اعراب التثنية والجمع بالحروف للكتابة المذكورة وقد كان حروف  
 الاعراب ثلثة لا غير لانها كانت الحركات ثلثة الضمة والفحة والجر

والحروف متولدة منها بالتركيب صارت حروف الاعراب ثلثة  
 لان الواو تولد من الضميتين والالف من الفتحيتين والياء من  
 الكسريتين وهذا هو الصحيح المختار وايضا الواو تدل على  
 الضمة والالف على الفتحه والياء على الكسرة في الالف الستة واعربت  
 أي اعراب المثنى والجمع **سنة** لان كل واحد رفعاً ونصباً وجرّاً و  
 بالجملة حال بالواو والضمير معها ويجوز ان تعطف ويكون من قبل  
 العطف على معمول عامل ولحد بعاطف ولحد ثلثة اما بالرفع او  
 بالنصب بدل من سنة بدل البعض واقابته بتقدير ثلثة  
 منها كما ان للمثنى وهذا هو الاصول الرفع والنصب والجر و  
 ثلثة منها كما ان للمجمع رفعاً ونصباً وجرّاً فان نقص الحروف  
 عن الحال فلو جعل اعراب كل واحد منها بثلثة الحروف الثلثة ليجعل  
 اعراب المثنى والجمع معاً بالواو وجعل نصبهما ايضاً بالالف وجرهما  
 بالياء لوقع اللبس أي التباس احدهما بالآخر لانه اذا قيل جازي  
 الزيدون مثلاً لا يعلم ان الجازي اشتان او جماعة وذا غير جائز  
 ولو خفف المثنى بها يعني لو اعطيت هذه الحروف للمثنى لكونه سبق  
 من الجمع فاذ جعل رفعه بالواو ونصبه بالالف وجره بالياء سبق الجمع  
 بالاعراب لانه لم يجد حرفاً يأخذه ولو خفف المجمع بها يعني لو  
 اعطيت هذه الحروف بالجمع لكونه اشرف منها لاختصاصه بالالف  
 بالذكر العقلاء والاشرف انما يأخذ ما هو الاقوى والاشرف فاذ جعل  
 فاذ جعل اعرابه بالواو رفعاً والالف نصباً والياء جرّاً بقي المثنى  
 بلا اعراب لان الجمع قد اخذ حروف الاعراب كلها ولم يبق للمثنى

ما تنقص منه ومن الحروف



فكل واحد من غير جاز فلزم التوزيع والتقسيم ليقع كل واحد في  
قيمة فوزعت له في الثلاثة لئلا يلزم الالتباس والخصوص عليها  
اعلى المشي والجمع بان جعلوا الالف علامة الرفع في المشي يعني انه  
اعطى الالف ذلك المحل كونه الالف اخف لانها ساكنة وانما ومركبة  
من الفتحين وغفل المشي لعمومه ولانه الى الالف الضمير المرفوع  
للتثنية في الفعل نحو يضربان وضربا قدم المضارع كونه في صدر  
فقيس الالف عليه فجعل الالف علامة الرفع في التثنية فذهب المحل الى  
الواحد بالجر وف الواحد وجعلوا الواو علامة الرفع في الجمع  
لان الواو حرف ثقل تولد من الضممين والجمع خفيف لا يختص به  
بالذكور العقلية لانه اذا الواو الضمير المرفوع للجمع في الفعل نحو  
يضربون وضربون فعمل الالف عليه فجعل الواو علامة الرفع  
في جمعه فاخذ هذه المحل للواو وفي حرف واحد مع الحال  
الاربعة وهي نصبها وجرها والحرف الباقي الياء فجعلوا اعربها  
اي المشي والجمع بالياء محالة للجر على الاصل لان الياء اختصت  
التي هي لجر ولان الياء متولدة من الكسرة تليها فكان الجر اصلا  
الياء فوق الالتباس وعرفوا بينهما اي بين المشي والجمع لدفع  
بان فحقوا ما قبل الياء في التثنية بلحقة الفتحة وكثير التثنية  
بالنسبة للجمع وكسره اي ان ما قبل الياء في الجمع لثقل الكسرة  
فيه وقلة الجمع بالقياس الى التثنية وكما سبق ان التثنية اكثر في  
الاستعمال والجمع اقل فيه ولم يعكس القسمة للتعاادل وحملوا نصب  
على لجر اي جعلوا نصب كل واحد من غير جاز وجعلوا اعرب نصبها

قسمه  
اخف لثقل المشي

كلام اعرب جزا لعل الرفع اي يعني لم يجعلوا نصبها على رفعها وجعلوا  
حالة النصب في المشي بالالف وفي الجمع بالواو مع ان لكل واحد  
كونه عمدة في الكلام ومقصود من نسبة النصب والجر المناسبة مقابلة  
جاز لفاعل ونصب لمفعوله لوقوع اي في وقوع كل منهما اي من النصب  
والجر اي ما فيه احدهما فضله في الكلام ولانه لثقل من لثقل و  
لثقل كل واحد منهما في الكتابة والكتابة نحو لايتك ومركبة  
ومركبة بك وما فرغ المعنى من تقسيم الاعراب الى الحركة التي هي الاصل  
في كل حرف والحرف الذي هو الرفع في كل حرف ايضا انما ضمنا بقوله  
الاعراب ما اختلفت اخرية واراد بلفظ الحركة والواو او  
صريحا بقوله بالضمه رفعه والفتحة نصبا والكسرة جزا والواو  
والالف والياء وفيه ايضا من بيان مواضعهما اي موضع الالف  
بالحركة وموضع الاعراب بالحروف المختلفة لما مر اي ان الاعراب  
بالحركة ثلثة انواع ما تنوي الحركات الثلث وما ترك في النصب  
وما ترك في الجر وايضا ان اعرب الانواع بالحروف ثلثة ما وجد  
في الحروف ثلثة ما ترك في الالف وما ترك الواو في جر  
لما في بيان مواضع الاعراب اللفظي والتقدير الذي هي متصفة  
لها التميز الى تقسيم اي تقسيم الاعراب اليها اي الى اللفظي والتقدير  
فيما سبق اي في بيان حكم العرب حيث قال وعلمه ان يختلف آخره  
باختلاف العوامل لفظا او تقديرا ولما كان التقدير اشارة الى  
وجه تقدير التقدير مع ان اللفظي كونه الاصل احق بالتقدير و  
يكون ايضا النشر موافقا لللف لان الاعراب التقدير كونه اقل



من اللفظي والاقلي يكون كالجزء وهو بتقديم على الكل اشارة الى  
 اي بين الاعراب التقدير اولا اي قبل ان يبين الاعراب اللفظي  
 ثم اي بعد بيان التقدير بين ان اللفظ ماعده فقال **التقدير**  
 متوقفا باللام العهد الخارجي اي تقدير الاعراب فاللام يغني عن الضافة  
 في الاشارة الى المهور او عوض عن المضاف اليه فالاول مذهب  
 البصرية والثاني مذهب الكوفية والاعتماد انما هو على الاول  
 يعني مذهب البصرية **فيما** اي في كلام العرب فيه اشارة الى ترجيح  
 جعل ما موصولة على كونها موصوفة بالتبادر ليكن اشارة الى ان  
 تكون البحث فيه الذي **تعذر** الاعراب بغيره المقام فيه قد  
 لان الصلة لا بد لها من عائد واختار حذف العائد اولى من تقدير  
 مضاف اي تعذر اعرابه فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه  
 فاستتر فيه لان حذف الفضل ليس هو من حذف العدة  
 اي امتنع ظهوره في لفظ لان التعذر يلزم امتناع الظهور  
 اي في كلام العرب الذي امتنع ظهور الاعراب في لفظ وذلك لان  
 تقدير الاعراب لاجل امتناع ظهوره في لفظ كلام العرب واقع اذا  
 لم يكن الحذف الذي هو محل الاعراب وهو الحذف الاخير قابلا لل  
 الحركة الاعرابية بل الحركة مطلقا وذلك على قسمين الاول بقابل له  
 باب عصا كما في كلام العرب بالحركة الذي الموصولة مع الصلة  
 بعد صفة الكلام في اخر الف فاعل الظرف لا يعتمد على الموصول  
 مقصورة صفة الالف وكانت الالف الثانية مثل حنبل و  
 بشرى او منقلبة عن الواو مثل عصا عصى او عن الياء مثل ع

المعرب  
 الاعراب التقدير

او غيره مثل جري وسوا كانت الالف موجودة في اللفظ كالـ  
 الثانية والالف المنقلوبة كالعصا والرحى المعرب بالهمزة التعريف او  
 محذوفة بالتقاء الساكنين **كعصا** وفتح وفتح بالتعريف في الجمل  
 فان الالف المقصورة قيد حابها لانهما اذا كانت ممدودة يكون  
 اعرابها بالحركة لفظا اصليا كانت كقرا او مبدلة كجراد و  
 ورداء وكسادي في الصورتين اي في صورة كون الالف محذوفة  
 فيها كعصا ومذكورة كالعق غير قابلة للحركة مطلقا فتصير كانت  
 او ضمة او كسرة اعرابية كانت او بينائية لان الالف لو حاولت  
 تحريكها لجزعها عن جزها وانقلب حرفا آخر يعني هزها فلكان  
 فلا يمكن تحريكها مع بقائها الفاء واذا لم تقبل الحركة فلا تقبل  
 الاعراب لفظا فيكون اعرابه تقديرية لان الاصل اذا تعذر العمل  
 بالرفع والثاني باب غلامى مفرد كان او جمعا بعد ان كان **اعراب**  
 بالحركات لفظا ثم اضيف الى الياء ولذا قال الشارح **وكما**  
 في كلام المعرب بالحركة لفظا وهو الهم الصحيح والمحقق به **يحيى**  
 المضاف الى ياد الحكم نحو **غلامى** ودارى ودلوى وطبى **طوى**  
 آخر عن باب عصا لانه ليس من كونه معربا خلافا ولذا واما  
 في باب غلامى خلافا ولذا قال الشارح اعلم ان مذهب النحاة ان باب  
 غلامى مبنى لا ضافية الى مبنى بخلاف المص لان عنده من قسم المعرب  
 المقدر اعراب وهو الحق بدليل اعراب في نحو غلامية وغلامك و  
 في بعض الكنية وخلافهم المصحح كما رأيت لانه لا عوة من قسم المقدر  
 اعرابه وهو الحق بدليل اعراب في نحو غلامى وغلامك ومن اين لهم  
 اين لهم

تقبل

في غلامى



ان الاضافة الى المبني مطلق سبب البناء بمعنى مطلق سبب اليا بل  
 شرط كما يظهر في الظروف المبينة الى هنا كلامه فانه اي الثاني  
 لما اشغل ما في حرف كان قبل اليا المتكلم كالميم مثلاً بالكسرة حين لنيف  
 الهم لا اليا المتكلمة الى لما سبب حركة اليا بان يكون كسرة قبل دخول الفعل  
 على ذلك المضاف فاذا اراد اعراب بمقتضى العامل وجد نحو اعراب  
 مستقلة بحركة لازمة وهي الكسرة والعامل انما يعمل اذا وجد المحل  
 فارغاً غير مستقل بحركة ويكون الهم صالماً لا اعراب امتنع ان تدخل  
 عليه اي على ما قبل اليا المشتغل بالكسرة اللازمة لاجلها حركة مجز  
 ولما لانه لا بد منها بعد دخوله اي بعد دخول العامل موافقة باله  
 بالرفع صفة لقوله حركة او بالنصب حال منها لانه يكون مخصوصة لها  
 اي للكسرة في حال كون العامل جاراً او مخالفة عطف على موافقة اي  
 في حال كونه رفعاً ونصباً لانه في الاول يلزم اجتماع الكسرتين كسرة  
 العامل وكسرة البناء لان الكسرة قبل دخول العامل بنايئة وفي  
 الثاني يلزم اجتماع الضمة مع الكسرة او الفتحة معها والكل حال  
 وهو وظ ولا يمكن ان يجعل هذه الحركة اعراباً لانه مقتضى اليا  
 وهي مقببة على العامل فلا يمكن ان يكون اثر العامل والالزام ان  
 يكون العامل لتحصيل الماحصل كذا قال المعصم اقول هذه العلة مختصة  
 بحال الجر فقط فيما ذهب اليه بعض تنكير التحقير كانه بعيد  
 بقوله ولذا لم يصح بكسرة من ان بيان لما ان الاعراب مثل هذا الهم  
 بالحركة لفظاً اذا اضيف الى اليا في حالة الجر لفظي خبر ان غير موضح  
 خبر البناء عند المص لان الكسرة التي فيما قبل اليا قبل العامل لاجل البناء

وبعد

وبعد يجب ان يكون اعرابيه وبينهما منافاة لان بنايئة لا تكون  
 اعرابيه وبالعكس لان تلك الكسرة حصلت قبل دخول العامل فلا  
 يحسن ان يكون اثره لانه يكون لتحصيل الماحصل ولذا قال **مطلقاً**  
 اي في الاحوال الثلاثة لافي الحالين فقط الرفع والنصب يعني كون  
 الاعراب تقديرية في هذين النوعين اي في باب عصا و باب غلام  
 من الهم المعرب انما هو اي ليس الاعراب التقديرية الا في جميع الاحوال  
 يعني في حالة الرفع والنصب والجر غير مختص خبر بعد خبر لوجاهل من  
 الضم المستكن ببعضها اي ببعض الاحوال بان كان باب غلام  
 في حالة الرفع والنصب تقديرية لافي حالة الجر قوله مطلقاً هذا التعميم  
 خصوصاً بالثاني لانه الشايع عم الاطلاق اليهما المتكلمة الاثر ذلك  
 في كون اعرابهما تقديرية في باب عصا في جميع الاحوال لان آخره الف  
 لا تقبل الحركة بخلاف باب غلام فان فيه حركة ظاهرة في حالة الجر  
**او اشغل** مبني للفعل عطف على قوله تعذر اي تقدير الاعراب فيما تعذر  
 او تقدير الاعراب ايضاً في الهم المعرب ولم يقيد بالحركة لان تقدير  
 الاعراب للتعذر فانه يختص بالاعراب بالحركة ولم يقيد ايضاً بالجر  
 لانها لم لان البحث في كون الهم معرباً او كسفاً بما ذكره في تقسيم  
 الذي اشغل ظهور الاعراب في لفظ اي في لفظ الهم المعرب و  
 ذلك اي تقدير الاعراب كاستقلال واقع ان كان محل الاعراب  
 وهو ظرف الخبر حقيقة او حكماً قابلاً للحركة الاعرابية ككوث  
 اقوى من الف بخلاف تقدير الاعراب للتعذر لان محل الاعراب  
 فليس يقابل للحركة فضلاً عن قبول الحركة الاعرابية كونه الفالفاظ

هـ ايضاً بخلاف تقدير الاعراب للتعذر

للكشفال واخيراً



او تقدير كمن اي الا انه يكون ظهور اي ظهور الاعراب في اللفظ اي  
 في لفظ الهم الموزن ثقل على اللسان للزوم الخروج من الكسرة الى  
 الضمة في حال الرفع نحو جاني قاضي واجتماع الكسرتين في حال الجز  
 مرور بقاضي لكون ما قبل الهم مكسورا وهذا القسم ايضا  
 شتان احدهم الهم المنقوص بالواو والياء المكسورة ما قبلها  
 يعني ما تشغل فيه الرفع والجز وهو كما في الهم المعرب الذي في آخر  
 يا حقيقه مثل رلم او منقلبة عن واو مثل غان مكسورة ما  
 لحظ الذي قبلها سواء كانت تلك الياء مخدوفة بالتقاء الساكنين  
 وسواء كان ذلك مفردا كقاضي او جمعا مكسرا مثل جوار ودوي  
 او غير مخدوفة كما كان الهم معرفا باللام كالقاضي والجواري و  
 الدواعي رفعا وجزا اي في حال الرفع والجز نحو جاني قاضي  
 والقاضي ومررت بقاضي وبالقاضي لا اي لا يكون اعراب تقدير  
 في حالة النصب نحو رايت قاضيا والقاضي بالنصب ونحو قول  
 حتى اجيبوا دلي للامامية لا تشغل الضمة والكسرة على الياء و  
 ذلك نحو كسر لصفه وتغل الحركة على ما مع تحريك ما قبلها  
 لحركة ثقيل اما تشغل الضمة عليها فلو لم يكن بينهما وبين الياء  
 والهاء اقوى للحركة واما تشغل الكسرة وان كان مجانسه فلا اجتماع  
 الكسرتين لتولد الياء من الكسرتين وكسرة ما قبل الياء لان الشيء اذا  
 كسر ينقل واذا كسرتين جعفر لثلاثا يتوالى اربع حركات دون الكسرة  
 يعني ان الفتحة لا يكون ثقيلة على الياء ولا على اللسان لكونها خفيفة وجز  
 الالف فيكون الاعراب في حالة النصب في ذلك الهم لفظيا لا تقديرية والفاء

كل جمع مذكر سالم كما كان او صفة مضاف الى الابداء فرفعه وحده مقدار  
 لا نصب ولا جرح وتنوين عطف على قوله كقاضي باعادة التاني  
 كمن لا بعينه بل بحسنه وانما اعاده ليدخل فيه مكان اعراب تقديرية  
 بالحروف في الاحوال الثلث او في حال الرفع فقط كما في التشبيه اذا  
 اضيف الى ما اوله ساكن مثل هذان ثوبان ابيك وكذلك الهم الستة  
 على مكاني وقال الزمخشري عن ابن عزمي المصحح يحسن الامثلة في  
 هذا القسم بيان انه قد يكون في الاعراب بالحركة قد يكون في الاعراب بالجز  
 لا يشغل الا قسم المستقل فلا يرد انه يبقى اقسام من المستقل  
 لم يذكرها اشترى يعني تقدير الاعراب لا تشغل قد يكون في الجز  
 بالحركة رفعا ونصبا وجزا لما مر وقد يكون في الاعراب بالحروف مطلقا  
 كما في الهم الستة اذا اضيف الى ما اوله ساكن يكون اعرابها بالجز  
 تقديرية في الاحوال الثلث او رفعا فقط وذلك في الجمع المذكور لسط  
 اذا اضيف الى ما المشكم عومس او في التشبيه قد سبق بخلاف  
 تقدير الاعراب للتعذر فانه اي تقدير الاعراب للتعذر مختص  
 بالاعراب بالحركة ولا يوجد في الاعراب بالحروف اصلا لان حروف  
 الاعراب لا يكون الا ساكنة وتقدر الاعراب للتعذر انما يكون اذا لم يقبل  
 لكل الاعراب بالحركة كونه الفاسوا كانت من نفس الكلمة او لا او  
 ما قبل ياء المشكم فناقيا رفعا اي في حالة الرفع نصب على الظرفية  
 واليه اشار الساج بقله يعني تقدير الاعراب لا تشغل في نحو مسلي  
 اي في الجمع المذكور سالم اذا اضيف الى ياء المشكم انما هو اي لا يكون فيه لا  
 في حالة الرفع فقط دون حالة النصب والجز نحو جاني لما سيأتي ان



ان الاعراب فيهما الفظن سواء اضيف الى الياء او لا لوجود حرف الاعراب  
وهو الياء لفظاً فاحصر تقدير الاعراب فيه في حال الرفع لتغير الحرف  
فيه دون غيرهما نحو جاني مسلمي فان اصله مسلموي يسقط النون  
اي نون الجمع اذ اصله مسلمون لان الجمع المذكور ليس بالواو والنون  
في الرفع سقط النون بالاضافة فاجتمع الواو التي هي علامة الرفع  
والياء التي هي حرف الاضافة والحرف السابق وهو الواو ساكن  
لمتدعي الادغام فان قلبت الواو ياء طلباً للتخفيف لان الياء  
اخف من الواو وادغم الياء في الياء لاجتماع الحرفين من جنس  
واحد والاول ساكن فادغم لان الادغام اخف من فكاه وكسرها  
اي حرف كان قبل الياء المدغمة لزيادة التخفيف لان الكسرة  
اخف من العجمة فصار مسلمتي بكسر الميم فحصل التخفيف من جهة  
ثلاث قلبت الواو ياء وادغام الياء في الياء وكسرها ما قبلها لان  
الياء اخف من الواو والادغام من فكاه وكسرة من الضمة ثانياً  
فلم يبق علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ لاحقية ولا حكماً  
فثبت ان الواو التي هي علامة الرفع مقدرة فصارت الاعراب في حالة  
الرفع تقديرية تكون العلامة في مقدرة بخلاف حالتي النصب  
وللمزة مثل رابت مسلمي ومررت بمسلمي لكون اعربهما لفظياً  
فان الادغام لا يخرج الياء المدغمة عن حقيقتها اي عن ان يكون ياء  
ايضا اذ المدغم ثابت لفظاً فان الياء المدغمة ياء ايضاً اي كما هو  
انها اذ كانت غير مدغمة ايضاً ياء او كما ان الياء المدغم فيها ياء  
لان المدغم فيه حرفان في اللفظ وان كان حرفاً واحداً في الكتابة لان الالف

للمفرد فيكون حرف الاعراب ملفوظاً فيكون الاعراب ايضاً ملفوظاً وقد  
يكفي الاعراب بالحروف تقديرية في الاحوال لثلاث وهي الرفع والنصب  
وللمزة كما في الكلام الستة اذ اضيف الى الكلام الذي في اوله حمزة وصل  
وقيل وظابطته ما اذا كان حروف الاعراب مدّة ولا في ساكن ولذا  
قال شيخنا في مثل جاني ابو القوم ورايت ابا القوم ومررت بابي  
القوم الا ان المص لم يكن كسفاً بذكر نحو مسلمتي على وجه التحليل بان  
قال نحو مسلمتي ولم يقل ومسلمتي مع انه احضر فانه اكد في اللفظ  
حروف الاعراب الواو والالف والياء عن اللفظ بالشفاء ساكنين حرف  
والالف في القوم لان الهمزة للوصل سقط في الدرج لم يبق جواباً  
الاعراب يعرف حروف الاعراب لفظاً لان المعبر هو اللفظ لا الكتابة  
بل صادر الاعراب تقديرية لكون حروف الاعراب مقدرة لا مشتقاً فان قلت  
تقدير الاعراب لا يستحال مسلم في الرفع والجمع لكون الواو والياء  
تتحل للمركبة ولكن تشغل على اللسان واتاني النصب فغير مسلم  
لان تقدير الاعراب ليس الا للتقدير لان الالف مادام الفاعل  
لا تقبل للمركبة قلت ان الالف فيه كانت واو لان اصله حال  
اعراب رابت ابو القوم فقلبت الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها  
واللفظ اي الاعراب المتلفظ به للبار والجور في بد نائب  
الفاعل والضمير راجع الى الموصوف قيد الموصوف ههنا وجعل  
المصدر بمعنى المفعول كالحلق بمعنى الخلق تفتناً وعلامة  
بان هذه التفسير يجري في الاول ايضاً اي اعرب المقدر به  
كما ان ذلك التفسير يجري ههنا اي لفظ الاعراب بحذف الياء تقدير

بالف



الموصول اي الذي متلفظ به **قيما** عده يعني فيما اي في الهم المعبر الذي  
 عده ما ذكر اي هو غير الهم المعبر الذي ذكر من قبل يريد ان  
 ضمير ماعده راجع الى قسمين التقديرين المتعذر المستعمل  
 باعتبار ما ذكر والقياس قيا عدها بصيغة التثنية حتى يجمع  
 الضمير الى القسمين مما تعذر فيه الاعراب او اشتغل فيه ولما ذكر  
 احص من تفصيل المعرب بل في تفصيل الاعراب المنصرف متراين بقوله  
 فالمفرد المنصرف والجمع المنصرف وذكر ايضا غير المنصرف  
 مرة واحدة بقوله غير المنصرف بالضم والفتحة وكان غير المنصرف  
 اقل لانه فرع المنصرف لانه يحتاج الى السبين او الى سب واحد  
 قائم مقامهما من المنصرف لانه اصل لان الاصل في الهم المعرب الصرف  
 يعني المنصرف لعدم احتياجه الى شيء ومعرفته اي بتعريفه  
 غير المنصرف وبيان يعرف المنصرف لان غير المنصرف اذ لم يرق  
 ياتن على وجه يفيد التحريك ماعده منصرفا على قياس العرب  
 التقدير واللفظي حيث ياتن او لا اقسام الاعراب التقديرية  
 كونه قليلة فعلم ان ماعده لفظي ولذا قال المص واللفظي  
 فيما عده عترف غير المنصرف والتثنية يتم فيه ولم يقل في اخر  
 البحث والمنصرف فيما عده كما قال في نظيره واللفظي فيما عده  
 لا شعاع عنوان غير المنصرف وهو ما فيه علتان من تسمية  
 او واحدة منها تقوم مقامها بان المنصرف ماعده بخلاف  
 عنوان التقديرية حيث لم يعرفنا قولا فقال **غير المنصرف**  
 مبتدأ لكون التركيب الاضافي علما لهذا النوع مثل عبد الله

مقامه

بفتح غير المنصرف

علما

علما فان قلت ان غير تامة لا يتعرف بالاضافة اصلا وكيف يكون  
 مبتدأ وحق المبتدأ ان يكون معرفة قلت نعم اما اذا كانا مضافا الى  
 ضد واحد فيكون معرفة فتح يصلح ان يكون مبتدأ ما خبر المبتدأ اي  
 الهم معرب جعل ما موصوفه لانهما خبر والاصل فيه التكثير ولان هذا  
 تعريف غير المنصرف والتكثير فيه انب لانه ادل على الجنس ولم  
 يبين كونها موصولة لوضوح امر لانه قد مر غير مرة ووصف  
 الهم بقوله معرب لكون البحث فيه ولان الانصراف وعدم الانصراف  
 وصفان له لا غير لان المبتدأ لكونه مبتدأ لا يوصف باحد فيه اي  
 في الهم المعرب **علتان** مرفوعة على انه فاعل الظرف لان الظرف اذا  
 اعتمد على احد الاشياء الستة المبتدأ والموصول وذو الحال ومنها  
 الانشغال وحرف النفي يعل الظرف في الظاهر بعده وقائما نحو زير في الدار  
 ابن وموت برجل كية كتاب وجاني الذي في كتفه سيف وجاني  
 زيد عليه حبة وشي وما في الدار زيد وافي الدار زيد وسياقي  
 توتران بيان لوضعها ولكن لا مطلقا بل باجتماعها اي سبب  
 اجتماع انفسهما واجتماع شرائطهما التي سبب كونهما لان في تأثير  
 كل علة شرطا سوى العدل فيه متعلق بقوله تأثير ان اي في الهم  
 انرا هو منع الجز والتثوين عنه سبب ذكره اي ذكر الاثر وهو  
 قوله وحكمه ان لا كس ولا تنوين من بيان لقوله علتان فيكون صفة  
 اي علتان كالثان من علل التسع التكثير ههنا في مقام العهد  
 اذ التسع معروفة فيما بينهم كنه او ردها به للتخفيف او علة واحدة  
 واحدة كائنته منها اي من تلك العلل التسع تقوم هذه العلة الواحدة

الواحدة



لغوتها وكما لها لان الشيء اذا قوي وكمل يليق ان يقوم مقام  
 شيئين بل مقام الاشياء **مقامها** منصوب على الظرفية اي في  
 مقام هاتين علتين **العتين** هما من العلل التسع بان متعل  
 بقوله تقوم تؤثر تلك العلة الواحدة حال كونها واحدة فانما يؤثرها  
 ان تأثير العلتين وفي هذا اشارة الى ان غير المنصرف نوعان نوع  
 فيه علتان من العلل التسع ونوع آخر فيه علة واحدة منها فقط  
 والى ذلك العلة التسع ايضا نوعان منها ناقص لم تقدر ان تؤثر في  
 اهم المعرب شيئا فيحتاج الى ضميمة علة اخرى اليه حتى تؤثر  
 ذلك بانظمها اليه ذلك الاثر ونوع منها تام بحيث يقدر  
 ان تؤثر ذلك الاثر فيه وانشاء المنص الى الاولين بقوله ما فيه  
 علتان من تسع والى الاخرى بقوله ما فيه علة واحدة منها فقط  
 مقامها تامل وانصف **وهي** مبتدأ اي العلل التسع فيه اشارة  
 الى ان الخبر راجع الى العلل التسع مجموع ما في هذين البيتين من  
 الامور التسعة فبدل اشارة الى ان الخبر جملة العلل والتكم بعد الربط  
 بالكل واحدة منها لان كل واحدة منها علة لا علة حتى يقال فيه رد على  
 الهندى حيث قال وحى راجع الى العلة لا الى العلل كما ظن لان كل  
 واحدة منها علة لا علة لا يمتنع لكم بقوله عدل ووصف المع  
 على العلل التسع اذا كانت هي راجعة الى العلل التسع بكل واحد من هذه  
 الامور التسعة حاصلة وهذا اي قوله وحى عدل ووصف اه تقسيم  
 الكل الى الاجزاء فيمكن لكم مجموع الاجزاء بعد الربط بالكل واحد  
 منها مثل قول المنص فيمضى وانولوا رفع ونصب وجر ومثل قول

البيت جديري وسقف ومثل قوله كنجين خل وعسل وما ولا  
 تقسيم الكل الى الجزئيات مثل الكلمة لم وفعل وحرف وذلك المجموع  
**عدل** لقد بلغ بتكثير الاسباب في هذين البيتين ونهاية الحسن لان  
 البيت عدل ما لكل عدل وهو العدول الذي لا ياتي علة البناء اي  
 لا ياتي بسبب البناء وذلك السبب وصف ما هو الوصف الا  
 الاصلى وهكذا الى اخرها وحى كان المكاتب يتكبر النون ايضا  
 الا انه لم يساعد النظم فحاشى ما قاله بعض الشارحين ان  
 اللام واللام فيه زيادة **ووصف وتابيت ومعرفة ومجبة**  
**ثم جمع ثم تركيب والعدول** الواو كالتيناف **معنى** هذا الجور  
 لسؤال مقدر تقديره لم اعرض الناظم عن الواو في عطف هاتين  
 العلتين من الواو الى ثم ولم يعطف بالواو كما في العدول السابق  
 واللاحقة والمكاتب بين الكلمات امر مهم في عطف هاتين العلتين  
 من الواو الى ثم ليس الا بجملة المحافظة على الوزن الشعر  
 يعنى لو جئى بالواو بدل ثم لكان الخياع الثاني انقص من المصراع  
 الاول لان هذا البحر بسيط فالمصراع الاول مستفعل فاعل مرتين  
 فلا بد ان يكون الثاني ايضا كذلك فلو لم ان يجرى ثم بدل الواو  
 حتى لا يكون الثاني انقص من الاول لاشئ آخر فلفظ لاهتها  
 عاطفة وشئ آخر اما مرفوع معطوف على البر وهو قوله لمجرد... لانه خبر المبتدأ  
 لانه المحل الرفع على انه خبر البيت وهو قوله والعدول وهو اما  
 لمجرد معطوف على لفظ قوله لمجرد لانه لمجرد وباللام تقديره لا  
 شئ آخر وقال الخشتى عصا كلمة ثم للتراجى في الزمان وقد



للتراخي في الرتبة ووجه ذلك لان ما بعد الاول اعلى رتبة مما قبله  
وما بعد الثانية ادنى رتبة لانه لا يخفى ان الجمع اعلى رتبة مما  
قبله وما بعد الكلمة ثمة في العليتين لهذه الترتيبية انتمى قبلي  
للتدريج في الاول من الادنى الى الاعلى وفي الثانية للتدرج من  
الاعلى الى الادنى فيكون في العدول فائدتان الا ان الشرح ولم يجر  
لبیان الثانية لعدم كونها من وظيفة هذا الفن **والنون** **من قبلها الف**  
من قبلها الف ووزن الفعل وهذا القول تقريب  
فقوله زائدة منصوب على ان حال من النون لانها فاعل فعل  
مخوف بقرينة المقام على ما فسر الشرح وكذا ذحال وردة هاب الله  
المفيدة للتحريف دون غيرها اذ المعنى **وتمنع النون** من الهم الحرف  
الحرف بالنصب لانه منعول يمنع أي تحوله غير منعول حال كونها  
زائدة وقوله الف بالرفع لانه فاعل الظرف اعني بم قوله من قبلها  
لان الجار والجزء ظرف ايضا لاعتقاده على ذى الحال وهو النون  
لانه حال بعد حال فتكن الجملة الظرفية حالا او قوله الف مبتدأ  
لتخصيصه بتقديم الظرف عليه مثل قولك وفي الدار رجل غيب  
الظرف المقدم عليه والجملة الكسبية حال من الضمير وحده وهذا التوجيه  
ضعيف كما ينبغي في بحث الحال ان الجملة الكسبية اذا وقعت حالا مع  
الضمير وحدها ينبغي ضعيفا ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه  
على الاول والبيان في زيادة الالف لانها ليست متعلقة بالزيادة مع  
ايضا اي كالنون زائدة لانه يمكن معنى الكلام وتمنع النون من  
الهم المحو بالرفع حال كونها زائدة حال كونها ما قبل النون الف

انت خير باننا يفهم زيادة الالف من هذا المعنى ولهذا اي لاجل كون  
الالف زائدة كالنون يعتبر معنى للفعل اي من التعبير عنهما اي عن  
الالف والنون معا بالالف والنون متعلقين بغير الذاتين **بصيغة**  
**بصيغة التثنية** على ان يجعل وصفا لهما وكولم يكن الالف زائدة  
زائدة بل كانت اصلية لما صرح التوضيف بالزيادة فان قلت  
فليكن هذا من قبيل التغليب كما يقال الفافي حمرا وصحرا الفا  
الثاني مع ان الالف الثانية هي المقلوبة عنها والالف  
الاولى زائدة كما كثر من الشعر والقرين لابي بكر وعمر رضي  
الله عنهما قلت بوصفهم في جميع الواو والالف والنون بها  
يشعر بان الالف ايضا زائدة وكولم يكن زائدة لقولها في مادة من  
المواد والالف والنون الزائدة كما يقال الف الثانية بالافراد واذا  
المزيد وعلم انها زائدة اصلية ولو جعل الالف فاعلا لقوله زائدة  
لاعتقاده على ذى الحال كما ينبغي في انه يشترط في الهم الفاعل على احد  
الاشياء الستة على مذهب البصريين والظرف اعني من قبلها  
ظرف فعل متعلقا من باب عطف شيئين على معول واحد بعاطف  
واحد اي ولو جعل الظرف ظرفا لغيره متعلقا بالزيادة واريد  
بزيادة الالف قبل النون ككثرهما في وصف الزيادة بان جعل  
الالف فاعلا للزيادة والزيادة حالا من النون افاد كثرتهما  
فيها لانها صارت صفة لهما حتى لو يصدق الاشتراك فيهما لما  
كان لهذا التعبير وجه وتقدم الالف عطف على قوله كثرتهما  
عليها متعلقا بالتقديم اي على النون في هذا الوصف اي في وصف الزيادة

ما من خلا لاشتراكهما فيها نسخ



لان تعلق الظرف بالزيادة واربع الضمير البارز الى النون اذا تقدم  
 الالف عليها في وصف الزيادة لفهم جواب لو مبنى للفعول زيادة  
 جميعا حال من الضمير المحو وراى جعل حال كونها محتملين في الزيادة  
 لان الزيادة حاصرت وصفا لاحدهما وقامت بالآخرين صناد  
 وصفا لهما معا لا احدهما فقط وهذا هو هذا التوجيه مبتدأ محكا  
 اذا قلت خبره اى شابه لقول او شبهه لقول جاني زير كبا من  
 قبله خوه فانه اى هذا القول يدل على وصف مشتركهما اى التشارك  
 زير وخيه في وصف الركوب وتقدم اخيه عليه عطفا على اشتراكهما  
 في هذا الوصف اى في وصف الركوب لما قلنا انفا وقوله اى قول  
 من نظم العلل التسع في هذين البيتين وهذا القول تقريب يعنى ان  
 ذكر العلل التسع فيه اشارة الى ان القول بمعنى الذكر وان اللام  
 عن المضاف اليه بصورة النظم وفيه اشارة ايضا الى ان لفظ هذا  
 اشارة الى هذين البيتين باعتبار النظم او المذكور مع قطع النظر  
 عن السياق والسباق تقريب من قرب بالتشديد لهما اى  
 للعلل التسع الى الحفظ او حفظها لان حفظ النظم سهل لان الطبيعة  
 يميل اليه وهذا المعنى على تقدير ان يكون الاشارة بهذا الى مجموع الـ  
 بيتين باعتبار النظم او المذكور وهو ظاهر المفهوم مما سبق ايضا  
 او القول اى الحكم لان القول اذا تعدى بالباء يكون بمعنى الحكم نحو  
 قال به اى حكم به بان كل واحد من الامور التسعة اى الحكم بكل واحد  
 من العدل والوصف والتأنيث الى اخرها علة خبر ان لان يكون  
 اللهم غير منصرف وفي قوله بان قول تقريبي خبر لقوله او القول

اليد اميل نسخ

بمعنى الحكم

بمعنى الحكم اى الحكم مجازى بعلاق الجزئية لا تحقيقى اى لا حكم حقيقى  
 هذا المعنى على تقدير ان يكون الاشارة بهذا الى كل واحد  
 على فهم من تفسير الشارح بقوله بان كل واحد اذ العلة الموجبة  
 غير المنصرف عدم الصرف في الحقيقة ونفس الامر اشتان  
 منها اى من الامور التسعة لا علة واحدة يعنى العلة الموجبة كون  
 اللهم غير منصرف في الحقيقة اشتان هذا فيما اذا كانت ناقصة حيث  
 لا تؤثر وحدها فظم اليها اخرى لتقصان كل واحد منها وانما اذا  
 كانت تامة فالواحد كافيه في منع الصرف الا انه لما كانت هذه  
 اقل لم يذكر الشارح وجعلها كالعدم وبني الحكم على الاصح الاغلب  
 وقال اذ العلة في الحقيقة اشتان او القول اى الحكم بانها اى العلة  
 الموجبة لمنع الصرف تسع خبر ان تقريبي خبر مبتدأ وهو القول  
 لهما الى الصواب اى جعلها قرينة الى ما هو الحق من المذهب الثلاثة  
 لان فيها ثلث مذاهب لان في عدد حا خلا فابين النفا فقال  
 بعضهم انها اى الامور المتضمنة عدم انصرف يعنى الامور التسعة  
 عدم الصرف تسع منهم المص عدوها في البيتين كذلك وقال بعضهم  
 انها اشتان غالبا لان العلة الملزمة عدم الصرف ثلثها  
 اشتان وقال بعضهم وهو صاحب الباب انها احدى عشرة  
 من حيث الاعداد وهي التسع المذكورة وشبه الفى التانيث كما  
 كاد طي على ومراءات الاصل في نحو احمر وعيشان اذا انكر بعد  
 العامة فصارت احدى عشرة لكن القول بانها تسع تقريبي لهما  
 الى ما هو الصواب من المذاهب الثلاثة لان خبر الامور او صحتها



لا أفيد فيه ولا تفريط وما يكون كذلك يكون أقوى وبالقول الآخر  
 وأول قسم أي بعد تعريف غير المنصرف وتعد دلتها على القول  
 المختار أنه أي المحسوس ذكر أمثلة العلة المذكورة لكي يوصل إلى  
 زيادة معرفة غير المنصرف وإلى الجواب كما هو دالة على ترتيب ذكر  
 في البينين لكي يسهل على ترتيب اللف وهذا أقوى إلى الضبط و  
 السهل في الحقيقة ولكن مع قطع النظر عن أن يكون صالحا لأن يكون مثالا  
 للحرف حيث لعله فقال **مثال** مبتدأ مثال للعدل خبر مع  
 قطع النظر عن أن يكون مثالا للحرف فإن فيه العلية أيضا  
 والأيكون تكرار وكذلك البوق لأن كل واحد منها يصلح أن يكون  
 مثالا للغير ما مثل سوى مساجد فانه لا يصلح أن يكون مثالا للجمع  
 فقط **ومثل** **أحمد** مثال للوصف وفيه وزن الفعل أيضا الآية  
 غير معتبره هنا لما قلنا **ومثل** **الحجة** مثال للتأنيث اللفظي و  
**مثال** **زيت** مثال للحرف وفيه إشارة إلى التأنيث المعنوي وفي  
 إيراد غير مقدم المصدر مضاف إلى المفعول الأول وهو ترتيب والفعل  
 متروك أي في إيراد المصدر زيت مثالاً لمفعول ثان له لأن أورد  
 يتعدى إلى المفعولين **ثانيهما** عين الأول للمعرفة بعد طلحة أي جعله  
 إيراد طلحة مثالا للتأنيث اللفظي **ثالثا** مبتدأ مؤخر إلى قسم  
 التأنيث بالإضافة لسقوط نون التثنية في قسمين التأنيث  
 اللفظي بدل من القسمين **والثاني** المعنوي أو خبر مبتدأ محذوف  
**ومثل** **أبراهيم** مثال للجموع **ومثل** **مساجد** مثال للجمع **ومثل**  
**معدى** كوب المشهور فيه كسر الراء وسكون الياء مثال للتركيب

**ومثل** **عمران** مثال للآلاف والنون المذيدتين في العلم وفي  
 الصفة نحو سكران **ومثل** **أحمد** مثال لوزن الفعل ولما وقع في  
 تعريف غير المنصرف وبيان الجواب على وجه يتفق ما هو الصواب  
 فيها وأوضحها بالأمثلة **رابع** في بيان حكمه ليعلم فائدة عدم انصرافه  
 وهو الضيق بحذف التنوين والجر فقال **وحكم** مبتدأ **أي** حكم  
 غير المنصرف والآثر المترتب لهم مفعول من باب التفعيل فيه إشارة  
 إلى أن المراد بالحكم الفائدة بعلاقة الترتيب لأن هذا الحكم أعني لا كسر  
 والتنوين في ترتيب على وجود العلتين أو العلة الواحدة القائمة  
 مقامهما ولكم مرتب أيضا أعني وجود السند والبناء عليه  
 أو على غير المنصرف من حيث اشتراكه على علتين أو واحدة تقوم مقامها  
 أي من حيث وجود علتين من العلة التسع فيه أو من حيث وجود  
 علة واحدة منها فيه وإنما قيد بهذه الشبهة لأن في غير المنصرف أحكاما  
 أخر كمن لا من هذه الشبهة **أن** ضغفة من أن المفتوحة ولها ضمير  
 الشأن محذوفها لزوما كما في قوله تعالى وأخرد عودهم أن الحمد لله  
 رب العالمين **سيمي** تفصيلا **لأن** الجنس **كسر** لهما موقوف على الفتح  
 لأنه إذا كان مفردا ونكرة ويقع بعدها بلا فصل مبنى على ما ينبغي  
 به فيه أي في غير المنصرف وفيه إشارة إلى أن الخبر محذوف لأن خبر  
 لا شيء للجنس يحذف كثيرا مثل بيتن لا الله إلا الله أي موجود والجملة  
 خبران وهي مع لهما وخبرها خبر المبتدأ وهو قوله وحكم وقدم لكسر  
 على التنوين إشارة إلى أن المذهب المختار من أن الكسر يحذف من غير  
 المنصرف بالإضافة لا بالاتباع بالتنوين ولهم يقل أن لأجر لأنه يدخل



غير المنصرف لأنه موب والمجر من انواعه لكن جزمه فتح فالفتح الذي  
 في احد مثل عمل الجار لا محالة والاثنون عطف على ان لا كسر وفيه  
 خمسة اوجه لان التبريد اذا كررت بالعطف وعلى كل واحدة منهما  
 تكون مفردة يجوز فيها من حيث اللفظ خمسة اوجه والاصح المختار  
 الفتح اي البنو في اعل ما يجوز تفعله وذلك اي عدم الكسوف والتثنية  
 من حيث الاشتغال على العلتين او اعله الواحدة القائمة مقامهما او  
 حكمه ان لا كسر ولا ثنوين من حيث ذلك الاشتغال الواقع وثابت  
 لان لكل علة من العلة التسع فرعاً اخر فاذا وقع في الهم المعرب علة  
 منها او علة واحدة تقوم مقامهما حصل في اي ذلك الهم فرعيتان  
 حقيقة اذا كان فيه علتان منها او حكماً اذا كان فيه علة واحدة تقوم  
 مقامهما فيشبه ذلك الهم الفعل اعلان مشابهة الهم الفعل ثالثة النوع  
 اقويها ان يصير معنى الهم معنى الفعل سواء يعنى معنى الهم معنى الفعل  
 كما في الهم بالافعال فيبين الهم نظراً الى اصل الفعل الذي هو البناء  
 ويعطى عمل له لما انه كان نفس الفعل فاخذ حكمه من حيث البناء والعمل  
 فيبين مثله وعمله كذلك واظهرها ان يوافق الهم الفعل في تركيب  
 الاصلية وشابهه في شئ من المعنى كالمشتقان والمصدر فيه ياخذ عمل  
 الافعال التي كان في معناها ان كانت متعدية فتعد وان كان لازماً  
 فلازم ولا يبنى هذا الهم كذا لك مشابهة من اضعف من الاولى فلم يقدر  
 ان تؤثر في البناء لضعفها فانثرت في العمل فقط وانما هي ان لا  
 ان لا يثبت الهم الفعل لفظاً ولا يتضمّن ايضاً معناه فلا يكون المشابهة  
 الآمن وجه بعيد وهو كونه فرعاً لاصل بوجود شئ فيه كما ان الافعال

فرع الهم فلم تؤثر هذه المشابهة البناء فيه ولا العمل لغاية هو  
 ضعفها فلا يبنى الهم ولا يعمل ولكن اثر في منع بعض خواصه و  
 هو التثنية والتثنوين فقليل وحكمه ان لا كسر وفيه والاثنون من  
 حيث ان له اي للفعل فرعيتين بالنسبة الى الهم اي بالقياس  
 الى الهم بحيث يكون الهم اصلاً والفعل فرعاً له احدهما الى اخرى  
 الفرعتين افتقاره اي احتياج الفعل الى الهم كما سبق ان الفعل عرض  
 لا يقوم بنفسه فيحتاج الى ذات قائمة بنفسه حتى يقوم الفعل بها  
 وهي ليست الا ذات الهم فلذلك احتياجه الى الفاعل والخبر هما اي  
 اخرى الفرعتين اشتقاقه اي الفعل من المصدر لان المصدر  
 جنس يتفرع منه غير كالأذهب فانه جنس يتفرع منه  
 اشياء لانه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ولا يذكّر فينبغي ان يكون  
 اصلاً والفعل له امثلة يثنى وانواع مختلفة وامثلة مطردة في  
 ايضا حيث له ماض ومضارع ولا غير ذلك وافراد وتثنية وجمع  
 وغير ذلك فينبغي ان يكون فرعاً والفتح لا بد له من اصل فصلاً والمصدر  
 اصلاً للملكية للمادة فاشتق منه واذا كان الهم المشتق على  
 الفرعتين حقيقة او حكماً مشابهاً للفعل فقد منع منه اي من  
 الهم المشابهة له العرب المختص اظهرا بالغاثة المشابهة بالهم و  
 هو الجزم لما مر ان الجزم يكون اثره في اللفظ او تقديره كان مختصاً  
 بالهم فنع منه بسبب المشابهة لان الرفع والنصب يوجدان في الفعل  
 والهم على السواء على ما سبقت واما الجزم فمختص بالهم والجزم بالفعل  
 فواين اعربهما وتعاد لا ومنع منه التثنوين الذي هو علامة



أي علامة دالة على إمكانية الهم في الهم وتقر به حيث لم يشبه  
 مبنى الهم حتى يعرف ويثبت مبنى الأصل حتى يبنى وقيل المراد من قوله علامة التمكن من علامة  
 اعراب غير المنصرف فنع منه التنوين مطلقا والمراد به هنا أي هذا المعنى  
 لأن المراد بالتمكن التنوين الذي على التفسير الأول وإنما قلنا في  
 بيان علامة قوله وحكم أن الهم لا تنوين أن كل علامة من العمل التي  
 سول كانت ناقصة لا تؤثر وحدها أو نامة تؤثر وحدها فوجبه  
 لأن العدل أي المعدول عنه لبقاء الهم للمعدول عنه على حالة الأصلية و  
 الوصف فرع الموصوف يعني تابع لما وقع صفة له لأن الوصف عرض  
 والأصل في العوارض أن يكون فرعاً لمعرضاتها وظواهرها والتأنيث  
 لفظياً كان أو معنوياً فرع التذكير في كونه مجرداً عن زيادة التأنيث في  
 الأتم الغلب ولذا عدل أصالة الذكر وفعلة المؤنث بقوله لأنك تقول  
 في الذكر قائم مجرد عن زيادة التأنيث فزيد التأنيث للفرق بين الذكر  
 والمؤنث وتقدم بقول قائم فتكون صفة قائمة مع زيادة التأنيث  
 لأن المؤنث فرع المذكور في التثنية أيضاً وهو ظاهر والتعريف بانواعه  
 فرع التكثير لأن الهم وضع أو لا تكون ثم يعرضه التعريف بدخول الهم  
 أو بالاضافة أو غير ذلك والعروض بقول الزوال وما يتبعه  
 عارضاً لما لا يتبع كذلك ولذا قال الشارح لأنك تقول رجل بالشكر  
 بالتأنيث لأنه أصل لعدم احتياجه إلى شيء ثم فزيد الهم عليه  
 وتقدم الرجل وهو فرع الاحتياج إلى إرادة التعريف والجمعة  
 في كلام العرب فرع العربية إذاً الأصل في كل كلمة عربية أو عربية  
 أن لا يخالط لسان آخر أي أن كان الكلام عربياً فالأصل فيه

لأن العدل أي المعدول فرع المعدول عنه  
 بقاء الهم المعدول عنه على الأصلية

أن لا يخالط لسان عجمي وإن كان عجمياً فالأصل فيه أن لا يخالط  
 لسان عربي فيكون العربية إذا كان في الكلام الهم فرعاً له و  
 الجمع فرع الواحد لأنك تقول رجل رجلان رجال فيكون الجمع فرع  
 الواحد بمزتين والتركيب فرع الأفراد لأنك تقول بعلمك  
 ثم تركبت أحدهما بالآخر للفتنة فتقول بعلمك والالف والنون  
 سول كانا في الهم مثل عثمان أو الوصف مثل سكران الزوائد  
 لأنها من المروف الزوائد وحدها أي تقوم تنسأ فرع ما  
 زيد بالافراد كونهما سبباً واحداً إلى الالف والنون وفي بعض  
 النسخ زيداً بصيغة التثنية والتذكير باعتبار اللفظ وفي  
 بعضها زيداً تأنيثاً لتلك الصيغة والتأنيث باعتبار كونها حرفين على  
 عليه الضمير المحو والبارز راجع إلى الموصوف أو الموصول  
 أي فرع الشيء الذي زيد الالف والنون على ذلك الشيء مثل  
 عثمان وسكران فإن الأصل فيهما عثم وسكر ثم زيدتا التثنية  
 البناء عليهما فصارت عثمان وسكران ووزن الفعل فرع وزن الهم  
 لأن أصل كل نوع من الفعل والهم أن لا يكون فيه الوزن المختص بنوع  
 آخر مثلاً الأصل في نوع الفعل أن لا يوجد فيه الوزن المختص  
 بنوع الهم والأصل فيه أيضاً أن لا يوجد فيه الوزن المختص بنوع  
 الفعل فيكون كل نوع عارياً لا يكون وزنه فإذا وجد فيه أي  
 في كل نوع أعني في نوع الهم هذا الوزن أي الوزن المختص بنوع  
 الفعل كان أي الورد الموجود في نوع الهم فرعاً لوزنه الأصلي  
 كونه داخل على الأصل وعارضاً له وما دخل على الأصل يكون فرعاً له

ما زيدتا الالف والنون



فيكون وزن الفعل دخلا على وزن الكلم الاصل فيكون قواعده  
والعكس كذلك ويجوز اي لا يمتنع للجواز بجو على ثلثة  
معان سلب الضرورة والامتناع على ما يبين في بحث المفعول  
فان كان الفعل لفظا جازا لم يجب ولم يمتنع وسلب الوجوب  
دون الامتناع وهذا المراد للعلم لا غير ولذا قال في شرح  
بقوله اي لا يمتنع لاسلب الوجوب لان الصرف قد يجب في الضرورة  
كما تكسار العورن سواء كان الصرف ضروريا مثلا انكسار  
الوزن عند عدم الصرف او غير ضروري كناية القافية للذكر  
للا تكسار الوزن عند عدم ايضا صرف اي جعله في حكم المنصرف  
بادخال الكسر والتنوين الممنوعين من غير المنصرف لاجل مشابهة  
الفعل لسبب اشتماله على علتين او علة واحدة تقوم مقامهما  
فيه اي في غير المنصرف متعلق بادخاله لاجل منصرفا حقيقة فيز  
فان غير المنصرف عند المص ما اي لهم موجب فيه علتان من علل  
تسع او علة واحدة تقوم مقامهما وبادخال الكسر متعلق بقوله  
لا يلزم والتنوين عليه اي على غير المنصرف لا يلزم خلوا لهم عنهما  
لكن كسر والتنوين لا يزالان متما دخلا عليه فكيف يزالان  
العتين او العلة الواحدة وانما قال عند المنصرف ما فيه  
او علة واحدة تقوم مقامهما لان عند غيره غير المنصرف ما لا يدل  
لجز والتنوين قيد خوله كما يكون منصرفا عند ذلك الغير لانتفاء  
شطب وقيل المراد بالصرف في قوله ويجوز صرفه معناه اللغوي  
وهو المنع لان الصرف في اللغة المنع يقال صرف منعه لا معناه

دون الامتناع وسلب الامتناع

بلا انكسار

الكسر

وهو في الاصح

وهو في الاصطلاح ما دخله كسر والتنوين والضمير في صرف  
راجع الى حكمه فيكون معنى ويجوز صرف ويجوز منع حكمه  
المنصرف بادخال الكسر والتنوين عليه والجواز ايضا يكون بمعنى  
سلب الامتناع الضرورة اي لضرورة وزن الشعر فيه  
اشارة الى ان اللزوم فيها عوض عن المضاف اليه لان الضرورة تزد  
الكثياف الى اصولها والاصح في الكلم المحب الصرف لعدم احتياجه  
الى قيد ثلثه وغير المنصرف يحتاج الى العلتين او الى الواحد قبل  
ضرورات الشعر ثمانية الزيادة والتقديم والتأخر وترويه عن  
الاعراب الى وجه آخر على طريق التشبيه والتمثيل التذكير و  
تذكير الملوثة والتصغير او رعاية القافية عطف على وزن  
الشعر اي والضرورة رعاية قافية فانه اي الحال لولث  
اذا وقع غير المنصرف في الشعر فكثيرا ما نصب على الظرفية و  
لفظ ما صفة له اي في كثير من الزمان متعلق بقوله  
من منع صرفه اي من كونه غير المنصرف انكسار وهو نقصا  
حركة او حرف في البعد يخرج به اي يخرج الانكسار الشعر  
عن الوزن فيجب جعله غير المنصرف منصرفا لحفظه ووزن الشعر  
ان رعاية وزن واجب ورعاية غير المنصرف ليس بواجب بل امر  
مندوب فرعاية الواجب اولى او يقع من منع صرفه او انحراف  
وهو تغيير اجزاء الصوت لكن يخل بالوزن ولا يخرج به عنه  
لكن يخرج به عن السلاسة في يجوز صرفه غير المنصرف لبقى  
سلاسة كما في التناسب اما الاول اي مثال غير المنصرف الذي يقع

استمر تسع كما في شعر



من منع صرفا كسار يخرج الشعر عن الوزن فكقوله اي قوله قاطرة  
 رضى الله عنها في ترتيب النسب عليه السلام حين فبر وتوكت و  
 قبضة قبضة من ترتيبه عليه السلام فوضعت على نفسها  
 فشمها قبكت وقالت ما ذا على من شتم قربة احمد ان لا شتم مده  
 الزمان غواليها مد الزمان امتداد غواليها جمع غالية كنواصر من  
 ناصرة بالفارسية خوش بوى والمعنى ما الذي اداى شلى على من  
 شتم قربة احمد في ان لا يشتم امدا الزمان انواع السالبة والاشتم  
 للاكثار والمعنى لم يقع عليه شى كذا في الحكاية فقالت صبت ببنى  
 بالتائب على متعلق بمصائب قائم مقام الفاعل لقوله صبت جمع  
 وهي الناذلة من المكرهات يقال صابت اذا نزل من باب قال  
 وجمع مصائب واجتمعت العرب على التهمة والجمع واصداها الواو  
 جمع ايضا على مصاوب وهو الاصل في الصحاح اي نزلت على نواز  
 لوانها اي لو ان تلك النوازل صبت اي نزلت على الايام المتو  
 بتور الشمس وضيائتها صرن فعل ما من مولى جمع المؤنث والاول  
 راجع الى الايام يعنى صارت تلك الايام لياليا وانف الاطلاق بظمة  
 تلك المصائب لغلبتها على نوب الشمس وكونها مانعة لتأثيرها على  
 وجه القرض وزيادة كسافتها حتى صارت الشمس منكشفة ومضحة  
 فصارت الايام قبل غروبها الشمس لياليا يعنى لو لم يجعل مصائب  
 في حكم المنصرف با دخال التنوين بل منع منه التنوين وجعل غير التنوين  
 لكان جواب لو المصراع الاول لكان ناقصا من المصراع الثاني بحرف لا  
 التنوين بعد حرفا عند الشعر لان هذا البحر جزاء كسر فالمصراع الثاني

فشمها

مستفعل  
مستفعلون

مستفعل ثلاث مرت فلا بد ان يكون الاول كذلك ليكونا متوافقين  
 في الوزن واما الثاني اي مثال غير المنصرف الذي وقع من منع صرفه  
 انزاعا فخرج عن السلاكة بوزن الظرافة لفظا ومعنى فكقوله اي  
 كفول من مدح امامنا الاعظم اعد امر من عاد يعيد من باب الافعال  
 على وزن اكروام اصله اعود سقم عينه وبقي اعد اي تكرر ذكرنا  
 بالنصب لانه مفعول اعد مضاف الى نوحان على وزن عثمان علم الامام  
 لانه يقال نوحان بن ثابت وكنية ابو حنيفة لذا متعلق بقوله اعد  
 كره ذكره لنا ان بل كان الجمله اي فته يعنى جوابا بالسؤال  
 مقدرا من الامور بالاعادة او بالفتح ان كانت علة لذلك  
 الامر بناء على حذف الهمزة لان حرف الجر يحذف من ان وان  
 كثيرا لذلك مثل قوله وان المساجد اي ولان المجمع وقوله عسر  
 وتول اذا جاء الامر اي لان جاءه الامر وقوله فافضرت عنكم  
 الذكر ان قوما اي لان كنتم في قوله ذكره اي ذكر نعمان بن ثابت  
 هو الضمير للفعل على ما يحسن المسك اي كالمسك وبين الشاعر  
 وجه التشبيه بقوله ما كررت يتضوع اي ينتشر رائحة يقال  
 ضاع من باب قال اي تحرك فانتشرت رائحة وتضوع وتضج  
 ايضا مثله كذا في الصحاح لان المسك اذا حرك ينتشر رائحة  
 كذلك الامام الاعظم اذا ذكرت مناقبه الجميلة وحصل له الجيد  
 ينتشر منها المسائل التي هي اعز من المسك فالتشبيه في الرائحة  
 والتلذذ في العزة لكون الامام وسائل اغز من المسك فانه  
 اي الثاني لوجعل نوحان غير المنصرف ومنع من البحر والتنوين

فصول مفاعيل فصول نوحان



وفتح نون نونان في موضع الجر من غير تنوين يستقيم الوزن  
ولا ينكسر لان تحرة فعل مفاعلين مرتين ولكن بفتح النون  
يقع فيدأ في الوزن زحاف اي يغتبر في الحركة يخرج ان  
النون عن السلاكة كما يحكم به اي بالخروج عن الوزن سلامة  
الطبع فانه لو كسر نون ويدغم في لام لانا لانه يلزم اجتماع الـ  
المثليين والاول ساكن والثاني مضرب لان التنوين نون  
ساكنة فيزول المشغل الذي حصل من اجتماع المثليين فيحصل  
السلاكة <sup>وتنوين</sup> واما لفتح النون وادغم حصل السلاكة ايضا  
لكن السلاكة فيه دون اللف ومخالف للقياس ايضا واما و  
فتح بلا تنوين فلا يدغم وان كان بين النون واللام منسابة كـ  
النون مفتوحة بلا تنوين ومع هذا هي في الكلمتين فلم يزل  
الثقل ولم يحصل السلاكة لان حصولها مبني على وزن الثقل  
بالادغام فانه قلب فالاحتراز عن الزحاف ليس بضروري  
لان الله لا يجعل ثقل بالوزن كما عرفت وما لا يجعل به لم يكن ضرورة  
فكيف يستعمل الزحاف قوله للضرورة <sup>ما لا يجعل به</sup> حق يدخل في عموم قول الضرورة  
فيفسر قلنا الاحتراز عن بعض الزحاف اذا امكن الاحتراز عن  
اي عن ذلك البعض الاظهر ههنا في مقام الاضمار اي في مقام  
ان يقال اذا امكن عنه لئلا يلزم الالتباس في الضمير لانه لم يعلم ان  
الضمير المستكن يعود الى الاحتراز والجور الى البعض او على  
العكس فالظاهر احتراز عنه ضرورة عند الشراء فلهذا بان  
الاحتراز عن الزحاف يجعل غير المنصرف منصرفا وفي حكمه بادغام

فانه لو كسر ونون يدغم تنوين

لا لا يجعل بالوزن

والتنوين عليه فيشمله قول الضرورة قيدخل فيه واما الضرورة الواقعة <sup>بها</sup>  
لرعاية القافية فكما في قوله اي في قول من مدح النبي عليه السلام  
سلام مبتدأ لانه يخصص بالنسبة الى المصطفى <sup>مبتدأ</sup> مثله سلام عليك اي  
سلام اي سلام من قبلي <sup>مبتدأ</sup> اي التبركة من كل افة ونقيضه التبركة  
من كل غيب وتيسرة على خير اصله اخير لانه لم تفضل حذف الـ  
للتخفيف <sup>مبتدأ</sup> كقولنا بالاضافة الى لانام وهو مفرد اللفظ <sup>مبتدأ</sup> مجموع  
ويتد عطف على خير عطف تفسير اصله كيود على وزن فاعيل فادغم  
اي مقتديهم <sup>مبتدأ</sup> الجوار <sup>مبتدأ</sup> وخبر حبيب بدل من خير بدل الكل من الكل  
ليستخرج من الادنى الى الاعلى فاعيل بمعنى مفعول او بمعنى الفاعل و  
الاول اولى مضاف الى الله العالمين محمد عطف بيان له بشير  
فاعيل بمعنى الفاعل للبالغة اي مبشر المؤمنين بالخبرة والرحمة  
والاحسان في دار الجنان كماله في التبشير خبر مقدم <sup>مبتدأ</sup> نذير  
وهو ايضا فاعيل بمعنى فاعل للبالغة اي منذر للمؤمنين بخوف  
اياهم بالخلود في النار والعاصين بالعذاب <sup>مبتدأ</sup> والسخط مبالغة  
فيه وهو خبر بعد خبر هذا من تعدد الخبر بلا عطف <sup>مبتدأ</sup> هاشمي  
اي منسوب الى قبيلة هاشم مكرره لم مفعول من التفعيل للتكثير  
والتكثير في الفعل مثل غلق زيار الباب والتكثير ههنا في التعليق  
لان الله مكرره عند الله تعالى واهل سمواته واهل ارضه بل عند كل ملائكة  
اللائق ويجوز ان يكون التكثير في الفاعل عطف فقول بمعنى فاعل من  
عطف اذا اشفق يعني شفيق على امته وباب ضرب روف وهو  
ايضا فاعول بمعنى فاعل بمعنى رائف وباب قطع اي ذو العطف والزاقة

يخوف اياهم بالخلود في النار

في التعليق

فانهم نذرا به قطع والتزقة يعني ذو الشفة والحج



يعني ذو الشفقة والحجة لمبالغة لمن اتبع كما قيل جبل ذكرى في نظم  
الكريم واحفظ جناحك لمن اتبعك وهذه كلها اجبار متعددة  
بغير عطف من موصول مرفوع محذوف على انه مبتدأ يسمى فعل مضارع  
مبنى للمفعول نائب مكنى فيه راجع الى الموصول باحمد مفعول الثاني  
لانه قد يتعدى الى المفعول الثاني بحرف باء الجارة وقد حذف  
انتساعا قال في الصحاح يقال ستمت فلانا زيدا وسيمتة يزيد  
فانه اي الطال والشان لو قال الشاعر باحمد بفتح الدال في موضع  
المبرور علم انه غير منصرف لا يختل بالوزن اي لا يكون في الوزن خلا  
يجعل احمد في هذه البيت غير المنصرف لان وزنه مستقيم لان قول  
مفاعلين مرتين ولكنه يخل بالقافية فان حرف الروي وهو  
بفتح الراء وكسر الواو في اللفظة التمام وهو من المبرور من الحرف الذي  
تكرر في آخر البيت يكون ذلك البيت تاما في سائر الابيات  
الدال المكسورة اي الدال المتحركة بالكسرة كما في البيت السابق  
فوق هذا البيت لو لم يكن لاختل القافية فجعل قوله باحمد في  
حكم المنصرف با دخال الكسرة عليه **او للتناسيب** عطف على قوله  
للضرورة باعادة الجار وانما اعادة اشارة الى ان التناسب  
مستقل غير دخل في الضرورة واليه اشارة الشارح بقوله  
اذا يجوز صرف غير المنصرف اي لا يجب اي لا يمنع جعل نحو  
غير المنصرف في حكم المنصرف با دخال الكسرة والتنوين عليه  
والجواز ههنا سلب الامتناع والوجوب لان جعل غير المنصرف  
منصرفا للتناسب لا يمنع ولا يجب بل يجوز ان يبقى على حاله

غير منصرف ليحصل التناسب بيده اي بين غير المنصرف وبين  
المنصرف لان رعاية التناسب بين الكلمتين امر مهم لهم  
فاعل من اهمهم لزم يقال امر مهم اي لازم عندهم اي عند العرب  
سواء كان في الشعر كما في قوله تعالى انه هو يبدى ويعيد ويضم  
الباء في الاولى والقياس انفتح لانه من يبدى مثل مرء او في  
الشعر كما في قوله قالوا فشرح شيئا تجد لك طلحة حبه و  
فيضا مكان حيطوا المناكبة طلحة وان اختلف كما وفعل وفي  
الاشياء ولذا صار السجع من نحتات الكلام ومثل هذا في  
الشئ مواتي مع ان اللفظة امر في ومنه في التنزيل الله يبدى  
للخلق ثم يعيده واللفظة المشهور يبدى ودى ان بعض البلغاء  
قال الحكيم كتب باجا رلف الريب قد صاروا فقال الحكيم يا ليتني  
افصح كسر الراء فلم يلتفت اليه لاهتمامه بامور التناسب الى  
هنا كلامه وان لم يصل الى كون رعاية التناسب بين الكلمتين  
امر مهم الى حد الضرورة ولم يمتثل مثالا للضرورة لشبهة  
نظائره ومثل للتناسب لقلته لان التشبيك كثرة لا يحتاج الى  
التمثيل وانما القليل فيحتاج الى ازيادة البيان وقيل لما كان  
امر التناسب ابعد ما يقن لان غير المنصرف اصل كل فانصرف  
ياد في شئ مما يستعد ويستعرب مثل له او ثقي كام بقوله  
**مثل سلاسله واغلااله** حيث صرف فيه سلاسله واغلااله  
عليه للتناسب المنصرف الذي يليه اعني بالمنصرف اغلااله فان  
اذا ليس فيه سبب من الابواب التسع المعتمدة وانما سلاسله



غير منصرف للجمعية فانه كما جده واساور فقولوا الكلادوا  
اغلا لا مثال للجمعية غير المنصرف الذي صرف وهو سلاسل و  
 المنصرف عطف على غير المنصرف الذي صرف غير المنصرف الذي  
 غير المنصرف لتكسبه اي لتكسب غير المنصرف والا كان الانسب  
 ان يقول المص مثل سلاسل فقط وفي الحاشية اراد بقوله حاشا  
 سلاسل و اغلا لا اخره ان ذكر اغلا ليس فائدة لان المعنى  
 المقصود تمثيل للجمعية وقال ايضا والظاهر ان التقدير كصرف  
 بسلاسل في هذا التركيب لذي تركيب قوله سلاسل و اغلا  
 ولما فرغ من بيان حكم غير المنصرف وتاويله خوار اراد ان  
 يبين السبب الذي يقوم مقام السببين فقال **وما يفتق**  
**مقامهما** اي العلة الواحدة فيه اشارة الى ان لفظة ما  
 موصولة فيكون اشارة الى ما سبق في تعريف غير المنصرف بقوله  
 او واحدة منها ان الموصول في حكم العلم التعريف التي تقوم مقام  
 علتين من العلل التسع علتان مكررتان حقيقة او حكما يشير  
 الى ان الخبر متعدد بالعطف او الى ان الخبر محذوف والمذكور  
 تفسير له وهو اولي ليكون اقوالا اجمالا ثانيا تفصيل قامت  
 كل واحدة منهما اي من تلك العلتين لقوتها وحكمها حتى اشرت  
 تاثير العلتين ما سبق ان الشيء اذا قوى يقوم مقام الشيئين  
 بل مقام اكثر من مقام علتين ضعيفتين لتكرارهما اي لتكسبه  
 كل واحدة منهما احدهما اي احدي العلتين المكررتين القاء  
 كل واحدة منهما مقام علتين **الجمع** لا مطلق بل للجمع البالغ الى

صيفة منتهى الجمع وسبب في تفسير صيفة منتهى الجمع ومعناه  
 اعلم ان اكثر من ذهبوا الى ان قيام الجمع مقام سببين وقوته  
 كونه لا نظير له في الاتحاد العربي وقال بعضهم انما قوى حتى  
 قام مقام سببين كونه باينهاية جمع التفسير اي يجمع الجمع الى ان  
 ينتهي الى هذا الوزن فيرتدع ولهذا سمي بالاقصى كذا في  
 الرضي والى ذلك اشار الشارح بقوله البالغ الى صيغة منتهى  
 الجمع فانه اي الشان قد تكرر فيه اي في هذا الجمع للجمعية حقيقة  
 نصب على التمييز او على المصدرية اي تكرر حقيقة كالكاتب  
 لان المفرد فيه كاتب وجمع اكتب يعني على الكاتب وعلى هذا الجمع  
 جمع مرة اخرى على الكاتب فتكرر فيه الجمعية حقيقة وهو في  
 اللغة المخرصة يقال فلان كاتب اي حريص وسمى الكاتب كلبا  
 كونه حريصا لصاحبه حيث اذ الطردة لم يذهب واساور جمع  
 سورة جمع سوار بالكتابة وهو معروف ويقال اساوره مع  
 التاديبا ومثل بمثلين احدهما من جنس الحيوانات والآخر  
 الاخر من الحوادث وانا عليم وجمع انعام وهو جمع ثم  
 بفتح النون والوين وهو المال الراعية وكرر ما يقع هذا  
 الاسم على الابل واما اطلق عليه غالبا لان النعم معناه نعمة والابل  
 نعمة مختصة لا يوجد في غيره حيث يأكل الحرة ويشرب لبنه و  
 ويركب ويحمل عليه ويلبس جلده ويستعمل بعض عظامه وهذا  
 المعنى لا يوجد في غيره من الاموال وارا عفيف جمع ارغف جمع عفيف  
 ولم يمثل له من الحوادث لعلته والتفاد بما سبق او حكما عطف



على حقيقة يعني لا يتكرر الجملة فيه حقيقة بل مرة واحدة إلا  
 أنه لما وزن ما تكرر فيه الجملة أحد حكمه فصار كأنه تكرر فيه  
 الجملة كالجمع الموافق لها أي الجمع التي تكرر الجملة حقيقة  
 في عدد الحروف والحركات والسكان كما سجد جمع مسجد فانه  
 فوازن الأيسور والكتاب ومصايح جمع مصباح فانه لم  
 فوزنه مفعول ومفعول كمن فاض ومفتاح ومجلس ومجزم و  
 هو موازين الأناعيم في الاستعداد المذكورة فلما شابه هذا الجمع  
 الجمع التي تكرر فيه الجملة تحقفاً صار كأنه تكرر فيه و  
 ثانيهما أي ثانياً العليان المكررتين التان قامت كل واحدة  
 منها تقوم مقام عليين تكررهما التانيث لكن لا مطلقاً  
 إلا أنه لا يثبت التانيث قائماً مقام السبب حال كونه مطلقاً بل لا يقوم  
 إلا ببعض أقسامه لأن أقسام التانيث اثنان باعتبار علامة التاد  
 وهي الأصل فغيره ولذا يكون ملفوظ مثل طلحة وقائمة ومقدرة  
 مثل زينب وقدم ودار وناد وهي لا تقوم مقام السببين و  
 لا يكون سبباً واحداً أيضاً وإن كانت أصلاً إلا بشرط العلية تكون  
 عارضة غير لازمة لما دخلت هي عليه والالف والهمزة لا تكرر  
 بل يحسن أن يكون ملفوظ وهو أي في ذلك البعض **الف التانيث**  
 أصله الفان سقط النون ما أضافه المقصورة صفة الالف ولم يثنى  
 كونها سبباً واحداً ولأن التانيث في المقصورة واحدة لا غير والممدودة  
 عطف على المقصورة وهي صفة أيضاً لأن الالف الممدودة الف التانيث  
 المهمزة المقصورة منها والالف الأولى زائدة لتوسيع البناء حيث لا دخل

لها في

لها في التانيث والالف الممدودة أيضاً واحدة لا غير ولذا وضعت بصيغة  
 الأفراد ولما يتوهم من عطف الممدودة على المقصورة بالواو التي وضعت  
 لمطلق الجمع وإن كانا ضميرين أن كلاهما على غير المنصرف ولا واحدة  
 منهما فتسرع فاعلاً لذلك التوهم بقوله أي كل واحدة منهما يعني أن  
 المقصورة تكون سبباً مستقلاً والممدودة أيضاً سبباً مستقلاً لأن  
 مجموعهما سبب واحد كما توهم جيل مثال الالف المقصورة وجرم مثال  
 الالف الممدودة لأنهما أي لأن الالف التانيث المقصورة والممدودة لازمتان  
 أو لزمت كل واحد منهنما الكلمة التي لحقت حياً بها وضعت أي لزوماً  
 وضعتاً لا عرضياً كتاء التانيث لا تنفارقانها أي لا تنفك كل واحدة منهما  
 مما دخلت عليه هذه الفقرة تفسير المعنى لزوم أصلاً يعني أبد المسمى  
 فيكون منصرفاً على الظرفية فلا يقال في جيل جيل يحذف الالف المقصورة  
 يعني يقال في مؤنثه جيل وفي مذكرة جيل لأنه ليس له وصف لمن  
 في بطنه جيل ظاهر ولا يقال أيضاً في الحقت الف التانيث الممدودة مثل  
 حمراء في مذكرة حمراء يحذف الالف التانيث لأن مذكرة حمراء لا حرف فعل  
 أنهما لازمتان للكلمة بحيث لا ينفك كل واحدة منهما عنها في وقت  
 من الأوقات فجعل لزومهما أي لزوم كل واحدة منهما للكلمة التي  
 دخل عليها بمنزلة تانيث آخر فصار التانيث فيهما مكرراً ذاتاً  
 وضعتاً يعني صار ذاتهما تانيثاً وضعتاً تانيثاً آخر وهذا  
 المعنى تكرر التانيث والحاصل أن الف التانيث لم يكن موضوعاً  
 للفرق بين المذكر والمؤنث لأن وضعت التانيث والفرق بينهما  
 بل إنما وضعت التانيث فقط والفرق بينهما حاصل بنطس المصيغة

مستقلاً لأن الجمع سبب واحد



لان صيغة الذكر احرر وصيغة المؤنث حمراء وهذا ايضا دليل على لزومها للصحة بخلاف التاء التي للتانيث فانها ليست لازمة للكلمة التي دخلت عليه بحسب اصل الوضع فانها اي التاء وضعت للتانيث حال كونها فارقة بين الذكر والمؤنث لان نفس الصيغة لم تفرق بينهما لان صيغة قالم يحتمل للذكر والمؤنث فوضع التاء للتانيث فدخل عليه كلفرقة بين الذكر والمؤنث فجعل منه ان المجزوء من التاء المذكور الدال على التاء للمؤنث فيكون التاء عارضة بعد الوضع والعارضة كالمعدوم فلا يقال ان يقوم مقام السببين ولم يشر واحدة اليه الا بشرط العلية فلو عرض للزوم له لامرعا وض له اللزوم كالعلية مثلا يعني مثله ان يكون علما لم يتوقف قوة اللزوم الوضعي اي لم يوجد فيه قوة مثل قوة التانيث الوضعي لكونه في الاصل عارضا فلم يقدر ان يقوم مقام السببين وما وقع من بيان حكم غير المتعرف وجوز منع ذلك منكم وبيان العلة التي تقوم مقام السببين ان يفصل العلة المذكورة في السببين لاجال ان يكون لها زيادة في كمالها هو ذاتية مصدرها بالفاء التفعيلية ومعرفها باللام المبهمة للذكر ذهابا الى ترتيب الف والنشر فقال **فالعديل** قد مر في كلامنا في الموضوعين لانه غير مشروطة بشئ بخلاف الباقي وصوفي اللغة الصرف ويقال لهم معدول اي مضروف وفي الاصطلاح ما عرفت المعنى مصدر من عدل يعدل وباب ضرب يبتغى للمفعول كالخلق بمعنى المخلوق والضرب بمعنى المضروب اي كونه الهم معدول **مخرج** المصدر المضاف الى الفاعل اي خروج الهم فخرج خروج فعل

بحث العدل من العلة

لانه لا يسمى عدلا ولان البحث في الهم اي كونه اي كونه الهم بخلافه اشارة الى المصدر ايضا بمعنى المفعول لكن بالنقل الى باب الافعال لان الخروج لازم لا يجوز له مفعول ولا مجهول **عن صيغة** اي صيغة الهم **الاصلية** اي عن صورة التي يقتضي لاصل اي الوضع الغوي والقاعدة اي الاصطلاح والنتيجة ان يكون ذلك الهم اي الهم المعدول عنه عليها اي على تلك الصورة وقال في المحكية في تفسير الصيغة بالصورة لان الصيغة قد تطلق على الكلمة باعتبار ما يعرض لها من الهيئة فيقال ضرب صيغة الماضي انتهى ولا يخفى ان صيغة المصدر ليس من صيغة المشتقات اي ليست صيغة المصدر موضوعة باز لا المعنى الذي هو الموضوع له لصيغة المشتقات وان المصدر مشتق منه واصل في المشتقات ان يكون المشتق مغايرا للمشتق منه فبإضافة الصيغة الى ضمير الهم اي الضمير رجع الهم بقريته المقام خرجت المشتقات كلها عن حدة الهم لان المشتقات ليست بالهم بل صيغة فلا يقال ان المشتقات معدولة عن مصادرها الباء في قوله فبإضافة متعلق بقوله خرجت اي خرجت المشتقات كلها عن تعريف العدل بسبب اضافة الصيغة الى ضمير يرجع الى الهم بقريته المقام ولا يخفى ايضا ان المتبادر من قوله مخرج عن صيغة الاصلية ان يكون المادة اي المخرج في الاصلية التي ركبت الصيغة المعدول عنها ماثرا باقية في المعدول لانه لم يكن تلك المادة الباقية في المعدول لم يعلم انه معدول عنها لان بقاها المادة يكون قريته للعدل بل المتبادر انه غير معدول



وانه لم يزل التغيير بين المعدول والمعدول عنه انما وقع  
 في الصورة فقط كذا عند اربع اربعه وكذا اربع وعمر عن  
 عامر وزفر عن زفر لانه اذا شرط كون المادة باقية وجب ان  
 يكون التغيير في الصورة الا انه اذا لم يتغير فيها ايضا لم يتحقق  
 العدل فوجب ان يقع التغيير في الصورة فلا يتحقق هذا العدل  
 بما اى بكلمة حذف منه اى من تلك الكلمة بعض الحروف كاللهاء  
 المحذوفة الاعجاز بالجر لانه مضاف اليه مثل قولك من رتبة  
 الحسنه الوجه وكذا المحذوف الاول مثل عدة ومعة وكذا  
 المحذوف الاوسط كمقول ومبيح فانه لا يقال كل واحد منها معدول  
 عن اصله لكونه المادة غير باقية فيها مثل يد وديم فان اصلها  
 يدى ودمو مثل رضى وعصو حذف اللام منها فبقى يد ودم  
 مثل رضى وعصا فان المادة اى الحروف الاصلية ليست باقية  
 فيها اى في يد ودم فلا يقال ان يد ودم معدولان عن يدى  
 دمو لان الشرط هو كون المادة باقية غير متغيرة فيهما ولا ينجى  
 ايضا ان خروج اى خروج اللام عن صيغة الاصلية يستلزم اى يقتضى  
 ذلك الخروج دخول اى دخول اللام المعدول عنها في صيغة اخرى  
 اى في صيغة غير الصيغة الاولى اى مغايرة الاولى اى للصيغة  
 المعدول عنها في الوزن والهيئة كما مر من الامثلة لانه اذا لم يكن  
 مغايرة لها تسمى الثانية غير الاولى فعلم بوجود الشرط وهو ان  
 المادة باقية والتغيير يكون في الصورة فقط ولا يبعد ان يعتبر  
 مغايرتها لى اى مغايرة الصيغة المعدولة للصيغة المعدول عنها

لان المعدول عنه لا ينجى

في كونها

في كونها اى في كون الصيغة المعدولة غير دخلية تحت اصل و  
 قاعدة كما كانت الصيغة الاولى وهى الصيغة المعدول عنها دخلية  
 تحت اى تحت اصل وقاعدة فخرجت بهذا القيد عن اى عن حد الاول  
 المغيرت القياسية اى اللهاى التى غيرت قياسا كجاء والى ومقول  
 ومبيح وعدة والتشبيه والجمع والمصغر والمنسوب وغيرهما  
 يكون تغييرها قياسا لانها دخلية تحت اصل وقاعدة واما المغيرة  
 الشاذة اى اللهاى التى تغيرت شاذ لا قياسا كالتجميع الشاذة  
 مثل اقوس وانيب والمصغرات الشاذة كقريب وعريس  
 بغير الله والقياس ان يصغر مع البناء والمنسوبات الشاذة  
 مثل بصرى بالكس في الاول في بصة وبدوى في بادية وثلاثى  
 ودرهمى فلا نسلم انها اى المغيرات الشاذة مخرجة عن صيغة  
 الاصلية فانها لو كانت مخرجة عنها لما كانت شاذة ويكون ايضا  
 داخلية تحت اصل وقاعدة حكم عليها الشذوذ لان الشاذ  
 ما خالف الاصل والقياس فان الظاهر ان مثل اقوس جمع قوس  
 وانيب جمع ناب وانيب جمع ناب وهو السهم من الجمع الشاذ  
 بيان لهما وصفية لهما لانه من البيانين اذ كانا ما قبلها تسمى  
 تكون صيغة له مثل جاء الى رجل من بنى تميم ليست مخرجة و  
 ليس مع لهما وخبرها خبرا وصى ايضا مع خبرا لان فى  
 قوله فان الظاهر عتيا اى عن الجمع الذى هو القياس فيها لان القياس  
 في الاجوف الثنائى المجرد ان يجمع على افعال للحدة فيكون القياس  
 فيها ايضا ان يجمع على هذا الوزن اعنى اقواسا وانبايا لا على

كما يجمع نسخ

اقول لشغل الضمة نسخ



لأعلى أقوس لشق الضمة على الواو والياء في البناء الممتد وإن كان ما  
 قبلها ساكنا بل أغا جمع القوس والناب ابتداء يعني في قول  
 الوصلية على أقوس وانيب حال كون كل واحد منهما واقعا على  
 خلاف القياس <sup>الوجه</sup> فليبق ان الضمة على الواو والياء تكون ثقيلة في الجمع  
 مع انه ينصرف ثقیل من غير متعلق بقوله بل أغا جمع ان يعتبر مبنى للفعول  
 جمعها على خلاف اى جمع القوس والناب أولا اى قبل ان يجمعها  
 على خلاف القياس على أقوس متعلق بقوله جمعها وهو القياس  
 فيها هو أقوس وانيب <sup>وهو ما مضى</sup> وأخرج عطف على قوله جمعها اى من غير  
 ان يعتبر ايضا اخرج أقوس وانيب عنهما اى عما هو القياس فيها  
 اذ لو كان كذلك لما حكم عليهما بالشذوذ لانه لا قاعدة لذلك  
 المحدث وليست ان ما خالفها يكون شاذ <sup>لان الله</sup> ولما حكم عليهما وعلى  
 امثالهما بالشذوذ على انهما ليسا معدولين وقال بعض  
 الساجين قد جوزه بعضهم اى بعض المصنفين والمحرفين  
 بتعريف الشئ اى شئ كان بما اى بتعريف هو اعم منه اى من التعريف  
 بحيث يمكن ذلك التعريف شاملا لغير التعريف ايضا اذ كان  
 المقصود منه اى من التعريف تمييزه اى الشئ المعرف بالمصدر  
 المضاف الى المفعول عن بعض ما عده لاعم كانه اذا قلت في  
 تعريف الفعل مثلاً اذا اردت تمييزه عن بعض ما عده الفعل  
 مبادى على حدث فانه هذا التعريف امتاز عن بعض الالهام وعن  
 جميع المحرف وان دل فيه المضاد رسمها والمشتقات ايضا  
 بحصول الغرض والمقصود واذ كان الامر كذلك فيمكن ان يقال

المقصود من هذا التعريف ههنا اى في هذا البحث تمييز العدل  
 عن ما هو العلل التي اشتركت له في العلمانية لاعم كل ما عده  
 سواء كانت ما عده علمة او لا حيث جعل بتعريفه اى بتعريف  
 العدل هذا التمييز اى تمييز العدل بهذا التعريف عن سائر  
 العلل لانه لا بأس بكونه اى بان يكون تعريف العدل اعم منه بان يخل  
 فيه ما لا يكون علمة لما عرفت ان المقصود من تعريفه خروج سائر  
 العلل عنه واذا خرجت يتم المقصود فلا بأس بدخول ما ليس  
 بعلمة فيه فح اى حين كون المقصود من هذا التعريف تمييز العدل  
 عن سائر العلل وغير كون ذلك المقصود حاصلا ايضا من هذا التعريف  
 لاجابة في تصحيح هذا التعريف اى تعريف العدل الى ان كتاب  
 تلك النكالات الثلاثة فكيف تغاير صيغة المصدر ليست بصيغة  
 المشتقات وتكلف لشرط كون المادة باقية والتغدير انما يكون  
 في الصورة فقط وتكلف لشرط ان خروج الصيغة يستلزم  
 دخولها في صيغة اخرى مخابة للاولى اما في الوزن واما في  
 الدخول تحت اصل قائله فدخلت تلك المختزلات لا يضر لئلا  
 ليست مع من العلل التسع ولما وقع من بيان فوائد القيود اذ ان  
 يبين سبب العلل العدل في الامثلة المذكورة وشرطه ايضا فقلنا منتهى  
 وانظر اننا علم قطعاً اى جزماً اى علماً قطعياً انهم اى النحاة لما وجدوا  
 ثلاث ومثلث واخر وجمع وعمر وزفر وامثالها غير متفرقة  
 بالنصب لانه مفعول لوجد غير منصرف في كلام العرب واستعملهم  
 ولما لم يجرى مجرى غيرها اى في هذه الامثلة او عطف على ذلك

صيغة المصدر لصيغة المشتقات



على مدخول لما اى لما لم يجد وفيها سببا ظاهرا يقتضى عدم انصرافها  
 من الاسباب التسعة غير الوصفية في الاربعة الاولى او غير العلمية في  
 الاخير والوصفية الاصلية او العلمية وحدها لم تنصرف في منع الصرف  
 لكون اجماع السببين او تكرر واحد منها شرطا وهما ليس كذلك  
 احتاجوا الى النجاة الى اعتبار سبب اخر غير الوصفية او العلمية من  
 الاسباب التسعة كمالى ان اهم العرب لا يكتفى غير منصرف الا ان يكتفى في سبب  
 منها او تكرر واحد منها لكون الصرف اصلا فيه ولم يصحح وهذا  
 عطف على مجموع الشرط والجزء الاول على الاول والثاني على الثاني في حرف  
 واحد حتى يكتفى من قبيل عطف معمولين على معمولي عامل واحد بحرف  
 واحد فيكون من توابع لما اى ولما لم يصحح الاعتبار اى اعتبار  
 سبب اخر مع احدهما من الاسباب التسعة الا العدل لما لم يصر  
 فيها اى امثلة جمع معتبر ولا تانيث لالفاظ والتقدير والتركيب  
 والاعتماد ولا وزن الفعل ولا الالف والنون ولا يجمع العلمية مع  
 الجعيف فانتفى اعتبار غير الانتفاء الاقسام به يستلزم انتفاء المقسم  
 اعتبروه فيها اى اعتبر النجاة العدل في هذه الامثلة وجعلوها  
 غير منصرف للعدل وسبب اخر لانهم عطف على قوله انهم اى لا  
 ان النجاة تنبها اى لان النجاة من التنبيه للعدل فيما عدا عمر  
 اى في مثال غير عمر من هذه الامثلة بل نعلم ان هذه الامثلة من  
 مشتركة في اعتبار العدل والتنبيه لانها مستوية الاقدام فيه  
 جعلوه اى ما عدا عمر غير منصرف للعدل وسبب اخر وهو ان  
 وما حال عمر فيكون عندها كمن لم يدر ذلك من قوله اعتبروه اى

اعتبروا

اعتبروا العدل في هذه الامثلة الا انه لا بد من اعتبار العدل  
 مطلقا سواء كان في هذه الامثلة او لا من امرين يعنى في اعتبار  
 العدل مطلقا بشرط ان احدهما اى احد الامرين وجود الاصل  
 للعدل المعدول لان الاصل المعدول عنه اذا لم يوجد لم يكن ليعتد  
 العدل فكيف يوجد العدل الذي هو الفروع لان المعدول فرع للمعدول  
 المعدول عنه وثانيهما اى وثاني الامرين اعتبار اخرج اى اخراج  
 المعدول عن ذلك الاصل اى الاصل الذي وجد لان معدول  
 بحدود وجود الاصل لا يكتفى للعدل اذ لا يتحقق الفرعية  
 اى فرعية المعدول بدون اعتبار ذلك الاخراج كمالى ان وجد  
 الاصل لا يكتفى في اعتبار العدل ما لم يعتبر الاخراج ففي بعض تلك  
 الامثلة اعني ما عدا عمر يوجد دليل غير منع الصرف سببين  
 الشارح ذلك الدليل في عقيب كل مثال يعنى يوجد في ذلك البعض  
 دليل سوى صرف يدل على وجود الاصل المعدول عنه يعنى على  
 ان الاصل المعدول عنه موجود فوجوده اى فوجود ذلك الاصل  
 يحقق اى ثابت بلا شك ولا شبهة وان عدل عنه يكتفى العدل  
 تحقيقا اى تحققا ولهذا القسم يقال العدل التحقيق لتحقيق  
 اصله والعدل عنه ايضا وفي بعضها اى بعض تلك الامثلة لا  
 يوجد دليل يدل على اصل المعدول عنه غير منع الصرف بحدود  
 وحلة في كلامهم وذلك البعض مثال عمر وزفر فيفرض بنى المعمول  
 اى فيقدر له اى لذلك الاصل لتحقيق العدل اى حتى يقع العدل  
 باخر جاي اخراج ذلك البعض عن ذلك الاصل اى عن الاصل المقدر

يعنى يقدر معدول عنه له وزفر  
 وهو اى معدول عن زفر وزفر



الاصل لانه اذا لم يقدر له اصل ولم يخرج عنه يلزم ان يوجد له  
غير منصرف بعله واحدة في كلامهم وذلك غير جائز لان العلة  
الواحدة لم تقترن في منع الصرف فيكون اصل ذلك البعض مقدرا  
واحدة نظرا ولهذا يقال له العدل التقديري لكون اصله مقدرا ولهذا قال الشيخ  
فانقسام العدل الى العدل الحقيقي والعدل التقديري حتى صار للعدل  
قسمين انما هو ليس ذلك الانقسام الاعتباري كون ذلك  
الاصل صحتا او مقدرا نظرا الى الامر الاول لان وجود الاصل  
اذا كان محققا بلا شك كان العدل ايضا محققا بلا شك واذا كان  
مقدرا كان العدل مقدرا لان الفرع يتبع الاصل واما اعتبار اخرج  
المعقول عن ذلك الاصل اي المحقق او المقدر نظرا الى الامر الثاني  
ليحقق العدل يعني يقع العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف  
لان الاصل في الاعتبار بالعدل ليس الا وجود تلك الاشياء غير منصرف  
بعلة واحدة في كلامهم فعلى هذا اي على انقسام العدل الى الحقيقي  
والتقديري باعتبار الامر الاول قوله اي قول المصنفين **تحقيقا**  
اي معناه اي معنى هذا القول لا اعرب العدل خروج عن صفة الصفة  
خروجا كما يتبين من اصل التحقيق اي موجود يدل عليه دليل غير منصرف  
وهذا بيان لحاصل المعنى والافاعية على الملائمة مع الصفة اي حال كون  
وتأنيث المصدر الواقع حاله عن المؤنث ليس بلازم لعدم التغيير  
كذا قيل او معنى محققا صفة خروج مقدر بحال متعلق وهو البطلان  
والمفهوم من تقدير الشارع هذا المعنى لان الخروج يكون محققا اذا كان  
الاصل صحتا **كثلت** اي خرجا كما يتبين من خروج او خرجا كما يتبين من

خروج ويجوز ان يكون خبرا مبتدئا محذوف اي مثاله مثل خروج  
ثلاث **ومثلث** وزنهما فعال ومفعول عدا عن ثلاثة ثلاثة  
مكررا والدليل الذي يدل على اصلها اي اصل ثلاث ومثلث  
التي معناهما اي في معنى كل واحد منهما تكرار دون لفظهما الى  
في لفظ كل واحد منهما تكرار بل التكرار ليس الا في معناهما  
لاننا اذا قيل جاءني القوم ثلاث اي حال كونهم مفصلين بهذا  
التفصيل وهو كون الجاني ثلاثة مرة وثلاث اخرى وثلاث آخر  
مرة اخرى الى ان ينتهي القوم يعلم ان الجاني هكذا جاءني والاصل في  
الالفاظ انه اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا  
اي كما كان المعنى مكررا مكررا لان اللفظ تسع المعنى فحينئذ افراد  
المعنى يلزم افراد اللفظ وعند تكرار يلزم تكرار كما في قوله  
جاءني القوم ثلاثة ثلاثة حال من القوم ما قول بلغظي واحد في  
امتنع ايضا وان صح ان يقع ما دل على صفة خالفا عند المصنف  
اي مفصلا بهذا التفصيل كما فصلناه لك فلما كان العباد  
من الحال كالألفظين معا اخرى اعرب اللفظ الواحد  
عليهما جميعا فعلم من هذا التقدير ان اصلهما اي اصل كل واحد  
من ثلاث ومثلث لفظ مكرر وهو قولك ثلاث ثلاثة و  
قد عدا عن الاصل تحقيقا في الاصل لان ثلاث اخف من ثلاثة  
ثلاث مع ان معناهما واحد وفي الرضى وذلك اذا وجدنا ثلاث  
وثلاثة ثلاثة لمعنى واحد وقائلتهما تقسيم امر ذي اجزاء على هذا  
العدد المعين ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد مكرر



طراد اورد يعني

على الاطراف في كلام العرب نحو قرات جزاء وا بعرت العراق  
بلداً بلداً فكان القياس في باب العدل ايضا التكرار على الاطلاق  
فلما وجد ثلث غير مكرر لفظ حكم بان اصله لفظ مكرر الى هنا  
كلامه وكذا الحال اي كالحال في مثلث خبر مقدم والحال مبتدأ  
مؤخر في احاد و موجده عدل كل واحد منهما من واحد <sup>في ثلثه</sup> واحد  
وشاء ومثنى عن اثنين اثنين وثلث ومثلث منتهيا الى  
رباع ومربع فالخاية هنا داخله تحت للثاني لاننا نعلم قطعا ان حكم  
الخاية هنا حكم المثنى او يجعل الى بمعنى مع مثل قوله تعالى ولا تظلموا  
اموالهم الى اموالكم اي مع اموالكم بلا خلاف لاحد في ان هذه  
الامثلة غير منصرف لورود النص فيها صريحا مثل قوله تعالى اول  
اجنبية مثنى وثلث ورباع واحاد وموجده قليا على ما علمنا  
لكونهما مفردين عن واحد واحد الذين هم اصل في العدد و  
فيما الى في الامثلة التي كانت ورائها بعد اي بعد هذه الامثلة الجارية  
خبر مقدم منتهيا الى عشار ومعرش العدل كل واحد منهما من عشرة  
عشرة فالخاية فيه ايضا داخله في المثنى خلاف مبتدأ مؤخر  
في انها منصرف او غير منصرف فبعضهم ذهب الى انها غير منصرف  
لان السبب الذي هو يوجد فيما دونها وهو العدل والوصف  
قد وجد فيها ولان الاشتراط في السبب <sup>بها</sup> مستلزم <sup>بها</sup> المستلزم في الحكم  
وبعضهم ذهب الى انها منصرفة لكون الاصل في اللفظ صرف والصوت  
الحق من المذهبين بحيث لا يكون غير منصرف لما قلنا والسبب  
في منع صرف ثلث ومثلث اي السبب الذي يقتضي عدم صرفه

يعني غاية شغفهم

واخوانهم

واخوانهم واشباهاهما من السياق والسباق يعني من احاد الى  
معشر عند سبويه العدل الحقيقي والوصف اللازمة لان الوصفية للعدول  
الوصفية التي كانت في ثلثة ثلثة اي الوصفية التي حصلت لهما  
بالتركيب لان ثلث وضعت لهما لرتبة معينة من مراتب العدد من  
غير ملاحظة معنى الوصف فيه فلا وصف فيه في الاصل الوضع و  
يدل عليه اضافة الى العدول نحو ثلثة رجال واربع نسوة والوصف  
الوصفية انما حصلت بالتركيب كسبب فيه فائدة فتكون عارضة لان  
التركيب عارض وما بالعارض فهو عارض صارت اي الوصفية  
اصلية في ثلث ومثلث لان العدول لم يوضع الا وضعا ولا بمنزلة  
الاعم اعتبار معنى الوصفية فيه يدل عليه قولنا جاني رجال ثلثة  
ولا يقال جاني ثلث رجال والحال ان وضع العدول غير وضع  
العدول عنه فتخاير وضعها باعتبارها فيما وضعا له اي لكون  
الوصفية معتبرة في المعنى الذي وضع كل واحد من ثلث ومثلث  
له اخر عطف على ثلث او مثلث بضم الهمزة وفتح الحاء المجرمة  
جمع اخرى صفة اخرى واخرى على وزن فعلى بالضم والسكون مؤنث  
بغير صفة اخرى مضاف الى اخرى الذي هو مفرد مذكور على وزن المفعول  
قلت الهمزة الفاء واخر لهم التفضل كما فضل بشهادة التعريف  
له مفرد وتثنية وجمع ومذكر ومؤنث كاسم التفضيل لان معناه  
اي معنى آخر في الاصل اي في اصل الوضع يعني معناه اللغوي اشد  
تاخر اي يمين يعني ان معنى قولك جاني زيد ورجل آخر اشد تاخر  
من زيد في معنى من المعاني ثم نقل من معناه اللغوي الى معنى غير

العارض

0

امر



يعني الى الجازية وهو النفي بقرينة السؤال كما اذا قيل ازيد في الذر  
 فيقال خير اى ليس خيرا او تقدير لان في الهم التفصيل ايضا من النفي  
 لانه الوصف الزائد في المفضل منفي بالهم التفصيل عن المفضل على  
 معنى لانه لو لم يكن كذلك لما كان للتفضيل وجه ولهذا المنكبة نقل  
 الى معنى غير معنى قولك جاني زيد ورجل آخر جاني زيد غير رجل لكن  
 بشرط ان يكون من جنس المذكور فلا يقال جاني وجمارا آخر و  
 امرأة اخرى كذا في الرضى وقيل ليس كالمفضل ان يستعمل باحد التثنية  
 الثالثة ليكون المفضل عليه معلوما به اما باللام اى اما ان يستعمل  
 بدخول اللام عليه مثل زيد الا فضل على اذ يسمى للذكر فيه فيه  
 او الاضافة اى اضافة كالمفضل الى المفضل عليه او كلمة  
 يعنى او بدخول من التفضيلية على المفضل عليه على سبيل منع التثنية  
 والجمع وحيث لم يستعمل اخر فواحد منها اى من هذه الامثلة  
 علم انه اى اخر معدول من احدها اى من المستعمل باحدها  
 اختصارا في اللفظ فقال بعضهم انه اخر معدول عما اى عن  
 اخر الذي فيها لام اى عن الاخر يتوافق المعدول والمعدول عنه  
 في اللفظ والمعنى وشرط تخالفا في الهيئة موجود ههنا لان  
 هيئة ما جرو عن اللفظ غير هيئة الخطى به ولا يلزم ايضا ان يكون  
 المعدول معرفة كجاني امس لانه معرفة لكونه معدولا عن المعروف  
 باللام يعنى الامس لكونه معناه حيث بنى لتثنيته معنى لظرف  
 وهو الذي فيما عدل عنه وههنا ليس كذلك لعدم بقا معنى  
 التفضيل فيه لما عرفت انه نقل الى المعنى غير وصار كالمثل وقال

يعنى بدخول من التفضيل على المفضل عليه  
 على سبيل منع التثنية والجمع المستعمل باحده  
 اختيارا في اللفظ فقال بعضهم

بعضهم انه اى اخر معدول عما ذكره من اى على كالمفضل الذي  
 يستعمل من التفضيلية اى عن اخر من لانه الاصل في التثنية  
 لكون معنى التفضيل فيه اظهر واوضح وكذا لم يبقا مقصوفة  
 حيث يكون مفردا وان كان ملثما لانه لا يعدل الا عما يكون بمعنى الجماعة  
 لكون كلاما في الجمع لانه اخر جمع فلا يعدل الا عن الجمع لا المفرد ولا التثنية  
 وانما لم يذهب مبنى الفعل الى تقدير الاضافة لاجار ويجوز في محل الرفع  
 بناء على انه نائب لم يذهب يعنى لم يذهب احد الى ان يكون اخر معدولا  
 عن المتول بالاضافة نحو اخر زيد او اخر الناس فتكون الاضافة مقيدة  
 في المعدول ولذا قال الشاعر الى تقدير الاضافة لانهما توجب التنوين لو  
 البناد او اضافة بالتنوين اخرى صفة الاضافة مثلهما صفة  
 بعد صفة لها اى مثل الاضافة الاولى يعنى ان المضاف اليه من  
 التركيب الاضافي لا يخلو اما ان يوجب التنوين في المضاف لكونه  
 عوضا عن المضاف اليه المحذوف وسادسا مسددا نحو حينئذ اصله  
 حين اذ كان كذا فمحذوف كان كذا وعوض عن التنوين لما ذكره  
 نون وكتب متصلا بالحين فقبل حينئذ تحقيقا واما ان يوجب  
 بناء المضاف لتضمنه معنى الاضافة وهو معنى من معاني الحروف  
 نحو قيل لان اصله قبل زيد فلما حذف المضاف اليه ونوى بنى قبل  
 بالضم لما يسمى واما ان يوجب ان يليه تركيب اضافي مثله بشرط  
 ان يكون المضاف والمضاف اليه في الثاني عين الاول لكونه قرينة على ان  
 المضاف اليه محذوف في الاول نحو يا يسم تيم عدني فان اصله يا يسم  
 عدني فلما حذف المضاف اليه وجب ان يليه تركيب اضافي فقبل يا يسم

على الضم نسخ



لما ذكر وسبقه ومثله يازيد يازيد العلاء ويسمى في آخر العدول شيئا من  
 ذلك اي من التثوين او التثنية او الازدواج او الاضافة الاخرى فتعين ان يكون  
 يعني آخر معدول عن احد الاخرين اي عما في الكلام او عما ذكر معه من  
 التثنية على سبيل منع المثلث والجمع **وجمع** على وزن حرر عطية  
 على آخر لقربه واما على ثلث باصالة جمع بالجر صفة له مضاف الى  
 جمعا بالمذكر كصخرة مؤنث بالجر صفة لجمعا مضاف الى اجمع  
 الذي مذكرا فاعل وكذلك اي مثله جمع في عدم الانحراف خبر مقدم كمن  
 مبتدأ مؤخر وبتع وبصح وقياس فعلا الذي مذكرا فاعل ان كان  
 صفة اي صفة افعل ان يجمع اي تلك الصفة على فعل بضم الفاء  
 سكون العين ليمتيز افعل الصفة عن افعل التثنية لان جمع بالوزن  
 والنون في المذكر والالف والتاء في المؤنث بشرط لان هذا الجمع لا يرفع  
 بالجمع ولو جعل افعل الصفة على هذا الجمع ايضا لدفع الالتباس  
 لم يعكس لما قلنا ولم يجمع مؤنث بالالف والتاء ايضا لكونه رفع  
 المذكر بل كان جمع المذكر والمؤنث في افعل الصفة واحدا اختصا  
 ولقصود هذه الصفة عن افعل التثنية كجمعا على حرر وان  
 كانت اي صفة افعل لئلا ان يجمع على فعال او يجمع في التثنية  
 الذي وكسرها مثل اجل وابصح واحرص يجمع على اجدل و  
 اصابع واحارص او فعلا وليت بالالف والتاء في الصحيح لان  
 الف التانيخ اذا وقعت في التثنية يجمع جمع الصحيح المؤنث  
 مثل حارات في حارات كصخرة بالمذكرة وكذا بالذات فعلا  
 اذا لم يكن مؤنث افعل مثل عندا وحررا وزمانا يجمع على حاردا  
 والاصل في صغاري على وزن جاري لان ما بعد الف التانيخ في الجمع  
 ما بعد الف التانيخ

الاقصى يكتفى مكسورا كاساور وانا عيم فانقلب الالف ياء كسورا  
 وانكسارها قبلها يفتح قلب الهمزة ايضا ياء لان الهمزة اذا وقعت بعد  
 حرف المد تقلبه عنس للمجانسة مكفورة وخطية واقنس فصار  
 صغاري بالتشديد وهذا قليل الاستعمال لانتقال الياء المشددة  
 في آخر الجمع الاقصى ففتحت جذقا الياء الاولى فصار صغاري مثل  
 اساور ثم فتحت الراء وقلب الياء الفاء لتحريكها وانفتاح ما قبلها  
 لزيادة اللغزة لان الفتحة والالف اخف من الكسرة والياء فصار  
 صغاري مثل جمادي او صغارات لما ذكرنا فاصلها اي اصل جمع  
 اما جمع كجمرا ان كانت وصفا او جماعي او جماعات ان كانت  
 لئلا فوجدنا اصل العدول عنه فاذا اعتبر اخر جرها عن وحدة منها  
 اي من هذه الاصول الموجودة لها تحقق العدول فاحد السببين  
 المتضمنين منع مرفعة اي جمع فيها العدل الحقيقي لكن  
 الماصل محقق والسبب الاخر الصفة الاصلية وان كانت  
 اي جمع بالظن اي بقلب التثنية في باب التأكيد لئلا لان فعلا  
 افعلا لا يكون الا وصفا فالاسمية فيها عارضة فتكون الصفة  
 مؤنثة في منع التصرف سواء كانت تامة بغلبة الاسمية  
 مثل لود وارقم وادهم او غير ذاك بل بغلبة الاسمية مثل  
 احمر واصفر وفي جمع واخواته وهي كسرة واتبع و  
 ابضع الطرف متعلق لما قبله تقدير احد السببين في الجمع  
 واخواته وزن الفعل والسبب الاخر الصفة الاصلية واما  
 في جمعا واخواته فالتانيخ القائم مقام السببين وانما وزد المص

وان صارت



ثلاثة امثلة مع ان المثال الواحد كاف في التمثيل كما في العدل التقديري  
 لانه لا يخلو انما ان يكون الوصف باقيا أولا والاقل والثاني اما ان يكون  
 النقل محققا أولا وما يكون النقل فيه محققا فهو الثاني والثالث اي ما  
 يكون النقل فيه غير محقق هو الثالث لانه دائري بين ادبيك باقيا على  
 وصفه او منتقلا الى اهمية كما في باب التاكيد وعلى ما ذكرنا متعلق  
 بقوله لا يرد اما اشارة الى تفسير معنى المزوج عن صفة والتنبية عليها  
 بالامثلة او اشارة الى الفرق بين جمع وآخر وبين المزوج الشاذة مع ان  
 كلاهما على خلاف مقتضى القياس وحاصله ان المزوج بعضها قبيحة  
 وبعضها شاذة وبعضها معدولة لا يرد للمزوج الشاذة اي لا يتغير  
 لما قلنا انها كاتيب واقوس فانه لم يعتبر اخراجها الى خارج انيب واقوس  
 عما اى عن المجمع الذي هو القياس فيها وان كان موجودا كاتيب واقوس  
 لان سبب الاعتبار ليس الوجود عدم الانصراف وذلك ليس موجودا  
 في المجمع الشاذة كيف انتهى انكارى كيف يعتبر اخراجها عن  
 القياس فيها ولما لانه لو اعتبر جميعها او على انيب واقوس  
 عدل عنها فلا شذوذ في هذه الجمعية اي في انه يجمع ناب على انيب و  
 اقوس على اقوس تكون على ما هو القياس كما سبق ولا فائدة ايضا  
 للخروج ليس للكم المعدول فائدة في كونه ليكن مخالفتها الشاذة  
 اي حتى يكون مخالفا من الاسماء المعدولة شاذة فكنى الاسماء المعدولة  
 على قسمين شاذة وغير شاذة ولا شى من الاسماء المعدولة شاذة ان  
 اين يحكم فيها بالشذوذ هذا محراب لو بالفاء اي فمن اى مكان ينزل  
 في تلك المجمع بالشذوذ فكنى اقوس وانيب شاذة ولما لم يعتبر

اخراجها

اخراجها عنها لعدم سبب وهو عدم الانصراف حكم عليها بالشذوذ و  
 من هذا اي ومن عدم اعتبار الخارج عما هو القياس كسبب السبب الذي  
 هو عدم الصرف غير موجود تبين اي ظهر الفرق ظهرا بين الشاذ  
 والمعدول لان المعدول هو الاسم الخارج عما هو الاصل فيه باعتبار الخارج  
 عنه لوجود سبب الاعتبار الذي هو عدم الانصراف والشاذ ما لم يعتبر  
 اخراجه عما هو القياس فيه لعدم وجود سبب بل كان اقولا على خلاف  
 القياس او **تقدير** عطف على تحقيقا اي المعدول خروج عن  
 صفة الاصلية خروجها عما كان اصل مقدر مفروض في اشارة  
 الى ان التقدير بمعنى المقدور والى ان بمعنى الفرض ولذا وصفه بقوله  
 مفروض يكون الدعي والسبب الى تقديره اي تقديره الاصل ومفروض  
 عطف تفسير منع الصرف بالنصب لانه خبر يكون لا غير اي لاها  
 النفي الجنس وغير مبني على القم لشبهه بالغايات على ما يجب اي لا  
 غير منع الصرف من الدليل موجود فيه يعنى ليس فيه دليل الا  
 منع الصرف فقط **كهر** وكذلك زفر فانها اي عمر وزفر لما قبل  
 غير منصرفين في استعمال العرب بالعلة الواحدة وهي العلمية و  
 من قاعدتهم ان الاسم لا يكون غير منصرف الا بوجود السبب فيه  
 او سبب يكون ولما لانه لم يوجد فيها اي في كل واحد من  
 عمر وزفر سبب ظاهر من اليباب التسعة الا العلمية وحدها و  
 هو هذا لا تمنع الصرف اعتبار فيها العدل لوجود فيها بيان  
 العلمية والعدل ولا تمنع مخالفا لقاعدة ولا يمكن اعتبار غير  
 فيها لانه ليس فيها ثابث ولا عجي ولا تركيب ولا جمع ولا غيرها

اوليس فيها نسخ



فما خصص الاعتبار على العدل ولما توقف اعتبار العدل على وجود  
 الاصل للعدل لان الاصل اذا لم يوجد لم يكن اعتبارا <sup>ولما كان</sup>  
 لم يكن اي لم يوجد فيها دليل ظاهر يدل على وجوده كما في المنة  
 السابقة في العدل الحقيقي غير منع الصرف بالرفع صفة دليل  
 قد روي في غيرهما ان اصلها عام ووزن اخر يعق كان الواضح قد  
 التسمية او لا بعامة وزنه في الاثر كما كانا من الاجناس خاف  
 التباسي وعدل عنهما الى عمر وزنه لان عامه موجود في الاجناس  
 كما في كانه سماء او لا بعامة ثم عدل عنه <sup>لان غير موجود في الاجناس فكان</sup> وسماه به اختصارا في  
 اللفظ وزنه وان وجد في الاجناس كما في قوله يا في الظلامه  
 عند انقضاء الزفر الا انه كما كان نادرا جعل كان لم يكن في كان  
 عمرا دخل في الباب لانه لم يوجد في الاجناس قط **ومثل باب**  
**قطام** عطف على عمر وقطام لهم امرأة من العرب كحذام المود  
 عن قاطمة كما ان حذام معدولة عن حازمة <sup>واراد اي المص</sup>  
 ببابها اي بذكر الباب كل ما سماه او كل لفظ هو او لفظ كان على  
 وزن فعال والافعال وقطام بالجر عطف على حال كونه على الاعيان  
 المؤنثة اي على موضع غير معين من الاعيان المؤنثة صفة  
 الاعيان حال كونه ملابس من غير ذوات الراء يعني ليس في  
 راء كحزار وطمار الكاشنة في لغة بني تميم فانهم اي بني تميم  
 ويجوز ان يرجع الى النكاح اي فان النكاح اعتبروا العدل اي الخ  
 نحو قطام عن قاطمة في هذا الباب اي باب قطام يعني في فعال  
 التي يكون علما للاعيان المؤنثة حملا له منقول له لقوله انبروا

اي كونه

لانه كونه حاملين هذا الباب على فعال التي كانت ذوات الراء في الاعيان  
 المؤنثة مثل حصار في حواشي الهندي كم كوكب وفي القاموس حمل  
 بين اليمامة والبصرة واليهامة والحيز من الابل وضار الحان المرتفع  
 وفي بعض النسخ وتوزع في القاموس ارض بين اليمن وقيل طمار ك  
 بالفتح مكان مرتفع اليه ويقال هو مكان يرفع اليه الانسان ثم يري  
 منه ظاهرا اي حصار وطمار مبيتان على كوكب ولم يتيها على السكنى  
 مع ان الاصل في البناء السكنى لانه يلزم اجتماع السكدين ولم يتيها  
 على الضم للثقل وهو ظاهر والاعلى الفتح لا يند اخف وايضا ان السكنى  
 اندح يلزم اجتماع الفتحات وهو ثقل ايضا فتيها على الكس لانه ليس  
 فيه حذف وفيه وليس فيها شئ يوجب البناء او غيره <sup>الاجناس</sup>  
 من الاجباب التسعة المقتضية منع الصرف العلية بدل من قول كسبان  
 والثاني عطف على العلية والسببان لا يوجبان البناء اي يوجبانه  
 بناء ما وجد فيه احدهما لانها ليس من الاجباب المقتضية لـ  
 البناء فان الموجب للبناء في مثل هذا الباب المشابهة لفعال  
 الذي كان بمعنى الامر نحو نزال ونزال في العدل والوزن فاعبر  
 فيها العدل ولم يكتمف بالمشابهة في الوزن لئلا يرد مثل كسبان  
 كحباب وجوام وكلام وسلام وغيرها فاقها معربة لان المشابهة  
 في الوزن وحدها تؤثر في منع الاعراب الذي هو الاصل في الاسم  
 فحصل سب البناء وهو العدل والوزن فلما اعتبر فيهما العدل لتحصيل  
 سب البناء اعتبر العدل فيما اي في الافعال الذي عدلها ان مثل حصار  
 حصار وطمار متهما بيان لما في قوله فيما اي من بيان باب فعال الذي

وحدهما لانهما لم تؤثر في



جعلوه اي بنو تميم معربا غير منصرف ايضا اي كما اعتبروا العدل في باب  
 حضار حلا منفعول لقوله اعتبروا اي ليكون محمولا على نظائره اي  
 على اشباهه هذه اللواحي هي ذوات الراد مع عدم الاحتياج اليه اي  
 الى اعتبار العدل فيه لتحقيق السببين اي لوجود السببين في باب  
 التسوية لمنع العرف العلمية والثانية المعنوية مع وجود شرط تختم  
 تائين ههنا وهو الزيادة على الثلثة سببي فاعتبار العدل فيه اي في  
 قطام انما هو اي ليس الا للعمل على نظائره اي على شباهه لا اي ليس  
 اعتبار العدل فيه لتحقيق سبب منع العرف وهو العلمية وبما  
 الثانية مع وجود شرط تختم تائين وهو حاصل كونه اعتبار العدل  
 اولا والحاصل لا يمكن تحصيله ولهذا اي لاجل اعتبار العدل  
 فيه ليس الا للعمل على نظائره لا غير يقال ذكر باب قطام المصنف  
 مضافا الى المفعول والفاعل متروكا اي ذكر المصنف هذا الباب  
 اي في بحث العدل التقديري ليس في محله لان محله سياسي في  
 باب الحكماء لان الحكماء اي البحث فيما اي في الحكم المعرب الذي هو  
 وجد غير منصرف بالعلمية وحدها وقد رقبه اي في ذلك الحكم  
 العدل لتحقيق سبب منع العرف وهو العدل لا فيما قد رقبه  
 العدل حلا على نظائره وانما قال المصنف في بني تميم احترق  
 عن لغة بني اهل المجاز ببولان المجازيتين يتبونه ان يجعلوه  
 هذه مبنية وان كان معدولا ولا ايضا عندهم فلا يكون باب  
 قطام مطلقا كان ذوات الراد اولا مما نحن فيه اي من البحث  
 الذي كان ذكرنا فيه وهو كون العدل التقديريا والمراد من بني تميم

فانهم على ان ذوات الراد من هذا القسم مبني على الكسر للوزن والعدل  
 المقدور فان الاقلين منهم اي من بني تميم لم يجعلوا ذوات الراد مبنية  
 بل جعلوها معربا يعني جعلوا باب قطام سولا كانت ذوات الراد اولا معربا  
 غير منصرف لان الحكم اصل في الاعراب والمثابته لبني ذوات كانت  
 لم تؤثر في منع الاعراب بالعمل بالاصل هو الاول فلا حاجة الى  
 اعتبار العدل فيها اي في ذوات الراد لتحقيق سبب البناء لما عرفت  
 ان سبب البناء العدل والوزن وحمل بالجر عطف على اعتبار العدل اي  
 والحاجة ايضا الى حمل ما عداها عليه اي حمل فعال التو لم يكن ذوات  
 الراد على فعال التو كانت ذوات الراد لان هذا الباب معرب عندهم  
 فكان في باب قطام ثلثة اقوال في قول مبني اي للمجازيين المثابة  
 فعال التو يعني الفعل كنزال عدلا ووزنا فلم يكن مما نحن فيه و  
 في قول معرب اي الاقلين من بني تميم معرب غير منصرف للعلمية و  
 والثانية المعنوية فلا حاجة الى العدل وفي قول اي الاكثريين من  
 بني تميم ان كان ذوات الراد فهو مبني لما مر وان لم يكن ذوات الراد  
 فهو معرب غير منصرف للعلمية والثانية المعنوية فاعتبر فيه العدل  
 وان لم يحتج اليه العمل على نظائره من ذوات الراد فقط لا التحصيل  
 منع الصرف الوصف المعدول من لسان منع الصرف الوصف  
 والصفة مصدران كما لوعد والعدة بمعنى واحد وان فرق بينهما بان  
 الوصف يرفع بالواصف والصفة بالموصف وقال عصا الدين لم  
 يعرف المصنف هذا الباب لان العدل لان غير اما معروف في هذا الباب  
 في محل واما مستغن عن البيان لشهرته فيما بين المحصلين او عرف العدل

بحث الوصف

كان لو عدل الوصف



لعدول فيه عن تعريف السلف بخلاف الاسباب الباقية حيث لم يعد  
 فيها انتهى هو كونهم ذاك على ذات مهمة ما خوفة اي معتبرة مع  
 بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع وسواء بقيت  
 على الوصفية مثل اجراء وجعلت كما برسمها من غير الوصفية كما  
 كاسود وارقم على كيجي فانه اي مثل السمر موضوع لذات ما و  
 لفظ ما صفة لذات اي وضع لذات من الذوات ولذا قيل ذات  
 وصفة معينة اخذت مبنى للمفعول صفة لذات اي اعتبرت تلك الذات  
 مع بعض صفاتها التي هي الحرة في اجراء والموصول مع الصلة <sup>الصفة</sup>  
 لانه ياخذ التانيث من المضاف اليه مثل قطعت بعض انا مل او كانت  
 الدلالة بحسب الاستعمال لا بحسب الوضع لان الوضع لم يكن  
 وضع الوصفية بل انما وضع الكمية ثم عرض له الوصفية ما  
 بالاستعمال مثل اربع في قولك مرتب نسوة بكره التنون وضربها  
 والنساء والنسوان جمع امرة لا من لفظها وتصفير نسوة  
 نسوة اربع بالمر والتون فانه اي اربع موضوع للمال مرتبة  
 وهي ما بين الثلثة والتمسة كانت من مراتب العدد التي هي من  
 واحد الى مائة ومنها الى الالف ومنها الى غير النهاية فلا وصفية  
 فيه اي في اربع بحسب الوضع لانه لم من الالمام التي كانت في  
 مقابلة الوصف كرجل وفرنس وزيد وعمر وبل قد يعرض الوصف  
 بعد الوضع بحسب الاستعمال كما في المثال المذكور الذي اوردته  
 فانه اي اربع لما اجري مبنى للمفعول فيه على النسوة في قولك مرتب  
 نسوة اربع بان جعل وصفها وبين به ما هو المراد منها كما ان اسند

تبيين ما هو المراد من الموصوف التي هي من قبيل المعدودات  
 وصفها فالتوهم ان النسوة لما كانت من ذوات العقول  
 توهم انها لم تعد لان العاد لا يكون معدودا لا لاعداد اي ليس تلك  
 النسوة من قبيل الاعداد وهو ظاهر علم جواب لما ان معناه اي  
 معنى قوله مرتب نسوة اربع او معنى اجراء الاربع على النسوة مر  
 مرتب نسوة موصوفة اي متصفة بالاربعية لكون الاربع دالة  
 على معنى في متبوعه وهو الاربعية وهذا اي معنى مرتب نسوة  
 موصوفة بالاربعية معنى وضفي عرضي اي عرض له اي لاربع بعد  
 الوضع كما في الاستعمال اي بسبب الاستعمال واجراءه على النسوة  
 التي تكون معدودة لا وضفي اصلي له بحسب الوضع لما عرفت  
 ان وضعه اي الاربع لم يكن الا لاسمها فاذا استعمل وضعا يكون ذلك  
 الوصف فيه عارضا ولما تبين ان الوصف قيمان اصلي وضفي  
 احتيج الى ان ايها معتبر في السببية لمنع الحرف فقال الشيخ  
 مبتدأ والمعتبر في سببية منع الحرف اي في ان يكون مبتدأ هو  
 الوصف الاصل لا غير لاصالته لان الاصل لكونه اصلا يؤثر  
 في الاحكام والقواعد والامثلة والشواهد لا الوصف العرضي  
 يعني لا يكون الوصف العارض سببا لعرضية اي لكونه عارضا و  
 العارض في حكم العدم فلا يؤثر في الاحكام والقواعد فلو كان  
 اي لاجل ان المعتبر في السببية هو الوصف الاصل لاصالته لا العرضي  
 لعرضية قال المصنف اي يبين ما هو المعتبر في السببية فالاصلي في قوله  
 فلذلك متعلق يقال شبهه مبتدأ اي شبهه الموصوف المعدود



من سبب منع الصرف في سببية متعلق بالخط مضاف الى المفعول  
وهو منع الصرف اي في كونه سببا لمنع الصرف **ان يكون** اي الوصف  
وصفا في الاصل **وللملة** خبر المبتدأ الثاني وهو مع خبر خبر المبتدأ  
الاول الذي هو الوصف في المبتدأ الذي هو الوصف جزما لا وحدا ولو  
حكى كذلك ومثلث او تقدير كجمع بان يكون وصفا اي وضع الوصف  
على الوصفية والباء متعلق بقوله الوضع لا ان تعرضه عطف على قولنا ان  
وصفا الوصفية بعد الوضع في التقدير لما عرفت ان المعبر في السببية  
هو الوصف الاصل سواء بقي الوصف على الوصفية الاصلية ولم  
ينقل عنها الى اللمية مثل احمي او زالت الوصفية بالاصلية عند  
بان نقل عنها الى اللمية اذا اطلق لم يتبادر الى الفهم الا اللمية  
مثل لود وارقم لللمية لان غلبة اللمية عارضة والعارضة لا يغير  
الاصل وان كان مقدرا فاذا كان الامر كذلك **فلا يصح** اي  
الوصف الاصل وفيه مضرة بقوله بان يخرج منه اي يخرج الغلبة الوصف  
الاصل عن سببية منع الصرف اي عما ان يكون سببا لمنع الصرف **الغلبة**  
فاعل فلا تفرق اي غلبة اللمية فيه اشارة الى ان المصدر المعروف باللام  
مضاف الى الفاعل بناء على ان يكون اللفظ فيه لا يندفع الى الوصفية الاصلية  
متعلق بالغلبة ومعنى الغلبة اي معنى غلبة اللمية على الوصفية الاصلية  
ان يكون اللفظ عاما في اصل الوضع ثم يصير ذلك اللفظ بكثرة الالتفات  
في احد النوعين **ولذا** قال الشيخ احتصاص ببعض افراد الباء  
داخله على المقصور عليه يعني كان اللفظ في الاصل عاما لانه يدل على  
ذات مبهمة ثم انتشر استعماله في بعض الافراد الدال هو عليه في الاصل وطلب

ان يكون اللفظ

في بحث لا يحتاج ذلك اللفظ في الدلالة عليه اي على ذلك البعض  
الى اللمية اللفظية او غيرها ولما في الدلالة على المعنى الوضع الذي كان  
قد وضع اللفظ له عاما فيصالح اليها كائن عباس رضي الله عنه فانه  
يبلغ على واحد من بني العباس ثم صار لثمنه في ابنه عبد الله بحيث  
لا يحتاج في الدلالة عليه الى قرينة بخلاف سائر انبياء وكذا النجم و  
النسب والبيت والكتاب على ما كان كما ان لود كان موضوعا  
عاما لكل ما فيه السواد اي كان قد وضع وصفا عاما لكل شيء  
انصف بوصف السواد من ذي روح او جاد لانه يقال شيء  
السواد للتعريف به ثم اي بعد الوضع العام المتصف به كثر  
استعماله في لية السواد وهي فرد من الافراد التي وضع لود له  
كما قال النبي عليه السلام والسود اقربوا السواد بن لية والابن  
يحيى متعلق بكثرة لا يحتاج اي لية السواد في الفهم عنده اي  
فانها مبهمة من لفظ لود اذ كان لا يحتاج استيعاب لية لية  
السواد عن لفظ لود اذ ذكر الى قرينة دالة على ان المراد منه  
لية السواد من موصوف او غير محب اذا عرفت به تلك اللمية  
بخلاف سائر السواد فانه لا بد لكل منها اذا قصد به من قرينة  
عن موصوف مثل ليل لود او رجل لود او من الرجال **فلذلك**  
المذكور اللفظ متعلق بالفعلين الذين هما صرفي وامتنع وعلمها  
وامتنار اليه بل كان مثنى فتر الشارح بقوله المذكور ليصح الاستعمال  
المفرد فاعلمنا ان اللفظ لا يمتنع لكون المشار اليه مثنى ولم  
الاشارة مفردة ثم يلزم المذكور بقوله من كثر استعماله الوصفية في



في كون الوصف بيا المنع الصرف وعدم منصفة الغلبة اي غلبة اليمين  
 على الوصفية الاصلية يعني ان كان الوصف اصلا لا يضره زواله بل يضره  
 كالبينة حيث يكون غير منصرف بقى وصفية اولى والت صرف  
 لعدم اصالة الوصفية نظرا الى الامر الاول اربع اذ وصف العدد  
 في قولهم مبررت **شعوب** اربع مع ان فيه بسبين الوصفية ووزن  
 الفعل لعدم كون الوصفية فيه معتبرة ووزن الفعل وحده لا يؤثر  
 فانصرف مع ان الانصرف اصل في الهم **وامتنع** من الصرف يعني ما  
 غير منصرف كما انه غير منصرف قبل التسمية لعدم منصفة الغلبة نظر  
 الى الامر الثاني **هود** وهو في اصل الوصف وصف لكل ذي سواد  
 لما عرفت **وارقم** وهو في اصل الوصف وصف بمعنى ذي رقم  
 ونفوس لا يكون على لون واحد بل يكون ذا ألوان حيث ان لها  
 صارا ليمين **الحية** الاولى بدل من ضمير صارا ابدال البعض يعني  
 صارا الاول وهو لود لهما الحية السوداء وهي الحية العظيمة  
 السوداء يقال بالفارسية مارسياه بزراد وملياه تر وصار  
 الثاني لهما الحية التي فيها سواد وبياض وهي الحية التي تكون  
 جسما لهود ويكون عليه نقطة بيضاء او يكون عليه نقطة سود  
 وبيضاء ويكون مختلطة بهما وجمعها ارقيم وعليه قوله بالاول  
 والجمع ارق فانها لشد من الهم **الارقيم** **وادهم** وهو في الاصل  
 وصف بمعنى ذي الدهمة اي سواد حيث صدر كما **للقيد** من  
 الحديد لما فيه اي الحديد من الدهمة بيان لما اعني السواد تفيد  
 وهي السواد يقال فرس ادهم وناقه دهم اي لود سودا في ذية

مد هاتان اي سودا وان والحديد ايضا لود فان هذه الهم  
 اي لود وارقم وادهم وان خرجت عن الوصفية اي عن كونها  
 وصفا بمعنى ذي سواد وذي رقم وذي دهم لغلبة الالمانية على  
 الوصفية الاصلية لكنها الى الا ان هذه الالمانية بحسب اصل الوضع  
 اوصاف لما عرفت غير مترق لم يجر بمنى للمفعول اي لم يمتنع بها  
 بالرفع نائب الفاعل والجلد خبر ان في قوله فان لم قوله وان خرجت  
 حال من لم ان والمعنى فان هذه الالمانية حال كونها مخرجة عن الوصفية  
 الاصلية بالغلبة لكن بشرط كونها اوصافا وصفا لم يمتنع بها  
 في كل واحد منها في معانيها الاصلية ايضا اي كما لم يمتنع استعمالها  
 في معانيها الوصفية لانا نعلم قطعا ان معنى لود محردة عن الالمانية  
 بالكلية لانها استعملت في نوع من انواع معانيها الوصفية لانا  
 نعلم ان معنى لود الغالب في الالمانية حية سودا ومعنى ارقم  
 الغالب فيها حية فيها سواد وبياض ومعنى ادهم قيد في  
 دهم اي سواد وانت خبر ان في معانيها الالمانية شمة من معانيها  
 الوصفية فالمانع من الصرف في هذه الالمانية حين  
 كونها مستعملة في معانيها الالمانية الصفة الاصلية لان الاصل لكونه  
 اصلا معتبرا وان زال ووزن الفعل وانما هذه الالمانية عند استعمالها  
 في معانيها الاصلية يعني عند كونها مستعملة في المعنى الوضعي  
 لم واحد منها فلا اشكال في منع صرفها اذا كانت متعنة من الصرف  
 وجعلت غير منصرف عند كونها مخرجة عن معانيها الوصفية و  
 كانت لهما من غير اعتبار منع الوصفية فيها فكونها متمنعة من الصرف



عند كونها اوصافا مستقلة في المعنى الوضعي يكون بالطريق الاول  
 السبب اذا ارعند زواله فوجد وجوده يكون الشد تأثير  
 لوزن الفعل والوصف الثاني الاصل الذي هو الوضع والحال الذي هو  
 الاستعمال لانها في وصف اصلا واستعمالا **وضعف** عطف على صرف  
 ان يكون الوصف الاصل معتبرا **ضعف** **منع** افعي من الصرف  
 حيث صار **الحجة** الجنسية الشديدة لهم بناء على زعم مثلث  
 الفاء ساكن العين الظن في الباطل والمراد ههنا المعنى الاول وصفية  
 فيه لتوهم اشتقاقه من الفعوق التي هي الخبيث يعني توهم انه مشتق  
 من الفعوق مصدر ففوق يعفوع معنى الشدة في الخبيث يقال فعوة  
 السم اي شدة فيكون افعي بمعنى ذي حيث تدبر ثم نقل اليها  
 فمنع من الصرف لهذا على ضعف وانما صرفها فقوى لانه لم يتحقق كونها  
 وصفية في اصل الوضع وكذلك اي كما ضعف منع افعي من الصرف  
 حين كونها **ضعف** **منع** **اجدل** من الصرف حيث صار **الحما**  
**للصفر** بناء على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة  
 يعني توهم ايضا انه مشتق من الجدل وهو شدة الخصوصية يقال جاد  
 خاصية فيكون اجدل بمعنى ذي جدل قوي وخصوصية منع من الصرف  
 على ضعف وانما صرف فقوى لانه لم يتحقق وصفية و  
 الصرف اصل في الهم فانصرف **وضعف** **منع** **اخيل** من الصرف حيث  
 صار **الحما** **للطائر** اي للطائر ذي خيال على وزن عمران جمع حال وهو  
 النقطة في الجسد كما العبدان جمع عود بناء على زعم وصفية لتوهم  
 اشتقاقه من الخال فعني اخيل ذو خيال ثم جعل **الحما** **للطائر** ذي خيال

ولما كان فيه معنى الوصفية ضعيفة كان منع صرفه بعد النقل ضعيفا  
 ايضا لان الضعيف لا يؤثر بجد زواله فكان صرفه قويا ووجه **منع**  
**ضعف** **منع** الصرف في **الحما** بعد النقل عدم المنع بكونها اوصافا  
 اصلية لان اشتقاق كل واحد منها مما اشتق ثابت بالوهم وما ثبت  
 بالوهم لا يعتبر فكأنها لم يوضع في الاصل اوصافا فانها لم يقصد  
 بها المعاني الوصفية وهي في افعي ذو خبيث وفي اجدل ذو  
 قوة وفي اخيل ذو خال مطلقا قوله لاني الاصل تفسير **منع**  
 لاطلاق متعلق بقوله لم يقصد يعني لم يقصد بهذه الالفاظ المعاني  
 الوصفية في اصل الوضع والحال ولم يقصد ايضا المعاني الوصفية  
 الوصفية في الاستعمال حيث استعملت **الحما** للاعيان اما الاول وهو  
 انه لم يقصد به المعاني الوصفية في اصل الوضع فظاهر لانه لم يشب  
 واما الثاني وهو انه لم يقصد به تلك المعاني في الاستعمال فلان  
 المستعمل بها لم يقصد بها الا ان يكون كل واحد لهما نوع مخصوص  
 من غير ملاحظة معنى الوصف يعني معنى الخبيث والفعوة والحال  
 وان كانت في انفسها موصوفة بتلك الاوصاف فلم يكن وصفا  
 وصفا واستعمالا فانصرف مطلقا وفي الرضى ولنا ان نقول صرف  
 هذه الكلمات ونحوها لان مستعملها لا يقصد معنى الوصف مطلقا لا  
 عارضا ولا اصلا فافعي وان كانت في انفسها خبيثة واجدل  
 طاير ذو قوة واخيل طاير ذو خيال لانك اذا قلت مثلا لقيت  
 اجدا لفعناه هذا الجنس من الطير لن غير ان تقصد معنى القوة  
 كما تقول لقيت عقابا من غير ان تقصد به معنى الوصف وهو الشدة



وان كان اقوى من الصغر الى حدها كلامه مع انه الاصل في العلم العربي  
ولم يقصد به كون البعث في العلم كالبعث لانه لا يحتاج الى سبب  
آخر بخلاف غير المنصرف فانه يحتاج الى سببين او سبب قائم مقام  
ومالم يجمع الى سبب يكون اصلا **التانيث** للحدود من سبب  
منع الصرف اللفظي قيد به لتقابل المعنوي والتقابل بالتاء لانها  
مشتركة فيهما الحاصل قيد به ايضا ليكون متعلقا بقوله **بالتاء**  
لابل الف يعني لا يكون التانيث اللفظي حاصلا بالالف فانه اي  
فان التانيث اللفظي الحاصل بالالف سواء كانت صمدية او مقصورة  
لا شرط له في منع العلم عن الصرف كالبقي انه قائم مقام سببين من  
احتياج الى الشرط لكون تانيثه وضعيا لازما قوله التانيث  
**مبتدأ وشرطه** مبتدأ ثاني في سببية منع الصرف اي في كونه كيا  
لمنع العلم عن الصرف **العلمية** اي ان يكون علما خبر المبتدأ الثاني  
والثاني مع خبر خبر المبتدأ الاول اي ان يكون علما علمية **العلمية**  
سواء كان مذكرا حقيقيا كخبر او لا مؤنثا حقيقيا كخبر او لا  
هذا اولاد كعن بك العين فالعلمية شرط تانيثه فلا تؤثر  
بدونها ليحصر التانيث لازما للكلمة فالمؤنث بالتاء مادام  
علما لزوم التاء لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الالفاظ  
وان جاز التصرف فيها في الترخيم وفي ضرورة الشعر بخلاف  
ما اذا لم يكن علما فان التاء قد تنزل عنها حيث للفرق بين  
المذكور والمؤنث فلم تلزم الكلمة الا اذا كانت علما بخلاف الالف  
فانها وضعت للتانيث لا غير فتلزم الكلمة بلا شرط العلم والمادة

بالتاء

بالتاء التاء الزائدة في اخر الكلمة مفتوحا ما قبلها تكون عند الوقف  
هاء سواء كانت للتانيث فقط مثل طحمة او جزء من الكلمة من غير  
بدل كجارية ولان العلمية وضع ثاب وكلا حرف وضعت الكلمة  
عليه لا يفقد عن الكلمة لان العلم يوضع اولا على الجنس ثم يوضع علما  
مثل عايشة من عائش بعيش عائش وعائشة وهو في الجنس  
موضوعا مع التاء فاذا سميت به فقد وضعت ثانيا معها فصار  
التاء تمام الكلمة في هذا الوضع فلزمت للكلمة وضعا كس وضعا  
**ثانيا والتانيث المعنوي** فيه اشارة الى انه عطف على التانيث اللفظي  
الا انه قد راجع لوصف صحتها لبيان ما هو المراد وهو كون معنويا وكذا  
هناك لكونها مفهومة من قوله بالتاء والتانيث المعنوي ما يكون  
التاء فيه مقدر سواء كان حقيقيا كهند وزينب او غير حقيقي  
كحلب ومصر **كذلك** اي كالتانيث اللفظي الحاصل بالتاء في التانيث  
العلمية يعني في كون العلمية شرطا في سببية منع الصرف فيه اي في  
منع الصرف الا انه بينهما اي بين الشرطين فرق يعني بين ان يكون  
العلمية شرطا لسببية التانيث اللفظي وبين ان يكون شرطا لسببية  
التانيث المعنوي فانها الى العلمية في التانيث اللفظي بالتاء شرط  
لوجود منع الصرف يعني ان هذا التانيث اذا جعل علما يجب منع صرفه  
من غير احتياج الى شيء آخر وان العلمية في التانيث المعنوي شرط  
لجوانه يعني ان التانيث المعنوي اذا جعل علما لم يجب منع صرفه  
بل يحتاج في وجوبه الى شيء آخر فلا بد في وجوبه اي في وجوب منع  
صرفه من شرط آخر يعني غير العلمية معها والحاصل ان التانيث



اللفظي بالتاء له علامة ظاهرة دالة على تحقيق وهي التاء الملقوطة فيكون  
 قوتها فاكثف فيه بالعلمية وحدها وانما المعنوي فلما لم يكن له علامة  
 ظاهرة فكان ضعيفا ولم يكتف فيه بالعلمية ختم اليها شيء آخر ليقوى  
 به لان الضعيف اذا ختم اليه شيء آخر يقوى به وكما اصل الا ان التانيث على  
 ثلثة اقسام اقوى وهو التانيث اللفظي بالالف بقسمها كونه لانه  
 الكلمة لا ينفك عنها في ان واحد يقوم مقام السببين من غير احتياج  
 الى شرط وبب آخر واوسط وهو اللفظي بالتاء كونه غير لازمة للكلمة  
 حيث ينفك عنها يحتاج في السببية الى العلمانية الا ان له علامة ظاهرة دالة  
 على تحقق اكتفى بها ولم يحتاج الى غيرها وادنى وهو المعنوي كونه امرا  
 معنويا ليس له علامة ظاهرة بحيث يعلم وجوده وعنده بل لا يعلم  
 الا بقرينة خارجية منه احتاج في السببية الى الشئتين العلمانية واحد الامور  
 الثلثة ليتقوى بهما ويخرج عن الضعيف ويؤثر في منع الصرف  
 تامل ولم ان جهدا كما اشار اليه اي الى الشرط الاخر بقوله  
شرط تختم تائين اي شرط وجوب تائين التانيث المعنوي في منع الصرف  
 متعلق بقوله بالتائين احد الامور الثلثة يعني انضمام احدها الى العلمانية  
 لانها مؤثرة بحدتها بدون العلمانية وفي قوله احد الامور اشارة الى  
 ان اوصفها ما ينعى الجمع والخلق يعني يقال لها منفصلة حقيقة مثل قوله  
 العدد اما زوج او فرد زيادة خبر المبتدأ المحذوف او بدل من احد  
 الامور بدل البعض من الكل على ثلثة اي زيادة حروف الجملة التي يكون  
 غير المنصرف بالتانيث المعنوي والعلمانية فالالتوين عوض عن التانيث  
 على ثلثة احرف متعلق بالزيادة ليقوم الحرف الرابع مقام التاء الزائدة

رابعة مثل

بمثل زينب او متحرك يعني ان لم يكن عدد حروف الجملة زائدا على ثلثة  
 احرف فشرط تختم تائين متحرك الحرف اوسط اضافة المصدر الى الفاعل  
 قدر الحرف ليكون موصوفا للاوسط لانه صفة تقتضي موصوفا فلا بد من  
 تقدير من حروفها الثلثة لتقوم تلك الحركة مقام الحرف الرابع الساد  
 مستتلا مثل سقر او العجوة يعني ان لم يوجد الزيادة على الثلثة  
 او متحرك الحرف الاوسط فشرط تختم تائين العجوة ليوحد فيها الباب  
 ثلثة واذا اقام احدها مقام السكون يبقى السببان ولكن يتعين جها  
 كذلك العجوة لان المقام يقتضي هذا مثل ماه وجور وانما الشرط بعد  
 شرط العلمانية في وجوب تائين التانيث المعنوي احد الامور الثلثة  
 يعني اشترط وجوب احدها وجوبا بعد ان يكون العلمانية شرطا ايضا لان  
 العلمانية اذا لم يوجد لم يؤثر واحد منهما لخرج الجملة التي يكون  
 غير منصرف بشقل احد الامور الثلثة على اللغة متعلق بقوله لخرج الق  
 من انهما ان تعارض ثقل احد السببين الذين يقتضيان بثقلهما ان  
 يخفوا لهما بحد والتوين منه ولجز اذا كان الهم ثلاثيا ساكن  
 الاوسط يكون ثقيلا باجتماع السببين فيه فترغم اللغة تائينه  
 الذي هو ان لا كس فيه والتوين فلا يمتنعان منه وثقل الاولين  
 الزيادة على الثلثة وتحرك الاوسط ظاهر لان لسان العرب لما كان  
 مبنيا على السهولة كان الاصل فيه ان يكون ثلاثيا ساكن الاوسط  
 لانه لا بد من حرف مبتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يفصل بينهما  
 والذي كان على خلاف هذا بان كان متحرك الاوسط او بايتا كان ثقيلا  
 وانقل لان ما خالف الاصل لانه كذلك وكذا اي كما ان ثقل الاولين ظاهر

بمعنى

ثقل



الجملة ظاهر لان لسان العجم ثقيل على العرب وهو ظاهراً محسوس ولان  
 لسان كل قوم خفيف لهم وما اخذوه من غيرهم يكون ثقيلاً عليهم لا  
 سيما لسان العجم فهذه يجوز صرفه نظر الى انتفاء شرط تختم  
 تاثير التانيث المعنوي اعني احداً لا مورا للثلاثة وان وجد في العلة  
 والتانيث المعنوي ويجوز عدم صرفه لان الجوار ههنا المتعلق في التواء  
 الطرفين نظر الى مجرد وجوب السبب فيه وقد جمعهما الشاعر في  
 قوله لم تتلق بفصل زمزها وعدم ولم تستوعده في العلب  
 لان الاول منصرف والثاني غير منصرف وزينب سميت به مذكرا و  
 مؤنثا منصرف على كل حال وسقر سميت به مؤنثا حقيقيا كقدم  
 امرأته او غير حقيقى كسقر على اى حال كونها علما للطبقة من  
 طبقات النار الطبق والطبقة واحد الاطباق والطبقات الناس  
 مراتبهم والسموات طبقات اى بعضها فوق بعض اى طبقة  
 ومرتبعة معينة من مراتب النار لانها بعض فوق بعض درجات  
وماه وجور حال كونهما علمين لبلدين اشابه ذكر البلدتين  
 الى وجه تانيث العلمين فان لهما اما ماكن قد يلزم تانيثها بتاويل  
 البلدة وقد يلزم تذكيرها بتاويل المكان والمرجع السماع وما  
 لم يسمع فبنى على مشبهة التكلم وههنا يجب ان يؤايل بتاويل  
 البلدة لوجود فيه ما على ثلاثة ممنع قوله وزينب مبتدأ والفاء  
 عطف عليها وممنع خبره او هذا الكلام من قبيل تعذر التانيث  
 بالعطف مثل قوله زيد وعمر وبكر قائم او من قبيل حذف  
 الخبر من المعلوم عليه بقرينة ذكره في المعلوم صحتها اى صحتها

منها فيه اشارة الى ان اسناد الاستماع الى احد هذه الاشياء مجاز عقلى  
 بعلاقة المحلية والظاهر ان قوله صرفها مرفوع على انه فاعل لممنع  
 اما زينب مبتدأ مخذوف لمضاف اى اما عدم صرف زينب فللعلمانية  
 والتانيث المعنوي يعنى فلو جرد السبب الذى هو التانيث المعنوي  
 والشرط للجائز الذى هو كونه علما مع شرط تختم تانيثه يعنى مع وجود  
 الشرط الواجب وهو الزيادة على الثلاثة اى الزيادة على ثلاثة احرف و  
 اما عدم صرف سقر فللعلمانية والتانيث المعنوي يعنى فلو جرد السبب  
 الذى هو التانيث المعنوي والشرط للجائز الذى هو كونه علما مع شرط  
 تختم تانيثه اى مع وجود الشرط الواجب المقتضى منع الصرف وهو تحرك  
 حرف الاوسط واما عدم صرف ماه وجور فللعلمانية والتانيث المعنوي  
 اى فلو جرد السبب الذى هو التانيث المعنوي والشرط للجائز ايضا هو  
 كونه علما مع شرط تختم تانيثه اى مع وجود الشرط المؤثرة وهو  
 الجملة فان سميت هذه الهم مذكرا حقيقيا او لا فالصرف لا غير كنج  
 ولوط وان سميت به مؤنثا حقيقيا او لا فتترك الصرف لا غير لان  
 الجملة وان لم يكن سببا في التثنية الساكن الاوسط لكن مع سقوطها  
 عن السببية لا يقصر عن تقوية سببين آخرين حتى يصير الهم بها  
 منختم المنع فان سمي به اى بالمؤنث المعنوي لان اللزوم اللفظي  
 قد سبق تفصيله مذكر تانيثه لقوله فان سمي فشبه طه في التثنية مع  
 الصرف اى كونه سببا لمنع الصرف الزيادة على الثلاثة اى على ثلاثة احرف  
 فقط فلا يفيد تحريك الحرف الاوسط والجملة لضعف امر التانيث  
 في الأصل بسبب تقدير علامته فيزول ذلك التانيث بسبب كونه علما



الذكر لأن الضعيف يزول بادي شيء فيكون السكون الأوسط والخوار  
 الأوسط سواء أن الجمع على المذكور فلا يكون التاء مقدرة كنوح ولعل لا  
 إذا كان فيه حرف رابع فيكون غير منصرف لأن الحرف الرابع في حكم  
 تاء التانيث لأنها تكون رابعة أيضا قائم مقامها في أخذ حكمها فيكون  
 فيكون التاء مقدرة **فقدم** وهو مؤنث معنوي سماوي باعتبار معناه  
 الجنسي وهو كونه آلة المشي يقال لها بالفارسية بای اذ اسمها  
 أي بقدم رجل بعلاقة للخرقة أو بعلاقة كونه سرج المشي تسمية  
 باسم آلة **منصرف** لأن التانيث الأصلي وهو كونه موضوعا للآلة زال  
 بالعلية أي بكونه علما للذكر من غير أن يقوم شيء مقامه لعدم الزيادة  
 على الثلثة فقد فأت التانيث لفظا ومعنى وحكما والعلية وحدها  
 يمنع الهم من الصرف كما مر عرفت **وعقوب** وهو أي لفظ عقرب  
 مؤنث معنوي سماوي يعني أن التانيث والمثال يكون في معناه  
 لاني لفظه سماوي يعني علم تانيث ح بالسمع لا بالقياس باعتبار  
 معناه الجنسي وهو أن يكون الهم ذاتة ذي ذنب في واسم  
 بالفارسية لها كدوم وإذا سمي به رجل بعلاقة كونه موضوعا  
 بصفتها وهو الأيد والأبلام **ممنوع** صرفها لأن التانيث زال التانيث  
 المعنوي بعالية الذكر لأنه لم يبق فيه الإشارة إلى الذاتية للجهدة  
 بكونه علما للذكر فالحرف الرابع قائم مقامه فكان مؤنثا حكما أنه و  
 أن لم يكن فيه تانيث لفظا ومعنى إلا أن فيه تانيثا حكما والحرف  
 الرابع القائم مقام التاء يعلم ذلك أي أن لا يكون حرف يقوم مقام  
 في نحو قدم وأن يكون في نحو عقرب بدليل أنه إذا صغر نحو قدم

في تسميتها بالفارسية  
 في تسميتها بالسرخ

التاء المقدرة ولو كان فيه حرف قائم مقام تاء التاء لما ظهرت عند التصغير  
 أن يلزم اجتماع التانيث والنسب ويزيد جازما يقتضية قاعدة التصغير  
 وهو أن يضم أول الهم المتمكن ويفتح ثانية ويزاد بعدها ياء ساكنة ويكر ما  
 بعدها في الأربعة ووزنه في الثلاثي فعيل كغليس في فليس وفي الزلي  
 فعيل كدريم في درهم وفي الزائد يفعل كدبين ودينار فيقال في  
 تصغير قدم قديمة بخلاف عقرب فإنه إذا صغر يقال في تصغير عقرب  
 بكسر الزا لأنه ما بعد ياء التصغير لا يكون إلا مكسورا لأنه لو فتح يلزم  
 وقوع الياء بين الغنيتين ولو ضم يلزم الخوض من الكسرة إلى الفتحة من  
 شراطين التاء المقدرة لأن الحرف الرابع قائم مقامه وفي الفصل وتاء التانيث  
 يخلو من أن يكون ظاهرة أو مقدرة فظاهر ثابتة إيد في التصغير ويحذف  
 ومقدرة شئت في كل ثلاثي إلا ما شئت من نحو عيس وعريب  
 في علم يس وعرب والتانيث في الرباعي إلا ما شئت من نحو قديمة في قدم  
 ودرية في ورية انتهى وإنما قال الشارح في الموضوعين باعتبار معناه  
 الجنسي اعتبارا عن معناه العلوية لأن باعتباره لا يكون علما لآخر و  
 أن يكون باعتبار الجنس كما أن زيدا مثلا يكون علما لشخصه شيء  
 باعتبار معناه الجنسي العلوي فعقرب إذا سمي به رجل ممنوع  
 صرفه يعني لا يكون غير منصرف للعلية والتانيث حكمتي **المعرفة**  
 محدودة من كسب منع الصرف أي التعريف لأن سبب منع الصرف  
 هو وصف التعريف لأذات المعرفة لأن ذات من حيث أنه ذات لا  
 يكون سببا والسبب لا يكون إلا الوصف القائم من الوصف والعدل  
 والتانيث وغير ذلك وهذا كذا لأن التعريف وصف في الموقفة فيكون



109 <sup>هـ</sup>  
 هو السبب ولم يقل المص وتعرف لضرورة الشعر لأن التعريف انقص  
 من المعرفة بحركة وجهها ليكون النشر مدافعا للفظ وهي مبتدأ  
شرطها مبتدأ الثاني أي شرط تأثيرها في منع الحرف أن يكون المعرفة  
علمية والجملة خبر للمبتدأ الثاني وهو مع خبر خبر الأول أي أن يكون  
 تلك المعرفة هذه النوع بالنصب لأنه خبر يكون وهو العلم يعني أن يكون  
 علما لا غير من جنس التعريف لأن جنس التعريف عند المص شرطها  
 بناء على أن يكون الياء في قوله علمية مصدرية لو أن يكونه منسوب  
 العلم بأن يكون أو المعرفة حاصلة في ضمنه أي في ضمن العلم لأن الخبر إذا  
 يوجد في ضمن أنواع كالمحكمة توجد في أنواعها وكالحجوان يوجد في  
 في أنواعه كالإنسان والابل وغيرهما وهذا كما قال أصل العقول العام  
 أنما يوجد في ضمن الخاص والأفراد بناء على أن يكون الياء في قوله  
 علمية النسبية كما تسمى وفي وأما جعلت المعرفة في كونها سببا  
 لمنع الصرف شرطه بالعلمية دون باقي المعارف والمحال أن المعرفة  
 عند المص ستة أنواع لأن التعريف المضمرات مطلقه والمبهومات يعني  
 لاسماء الاشارات والموصولات لا يوجد إلا في ضمن المبهومات يعني أن  
 المضمرات واسماء الاشارات والموصولات من أنواع المبهومات ومنع  
 الصرف والصرف من أحكام المعربات فينزهها من مطلقه فلا يمكن تعريف  
 أن يكون تعريف هذه النوع شرط المعرفة لأنه لا يمكن حاصلا نوعا  
 شرط للسبب الذي وجد في النوع الآخر فانتقا والتعريف باللائحة  
 الاضافة إذا كانت معنوية يجعل كل واحد منها غير المنصرف  
 منصفا وفي حكم المنصرف يعني أن الاء إذا دخل على غير المنصرف

يجعل

110 <sup>ا</sup>  
 يجعل منصفا لأنه لما كان من خواصهم نزول بدخوله عليه مشابهة  
 الفعل فيعود إلى أصله وهو التعريف وأن غير المنصرف إذا اضيف يكون  
 منصفا دون المضاف إليه يعني أن غير المنصرف إذا صار مضافا إليه لا يصير  
 منصفا بل يبقى على حاله كما إذا دخل حرف الجر لأن الاضافة لما كانت من  
 خواصهم نزول مشابهة الفعل في المضاف دون المضاف إليه لأنها لم تؤثر  
 شيئا في كمال المضاف حتى يتغير من حاله إلى حال كما يجب فيفضل في  
 آخر هذا البحث فلا يتصور كونه أي أن يكون التعريف بلام أو الاضافة  
 سببا لمنع الصرف لأن ما يكون سببا لزال منع الصرف لا يكون  
 شرطها حيا لوجوده وهو شرط التعريف بالند ويجعله بنيا فليس  
 لاسماء المعارف لأن يكون شرطها ألا التعريف العلم لأنه ليس فيه  
 نابع كما في آخره وأما جعل المص المعرفة سببا لمنع الصرف  
 وجه جعل العلمية شرطها أن شرط الثبوتية المعرفة ولم  
 يجعل المص العلمية سببا حتى لم ينتج إلى التطرف الشرط  
 لأن العلمية يكون سببا وشرطا وحدها فيكون الكلام أحضر  
 كما جعل البعض وروحها الله العلامة فاستغنى عن التكرار  
 لأن فرعية التعريف بالتكثير المظهر من فرعية العلمية له أي التكثير لأن  
 فرعية التعريف بلا واسطة وفرعية العلمية بلا واسطة كونها  
 نوعا من المعرفة التي هي فرع للتكثير ولا يخفى أن الفرعية  
 بلا واسطة أظهر من الفرعية بلا واسطة ويكون هذا السبب مثل  
 سائر الأسباب في كونها جنسا لأن المعرفة جنس مثلها  
 دون العلمية لأنها نوع من المعرفة فتلعب التكثير أيضا



في الجنس كما في الجنس اولى لان يكون سببا في النوع لا في اصل  
 والكون السبب على تيق كاش لا سبب بان يكون عامما يختص  
 بالشيء **العجبة** المعروفة من السبب منع الصرف وهي كونه اللفظ  
 مطلقا سواء كان غير تصرف او تصرفا مما وضع غير العرب  
 لان العجبة في غير العرب فكذلك موضوع العجم يكون غير موضوع  
 العرب لان اللفظ تابع للواضع **والثاني** في منع الصرف اي لانه شرط  
 لان العجبة لما كانت اسما خفيا وهو كونه اللفظ غير  
 موضوع العرب حيث ليس له علامة ظاهرة كالشأن  
 نيت اللفظ او علامة مقدرة كالثاني في المعنوي لم  
 في منع الصرف مجرد العلمانية بها احتاجت فيكون **الاول** غير  
 العلمانية لانها لما كانت اخفى من الثاني المعنوي لانه  
 يظهر في بعض تصرفاته مثل اسناد الفصل وارجاع  
 التفسير اليه وغير ذلك فالتصرف فيه احد الامور التي  
 لم يظهر شيء من تصرفاتها لشيء فيها احد الامور  
 العلمانية **الشرط الاول ان تكون العجبة علمية** ان يكون  
 اللفظ العجمي منسوبة الى العلم لينحقق عجزها في اللغة  
**العجمية** قدر اللغة لان العجبة صفة والباء في قولها بان يكون  
 متعلق بقوله منسوبة بتحقيقه موجودة في ضمن العلم  
 الذي العجم لا في ضمن النكره سواء كانت في العلم او في  
 العرب حقيقة بانه وضع العجم او لاعلماء غير العرب

لم جنس

لم جنس كما براهيم فانه وجمع افلا علما وجعل على الخليل الرحمن او العوب  
 الى العرب او بان يكون العجبة متحققة موجودة في ضمن العلم في العجم  
 حكما لا حقيقة وذلك يكون بان ينقله الى العلم الاعجم الذي هو كونه في  
 العلم العرب من لغة العجم الى العلمانية من غير التصرف فيه قبل النقل  
 الى جعل ذلك العلم الاعجم على من غير تغييره بالحذف والتبديل و  
 القلب والزيادة وغير ذلك من تصرفاتهم في كلامهم بل ينقله على  
 الهيئة التي كانت عليها في العجم ويجعله على كفا لونه فانه كان في  
 العجم لم جنس بمعنى الجيد يعني كانه يطلو في العجم على ما كان جيدا  
 ثم انتهى به احد رواة جمع راجع كصاة جمع نافع المقر او يعني جعل  
 لقب قبل التصرف ليرأى نافع الذي هو امام القراء والمحدثين  
 لجودة قرائته اي كونه قدرة ذلك الراوي جيدة قبل ان يتصرف  
 فيه العرب فكانه كان لفظا قالون على في العجم لان عدم التصرف فيه  
 دل على انه علم في العجم لان العلم مصون من التصرف بقوله لا مكان في  
 النص واللازم ان يستعمل في الكلام العرب الامع العلمية سواء كان قبل  
 استعماله فيه ايضا علما كبراهيم او لا كفا لونه فانه الجيد بلسان  
 الروم كمن نافع راوي عيسى لجودة قرائته انتهى فاعلم ان  
 الشرط ان يكون علما في استعمال العرب قبل التصرف فيه وانما جعلت  
 العلمانية شرطا لتأثير العجبة حقيقة او حكما لئلا يتصرف فيه العرب  
 مثل تصرفاتهم في كلامهم اي في الفاظهم التي جمع او ضحوها في  
 اصافة او ادخال الهم والتبديل والحذف وغير ذلك فتصير  
 كالكلام العربية فلا تعتبر فيه وان وجدت العلمانية بعد ذلك

على كمالها كما وجد نسخ



رسالة في معرفة الجمة

فيضعف فيه أي في ذلك العلم الجمة ولا تصح تلك الجمة  
أن يكون سببا لمنع الصرف الانتفاء الشرط وهو أن يكون علم في العلم  
حقيقة أو حكما أصليا وفي الرضى وبقي العلم بعد ذلك قابلا للسا  
تصرفاتهم في كلامهم على ما يقتضيه وقوعه في ما تقر بأن الطاري  
يزيل حكم المطرد عليه فيقبل الأعراب وباد النسبية وبالنسبية  
يتخفف مما يشغل فيه بحذف بعض الحروف وقلب بعضها نحو  
جبرجاني وازرجماني في كركان واذرباه بكان ونحو ذلك  
كلامه فعلى هذا أي فعلى أن العلوية شرط في العلم لو سمي بمثل الجاه  
وجعل يعني لو جعل نحو لجام على الرجل لا يمنع صرف يعني لا يكون  
غير منصرف لعدم علمية في الجمة يعني لعدم كونه علم في العلم الجمة  
والحكم أن العرب تصرف فيه قبل النقل إلى العلم حيث كان أصله  
في لغة العجم لكلام بالهجات الفارسية ثم قال العرب لجام بتبدل  
الحكاف بالميم فالمعنى على كلام اللسانين واحد لأنه لم يما يجمع  
في فم الفرس أن يدخل فيه وقت الكوب وشرطها الثاني أحد  
في إشارة إلى أن أحدهما كاف فيه **تحررك الحرف الأوسط** من حروف  
الحركة الثلاثة **أو زيادة** أي أن يكون حروفا زائدة على الثلاثة  
أي تلك الحروف عند المص لأن الحركة قالة مقام الحرف الرابع كما  
في التانيث للمعنى وأما عند كسويه وأهل النحاة فتحرك الأ  
لأن تأثيره في الجمة فهو تلك منصرف عندهم لأن الثاني خفيف وفي  
كلام العجم على الطول فإن كان الثلاث ليس منه وإنما التثنية  
لثلاثة يعارض لثلاثة أحد السببين فتراحم تأثيره فيكون منصرف **فتحر**

فقد تم

تعارف من

منصرف

**منصرف** هذا أي قوله نوح منصرف إلى قوله وأبراهيم منصرف أي يجمع  
هذا القول تفريع بالنظر إلى الشرط الثاني أي بيان لفائدة وهي أنصرف  
نحو نوح وأنصرف نحو نوح إنما هو الانتفاء الشرط الثاني بقسمية لأن  
الشرط الأول وهو كونه علم في العلم موجود فيه لأن نوح علم في العجم و  
هذا أي أنصرف نحو نوح نظر إلى انتفاء الشرط الثاني اختيار المص  
وكذا عند كسويه وأما الزمخشري فقد جعل الألف في التثنية السكون  
الأوسط جازا صرفا وتركه نظرا إلى وجود العلوتين مع ترجيح صرف  
كما في التانيث المعنوي لأن الجمة بسبب ضعف لانه أي لأن الجمة  
فأكثر كبريا اعتبار السبب أمر معنوي وهو كون الكلمة ليست  
أوضاع العرب وليس له علامة لفظية ولا مقدرة فكانت في غاية  
الضعف فلا يجوز اعتبارها مع كون الحرف الأوسط فلزم في  
ما مر أن العلم إذا كان ثلثا نيا ساكن الأوسط يكون في غاية الضعف  
فلا يؤخذ فيه ما هو الأضعف وأما التانيث المعنوي فإن له علامة  
مقدرة وهي أنه يظهر في بعض المتصرفات وهو التصغير وإرجاء  
الضمير ولما ناد الفعل الياء والاختيار عند المشتق وغير ذلك فله  
أن التانيث المعنوي نوع قوة يعني أن التانيث المعنوي أقوى  
من الجمة لما قلنا فجاء أن يعتبر مع سكون الحرف الأوسط في الثلاث  
وأن لا يعتبر معه ولذا قال فيما سبق فلهذا يجوز صرف ولم يقل فلهذا  
منصرف وقال صنف نوح منصرف ولم يقل يجوز صرف للفرق بين  
التانيث المعنوي والجمة عندنا قلنا قلت قد اعتبرته مبنى لفعل  
الجمة بالرفع نافية في ما وجوز متعلق بقوله اعتبرته مع سكون الحرف



الحرف الاوسط فيجب ان يكون في بيان شرط الثاني للمعنى بقوله وزيد  
 تختم ثانياً احد الامور الثلاثة الى آخر ما فصل هنا لا حيث جعل  
 ماه وجودي للمعين بل تدبر غير منصرف وحكم به حتى لو لم يكن فيه  
 معتبر لما حكم عليه بما بعد الانصاف فكان العجوة معتبرة فيها مع كون  
 الاوسط فلم لم يعتبر بالعجوة ههنا حتى يجعل نحو نوح غير منصرف او  
 نحو حنظلة منصرف كما ذهب اليه العلامة الزمخشري قلنا في جواب  
 اعتبار حال العجوة فيما سبق اي في وجوب تأثير الثاني المعنوي  
 انما هو لتقوية سببين آخرين هما الثاني المعنوي وشرطه العلوية  
 هذا من باب التعليل كالقمرين للشمس والقمر أو من باب حذف  
 المضاف الى لتقوية احد سببين آخرين الذي هو الثاني المعنوي  
 لان العلوية مستغنية عن التقوية لان كون العجوة سبباً مستقلاً  
 فيؤثر مع كون الاوسط لئلا يفاقم كون الاوسط احد ههنا  
 اي احد السببين لان المهم اذا كان ثلثاً شيئاً يكون خفيفاً وان كان اولاً  
 ساكناً يكون اخف فيقبل الانصراف بدخول الجز والتثنية عليه  
 اعتبر العجوة فيه يكون اشقل فيقتضي التثنية بل قاطع الجز والتثنية  
 منه يجعل غير منصرف ولا يلزم من اعتبار حال التقوية بسبب آخر هو  
 الثاني المعنوي ههنا اعتبر بالرفع فاعمل ولا يلزم ومضاف الى  
 سببها بالاستقلال ههنا حتى يرد مثل هذا السؤال وتشترط  
 لهم حصص كما بديان بكر وفي البرقي ويجوز ان يقال امتناع من لود  
 اجل تاويل بالبقعة والقاعة الا ان يقول انه لا يعمل الا مذكرة فلا  
 يرجع اليه الا خبر المذكر لكن ذلك مما لم يثبت فالمثال الصالح في الملك  
 مباحث

قطعي الاحتمال اعتبار الثالث

لانه لم الى نوح صلوات الله على نبيه عليه انتهى وفي الحاشية في القاموس  
 قلعة باران بين برودة وكسبه وايماً مكان فليس اعتبار العجوة فيه  
 قطعياً لاعتبار الاحتمال الثاني انتهى والمص لم يحكم بحجية حمراً  
 ولم يعف ثانياً بل يمتنع وجعله مثلاً للعجوة فلا يناقض في المثال  
 لانه يصلح مثلاً لما مثاله وان كان في الثاني ايضا ابراهيم وكذا  
 ابراهيم وابراهيم ممتنع صرفهما يعني تمتنعان من الصرف لوجود  
 لوجود الشرط الثاني فيهما مع وجود السبب الذي هو العجوة  
 والشرط الاول الذي هو ان يكون المهم على العجم حقيقة او حكماً فان في  
 شتر عرك الحرف الاوسط وهو ظاهر وفي ابراهيم الزيادة على الثلثة  
 فيبين ان يكون غير منصرفين لوجود السبب الذي هو العجوة و  
 الشرطان الذان هما العلوية في العجم وشتر الحرف الاوسط وزيادة على  
 احرف وانما اختص التفريع بالشرط الثاني اي وانما بين المص  
 فائدة الشرط الثاني ولم يبين فائدة الشرط الاول بان يقول  
 فلجام منصرف لانه ليس فيه معلية في العجم لان غرضه ومقصوده ههنا  
 التثنية على ما هو الحق والصواب عنده من انصراف التثنية في السكنا  
 الاوسط نحو نوح وعدم انصراف التثنية في المتحرك الاوسط نحو شمر  
 ولهذا اي لكون غرض التثنية على ما هو الصواب قدم انصرافه اي  
 انصراف نوح مع انه انصراف نحو نوح متفرع على انتفاء الشرط  
 الثاني والاولي للمقام تقديم ما هو متفرع على وجوده على ما هو متفرع  
 على عدمه بان يقول فشتر ابراهيم ممتنع ونوح منصرف كما لا يخفى  
 وهو ان الوجود اشرف من العدم والاشرف يقدم وكذا ما يقع

شتر



على الوجود الذي هو اشرف يكون مقدما وقيل صرح بفتح  
 الشرط الثاني دون الاول لان فيه رد على المخالف وقدم فرع الانتفاء  
 لما فرع الوجود لتقدم العدم على الوجود لان فيه رد على المخالف  
 كما قيل ان في كثر ايضا رد على المخالف بل على المخالف الاقوى ولد  
 وجدا علم ان لهما الانبياء عدم كلها متمنوع عن الصرف يعني كانت  
 غير منصرف للعلية والعجوة الآسنة فانها منصرفة لمحمد وصلاح  
 وشعب وهو كونهما اي يكون هذه الاربعة عصرية ولم يكن فيها  
 من الاسباب الاسباب واحد وهو العلية وهي وحدها لا تؤثر  
 في منع الصرف فصرفت ونوح ولو طحفتها يعني وان وجد فيها  
 سببان العلية والعجوة الا انه لما لم يوجد فيها اثر الشرط الذي هو  
 تأثير العجوة وهو تحرك الاوسط او زيادة على الثلثة صار منفرقا  
 لان الاصل في الحكم الصرف وقيل ان هوذا كنوح يعني انصرف هو  
 لحفنة لا يكون عصرية لان سبويه قرن مو يعني ذكر هوذا قرين  
 مع نوح لان الشيء يذكر مع قرينه حيث قال محمد وصلاح وشعب  
 ونوح وهو ولو طحفت قرين هوذا بنوح حيث ذكر بن بعد العجوة  
 اشعب فعلم انه جعله من عدد نوح دون شعب ويؤيد في حمل  
 ان يكون هذا من شمة ما قبل من كلمة القائل فيكون من كلمة  
 القائل وان يكون من كلام العجوة الشارح ان يؤيد ما قبل ما  
 من ان العرب بيان ما يقال من ولد لمجمل والولد جاد كغيره  
 وقيل مفردا وجمعا ولمجمل كان ابن ابراهيم خليل الرحمن الذي  
 هما وصف السان العرب فكان لمجمل بالعرب لانه الاصل في الوضع ومكان

قبل ذلك ان قبل لمجمل او قبل اولاده اي الانبياء الذين جاءوا قبل  
 لمجمل او قبل اولاده فليس بعربي اي ليسوا عربيا فكان ابراهيم  
 ولمجمل وغيرهما عجميا وهو قبل لمجمل فيما ذكر من التواريخ  
 والقصص فكان هوذا كنوح فانصرف الثلثة كونهما عصرية والثلثة  
 الاخر كونهما خفيفة **بالمج** المعدود من الاسباب منع الصرف وهو  
 واحد قائم مقام السببين لما ذكر وهو مبتدأ **شرط** مبتدأ ثاني اي  
 شرط قيامه مقام السببين بان يؤثر وحده تأثيرهما **صيفة** على وزن  
 ديمة خبر المبتدأ الثاني وهو مع خبر خبر المبتدأ الاول ومضاف  
 الى **منتهى المجموع** التي جمع جموع التكسير والمنتهى مصدر شئ بمعنى  
 انتهاه مضاف الى الفاعل وهي اي الصيفة التي كانت نهاية للمجموع  
 للكتبة الصيفة التي كان اولها اي لحووف الاول والثاني منها  
 مفتوحا وثالثتها اي وكان لحوفا ثلث منها الفاء يقال لها الف  
 انكسيرة وكان ايضا بعد الف حرفان اولها مكسورة ما مدغم  
 اولها في الآخر مثله واثبات وشوات واما غير مدغم مثل اساور و  
 مساجد على وزن فعال او كان بعد الف ثلثة احرف اولها مكسورة  
 مكسورة او اسطها سكون كانا عيم ومصابيح على وزن فعال لئلا  
 لانه اذا لم يكن كذا بل متحركا كان منصوبا على ما سبق هذا  
 بيان للصيفة واما قوله وهي التي بيان لانتهى **بالمجموع** تكسيرة **بالمجموع**  
 مبنى للنفول ناسبة ما كان في جمع نصب على المصدرية ومضاف الى  
 التكسير وهو جمع تخيير بناء واحدة من اخرى نصب على  
 الظرفية لانه كان جمع اولها انتهى تكسيرة كاساور وانا عيم او كذلك



فانتهى ايضا مثل مراد ومصايح ولهذا يكون هذه الصيغة  
 صيغة لا تجمع جمع التكسير من غير اخرى لا بحيث تكرر الخبير للصيغة  
 سميت هذه الصيغة صيغة منتهى الجموع قوله لانها اي ان هذه  
 الصيغة تقليل للانتباه لان الانتباه يكون فيما تكرر دون غير  
 دون غير التكرار جميع في بعض الصور من تبيين كسر انصب  
 على التمييز كاساور وانا عليم كما سبق فانتهى تكسيرا الخبير للصيغة  
 بحيث لم يجمع جمع التكسير اخرى فقد تم الجمع والتفريق وصالح لان  
 يكون كسبا يقوم مقام بيان لان الجمع بسبب الانتباه كما في سائر  
 جمع السلامة لو كان جمعا مذكورا او مؤنثا لسا او صفة وهو ما لم  
 اخر مفردة واو ونون او الف كوتاه فانه لا يغير الصيغة اي صيغة  
 مفردة لان يلحق تلك الحروف اخر المفرد لا يغير الصيغة المفرد بل  
 عن الهيئة التي كان المفرد عليها فيجوز ان يجمع تلك الصيغة على السلامة  
 ولذا لم يكن شرطا ولم يقل صيغة منتهى الجموع غير السلامة كما يجمع ايام  
 جمع ايام يمين على ايامين بالواو والنون او بالياء والنون وصورة  
 جمع صاحبة على صواحيبات وهذا الجمع لم يمنع ان يكون اياما من صورة  
 غير معروف فانه اذا قيل اياما من وصواحيب يكون غير منصرف واذا قيل  
 ايامتون وصواحيبات يكون منصرفا لوجود الشرط في الاول والثاني  
 وانما الترتيب مبنى للمفرد اي صيغة منتهى الجموع في ان يكون الجمع كسبا قال  
 مقام السنين يكون صيغة موصولة لمخفوفة عن قبول التغير لما عرفت ان جمع  
 التكسير لا يغير السلامة فتؤثر في اتصال لان يكون كسبا يقوم مقام السنين في الجملة  
 لما كانت عارضة والتكسيرا بغير الصيغة لا تؤثر في منع العهد فضلا عن القيام

وانما اذا

وانما اذا انتهى التكسير للغير فقدم الجمعية ولتقررت صيغتها وصلت  
 للقيام مقامهما بغير هاء والياء للملازمة والغير بمعنى النفي والمعنى  
 بلا هاء بل لا يراها كحما في قوله كنت بغير ما اي بلا ما ولا  
 هو خبر بعد خبر لقوله شرط اي ملاكس وكان اي او صفة لقوله  
 صيغة اي صيغة منتهى الجموع الملازمة بغير هاء او حال منها اي  
 ملازمة بغير هاء منقلبة بالجر صفة هاء عن تاء التانيث حالة  
 الوقف يقال لها التاء المربوطة او المدة اذا وقفت عليها نصيرا  
 واذا لم تقف يكون تاء وتسبق على حالها او المراد عطف على مقدم  
 تقديم المراد بها ان يكون منقلبة عن تاء التانيث حالة الوقف  
 او المراد والفرق بينهما ان اطلاق الهاء عليها في الاول على حقيقة  
 باعتبار اتصافها بوصف الانقلاب وفي الثاني على مجازية ما  
 باعتبار الاولية بها فيه لطافة يعرف بالتأمل التانيث  
 باعتبار ما يؤول اليه حالة الوقف اذا كان الامر كذلك فلا يرد  
 من ورد يرد وورد نحو فوان جمع فارعة لافادة لان فاعلا  
 صفة لا يجمع على فواعل بل على فاعلين بالواو والنون او بالياء والنون  
 والفارعة المجازية ويقال للبخل او للممارفارة بين الفروعة ما  
 بالفارسية تفرشت وفي الصحاح الفار المجازية بالشئ  
 وقد قيل من باب ضرب قال لان صري قوله تفرشت فاعلين اي  
 حاذقين والفارعة من الناس المايح الحسن ومن الداب الجيد السبر  
 وقال الجوهري ويقال الميزون والبخل والممارفارة بين الفروعة  
 وجمع فروعة وفرة مثل صيغة ويؤول انتهى مختصرا وانما الترتيب

تغير حاء نسخ

انفرد هاء نسخ

وقال الجوهري يقال للميزون والبخل والممارفارة بين الفروعة

مجهول نسخ



بغيرها لانها الى ان الجمعية لو كانت مع هاء كانت على فزانة لفرد  
 وفيها شرط في هذا الصيغة ان يكون بغيرها اخترازا عن ملاك  
 لان التا تقرب اللفظ من وزن المفرد نحو كراهية وطواعية وعلم  
 علانية فتكر مع قوة جمعية فلا تقوى ان تقوم مقام كبرياء الى  
 هنا كلامه كفزانة وحيا قلنا فاما على زنة كراهية وطواعية  
 الكراهية والطاعة فيه نشر على ترتيب اللفظ وانما قسميهما لثلاث  
 لئلا يتوهم الجمعية فيها فيدخل في قوة الجمعية فتور مصدر من  
 باب دخل وهو الضعف والانسار فلا تقوى ان تقوم مقام كبرياء  
 على ما قلنا سابقا لانها على مذهب من قال ان قيام مقامهما لا يكون  
 نظير لدن في الاحاد والاحاجة جواب عن سؤال مقدر تقديس كانه  
 على المصداق يخرج نحو مدينتين من شرط بان يقولوا لا بالنسبة كانه  
 اخرج نحو فزانة منه بقوله بغيرها فاجاب عنه بقوله والامة  
 الى اخرج نحو مدينتين منسوب الى مدائن علم بلدة كما ان انصار  
 وفزانة الاولى علم للصبي الى المدينتين والثاني علم لعلم بين الميراث  
 فانه اي مدائن او مدائن مفرد محض لما قلنا ان الثاني علم بلدة  
 والاول منسوب اليها ليس جمعا لانه في الحال متوهم بقوله جمعا  
 لانه انما علم او منسوب الى النسبة لا ياتي بالجمع وفي المنفصل لان  
 الجمع ان النسب دة الى التوحد ولا في المال لان المراد منه العلية و  
 النسبة للجمعية وانما الجمع من اثنين جمع مدينة يقال مدن بالمكان فاما  
 به وبابه دخل ومنه المدينة وجمعها مدائن بالهمزة ومدن مخففة  
 مشفلة والنسبة الى مدينة الرسول عليه السلام مدني والى مدائن كرى

مدائن كذا في الصحيح وهو لفظ اخر خلاف فزانة فانه جامع فزانة  
 او فزانة بكسر الفاء فيها وهو العالم الذي هو وزن من العلم فاما كبرياء الى  
 من قوله صيغة منتهى الجموع بغيرها ان صيغة منتهى الجمع على قسمين  
 اى منقسم عليها احدها ما يكون بغيرها اى الصيغة التي  
 لا يكون فيها التانيث والثانية ما يكون بها اى بصيغة التي يكون مع  
 تاء التانيث لان النفي يستلزم الايجاب الاول ما يستفاد من النفي  
 صريحا والثاني ما يستفاد منه ايضا لكن دلالة لان النفي يدل على وجود  
 لمنفي لانه لو لم يكن موجودا لما نفي فاما ما الى الجمع الذي يكون بغير  
 هاء فمتنع صرف اى يكون ذلك الجمع غير منصرف لوجود شرط تانيثها يجمع  
 يعني لوجود السبب الذي هو الجمعية وشرط تانيثها الذي هو  
 صيغة منتهى الجمع بغيرها فامتنع من الصرف **كساجد** الى مثال  
 مثل مساجد او كاي كساجد او مبتدأ على ان يكون الكاف بمعنى  
 للشيء فقط اى مثل مساجد مثال خبره وانما على الاولين خبر مبتدأ  
 محذوف اى هذا مثال لما الى الجمع الذي وقع بعده الف حرفان و  
**مصايب** مثال لما الى الجمع الذي وقع بعده الف ثلثة احرف **كساجد**  
 او كساجد كساجد اى ما يكون بها فتصرف لعدم وجود شرط الذي هو  
 ان يكون بغيرها لان وجود السبب لا تانيث له بدون وجود شرط  
 مثل **فزانة** وامثالها جعله من باب حذف المحطوف مثل سروي  
 تفكيك الحرفين البعد لئلا يلزم الحكم بالانصراف على فزانة فقط و  
 ليكون ذكره على سبيل التمثيل معنى تمام من الجمع التي هي على صيغة  
 منتهى الجمع الا انها كانت مع الهاء التي كان عدمها شرطا في تانيثها



فننصف لفوات شرط تأشير الجمعية وان وجد السبب الذي هو الجمعية  
 لما قلنا ان السبب غير مؤثر بدون الشرط وهو ان الشرط كونه ان  
 كون الجمعية بلاهاد وحضاجر علما وفي بعض النسخ قوله علما  
 بالرفع فيكون اما صفة لحضاجر او خبر ابتداء محذوف اي هو  
 علم والجملة صفة او اعتراض للضج متعلق بقوله علما هذا اي قوله  
 وحضاجر علما للضج غير منصرف الخاء جواب عن سؤال مقدر ورده  
 المص من كون الجمع سببا على تقدير ان يكون الواو كونه في تقديره  
 اي تقدير السؤال المقدر ان حضاجر علم جنس لا علم لشخص للضج  
 يطلق على الواحد اصالة وحقيقة ويطلق على الكثير لا من حيث  
 الاجتماع بل من حيث انه صادق على كل واحد من افراده كما ان  
 اسامة علم جنس لا يمد يطلق على الواحد منه وعلى الكثير فلا  
 جمعية فيه اذ في حضاجر الذي علم جنس لا انه لم يبق فيه مع  
 الجمعية التي يكون سببا والحال ان صيغة منتهى الجموع ليست من  
 اسباب منع الصرف وانما السبب الجمعية وقد فانت بب  
 كونها علم جنس بل هي اذ تلك الصيغة شرط للجمعية والشرط وجاه  
 لا يؤثر اذ لم يوجد السبب فينبغي ان يكون حضاجر علما للضج منصرفا  
 لعدم وجود السبب لكن ان كان حضاجر غير منصرف لستوا او  
 بتقدير الجواب ان حضاجر حال كونه علما للضج قوله علما حال  
 من المبتدأ مخرج به ابن مالك واشار الى الشارح ايضا به  
 ان حضاجر حال كونه علما للضج واما سبب تقديره ان في  
 جد الان المقام لا يقتضي المخرج او الذم او الترحم حتى ينصب على الخ

مرطاب  
وغيره  
جواب

ابتداء المستقل كتبه

اول الذم

نقد

اول الذم او الترحم وفي نصب في هذا المقام قيل وقال لا يطول الكلام  
 بذكره في هذا المقام غير منصرف خبر لقوله وحضاجر لانه مبتدأ لا اي  
 لا يكون غير منصرف للجمعية الحالية لانه ليس جمعا في الحال لما عرفت انه  
 علم جنس يطلق على الواحد والكثير وما هو كذلك لا يوجد فيه  
 الجمعية بل عدم صرف ليس بالجمعية الاصلية لان الاصل كونه  
 اصلا يعتبر وان كان زائدا مثل هو ذلك كما للجمعية لانها حضاجر  
منقول عن الجمع فيكون علما منقولا فانه كان في الاصل اي فاصلا عما له  
 جمع حضر على وزن فطر مكسورا الفاء ومنع عن العين بمعنى عظم العظم  
 انسانا كان او غيره يقال بالفارسية شكم بوزك يجمع على حضاجر بمعنى  
 عظم العظم سمن به الضج ثم خص به الضج بحيث اذا اطلق لم  
 يبادر الى الذهن الا الضج مبالغة مفعول له للتسمية في عظم  
 مصدر على وزن عنب بطنها اي بطن الضج والتأنيث باعتبار  
 الذبابة كان كل فرد منها من جنس الضج جماعة من هذا الجنس  
 يعني تسمى حضاجر واحد من افراد الضج اشارة الى ان واحد منها قائم  
 مقام الجماعة الذين كان بطن كل واحد منها عظميا في العظم والاكل  
 والشرب وغير ذلك فالمعتبر في منع صرفه اي منع صرف حضاجر  
 حل كونه علما للفرد من افراد الضج هو الجمعية الاصلية لا الجمعية الحالية  
 حتى يرد السؤال المذکور يعني امتنع من الصرف لوجود السبب الذي  
 هو الجمعية وان كانت في الاصل مع صيغة منتهى الجموع بغيرها فعلى  
 هذا الجواب يكون الجمع اعظم من ان يكون في الحال كساجد ومصاييح و  
 ان يكون في الاصل في الحال كحضاجر علما للضج فان قلت هذا السؤال

الجمعية الحالية نسخ



نشأ من التفرع المذكور بقوله فالاعتبار في منع صرفه هو الجمعية الأصلية  
يعني إذا كان الاعتبار في منع صرفه هو هذا المنع فقط فإن قلت لا  
في منع صرفه إلى اعتبار الجمعية الأصلية يعني يجوز أن يوجد فيه علتان  
أخران من غير اعتبار تلك الجمعية فيمنع من الصرف بسببها فإن في العلية  
لأنه علم والثاني المعنوي مع تحتم تأنيده وهو الزيادة على الثالثة لأن المنع  
هو إثني الضمان فيكون علمًا للمؤثر المعنوي كترتيب والضمان  
بالنسبة على وزن علمان لذكر من جنس الضم والجمع ضمنا عين  
كسرحان وسرحان فكذا منع صرفه الثاني المعنوي والعلمية  
فلا حاجة إلى اعتبار الجمعية الأصلية لأنه ككأن قلنا علمية غير مؤثرة  
لأنها علم جنس فالاعتبار في منع الصرف ما يكون علم شخص ولا أي  
أن كانت علمية مؤثرة كسائر الأعلام لكان حاضرا بعد التكرار  
بمنصرفها كالسبب التي فيها علمية مؤثرة لمسا في ويسر كذلك لأنها  
يمنع من الصرف علم كانت أو لا مع أنها ليست على شخص والثاني  
فيه غير مسلم لأنه أي أن حاضرا علم جنس المنع مذكرا كان أو مؤثرا  
كما أن اسما علم جنس فلا مذكرا كان أو مؤثرا فالثاني محتمل  
فلا يجوز أن يعتبر ثاني والعلمية فاحتيج إلى اعتبار الجمعية الأصلية  
لأنه لا يكون غير منصرف في استوائاتهم بالأعلى فيه وكان من جهة الثاني  
فهم من كلام أهل اللغة حيث قالوا هو مؤثر ومرادهم أنها مؤثر  
سماعية وإنما اكتفى المصنف في التسمية على اعتبار الجمعية الأصلية  
بهذا القول أي بقوله وحاضرا على الضم غير منصرف لأنه منقول  
عن الجمع فعلم من هذا الجمع المنقول يكون معتبرا في منع الصرف فكذا  
فأعلم كبح

على انشور

ولا يضر

ولا يضر النقل كالصف ولما نقل المصنف في الجمع شرط صيغة فتم الجمع  
بغيرها وإن يكن في الأصل سواء بقي على جمعية أو لا كما قال في الوصف  
شرط في صيغة المنع الصرف أن يكون في الأصل فلا يضر الغلبة الجمعية  
لأنه يتوهم أن الجمعية كالوصف ينقسم إلى قسمين قد يكون الجمعية العلمية  
معتبرة بقيتها ونقلت وقد تكون عارضة غير معتبرة لأن العارض  
الكون عارضا في حكم العدم فلا يؤثر في شيء كالوصف فإنه كان على شيء  
قسمين قسم كان في الأصل وصفا فهو معتبرا سواء بقي على وصفية أو  
نقل إلى الجمعية أو لا وقسم لم يكن فيه وصف لعروضه بسبب الاعتقال  
فلا يؤثر فالأحرز عنه قال شرط أن يكون وصفا في الأصل وليس  
الأمير ذلك يعني لا عروض في الجمع مطلقا سواء كان سببا قائما مقام  
السببين أو لا إذ لا يتصور العروض في الجمعية لأن واضح الالفاظ  
قد وضع للجمع جمعا والمنشئ منقذ والواحد واحد لأنه وضع للجمع  
مفرد ثم عرض له الجمعية بالاشتغال كالوصف حيث قد يكون عارضا  
بعد الوضع وإذا قال شرطه أن يكون في الأصل كان يتوهم أن الجمعية  
قد تكون عارضة فلزم الاكتفاء في التسمية على أن الجمعية الأصلية قد  
تكون معتبرة بهذا القول حيث لا يضرها النقل إلى الجمعية كالوصف  
الأصلي مثل اليهود وأرقم صان السمين للصحة على ما سبق وفي الرضى  
أن الجمع الأقصى إذا سمي به لا ينصرف عند المصنف لأن الاعتبار فيه  
عنده أن يكون في الأصل كما في الوصف فلا يضره زوال الجمعية بالعلم  
لعروض الزوال إلى معنا كلامه وسر على وزن أنا عيم لأنه  
ليس مجمع يقال له بالفارسية ثلثا جواب عن سؤال مقدور نشأ

على جميعه ولا ينقل ولا نسخ



من قوله وحضا جريا للضع غير منصرف لانه منقول عن الجمع يعني من تيم  
 بالجمعية لا الاصل والحال تقديره اي تقدير السؤال ان يقال قد تفصيت  
 بالخطاب من تفصي مثل تفعل اي تخلصت يقال تفصي عن كذا اذا تخلص  
 عنه وقد اشار المشرح الى وجه تقديم حضا جريا على سرويل لان حضا  
 على ان كان منشأ لورود السؤال سرويل عن الاشكال بالذات والوارد منه  
 له على قاعدة الجمع متعلق بالورود بحضا جريا متعلق به ايضا حيث يقع  
 فيه فينفي ان يكون منصرفا لانه غير منصرف يجعل الجمع الذي هو قاطبة  
 السبين البناء فيتم متعلق بقوله تفصيت اعم من ان يكون في الحال او في  
 الاصل يعني تخلصت عن ذلك السؤال يجعل الجمع باقيا على حاله حيث  
 لم ينقل الى شيء كاساور وانا اعم او منقول الى الامة اشارة الى ان التفصي  
 لا يضره في تفصيل سرويل يعني فما جوبك فيكم فانتم جنسكم كما  
 هو حيث يطلق على الواحد والكثير والحال انه لا جمعية فيه لانه لو كان  
 فيه الجمعية لما اطلق على الواحد لانه في الحال لانه ليس بجمع حاله  
 يطلق على الواحد ولا لانه ايضا في الاصل لانه ليس بجمع في اصله  
 وضعه بل مفرد مخصوص وهذا الوزن لا يمنع الصرف بدون الجمعية لان  
 الشرط لا يؤثر بدون السبب فينفي ان يكون سرويل منصرفا لانه  
 المص عند بانه قد اختلف مبنى للمفعول في صرف نائبه ومنعه اجزا  
 عطف على صرف منه اي من الصرف يعني اختلف النحاة في سرويل فذهب  
 بعضهم الى انه غير منصرف كما سبقي وبعضهم الى انه منصرف كعده السبب  
 والاصل في الهم الصرف يعني تحريف وهو اي سرويل اذا اكلم شرطه بغير  
 مبنى للمفعول اي اذا جعل غير منصرف فهو اي عدم صرفه **الاكثر**

من تفصي  
 يقال تفصي

اكثر

اكثر من صرفه والجملة اعتراض وبيان ان عدم صرفه اكثر من صرفه في  
 مورد الاستعمال اي في الموضع التي لتعمل سرويل فيها يعني ان استعمال غير  
 منصرف اكثر من استعماله منصرفا وان كان الامر كذلك فيرد بدا الاشكال  
 انه كور في سوال السائل على قاعدة الجمع كما قلت انت ايها السائل **فقد**  
**قيل جواب** لا اذا وهي مع شرطها وجوابها خبر لقوله وسرويل في  
 التفصي والتخلص عنه ان الاشكال وهذا الجواب هو الجواب و  
 لا قدمه وفي الرضي فعند سبويه وجوبا وعلى انه **لم** اعني مفرد تفصي  
 لكنه اشبه من كلامهم ما لا ينصرف قطعا نحو قتاديل فتول على ما  
 يشابهه فمنع الصرف في حقهم ولم يمنع الاجر كحقها لان جميع ما وزنه  
 ليس ممنوعا من الصرف الا ترى الى نحو اكملت ولجز انتهى **اي**  
 يعني انه لم اعني يعني انه لم قد وضوا العجم وليس يعرف الا انه على  
 ابدال الباء واوا **لانه** كان في العجم سرويل وقد قسم في قوله تعالى  
 سريلهم ليس بجمع لاني للحال لانه يطلق على الواحد ولا في الاصل  
 لانه لم يكن في اصل وضعه جمع ثم نقل عنه جعل كما خصه جرو لانه لم  
 يكن عربيا فكيف يجمع على جمعهم فليس فيه جمعية لا حالا ولا اصل  
 لانه **حمل** مبنى للمفعول عند سبويه في منع الصرف اي في كونه ممنوعا  
 من الصرف **على موازنه** لم فاعل من وزن اي على ما يوازنه فيه اشارة  
 الى ان الهم الفاعل عامل مضاف الى محموله لاعتداده على الموصول المقدر  
 اي على ما يوازن سرويل ويشاركة في الوزن من الجمع بيان ما العربة  
 كانا عليهم ومصابيح وقناديل فانه اي سرويل في حكم الجمع في الوزن  
 من حيث الوزن ومن حيث المعنى يطلق على الكثير وان كان الاطلاق

مفرد موب كما عرّب الاجر كنه



على سبيل البدل فكان في حكم ما يوزنه فكما ان حكمه ما يوزنه ان يكون غير  
 كذلك كان هو ايضا غير منصرف لان المشابه بالشيء يأخذ حكم ما يشابه به  
 اي لا يوزن وان لم يكن من قبيل الجمع يعنى وان لم توجد فيه الجمعية حقيقة لكنه  
 اي الا انه من قبيل حكمه يعني الا انه قد وجد فيه الجمعية حكما لانه لما شابه  
 الجمع للتحقيق في الوزن والمعنى على ما قلنا صادرا عنه جمع لان المشابه بالشيء  
 يكون في حكمه فالجمعية التي قامت مقام السبب على هذا التقدير اي على  
 هذا الجواب اعلم من ان يكون حقيقة كاساور وانا عليم او حكمية كسراويل  
 وقوله فبناء هذا الجواب وقع ما ورد في بعض الشروح من انه يزيد اسبا  
 منع الصرف على التسعة ويكنى منها الحمل على الموائن كما قال في الواقعة من ان  
 المائنة من الصرف يلزم ان يكون عشرة بناء على هذا الجواب كاشن او  
 واقع على تعميم الجمعية التي هي السبب الواحد الى الحقيقي ولكم كما  
 ان الجواب بحضار من على تعميمها الى الحال والاصل لا على زيادة  
 سبب آخر على الاسباب التسعة كما ظن وهو ان السبب الواحد على  
 الحمل على الموازن حتى تزداد الاسباب على التسعة فتصير اربعة عشر فيكنى  
 التفصيل مخالف للاجمال لان الحمل على الموازن ليس محدودا في الال  
 يعني في الاسباب منع الصرف عند احد حتى يكون بعد لاسباب التسعة سببا  
 هذا ايضا ليس الامر كذلك **وقيل** قائله المبرر وهو حكم **عربي** يعني انه  
 مما وضعه العربي لان العجمي هو سرييل بالبدء الموحدة  
 كما في قوله سرييلهم فيما بالواو ويكنى عربيا الا انه ليس بجمع حقيقة  
 نصب على التمييز او على المصدرية اي جمعا حقيقة لانه لم يجر كسرها  
 وتخل يطلق على الواحد والثنائي لان مفرد وضعا ولا تلي في علامته

من علامته بالجمع صحيحا او مكسرا بالزيادة او النقصان فكان مفردا محضا  
 كقوله اي الا انه **جمع سرولية** وهي قطعة من خرقة **تقدير** نصب على  
 التمييز وفرضا عطف تفسير له فانه لما وجد غير منصرف في استعمال العرب  
 لاسباب من الاسباب ومن قاعدتهم اي ومن قاعدة القواعد ان هذه الوزن  
 بدون الجمعية التي هي السبب وهذا الوزن شرط في تأثيرة لم يمنع  
 مبنى للمفعول الصرف اي من الصرف فكانت القاعدة مخالفة لاجتماع  
 العرب مع انها مبني عليه قدر مبنى للمفعول من التقدير حفظا لمفعول له  
 لهذا القاعدة يعني لكون القاعدة مصونة ومحفوظة حيث لا تكون  
 مخالفة لاجتماعهم اذ اي سرولية جمع سرولية وان مع اهمية او خبرها في  
 محل الرفع على انه مفعول مالم يتم فاعله لقوله قدر فكانه مستثنى كل  
 فقلوه من السراويل المشتمل على القطع سرولية ثم جعت سرولية  
 بناء على اجتماع القطع على سرويل فيكون سرويل جمع سرولية بناء على  
 اشتراكها اياها واجتماعها فيها الا انه جمع تقدير وفرضا لا تحقيقا  
 لاطلاقه على الواحد لانه لو كان جمعا حقيقة لما اطلق على الواحد لان  
 الجمع لا يطلق على المشتق فكيف يطلق على الواحد **واذا** انظر عطف على  
 قوله اذا لم يعرف صرف مبنى للمفعول اي سرويل يعني ان استعمال سرويل  
 منصرفا وهو الاقل في موارد الاستعمال لعدم تحقق اي لعدم كون  
 الجمعية التي هي السبب في كون مثل هذا الوزن غير منصرف حقيقة في سرويل  
 حقيقة نصب على التمييز والحال ان الاصل في الاسماء العربية الصرف اي دخل  
 الجوز والتنوين لان كونهم منصرفا غير محتاج الى شئ من الاسباب  
 بخلاف كون غير منصرف فانه محتاج الى سببين او الى سبب قائم مقامهما و



وما لم يجمع الى شيء يكون اصلا فيبقى ان يكون الاصل في الهم المعرب للمفرد  
فلا اشكال لفظ التنوين للنسب واشكال مبني على الفتح لهما والمفرد  
 بالنقص به اي سر ويل على قاعدة بلح يعني اذا استعمل سر ويل منصرفا لا بد  
 السؤال على تلك القاعدة كما ورد اذا كان غير منصرف لان السبب الذي هو  
 بلحية غير متحقق فيه فاذا صرف وهو اقل لا يرد به السؤال على قاعدة  
 بلح ليجتمع مبني للمفعول الى التنقص عنه اي عن السؤال الوارد على  
 بان يذهب الى مذهب سيويو المبرد وقال عصام الدين ولو قال انقص  
 وان صرف لكان تركيب من قبيل قوله فاذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا  
 هذه وان تصبهم سيئة واقعا على اعلى درجات الباطنة لكنه راعى حال  
 المخاطب الذي هو متعلم النحو واقتصر على المعنى وخرج جوار مبتدأ  
اي كل جمع يشير الى ان الحكم الاتي ليس مخصوصا بل يعم له ولذا  
 منقوص جمع على وزن فاعول لانه لا يجر منه فعال بل ياتي ان كان ذلك  
 بلح المنقوص او واويا كالجواري والدواعي فيه نشير على ترتيب  
 اللف لان الجواري هم فاعل جمع مكسرة من جري مثل من فروع جوار مثل  
 رام وبلح جوارون كرامون والمكسرة منه جوار كرامون وان عرف  
 باللام عاد اليها نحو الجواري والدواعي ايضا لعم فاعل جمع مكسرة  
 من دعا مثل غزاي فروع دواعي وبلح المكسرة دواعي واذا عرفت باللام  
 عادوا وفضاير <sup>فيقال له وندوح</sup> ثم تقلب الواو ياء لطرفها وانكسار ما في  
 قبلها فيقال دواعي فالاول ناقص ياتي والثاني واوي رفعا جز  
 اي في حال الرفع والجز نصب على الظرفية متعلق بالنحو خذا في المضاف  
مثل قاض خبره اي حكمه اي حكم مثل جوار ياتي كان او واويا حكمه قاض

الصحيح من هذا

اي حكمه حكم مفردة بحسب الصورة والتوجيه يعني  
 الاعلال لان المراد بالصورة الاعلال ولذا فسر بقوله في حذف  
 الياء عن اى عن مثل جوار وادخال التنوين عليه هذا وجه  
 التشبيه يعني كما ان الياء تحذف عن نحو قاض لا تقا الساكنين  
 فعوض التنوين عنه كذلك الحال في مثل جوار كن لا مطلق  
 بل في حالة الرفع والجز من غير فرق بينهما تقول جافى جوار في  
 حال الرفع بالتنوين ومررت بجوار في حالة الجز بالتنوين كما  
 تقول في المشبه جافى قاض رفعا بالتنوين ومررت بقاض جزا في الجز  
 بالتنوين واما نحو جوار واويا كان او ياتي في حالة النصب متعلق  
 بقوله مضركه فالياء فيه متحركة في حالة النصب مفتوحة لثبته اي بفتحة الفتحة  
 النصب على الياء كونه جزا اللف بلا تنوين واما في نحو قاض  
 فالياء متحركة مفتوحة ايضا لكن مع التنوين فلم يوجد التشابه  
 في حالة النصب ولذا قال المصنف رفعا وجزا احتراز عن ان ياتي  
 جوارى بفتح الياء بلا تنوين كما تقول اساور واذا كان الامر كذلك  
 فلا اشكال لفظ لا يجره التنوين للنسب واشكال الهم لا مبني على الفتح  
 لما سبق وخبرها قوله في حالة النصب وقوله لان الهم غير منصرف  
 متعلق بالجز لانه لا علة له اي اذا كان الياء في نحو جوارى متحركة  
 مفتوحة في حالة النصب بلا تنوين فلا اشكال واقع في حالة النصب  
 لكون الهم غير منصرف للجمعية التي هي السبب قائم مقام السببين  
 ملا يسامع صيغة منى الجمع بغير حاد يعني لوجود السبب  
 القاع مقام السببين وهو الجمعية فيه مع شرط تاثيرها وهو صيغة



منه في الجمع بغيره فيكون في حالة النصب غير منصرف بالاختلاف بخلاف  
 حاله في رفع وجر فانه قد اختلف مبنى المفعول فيه فانه في اي وقع الاختلاف  
 بين الحاجة في انه في حالة الرفع والجر منصرف او غير منصرف لغو الشرط  
 وبقاد الجمع حيث لم ينزل فذهب بعضهم الى الزجاج ومن تبعه  
 الى انهم الذي على فعل منصرف بعد الاعلال لزوال الشرط المستتر  
 مع صرف الاعلال لان زوال الشرط يستلزم زوال المشروط فلا  
 يؤثر السبب وحده بلا شرط والتنوين فيه تنوين للرفع لا للجر  
 العوض لان الاعلال المتعلق بحرف الكلمة يعني ان الاعلال يتعلق  
 بحرف الكلمة فيتعلق بذاته فيا يتعلق بذاته مقدم على منع الرفع  
 لان الاعلال سبب الموجب له قوى وهو الاشتغال الظاهر للمحسوس  
 الذي هو من احوال الكلمة او صافها فيتعلق بها بعد تمامها لان  
 سبب منع الرفع وهو مشاهرة بالفعل ضعيف لانها مشاهرة  
 غير ظاهرة بين الفعل واللام ولا محسوسة ايضا ومع هذا يتعلق بوزن  
 الكلمة فيا يتعلق بالذات مقدم على ما يتعلق بالصفة كما ان الذات مقدمة  
 على الصفة لكونها اصلا والوصف عارضا فاصل جوار في قولنا جاني  
 جوار جوارى بالضم اي بضم الياء والتنوين بناء نصب على التثنية  
 او مفعول مطلق اي بني بناء على ان الاصل في الهم المحرّب مطلقا لرفع  
 اي ان يكون منصرفا لعدم احتياجه الى سبب وشرط فيبنى مبنى المنصرف  
 الاعلال نائبه على ما هو الاصل اي على القاعدة المقررة في علم الصرف و  
 هي ان الياء اذا كانت مشددة مع كسر ما قبلها يشقل عليها التثنية اجتماعا  
 في الجمع المشددة ثم اي بعد ما علمت ان اصل جوار جوارى بالضم والتنوين

سقطت

وهو ان الياء اذا كانت مشددة مع كسر ما قبلها يشقل عليها التثنية اجتماعا  
 في الجمع المشددة ثم اي بعد ما علمت ان اصل جوار جوارى بالضم والتنوين

سقطت شروع في بيان بناء الاعلال وكيفية مبنى المفعول الضمة  
 نائب للثقل اي لما قلنا ان الضمة تشقل على الياء المكسورة ما قبلها فاما  
 فاجتمع ساكنان الياء والتنوين واسقطت الياء ايضا لدفع التقاء الياء  
 الساكنين فصار جوار بعد الاعلال على وزن لادم وكلام فاشبه  
 جمع المفرد لفظا فحصل في قوة الجمعية وتنوين وضعف فلم يقوان  
 يتقدم مقام السببين فلم يبق نحو جوار بعد الاعلال على صيغة  
 منتهى الجمع لسقوط وزن اقصى الجمع الذي هو الشرط والسبب  
 وعده لا يؤثر وان كان موجودا فهو بعد الاعلال ايضا اي كما كان  
 قبل الاعلال منصرفا منصرفا والتنوين فيه للرفع كما كان  
 قبل الاعلال لذلك اي كما ان التنوين قبل الاعلال للرفع وذهب بعضهم  
 وهو سيبويه والخليل الى انه اي نحو جوار بعد الاعلال غير منصرف  
 اي كما كان قبل الاعلال غير منصرف لكون السبب الذي هو الجمعية و  
 الذي هو صيغة منتهى الجمع بغيرها موجودين فيه قبل الاعلال  
 واذا وجد السبب والشرط فيبنى ان يكون غير منصرف لا لا يلزم احد  
 احذر حاء بعد الاعلال ايضا غير منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة  
 منتهى الجمع يعني لوجود السبب الذي هو الجمعية والشرط فيبنى ان يكون  
 غير منصرف ايضا لان المحذوف الذي لم يكن نسبيا منسبلا محذوف لفظا  
 فقط فقد يكون ثابتا تقدير فيكون بمنزلة المقدر في ملاحظة  
 الفعل والاعراب ولهذا اي لاجل ان المحذوف ثابت تقدير الاعراب  
 لا يجري لما خذ من جرى مجرى اي لا يتصور الاعراب ولا يقع ههنا على الراء  
 التي كانت آخرها بعد المحذوف بل لا يجري الاعراب المقدر فيكون تقديره

لسقوط عن اوزان اقصى الجمع منتهى

فيكون



ولو لم يكن المحذوف بمنزلة المقدّر لما أجرى العرب عليه ولو وقع على ما هو  
 الآخر ليدّوهم والتنوين فيه أي في نحو جوار رخصا وجرّ تنوين العو  
 لا الصرف فأنه لما سقط تنوين الصرف لعدم الصرف عوض عن الياء المحذوف  
 أو عن حركتها هذا التنوين يعني الذي هو حاصل فيهما أما عوض عن الياء  
 فلمناسبة كون التنوين حرفا أيضا وللمناسبة الثبوت مرة والمخذف أخرى  
 أما عن الحركة فلمناسبة العروض يعني كما أن الحركة تعرض للحذف كذلك  
 التنوين تعرض للآخر وفي الرض فقط بعضهم قول سيبويه والتحليل  
 بأن منع الصرف مقدم على الاعلال فاصل جوارى بالتنوين ثم  
 جوارى بحذفها ثم جوارى بحذف الحركة للثبوت قال ثم جوارى بحذف  
 الياء لثبوتها الياء المكسور ما قبلها في غير المنصرف الثقيل بسبب  
 الغرعية وإنما ابدل التنوين عن الياء ليقطع التنوين لما قبل  
 طمع الياء الساقط في الرجوع إذ يلزم اجتماع الساكنين لو رجعت  
 وفتر السبباني وهو لما قبل سيبويه بأن أصل جوارى بالتنوين  
 والاعلال مقدم على منع الصرف لما ذكرنا فحذف الياء للساكنين ثم  
 بعد الاعلال صيغة مشتملة على منع الصرف فحذف الياء للاعلال  
 تقدير حذف تنوين الصرف لعدم الصرف ثم خافوا رجوع الياء لرجوع  
 الساكنين في غير المنصرف فعوض التنوين من الياء إلى هنا كلام  
 على هذا القياس خبر مقدم أي لقياس الذي جرى في حالة الرفع  
 حالة الجر مبتدأ بالاتفاق أي بلا فرق بينهما <sup>بشيء</sup> لثبوتها في الرفع  
 الاستثقال ووقع في لغة بعض العرب وهي قليلة واختارها <sup>بشيء</sup>  
 وأبو زيد ويعس بن عمرو اثبات الياء بالرفع لأنه فاعل فعل محذوف في

في حالة الجر بلا تنوين بناء على أنه غير منصرف وإن الجر والتنوين  
 يسقطان منه كما في حالة النصب يعني كما أنه ما يسقطان فيهما تقول في  
 حالة الجر مورت بجوارى بفتح الياء بلا تنوين كما تقول في حالة  
 النصب رأيت جوارى بفتح الياء بلا تنوين فيكون نحو جوارى  
 في حالة الجر غير منصرفا بالاتفاق وبناء هذه اللغة مبتدأ وارد  
 على تقديم منع الصرف على الاعلال لأن الاعلال وإن كانت متعلقات  
 بجوارى الكلمة إلا أن يلوّض به صحتها في الآخر استوى لمنع الصرف  
 في الوقوع في الآخر لأن منع الصرف وهو عدم الجر والتنوين إنما يكتفي  
 في الآخر فقدم منع الصرف على الاعلال لأنه مثبت للياء والمثبت مقدم  
 لشرفه فأنه أي حين تقديم منع الصرف على الاعلال يكون الياء  
 متحركة مفتوحة في حالة الجر لأن غير المنصرف وإنما يكون بالفتحة و  
 الفتحة خفيفة كوزن جوارى ألف والالف ساكنة فلا يوجد ما يوجب  
 الاعلال كما في حالة النصب في واقع فيه أي فلم يقع في مثل جوارى  
 في حالة الجر الاعلال لعدم ما يقتضيه كما أنه لم يقع في حالة النصب  
 وإنما بناء هذه اللغة في حالة الرفع حاصل جوارى في جوارى مثل  
 ضارب بالضم بلا تنوين لتقدم منع الصرف على الاعلال فسقطت  
 التنوين لعدم الصرف حذف الضمة لثقل لأن الضمة تثقل على الياء  
 لعدم النسبة ولأنه يلزم الخروج من الكسرة إلى الضمة وذلك  
 ثقيل جدا وعوض عنها أي عن الضمة التنوين لما سبق فاجتمع  
 ساكنان الياء والتنوين فسقطت الياء بالاتفاق الساكنين لرفع  
 اجتماع الساكنين فصار جوارى بالكسرة والتنوين وعلى هذه اللغة أي



بحث التركيب

التي كان منع الصرف فيها مقدما على الاعلال لا اعلال في مثل جوار ال  
 في حالة واحدة وهي في حالة الرفع فقط لما عرفت انه لا مقتضى للاعلا  
 فيها الا في حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة وهي التي كان الاعلا  
 فيها مقدما على منع الصرف فان فيها الاعلال في حالتين حالة الرفع و  
 حالة الجر كما عرفت منفصلا **التركيب** المعدود من اسباب منع الصرف  
 وهو التركيب صيرورة كلمتين او اكثر من كلمتين بحكمة بالنصب للبناء  
 خبر لقوله صيرورة ولها قولها كلمتين واحدة صفة الجملة التامة لان  
 البناء فيها الموحدة وقوله من غير حرفية مجرد متعلق بقوله صيرورة اي من  
 غير ان يكون احد جزئية او اجزائه حرفا يفهم هذا الشرط من المثال  
 الحرف اذا لم يكن متحركا بوجه ما وكان بناؤه لان ما في غير المنصرف  
 يكون في محركات فلا يرد النجم ويصير حال كونها علمية لان الجزئية  
 الاولى في النجم والثاني في بصير حرف فلم يوجد الشرط وهو عدم كون  
 احدهما حرفا الا في الامور في النجم والباء في بصير **مشرط** اي شرط لثبوت  
 في السببية لمنع الصرف **العلمية** هي اي ان يكون علما لثبوت التركيب لكونه  
 عارضا يقبل الزوال من الزوال لان الكلمتين في موضع العلم  
 فيكون من من حذف احدهما لان العلمية تؤمن من الزيادة والنقصان و  
 لما مر ان العلمية وضع ثابته فيحصل له اي للتركيب حيث كان علما  
 قويا لانه ما هو من الزوال والعروض فيؤثر بها اي بتلك القوة في  
 منع الصرف فيكون سببا لمنع الصرف **وان لا يكون التركيب باضافة** اي  
 تركيبا اضافيا سواء كان حقيقة او غير حقيقة لان الاضافة يخرج الحرف  
 الذي كان غير منصرف قبل الاضافة الى الصرف او الى حكمه على اختلاف مذاهب  
 حريص

يعني ان

وان لا يكون التركيب

يعني ان غير المنصرف اذا اضيف مثل عمر كم وعثماننا يكون منصرفا او  
 في حكمه على ما يجب فكيف يؤثر الاضافة في المضاف اليه اي في اللم الذي  
 اضيف الى المنصرف ما يضافه يعني ليس له ان يؤثر في اللم المنصرف  
 اذا اضيف عدم الصرف فان ما يكون سببا لزوال شيء لا يكون سببا لثبوت  
 اعني منع الصرف تفسير لقوله ما في ما يضافه **وان لا يكون التركيب**  
 بعد ان يكون علما وان لا يكون باضافة **باسناد** يعني لا يكون مركبا  
 بالتركيب الاسنادي في الاصل او في الحال لان الاعلام المشتملة على  
 الاسناد من قبيل المبنيات يعني لان المركب بالتركيب الاسنادي اذا  
 جعل علما يكون مبنيا حقيقة عند جماعة منهم المصنف ومبنياسميا  
 عند جماعة فلا يكون مما نحن فيه لان الصرف ومنعه لا يكون الا في  
 العرب وانما بنى لان الجملة لا توصف بالاعراب قبل العلمانية لانه  
 من عوارض الجملة لا والكلام فبعد العلمانية يكون مبنية كما كانت  
 قبلها نحو تابط **شربا** وشاب قرناها ودرصتا تابط تفعل  
 اقب ثابت بن جابر التميمي **شربا** لان كان قد اخذ سيفنا تحت  
 ابطه **شربا** معنى تابط **شربا** اخذه في ابطه وجعله تحت الثا ليراه  
 احدا لان هذا من عادة من يريد شربا فلقب بفعل يفعل وشاب  
 قرناها لقب امرؤ ضغرتاه وشاب يشيب اي يعيض سميت به  
 لانه ياكذ لا فاشها اي الاعلام المذكورة **باف** حال العلمانية على ما  
 ان حال كانت الاعلام المذكورة عليها اي على حال قبل العلمانية من النصب  
 والرفع وغيرهما لم يتغير عن الحال التي كانت عليها قبل العلمانية  
 لغيرها لغيرها لانه فان التسمية بها اي بالجملة المشتملة على الاسناد



وانما هي من ذلك لانهما خبراى ليست التسمية بها الالة تلك الجملة  
 على قضية عربية كما في تابط شرفان التسمية به ليدل على القضية التي  
 هي اخذ سيف وجعله تحت ابطه وخروجه لشراذمه وكذا الحال في غيره  
 فلو تفرق اى عرضا لهما الى الجملية التغير فاعل تطرق يقال اذ الجاء  
 طريقا له يعنى اذا صار تغير بعض احوالها طريقا لها بان لم يكن حلا  
 بعد التسمية كما لها قبل التسمية يمكن ان يفوت تلك الدلالة اى  
 الدلالة على القضية العربية لان الدلالة عليها انما يكون بجميع احوالها  
 وكلما قوا التي كانت قبل التسمية بها واذا كانت تلك الجملة من قبل  
 المبتنيات بعد العائدية فكيف يتصور غيرها اى فلا يمكن ان يجري  
 في تلك الجملة منع الضرف الذي هو من احكام المعربات لان الشىء المحمور  
 بنوع لا يجري في نوع آخر ولا يؤثر كاللحم في اللحم وقد في الفعل مثلا لان  
 المعرب نوع من اللحم والمبنى نوع آخر منه فان قلت كان وجبا على المعرب  
 في بيان قيود التركيب ان لا يقتصر على ما ذكر من ابل بل يجب عليه ان يفر  
 وان لا يكون في الجزء الثاني من المركب صوتا ولا تضايفا لجزء العطف  
 يعنى ان يقول التركيب شرط العلوية وان لا يكون باضافة ولا بلسان وانا  
 صوتى ولا تعدى حتى يكون القيود خمسة مذكورة اربعة منها يمكن  
 نفيها واحدا ثبوتها فكون مذكورة باسرها ولا بد منها لخرج التركيب  
 الذي يلزمه الثاني ثبوتها مثل سبويه يسانى تفصيل قوله سبويه ونفعه  
 بكسر النون وفتحها وسكون الفاء واخرها مهملة ومن معروف ووبه  
 صوت سيمان تفصله في باب الاصوات ركب هذان اكنها وجعل  
 لشخصين والجزء الثالث منه تضمن حرف العطف مثل غير عشر وغيره الى غير ذلك

يقال تطرق لادصار طريقا يقال  
 يستعمل لم يكن حالها بعد تسمية كمالها  
 قبل التسمية النسخ

التي تضمن منها الجزء الثاني حرف العطف وسببا في وجه تركيبها وتضمن الثالث  
 للجزء العطف في باب التوكيدات علمين حال اتمام عن الاخيرين فقط لان  
 الاوليين لا احتياج لهما الى العلم لاشتهارها على اتمام من المشايخ باعتبار  
 انهما قسما قلنا في جوابه كانه اذا كان المصنف اكتفى في ذلك اى في عدم  
 اخذه القيد من الاخيرين حيث يذكر جمعا ذكره فيما بعد ان بعد الموت  
 في بيان بحث البنيات انهما اى هذين التركيبين من قبيل المبنيات يعنى  
 ان المصنف ذكرهما في بحث البنيات ان الاصوات والمركبات التي تضمن الجزء  
 الثاني من حرف العطف مبنية فلا يكون مما نحن فيه ولذا لم يذكرها المصنف  
 واما اعلام المستمل على الاسناد فلم يذكر المصنف بناءها اى كونها مبنية  
 اصلا او قطعها لاصريها ولا ضمنا ولا اشارة ولا دلالة فاحتاج هذا  
 الى التفتت ليعلم انها يكون مبنية فلذلك اى لعدم ذكر بنائها اصلا  
 احتاج المصنف حاشا الى اخرها فخرجها بقوله ان لا يكون التركيب بلسان  
 مثل بعلبك فانه علم لبلدة بالشام مركب تركيبا مترجعا ليس فيها  
 اضافة ولا اسناد من بعل وهو كمن ضم كان لقوم الياسين عليه السلام لا  
 معلون الله على نبي وعليه لقوله تعالى ادعون تغلا وتذرون غشا  
 لخالقين ويقال للزوج ايضا بعل لكون المرأة تابعة لاسره يدل عليه  
 قوله تعالى هذا بعل شيخاى زوجى وبك يفتح الباء وتشديد الكاف من  
 بك يبل اى ازدم وبابه ردة وبك عنقه اى دقة سنى مكة  
 شرفها الله تعالى مكة لدورها اعناق الجبابرة حيث لم يقدر والتسلط  
 عليها كما صوب الفيل وغيرهم وهو لم صاحب هذه البلدة اى التي جعل  
 بعلبك علما لها حيث ركب اسم للعبود مع اسم العابد وقيل بعلبك و



وجعلنا التركيب لهما واحدا علما للبلدة التي كانا فيها من غير ان يشبه  
 مبنى المفعول بينهما نسبة اضافية لان الاول فيه ليس بمضاف لـ  
 الثاني ولنادية انه ليس احدهما مبتداء والاخر خبر او غيرها  
 من النسب المانعة من الصرف لانه ليس الثاني منه صوتا ولا  
 متصفا بالحرف العطف فليس فيه الا التركيب الامتزاجي وهو  
 ليس بمنع لمنع الصرف **الف والتون** المحدودان من اجاب  
 منع الصرف وفي كفاية فان قلت هذه الصفة مشتركة بين الف  
 والتون وساوا الاسباب فلم يخص بالوصف بها قلت الشرط للف  
 والتون الناقص لا يتقدم بالحدوث <sup>فلا يثبت</sup> نظائرهما فاحتاج هذا الى التشبيه  
 على الخصوص المستفاد من لام العهد دون ساوا التوضع او لما كان  
 المذكور هنا مخالفا لما ذكره في مقام عد الاسباب لضرورة الشعر النعناع  
 الوصف ليعلم ان المحدود سابق هذا والخالفه صورة لضيق البيان  
 في ذلك المقام انتهى وليغيدانه ما يعتبر في ساوا الاسباب السابقة  
 واللاحقة كما قيدنا في كل سبب من الاسباب تسميان الى الف والتون  
 عند الكوفيين مزديتين لانهما من الحروف الزوائد وحى الحروف التي  
 تحتمل قوله هو بيت السمران فثبتي وقد كنت قدما هو بيت السمران  
 او لانهما من الحروف الزوائد في الكلمة حيث لا يكونان اصليين فيها و  
 الثاني ارجح وانسب بالمقام وتسميتا لمعارعين عند البصريين ايضا  
 ارجح تسميان مزديتين عنده لمعارعتهما اي مشابهتهما للف والتون  
 لان الثاني التانيث للمدودة او المقصورة في منع دخول تاء التانيث  
 عليهما يعني كما ان تاء التانيث المتحركة لا تدخل على الهم الذي فيه

لامتناع

لامتناع اجتماع التانيث كذا لا تدخل على الهم الذي في الف  
 والتون لانه يلزم اجتماع التانيث في الهم الذي في آخر الكلمة فيفقد  
 المشابهة حتى لو دخلت التاء عليها يمنع المشابهة فيصرف ذلك  
 بهم مثل سريان وسريان وسدان والتمامة خلافا في ان سببهما  
 يمنع الصرف اي في كون الالف والتون بسبب المنع الصرف اما كونهما بد  
 مزديتين وقرعتهما للزبد عليه يعني ان سببهما له كونهما متعفين  
 بصرف الزيادة وكونهما ايضا فرعين على ما زيد عليه واما مشابهة  
 بهما الالف التانيث وهذا مذهب البصريين وقرعتهما لمشابهة له  
 والراجح من القولين هو الثاني الذي هو مذهب البصريين  
 قيل لانه لو كان كونهما مزديتين فرعين على ما زيد عليه سببا وحده  
 لكان حاشتي وبصري عند وجود سبب آخر غير منصرف وليس كذلك  
 لانه يلزم ان يكون ضاربان في حالة الرفع غير منصرف للصفة و  
 الالف والتون ولان اشتراط انتفاء فعلانية على القول الاول  
 غير لازم فتم اي بعد هذا المقام انهما **ان كان** اي الالف والتون  
 في كم يعني به اي بالهم في هذا الموضع ما ان كم يقابل الصفة  
 يعني كم يكن ذلك الهم صفة كعمران وسفيان اما يقابل الفعل  
 والحرف كما في قوله وبيهم وفعل وحرف يفهم هذا من عطف قوله  
 لهم او في صفة على قوله في كم باو المقيدة لاحد الامرين ولان  
 المحلوف يغير المعطوف عليه فان الهم المقابل للفعل والحرف  
 وهو ما دل على محفي في نفسه غير مقترن بزن لا يخ امان لاه  
 يدل على ذات ما لو حط محرا صفة من الصفات بل يدل على ذات

طالع مذهب الكوفيين

5



معينة كن يد وعمر او على ذات غير معينة اما قائم بذاتها كقول  
 فرس وجرو شجر واما قائم بغيرها كالعلم والجرل والطول والقصر  
 او يدل على ذات ما لوحظ معها صفة منها كاحمر واحود ونهار  
 وعالم ومضروب ومنصور وعطشان وشكران وحسن وشديد  
 فان كل واحد منها يدل على ذات ما لوحظ معها صفة هي المراد  
 الضاربة والمضوية فالاول اي ما يدل على ذات لم يلاحظ معها  
 صفة منها يسمى اسما لان اسم يدل على المستحق فقط والثاني اي ما  
 يدل على ذات لوحظ معها صفة يسمى صفة لان معنى الصفة  
 ان يدل اللفظ على معنى قائم بذات المراد بالاسم المذكور صفة  
 اي في قوله ان كانا في كهم هو هذا المعنى اي كهم المقابل للصفة لا بالاسم  
 الشامل للكرم والصفة وهو المقابل للفعل والحرف وعرفه بانه  
 يدل على معنى في نفسه غير مقترن باحد لازمة لانه لو كان كذلك لاحتج  
 الى قوله او في صفة لدخول تحت قول في كهم مع انه لم يصرح لان شرط  
 كونهما في كهم بخلاف الشرط كونهما في الصفة فلم يمتنع ان يمتنع شرط  
 كونهما في كهم وشرط كونهما في الصفة فقال ان كانا في كهم فشرط كذا  
 وان كانا صفة فشرط كذا يعلم شرط كل واحد منهما فشرط  
 مبتدأ اي شرط الالف والنون في منعهما من الهم الحرف وشرطها  
 لمنعهما فافراد الضمير في شرطه مع ان مرجعه مثنى والضمير يجب  
 ان يكون مطابقا لمرجعه في الافراد واخويه والتذكير وضده با  
 باعتبار انهما سبب واحد يعني انهما وان تعد اللفظا لكثيرا ما يشهد  
 سببا فربما لمص اللفظ والسبب فتنفي في الاول وفرد في الثاني

الضميرين نسخ

وشرط ذلك الهم اي الهم الذي فيه الالف والنون في امتناعه من الصرف  
 فالاول اولى لمطابقة الضمير للرفع والمجوز في المرجع وان طابقت  
 الضمير لمرجعه في الافراد صحتها وان الشرط ما يكون شرطا للالف و  
 النون وفي الثاني يكون شرطا للهم الذي فيه الالف والنون العلمية  
 خبره والمبتدأ مع خبره جملة اسمية في محل الجزم جزا للشرط وهو  
 مع جزائه جملة فعلية شرطية في محل الرفع خبر لقوله الالف والنون  
 تحقيقا لمفعول له للشرط اي فقد مشروطت العلمية في سببية الالف  
 والنون لتكون متحققة ومقررة للزوم زيادة دهرهما على القول الاول  
 لانه اذا كان علما للزم الالف والنون للكلمة وتحققا للزوم اوليتمتع  
 البناء عطفا على الزوم اي تحقيقا لامتناع دخول البناء عليها يعني  
 ليكون العلمية محققة ومقررة لامتناع دخولها عليها فيتحقق  
 فيقال كذا شبه هما الالف لثابت على القول الثاني لانهما شبهتا بالالف  
 الثابت في الامتناع قبل العلم واذ جعل ذلك الهم على علمنا تأكيد  
 المشابهة وتحقق ذلك الهم اما مكسور الفاء كجران واما مفتوح  
 كشعيان واما مضمومة كسفيان مع كون ما بعده في الكل و  
 مفتوح الفاء وما بعده ايضا كرمضا او الالف والنون ان كانا في  
 صفة وفي العصام جعله من عطفا شرط وجزا على شرط و  
 بحرف عطفا وهو من قبيل العطفا على معمول واحد بحرف  
 عطفا ولا كلام في جوائزه واما العطفا بكلمة او فللتبعية على التثاني  
 بين شرطين انتهى فانتفاء فعلا لانه اي ان كان الالف والنون في  
 تسعة فشرطه اي شرط الالف والنون في منعهما من الهم الحرف فافراد



فأفراد الغير باعتبار ما سبق أو شرط ذلك الوصف في امتناعه منه انتفاء  
 فعلافة بمعنى شرط امتناع دخول تاء التانيث للحركة عليه أي على ألف التانيث  
 فالأفراد باعتبار ما سبق سبب واحد وعلى الصفة التي فيها ألف والنون  
 فالتميز باعتبار الوصف ليبقى مشابهتهما لألف التانيث على حالهما  
 على مذهب البصريين ولهذا أن يكون انتفاء دخول تاء التانيث شرط  
 انتفاء أي صار منصرفا عن بيان مع أنه صفة وفيه ألف والنون  
 مؤنثة عربانية لأنه يقال رجل عريان وامرأة عريانة وأعلم أن التانيث  
 النون في الصفة لا يكون بكسر الفاء بل إن الصفة التي يجيء مؤنثة فعلا  
 لا يكون إلا مفتوح الفاء مثل عطشان والتي يجيء مؤنثة فلا تكون  
 مضمومة الفاء غالباً نحو عريان وسعدان ويحيى مفتوح الفاء أيضاً  
 نحو ندبان بخلاف الكرم فإنه يجيء مثلث الفاء على ما سبق **وقيل**  
 شرطان شرط ألف والنون في منصرفهما من الصرف أو شرطان تلك التانيث  
 في امتناعه منه **وجود فعلى** والما قول اعني انتفاء فعلافة أولى  
 لأنه مقصود لذاته وأما وجود فعلى فليس مقصوداً لغيره بل لكونه  
 من انتفاء التاء اعني انتفاء فعلافة وما يكون مقصوداً لذاته يبي  
 أولى ولذا قلناه أنه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون مؤنثه فعلافة لأنه  
 لا يكون لشئ واحد تانيثان حتى يكون أحدهما بالألف المقصورة و  
 الآخر بالتاء فوجود فعلى يستلزم انتفاء فعلافة فيبقى مشابهتهما  
 لألف التانيث على حالهما كما هو مذهب البصريين **ومن شذو**  
 إلى المكان الاعتباري ولذا قال الشماي ومن أجل المخالفة في الذي  
 أن شرط تانيث ألف والنون في الصفة **اختلف** بين النحاة في

**رحمن** الظرف بالرفع لأنه تانيث في أنه منصرف بدل من قول في رحمن  
 بدل الكل أو غير منصرف فإنه إن كان ليس له أي رحمن مؤنث ولا تانيث  
 ولم يذكر كونه في صدق المؤنث لانه لا تانيث لتأكيد النفي الذي في ليس  
 رحمن بدل من قوله مؤنث أي ليس له مؤنث بالألف المقصورة و  
 أرحمته بالتاء لأنه أي الرحمة صفة حاقبة به لا يطلق على غيره  
 لانه لا يطلق على غيره من قوله على غيره ولا يطلق أيضاً على مؤنث  
 لأن معناه الذي وسعت رحمة كل شئ من الناس والجن وغيرهما  
 فيكون في المعنى البالغ في الرحمة وهذا المعنى لا يوجد في غيره تعالى  
 لذا لا يطلق على غيره فعلى الفاء التفصيل والجاء متعلق بقوله غير مؤنث  
 مذهب من شرط انتفاء فعلافة تقديره فهو غير منصرف على تلك  
 مذهب من شرط انتفاء فعلافة لوجود الشرط على مذهب لانه  
 له نجى رحمة وعلى مذهب من شرط وجود فعلى تقديره أيضاً هو  
 منصرف على مذهب من شرط وجود فعلى لانه لم يوجد الشرط على  
 مذهب لانه لم يجيء فعلى لما عرفت **دون سكران** فإنه لا خلاف  
 في منع صرف لوجود الشرط على المذهبين يعني انتفاء فعلافة  
 على المذهب الأول فإن مؤنثه يجيء سكران ووجود فعلى  
 على مذهب الثاني فإن مؤنثه يجيء سكران لا سكرانة يقال  
 رجل سكران وامرأة سكرى **ودون ندمان** فإنه لا خلاف  
 أحد في صرفه يعني يكون صرفه متفقاً عليه كما أن منع صرفه يكون  
 متفقاً عليه لانتفاء الشرط الموجب منع صرف ما فيه ألف  
 والنون من الصفة على المذهبين لأن مؤنثه ندمانة بالتاء



لأنه ما بالالف المقصورة يقال رجل ندمان وامرأة ندمنة هذا  
 كون انصراف ندمان متفقا عليه لا انتفاء الشرط على المذهبين او  
 كون مؤنثه ندمنة لاندي في اذ كان ندمان بمعنى النديم وهو المعاشرة  
 يقال نادى على الشراب فهو نديمة وجمعه ندام كعطاش واما ندمان  
 اذ كان بمعنى نادم من الندم من باب ضرب يقال رجل ندمان او نادم  
 على ما جعل او مالم يفعل فهو غير متصرف بالاتفاق لوجود الشرط على  
 المذهبين لان مؤنثه ندمنة يقال رجل ندمان وامرأة ندمنة  
 وجمعه ندامي مثل سكارى ووزن **الفعل** المقدور من الباء  
 الضرف وهو كونه الام على وزن يعده مبنى للمفعول من عديعك  
 اوزان الفعل واوزانه كثيرة يعني ان يوجد وزن الفعل في  
 الهم اما منقولا نحو شمر ويزيد واما موضوعا سما نحو احمر  
 ويجعل الناقة القوية ويعمل للجل القوي وهذا القدر لا يكفي في  
 تاشير بنية منع الصرف لانه لو كفي كان مثل يعمل غير متصرف للوزن  
 والوصف وكذا مثل جمل وفرس اذ جعل علما لكان غير متصرف  
 للوزن والعلمية وليس كذلك فعلم ان مجرد الوزن لا يكفي بل  
**شرط** اي شرط وزن الفعل فيها اي في سبب منع الصرف احدا  
 احد الامر بن على سبيل منع الخلق للجمع مثل استعمل واقتل وانفعل  
 وغيرها من الاوزان التي تختص بالافعال **اما ان تختص** ذلك الوزن  
 في اللغة العربية **بالفعل** بمعنى انه لا يوجد في الهم العربية في الامتقوا  
 من نوع من الفعل بان يكون علما **كشمر** بتشديد السين على صيغة  
 الفعل الماضي المعاو او الجعول مأخوذ من التثمين فانه

فانه الفعل اي نوع مختص بالفعل وهو الموروجاد او المختالا  
 والفارسية دامن درميان كردن والمناسب يعال الفرس ان يكون  
 منقول من الموروجاد لان في الفرس المدة في المشي فانه اي شمر  
 نقل من هذه الصيغة اي من كونه ماضيا معلوما من التثمين  
 وجعل علما للفرس قيل ذلك الفرس فارس للمحتاج الا ان الشارح لم  
 يعقد تحاشيا لغيره ذكر كونه وكذا لان كان شمر جعل علما للفرس كذا  
 بذر بالذل المجبة والراء المهمله اسلاف كرهين شمر جعل علما لما قيل  
 لبيز كثير الماء وكان بمكة بمناسبة الكفاية وعثر بالثا المشقة  
 والراء المهمله لغريدن شمر جعل علما لموضع ماسدة اي ذكوبة  
 كثر العنار فيه وخضم الخاء والضاد المجتمعين قيل الاكل مطلق  
 وقيل الاكل بالاخير اس او ملاء الفم بالما كول شمر جعل علما للرجل  
 كول وقيل لهم عمر بن عمر ومن بنى تميم شمر غلب على تلك القبيلة كذا  
 لكثرة اكلهم هذه في الاصل افعال نقلت اي نقل كل واحد منها  
 من الفعلية الى الاسمية يعني جعل علما لما سمي به واما نحو بقم  
 مبتدأ حال كونه لهما الصبح بكسر الصاد المهمله وفي اخره غين المجية  
 لم لما يصبح به معروف مشهور بين الناس وهو العندم بالتك  
 يقام وشمر حال كونه علما لموضع بالشام لعم اي لموضع بارض الشام  
 وقيل لهم مدينة المقدس بالعبيرانية وقيل لهم بيت المقدس فرفق  
 بنوب اما مبتدأ ثان من الهماء خبر له وهو مع خبر خبر المبتدأ الاول  
 المجية المنقولة منها الى العربية وجعلت علما لما جعلت له اذ كان  
 لا مركذا فلا يقلح اي لا يمنع مبنى للمفعول في ذلك اي في كونه



غير منفرد الاختصاص بالفعل أي لا يمنع اختصاصها بالفعل لتباين  
الاختصاص منها إلى الذهن وإذا سميت يكون غير منصفة للعاين و  
وزن الفعل أن العجمة النكرة غير مؤثرة في منع الصرف **مثل ضرب**  
أشهر إلى قول **ضرب عطف على شتم** وإنما ورد مثالين إشارة إلى  
أن ما يختص بالفعل على قسمين إما من التزيد ك**شتم** ومعلوم ما  
مجربا ولذا قدمه وإما من التثافي ك**ضرب** على البناء للفعل  
بتخفيف العين ويجوز التشديد أيضا والأول أولى ليكون تاسبا  
لأن الكيد إذا جعل علما للشخص معين ليوجد فيه سببا للعدا  
ووزن الفعل فإنه أي ضرب المبني للمفعول أيضا كما أن **شتم** غير مؤثر  
للعلية ووزن الفعل كذلك ضرب غير منفرد للعلية ووزن الفعل  
وأما قيدنا قول المص **وضرب المحتمل للبناء** الفاعل أيضا بالبناء  
فإنه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل لوجوده في الكلام أيضا مثل  
فوس وجرو وغير ذلك فلا يكتفى غير منفرد لعدم وجود شرط ولم  
يذهب إلى منع الصرف أي إلى أن يكون غير منفرد لعدم وجود شرط  
فيه إلا بعض النحاة لأن هذا الوزن غالب في الفعل والفعلية تدل  
على الاختصاص ولم يقيد المص بالأورد على إطلاقه بناء على أن  
الختار عنده ما ذهب إليه هذا البعض **أو يكون عطف على مختص**  
يعني وإن يكون هذا الوزن غير مختص به أي بالفعل بل به الفعل  
والكلام يعني يصلح أن يكون وزنه ما لم يكن أي إلا أنه **بني في**  
أي في أول الوزن الفعل فيه إشارة إلى أن الضمير يرجع إلى وزن  
الفعل كونه أصلا وإن كان بعيدا في الظاهر أو يكون في أوله كان

على وزن الفعل فيه إشارة إلى ذلك الضمير يجوز أن يرجع إلى المثال  
ويتم قرب المرجع **زيادة** بالرفع لأنه لم يكون وخبر قوله في قوله  
لأن الخبر إذا وقع ظرفا يجوز تكديده على الهم أي زيادة حرفه أشد إلى  
التعويض عوض عن المضاف إليه فيكون من باب جرد قطيعة أو حرف  
فإن فيه إشارة إلى أن المصدر بعين الفاعل والموصوف مقدر من حرف  
أين متعلق بالنفيعين وبين لهما أي زيادة حرف اثنين  
أو حرف زائد وهي أربع الألف والتاء والياء والنون **كزيادة**  
أي مثل زيادة حرف من حروف اثنين في أول الفعل أو حرف زائد  
منها في أول الفعل **غير قابل** أي حال كون وزن الفعل أو ما كان على  
وزن الفعل فيه نشر على ترتيب الألف وفي إشارة إلى أن غير منحصر  
على المثال من المضاف إليه والحال عن المضاف إليه يجوز إذا أمكن حذف  
المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه وهو ما كذا لأنه يجوز أن يقال  
يكون فيه زيادة كزيادة غير قابل كحاله يجوز أن يقال بل نتبع إبراهيم  
حينما حذف المضاف وهو ملة وإقامة المضاف إليه مقامه **لأنه**  
يعني لا يكون مؤنثه بالتاء بل بالألف لأنه إذا كانت يخرج الوزن أي  
وزن الفعل بزيادة هذه التاء فيه لاختصاصها أي تكون هذه التاء  
مختصة بالكلام لأن تاء التانيث المتحركة تكونها ثقيلة مختصة بالكلام  
الذخيف والسائلة مختصة بالفعل على ما سيأتي تحقيق في بحث الفعل  
عن وزن الفعل متعلق يخرج فيكون من أوزان الكلام فلا يمكن أن يكون  
سببا في شيء أن يكون عدم قبول التاء شرطا ولو قال المص غير قابل  
لأنه في أساسه نصب على الحال غير من قوله غير قابل يعني حاله غير قابل



لنأى قياسا بالاعتبار متعلق بقوله قياسا الذي امتنع وزن الفعل من  
 الصرف اجل مثل لو قد ان عدم قبوله التاء قياسا بالاعتبار الذي هو  
 الوصف الذي لاجله امتنع لو من الصرف لانه بذلك الاعتبار لم يبق  
 التاء وان قبل باعتبار كونه لهما حيث يقال في المذكور اسود وفي التوث  
 لمودة الا ان ليس باعتبار المذكور بل باعتبار الالتمية لم يرد عليه  
 اى على المصداق اربع اذ يسمى به رجل فان اربع عند التسمية به غير  
 مع قبول التاء عند التسمية بامرأة الا ان ليس بقياس فان  
 لحق التاء به قياسا اى بربع قبل التسمية للتذكير فادى كونه  
 لحق التاء قياسا وهو ان يكون محققة للتانيث وادى ايضا كونه  
 فان معنى التاء اى حقوق التانيث لمودة حيث صارت التاء لهما الحجة التانيث  
 لانه يقال اسود اذا كان ما سمي به من الحية ذكرا واسودة اذا سمي  
 ليس باعتبار الوصف الاصل لانه لا يدخل التاء لان مؤنثه بالان مودة  
 سودا لا اسودة الذي يمنع نحو لو د لاجل من الصرف حيث يكون  
 غير منصرف للوصف الاصل والوزن بل بمعنى التاء ولحقه ما ليس الا  
 باعتبار الغلبة الالتمية العارضية على الوصفية الالتمية واجب  
 عن الاول بان المراد من قوله غير قابل للتاء عدم قبوله التاء بحسب  
 الوضع فان لحق التاء في اربع ليس بحسب الوضع بل باعتبار  
 تاويله بالجاء وعن الثاني بان هذا الحق لا يضر لانه عارضة  
 الغلبة والاصل ان يقال في مؤنثه سواء بالالف الممدودة فالجاءة  
 الى ذكر قيد آخر فضلا عن القيود المذكورة **ومن ثمة** اى ومن ثمة  
 الشرط الغير وهو الشرط عدم قبول التاء **امتنع** احمر من الصرف

يعنى جعل  
 يجعل

يعنى جعل غير منصرف للوصف ووزن الفعل لوجود الزيادة المذكورة  
 وهي الهمزة في قوله من حروف التانيث لان احمر مشتق من الحمر بزيادة  
 الهمزة في قوله مع عدم قبول التاء في مؤنثه لان مؤنثه بحى بالالف الممدودة  
 مثل حمر **وانصرف** يعنى جعل منصرفا وان كان في قوله الزيادة  
 المذكورة فان يعمل مشتق من العمل بزيادة الياء في قوله الا انه يقبل مؤنثه  
 التاء لانه لا ينعى لقبوله التاء المحصور جارا لفاعل ونحوه لمفعول لمجي  
 بجملة لانه يقال هذا جعل يعمل ورجل يعمل وناقته يعمل للناقته القوية  
 على العمل والسير وما فرغ من بيان اسباب التسعة ونشر نظرها  
 تفصيلا شرع في بيان ان العلمانية اذا ازيلت ينصرف فقال **وما فيه**  
**علمانية مؤنثة** المراد بالعلمانية المؤنثة ان يكون منع الصرف موقفا  
 عليها ووزن الهمزة في سبب التانيث كوزن ذلك في ثلثة سبب غير وزن  
 واحد وشرط لا غير كمران وعثمان وشرط سبب معاني المؤنث بالتاء  
 والركب الا ان الشايع جعلها قسما من اى كل ايم غير منصرف ككون  
 البحث فيه يكون فيه علمية مؤنثة في منع الصرف عن التاء بالسببية **المؤنثة**  
 بان يكون سببا فقط كما في العدل ووزن الفعل والجاء متعلق  
 بالمؤنث او مع شرطية اى ان يكون شرطا لسبب آخر كما في الاقسام  
 الاربعة التي هي الف والالف والنون في التانيث والتركيب والبيحة والتانيث لفظيا  
 كان او معنويا واحترز المصنف بذلك اى بقوله مؤنثة عما اى عن  
 العلمانية التي يتجامع الف التانيث ممدودة او تقصيرة او  
 عن العلمانية التي يتجامع صبغة منتزعة للمجموع فان كل واحد منها  
 اى من الف التانيث وصبغة منتزعة للمجموع كما في منع الصرف



عن العلم لما من انهما سببان قويان يقومان وحدهما مقام الد  
 السببين من غير احتياج الى العلمية وغيرهما فوجود العلمية  
 فيها يكون كالعدم فلا يكون مؤثرة ولذا قال الشيخ لا أثر في  
 اي في كل واحد منهما العلمية اذ انكر مبنى للمفعول شرط جزؤه  
 قوله صرف اي اذا جعل ذلك العلم في حكم النكرة بان يقول العلم  
 بواحد من الجماعة المستلمات به اي الجماعة التي سمي كل واحد  
 منها بذلك العلم كما اذا سمي شخص بزيد وشخص آخر بـ والمراد  
 بالجماعة ههنا معناها اللغوي وهو ما فوق الواحد لان  
 الجماعة في اللغة الاجتماع وهو كما يكون مع الثلاثة فصاعدا يكون  
 مع الاثنين ايضا نحو زيد في قولك هذا زيد فان لفظ زيد نكرة  
 اريد به المسمى به بقرينة كونه خبرا لان التاكيد اصل في الخبر  
 ورايت زيدا آخر فلفظ زيد ههنا نكرة بقرينة كونه موصوفا  
 بالآخر فانه اي فان لمحال اريد به المسمى بزيد وهما يجب ان يعلم  
 ان المراد بالتاكيد ههنا التاكيد حكما لانه بالتأويل لا يصبر نكرة  
 حقيقة اذ هي في الحقيقة ما وضع لشيء بقرينة لاما اريد به غير  
 معين لجاز فيقال لمثل هذا اشترك اتفاق او يجعل عطف  
 على ان يقول اي اذا انكر بان يجعل العلم عبارة عن الوصف المشتهر  
 صاحب به بالرفع انه فاعل المشتهر لاعتقاده على الموصوف  
 اي صاحب العلم به اي بالوصف اي صاحب العلم به اي بالوصف  
 نحو قولهم اي اهل الحق كل فرعون موسى فان فرعون في الاصل  
 علم لذات متصفة بالبطالة فكان غير منصرف للعلمية والجمعة ولما

132  
 اريد به الوصف المشتهر به صاحبه صار نكرة منصرفه ودخله  
 الجز والتكوين وموسى في الاصل علم لذات شريفة متصفة بالحق  
 الحق وابطال الباطل فكان غير منصرف للعلمية والجمعة ولما  
 اريد به الوصف المشتهر بصاحبه به صار نكرة فانصرف و  
 لذا قال الشيخ اي لكل مبطل محقق وهذا من قبيل ذكر العلم  
 واودة وصف صاحبه مترف جزؤه لقوله اذا انكر والشرط  
 مع اجزائه في محل الرفع خبر المبتدأ وهو قوله وما فيه علمية  
 مؤثرة لما دليل للصرف اذا انكر اي دليل تبيين فعل ماض  
 مبنى للفاعل المستكن فيه راجع الى ما في لما اي دليل ظهور  
 ظهورا بينا حين تبيين مبنى للمفعول اسباب منع الصرف  
 وشبهه نظرا فيما سبق اي في تفصيل كل واحد منها من انقضاء  
 لما في قوله لما اي العلمية اي من ان العلمية التي هي شرط او سبب  
 الاجتماع اي لا يجتمع حال كونها مؤثرة التي لوجود شرطه  
 على اسباني اي من ان العلمية لا يجتمع مع سبب من الاسباب  
 التسعة حال كونها مؤثرة فيه الاما اي تجتمع مع السبب الذي  
هي اي العلمية شرط فيه اي في تأخير حتى لو لم تكن العلمية  
 شرطا لم تؤثر ولم تعتبر سببية وذلك اي كون العلمية شرطا  
 واقع في الاسباب الاربعة التي هي التأنث الحاصل بالتألف او  
 معنى اي حال كون التأنث لفظيا بان تكون التألف مفعولا او  
 معنويا بان يكون التأنث في معناه كما قال المصنف التأنث بالتألف  
 بالتألف شرط العلمية والمعنوية كذلك والجمعة كما قال ايضا



والعلمية شرطها ان تكون علمية في العجينة والتركيب كما قال الترتيب  
 شرطه ان يكون علما والالف والنون المزيدتين كما قال الالف  
 والنون ان كانا في الهم فشرط العلمانية فان كل واحد من هذه  
 الاسباب الاربعة مشروطة في تأثير نسبته بالعلمانية اي بان يكون  
 علما حتى لو لم يكن علما لم يؤثر **الا العدل ووزن الفعل**  
 لاشتياؤه مما بقي من الاشتياؤه الاول اي لاشتياؤه بعد تقيده  
 المستثنى منه الاول فلم يلزم بعد ذلك الاشتياؤه من امر واحد بلا عطف  
 لان الاول لاشتياؤه من المطلق والثاني من المقيد مثل قولك ماء  
 ضربت الا يزيد الا غيرا فكان المضروب زيدا وعموما في الاجتماع  
 العلمانية غير ما في شرطه في العدل ووزن الفعل فالعلمانية  
 الاسباب الستة ولكن الاجتماع الاربعة حال كونها شرطها فيها و  
 الا لاشتياؤه بلا شرط فان العلمانية اجتماعها اي العدل ووزن الفعل  
 حال كونها مؤثرة معها حيث كانت سببا محضا كما اجتماع مع  
 العدل في عمر ووزن الفعل في احمد وشتم وضرب وليست  
 شرطها فيها اي حال كون العلمانية غير مشروطة في تأثيرها كما لم يجمع  
 مع العدل في ثلث ومثلث ومع وزن الفعل احمر واسود و  
 وارقم لانها لو كانت شرطها لما كانا غير منفردين غير العلمانية  
 لان انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط ولم يكن سببا  
 محضا لما كان الاولان غير منفردين فعلم انها باتجاهها مؤثرة  
 بالاشتياؤه حيث تكون سببا محضا **وما اي العدل ووزن الفعل**  
**متفباتان** جواب سوال مقدر وهو ان يقال ان المرئيين العلمانية

شرطا

شرطا فيهما فجاز ان يوجد كلمة فيها العدل ووزن الفعل والعلمانية  
 مثل اصبحت على كلياتي واذا تكررت زالت ولم تزول لانها ليست  
 بشرط فيهما وح لم يصح قوله وما فيه علمية مؤثرة اذا كان كثرها  
 فاجاب بقوله ومما يتضاد ان لان الاجتماع المحدول بالاستقراء  
 ان بالتبعية مضمرة على اوزان مخصوصة وهي ستة اوزان هي  
 اوزان العدل فعال مثل ثلث ومفعول مثل مثلث وقول مثل  
 اخر وجمع وقول مثل سحر وفعال مثل لورد وفعال مثل قاطا  
 وليس شيء منها اي من هذه الاوزان قوله منها صفة شيء وقوله  
 من اوزان الفعل خبر ليس المعتبرين صفة الاوزان في منع الصرف  
 من الهم وانما قيدها بالاعتبرة اجتزاعا عن نحو سحر قائده وان كان  
 على وزن ضرب الا انه ليس من تلك الاوزان الامر كذلك **فلا**  
**يكون** اي لا يوجد يشتر الى ان يكون تاقية شيء معها اي مع العلمانية  
 يعني ان المستثنى منه محذوف ههنا وهو نفي عامة الجميع ههنا  
 الامرين فالمستثنى واحد منهما فقد فيصنع الاستثناء لان شرطه  
 ان يكون المستثنى منه من جملتين المستثنى وههنا كذلك فلا يرد  
 ما اوردته الهندي من انه غير صحيح من الامر بيان المستثنى الذي  
 صفة الامر وهو اجتماع العدل ووزن الفعل مرة وانفرادهما  
 اخرى بين مجموع هذين الشيئين العدل ووزن الفعل وبيان احد  
 العدل فقد ووزن الفعل **والله الا احدهما** يعني الا يوجد لهما  
 معا ووزن الفعل فقط والعدل وحده كغير لا مجموعهما يعني لا يوجد  
 معا كلاهما معا كما قيل حتى يرد انه لا يصح قوله وما فيه علمية ان تكررت



كلياً **فإن ذكر** أي إذا جعل ذكر غير المنصرف الذي أحد أسبابه العلنية  
 سواء كان في شأن معاً حاله العلنية فيه شرطاً أو لا غير وإبراهيم  
 وعمران أو ثلثة كجاء وجود في اسمي بلديتين أو أربعة كآرون بجاء  
 بقي ذلك لاهم الغير المنصرف **بلا سبب** أي لم يبق فيه أي في الهم الغير  
 المنصرف الذي أحد أسبابه العلنية **سبب** من الأسباب التسعة  
 من حيث هو سبب يعق لم يؤثر في منع الصرف لأنه لا يزول عينه  
 بل وصفه وهو التأثير فيما يتعلق بقوله بقي يعني في السبب الذي  
 هي أي العلنية شرط فيه أي في سببته من الأسباب الأربعة المذكورة  
 وهي التانيث لفظاً ومعنى والجمعة والتركيب والالف والتون لما  
 مزان العلنية شرط فيها وإذا لث تأثيرها وان يزل ذاتها لأنه  
 أي الثاني قد انتفى أحد السببين الذي صفة أحد هو العلنية والسبب  
 الآخر المشروط بالعلنية من حيث هو أي السبب وصف سببته  
 لانتفاء المشروط وهي العلنية فلم يبق فيها أي بعد انتفاء العلنية سبب  
 من حيث هو سبب فأنصرف **وبقي ذلك لاهم على سبب واحد** أي  
 أي في السبب الذي هي أي العلنية ليست بشرط فيه بل يؤثر فيه  
 بلا شرط من العدل ووزن الفعل بيان لما في قوله فيما مثل عمر ولها  
 إذا كان كل واحد منهما بقي مع سبب واحد وهو العدل في الأول  
 ووزن الفعل في الثاني لأن العلنية إذا لم يكن شرطاً فيها لم يلزم  
 انتفائها فأنصرف لأن الهم بالسبب الواحد لا يكون غير منصرف ما لا  
 يتكرر هذا أي خذ هذا الأمر الذي إذا تكرر صرف وقد قيل  
 اعتراض لأن القول إذا اعتدى بعلى يكون مع الاعتراض على قوله أي

المص وهما متضادان بأن يقال أن أصمت بقطع الهمزة ووصلها بكسر  
 بكسرتين أو بكسرة الهمزة والعين التي هي الميم حال كونها علماً للمخالف  
 أي العصر وبالفارسية بيان من أوزان الفعل خبران لأنه بوزن  
 إضرب مع وجود العدل فيه أي في أصمت فإنه أي أصمت أمر من  
 صمت بصمت من باب ينصرف وقياسه أن يجرى بضمين لأنه إذا  
 كان غير من المضارع مضموماً يجرى من الوصل في أمر ذلك الباب  
 مضموماً اتباعاً للعين للمضارع ولأنه إذا فتحت يلتبس بالمضارع  
 الحكم من ذلك الباب وإذا كسرت يلزم الخروج من الكسرة  
 إلى الضمة وكلاهما غير جائز فلما جاء أصمت بكسرتين علماً لمخالف  
 علم أنه أي أصمت معدول عنه أي أصمت بضمين لأنه لما جئ  
 على غير القياس علم أنه معدول عما هو القياس بل جواب من  
 هذا الاعتراض أن هذا أي كون أصمت بكسرتين معدولاً عن أصمت  
 بضمين أو عدم يجرى أصمت بكسرتين من صمت بصمت أمر غير  
 محقق لجواز ورود أصمت بكسرتين من غير اعتبار نقله  
 بضمين أي هذا أي كما ورد أصمت بضمين وذلك بأن يكون  
 مضارعاً مكسوراً العين وإن لم يشتر بل المشهور أن يكون  
 مضموم العين فالأوزان التي تحقق فيها العدل تحقيقاً كالعدل  
 أو تقديره لم يجتمع مع تلك الأوزان مع وزن الفعل وما يكون  
 وزن الفعل لا يكون معدولاً وقال المحشي ونحن نقول أصمت  
 علم للمخالف ستميت بلفظ أصمت بضمين وبالغية في شدة الخوف  
 فيها بحيث يأمر كل صاحبه بالضميت ولا يمكن حفظ لسانه



من اللفظ من غاية الاضطراب فاصمت بكسر بين غلط لا محذور انتهى  
وهذا التام يصح اذا كان علما للفرق والخوف لا المطلقا وليس كذلك  
وايضاً اي كما عرفت ان يكون اصمت بكسر بين محدوف لا غير محققة  
للعلة المذكورة قد عرفت فيما تقدم بعين بحث العدل من ان لا  
لا بد للعدل من امرين وجود الاصل المحذور عند واعتبار  
خروجه عند ان يجرّد وجود اصل تحقق لا يكفي في اعتبار العدل  
التحقيق وفي تقديره ايضاً لانه اذا لم يكن وجود الاصل في التحقيق  
وفي عدم كفايته في التقدير اول بدون اقتضاء منع الصرف  
اياه اي العدل لكون ذلك اللام غير منصرف في استعمال بالعله الواحدة  
وبدون اعتبار اخراج الصيغة المحذورة عن ذلك الاصل المحذور  
تحقيقاً او تقديره وههنا اي في اصمت علماً لا يقتضية اي لا يقتضي  
منع صرف اصمت العدل وان كان الاصل موجوداً الوجود سبب  
في اصمت يقتضيان منع صرف ذلك العدل اي غير العدل وهما  
اي السببان العلانية والبنية المعنوية مع وجود تختم تأثير  
وهو الزيادة وفيه ايضاً وزن الفعل المختص به كشم و ضرب  
لان اخول امر مختص به ثم اي بعد بينانه ان ما فيه علمية مؤثرة  
لذا ذكر صفق ابقائه بلا سبب او مع سبب ولذا انه اي المص اشار  
الى استثناء مثل امر علماً اذا ذكر عن هذه القاعدة ان القاعدة التي تنافي  
المص وهي قوله وما فيه علمية مؤثرة اذا كن صرف على قول سيبويه  
بقوله **وخالف سيبويه** مركب من سبب فارسي هو التفاح و  
وهو صوت لقب امام النخاع عمر بن عثمان الشيرازي والما لقب

لانتشار دايمته كما ينتشر وايحة التفاح **الاخفش** مشتق من  
الخفش يفتح بين صغر العين و ضعف في البصر يقال رجل اخفش اذا  
كان في بصره ضعف وقد يكون الاخفش عليه وهو الذي يبصر الشيء  
الليل ولا يبصر بالنهار في مجيم ولا في يوم صبح كذا في الصحاح وسبب  
تلقب به معروف المشهور هو بولسيع يعني من يكون مكثراً  
بابي الحسن لان الاخفش ثلثة الاخفش الكبير ابو الخطاب المتأد  
سيويه والمتوسط ابو الحسن سعيد بن مسعود تلميذ سيبويه  
والصغير ابو الحسن علي بن سليمان تلميذ مبرّد تلميذ سيبويه  
عطف بيان لقول ابو الحسن التلميذ مصدر لمذ من باب التفعيل  
التعليم ثم جعل علماً لمن تعلم العلم فكسر التاء دلالة على ان المتعلم ادنا  
حالا وانزل من العلم ولما كان رد لما اوردته الهندى حيث قال  
الاولى دفع الاخفش لان سيبويه المتأد ونسبة المخالفة اليه غير ملائم  
فقد التلميذ اي ما قاله وهو انصرف نحو احمد بعد التنكير اظهر من  
قول سيبويه لان الاصل في اللام الصرف مع موافقة اي مع ما قاله الاخفش  
موافق لما ذكره المص من القاعدة بيان لما هو قوله وما فيه علمية مؤثرة  
المع جعل اي المص قول الاخفش اصلاً ولا عند المخالفة الى المتأد وهو  
سيبويه بحيث جعله سيبويه فاعلا لخالف علماً بما هو الاصل في الفاعل  
هو الولي وان كان جعل قول التلميذ اصلاً ولا عند المخالفة الى المتأد  
وان كان غير مستحسن لانه جعل الفرع اصلاً وهذا عكس المعقول سيما  
مفعول به على ذلك اي على كونه قول التلميذ اظهر ولما ذكره من القاعدة  
اوفق والبلغ قد يعدل عن مقتضى الظاهر كنكتة في انصرف متعلق بخالف



**مخوارج علم** الخ كونه منصرفا **ان** انكر ان يجعل نكرة بعد كونه  
معرفة حيث ذهب يوجب الى عدم انصرفه واخفى الى انصرفه  
والمراد بمخوارج كل ما اى وصف كان معنى الوصفية في كماله  
الوصف سواء بقى على الوصفية مثل احمر او زلت عنه وجعل كالمجرد  
مثل اسود وارقم وادهم قبل العلية بمعنى قبل ان ينقل عن الوصفية  
ويجعل علما للشخص ظاهر غير خفي يعنى بوضع معنى الوصفية  
ويستعمل فيها ايضا وان زال عنه على خلاف مقتضى الظاهر  
فيدخل في كمال هذا الخلاف سكران وامثال نحو عطشان وزيان  
فما يكون الوصفية فيه ظاهرة غير خفية ويخرج عن كماله عن نحو  
احمر او عما كان فيه معنى الوصفية ظاهرا اقول في التاكيد يعنى صار  
من الفاظ التاكيد المعنوي نحو اجمع واكبح وابصح فان هذه  
الفاظ في اصل موضوعه كالحق وصفى وهو للمعنية وكذلك كانت  
غير منصرفة قبل العلية وقبل ان يكون مستعملة في التاكيد فانه اى  
نحو اجمع منصرف عند التكثير يعنى ان يجمع اذا استعمل في معنى الوحدة  
يكون غير منصرف للوزن والوصف واذا جعل علما يكون ايضا  
غير منصرف للوزن والعلم وهما باتفاق يسويهما واخفى بالاتفاق  
ان باتفاقهما الضعف معنى الوصفية وهو للمعنية في كماله في نحو  
اجمع قبل العلية اى قبل النقل من الوصفية الى العلية لكونه بمعنى كل  
فاخذ حكمه وهو الانصرف وكذلك اى كما يخرج عن كماله فعل التاكيد  
يخرج عنها ايضا فعل التفضيل المجرد عن من التفضيل اراد به ما  
يكون مستعملا بمعنى التفضيل لا اثره كونه مقدرة غير ملفوظة

مثال الله اكبر اى اكبر من كل شئ لا يستعمل باللام او الاضافة فانهما  
منصرف لما سيجئ انه اذا اضيف او دخله اللام ينجر بالسكر فانه  
بعد التكثير منصرف بالاتفاق وان كان غير منصرف حال التكثير او  
اولاد خال العلية ثانيا بالاتفاق ولضعف معنى الوصفية انه مجرد عن  
عن من اذ ليس يدعى من التلبس بافعل الاسمى الذى لا وصفية فيه  
كافعل ولا يكون فيه معنى الوصفية ظاهرا ومع هذا لا يصل في كماله  
حتى صار افعال التفضيل عين بخردها اسما مضميا لا عنها معنى  
الوصفية فيبقى ان يكون منصرفا وان كان موحدا من معنى وان كان  
افعل مستعملا من فلا ينصرف يعنى غير منصرف بعد التكثير ايضا  
بلا خلاف لاحد لظهور معنى الوصفية فيه بسبب كونه مستعملا  
بمن التفضيلية لانه اذا اتصل افعل بمن فقد يتميز عن افعل الاخر  
الذى لا وصفية فيها صلا وظهور فيه معنى التفضيل الذى هو الوصف  
فيكون غير منصرف للوزن والفعل والوصف هو العلم **اعتبار الوصفية**  
**الاصلية** متعلق بالاعتبار اى اغا خلافا يسويهما الاخفى في انصرف  
مخوارج علم ان انكر لاجل اعتبارها اى يسوية الوصفية الاصلية  
المصدر جازا لفاعله ونائب مفعوله وفي هذا التفسير اشارة  
الى ان انتصاب قوله اعتبارا على انه مفعوله لمخالف لوجود  
شرط نصبه **بعد التكرار** ظرف الاعتبار فانه لما زالت العلية  
المانعة لاعتبار الوصفية لان العلية للخصوص والوصف للعموم تا  
بالتكثير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية الزائدة بالعلية فاعتبرها  
اى يسوية الوصفية لزوال المانع وجعل اى نحو غير منصرف للوصفية



الاصلية وبسبب انحراف وزن الفعل في احرار او الالف والنون لمزيدتين  
في مسكون يعقلان في نحو احر ثلثة احوال حال التثنية او الالفانه غير  
منصرف للوزن والوصف اتفاقا وحال التثنية ثانيا فانه غير منصرف  
ايضا العلمية والوزن اتفاقا وحال التثنية ثالثا فانه غير منصرف  
عند سيبويه للوزن والوصف الاصلى وعند الاخفش منصرف فان  
قلت كما ان المنخفض من ان المفتوحة واسمها ضمير الشأن المحذوف  
وجوب اي كماله لا مانع من اعتبار الوصفية العلمية بعد التثنية  
فهذا هو المشبه به لا باعث على اعتبارها هذا هو المشبه ايضا اي  
كما لا مانع من اعتبارها فلم اعتبرها اي لم اعتبر سيبويه الوصفية  
الاصلية الزائلة بعد زوال المانع وجعله غير منصرف وذهب الى  
ما هو خلاف الاصل في الهم المحرب اعني بما هو خلاف الاصل منع الهم  
لما هو غير من من ان الاصل في الهم الصرف قيل بعني اجيب بان الباء  
على اعتبارها اي على اعتبار سيبويه الوصف الاصلى فالصدد مضاف الى  
المفعول وفاعله محذوف وامتناع اسود وارقم من الصرف للعلمين  
للحجة وادغم لهما القيد مع زوال الوصفية عنهما اي من اسود وارقم  
ح اي حين كونهما العلمين لهما بعني قاس سيبويه اعتبار الوصفية  
في نحو احر بعد التثنية على اعتبارها في اسود وارقم العلمين للحجة اذوال  
لوصفية فيهما وفيه بحث اي في هذا الجواب نظر لان الوصفية  
الاصلية اي التي هي السبب لم تزول عنهما اي عن اسود وارقم بل  
بالحكمة اذ جعل اسمها للحجة بل في فيها بعد العلمية شيئا اي ربح  
من الوصفية الاصلية التي وضع اسود وارقم لهما لان الهم لم للحجة

السوداء وهي نوع مما وضع له اسود وارقم اسم للحجة التي فيها  
سوداء وبياض وهي نوع مما وضع له ارقم وفيها اي في اسود  
وارقم اللذين هما اسمان للحجة شمة اي رايحة من الوصفية فلا  
يلزم من اعتبار الوصفية الاصلية فيهما اي في اسود وارقم اعتبارها  
اي الوصفية بالرفع فاعل يلزم في احر بعد التثنية وجعله غير منصرف  
لوزن والوصف الاصلى لانها اي الوصف الاصلى في احر قد زالت  
بالعلمية بالحكمة فلا يقاس على اسود وارقم اجيب بان هذا اذا جعل  
علما للغير فاقام مخصوصة وهي الموصوفة بالحمة واما اذا جعل  
علما للتسلك الذات فلان ان الوصف تزول بالحكمة واما الاخفش  
فذهب الى انه اي نحو احر منصرف بعد التثنية فان الوصف قد  
زالت بالعلمية لانها لا يجتمعان في كلمة واحدة كما يجتمع العلمين  
قد زالت بالتثنية وهو ظاهر والزائل لا يعتبر من غير ضرورة  
ولا ضرورة ههنا لان الاصل في الاسم المحرب الصرف فلم يبق فيه  
اي في نحو احر بعد زوال العلمية الماسب واحد وهو وزن الفعل  
في احر او الالف والنون في سكران والسبب الواحد لا يمنع العلمين  
ما لم يتكرر وهذا القول قول الاخفش اظهر من قوله سيبويه قد  
سبق وجه الظهري قال المحشي والمخ مع سيبويه واعترف به الاخفش  
حيث قال في كتابه الاوسط ان خلاف في نحو احر افعال مقتضى القياس  
واما السماع فعلى منع الصرف ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلى في احر  
بعد التثنية اشار الشارح بهذا الى ان قول الص ولا يلزم من جواب  
السؤال ورد على سيبويه من قبل الاخفش على ان يكون الواو لا يثبت



وان كان ذلك بالعلية لان الزلل لما منع ايجوز اعتباره عند زواله  
 المانع لزومه ان يسيو به ان يعتبره الوصف في حال العلية يعني علقيا  
 المانع ايضا كما اعتبره عند زواله فيمتنع نحو خاتم من الصف للوصف  
 الاصل والعلية يعني فيجعل سبويه نحو خاتم غير منصرف للوصفية و  
 العلية لان الوصف اذا كان اصلا يجوز ان يعتبر وان كان مع قيامها  
 المانع فاجاب المصنف عن هذا الزوم بقوله ولا يلزم من الارتفاع  
 او الزوم والمناصب لقوله الشايع الثاني اي ولا يلزم سبويه من اعتبار  
الوصفية الاصلية بالعلية بعد التاكيد في مثل احمر على باب خاتم الرفع  
 لانه خايل لا يلزم عن فرق بين باب خاتم وباب احمر في هذا الاعتبار بان المانع  
 للاعتبار هو العلية موجود في الحال في خاتم وغير موجود في احمر بل زلل  
 بالتاكيد واعلم ان خاتم لم فاعل على وزن علم من ختم ختم من باب غير  
 اي كل علم تفسير الباب لان هذا الحكم ليس يخص في خاتم كان في الاصل  
 وصفا ثم جعل علما مع بقاء العلية المانعة للوصف بان اعتبر  
 سبويه متعلق بقوله لا يلزم قيد اي في خاتم ايضا كما اعتبره في احمر  
 الوصفية الاصلية وحكم سبويه بمنع صرفه اي خاتم للعلية الوصفية الابلية  
 يعني يجعل باب خاتم ايضا غير منصرف للوصف الاصل والعلية لما يلزم  
 تحليل لقوله ولا يلزم وهو من الزوم ههنا اي لعله ومانع يوجد في  
 باب خاتم على تقدير منعه من الصف اي على تقدير كون خاتم غير منصرف  
 من اعتبار المتضادين بيان لما يعنى المراد من المتضادين الوصفية والعلية  
 فان العلية للخصم اي لشخص مخصوص معين بحيث لا يطلق على غيره  
 بوضع ولعل الوصف للعموم يعني ان الوصف عام لكل ما فيه ذلك الوصف

غير ضروري بعد في حكم واحد متعلق بالاعتبار والظان الحكم مضاف الى  
 واحد يد له قول الشايع وهو اي حكم منع صرف لفظ واحد حيث جعل  
 الواحد صفة اللفظ واعتبار المتضادين في منع صرف واحد كونه غير جائز  
 منع كون خاتم غير منصرف للوصف الاصل والعلية لما يلزم سبويه من اعتبار  
الوصفية في باب حكم احمر على خاتم بخلاف ما مصدرية اذا مرف  
زمانية اعتبرت مبنى للمفعول الوصفية الاصلية بالرفع ان دخل نائبه اي  
 بخلاف حقيقة اعتبار الوصفية الاصلية مع سبب خروجه ووزن الفعل  
 كما اعتبرت في لود وارقم للمعين الحق فانه لا مانع من اعتبار حاله وزن  
 الفعل وغيره من الاسباب غير العلية يجتمع مع الوصفية سواء كانت  
 زائلة او لا مثل احمر واسود فان قلت المتضاذا غاها هو بين الوصفية الحقيقة  
 الموجودة حيث لم تكن زائلة والعلية لا بين الوصفية الاصلية الزائلة و  
 العلية مثل خاتم علما لان الزلل ايضا ثابت فلو اعتبره مبنى للمفعول  
 الوصفية الاصلية الزائلة والعلية في منع صرف مثل خاتم متعلق باعتبار  
 لا يلزم اجتماع متضادين في باب خاتم لان الوصف الاصل والعلية في الحال  
 فلم يجتمعا قلنا تقدير احد الضدين اي اعتبار وجوده وجعله في حكم الله  
 الموجود بعد زواله مع ضده اخر اي ضده في حكم واحد اي في منع صرف  
 لفظ واحد وان لم يكن ذلك التقدير من قبيل اجتماع المتضادين  
 لان اذا كان احد الضدين مقدرا لما يلزم اجتماع الضدين  
 لكنه يشبه به اي الا انه يشبه اجتماع الضدين فاعتبارهما معا وان لم يكن  
 مستحيلا لكنه غير مستحسن فينبغي للعاقل ان يحترض عن كلام غير مستحسن  
 كما يحترض عن كلام مستحيل ولما بين ان الامم الذي فيه سببان يمنع منه بل



بين ان الجز لا يمنع منه في بعض الاحوال وان كان التنوين يمنع منه في جميع الاحوال  
 فقال **وجمع الباب** اي باب غير المنصرف سواء كان عدم الانصرف بوجود  
 سببين او واحد **مكرر** سواء فيه علمية متوقفة او لا **باللام** متعلق بقوله  
 يخرج قدم عليه لئلا يتوالى الباران اي بدخول لام التعريف عليه اي على اللام  
 الغير المنصرف في التفسير في الموضوعين الى ان اللام لعهد الجاهل **او**  
**الاضافة** اي اضافة تسمى اللام الغير المنصرف الى غيره **بفتح** اي يصير ذلك  
 اللام مجزوء **بالسكون** متعلق بفتح بصورة الكسر من القاب البناء خاصة  
 فيستحيل الانحرار به فلا بد من حذف مضاف او تجوز لانه اذا  
 بالسكون صورة الكسر بطريق الاستعارة لفظا مثل بالاحمر وعمرهم او تقديره  
 مثل بالحبل وحبل النساء **والنحو** المتعلق بالبيان في بيان هذه القاعدة بقوله  
**يخرج** لان معناه على ما مر يصير مجزوءا لان الانحرار قد يكون بالفتح كما  
 سبق ولو اكتفى به لم يعلم ان الانحرار بالفتح او بالكسرة مع ان المقصود هو  
 الثاني ولذا اصرح به ولا بان يقول تنكسر اي ولم يتكسر ايضا يتكسر  
 لان الكسر مطلق على الحركات البناء ايضا كما يطلق على الحركات الماعية  
 ولو اكتفى بقوله يتكسر لتوهم ان يكون مبنيا وليس كذلك لان دخول  
 اللام والاضافة ليس من حساب البناء وللنحو خلاف في ان هذا  
 اي هم الغير المنصرف في هذه الحالة اي حالة اضافة الى غيره ودخول  
 عليه منصرف او غير منصرف منهم اي بعض النسخة من ذهب الى انما  
 اهم في هذه الحالة منصرف مطلقا اي سوله بقيت علتان فيه بعد هذه  
 الحالة اولا لان عدم انصرافه اذ كان في سبب الكسر المشابهة للفعل  
 في الاحتياج والفرعية فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول ما هو من جنس

في المشابهة اللام الغير المنصرف  
 في المشابهة اللام الغير المنصرف  
 في المشابهة اللام الغير المنصرف  
 في المشابهة اللام الغير المنصرف  
 في المشابهة اللام الغير المنصرف

الهم اي سبب دخول ما يختص كسمية ويحققه اعني اللام والاضافة على  
 ملكية ان دخولها من خواص اللام قويت بجهة اي جانب التسمية وتحقق لانه  
 وجود علامة الشيء فيه يدل على تحققه فوجع هذا اللام الى اصل الذي هو  
 الصرف فدخلت كسر اي الجز لزال المانع من دخولها وهو المشابهة و  
 جواز اجتماعها مع اللام والاضافة دون التنوين يعني لم يدخله التنوين  
 لانما التنوين لا يجمع مع اللام والاضافة لانه وان زال المانع من دخولها  
 ايضا لانه لا يجمع مع اللام وان كان اللام وضع لتعريف ما دخله والتنوين  
 لتكثيره ولان مع الاضافة لان الاضافة دليل الانفصال والاحتياج و  
 التنوين دليل الانفصال والافتراق فبين الاضافة واللام وبين  
 التنوين مناهضة فلا يجتمعان ولذا لم يدخله التنوين ومنهم من ذهب  
 الى انه في هذه الحالة غير منصرف مطلقا يعني في الاحوال الثلاثة التي مرت  
 انما والممنوع من غير المنصرف لاجل وجود العلة او العلة الكسرة  
 فيد بالاضافة هو التنوين لان التنوين لا يدخل الفعل اصلا حقيقة او حكما  
 بخلاف الكسرة فانه يدخله وان كان حكما مثل قوله تعالى لم يكن الذين كفروا و  
 مثل قوله قل للمؤمنين فكذلك التنوين مضاف بالمانع لاختصاصه بالهم  
 وقوله الكسرة من غير المنصرف انما هو نتيجة التنوين لا اشتراكهما  
 في الاختصاص بالهم حقيقة وميث الكسرة يعني واي مكان ضعف فيه  
 مشابهة اي مشابهة غير المنصرف للفعل بدخول ما هو من خواص اللام  
 لم تؤثر ان المشابهة التي سقوط التنوين تكون مقصودا بالمانع فقط دون  
 تايم الذي هو الكسرة لان الشرح اذا ضعف ينحصر تأثيره فيما هو المقي  
 ولم يتجاوز الى غيره فعلا الكسرة للمنع لاجل المشابهة القوية بين ضعف



الى حاله لعدم الخوف في سقوطه فبقى على حاله الا في سقوطه او سقوط  
 التنوين من ذلك في حله لانه لا امتناع من الضمة ان تكون غير منصرف  
 وكون الهم غير منصرف في هذه الحالة اذ كانا العلمتان باقيتين او واحدة منهما  
 باقية فسلم وانما اذا زالتا معا او زالت احدهما فكونه غير منصرف مشكوك  
 لان الهم غير يلزم ان يمنع من الضمة بالاسباب او مع سبب واحد وهو  
 اخلاف ما انفق عليه الجهور ومنهم من ذهب الى ان العلمين اذا كانتا  
 باقيتين مع دخول الهم والاضافة يعني ان جاز اجتماع العلمين مع  
 الهم او الاضافة وكذا العلة الواحدة المتكررة مثل احمر وحمره ومساجله  
 وفصايلج وثنت ومثلث وغيرها من العلة التي يجوز جمعها مع الهم  
 او الاضافة كان الهم غير منصرف وسقوط التنوين منه لا امتناع من الضمة  
 ولم يسقط الجزم لما سبق في كونه منصرفا مطلقا او غير منصرفا وان زالتا  
 او زالت احدهما او احد العلمين حيث لا يجوز جمعها مع احدهما  
 كان الهم منصرفا فدخل الجزم لكونه منصرفا ولا مانع من دخوله ولم يدخل  
 التنوين لانه لا يجتمع مع الهم والاضافة كما سبق وبيان ذلك في بيان  
 المذهب الثالث ان العلية تزول بدخول الهم كما سبق ان الهم وضع نون  
 ما دخله فلزم ان يكون كسرا فلا يدخل على ما هو معروف بان طريق كان  
 والاضافة لان المراد بالاضافة هي الاضافة المعنوية ومن شرطها تجريد  
 المضاد عن التعريف على ما سلك في فان كانت العلية شرطا للسبب الاخر  
 كما في الاسباب الاربعة المذكورة فيما سبق زالتا العلمتان معا بالهم  
 او الاضافة لان العلية زالت بالهم او الاضافة وزالت ايضا بزوال  
 السبب الذي جعلت في شرطه فلم يبق في سبب من حيث هو سبب فلزم في ذلك

لذلك ولم

لذلك ولم يدخل التنوين لما مر غير متكافئ ابراهيم وطلحة وزينب و  
 بعلبك وعمران وان لم يكن اي العلية شرطا له بل اثر في بل الشرط  
 كما في احمد وشمر وزفر وعمر زالت احدهما فبقى ذلك الهم مع سبب  
 واحد فانصرف فدخل الجزم ايضا دون التنوين وان لم يكن ان الهم  
 الغير المنصرف عليه بل كان غير منصرف بذو العلية اما مع كسرين  
 في امر وثنت ومثلث وجمع بقيت العلمتان على حالهما وانما مع سبب  
 واحد كحمر وامباري وانما عيم فكان الهم في هذين التسميتين غير  
 منصرف لوجود العلمتين او علة واحدة متكررة منع منه للتنوين  
 لا امتناع من الضمة ولم يمنع اكسير لما سبق وهذا القول انبى من  
 القولين الاولين بما عرفت به المص غير المنصرف وهو ما فيه غلطا  
 في نسخ او واحدة منها تقوم مقامهما واعلم ان غير المنصرف في حله  
 للحالة منصرف او غير منصرف مما لا فائدة فيه ولذا يذكر المص بل الكسفي في قوله  
 بنجر كسر وما وقع من بيان غير المنصرف اجمالا وتقصيلا لرفع في  
 محال الاعراب وهي ثلثة فقال **المرفوعة** قد مرها على اخويها لان  
 المرفوع هو العلة في الكلام وبحسب حاج اليه وهي ليس كذلك ولان  
 علامه وهي الضمة اقوى العلامة هو الواو والالف وان كانتا علامتين  
 ايضا ككسرهما فوكان عن الضمة وهي الاصل وانما اتى بالجمع مع ان المرفوع  
 اصل لان تعريف المرفوع يؤمن المرفوع ليس الا ولابد وجوب الفاعل <sup>في السبب</sup>  
 فانزال ذلك الوجه بصيغة الجمع الدالة على التعدد ونبتة على ان المرفوع  
 جنس المرفوع لا نوع تدبر فجمع العلة هي هنا وفي الجوررات على حقيقة  
 في النصوص المستعار عن الكثرة وهي اما مرفوعة مبتدأ وخبر فوكان

في التسميات تبعها وهذا ما مرفوع مبتدأ

بحث المرفوعة



او خبر ما محذوف بتقديره المرفوعات ما ذكر من انواع محال اللفظ  
 او انها موقوفة لا محل لها من الاعراب وهو الصواب يعرف بالتأمل مع المرفوعات  
 خبر مبتدأ محذوف بتقدير هي المرفوعة وان كان المتبادر بحسب الظاهر  
 هكذا لان موصوفة اللفظ لان المراد مرفوعات اللفظ بقرينة المقام لا مطلقا  
 المرفوعات فيكون تقدير اللفظ المرفوعات لان الصفة تستلزم موصوفا  
 وهو اللفظ مذكر لا يعقل لان العقل لا يكون الا في ذوى العقول وجميع  
 الانسان واللائكة والجن وجميع مني المسمول هذا الجمع منصوب بانزع  
 منه اختصاص بتقديره على هذا الجمع مظهر فيما يميز عن نسبة الجمع الى الصفة  
 قدم ليكون قريبا للعامل وتيسر على ان التمييز عن النسبة متوسط بين  
 النسبتين وان كان في تقديره على عامله خلافا لصفة مرفوع على انه نائب الغايل  
 وهي على وزن عدة لا على وزن ديمة المذكر الذي لا يعقل لان غير العاقل  
 لقصوره جار مجرى الموصوفات كالتصانيف جمع صافين وهو من الخيل الذي  
 يقوم طرفه لحاف من يدا وجذ ويطاء الثلث المرفوع على الارض لغاية  
 جودته وهو من الصفات المحمودة في الخيل لا يكاد يوجد الا في العرب  
 ملخص للذكر على وزن فعول جمع ذكر وهو الفحل من الحيوان مطلقا  
 كقرون وقرون من الخيل يطلق على الفرس ذكرا كان او انثى وجملا جمع  
 جبل وهذا الذكر من الابل بجمادات جمع بصل على وزن قسطن بمعنى السمين  
 الطويل الغليظ وهو محمود في الابل يدل عليه قوله اي مخرجات جمع ضم  
 بالضاد والخلا للجمعين وهو الغليظ وكالاياتام الخاليات اعداد المرفوعات  
 اشارة الى المعطوف بخالف لما قبله كالجبل الرمحيات والبيوت  
 المرفوعات الى غير ذلك هو المرفوع الدال عليه المرفوعات لان المرفوعات

من الصفات المحمودة  
 من الصفات المحمودة

وكما يجازي

داخل في الجمع

داخل في الجمع فكان مرجع سابقا معنى مثل اعد لوهو اقرب للتقوى  
 الضمير يرجع الى العدل الدال عليه اعد لوهو والتذكير باعتبار الخبر  
 اعني على عكس من كانت انك لان التعريف اللام متعلق بالتفسير  
 تقديره وانما فسرناه هكذا لان المعنى اه اي الى اخره عن طبعه انما يكون  
 للماهية وهي الحقيقة والجنس بمعنى واحد وهي لا تطلق الا على  
 المفرد سواء كان جنسا كالحيوان او نوعا كالانسان لا لافراد كزيد  
 ورجل **ما شتم** اي لم شتم فيه اشارة الى ان ما موصوفة لان  
 لان التوضيف بالجنس يناسب التشاير ولو كان موصولا لافست  
 بالعرف لان الموصول معرف وكون ما موصوفة اليق ههنا من كونها  
 موصولة لان الموصوفة تكون يستلزم العموم بخلاف الموصولة  
**على علم الفاعلية** اي علامة كون اللفظ فاعلا يشير بهذا الى ان اللفظ  
 مصدرية والعلم بمعنى العلامة لان العلم في اللفظ العلامة وهي الضمة  
 وانما جعلت علامة للفاعل لان الفاعل اقوى وهي ايضا اقوى لكانت  
 فالنسبة للفاعل ان ياخذ ما هو الاقوى والواو وهي ايضا اقوى لكانت  
 والالف وانما جعلت علامة في التشبيه لا غير لانها كثير استعمال و  
 الالف لكونها خفيفة صارت علامة له فيها وتاليا عن الضمة والمراد  
 بالاشتمال عليها ان يبنى اللفظ موصوفا بها اي يكون اعربها لفظا بهذه ال  
 العلامات انشئت او بتقدير كذلك او محال كذلك يخرج في هذا  
 في محل الضمة وهذا ان في محل الالف وهو لا بد في محل الواو وفيه  
 اي في قوله او محال رد على الهندى حيث قال والاعراب المحلى لا يعمل  
 عليه اللفظ فاذ يكون جازي محلا مرفوعا لان اللفظ ان كان مبتدئا يكون اعربا



141  
 عمل لا غير ولا شك ان الله موصوف بالرفع المحلى اذ معنى الرفع المحلى انه  
 في محل اي في مكان من الرفع او النصب او الجر لو كان الله في ذلك  
 المكان موصوف اي لم يوصف بكون ذلك الله مرفوعا مثل جاني هذا فانه  
 لو وضع فيه لم يوصف بكون مرفوعا لفظا مثل جاني زيد او تقدير  
 مثل جاني فيق فاذ كان الامر كذلك فكيف يختص الرفع بما عدا الرفع  
 المحلى من نصب لفظا بعد لانه فعل ماض وقاعلة مستتر فيه راجع لا ما  
 اي بما جاوز الرفع المحلى وهو الرفع لفظا او تقدير وهو المصير  
 يبحث مثلا منصوب اما على المصدرية تقديره بمثل مثلا والحكمة حال  
 من فاعل يبحث او على الحالية بمعنى <sup>المراد</sup> بمثل من احوال الفاعل من التقديم  
 والتاخير وغيرهما اذ كان ظرف يبحث مفعلا متصلا والمفعول مطلقا  
 لا يكون الامتياز واعراب المبني انما يكون في محله كما ينبغي في بحث وجوب  
 التقديم والتاخير لما فرغ من تعريف المرفوع شرعا في بيان انواعه وقد  
 ما هو الاصل منه فقال فما المقادير للتفسير ومن للتبعية اي من الرفع  
 يرتجحه توافق الضمير من المرفوع البارز الجور في المرجع وايضا لان الله  
 القسم هو المرفوع او مما اشتمل على علم القاعلية يرتجحه هذا التفسير توافق  
 الضمير من المرفوع المستكن والجور في المرجع وتوافق ايضا القول و  
 منها المبتدأ والخبر وقرب المرجع الفاعل مبتدأ مؤخر وقوله منه خبر مؤخر  
 او خبر وقوله منه مبتدأ ثان من التبعية تقديره فبعضه الفاعل وهذا  
 اولى لان الاصل في المبتدأ التقديم على ما ينبغي وانما قد مره اي قد مره <sup>الذي</sup>  
 لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جند الجملة الفعلية التي هي اصل  
 الجملة لان الفعل هو الاصل في العمل او السناد والخبار لانه له رتبة وحد

يحتاج

142  
 يحتاج اذ انما الى الفاعل بخلاف غيره ولان عاملا اقوى لانه لفظ  
 يعرب باللفظ والقلب كالفعل ومناسبة العامل المعول توجب  
 قوة على ومن ان اثار قوة العامل اللفظي ان يغلب على عامل المبتدأ  
 وينسخه من عامل المبتدأ لانه يعرف بالقلب فقط ولان رفع الفاعل  
 لا ينسخ بالنسخ ولانه ينفذ في باب التركيب حيث لا يجوز حذفه الا  
 بد شرع منه وقيل اصل المرفوعات المبتدأ لانه باق اي غالبا لانه  
 يجب تاخير في بعض المواضع المرفوعة وسيجي تفصيله على ما هو  
 الاصل في المسند اليه وهو التقديم وسياتي وجهه بخلاف الفاعل فانه  
 قلنا الفاعل وان كان مسندا اليه كالمبتدأ وحقه التقديم <sup>لانه</sup> كما ان  
 معمول العامل لفظ وهو الفعل الذي هو الاقوى في العمل كما سبق  
 لزم تاخير عنه ولذا لا يلتبس بالمبتدأ اذ اقدم ولانه يحكم عليه  
 بكل حكم جامد ولو كان مؤولا مثل زيد ابوك في تاويل مريدك مشتق  
 مثل زيد قائم ولانه يحكم عليه باحكام متعددة في تركيب واحكام والفاعل  
 ليس كذلك فكان المبتدأ اقوى لان كثرة الحكم على الشئ تفيد قوة  
 بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق لان الفاعل من صدر  
 عنه الفعل ويقوم به والجامد قائم بنفسه غير صادر عن شئ فكيف  
 يحكم به وانما يحكم به على المبتدأ بما ويل وهو هنا الحكم لا يقبل  
 التاويل وهو اي الفاعل ما اي لم سبق فائدة هذا التفسير  
 حقيقة نصب على التمييز او حكما عطف على حقيقة واللام في ليدخل  
 متعلق بالتعميم انما علمنا ان الله المقصود من ما يقتضي المقام الى الحقيقة  
 والخاص فيه اي في الله مثل قولهم اعجبني ان ضربت زيدا لان الفعل



المصدر بان في حكم المصدر في كونه فاعلا وهو مفعول المبتدأ او مضاف اليه  
 اي اعجبني ضربك زيد **السند اليه الفعل** ولم يقل اعجبني بالفعل عند  
 ليدخل فيه فاعلا بالفعل الناشئ في غويعت وهل ضربته وغيرهما **المراد**  
 متعلق بالسند لا بالتبعية واللام في ليخرج متعلق بالفعل المقدر تقدير  
 وانما قيد تامة بتوحيها بالاصالة ليخرج عن المحذوع الفاعل مثل  
 الصفه والمعطوف وغيرهما قوله كذا خبر مقدم المراد مبتدأ مؤخر  
 في جمع متعلق بالمراد حدود المفعولات والمنصوبات والجوهرات غير  
 التابع بدل من قوله وكذا بدل الكل والباء في قوله بقرينة متعلق  
 بالفعل المقدر تقديرين علم ذلك اي كون غير التابع بقرينة ذكر التابع  
 بعدها اي بعد هذه الانواع الثلاثة اعني ما الثلاثة المرفوعة والمنصوبة  
 والجوهرات او شبهه معطوف على الفعل اي ما يشبهه لان المصدر الفاعل  
 في حكم الفعل في العمل وجه الشبه لم يقل في الاستحقاق لئلا يخرج المصدر  
 لانه غير مشابه فيه ولا في الدلالة على الحدث لئلا يخرج الظرف لانه  
 لا يدل على الحدث وانما قل ذلك اي او شبهه ليتناول المتعلق بقوله  
 فاعل لم الفاعل مثل زيد قائم ابو والصفة المشبهة مثل زيد  
 حسن وجه والمصدر مثل اعجبني ضرب زيد عمر ولم الفعل مثل  
 رويد زيد وهيهات الامر وافعل التفضيل وسياتي تفصيله  
 والظرف مثل زيد في كمة كتاب وقدم عطف على قوله السند او حال  
 عن الفعل بتقدير قد بالواو والضمير لان الماضي المبتدأ اذا جعلت  
 حالا يلزم فيها قد ظاهرة او مقدرة سياتي تفصيله اي الفعل او شبهه  
 الى ان الضمير يرجع الى احداهما على سبيل البدل عليه اي على ذلك اللهم

المعبر عنه

المعبر عنه واحترز به اي بقوله وقدم عليه عن مخو زيد في زيد  
 ضرب اي عن المبتدأ الذي السند اليه الفعل يعني خبره جملة فعلية لانه  
 مما السند اليه الفعل لان السند الى خبره شئ السند اليه في الحقيقة لانه  
 خبر عنه والسند اليه هو الخبر عنه في الحال والاصل وكل خبر يرجع  
 ضمير المبتدأ يجوز ان يقال هو السند الى المبتدأ وان يقال هو  
 مسند الى ذلك الضمير والمجموع مسند الى المبتدأ فانزال هذا بقوله  
 وقدم عليه كمة مؤخر عنه فلا يصدق هذا التعريف عليه فلا يكون  
 فاعلا بل الفاعل هو الضمير المستكن الرجوع الى المبتدأ والمراد بقوله  
 قدم عليه تقديره عليه وجوبا هذا اجواب عن سؤال مقدر تقديره  
 قد يقدم للظير على المبتدأ مع ان هذا المبتدأ ليس بفاعل فاجاب  
 عند بقوله والمراد الى آخره واللاحق في قوله ليخرج متعلق بالتقديم  
 عنه اي عن هذا الفاعل المبتدأ المقدم عليه خبره مرفوع لانه  
 فاعل لقوله المقدم لانه وصف بيتي يعني صفة جرت على غير من  
 هي له مرت برجل حسن غلامه ويقال هذا صفة جرت على غير من  
 نحو كرم خبر مقدم لا مبتدأ لانه تكية لانها لا تكون مبتدأ الا بوجه  
 من التخصيص سياتي تفصيله من يكرمك والموصول مع صلته  
 في محل الرفع مبتدأ مؤخر لانه معرفة قدم للظير به هنا مع ان تأخير  
 هو الاصل لتشويق السامع الى المبتدأ مثل قوله ثلثة تذهب  
 عن القلب للثمن للفضة والماء الجاري والوجه حسن فان قلت  
 منشأ هذا السؤال قوله والمراد بتقديمه عليه وجوبا كان الفاعل جواب  
 شرط محذوف تقديره ان كان المراد هكذا فان قلت قد يجب تقديم

المعبر عنه



اذا كان المبتدأ نكرة والخبر ظرفا لخصيص بهما النكرة لان يتقدم الخبر  
 يتخصص النكرة كسما في تحققة خبر في الذر وجل قلت المراد بالتقديم  
 وجوب تقديم نونه اي نوع ما الهند الى الفاعل او خبره لافزاده وليس  
 نوع الخبر مما يجب تقديمه بل يجب تقديم بعض افزاده للمعارض  
 كالمثال المذكور بخلاف نوع ما الهند الى الفاعل فانه يجب تقديم نونه  
 كما يجب تقديم فردة كالمسوق **على جهة قيامه** به اي كالمساقا واقعا على  
 طريقة قيام الفعل او خبره به اي ان المسمى الى ان الخبر ظرف مستقيم  
 متعلق بصفة المصدر محذوف لا سندا والى ان الخبر متعلق بالمعنى الطريقة  
 يقال جهة فالان طريقة وطرفة والخبر الجوز في قيامه يرجع الى الفعل  
 او خبره على سبيل البدل ويجوز ان يجعل الجار والمجرور اعني على  
 طريقة حال من ضمير قدم اي مشتمل على طريقة اه وفيه نظر وطريقة  
 قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم اي ذلك ملامتها او على ما في  
 حكمها اي ذلك من لوانها لان القيام بثبوت وجود الامر وانصاف  
 ذلك الامر به والتعبير عنه ليس الا بصيغة المعلوم او ما في حكمها لان  
 المصدر المعلوم يوجد ومصدر المجهول لا يوجد لانه لا يجوز لجهول  
 من الفعل الا انهم كاسم الفاعل والصفة المشبهة مثال لما في حكمها  
 لان اسم الفاعل ما الهند الى الفاعل مقدما عليه كالفعل كان في حكم الامر  
 المعلوم لان الفعل المعلوم يستند الى الفاعل مقدما عليه دون المجهول لان  
 يستند الى نائب واحترز بهذا القيد اي بقوله على جهة قيامه به عن  
 مفعول ما لم يستم فاعله اي عن فعل او خبره فيلزم يستند الى فاعله بل الى  
 نائب كالفعل المجهول ولم المفعول كزبد في ضرب زبد على صيغة المجهول لاني

لا على صيغة المعلوم فالاحتياج الى هذا القيد اي القيد المذكور انما هو على  
 مذهب من لم يجعله اي نائب الفاعل دخلا في الفاعل كالمصر واما على مذهب  
 الجار متعلق بقوله فلا حاجة الى هذا القيد تقديم واما فلا حاجة اه قلنا  
 لتلاي تولى بين حرف الشرط والخبر مثل قولك انما يوم الجمعة فزيد قائم  
 من جعله اي مفعول ما لم يستم فاعله دخلا فيه اي في الفاعل كصاحب  
 المفعول حيث قال الفاعل هو ما كان المسند اليه من فعل او خبره مقدما عليه  
 ابدا وهو الشيخ عبد القاهر واكثر البهيمية حيث جعلوه فاعلا يحتزن  
 عند عندهم فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به وخلافهم  
 لفظي راجع الى انه هل يقال له في اصطلاح النحاة فاعل ولا وليس  
 خلافا معنويا فعند البعض لا يقال وعندهم يقال قوله **مثل** اما مرفوع  
 على انه خبر الجار محذوف تقديره مثال مثل او منصوب على انه مفعول  
 والفعل محذوف تقديره امثال مثل زيد اي به ليصح ما به المقصود من  
 المثال وليبين في **قام زيد** الجار والمجرور صفة لزيد اي الكمال فيه  
 فهذا اي هذا القول مثال لما الهند الى الفعل وصرح فيه **ومثال** ابو  
 في **زيد قائم ابوه** وانما اني بالمبتدأ ههنا لكون اسم الفاعل معتمدا عليه  
 لانه لا يعمل بدون الاعتماد فلهذا مثال لما الهند الى خبر الفعل ولكنه ليس  
 بصرح فيه لانه محتمل ان يكون ابوه مبتدأ وقائم خبرا مقدما عليه  
 ولو قال زيد قائم ابوه او اباه لكان خبرا فيه ايضا لكن اختار  
 الافراد اختصارا لان المتكلم في المثال ليست من راب المحققين  
**والاصل** في الفاعل لما وقع من تعريف الفاعل شيع فيما هو الاصل  
 فيه والفرع فقال والاصل وهو في اللغة ما يستند عليه الشيء ونحو

اختار هذا شيخ



وفي العرف قاعدة كلية بتعظيم ما تحتها من الجزئيات والمراد هنا  
 ما ذكره الشارح بقوله اي ما ينبغي ان قيل ولو قال والاول مكانا  
 والاصل مكان الحضر ووضح واحسن كمرعات الاشتقاق يعني طاعة  
 الاولى وان يلية واجيب بان الاولوية يحتمل ان يكون عارضا لا بحسب الاصل  
 وليس يوجد هذا الاحتمال في الاصل ولذلك اختار اي ما ينبغي ان  
 يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع لان عند المانع يخرج عنه ويجب  
 العلى اولا ان **يلى فعله** المستند اليه بنحو ان اللاحق في الفعل للعهد  
 الخارج مثل جاني رجل واكرم الرجل اي يكون بعده من غير ان يتقدم  
 عليه شيء اخر من جملة اي جمولات الفعل هذا تفسير بمعنى العلى  
 لان معناه القرب يقال وليه قربه يعني يلية حقيقة كالفاعل النظام او حكما  
 كالفاعل المستتر فان البعدية هي هنا حكمية كوجوده اذ هو خلافا لاصل  
 لانه اي الفاعل كالجزم من الفعل حقيقة كالفاعل المستتر او حكما كالفاعل  
 الظاهر قوله لشدة احتياجه اليه تعليل للجزئية يدل على ذلك اي  
 على كونه كالجزء منه عند العرب لذلك اي لشدة اسكان اللاحق في  
 ضربت اي في الفعل الذي اتصل به الضمير البار في الموضع المتحرك  
 لانه اوردته على سبيل التمثيل قوله لانه لدفع تعلل اربع حركات  
 تعليل للاسكان فيما هو طرف للتوالي بمنزلة كلمة واحدة لانه  
 لما وجب الاسكان احد الحروف الاربعة في الفعل الرباعي لانه لا يشتغل  
 يكون حروف اصلية حتى لو حركت كلها يلزم زيادة الاشتغال وجب  
 اسكان احدها لدفعه لزم اسكان احد حروف ما هو بمنزلة كالتنوين  
 المذكور **فلذلك** الغاء للتفريع اي لبيان فائدة كون الاصل في الغاء

الولى واللام

او فلاجل ان الاصل في الغاء ان يلى الفعل وانه  
 هو الذي لا يلى الاصل في الغاء

الولى واللام تعليل ومتعلق للفعلين اعني جاز وامتنع على سبيل  
 التناسخ ذلك لهم من اسماء الاشارة وللبعد الاصل الذي يقتضي  
 تقديم الفاعل على سائر معيولات الفعل سواء كانت اصولا كالفاعل  
 او فروعا كالمحركات السبعة **جاز ضرب علامة** بالنصب على انه مفعول  
 به **زيد** مرفوع كونه فاعلا وقوله ضرب علامة به بتقديم مضاف مرفوع  
 لجاز على انه فاعل جاز اي تركيب ضرب علامة زيد قوله لتقديم تعليل  
 للجواز ومتعلق به وهو مصدر مضاف الى الفاعل مرجع الضمير وهو  
 اي المرجع زيد لانه فاعل واصل ان يلى الفعل لفظا ورتبة منصوب على  
 التمييز لان التقديم يحتمل ان يكون لفظا او رتبة او كليهما معا  
 اذ كان الامر كذلك فلا يلزم الاضمار قبل الذكر حال كونه مطلقا بل  
 يلزم لفظا فقط وهو لهم من اسماء الافعال بمعنى انت مبني على  
 التسكون والفاء جواب شرط محذوف يعني اذا كان اللزوم لفظا  
 فانت عن اللزوم رتبة وذلك اي لزوم الاضمار قبل الذكر لفظا فقط  
 جاز كما جاز عند سبق مرجعه لفظا ورتبة **وامتنع ضرب علامة**  
 بالرفع لانه فاعل **زيد** منصوب كونه مفعولا لتأخير مضاف الى  
 الفاعل وهو مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة يميزان معنى  
 التأخير فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك اي اضمرا قبل الذكر  
 لفظا ورتبة بغير جاز كونه مخالفا لوضع ضمير الغائب سيجي تفصيلا  
 خلافا منصوصا على انه مفهول مطلق للفعل المحذوف اي خولف  
 خلافا واللام في الاخفش متعلق به تقديمه خالف للجمهور خلافا  
 لان الخالف هذان للجمهور وابن لغني بسكون الياء وتخفيفها و



وشد بر النون كنية الامام ابي الفتح عثمان بن جني ونقل عن كيبورية ان  
 جني مغرب كني وليس له النسبة ومسند جني اي دليلهما في ذلك اي في  
 الجوز قول الشاعر جزى ربه وهذا انما يكون دليلا باعتبار ارجاع  
 الضمير الى العدى وهو الاول لانه الموافق للعرف من حواله الرجل  
 المستمر الى ربه وان الرب هو المبالغا للرجل فاذا انتقم المظلوم منه  
 يكون اشد عليه وعن قول عني هم من البديل تقديره بدل العني ونائبه  
 عدى بن حاتم جزاه منصوب بنزع الخافض اي كجزاه وهو مصدر من  
 الى المفعول وهو ككتاب جمع كتاب والمراد منها شتر الناس حقيقة  
 وجزاه في القتل هدر العاويات جمع عاوى وهو الصياح يقال عوى  
 الكتاب يقوى من يرمى يرمى صاح وهو ما ليس بكتاب صيد ولا  
 حرث ولا النفع الا العواء ويرى العاويات جمع العاوى بالدال  
 المكسرة وهو العدد والاولى اليق بالمقام وقد فعل اي فعل الله  
 ذلك واجاب مسئلتى قبل المقصود منه اظهار الرغبة فان الطالب اذا  
 عظمت رغبته في حصول امر يكثر تصوره اياه وربما يحيل اليه  
 حاصلا فيعتبر عند بلوغ الماضي واجب عنه اي عن مسند جني  
 بان هذا اي قول الشاعر للضرورة اي لضرورة وزن الشعر اذ لو  
 قيل جزى عدى بن حاتم عني ربه لاختل الوزن ولو وقع الفعل  
 الكثير بين الفعل والفاعل وهو نادى والمراد عدم جواز في  
 سعة الكلام والاضمار لئلا يكون ليس بموجود فيه وبانه لان  
 الضمير يرجع الى العدى بل الى المصدر الذي يدل عليه الفعل مثل  
 اعدوا هو اقرب وقد مر عتيقة ومثل قولك من صدق كان خبر

فضمير كان يرجع الى المصدر الذي دل عليه الفعل اعني صدق اي  
 جزى رب الجزاء فح لا يكون فيه حدود ويكون الرب بمعنى الصاحب  
 اي صاحب الجزاء قوله واذا انتفى الامر شروع لما يعرض للفاعل و  
 يخرج به من ان يتكفى على الاصل فيوجب تقديمه على المفعول بعد ان كان جازما  
 التاخير عنه الدال الذي في الماعرب للجرى طارح على فاعلية الفاعل و  
 المفعولية المفعول اليه في قوله بالوضع متعلق باله لانه المراد به الله  
 الوضعية لا غير لفظا منصوب على التمييز عن نسبة الفعل الى الفاعل و  
 احتراز به عن التقدير اي انتفى لفظ الاعراب لا تقديره فيها اي في الفاعل  
 المتقدم ذكره مرفوع صرحا تميز في قوله فانه الفاعل وفي الامثلة معطوف  
 على قوله صرحا لان في التمييز معنى الظرفية والمفعول المتقدم ذكره في ضمنه  
 لا صرحا لانه لم يذكر المفعول صرحا والقرينة معطوف على الماعرب اي الامر  
 الدال عليه بها بالوضع لان القرينة ما يكتفى علامته على الغير من غير وضع  
 اذ لا يعهد بمنى للمفعول قولان يطلق مبنى له ايضا نائب لقوله لم يعهد و  
 الجار في قوله على ما وضع متعلق بقوله ان يطلق بازاو الشئ وقوله انه  
 الضمير لمران رجع الى ما الموصول قرينة ضمير ان عليه الضمير يرجع الى الشئ  
 نائب لقوله ان يطلق لانه غير معروف ان الرفع مثالا قرينة للفاعل  
 بل المهور اذ موضوع له اذا كان الامر كذلك فلا يرد ان ذكر  
 الامر يستغنى عنه يعني ان ذكره دالة غير محتاج اليه فيه ود على  
 الهندى حيف قال وكان يكفياى المصان يقول واذا انتفى القرينة  
 اذا لامع من القرين او قال لا فمع ان يقول واذا الخفيف للبيان  
 يتكفى لما عرفت قوله اذا القرينة شاملة له تعليل كون الامر متوفى عنه



للعدم الورد وكما هو المتبادر وهي أي القرينة أما لفظية أي يكون  
معروفة باللفظ وهو اتصال علامة الفاعل بالفعل كقوله الثاني في  
خوضت موسى جبلي أو معنوية يعني تعرف بملاحظة العقل من غير  
مدخل اللفظ فيه امثال استخلف المرتضى المصطفى عليه السلام غو  
اكل الكثرى يحوي لا تأخذ في لم يصلح للفاعل او كان معطوف  
على الشرط الفاعل مضمر متصلا بالفعل أو شبهه بارزا بدل من الخبر  
بدل البعض كضربت زيدا أو مستكنا كزيد ضرب علامة سواء كان الخبر  
المفعول لهما ظاهر كضربت زيدا أو مضمر متصلا مثل ما ضربت لا  
أيك أو متصلا كضربتك الباء في قوله شرط متعلق بالجزء المتقدم  
وجب تقديم الفاعل على المفعول بشرط أن يتلوا المفعول متأخرا عن الفعل  
فقد ردت على الوافية حيث قال وما ذكره بشكل يمثل قولنا زيدا ضربت واد  
في قوله ليل متعلق بالشرط ينتقض أي ما ذكره المص يمثل قولنا زيدا  
ضربت يعني بما مثال تقدم فيه المفعول على الفعل ظاهرا كان أو مضرا  
متصلا مثل أيك ضربت ومثل هذا كونه خلاف مقتضى الظاهر  
لكونه نادرا لم يلتفت اليه المص او وقع مفعول أي مفعول الفاعل  
معطوف على أحد الشرطين الأول لإصالة والثاني لقربة بعد الإخفاف  
الوقوع الباء في قوله بشرط كالباء السابقة توسطها أي كلمة لا بينهما  
بين الفاعل والمفعول في صوبي التقديم والتأخير يعني في صورة تقديم  
الفاعل وتأخير المفعول وفائدة هذا التقييد هي قريبا نحو ما ضرب زيدا  
للاعمى او بعد معناها أي معنى لا وهو انحصار ما قبلها في معيها  
نحو ما ضرب زيدا عمرا وجب تقديم جزء القول انتفى القول او بعد

وأيامها كان فجاء الباقية محذوف إما لونه جزاء الأول فلا صالحة وتقدم  
وأيام الثاني فلقية أي تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور الأربع  
والجاء في قوله أما في صورة متعلق محذوف وأما للتفصيل تقديم أما وجوب  
تقديم الفاعل على المفعول في صورة انتفاء الأعراب فيها أي الأعراب اللفظية في  
الفاعل والمفعول والقرينة الدالة عليها اللفظية كانت أو معنوية فلا  
فللمحذوف عن الالتباس يعني لو لم يجب تقديم عليه فيما لم يعاين في بيان  
الفاعل هو الأول كونه التقديم أصلا والثاني لجواز تأخير أيضا فليح  
هذا الالتباس وجب تقديم وأما وجوب تقديم عليه في صورة كون الفاعل  
ضمير متصلا فلهنا فوات الاتصال الانفعال المصدر متصلا بالفاعل  
نائب لمفعول كونه كالجزم من الفعل السابق واستناع وقوعه كناية  
أخرى بين اجزاء الكلمة وأما في صورة وقوع المفعول بعد الإك  
توسطها بينهما في صورة التقديم والتأخير فلهنا يتقلب المص المطلوب  
يعني انحصار الفاعل في المفعول فإن المضمرة من قوله ما ضرب زيدا لا عمرا  
يعني في صورة تقديم الفاعل وتأخير المفعول وتوسط الأبيهما انحصار  
ضاربية زيد في عمرو لأن الأصل في الانحصار ما قبلها فيما بعد صا  
قوله مع متعلق بالخبر أي مصاحبا وملايسيا مع جواز أن يكون عمرو  
مضمر بالشخص الآخر يعني أن الانحصار في الفاعل دون المفعول يعني  
ليس زيد ضاربا لأحد الأعمى وأما مضروبيه عمرو في زيد فعلى الأصل  
والمضمرة من قوله ما ضرب عمرو لا زيد يعني في صورة تقديم المفعول  
وتأخير الفاعل وتوسطها بينهما انحصار مضروبيه عمرو في زيد وضاربه  
زيد باقية على الاحتمال مع جواز أن يكون زيد ضاربا بالشخص الآخر يعني



يعني يصح ان يكون زيد ضارباً بغير عمر وايضا لعدم الحصرية فلو انقلب احدهما  
 بالآخر بتقديم المفعول على الفاعل في صورة الاولى وتقديم الفاعل على المفعول  
 في الصورة الثانية انقلب الحكم المطلوب لان تغيير التركيب يستلزم تغيير المعنى  
 اذا لمعنى مستقادم من التركيب فوجب تقديم الفاعل على المفعول في الصورة  
 الاولى والمفعول على الفاعل في الصورة الثانية لئلا ينقلب الحكم المطلوب  
 في كل واحد منهما وانما قلنا بشرط توسطهما اي لا بينهما اي بين الفاعل  
 والمفعول في صورة التقديم والتأخير لان التأخير الثاني لو قدم المفعول  
 على الفاعل في الصورة الاولى حال كون التقديم المفعول مصاحبا  
 الا فليل في مثله ما ضرب الاعمر زيد لمحصل في معنيان الظاهر  
 وغير الظاهر فنحصل الشارح هذين المعنيين فقال فالظن ان معناه  
 اي معنى هذا القول انحصار ضاربية زيد في عمره يعني انحصار صفة الضارب  
 في المفعول اذ الحصر في المحصورية انما هو فيما يلي الاسماء او  
 اخر فلا ينقلب الحكم لمعنى لا يتغير المعنى الاول لان تغيير المعنى  
 انما يكون اذا قدم المفعول بدون الا وهو هنا قدم المفعول مع الا  
 فلا يجب تقديم الفاعل لانه اذا لم يتغير المعنى يجوز التناظر كيف  
 مكان قوله كذا لم يستحسن بعضهم سدادك من قوله فلا ينقلب  
 للحصر المطر وذلك البعض هو صاحب المفتاح حيث قال تقديم المفعول  
 على الفاعل قليل الدور لانه من قبيل قصر الصفة على المفعول قبل  
 تمامها لان الصفة المقصودة على عمره وهي الضرب المسند الى زيد لا  
 مطلقا فلا بد من تقديم الفاعل لئلا يمت تلك الصفة لان تمامها لا يكون الا  
 بالفاعل وانما قلنا لفظا لان معناه كذا اي انحصار ضاربية زيد في

لا احتمال ان يكون معناه اي معنى ما ضرب الاعمر زيد هكذا نحو ما ضرب احد  
 احدا احدا الاعمر زيد وهذا المعنى غير ظاهر لان الاشتباه يشترط  
 بادة واحدة بلا عطف مطلقا غير جائز عند اكثر من لضعف الاداة  
 اذا الاصل فيها الا وهي حرف فلا يشترط ما يشترطان لاعلى وجه البذل والآخر  
 فيفيد هذا المعنى الغير الظاهر انحصار صفة كل واحد منهما اي من الفاعل  
 والمفعول في الآخر يعني يفيد انحصار ضاربية الفاعل في المفعول و  
 مضروبية المفعول في الفاعل وهو اي هذا المعنى ايضا معتد من آخر  
 يفيض ايضا بمعنى رجع منصوب على المصدرية بفعل واجب الحذف شأ  
 مثل سقيا والمعنى رجع هذا المعنى الى الاول رجوعا والجملة بحال  
 خلاف المقصود لان المقادير صفة احدهما في الآخر وهو على الوجه  
 وانما وجوب تقديم عليه في صورة وقوع المفعول بعد معنى الا لان الحصر هنا  
 في الجزء الاخير كما ان الحصر في الا فيما يليها وما يليها لا يكون الا جزءا خيرا  
 او كما فكذلك هذا لان معنى انما ضرب زيد عمر ما ضرب زيد الاعمر فلو  
 الفاعل لا ينقلب المعنى كما انقلب في الاحال كونهما متوسطين بينهما  
 قلنا انما منصوب على التمييزا وعلى الحالية بمعنى مقطوعا او على المصدرية  
 مثل قطع قطعاً والجملة بحال ولما فرغ من بيان الاحوال التي توجب تقديم  
 الفاعل على المفعول بعد ان كان الاصل فيه التقديم وجوز التأخير  
 شرع في بيان الاحوال التي توجب تأخير عنده بعد الاصل المذكور فقال  
 واذا اشتمل **به** اي بالفاعل ضمير مفعول يعني ضمير يرجع الى المفعول  
 نحو ضرب زيد بالنصب غلامه بالرفع لانه الفاعل او وقع عطف على الشرط  
 وهو قوله واذا اتصل بالفاعل بعد ظرف وقع ومضاف الى الا المتوكل



بينها وبين الفاعل والمفعول في صورتين التقديم والتأخير أي صورة تقديم المفعول  
 وتأخير الفاعل مع توسطه بينهما نحو ما ضرب عمر الأريدي بتقديم المفعول وتأخير  
 الفاعل وتوسطه بينهما وقائلة هذا القيد أي قيد توسط الأبيهما مثل  
 ما عرفت أي الذي عرفت أنهما من أنفس إذا رجع منصوب على الظرفية أي مثل  
 الذي عرفت في القسم السابق يعني في صورة تقديم الفاعل على المفعول إذا وقع مفعوله  
 بعد الأنا أو معناها أو وقع الفاعل بعد معناها أي معنى الأنا أو  
 ضرب عمر زيد أو اتصل بمفعوله أي مفعول الفاعل أو الفعل والأنا  
 لا تأتي ما لا يستلزم الباء في قوله بأن يكون متعلق بقوله اتصل المفعول ضمير  
 متصلا بالفعل وهو أي الفاعل غير ضمير متصل به أي بالفعل أو كان  
 ضمير منفصلا مثل ما ضربنا أنا أو ظاهره مثل ضربك زيد أو ضرب  
 أو ضربني زيد وقوله وجب تأخير أي تأخير الفاعل ولم يقل وجب  
 تقديم المفعول لأنه ذكر أحوال الفاعل وهو قول المهتدي جزاء له  
 لقوله وإذا اتصل وجزاء الصور الثلاثة الأخيرة لمخدوفة اختصارا  
 أو جزاء لقوله أو اتصل مفعوله يعني للصورة الأخيرة لعدم الفصل  
 وجزء الصورة الأولى لمخدوفة أيضا اختصارا وعن في قوله عن  
 متعلق بالتأخير وقوله في جميع هذه الصور الأربع متعلق بالجزاء  
 إنما وجب تأخير الفاعل عن المفعول في صورة اتصال ضمير المفعول  
 يعني في الصورة الأولى وقوله لا لا تأخير بل بدو جوابه لا يلزم  
 إلا أنها قبل الذكر لفظا ودنية كجاء وجهه ولكن ينبغي أن يجوز عنه  
 الأخفش وابن جني كما تقدم وأما وجوب تأخير عنه في صورة  
 وقوعه أي الفاعل بعد الأنا أو بعد معناها يعني في الصورة الثانية والثالثة

وقوله لا لا يتقلب للمعنى السابق تفسير أنفا فان مخرجه ما قبل الإحصاء  
 فيما بعدهما المتضاربية محتملة فلو قدم الفاعل بلا إلا لا انعكس المعنى وأقدم  
 معناه إلى المفعول المذكور في القسم الأول وكذا الحال في معناها وأما في  
 صورة كون المفعول ضمير متصل بالفاعل غير متصل بد يعني في الصورة  
 الأخيرة المنافات مصدر متعلق بالفاعل وهو الاتصال أي اتصال المفعول  
 بالفعل وكونه توسطه منصوب لأن مفعول المنافات ومنافاة الفاعل  
 الغير المتصل وقوله بين ظرف لتوسط والضمير يرجع إلى المفعول أي بين  
 المفعول المتصل وبين الفعل المتصل به يعني لمنع اتصال المفعول بتوسط  
 الفاعل كونه جزءا لفظيا منه وهذا القيد يمنع التوسط وقوله  
 بخلاف غير بل بدو مخدوف تقديره وهذا لا يكون للمفعول ضمير متصلا  
 بالفعل والفاعل غير متصل به كما نرى بخلاف ما إذا كان الفاعل أيضا ضمير  
 متصلا يعني يكون كلاهما ضميرين متصلين به فإنه يجب أن يكون  
 كون الفاعل أيضا ضمير متصل به تقديم الفاعل لكونه عمدة ومحتاجا إليه  
 في الكلام والمفعول فضلة وغير محتاج إليه وما ينبغي عمدة يكون أقوى  
 فيجب تقديمه على الأخرى وهي مخصوصة بذكر أو ضمنية أو ضمنية و  
 لما فرغ من بيان أحوال الفاعل أصلا وفرعا راد إلى بيته أحوال  
 عامله ذكره وحذفا جازما كروا جبا منه ما بعد التقليلية مع إرادة  
 صيغة المضارع على قلته حذف الفعل وكثرة ذكره فقال وقد للتقليل  
 حذف معنى المفعول الفعل ناسبه الرفع للفاعل يشير إلى أن اللام في قوله  
 الفعل للمهد للمخرج واللام في قوله لقيامه للتوقيت لا للتعليل أي وقت  
 قيام القرينة لأن قيام القرينة شرط لأعلة كونه بقا أقم الصلح لدواعي الشمر

وصيغة المضارع



اي وقت طلوعها **قريئة** دالة صفة كاشفة لان القرينة هي العلامة  
 على الشيء وهي دالة على المذهب وتعيين المذهب لانه لا يحدف شي من  
 الا وقت قيام قريئة سواء كان المذهب جائزا او واجبا **جواني** منصوب على  
 المصدرية والمنصوب عليها ما كان صفة المصدر محذوف بدل على هذا  
 قوله اي حذف **جواني** في تفسيره ان قوله جواني صفة لمصدر محذوف وقوله  
 في متعلق بجائز **مثل قوله** ذكر على وجه التمثيل **زيد** بدل من القول  
 بدلا لبعض والرفع محكي اي فيما كان جوابا لسؤال محقق هذا التفسير  
 لقوله مثل قوله واللام في قوله **لمن** متعلق بالقول الذي هو في قوله  
 ومن موصولة **قال** جملة مع فاعله جملة فعلية **من** كنهية متبناة  
**قام** مع فاعله جملة فعلية خبر والمبتدأ مع خبر جملة كنهية في محل نصب  
 مقول قال سائلا يريد به ان من في قوله من قام **لمن** كنهية عن تقدم  
 القيام فاذا كان الامر كذلك لا يعني ان كان المذهب حراما جازا او حراما  
 فيجوز ان المذهب المشبه اذا وقعت جزء الشرط يجوز فيها الفاء  
 وتركها مثل قوله **تج** ومن عاد فليستع الله منه ومثل قوله **تج** كنهية  
 ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبون ما بين ان تقول بتأنيدها  
 الخطاب **زيد** يعني ان يقول زيد بالرفع فيه محكي والباء في قوله  
 يحذف متعلق بقوله ان تقول قام اي قام زيد ويجوز ان تقول  
 قام زيد بذكر قوله وانما قدر الفعل دون الخبر اي هذا القول رده  
 على الرضى حيث قال الخطا ان زيد مبتدأ لفاعل لان مطابقة السؤال  
 اول وايضا فالسؤال عن القائم لا عن الفعل فالأصح تقديم السؤال  
 عند فالاول انقدر زيد قام لان الملو قد ركد ذلك ليطابق الجواب السؤال

ولا يطابق معنى لان قوله من قام سؤال عن الفاعل من غير قريئة وفي  
 الحكم وزيد قام يفيد التقوى بتكرير اللفظ فلا يطابق السؤال  
 لان تقدير الخبر **يجب** حذف الجملة لان الخبر ح فعل والفعل البتة  
 من فاعل ويكون الفعل مع فاعله جملة ولذا قال الخبر جملة وتقدر  
 الفعل بدون الخبر بل يذكر فاعله ويحذف فعله **يجب** حذف  
 احد جزئيهما وهذا من باب عطف شيئين على محمول عامل واحد  
 بعاطف واحد والعامل ههنا ان والمعطوف على محمول ههنا ان  
 تقديره وان تقدير الفعل **يجب** حذف احد جزئيهما والتقليل في  
 الحذف وان لان المحذوف خلاف الاصل فيكتفى فيه بادي ما يمكن التواؤمي  
 قوله **وكذا** الهم حيث لعطف مثال على مثال لان المحذوف ههنا قريئة  
 كونه جوابا للسؤال محقق وههنا قريئة كونه جوابا للسؤال مقدور وليست  
 من البيت يدل عليه قوله **يحذف** الفعل جواني اي حذف جائز فيما كان  
 جوابا للسؤال مقدور كما يحذف الفعل حذف جائز فيما كان جوابا للسؤال  
 محقق والجار في قوله في نحو قول الشاعر متعلق بقوله مقدور والجار في  
 في قوله في من شية مع متعلق بصفة لقول الشاعر اي كاشم في من شية  
 بالتحقيق على وزن المحمودة مصدر من رشي يرشي مثل رمي يرمى و  
 رشيد الياء خطأ بالقافية برزدة يستأشش كزدي **زيد** بن نهشل  
 يرشيه اخوه ضرار بن نهشل لان كان له نهشل بنان ضرار وبن نهشل  
 يزيد وزني عليه اخوه ضرار **ليبتك** على وزن ليوم وقوله على  
 البناء المفعول ظرف مستقر حال او صفة اي حال كونه كاشما على البناء او  
 الكاشم **ين** هو مرفوع على انما ي زيد مفعول ما لم يتم فاعله

وتقدر الفعل بدون الفاعل  
 ويجب حذف احد جزئيهما

معطوف على محمول  
 معطوف على محمول

والواو



ضارع اي عاجز دليل يقال ضرع فلان اذا اجتز وذل لان المتضرع عاجز  
 وذل دليل وهو اي قوله ضارع فاعل الفعل المحذوف جواز قوله اي يبيكيه  
 نفس الفعل الرفع له من يبيكي والباء في قوله بقرينة السؤال المقدر  
 متعلق بقوله المحذوف وهو اي السؤال المقدر قوله من يبيكي اي يبيكو  
 اي من يبيكي على يزيد فاجيب بقوله ضارع اي يبيكي ضارع على يزيد و  
 اما قول الشاعر حال كونه كاشفا على رواية لبيد يزيد النخعي او  
 كاشفا على البناء للفاعل وقوله ونصب يزيد عطفا على قوله على البناء للفاعل  
 فليس اد قوله هذا مما اي الذي ضمن فيه حق يكون ضارع فاعل يبيكي  
 المذكور لا المقدر واللام في قوله لخصومة متعلق بضرع وان لم يعتمد  
 على شيء قبله من الاشياء الستة التي هي الموصول والموصوف والمبتدأ و  
 ذو الحال وحرف النفي وسرف الاستفهام مع كونه شرطا عند البصريين  
 لعله لان الجار والجرور يكفيان راحة من الفعل لكونه محمولا ضعيفا  
 اي يبيكيه من يذل ويجز من باب مزب عن مقاومة الخصم في اشارة  
 الى ان الفاعل العامل في حكم المضارع والى اعتماده على الموصول المقدر و  
 الى حذف المضاف في قوله لخصومة والى ان لخصومة كنهها المجهول في  
 معنى الجمع لان الجنس يشمل الافراد وان كان على سبيل البدل واللام في قوله  
 لانه تعليل لكون البكاء مخصوصا بالعاجز والذليل لان الجوارح عن السئل  
 يشترط لخصوص كان طريقا فاعل معنى الفاعل للمبالغة للجزء جمع عاجز  
 كالورثة جمع وارث الا اذا علم على وذل الاولياء جمع ذليل واخر البيت  
 اورده لانتقام مدحه لان الممدوح بهذا البيت ممدوح بالوضعين  
 عند الناس الشجاعة والسخاء لان المقترع الاول افاد كونه شجاعا والثاني افاد كونه

او هذا القول

شجيا

شجيا ومختبط عطفا على قوله ضارع مما تطلع الطوايح والمختبط  
 بالهاء الجمة السائل من غير وسيلة اي الذي يأتيتك المعروف من غير  
 سبب يقال اختبطني فلان اذا اخذ منك شيئا بلا وسيلة من غبطة  
 لشجرة اذا ضربت بها الغصا يسقط ورقها والاطاحة الاهلاك يقال  
 اطاح اهلك والمطوايح بمعنى المطيحات جمع مطيحة يحذف الزوائد  
 مثل اغشب فهو عاشب من طاح يطوح مثل قال يقول وقيل  
 طاح يطيح وهو واي حال كونه للطوايح جمع مطيحة وجمعها على  
 غير القياس لان القياس ان تجمع مطيحة على مطيحات كلوايح جمع  
 ملحوظ وهو الفعل من الابل وما يتعلق بقوله المختبط وتعلقه  
 ببيكيه المقدر مما ياباه سليفة الشعر لانه لما بين سبب الغرابة و  
 هي البكاء وسبب الجزع عن مقاومة الخصم اناس ان يبين ب  
 الاحتياط ايضا وهو اهلاك المهلكات ساله وما يتوسل اليه  
 وما في قوله مما مصدرية تعريف بالتأمل يعني يبيكيه ايضا اي  
 كما يبيكي ضارع من يشل من غير وسيلة من اجل اهلاك مصدر  
 مضاف الى فاعله ونائب لمفعوله المهلكات ماله قوله وما يتوسل  
 به الى تحصيل المال وهو آلات الحرف والصنائع وغيره مما من كونه  
 سببا لتحصيل المال معطوف على المفعول وهو مال وقوله لانه علته  
 لقوله ويبيكيه ايضا اه كان اي يزيد معطوف منصوب على انه خبر كان  
 مضاف الى المسائل من وحذف المفعول الثاني اعني شيء سالوه يعني  
 للاعطاء مبالغة فيه لانه اي يزيد كان يعطى اي شيء سالوه من غير  
 تخصيص شيء به بدون الشيء الجار في قوله بغير وسيلة يتعلق بقوله السائلين  
 والجار شج



وقوله قد حذف الفعل الرفع للفاعل لقريته واله على تعيينه وجوبا أي  
 حذف الواو على أن قوله وجوبا معطوف على قوله جوارا لأن المعطوف  
 في حكم المعطوف عليه على ما يأتي في تعليقه والجاء في قوله في مثل متعلق بالحذف  
مثل قوله تعالى وإن أحد من المشركين استجارك معناه بالفارسية  
 أكون كمن استجارك فإن بناء طلب واردان توس بناء ده توي وإنك  
 بشنود وى كلام الله والله را أي كل موضع تفسير فتوح في مثل قوله لأن ذكره  
 على وجه التمثيل حذف فيه أي في ذلك الموضع الفعل الرفع للفاعل ثم فته  
 لرفع الابهام الناشئ من الحذف حتى لو لم يحذف لم يكن فيه ابهام والجاء  
 والعوض مناه من الابهام أولاً ثم التفسير ثانياً أحدث وقع في نفوس  
 لأن النفوس تشوق إذا سمعت الميم إلى العلم بالمقصود منه فيكون  
 على اعز والذا لما شاق بعد الطلب اعز من المشاق بلا تعب  
 وإيضاً في ذكر الشيء مرتين مبهما ومفسراً وتوكيده ليس في ذكره  
 مرة أخرى فإنه لو ذكر المفسر بفتح السين لم يفهم من فته ما  
 بالشد يد لم يبق المفسر مفسراً أبداً فما لهم فاعل منه أيضاً لأنه لما لم  
 يكن فيه ابهام كما لو كان مذكوراً والابهام إنما نشأ من الحذف لم يحتاج  
 إلى المفسر بل صار أي ما من شأنه أن يكون مفسراً إذا حذف المفسر  
 حشواً وصور زيادة معينة لا الفائدة وهو قسمان أما مفسراً أو غير مفسر  
 فالأول مثل قوله ولا فصل فيها للشيعة والندى والصبر والغنى لولا  
 لقاء شعوب والثاني مثل قوله وأعلم علم اليوم والذي قبله والثاني من  
 علم ما في غد عني وإن لم يكن الزائد معيلاً يكون تطويلاً لقول الشاعر في  
 وقد قدوت الأديم لراية والثاني قولها كذا أو مشبهاً وهذا المفسر إلى

بشنود وى  
 يشنود وى

الذي نشأ الابهام فيه بسبب الحذف كائن بخلاف المفسر الذي  
 فيه ابهام بدون حذف معناه الابهام فيه لم يتولد من الحذف بل نشأ فيه  
 من معناه اللغوي أو الاصطلاحي فإنه إذا كان يجوز الجمع بينهما أي  
 بين المفسر بالفتح وبين مفسر بالهمزة لأنه لما كان ابهاماً في المعنى  
 بدون الحذف لزم تفسيره بما يجوز بينهما سواء كان الابهام في المفسر  
كقوله جاني رجل أي زيد لأن رجلاً لما جاز أطلقه على كل فرد من ذكور  
 بني آدم بلغ مبلغ الشهرة لم يعلم متى أطلق أي فرداً يريد منه فاحتج  
 إلى بيان ما هو المراد منه فقيل أي زيد وفي الجملة مثل قطع رزق أي  
 مات لأن قطع الرزق يحتمل أن يموت أو لمسافرة واستقاله إلى الأخرى  
 فلزم بيان ما هو المراد منه أيضاً ففسر بان يقال أي مات أو انتقل  
فتقدير الآية وإن استجارك أحد من المشركين استجارك فاحذرها  
 أي في الآية مرفوع لفظ على أنه فاعل فعل محذوف بقرينة واله على الحذف  
 وهي كلمة الشرط وعلى التخييل وهي استجارك الثاني وجوباً أي حذفها  
 واجبا وهو أي الفعل المحذوف وجوباً الرفع لأحد استجارك الأول  
صفة للمفسر بالفتح صفة بعد صفة باستجارك الثاني صفة للمفسر  
بالهمزة وأما واجب حذف ذلك الفعل لأن مفسراً قائم مقامه في  
 أداء مؤداه معنى لا فائدة ما فائدة حتى لو ذكر الأول لزم حذف  
 استدارك الثاني وقوله ولا يجوز أه جواب عن سؤال المقدم تقديره  
 لم جعلت الآية من قبيل حذف الفعل حتى لا يكتب فيها الحذف ولو جعل  
 أحد غيرها مبتدأ لاختصاصه بالصفة لأن من في قوله من المشركين بيان  
 ومن البيانية لو كان ما قبلها نكرة يكون صفة له وهذا كذا في قوله



من قيل قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك حتى لا يلزم فيها ارتكاب  
 الحذف فاجاب عنه بقوله ولا يجوز ان يكون احد مرفوعا بالابتداء كما  
 قلت لا امتناع دخول حرف الشرط على اللهم يعني لو جعل احد مرفوعا  
 بالابتداء لزم دخول حرف الشرط على اللهم لفظا ومعنى وذلك غير جائز  
 لان حرف الشرط يقتضيان يكون ما دخله حادثا ومتجدا لا يقع اليك  
 الا على الحدوث والتجدد وهذا المعنى غير موجود في اللهم لانه يدل على  
 الذات فقط واذا رفع احد الفاعلين يكون حرف الشرط دخلا على الفعل  
 وان دخل على اللهم لفظا بل لا بد له من الفعل ليدخل عليه ولما بين حرف  
 الفعل وحده جواز وجوب بقرينة دالة عليه شرعا ان يبين انهما  
 يحذفان معا بقرينة ايضا فقلنا **وقد يحذفان** اي الفعل والفاعل لا  
 الفعل وحده كما سبق او الفاعل وحده كما يظن من ذكر حذف الفعل وحده  
 وقوله **ما حال مؤكدة** لان العينة استفيدت من صيغة التثنية كما  
 فالتحذير يعني حذف الفعل والفاعل حال كونهما متصاحبين والحذف  
 وقال الشيخ زاده ومع ظروف غير منفرد في الزمان والمكان لازم للتصاحب  
 يلزم اضافة ان ذكر احد المصاحبين بعد ما نحو كنتم مع زيد وان  
 ذكر قبله ما يكون متوقفا منصوبا على الطريقة نحو كنتم معا وقيل انصبا  
 على اللامية انتهى واسرار المشاج الى هذا المعنى بقوله دون الفاعل وحده و  
 قوله دون منصوب على اللامية ومضاف الى الفاعل اي حال كون الفاعل غير  
 محذوف وقوله وحده حال بعد حال اي حال كون منفرد في الحذف  
 لان حذف الفاعل وحده جواز وجوب بالتمسك بالآثار السابقة مسته  
 والجاء في قوله **في مثل** متعلق بقوله يحذفان اي وقد يحذفان في مثل حال كون  
 متعلقا

فالتحذير يعني  
 فالتحذير يعني

جوابا

جوابا لمن قال **اقام زيد** ان نعم قام زيد حذفت الجملة الفعلية وهي  
 قام زيد بقرينة السؤال المحقق وهو قوله اقام زيد لان نعم حرف التثنية  
 دالة على ما سبق عليها من الكلام فاذا كان السؤال بالجملة الفعلية يتقديره  
 نعم جملة فعلية كالمثال المذكور واذا كان الجملة الاسمية كان المقدار  
 بعد ما جملة اسمية كما يقال ازيد قائم فيقال نعم زيد قائم وذكر نعم في  
 مقامها اي مقام الجملة الفعلية المحذوفة كما سبق بان نعم حرف تصديق  
 كما سبقها فتقوم مقام ما سبقها من الجملتين الفعلية والاسمية وهذا  
 الحذف اي حذف الفعل والفاعل معا عند قيام نعم مقامهما جائز للبار  
 في قوله بقرينة السؤال متعلق بالحذف لا واجب لعدم قيام مصدر مضاف  
 الى الفاعل وهو قوله ما اي الشيء او الشيء الذي يؤدى مؤداه اي مؤداه  
 المحذوف في مقامه اي مقام المحذوف كالمفسر بالاسم لان المفسر يقوم  
 مقام المفسر ويؤد مؤداه ويعنى عنه حتى لو ذكر كلاهما يكون الثاني  
 حشو كما سبق في قوله فيلزم تفرع لقوله لعدم قيام ما يؤدى اه  
 يعني يلزم في الكلام معنى في الجواب لو ذكر مع نعم لندراك بسبب ذكر  
 المحذوف في قوله لو ذكر المحذوف كما يقال في جوابه نعم قام زيد بد كقيام  
 زيد مع نعم يلزم شيء من كونه حشو او تلو بلا ما يلزم في الآية وانما قد  
 الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال زيد قام ليتأكد الاسناد فيصلح جوابا  
 للسؤال المتروك واللام في قوله ليكون علة تقدير الجواب مطابقة للسؤال  
 لان السؤال بالجملة الفعلية وهي قوله اقام زيد ومطابقة للجواب السؤال اسمي  
 عند نعم في كونه اي الجواب بالجملة الفعلية كالسؤال ولان فيه تقليل الحذف وليكن  
 مثالا لما نحن فيه لان في حذف الفعل والفاعل معا لا في حذف الجملتين مع  
 في صدر حذو الفعل



بالحجة الفعلية لانه يحكى من باب حذف المبتدأ والخبر لا من حذف الفاعل  
 للفاعل تامر او ردة التنازع في بحث المرفوعة وان كان يحكى في  
 المنصوبات والمجوزات ايضا لان التنازع في المرفوعة اكثر منه في المنصوبات  
 والمجوزات لان المرفوعة اعم حيث يوجد في كل فعل متعدي والزم  
 والمنصوب مختص بالمتعدي والمجوز باللازم فكان الانسب ان يورد  
 التنازع في المرفوعة فقال **واذا تنازع الفعلان شرط اي اذا قصد**  
**توجه الفعلين الى اتم واحد** وهذا من قبيل ذكر السبب وهو التنازع  
 وادارة السبب وهو القصد والارادة لان القصد سبب له لانه اذا  
 اذ لم يقصد شئ لم يحصل التنازع كما في قوله تعالى **واذا قمتم الى الصلوة**  
**فاغسلوا الابرار** اي اذا اردتم القيام اليها لان الارادة سبب للقيام  
 بجواب اذا حذفوا اي جازا اعمال كل منها في قوله لان يحتمل ان يكون  
 قوله فقد يكون جزاء او قوله فغسلوا ايضا بل العاملان من باب عطف  
 العامل على الثاني اي انما ليعوم التنازع في كل عامل من فعل او خبر ولكن  
 ينبغي ان يختص العاملان بغير المصدرين فانه لا يجري فيهما ان لا يقع  
 التنازع فيهما على كلا المذهبين اذا يضمن في المصدر وبغير المصدرين ايضا  
 وهو ان **اذا التنازع يجري في غير الفعل ايضا** كما سيم الفاعل مخوزير مع  
 ومكرم عمرا او الصفة المشبهة مخوزير كريم وشريف ابوع ولم يفسد  
 مخوزير منصور ومفقود ابوع ولم ينسب مخوزير وقته شيئا وجازع  
 اخوه واقترع على الفعل حيث قال **واذا تنازع الفعلان ولم يقل العاملان**  
**مع انه يجري فيهما ايضا** لاسالته في العمل والتف بذكر الاصل عن الفاعل و  
 قياسا له عليه والالتقاء والقياس كثير في غيرهم وانما قال **الفعلان** و

بحث تنازع

لم يقل

ولم يقل **الافعال** مع ان التنازع قد يقع في اكثر من الفعلين مثل ضربت و  
 اخنت واكرمت زيد وزيد كريم وشريف وشريف ابوع الى غير ذلك اقتصر  
 على اقل مراتب التنازع وهو اثنان ولانه اكثر وقوعا مع ان اكثر اصل للاقل  
**ظاهر** ان كما ظاهر لان لفظ صفة يقتضى موصوفا وهو الاسم ههنا وهو  
 منصوب على المفعولية للتنازع وبينان لمحمد اي اذا تنازع الفعلان في لفظ  
 يعني اذا كان تنازعهما في ذواتهما **واقعا بعدهما** لان بعد صفة مضاف مستمرة  
 ايضا وشرط التنازع لانه لا يجري الا فيما وقع بعد الفعلين اي بعد الفعلين  
 اذا المتقدم عليهما سواء كان مخوزير ضربت واكرمت او ضربه اخوانا  
 اي اك ضربت واكرمت **والمستوسط بينهما** كذا يعني سواء كان مخوزير اخوت  
 ومحمد للفعل الاول فيه ردة على المهندى حيث قال وقوله بعدهما لا حاجة اليه  
 انه قد يتنازعان فيما هو قبلهما اذا كان منصوبا او يجوز اخوزير ضربت  
 واكرمت وبلد قمت وقعدت **اذ هو مستحق قبل الثاني** اي اذا الاول كمنحى  
 ان يكون عاملا فيه قبل وجود الثاني فلا يكون فيه مجالا للتنازع لان  
 الفعل الثاني قبل وجوده لا يمكن ان يتنازع فيما اخذه الفعل الاول قبل فلا  
 يكون فيه اي في المتقدم او المتوسط للفعل الثاني مجال للتنازع كما عرفت  
 ومع تنازعهما لا الفعلين قيد **انما بحسب المعنى** توجهان اليه اي الى لفظ  
 التنازع فيه قوله ويصنع عطف على قوله يتوجهان ان يكون هو اللفظ مع وقته  
 في ذلك الموضع الذي كان بعد الفعلين معروفا خبر لان يكون والام في قوله لكل  
 ولعمد متعلق بالعمول منها على سبيل البديل لانهما جميعا لان العمول الواحد لا  
 يكون معولا عاملا ومنه التنازع امران احدهما من جانب العامل والاخر  
 من جانب المعول اقام من جانب العامل توجه اليه العمل فيه وانما من جانب

ان التنازع للاصل  
تكونه الاصل لا نسخ



العمل متكونه مجموع الكل وحدهما على سبيل البدل مخ او حين كون معنى  
التنازع هذين الامرين لا يتصور تنازعهما في الضمير المتصل سواء  
اتصل بالفعل الاول والفعل الثاني لان الضمير المتصل الواقع بعدهما مرفوعا  
كان او منصوبا يكون متصلا بالفعل الثاني لا غير وهو الضمير المتصل  
بالفعل الثاني حال كونه مصاحبا مع كونه متصلا بالفعل الثاني لا  
يجوز ان يكون معمول للفعل الاول كما لا يخفى لان المتصل بحال اتصاله  
بعامله او بما هو كجزء ولا يتصل بعامل اخر كما سبق وان المتصل بعامل  
المتكامل لان يتصل بعامل اخر واما الضمير المتصل الواقع بعدهما ان بعد  
الفعلين ان كان مرفوعا نحو ما ضرب وما اكرم الا انا ففيله الفاء جوابا  
والضمير المحرور يرجع الى الضمير المذكور تنازع لكن لا يمكن قطعه عن قطع التنازع  
يعني جزئه بما هو طريق القطع عندهم اذ عند الفاعل وصح على طريق القطع  
اضمار الفاعل اذا اقتضاه في الفعل الاول عند البحرين لانهم اختاروا اعمال  
الفعل الثاني لغريم ولعدم الفصل بين العاقل والمحمول باجنبي ولو روي  
الاستعمال عليه على كلين وقوله وفي الفعل الثاني معطوف على قوله في الاول  
باعادة الجار اشارة الى ان هذا مختار طريق اخر ولذا قال الشارح عند  
الكوفيين لانهم اختاروا اعمال الفعل الاول كونه يوجب على ما سبق ايضا قوله لانه  
تعليل لقوله لا يمكن قطعه اه لا يمكن اضماره او الضمير المتصل حكاه كون مقتضا  
مع الا انه حرف لا يصح اضماره لان الاضمار مخصوص باللام فقط ولا يمكن  
اضماره ايضا بدون تاء بدون الالف المعق لانه اذا اضمار بدون الاء  
يفيد نفي الفعل عن الفاعل او الفعل الاول عند البحرين او الفعل الثاني عند  
عند الكوفيين والحق ان مقصود التكلم وغرضه اشياء تدل على ان الفعل الاول

او الثاني له اي الضمير المتصل الذي هو الفاعل بطريق المحصر و  
الاضمار بدون لامناف له ومراد المحصر بالتنازع ههنا اي في  
هذا الباب ما اي تنازع يكون طريق قطعه اي طريق اجزاء اضم  
الفاعل في الفعل الاول والثاني فلم يذ اي تكون مراد المحصر به ههنا ما  
يكون طريق قطعه اضم الفاعل حصه اي التنازع باللام الطحيث قال لهما  
ظاهر قوله واما تفصيل المذهب الثالث هو مذهب الكسائي والفرق  
وبغيرهما التنازع الواقع في الضمير المتصل ان كان مرفوعا الفاء في قوله  
فعل محراب اما والجار متعلق بقوله يقطع قد تم عليه مع انه ظرف لغو  
المحصر لان حذف الفاعل لا يجوز الا عنده مذهب الكسائي يقطع باحد  
واما التنازع المذكور سابقا على مذهب الفراء سبق بيانه في قوله الفعل  
معا ان حال كونهما متصبا حين في العمل يعني يعمل كلاما فيه اذ روي  
عند شريك الراغبين على ما سبق واما على مذهب غيرهما ان غير الكسائي  
والفرق فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم الاضمار فقط وهو  
ان الاضمار متمنع لما عرفت آنفا وانما قلنا في الموضوعين ان كان مرفوعا  
فقط لانه بقولنا مرفوعا لان الضمير ان كان منصوبا منفصلا نحو ما ضرب  
وما اكرم الا انا لاجاز ان يجري فيه التنازع بالحذف لانك ان امكن  
الفعل الثاني على مذهب البحرين حذف المفعول من الاول ان يخفى  
عنه وكذا ان اعلمت الاول بخلاف ما اذا كان الضمير مرفوعا منفصلا  
حيث لا يجوز حذفه الا عند الكسائي فقد يكون الفاء تفصيلية ان كان  
الجزء محذوفا كما سبق او ما ياتي او جزئية ان كانت باللمة جزئية او  
عترضية ان كانت اعتراضية والجزء لا قوله فان اعلمت ان كان قوله فيجوز



على حذف النسخ بالواو على النسخ المشهورة والاقول في هذا على بعض  
 النسخ اي تنازع الفعلين يثير الى ان لم يكن ضمير راجعا الى التنازع الى  
 الدال عليه قوله واذا تنازع اه مثل قوله تعالى اعدوا لهوا هو اقرب الآية كما  
 سبق والمجاز في قوله في الفاعلية مع متعلق خبر يكون وانما قال في الفاعلية  
 بالياء المصدرية او النسبية ولم يقل في الفاعل مع انه احسن لكونه اعم  
 الى الفاعل المطلق وكما في مثل مفعول ما لم يتم فاعله الجار في قوله بان  
 يقتضي متعلق بقوله فقد يكون كل منهما ان الفعلين ان يكون الهم الظاهر  
 بعدهما مفعول ان يقتضي فاعله اي لهما واحد من الفعلين فيكونان  
 اي الفعلين متفقين في اقتضاء مصدر مضاف الى المفعول وهو قوله  
 والفاعل متروك اي اقتضاء الفعلين اياها **مثل ضربني واكرموني**  
 وزيد شربين وفريق ابوه وقد يكون تنازعهما او الفعلين في **المفعولية**  
 فيه اشارة الى ان قوله وفي المفعولية معطوف على قوله في الفاعلية وانما قال في  
 المفعولية ولم يقل في المفعول لكونه اعم الى ما هو مفعول حقيقة كالمقابل  
 التي تكون بلا واسطه وحكما كما هو مفعول بالخطبة وقد مترعلق الباء في قوله  
 بان يقتضي كل منهما ان يكون الهم الظاهر التنازع فيه مفعول له اي لكل واحد  
 من الفعلين فيكونان اي الفعلان متفقين في الاقتضاء مصدر مضاف  
 الى المفعول وهو قوله المفعولية والفاعل متروك اي في اقتضاءها اياها  
**مثل ضربت واكرمته زيد** او زيد معطوف ومكرم بكر وقوله تنازعها  
 في الفاعلية والمفعولية وذلك اي كون التنازع فيها جميعا يكون على حدين  
 لانه اما ان ياتي تنازعهما في الفاعل والمفعول معا وهذا قسم واحد منهما  
 واما ان يكون في الهم واحد وقع بعدهما بان يقتضي احدهما ان يكون ذلك الهم فاعله

والاخر مفعول الله وهذا قسم اخر احدهما ان يقتضي كل منهما اي من الفعلين  
 فاعله الهم **ظ** واقع بعدهما ومفعولية الهم ظاهر آخر وقع ايضا بعدهما بان  
 يقع بعدهما لهما ظاهر يصلح احدهما ان يكون فاعلا والاخر مفعولا لكل منهما  
 فيكونان اي الفعلان متفقين في ذلك الاقتضاء اي اقتضاء كل منهما فاعلية  
 الهم **ظ** ومفعولية الهم **ظ** اخر مثل ضربت واحسان زيد **ظ** وليس هذا اي  
 هذا القسم قسم ثالثا من التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين  
 لان القسم في كل قسمه مقيد بالوحدة فكذلك قال التنازع من حيث  
 الله قسم واحد يكون في الفاعلية ومن حيث انه قسم واحد آخر يكون  
 في المفعولية وهذا ليس قسما واحدا اخر حتى يكون قسما ثالثا بل  
 اجتمع فيه القسمان الاولان وما اجتمع فيه القسمان لا يكون قسما  
 اخر وفي قوله ليس هذا قسما ثالثا اورد على الهندى حيث قال اعلم  
 ان التنازع على ضربين اما متفقان او مختلفان والمتفقان ثلثة اقسام  
 ا ضرب ان يتفقا في الفاعلية ولا يتفقا في المفعولية ولا يتفقا في الفاعل  
 والمفعولية معا يعلم وجهه بالتأمل في عبارة الشايع **وثانيهما** اي ثلث  
 الوجوه ان يقتضي احد الفعلين المتنازعين فاعلية الهم **ظ** واقع  
 بعدهما والاخر مفعولية ذلك الهم **ظ** حل كونه ملاسا بعينه اي يعاين  
 الاول لا يخفى يعني ان يكون الهم الظاهر المتنازع فيه واحد ويقتضي احدهما  
 ان يكون فاعله والاخر مفعول له سواء كان مقتضى الفاعل الفعل الاول  
 او الثاني ولا شك في اختلاف اقتضاء مصدر مضاف الى الفاعل وهو  
 قول الفعلين لان مقتضى ليس الا الفعلين في هذه الصورة المذكورة آنفا  
 ليس لينا ان يقبلها وهذا ان اختلاف اقتضاء الفعلين هو القسم الثالث  
 يقيد بوجهين

D



لا غير المقابل للقسمين الاولين لان في القسم الاول الاقتضاء في الفاعلية فقط وفي القسم الثاني في المفعولية لا غير فيكون متفقين في اي في الاقتضاء وفي هذا القسم اختلاف الاقتضاء كما عرفت فيكون مقابلا لهما واذ كان الامر كذلك فقوله **مختلفين** لتخصيص هذه الصورة بالارادة الباطنة داخله صهنا على الحق **معد** لان الارادة مقصورة على الصورة لا العكس على منوال قولك بالعبارة والمعنى لتخصيص الارادة بهذه الصورة **ممتاز** من بين الصور قوله **يعني** الى انه تفسير للمال المعنى ويكون متنازع الفعلين واقعا في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين متنازعا لان قولهم **مختلفين** حال من المضاف اليه وهو جائز اذا حذف المضاف واقيم للمضاف اليه مقامه لم يحتمل المعنى وهو هنا كذلك تقديره وقد يكون الفعلان متنازعين في الفاعلية والمفعولية فيكون معنى مثل قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم حنيفا حيث يجوز ان يقال واتبع ابراهيم حنيفا في الاقتضاء متعلق بقوله مختلفين وتنبه ايضا على ثلثة اشياء هامة مختلفة واذي الحال والعامل وهو معنى فعل المستفاد من ضمير الجمع الى المصدر والمادة يجوز ان يكون عاملة معنوية مستنبطة من نحو قوله تعالى على ما يصبى وذلك ان تخصيص هذه الصورة بالارادة والقسم الثالث المقابل للقسمين الاولين قد برز ذكر لا يتصور ان لا يتعقل او لا يحصل عند العقل لان التصور حصول صورة الشيء في العقل في وقت من الاوقات الا اذا كان في وقت كون الاسم الظاهر المتنازع فيه يعني الواقع بعدها ولقد لفتنا ذلك لانهم اثنين لم يكن من هذا القسم الثالث لحوادث يمكن ان يجعل من القسم الجامع للقسمين الاولين وانما لم يورد مثلا للقسم

الثالث

الثالث كما اورد للقسمين الاولين لان اي الحال ولشان اذا اخذنا من المثال الاول والذي كان فيه تنازع الفعلين في الفاعلية فكان متفقا بين في الاقتضاء وفعل من المثال **الاخر** الذي كان فيه تنازع الفعلين في المفعولية متفقين في الاقتضاء حصل مثال القسم الثالث يعني لان مثال هذا القسم تبين من القسمين الاولين ولذا لم يورد حتى ليكرر بعض الاقسام ولا حال في فهم المتعلمين وذلك اي حصول مثال القسم الثالث عندنا لاخذ المذكور يتصور ان يتعقل على وجوه كثيرة لانه لا يخفى ان يكون الفعل الثاني عن الاول في اللفظ والمعنى **اولا** والاولا اما ان يقتضي الفعل الثاني مفعولا له والاول فاعلا مثل ضربت وضربت زيدا واكرمته واكرمته زيدا او بالعكس يعني ان يقتضي الثاني فاعلا او مفعولا فاعلا والاول مفعولا مثل ضربت وضربت زيدا واكرمته واكرمته زيدا وهذا اربعة اقسام والثاني اما ان يقتضي الفعل الثاني مفعولا والاول فاعلا مثل اكرمته واكرمته زيدا وضربت وضربت زيدا او على العكس يعني ان يقتضي الفعل الثاني فاعلا والاول مفعولا مثل اكرمته وضربت زيدا وضربت زيدا واكرمته زيدا وهذا ايضا اربعة اقسام فالجميع ثمانية اقسام وانقسام هذا القسم الى هذه الاقسام ولذا قال الشاعر ونبرذ لك المذخور مما يكون الاسم الظاهر المتنازع فيه مفعولا **فختار** الغاء جزئية او تفصيلية بين الفريقين **الخاصة** جمع ناه اصله نحوه على وزن فعلة قبلت البوا والفا لثوكمها وانفتاح ما قبلها ثم ضم اولها يعني النون ليعقل طرفه يعني طرف فانه ولاه في القلب وفرقا بين الواو والياء المفرد نحو فتاه او تقول ان فعله بضم الفاء على وزن مختص بالمعقل منصوبه يختار على تبيين معنى

وانما اورد هذا ليكون موصوفاً  
 البحر يكون الاسم منصوباً يقتضي موصوفاً  
 افعال متعدي يختار على تبيين معنى  
 التي هي ان الاختيار لازم والمعنى  
 فيكون النسخة البحر يكون  
 افعال الفعل الثاني



الترجيح ان الاختيار لازم فيكون النفاة البصرية من اعمال الفعل الثاني  
 لقربه فهو على اخذه اقدر والزموم الفعل على تقدير اعمال الاول ولورود  
 الاستعمال على ذلك في القرآن المجزوء والخطام الفصحى والاشعرى والاول ايضا على  
 ان اعمال الثاني اكثر في كلامهم فالاولى ان يستدل به دون التابعد وايضا  
 لو اعمل الفعل الاول في صورة العطف لفصل بين الفعل ومفعوله بجنبى  
 غير ضرورة ولوطفة على شئ وقد بقي منه بقية وكلامه خلافا للاصل  
 كذا في الرضى حال كونهم مصاحبين مع تجوز مصدر مضاف الى المفعول  
 والفاعل متروك تقدير مع تجوزهم اعمال الفعل الاول لان فعل اصل  
 في العمل ولا مانع منه وان كان ابعد ويختار النفاة **الكوفيون اعمال**  
**الفعل الثاني** من باب عطف شيئين على محمول واحد بعطف  
 واحد حال كونهم مصاحبين مع تجوز اعمال الفعل الثاني لتدقيق تفسيره  
 والاحتراز عن الاضمار قبل الذكر على تقدير اعمال الفعل الاول كما هو مذهب  
 البصريين فاحتياجه الى ذلك اقل اقدم من احتياج الثاني فهو اولى  
 باعطاء المظا اليه **فان اعلمت** بنسب الخطاب الفاء جزئية او تفسيرية  
 لشروع الى بيان مذهب الفريقين هو **الفعل الثاني** حال كون هذا  
 الاعمال كالنكاح او مثل ما هي زائدة صوار اعمال الفعل الثاني مذهب  
 البصريين وبذلك ان بيان مذهبهم لان المذهب المختار بالاختيار  
 مرادفة لانتها لا يتميز عن غيره بالاختيار ولان هذا الكتاب في مذهب  
 البصريين لان مؤلفه منهم ايضا وليكون العشر موافقا للقوله  
**اضمرت** بنسب الخطاب ايضا **الفاعل** بالنصب لانه مفعول به في الفعل  
**الاول** اذا اقتضى الفاعل طرف الاضمار لجواز الاضمار قبل الذكر في الجملة

في باب التنازع المطلقا لما مر حال كون جواز الاضمار قبل الذكر في الجملة ملائما  
 بشرط التفسير اي شرط ان يكون الاسم لفظا مطلقا مشتركا للمفسر الذي في الاول  
 لانه لما كان تفسيره مكانا كان له لم يلزم الاضمار قبل الذكر ظاهرة لان المفسر  
 والزموم التكرار بالذكر يعني اذا اظهر الاسم المظهر في الفعل الاول يلزم تكرره  
 وهو في العبارة قبيح وان كان فيه فائدة ما وامتناع الحذف اي حذف  
 العلامة من غير اقامة شئ مقامه حال كون الفاعل المفعول في الفعل الاول  
**واقعا على وفق الاسم الظاهر الواقع** بعد الفعلين يريد به هذا ان  
 الاسم في قوله الله لا عهد لظاهره في قوله ظاهر اي على موافقة غيره الى  
 ان المصدر بمعنى اسم الفاعل كالخلق بمعنى الخالق والضرب بمعنى الضارب و  
 مضاف الى المفعول والفاعل متروك تقدير على موافقة الاسم المضمر في الفعل  
 الاول الاسم لفظ الواقع بعدها افراد او تشبيه وجمعا وتذكيرا وتانيثا  
 منصرف على التمييز من النسبة الاضافية واللام في قوله لانه علة الموافقة في  
 هذه الامور موجه الضمير والضمير يجب ان يكون موافقا لموجه ضمير لان  
 الرجوع هو عين المراجع واذا كان كذلك يجب ان يوافق له فيها والا لا يجوز ان  
 يرجع اليه لعدم التوافق الواجب **دون الحذف** ظرفا ضميرت مع متعلقه  
 منصرف على الحالية مع ضمير اضمرت يعني اضمرت الفاعل في الفعل الاول حال كونه  
 متجاوزا عن حذف الفاعل عن الفعل الاول وفارعا عنه لانه اي للملا والاش  
 لا يجوز حذف الفاعل مطلقا لو كان الحذف في باب التنازع او لا الحق في  
 وقت من الاوقات الا اذا استثنى الا وقت استثنى مسند اي الا اذا ان  
 قام شئ مقامه في يجوز حذفه لانه لا يجمع النائب والمنوب **خلافا للكتاب**  
 او خالف الكتاب خلافا للجمهور فان المخالف لهم هو الكتاب لا غير فانه

الفعل الاول

عين المفسر



اي كسائي لا يغير الفاعل مطلقا في الفعل الاول يعني لا يجوز الاضمار فيه  
 بل يحذفه اذ الفاعل محذوف عن الفعل الاول لان الفاعل في الفعل الاول لا يكون الاضمار فيه  
 بالاضمار كما هو خلاف الاصل ويظهر اثر الخلاف اي فائدتان بين البصريين  
 والكلب لا بين البصريين والتوفيق عند كون الهم الظن شبيهة بخوضه ياتي  
 واكرم من الزيدان باضمار الفاعل في الاول عند البصريين وضربني واكرم  
 الزيدان محذوفه عند الكلبي او جمعاً مثل ضربوني واكرم من الزيدون  
 عندهم وضربني واكرم مني عند الكلبي <sup>او من الزيدون عند الكلبي</sup> والاول لا يستلزم اورده  
 هذه الجملة هي بيان خلاف الفراء اي اعمال الفعل الثاني يشير الى ان الفهم  
 المستكن فيه يرجع الى الاعمال الدال عليه قوله اعلمت حال كون هذا العمل  
 مصاحباً مع اقتضاء الفعل الاول والفاعل المصداق منها جاز فاعله  
 وتا صاب لمفعول خالف الفراء او خالف الفراء للجمهور خلافاً في تجويز  
 اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الفعل الاول الفاعل فانه اذا الفراء لا يجوز  
 لا يجوز من التجويز لا بين للفرق فانه لازم اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء  
 الفعل الاول الفاعل لانه لما لا يشترط يلزم الجواز في قول علي بن محمد بن الحسن  
 مع اقتضاء المحذوف في محل نصب على الماتية من قوله اما الاضمار قبل الذكر  
 او من قوله حذف الفاعل قدم الحال منها على صاحب مع ان التأخير هو الاصل  
 لتخصيص لان لزوم الاضمار والمحذوف انما يكون على تقدير اعمال الفعل الثاني لانه  
 تقديم ما حقه التأخير قد يكون لتخصيص كما هو مذهب الجمهور او حذف  
 الفاعل محذوف على قوله الاضمار وكل واحد منهما غير جائز بل مستبعد كما عرفت  
 كما هو مذهب الكلبي بل يجب هذه الجملة الفعلية معطوفة على جملة لا يجوز تقديره  
 عند ما عرفت ان اعمال الفعل الاول اقتضى الفاعل لانه لا يجب الاعمال يلزم احد المحذوفين وهو ان

سواء اقتضى الثاني فاعلا او مفعولا ففصل هذا المعنى بقوله فان اقتضى  
 الثاني مرفوع تقديره لانه فاعل الفاعل منصوب لفظا لانه مفعول  
 اضمته لانه وان لم يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا لكنه لم يلزم رتبة لان محذوف  
 الهم الظن وهو وان كان مؤخر لكنه مقدم رتبة والاضمار قبل الذكر  
 لفظا لانه رتبة جازية وان اقتضى الفعل الثاني في المفعول محذوفه لانه  
 في الكلام ولذا لا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة لفظا لانه وان كان  
 جازية لكنه يورث الكراهية في الكلام نحو ضربني وضربت زيدا او اضمته  
 لجواز الاضمار قبل الذكر لفظا لانه رتبة بحسب الظن لتقدم مرجوع رتبة  
 وليلا يتوهم ان مفعول الفعل الثاني مخالف للكم الظن نحو ضربني وضربت  
 زيد برقع زيد تغفل ضربني واكرم من الزيدان او ضربني واكرم من الزيدون  
 لا يلزم ح ايجز الاضمار في اقتضاء الفعل الثاني الفاعل او  
 المحذوف او الاضمار في اقتضاء المفعول محذوف الاضمار قبل الذكر لفظا  
 ورتبه كما هو مذهب البصريين ولا حذف لفاعل من غير اقامة  
 شيء مقامه كما هو مذهب الكلبي بل لا يلزم ح الاضمار قبل الذكر  
 لفظا لانه رتبة او حذف المفعول وكلاهما جائزان فلا محذور وقيل  
 دوى عنه اي عن الهم لا يشترط الرافعيان اي جعل الفعلين المرفعين  
 شريكاً في رفع الهم الظن بحيث يكون فاعلا لهما على سبيل الاشتراك  
 مع قوة بعدهما او اضمارة عطف على التثنية اي اضمارة فاعل الفعل  
 الاول يعني ايراده ضميراً منفصلاً بعد الفاعل اي بعد الهم الظن المرفوع  
 بالفعل الثاني ان اعلمته يعني ايراده بعده لانه لا يلزم الاضمار قبل الذكر  
 لفظاً ورتبة قوله كما في صورة تأخير الناصب ليس مقدم محذوف هو المشبهة

امثلة  
 خبر المبتدأ محذوف  
 صورة تأخير الناصب



تقديره اضمار فاعل الفعل الاول بعد الهم الظ كما بين في اخره اه يعف  
 كما اضمار فاعل الفعل الاول حين كون الفعل الثاني يقضي مفعولا كذا  
 يؤثر الفاعل تقول ضربني واكرمني زيد هو هذا مثال للاضمار بعد  
 الظ للتشريك وضربني واكرمت زيدا هو هذا مثال للتأخير التام  
 وروى في المتن وفي قوله وجانبه خلاف الفاعل غير مشهور عنه اي عن الفاعل  
**وحذفت المفعول** في الفعل الاول يعني ان اعملت الفعل الثاني وطلب  
 الفعل الاول للمفعول فالواجب حذف المفعول وفيه وافق البصريون  
 ان كان بخلاف الفاعل محذورا مفعولا له الخذف عن التكرار يعني تكرار  
 الهم الظ حتى لو ذكر مفعول الفعل الاول فاعلم ان لم يكرره وعن اضمار  
 قبل الذكر لفظا ورتبة في الفضلة ولو كان مفسرا بالهم الظ لوضروا  
 غير جائز ان يستغنى عنه مبنى للمفعول شرط جزائي محذوف بقرينة قوله  
 وحذفت اه وهو جزاء مقدم عليه عند من جوء تقديم الجوز على الشرط  
 مثل ضربته واكرمني زيد لا تقول ضربته او زيدا واكرمني زيد **والاعطف** على  
 قوله ان كنفني عنه اشار اليه الشارح بقوله اي وان لم يستغنى عنه مبنى للمفعول  
 وعندنا شبه بل لزم ذكره وكونه احد مفعولي باب علمت حيث وجب ذكره  
 عند ذكر الآخر ولا يجوز حذفه لكونه مضمونا للمفعولين هو المفعول الحقيقي  
 لان المعلوم في مثل علمت زيد قائما مصدر المفعول الثاني مضاف الى الاول  
 اي علمت قيام زيد **الظ** بتاء الخطاب جزاء لقوله والاولا انه يشترط اي  
 المفعول في الفعل الاول نحو حسبتني بتاء الخطاب على انه فاعل للفعل ويا  
 التكميل مفعول الاول مطلقا مفعوله الثاني وحسبت بتاء التكميل زيد  
 مطلقا تشايعا الى المطلق الاخير واعمل الفعل الثاني واعلم المفعول الثاني

للفعل الاول هو المطلق الاول ولم يحذف لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب  
 حبس لئلا يلزم خلاف وضعه لان وضعه لا يعرف الشئ بصيغته فلو حذف  
 احدهما يلزم ان الموصوف بدون الصفة في الثاني وان يعرف الصفة بدون  
 الموصوف في حذف المفعول الاول وكل هذا خلاف الوضع ولم يضر ايضا  
 لانه لا يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة في الفضلة وهو  
 غير جائز لما مر غير مرة ولما بين ما هو المختار البصريين من اعمال الفعل  
 الثاني وادرج فيه خلاف الكسائي في اضمار فاعل الفعل الاول موافقا للفظ  
 وخلاف البصري ايضا عند اقتضاها الفعل الاول لفاعل ان اراد ان يبين ما  
 ما هو مختار الكوفيين من اعمال الفعل الاول فقال **وان اعملت الفعل الاول**  
 في الهم الظ لا يقع بعدها حال كون الهم الظ كما هو مذهب مختار الكوفيين  
**ضربت الفاعل في الفعل الثاني** على وفق الهم الظ ولم يقيد به هنا مع انه  
 ازم ايضا الكفاية بما سبق وطاعة لفهم المتعلم اي على موافقة الهم الظ في  
 الامور الخمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونه راجعا  
 اليها والضمير يجب ان يوافق مرجعه فيها لو اقتضاها يعني لو اقتضا الفعل  
 الثاني ضمير المستكن فيه راجع الى الهم الظ لتقدمه رتبة وان تأخر لفظا نحو  
 ضربني واكرمني زيد بناء على انه فاعل الفعل الاول وفاعل الفعل الثاني ضمير  
 المستكن فيه راجع الى الهم الظ لتقدمه رتبة وان تأخر لفظا قوله **واذا**  
 جعلت بناء للخطاب بشرط زيد فاعل ضربني يعني فاعل الفعل الاول سواء  
 كان الفعل لفظا ضربني او غيره واضمرت في اكرمني يعني في الفعل الثاني ضمير  
 راجع الى زيد الهم الظ لتقدمه رتبة فلا محذور فيه اي في هذا العمل  
 جواز شرط اي حين اعمل الفعل الاول فيه واضمر في الفعل الثاني ضمير راجع اليه

ط  
 وضعها لان يعرف الشئ  
 بضمها لو حذف احد  
 يلزم ان يعرف الموصوف  
 بدون الصفة في حذف  
 الاول وهو خلاف  
 الوضع راجع

يبين حكم



قوله لا حذف الفاعل عطف تفسير لقوله فلا يجوز وبيان له والاضمار  
 قبل الذكر لفظا ورتبة بل اللفظ فقط وهو جائز لان اللفظ من حيث كونه  
 معمولاً للفعل الاول مقدم على الفعل الثاني تقديره وان كان مؤخر لفظا  
 وهذا لا يمنع **واضرت المفعول** يريد به ان قوله والمفعول معطوف على قوله  
 الفاعل في قوله اضرت الفاعل في الفعل الثاني متعلق بقوله اضرت المقدور  
 ولو اقتضاء اي اقتضا الفعل الثاني في المفعول **على المذهب المختار** متعلق  
 بقوله اضرت المقدور ايضا لان المذهب يوصف بالاختيار يقال هذا مذهب  
 مختار فلا وجه لقوله من قال الاولى على استعمال المختار كما انه اراد بالذات  
 الاستعمال لان الاستعمال لم يوصف بالاختيار في العرف بل انما يوصف بالكثر  
 لانه يقال ابد هذا استعمالا كثيرا وهذا اكثر ولم يحذف المفعول من الفعل  
 الثاني وان جاز حذفه لكونه فضلة ومستغن عن الفضلات تحذف كثيرا  
 لتلا يتم ان مفعول الفعل الثاني مغاير للاسم الظاهر لوجود حذف مفعول  
 الفعل الثاني لكونه فضلة ومستغن عنه لم يعلم ان مفعوله موافق للاسم الظاهر  
 فيكون هذا المثال من باب التنازع لان الاتحاد فيه بشرط او بخلافه فلا بد  
 منه فوجب ذكره لازالة هذا التوضيح فيكون الضمير اي مفعول الفعل الثاني  
 مع او حين كونه ضميرا ليعا لفظ متقدما رتبة وان تاخر لفظا متعلق باسم الظاهر  
 بالفعل الاول وهو متقدم على ما يضر في الفعل الثاني فيلزم اضمار قبل الذكر لفظا  
 لارتبة وذلك جائز مثاله كائن كما تقول ضربني واكرهتني زيد برفع زيد على  
 انه فاعل الفعل الاول قوله **الا ان يمنع مانع** مستثنى عن الحذف والاضمار  
 اي اضرتني المذهب المختار وحذفه على غيري في وقت من الاوقات الاولى  
 ان يمنع مانع من الاضمار اي اضمار مفعول الفعل الثاني كما هو قول المختار ومن

اي حذف  
 او حذف

اي حذفه كما هو قول الغير المختار اذا كان الامر كذلك يعني اذا كان  
 مانع من الاضمار والحذف **فتظهر** المفعول اي مفعول الفعل الثاني لان  
 طريق التنازع ثلاثة الاضمار والحذف والاظهار فانما اذا امتنع  
 الاضمار والحذف لا سبيل الا الاظهار لان الحق من التنازع التحقيق  
 والتفسير في الكلام والايسر من الطريق الثلاثة الحذف ثم الاضمار واذا  
 امتنع فلا سبيل الا الاظهار لان العاجز عن الايسر يتقن بالاعجز  
 وهو الاظهار مفعول الفعل الثاني نحو حسبني فعل ومفعول **حسبت**  
 فعل وفاعل ومفعول والمفعول الثاني للفعل الثاني قوله منطلقين **الزبدان**  
 فاعل للفعل الاول منطلقا مفعول الثاني للفعل الاول منازعة فيه حيث عمل  
 فيه حسبني فعل الزبدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له **واضرت** مفعول  
 المفعول الاول وهو الضمير الغائب المشتق في حسبتهما تقدم مرجعه  
 وهو الزبدان وان تاخر لفظا والاضمار قبل الذكر لفظا لارتبة جائز واظهر  
 مبنى المفعول المفعول الثاني يعني اورد مظهرا وهو اي مفعول الثاني  
 قوله منطلقين واللام في قوله مانع تعليل للاظهار يعنى لما منع من  
 الاضمار والحذف وهو اي المانع انه اي الحال والشان لو اضرت المفعول الثاني  
 مفردا ليطابق المرجع وهو المنطلق المتنازع فيه كما يقال حسبتهما اياه  
 خلف المفعول الثاني المفعول الاول وهو ضمير الغائب المتصل بالفعل  
 الثاني ولو اضرت المفعول الثاني مشق من فصل لا يطابق المفعول الاول وهو  
 مشق متصل بهما في الاصل مبتدأ وخبر وتطابقهما واجب نحو حسبتهما  
 اياهما خالف المرجع وهو قوله منطلقا اي اللفظ المتنازع فيه ومطابقة  
 الغير المرجع واجب ايضا فلي امتنع الحذف لما مر في بيان ما اختاره

والضميران راجعان  
 الى الزبدان وهما  
 فاعلا للفعلين



باعتبار

الاضراب ايضا وجب الاظهار اذ لا طريق الى غيره ولا يخفى ان الثاني لا يخلو  
 لا يتصور التنازع في هذه الصورة اي في صورة توجيه فيها احد الفعلين  
 الى الهم الظ مشق ككون مفعول الاول مشق والاخر الى الهم الظ مشق اخر مفرد حيث  
 كان مفعول الاول مفردا لا بالتنازع على ما سبق انهما بحسب المعنى ان يتوجه  
 الى ذلك الهم الظ ويصح ان يكون صومع وقوة في ذلك الموضع معولا لكل واحد  
 منهما على سبيل البدل وهذا المعنى ليس بوجود في هذه الصورة يعرف  
 بالتأمل في وقت من الاوقات الا اذا اخطت بند الخطاب يعني الا  
 وقت ملاحظت المفعول الثاني للمادة الآ على انصاف ذاتها بالانطلاق  
 من غير ملاحظة تشبه وافراده والآي وان لم يلاحظ المفعول الثاني  
 هكذا بل لا حكمة تشبه وافراده فالظان ان التنازع بين الفعلين في المفعول  
 الثاني وانما قال فالظ لان يمكن ان يكون فيه تنازع ولكن على غير الظاهر  
 لان المراد بالهم الدلالة على الذات فقط والافراد والتشبه والجمع من العوض  
 فلا اعتبار لها في التنازع لان الفعل الاول يقتضي مفعولا مفردا كقول  
 الاول كذلك وهو ياد الحكم المتصلية والتطابق بينهما لازم لما عرفت فيكون  
 والفعل الثاني مفعولا مشق هذا من باب عطف كمن على مفعول عامل له  
 بعاطف واحد وصوابا لثباتا لما يجب لان مفعول الاول مشق وهو الظاهر المتصل  
 فلا يتوجه ان الامر واحد وهو صومع وقوة في موضع لا يصح ان يكون مفعولا  
 لكل منهما على سبيل البدل فلم يوجب شرط التنازع فلا تنازع ولما وقع من  
 احكام التنازع وبيان احوال الفريقين اراد احكام معرفته وتعيينه عما  
 يلتبس به بايراد مثاله بحكم الناظر القاصريانه منه ولكنه يعرف من كان بصيرا  
 الى الفرق بينهما اي بين ان يكون هذا المثال من التنازع وان لا يكون منه فقال وكذا

وكما يستدل

وكما يستدل الكوفيون جواب لما قوله فاجاب عنه اه على ولوية متعلق ما  
 يستدل اعمال الفعل الاول اي على كون اعمال الفعل الاول هو اللو والحق  
 كونه لبق الطالبين وعدم الاضرار قبل الذكر بقوله امر القيس الباء  
 هو متعلق بقوله استدل ايضا وهو من فصيح شعره الحبيب ويتم بحرف  
 الاستدلال بقوله هو قوله ولو انما اسي لادن معيشة كفاي ولم اطلب  
 قليل من المال وشيخ في بيان وجه الاستدلال فقال حيث قالوا اي الكوفيون  
 قد توجه الفعلان اعني كفاي ولم اطلب الى اسم واحد وهو ان الهم الواحد قوله  
 قليل من المال فاقتضى الفعل الاول رفعه اي رفع الهم الظ بالغا عليه اي بان  
 يكون ذلك الهم فاعلاله والفعل الثاني نصبه وهذا ايضا من باب عطف كمن  
 على مفعول عامل ولحد بعاطف واحد بالمفعولية اي بان يكون ذلك الهم مفعولا  
 فيكونان مختلفين في اقتضاء لان الفعل الاول اقتضى فاعلا والثاني مفعولا  
 وامر القيس الذي صافحه شعره الحبيب ليعمل الاول حيث اورد قليل الرفع  
 بلا ضرورة اذ لو عمل الثاني ونصب قليلا لم لا يتعكس عليه الوزن  
 لا غير مع انه يلزم منه شيء غير مختار وهو حذف المفعول من التخي  
 وفيه دليل على ان اعمال الفعل الاول مختار اذ العاقل لا يختار الامرين  
 مع لزوم مكروه له في ذلك الامر له دون الامر اخر الا لزيادة فكا  
 ذلك الامر الذي اختار في الحسن على الاخر فلو لم يكن اعمال الاول أولى  
 لما اختاره لاه الفصيح لا يختار الا ما هو الا فصح والاقوى هو العمل  
 الفعل الاول هو المختار وقوله اذ لا قائل تحليل لقوله فلو لم يكن اه  
 بساوى الاعمالين يعني اعمال الفعل الاول واعمال الفعل الثاني لان الفعل  
 يقتضى خلاف ما يقتضيه الفعل الاول مثل ضربتي واكرمت زيدا فكيف يجوز



لاحد ان يقول به ولذا قال الشيخ اذا قلنا ان سلبا كليا فاجاب المصنف  
 جواب لما ادى عن كنه التمسك على اولوية اعمال الفعل الاول حتى يكون المصنف كائنا  
 عن طرف البعدين وقال وقوله مبتدأ مضاف الى امرئ القيس كفاي والطلب  
قليل من المال ليس منه هذه جملة في محل الرفع خبري وليس قوله امرئ  
 القيس من باب التنازع الفعليين يعني قال المصنف ان كنه التمسك على اولوية  
 اعمال الفعل الاول من قول امرئ القيس ليس من باب التنازع فضلا عن  
 ان يدل على اولوية اعمال الاول يعني ان لم يكن منه فكيف يدل على الاولوية  
 فما التمسك به مخالف لما ادعيتهم ومن الواجب ان يوافق الدليل المذكور  
لفساد المعنى اي معنى قول امرئ القيس على تقدير متعلق بالفساد توجه  
 كل من كفاي ولم يطلب الى قليل من المال يعنى على تقدير متعلق ان يجعل هذا  
 القول من باب التنازع واعمال الفعل الاول وحذف مفعول الفعل الثاني بل  
 القول المختار قوله كنه التمسك تحليل الفساد والمصدر مضاف الى فاعله  
 وهو الضمير المحذوف الرابع الى قوله توجه كل اه او الى تنازع الفعلين  
 تأمل وناصب المفعول وهو كنه التمسك لادنى معيشة اللام متعلق  
 قوله واستغناء معطوف على قوله عدم السعي ومضاف الى فاعله وهو كفاي  
 قليل من المال وقوله وثبوت معطوف اما على الاستغناء لقرينة او على عدم  
 لاصالة طلبه ان طلب قائل هذا البيت المناقاة صفة للطلب كقول  
 من كفاي من عدم والاستغناء انهما كانا مشتملين قبل دخول لولو  
 منفي والمنفي منافي للمثبت وذلك يعني كنه التمسك واقع وثابت لان لولو  
 يجعل مدخول المثبت شرطاً كان المدخول او جزاء او معطوفاً على احد  
 من الشرط والجزاء يعني يكون معطوفاً على الشرط والجزاء منفياً مفعول ثانٍ لقوله كفاي

وهذا الجمل لا يكون الا وضعا لغويا نحو لو كان في مال الحجة لان المال و  
 الحج كان كل واحد منهما مشتملا قبل دخول لولو فاستغناء بعد دخولها يعني لم  
 يكن في مال اتوصل به الى الحج فلم يكن لي حج والمنفي من ذلك ان من الشرط  
 والجزاء او المعطوف على احدهما مشتملا وهذا من باب عطف الجملين على مفعول  
 عامل واحد يعطف ويعد بمنزلة كانا منفيين قبل دخولها وجب شيئا  
 بعده لان في المنفي اثبات نحو لولو لم تزد لم اكرمك فالزيارة والاكراه  
 كانا قبل دخولها منفيين وبعده صارا مشتملين يعني قد زرتني فا  
 فكرمتك وان كان احدهما مشتملا والاخر منفيا وجب ثبوت المنفي و  
 نفي المثبت سولو كان المنفي شرطاً والمثبت جزاء نحو لولو لم تزد لم اكرمك  
 ولكن شتمني لم اكرمك او انكسر نحو لولو لم تزد لم اكرمك ولكن شتمني  
 فقد اكرمك فعلى هذا اي على تقدير ان قد لم امرئ القيس ليس من باب  
 التنازع لفساد المعنى يعني ان يكون مفعول لم اطلب محذوفاً لولو في قوله فاعلى  
 متعلق بقوله ان يكون تقديره فينبغي ان يكون مفعول لم اطلب محذوفاً على  
 هذا المطلوب اي ولم اطلب العز والمجد كما يدل عليه البيت المتأخر وقال  
 الرضي والظاهر ان مفعول لم اطلب محذوف كما في قوله تعالى يقبض بسط  
 اي له القبض والبسط وكذا هو ما اي لو كان سعي لقليل من المال المنفي  
 ما وجدته منه ولم يكن متى طلب ولكن السعي لتحصيل مجد مؤخر ان مدخر  
 لنفسه ولعقبين يرجع اليه عند التفاضل سعي الى هذا كلامه اعنى قوله  
 ولكنما سعي كنه التمسك من البيت الاول وجه الاستدراك انه لما توضح  
 ان سعيه ليس بمجد لادنى معيشة بل له والمجد فاستدراك جملة المجد  
 المجد اللام في قوله لمجد متعلق بالسعي والمجد الكرم والبغث من مجد كرم مؤخر



من اثنى اذ اثنى الاثنى في الاصل شجر مخرج من الضمير والواحد اثنى  
 اثنى وتاثر اتحاد اثنى كذا في الصحاح فيكون مع المؤثر الموصل  
 فمعنى بجد المؤثر كرم موصل ونجته ثابت نكره الا واداة التعظيم الى مجد  
 عظيم وقد يدرك التنايف بياقلا حاله لان لفظ قيد لهامله والوقود من هذا  
 البيت الدعاء والقيد ينافيه لانا لا ندخل المطلق اقصم واولى في الادم في الجاه  
 المؤثر للعرض الخارج منسوب لانه مفعول لقوله وقد يدرك امثالي مرفوع  
 تقدير لانه فاعله جمع مثل يفتحتين الشبه والكفر وح اي حين يكون خبر  
 لم اطلب محذوفا وحين عدم كون هذا البيت من باب التنازع لفساد المعنى  
 وجعل مفعول لم اطلب محذوفا مستقيم الحق اي معنى البيت يعني تفسير لكون  
 مفعول لم اطلب محذوفا ولم يكن البيت من باب انا لا املح لادى محذوفا ولا  
 يكفى قليل من المال ولكننى اطلب الجهد الاصل الثابت وسمى له وقال الشيخ  
 الباب بقوله لو ان سعى للاكل والشرب يكفى ما عندى من المال القليل و  
 لم اطلب الملك ولكن سعى لاجل مجد ذى اصل للمال ان هذا الجهد المؤثر  
 اي المؤصل الثابت قد ادركه امثالي من اسناد الملوك والشراف القوم  
 الى هنا كلامه وما في من بيان الفاعل الحقيقي وبعض احواله من ان يكون  
 الاصل فيه الولي ومن وجوب التقديم في بعض والتأخير في بعض اخر و  
 ادرج بحث تنازع اراد ان يبين احوال الفاعل الحقيقي فقال **مفعول مبتدأ**  
**ما لم يسم** مبنى للمفعول **فاعله** نائبة اي مفعوله فعل او شبه فعل لم  
 يذكر فاعله يريد ان لفظ ما موصوف وعبارة عن فعل او شبه فعل على  
 منع الخلو والجمع ولم يصريح بها صحتها كاستغناء بما سبق في تعريف الفاعل  
 واختصارا واحالة الغرض المتعلم قوله لم يذكر نفسا بلا لازم لان النسبة  
 تستلزم الذكر وعدمه وانما لم يفصل عن الفاعل من الفعل لان التفسير  
 قد يور ولم يزل ومنه **ما لم يسم** ضمير قوله فاعله سابقا كما فصل **المبتدأ** منه حيث قال  
 في اول بحث

بحث مفعول  
 ما لم يسم

ومنها المبتدأ الادم في قوله شدة تعليل لقوله وانما لم يفصل ومضاف الى فاعله  
 وحذو قوله انما لم يفصل الباء في قوله بالفاعل متعلق بالاتصال لقيامه واستناده  
 معه في الكلام من كونه مسندا اليه ووجوب تقديم عامله عليه وكون الاصل  
 فيه ان يلى عليه وغير ذلك للاحتى سماه اي مفعول ما لم يسم فاعله بعض النحاة  
 كصاحب المنقول والشيخ عبد القاهر واكثر البصريه فاعله لما سبق من قوله  
 لشدة اتصاله بالفاعل **كل مفعول** خبر للمبتدأ ذكر كذا لبيان الاطراد  
 ان لفظ كل اذا اضيف الى التكرار يحصل الافراد مثل قولك كل رجل زمان ما  
 مأكول لان من المعلوم ان كل افراده مأكول واذا اضيف الى المعرفة  
 يحيط الاجزاء واذا قيل ان قولك كل الزمان مأكول كذب لان كل  
 اجزاء غير مأكول فلم يوجد الاحتاطة **حذف فاعله** للجملة مضافة و  
 المراد بالفاعل الفاعل النحوي يعني ما يند اليه الفعل او شبهه وقد  
 عليه على جهة قيامه به فلا يشك بقولنا انبت الربيع لان الربيع فاعل  
 النحوي لانبث ليصدق تعريفه عليه وان لم يكن في الحقيقة فاعلا اي  
 فاعلا لذلك المفعول وانما اضيف الفاعل الى المفعول يعني الى ضمير عائد  
 الى المفعول مع ان القياس ان يضاف الى الفعل لان الفاعل من صدر عنه  
 الفعل وقام به الفعل فيكون الفاعل فاعلا للفعل لا للمفعول فالاولى  
 ان يضاف الى الفاعل الى الفعل دون المفعول بحال كونه ان الفاعل فاعلا  
 لفعل متعلق بكلام الادم صفة للفعل يعني اضافة اليه لادى ملازمة مثل  
 كوكب الخرقاء لان الفعل متعلق بالكوكب والمفعول متعلق بالفتح وهذا هو  
 المصطلاح اذ الحدث يتعلق بالجمول لانه ذات فاعل المتعلق من جانب  
 الحدث اولى من اعتباره من جانب الجمول لانه على الذات كذا في القواعد

في المبراد



وفي حاشية المطول المحققون على السلام في المتعلق وأن مع الفتح أيضا  
لأن المراد به محمول الفعل والمتعارف أن المحمول متعلق بالفاعل والعامل  
متعلق بالفتح به أي بالمفعول قوله **واقم** معطوف على قوله حذف هو  
تأكيد للضمير المستتر وإنما أكد به لئلا يتوهم أن الفاعل هو قوله  
فيختل المعنى أي المفعول **مقامه** أي مقام الفاعل بضم الميم لهم مكان  
منصوب على الظرفية من الإقامة بقرينة قوله واقم لأن فعله  
إذا كان ثلاثيا يكون الميم مفتوحا على وزن مفعول كما بين في موضعه  
يعني اقيم المفعول مقام الفاعل في كناد الفعل الياء وشبهه كالنصب  
كما كناد الفعل أو شبهه إلى الفاعل **وشرطه** أي شرط مفعول ما لم يتم  
فاعل الجار في قوله في حذف فاعل متعلق بالشرط أي فاعل ذلك  
المفعول والاضافة للملازمة أو فاعل الفعل فالاضاف على الحقيقة  
واقامت أي اقامة المفعول معطوف على الحذف مقامه أي مقام  
قوله إذا كان ظرف للشرط عامل أي عامل مفعول ما لم يتم فاعله فعلا  
أما إذا لم يكن العامل فعلا بل لفظا كاسم المفعول فلا احتياج إلى هذا  
الشرط بل لا يمكن وأما لم يمكن وإن لم يقيد المص لكون الفعل أصلا  
في العمل والبناء وأكثر لئلا **أن** مصدرية ناصبة **تغير** مفعول  
التغير **صيغة** مرفوعة لأنها ناصبة ومضاف إلى **الفعل** إلى **فعل** أي إلى  
الماضي المجهول أراد به أن فعل علم الجنس الماضي المجهول حتى يكون بمنزلة  
منصرف لوزن الفعل والعلمية كقرب على ما سبق تحقيقه وفي الهندى  
هذا من باب ذكر العلم وإرادة صيغة المشهور نحو قولهم فرعون موسى  
إلى هنا كلامه أي لكل مطلق الحق ولهذا انصرف وقيل هذا من باب حذف

المعطوف

المعطوف مثل ونحوه أي نحو فعل مثل قوله تعالى نقيم الحاش حيث حذف  
البرد لأن الوق لا يختص بالخير بل يكون بالبرد لا يقدح وفي محقق  
فالأول أنه مذكور بطريق التمثيل لا التخصيص فيكون في معنى فعل  
نحوه فيكون ح من باب حذف المعطوف والبرد هذه الأقوال جعله  
الشراح على الماضي المجهول **أو يفعل** وهذا أيضا غير منصرف للوزن  
والعلمية كيزيد ويسكر وأشار إليه الشارح بقوله أي إلى المضارع المجهول  
إذا كان الأمر كذلك فيتناول كل واحد من فعل **ويفعل** مثل **أفعل** و  
**تفعل** و**يفعل** **تفعل** وهذا نشر على ترتيب ألف وغيرها أي  
غير هذه الأفعال من الماضي والمضارع من الأفعال المجهولة وفي بعض  
المجهول بالتذكير وهو لا يبعد بل هو أولى للاختصار ولا يخرج حركته  
من باب التنزيه **المزيد** كالمزيد كالمزيد قوله فيها ناصبة عند البعثة  
ونائب الأول المستكن فيه أو محذوف وعند الكوفيين على العكس  
كما سبق تحقيقه تقديم المجهول بها المزيد فيها تأمل واتضح من الفاعل  
والماضي من تعريفه وبيان شرطه عند كون عامل فعلا أراد أن يبين أن  
من المفاعيل ما لا يقع موقع الفاعل ويعلم منه إجمالا أي مفعول من الله  
المفاعيل يقع موقعه فقال **ولا يقع** ابتداء كلام فيكون الواو ابتداء  
وقيل معطوف على الخبر فيكون الواو عاطفة موقع الفاعل منصوب على  
الظرفية **المفعول الثاني** الكائن من مفعول **باب علمت** لم يرد به أفعال  
القلب كما هو المتبادر من قوله علمت بل كل فعل متعدد إلى مفعولين  
كما سنده وسنده إليه سواء كان الفعل من الأفعال القلب أو لا فذكر علمت  
اتفاقا أو كثرنا أكثر وقرا لأننا أي المفعول الثاني مسند إلى المفعول الأول



لنناد تاما لكونهما في الأصل مبتدأ وخبر ولناد الخبر الى المبتدأ لا يكون  
 الا تاما ويغول العامل اللفظي عليهما لم يتغير لننادهما من التام الى  
 النقصان بل هو كما كان ولو لناد الفعل اليه اي المفعول الثاني ولا يكون  
 لناد ما الا تاما حال من الفعل لان الفعل اصلي والنناد الالفاسدة  
 تام ليس للزوم كونه لو كونه المفعول الثاني مسندا ومسند اليه معا  
 يعني في حالة واحدة وهي كونه نائب فاعل الفعل قوله مع متعلق بقوله  
 لزم اي لزم كونه مسندا ومسندا اليه حال كونهما صاحبين مع كون  
 كل من النادين اد لنناد المفعول الثاني الى الاول ولناد الفعل الى  
 الثاني اي مفعول الثاني تاما هذا الزوم كما في بخلاف قوله العجبي  
 ضرب بالتثوين وهو الاصل لان عمل المصدر متغنا اولي واقرى او  
 بدوניהام مضاف الى زيد لان الاضافة لا تمنع كون زيد فاعلا له لانه و  
 ان كان مجرورا فهو في المعنى مرفوع ولذا يكون صفة مرفوعة تقبل عجت  
 من دق القصار بالاضافة الدق بالرفع لان احدا للنادين وهو  
 لنناد المصدر غير تام لان المصدر لما لم يكن مشتقا ويكون غنسه  
 فاعلا ومفعولا ومضافا اليه الى غير ذلك كاسم الجا مد لم يحتاج الى  
 الفاعل فلم يكن لناده الى فاعله حين مسنده تام كاسم الفاعل في قوله  
 بخلاف العجبي ضرب زيد مرة اشارة الى رد قول الرضي حيث قال  
 وفيه نظر لان كون الشيء مسندا ومسندا اليه الى رثن آخر في حالة واحدة  
 لا يعبر مثل العجبي ضرب زيد مرة فاعجب مسندا الى ضرب وهو مسند الى زيد  
 وهذا كما يكون الشيء مضافا ومضافا اليه بالنسبة الى شيئين كغلام في قوله  
 فوس غلام زيد واما اذا كان لفظ مسندا الى شيء ولناد الى الاشياء الى ذلك

حال من الفعل لان الفعل اصلي  
 فناداه تام ليس الا كونه  
 كونه الفعل الثاني مسندا اليه  
 الى الفعل الاول ومسندا اليه  
 باعتبار كون الفعل مسندا اليه

بعينه فهذا لم يحز لانه يلزم الدور الى هنا كلامه ولا يخفى وجهه  
 على من له زوق سليم ولا يقع المفعول الثالث من مفاعيل باب  
 اعلمت موقع الفاعل ايضا وكذا ثاني مفاعيله عند البصري نحو اعلم موسى  
 عيسى لانه لا يعلم ان موسى مفعول الثاني والاول بخلاف اعلمت زيد  
 هندا ذاهبة وقال الرضي وقيام الثاني مفاعيل اعلمت اولي من حيث  
 القيام من قيام بالشرا كما كان قيام اول مفعولي اعلمت اولي للزوم من  
 كثرة اذ حكما اي حكم المفعول الثالث منها حكم اي حكم المفعول الثاني  
 من باب علمت لان المفعول الزائد بزيادة الهمزة في اوله هو المفعول الاقل  
 فيكونا المفعول الثاني من باب علمت المفعول الثالث من اعلمت فيأخذ  
 حكمه في كونه مسندا الى المفعول الاول لنناد تاما يعني كما كان لناد المفعول  
 الثاني الى الاول تاما فلم يتغير ذلك لنناد بكونه مفعولا لثالث الباب  
 اعلمت والمفعول له حال كونه بلا لام اما معطوف على قوله المفعول الثاني  
 فيكون التقدير ولا يقع موقع الفاعل ايضا المفعول له بلا لام واما مبتدأ  
 خبر قوله كذا لان النصب اي نصب المفعول له لفظا او تقدير فيه  
 اي في المفعول له مشعر اي يكون النصب قرينة وعلامة بالعلية اي  
 بكونه علة للفعل العامل فيه فلو لناد الفعل اليه اي الى المفعول له فان  
 النصب ولا شعور ايضا اما قوات النصب فظاهر لانه يكون حين لنناد  
 الفعل اليه مرفوعا لكونه قائما مقام الفاعل واما قوات الاشعار فلان  
 النصب كان سببا له فيقوات السبب يشق المسبب اذ احكامه له بسبب  
 واحد وصهنا كذلك وهذا بخلاف ما الى المفعول له اذا كان مصحبا  
 مع التام حيث يجوز ان يكون قائما مقام الفاعل قوله تعالى يستج له بالبنا



بالبناء المفعول ففعله له قائم مقام الفاعل لقوله يستمع مع كونه باللام  
 لان اللام في مشعر العلية فلا يفوت الا ان يجعله قائم مقام الفاعل  
 كما لا يفوت اذا كان مفعولا له <sup>بالعلة</sup> نحو ضربت للتأديب قوله بخلاف ما اذا  
 كان مع اللام فيه اشارة الى ردة القول الذي حيث قال كل مجرور ليس من  
 ضرورة الفعل لم يرق مقام الفاعل كالمجرور باللام التعليل نحو جئتك  
 للسمن فلا يقال حتى للسمن ادرب فعل بلا غرض لا يفعل كقوله  
 عيشا انتهى كلامه ولقد هذا قال الشارح بخلاف ما اذا كان مع اللام  
 مطلقا **والمفعول معه** معطوف على قوله المفعول له على كلام الوجهين  
 الوجهين **كذلك** اي كل واحد من المفعول له والمفعول معه بمنزلة  
 بهذا التفسير الى ان قوله كذلك خبر لقوله والمفعول له والمفعول معه على  
 سبيل البدل واشارة الى المفعول الثاني والمفعول الثالث على سبيل البدل  
 ايضا اي كاي كان المفعول الثاني والثالث من باب علمت واعلمت  
 فيه شر على ترتيب اللف قوله في انهما اي المفعول له والمفعول معه لا  
 يقعان موقع الفاعل متعلق بالتشبيه وهو وجه التشبيه لان التشبيه  
 اربعة اركان المشب وهو المفعولان ذكرهما للعلم بقوله والمفعول معه  
 والمشب به وهو المشار اليه بقوله كذلك يعني المفعول الثاني والمفعول  
 الثالث من باب علمت واعلمت وحرف التشبيه وهو كما في قوله كذلك  
 ووجه التشبيه ذكره الشارح بقوله في انهما اه والغرض منه الاستتلاف في  
 الحكم وهو عدم وقوع كل واحد منهما موقع الفاعل وعلى التفسير الاول  
 قوله كذلك حال من احدا المفعولين لانه فاعل اي لا يقع المفعول له  
 المفعول معه موقع الفاعل حال كون كل واحد منهما كما كان كذلك اي كما

كالمفعولين من البيان اما عدم وقوع المفعول له باللام موقعه قلما  
 عرفت من ان النصب مشعر بالعلم فاذا اقيم مقامه فانتصب و  
 لا شعور وانما عدم وقوع المفعول معه موقعه ايضا لان لفظ الاشارة  
 لا يجوز اقامته اي اقامة المفعول معه مقام الفاعل قوله مع متعلق باللام  
 بالاقامة الواو التي هي اصلها العطف لان الواو اولا موضوعة للعطف  
 فانها لم يبق فيها غير خلافها الاصل وهو اي الواو دليل الانفصال اي انفصال  
 ما بعدها عما قبلها لما عرفت انها وضعت للفصل بين المعلومين و  
 تفيد ايضا تغايرهما والفاعل كالجزم مما قبله لفظا ومعنى اذا كان ضميرا  
 متصلا ومعنى فقط اذا كان لفظا ظاهر فيها منافات لان مقتضى الواو  
 الانفصال ومقتضى اقامته ايضا بدون الواو فانه لم يعرف ح اي  
 اقامته مقام الفاعل بدون الواو ومفاعيل الاتصال والجزئية فلا يجوز  
 ان يقوم المفعول معه مقام الفاعل <sup>بمعنى</sup> لا يجوز اقامته مقامه ايضا بدون  
 الواو فانه لم يعرف ح اي حين اقامته مقام الفاعل بدون الواو كون  
 مفعول معه لان الواو دليل ومشعر للعلمية والمصاحبة وبقرائنها  
 يفوت الدليل والاشعار كما في المفعول له ولما فرغ من تعريف المفعول القائم  
 مقام الفاعل واثبت شرطه وما يجوز وقوعه اجمالا وما لا يجوز تفصيلا  
 شرع الى بيان ما هو الاول والاوجب بالوقوع اذا اجتمعت المفاعيل التي  
 يجوز وقوع كل واحد منها موقعه فقال **وانا وجد المفعول به** يعني  
 بلا واسطة في الكلام متعلق بقوله وجد حال كون المفعول به الموجود  
 مع غير من المفاعيل بيان لقوله غير التي يجوز وقوعه موقع الفاعل وهي  
 خمسة على ما فهم من تمثيل المص المفعول به ظرف الزمان وظرف المكان والمفعول

الاقامة مقام الفاعل  
 الانفصال والجزئية



الطلق والمقيد بالصفة او غيرهما سياتي تفصيله والجاء بالجور تعيين  
 ان المفعول به اي لوقوعه موقع الفاعل والمراد بالتعيين التعيين لكن  
 الوجوب عند البصري يعني يجب ان يقع المفعول به موقعه ولا يجوز  
 لغيره ان يقع موقعه اذا وجد المفعول به واما الكوفيون فوافقهم  
 بعض المتأخرين حيث ذهبوا الى ان المراد بالتعيين التعيين المتحقق  
 لا الوجوب يعني اذا وجد المفعول به مع عين يتعين للوقوع المتحقق  
 حيث يجوز لو ان يقع موقعه استدلالا بالقرينة الشاذة لولا ان  
 بالسناد للمفعول عليه جاز ومجوز واقع موقعه القران بالنصب لانه  
 مفعول به ومع وجوده لم يقع الفاعل بل وقع الجار والمجوز موقعه  
 وتقبل ولو ولدت فغيره مدة وكما ليست بذلك الجور والكلام  
 لشدة شبهه به اي شبه المفعول به بالفاعل في توقف مصدر مضاف  
 الفاعل وهو قوله تعقل الفعل عليهما اي على الفاعل والمفعول به عند  
 ان الفعل متعدي كما يحتاج وجوده وحدوده الفاعل الذي يقوم به  
 ويصح لئلا يحد اليه كذلك يحتاج الى المفعول به من غير تفرقة بينهما  
 في الاحيل فان الضرب مثلا قد سبق اعراب مثلا كما انه لا يمكن تعقله  
 بلا ضارب لان الضرب عرض لا يقوم بنفسه فيحتاج الى من يقوم به و  
 لذا لا يمكن تعقله بدون من يقوم به وهو الفاعل كذلك يعني كما ان  
 في الضرب هكذا كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب لان الضرب الصادر من  
 الفاعل اذا لم يكن له مضروب لا يمكن صدوره ايضا من الفاعل فاستدلوا  
 في احتياج الفعل اليه ثانيا اذا حذف الفاعل تعين وجوبه لان يقوم مقامه  
 كان كفوا وعديلا له بخلاف سائر الفاعيل التي يجوز وقوعها موقع

قد سبق اعراب مثل الضرب في جاز ان لا يتعقل

فانها ليست بهذه الصفة فان الفعل يتعقل بدونها مثل خلق الله العالم  
 فان تعقل خلق الله العالم يمكن بدونه تعقل زمان ومكان وتأكيد و  
 غيرها ولا يمكن ان يتعقل بدون الفاعل الذي هو الله الواحد الخالق و  
 المفعول به الذي هو العالم وما فيه ولما بين ان المتعين للوقوع موقع الفاعل  
 من المفعول التي يجوز وقوعها موقعه هو المفعول به منها اذا اجتمعت  
 في الكلام او رد مثلا لما هو المتعين له لزيادة الايضاح فقال تقول  
ضرب بالسناد للمفعول في يد باقامة المفعول به الذي يجوز به مقام  
 الفاعل الذي حذف يوم الجمعة ظرف زمان يعني منصوب على انه مفعول  
 فيه للفعل بيان لزمان امام الامير بفتح الهمزة ظرف من الظروف  
 المكانيه يعني منصوب على انه مفعول فيه للفعل ايضا بيان لمكان واما  
بكرها وهو اسم لمن يؤتم به ويقترى ضربا شديدا مفعول مطلق له  
 النوع ونوعيته باعتبار الصفة وهي الشدة لا باعتبار الذات اذ لو كان  
 كذلك لقليل ضربه بلك الضاد وحذا يجوز ايضا وقوعه موقعه وفائدة  
 وصف الضرب بالشدة التسمية على ان المصدر المطلق لا يقوم مقام الفاعل  
 بلا قيد مخصوص يعني يشترط في المفعول المطلق ان يقوم مقام الفاعل  
 انما يكون الجور والتأكيد اذا التائب عنه ينبغي ان يكون مثله وبقيده ما لم  
 يفيد الفعل فلو قلت ضربت ضربا مثلا لم يجز لان ضربا مستغن عن ذلك  
 لدلالة على ضرب بل يقال ضربت ضربا والضرب الفلاحي ولذلك قال الله  
 ضربا شديدا اذا فائدة فيه اي باقامة المفعول المطلق لتأكيد مقامه  
 لدلالة الفعل عليه وهذا فائدة الزمان المعين لا مطلق الزمان والمكان  
 المطلق بخلاف يوم الجمعة والمكان المعين من نحو امام الامير لا مطلق المكان

مفعول مطلق

والزمان المطلق من نحو يوم الجمعة  
 والمكان المطلق من نحو امام الامير



بالنسبة على ان الزمان المطلق لا يصلح ان يكون مقام الفاعل لعدم القاطنة  
 في الاقامة لدلالة الجليها ولهذا التلثة اوردتها المصنف بتعريف الاضافة  
 ولم يوردتها بالتلخيص كونه احضر ولم يبين الشارح فائدة الاضافة  
 فيها كما بين فائدة في المفعول المطلق لانها ما من بيان الفائدة في  
 في المفعول المطلق والبيان فائدة قيد في الاخير من الامور المفيدة في معرفة  
 فائدة القيود الاخير ويغني عن بيانها تأمل ولا تغفل في درة جارية  
 ومجرب وشبه بالمفاعيل كونه فاضلة في الكلام مثلها اقيم مقام الفاعل  
 خبر بعد خبر حال كونه مثلها اي مثل المفاعيل في قيامها مقام  
 الفاعل فتعين زيد وان لم يكن تامة بمعنى يوجد يدل عليه قوله  
 الشارح ان لم يوجد في الكلام المفعول به بان كان الفعل لازما  
 غير متعد لانه لا يجي للفعل اللازم مفعول به ولا الجهرول ايضا  
 الا باعادة الجار كقولك جلس يوم الجمعة امام الامير جلوسا كثيرا  
 في درة فالمجيب متلا الفاء جوابا بشرط واللام عوض عن المضاف اليه  
 اشار اليه الشارح بقوله اي جميع ما سوى المفعول به سواء خبره  
 مستوية في اقامة كل واحد منها مقام الفاعل لاستواء الكل في عدم  
 بناء الفعل له وكون الاسناد اليه مجازا وفي الرضى تساوت البنوق  
 في النيابة ولم يفصل بعضها عن بعض وخرج بعضهم الجار والجور  
 لانهم مفعول به بواسطة وبعضهم الظرفين لانهم مفعولان بلا واسطة  
 كالمفعول به لكن الزمان اقدم لكونه جزء مفروم الفعل وبعضهم المفعول  
 المطلق لان دلالة الفعل عليه اكثر والاولى ان يقال كان ادخل في غناية  
 التكلم واحتماله بذكره اعني وتخصيص الفعل به فهو اولى بالنيابة

لانه مقصودة الى هنا كلامه في جواز وقوعه بموقع الفاعل والمفعول  
الاول الحاكي من باب اعطيت اراد بالباب كل فعل متعد الى  
 مفعولين ثانيهما غير الاول اي الفعل المتعدي الى المفعولين مثل  
 كوت وغيره ولذا قال الشارح ان الفعل المتعدي الى المفعولين ثانيهما  
 غير الاول يعرف بالغيرية بعدم صحة حمل المفعول الثاني على الاول  
اولى بان يقوم مقام الفاعل من المفعول الثاني وان جاز اقامة  
 الثاني مقامه ايها لان حكم التفضيل يقتضي تفضل احد الشيئين  
 على الآخر بعد استوائيهما في اصل الفعل اللام في قوله لان تحليل  
الاولية فيه ان في المفعول الاول معنى الفاعلية بالنسبة الى الثاني  
 للمفعول الثاني لانه اي المفعول الاول عا ط اي اخذ فكان المفعول الاول  
 حين كون الفعل مبنيا للفاعل مفعولا لكونه لفظا منصوب وقاعة معنى  
 لانه اخذ واما المفعول الثاني فمفعول لفظا ومعنى لانه منصوب ومعنى  
 مأخوذ فاذا بني الفعل للمفعول فالانساب ان يقوم مقام الفاعل  
 هو المفعول الاول لا غير نحو اعطيت بالبناء للمفعول زيد باقامة  
 مقام الفاعل درهما جواز اعطيت درهم زيدا باقامة المفعول الثاني  
 مقام الفاعل لانه لا التباس فيه وذلك اي جواز وقوع المفعول الثاني  
 موقع الفاعل مع ان وقوع المفعول الاول موقعه هو الاولى والاسباب  
 واقع عند الامن من اللبس بفتح اللام اي لا التباس يعني اقيم  
 انفسا مقام الفاعل لا يلتبس بالمفعول الاول قوله اما عند كلامه  
 ظر في متعلق بالاقامة قدم عليها الثلاث يوالي بين حرفي الشرط  
 والجزاء يعني عند عدم الامن من الالتباس يجب فيجب الفاء جوابا



اقامة المفعول الاول دون الثاني يعني لا يجوز اقامة المفعول الثاني  
 مقام الفاعل عند اللبس نحو اعطيت زيد مائة اذ لو قيل اعطيت عمرو مائة  
 لم يعلم ان عمرو هو المفعول الاول وقام مقام الفاعل وهو لاخذ او المفعول  
 الثاني وقام مقامه ايضا والمأخوذ لصحة ان يكون كل منهما اخذ  
 وماشودا ولاشك في هذه الالتباس وجب اقامة المفعول الاول مقامه  
 وما فرغ من بيان احوال الفاعل للتعقيل والكمي شغ في بيان المحقق فقال  
**ومنها المبتدأ** مبتدأ مقدم للخبر والعكس صحا ولي يلبس في الجملة  
 على قوله فنه الفاعل وانما جعل المبتدأ من المبتدأين للملحقات بالفاعل  
 لا شتر كنه بالفاعل في كونه مسندا اليه **والخبر** محطوف على المبتدأ  
 انما جعل الخبر ايضا من المبتدأين الفاعل في كونه جزئيا ثانيا للجملة وقوله  
 المبتدأ على سائر الملحقات مع ان الاول تقديم ما كان عاملا لفظا لما سبق  
 انما اصل المرفوعات عند البعض حتى قدمه ذلك البعض على الفاعل  
 والخبر ايضا عليها للتلازم الواقع بينهما وغيره وليس بهذه المثابة  
 ووقع في بعض النسخ ومنه بالضمير المذكور يعني ومن جملة المرفوعات  
 او من جملة المرفوع فيه شرعي ترتيب الالف جمعها اي المبتدأ والخبر  
 في فصل والمحدث قال ومنها المبتدأ والخبر للتلازم الواقع بينهما  
 اذ لا بد لكل مبتدأ من خبر وكذا لكل خبر من مبتدأ على ما هو الاصل فيهما  
 حال من الضمير المستكن في قوله الواقع وما هو الاصل فيهما ان يكون المبتدأ  
 مسندا اليه والخبر مسندا وانما اذا كان المبتدأ مسندا كما هو القسم  
 من المبتدأ فلا حاجة للخبر لانه يتم بفاعله كذا فلا تلازم  
 لاشتراكهما في العامل المعنوي في الاصح على ما سياتي ولا اشتراكا احدا

الجملة  
المبتدأ

حتى ان يباه وجوب تقديم المبتدأ على الخبر بيان وجوب تاخير الخبر وما  
 بالعكس بل لوجوب العائد والخبر الى المبتدأ اذا كان مشتقا او جملة ووجوب  
 تعريف المبتدأ عند تعريف الخبر **المبتدأ** الفاء التفصيل هو ضمير الفصل لان  
 الخبر معروف باللام **اللام** لفظا او تقديرا واللام في قوله ليتناول متعلق  
 بالتعريف كما سبق نحو ان تصرموا اذ صيا ماكم خبركم فلا يرد نحو جمع  
 شمع بالخبر خبر من ان تراه وقوله كما سوا عليهم اذ نذرهم  
 عند من قال اذ نذرهم مبتدأ لتاويدها باللام الى السماعك وانذارك  
**المجرد** صفة اللام عن العوامل اللفظية اي الذي لم يوجد فيه عامل  
 لفظي اصلا او قلعيا فيكون قوله اصلا منصرا على المصدرية يرد  
 به ان التجريد مجرد عن مقتضاه وهو سبق الوجود وقيل ان به  
 لتزويل امكان الوجود منزلة الوجود في الهندى التجريد يقتضى سبق  
 الوجود قد نزل امكان الوجود كما في قولهم واحترس به او بقدر المجرى  
 عن العوامل اللفظية عن اللام الذي فيه عامل لفظي لان اللام شمل كل شيء ان  
 وكان قوله وكأنه اه جواب عن سؤال مقدر وهو انه اذا كان التجريد  
 عن العوامل اللفظية شرطا في كون اللام مبتدأ فلم لم يجد قولك بحسبك  
 مبتدأ ودرهم خبر بحسب اللفظ مع انه مجرد بحرف الجر اللفظي فا  
 فاجاب عنه بقوله وكأنه اذ بالعامل اللفظي ما اى عامل يكون مؤثرا في  
 المعنى وفي قولك بحسبك درهم اى بما يدر في اللفظ لا المعنى فكانه قال  
 مجرد عن العوامل اللفظية المؤثرة في المعنى فلا يدر عليه مثل هذا لانه  
 انما يخرج عنه اى عن المبتدأ مثل بحسبك درهم **مسند اليه** قوله الله  
 منقول ما لم يسم فاعله لقوله هذا هو حال معتمد على صاحب جنة







او ما يجري مجراه ان مجرى اللفظ وحول مجرى مجراه الضمير للفصل وانما ظاهرا  
 لتلاخيص عند اي من هذا القسم نحو قوله راغب انت عن اللفظ فان قوله  
 انت مرفوع محلا بترغيب والالزم الفصل بين العامل الضعيف وهو رغب  
 وهو محمول عن اللفظ باجنبي وهو انت وهو غير جازم للضعيف العامل  
 بخلاف ما اذا كان فاعلا لانه كالجزم فلا يكون اجنبيا وفي قوله او ما يجري  
 مجراه رد على الهند حيث قال رافعة لظاهر غير مترقلا يرد قولك ان  
 انتما واحترز به ان بقوله رافعة لظن عن نحو اي عما لا يرفع لهما ظاهرا  
 نحو قائمان الزيدان واقائمون الزيدون ان قائمان رافع للضمير راجع  
 الى زيدان واقائمون كذلك ولو كان رافعا لربذا لظلم بجزئية لانه  
 ح يلزم تعدد الفاعل احدها الضمير المستكن في الصفة والاخر اللفظ و  
 هو غير جائز مثل زيد قائم مثال خبره للقسم الاول متعلق بالمثل لكان  
 من المبتدأ لانه يصدق على زيدانه اللفظ المجرد عن العوامل اللفظية  
 كعند من المبتدأ واذا صدق الحد على شئ صدق الحد وادى ايضا وما قام  
 بالتوين الزيدان او ما قام الزيدون مثال للصفة الواقعة  
 حرف النفي واقام بالتوين ايضا الزيدان واقام الزيدون مثال  
 صفة الواقعة بعد حرف استفهام او رد المصداق المثل على ترسيخ  
فان طابقت اي الصفة الواقعة بعد حرف النفي والفاستفهام فتبطل  
 ان ضمير طابقت ليس على ظاهره اذ لو كان كذلك لزم ان يجوز في الصفة  
 الرفع لظن امران وان لا يجوز مطلقا وقال عصم الدين ولا يخفى ان  
 الواضع والاخصر فان كان مفردا الى المرفوع ولا يلحق ما اتى به من  
 هذا كلامه بل الاوضح والاطهر ما ذكره المصنف لان المذكور سابقا

لصفة الواقعة اه وهو مؤنث فيجب ان تأتي الضمير الرابع اليه لما مفردا  
 ان قوله مفردا صفة تقتضي موصوفا وهو اللفظ ههنا لقربية المقام و  
 هذا كما قال في باب التناسخ لهما ظاهرا مذكورا بعدها لان المراد لقوله  
 مفردا ان يكون لهما ظاهرا بعدها لانه لو كان قبلها لم يكن ظاهرا بل ضميرا  
 يعني ان طابقت الصفة المذكورة لهما مفردا واقعا بعدها نحو ما قام  
 واقام عمرو واحترز به ان بقوله مفردا عما اي عن صفة اذا طابقت الضمير  
 رجع الى الموصوف او التانيث باعتبار المعنى مثني نحو قائمان الزيدان او  
 مجوعا نحو قائمون الزيدون وما قائمون الزيدون فاعلم ان الصفة للذ  
 المذكورة ح اي حين طابقت مثني او مجوعا خبر ليس له ليس تلك  
 الصفة الا جاز الامران جزء الشرط كون الصفة مبتدأ يدل من قوله  
 الامر ان بدل البعض من الكل او خبر مبتدأ محذوف تقديره احدهما كون  
 الصفة اه وما بعدها فاعلم ان باب عطف شيئين على محمول عامل  
 عند قوله سدر مبنى للمفعول مستلزم منصوب على الظرفية وكون  
 ما بعدها مبتدأ مخطوف على قوله اعني قوله كون الاول مع اعتبار  
 الاعرابين فيه ايضا الصفة خبر مقدم عليه اي على اللفظ هذا ايضا من  
 باب عطف المذكور فلهنا اي في موضع الذي طابقت الصفة فيهما  
 مفردا ظاهرا بعدها قوله فلهنا خبر مقدم تلك صور مبتدأ عند  
 البصريين وهذه بحسب الوجود وانما بحسب القسمة الفعلية فلهنا  
 اربع صور احدها مطابقة الصفة لهما مثني ومجوعا بعدها نحو  
 قائمان الزيدان واقائمون الزيدون ويتعين يعنى وجوب احى  
 حين طابقت الصفة مثني او مجوعا كما لما بين المذكورين ان يكون



الزبدان أو الزيدون مبتدأ وقائمان وقائمون خبر مقدم عليه لانه  
لا يجوز ان الصفة والاسم الواقع بعدها فاعلها لها ساد مسند الخبر  
ملا سبق ان يلزم تعدد الفاعل بحسب الظن وثانيها ان يكون الصفة  
مفردا والاسم الواقع بعدها مشنئ او مجموعا يقع ان الصفة مفردا و  
الاسم المذكور مشنئ او مجموعا ان يكون الاسم المذكور يعني الزيدان و  
الزيدون فاعلا للصفة حال كونه قائما لم يطابق نحو قائم الزيد  
او قائم الزيدون ويتعين وجوبا ايضا ان يكون الصفة مفردا  
والاسم المذكور مشنئ او مجموعا ان يكون الاسم المذكور يعني الزيدان والزيدون  
فاعلا للصفة حال كونه قائما مقام الخبر لانه لا يجوز ان يكون الاسم مبتدأ  
والصفة خبر مقدم عليه لعدم المطابقة لان الخبر اذا كان مشتقا وله  
يستوفي التذكير والتانيث بحيث مطابقة للبند وثالثها يطابق  
الصفة الاسم الذي بعدها في الافراد ونحو قائم الزيد وقائمة هند  
وح يجوز ان الاسمان المذكوران سابقا يعني ان يكون الصفة مشنئ  
او مجموعا والاسم المذكور بعدها مفردا مثل قائمان الزيد وقائمة  
زيد وهي غير جائزة لانه لا يمكن الصفة مبتدأ وذلك لان فاعلها  
لهما ساد المسند للخبر كالمبتدأ وان كان يكون الاسم المذكور بعدها  
مفردا مبتدأ والصفة خبر مقدم عليه لانه لا يجوز ان يشنئ  
الخبر او يجمع عند كون البند مفردا ولهذا لم يذكرها الشارح و  
قال فلهنا ثلث صور ولم يذكرها الرابعة ولما فرغ من تنبيه  
الى قسمين وتعرفن قسميه ووضحها بالامثلة وبين ما هو المختار  
بالبيان اذ ان يذكر الخبر فاعلا **والخبر هو ضمير الفصل** لانه

معرفة بالاسم **المجرد** الذي هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية قد سبق تحقيق  
هذا الكلام فتذكر الاسم في قوله لان متعلق بالصفة تقديره ولما  
فسرنا بقولنا اي هو الاسم اه لان الكلام اي كلامنا وبحسبنا في  
مرفوعات الاسم فلا يكون التعريف لطلق الخبر لانه كان او فعلا بل  
انما يكون تعريفا للمجرد الاسم لان ذكر الاسم في تعريف البند يكون قرينة  
على ان الاسم مقدر رحمتها وان الاصل في الخبر الافراد وهو لا يكون الا  
في الاسم واذا كان الامر كذلك فلا يصدق على لفظ يضرب يعني على الضم  
الواقع موقع الاسم سواء كان خبرا في مثل زير يضرب فانه واقع مع  
ضارب لانه في تقدير زير ضارب ولم يكن نحو يضرب زيد فانه في تقدير  
ضارب زيد انه اي يضرب يعني المضارع الواقع موقع الاسم المجرد المسند  
للمضارع للصفة المذكورة يعني لا يصدق على ذلك المضارع تعريف الخبر  
لانه اي ذلك الفعل ليس باسم فاذا لم يكن لهما لا يصدق عليه التعريف  
المختص بالاسم فاذا لم يصدق عليه التعريف فلا يصدق المعرف وان كان  
مجرد عنها مسند بده مضارب اليها **المسند به** صفة بعد صفة للا  
لاسم المقدر الباء لا تستعان كما في كتبه بالعالم او للشيئية اي ما  
يقع به التمسك وانتشار به هذا التفسير الى ان القائم مقام الفاعل  
في المسند هو مصدر مثل قولك وقد حيل بين العير والنزوان  
وان الضمير المجوز في به راجع الى الموصول لان الالف واللام في الاسم  
الفاعل والمفعول موصول على ما سياتي وقال المحشي عصا يشبه  
كلامه بان الترتيب من قبيل التمسك الفصل الذي لم يتم فاعل المسند  
عاطفة وقد حيل بين العير والنزوان وليس كذلك بل **المسند**



الى الجار والمجرور والباء النسبية لا يلزم ان يكون السناد الى الجار والمجرور  
 بل المعنى الحقيقي ما قاله قال الشارح تأمل واعتز به اي بقوله المسند  
 عن القسم الاول من المبتدأ لانه اي القسم الاول من المبتدأ وان كان  
 الجار والمجرور عن العوامل اللفظية لكنه مسند اليه لا مسند به فيجب الاحتراز  
 عنه لئلا يدخل ما ليس بمسند في تعريف الخبر المغاير صفة بغير صفة  
 له ايضا للصفة متعلق بالخبر المذكورة صفة الصفة في تعريف مبتدأ  
 متعلق بالمذكورة بقوله والصفة الواقعة اه اي ان الذي يكون صفة وتكون  
 بعد حرف النفي والفاء استفهام دافعة لط واعتز به اي بالمخبر للمنفرد  
 المذكورة من القسم الثاني من المبتدأ لانه ان كان الجار والمجرور عن العوامل  
 اللفظية ووقع السناد ايضا لكن لما كان معذرا محو النفي والفاء  
 الاستفهام جعل المبتدأ للاعتناء ولم يجعل خبرا حتى لو لم يعتمد جعل  
 خبرا فلو لم يخرج عن تعريف فقال المغاير للصفة المذكورة احتراز  
 عنه وجاز لك او جاز لك ان تقول المراد بقوله المسند به المذكورة  
 في التعريف المسند به الى المبتدأ بخذ في الجار والمجرور بقرينة ان المبتدأ و  
 الخبر وكنان في الكلام فاذا ذكر احدها وجب ذكر الاخر كما تقول مررت  
 في موضع مررت بزيد بخذ قولك مررت بزيد بقرينة حاله او مقابلة  
 او تجعل معطوف على قوله ان تقول الباء في المسند به بمعنى الى  
 لان الباء للاتصاف او الملمصق يترى بالملصق به ويمكن عند  
 كقولك بزيد فان الداء المتصق بزيد وانتهى كذلك المعنى انتهى  
 بالغاية ومع كذا في قولك كملت السمكة حتى زلتها فان التاكيد  
 عند الرئيس وتم ولهم المناسبة المتغيرة الباء ههنا لمنع التوجيه

ان الغائم مقام الفاعل في المسند ضمير راجع الى الموصول واما على التوجيه  
 الثاني فهو كما توجه لاول الذي ذكره الشارح قال المحشي الاقرب ان يراد  
 المسند الى الجار والمجرور ويجعل الضمير راجعا الى المجرور والاول جعل الباء للملكة  
 اي بجود المسند للملابس المجرور اذا الفعل ملابس بالجهول للعامل  
 المنفرد ابدا لا بالمجرور قوله وعلى التقديرين اي تقدير يراد الجار والمجرور  
 وتقدر جعل الباء بمعنى الى متعلق بقوله يخرج به اي بقوله المسند به القسم  
 الثاني من المبتدأ لان المراد بالسناد الى السناد الى المبتدأ بحيث لا  
 لا يحتمل ان يكون ذلك السناد الى غير حتى يحتاج الى قوله المغاير للصفة  
 اه احتراز عن الاحتمال الغير وعلى هذا يكون قوله للمغاير للصفة المذكورة  
 تأكيد لما علم ضمنا من التوجيهين ان يتعين فيكون هذا  
 نصحا له ولما بين المبتدأ والخبر وانما هو من المصنفات بالفاعل في الرفع  
 يقع النقرة والواو والالف وح لم يكن كل واحد منهما ملحقا بالفاعل والفاعل  
 اراد ان يبين العامل فيهما منهما بقوله واعلم ان العامل في مبتدأ والخبر  
 هو مبتدأ لا غير عند المذهب المنصور اعني بتجريد مصدر مضاف الى  
 المنفرد وهو الهم والفعل بخذ وف تقديرين تجريد الهم قد سبق  
 في التجريد عن العوامل اللفظية اي عن عامل لفظي يورث في معناه وانما  
 في قوله ليسند فعل مبني للمفصل متعلق بالتجريد اي الهم الى كذا في القسم  
 من المبتدأ فان قوله اقام الزيد ان جرد عن العوامل اللفظية ليكون القيام  
 المحض او ليسند مبني للمفصل اليه اي الى الهم شئ زائده كما في قوله الاول  
 من المبتدأ بخذ قائم جرد ههنا عن العوامل اللفظية ليسند الى ذلك  
 الهم القيام المحض واذا كان عاملا لفظا لا يكون القيام فقط مسندا الى زيد



مثلا ان قولك ان زيد قائم ان المسند هو القيام لأنه لا القيام فقد  
 فمعنى الابتداء هو الخبر عامل في المبتدأ والخبر رافع لها عند البعدين  
 لاقتضائه المبتدأ والخبر على السواء لأن الخبر يقتضي اسنادا وهو يقتضي  
المسند والمسند اليه فالخبر يقتضي المسند والمسند اليه بالرفع  
 فاذا اقتضاه خبر على السواء يكون عاملا على السواء والاي لزم الترجيح  
 بلا مرجع وهذا يجوز قوله واما عند غيرهم اي عند غير البعدين  
 بالخبر هو قوله عامل في الموضعين قدم عليه بليس غير متره فقال  
 بعضهم لا ابتداء عامل في المبتدأ <sup>بمعنى</sup> لأنه مسند اليه ولأنه اقوى من المسند  
 لانه يقوم عليه في الغلب ولذلك عمل فيه ولانه وليه معنى والابتداء  
ككونه مسند اليه وركنا اعظم في الجملة اهمية ومقدما غالبا عاملا في  
 الخبر فعامل المبتدأ وهو الابتداء اعني الخبر فيكون عاملا معنويا على  
 كونه المبتدأ لفظي هكذا قالوا ولكن هذا القول ليس بصحيح لان ابتداء  
 في الاصل لا غلب لم جامد ليس من شأنه العمل فلا يصح عمل الرفع منه امر  
 في القسم الاول فلما قلنا واما في القسم الثاني فلان المبتدأ وان كان عاملا في  
 والخبر بحسب الظاهر عند التحقيق لا عمل له فيه بل عامل المبتدأ ليس  
 انه مؤول مثل ان قولك قائم الزيدان مؤول بقولنا اشخص الموصوفين  
 هو الزيدان فيكون هذا القسم بحث التاويل من القسم الاول فيكون مبتدأ  
 لهما جامدا فلا يعمل الرفع وقال اخرون التعبير بالتنكير يشعرون ما قاله  
 ضعيف كما ان التعبير بالبعض كل واحد من المبتدأ والخبر عامل في امر  
 يعنى قالوا ان المبتدأ عامل في الخبر كونه امرا نسبيا عاملا في المبتدأ ووجه  
 ليس الادور مخرجا وهو باطل باتفاق العقلاء لانه يلزم من هذا

منه ما في قياس اوله

يكفى العامل محولا لما عمل فيه والمحول عامل الذي عمل فيه وذا غير جائز  
 تأمل ولا تكن من الخافقين وعلى هذا ارجى ما قاله الآخرون بلطاب  
 متعلق بقوله لا يكونان تقديم ولا يكونان ابتداء والخبر مجودين عن  
 العوامل اللفظية على هذا فقدم على متعلق للتخصيص لان عدم كونه  
 مجودين عنها مختص بما قاله الآخرون لا غير واما على ما قاله البعض فعامل  
 الخبر يكون لفظيا فقط لان عامل المبتدأ معنوي عنده واما عند البعدين  
 فعاملهما معنوي ليس الا ولما فرغ من تعريف المبتدأ والخبر شرع في  
 بيان ما هو الاصل فيهما وبيان احوال لهما فقال واصل المبتدأ  
 قد سبق ان معنى الاصل في اللغة ما يشئ عليه شئ واما معناه اصطلاحا  
 وهو ما قاله الشارح بقوله اي ما يتبع ان يكون المبتدأ مقدما عليه اذا  
 لم يمنع مانع من ذلك الاصل واما اذا منع منه فيعمل بمقتضى ذلك  
 المانع مثلا اذا كان المبتدأ نكرة يجب تقديم الخبر لما منع كونه المبتدأ  
 كونه على كسائي له زيادة تحقيق التقديم على الخبر لفظا لانه يحكم  
 عليه واما تقديم الحكم في الجملة الفعلية فلكونه عاملا في المحكوم عليه و  
 مرتبة العامل قبل مرتبة المحول فقدم لذلك واما قال لفظا لانه  
 قدم تقديمه وان كان مؤخر لفظا لان المبتدأ ذات يعنى ذا الال على الذات  
 حقيقة مثل زيد قائم وزيد منطلق زيد فانه في تاويل الشخص الموصوف  
 بالانطلاق زيد والخبر حال من احوالها تحقيقا او تاويلا لما مر آنفا  
 والذات مقدم على احوالها طبعيا فقدم الذات وضعا ليطابق الطبع  
 ولذا كان الاصل في المبتدأ التقديم لفظا قوله ومن ثم متعلق بالفعالين  
 المشائين اعني لمبوز والاستثناء الا انه قدم عليها للتخصيص لان جواز التقديم



لأن جواز القول لا قد و امتناع الثاني مختص بأن يكون الأصل في المبتدأ  
التقديم لا غير و بيان لقاعدة كون الأصل فيه التقديم قوله بفتح  
المشقة والميم المشددة بعدها ما السكت لم مكان من المما الأشتا  
وقد يستعمل للإشارة إلى معنى مجازي أي من أجل الأصل في المبتدأ بفتح  
التقديم على الخبر لفظا لا تقديم لانه في التقديم مقدم جان قولهم  
أي العرب لأن العرب لم مفرد اللفظ مجموع المعنى كالقوم مجازا راجعا  
ضمير للجميع اليه أو النخاعة في دار زيد بتقديم الخبر على المبتدأ مع كون  
الضمير المحمور في دار عائدا و راجعا إلى زيد المتأخر صفة لزيد لفظا  
لتقدمه رتبة نصب على التمييز لا صالته التقديم أي تقديم المبتدأ  
وامتنع عطف على جاز قولهم صاحبها في الدار مفيد بعود الضمير إلى  
في قوله صاحبها إلى الدار واحترز به عن عوده إلى الشيء مقدرا قبله بقرينة  
حالية كما تفعل هذه الحارة صاحبها في الدار لا تدحجور هذا التركيب وفي  
قوله الشارح يعود الضمير إلى الدار أيما إلى أن قوله المصراع متعصبا  
في الدار تفرج على المفهوم من قوله وأصل المبتدأ التقديم وهو أي الدار  
فالتذكير باعتبار لفظ في خبر الخبر وإنما قال في خبر الخبر لأن الخبر في الحقيقة  
عند البصريين ولم الفاعل عند الكوفيين كما ينبغي الذي أصله التأخير  
لما عرفت سابقا فيلزم عود الضمير إلى الدار المتأخر لفظا وهو بقرينة  
لأن مرتبة الخبر متأخرة عن مرتبة المبتدأ كما سبق وهو أي عود الضمير  
إلى الدار المتأخر لفظا و رتبة غير جازية بل يجب أن يقال في الدار صاحبها  
بتقديم الخبر على المبتدأ لما سياتي أنه إذا كان في جانب المبتدأ ضمير يرجع إلى  
أجزال الخبر يجب تقديم محمور للتأخير لأن الضمير كما في قوله قد يكون

المبتدأ تكرر أو رده بجملة قد المفيدة للتقليل إذا دخل على المضاعف  
أي إذا كان الأصل في المبتدأ التعريف أن الشيء إذا لم يكن معلوما لا  
يصح أن يتكلم عليه وإنما جاز في الجملة الفعلية تذكيرا للفاعل مثل قام رجل  
لتخصيص الفاعل بتقديم لكم عليه ولكن الأصل في المبتدأ التعريف فلا  
الشاح مفيد لجمال وإن كان الأصل فيه أي في المبتدأ أن يكون معرفة  
لأن الواو في مثل هذا الكلام تكون للحال كقولك أتيتك وإن لم تأتيني  
كذلك الضمير لأن المعرفة مع معينة وضعا والحال أن المظهر  
الكنز العروق مضاف إليه مثل قولك مررت بزيت الحسن الوجه وفي  
الكلام أي الكلام العرب إنما هو لكم فقط على كل امر معين من الأمور المعينة  
لأن لكم يقتضيه محكما عليه وهو إذا لم يكن معلوما لا يصح لكم عليه ولذا  
لزم أن يكون المبتدأ معرفة لزم ما أكثر تا ليكون المحكوم عليه وهو إذا لم يكن  
معلوما معين فيكون الحكم على معين ولكن هذا إلا أن المبتدأ لا يقع إلا بالكون  
تكرر لما عرفت أن المبتدأ أن يكون معرفة أو تكرر مخصوصة على الإطلاق  
أو موصولة مخصوصة كانت أو غير مخصوصة لأن جمهور النحاة اتفقوا على أن  
يجب أن يكون المبتدأ معرفة أو تكرر مخصوصة بوجه ما لا أنه محكوم عليه ولكم  
على الذين لا يكون الأمومة ولا يصح قبلها بل يقع المبتدأ تكرر إذا محمور  
تخصصت تلك التكرار إذا هي من طرف محض في معنى الوقت مضاف  
إلى الجملة الفعلية بعد ما كقولك تعافا والميل إذا استمر وقولك أتيتك  
إذا استمر أي أتيتك وقت استمراره فالمعنى وقد يكون المبتدأ تكرر  
تخصص تلك التكرار بوجه ما وأعلن الأهمية تستعمل على شدة أقسام  
موصولة نحو عرفت ما الشير إليه وموصوفة أتما مفرد نحو مررت



بما يجب له وجلة بقوله وتجانبك للنفوس من الامر له فوجه كل  
 العقول وبشرطية نحو ما تصنع اصنع وتنتهز ما تنه عنوما عند لا  
 ما فعلت نحو اضربه ضربا ما وتامة بمعنى شئ متكرر او معرفة نحو ان  
 تبدوا الصدقات فنحاجي وههنا صفة لما قبلها ولذا قال الشارح من  
 وجوه التخصيص بيان لكونه ما صفتها اذ بالتخصيص يقول المتكلم  
 فان التكرار وان لم يكن بالتخصيص معرفة محضة الا انها تقرب من المعرفة  
 فيصيح ان يقع مبتداه لانه يكفيه راحة التعريف وهي اي وجوه التخصيص  
 على ما ذكره المصنف شئ احدها ان يتخصص بالصفة لان للصفة في  
 التكرار عند النفاة عبارة عن تقليل الشراكا لانك اذا قلت مثلا  
 رجلا فهو يعلم كل فرد من افراد الرجل الى سواه كان عالما او جاهلا  
 اذا قلت رجل عالم فقد قلت وخصصته بفرد من افراد العالم  
 لخروج الجاهل من ذلك العموم مثل قوله والعبد الامر للابتداء  
 تدخل على الجملة اللاحقة ليتأكد بها والعبد في اللغة ما من شأن العباد  
 والانقياد سواه انتقادا بالفعل او لا فلما وصف بقوله من خرج من  
 الانقياد له فان الشراكات تقرب عن المعرفة فصيح وقوة مبتداه  
 وقوله خير من مشرك خير فان العبد لما قلنا متناول للمؤمنين  
 والكافرين اي من امن ومن لم يؤمن وحيث وصف بالمؤمنين  
 بالصفة قلنا الشراكا لخروج العبد الكافر فقرب من المعرفة بجعل مبتداه  
 حال كونه مرفوعا لمقطعا وخير خيره هذا من باب عطف اللامين على محول  
 عامل واحد والنتيجة هي وجوه التخصيص يعلم المتكلم ان المتكلم يعلم ان واحد  
 كان في الدار لان لا يعلم ان ذلك للجد من جنس الرجال او من جنس النساء

ليعلم ان ذلك الاحد من اي جنس ويقال لمثل هذا التخصيص بالعلم  
 مثل قول او رجل مبتداه لتخصيصه بالعلم كان في الدار خير ام امرأة  
 عطفا على رجل فان المتكلم اي الذي تلفظ وتكلم بهذا الكلام اي بقوله او  
 في الدار ام امرأة يعلم ان احدهما اي من جنس الرجل ام امرأة في الدار لان  
 الممنوعة الكاشفة بآية مع ام المتصلة انما يستعمل فيما يعلم المتكلم احدا  
 المستلزم الا انه لا يقدر على التحسين لعدم جزمه به فيستأثر له  
 الخطاب عن تعيينه اي تعيين ذلك المسئول عنه فيؤذن المتكلم ما  
 اراده فكانه قال المتكلم هذا الكلام اي المبتداه لتخصيصه بقوله  
من الامر لان البيانية اذ كان ما قبلها تكرر يكون صفة له المحلول  
 وهو سبي مثل قولك هنا جاثل وشيا حراكون مرفوعا بانه يلو  
 نائب الفاعل لقوله المعلوم واحد مضاف اليه والغير رابع الى الامر  
 في الدار متعلق بالكون كائن فيها خبره فكانه هذا المثال من قبيل  
 بالوصف تاويلا وان كان من قبيل التخصيص بالعلم ظاهر فكل واحد  
 منهما اي من الرجل والمرأة يعني ايهما كان مقدما بتخصيص هذه  
 الصفة اي الصفة القائمة بالمتكلم من ان يعلم احدهما والآخر من  
 الصفة ههنا معناها اللغوي وهو الدلالة على معنى قائم بالغير لا  
 النعت الغوي ولذا قلت الصفة القائمة بالمتكلم وهي علمه يكون  
 احدهما في الدار فجعل ذلك المقدم مبتداه في الدار خبره وهذا ايضا  
 من قبيل عطف اثنين على محول عامل واحد ففي المثال المذكور الرجل  
 مقدم فجعل مبتداه في الدار خبره حتى لو قدم المرأة وقيل امرأة في  
 الدار ام رجل لكان الامر كذلك من غير فرق فلا معنى لقوله من قال



من قال الفاعل غير ما يكل واحد منها لكنه مراده رجل كما يصح  
عند قوله في الدار غير ولا نقول من قال ايضا ذلك ان تراعى الخط وتذكر  
بكونه مبتدأ كونه حقيقة او حكما فان المحطوف على المبتدأ مبتدأ حكما  
بل المراد ما قدم من التلقظ رجل كان او امرأة تامل وانصف  
تماما بتخصيص ايضا جواب هذا ما الاستفهام فانه يصح ان يقال رجل  
او امرأة في جوابه لتخصيصه بعلم المخاطب بثبوت في الدار تعيينا  
من غير احتمال **والثالث** منها ان تقع النكرة في حيز النفي او الاستفهام  
مثل حل احد خير منك مثل قولك **ما احد خير منك** فان النكرة  
يعني قوله حديفيه اي في قولك هذا وفي بعض النسخ فيها اي في  
هذه الصورة وقعت في حيز النفي للميز بوزن انهم الى الدار  
مرافقها وكل نافية حيزا في سياق النفي بحيث لم يكن تلك النكرة  
النكرة محمولة لم يكن من هذا القبيل فافادت تلك النكرة  
الافراد **ومعها** يعني شملت لكل فرد من الافراد من حيث لم يند  
بحيث العموم فتعنت وتخصصت عطف تفصيل وانما قال اولا فميز  
اشارة الى ان التخصيص بمنزلة التبيين لان النفي كما يستغرق الاغما  
كلها يستغرق افراد النكرة النافية كلها بحيث لم يبق فرد ولم يكن  
متفنيا فيكون ذلك المنفي امرا وحديفيه فيقع مبتدأ كونه امر  
واحدا ولذا قال الشارح فانه لا تعدد في جميع الافراد بل هو جميع  
الافراد امر واحد لان العام من حيث انه عام لا تعدد فيه كالانسان  
مثلا فالمنع ما فرد من الافراد خير منك او جميع الافراد خير منك بل  
انت خير من كل فردا وجميعهم والمق منه مدح للمخاطب بكونه موهوبا

بصفات الكمال وكذا خبر مقدم اي كما ان النكرة اذا وقعت في حيز النفي  
بجميع الافراد فتقع مبتدأ كذلك كل نكرة مبتدأ وقعت في الاشياء يعني  
وقع في كلام مثبت قصده بها العموم هذه الجملة صفة لكل نكرة نحو قوله  
كل نفس ذاتقة الموت ونحو وجوه يومئذ ناظرة على تقدير ان  
يتعلق قوله يومئذ لقوله ناضرة نحو تمره خير من جرادة هذا قول  
امير المؤمنين عمر رضي الله عنه اذ تعيين فدية للجرادة اذا قتلها محرم  
حال احرامه والمق منه ان الجاني من يقتل الجراد ان يتصدق بما شاء  
سواء كان تمره او غيره والمراد مقدار تمره وقوله عليه الصلوة والسلام  
تصدقوا ولو بطلق محرق وقوله عليه الصلوة والسلام اولم يشاء  
وعوم النكرة في الاشياء كثيرا في المبتدأ قليل في الفاعل نحو علمت  
نفس ما تقدمت واما في حيز النفي فيستوي المبتدأ والفاعل و  
نحوهما كذا قال المحشي والربع المبتدأ الذي كان في الاصل مؤخر  
على انه فاعل معنى وبديل من المستكن لفظا بديل الكل من الكل غير قدم  
وجعل مبتدأ للتخصيص مثل قولهم **شراهم ذئاب** والمراد قصده من العرب  
انه كاد في الاصل مؤخر على انه فاعل معنى وبديل لفظا ثم قدم وجعل مبتدأ  
للتخصيص ذلك اللهم بما يخص بالفاعل ليشبهه به اي ليشبه ذلك اللهم  
بالفاعل اذ يستعمل هذا القول في موضع ما امره ذئاب الا شريف  
يستعمل في موضع يكون شرفه فاعلا لصوره عليه الفعل لان هذا  
الجملة محمول على التقديم والتأخير كما قالوا في انا عرفت او لانه كان في  
الاصل فاعلا قدم للتخصيص وما اي المعنى الذي يخص به اي بذلك  
المعنى الفاعل قبل ذكره اي قبل ان يذكر الفاعل هو ان ذلك المعنى



صحة كونه اذ الفاعل محكوم عليه بما ابتدأ اليه اى الفعل المسند الى الفاعل فاما  
فانك اذا قلت قلم مثلاً بمعنى اذا ذكرت فجاءت تريد لئلا يذهب الى فاعل كونه  
كان لازماً او متعدياعلم مبنى للمفعول اى العلم القطعى للسياح قبل ذكر ما  
يسند اليه من قوله قام ان ما يذكر بعده اى ذلك الفعل او  
بعد قوله قام امر يصح ان يحكم عليه بالقيام بمعنى امره اى على الذات  
بحيث يصح ان يسند القيام اليه فاذا قلت بمعنى اذا ذكرت بعده  
فهو اى قولك رجل بعد في قوة رجل موصوف بصحة يحكم عليه بالقيام  
واعلم ان المهر للكلب من امر يهر اذا غراه وجره والهر صوت  
الكلب دون نباحه من قلة جر على البر ويقال من يهر صرا بالكلب والمع  
الذي امره الكلب بالنباح المعتاد في خلقته وجبلته من حيث انه  
كلب يعنى من غير مقارنة شئ اليه قد يكون ذلك النباح غير كما  
اذا كان الاهرار للكلب بالنباح المعتاد وقت مجئ حبيبه اى  
صديق صاحبه لانه يهر للنشاط لانه يراه غير اجنبى وقد يكون  
ذلك النباح ايضا شرا كما اذا كان وقت مجئ عدو لصاحبه يراه اجنبيا  
فهو لا يضطر اليه وتامله فيكون الاهرار بالنباح المعتاد منقما  
الى قسمين ما يكون خيرا عند مجئ صاحبه وما يكون شرا وقت مجئ  
واما المهر له نباح غير معتاد فيه بل نباح لا يكون الا بانضمام شئ  
اليه ومقارنته له يتشام به مبنى للمفعول صفة بعد صفة للنباح  
واما وصف به لانه اذا لم يتشام به يكون من القسم الاول لان الكلب  
للخ من نباح سواه كانه معتادا او غير معتاد يكون شرا لا خيرا  
فيكون قسما ومما فقط فعلى الاول اى على ان يكون النباح منقسما الى قسمين

شرا وخيرا

شرا وخيرا يصح للقصر اى قصر الاهرار على الشر بالنسبة الى الخبر اهرار  
ذاتاب فيكون صفة الاهرار مقصورة على الشر وعلى الثاني لا يصح  
لانه لا يحتمل ان خبر حتى يصح القصر بالنسبة اليه فيقدر فيه وصف  
حتى يصح القصر بالنسبة الى ذلك الوصف فيكون المعنى شر عظيم غير  
اهرار ذاتاب وقد يتحقق جعل التنوين للتعظيم مثل قوله وان  
يكذبوك فقد كذبت رسل اى رسل عظام ولكن الاول انسب  
بحال هذا العلم والثاني يعلم المعاني فلا تغفل فاما انما يكون للبه  
للتخصيص به الفاعل اذ المتعمل في نباح معتاد واما اذ المتعمل في  
نباح غير معتاد يتشام فاما انما للتخصيص بالصفة على ما عرفت  
وهذا قولهم هراهر ذاتاب مثل يضرب مبنى للمفعول رجل قوى  
بأى وجه كان اذ ركة العجز في حادثة يعنى عجز عن دفعها مع انه  
رجل قوى لا يضرب ولا يعجزه شئ فتصحيح هذا القول لان يكون  
مبتدا اما يحتاج اليه باعتبار اصل التركيب واما باعتبار معناه فاما  
التمثيل فالتركيب معتد من غير احتياج الى التخصيص ولما من القصص  
باعتدالمهر الطرف لانه الطرف لما كان محيطا لا يكون مظهروفا فيه  
ويكون ايضا محلا لاداء تقديم تخصيص المبتدا مثل قوله في الدار  
لدار والبحر وغير مقدم عند البحر من وجب مبتدا لكونه لافاعل الطرف  
لاشترائهم في عمل الطرف في اهم لفظ الاعتماد على احد الاشياء الستة  
على ما يسمى التخصيص بتقديم الخبر يعنى به الخبر لظرف على ان يكون الكلام  
لمعهد لظاهري و لا وجه لقول من قال ولا يخفى الاولى ان يقال لخصص  
لتخصيصه بتقديم الخبر عليه يعنى به الخبر لظرف الى هنا كما لا مطلق



لا مطلق للخبر لان تقديم الخبر مطلق لا يفيد التخصيص اذ لا يصح ان يقال  
قام رجل من الاطاحة والشمول وغير ذلك وبجلا في غيره لانه اذا  
قيل في الدار علم اي حصل للسامع العلم القطعي ان ما في الذي يذكره  
اي بعد قوله في الدار امر موصوف بصحة استقراره في الدار يعني علم ان  
بعده ذلك يصلح ان يوصف بكنسوته فيها فكذلك قيل رجل موصوف  
بصحة استقراره في الدار كائن فيها فهو اي هذا القول في قوة التخصيص  
وان كان في الظاهر من قبيل التخصيص بتقديم الخبر الظرف وبهذا الاعتبار  
صار قسما اخر **المسألة** التخصيص بالنسبة الى المتكلم يعني بالنسبة الى  
من يصدر عنه هذا الكلام منه مثل قوله **سلام** مبتدأ تكون مخصصة  
**عليه** الجار والمجور في محل الرفع على انه خبر للمبتدأ **لتخصيص** اي  
لتخصيص قوله سلام بالنسبة الى المتكلم يعني بالقياس الى من يصدر  
هذا الكلام منه يدل على هذا المعنى قوله اذا صله سلمت سلاما لان  
السلام عرض لا يقوم بنفسه فيحتاج الى من يقوم به وهو الفاعل  
فحذف الفعل الناصب له مع فاعله يعني حذف الجملة الفعلية اذ  
القربينة هالكة او غيرها لقصد الاختصار وعدل من النصب الى  
الرفع يعني اعرب بعد حذف الجملة الفعلية الناصب له وجعل مرفوعا  
مبتدأ وان كان كونه لتخصيصه بالقياس الى قائل هذا الكلام لقصد  
الدوام والاستمرار يعني لقصد ان يكون السلام على سبيل الدوام  
والاستمرار لان الجملة الاسمية ككونها مؤلفة من اسمين والاسم يدل  
على الذات مما يدوم ويستمر غالبا تدل على الدوام والاستمرار بخلاف  
الجملة الفعلية لانها مركبة من فعل وهم والفعل عرض لا يبقا له زمانا قبله

كيفية يدوم فهي تدل على الخواتم والتجديد فكانه قال **سلام** اي  
بالاضافة اليه اي سلام من قبلي يشير الى ان الاضافة مجازية لان السلام  
في الحقيقة وصف لله تعالى فلا يضاف الى غيره قولا لا يطرق المجاز في هذا ايضا  
في قوة التخصيص بالاضافة وان كان في الظاهر من قبيل التخصيص بالنسبة الى المتكلم  
عليك هذا اما اشارة الى ان لكم بان التكرار يجب ان التخصيص حتى تقع  
مبتدأ فيكون قوله بعض المحققين منهم انه عدل الله واما اشارة الى  
ما ذكره من تفسير قوله سلام عليك المق هو الاول والمعنى الى الحكم  
بالتكرار يجب ان تخصص بوجه ما فتقرب من المعرفة حتى يكون مبتدأ  
هو المشهور المتعارف فيما بينهم اي بين النخاة وقال بعض المحققين  
مدار مبتدأ ومضاف الى صيغة الاخبار عن التكرار يعني يجب ان يصح  
الخبر عن التكرار وقوله مبني على الفاعلة للجار والمجور خبره يعني ان  
كان في الاخبار عن التكرار فائدة يصح جعلها مبتدأ بلا خلاف شئ قيل  
باتساق بين كلام النخاة من وجوه التخصيص وبين ما ذكره ذلك البعض  
انهم لما رأوا ان المبتدأ لا يقع فوقه بالتمييز بين المقيد من الحكم على  
التكرار وبين غير ضبطوا مثله فلما اختلف عنها لكان الفاعلة ليكون  
على تصدير ما في الحكم على التكرار ولكما صل ان ما ذكره النخاة مبني  
على المقام الذي يقع فوقه بالتمييز بين الفاعلة وغيرها وما ذكره  
ذلك البعض المحقق مبني على العالم الذي يقع فوقه بالتمييز بينهما وكل  
وجهة تأمل لا ما ذكره عطف على الخبر باعادة الجار من التخصيص  
بيان لما في قوله ما ذكره التي يحتاج مبني للمفعول في توجيهها انها  
الهيئة الكلية الركيكة اي الضعيفة من مركبة يركب بالركبة وفي ركن

6

o

o

رقنخ



وضيف فهو كذلك فعلى هذا قوله الواحصة صفة كاشفة لها فاد  
يجرى مجرى التفسير لان الولى في اللغة الضعيفة فعلى هذا اد  
على ما قال بعض المحققين يجوز ان يقال كوكب مبتدأ من غير تخصيص  
وحصول انقضاء أى سقط على وزن الفعل والفعل مع فاعله في محل الرفع  
خبر المبتدأ الساعة المنصوب على الظرفية أى كوكب سقط في هذه الساعة  
وشمس كاشف وقمر الخسفت وغير ذلك لحصول الفائدة  
لان انقضاء الكوكب لما كان نادرا رجح على بعض دون بعض اذ  
جعل مبتدأ من غير تخصيص وحكم عليه بالانقضاء فجعل الفائدة  
والجوز ان يقال رجل قائم لعدم حصول الفائدة في جعل  
رجله مبتدأ بلا تخصيص وقائم خبر له لكونه قيام الرجل كثير الوقوع و  
هذا القول أى قول بعض المحققين اقرب الى الصواب لظهور وجهه  
هو حصول الفائدة وردا على كقولهما وجوه يومئذ  
ناظرة على تقدير ان الظرف متعلق بقوله ناطرة واما على تقدير ان  
صفة للوجوه فيكون من قبيل التخصيص بالصفة وهو من  
ويوم لنا ويوم علينا الى غير ذلك مما لا يعد ولا يحصى وارجاه  
الى التخصيصات المذكورة فكيف لا يخفى وجهه على الفطنة و  
فرغ من بيان الخبر المفرد شرع في بيان ان يكون الخبر جملة فقال ما  
كان الخبر المعرف بقوله المجرد المستند به المغاير للصفة لذلك  
فيما سبق في تعريفه مختصا بالخبر المفرد بحيث لا يكون شاملا للخبر  
الجملة لكونه ان يكون الخبر المعرف فيما سبق قسما من الهمم والهمم  
حيث انه الهمم لا يكون جملة الهمم فيه غير تام فلم يكن الخبر جملة الهمم

كان او فعلية دخلت فيه أى في الخبر المعرف لكونه مفردا اراد ان  
يشير الى ان يبين الى ان خبر المبتدأ قد يقع بمعنى قد يكون جملة اعلم  
ان الاصل في الخبر الافراد لكونه اخصر وكون الطرفين متفقين في الافراد  
الا انه قد يكون جملة على خلاف الاصل من الجملة التي لها محل من الاكبر  
وحصولها في سبع الخبر والمحال والمفعول والمضاف اليه في قول وجزا  
شرط وقع بعد الفاء او اذا والتابع لمفرد وجمع لها محل من الاكبر  
ايضا بمعنى كما يكون الخبر مفردا يكون جملة فقال جاء علا كلامه مثالا  
لما يكون الخبر جملة **والخبر قد يكون جملة فعلية** وينير بجملة قد يكون  
وبصفة التقيد الى ان الاصل في الخبر الافراد لكونه طرفا للكلام في  
لمسبق ايضا لسمية قد هما لكون البحث في الهمم وكون الاصل في الافا  
والاعراب **مثل زيد مبتدأ ابوه** مبتدأ ثان قائم خبر المبتدأ الثاني  
وحوم خبر خبر المبتدأ الاول وجملة فعلية ولو كان فعلها ماضيا  
**مثل زيد مبتدأ قام** فعل ماضى **ابوه** فاعله والفعل مع فاعله في محل  
الرفع لانه خبر مبتدأ او قائم مغاير عما مثل زيد يقوم ابوه او امرا او  
نهيما ولذا يقدر الجملة بالخبرية وان كان مؤلاما مثل زيد اضربه اى يقول  
في حقه اضربه ومحقق لان يؤمر بالضرب ونحو زيد لا تضربه ولم  
يدكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية لانها مؤل بالفعل فتكون في  
حكم الجملة الفعلية فلا وجه لقول من قال فالظرفية جملة لا تتقيا  
استناد الفعل الى الظرف ولذا لم يسم فيهم كان فاعلا للفعل ولا لقوله  
ولان ان تقول لم يذكرها لانها كسقت من غير مرة بل متصل بهذه  
الامثلة ولم يذكر الشبهة لا المص والاشراح لانها تخرج عنهما



لأن الجملة هي الجزاء والشرط قيد والجزء لا يخرج عن التسمية والفعلية يعني  
 أن كل الجملة فعلية والجملة الشرطية التسمية فالجاء قبل الجملة عند المص  
 اثنان التسمية وفعلية كما سبق من أنه خبر الكلام فيهما وإذا كان الخبر  
 جملة ما عرفت والجملة مستقلة بنفسها لا اشتراكها على الاستناد المشترك  
 على المستند إليه لا يقتضي الارتباط بغيرها إلا فادتها فائدة ثالثة  
 يشير إليها أن الغاء في قول **فلا** جزاء الشرط محذوف ولفظه **بلا**  
 من التثنية للجنس **بد** مبنى على الفتح في محل نصب الجملة في الجملة التثنية  
**خبر من عائد** الجار والمجور في محل الرفع خبر تقديره لا بد حاصل  
 من عائد أي لا محال ولا فراق يربطها به أي يربط ذلك العائد  
 للجملة بالمبتدأ ويخرجها عن الاستقلال ويجعلها مرتبطة به  
 ذلك العائد الذي يربطها به أما خبر عائد إلى المبتدأ هو لو كان جملة  
 في مثل زيد قائم أو فضله مثل زيد ضربه أو ضربته أو مضان  
 كما في المثالين المذكورين في المتن أو عيى أي غير ضمير كاللهم  
 كلام للجنس الذي يدخل فاعله أفعال المدح والذم فإن فاعلها  
 أما المحلى بلام الجنس أو المضاف والمضاف إليه الكائن في نوع الرجل  
 زيد على تقدير أن يكون المخصوص مبتدأ محذوف تقديره ثم الرجل  
 هو زيد فلا يكون ذلك المثال مما نحن فيه وكوضع المظهر موضع  
 المظهر لزيادة التأكيد في ذهن السامع وتقديره فيه لأن فيه  
 إعادة اللفظ **بد** معنى عن ضمير ويكون قائما مقام ما يقدري  
 مؤذاه في نحو لماقة مبتدأ ما استغفرتيه مبتدأ عند سبويه  
 خبر مقدم عند غير لماقة خبر أو مبتدأ على اختلاف المذهبين

والجملة خبر للمبتدأ الأول تقديره لماقة ما هي أي أي شيء هي وو  
 ووضع المظهر موضع المظهر جاز في مقام التعظيم مطلقا وكذا  
 تفسير المبتدأ يعني أن يكون عينه مثل الشأن زيد قائم ومقول  
 عمر قاعدة لأنه لما كان الخبر عين المبتدأ وتفسير المبتدأ عن ال  
 الرابطة كمال الاتصال والامتزاج بينهما بحيث لا يحتاج إلى الرابطة  
 الزائدة نحو قل هو الله أحد **وقد يحذف** مبنى للمفعول العائد  
 إذا كان ضمير غير فاعله لأنه إذا كان فاعلا لا يحذف كونه عمدة في  
 الكلام وموق أو أما غير الله الضمير فيكون الخبر عين المبتدأ لا يقبل  
 المحذوف ووضع الظاهر موضع المظهر كذا تفوت مع المحذوف لو  
 حذف وكذا اللام إذا لم تحذف لا ينافي الذهن إلا إلى المظهر فلا  
 فلا يجوز حذف غير لقيام قرينة أي وقت قيام قرينة عالية أو  
 مقالية دالة عليه نحو الخبر مبتدأ الثاني وهو بالفارسية  
 دوازده شتر واهذب وتفصيله أن أكثر اثني عشر وسقاو  
 الوسق ستون صاعا والصاع أربعة أمداد والمد المن ستين  
 الجار والمجور خبر المبتدأ الثاني وهو مع خبر خبر المبتدأ الأول  
 درهما غير نغما ثم بنون الجمع والسمن بفتح السين المهملة وسكون الهمزة  
 وهو يخرج من السهم مبتدأ متون شئيه من مبتدأ ثان بدوهم  
 الجار والمجور خبر المبتدأ الثاني وهو مع خبر خبر المبتدأ الأول أي  
 أكثر منه الجار والمجور وهو هنا حال من ضمير الظرف فيلزم تقديره  
 على عامل الظرف وهو جاز في الحال والظرف لأنه أما مقدرا بالفعل أو  
 وحال من المبتدأ الثاني لأن المبتدأ في حكم الفاعل كونه مستند إليه التكرار



حال كونه من التركاين بستين درهما ومنوان منه الجار والجور  
 صفة لقوله منوان فيكون من قبيل التخصيص بالصفة ولذا وقع مبتدأ  
 الا انه حذف بقرينة حاله ان بايع التبر والسمن ولا يستغنى عنهما بعض  
 العائد في هذين المثالين بقرينة حاله التسوية نوحى ببيان كونه  
 مع ان بايع التبرين قيمتهما لا قيمة غيرهما وبيع السمن ايضا بين  
 قيمته وقال الرضي حذف قياس عند الكل في موضع وهو ان يكون  
 الضمير مجرورا لمن يتبعه فيكون الخبر جملة التسمية ويكون انه  
 المبتدأ الثاني فيها جزء من المبتدأ الاول الى ههنا كلامه **وما**  
**وقع ظرفا** الخبر الذي جعل ما هو موصولة اشار الى سبق  
 الخبر وقع ظرف زمان نحو القتال يوم طلحة او ظرف مكان نحو  
 عندك او جارا ومجرورا فانه جار مجرى الظرف لاحتياجه الى  
 الفعل او معناه احتياج الظرف اليه لمكتبة له لان الظرف في  
 الحقيقة جار ومجرور كونه بمعنى في وكذا ستماء بعضهم ظرفا  
 اصطلاحيا قال المحشي الظرف عندهم لم الظرف الزمان والكم  
 وهم يتساحون فيطلقون على الجار والمجرور ثم يتساحون  
 فيطلقون على ما يعم الجميع فالشارح جرى على التسامح مع  
 لفظة التعميم الى ههنا كلامه **فالكثير** مبتدأ الفاء فيه جرب  
 الشرط وهو قوله ما وقع ظرفا لان المبتدأ اذا كان موصولا لان  
 جملة الفعلية او ظرفية فيتضمن معنى الشرط فيدخل في جوابه الفاء  
 على ما ياتي من الحاجة وهم البصريون كانوا واقعون على انه قد  
 الجار ليصح للكل وحذف الجار من ان وان قياس كثير اي الخبر الذي وقع

ظرف زمان او مكان او جارا ومجرورا **مقدرا** اي مؤلا هذا تقدير  
 باللام لان التقدير يلزمه التأويل اذا لمقدر يقول لا محالة وليصح  
 تقديره بالباء **بجملة** كانه بتقدير الفعل فيه لان الفعل يحتاج الى  
 الفاعل وهو مع فاعله جملة لانه اذا قدر فيه الفعل يصير جملة  
 ومن ثم ان الظرف يقيد بمجرور من غير ذكر الفعل في الصلة لان  
 الصلة يجب ان تكون جملة واذا افلدها يفيد ايضا في غيرها  
 واعلم ان الخبر هو المتعلق المحذوف مع ظرف لان المقصود الاخبار  
 بوجود الشيء في الظرف انا انهم حذفوا بعض الخبر حذف لازما  
 واقاموا البعض الآخر مقامه وسماه بهم الخبر اختصارا ومجازا  
 ولذا انتقل الخبر الى الظرف بخلاف ما اذا قل قدر اي بخلاف  
 الظرف قدر فيه لم الفاعل او لم المفعول او غيرها من المشتقات  
 غير الفعلية كما ذهب هو مذهب الاقل وهو الكوفيون فانه  
 اي الظرف اي حين قدر فيه لم الفاعل او غيره يصير مفردا لانه  
 لم الفاعل لما كان تشبيها بالخالي عن الضمير مثل صر رجل وانت رجل وانت  
 رجل وهو ضارب وانت ضارب وانا ضارب الا يكون مع فاعله جملة  
 فيكون لا محالة مفردا وجه الاكثر يعني البصريون في ان الظرف مقد  
 بجملة بتقدير الفعل فيه ان الظرف لا بد له من متعلق بفعله لا  
 كونه في الاصل جارا ومجرورا عاملا فيه ليعمل فيه والاصل في العمل  
 هو الفعل فقط كونه في الاصل حدثا قائما بالخبر فاذا وجب  
 التقدير اي تقدير متعلق ليعمل فيه في الاصل فيقدر ما هو الاصل  
 في العمل اولي واليق وايضا للقياس على الظرف الذي وقع صلبه



للموصول مثل الذي في الدار زيد وعلى الظرفية وقع صفة مثل كل رجل  
في الدار فله درهم والمتعلق في الموضعين فعل لا غير لان الصلة  
يجب ان يكون جملة وجه الاقل في الان المقدر في الظرف كعم فاعل و  
نحو انه اي الظرف خبر ولا اصل في الخبر لا افراد ليتفق الركبان  
في كونها مفردين وان المفرد سري قبول لان الجملة في الربط وتجب  
بان اتفاد الركبين اما تحقعا او تاويلا وفي الجملة وان لم يتفقا  
تحقيقا لكنهما يتفقا تاويلا ولان خبر الجملة اقوى لتأكيد وقد  
في قوله ولما كان الخبر المعروف فيما سبق وجاز تأخير عن الخبر على  
الاصل لكنه اي الا ان التقديم على الخبر لفظا قد يجب لام عارض يوجه  
تقديمه عليه كما اشار اليه المصنف اي الى ذلك الامر العارض بقوله  
**واذا كان المبتدأ لهذا شروع في بيان موجبات تقديم المبتدأ على الخبر**  
**مستحالة على ما في موصولة او موصوفة والشارح يجب الى الثاني**  
**له صدر الكلام** فاعل الظرف لوجود شرط عليه في العلم الظرف هو  
الاعتماد على احد الاشياء الستة او مبتدأ والظرف خبر مقدم له  
الجملة الفعلية او اسمية صفة او صلة اي على معنى وجب له اي لانه  
المعنى صدر الكلام وهو معنى يغير الكلام كالتفهام والتمني و  
الترجي للغير ذلك وانما وجب بهذا المعنى صدر الكلام ليعلم من اقر  
الامران الكلام من اي نوع فانه يجب تقديمه اي تقديم التفهام و  
المبتدأ المتضمن معنى التفهام حفظا لصدرته وكذلك لما اشرط نحو  
من جاء فهو مكروب لانه مؤثر في الكلام ويخرج له عما هو عليه وكل  
مؤثر في صدر ذلك الكلام وكذا المبتدأ المضاف الى ما له صدر

نحو غلام من قام فان المضاف لشدة اتصاله بالمضاف اليه جعل له  
بمنزلة كلمة واحدة مستقلة الصدر وكذا المبتدأ المنزل منزلة المتضمن  
له كالمبتدأ المقترن خبره بالغاء نحو الذي ياتي فله درهم وكذا اذا  
كان المبتدأ ضمير الشأن مثل حوزيد قائم فانه لا يهام قبل التفسير  
فلو اخرج عن الاخر لغات الابهام الموق وكذا ما التجب نحو ما احسن  
زيد فانه لا يجوز التصرف فيها بالتقديم والتأخير وكذا المبتدأ  
الذي يدخل عليه لام الابتداء نحو لزيد منطلق لاختصاصه بالابتداء  
الكلام او كان الخبر مخصوصا بالمدح والذم في قوله نحو نعم الرجل زيد  
فقد ر في حركته الاصل اي حوزيد او كان المبتدأ معرفة محذوفة  
لخبر لانه اذا كان محذوفا وجب تقديمه فيقدر في مكره الاصل  
كقوله في جواب من قال عندك زيد اي زيد عندك كذا قاله  
السيد عبد الله **مثل من ابوك** ولم يترك فان من في محل الرفع  
انه مبتدأ مشتمل على ما له صدر الكلام وهو التفهام وانما وجب  
تقديمه ليعلم في قول الامران الكلام ان نوع من انواعه ولانه مغير  
الكلام من الاخبار الى الاشياء والمخير قبل فان معناه اي معنا من  
ابوك اهذا ابوك ام ذلك او زيد ابوك ام عمر او غيرهما فاختر  
منه فاقم لفظ من مقام اهذا فتضمن معنى التفهام والابتداء  
فوجب له التقديم وابوك خبره وهذا اي كون من مبتدأ وابوك  
خبر عنده هو مذهب سيبويه لانه يخبر عنه بمعرفة عن النكرة  
متضمنة للتفهام او نكرة هي فعل التفعيل مقدم خبره والجملة صفة  
لما قبله نحو مرت رجل اقبل منه ابوه والمثال المنفق عليهم هذا المقام



نحو من قام وما جددك واتهم قام ومن قام قت وذو صلب بعضه  
 انضاج الى ابوك مبتدأ لكونه معرفة بالاضافة وكون من التكملة ومنع  
 بسبويه الامتناع في المبتدأ المتضمن بمعنى المستفهام وغيره وكذا ابن  
 الحاجب ومن خسر الوجوب تقديم بالرفع لانه فاعل على المبتدأ المتضمن  
 بمعنى المستفهام فيكون هذا المثال على هذا من وجوب التقديم للظن  
 على المبتدأ في الضمى وانما كان الشرط وغيره مما يغير معنى الكلام  
 انصدر لان السامع يبنى الكلام الذي لم يصد بالغير على اصله فلو  
 قل وجود انذبحني بعده ما يغير لم يد السامع اذ سمع بذلك المغير  
 هو رجع الى ما قبله بالتغير او مغير لما يحى بعده من الكلام فيشعر  
 لذلك ذهنت الى هذا كلامه فيجب تقديم ازالة التشويش او  
**كانا عطف على كان اي المبتدأ والظن مع فتين** اختار عن كون  
 احدهما معرفة لانه يجب تقديم نحو زيد منطلق والمنطلق رجل  
 لانه لا يجوز الاخبار بالمعرفة عن التكملة متساويين في التعريف  
 خوانا ابو النجم وشعري وشعري وانت وهو هو وانا انا  
 في مقام المدح او غير متساويين والقرينة على كون احدهما متقدما  
 او للآخر مبتدأ والآخر منها خبر وهذا من باب عطف شيئين على معنى  
 عامل واحد بعاطف واحد فانه لو وجدت قرينة دالة على المراد  
 يجب التقديم مثل ابوح وابو يوسف والمراد بشيئين الثاني بالاول فيكون  
 المعنى ابو يوسف كابي حنيفة ومثله قوله ابي بتمام لعاب الاقاي  
 القائلات لعاب وارى للجنى لثرا ايد عوازل والمراد ههنا ايضا  
 الثاني بالاول فيكون تقديمه لعابه كلعاب الاقاي القائلات ومثله

ايضا قوله بنونا بنونا بنونا اي بنونا بنونا بنونا بنونا بنونا بنونا  
 بنو صديق ابنا الرجال الا بعد صفاته يلتبس ان المراد الاخيار  
 عن ابنا ابنا بناتهم بمنزلة الابناء لا للاخبار عن الابناء بل  
 بانهم بمنزلة الانبياء الانبياء مخوزيد المنطلق او المنطلق زيد اي  
 الشخص الذي له الانطلاق المسمى بزيد فهذا مثال لكونها غير  
 متساويين في التعريف لان العلم اعرف لما يحى ولم يمثل للمساويين  
 في التعريف لندوة **او كانا** اي المبتدأ والظن **متساويين** في  
 التخصيص سواء كان متساويين في اصل التخصيص لاني قرأه يعني يكون  
 وجه التخصيص في احدهما على قدر جهة في الآخر فان ذلك غير مراد  
 من لو قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب تقديم مع ان الظن ههنا  
 اعرف من المبتدأ كقولك ضارب امرأة ضارب رجل صالح وجب  
 تقديم ايضا ان كانا وجب تقديم اذ كانا متساويين في قدر التخصيص  
 مثله **مثل قولك افضل مني افضل منك** وهما متساويان في  
 التخصيص بالمعول مع قطع النظر من الخطاب والتكلم والافكون  
 الثاني اخضر وانما وجب تقديم المبتدأ على الخبر في هذين النوعين  
 دفعا للاشتباه وعجلا بالاصل لان الاصل في المبتدأ التقديم فاذا  
 لمزم الاشتباه يعمل بالاصل لانه هو المرجح قوله دفعا بالدال لابلوا  
 ان الدفع لسهل من الرفع لان الرفع يكون في أن الحدود والرفع بعد  
 التقرر فيكون لسهل **او كان الخبر فعلا** اي للمبتدأ اي يصح المبتدأ  
 ان يكون فاعلا لذلك الفعل او تأكيد لفاعله لو تأخر المبتدأ مثل انما  
 وانا سمعت في حاجتك قوله فعلا له احتراز عما اي عن الخبر الذي



لا يكون فعلا لا يكون سببها في قولك زيد قام ابو فانه لا  
يجب تقديم المبتدأ على الخبر بل يجوز تأخيرها ايضا وكذا قال الشيخ  
يجوز ان يقال قال ابو زيد بلوز الاضطرار قبل الذكر لفظا لا رتبة لعدم التباين  
بين التباين المبتدأ بالفاعل لعدم تعدد الفاعل والابتداء ايضا وهو  
**مثل زيد قام وجب تقديمه** جواب لقول وان كان المبتدأ اول قول  
اذ كان فعلا على ما سبق ان تقديم المبتدأ على الخبر في الصورة الثالثة الاولى  
الاهمية وقع الواو جمع اول فلما ذكر من وجوب الصدرة في الصورة  
الاولى ودفع التباين في صورتين الاخريتين فلا يجوز فيها تقديم  
الخبر على المبتدأ اصلا وقطعا بل ايهما قدم فذلك هو مبتدأ وانما هو  
التقديم في الصورة الاخيرة فليلا يلتبس المبتدأ بالفاعل لو اخرا اذ كان  
الفعل الواقع خبر عنه مفردا مثل زيد قام فانه اذا اخر المبتدأ على الخبر فليلا  
قام زيد يلتبس المبتدأ بالفاعل يعني لم يعلم ان زيد فاعل للفعل والكلام  
جملة واحدة او مبتدأ مؤخر والفعل قبله مع فاعله خبر عنه والكلام  
جملتان يعني جملة كبرى مؤلفة خبرها جملة فعلية فوجب تقديمه لان جملة  
الابتداء او بالبدل عطف على قوله بالفاعل في قوله فليلا يلتبس المبتدأ  
بالفاعل يعني فليلا يلتبس المبتدأ ايضا بالبدل عن الفاعل اذ كان  
الفعل مثنى مثل زيدان قاما او جموعا زيدون قاموا فانه اذا اخر  
في مثل زيدان قاما وزيدون قاموا يعني خبر المبتدأ في هذين من  
وقيل قاما زيدان وقاموا زيدون ويحتمل ان يكون زيدان وزيدون  
بدلان عن الفاعل بدل الكل من الكل مع انه غير مراد قال التيسير  
بالبدل عن الفاعل او بالفاعل على هذا التقديم اي قاما زيدون و

قاموا زيدون ايضا اي كما التيسير المبتدأ بالفاعل في نحو قام زيد مبتدأ على  
قول من يجوز ان يكون الالف يعني الالف التثنية والواو اي واول جمع حرفا  
دال على تشبيه الفاعل وجمعه لا ضمير فاعل للفعل فيكون الفاعل الالف  
كالبناء في ضربت هندا فانها حرف دال على تانيث الفاعل لا ضمير هو فاعل  
للفعل فيكون الالف اللفظ كالواو في اكلوا في البراغيث وفي قوله تعالى  
واسرو النجوى الذين ظلموا وفي الحديث تعاقبون عليكم ملائكة  
الليل والنهار على قول ولما فرغ من بيان الاحوال التي توجب تقديم  
المبتدأ بعد ان كان الاصل فيه التقديم شرع في بيان احوال التي  
توجب تقديم الخبر بعد ان كان الاصل التاخير فقال **واذا تضمن**  
اد اذ كان مشتملا فتخير العبارة التي كانت في المبتدأ للتضمن  
فيها لكن الاشتغال خبر من التضمن لانه يتبادر عنده كون ما له صدر  
الكلام ولا يلزم **الخبر المفرد** اي الذي ليس بجملة لان المفرد مطلق  
على ما يقابل المثنى والجمع والمضاف وشبهه وعلى ما يقابل الجملة وشبهها  
والمراد الاخير صورة سواء كان الخبر المفرد بحسب الحقيقة جملة او  
غير جملة **ما موصولة** او موصوفة بمفعول يتضمن لانه متعدد  
**المصدر الكلام** فاعل الظرف او مبتدأ خبر الظرف اي مع وجوبه  
صدر الكلام كالف التثنية وغيه مما يقتضي صدر الكلام **مثل اين**  
زيد فعناه في الدار زيدان في السوق فزيد مرفوع لفظا لانه مبتدأ  
عند الصريين انهم شرطوا الاعتماد على الاشياء الستة في عمل الظرف في  
لهم لفظ واما عند الكوفيين فزيد فاعل الظرف لانهم لم يشترطوا  
الاعتماد فلا يكون مما نحن فيه لان جملة الظرفية لا محل لها من الاعراب



وفي اثن ظرف من الظروف الكاشية مبنى على الفتح لتضمنه معنى غنة  
 الاستفهام ولذا قال الشاعر لم متضمن الاستفهام خبر وهو اي لفظ  
 اين ظرف كما قلنا الا انه لا بد له من متعلق عامل فيه فان قدر فعل  
 لكونه صادرا في العمل والفعل لا بد له من فاعل كان الظرف المقدر  
 بالفعل المحتاج الى الفاعل جملة حقيقة ومفردا صورة فيكون تلك الجملة  
 خبرا مقدما لتضمنها معنى الاستفهام المقتضى صدور الكلام واما قدر  
 باسم الفاعل كان اي الظرف المذكور مفردا حقيقة وصورة كما سبق ان لم  
 الفاعل وعلى التقديرين اي تقدير الفعل وتقدير اسم الفاعل ليس الخبر  
 بجملة صورة وان كان على التقدير الاول جملة حقيقة فاطلاق الاول  
 عليه لا يكون بحسب الصورة واحترز به اي بقيد الافراد بقوله المفرد  
 عما يكون الخبر جملة متضمنة لا يقتضى صدور الكلام نحو زيد اين ابون  
 فزيد مبتدأ واين لم متضمن الاستفهام خبر مقدم وابعه مبتدأ مؤخر  
 وهو مع خبر مقدم عليه جملة كتمية متضمنة لمع الاستفهام خبر فلا  
 يجب تقديم الخبر لان ابون ان كان مبتدأ كما قلنا فقد وقع في  
 الاستفهام في صدر جملة فلا يحتاج الى تقديم لان ما يقتضى صدور الكلام  
 انما يقتضى صورة جملة داخل هو عليها يجب ان لا يتقدم عليه  
 احد ركني هذه الجملة ولا يقتضى صدر كل جملة فان كان ابون فاعله  
 فقد وقع في صدر ما هو كالجملة فاخذ حكمها في عدم الاحتياج الى  
 التقديم اذا لا يبطل بتأخير اي بتأخير ذلك الخبر صدور جملة  
 صدر الكلام لتصدر في جملة وجملة ما يغيره كما ذكرنا او كان ذلك  
 الباء في قوله بتقديم اي الخبر متعلق بقوله **مصححا** لانه احتراز من

ان يكون الخبر

ان يكون الخبر بتأخير مصححا لكونه مبتدأ نحو زيد قلم فان زيدا انما  
 يصح كونه مبتدأ بتأخير حتى لو قدم وقيل قام زيد ويجب كونه  
 فاعلا **له** اي المبتدأ من حيث انه مبتدأ لان حيث انه لم يقتضيه  
 يصح وقوعه مبتدأ اي لكون تقديم الخبر للظرف محال ذلك المضاف  
 انما ذكر **مثل في الدار رجل** او محذوف كقولك رجل في جوف  
 من قال من عندك اي عندي رجل واحترز بقيد التصحيح عن مثل  
 رجل عالم في الدار فان التقديم ليس بواجب فيه لان تقديمه ليس  
 له بل المصحح فيه الوصف ومنه قوله تعالى وارجل مسمى عنه موال  
 قوله في الدار خبر مقدم **مخصص** المبتدأ كما عرفت فيما سبق في وجه  
 تخصيص المبتدأ التكنية حيث يقال التخصيص بتقديم الخبر للظرف  
 فلو لم يما هو الاصل في الخبر واخر بقى المبتدأ تكنية غير مخصص  
 بوجه ما وذا غير جائز لما عرفت ويحتمل ان يكون الظرف صفة لرجل و  
 يكون من قبيل التخصيص الصفة والخبر محذوف بلا قرينة وهو ايضا  
 غير جائز فلزم تقديم الخبر محذوف بلا قرينة وهو ايضا غير جائز فلزم  
 تقديم الخبر ليكون المبتدأ تكنية لمخصصة ولدفع الاحتمال المذكور **او**  
 كان **لمتعلقة** بكسرة اللام فان فتح الدال يرد به مجموع ما وقع خبر المقتضى  
 وهو على التهمة نظرا الى ان الخبر في الحقيقة يقتضى مستقرا لان الفعل  
 ونسبه متعلق بالكسرة لا بد عرض وان كسر يرد به الرجوع اليه وهو التهمة  
 خاصة من نظر الى انه جزء الخبر واما ردها عن الثاني اي للجزء الخبر يعني  
 اذا اشبهل بالمبتدأ ضمير راجع الى جزء الخبر اي كان المتعلق بالخبر للجزء  
 التابع صفة المضاف وهو المتعلق له اي الخبر بتبعيته متمم معها

رجل موصوف  
بصفة الاستفهام



او مع تلك التبعية تقديم اي تقديم ذلك التابع على الخبر فلا يرد نحو  
 على الدخول متوكلا لان الضمير عائد الى الجور وهو ليس خبر قوله متوكلا  
 فلا يجزئ تقديم الخبر بل العمل لما هو الاصل اول والاخرى ولان الضمير  
 في عمده وان كان عائدا الى الله الذي يتعلق بالخبر الذي هو متوكلا  
 الا ان يتعلق به ليس بالمعنى المذكور الذي هو متعلق بالخبر **بالمحل**  
 كائن في جانب **المبتدأ** بان كان الضمير مضافا اليه له راجع الى  
 ذلك المتعلق فقط وانما وجب تقديم الخبر اذ لو اخر الخبر عملا بما  
 هو الاصل في لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة حتى لو قيل مثلها  
 زيد على التمرة لكان مثل قوله صاحبها في الدار وقد تقدم **التمرة**  
**مثل على التمرة** مثلها زيدا كناية عن كثر زيد خلط بالتمرة  
 فقوله مثلها اي مثل التمرة مرفوع لفظا لانه مبتدأ ومضاف الى ضمير  
 الى التمرة في قوله على التمرة ولذا قال الشارح وفيه اى في قوله مثلها وهو  
 مضاف اليه راجع لمفعول الخبر بذكر الله اي الخبر وهو اى ذلك المتعلق  
 التمر بدور الجار لان الخبر هو جميع قوله على التمرة يعنى الجار والجور  
 كلاهما في محل الرفع على الخبرية والتمرة متعلقة به اي بالخبر وهو الكل  
**او كان الخبر خبرا عن ان المفتوحة** قيدها بالمفتوحة لان المكسورة  
 لا يصلح ان يكون مع كمها وخبرها مبتدأ كقولها جمل والمبتدأ مفرد في  
 منافات فاذا قدم سؤل كان ظرفا كالمثال المذكور في المتن او غير ظرف نحو  
 حق انك عالم عرف من اول الامر اي الذي يحسن بعلمه ان المفتوحة لان خبر  
 لا بد له من مبتدأ ولا يصلح الا المبتدأ الواقعة مع كمها وخبرها المأولة فتد  
 بعد صفة لان المفرد مبتدأ مفعول لقوله الواقعة لان الوقوع يتعدى نحو فتد

السكين على عنق الشاة وانما وجب تقديم الخبر على المبتدأ لواخر الخبر  
 لا التيسر المفتوحة بالمكسورة لانه بما يظن انه خبر ان المكسورة  
 بعد خبر وان كان الخبر ظرفا قد يظن انه متعلق لخبر ان المكسورة  
 واذا تقدم عرف انه خبر المبتدأ واذا علم ان المقدم خبر علم ان ما بعد  
 الخبر هي المفتوحة لا المكسورة لانها مع خبرها جملة وصح لا تقع مبتدأ  
 بخلاف المفتوحة فانها مع ما في خبرها في تقدير المفرد كما سبق اذ  
 في تأخير اي تأخير الخبر عملا بما هو الاصل فيه خوف لبس بفتح  
 ويكون التيسر اي خوف الالتباس ان المفتوحة بالمكسورة في التلطف  
 بمن السامع ام يعلم ان المتكلم تلفظ بالفتحة او بالكسرة **لخفا**  
 الفتحة او في الكتابة مصدر كتب كالحطابة مصدر خطب معطوف  
 على قوله في التلطف باعادة الجارية لان المعطوف على الظاهر هو الجور  
 يجوز اعادة الجارية ولا يجوز يعنى لواخر الخبر اعنى قوله  
 عندي عملا بما هو الاصل وكتب انك قائم عندي احتمل انها لا  
 المكسورة وعندي ظرف قائم او خبر بعد خبر والكلام اي جملة كونه  
 مؤكدة واحدها او انها المفتوحة وصح ما بعدها مبتدأ و  
 عندي خبرها فالقدير قيامك كائن عندي والكلام جملة ليمية  
 بالانكيد فلدفع هذا الاحتمال وجب تقديم الخبر سؤل كان ظرفا **مثل**  
**عندي انك قائم** او غير مثل حق انك قائم **وجب تقديم** اي  
 تقديم الخبر على المبتدأ في جميع هذه الصورة الاربع لما ذكرنا عليه  
 كالاخذ من خبرها فليراجع اليها **وقد يتعد** الخبر لانه حكم و  
 الحكم على الشيء يجوز تعدده من غير تعدد الخبر عنه قيد به نصيبا



للتقليل في قد فان تعدد الخبر متى تعدد الخبر عنه كثير ومنه قائم وعمود  
 فيكون الخبر اثنين فصاعدا يعني فوائد على الاثنين الى ان يشتمل  
 وذلك التعدد اما ان يكون بحسب اللفظ والمعنى يعني ان يكون اللفظ  
 الخبر الثاني غير لفظ الخبر الاول ومعناه ايضا كذلك مع جواز احتمال  
 اجتماعهما في محل واحد جميعا اي يكون تعدد الخبر بحسب اللفظ  
 والمعنى حال كونهما مجتمعين لا بحسب اللفظ ولا بحسب المعنى فقط  
 وسجل ذلك اي التعدد الذي بحسب اللفظ والمعنى جميعا على وجهين  
 احدهما ان يستعمل بالعطف بان الثاني معطوف على الاول نحو زيد  
 وعافل وليس قولك جميعا عالم وجاهل من هذا القبيل لان كلا  
 فيما تعدد فيه الخبر عن الشيء واحد وهما الخبر عنه بالاجمال  
 فلا يكون من تعدد الخبر في شيء بل يكون تقديره صور جاهل  
 والثاني ان يستعمل بغير العطف مثل زيدا عالم عافل وفي الرض لان  
 الاخبار المتعددة فيه اما ان يكون متفاداة او لا والاول كقوله  
 وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فقال لما يريد في كل واحد  
 ضمير يرجع الى مبتدأ وان كان مشتقا ولا اشكال وفي الثاني اما ان  
 فقط على قوله اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا وليس ما تعدد لفظا دون  
 معنى من هذا في الحقيقة نحو زيدا جاحل تاسع لانهما معنى واحد واللفظ  
 في الحقيقة تأكيد للاول والمراد بالتعدد ان يكون لكل منهما معنى  
 انهما اذا اجتمعا يحصل معنى واحد ايضا لان يكون الثاني تأكيد  
 للاول مثل قولك زيد جاحل نحو هذا خلوا خايبين لان الضمير  
 كل واحد من الخبرين مجموع المبتدأ اذ المعنى في جميع اجزائه خلوة

على خبرها الخبر عنه بالاجمال  
 غير الخبر عنه بالاجمال

كلها غموض لانه المتخرج الضمان في جميع اجزائه وانكسر احدهما بالآخر وفصل بال  
 بانكسار كيفية متوسطة بينهما ولذا علل الشارح بقوله فانها في الحقيقة خبر  
 ولقد ادى موبصم الميم وشديد الزلا الجمعية اي جامع بين الخلافة والجموع  
 حال الوسط بينهما لان الحق اشياء ككيفية ومتوسطة بينهما لا اشياء انفسها  
 ولو كان كذلك لكان يقال هذا خلوا وهذا ماض فيكون بيان خلوية هذا  
 واحتمالية ذلك ولكونه هذا غير مراد قال هذا خلوا ماض مراد به الكيفية المتوسطة  
 بينهما وفي هذه الصورة اي صورة تعدد اللفظ فقط دون المعنى ترك العطف  
 بينهما اولى لشدة الاتصال بينهما لان مجموعهما بمنزلة مفرد فلو استعمل العطف  
 بينهما لكان عطف بعض كلمة على بعض تلك الكلمة ونظر بعض الحماة وهو  
 ابو علي الى صورة التعدد وجوز العطف بالواو لانها الجمع المطلق وفي  
 واعلم ان يجوز ان يعطف احد الجزئين على الآخر بالواو مع انصاف لجمع  
 المبتدأ بكل واحد من الجزئين بقوله زيدا بركم شجاع وكذلك ما هو بمنزلة  
 في جمع الضمير من كل واحد من الجزئين الى مجموع المبتدأ اذ المعنى في الجمع  
 اجزائه غموض ايض ولقد و هذا خلوا ماض وسبق واما اذ الم مرجع  
 كل واحد الى مجموع المبتدأ نحو جاحل عالم وجاهل فلا بد من الواو لان المبتدأ  
 منكوك تقدير اي احدهما عالم وجاهل الى هنا كلامه ولا يجوز ان يقال  
 مراد امر يعني في توحيد عبارته الباء في قوله بتعدد الخبر متعلق بقوله من  
 وقوله وقد يتعدد الفاعل الخبر ما الى التعدد الذي يكون بغير عطف لان التعدد  
 بالعطف لا يخفى فيه لاني تعدد الخبر على سبق ولا في تعدد المبتدأ مثل زيد  
 وعمرو وكبر قائم يعني كل واحد منهما او زيد قائم وعمرو وكبر ولا في تعدد  
 خبرهما اي غير الخبر والمبتدأ مثل تعدد الفاعل مثل قائم زيد وعمرو







في اللفظ يعني اذا قصد الدلالة المبتدأ على معنى السببية ولفظ فيجب  
 دخول الفاء فيه اي في الخبر اي اذا لما قصد من الدلالة وان لم يقصد  
 دالة المبتدأ على المبتدأ السببية في لفظه بل قصد مجرد الدلالة على معنى  
 الابتداء فلم يجب دخول الفاء فيه بل يجب عدمه اي عدم دخول الفاء في  
 الخبر لعدم السببية ولم تكن مقصودة من اللفظ **وذلك** اي المبتدأ  
 المتضمن معنى الشرط الذي يكون سببا للخبر الحكم به فيصح دخول الفاء فيه  
 شيان اما **الان** اي احدهما **الان** **الموصولة** التي لم يوصول جعلت  
 صلة جملة فعلية ماضية كان الفعل باقيا على معناه او غير الشرط فانه  
 لا يكون الاستقبال في المعنى او مضارعا ويدخل في قول الموصول **الان**  
 الموصولة نحو الزانية والزاني الآية لان صلتها لا يكون الافعال في  
 علم الفاعل والمفعول على معنى **او ظرف** عطف على قوله بفعل **اي** الذي  
 جعلت صلة جملة فعلية او جملة ظرفية مؤن جملة فعلية فيم نشر على  
 ترتيب ذكر الظرف مع ان الموصول كائن مع الفعل لا محالة لان لا يقع  
 ظرفا فلولم يذكر على الفعل على الفعل الصريح فلم يتناول والمراد بالظرف  
 ما يجري مجراه على ما عرفت كابقا صهنا اي في موضع الصلة الموصول  
 الذي وقع المبتدأ مضمنا لمعنى الشرط فيصح دخول الفاء في خبره او صحته  
 الدخول فيه مرارا او فعلا او مؤلا به لئلا يشابه المبتدأ بالان  
 من اكوفين لان عندهم الظرف مؤلا بالان لم يكن صلة الموصول  
 وانما اذا كان صلة لدخول عندهم بالفعل كما كان مؤلا به عند البصريين  
 مضاهيا فيكون مؤلا بالفعل بالاتفاق الفريين اوله كما صلت وانما  
 الشرط مبنى للمفعول ان يكون صلة فعلا او ظرفا مؤلا بالفعل يعني

مطلقا  
مستفاد

الشرط  
الشرط

شرط ان يكون صلة جملة فعلية او جملة ظرفية بان يكون الظرف مطلقا ماله  
 بالفعل لئلا يشابه اي مشابهة المبتدأ الشرط المبتدأ كونه متضمنا مع  
 الشرط كل مشابهة به ولما كان موصولا لصلته فعل او ظرف مؤلا بالفعل  
 تأكيد مشابهة به لان الشرط لا يكون الافعال وفي الرضى والاعجب في الموصول  
 الذي تدخل في خبر الفاء ان يكون عائدا ومهمل مستقلة كما في الكلام  
 الشرط وفعله نحو من تضرب اضرب وقد يكون خاصا وصاله ماضية  
 كقولهم ان الذين فتنوا المؤمنين الآية مسوقة للحكاية عن جماعة هو  
 مخصوصين حصل عنهم الاحراق وقد يكون خاصة وصاله مستقلة  
 كقولهم قل ان الموت الذي تفرون منه الآية اذ لا يريد كل موت  
 اذ رب موت فتر منه الشخص فما لا فائدة ذلك النوع كقوله بالقتل  
 بالسيف مثلا ولا فائدة نفع آخر منه فامعنى هذه الماضية التي  
 تفرون منها تلاقىكم وجاز دخول الفاء في خبر المبتدأ صهنا وان لم يكن  
 موصولا لان موصوف بالموصول وقد يقع الماضى بعد الموصول  
 المذكور وهو بمعنى المستقبل كنعمة معنى الشرط كقولك الذي اتى في  
 فله درهم وفي حكم الموصول المذكور اي الموصول الذي ذكر من قبل  
 وهو الموصول بفعل او ظرف **الان** الموصوف به اي **الان** الذي وصف  
 بالموصول المذكور **او** **الثاني** **التكرار** العامة **الموصوفة** **بها** اي  
 احدهما ان التكرار التي وصفت باحدهما بحذف وهو كثير فلا يخلو  
 من قال فالاول به بافراد الغير او بالغير او بالظرف وفي حكمها اي  
 حكم التكرار الموصوفة باحدهما **الان** المضاف اليها اي تلك التكرار  
 ان المضاف غالبا يأخذ حكم المضاف اليه **مثل الذي** **ياتيني** هذا مثال

مستقلة

هو موصول



للكلم الموصول بفعل أو الموصول الذي جعلت صلته جملة فعلية كالتقابلة  
ومثال لهم الموصول بفعل أو الموصول الذي جعلت صلته جملة فعلية  
ماضية قوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين الاية **او الذي في الدار**  
هذا مثال للكلم الموصول بظرف خبري هذا لان هذا الكلام من  
قبيل عطف بيان عن عبارة **فله درهم** الفاء جواب مبتدأ الذي  
تضمن معنى الشرط والجوار مجرور وخبره مقدم ودرهم مبتدأ مؤخر  
والجمله خبر لاحد هما اي المبتدأ الاول والثاني على سبيل البدل او  
الاقل وخبر الثاني محذوف او خبر الثاني وخبر الاول محذوف  
اما مثال الكلم الموصوف بالكلم الموصول المذكور فتعقل ان  
الذي تفرق منه فانه ملائمة الملاقاة لازمة للفرار وكذا في قوله  
وما بكم من نعمة فمن الله كون النعمه مستحقة لازم لحصولها بعين  
هذا مثال الكلم الموصوف بالكلم الموصول بفعل واما مثال لا يخفى  
الموصوف بالكلم الموصول بظرف او ما يجري مجراه فقوله **الذي**  
**الذي امامك او في الدار فهو ضيفك ومثل كل رجل ياتيني**  
هذا اي مثل كل رجل ياتيني مثلاً للكلم الموصوف بفعل لان كلاً مبتدأ  
مضاف الى رجل ياتيني فاعل والمجمله في محل الجز لانها صفة رجل  
واغفل كل لما كان له حكم ما اضيف اليه من التذكير والتانيث والتقدير  
والاطلاق كان مبتدأ موصوفاً بالفعل متضمناً لمعنى الشرط **فله درهم او**  
**كل رجل امامك او في الدار** هذا مثال للكلم الموصوف بظرف او مجرور  
بجره **فله درهم** الفاء جواب الشرط الجار والمجرور في محل الرفع خبره و  
درهم مبتدأ مؤخر او فاعل الظرف لاعتماده على المبتدأ والمجمله الخفية بغيره

خبر المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط وقال المحشي فان قلت هذا مثال للمضاف  
الى الموصوف لان الوصف انما يكون لما اضيف اليه كل لا ككل قلت المراد  
بالوصوف الموصوف ومعنى اللفظ والكل المحيط للافراد الموصوف بوصف  
معنى الموصوف انما هو المضاف ياخذ انما حكم ما اضيف اليه كما سبق و  
اما مثال الكلم المضاف الى التكرار الموصوفه باحد هما اي باحد المذكورين  
بمعنى الفعل والظرف فقوله كل غلام رجل ياتيني هذا مثال للكلم المضاف  
الى التكرار الموصوفه بالفعل او كل غلام رجل امامك او في الدار هذا مثال  
للكلم المضاف الى التكرار الموصوفه بالظرف **فله درهم** قد سبق تفسيره وقد  
يجوز صفتها ايضاً ما ضيفاً مستقبلاً بمعنى نحو كل رجل اناك غدا فله درهم  
بضارعة الحكم الشرطي في الابهام وكذا ان كان مضافاً الى موصوف اخر  
الثاني المذكور نحو كل رجل عالم فله درهم وعند سيبويه لا تدخل الفاء على  
خبر غير ما ذكرنا من البنيات والافخس يميز زيادتها في جميع خبر المبتدأ  
كذا في الرهن وكما في غير بيان ما يقتضي دخول الفاء على خبر المبتدأ  
شرع في بيان بعض ما يمنع دخوله عليها عليه وما يكون في منوع اختلاف  
فقال **وليت مبتدأ ولعل** عطف عليه وقوله من الجوف المشبهة بالفعل  
لتعيين قيد الاتفاق بالمنع لان المنع بالاتفاق لكونها من الجوف المشبهة  
بالفعل فتخص بها لان كونها من التوكيد اذا دخلت ليت ولعل على المبتدأ  
الذي يصح دخول الفاء على خبره اي على المبتدأ المتضمن معنى الشرط **مانعان**  
خبر مبتدأ محذوف تقديره هما مانعان والمجمله خبر المبتدأ الاول عن دخوله  
عليه او عن دخول الفاء على الخبر لان صح دخوله عليه انما كانت تلك الصفة  
مشابهة مصدر ومضاف الى الفاعل وهو المبتدأ والخبر واما صيغة المفعول



وهذا هو الجزاء في نشر على ترتيب اللفظ يعني لمشاورة المبدء الشرطية  
 معناه والخبر للجزء في ترتيب عليه وليت ولعل اذا دخل على ذلك المبدء  
 الخبر مزيلين تلك المشابهة لمشاورة المبدء الشرطية والخبر للجزء يعني  
 بمعناه لا فها اي ليت ولعل يخرج ان الكلام من الخبر يتبعه ان الاشياء  
 مع ان الكلام المتضمن مع الشرط وغيره قبل دخول عليه خبر يحتمل الصدق  
 والكذب فلما دخل عليه ان الما ذلك الاحتمال وجعله مخصوصا بالاشياء  
 فزال المشابهة المذكورة فامتنع دخول الفاء على الخبر لان المشابهة  
 سببا لدخولها عليه فبزوال السبب لا محالة اذ كان  
 له سبب واحد والشرط والجزاء من قبيل الاخبار اذ هي الجملة الشرطية كما  
 لا يكون الخبرية فلا يرد ان الجزاء قد يكون امرا مثل قولك ان جاءك  
 زيد فاضربه مع انه مؤل بعقلك ان جاءك فانت مأمور بضربه و  
 مثل قوله تعالى ان الذين يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين فيخرجون  
 ويقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس فيسحق عذاب اليم اي ان  
 ما مود حالاً او مائلاً بتبشيرهم بعذاب اليم وغير ذلك وذلك المنع اي  
 المنع دخول الفاء عليه انما هو كائن بالاتفاق اي هذا المنع مخبر  
 بهما بحيث لا يتناول غير ذلك وذلك لان المنع من النسخة متعلق بالاشياء  
 فلا يقال ليت الذي ياتي في اولي الذي في الدرفله درهم ولعل الذي  
 ياتي في اولي الذي في الدرفله درهم بالفاء اي انما يقال بخبرها مثل  
 الذي ياتي في درهم بدون الفاء لما عرفت وقس عليه غيره من كون  
 المبدء تارة موصوفة باجدها وفي التسهيل المنع من حيث التمتع  
 والاحتمال انما تحقق في ليت ولعل فان قيل منشا هذا السؤال من كون

بمعناها

قيل

المنع بالاتفاق

المنع بالاتفاق مخصوصا بليت ولعل يعني اذ كان ذلك المنع مخصوصا بهما  
 فان قيل باب كان يعني الافعال الناقصة بأسرها وباب علمت افعال القلوب  
 جميعها ايضا يعني كما ان ليت ولعل مانعان عن دخول الفاء عليه مانعان  
 بالاتفاق من النسخة فاما وجه تخصيص ليت ولعل بذكر هذين البابين  
 ايضا قيل وتخصيصهما ببيان الاتفاق الباء دخله على المقصور انما هو  
 من بابين الحروف المشبهة بالفعل لا مطلقا يعني لان بابين دخول المبدء والخبر  
 حتى يرد هذا السؤال ومع هذا لو قال في مكان ليت ولعل مانعان بالاتفاق  
 وينبغي التوسع الى النونيات من الحروف المشبهة ووجد ذلك التخصيص لا  
 اهتمام ببيان الاتفاق الواقع فيهما اي في ليت ولعل وجه الاهتمام لهما  
 ممتازان عن احوالهما بكون المنع مخصوصا بهما دون سائر النونيات من  
 الحروف المشبهة ولعل فانها مشتركة في ذلك المنع والحق ماض مبني للفاعل  
بعضهم فاعله اي الحق بعض النسخة في المنع من دخول الفاء على الخبر اي ليت  
 ولعل قيل هو اي البعض المحقق بوجوبه قال المصنف انما هو العبد القاهر  
 ان هذا الحق هو بوجوبه خلافا للاختصاص ونقل العبدى وابو البقاء  
 وابن يعيش ان غير المحجوز لدخول الفاء عليه مع ان هو بوجوبه خلافا  
 للاختصاص وقيل وانما قال ولاق بعضهم او رده مبرها ولم يعين لانه  
 لم يعين عند المصنف من الحق ان المكسرة قيدها بالمكسورة احتراز  
 عن المفتوحة لما ساقى بهما اي بليت ولعل اي الحق بعض النسخة ان المكسرة  
 بليت ولعل في المنع عن دخول الفاء على الخبر لان المكسرة للتحقيق ولان  
 ادخلت هي عليه جملة مستقلة والشرط خلافا لانه لا ياتي الا في المكسرة  
 واحتاج ايضا الى ما يترتب عليه وهو الجزاء لان الشرط لا يدخل عليه لان

او باب كان وليت

وينبغي التوسع  
 الى النونيات  
 من الحروف المشبهة  
 اشد واجد  
 من المشبهة  
 مستخرج

لانه عند المصنف من الحق

الا في المكسرة



بين التحقيق والتعليق كذا في معنى الشرط والاصح انها اي ان للكسوة  
يمنع عند اي عن دخول الفاء عليه لانها لا يخرج الكلام عن الحقيقة وتند  
الى انشائية بل يتيق الكلام على ما كان عليه قبل وتؤكد وما ذكره من  
التعليق غير مسلم لو روي في الكلام المعجز وكلام الفصحى ايضا يوزن  
اي يؤيد ما هو الاصح من انها لا تمنع عنه قوله تعالى الذين كفروا  
وما توا عطف على الصلة وهي جملة كفر وافكون صلة ايضا لان المعطوف  
حكم المعطوف عليه وهم كفار الموال والحال والجملة حال من ضمير كفروا  
حال كونهم كافرين وثابتين على كفر فلين يقبل وفي حمل الفاء على الزبية  
او التعليل وحذف الخبر بعد لا يغني وتركها في بعض الآيات نحو قوله تعالى  
الذين امنوا وعملوا الصالحات لهم اجرهم لا يوجب كون الكسوة مانعة  
لان دخولها في خبر المبتدأ المذكور جائز لا واجب وفي بعضها دخلت  
ايذنا لتضمن المبتدأ معنى الشرط وفي بعضها تركت ايضا ايذنا لانها  
بان دخولها ليس بواجب تامل فان قيل قد يلحق بعضهم وهو الكسوة  
ان المفتوحة ولكن بليت ولعل كالحق بعضهم ان الكسوة بليت  
ولعل فيما استقامية بمعنى ان شئ مبتدأ متضمن بمعنى الاستقامية  
عند كسوة وخبر مقدم متضمن له عند غير كسوة في قوله تعالى  
زينا م ذلك وجهه رفعه لانه لا خبر او مبتدأ على اختلاف القواين و  
الى تخصيص ان الكسوة بالاتفاق الباء داخل على المقصود فالعنى  
ان شئ يوجب تخصيص الحاق بان الكسوة مع ان المفتوحة ولكن قد  
الحق بها فكان على المعنى ان يقول ولحق بعضهم ان بها وبعضهم ان  
ولكن بهما او يقول ولحق ان وان ولكن بهما فيدخل تحت الحاق

قيل بعضهم الذي لحق ان بها هو كسوة فاعتد اصله اعتد فادغم كما  
عرفت في موضعه اي فاعتد بقوله لكونه اماما ومتقد في هذا الفن وركن  
اعتد عليه ولم يعتد اي ولم يعتد بقوله من سواء اي مقبول  
كان غير كسوة كونه من التابعين في هذا الفن فلم يذكره لعدم اعتد  
اياء لان غير معتد كعدم مع ان كلا القولين وجه الحاق كسوة بان  
بهما والحاق البعض ولكن بهما لا يسا عد هما اي لا يوافقهما ولا يكون  
دليلا لهما القرآن المعجز وكلام الفصحى فيما يدل الفاء للتفسير و  
التفصيل وما موصولة او موصوفة ويدل صلتها او صفتها على عدم  
منع ان الكسوة عن دخول الفاء على الخبر كما سبق خبر لقوله فيما يدل فلم  
يدخل الفاء مع ان المبتدأ متضمن لمعنى الشرط ايذنا لجواز حذف الفاء  
خبر لان دخول الفاء على خبر المبتدأ المذكور ليس بواجب كما سبق وما  
يدل على عدم منع ان المفتوحة ولكن عن دخول الفاء عليه اي ما يدل على  
عدم منع ان المفتوحة عن دخول الفاء على الخبر قوله تعالى واعلموا خطاب  
عام لكل من جاهد في سبيل الله وانما حروف من حروف المشبهة  
ونفت كونهها مفعول ولفظها موصولة بمعنى الذي يدل عليه قوله من  
من شئ لان من فيه البيان والبيان لا بد له من المبتدأ غنم صلتها  
خبر والحال لانه مفعول والحال المفعول لا يجوز حذف كونه فصلة كونه  
كونه ما لهذا الذي بعث الله رسولا الى هذا الذي بعث الله رسولا  
وقوله من شئ بيان له بالسبق والمعنى الذي غنمته حال كونه من شئ  
من مال يعنى ان المال الذي اخذتموه من ايدي الكفار فان الله تحب الفاء  
جوز الشرط ان من الحروف المشبهة ايضا لله جار وجوز خبر مقدم المبتدأ

اي يقول من كان

حال كونه من بيان  
يعنى من قال يعنى  
ان المال الذي اخذتموه  
من ايدي الكفار



غير منصوب لانه لم يأت وجوب واحد للفظ وان مع لهما خبرها في تأويل  
 المفرد خبر لان وحي مع لهما وخبرها في محل نصب قائم مقام مفعول  
 علمت يعني فاعطوا ابتغاء وجه الله خشي ما غنمتموه لمضارفة المذكورة  
 وما يدل على عدم منع كمن عن دخول الفاء على الخبر قوله لا تشاير قوله  
 الفاء لترتيب هذا الكلام كما قال اليه من المفارقة والعداوة وتعقيب  
 والواو للقسمة ما نافية فارقتكم فعل وفاعل ومفعول قايلا منصوب  
 الحالية من الفاعل من القام هو البعض كما في قوله تعالى اني لعلمكم من  
 من الغالين اي من المبعضين ولكم متعلق به ولكن ما يقتضي فسوف  
 يكون ولكن حرف من تلك الظروف المشبهة ايضا بموصولة او موصوف  
 ويقضي فعل مبني للمفعول صلة او صفة لم تكن الفاء جواب الشرط  
 وهنا التحقيق مع الوقوع والثبت ويكون تامة في محل الرفع سواء  
 خبر وللعني ولكن الذي او شيئا بقدر عند الله فيقع الاحالة في  
**يحذف مبتدأ** لانسيب لانه ركن في الكلام فلا يجوز ان لا وقت في زينة  
 ولذا قال المصنف **قربة** لفظية كقولنا انا ركب البعير وطلحنا انا ركب  
 طلحنا حذف لقربة لفظية وهي المضاف اليه او فعلية كما ذكرنا  
 المذكورة في المتن **جواز** اي حذف جازا لا واجبا وقد يجب حذف  
 ارحذف المبتدأ اذا قطع النعت بالرفع اي كان الخبر في الاصل بعد  
 ثم عدل عنه وجعل مرفوعا على انه خبر مبتدأ محذوف نحو قوله  
 اهل المد ومردت يزيد المسلمين بالرفع ورويت زيد الفقيه  
 الشيطان الرجيم بالرفع ايضا الى غير ذلك اي هو اهل الخبر  
 لقلة الورد كما ان عم البعض وعلمه يكون المبتدأ وكنا وهو مبتدأ

بدي لان الركنية لا تنافي وجوب الحذف الا يرى ان الخبر ركن  
 فديجب حذفه والفعل كذلك ركن وقد يجب حذفه قيل لا يجب تقدير  
 حذفه اصلا لانه ركن قوي صيل في الكلام ونحو قوله اهل المد  
 في تقدير اهل المد هو اي الذي تحلى بتقدير حذف الخبر اي هو اهل  
 المد وكذا غيرهم وانما وجب حذفه عند وجود الشرط المذكور وهو  
 القطع ليعلم ببنى المفعول انه الخبر كان من الاصل صفة شئ مرفوع او  
 ندبه فقطع عن النعت فجعل مرفوعا لقصد المدح اي لقصد المدح انه  
 موصوف او الذم او لقصد ذمه او غير ذلك اي غير المدح والذم كالتزحم  
 فلم يظهر المبتدأ ولم يحذف وجوب اسواء حذف جواز اولم يحذف لانه  
 ذلك اي لم يظهر قصد المدح وضمة وغيره لان الصفة غالباً اما للتحقيق  
 او للتوضيح وان جئت للمدح او الذم الا ان المبتدأ اذا لم يحذف ولم  
 يقطع النعت بالرفع لم يتعين انه قصد به المدح او غير بناء على كونه  
 مقتضى الظر ويجب حذف اي حذف المبتدأ ايضا كما يجب حذفه اذا قطع  
 النعت بالرفع **عند من** قال في نعم الرجل زيد ان تقديره اي تقدير هذا الكلام  
 نعم الرجل هو زيد يعني عند من قال انه مخصوصا فعلا المدح والذم مرفوع على  
 انه خبر المبتدأ محذوف بقربة السؤال المقدر لانه اذا قيل نعم الرجل فقد نزل  
 قيل من هو واجب يزيد على حذف المبتدأ اي هو زيد وانما عند من قال هو  
 هو مرفوع على انه مبتدأ ويجوز بالفعلية قبله خبره قدمت عليه لتشويق  
 سماع المبتدأ لانه لما قيل نعم الرجل تشوق السامع الى ما يذكر بعده  
 وهو مدح المخصوص فليس من حذف المبتدأ في شئ وقيل يتعين منها  
 كون مخصوص مبتدأ وما قبله خبره **كقول المستعمل** في القاموس المستعمل

لقصد مدح الموصوف



رفع صوت  
وضع صوت

دفع صوت بالكاء وكذلك متكلم دفع صوتا وحذف لتعريف البصر  
الرافع صوت وفي بعض المواضع قيل استهلال ماه ويدن وبانك زون  
كلاهما مستقيم اي المبتدأ المحذوف جواز بقية الجار لان اكشاف اذ كان  
حرفا لا بد له من تعلق ويكون ذلك المتعلق خبرا كونه قد فعل او  
لهم وان كان كليا بمعنى المثل فالاول جعله خبرا ليكون من اقول الامر  
مثالا للمقام مثل المبتدأ المحذوف في مقول المستهل بحذف المضاف اليه  
وجعل المضاف الى الفاعل بمعنى المفعول المبصر اليه من ابصر لان  
الاستهلال لتعريف الابصار بقية رتبة الهلال الرافع صوت لفرط  
سروره بالرؤية المنخفضة عند ابصاره مضاف الى الفاعل المفعول متروك  
اي ابصار المبصر الهلال اولى المفعول والفاعل متروك اي ابصار الهلال  
المبصر بالرفع والاول هو الاول **الهلال والله** اي هذا الهلال  
والله الا ان المبتدأ محذوف جواز بقية لانه لان مثل هذا الكلام انما  
يقال عند توجع الابصار الى مطلع الهلال فمن سبق من الناس الى رؤية  
رفع صوته فيمنع الاهتمام بذكر الهلال عن ان يقول هذا او هو  
لانه قد علم انهم يفهمون ما يعني فكان المحذوف هو الافصح لامر من  
الاهتمام والعلم بانه يشير الى الهلال وفي الثانية يقال الى ثلث ليل  
هلال وبعده القمر كذا قيل لكن في القاموس الهلال عنة القمر في الليلة  
الى ثلث اوسع وليست من آخر الشهر ست وعشرين اوسع وعذرا  
وغير ذلك فمر واشد الى ان المراد بالمستهل وهذا القول اي قول المستهل  
الهلال والله ليس من باب حذف الخبر حال كونه كائنا بتقدير الهلال  
فيكون الهلال مبتدأ واللام الاشارة بعده خبر لان مق المستهل اي مق

من روى الهلال واذا دأب له المستهلين الغير المبصرين فيمنع من ثلث الاشارة  
بان يقول هذا الى ثلث محسوس ابصر هو والحكم اي ويحكم عليه اي على ما يمتنع  
بالاشارة بان يقول بالهلالية لانه لا يحجب ثلث الهلالية ولكن عليه الاشارة  
فيقول الهلال هذا لان مثل هذا لا يكون الا عند الاشياء عند المستهلين  
بان يروا اشياء ولا يعرفون اى ثلث منها الهلال فيمنع لهم فيقول الهلال  
هذا ليتوجه اليه اي الى ما عينه بالاشارة ولكن عليه الهلالية الى جانبه  
الناظر من الغير المبصر من اياه وبره حجابا به ويكونون بسوء في الرؤية  
وهذا ليس الا بجعل لهم الاشارة مبتدأ والهلال خبر وانما اتى بالسم  
مع ان ليس له دخل في المحذوف بل جرت على عادة المستهلين غالباً  
فيكون القسم جازما صحيح العادة ووجه ان يكون هذا المرائي مخصص للرؤية  
ما ينكر لان اتيانه بها من ينه مع كثرة خبرهم على الرؤية في مظان الانك  
فانك بالقسم لثلاثينك عليه ولئلا يتوهم نصب الهلال عند الوقف  
ان الغالب فيما هو في آخر الكلام الوقف عليه واذا وقف عليه لم يعلم ان  
الهلال منصوب فيكون مفعولاً به محذوفاً عاملاً الناصب له بقية  
حالية يعني بصرت الهلال فلا يكون لما نحن فيه او موقوف على اية خبر مبتدأ  
محذوف بتلا القوم فيكون مثالا لما نحن فيه واختار لفظ القسم على غير جرت  
على عادتهم ولئلا ينكر عليه وقد حذف الخبر جواز ايضا كمن بشرط ان  
يكون للمبتدأ مذكوراً ولا يحذف المبتدأ ايضا الا بشرط ان يكون الخبر مذكوراً  
دخفا جازا لقيام قريته لانه لا يحذف سيما لكونه ركناً من غير اقامة  
شئ مقامه لانه لو اقيم ثلث بعد حذفه مقامه لكان حذفه واجبا لا جائزا  
كأن مثل الخبر المحذوف جوازاً كان او واقع في قول خرجت فاذ السبع

على غير جرت



يعني واقع بعد اذ المفاجأة اذا كان الخبر عاملا يحذف كثيرا وانما اذا  
 كان خاصا فلا يجوز الا نادرا لان اذا تدل على وجود الشيء بحيث يستغنى  
 عن ذكر الخبر الذي هو مجرّد التقرر ولم يكن اذا هذه ايضا واقعة  
 موقع الغاء للترائية لان الخبر الواقع بعد الغاء لا يجوز حذفه فكذلك ما بعده ما  
 قلم مقامه فان تقديره على المذهب الاصحح كما نص عليه صاحب الباب  
 قال ومن حذف الخبر جواز لقيام القرينة قوله خرجت فاذا السبع <sup>بأن</sup> <sup>في</sup> <sup>وقد</sup>  
 هكذا يعني خرجت فاذا السبع واقف وانما هذا القول على المذهب الغير  
 الصحيح فليس مما نحن فيه لان منها انه ظرف مكان خبر من السبع وهذا  
 مذهب المبرد فان غنله اذا ظرف مكان اذا لم ينع كقولنا مكان خرج  
 السبع وما ذهب اليه لا يطرد في جميع مواضعها اذا لم ينع لقولنا مكان  
 خرج السبع بالباب في تاويل خرجت فاذا السبع بالباب ومنها انه  
 ظرف زمان وهو مذهب الزجاج والمخزومي وهو المضاف الى المبتدأ  
 والخبر اذا المفاجأة لان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثة لعدم حمل  
 فالمعنى خرجت فوق في خروجي وجود السبع فالمذهب الصحيح ان التقه  
 فوقت خروجي السبع واقف في يكون اذا ظرف زمان للخبر المحذوف  
 يدل على حذفه ان العرب اذا مدح بالخبر يقول فاذا السبع واقف  
 وانما الغاء الدخلة عليها وقيل جواب شرط مقدّر مراده انها فاقية  
 التي المراد بها لزوم ما بعدها لما قبلها لان مفاجأة السبع لازمة للخروج  
 هذا هو الاول وقلا المازن هي زائدة وهذا ليس بشيء اذا لا يجوز  
 حذفها وقيل هي عطف جملة على المعنى اي خرجت فقد جاءت كذا و  
 قريب تقديره ان يكون اذا ظرف زمان متعلق بالخبر المحذوف لقيام قرينة جواز خبر

وهذا مذهب المبرد فان غنله  
 اذا ظرف مكان خبر مقدم عن السبع  
 اي مكان خرجت في السبع وما بعده  
 اليه لا يطرد نسخ

فالمعنى خرجت فوقت خروجي

غير كذا مسددة اي غير قائم مقامه بحيث يفيد فائدة ويعني عنه لان المقدم  
 لفظا لا يقدم مقام المؤخر وان كان متعلقا به ولان الظرف لا يفيد معنى  
 الوقوف وغيره ولا يعني عنه تأمل في وقت خروج السبع واقف  
 فاذا التقدير فالسبع واقف في وقت خروجي قد تم لكون الخروج سببا  
 لمفاجأة السبع الواقف فالتسبب يجب ان يكون مقدما على اللب  
 وقد يحذف الخبر ايضا لقيام قرينة **وجوبا** اي حذفه **واحيانا فيما التزم**  
 مبنى المغفول يقال التزمت الشيء وهو التزمت قلبه ملازمة اي  
 في التركيب الذي التزم منه اي من هذا التركيب وهو من قبيل التزمت  
 وتقديره من اقيس من تقدير فيه فخير الموصول المحذوف وجعل ما  
 موصولة ههنا اقيس من جعلها موصوفة او مصدرية تامل في  
**موضع** اي في موضع الخبر المحذوف وجوبا **غير** نائب لقولنا التزم  
 اي غير الخبر فالمجور وان رجوعا الى الخبر **غير** فيجب حذف الخبر في موضع  
 يكون فيه مع القرينة الدالة على تعيين الخبر المقدر من بين سائر الاخبار  
 لفظا كذا في الخبر ذلك الخبر وذلك اي حذف الخبر وجوبا فيما التزم في  
 موضوع غير كذا في اربعة ابواب على ما ذكره المصنف بالامثلة يعني الكسفي  
 في كل منها بالامثلة كما اكتفى في وقع الكسوة للخصصة مبتدأ او لها اي اول  
 تلك الابواب الاربعة المستددة الذي وقع بعد كلمة لولا الامتناعية  
**مثل لولا لا زيد لما كان كذا** اي لولا لا زيد موجود ههنا لوقع ما وقع و  
 كان في قوله لما كان تامة بمعنى وقع وكذا فاعله وزيد مبتدأ ولا يجوز  
 ان يكون جواب لولا خبره كونه جملة خالية عن العائد الى المبتدأ ولا بد منه  
 في الاغلب كما في قوله لولا على لهلك عن لان لولا موضوعة لامتناع الشيء

معنى الوقوف



وهو جواب الوجود غير وهو المبتدأ الواقع بعدها كما ان وجود على  
 في المثال المذكور صواب لعدم هلاك غير يعني لا امتناع وحاصل  
 ارتباطه <sup>اربطا</sup> او قباطا للثابتين على معنى ان الثانية امتنع مضمونها بالحصول مضمونها  
 الاولى فتدل كلمة لولا وضعا على الوجود بحيث تكون قرينة له وقد  
 التزم في موضع الخبر غيره وهو جواب لولا فيجب حذفه اي حذف الخبر  
 غيره وهو جواب لو فيجب حذفه اي حذف الخبر للحصول شرط الحذف و  
 وجوبا احدها القرينة الدالة على الخبر المعينة وهي لفظة لولا كما سبق  
 انها موضوعة لتدل على امتناع الشيء لوجود غيره فلهذا دلالة على ان  
 الخبر المبتدأ الذي بعدها موجود لا قائم ولا قاعد ولا غير ذلك ان  
 من انواع الخبر للخبر الثاني اللفظ السامية وهو جواب لولا ولذا  
 قال الشافعي لقيام قرينة دالة على الخبر المحذوف وهي لولا والتزم قام  
 مقامه اي الخبر لبيان شرط الحذف وجوبا هذا اي وجوب حذف خبر  
 الذي بعد لولا لوجود شرط الحذف كافي اذا كان الخبر عاتما لدلالة  
 عليه كالوجود والحصول وغيره وانما اذا كان الخبر اي خبر المبتدأ  
 بعد لولا خاصا فلا يجب حذفه سواء كان حذفه جزوا او لم يحذف اصلا  
 كما في قوله اي قول الشافعي ولولا الشعر بالعلماء يذري اي تاليف  
 او الاشتغال به وكثرة الممارسة به والمراد بالشعر هنا ما فيه ذم او  
 مدح او غير ذلك لا سيما استلزم ذم صاحبه والدخول في قوله الشعر  
 يشعهم الغاؤون وقوله بالعلماء متعلق بيزري والمراد منهم الذين  
 قال الله في حقهم انما يخشى الله من عباده العلماء الذين هم ورثوا  
 الانبياء وقال خير البشر علماء ائمتنا كائنا بنينا بني اسرائيل فقط للحص  
 فقدم

لان الازولا

لان الادزلة

لان الازولا انما يلحق بهم من ازرل خبره واجيب بان يذري حال  
 من الخبر في الخبر المحذوف وليس خبر اي لولا الشعر كائن حال كونه  
 يذري بالعلماء لان يذري وان صالح الخبرية الا انه قد رمل الخبر للثلا  
 ينحزم القاعدة كنت اليوم اشعر من لبيدي كنت في زمان  
 غالبا في تاليفه واشتغالي به على ذلك الشاعر ولكن الازولا مني  
 منه هذا اي ما ذكر من كون ما بعد لولا مبتدأ محذوف خبره او لا  
 على من ذهب اليه من كفاية معرفة منفصلا وقال لكسائي اللهم بعد لولا  
 ليس بمبتدأ بل مرفوع على انه فاعل لفعل مقدر ان محذوف وجوبا  
 كما في قوله لولا ذات سوار لطمتي وذلك انما هي الاصل لو وهي من  
 من لوازم الافعال دخلت على الافصار لولا وهي ايضا تكون من  
 لوازمها كما في قوله لولم تشمتني لا كرمك وزيف بان حذف الفعل  
 لا يكون وليبا من غير مفعول لا في المثال ولا في المال اي لولا وجد زير محذوف  
 الفعل وجوبا لدلالة لولا عليه فيبقى لولا زير بالرفع على انه فاعل فعل محذوف  
 وجوبا وقال الفراء كلمة لولا هي الرافعة للاسم الذي وقع بعدها  
 يعني ان وقع ذلك الاسم مخصوص بها لا يتجاوز الى غيرها من كون العامل  
 فيه الابتدائية او الفعل المقدر لاختصاصها بالاسماء كسائر العوالم  
 المنقصة في العمل بالاسم كالحروف المشبهة بالفعل وغيرها ولا يخفى عليها  
 انه لا بدح من القول بحذف مسند الكلام لان لولا حرف لا يكون  
 مسندا ولا مسندا اليه والاسم الذي بعدها هو المسند اليه فيلزم  
 ان يكون المسند اليه معولا عاما لفظي هو لولا دون الخبر لان محذوف

الا ان اقدرا الخبر

الادزلة متي عنه

بعدها

من لوازم



لعامل معنوي وقد سبق ان العامل في البدء والسند اليه هو الفعل  
 المعنوي لا غير وثانيها ان ثاني من الابواب الاربعة كل مبتدأ كان في  
 الاصل مصدر صورة مثل ضربني او بتأويله اي او مكان مؤثرا بالجملة  
 مثل ان ضربت فان الفعل المصدر بان المصدرية مؤثر به منسوباً بصفة  
 لقوله مصدراً او لقول بتأويله ايضاً الى الفاعل وحده بان يضاف اليه  
 او للمفعول وحده بان يضاف اليه ايضاً او كليهما الى الفاعل والمفعول  
 للمفعول بان يضاف الى الاول وينصب الثاني او بالعكس فالاضافة  
 فيها واجبة ليتعرف المضاف بالاضافة الى المعرفة لان اضافة المبتدأ  
 معنوية كونه مبتدأ وبعده اي بعد المنسوب اليه حال مفردة او  
 جملة ويجب في هذه الحال ان يكون الجملة اسمية او كان المبتدأ في  
 الاصل لم ينفصل مضافاً الى ذلك المصدر صورة او مؤثراً منسوباً  
 الى احد هما او كليهما وذلك مثل ذهب راجلاً مثال لما كان مصدر  
 صورة منسوباً الى الفاعل فقط وضرب زيد قائماً اذا كان زيد مفعولاً به  
 لان ذلك يحتمل ان يكون فاعلاً فيكون المثال مكرراً فيكون لدفع هذا الابهام  
 مثال لما كان مصدراً صورة ايضاً الا انه منسوب الى المفعول فقط و  
 مثل ضربني زيد قائماً حال عن المفعول او الفاعل او قائمين حال عنهما  
 مثال لما كان مصدراً صورة منسوباً اليهما ومثال لما كان للمفعول فيه  
 مضافاً اليه والفاعل مرفوعاً مثل ضرب عمرو زيد قائماً او قائمين وان  
 ذهبت راجلاً وان ضربت زيد قائماً او قائمين هذه امثلة ما يكون في تأويله  
 المصدر واكثر من السوق ملتوتا فلو طام من لت اذا اختلط واذا  
 قرئتم

المعنوية  
 كونه اسمية  
 مبتدأ

وان ذهبت راجلاً وان ضربت زيد قائماً  
 وان ضربت زيد قائماً او قائمين

اذ ضرب الملاح في السوق ملتوتا  
 مع البون كثير في السوق

واخطبنا

او اخطبنا ما يكون الامير قائماً فذهب الخاة البحريني الى ان تقديره اي  
 تقدير كل واحد من هذه الامثلة ذهبا حاصل اذا كنت قائماً وضرب زيد  
 حاصل اذا كان قائماً وضربني زيد حاصل اذا كان قائماً هذا التقدير اذا كان  
 قائماً حالاً عن زيد واقفاً اذا كان حالاً عن ضمير المتكلم فالتقدير ضربني زيد  
 حاصل اذا كنت قائماً فتقدير ضربني زيد قائمين ضربني زيد حاصل اذا كنت  
 قائمين ففسر على هذا التقدير غيرهما من الامثلة فحذف المتعلق وهو حاصل  
 وبما كما يحذف متعلقات الظروف الا ان متعلقات الظروف تحذف جوازاً  
 ومنها وجوباً بالسند لما لم تكن محذورة عندك تقدير زيد حاصل او حاصل  
 عندك فحذف المتعلق لدلالة الظروف عليه فاقم هو مقامه فبق بعد حذف  
 المتعلق قوله اذا كان قائماً كما بق عندك بعد حذف متعلقه ثم حذف اذا  
 مع شرط العامل في الحال اذا هذه ظرفية حالية عن معنى الشرط الا انه متى  
 مدخولها شرطاً لراية مع الشرط فيها وتكون اذا هذه للاستمرار كما في  
 قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في قولهم نعم واذا ما غضبوا لم يغفروا  
 ومثله كثير من حذف الظروف بعد حذف متعلقه مع قوله الشرط الدخول  
 هو عليه العامل في الحال لان العامل في الحال هو العامل في ذي الحال وهو  
 الضمير المستكن في ذلك الفعل واقم الحال منسوباً مقام الظروف القائم  
 مقام الظن وهو المتعلق لان في الحال معنى ظرفية اذ مع جاني زيد  
 ركبا جاني زيد وقت الركوب ومعنى قولك اتيك وقت قدوم الجيش  
 قائم اتيك وقت قدوم الجيش وبهذه المناسبة اقيمت الحال مقامه ف  
 في الحال قائم مقام الظروف القائم مقام الظن لان القائم مقام القائم مقام  
 الشيء يكون قائماً مقام ذلك الشيء بالولادة فيكون الحال قائماً مقام الظن

فالتقدير اذا كان قائماً  
 فتقدير ضربني زيد قائمين  
 ضربني زيد حاصل اذا  
 كنتا قائمين ففسر

ومع قولك اتيك والجيش قائم  
 اتيك وقت قدوم الجيش  
 في ذي ولهذه المناسبة اقيمت  
 الحال مقامه فالحال مستحق



على الرضى كذا

لما لا يصل بل بالولطة لما قلنا قال الرضى الشارح لهذا الكتاب هذا  
 تقدير البصريين وهو ضري زيد حاصل اذا كان قايما ما قيل فيه وفيه ما  
 هذا التقدير تكلفات كثيرة وهي حذف بيان للتكلفات الكثيرة اذا  
 مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت حذف اذا مع جملة المضاف اليها  
 في غير هذا المكان لان حذف اذات الشرط مع جملة غير جاز من غير  
 اقامة ثلث مقامه كالاشياء الستة وهو ليس كذلك ومن العذر  
 عن ظاهر معنى كان الناقصة وهذا المعنى اصل في الافعال الناقصة وما  
 يكون معدولا عن الاصل يكون تكلفا الى معنى الناقصة وهو قليل ونادر  
 ولذا احتج الى القرينة وقيام لئال مقام الظروف وهذا وان لم يكن  
 تكلفا كونه كثيرا لا استعمال الا انه لانضمامه الى ما هو تكلف صار تكلفا  
 وهف التكلفات بالكثرة كونه ثلثة لان ما يقرر مرتين يكون كثيرا  
 وهو حذف اذا مع جملة المضاف اليها والعذر المذكور وقيام لئال  
 الطرف واما كونه اربعة لوعده حذف اذا وحدها وما اضيف اليها ثانيا  
 واما ان لا يتوهم كون تكلفات تشبيه فان قيل لم لا يكون كان المنه  
 ناقصة وقائمة خبرها قيل لان مثل هذا المنعوب المظبوط المذكور  
 لا يكون الانكسار بحيث لم يسمع تعريفه مع كثرته فلو كان خبر كان  
 لجاز تعريفه في شيء وسمع مع طول الاستقراء فعلم من هذا ان كان  
 تامة وقائما حال لا ان التكثير شرط في الحال على ما سياتي والذي يظهر  
 هذا ايضا من كلام الرضى الى قوله وثالثها ان تقديره لم ان اي تقدير  
 البصريين مثل هذا المثال نحو ضري زيد يلا بس من حيث وقع الخبر  
 عليه حال كونه قائما اذا اردت بزيادة الخطاب لئال عن المفعول وضري زيد

الى ما هو تكلف التكلفات بجملة  
 اما كونه ثلثة

يلا بسني من حيث كونه صادرا من حال كوني قائما اذا كان لئال حالاً عن  
 الفاعل وضري زيد يلا بسنا قائمين اذا كان لئال حالاً عن الفاعل والمفعول  
 كليهما جميعا اولى خبران وهي معهما وخبرها في محل الرفع لانها خبر  
 البتة وهو الموصول الذي صلته جملة يظهر لي ولم يدخل الفاء الله  
 جاز ولا واجب كالمقيد يعني التوجيه الذي يظهر لي بما ذكر اول من  
 توجيه البصريين لانه ليس فيه تلك التكلفات ثم نقول حذف المفعول  
 الذي هو ذوالحال في المثالين الضمير الغائب في الاولى والتكلم في  
 الثاني لان المفعول كونه فضلة ومستغنى عنه في الكلام يجوز حذفه كما  
 خرج به المصنف حيث قال والعائد المفعول يجوز حذفه كقوله تعالى  
 المربط الورق لمن يشاء اي لمن يشاء الله يبسط له فيكون قايما  
 بقى بعد حذف ضري زيد يلا بس قائما ويجوز حذف ذي الحال مع قيام  
 القرينة الدالة عليه ومع كونه فضلة لانه اذا لم يكن فضلة لا يجوز  
 حذفه لانه يكون محذوف في الكلام ومحتجا اليه نقول عند حذف الذي  
 خبره قائما زيد اذا جعلت قائما حالاً عن ضمير الموصول بقرينة كون  
 الجملة صلة له اذ لا بد فيها من عائد اي الذي خبرته قائما زيد ثم حذف  
 الفعل الذي هو يلا بس مع فاعله بقرينة الملهي يوم الذي هو ضري  
 لان الضرب يلزمه الملازمة الذي هو خبر البتة يعني الفعل  
 الذي هو يلا بس مع فاعله المستكن فيه في محل الرفع لانه خبر البتة  
 والعامل في الحال كالمقيد ان العامل في الحال هو العامل في ذي الحال و  
 لا يخفى عليك ان الخبر يحذف جوازا او وجوبا بالقرينة فيكون حذفه  
 ايضا قياسا وقام لئال بعد حذف ذي الحال وعامله مقامه لان المفعول



لان المفعول اثيرا ما يقوم مقام عامله بعد حذفه مثل فطر الرقاب  
 كما تقول راشدا مهديا بحذف العامل في ذي الحال المحذوف بالقرينة  
 للمالية اي كسر امر من سار سير مثل باع يبيع مع راشدا مهديا و  
 كون مهديا حال لا بعد حال وصفه لراشد يبيع تحقيقه في الحال فيكون  
 حذف العامل ايضا قياسا فعلى هذا اي على كون التقدير هكذا  
 او كون المحذوفات في هذا التقدير قياسية يكونون اي البصريون  
 مسترحين اي متخلصين من تلك التخللات البعيدة التي ذكرت في  
 تقدير البصريين لان كل واحد منها غير قياس فيكون هذا التقدير  
 لانه لم يحذف فيه شيء الا بالقياس واذا قال الكوفيون تقدير اي المثال  
 المذكور ضرب زبرا قائما حاصل يعني ذهبوا الى ان المثال حال من محو  
 المصدر لفظا ومعنى والعامل في المصدر الذي هو مبتدأ وخبر المبتدأ  
 مقدر بعد المثال وجوبا ولذا قال الشنبل في جعل قائما اي المثال من متعلق  
 المبتدأ لان متعلقات الخبر والباء في قوله بجعل متعلق يقال و  
 اجابهم الشان عن طرف البصريين بقوله ويلزمهم ان الكوفيين حذف  
 الخبر وجوبا من غير شيء مسدود يعني من غير اقامة شيء مقامه  
 لان المثال مقدم على الخبر المحذوف فلا يصح ان يقوم مقامه لان التقدير  
 لا يقدر ان يقوم مقام المتأخر عنه وتقييد المبتدأ عطف على حذف الخبر  
 المق عمومه نانه يعني يلزم الكوفيين ايضا من هذا التقدير تقييد  
 المبتدأ بالحال لان المثال قيد لعامله وعامله المبتدأ والمق منه النوم  
 والقيد ينافي بدليل الاستعمال متعلق بالنوم لان الجنس المعروف اذا  
 استعمل بلا قرينة مخصوص بجميع ما يقع عليه ذوقا للترجيح بالامح  
 بقرينة

في تقدير البصريين  
 لان البصريين كل واحد

ولان المصدر له الجنس باق على عمومته لان اذ استعمل بالجنس ولم يكن قرينة  
 خصوصية لا يفرق نحو النوم ينقض الوضوء وكونه مرتفوقا جازيا  
 شتاء بعض النوم منه والتراب يابس والماء بارد فالمعنى كل امر  
 واقع متى على زيد في الحال القيام حاصل وهو غير مراد وذهب الاخفش  
 لان الخبر الذي حذف المثال محله اي الخبر الذي نابت الحال منه و قامت  
 مقامه مصدر مضاف الى صاحب المثال من الفعل والمفعول فيكون  
 المحذوف وجوبا هو المصدر والعامل بدون المفعول اي ضرب زبرا ضرب  
 قائما هذا اذا كان الحال حال من المفعول واما اذا كان حال من العامل  
 فتقديره ضرب قائما او ضرب زبرا ضرب قائما او ضرب زبرا ضرب زبرا  
 قائما في حذف الخبر وهو المصدر والعامل واقيم محوله للمال مقامه و  
 اجيب عنه بان هذا من قبيل حذف المصدر الحامل لبقاء محوله وهو  
 متمنع عندهم لان المصدر محو فان مع الفعل فيكون المصدر جزء منه  
 والجزء بدون الكل لا يحذف في الجملة فيكون مع الصلة وذهب بعضهم  
 وهو ابن درستويه و اشار بالبعض الى بعض ما قاله الى ان هذا  
 المبتدأ لا خبر له لانه مستغن عنه بفاعله مع ان مثل هذا لم يسمع  
 المستغنى لكونه اي المصدر صهنا بمعنى الفعل وكما لا يحتاج الفعل  
 الى الخبر لا يحتاج ما في معناه اليه اذ المعنى اي معنى ضرب زبرا  
 قائما ما اضرب زبرا الاحال كونه او حال كونه قائما واجيب بان هذا  
 القول ايضا غير مستقيم لعدم الاستقلال الضرب بالفاعل بدون الحال  
 ولو كان بمنزلة اضربه قائما لكان ان يحذف في الحال منه ويستقل الكلام  
 بدونها ولو لم يحذف اضرب زبرا بدون الحال لان المقى تقييد الفعل بالحال  
 لا المقصود

فتقديره ضرب زبرا ضرب قائما  
 او ضرب زبرا قائما

وهو ابن



لم يحزن ان يكون بمعنى الفعل و ثانيا ارفا ثا الاربعة كل مبتدأ  
 احتمل خبر على معنى المقارنة يعني يكون الخبر لفظ المقارنة او  
 او ما يفيد معناها وعطف عليه اي على ذلك الخبر شيء يصح ان يكون  
 محكوما بالخبر بالواو التي تعني مع و ذلك اي مثال القسم الثالث  
كل رجل وضيقه بالرفع عطفا على الخبر المحذوف والضيق في النوع  
 كالفقار وههنا كناية عن الضيقة والحرفة كتميم بها لانك اذا انفتحت  
 صنعت وان اغفلتها ضاعت وكانهم يشبه صنوع الرجل بالارادة  
 التي لا تغني اي كل رجل مقرون مع ضيقة اي مقرون بضيقة وتبين  
 مقرونة به كما تقول زيد قائم وعرفه الخبر واجب حذف حصول  
 الامرين الدالة على خصوصية الخبر لما في الواو من معنى المعينة فكان  
 الواو قرينة ووقوع الواو مع المعطوف في موضع الخبر ولذا علمنا ذلك  
 بقوله ان الواو يدل على الخبر الذي هو مقرون لكونها بمعنى مع فتكون  
 قرينة لحذفه واقيم المعطوف الذي هو قوله وضيقه باعتبار معناه  
 الاصل في موضعه اي في موضع الخبر لان المعطوف ههنا وان كان معطوفا  
 على المبتدأ لو كان من توليد الا انه اذا ذكر ذكر خبره فيجب ان ينحرف  
 عن الخبر ويشتغل مكانه واربعة اي رابع الابواب الاربعة كل مبتدأ  
 في الجملة القسمية متعين للقسم يعني يكون ذلك المبتدأ متعينا  
 ما يقسم به يعني يكون من الالفاظ التي تستعمل للقسم كما في الله و  
 لعمرتك وخبر اي خبر ذلك المبتدأ لفظ القسم وذلك اي مثال  
لعلك وهو من الالفاظ التي يقسم بها مثل لفظ الله لا فعلك كذا  
 الامم جواب القسم لانه يجاب بالآلاء مثل بالله لا كيدن اي لولاك و

جاء في كل جملة مع ضيقة  
 ولفظ كسيت بالالف او انفتحت  
 صنعت وان اغفلتها ضاعت  
 يشبه صنوع الرجل بالارادة  
 التي لا تغني اي كل رجل مقرون

بذلك وذاتك قسمي خبر اي ما قسم به ليصح الحمل لانه لا يصح  
 حمل القسم على المبتدأ ولا يقال المبتدأ قسمي فلا شك ان المبتدأ يدل  
 على القسم المحذوف لان المقسم به لا يكون بدون القسم لان تعيينه للقسم  
 دال على تعيين الخبر المحذوف فيكون قرينة لفظية دالة على الحذف وعلى  
 تعيين المحذوف وجواب القسم وهو قوله لا فعلك كذا قائم مقامه لان  
 المتأخر يقوم مقام المتقدم اذا حذف فوجد الشيطان القرينة والتزم  
 ما يقوم مقامه فيجب حذفه والعمر بالغف والعمر بالضم كلاهما بمعنى  
 واحد وهو البقاء ولا يستعمل مع اللام في القسم وفي غيره كلاهما  
 في الاستعمال لولا الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف اي لا يقع التخفيف  
 كما في استعماله وما كثر استعماله كحق التخفيف ولا شك ان الفتحة اخف  
 ولما وقع من بيان ما هو ملحق بالفاعل وعامله معنوي شرع في بيان ما هو  
 ملحق به وعامله لفظ فقال خبر ان واخوانها لما ملحق بالفاعل لكونه  
 جزءا ثانيا في الجملة اي من الفروع التي تنبئ على ان ذكر خبر ان ليس لانه  
 من خبر المبتدأ بل ذكره ليس الا لانه من الفروع التي لم يرد ان خبر المبتدأ  
 حذف خبره وقوله هو المستند جملة مستأنفة لانه فكلف بعيدا لاجبة  
 اليه ولم يقل ومنها خبر ان كما قال ومنها المبتدأ والخبر قصد البيان على  
 وجه يحمل المذهب الاصح وغير الاصح خبر ان واخوانها اي اشباهاها و  
 ليس هذا وصفا نحو يا بل هو كقول اللغة قال الله تعالى كلما دخلت امة  
 لعنت اخوتها من طروف المصطفى المأقبة وهي اي تلك الطروف مبتدأ ان كان  
 ولكن وليت ولعل الجميع من حيث الجميع خبر والربط بعد كلهم قد سبق في قوله  
 وهو ان خبر ان مرفوع بهذه الطروف اي بكل واحد من هذه الطروف الستة

ولم يرد ان خبر ان مبتدأ  
 حذف خبره وقوله



لا بالابتداء كما هو من جهة خبره في الخبر عند مرفوع بما ارتفع به خبره  
 خبره للبتداء لا بالحرف لان الحروف لا تضعف في العمل لا تقدر ان تعمل في خبر  
 على المزج الاصح وهو من جهة البصريين وهو اول لان اقتضاها الخبر  
 على السؤال فالاولى ان تعمل في خبرها على السواء ولا يمتزج خبرها في خبره  
 بالفعل المتعدي وقال في الفصل بارفعه عند اسمها بنا بالحرف لانه خبر  
 في لزومه الاسم والماضي منه في بناء على الفتح والمتعدي منه فالحق  
 منصوبه ومرفوعة بالفعل والفاعل ونزل قولك ان يذا اخوك منزلة  
 ضرب زيدا اخوك انتهى انتهى لما يشابهت هذه الحروف الفعل في لزوم  
 الاسم المتعدي في احتياجها الى كائين لم يمتزج في بحث الحروف عملت في  
 ونصبها يعني نصب الاسم ورفع الخبر مثله اي كالفعل المتعدي يعمل نصب  
 المنعول ورفع الفاعل ولم يقدم الرفع على النصب كما ان الاصل في الفعل  
 الرفع كما سبق تنبيهه بفرعية العمل على فرعية العامل يعني كونه الفاعل  
 فورا كان عمله ايضا فرعا هو ضمير الفصل لان الخبر اذا كان مرفوعا  
 باللام يوثق بالضمير الفصل مثل زيد هو القام وليكون له حظ من الامة  
 وقيل مبتدأ ثاني اي خبران واخواتها المسند خبر للاول او الثاني  
 وهو مع خبر خبر الاول الى شئ آخر ولم يقل الى اليكم ان لي خبره في  
 نحو ان زيدا قام ابوع او قام ابوع فان المسند فيها مسند الى فاعله  
 هو مع الفاعل مسند اليكم ان بعد دخول احد هذه الحروف زد  
 لفظ الاعد لانه بظاهر يفيد دخول جميع هذه الحروف عليه وهو ليس  
 كذلك لانه المرفوع دخل عليه جميع هذه الحروف باليس هو مرفوع الادخل  
 عليه اعداها عليهما اي على المسند وعلى شئ اخر فقوله المسند خبر  
 خبر المبتدأ اراد بالمبتدأ القسم الاول لانه خبر مسند الى الثاني لان خبرا

يعني قبل خبر  
 الفصل مبتدأ

وليس كذلك هذه  
 لان المرفوع دخل عليه جميع  
 ليس مرفوع الادخل  
 عليه اعداها عليهما  
 اي على المسند وعلى شئ  
 اخر فقوله المسند

مسند اليه فليس شامل له وخبر كان واخواتها وخبر لا التي تكون لتنفق  
 بنسب وغيرها كخبر ما ولا المشبهتين بليس لان اخبار هذه الاقسام  
 كلها مسند فتدخل في قوله المسند ولما كان في قوله متعلق بقوله خرج بعد  
 دخول هذه الحروف خرج جميعها اي جميع اخبار هذه الاقسام عنده اي عن  
 تعريف كولي خبر هذه الحروف والمراد بدخول هذه الحروف عليها ورودها  
 يعني دخول هذه الحروف عليها لا يراى اي اعطاء اثرها وهو العمل  
 فيها اي في المسند وشئ اخر لفظا او معنى على سبيل منع لفظها لا يمتزج  
 افعالها في العمل واما معنى فاستجاب معانيها الى ما يبرها من التاكيد  
 والتاكيد والتشبيه وغيرها فان تاكيد لكم مثلا ينسحب الى المحكوم عليه  
 وعلى كل تقدير لا ينتقض التعريف وفيه رد على الرضي حيث قال دخل فيه غير  
 محدود ايضا فان حسنا في قوله ان رجلا حسن غلامه مسند الى  
 غلامه بعد دخول ان وليس بخبر لها بل الخبر بجميع الجملة الفعلية  
 فلا ينتقض التعريف اي تعريف خبر ان بمثل يقوم اي بفعل مسند اليكم  
 مضاف الى ضمير رابع اليكم ان في قولنا ان زيدا يقوم ابوع فان يقوم  
 اي هذه المثال بدون الفاعل من حيث كونه الى ابوع ليس اي  
 لفظ يقوم مما يدخل عليه اي من قس الخبر الذي يدخل عليه ان بهذا  
 المعنى اي لا يراى اثر فيها لفظا او معنى بل انما دخل ان على جملة فعلية  
 في جملة يقوم ابوع اي ينسحب اثرها ان الى لفظ زيد وجملة يقوم ابوع  
 لا الى يقوم وحده حتى ينتقض التعريف بانه يصدق على يقوم هو  
 والمسند بعد دخول ان ولا يصدق المعرف لانه لا يقال له خبرا او  
 لخال انه كلما صدق لم يصدق المحدود وبالعكس ان كان الامر كذلك

الى كالم ظاهر



فلا يحتاج مبنى القول الى ان يجاب عنه اي عن انتقاض التعريف <sup>بغير</sup>  
 بان المراد بالسند المذكور في التعريف السند الى الهماء هذه الحروف  
 ويقوم في المثال المذكور ليس بسند الى الهم ان بل سند الى متعلق وهو  
 ابوه فكيف ينتقض التعريف به ويلزم عطف على قوله بجواب فيكون  
 المعنى ولا يحتاج ايضا الى ان يلزم منه اقول بل هو معطوف على قوله  
 لا يحتاج فالمعنى فيلزم اي حتى يلزم فلا وجه لقوله من قال على  
 التقدير الاول ولا خفاء في جهة فلا يبق ان يقول على انه يلزم  
 منه اي من هذا المطلب المستلزم الى زيادة قوله بعد دخول هذه  
 لان السند اذا كان مسند الى الهماء هذه الحروف يخرج اخبارا لاقت  
 السابقة لاقتها ليست بسند الى الهماء تلك الحروف بل الى غيرها  
 فتخرج تلك الاخبار كلها بقوله السند الى الهماء فلا يحتاج الى  
 قوله بعد دخول هذه الحروف فيكون مستدركا وقال المحشي و  
 يمكن دفع الاستدراك بان يجعل المراد السند بعد دخول هذه في  
 الى الهماء انتهى قوله الى الهماء اذا كان متعلقا بقوله السند  
 فمما الفائدة في تأخيرها حتى يندفع الاستدراك بهذه التقدير  
 تأمل ولا الى ان يجاب عنه اي عن انتقاض التعريف بمثل عطف  
 على قوله ان يجاب باعادة الجواب لثلاثتهم عطف على قوله ويلزم  
 اني فلا يحتاج ايضا ان يجاب عن انتقاض التعريف بمثل بان  
 بان يقال المراد بالسند المذكور في التعريف الهم السند بتقدير  
 الموصوف والسند في المثال المذكور ليس بالهم السند بل هو فكل  
 فيحتاج اي حتى يحتاج الى اولى الجملة بالهم حتى يكون خبرها اي خبر  
 حيث يكون

فيخرج سنه

في القاعدة

هذه الحروف

هذه الحروف جملة يعف جملته فعليه سؤالا لسند الى ضمير يرجع الى الهم  
 مثل ان زيدا يقوم او الى سبب مثل ان زيدا يقوم ابوه فانه اي  
 يقوم مؤول بقام فيكون الهم السند اعلم الى الهم الحقيقي والهم لكم  
 وقال المحشي ويمكن ان يقال لا حاجة الى تاويله لان الخبر الجملة مبين  
 بقوله وامر كما مر خبر المبتدأ اي كما ان خبر الجملة للبدا يبين بعده  
 ذكر تعريف محقق بالخبر المفرد **مثل قائم في ان زيدا قائم** نته بالمتا  
 على ان المراد بخبر ان واخواتها واحد وان المراد بدخول هذه الحروف  
 دخول احد هذه الحروف كما نته الشايع عليه فيمابق بقوله اي دخول  
 احد هذه الحروف فانه اي لفظ قائم هو السند بعد دخول احد  
 هذه الحروف فان قيل ان قائما مسند قبل دخول احد هذه الحروف فما  
 فمسمى قوله هو السند بعد دخول احد هذه الحروف قلنا لان قائما  
 وان كان مسندا قبل الدخول الا ان ذلك الاستناد زال وانفسخ بدخول  
 احد هذه الحروف فخرج ان يقال هو السند بعده لان السند انما حصل  
 في قائم بعد الدخول **وامر اي حاله وشانه كما مر خبر المبتدأ**  
 وحكمه اي حكم خبر ان واخواتها حكم خبر المبتدأ لانه في الاصل خبر  
 مبتدأ قبل دخول ان واخواتها عليه لم يتغير حكمه في اقسامه القسام  
 خبر المبتدأ من كونه بيان للاقسام مفردا يعني كما يكون خبر المبتدأ مفردا  
 مثل زيد قائم كذلك يكون خبر هذه الحروف مفردا مثل ان زيدا قائم و  
 جملة يعني يكون خبر هذه الحروف جملة اسمية او فعلية نحو ان زيدا قائم  
 ابوه او قام ابوه كما يكون خبر المبتدأ كذلك ونكرة سبق مثاله ومعرفة  
 مثل ان زيدا هو القائم كما تقول زيد هو القائم وفي احكامه اي احكام خبر المبتدأ  
 تقوم

اعلم الى الهم حقيقة او حكما

مثل ان زيدا ابوه قائم او قام ابوه



من كونه واحدا ومتعددا بمعنى خبر المبتدأ يكون واحدا ومتعددا  
 كذلك خبرها يكون واحدا ومتعددا لفظا ومعنى بالعطف وبدونه  
 مثل ان ذبا عالم فاضل او فاضل او معنى فقد نحو ان هذا حلوتها  
 ومشتا ومعدو فاعلى سبل الجواز او على سبل الوجوب ان لا يتحقق  
 الامر ان الموجبان المحذف مثل ان ذبا قائما ومثل ان ذبا وضعت  
 وغيرها من الموضع التي يجب حذف خبرها في بشرط ان يقع دخول  
 احد هذه الحروف عليه لانه لا يقال الله لولا ان كان كذا ولا يقال ان لم  
 لا فعل كذا او صوط وقونه مشتقا وجامدا وفي شرط من انه  
 اذا كان الخبر جملة فلا بد من عائد يربطها به المراد بالعائد ما يقع  
 دخول احد هذه الحروف عليه يعني الكلام الذي يجوز دخوله عليه  
 لا يقال ان الرجل زيد لوجوب الصدارة لافعال المدح والذم مثل ان  
 ابيه قائم او قام ابي لما تقدم وان ذبا قائما وان لما حاقه و  
 لا يحذف العائد اذا كان ضميرا كما سبق ان غير الخبر لا يجوز حذفه  
 مطلقا الا اذا علم معنى الا عند قيام قرينة دالة عليه نحو ان البر الكثر يستبر  
 وان السمن منوان بدرهم والمراد ان امره كامر بمعنى ان المراد من  
 هذه التثنية بعد ان يصح كونه ان خبر المبتدأ خبرا لبا ان يعني ان  
 خبر الباب مشارك لخبر المبتدأ في هذه الاحكام بعد ان ثبت كونه خبرا  
 لبا ان بوجوده انظر الى شرط كونه خبرا له وانتفاء ما انفعه  
 عطف على الوجود يعني بانتفاء ما منع كونه خبرا له يعني لا يوجد مانع  
 ليكون خبرا له اذا كان الامر كذلك فلا يلزم من ذلك ان من شئبه  
 خبر ان لا امر خبر المبتدأ ان كل ما يصح ان يكون خبر المبتدأ يصح ان يقع

من ذلك يكون خبرا له

مثل ان ذبا قائما او قام ابيه  
لما عطف وان ذبا قائما

فصيحان مع فاعله

لباب ان قوله يصح مع فاعله في محل الرفع خبرا لان قوله ان كل ما هو  
 مع خبرها في محل الرفع ايضا لا يلزم حتى يرد من يرد من باب  
 ضرب بمراب ان لا يجوز ان يقال ان ذبا قائما ومن ابوك يعني يجوز  
 ان يقع الظرف للمستقر خبرا للمبتدأ مقدم عليه وجوبا لما سبق من ان  
 لا ينفصل خبرا من ابوك خبره وبالعكس على ما سبق ايضا ولا يجوز ان يقال  
 ان ذبا قائما وان من ابوك يعني لا يجوز ان يكون الظرف المستقر خبرا لان  
 لا ينفصل خبرا من ابوك خبرها لوجود المانع لان يكون كل واحد منهما خبرا  
 لان وهو الصدارة ان لو دخل عليه ان لبطل الصدارة **الافى تقديم**  
 عليه ان تقديم الخبر على المبتدأ في جميع الاوصاف الا في هذه الصفة حيث  
 يفتقران فيها جواز وامتناعا حيث جاز تقديم خبر المبتدأ عليه ولم  
 يجوز تقديم خبر ان على لهما لان فيه قلب الحق لان الحق من وجوب تقديم  
 المنصوب اظهار الخطأ في رتبة الفرع عن رتبة الاصل وهو يفوت  
 بجواز تقديم الخبر فيلزم مساواة الفرع الاصل اي ليس امره كامر  
 خبر المبتدأ لان الامتناع من الموجب يكون منفيما كما انقل جاء في القوم لا  
 زبا يعني ان زبا لهما يجوز في تقديمه فانه لا يجوز تقديم خبر  
 على لهما اي على لهما وقد جاز تقديم الخبر على المبتدأ غالبا لان المبتدأ  
 اذا كان متضمنا لما وجب له صدر الكلام او كانا معرفتين او متساويتين  
 ومتساويتين او كان الخبر فعلا له لم يجوز تقديم الخبر عليه الحق فافترا  
 وذلك اي وجوب تقديم لهما على الخبر في باب ان بخلاف المبتدأ والخبر  
 حيث يجوز التقديم والتأخير اذ الم يمنع مانع او الفرق بين خبرها  
 والتقديم جواز او امتناعا واقع وثابت لان هذه الحروف في جميع

يعني لا يجوز ان يكون الظرف  
المستقر خبرا للمبتدأ او خبرا  
لها لوجود المانع

او غيرهما

ان الفرق بين  
خبريها في التقديم



كفرون جمع قرن وهو التبع يعني التوليع دخلته على الفعل في العمل ان  
 في عمل النصب والرفع مثله سبق منه اجمالاً وسيأتي تفصيله فارب  
 ان يكون علمها في فعل الفعل ايضاً يعني كماله ان ذاتها في رفع له التاكيد  
 الفرعية وليكون علمها موافقاً لذاتها والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم  
 المنصوب على الرفع مثل ضرب عمر زير يلزم كون الفعل من اوله  
 واقعا على المفعول قبل تمامه لان الفعل لا يتم الا بالفاعل وهو ههنا  
 مؤخر والعمل الاصيل له ان يتقدم المرفوع على المنصوب لان الاصيل  
 في الفاعل اذا لم يمنع مانع منه ان يلي الفعل المستند اليه واذا قد بين  
 المرفوع على المنصوب يكون عملاً بالاصيل فلما اعملت هذه الخواص في  
 الفرعي لم يتصرف في معمولها يعني في علمها وخبرها بتقدم ثانياً  
 ان ثانياً المفعولين وهو الخبر على المفعول الاول وهو العلم يعني وجب  
 تقدم العلم ههنا على الخبر مع انهما كانا في الاصل مبتدأ وخبراً وقد  
 جاز التقديم والتأخير فيهما كما يتصرف في معمولي الفعل المتقد  
 بالتقديم والتأخير اذ لم يمنع مانع منهما التخصيص في العمل عن  
 الفعل لانه الاصيل في العمل وهي مشابهة به لتعمل عمله فتكون فعالة فيه  
 الا اذا كان الخبر ظرفاً زماناً او مكاناً او جازاً ويجوز ان ليس من  
 كما خبر المبتدأ في تقديم في جميع الاوقات **الا اذا كان الخبر ظرفاً**  
 الا وقت كونه ظرفاً فيجوز تقديم الخبر على العلم لان الاستثناء من النفي  
 فيكون مثلاً قولك ما جاني القوم الا زير اي جاني زير فان قلت  
 اي حكم خبر ان اذ بالتوئين لانه ظرف زمان اي حين كون الخبر ظرفاً  
 متعلق بقوله حكاه اي حكم خبر المبتدأ فيجوز التقديم اذا كان العلم معرفة

لان بين الخبر والفاعل  
 الا اذا كان الخبر ظرفاً

ما جاني القوم الا زير  
 اي الا جاني زير

يعني كما ان المبتدأ اذا كان معرفة يجوز تقديم خبره والظرف عليه نحو  
 في الدار زير مع ان الاصل التقديم كذلك اذا كان هم هذه الظروف معرفة  
 يجوز تقديم خبرها الظرف عليه نحو قوله تعالى ان السنا اياهم وان في  
 الدار زير وفي وجوبه اي وجوب التقديم اذا كان المبتدأ نكرة  
 يقتضي على ما سبق يعني يجب تقديم خبرها الظرف على العلم <sup>او كونه وجوب التقديم</sup> اذا كان  
 العلم نكرة كما يجب تقديم الخبر الظرف اذا كان المبتدأ نكرة نحو قوله عليه  
 السلام حين قدم رجال من المشركين بخطاب بلاغة وحسن  
 الفاظ فيجب الناس من بيانها وبلاغتها ان من البيان لسحر  
 يعني بعض البيان بمثابة السحر في ميلان القلوب اوفي الفرج عن  
 الاثيان بمثله وهذا النوع ممدوح اذا صرف اللطيف ومذموم اذا  
 صرف الى الباطل وان من الشعر حكمة اي كاملاً نافعاً يمنع عن الجهل  
 للجهل والسف وهو ما نظم الشغل من الموعظة والامثال التي تنفع  
 الناس والقناعة على الله ورؤيته والنصيحة للسلمين وما شئت ذلك  
 وهذا النوع من الشعر محمود ومذموم منه ما في كلام قديم وشبيه  
 فاسد كذا قاله ابن الملك شايح المصاييح وذلك اي جواز التقديم  
 عند كون العلم معرفة ووجوب تقديمه عند كونه نكرة واقع لتوهم  
 ان النجاة في الظروف ما لا يتوسع مبنى المفعول في غيرها اي غير الظروف  
 في الخبر في النجاة في الظروف ما لا يتوسع مبنى المفعول في غيرها لان كل ركن من المحدثات  
 لا بد وان يكون في زمان او مكان فصار كل شيء منها كقوله ولم يكن اختياراً  
 منه فدخل حيث لا يدخل غير كالحمار حيث يدخل فيما لا يدخل غيرها  
 واما الجوارح والحواس فيكون في كل ظرف في التقديم جوازاً محتاجاً الى

ثم ان علينا حسابهم

نحو قوله صلح حين نكح

من المحدثات



للفعل او معناه كاحتياج الظرف الى كل منهما ولان للظرف واختلاف  
 بالسمية فان كل شخص لا يخرج من ظرف مكان يستقر فيه وظرف زمان  
 يشمل عليه فكان ظرف الشيء بمنزلة ظرف زمان ذلك متقدما **ما خبرا**  
 المحال قد متعلق الظرف معرفة باللام ميل الى رعاية جانب المعنى  
 بالتركيب التوصيفي ولو قد تركت لزم ان يكون حالاً اقاماً من المبتدأ  
 وهو قوله خبرا وهو نادر لان الحال اقاما لبيان هيئة الفاعل  
 او المفعول به واما من فاعل الظرف الراجع الى المبتدأ وهذا  
 ان كان جازما او شائعا الا انه يلزم تقدم الحال على عامل الظرف  
 وهو غير جائز كما ينبغي فلا وجه لقوله من قال والمشهد في امثاله  
 تقدير التكرار **لنفس** اي لنفي صفة اي صفة للنفس وحكمه  
 بحذف المضاف اذ لا رجل قائم مثلاً وادد وملفوظ لنفي القيام هو  
 الصفة ولتكم من الرجل لا وارد لنفي الرجل نفسه لان النفي والانتفاء  
 انما يردان على الاوصاف والاحكام دون الاعيان وارتفع هذا  
 المحذور ايضا بالحروف لان لا يحد وبها حد وان التي من الحروف الملهمة  
 المشبهة بالفعل من حيث انها تقيضها لان لا لنفي وان لا انتفاء  
 ولما زمة للاسماء لزومها وفي التضمن وجه مشابهة لان انتفاء  
 الهمزة في النفي كونهما لنفي الجنس كما ان انتفاء الهمزة في الانتفاء  
 لانها للتأكيد فيدمج يكون حمل النقيض على النقيض انتهى وقيل  
 ان التأكيد كما ان انتفاء كذا فيكون الحمل عليه حمل النظر على النظر  
 فكما ان انتفاء الهمزة وترفع الخبر كذا هذه تنصب الهمزة عند وجوب  
 اشترط وترفع الخبر لمشابهة بان المشابهة بالفعل فتكوا هذه

مشابهة  
 مشابهة

للفعل او معناه كاحتياج الظرف الى كل منهما ولان للظرف واختلاف  
 بالسمية فان كل شخص لا يخرج من ظرف مكان يستقر فيه وظرف زمان  
 يشمل عليه فكان ظرف الشيء بمنزلة ظرف زمان ذلك متقدما **ما خبرا**  
 المحال قد متعلق الظرف معرفة باللام ميل الى رعاية جانب المعنى  
 بالتركيب التوصيفي ولو قد تركت لزم ان يكون حالاً اقاماً من المبتدأ  
 وهو قوله خبرا وهو نادر لان الحال اقاما لبيان هيئة الفاعل  
 او المفعول به واما من فاعل الظرف الراجع الى المبتدأ وهذا  
 ان كان جازما او شائعا الا انه يلزم تقدم الحال على عامل الظرف  
 وهو غير جائز كما ينبغي فلا وجه لقوله من قال والمشهد في امثاله  
 تقدير التكرار **لنفس** اي لنفي صفة اي صفة للنفس وحكمه  
 بحذف المضاف اذ لا رجل قائم مثلاً وادد وملفوظ لنفي القيام هو  
 الصفة ولتكم من الرجل لا وارد لنفي الرجل نفسه لان النفي والانتفاء  
 انما يردان على الاوصاف والاحكام دون الاعيان وارتفع هذا  
 المحذور ايضا بالحروف لان لا يحد وبها حد وان التي من الحروف الملهمة  
 المشبهة بالفعل من حيث انها تقيضها لان لا لنفي وان لا انتفاء  
 ولما زمة للاسماء لزومها وفي التضمن وجه مشابهة لان انتفاء  
 الهمزة في النفي كونهما لنفي الجنس كما ان انتفاء الهمزة في الانتفاء  
 لانها للتأكيد فيدمج يكون حمل النقيض على النقيض انتهى وقيل  
 ان التأكيد كما ان انتفاء كذا فيكون الحمل عليه حمل النظر على النظر  
 فكما ان انتفاء الهمزة وترفع الخبر كذا هذه تنصب الهمزة عند وجوب  
 اشترط وترفع الخبر لمشابهة بان المشابهة بالفعل فتكوا هذه

لكن خبرها

بعد دخول



هذا المثال نقض على ان خبر لا هذه مرفوع ولا احتملا ان لا يكون له خبر  
 خبر كما هو مذهب بني تميم فالماصل ان المثال الاقوى والاحسن  
 ما يكون واضحا غير محتمل بل يكون مخصوصا لما مثل له لانه لا يصدق  
 فحقه ان يستغنى عن الايضاح بخلاف ما ذكره المصنف من المثال  
 لان غلام رجل موب منصوب كونه نكرة مضافا او واقعا بعد المضاف  
 ولا يجوز ارتفاعه مع كون غلام رجل منصوبا ومطابقة ال  
 للصفة الموصوف في الاعراب شرط لو كانت صفة له وقائمة به  
 او لا على ما يبنى بناء على ما هو الظاهر وانما قال ذلك لجواز ارتفاع هذه  
 جملة على المحل ولكن غير ظاهري في رفع صفة الموب المنصوب بخلاف  
 الظاهر فلاحتمال الظ في المثال المذكور للظيرية دون الوصفية وهذا  
 القدر يكفي لوضوح المثال وحسنه فيها اي في الدار وان لم يكن الله  
 الدار سابقة اد الله المذكور سابقة حقيقة انما اي حكم سابقة مثل  
 ضمير الشأن او القصة اي ضمير القصة في قولك يجوز ان قال وهو عند  
 قائم خبر بعد خبر مبتدأ محذوف تقديره قوله فيها خبر بعد خبر  
 لا ظرف ظرف بان يكون هو متعلقا به وظرفا لغوا وللخبر واحد والاما  
 من الضمير المستكن في الخبر ويكون ظرفا مستقرا فالمعنى لا غلام بل  
 ظرف حال كونه في الدار فتكون الظرافة مقيدة بكونها في الدار لان  
 الحال قيد لحالها لان الظرافة المفرومة من قوله طريق لا تقيد بالظرف  
 على التقدير الاول ونحوه على التقدير الثاني اي نحو الظرف لان المثال في  
 معنى الظرف لان الظرافة اذا وجدت مطلقا من غير تقييد بها شي من  
 وغير لانها جلية كالكرم واليود وضدهما وانما ان المصنف به اي  
 جلية نسخ  
 او شئ او لان

بالمبر بعد الخبر وبقوله فيها جواب عن سؤال مقدر تقديره ايراد الخبر  
 واحد في المثال فلم اورد ههنا للمبر متعدها مع انه ليس من ذابة  
 فاجاب الشرح عنه بقوله وانما ان به لئلا يلزم الكذب بنفي الظرف  
 الظرافة كل غلام رجل لانه كثير اما يكون غلام رجل ظرفيا وانت  
 تنفيها على سبيل العموم لان النكرة اذا وقعت في خبر النفي تعم فتكون  
 كذبا اذ الكذب اخبار على خلاف الواقع ولان المورد من هذه الكلام  
 نفي للمبرين معا عن الله لا نفي كل واحد منهما كما عكس قوله هذا حلو  
 حاضرا كما سبق وليكون مثالا لنفي خبرها الظرف بدل البعض  
 من قوله لنفي غيره اي غير الظرف وليكون مثالا للخبر المتعذر ايضا  
 فانه اخرج الى الايضاح لا يتقدم خبرا لا هذه على غيرها وان كان ظرفا  
 كما يتقدم خبرا وان اخواتها اذ كان ظرفا جوارا وجوبا لانها محولة  
 على ان لما عرفت فانحط مرتبتها عن مرتبة اصلها ويحذف خبرا  
 هذه اي لا نفي للمبرين لكن بشرط ان يكون الله مذكورا لانه اذ لم يكن  
 الله مذكورا لا يحذف بالمبر بل يكون مذكورا البتة لئلا يلزم الاتجا  
 حذف كثيرا فيكون منصوبا على المصدرية او زمانا كثيرا فيكون  
 منصوبا على الظرافة وهذا الحذف جائز لا واجب لعدم قيام شئ مقامه  
 اذ كان للمبر عام اي بشرط ان يكون للمبر من الافعال العامة كالموجود  
 والماض والمآل حذف لدلالة النفي عليه فتكون لفظه لا فريضة لان  
 النفي يقتضي نفيا واما لم يكن فريضة خصوصا ينصرف النفي الى العام  
 وهو اذ لم يكن مذكورا لفظا يعلم انه محذوف نحو لا اله الا الله و  
 السيف الاذ والفقار اي لا اله موجود الا الله وفي المقابل قوله يعلم المحذوف نسخ

نفيها على سبيل

لفظة لا فريضة

لفظة عليه لان

الى العالم وهو اذا

كان مذكورا لفظا

يعلم المحذوف نسخ



ذوالفقار بدل من سيف لان محله رفع بالابتداء والبدل انما يحكى بعد  
 تمام الجملة ولا سيف ليس بجملة فلا بد من تقدير الخبر حتى يصح البدل  
 البدل وتقديره لا سيف في الوجود ومعناه لم يوجد سيف الا  
 ذوالفقار وعلى هذا كلمة الشراة اي لا اله في الوجود الا الله تعالى  
 وذوالفقار بفتح الفاء الميم سيف كان النبي عليه السلام اهله اليه  
 ملك الاسكندرية مع بقلته تسمى كذلك وجارية تسمى مارية  
 القبط ام ابراهيم عليه السلام فاعطاه عليا رضي وقيل هذه اليه  
 النجاشي وقيل انزل عليه عليه السلام من السماء **وبنو تميم**  
 من الاثبات لاثبات الثبوت لانه لازم اي لا يظهر من الخبر في النفي  
 اي لا يلفظونه الا ان يكون ظرافا لتوسمهم فيه ما لا يتوسم في غيره  
 لان المظرف واجب عندهم اي عند بني تميم او المراد عطف على مقدر  
 تقديره المراد بقوله لا يثبتونه هكذا اي لا يظهر من والمراد به  
 انهم اي بني تميم لا يثبتونه اصلا اي اثباتا قطعيا يعني لا لفظا  
 لا تقديرا فلا يكون خبرا ثابتا عندهم فيقولون معنى قولهم اي  
 قول العرب لا اهل ولا مال انتفى الا اهل والمال فيكون لفظا لا  
 من لهما الا افعال وزيف المصدر بان المفعول لم يكن على مثل هذه  
 الصيغة ولا يخفى ان نصب الميم بعد ها يدل على فساد هذا القول  
 اي قول بني تميم ولم يلتفت الشراح الى تزويده لانه يحتمل ان يكون  
 نافية لا انتفاء كناية بامتناب ادعوا في قوله وهذا ايضا ليس بمختار  
 فلا يحتاج الى تقدير الخبر وعلى التقديرين اي على تقدير كون الخبر واجب  
 للظرف وانما لا يكون له خبرا اصلا يحملون ما يرى خبرا يرى بالبناء والمنع

امثلة ان تترسب لانه لا يجوز ان يكون خبرا  
 نافية لا انتفاء كناية بامتناب ادعوا في قوله وهذا ايضا ليس بمختار

او الفاعل

وعلى تقدير ان لا يكون لها خبرا اصلا

والفاعل في مثل لا رجل قائم على الصفة متعلق بتقدير محله اي يحملون  
 ما يكون خبرا عند المجازية على ان يكون صفة لهم لاحتمال على محل المحل  
 البعيد وهو الرفع بالابتداء **د** وذا خبر يعنى لا يحملون على الخبر  
 انه ثبت في لغتهم لا غلام رجل قائم برفع قائم محلا على المحل **لهم ما**  
**المشبهتين** بالفتح من التشبيه **بليس** وهو مشبهة به في معنى النفي  
 والدخول على المبتدأ والخبر هذا وجه التشبيه يعنى كما ان ليس موضوعة  
 للنفي وتدخل على المبتدأ والخبر كذلك ما ولا كل واحدة منهما موضوعة  
 للنفي وتدخل على المبتدأ والخبر الا ان الفرق بينهما ان ما للنفي ونفي الما  
 والدخول على المعرفة والتكثير ودخول الباء على الخبر وان لا لا تكون  
 اما النفي والدخول على المبتدأ والخبر والدخول على التكثير ولا تكون لا  
 للنفي لال ولا تدخل على المعرفة ولا تدخل الباء على الخبر ولذا ضعف  
 علمها دون عمل ما ولهذا اريد لاجل هذه المشابهة يحملان اي  
 يحمل كل واحد منهما علمها وهو رفع الميم ونصب الخبر يحصل من انه  
 من المشابهة فائدة لهما **هو المسند اليه** هذا الخبر من المبتدأ لانه  
 مسند اليه المراد من المبتدأ القسم الاول لان الثاني مسند لا مسند  
 اليه وشامل ايضا معنى مسند اليه من الميم ان توهم لا النفي للنسب ولم  
 كان **بعد دخولهما** اي بعد دخول احدهما خرج به اي بهذا القول  
 غير الميم ما ولا المشبهتين بليس وبما عرفت من معنى الدخول  
 قد عرفت ما يمنعك عن القبول والتكثير ومعنى الدخول مترقى باب ان  
 من ان المراد بالدخول لا يركب الا في الميم والخبر لفظا او معنى لا يركب  
 مثل ابوع في مثل ما زيد ابوع قائم من انه يصدق على ابوع انه المسند اليه

ليحصل نسخ

من الميم ان ولغوا به



بعد دخولها ولا يصدق ان عملها  
209

بعد دخول ما ولا يصدق انه لم ما مثل ما زيد قائما قد يكون لهم ما  
وخبرها معرفتين او تكرتين او الاول معرفة والثاني تكره دون  
العكس لانه لا يجوز ان يكون الخبر معرفة هو الهم تكره مثل ما زبد  
قائما وما رجل قاعدا وما زيد هو الظريف ولا رجل افضل منك  
لا يكون لهم ما وخبرها التكرين لا غير وانما اتى في تمثيل لا بالكره  
بعد لا ولم يأت بالمعرفة لمشاكله ما في المثال لانه اتى بعد ما  
بالمعرفة لان لفظه لا لا عمل الا في التكره بالافراد وفي بعض النسخ  
في التكرار جمع تكره ولا لا وان كانت ههنا مشابهة بليس  
انما يراد اصلها وهو نفي الجنس وذلك لا يكون الا في التكره  
ولذلك لا عمل الا في التكره اعتبار الاصلها ولضعفها في المثال  
بليس ايضا بخلاف ما فانه يعمل في المعرفة والتكره لكونه من  
بليس لما عرفت ولا انها لا تكون في الاصل لنفي الجنس حتى يراد  
اصلها فيختص عملها بالتكره كذا وتوهم المخصوص بالعمل في  
المعرفة بالمثال اندفع بقوله وهو في الاشاد لا اختصاص لا  
الشذوذ بلا لان عمل ما لم يكن شاذا كالم يتبادر الى الفهم  
للمخصوص بل لا يتبادر ان يكون عملها اي عمل ما عا ماثا مثلا  
المعرفة والتكره هذا اي عمل ما ولا المشابهة بليس لغة اهل الجا  
ومذهب البصريين لانهم اخذوا هذه اللفظة والمجاز بالحاد المعاملة  
وللميم بعده وفي اخره زاد بجمه بلاد مكة شرقها الله تعالى  
بنوكم فلا يستتبون لهما العمل لان هذه المشابهة لا توجب عمل  
المشبه به لان ليس فعل غير متصرف حيث ليس له مجهول ولا مضارع

ولا رجاء عند

والغيرها

والضعف لا يستتبع نسخ  
210  
يستتبع

والا غيرهما فيكون ضعيفا والضعف لا يستتبع غيره فضلا من ان  
تستتبع في العمل ويقولون اي بنوكم الهم ولان ما يقال له عند الجا  
بنوكم وخبر بعد دخول احدتها مرفوعا بالابتداء كما كان الهم  
مرفوعين قبل دخولها اي قبل دخول احدتها فيقولون ما زيد قائم  
ولا رجل افضل منك بالرفع في الهم والخبر حيث يكون الاول مبتدأ والثاني  
خبر عند م وعلى لغة اهل الجا ز ورد اي نزل القرآن الفصح المجز  
نحو ما هذا بشرا وما ههنا اترها تهم واذا عمل ما في الثاني عمل في الاول  
اقتضاها على التسوية فتعمل فيها على التسوية وهذا صريح في كون ما علة  
وانما لا يقيس على ما عندهم لكونها شريكين في اصل المشابهة بليس  
ولما فرغ من بيان عملها وبسبب ايضا اراد ان يبين الفرق بين عملها  
وهو اي عمل ليس المفهوم من المثال او من قوله المشبهتين بليس  
لان الشبيه يشعر بالعمل فيكون قرينه وقيل المفهوم من اضافة الهم الى  
ما ولا وهذا بعيد والاول قريب والمتوسط متوسط في لا متعلق بقوله  
شاذ قدم عليه المحصر لان الشذوذ مخصص بعلمها ولذا قال الشايع  
دون ما اي ما دون عمل ما لانه ليس بشاذ شاذ قليل اخذ القلة  
من معنى الشذوذ ومن تكبير ايضا لان التكبير يكون للتقليل كقول  
الحريص على المالحين قبل له ما اعطى للا ما اعطى لشيء اي شيء  
قليل لا يعنى به نقصان مشابهة لا بليس لان ليس لنفي المثال ولغة  
ولفظه لا ليس كذلك لانها ليست لنفي المثال فانه لنفي مطلق بل لنفي  
الاستقبال ونقصان المشابهة يتوجب نقصان العمل بخلاف ما فانه  
ار لفظ ما ايضا كليس لنفي المثال اي كمال ليس لنفي المثال في مثل  
اي كليس نسخ

والاقتضاها

دون ما اي دون عملها  
ليس بشاذ



ليس زيد قائما كذلك ما لنفي للثاني واذا كان عمل لا نشأ ذقيل لانه  
 لنقصان مشابها بينهما بليس للعلّة المذكورة فيقتصر مبنى المفعول  
 على لا على مورد السماع اي على موضع ورد فيه سماع وهو التكرار فبما  
 قياسا على عمل لا التقي لنفي الجنس كقوله اد قول الشاعر في مثال التكرار  
 في التكرار من صدق عن غير انما من لم شرط صدق فعل ما مضى مبنى للفعل  
 وهو ما يمكن فيه راجع الى من يعنى عرض ونكل لان الصدود اذا تعدى  
 يعنى يكون بمعنى لا اعرض ومعناه ايضا كذلك عن غير انما جمع نار من  
 نور اجوف واوق وجمعه انوار ونيران انقلبت الواو ياء لمسكونها و  
 انكسار ما قبلها كذا في الصحاح والضمير للرب لانه مذكور والمراد بها  
 شوايد عا والامها بعلاقة التشبيه فان ابن قيس لا يبرح الفاء جز  
 الشرط انا مبتدأ ابن قيس خبر ولا شبهة بليس وبرا ح من برح  
 الزوال والوجهان عن مكانه والمعنى من اعرض ونكل عن نيران النار  
 وشوايد عا والامها وعجز عن الاقدام عليها فان ابن المبرور في الشجاعة  
 لا زوالا عنها ولا يجوز عندي ولا اعراض لان اللولذ يتبع الالب ومن  
 كان اياه هكذا فابنه كذلك عاقبت كورك زاده كورك شود وبجدة  
 مار مار سود اي لا يبرح لي يريد ان خبر لا في البيت محذوف اي  
 ليس لي اعراض وعجز ولا يجوز ان يكون جواب سؤال مقدر تقدير  
 ان لا هذه ليم لا يجوز ان يكون لنفي الجنس ولما محذوف وبرا ح  
 موب مرفوع مبتدأ لوقوعه في خيز النفي ولا يجوز البناء لفروقة  
 الشعر ولا نصب لعدم وجود شرط اجاب عنه بفعله ولا يجوز  
 ان يكون لا هذه لنفي الجنس لانه اذا كان لا لنفي الجنس يلزم التكرار  
 ان لا يكون

والنصب

بعدها

بعدها يطابق للرب السؤال لان مثل لا هذه لا يصحق الاجواب عن قول  
 محققا ومقدرا والسؤال لا يكون الا بالتكرار مثل ارجل في الدار ام امرئة  
 فيباب ارجل في الدار ولا امرئة لا يجوز فيما بعد هذا الرفع ما لم يتكرر كما  
 ذكرنا ولا تكرار في البيت وهو شرط توجب ان تحمل لا هذه على ليس فيكون  
 برج الرفع لهما وخبرها محذوف ففما ففسر الشايع اعلم ان المراد بالسند  
 والسند اليه في هذه التعريفات المذكورة سواء كان عاملا لها معنويا او  
 لفظيا ما يكون مسندا وسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية ليخرج توابعها  
 عن هذه التعريفات علم ان المراد ما يكون بالاصالة بقرينة ذكر التوابع يعني  
 ان بعض سبب ذكر التوابع مطلقا فيما بعد مبتدأ على الضم اي في الموضع الذي  
 يكون بعد الأصول الثلاثة للفرعيات والمنصوبات والمجوزات فالترتبط  
 تعريف كل واحد منهما بالتوابع ولما فرغ من بيان المرفوعات اضلا وملتقا  
 واصلا المرفوعات الفاعل المسبق والمحمول به فسمي المبتدأ والخبر خبر بابا و  
 خبر النفي الجنس ولهم ما ولا المبشر بين بليس شرح في بيان المنصوبات  
 اصولا وفروقا وقد مر في البيان على المجوزات مع ان كل واحد منهما فاضلا  
 يقع بعد تمام الكلام كالمترى للمقتضية له ليزيد الاحتمام ولشدة انه  
 اتصالها بالمرفوعات حيث ينوب كثير منها من باب الفاعل بل المتعلم انه  
 ينظر لفرقة اقتسامها لتوقف ايضاح كثير مما سبق في المرفوعات عليها  
 وكون بعضها تأكيد للفعل العامل في الفاعل وكون بعضها زمانا ومكانا  
 وعلة له وبعضها معا حبا للفاعل في صدور الفعل عنه يكون احتياجه  
 اليه ابتداء من احتياجه الى المجوزة ولحققة النصب وثقل الكسرة لانه الطبيعة  
 تنفر عن الثقل وتميل الى التفيف فيقتضي تقديم ما فيه الخفة على ما فيه الثقل فاعلم  
 ان لا يكون

ولقد انقضى

الظلمة



فقال المنصوب **بأهوهما اشترا على علم المفعولية** قد تبين ان شرح هذا الكلام بما ذكر في المرفوعات من ان المنصوبات جمع المنصوبات المنصوبة لانه صفة لوصف مذكور لا يعقل تقدير الاسم المنصوب والثني الاسمان المنصوبان والجمع الاسماء المنصوبات لان المنصوبات ان المنصوبات هي اسما مستعينة بمعنى الكسرة وضهير المذكر المقصود راجع الى المنصوب الاول ليس المنصوبات لان التعريف للمناسبة كالا والمراد بالاستعمال ان يكون الاسم موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا وللراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا حقيقة حسب على التميز كالمفاعيل الخمسة او حكما كالمحققات السبعة وهي اى تلك العلامات اربع لانها اما بالحركة او بالحروف والاول اما بالفتحة او بالكسرة والثاني اما بالالف او بالياء فصارت اربعة الفتحة والكسرة والالف والياء نحو **رايت زيدا** مثال لما يكون بالفتحة و**رايت مسلمات** مثال لما يكون بالكسرة لان نصب الجمع المؤنث السالم بالكسرة ورايت اباك مثال لما يكون بالالف لان الاسماء الستة اذا اضيفت الى غير ياء المتكلم يكون نصبها بالالف نحو **رايت مسلمين ومسلمين** لان نصب المثنى والجمع المذكور السالم بالياء المنصوبة او المفتوح ما قبلها وما فرغ من تعريفها بهية المنصوبة مطلقا شرعا في تعريف انواعها وتفصيل احوالها الا انه قد قدم المفاعيل انها اصل المنصوبات كما ان الفاعل اصل المرفوعات وقد قدم ايضا المنصوبات المطلق لانه مفعول حقيقة واسمها واحدون بما عدا ذلك لان ما حول اللفظ وقام به لان الضرب يقوم بالضارب ويفعله وكذلك غيره فقال **فمنه** القاء للتفسير والتفصيل ومن للتبخيص اما مبتدأ ويرا البعض

ولجميع الاسماء المنصوبات  
الا ان المنصوبات هي اسما مستعينة  
لأن المنصوبات هي اسما مستعينة  
بمعنى الكسرة وضهير المذكر المقصود  
المراد بالاستعمال ان يكون الاسم موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا وللراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا حقيقة حسب على التميز كالمفاعيل الخمسة او حكما كالمحققات السبعة وهي اى تلك العلامات اربع لانها اما بالحركة او بالحروف والاول اما بالفتحة او بالكسرة والثاني اما بالالف او بالياء فصارت اربعة الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رايت زيدا مثال لما يكون بالفتحة ورايت مسلمات مثال لما يكون بالكسرة لان نصب الجمع المؤنث السالم بالكسرة ورايت اباك مثال لما يكون بالالف لان الاسماء الستة اذا اضيفت الى غير ياء المتكلم يكون نصبها بالالف نحو رايت مسلمين ومسلمين لان نصب المثنى والجمع المذكور السالم بالياء المنصوبة او المفتوح ما قبلها وما فرغ من تعريفها بهية المنصوبة مطلقا شرعا في تعريف انواعها وتفصيل احوالها الا انه قد قدم المفاعيل انها اصل المنصوبات كما ان الفاعل اصل المرفوعات وقد قدم ايضا المنصوبات المطلق لانه مفعول حقيقة واسمها واحدون بما عدا ذلك لان ما حول اللفظ وقام به لان الضرب يقوم بالضارب ويفعله وكذلك غيره فقال فانه القاء للتفسير والتفصيل ومن للتبخيص اما مبتدأ ويرا البعض

من المنصوبات مع شئ من مرفوعات

الرفعة او خبر مقدم لكن الاول اولى لان الاصل في المبدا التقديم اى من المنصوبات يخرج هذا التفسير توافق الضمير بين المرفوع والمجور في المرجع او كما اشتمل على علم المفعولية يرتجى قرب المرجع **المفعول** لما خبر او مبتدأ يينا على التوجيه بين في قوله **فمنه المطلق** انتهى به معنى وصف المفعول بالمطلق لصحة اطلاق صيغة على وزن ديمة لا على وزن علة المفعول عليه اى على ما فعل فاعل الفعل لجهة واما اصطلاحا فلا فرق بينهما في صحة اطلاقه على كل واحد منهما من غير تعيين متعلق بالاطلاق بالياء او في الاسم اوضح لان الضرب مفعول الضارب واما زيدا في قوله ضارب زيدا فليس مفعول الضارب بل ما يتعلق به الضرب بخلاف المفاعيل الماعيل الاربعة البناءية التي هي المفعول به والمفعول فيه زمانا او مكانا والمفعول لدا ومعه فانه اى الشأن لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها وعلى كل واحد منهما لجهة لان كل واحد منهما ليس مفعول الفاعل بل ما يتعلق به فعل الفاعل وهو وقوع الفعل او علة له او مقارن لفاعل الفعل او مفعوله الا بعد تعيينها اى الا بعد تعيين كل واحد منهما بواحدة منها اى من تلك الحروف في صحة اطلاق المفعول على كل واحد منهما فيقال فيها المفعول به او فيه اوله او معه على سبيل منع خلط والجمع **وهي** اى المفعول المطلق اصطلاحا **لما** اى معنى فعله **فمنه** اى مفعولها او مفعولها والمراد بفعل الفاعل اياه المصداق منها مضاف اليه فاعله وناصب لمفعوله وهو راجع الى المعنى قيامه به اى قيام الفعل وحصوله بالفاعل بحيث اى مكان يصح كناداه اى كنادا الفعل وشبهه **فمنه** ونسبه

واما زيدا في قوله لا ضربت زيدا

الفاعل الضارع



اليه أي المفاعل سواء كان الفاعل مؤثرا في الفعل وموجداً أياً كضرب  
زيد ضرباً فإنه الفاعل في الفعل وأوجه بمعنى أن له تأثيراً فيه في  
الجملة أو لا بل الحق صحة الاستناد إليه فقط من غير أن يكون له تأثير فيه  
مثل مات زيد موتاً فإن الموت مستند إلى زيد وقام به مع أنه لا تأثير فيه  
قطعا لأن المراد بفعل الفاعل أي أنه يكون الفاعل مؤثراً فيه أو في الفعل  
موجداً أي الفاعل بل المراد به القيام والاستناد أثره ولم يؤثر في  
المؤثر في الحقيقة في الأفعال كلها حواله تدفع إذا كان الأمر كذلك فلا يرد  
عليه أي على هذا التعريف أي على قول المصنف ما فعله فاعل فعل مثل مات  
زيد موتاً وجسم من باب ظرف جسمانية على وزن ظرفية لا على وزن دراية  
وشرف من باب ظرف أيضاً شرفاً على وزن طلبية فإن هذه الأفعال وإنشأ  
يصح الاستناد إليها ما قامت هي به وقيامها به فإن الموت قائم بزيد وإن  
لم يكن مؤثراً فيه وكذلك غيره فيه رد على الهندي حيث قال يرد على  
مثل مات موتاً ولا يدخل فيه ضرب زيد ضرباً بالبناء للمفعول لأن  
فعله فاعل فعل بمعنى أنه قام بفعل معنى الفعل المذكور وإن كان يلفظ  
الأمم يعني نداء المصنف في التعريف لفظ الأمم وقال لهم ما فعله فاعل فعل  
ولم يقل المصنف ما فعله بدون الأمم لأن ما فعله الفاعل هو المعنى القائم  
وهو الضرب في ضرب ضرباً والموت في مات موتاً وهو ليس بلفظ  
والمفعول المطلق من أقسام اللفظ فيكون المفعول المطلق هو المفعول  
المعنى القائم بالفاعل فلزم زيادة الأمم في التعريف وقول المصنف ما فعله  
فعل جنس يدخل فيه أي في هذا القول المصنف يكملها يعني أن هذا القول  
جنس يشمل الحق المعروف وغيره **مذكور** بالجر لأنه صفة للفعل وهو

الفعل المذكور العلم من أن يكون مذكوراً حقيقة تنصب على التمييز من قوله  
مذكور لأن الذكر يحتمل الحقيقي والممكن أو على أنه صفة لقوله مذكور أي  
مذكور حقيقة كما إذا كان الفعل مذكوراً بعينه أي بلفظه نحو ضربت ضرباً  
ومات موتاً وجسم جسمانية أو حكماً عطف على حقيقة كما إذا كان الفعل مقدراً  
أن محذوفاً سواء كان جوازاً نحو ضرب الرقاب أصله فاضربوا الرقاب ضرباً  
هذا من قبيل ركب القدم وإيهام وتقلد والسيوفهم فخذوا الفعل مع فاعل  
جوازاً وقدم المصدر وأنيب منابه مضافاً إلى المفعول ضمناً إلى التأكيد لا لشيء  
والتعبير به عن القتل إشعاراً بأنه ينبغي أن يكون يضرب الرقبة حيث  
يمكن وتصويره باستنوع صورة كذا قال البيضاوي ووجوداً باسماء  
أو قياساً على ما يسمى أمثلة لها أو كما بالنصب عطف على قوله مذكور أو لا  
يعني علم من أن يكون الفعل المذكر مذكوراً فالخاصل أن الفعل المذكور يشمل الفعل  
المفعول والمقدور واللام للمفعول لأن المراد من الفعل المذكور أعم من أن  
يكون الفعل أو شبهه كما هو الشارح المتبادر لكن لا مطلق الأمم بل العلم  
يكون فيه معنى الفعل لأن ما لم يكن فيه معناه لم يدخل في قوله فعل حتى  
يتمتع تيمماً إليه وإن كان متعدياً نحو ضارب ضرباً أو لا في ملكه ذهب  
ذهاباً فيه رد على الهندي حيث قال يرد على محضاً رب ضرباً  
وخرج به أي قوله مذكور المضار التي لم يذكر فعلها إلا أي لا يكون ذلك  
مذكوراً حقيقة ولا حكماً فيكون بينهما عموم ومخصوص مطلق لأن كل ما  
هو مفعول مطلق فهو مصدر من غير عكس نحو الضرب واقع على زيد  
فإن الضرب فعله فاعل فعل لا محالة إلا أنه لم يكن مذكوراً حقيقة  
هو ولا حكماً لأن الضرب في المثال المذكور مبتدأ وكذا العجبني الضرب



والمتحتم الغريب بمعناه صفة ثانية للفعل والغريب راجع الى الكلم الى  
 فاعل فعل مذكور كائين بمعنى الكلم وليس المراد به اي بقوله بمعناه ان  
 الفعل العامل في المفعول المطلق كائين بمعنى ذلك الكلم مطابقا لدفع  
 المعنى فان معنى الكلم الذي هو الحدث جزء معناه اي معنى الفعل الذي  
 هو الحدث والزمان لان معنى الكلم واحد وهو الحدث ومعنى الفعل متعدد  
 وهو الحدث والزمان فالواحد جزء من المتعدد فيكون معنى الكلم جزء  
 من الفعل بل المراد بقوله بمعناه ان المعنى الفعل مشتمل عليه اي على معنى  
 الكلم ومحيط به كشمال الكل اي كاشتمال الكل على المعنى للجزء يعني كما ان  
 السكنجين شتمل على جزائه من العسل وغيره فخرج به اي بقوله  
 بمعناه مثل تأديبا يعني المفعول له الذي قام بفعل الفعل في قوله  
 خريته تأديبا وقعدت عن الحرب جينا فانه اي المفعول له او مثل  
 تأديبا وان كان مما فعله فاعل فعل مذكور فان التأديب قام بالكلم  
 الذي هو فاعل الفعل وكذا الجبن بحيث يصح لمناده اليه لانه يقال  
 اذبت وجبت ولكن ليس المفعول له او مثل تأديبا مما شتمل على  
 معنى الفعل لان التأديب او الجبن ليس جزء معنى الفعل الذي هو  
 وقعدت حتى شتمله بل التأديب والجبن عبء للضرب والقعود و  
 كذلك اي كما ان المفعول له خرج بقوله بمعناه كذلك خرج به اي بمعناه  
 مثل كراهته اي المصدر المضاف الى فاعل الفعل المذكور في قوله كرهت  
 من باب علم كراهق فان لكراهته في هذا الباب اعتبارين احدهما  
 اي احد الاعتبارين كونهما بحيث اي ان يكون الكراهية بمكان قامت  
 بفعل الفعل المذكور ولهدت اليه ولما لانه قد اشتق من الفعل

اذبت

اي اخذ منها فعل لند اليه اي الفاعل القائم به فيكون المصدر  
 مؤكدا للفعل والفاعل المضاف اليه الفاعل المسند اليه الفعل فصار  
 كمنه كرهت كراهية ولا شأن ان معنى الفعل مشتمل عليها اي حين  
 كون الكراهية بهذه الحقيقة فتكون مفعولا مطلقا مؤكدا للفعل و  
 ثانيا اي ثاني الاعتبارين كونهما بحيث اي ان يكون الكراهية بمكان  
 وقع عليها فعل الكراهية المسند اليه الفاعل فيكون الكراهية مفعولا به  
 لانها مضافا الى فعل الفاعل فاذا ذكرت الكراهية بعد الفعل المسند  
 اليه فاعلها باعتبار الاول اي باعتبار ان يكون قائما بفعل الفعل المذكور  
 مشتقا منها فعل لند اليه فاعلها باعتبار الاول ذلك الفاعل كما في قوله  
 كرهت كراهية يعني باعتبار صدورها عن فاعل الفعل المسند اليه فاعل  
 الفعل العامل فيها فهو اي تلك الكراهية بهذا الاعتبار مفعول مطلق  
 ليصدق تعريفها كما في قوله كرهت كراهية واذا ذكرت الكراهية بعده  
 اي بعد الفعل باعتبار الثاني اي باعتبار ان يكون مضافا الى فعل  
 الكراهية يعني باعتبار ان يكون صادرا عن الفاعل قبل صدور الفعل عنه  
 والصادر عن المتكلم كراهية تلك الكراهية كما قوله كرهت كراهية يعني  
 كرهت وابتغيت الامر للكره والصادر عن فاعل الكراهية ح  
 مفعول به لانها يكون مضافا الى فاعل لان المتكلم المتعجب الله  
 الامر للكره الصادر عنه ووقع فعل الفاعل عليه المفعول مطلق  
 انه لم يكن الفعل مشتمل عليه كشمال الكل على الجزء ولذا قال البش اذ ليس ذلك  
 الفعل شتملا عليه كشمال الكل على الجزء بهذا الاعتبار اي باعتبار الثاني حتى  
 يكون مفعولا مطلقا لانه اذا لم يصدق التعريف لا يصدق المعرف بل هو



اي الفعل المذكور واقع عليه اي على التواضع وملا بس به وقوع الفعل  
 على المفعول به في قولك ضربت زيدا وملا بس به في قولك علمت زيدا و  
 نصرتهم فخرج قوله كرهت كراهي بهذا الاعتبار اي باعتبار الثاني  
 عن الذي عن حد المفعول المطلق وانما باعتبار الاول فهو يدل  
 في حد المفعول المطلق فبالاعتبار الاول مفعول مطلق وبالعبار  
 الثاني مفعول به وبين ما هو المراد ليس الا القرينة وانطبق  
 للمد على الحد ود جامعاً لافراده وانما عن دخول غيره فيه وانما  
 من تعريف المفعول المطلق شئ في تفسير كما هو من دأب المصنفين  
 فقال **ويكون المفعول المطلق للتأكيد** اي لتأكيد المصدر الذي هو  
 مضمون الفعل وهو الحدث بلا زيادة شئ عليه انه في الحقيقة تأكيد  
 لذلك المضمون وانما قيل تأكيد للفعل توسعاً لان معنى ضربت ان  
 احدثت ضرباً ولما ذكر بعله ضرباً فكانه قيل احدثت ضرباً  
 ان لم يكن في مفعولهم اي في معنى المفعول المطلق زيادة على ما ذكر  
 يفهم من الفعل بل يتخذ المفعول لان التأكيد يجب ان يكون بين  
 المؤكد كما قونا ويكون **النوع** ان دل المفعول المطلق على ما يفهم من  
 الفعل ودل ايضا زيادة عليه على بعض انواعه اي انواع الفعل  
 فيه **والعدد** ان دل المفعول المطلق على ما يفهم من الفعل ودل ايضا  
 على عدده اي عدد الفعل زيادة على ما يفهم من الفعل **مثل جلت**  
**جلوسا** فان جلوسا دل على ما يفهم من جلت وهو الجلوس فيكون  
 المصدر وهو الجلوس المذكور تأكيداً للمضمر وهو الجلوس المفعول  
 من جلت مثال للتأكيد كما قلت **وجلست جلوساً** كانه بكسر الجيم مثال

فانما يفهم من جلت وهو الجلوس فيكون المصدر وهو الجلوس المذكور تأكيداً للمضمر وهو الجلوس المفعول من جلت مثال للتأكيد كما قلت وجلست جلوساً كانه بكسر الجيم مثال

النوع فان جلست بكسر الجيم على الجلوس المفعول من جلت وتوعد  
 لان الجلوس يتنوع الى التنوع في التورك وغيره **وجلست جلوساً**  
 كانه بفتحها اي بفتح الجيم مثال للحد لان بفتحه بفتحها تدل على الجلوس  
 المفهوم من جلست وكونه مرة واحدة وفيه نشر على ترتيب **الف**  
 الذي يعنى المفعول المطلق الذي يكون للتأكيد **لايشئ ولا يجمع** مثنان  
 للمفعول بل يكون على حالة واحدة وهي الافراد في كل الاجواب لانه دل  
 على الماهية والمطابقة **المعرفة** للمفعول من باب التفسير الى الماهية عن  
 كماله على التعداد لان الماهية من حيث هي واحدة لا مثنان ولما  
 اشياء حتى يجوز فيها التثنية وللمع كالانسان فانه من حيث هو هو  
 ايشئ ولا يجمع ومع هذا اذا شئنا وجمع يكون في مفعولهم زيادة على  
 ما يفهم من الفعل فلا يكون للتأكيد والتثنية وللمع يستلزم التعداد  
 لان التثنية تستلزم التثنية وللمع يستلزم الزيادة عليها فلا يقال في  
 الاول بناء على انه دل على الماهية جلوساً جلوسين بصيغة التثنية او  
 جلست جلوسات بصيغة الجمع الموحدة السالم في كل حال او وقف  
 ما اذا قصد به اي الوقت قصد النوع او العدد بالمفعول المطلق  
 التأكيد **لايشئ ولا يجمع** لان اذا قصد به النوع الواحد او العدد الواحد افراد  
 وان قصد به الجمع الماشية الاشينية تثنى واذا قصد به الجمع  
 لان المفرد لا يدل على المثنى والجمع ولا يخرج من كونه دأباً على الماهية  
**خلاف اخويه** الذين هم يكون احدهما للنوع والآخر للعدد فانه  
 يجوز تثنى كل واحد منهما اذا قصد التثنية وللمع اذا قصد الجمع نحو  
 جلست جلوستين مثنى او جلست جلوسات جمعاً بكسر الجيم النوع في التثنية

فرد



والجميع والمختص بالعدد فيها ولما كان الاصل في المفعول المطلق  
 ان يكون موافقا للفعل العامل فيه في اللفظ والمعنى جميعا وما يرد  
 في المعنى فقط قليلا لاختلاف اللفظ للاصل ذكر هذا القسم بكلمة قد المفيدة  
 للتقليل فقال **وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه** ان يكون  
 المفعول المطلق مغايرا للفظ فعله العامل فيه لكن على قلة لان  
 الاصل فيه ان يكون موافقا للفظ ايضا وهذا الدفع التوهم ان كان  
 للتأكيد يوجب ان يكون بلفظه لان هذه التأكيد لفظي و  
 صوابا يكون بغير لفظه اما ان يكون مغايرا للفظ فعله بغير  
 الى الحروف الاصلية التي ركب منها **مثل قعدت جلوسا وجلسن**  
 فان المادة مغايرة في الفعل والمفعول المطلق وهو ظرف وباب  
 ايضا مغاير لان القعود من باب دخل والجلوس من باب ضرب وكذا  
 الشارح لم ينظر اليها واورد اليها مثال البرس لزيادة ايضا  
 وقيل هذا المثال انما يصح لو لم يكن القعود مخصصا بباب بعد  
 الاضطجاع والجلوس بما بعد القيام انتهى والمصنف لم يعرف في  
 بل نظر الى الاستعمال لان احدهما يستعمل في مقام الآخر واورد ههنا  
 ومع هذا المنقشة في المثال ليس من باب المحلصين الغاضبين  
 واما ان يكون مغاير له بحسب الباب نحو انبت الله نباتا **لان**  
 الاول من باب الافعال والثاني من باب دخل مع انها موافقان  
 في الحروف الاصلية وسيبويه بشرط الموافقة في المادة ولا يجوز  
 للمغايرة فيها ويقدر له عاملا من بابها فيما خالف الباب ومادة  
 اي قعدت وجلست جلوسا وانبت الله فنبت نباتا عطف ههنا بالثاني

ما انشبت الله نباتا عطف

بالاول لان

بالاول لان للجلوس والقعود متحدان في المعنى فنكتب ان يعطف بالاول  
 للمفيدة للمعنى والنبات لازم الانبات والاذنم يترتب عقيب ما  
 يستلزم فنكتب ان يعطف بالفاء المفيدة للتعقيب والترتيب كقولك  
 كسرت اكرجاج فاكبر ذلك الزجاج ولما كان الاصل في العامل في  
 المفعول المطلق ان يكون مذكورا لكونه عاملا وركنا من الكلام و  
 حذفه محال لافلا لاصل او رد بيان حذفه بالكلمة المفيدة للتقليل  
**وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق** بشرط ان الادم في الفعل  
 للهدف الخارج لقيامه الى وقت قيام قرينة وعلامة تدل على الحذف  
 لفعل والحذف لانها ان لم يكن قرينة هكذا لا يجوز الحذف **جوان** اي  
 حذفها جزاء يعق كما يجوز حذفه عند قيام قرينة يجوز اخراها ايضا  
**لقد لا يلزم قلم** من باب علم من كسره دعالة **خير مقدم** اي  
 قدمت بالخطاب قد وما خير مقدم فحذف قدمت بالقرينة الحالية و  
 قد وما ايضا للاختصار فحق خير مقدم ومقدم مصدر متى كالقدم  
 بالقرينة خوشر امدى فخير كم تفضل تخفف لخير على ما سياتي في  
 باب ومصدرية اي كونه مصدرا مفعولا مطلقا باعتبار الموصوف ككون  
 الحنفية عين الموصوف اذا كانت قاعة به او المضاف اليه لان التفضيل  
 الحكم ما اضيف كم التفضيل اليه ككون المضاف اليه مماثلة يعني من  
 التثنية والتعريف والمصدرية والجنسية فاطلاق المصدرية ههنا  
 كما من قبيل اطلاق كم الموصوف على الصفة واما من قبيل اطلاق كم  
 المضاف اليه على المضاف فالعلاقة جزئية فيها لان المضاف والمضاف اليه  
 بمنزلة الكلمة الواحدة وكذا الصفة مع الموصوف **ووجوب عطف**

في قوله الفعل



على جواز يعني وقد يحذف الفعل الناصب للفعل المطلق ايضا لقيام  
 وجوبا اى حذف واجب **سما** اى سما عيا فيه اشارة الى انجب سما  
 على الوصفية المحذوف المقدر اى حذف واجب سما عيا موقفا على السماع  
 من العرب **لا** لا قاعده له اى المحذوف الفعل الناصب له وجوبا يعرف المحذف  
 بها اذ وجدت تلك القاعدة والمحذف السماعي ثلثة اضرب دعاء له وعاء  
 دعاء عليه وغير دعاء **مثال الاول نحو قيا** اى سماك الله قيا اى  
 احسنك الله احسانا **ورعا** اى رعاك الله رعايا اى حمانك الله حمانا  
 وحفظك الله حفظا **ومثال الثاني خيبة** اى خاب فلان خيبة ما خور من خيبة  
 الرجل خيبة من خاب خيب مثل باع يبيع اذ لم يتكلم اى لم يصل من  
 نال ينيل نيلا مثل باع يبيع وهو الوصول بها طلبه بالفارسية  
 زبان كرد **ومثله** **جدى** اى جدع مبنى للفعل **جدعا** والجدع الجذع والذل  
 والعين المملتين قطع احد الاعضاء الاربع من الانف والاذن والشفة  
 واليد او قطع الاثنين منها او الثلثة او كلها ولذا عطف بالوزن  
 دون او والمق الدعاء عليه بالذل وتقبيل لئلا يكثر من القطع زاد  
 القبح واذا قطعت كلها يكون اقبح فلا تجوز لقول كردم وفي المتن  
 او بدل الوو وهو الموافق للمعنى **ومثال الثالث حمد** اى حمدت  
 باب علم حمد بالفارسية ستايش كردن **وشكرا** اى شكرت من باب  
 دخل شكرا بالفارسية شيايش كردم بمقابلة نعمة **وعجا** اى عجت  
 على وزن غلب من باب علم عجا على وزن علم فانه ان الشان لم يوجد في كلام  
 اى في كلام العرب استعمال الافعال العاملة في هذا المصداق مع محذوف  
 ولا قاعده ايضا يعرف المحذف **لانه** لانه لم يوجد في كلام من يقدر عليه في  
 لانه يوجد في كلام من يوجد في

ونظم ان يقال سقا سقيا و لا سقا ولا غيرهما وهذا اى عدم وجد ان  
 استعمال هذه الافعال مع مصادر حاجين الاستعمال معنى وجوب المحذف  
 اى حذف الفعل الناصب له سماعا قيل اى اعترض لان القول لا تعدى  
 بعلى يكون بمعنى الاعراض واذا تعدى بالبناء يكون بمعنى الحكم **لان** يقال قال  
 يتحكم عليه كى على هذا التعليل بانهم قد قالوا حدثت الله حمد وشكرت  
 الله شكرا وعجبت عجبيا واستعملوا الافعال مع مصادرهما فلم يقع ذلك  
 التعليل حيث وجد الاستعمال فاجاب بعضهم بانه ذلك اى هذا الاستعمال  
 ليس من كلام النقصاء الذى يعتد بكلامهم بل من كلام من لا يعتد به **من** لا يعتد عليه  
 والمولدين واجاب بعضهم بانه وجوب المحذف انما هو فيما اى في الفعل  
 المنطلق الذى لا يتصل باللام لانما يستعمل باللام طالا الكلام فاستحق  
 التقفيف فحققوه **محذف** عامله وجوبا وانما ما لم يستعمل به فلم يكن  
 هذه المرتبة مخفف **محذف** جورا و **جاء** ذكر نحو حمد او حمدت حمد  
 حمد الله وشكرا له وعجبا له وسقيا له ورعا له وخيبة وجدع له  
 قد عطف فيه اشارة الى ان قياسا عطف على سماعا والى الله المعطوف في  
 حكم المعطوف عليه **الفعل الناصب للفعل المطلق محذوف** واجبا **قياسا**  
 اى محذوف قيا ساقيا فاشارة الى ان قياسا صفة بعد صفة لقوله محذوف اى  
 محذوف واجبا قياسا والقياس ما يعلم مبنى للفعل اى موضع له ضابطه  
 كل منطبق على جميع جزئياته كقولك في تعريف الانسان الحيوان الناطق  
 فان لم يصدق على جميع افراد الانسان محذوف **الفعل الناصب** مع اى مع  
 وجود الضابط الكلى لزوما اى وجوبا كما اورد المصنف في الصورة الله  
 المذكورة **ههنا في مواضع** نية بصيغة الكثرة على انه لا ينحصر محذوف  
 الكثرة

من لا يعتد عليه

هذه المرتبة  
محذوف جورا  
ذكرة ايضا

محذوف  
الفعل الناصب  
مع وجوب  
الضابط الكلى







وانتصب انتصابه فالمعنى دكت الارض وكما بعد ذلك اي زلزلة زلزلة  
 بعد زلزلة متتابعة حتى صارت منخفضة الجبال وانما جمع المص بين  
 الضابطتين ولم يفصل بينهما بقوله ومنها ما وقع مكررا كما فصل في  
 الصور الآتية به لا يشترك في الوقوع بعد لم يقتضى خبر الاول ان يكون  
 المفعول المطلق خبر عنه وجمع الضابطتين ظ ولذا لم يبين الثاني  
 وجه الجمع فيهما **وما انت الاسير** فسير مفعول مطلق وقع  
 بعد تيق وهو لفظ ما دخل على الميم وصوات لا يكون لفظ سير اخر  
 عنه لعدم صحة حمل عليه لانه لا يقال انت كسر الهمزة ومبالغة  
 نحو جعل عدل فنصب بالفعل المذوق في الواقع خبر عنه اي مانت  
 الاسير **سير وما انت الاسير البريد** اي مانت الاسير بريد  
 فهو يوجب دم بريد وهو لم يعمى لغير بيان لان علامته قطع  
 الذنب ثم صار لهما معنى بيك هذان اي نحو ما انت الاسير او  
 انت الاسير البريد كلاهما مثال لما وقع مثبتا بعد تيق دخوله  
 على الميم ليكون خبر عنه وانما ورد المص مثالين لهذه الصورة  
 مع ان المثال الواحد كاف في ايضاح المق والتفهم ومع هذه  
 من ذلك المص ان يورد مثالين لقاعدة واحدة تبيها على ثلثة فوه  
 على ذلك الذي هو المفعول المطلق الواقع موقع للمبر ينقسم الى اسيرة  
 والمعرفة كما في الاول والثاني او ينقسم الى ما هو فعل المبتدأ والى ما  
 يشبهه فعله لان المفعول المطلق في المثال الاول فعل المبتدأ وهو سيرة  
 وفي المثال الثاني سير البريد فيكون المفعول المطلق مشتبه به وليه  
 فعل مبتدأ ولا فائده او ينقسم الى مفرد كالمثال الاول ومضاف

مثال زيد  
 عدل ففعل

لذا انقسم المطلق في المثال الاول الى  
 فعل المبتدأ وقائم به وقائم  
 وفي الثاني يشبه فعل المبتدأ وهو  
 سيرة به ويكون المفعول

كالمثال الثاني وان يكون ذلك كيد والنوع وان يجب تقدير عامله بعد الاك  
 كالمثال الاول لانه لا يصح اشتاء السير المطلق عن مثله وهو السير المطلق  
 وان لا يجب كالمثال الثاني فانه يجوز تقدير عامله قبل الاك يجوز تقدير  
 بعد ضا وانما انت سير هذا مثال لما وقع مثبتا بعد معنى تيق اي  
 انما انت سير سير او انما انت سير سير البريد **وزيد سير** اي  
 زيد سير سير اي زاد بمثل هذا التشبيه في العقل لانه يقال مثل  
 هذا الكلام لمن يكثر منه السير اي زيد سير سير بعد سير لان  
 سير الثاني ليس تأكيد كما في قوله دكت الارض دكا دكا لانه بيان كثرة  
 الزلزلة لا تحقها وتقررها والمراد به هنا كثرة السير من زيد لا تحق  
 هذا مثال لما وقع مكررا في موضع الخبر عن الميم لا يصح وقوع خبر عنه  
**منها** اي من الواضع التي يجب حذف الفعل الثاني للمفعول مطلق فيراستحق  
 بالخط والغير الجوز راجع الى المواضع **ما وقع** اي موقع المفعول المطلق  
 وقع **تفصيلا** وتفسير او بيان لا اثر اي الفائدة **مضمون** **تجمل** وما  
 هو المق **وتقديم** لو كانت تلك الجملة طلبية او خبرية فوصف الجملة  
 بالتقديم للتوضيح لان التفصيل لا يكون الا لما تقدم والمراد هنا مضمون  
 الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل فيما اذا كان مناط الفائدة النسبة  
 الاسنادية مثل فاذهب قائما ما شيئا بعد او ركوبا او مصدرها المضاف  
 الى المفعول كالمثال المذكور في المتن لان المراد بهذا الوفاق لا الفاد  
 وفيما اذا كان مناط الفائدة النسبة الابقائية والمراد بانته اي باثر  
 المضمون غرضه المطلوب منه اي الفائدة التي من ذلك المضمون وفي الاثن  
 ويعني باثر ذلك المضمون فائدة ومقصوده وغرضه المطلوب منه و

لانه يقال مثال الكلام

وما مفعول متبوع

بأن المضمون عوض  
 المطلوب منه



وتسماه آخر لان الغرض من الشيء يحصل بعد حصول ذلك الشيء كما اثر  
 الذي يكون بعد المؤخر والمراد بتفصيل الاثر بيان انواعه المحتملة و  
 انما وجب الخذف لان الاعراض تحصل من ذلك المصدر المضمون به  
 فيصير ان يقوم بما يتضمن ذلك المصدر اعني الجملة المتقدمة معاه ما  
 يتضمن تلك الاعراض اي افعالها الناصبة لها فلما صح ذلك وتكررت  
 تلك الفائدة لتختل ذكر افعالها قبلها فوجب حذفها دفعا للتثقل  
فحذف قوله حتى اذا اختلفت موصوفته والوثاق بالفتح والكسر  
ما يشد به من جنبل وغيره فاما ما بعد اي بعد شد والوثاق  
واما ما قبله الفاء وقصه فقوله فشد والوثاق جملة فعلية  
 مضمونها اي مصدرها المضاف الى المفعول لا الذي من هذه الجملة  
 احكام الوثاق وشده والشاد كجاء من كان وذلك المضمون  
بشد والوثاق والغرض المطلوب من شد الوثاق يعني الفائدة  
 التي منه اما المن بفتح الهم وتفيد النون مصدر من يمت منافع  
 مديمة من الباب الاول الاعطاء والاطلاق من غير فدا و  
 اخذ شي بمقابلته بالفارسي اسير راحا كوردن بغير جبره واما  
 واما الفداء مصدر فدى يغدي مثل رمي يرمي من الباب الثاني  
 على وزن صافا الاطلاق ياخذ شي بمقابلته بالفارسي اسير راحا  
 كوردن بجبره واما القتل واما ما استرقاق والاستخدام فال حاصل  
 في شد الوثاق اربع فوائد المن والعتق والقتل والاستخدام  
 ففصل الله بينه وبين هذا الغرض المطلوب من هذه الجملة باما  
 التفصيلية والفاء التفسيرية بقوله فاما ما بعد واما فدا اي

جاء

اي تتمون منا اي اما تطلقون ما شدتم الوثاق عليه الاطلاق بلا شيء  
 فتناولون ثواب الاعتاق بعد شد الوثاق واما تفدون فدا اي اما تطلقون  
 اطلاقا باخذ شيء منهم فتستغفون به في حوله بحكم هذا في الانشائية و  
 اما في الخبرية فقوله زيد يكتب فاما فدا بعد واما بيعا وزيد يشتري  
طعايا فاما كذا بعد واما بيعا ونحو ذلك ومنها اي من تلك المواضع  
 اي من المواضع التي يجب حذف ناصب المفعول المطلق فيها ما وقع اي  
 موضع مفعول مطلق وقع فيه للتشبيه اي لان يشبهه بمن المفعول  
 به اي بالمفعول المطلق امر آخر يعني ان المفعول المطلق يكون مع  
 شبهة به لا امر آخر واعتذر المصنف اي بقوله للتشبيه عن نحو زيد  
 غير مقدم صوت مبتدأ مؤخر مثل قولك في الدار رجل صوت حسن  
 قصوت بالرفع اما بدل البعض من الكل لان الصوت الاول مطلق  
 والثاني مقيد والمقيد بعض من المطلق واما صفة له لصيرون  
 مع صفة بمنزلة شيء واحد واجاز الرضي جعله تأكيد لفظيا  
 فلم يكن مفعولا مطلقا حتى ينصب فيجوز في عاملة اما جوازا واما جوا  
 لانه اي لان قوله صوت حسن لم يقع هم هنا للتشبيه علاجا والعلاج  
مصدر عالم اي حال كونه اي كون علاجا للدلالة على الربطة فلا  
 على فعل من افعال الجوارح وهي جمع جارية كنوا جمع ناصرة وبلابة  
 هي العضو الخارج للبدن كاليد والعين والاذن واللسان والرجل  
 سمية جارية لكونها آلة للتأثير ومع الجارية المؤثرة واعتذر  
 المصنف به اي بقوله علاج عن نحو زيد زهد زهد الصلحاء وعلم علم  
 الفقهاء فان مصدر من زهد يزهد من باب علم وقع التشبيه لان

لصيرورته







حال ايضا الشكل بفتح الفاء المشتملة وضربها والاول اضعف للغة وهي امينة  
 مات ولدها لان الشكل الفقد يقال بكلمة امينة بالكر اي فقدته وفي اللغة  
 ككلمتك امك وامرأة شاكلة وكلمة ياب علم وانما اورد مثالين اشارة  
 ان هذا القسم مستعمل مضافا الى ذي روج وسوكان من غير ذوى الفعل  
 كالمثال الاول او من غير مضاف الى ذى روج كالمثال الثاني  
 القليل وكالمثال الثاني مضافا الى الكسرة او المعرفة كالمثال الاول  
**ومنها** اي من تلك المواضع اي من المواضع التي يجب حذف ناصب المفعول  
 المطلق فيها قياسا **ما وقع** اي موضع مفعول مطلق وقع **مضمون** جملة  
 اي مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول **لا يحتمل** لها فلا يتصور  
 واحتمل المفعول من احتمال مبتدئ على الفاعل لم لا وكلها اي لهذه الجملة  
 محتمل **غيره** اي غير المفعول المطلق خبرا والجملة صفة جملة لا محتمل  
 ثابتا لهذه الجملة غير المفعول المطلق وقيل غير منصوب لانه مفعول  
 الاحتمال وخبر لا الظرف اي لا احتمال غير المفعول المطلق ثابت  
 لهذه الجملة وانما وجب حذفه لنيابة الجملة المتقدمة عن فعله  
 وتاديتها معناه وفيها ما هو فاعل وهو ياد المتكلم **محمول** خبر  
 مقدم **على** حال من فاعل الظرف المستكن فيه الرجوع الى الالف **الف**  
**درج** مبتدأ وهذه هي الجملة المتضمنة للمفعول المطلق الغير المحتملة  
**اعتبر** اي اعترفت اعترافا ماعلى من الالف اعترافا وهو  
 بالفارسية اقرار كرده ويجوز وصفها اقرار كرده بهذا اعترافا  
 مصدر من باب الافتعال وقع مضمون جملة وهي قوله ان المصدر  
 الف درهم لان مضمونه اي مضمون قوله له على الف درهم الاعتراف

بالفارسية اقرار كرده  
 بجده صريح

بالف درهم لا غير لان المراد مؤخذ باقراره وقد اقتضى بالالف ولا محتمل  
 لا غير فاصلة للمعلل الف درهم اعترفت تلك الالف اعترافا حذف  
 الفعل مع فاعله وجوبا بالالف للجملة المتقدمة عليه ومنه قائم  
 بالنسبة حقا وصحاح رسول الله حقا واولئك هم المؤمنون حقا **ومنها**  
 بالنسبة للمفعول هذا النوع من انواع المفعول المطلق الذي يجب حذف  
 عامله قياسا **تأكيد النفس** وذاته اي نفس المفعول المطلق وهذا  
 مبني على جعل التوكيد والتوكيد المفهوم دون اللفظ لان التوكيد ليس  
 بلفظ بل مفهوم مضمون يعني ان مفهوم الاعتراف أكد مفهوم له  
 على الف درهم وهو الاعتراف ايضا وفي النهاية فاعترافا يؤكد الاعتراف  
 الذي تضمنته الجملة المذكورة لانه اي لان الاعتراف انما يؤكد نفسه  
 وذاته لانه يؤكد مضمون الجملة الذي هو عين الاعتراف لا يؤكد امرا  
 بغيره اي بغير نفسه وذاته ولو كان يؤكد نفسه بالاعتبار اي  
 باعتبار جعل الاعتراف التوكيد مفعولا حكما او باعتبار جعل الاعتراف  
 التوكيد مضمونا حكما **الوافق** فيؤكد المفعول او المضمون المضمون  
 تانل **ومنها** اي من المواضع التي يجب حذف ناصب المفعول  
 المطلق فيها **ما وقع** اي موضع المفعول المطلق وقع **مضمون** جملة  
 اي هذه الجملة **محملة** اي غير بالرفع نائب فاعل لقوله محتمل اي  
 غير المفعول المطلق **محملة** اي حق اي حق قيام زيد حقا والجملة  
 بيان وتفسير له ما خوذ من حق يحوي مثل فرقة من باب ضرب  
 اذا ثبت ووجب لان الحق في اللغة الشبون وفي الشرع الوجوب  
 فحق مصدر من حق يحوي وقع مضمون جملة وهي اي تلك الجملة قوله

ومن الله قائم



قوله زيد قائم ومضمونها قيام ولما هي له كلمة محتمل غير انها خبر  
 يحتمل الصدق وهو ما يطابق الواقع مثل السماء فوقنا والارض تحتنا  
 والكذب وهو ما لا يطابق مثل السماء تحتنا والارض فوقنا  
 والحق وهو ما يطابق الواقع مثل كون السماء فوقنا مطابق له  
 والباطل وهو ما لا يطابق الواقع والواقع **ويستحق** هذا النوع من  
 المفعول المطلق **تأكيد** لغوي لما انتهى لان المفعول المطلق من حيث هو  
 منصوب عليه بلفظ المصدر وهو قوله حقا يؤكد نفسه وللملة خبر  
 من حيث هو محتمل الجملة في زيد قائم فيصار الى المؤكد منه خبرها وزيد  
 والمؤكد مضمون محتمل لا واحتمل نفس المنصوص في مكان هذا النوع تأكيد  
 لنفسه وذاته وهو بالتشديد فلزم بيانها فقال بالفاء التفسيرية  
 فالمؤكد حال كونه لهم مفعول بمعنى المحتمل محتمل محتمل زيد قائم من حيث  
 وصف الاحتمال فيه اي في المؤكد لهم مفعول بمعنى كونه محتملا لزيد  
 زيد قائم وهو موصوف بوصف الاحتمال بغير خبر لقوله فالمؤكد حال  
 كونه لهم فاعل من حيث انه اي ان المؤكد لهم فاعل منصوب عليه  
 بلفظ المصدر فلما حصل ان الحق المؤكد لهم مفعول محتمل الجملة في  
 ما عرفت ان الجملة كونه خبرا يحتمل الحق والباطل فيكون ذلك  
 الحق محتمل الجملة والحق المؤكد لهم فاعل منصوب ومصرح بدو  
 المنصوص المصحح بغير المحتمل وان اتخذ امرأ فكان هذا حق  
 من المفعول المطلق تأكيد لغوي قاطع لا غير باعتبار وصف  
 لان وصف احد هي الاحتمال ووصف الآخر التنصيص والتأكيد  
 باعتبار المراد لان المراد منهما واحد وهو الحقيقة ويسمى تأكيد

وواجب ان قلتم التفرقة بين  
 بيانين

ولاد وقيل لغوي باعتبار الوصف تأمل ولم أجدك ويحتمل ان يكون  
 ولاد من قوله ويسمى تأكيد لغوي انه تأكيد لاجل غيره بناء على ان  
 لاد في قوله لغوي علمه للتأكيد جذا فلما يضاف لاصلة له كما في التوجيه  
 اقل ليندفع الغير وينفرد ما هو الحق ولهذا سمي تأكيد لكن  
 ورد عليه فوات حسن التقابل فاشار الى دفعه بقوله وعلى هذا  
 الاحتمال ينبغي ان يكون المراد بالتأكيد لنفسه انه تأكيد لاجل نفسه  
 وذاته على ان يكون اللام ايضا للتعليل ليتكرر المفعول المطلق ويتقرر  
 عند حسن التقابل ان مقابل هذا النوع للتنوع الاول كونه اللام  
 فيها للتعليل في هذا التوجيه وفي التوجيه الاول صلة فيها بخس  
 تقابلها في كلا التوجيهين ومنها اي من الموضع التي وجب  
 حذفها من المفعول المطلق فيها قايما ما اي موضع المفعول المطلق  
**وقع مشي** اي وقع على صيغة التشبيه صورته يعني باليد المسكة  
 مفتوح ما قبلها وان لم يكن للتشبيه يعني وان لم يكن المراد من تلك  
 الصيغة بل المراد منها للتكرير والتكثير واغنا وورد بصيغة  
 تشبيه دون الجمع لكون التشبيه اكثر استعمالا دون الجمع فتأكد  
 ان يكون صيغة مستعملة في التكرير والتكثير ولا يكون هذا النوع الا  
 مضافا الى الفاعل نحو واليك اي تداول الامر والين اي فعلت  
 تداولت بعد تداوله وهذا يدل اي لمع اسرعا بعد السرع و  
 كما حذاي كف كفا بعد كف وجنا نيك اي تحسن تحسنا بعد تحسنا  
 هذه اللفاظ مصادر لم تستعمل الا للتكرير والتكثير ومضافة الى افعالها  
 كذا في النسخ او الى المفعول كما في المثالين المذكورين في المتن ولذا قال

مذولة فعلية  
 وحاجبه  
 تحسنا بعد  
 تحسن



والبد في تنعيم هذه القاعدة من قيد الاضافة لان الاستعمال ورد عند  
 اي ومنها ما وقع مثنى مضافا الى الفاعل او المفعول اقول لما كان هذا  
 النوع لم يستعمل الا بالاضافة الى احد هجر ترك المص قيد الاضافة لغير  
 اعتماد بالعرف اذ يعرف قرينة قوية فيما بينهم لن لا يرد على هذا النوع  
 مثل قوله تعالى ثم اجمع البصر كرتين بان يقال المفعول المطلق في هذا النوع  
 وقع على صيغة التثنية للتكرير والتكثير ولم يحذف فعل التثنية  
 له لا يجوز ولا وجوبا بل مذكور لفظا اي ارجع البصر رجعا متكررا  
 كثيرا متتابعا وفي جعل المثال وهو ليتيك وسعديك من تنعيم  
 من قيد تنعيم التعريف لا فائدة هذا القيد اي قيد الاضافة يعني  
 في اكتفاء المص في هذا القيد بالمثال حيث اورد مضافا كحذف  
 ومع هذا يكون قيد الاضافة الى المفعول ولا يستفاد قيد الاضافة  
 الى الفاعل لان يراد بالاضافة المستفادة من المثال جنس الاضافة  
 وذلك كلف اخراذ الشايع تمام التعريف بجميع قيوده بوقيد المثال  
 ثم يورد المثال لا يوضح التعريف فاخذ بعض القيود في المثال  
 من ديب المعرفين **مثل ليتيك** اصله الت وهو فعل مضارع  
 معلوم مبكهم وحده من الت يلب من باب الافعال لك البابين اي  
 معنى الت اقيم ليذمتك عسيرا او سيرا وامثال امرك اي ما امرت  
 ليتلا ونهار ولا ابرح اي لا ازل عن مكان اي عن مكان الخدم  
 وكان الامثال بالامر كما تقيم في موضع لا يزول عنه هذا معنى  
 الت لك اقامة كثيرة بحجة نائية متتالية اي متتابعة  
 اثر بعض حيث لا فصل بينهما **فخذوا** فاعل في كلام الجيب  
 وهو الامر

كثيرا متتابع

وهو الامر عن سماع التثنية فيما مر بسرعة وقيل يستخرج التكلم بسرعة  
 فيستخرج السمع لما موربه والا قول آتيق بمقام رعاية الادب وقيم المصدر  
 وهو البابين مقامه في مقام الفعل المحذوف بان قدم على قوله لا يخص  
 البابين لك كما في قوله فخر الرقاب ورد المصدر الى الثلاثي يحذف  
 زوائده واديد يلجع هنا ما فوق الواحد لان الزوائد في البابين اثنان  
 ثم من والالف لان الزائد يقبل الحذف ثم حذفت حرف الجر وهو اللام  
 من المفعول استعاضا فصار الضمير المتصل منفصلا فصار لبيبين اياك  
 واصيف المصدر اليه اي الى المفعول فصار المفعول المطلق بعده  
 الاعمال ليتيك كل ذلك للعلية السابقة انما وجوز ان يكون ليتيك  
 مأخوذا من ليتي كما كان ثلثا شيئا بمعنى الت يعني اقام به في  
 لقا موسى الت اقام كلب ومنه ليتيك فلا يكون ليتيك مع محذوف  
 الزوائد لان ليس فيه زوائد فيحذف اصله الت لك ليتين يحذف  
 الفعل من كلام الجيب وقيم المصدر مقامه وحذف حرف الجر من المفعول  
 استعاضا واصيف المصدر اليه فصار ليتيك ومعنى كلام التوجيهين و  
 ولي هذا القياس **سعديك** الا انه لا يكون غير محذوف والزوائد لانه  
 لم يجر سعد ثلثا شيئا بمعنى العهد كما جاء لت بمعنى الت اي استودك  
 سعادين يعني العهدك احاد بكذا بمعنى اعينك اعانة كثيرة  
 متتالية فخذوا الفعل مع فاعله فانقلب الضمير المتصل منفصلا فصار اياك  
 احادين قدم المصدر فصار اسعادين اياك فحذف الزوائد فصار سعدين  
 اياك واصيف المصدر الى المفعول فصار بعد هذه الاحوال سعديك  
 فان احدها لثنا من قوله وعلى هذا القياس سعديك يعني ان سعديك

فصار لبيبين اياك



مثل لبيك في جميع الاحوال الا في حالين في ان لم يرد بخصوص بان يكون  
 محذوف الزوائد لانه لم يحن بعد ثلثيا بمعنى لو كان محذوف لب  
 وفي انه لا يكون محذوف الالف لانه يتعدى نفسه ولا يحتاج الى  
 شيء يتعدى به بخلاف الب فانه لازم يتعدى باللام والله اعلم  
**المفعول به** ذكره بعد المفعول المطلق لانه اقوى المفاعيل الباقية  
 ولذا يقام مقام الفاعل اذ حذف دون سايرها وسمي به لانه  
 وقع الفعل به كما في ضربت زيدا او تعلق به كما في خلق الله العالم  
 والضمير به يرجع الى الالف واللام اي الذي يفعل به فعل او يعامل  
 بالفعل **صواب المفعول به ما وقع** اي هو كليم ما وقع **عليه** **فعل**  
 اي ما تعلق به فعل الفاعل اما جسا ما خوضت زيدا او غير نحو  
 خلق الله العالم او اعطيت زيدا درهما وما ضربت زيدا ولم يذكر احد  
 الا هم ههنا ولم يقل لهم ما اكتفوا مفعول له عاكس اي يذكر في المفعول  
 المطلق اختصار او ظهور ان المفعول به من اقسام الهم والمرد  
 بوقوع فعل الفاعل عليه في قوله ما وقع عليه فعل الفاعل تعلق به  
 اي تعلق الفعل بالمفعول به بلا واسطة حرف بين الفعل والمفعول  
 فاقدمهم اي هل اللغة يقولون في قولك ضربت زيدا ان الضرب وقع  
 على زيد بلا واسطة حرف فيكون زيد مفعولا به ولا يقولون في قولك  
 مررت بزيد ان المرور واقع عليه اي على زيد لكونه بولط حرف  
 بل يقولون ان المرور ملتبس به ومتعلق به ولم يصدق به شيء  
 اي بقوله عليه المفاعيل الثلاثة الباقية المفعول فيه والمفعول له والمفعول  
 فانه اي الشأن لا يقال عند ارباب اللغة في واحد منها ان الفعل المتعار

وقوله لا يكون محذوف الالف  
 وفي لا يكون اه شئ

بجانب  
 المفعول به

بل يكون ان المراد

من الماعل واقع عليه كما قالوا في المفعول به بل ان ذلك الفعل واقع فيه في  
 الفعل فيه فان الضرب مثلا في قولك ضربت يوم الجمعة واقع في يوم الجمعة  
 يكون يوم الجمعة مفعولا به ويجوز ان يكون الفعل فيه كما عمل الاشياء في  
 عملها او واقع له في المفعول به فان الضرب مثلا في قولك ضربت زيدا  
 او ضربا واقع لاجل التاديب او واقع موعده في المفعول به فان الاستواء في  
 الاستواء المائي والخشب واقع ومصاب الخشب فلا يقال في واحد  
 ان الفعل واقع عليه لما عرفت فلا يكون مفعولا به وخرج عن التعريف  
 مفعول المطلق بما يفرم من مخايرته اي المفعول به لفعل الفاعل لانه المفعول  
 به بالفعل الفاعل لان المفعول به في ضربت زيدا زيد والفعل الواقع عليه هو  
 الضرب ومعلوم ان الضرب ليس عين زيد بل عين فان المفعول المطلق  
 عين الفعل العامل فيه لفظا ومعنى مثل ضربت ضربا ومات موتا او مع  
 نحو جلس قعودا او قعد جلوسا واما المفعول به فمعاير له لفظا ومعنى  
 مثل ضربت زيدا وخلق الله العالم فيجوز ان يكون المفعول الفاعل ههنا فعل  
 فاعلا بالبناء للمفعول لانه الى ما هو فاعل حقيقة كقولك ضربت زيدا  
 الى ما هو فاعل حكما كقولك اعطيت زيدا درهما فان زيدا فيه عين كونه  
 على معنى الفاعل فاعل حكما لانه عا ط اي اخذ واذا بنى له الفعل و  
 قيل اعطى زيدا درهما بقى على ما كان عليه فكانه قيل اخذ زيدا درهما و  
 كذلك زيد فاضلا ناقلا فخرج به اي بقوله فعل الفاعل وما هو المراد منه  
 مثل زيد في قولك ضربت زيدا يعني خرج به مفعول ما لم يسم فاعله الذي  
 كان في الاصل مفعولا لفظا حقيقة او حكما على صيغة المجهول فانه لم  
 يعتبر لسناده اي سناد ضرب في ضرب زيد الى فاعله حقيقة ولاحكما

عين فعله

على صيغة المفعول  
 فانه لم يتغير لسناده



فان زيد مفعول به في الاصل حقيقة وحكما فاذا كسدت اليه الفعل خرج  
 من كونه مفعولا به وصار في حكم الفاعل ولم يتعلق منه فعل الى آخر  
 كما في اعطى زيد درهما فانه يتعلق بالاخذ من زيد الى ذرهما فصار  
 درهما مفعولا به ولا يشك في كون المفعول به بمثل اي بالمفعول  
 في باب اعطيت مثل اعطى زيد درهما فانه اي انشاء يصدق على  
 درهما انه وقع عليه يعني يتعلق بقوله درهما في هذا المثال فعل  
 الفاعل كمن صفة الفاعل المعتبر بصفة بعد صفة له كسناد بالرفع  
 نائب الفاعل لقوله المعتبر الفعل اليه اي الى الفاعل فان مفعول ما  
 لم يسم فاعله في باب اعطيت وفي باب علمت في حكم الفاعل لما عرفت انه  
 في الاصل فاعل به يعني لانه اخذ فاذا بني له الفعل كان في حكم  
 الفاعل وكان كسناد الفعل اليه معتبرا وعادة كونا من تعميم لفظ  
 الفاعل في قوله فعل الفاعل الحقيقي او المجازي بقوله حقيقة او حكما  
 والباء متعلق بقوله ظهر فائدة ذكر الفاعل في التعريف لانه لو لم  
 يذكر الفاعل فيه وقيل فيه وقيل ما وقع عليه الفعل لم يحصل الفائدة  
 ومع التعميم اليها لانه ما لم يذكر لم يقبل التعميم فلا يرد انه لوجه  
 المص في تعريف مفعول به ما وقع عليه الفعل بدون ذكر الفاعل  
 لكان احضره فيه رد على الهندي حيث قال لا فائدة في قوله ان  
 ولو قال ما وقع عليه الفعل لكان احضرا انتهى الا انه لم يبين  
 الفائدة او فرد في ذكر الفاعل فائدة التعميم **خوضرت زيد** فانه  
 في هذا المثال قد وقع عليه بلاولهما حرفيتهما فعل اعتبار كسناد

فصاح وسم

الفعل

الحقيقي الذي هو ضمير المتكلم والمخاطب فهو مفعول به والاصل  
 في المفعول به ان يكون متأخرا عن الفعل لانه معمول وحق القول ان  
 ان يتأخر عن العامل ولكن **قد يتقدم** المفعول به على خلاف  
 الاصل لتلكت وعلته **على الفعل** العامل فيه وغيره من العوامل  
 العاملة فيه وخص الفعل بالذكر لاصالته واذا جاز تقديم على ما  
 هو الاصل في العمل فجواز على ما هو الفاعل في اول لقوة الفعل في العمل  
 لما سبق فيعمل الفعل ونحوه فيه اي في المفعول به حال كون المفعول به  
 متقدما على الفعل على خلاف الاصل او متأخرا عنه على ما هو الاصل  
 او حال كونه الفعل متقدما عليه او متأخرا عنه والاول اولى اما ان  
 يتقدم عليه تقدما جوازا اي جائزا تخصيصا يعني ليكون الفعل  
 مخصوصا ومخصصا عليه مثل الله اعبد واياك تعبد فان تقديمه  
 ههنا تخصيص العباد به او اهتماما بخوجه لطيفة تمت  
 واما وجوبا اي تقديما واجبا فيما اي في المفعول به الذي تضمن  
 الاستفهام او معنى الشرط لوجوب الصدارة حقوقا لك من ضرب  
 بناء الخطاب فان من فيه لم تضمن معنى استفهام فان معناه  
 ازير اضربت ام عمت في محل النصب على انه مفعول به لكن وجب  
 تقديمه لثلا يبطل الصدارة ومن هو لم تضمن معنى حرف الشرط  
 لانه معناه ان زيدا في محل النصب على انه مفعول به لكن وجب تقديمه  
 للصدارة ككسر فعل الشرط يكرمك جزاء وكذا ما اضيف الى  
 الى احد هما نحو غلام لاهم ضربت وغلام من لقيت فاكرمه هذا  
 ان تقدم المفعول به على الفعل العامل فيه جوازا او وجوبا واقع اذا



اذا لم يكن مانع من التقديم اما اذا كان مانع منه فلا يجوز تقديمه  
 كقولهم اي للمفعول بد في حقهم بتشديد الياء المشتقة من تحت وتز  
 ان تحت ان المصدرية نحو من التبرع وقدم ان مصدرية تكلف فعل  
 مضارع مخاطب في تاويل المصدر مبتدأ مؤخر لسانك بالنصب لانه  
 مفعول تكلف ولا يجوز تقديم المفعول به على الفعل ههنا لان ان الفعل  
 في تاويل المصدر ومفعول المصدر لا يتقدم عليه لضعفه في العمل  
 بالفارسية ازنيك است تو منع كفي زبانت را والاصل في الفعل العمل  
 في المفعول به ان يكون مذكورا كونه علامة ملاو محذوف من الكلام  
**وقد حذف الفعل** على خلاف الاصل على قلة الاختصاص والعامل المتبر  
 الى ان اللام للعهد لقام في المفعول به لكون البحث فيه **لقيام**  
 وقت وجود **قربة** علامة مخالفة او حالية دالة على تعيين الحذف  
**جواز اخو قولك** زيد بالنصب لانه مفعول للفعل المحذوف في جواز  
**لمن** اللام متعلق بالقول المقدر **قرب** من موصولة **قال** صلته من  
 لم متضمن معنى همزة الاستفهام مقدم وجوبا على ما سبق **انذا ضرب**  
 مضارع متكلم وحده اي قال الجيب اضرب زيدا فحذف الفعل وهو  
 اضرب مع فاعله جواز **للقربة** المقالة الدالة عليه التي هي السؤال  
 بقوله من اضرب وخو قولك **مسكة** وهي لم للمدينة التي فيها بيت  
 الله الحرام **للتوجه** اللام متعلق بالقول ايضا اي الذي يريد التوجه  
 اليها اي تريد ان تحذف الهمزة **الاستفهام** لكون المقام مقام  
 الاستفهام بالتوجه **مسكة** حذف الفعل وهو تريد للقربة لما تبت  
 التي هي تهيتوه او ذهبه اليها **وقد حذف الفعل** العامل في  
 تهيتوه

وجوبا

**وجوبا** اي حذفها وجبا في **اربعة مواضع** تخصيصا بالذكر المص  
 هذه المواضع الاربعة دون ما عداها ليس للحصر لانه ليس  
 في كلامه ما يفيد الحصر والعدد لا يفيد اتفاق الجمهور على ان  
 العدد لا يفيد الحصر لانه ليس من الفاظ الحصر على ما بين في  
 موضعه لو جوب الحذف يعني حذف الفعل في باب الاغراء مثل **أخاك**  
**أخاك** اي الزم والمنصوب على المدح مثل الحمد لله اهل الحمد اي  
 اعني او امدح اهل الحمد او الذم مثل صررت بزيد الفاسق اي اذم  
 او الترحم مثل صررت بزيد الفقير اي ارحم بل ذكر هذه المواضع  
 الاربعة كمثرة مباحثها اي مباحث كل واحد منها بالنسبة و  
 لقياس الى هذه الابواب الاربعة لان القليل لقلته لا يقتضيه البحث  
 عنه **المواضع الاولى** من تلك المواضع الاربعة يعني التي يجب حذف  
 الفعل الناصب للمفعول به في **السماعي** يعني حذف الفعل الناصب له  
 فيه سماعي بحيث لا يكون له ضابط كل يعرف به علة وجوب الحذف لانه  
 لم يستعمل اظها فاعله مع سماعا مقصور على السماع من العرب **النجاة** وز  
 من المفعول حذفه عن امثلة جمع مثال محدودة اي معينة مسبوقة  
 صفة بعد صفة لا مثله بان يقاس متعلق بقوله لا يتجاوز عليها اي  
 على الامثلة المعينة المسبوقة امثلة اخرى اي لا يقاس على المثال  
 الذي سمع حذف الفعل فيه مثال آخر في حذف الفعل فيه كما حذف في  
 مقياس عليه بل يكون الحذف مخصوصا على ما سمع **خواما** بفتح الخاء  
 لان عينه وعين ايما كلاما تابعا للامه في الحركات الثلاثة **نفسه**  
 اي اتولا امر اي من ترك يترك امرا ونفسه ان كان الواو المقطع يكون

الاغراء قد زمت

بالقياس حجة

الذي سمع

لا عينه ولا عين حجة



لازم معناه بالفارسية كزندان مرد و ان كان بمعنى مع يكون  
 لازم معناه بها ايضا كونه كمن تودست از دين اين مرد و با  
 از بصوت کردن اين مرد و از دشنام دادن وفي الحاشية معناه  
 للبحث على الفرار من المراء وقصر اليد واللسان عنه فاعلى الاول  
 الواو للعطف وعلى الثاني للمصاحبة انتهى وقيل المعنى اقامته  
 المجرى عند اترك الانتقام عنه او اترك صلاح امره **وانتروخيد**  
**الكم** الخ انتروا عن التثنية اي عن القول بالتثنية اي عن قولكم **ناله**  
 ثالث ثلثة وتوبوا الى الله عن مقالكم هذه واقصد واخبركم  
 الى ما ينفعكم في الدنيا والاخرة ومن اتبعكم وهو اي ما هو فيه  
 لكم التوحيد اي قولوا لا اله الا الله **واهللا وسهلا** اي اتيت  
 اهلا والاهلا اما مصدر من اهل يا اهل بمعنى المفعول صفة مؤنث  
 محذوف وهو للمفعول به و اشار الى الشايع بقوله اي اتيت اهلا  
 اي اتيت مكانا مأهولا اي هوذا اخبرنا يعني لم يكن المكان الذي  
 اتيت غريبا واما الميم بمعنى القريب ذي الرحم و اشار اليه بقوله اي  
 اتيت اهلا ذاقربة لا اجانب يعني لم يكن الذي اتيت اجنبيا  
 فمعناه بالفارسية امدى توخويشان را و نه امدى بيكانه كان  
 والمعنى الاول انسب لقوله فمعناه **بيكانه** امدى توخويشان را و نه امدى بيكانه كان  
 و طنت الوطن مثال واوى و همون الدم وضع القدم سهلا من  
 البلاد لان البساط السهل نقيض للجبل معناه وتحي توخويشان را و نه امدى بيكانه كان  
 وهي باى بروى لاخرنا بفتح اللام المعجمة وكون الزاى المعجمة ما غنقته

ايضا كونه كمن تودست  
 از دين اين مرد و با  
 كرد اين مرد و وى

اي قولوا لا اله الا الله  
 انما الله واحد  
 عن صميم قلبكم  
 و خلوص اعتقادكم

جاء في نسخة اخرى  
 جازي ترم بجادى

من الارض جازي دوشست باى نهى جازي نرم نه جازي درشت وعلة وجوب  
 المحذوف في هذه الصورة كثيرة الالتعال والموضع **الثاني** من تلك الموضع  
 الاربعة يعنى التي يجب حذف الفعل العامل في المفعول به **المنادى**  
**هو المطلوب اقبال** اي الشخص الذى يطلب اقباله اي توجهه  
 اليك بوجهه كما اذا ناديت مدبرا لك او توجهه بقلبه كما اذا  
 ناديت مقبلا لك لبا لم فاعل عليك بوجهه قبل الندا لا بقلبه وانما  
 ناديت يكون مقبلا عليك بقلبه ايضا حقيقة اي اقبالا حقيقيا مثل  
 يا زيد فزيد منادى يطلب اقباله بوجهه وقلبه او بقلبه فقط او  
 حكما عطف على حقيقة مثل يا سماء كما في قوله تعالى يا سماء اقلعي ويا جبال  
 كما في قوله تعالى يا جبال اقرنى ويا ارض كما في قوله تعالى يا ارض ابلعي  
 يستحيل منه الاقبال من ذى روح وجادة فانها اي فان الاملاء التي  
 احتمال نداؤها نزلت مبنى للمفعول او لا اي قبل ادخال حرف النداء  
 عليها وجعلها منادى منزلة من له صلاحية النداء وهو ذى روح  
 الذى له عقل وبصيرة يعنى اذا كان مستحيلا نداؤه شبه بمن له صلاحية  
 النداء في النداء والانقياد فتعبر في النداء التي كان حقها ان تدخل على  
 من صلح للنداء للمشبته الذى احتمال نداؤه ثم ادخل بالبناء للمفعول عليه اي  
 على ذلك المشب حروف النداء وقصد نداؤه وجعل منادى حكما ففى اي هذه  
 الحكما في حكم من يطلب اقباله اي توجهه اليك بوجهه وقلبه او بقلبه فقط  
 ومنه نداؤه تعالى لتتره عن الاقبال بخلاف المندوب يعنى المندوب عا  
 بخلاف المنادى الذى نزل منزلة من له صلاحية فادخل عليه حرف النداء  
 وجعل في حكم المنادى وقصد نداؤه لان اى المندوب المتفجع عليه يسأتى مع



معنى المندوب والمتفجع عليه واصطلاحاً أدخل بالبناء للفعول عليه  
 حرف النداء وللملة خبر بعد خبر أو صفة لقوله المتفجع عليه على المنول و  
 لقد امر على اللّيم بتفج لمجرد اظهار المتفجع للتزويل أي لتزويل الهم  
 المندوب منزلة المنادى وقصد بذكره فله يكن منادى لا حقيقة  
 وهو ظ والحقا لعدم التزويل خرج المندوب بهذا القيد أي بقيد  
 المطلوب اقباله حقيقة أو حكماً عن تعريف المنادى لأنه لا يطلب اقباله  
 لا حقيقة ولا حكماً ولهذا أي لخرجه عن تعريفه أفراداً لمصاحبات  
 أحكام المندوب فيما بعد وفيه كذا في اخراج المندوب عن تعريف المنادى  
 بقوله المطلوب اقباله وادخال مثال يابسا ويا ارض ويا جبال بتعميم هذا  
 القول من الملقب وكلمة حكماً أو في عدم ادخال المندوب بتعميم هذا القول  
 وادخال مثال يابسا ويا ارض ويا جبال فان المندوب أيضاً كالمنادى  
 للمسمى كما قال بعضهم وهو للجزء من منادى مطلوب اقباله لكن حقيقة  
 بل حكماً على وجه التفجع أي على طريق التفعيل والتوقع فاذا قلت يا محمد  
 حال كونه مندوباً فكان ذلك تناديه وتقول له تعالى تفعّل الامر من  
 تعالى يتعالى والاصل فيه تعالى تسقط الياء للوقوف لأن جزم الناقص  
 ووقفه سقط لام فعله فاني مشتاق اليك فيكون منادى لأن المنادى  
 مشتاق الى المنادى فيناديه فيقال هذا فالاولى والانسب ادخاله تحت  
 المنادى ولم يخرج عن تعريفه حق لا يحتاج الى البحث ثانياً كما فعله  
 صاحب المفصل وهو الزمخشري لأن المندوب عند منادى حكماً  
 على وجه التفجع كما قال في المفصل في بحث الاعراب المندوب باللام اصنام  
 المنادى لأنك اذا قلت يا محمد لك يا زيدا وقيل الظاهر من كلامه يوجب  
 انه داخل في منادى

او کما از مثل یکجا و منادی

## حکایات و جواب

حكما واجيب بانه وجه اخر ارجع عن تعريف المندوب انهم لم يعدوا الكلمة المختصة  
للمندوب من حروف الابدال حيث قالوا حروف الابدال ثمانية ولم يقولوا ستة فلهذا  
واجيب بوجه آخر بان المندوب باب واسع كثير الدوران على التستبره  
فاستبعد المعنى جعله مجازا ملحقا بالحقيقة بخلاف ما عده فانه قليل الوجود  
لوضع فنانسب الذي جعل بابا على حدة **بحرف متعلق بالمطلوب نائب** صفة  
**حرف مناب** ادعو نصب على الظرفية لكونه بمعنى مكان ومقام من حروف  
نصب **بيان حرف** وهي اى تلك الحروف يا ويا وها واي والهمزة لكن فيهما  
بعد الربط كقولك التسكيبين خل وعسل وما قد تتردى مرة واحترز  
به ان يقوله بحرف نائب مناب ادعو عن غرض ليقبل امر نائب من الاقبال  
زيد فاعله فان زيدا في هذا المثال هو المطلوب اقباله اى توجهه بوجهه  
قله او يقبله فقط الا انه ليس اقباله مطلوب باحرف نائب مناب ادعو بل  
بصفة الامر وكذا يقول لزيد اقبل قوله **لفظ او تقدير** تفصيل  
بمعنى صفة المصدر المفعول من اللطلب اى هو المطلوب اقباله بحرف كذا  
**طلب الغفلا والطلب اللفظ** لا يكون الا بان يكون الة اللطلب وهو احد حروف  
النداء **لفظة** اى مقطوعة نحو يا زيد او طلبا تقديريا والطلب التقديرى لا يكون  
الا بان يكون الة اى الة الطلب تقديرية اى مقدرة محذوفة عن اللفظ  
لأمن النية نحو يوسف اى يا يوسف اعرضنا من الاعراض عن هذا  
ويجوز لهذا زيادة تخفيف او تفصيل للنيابة المضمومة من قوله  
نائب مناب ادعو اى هو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو نيابة  
لفظة اى ملفوظة وذلك لا يكون الا بان يكون الحرف النائب مناب ادعو  
ملفوظا او نيابة تقديرية وذلك لا يكون الا بان يكون الحرف النائب مقدرا



كما في المثالين المذكورين او تفصيل النادى في قول والثاني المنادى  
منادى ملفوظا او منادى مقدرا ومثال المثال المنادى الملفوظ مثل  
يا زيد ومثال المنادى المقدر مثل لا يا اسجد واى الايا قوله اسجد  
وسبق في هذا زيادة تفصيل وهذا الوجه ابعد الوجوه والوجه الاول  
اقربها والثاني كما لا قول في المثال لان الآلة والنائب واحد وهو حرف  
النداء لانه آلة النداء ونائب مناب الفعل وانتصاب المنادى لفظا  
او تقدير او محلا عند كسويه ومن تبعه على انه محمول به لفعل المحذوف  
وجوبا ونائبه اى نائب المنادى الفعل المقدر لان الفعل لكونه قد  
في العمل بعل سواء كان مذكورا لفظا او تقدير فيكون العمل به الحرف  
لان عند وجود اقوى لا يقدر ان يعمل الضعيف لضعفه فكان  
انتصابه بالفعل المقدر واصلا اى اصل يا زيد يا ادعوزيدا وانما جاء  
باليكود مخاطبا من اول الامر وليلا يكون مجزدا ادعوا ليكون الفعل  
مذكورا صريحا وفي المفصل لانه اذا قلت يا عبدا الله فكأنك قد  
قلت يا زيدا واعني عبدا لله وكلمته محذوف لكثرة الاستعمال او  
صار يا بدلا منه انتهى فحذف الفعل النائب له محذوف لا لزوما  
لكثرة استعماله اى استعمال مثل هذا الكلام والكثرة تقتضى التخفيف  
فحذف محذوف فعله النائب له وجوبا لانه اذا حذف جواز بدله  
في بعض الاستعمالات فلا يكون التخفيف مطبوعا ولذا لا حذف  
عليه ادعى الفعل المحذوف لان الحرف موضع للطلب كالفعل الثاني  
له وهو ادعوا واريد واعني واخادته فائدة عطية تفسير  
اقادة حرف النداء فائدة الفعل النائب له فائدة الدعوة وحرف النداء  
فائدة الدعوة

والنداء انتصابه عند المبرد بحرف النداء لانه مستند الفعل اى  
لقيام حرف النداء بمقام الفعل النائب له لانه لما حذف الفعل وجوبا وقا  
حرف مقامه عن الفعل عن العمل ويرى الحرف فعمل على ما قام مقامه ورد  
بان فعل النائب له وان حذف لفظا الا انه مقدر في النية والمقدر في النية  
كالملفوظ لفظا واذا كان ملفوظا فالعمل له ليس الا واذا كان مقدرا  
والعمل له ايضا لقوته في العمل فيعمل سواء كان ملفوظا واذا كان ملفوظا او  
مقدرا وقال ابو علي الفارسي في بعض كلامه واختلف في بعض كلامه اشارة  
لان المختار عنه ما ذهب اليه المتأنيان يا ولغوتهما لهما افعال انتصب  
المنادى على الفعلية كما تنصب لهما الافعال المتعدية للفعل به مثل  
زويد زيدا وحيات زيدا وعليك زيدا ومنع بان لهما الافعال لا يكون  
اقل من حرفين والبرهنة من آد كوت النداء وحرف واحد  
ان قال الرضي في ما قال فعلى حديثي المذهبين اى مذهب المبرد ومذهب  
ابو علي لا يكون المنادى من هذا الباب اى مما انتصب بالفعل به فيه  
بما علم واجب المحذوف بل المنادى منصوب على انه مجسم بما بعامله  
مذكور لفظا وهو حرف النداء لكونه قائما مقام الفعل عاملا على  
عند المبرد لم فعل عند ابو علي وعلى المذهب الثلاثة مذهب كسويه  
ولم يردوا على على كلامها مثل يا زيدا ولم يردوا على المنادى احد جزئي  
من المرسد وامسند اليه على المذهب كلها فعند كسويه جزئي بله اجملا  
جزان لفظا تون التشبيه بالاضافة الى الجملة مرفوع تقدير لان مبتدأ مثل  
فذلك هذا ان ثوبا ابنتك يدل عليه قول الشارح اى الفعل والفاعل  
تفسير الجزان مقدرا لخبر لقوله جزئي بله وهذا ايضا يدل عليه  
وهو ايدى

تنصب

جزئي



لأن الخبر مطابق للبند فيكون للجملة بحزبها مقدرة فلا يكون عروضا  
ولا منادى أحد جزئها وعند المبتدأ حرف النداء قائم مقام أحد جزئيه  
أو الفعل لأن عنده لما حذفت الفعل وجوبا قام الحرف مقامه واخذ حكمه فيكون  
المسند مذكورا عند والفاعل أي المسند إليه مقدور فيكون الحرف عند  
جزئيه والمنادى ليس بحزب ولا أحد جزئيه أيضا وعند المبتدأ على أحد جزئيه  
لم الفعل وهو حرف النداء ولجزء الآخر ضمير مستتر فيه أي في حرف النداء  
علم الفعل بقيل الاستدراك لاسماء الأفعال فيكون جزئيه كالأفعال المذكورين  
الأحد هما يعني المسند مفعول والآخر يعني المسند إليه مستتر في والمند  
ليس أحد جزئيه أيضا وإنما يختار من هذه المذاهب الثلاثة هو من ذهب  
بسيويرة عند المنصب ولهذا جعل المنادى مما انتصب بعامل واجب الحذف  
والله ذهب الزحرفه رايها كما نقلنا لك سابقا تأمل والله اعلم  
يبني بالبند للفعل ونائبه ما يمكن فيه كيجب أن يبني المنادى  
لا أن يكون لاندخل الحال في المسائل لا الجواز في التسمية والضرورة  
لأن الضرورة لا تدعو إلى التبع وهو جزو الشرط على جواز تقدير  
تقديم الجزاء على الشرط والأما الجزاء محذوف في قدم المص بيان  
البناء والمفضل والفتح على النصيب مع أن تقديم النصيب عليه ما  
وانسب بالمقام لأن البحث في بيان النصيب على المفعولية والأعز  
أول عليه لقلة ما في لقلة كل واحد منها بخلاف المضاف للقلة الثلاثة  
لتساوي مجموع هذه الثلاثة بالنصب لأن أقسام النصيب ثلاثة قسم  
المضموم والمحقوق والمفتوح بالنسبة والقياس إلى النصيب وأما  
كما عرفت فلهذا المضاف ونسبه والتكرار والطلب باختصار في

لأنه لا يجوز

على تقدير جواز  
تقديم النصيب

بم

بقوله وينصب ما سألها كما شرف الأعراب التقدير والفتحة على  
يرفع مبنى للفعل ونائبه ما يمكن فيه راجع إلى المنادى به والمجوز راجع  
للموصول أي مبنى للمنادى على الضمة إذا كان أعرابه بالوحدة لفظا مثل  
يا زيدا ويا رجلا أو قديرا مثل يا جلي ويا فتى أو يبني على الألف في المشتق  
مثل يا زيدان ويا رجلا أو يبني على الواو في الجمع للمذكور السامع مثل  
يا زيدا ويا مسلمون وهذا لا يكونان إلا مبنيين لفظا بخلاف الأول  
كما عرفت التي يرفع بها المنادى والموصول مع الصلة صفة لأحد المثنى  
على سبيل البدل في غير هذه النداء يعني ما يرفع بالضمة إذا لم يكن  
منادى يبني على الضمة إذا كان منادى وما يرفع بالألف أو الواو بلا  
بلا إضافة إذا لم يكن منادى يبني على الألف أو الواو إذا كان منادى  
قوله في غير صورة النداء أما قبل النداء فيكون كالمندى برفع إلى المنادى  
باعتبار ما يتولد إليه وأما بعده فيلزم التعبير عن المسند إليه  
بالمندى باعتبار مكان مثل وأتوا أيشأى أموالهم أو الفعل عطف  
على التفسير بحسب الحق كأنه قيل الفعل اعنى يرفع مسند إليه من  
في راجع إلى المنادى أو الفعل مسند إلى الجار والمجور اعنى به فيكون  
مفعول ما لم رسم فاعله الجار والمجور ولا ضمير فيه أي في يرفع لانه يلزم  
تعدا الفاعل بلا عطف وارجاع الضمير المستكن في يرفع على التقديم  
الأول لا الثاني لأنه ليس فيه ضمير إلى الألف لا المنادى أي على ما يرفع  
الألف لا يكون في بحث الألف غير ملزم لسوق الكلام في حله لأن قرينة  
ظنه ما أتى به مقام المنادى ككون البحث خاصا فيه أولى من قرينة  
العموم التي هي بحث الألف مطلقا فارجاع ذلك الضمير إلى المنادى هو الأولى

عموم العموم التي

وبلا انشاء في غير صورة النداء  
لا يمكن منادى برفع بالضمة  
إذا كان منادى وما يرفع بالألف  
بلا إضافة إذا لم يكن منادى  
قوله في غير صورة النداء  
باعتبار ما يتولد إليه  
بالمندى باعتبار مكان  
على التفسير بحسب الحق  
أنه قيل الفعل اعنى يرفع  
مسند إليه من في راجع  
إلى المنادى أو الفعل  
مسند إلى الجار والمجور  
اعنى به فيكون مفعول  
ما لم رسم فاعله الجار  
والمجور ولا ضمير فيه  
أي في يرفع لانه يلزم  
تعدا الفاعل بلا عطف  
وارجاع الضمير المستكن  
في يرفع على التقديم  
الأول لا الثاني لأنه  
ليس فيه ضمير إلى الألف  
لا المنادى أي على ما  
يرفع الألف لا يكون في  
بحث الألف غير ملزم  
لسوق الكلام في حله  
لأن قرينة ظنه ما أتى  
به مقام المنادى ككون  
البحث خاصا فيه أولى  
من قرينة العموم التي  
هي بحث الألف مطلقا  
فارجاع ذلك الضمير إلى  
المنادى هو الأولى



لنساب السوق ان كان اي المنادى مفردا اي لا يكون المنادى مضافا  
 مثل يا عبد الله ولا يكون ايضا شبيه مضاف مثل يا خير من زيد وهو  
 اي يشبه المضاف كل لهم لا يتم معناه الا بانضمام امر اخر اليه كما نضمه  
 من زيد خيرا فان معنى خيرا لا يتم الا بانضمام ما اليه معرفة خبر بعد  
 خبر فليسا المنادى له سلطان الافراد والتعريف لمرد بالتعريف من  
 التعريف بالعلمية او النداء لا غير لان احدا المعارف المضمرة واحدا  
 المبهمة فمرها مبتنيان انفسهما والمبني لا يبني وحدها الموق  
 بالتم التعريف وحرف النداء وحرف التنوين لا يجتمعان المبني وضح  
 التعريف الاضافي بقوله مضافا فبقى التعريف بالعلم او التعريف بالتعريف  
 قبل النداء اي قبل دخول حرف النداء وذلك مخصوص بالعلم للبناء العار  
 او بعده اي دخول حرف النداء وانما يبني بالبناء للفعول المنادى مفرد  
المعرفة بعد دخول حرف النداء عليه لوقوعه اي لوقوع المنادى موقع  
 الكاف الاسم التي في ادعوك ان حرف النداء نائب مناب ادعوه  
 والمنادى قائم مقام الكاف المتصل به فيا زيد بمنزلة ادعوك  
 المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب لخرقة في ذلك واياك امانات  
 المشابهة لها لفظا فظاهرا واما معنى فلان كل واحد منهما موصوف  
 لمعنى الخطاب وكونه عطف على قوله اي وكون المنادى مفردا مفردا  
 مثلها اي مثل الكاف الاسمية افرادا وتعريفا اي في كون كل واحد مفردا  
 مفردا معرفة وذلك اذا المذكور من معرفة موقع ذلك الكاف و  
 كونه مشابها في الافراد والتعريف واقع وثابت لان يان مفردا  
 بمنزلة ادعوك وهل الكاف اعني كاف ادعوك ككاف ذلك  
 لفظا ومعنى والحاصل ان المنادى المفرد المعرفة مشابهة لكاف ادعوك

في الافراد والتعريف والخطاب وكاف ادعوك مشابه لكاف ذلك في الافراد  
 والتعريف والخطاب وهذا الكاف هو الاصل في البناء لانه حرف فيني  
 كاف ادعوك مشابهة له وبني المنادى ايضا لمشابهة مشابهة فكاف  
 لخطاب مشابها لكاف ذلك بالواسطة لان مشابهة المشابهة للشيء مشابهة  
 لذلك الشيء اذا احدثت مشابهة وهي هنا كذلك وانما يبني على الحركة  
 حقيقة او على العوض بناء وعلى الضم فربا بين حركة المنادى  
 للمعرف نحو يا قوم ويا قومنا وحركة المبني نحو يا قوم بالضم كما علموا  
 في نحو قبلك ومن قبلك وقيل واما المضاف والمشابه له فلم  
 يبين الفقد المشابهة افرادا والتميز المعرفة المفردة المشابهة  
 تعريفا واجتماع التعريف والافراد شرط لبناء المنادى وانما قلنا في  
 ذلك يعني وانما قلنا ان المنادى مشابه لكاف الخطاب لخرقة بالواسطة  
 ولم نكتف ببيان مشابهة لكاف ادعوك لان الهم لا يبني الا للمشابهة  
 لخط او الفعل الذين هما اصل في البناء فيكون المنادى مشابها  
 لما هو اصل فيه وان كانت بالواسطة فيني ولا يبني لمشابهة  
 الهم المبني الذي هو الكاف في ادعوك لان الهم ليس بالاصل في البناء  
 ولا كان كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير  
 وذلك مستبعد جدا مثل يان زيد وبارجل هذا ان مثالا لما اي للمشابهة  
 المنادى الذي هو مبني على الضم بلا تنوين ويجوز تنوينه للقرينة  
 بقوله سلام الله يا مظهر عليها وليس عليك يا مظهر السلام  
 ولها وهو زيد معرفة يكون علما قبل النداء وثانيتها وهو رجل  
 معرفة بعد النداء بل بالنداء لانه لما كان قبل دخول حرف النداء

فكان المنادى مشابها  
لكاف ذلك بالواسطة

فلم يبين  
افرادا والتميز المفردة  
لفقد المشابهة تعريفا



عليه تارة فتتوقف بدخول المرفوع عليه لقصد تعريفه **ويا زيدان** هذه  
 مثال للبنى على المالف **ويا زيدون** هذا مثال للبنى على الواو لكون رفعها  
 بالالف والواو **وتخضع** بالبناء للمفعول بالحاء والضاد الجيمين ويمكن  
 فيه نائبة أي بجر المنادى لدخول ما هو من خواص أهم عليه وهو  
 اللام يكون معربا فيثبت ايقاظا او تقديرًا ولا يستغاث التاكيد يا  
 لكونها أصلا من بين حروف النداء ولهذا يستدبر بها دون غيرها واية  
 يكون مستغاثا الا المفرد المعروفة او المضاف للعلم لانه لا يقال بالرجل  
 في يارجل لانه لا يكون تارة ولا يقال ايضا بالخير من زيد في ياخير من  
 زيد **بلادم الاستغاثه** أي بالام يدخله المنادى وقت الاستغاثه  
 الاضافه لاد في ملائمة وهي اوجه هذه اللام لا تخصيصا لاد لانه  
 لام التعليل والغير ادخلت بالبناء للمفعول على المستغاث  
 على من اريد الغوث منه دالة مفعول له بلادخال اي لتدل اللام  
 على انه أي المستغاث مخصوص من بين امثاله واشباهه في التثنية  
 لغوث بالدعاء الباء دخلت على المقصور اي لتدل اللام على انه  
 وطلب الغوث مخصوص من بين امثاله في الصلاحية له المستغاث  
 ولهذا اختيرت اللام للادخال على المستغاث من بين المرفوعين  
**يا زيد** فزيد منادى مستغاث ادخل عليه اللام والمستغاث له حرف  
 أي بالزيد المظلوم والام المستغاثه متعلق بالفعل المحذوف وهو  
 ادعو او اريد وجاز ذلك في المتعدي بنفسي بعد حذف الآتي  
 لا تزد الا في احاد المواضع الثلاثة بالاستغاث والتعجب والتهديد  
 سماعا ومعناه بالفارسية مخصوص كردم ترائي زيد بخوندن و

على من اريد الغوث منه  
 يعني من اريد المستغاث منه

انك بغير يادرسى توانى مرد ضعيف را واما  
 بحاضر شدن از سبب انكه بغير يادرسى توان مرد ضعيف را واما  
 فقت هذه اللام مع ان القياس ان اللام اذا دخلت على المظهر و  
 نكر غولن يدلان لكسب اصل وليوافق حركتها على ما لا يلائم **الاستغاثه**  
 المستغاث لانه اذا حذف المستغاث يعني هذا كان كنهه اللام قياسا  
 مفردا يلزم التباس المستغاث بالمستغاث له لان اللام في قياس  
 مفردا ايضا عند حذف المستغاث نحو يا المظلوم اي يا قوم المظلوم  
 من ادعوك لهذا الضعيف لينظر فيه قياسا وتعينوا آياته فانه  
 لاد يفتح لام **الاستغاثه** في المستغاث بل كنهه على ما هو القياس  
 لم يعلم ان لفظ المظلوم في هذا المثل اي في غويا المظلوم مستغاث  
 واستغاث له مع ان المظلوم في هذا المثل مستغاث له بيقين لان المظلوم  
 مستغاث له فكيف يستغاث منه لانه اذا لم يقدر دفع الظلم عن نفسه  
 فكيف يقدر على دفعه من غيره واما اوردته مثلا لانه اذا لم يفتح اللام  
 فيما ليس فيه فتحة فيقيم في ليس اولى ولم يعكس بالبناء للمفعول  
 الامر ولم يفتح اللام في المستغاث له ويكر في المستغاث لان العمل بال  
 بالقياس فيما هو الحق وهو الاولى لان الحق من الاستغاثه هو المستغاث  
 لان المنادى المستغاث واقع موقع كات الضمير لما عرفت سابقا  
 اني يفتح لام الجار معربا نحو لك لان الاصل في كل كلمة كانت على  
 حرف واحد كالفاء والواو واللام الابتداء وهمزة الاستفهام ان يكون  
 مبتدئا على الفتح لشغل المضى والكسرة على ما هو موضوع على الفتحة  
 ففتح لام **الاستغاثه** في المستغاث ايضا قياسا لما قام مقامه  
 بخلاف مستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير فيقي على القياس

يعني ان كان كنهه القياس  
 يعني اذا كنهه قياسا  
 لان كنهه اللام في قياس  
 لهذا الضعيف لينظر فيه  
 وتعينوا آياته

لما قام هو مقامه



وهو كسرهما اذا دخل على الضمير فان عطفته بنده للخطاب على المنادى وهو  
 باعادة لام الاستغاثة في المعطوف بغير يا نحو يا زيدا ولم يرد كسر  
 لام الاستغاثة في المعطوف <sup>مما لا يعاها الاصل في اللام</sup> وهو ان اذا دخل  
 على المظهر يكرر على ما سبق ولان الفرق بينه وبين المستغاث لا حاصل  
 بعطفه على المستغاث لان المعطوف في حكم المعطوف عليه واذا كان اعرف  
 عليه مستغاثا يكون المعطوف ايضا مستغاثا وان عطفته انت مع اعادة  
 يا ايضا فلا بد من فتح لام الاستغاثة في المعطوف ايضا اي كما ابدت  
 من فتح لامها في المعطوف عليه لانه لما اعيد لام الاستغاثة وخرجه  
 في المعطوف صار كانه لم يكن معطوفا بل منادى مستغاثا بولت ففتح  
 فتح اللام فيه لئلا يلزم التباس بالعطف لم يفتح ان يكون قد فتح  
 نحو يا زيدا وبالعرو فكانت قال اوليا بالعرو فلزم الفتح وانما انما  
 المنادى لكان بغيره بفرقة ولم يبين مع ان علة البناء وهي ان  
 والتعريف والخطاب لم تزل بدخول لامها بعد دخول لام الاستغاثة  
 اما اذا كان مضافا نحو يا عبد الله فكذلك لان علة بناء وهي افرادية  
 والخطاب كانت تلك العلة مشابهة للحرف وهو حرف الخطاب في ذلك  
 واللام الجارة من خواص اللام لما عرفت فيما سبق ان دخول حروف  
 مطلقا تختص باللام فبدخولها ضعفت مشابهة للحرف وان كانت  
 العلة موجودة الا انها ضعيف والضعيف لا يؤثر فيما عاقل  
 الاصل وهو البناء فاعرب المنادى المستغاث على ما هو الحال  
 فيه في اللام وهو الاعراب فانجر بدخول الجارة لفظا او تدبر فيه  
 يعني اعترض على قول المص ويخفض بلام الاستغاثة بان غير جامع

ونظرا الى المنادى اذا كان المستغاث  
 وانما اذا كان بغيره بفرقة  
 وبين مع ان علة البناء  
 وهي ان علة البناء  
 هي ان علة البناء  
 هي ان علة البناء

قد يخفض وقد ههنا للتحقيق كما في قوله قد يعلم ما انتم بلام  
 تعجب التهديد اي بلام يدخل المنادى وقت التعجب اي تعجب المنادى  
 من المنادى وتهديد به وتثنيته اياه ايضا اي كما يخفض بلام الاستغاثة  
 بلام التعجب نحو يا للماء فكانت ابصرت ماء في مكان لا يري ولا يظن  
 وبعده فاعجبك فتنا ديه وتقول له تعا فانك عجب الشان لانه  
 يعرفك كل احد ويا للذوحي جمع ذاهية وهي المصيبة العظيمة  
 ولام التهديد نحو يا زيدا في مقام تخويف المنادى ولذا قال الشاعر  
 اقلنك لتكون قريته على ان يا زيدا للتهديد وفي هندی فالاول  
 يذكر عند العبور على ماء عظيم في موضع لا يظن وجوده فيه والتا  
 الثاني يستعمل عند نزول نواب الدهر وشدايده استنري ظلمها  
 فلم اقبل المصدا ذكرها وتم يذكرها وكيف يصدق الاستغاثم له  
 للاكثار يعني لا يصح قوله فيما بعد وينصب ما سواهما كليا لان  
 بغير في ما سواهما يرجع الى المنادى المفرد المعرف والمنادى المستغاث  
 باللام والمستغاث بالالف لم يكن ما سواهما كل متصوبا لانه  
 بغير بلام التعجب والتهديد مع انهما مختلفان فيما سواهما اجيب  
 من هذا الاعتراض بان كلا اى كل واحد من هاتين اللامتين  
 ام الاستغاثة يعني يصح ان يطلق على كل واحد منهما لام الاستغاثة  
 وان كان مجازا كان حرف من حروف المشبهة بالفعل المبهمة وحال  
 كونه ثم فاعل من ههنا يستغاث اي يطلب العون والعون بالهمزة  
 اى من المبهمة حال كونه سمع فعقل فيناديه ليصغر المبهمة دكم  
 فعول فيستقيم المبهمة دكم فاعل منه اى فيأخذ انتقامه من المبهمة

عجب الشان

ط يأخذ من السين  
 من الطلب والغوث  
 وهو يطلب الغوث قال  
 يطلب الغوث والغوث



لم يفعل ويستخرج المردد من الهم خصوصته فاستغاث بالكسر  
 بلام الاستغاثة من المردد بالفتح دفع خصوصته عن نفسه وطلب الرد  
 كما ان المستغيث يستغيث من المستغاث لدفع الخصوصية والهم  
 من المستغاث له فيستخرج وكان المتعجب لم فاعل بالفتح يستغاث  
 اي يطلب الغوث بالفتح منه اي من المتعجب منه بالفتح لم يفعل ما  
 فيتاديه لخصه فيقتضي منه اي من نفسه العجب ويخلص ويخرج  
 منه اي من العجب ويكون فارغ البال والمحال فعلم منه ان لا يرد  
 التعجب واللام التهديد لام الاستغاثة فيكون كالمص جاععا ولم  
 ينقض بقوله من قال قد يخفف المنادى بلام التعجب واللام التهديد  
 فلم يتم قوله وينصب كليا واجيب عن لام التعجب بوجه آخر  
 اي بجواب آخر ذكره للمص في الايضاح شرافه فصل وهو اي  
 ذلك الوجه ان المنادى في قولهم يا للماء والماء هو المحذوف منه  
 لانسيا ليس المنادى الذي دخل عليه لام التعجب الماء والماء هو بل  
 المنادى الهم المحذوف بقرينة وانما المراد من قولهم يا للماء والماء هو  
 نحو يا قوم لو يا هؤلاء اعجبوا امر من عجب عجب على وزن علم بـ  
 تعجبوا للماء الذي في مكان لا يرى وجوده وتعجبوا للدوحي  
 المتتابع بعضها اثر بعض التي لا يظن وجوده واحدة منها في  
 دار السلام المحفوظة من الآلام التي هي دار السلام ولا يخفى عليه  
 انها الطالب المتبصر ان القول ولكم محذوف المنادى على تقدير  
 كسر اللام فيما يلي حرف المنة كقولهم يا للبيوت بالفتح اي يا قوم احضروا

فانقضى ولا تعجب منك

فلم يتم قوله

الهيئة وشاهدوها ظاهر لان كسر اللام فيما يلي حرف المنة دليل قوي  
 على ان المنادى محذوف لان اللام في المنادى مفتوح لما عرفت سابقا  
 ولما كسر علم انه ليس بمنادى بل المنادى محذوف وانما القول محذوف  
 على تقدير فتحها فشكل لاستغاث ما يقتض فتحها وهو كون المنادى  
 قائما مقام الكاف التي يفتح اللام فصح اي حين كون المنادى محذوفا  
 كما هو ظاهر مما سبق فلا يستقيم هذا الجواب والجواب المستقيم ما اجاب  
 الجيب الاول فان قلت لا ينحصر مقتضى فيما سبق فليكن وقوعه موقع  
 كالمحذوف صوت قلوت وقوعه موقع ذلك الكاف صوتة انما  
 يقع ان لو كان اللام مفتوحا وان كان مكسورا فلا يقع تأمل و  
 انصرف ولم آل جهداك **ويجوز** تأنيدها للمفعول اي سيب على الفتح و  
 وجوب **باللحاق** اللام ههنا للتوقيت كقولها اقم الصلاة لذكر  
 يكون الشمس اي وقت طلوعها طلوعها اي وقت الحاق الفاء  
 بالاستغاثة او لحوق الفاء باخره اي باخر المنادى لاقتضاء الالتفات  
 كونها الفاوياقية على تلك الهيئة فتح ما قبلها اي كون الحرف الذي كان  
 قبلها مفتوحا لانه اذا لم يكن مفتوحا لا يفتح اما ان يكون مضموما  
 ومكسورا فالاول يستلزم قبلها واو امثله قول في قال والثاني  
 به مستلزم في باع فوجب ان يكون ما قبلها مفتوحا **واللام**  
 فيه اشارة لان اللام في النفس واللام للمراء والخبر محذوف وهو فيه  
 والجملة حال لكن لا تقيد به كما قيل بل اتفاق لا يجوز اجتماع  
 اللام والالف لكن لا يصحح اي حين الحاق الفاء لان اللام  
 يقتضي الحذف اي جزم ما دخلت هي عليه والالف يقتضي الفتح اي  
 دخل

قائما مقام الكاف بان المنادى  
 انما يفتح اللام معها فتح  
 والجواب ما اجابه الجيب

او وقت طلوعها اي الحاق اي  
 وقت الحاقات الالف

بل اتفاقية



اذ فتح ما دخلت هي عليه فيين اثرهما يعني بين اثر اللام وهو  
 واثر الالف هو الفتح تنافي بضم الفاء لانه مصدر تفاعل والاصل  
 تنافي بضم الفاء والياء فحذف الياء فصار الرفع فيه تقديرية  
 لان الجزو والفتح لا يجتمعان في محل واحد فلا يحسن الجمع بينهما  
 اي بين المؤثرين اللام والالف وانما قال فلا يحسن لانه يحسن  
 الجمع بينهما لزيادة الاستغناء نحو يا زيدا وكذا يلغوا حدهم  
 لعدم ظهور اثره **مثل يا زيدا** بالحق والياء اي بالنادي  
 للتوقف وينصب بالنساء المفعول **ما سواها** اي سيقى المنادى  
 على ما ينصب كان له قبل ان يكون منادى فلا يرد عليه ان  
 نصب المنادى تحصيل لما قبل وذا لا يحصل اي ينصب المنادى  
 ما الى منادى سوى اي غير المنادى المفرد المعرفة والمنادى  
 المستغاث سواء كان مع اللام او مع الالف لفظا تفصيل  
 للنصب اي نصب اللفظيا مثل يا عبد الله او تقديرا اي نصبا  
 تقديرا مثل يا ابا العباس ان كان المنادى معريا يعني كان  
 مما يمكن ان يكون معريا قبل دخول حرف النداء عليه وان كان  
 مبنيا قبل دخوله فهو مبنى على ما كان لان علة النصب  
 لان العلة المستلزمة نصب المنادى مطلقا وهي اي تلك العلة  
 المفعولية اي كون المنادى مفعولا به متحققة موجودة  
 فيه اي في المنادى الذي لم يكن مفردا معرفة ولا مستغاثا  
 باللام والالف وما غيره معتر عن حاله وما ينافيه وغيره

ان ينصب المنادى

ان يكون المنادى مفعولا به

ماضي مبنى الفاعل والضمير المنصوب راجع الى الموصول الذي في قوله  
 فيما سواها ومعتبر فاعل غير والمراد بالحال ههنا اللام المنصب  
 والمعتبر في المنادى المفرد المعرفة هو المشابهة لانه يقتضي بناء  
 وفي المستغاث اللام لانه يقتضي الجزو وفي المستغاث بالالف  
 لانه يقتضي الفتح وليس في ما سواها شئ منها فيبقى على ما كان  
 قبل كونه منادى من النصب لفظا او تقديرا وما سوى المفرد  
 المعرفة ينقسم الى اربعة اقسام لانه اما بانتفاء الافراد فقط او  
 بانتفاء التعريف فقط او بانتفاها معا والاول اما ان يكون  
 مضافا او شبهه فلاقسمه اربعة اما ما لا يكون مفردا بان يكون  
 المنادى فيه مضافا او شبهه مضاف وهو القسم الاول  
 المنقسم الى قسمين واما ما يكون مفردا ولكن لا يكون المنادى فيه  
 معرفة وهو القسم الثاني واما ما لا يكون مفردا ولا معرفة وهو  
 القسم الرابع فالقسم الاول وهو اي القسم الاول ما لا يكون المنادى  
 فيه مفردا كونه مضافا يعني ما ينبغي فيه الافراد فقط لانه  
 مضاف معرفة سواء كان علما **مثل يا عبد الله** او غير علم **مثل**  
**يا عبد الله** والقسم الثاني وهو اي القسم الثاني ما لا يكون المنادى  
 فيه مفردا يعني ما ينبغي فيه الافراد فقط كونه شبه مضاف **مثل**  
**يا طالع اجلا** وهو اما ان يكون مجزول الاول **مثل يا حسنا**  
 واما غير من زيد ويا طالع اجلا واما معطوفا عليه عطفا للنسب  
 نحو يا ثلثة وثلثين لان الجمع لم يعد معدومين واما نعت هو جملة  
 نحو يا حليما لا تجلي او ظرف نحو يا ايا نخلة من ذات عرق عليها  
 وعلية

بناؤها نحو



وجه الله السلام فان قلت كيف علمنا طالعنا مع عدم الاعتماد عليه  
وهو شرط في عمله قلنا الاعتماد حاصل اما على حرف النداء على قول من  
جوز الاعتماد عليه او على الموصوف لان التقدير يا انسانا او يا كونا  
طالعنا جيلاد القسم الثالث وهو اى القلم ثبات ما يكون المنادى  
فيه مفردا ولكن ان لا يكون معرفة بل يكون تارة لعدم قصد <sup>التعيين</sup>  
التعيين مثل ياربلا مقولا لغير معين اشارة الى ان الظروف  
والى ان حرف النداء لا يستلزم التعيين مالم يقصد اى لرجل غير  
معين فيه اشارة الى ان غير اصفة الموصوف مقدر وهذا اى قول  
لغير معين توقيت لنصب رجلا على ان اللام فيه للتوقيت يعنى  
لوقت نصبه وبيان ان المنادى ينصب وقت كونه غير معين  
لا تقييد له على ان يكون الظروف حالا والمحال قيد لهاملة فيكون فيه  
النصب لان ما يكون قيد للعامل يكون قيد العمل ايضا لانه اى ان  
المنادى المفرد التكرار اذ كان منصوبا لا يحتمل المعين حتى عتق  
الى التقييد مع انه تارة القسم الرابع من الاقسام الاربعة وهو ان يكون  
المنادى مفردا لكونه شبه مضاف ولا معرفة لانه ليس فيه شيء من  
انواع الموقفة وكونه موصوفا بالتكرار مثل يا حسنا وجهه بارفع  
لانه فاعل حسنا لان حسنا صفة مشبهة اعتمدت على موصوف مقدر  
يدل عليه ضمير وجهه تقديره يا شخص حسنا وجهه ظرفا لوجهه  
ايضا في الحقيقة وفي الصفة حسنا وانما وصفه به ليكون التثنية  
فصا فيكون تارة لم يقصد معين ولم يورد المصنف لهذا القسم  
الى القسم الرابع مثلا كما اورد امثلة الاقسام الثلاثة حتى يستوفى كل قسم

مثال كما

مثال كما هو دونه في بعض القواعد اذ حيث اقتضت انتفاء كل من  
التعيينين الافراد والتعريف بمثال يعنى لانه اذا علم انتفاء قيد الاقدم  
بمثال مثل يا عبد الله وانتفاء قيد التعريف بمثال مثل ياربلا لغير معين  
سبل من باب ظرف اى صار يسيرا قصورا انتفاءهما اى انتفاء <sup>معرفة</sup>  
التعيينين بمثال واحد معا فلا حاجة الى ايراد اثبات مثال له اى  
للقسم الرابع على انفراد يعنى مستقلا مع ان المثال الثاني وهو مالا  
يكون مفردا لكونه شبه مضاف محتمل فيمكن ان يرد بقوله يا طالعنا جيلاد  
غير معين بالرفع لانه ثابت الفاعل لقوله ان يرد كما يمكن ان يرد  
غير مفرد وهو لفظ المتبادر لانه تقدير يا انسانا او يا كونا طالعنا جيلاد  
كما سبق وهذا العيان اى عيان طالعنا جيلاد اعلم من ان يرد بها  
ولم معين فيكون مثالا للقسم الثاني او واحد غير معين وهو ليس  
بمفرد لكونه شبه مضاف فيكون القسم الرابع فامثلة الاقسام الاربعة  
باسرها اى جميعها مذكورة في هذا الكتاب وهذه الامثلة كلها  
مثال لما سوى المستغاث بالالف والمستغاث باللام ايضا اى كما  
كانت امثلة لما سوى المنادى المفرد المعرفة فان عبد الله ليس  
مستغاث باللام ولا بالالف وكذا طالعنا جيلاد ورجلا لغير معين  
فلا حاجة الى ايراد اثبات مثال له اى لما سوى المستغاث على حلة  
والتفلال ولما فغ من انواع المنادى والحواله شرع في بيان احوال  
تواضعه فيقال وتواضع المنادى سبغ مع التواضع وتقصيد وتعتيق في  
تقصيده المبني صفة المنادى على ما يرفع به المنادى متعلق بالبنى  
فيها اشارة الى ان اللام للعهد للمنادى لانه لا يجري الحكم الا في الاستغاث

الاربعة



بالالف وان كان مبنيا بل يحمل على لفظه فقط لانه يقال يازيد وعمر المفردة بالرفع صفة التوابع حقيقة او حكما تفصيل للافراد يعني  
 يكون ذلك التابع مفردا حقيقيا بان لا يكون مضافا ولا شبهة اصلا  
 او مفردا حكما بان يكون مضافا بالاضافة اللفظية فانه وان كان  
 مضافا لفظا لكنه مفرد حكما على ما سيأتي وانما قيد المص المنداد  
 بكونه مبتدئا ولم يبقه على اطلاقه احتراز عن توابع المنداد المنداد  
 سواء كانت مفردة او لا لان توابع المندادى المحرر تابع للغير  
 فقط لان المحرر ليس له الاحال لفظه وهو النصب لفظا او تقدير  
 فتابعه يتبعه فيه وانما المبنى فله حال لان حال لفظه وهو الضم و  
 حال محله وهو النصب فيكون في تابعه الوجهان الرفع حلا  
 على لفظه والنصب حلا على محله وقيد بآخر المبنى بكونه اى بان  
 يكون بناؤه على ما يرفع به ولم يبقه على اطلاقه احتراز عن  
 المبنى على الفتح لان توابع المندادى المستغاث بالالف لا يجوز  
 فيها اى في تلك التوابع الرفع بل يجب فيها النصب نحو يازيد  
 وعمر بالنصب في عمر سواء حمل على لفظه او محله لا يقال يازيد  
 وعمر برفعه لان المتبوع وهو يازيد مبني على الفتح يعني وان كان  
 في مستغاث بالالف له محلان الا انهما سيأتان لان حال لفظه  
 الفتح وحال محله النصب وهما سواء وليس له حال آخر يحمل  
 عليه فوجب النصب في تابعه كما وجب في تابع المندادى المحرر  
 وقيد المص التوابع ههنا بكونها يعني بان يكون مفردة بانها لو  
 لم يكن التوابع مفردة لا حقيقة ولا حكما كانت تلك التوابع

مضافة بالاضافة المعنوية نحو يازيد المال ويازيد نفسه ويازيد  
 وعمر الله وح اى حين كانت تلك التوابع مضافة بالاضافة المعنوية  
 لا يجوز فيها اى في تلك التوابع الا النصب لفظا او تقديرا لان المندادى  
 اذا كان مضافا يجب نصبه فتابعه اذا كان مضافا يكون اولا بالنصب  
 وان الاصل في التوابع المبني ان يكون تابعا لما هو الاصل في متبوعه  
 والى تابع المندادى المبني انما يتبعه في لفظه اذا كان مثله في الافراد  
 وذا يغوت بالاضافة وانما جعلنا عن المفردة اعلم من ان يكون يعني  
 مفردة مفردة حقيقة بان لا يكون تابع مضافا معنويا ولا مضافا  
 لفظيا ولا شبهة مضاف مثل يازيد العالم لان العالم مفرد حقيقى ليس  
 بمضاف ولا شبهة او حكما اى مفردة حكما بان يكون التابع مضافا له  
 لفظيا او مشبهه بالاضاف فانها اى لئلا واللفظية لما اشقت فيهما  
 اى في المضاف بالاضافة اللفظية وفى المشبه به بالاضافة المعنوية  
 ان المضاف بالاضافة اللفظية او المشبه بها لا يضاف بالاضافة المعنوية  
 فاشتقت هذه الاضافة فيهما كما نأى لمضاف اللفظي والشبه بالمضاف  
 في حكم المفرد ليد حل تعليل لقوله وانما جعلنا فيها اى في تلك التوابع  
 التوابع المضاف بالاضافة اللفظية والمشبّه بها بالمضاف لانها  
 لان لفظها بالاضافة اللفظية والمشبّه به كالنوع المفرد حقيقة حيث  
 انما فيها اصلا في جواز الرفع فيه حملا على اللفظ وجواز النصب  
 فيه حملا على المحل لانه لما كانت اضافتها كلا اضافته جاز فيها الوجهان كما  
 جاز في غير المقتضى والمضاف للمضاف واذا كان المضموم كان في حكم المفرد وكذا  
 مضاف بالاضافة اللفظية حملا بالاصل وهو الافراد واذا كان منادى يكون  
 او اذا كان ابعا للمضموم في حكم المفرد

ومضافا

لا يضاف في الاضافة  
فاشتقت هذه



في حكم المضاف للقي في وجوب النصب عملا بالظ لانه في الظ متضاف  
 او شبهه نحو يا زيد الحسن الوجه بالرفع حملا على اللفظ ويا زيد  
 الحسن الوجه بالنصب حملا على المحل في الاضافة اللفظية ويا زيد  
 الحسن بالرفع حملا على اللفظ وجه بالرفع لانه فاعل ويا زيد الحسن  
 وجه بالنصب حملا على المحل في المشبه بالمضاف ولما لم يحركهما وما  
 ههنا ظرف زمان متضمنة لمعنى الشرط بمعنى حين ووقت  
 لدخولها على ماضى ولم يحرك من جرى مجرى كرمى يرمى سقط  
 الياء علامة للجزم لكم فاعل لم يحرك الا على وزن القاضى  
 صفة لكم وهو الرفع على اللفظ او النصب حملا على المحل في  
 التوابع كلها وهي خمسة الصفة والعطف والتاكيد والبديل  
 وعطف البيان بل يحرك في بعضها وهو التعت وبعض العطف  
 وعطف البيان والتاكيد قيل في كل وقيل في بعضها وبعض المعطوف  
 ولم يحرك في البديل كله وبعض التاكيد ولم يحرك فيما هو جار مجرور  
 بل لا بد في بعضها من قيد وذلك البعض العطف فصل امر التوابع  
 الجارى بالنصب لانه وصف سبى للتوابع هذا الحكم بالرفع لانه  
 فاعل لقوله الجارى فيما ان في التوابع وهذا الحكم محكي في النوع  
 الثالث مطلقا وهو الصفة وعطف البيان والتاكيد في رتبة  
 وصرح عطف على فصل بالقيد وهو المتمتع دخول يا عليه فيما  
 هو مختار اليه ان لا يقيد وهو العطف بالحواف فقال عطف  
 على فصل او على صرح من التاكيد ان من التاكيد المعنوي قيل  
 لان التاكيد اللفظي حكمه في الاعم الاغلب حكم الاول اي حكم مذكور  
 بالفتح اعرابا وبناء نصب على التمييز يعني ان كان المؤكد معربا يكون

المؤكد ايضا معربا نحو يا زيد وان كان المؤكد مبنيا كان  
 مؤكدا ايضا مبنيا نحو ضربت انت او انا لان الثاني عين الاول لفظا  
 ومعنى نحو يا زيد يا زيدا بناء على الضم صرحا لانه لما كان الثاني عين الاول  
 كان حرف النداء باشا الثاني كما باشا الاول فكانه قيل يا زيد يا زيد و  
 قد يجوز ان يربى اي ويجوز على قلة ان يكون التاكيد اللفظي موحدا  
 لان الاعراب اصل والبناء عارض والعارض لا يشترى من المؤكد  
 رفعا لنصب على التمييز او على المصدرية او على الثانية حملا على لفظ  
 نحو يا زيد يا زيدا بالضم في الاول والرفع في الثاني ونصبا عطف على  
 رفع حملا على محل نحو يا زيد يا زيدا بالضم الاول ونصب والنصب  
 في الاول والثاني وكان حرف من حروف المشبهة بالفعل المختارة عند  
 العرب ذلك اي الاعراب رفع ونصبا ولذلك اي لكون المختار  
 شبه الاعراب رفع ونصبا اطلاق التاكيد كما اطلاق الله  
 الصفة وعطف البيان ولم يقيد التاكيد بالمعنوي كما قيد  
 المعطوف بقوله بحرف اه **والجبهة** مطلقا سواء كانت مشتقة  
 او لا وسواء كانت وصفا لمن قامت هي به او لا وقيد  
 زد على الهندى حيث لا يجوز وصف المنادى المفرد المعرف  
 لشبهه بالضمير واقل نصب العالم ورفعه في يا زيد العالم  
 على الاختصاص لضعف الداعي وعدم جريان التأويل في  
 وصف المنادى المستغاث **وعطف البيان** كذلك اي مثل  
 الصفة يكون مطلقا مشتقا او غير **والمعطوف** بمحرك  
 امتنع بالجر صفة المعطوف الا انه وصف سبى دخول

كان حرف الاو كان

حملا على لفظ

ويرقيد التاكيد المعنوي

سواء كانت مشتقة  
زد على الهندى  
حيث لا يجوز



بالرفع فاعل الممتنع مثل مرت برجل حسن وجهه يا علي اي  
 على المعطوف بحرف يعني المراد بقوله المعطوف بحرف اه المعروف  
 يا باللام لا مطلق المعطوف لان الحكم الاتي لا يجري في المعطوف  
 مطلقا ولم يقل المص والمعطوف المعروف باللام مع انه احضر استنادا  
 الى المانع مستقلا وصح امتناع دخول يا عليه وليخرج عنه نحو  
 يا محمد والله لتعين الرفع فيه بخلاف الابدل مطلقا والمعطوف  
 بحرف الخبر الممتنع دخول يا عليه فان حكمه غير حكمه بالرفع  
ترفع بالبناء للمفعول وللملة خبر لقوله وتوابع المنادى جملا  
 اي حال كونها لمحمولة او لكونها محمولة على لفظ اي على لفظ  
 المنادى المفرد المعروف الظاهر صفة اللفظ اذا كان مبنا  
 على التضم لفظا مثل يا زيد العاقل او لفظا المقدر اذا كان مبنا  
 على التضم تقديره نحو يا فتى العاقل لان البناء المنادى المفرد  
 عرضي غير اصل فيشبه من حيث العروض لاعراب الاسم المعرف  
 يعني كما ان الاعراب يعرض للاسم بسبب العامل كذلك  
 البناء يعرض للمنادى المفرد المعرف بسبب المشابهة  
 فيجوز ان يكون تابعه اي تابع المنادى المفرد المعرف تابعا  
 للفظ فيرفع كما يجوز ان يكون تابع المعرف في قولك جان  
 زيد العالم تابعا للفظ فيرفع وتنصب بالبناء للمفعول  
 وللملة عطوف على ترفع جملا على محله اي محل المنادى المفرد  
 المعرف لان حق تابع المبنى مطلقا سواء كان بناؤه لازما  
 او عارضا وسواء كان منادى او غيره ان يكون تابعا لمحله

على الضم لفظا

فيدفع كما نحو

ان الاصل واخر العامل ليس الا فيه وهو اي المنادى المفرد المعرف  
 هذا اي حين كونه منادى منصوب المحل بالاعنوية اي بكونه مفعولا به  
 فعل محذوف وجوبا فاذا كان من بشارة التابع المحل فالمراد على ما هو  
 الاصل في متبوعه يكون هو الاولى والاليق نحو يا تيم بالبناء على الضم  
 لانه تعرف بالبناء مثل يا رجل اجمعون بالرفع جملا على لفظه يا تيم  
يا تيم اجمعين بالنصب جملا على محله وتنصب اسم مفرد اللفظ بجميع المعنى  
 كونه لم قبيلة ولذا صح تأكيد بصيغة الجمع في التأكيد المعنوي و  
 نحو يا زيد زيد وزيدا في التأكيد اللفظي على ما هو المختار عند المص  
 وعليه قوله وفيه اني دارسطا مطين سطر القائل يا نصر نصر  
ومثل يا زيد العاقل بالرفع جملا على اللفظ ويا زيد المحمل  
عاقل بالنصب جملا على المحل في الصفة واقتصر المص على ما  
 مثالها اي على ايراد مثال الصفة حيث لم يورد مثالا لما عداها  
 مما يجوز فيه الوجهان تأكيد للرد على الاصمعي ولانها اكثر  
 فائدة ولست بالاولى ولا كنهها على ما سياتى ولانه يصلح  
 ان يكون مثالا لعطف البيان اجري الاعرابان على المعطوف عليه فقط  
 مثل يا زيد العاقل العاقل والمعطوف المذكور ان اجريا على المعطوف فقط  
 نحو يا زيد العاقل والعاقلة والتاكيد بتاويل حمل الوصف عليه في  
 يكون الامثلة باسرها مذكورة ويا غلام بالبناء على الضم لكونه  
 مفردا معروفا بالبناء بشر بالرفع جملا على لفظه ويا غلام بشر  
 بالنصب جملا على محله في عطف البيان ويا زيد والمحدث ويا زيد والمحدث  
 مثل قوله تعالى يا جبال اوقفي معه والطير في المعطوف بحرف الممتنع

نحو يا تيمم بالبناء على نحو

ويا تيمم اجمعين نحو

نحو يا زيد زيد في

وعليه روية انا واسطفا  
 وسطر سطر القائل يا نحو  
 يا نصر نصر



المتنع دخول يا عليه في ايراد هذه الامثلة بشرط على ترتيب الف وكذا  
 في ايراد رفعه اولا ونصبه ثانيا حيث قال في الف ترفع وتنع  
**والخليل** ابن احمد وهو استاد بسوية امام الفخوذ والخليل هو الذي  
 قال في اعرب الفاشحة في شأنه لم يتقدم مثله ولم يخلق مثله  
 وقال المحقق الشريف في خاتمة الكشاف وهو المسمى كعبا  
**بسوية في المعطوف** متعلق يختار قدم عليه للحرث لا حلا  
 بينهما في غير من التوابع لما فيه الوجهان بل اتفقا على  
 النصب فيها لانه وجهه ترجيح الرفع وهو كونه منادى متعقبة  
 متتبع وجهه ترجيح النصب وهو كون تابع المبني تابع  
 قائم وما قام يقوم جهته يكون اولى فنصبه اولى بالاتفاق واما  
 المعطوف فلكونه حرف قائما مقام العامل لكون المعطوف مستقلا  
 غير تابع وتكون المعطوف من التوابع يكون تابعا غير مستقلا  
 فصار محلا للنزاع لعدم ترجيح احد الجانبين بحرف المتنع فهو  
 يا عليه **يختار الرفع** اي يرجح الرفع على النصب لكون الاختيار  
 الترجيح تعدي ههنا مع تجويز النصب المصدر بضاف الى  
 المفعول اي مع تجويز الخليل النصب في المعطوف لان الاختيار  
 في تجويز الجانبين وترجيح احد هما على الآخر لان المعطوف بحرف  
 المنادى في الحقيقة منادى مستقل لثبابة حرف العطف متابع حرف  
 المنادى كما ان المعطوف على الفاعل في قوله جاني زيد وعمري في  
 الحقيقة فاعل مستقل فينبغي ان يكون المعطوف على المنادى مبني على  
 حاله تجارية عليه اي على المعطوف وتلك الحالة بناءه على تقدير مباينة

مستقلا غير تابع  
 على المعطوف

حرف النداء اي على تقدير دخول حرف النداء على المعطوف وهي تلك  
 الحالة على ذلك التقدير الضمة او ما يقوم مقامها يعني البناء على الضمة  
 كفي غوياريد وعمري او الالف كما في غوياريد وعمري او الواو غوياريد  
 وعمري ولكن ان الالف لما لم يباشره حرف النداء اي الا انه لما لم  
 يدخل حرف النداء لكون الالف مانعا من دخوله جعلت تلك الحالة اي  
 بناء على الضمة والالف او الواو اعربا لكون الالف اصلا فيه ولا مانع  
 منه فصارت تلك الحالة دفعا فضاء المعطوف المذكور مرفوعا اما  
 على الضمة او على الالف او الواو مثل ياريد والحارث والحارثان والمارث  
 وفي الرض فالرفع اولى تبينها على استقلالها مع مثل يارها الرجل  
 انتهى **وابو عمرو** بن العلاء بالقصر النخوي القاري وهو امام القراء  
 ونحو المقدم صفة ابو عمرو على الخليل عصر اوزمنا لا رتبة يختار فيه  
 ان في المعطوف المذكور **النصب** اي ترجيح النصب وهذا من عطف  
 معمولين على معمول عامل واحد تامل مع تجويز الرفع اي مع  
 تجويز اي عمرو في المعطوف الرفع المبني فانه اذا اشاد لما اشنع فيه  
 الذي المعطوف المذكور تقدير حرف النداء الذي كان دلالة على المعطوف  
 عليه بولادة الالف اي يكون الالف فيه مانعا من تقديره كما انه مانع  
 من دخوله لا يكون ذلك المعطوف منادى مستقلا بل كان تابعا  
 للمنادى فاستبعد ان يكون حركة كحركة ما بآشرف حرف النداء فله حكم  
 التبعية وتابع المبني مطلقا تابع لمحلها لما عرفت ومحلها ههنا النصب  
 بالانفردية فاذا كان حكم التبعية وتابع المبني يجب ان يكون تابعا لمحلها  
 وههنا وان لم يجب لعوض البناء فلا اقل من ان يكون اولى

فالرفع اولى بينهما على  
 استقلاله معنى كخبر  
 من علماء النحو والقاري



قيل مذهب ابن عمر اولى لقراءة اكثر القران يا جبال اقوى معه والطير  
 والطير **وابو العباس المبرد ان كان المعطوف المذكور كالحرف**  
 بفتحى للماء والسمن المهملين والنون في آخره اى كاسم للمسن اى  
 كان في الاصل علامة عرف باللام لتأكيد معنى التعريف فيه ولذا جاز  
 عنه في جواز نزع اللام عنه اى عن ذلك الهم بمعنى كحاجاز نزع اللام  
 الهم الجنس واشياء كذلك يجوز نزع اللام واشياء مثل الحار وحارة  
 والخليل و خليل **فكالحليل** اى ابو العباس مثل الحليل فيه شارة  
 الى ان المبتدأ محذوف بقرينة الفاء الجزائية والجملة جزاء الشرط ويجوز  
 بمعنى المثل قوله يفهم عن كالمبرد منهم ويجوز ان يكون جازة  
 فابو العباس المبرد كاشن كالحليل لكن الشارح اقتصر على الاول لوضوح  
 الثاني ولشهرته في اختيار دقوه يعنى في كون المختار عنده رفعه  
 لا مكان جعله اى جعل المعطوف المذكور منادى مستقلاً بنزع اللام  
 عنه فكان له حكم الاستقلال فيبقى ان يكون على حالة جارية له على تقدير  
 دخول حرف النداء من الضمة والالف والواو ولكن لما لم يكن حرف  
 حرف النداء عليه بولامة اللام ظاهر كانت اعرابها **والاعطف** على  
 قوله ان كان على عكس ما كان المعطوف عليه مثبتا يكون المعطوف منفياً  
 وبالعكس اى وان لم يكن المعطوف المذكور كاسم للمسن في جواز نزع  
 اللام عنه يعنى وان لم يخرج نزع اللام عنه بل كان الهم ك بعض حروف  
 الكلمة لانه لم يصرف على الاعم اللام وذلك اتمافي الهم مثل الجذابة  
 والكتاب وايام الاسموع ومثل التبت والاحد والاشين و  
 الثلثا والاربعا والخمس والثرثا واما في الصفة كالصعق حيث

الهم للمسن  
 الهم للمسن

للماء البلدة اصابته الصاعقة فيمن بها اللام **فكالحليل** اى ابو العباس  
 مثل اى عمر وفي اختيار النصب اى في كون النصب مختاراً عند الامتناع  
 جعله اى جعل مثل هذا المعطوف منادى مستقلاً لعدم امكان نزع  
 اللام عنه فله حكم التبعية والاصل في تنويع التبعية ان يكون تابعاً للمحل  
 وحلله هو هنا النصب بالمفعولية فالعطف عليه هو الاول والمختار  
**والمنافاة** بالرفع عطف على قوله المفردة هذا من قيل غطف امزني  
 على معولي عامل ولقد ان العامل في الصفة هو العامل في الموصوف  
 عند زيوتيه فيكون العامل ههنا العام المفعول ولذا قال الشارح اى  
 المنادى المسمى على ما يرفع به المضاف بالرفع صفة التوابع بالاضافة  
 لطيفة اى المعنوية لان المضاف بالاضافة اللفظية يجوز فيه الوجهان  
 لما عرفت **تنصب** وجوبا بالبناء للمفعول كما ينصب المنادى اذا كان  
 مضافاً بالاضافة للحقيقة او اللفظية او شبه مضافاً لانها اى لان التوابع  
 متضاف بالاضافة للحقيقة اذا وقعت يعنى اذا كانت منادى بنفسها  
 تنصب بالحق فنصبها اذا وقعت اى اذا كانت توابع اولى لان النصب  
 اصل في منادى وجوبا ولا ما يقع منه ولان حرف النداء لا يباشرها  
 وحرف النداء اذا لم يدخلها تكون باقية على ما هو الاصل فيه والاصل في  
 منادى النصب لكونه مفعولاً به لفعل محذوف وجوبا مثل يا محمد كلهم  
 بالنصب ويا زيد نفسه في التاكيد ويا زيد المال ويا زيد مضارع المضمر  
 ويا زيد توكيم البلد في الصفة ويا رجل ابا عبد الله ويا زيد ابا عبد الله في  
 عطف البيان ولا يجرى المعطوف بحرف التمتع دخول عليه حال كونه مضافاً  
 بالاضافة للحقيقة لما ساقى ان المضاف بالاضافة للحقيقة يشترط تجريره عن التوابع

اى وقوله المنادى

يا جيم عليهم

يا زيد عبد الله



مطلقا ولا ان اللام يمنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية فان  
 ان التجر يد عنه بشرط فيه فلا يوجد له مثال ولذا لم يمثله الشارح  
 كما مثل للاقسام الثلاثة **والبدال** بانولوه **والمعطوف** غير الرفع  
 صفة او بدل **ما ذكر** معنى المعطوف اي غير المعطوف الذي ذكر  
 من قبل فيه اشارة الى ان ما موصولة صفة لموصوف مقدرة  
 بقرينة المقام وهو ان المعطوف الذي ذكر من قبل هذا المعطوف  
 لا يمنع دخولها عليه يعني المعطوف الذي كان بلام التعريف فغير  
 اي غير هذا المعطوف هو المعطوف الذي لا يمنع دخول  
 عليه يعني المعطوف الذي كان بعد عن حرف التعريف سواء كان  
 معرفة مثل زيد وعمرو او بكرة مثل رجل وامرأة قوله  
 البديل مبتدا والمعطوف معطوف عليه **وحكمه** مبتد  
 ثان والضمير في حكمه يرجع الى كل واحد من المعطوفين وقد  
 قال الشرح اي حكم كل واحد منهما بخلاف **حاله** المنادي اي  
 المنادي منصوب بنزع الخافض مثل قوله تعالى واختار موسى  
 اي واختار من قومه خيرا مبتد الثاني وهو مح خير  
**المبتد الاول مستقل** وفسر الاستقلال بغيره الذي  
 باش حرف لندا يعني الذي دخل عليه حرف لندا وذلك ان  
 يكون حكم كل واحد من البديل والمعطوف الذي جرد عن التعريف  
 مثل حكم المنادي الذي دخل عليه حرف لندا واقع وثابت لان  
 البديل هو الملق من الكلام بالذكر والاول يعني المبدال منه

يعني المعطوف للمعطوف باللام

اد حكم المنادي

بالموطنة والبسط لذكر اي لذكر البديل فكان حرف لندا الدخ  
 البديل منه كان دخلا على البديل فصار البديل لهذا المنادى  
 مستقل والمعطوف المخصوص يعني المنادى عن حرف التعريف منادى  
 مستقل برأسه في الحقيقة بحيث صار كأنه لم يكن معطوفا  
 ليام حرف العطف مقام حرف لندا فقولنا يا زيد وعمرو بمنزلة  
 زيد ويا عمرو والحال انه لا مانع من دخول حرف لندا عليه كلام  
 تعريف فيكون حرف لندا مقدرا فيه بقرينة المعطوف عليه فيكون  
 منادى مستقلا **مطلقا** اي حلا كون كل منهما اي من البديل والمعطوف  
 جرد عنه مطلقا في هذا الحكم اي في كونه كالمنادى المستقل  
 ومقتد بحال دون حال من الاحوال لاربعة الافراد  
 لاضافة والمشابهة بها والتكثير وفسر الشارح الاطلاق بقوله  
 اي سواء كانا اي البديل والمعطوف المخصوص مفردين او  
 مضافين او مضارعين للمضاف او نكرتين او المبدال منه  
 والمعطوف عليه والمعطوف مفردين ومثاله ما ذكر في  
 الشرح او مضافين مثل يا عبد الله عبد الرحمن والاول مفرد  
 والثاني مضاف فيهما ومثاله ما ذكر في الشرح ايضا او  
 اول مضاف والثاني مفرد مثل يا عبد الله زيد وزيد  
 فيكون الثاني مبتدئا وان كان المتبوع معربا او مضارعين له نحو  
 يا خير من زيد طالعا جبلا او الاول مفرد والثاني مضارع  
 له ومثاله ما ذكر في الشرح او الاول مضارع له والثاني مفرد  
 نحو يا خير من زيد وعمرو ويا خير من زيد وعمرو فيكون التابع

لان قولنا يا زيد

او المبدال والبديل واللو

الاول مضاف والثاني معنى



مبنيا وان كان المتبوع موعبا او تترين ومثاله ما ذكر فيه او  
مضافين مثل يا غلام رجل غلام امرأة او غلام امرأة او اب  
مفرد والثاني اما مضاف او شبهة او العكس قوله مطلقا مثل  
هذه الاقسام وان لم يكن بعضها مناسبا للقيام لكون المقام  
مقام ان يكون المتبوع مبنيا فالبدل اي فامثلة البدل مثل  
يا زيد بشر وهو بدل الكل لكن على تقدير ان يكون زيد بشر  
الاسمين بشخص واحد والايكون بدل الغلط مثال  
البدل مفردا مبنيا كجاءني المبدل منه ويا زيد اخا عمرو فكل  
ايضا بدل الكل مثال للمضاف فنصب ويا زيد طالعا جبلا مثلا  
للمضارع له وهو بدل الكل ايضا ويا زيد رجلا صالحا مثلا  
للتكئة وهو ايضا بدل الكل وانما وصف بقوله صالحا لانه  
اذا ابدل التكئة من المعرفة فالنعت واجب او حسن على  
ما سياتي وجهه الامثلة كلها بدل الكل كما صرح في زيد  
مثال و امثلة الاقسام الثلاثة تستفاد منها والمعتق  
يعني وامثلة المعطوف مثل يا زيد وعمرو بالضم والبناء  
فيها ويا زيد واخا عمرو ويا زيد وطالعا جبلا ويا زيد  
رجلا صالحا وصفه ههنا ايضا وان لم يحتاج اليه لم يرد  
المشكلة لان في المعطوف لا يشترط ما يشترط في البدل و  
لما وقع من بيان احوال المتوابع في بيان احوال المتبوع من  
اختيار فتحة ولكن له شروط اربعة ان يكون المنادي علما وان  
يكون موصوفا بابن وان يكون الابن متصلا به وان يكون الابن

مضافا الى علم آخر واذا وجدت هذه الشروط باسرها اختار فتح المنادي  
واشار الى الشرط الاول بقوله والعلم اي العلم المنادي  
المبنى على الضم لاعل الالف ولا على الواو حتى لو بني على احد هما  
لم يكن اختيار الفتح اما كونه اي كونه العلم منادي فلان الكلمة  
فيه اي كونه العلم منادي واما كونه مبنيا على الضم مع ان البناء  
يشمل البناء على الالف والواو فلما يفهم بالبناء للمفعول اي صلحا  
فعله تفهم من اختيار بيان لما فتحة المفرد من قوله يختار  
فتحة المبني صفة الاختيار من ابناء اي علم ان العلم المخبر عن  
جواز ضمه اذا وجدت هذه الشروط لان الاختيار ترجيح احد  
الجانبيين على الآخر بعد تجويزهما على ما سبق فان جواز الضم لانه  
يكون ولا يوجد الا في المنادي المبني على الضم فان العلم لا يضاف  
ولا يكون مضارعا له ولا يكون منكرا والمستغاث باللام لا  
لا يفتح وبالف لا يختار فتحة بل يجب فتحة جواز الضم  
لا غير ولا يكون في المثني ولا في الجمع على حده ضم فاختار الفتح  
بني جواز الضم لا غير والى الثاني بقوله الموصوف صفة العلم  
بابن حال كون الابن مجردا عن التاء او حال كونه ملحقا بها اي  
بالتاء من غير تغيير له هيئة الابن لانه لا يجوز الفتح في نحو  
يا هند بنت عمرو وليس ايضا مصغرا بن وبنيت ومثناها  
وبحرفها في حكمها في هذا الباب لعدم الكثرة اعني ابنة مثل يا  
هند ابنة عمرو ويا زيد بن عمرو والى الثالث بقوله بلا تحلل واسطة  
وفاصله بين الابن او الابنة وموصوفه كما هو المتبادر الى الفهم

فعله

بين جواز الضم لا غير

هذه ابنة عمرو والى الثاني لقوله

وموصوفه كما مثله في الجاء الى الفهم



لأن الصفة والموصوف لما اتحد في المعنى ان يقع فصل بينهما  
 فيخرج عنه ان يسم هذا الكلام مثل قولك يا زيد الطريف بالرفع والتب  
 حلا على اللفظ او المحل ان يسم و بالتصنيف لانه تابع مضاف فان لا  
 يفتح المنادى في مثله بل يفتح على الضم لعدم كثرة الاستعمال وهي  
 مقتضية للتخفيف والى الرابع بقوله **مضافا** اي حال كون ذلك  
 او البت مضافا يشير الى ان مضافا حال من المجزوء في قوله بان  
**الى علم آخر** سواء كان مذكرا او الاول مذكرا والثاني مؤنث  
 نحو يا زيد بن هند او العكس نحو يا هند بنت زيد علمين  
 للمذكور يا زيد بن عمرو او للمؤنث يا هند بنت زيد فالاقسام  
 اربعة فكل علم يكون كذلك موصوفا بهذه الصفات بحوز  
 فيه الضم الى بناء على الضم وكان للمضاف اليه على لفظ الموصوف  
 نحو يا محمد بن محمد او لا كما لامثلة السابقة لما عرفت من قاعدة  
 بناء المفرد المعرفة على ما يرفع به وما يرفع به ههنا الضم فيبنى  
 عليه لكن **يختار** بالبناء للمفعول لكونه بمعنى يرجع **فتح** ان فتح  
 ذلك المنادى على ضمة فيبنى على الفتح لكثرة وقوعه في الحال  
 المنادى للجمع لهذه الصفات يعني الشروط الاربعة والكثرة ان  
 كثرة الاستعمال مناسبة للتخفيف لان الشئ اذا كثرت احواله يقتضى  
 تخفيف الفاظه فحققوه بالفتح يعني بتبديل الضمة الى الفتح  
 لانها اخف من الضمة التي هي حركة اي حركة المنادى الاصلية  
 لكونه مفعولا به لفعل محذوف وجوبا وفي الرضى فحققوه لفظا  
 بالفتح و سهل ذلك لكون الفتح حركة الاصلية وخطا محذوفان

نحو يا زيد بن هند بن ابي

بناء المفرد المعرفة

فقط انتهى **واذا نودي** بالبناء للمفعول **المعروف باللام** اي  
 بلام التعريف اي اذا اريد نداؤه او اذا قصد نداؤه هذا من قبيل  
 ذلك المسبب واردة السبب او من قبيل اقامة المسبب مقام  
 السبب لان الارادة سبب والنداء مسبب مثل قوله تعالى  
 واذا قمتم الى الصلوة اي اذا اردتم القيام الى الصلوة **قيل** مثله  
 عند نداء المزد من قوله مثلا ان هذا الكلام مذكور على سبيل  
 التمثيل لا التخصيص **يا ايها الرجل** مثل يا ايها النقي ويا ايها النسي  
 وغير ذلك بتوسط كلمة اي مع هاء التشبيه بين حرف  
 النداء التي هي يا والمنادى المعروف باللام الذي هو الرجل وهذا  
 العمل مختص بجملة يالا فلان اصل في هذا الباب فيتوسع فيها  
 الا يرى انها تستعمل في الندبة خاصة والاستغاثة ويكون  
 محذوف دون غيرهما لانه لا يقال يا اوهيا او ايها الرجل و  
 كذا غير تحرزا لمفعول له لقوله بتوسط عن اجتماع التاني  
 التعريف احدهما حرفا لنداء والاخر حرفا التعريف في محل واحد  
 بلا فاصلة بينهما فيضج احدهما فيكون في الكلام حرف بلا فاصلة  
 وفي الرضى لانهم لما قصدوا الفصل بين حرف لنداء واللام يشئ  
 طلبوا اسما ميم غير دال على ماهية معينة محتاجا بالوضع  
 في الدلالة عليها الى شئ آخر يقع النداء في الظاهر على هذا الاسم  
 للهم لشدة احتياجه الى تخصيص الذي هو ذواللام فوجدوا  
 اسم المتصف بالصفة المذكورة ايا بشرط قطوعه عن الاضافة  
 اذ هي مختصة بخواتم رجل ولهم الاشادة الى هنا كلامه **ويا**

اي علم الرضى



**هذا الرجل يتوسط** هذا بينهما فقط للعدة المذكورة **ويا ايدي**  
**الرجل يتوسط الامر** اي وهذا بينهما معا وهذا الجمع زيادة  
 التشريف الى الحق بالنداء بمزيد تعريف فيكون الوسائط تلك  
 الاثنان بالانفراد والثالث بالاجتماع والفرق بين اتيها وهذا  
 ان اتيها لا يكون مقصودا بالنداء اصلا متمحضا للتوسط ومخالفا  
 له وهذا يحتمل الامرين فلهذا قدم اتيها **والتزموا** اكانه جواب  
 سؤال مقدر وهو انه اذا كان صفة للمنادي المبني على الضم فلم  
 يحذف فيه الوجودان الرفع والنصب كما كان في يازيد الطريف وهو  
 مخالف لما سبق من القاعدة المستمرة يعوق العرب لانه مفرد  
 اللفظ مجموع المعنى كالقوم والناس وقيل يعوق جمهور النحاة  
**رفع الرجل** مثلا اي الاسم للنسب الواقع صفة لاي اوله هذا  
 كان ذلك الاسم صفة للمنادي المضموم وكان حقا جواز الوجودين  
 الرفع بالجر بدل من الوجودين او الرفع على انه خبر مبتدأ محذوف  
 اي الا قول الرفع والنصب كما مر في يازيد الحافل **لا اله الا الله**  
 مثلا يعني الاسم للنسب الواقع صفة لاي اوله هذا هو المقصود الاصل  
 بالنداء وما بينهما وسائط كما في البدل فالترمواد فوه تبيها  
 انه مقصود بالنداء بل منادى مستقل وجعله البناء على ما رفع  
 فرفع ليكون حركته الاعرابية وهي الرفع موافقة لحركة البناء  
 وهي الضم التي هي علامة للمنادي المفردة المعروفة لانه اذا كان مبنا  
 يبنى على الضم كونه مفردة معروفة وعنده كونه موحدا اذا كان موحدا  
 يكون الرفع موافقا للضم فتدل عطف على قول يكون اي فتدل حركة التاني

واذا كان مفعولا يكون موافقا للضم

الموافقة لحركة البناء على انه هو الحق بالنداء وما قبله وسائر  
 فقط واما الطريف في قولك يازيد الطريف فليس بمقصود بل الحق  
 به هو زيد فقط والصفة جئت للايضاح ولذا لم يلتزموا رفعه  
 بل جوزوا فيه الوجهين الرفع والنصب وهذا اي قوله والتزموا  
 رفع الرجل او ما وقع صفة لاي منادى والاسم الاشارة المنادى  
 بمنزلة المستثنى من قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى المبني  
 على الضم المفردة ولهذا اي لكون هذا بمنزلة المستثنى لم يذكر المص  
 هناك اي في بيان جواز الوجهين في صفة المفردة ما اي لفظه  
 يخرج صفة الاسم المجرى المنادى عن تلك القاعدة والاسم المجرى اثنان  
 اي واسم الاشارة كما استثنى صاحب المفصل حيث قال تنويع المنادى  
 المضموم غير المجرى فينبغي ان يكون المجرى ايضا وتنويع المنادى المبني  
 غير الاسم المجرى الا انه لم يذكره واقره لزيادة البحث فيه **وتوابع**  
 هذا جواب عن سؤال وارد على الجواب الاول اي اذا كان هو  
 الحق بالنداء كان كالمنادي المبني على الضم فالوجه فيه ان يكون  
 في توابعه المفردة ما جاز في توابع المنادى المبني على الضم من  
 الرفع والنصب بالجر عطف على قوله الرجل الذي هو مضاف اليه  
 اي التزموا ايضا رفع توابع الرجل مثلا مضافة كانت تلك  
 التوابع او مفردة كما التزموا رفع توابعه اذا لم يكن منادى  
 مطلقا نحو جازي الرجل العالم وذا المال نحو يا ايها او يا هذا  
 الرجل الطريف ويا ايها او يا هذا او يا ايها الرجل ذو المال  
 قال يجب الرفع لا غير لانها اي لان هذه التوابع **توابع منادى**

المنادى المضموم من غير المجرى

بحث وتوابعه



**معرب** واحد والمعرب لا محل له وليس له إلا الرفع وجواز  
 الوجهين في التوابع المفردة ليس مطلقا بل انما يكون في توابع  
 المبني على الضم اذا كانت مفردة لان له محليين احدهما البناء على  
 الرفع والثاني النصب على المفعولية لغفل واجب الحذف قد سبق  
**وقالوا** اي العرب هذا بمنزلة الاشتناء من قوله واذا نودى المعروف  
 باللام قيل باحد الوسايط الثلاثة اللفظة الله بناء على قاعدة  
 مطلق لفعل محذوف جواز اي بني هذا القول بناء على قاعدة تجوز  
 اجتماع حرف اللام مع اللام وهي ان تلك القاعدة اجتماع الامرين في  
 لفظ واحد فاذا اجتماع مجوز ندب المعرف باللام من غير توسط  
 احدهما الى احدهما الامرين كون اللام عوضا عن حرف محذوف عمادة  
 هي عليه فالجمع بين اللام وبين ما عوض عنه الا قليلا وثانيها  
 اي ثاني الامرين لزومها للكلمة اي لزوم اللام للكلمة التي دخلت  
 هي عليها بالعلمية باللام بحيث لا تنفك عنها **يا الله** لان اصل الاله  
 معزقا باللام واصله اله على وزن فعال من اله ياله مثل فتح  
 ثم عرف باللام فصار الاله حذف الهمزة الاصلية التي هي في اللفظ  
 ما بين في علم الصرف وعوضت اللام عنها اي عن الهمزة المحذوفة  
 ونابت هي منابتها ولزمت اللام الكلمة للعلمية ولما بناها على  
 الاصل بحيث لا تنفك عن الكلمة فلا يقال في سعة الكلام يعني بلا  
 ضرورة لغوية لاه بل لاه لانه لا يجوز حذف العوض مع العوض و  
 قد يقال في غيرها يعني في ضرورة الشعر عوضها لاهي التبارك  
 التكاف والتخفيف جع مثل طوال وطويل وفي المضي والآثار في ياله

قطع الهمزة لا يذان من اقول لا امران هما خرجا عما كان عليه  
 في الاصل وصارا بحرف الكلمة حتى لا يستكن اجتماع يامع اللام  
 ولما لم يجتمع هذان الامران التعويض واللزوم في موضع  
 آخر بل اختص لفظ الاله باجتماعهما اختص بالبناء للفاعل  
 هذا الامر بذلك للمعزق الباء دخلت على المقصور او جعل ذلك  
 للمعزق اي جواز اجتماع حرف اللام مع اللام مختصا بذلك الامر  
 اي لهما الله يعني لم يدخل حرف اللام من كلمة ما فيه اللام الا الله  
 لفظ الله ولهذا اي للامر المذكور قال **مفسر خاصة** وهي  
 مصدر على وزن كالم الفاعل مثل العاقبة والعافية اي حصص  
 خصوصا لا امتاع المتوسط هنا لان اي يستلزم التعدد و  
 لفظها التنبيه والتشفا من عندها وهذا موضوع للانسان لا  
 الخسيسة وهو متعال من ان يكون محسوسا في الدنيا وقوله  
 خاصة اشارة الى ثلاثة احكام اللفظة الله في باب النداء قطع همزة  
 لانها في سائر المواضع همزة وصل والقطع مختص بباب النداء و  
 اختصاص ندائه بكلمة يامن بين حروف اللام لانه تعالى لا ينادى  
 بغيرها سمعا ونداؤه بلا توسط الميم من اي او هذا لا ضحلا  
 معنا التعريف عنه بالعلمية يقينا واما مثل النجم والصعود **البيت**  
 وغيرها مما فيه اللزوم لا التعويض وان كانت اللام لازمة في  
 بحيث لا ينفك عن الكلمة فلا يقال في سعة الكلام ونحوه **لكي**  
 اللام فيه عوضا عن حرف محذوف عمادة دخلت هي عليه واما الناس  
 مع انسان وان كانت اللام فيه اي في الناس عوضا عن الهمزة

التعدد وحاشية

هذا الما تحلل معنى



لأنه لا يجتمعان فيه الا قليلا لان اصله اناس ثم عرف باللام فصاد  
 الاناس ففعل ما فعل في الله كمن ليست لازمة الكلمة لانها تنفك  
 عنها لانه يقال ناس بلا لام في سورة الحكم فلا يجوز ان يقال بلا  
 توسط المجرم بالجرم والانس بل لا يقال الا بتوسط المجرم قوله  
 ولعدم تغليل لقوله حكموا جريان وهو مصدر يعق الجاري هذه  
 القاعدة في كلمة التي لان اصلها في ثم عرف باللام فصار التي وكلمة  
 من الموصولات واللام لازمة لها لانه لا يقال في لان في لهم اشارة  
 والتي لم موصولة في قوله من اجلك والتي تيمت قلبى وانت تجتهد  
 بالوصل عني ولجاري من اجلك متعلق بفعل محذوف اي هلك  
 من اجلك بكسر الكاف والتي قيل حذف ههنا المنادى للعلم به و  
 اشتباهه لان النداء لطيفة مع انه خاطبها بقوله من اجلك اولاد  
 خفائه عن سماع احد والموصول مع الصلة صفة لها فكانه قال  
 يا سلمى او يا ليلي التي تيمت بكسر التاء لكونه خطابا للولولوث  
 من تيم بتشديد الياء المشناة من تحة اي وقيمت قلبى وجزية  
 وحرمة وملته اليك والواو في وانت للحال ولنت مبتدأ وبجمله  
 بالوصالة واللقاء الى معناه بل بالفارسية مراعاة لشدة  
 ازجته عشق خودت اي ان كسى كه قلبه را ملايم وحب كره  
 او حاله تو بخيل كنند واصل من وكنم داب ذ نفس استن از من  
 لان لاها اي لام التي ليست عوضا عن حرف محذوف على دخلت  
 هي عليه وان كانت اللام لازمة للكلمة اي الكلمة التي حيث لا يقال  
 في سورة الحكم في يا قلنا حكموا عليه اي على قول المشاعر بالشدة

وتغليضه وبجمله حال من فاعل  
 تيمت بالوصل اي بالوصل  
 او اللقاء عني اي الى  
 والحال انك بجيلة  
 بالوصال واللقاء الى  
 معناه بالقاء  
 من فاعل  
 شدة مع

لان ما خالف القياس كون مردودا والجواب عنه ما قلنا والجار  
 في قوله وفي الغلامان متعلق بقوله حكموا في قوله في قول الشاعر  
 في الغلامان اللذان قرأ تشبیه فروصلة الموصول وهو صيغة مفعلة  
 لغلامان واجب حذف للتوسط للاختصار وتقديره فيا ايها الغلامان  
 بغيرية فوالان الفار التمرد يحتاج الى التنبيه وان كان غائبا  
 اخرها يا كمال ان تكسبا شيئا وفي رواية تبغيا شيئا لانتفاء الامر  
 التعويض والضرورة كليهما حكموا بان اي بان هذا القول اشد  
 بالدال الملهمة لهم تفضل والظ بالدال البعثة كما هم توسلوا في التفضل  
 بصيغة اشد من الشدة ولم ينسوا من الشدة وذلك لانه من العيوب  
 والابن منه لم تفضل شدة وذا تميز يعني هذا القول اشد شدة  
 لانتفاء التعويض والضرورة معا من القول الاول لانتفاء التعويض  
 فيه فقط لوجود الضرورة فيه **و لك اي وجاز لك لان اللام مشعر**  
**للبوز** وعلى الوجوب خطاب لمن يصلح له هذا الخطاب لان  
 اصل الخطاب ان يكون المعين وقد يكونا لغير معين فمن يصلح له  
 تقبلا وههنا كذلك على ما بين في موضعه في مثل **يا تيم تيم** اي  
 لكل تركيب ككرر فيه المنادى المفرد المعرفة صوة لاحقيقة و  
**وولي اي وقع عقيب الثاني** بلا فصل لم مجرور بالاضافة هذا  
 تفسير للمثل وبيان ان التيم الذي ليس مخصوصا بالتركيب بل مجرى فيه  
 وفي مثله ومنه قوله يازيد يازيد اليك في الاول متعلق بجازي  
 جازي في لام الاول في مثله التركيب **الضم** اي البناء على التيم لكونه  
 منادى مفرد معرفة **والنصب** لكونه منادى مضافا اما الى

مان

د







الثقيلة من التي يلقى من الالقاء والضرب عبارة عن المحاطين و  
هم يرمي على أي لا يوقعكم وكوة على وزن سورة المكروه وكل ما  
هو قبيح وعمر بالرفع فاعل لا يلقىكم والبيت جبرير الشاعر قال  
خطابا لبني تميم ونصيحة لهم حين أراد عمر التيهن أي المنسوب إلى بني  
ميم الشاعر صدمهم أن يهجموه من هجويهم هجوع مثل غزوهم  
غزواً والهجوع القدح والذم فقال جبرير خطابا لبني تميم ونصيحة  
لهم لا تتركوا عمر مفعول لا تتركوا على أن يهجموني يعني لا تكون كلمتي  
حين أراد عمر الشاعر التيهن أن يهجمون وامنهم عن هجوه  
أي أي فليلقىكم بالنصب بان المقدمة لأنه جواب الذي مثل  
قوله تعالى تطغوا فيحمل عليكم أي فان يلقىكم ويوقعكم  
في كوة أي مكروه وبليته تنصل إليكم من قبلي وجاني يعني  
المراد من المكروه والبليته من قبل جبرير مهاجراته أي أياهم ولها  
مصدر من المفاعلة والاصل فيه مهاجيت قلبت الياء الفاعل لها  
وانفتاح ما قبلها جار لمفاعلة ونائب لمفعوله الراجع إلى يهجم  
والمعنى لا يوقعكم عمر في مكروه وبليته شديدة من قبلي لاجل  
تعريضه لهجوي والمنادي مبتدأ **المضاف** صفة إلى **الياء**  
**المتكلم يجوز فيه** أي في ذلك المنادي وجوه أربعة هي فتح  
الياء بدل من وجوه بدل البعض أو خبر مبتدأ محذوف أي أحد  
والأول أولى **مثل يا غلام** يفتح الياء وهو الأصل لأن كل كلمة  
وضعت على حرف واحد الأصل فيها حال أفرادها الحركة وحال  
تركبها أيضا اعتبار بحال الأفراد لأنه الأصل والنظر في التلاوة

الابتداء بالسكان والاصل بالحركة الفتح الخفة وثقل أخوية على ما  
وضع على حرف واحد وكونها عطف على فتح الياء والضمير للياء  
قيل لأنه الأصل لأن الياء مبنية والاصل في البناء السكون وثقل  
التركيب بالاضافة ولا يلزم الابتداء بالسكان ظمنا **يا غلام**  
سكونها وسقط الياء عطف على سكونها القرب أو على فتح الياء  
كونها أصلا اكتفاء بالكسرة علة للسقاط لأن الياء لما كانت  
متولدة عن الكسرة دليل على الياء احتراز عن نحو يا فتى ونحو يا  
بفتح الياء بلا حذفها إذ لا يقال يا فتى بحذف الياء لعدم القرينة  
دلالة لا يجوز اسكان الياء في مثل يا فتى على ما سبق في قوله  
وإذا اضيف الاسم الصحيح أو الملقب إلى ياء المتكلم إلى أن قال  
فإن كان ضم الفاشب ولأن قال والياء مفتوحة في الصور  
الثلاث **مثل يا غلام** بك الميم وحذف الياء وقلبها إلى قلب الياء  
النا عطف على سقاط الياء وعلى فتح الياء لا سكونها يعرف بالتأمل  
**مثل يا غلام** بالالف هذا متفرع من القسم الأول لأن أصله  
**يا غلام** بك الميم وفتح الياء ففتح الميم وقلب الياء الفاء  
وهذا الوجهان أعني سقاط الياء وقلبها الفاء يقعان غالباً في النداء  
وأما الوجهان الأولان فيقعان في النداء وغيره على السوية لأن  
كل واحد منهما أصل لأن النداء موضع ومحل تخفيف لأن المقم  
أي لأن مق المنادي بالنداء لا النداء فقط بل غير أي غير النداء  
فيقصد المتكلم الفراء والمخلص من النداء بسرعة ليتخلص من الكلام  
منه أي من النداء ويتوجه إلى ما هو المق والمراد من الكلام



والنهر والامر والنهي وغير ذلك مما يستثنى على النداء فحذف بالبناء  
 المفعول يا غلامى بوجهين حذف ليا بدل من قوله بوجهين و  
 ابقاء الكسرة دليلا على ان اليا على كياء في الوجه الثالث وقلب اليا  
 عطفا على حذف ليا الف في الوجه الرابع لان الالف والفتحة اخف من  
 اليا والكسرة فيه تنسحب على ترتيب الالف واللام الالف اكثر مد من  
 اليا وهم اي هذان الوجهان وان كانا لا يصل واقعين في المنادى  
 المضاف الى ياء المتكلم لكن لا يقعون اي لا يكون هذان الوجهان  
 واقعين في كل منادى كذلك اي الى ياء المتكلم قوله كذا لوصفه  
 للمنادى وشارة الى ما فترنا بل يقعون فيما اى في المنادى  
 الذى غلب عليه الاضافة الى ياء المتكلم ويشترى المنادى بها اي تنادى  
 الاضافة لتعد الشبهة والغلبة على اليا المخيرة للمفعول  
 من غير الحذف في الوجه الاول والقلب الف في الوجه الثاني  
 فلا يقال في عدوى بفتح اليا او كونها يا عدوى بالحذف  
 الاكتفاء بالكسرة ويا عدوى بتبدل الكسرة فتحة وقلب اليا  
 الغالب يجب ان يقال يا عدوى بالفتح والاسكان لان العدو  
 ولم يغلب ولم يشترى اضافة الى ياء المتكلم لان الشخص لا  
 يضيف عدوه الى نفسه غالبا وقد جاء محال كونه شاذا في  
 المنادى لذي غلب اضافة الى اليا يا غلام فاعل جاء باعتبار  
 المثل بالفتح اي بفتح اليم اكتفاء بالفتح عن الالف لان الفتحة  
 يكون دليلا على الالف المخيرة بالحذف لمناسبة التوالد بينها  
 وانما كان شاذ الكثرة التغير ولان الفتحة تكون دليلا على الالف

دون اليا فيكون اليا مغيرا بلا دليل وانما جاز لحصول التخفيف  
 وما فتح يا بنى في نبيا فليس شاذ كما شذ يا غلام لاجتماع الياءين  
 ان يكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم بالهاء كما انه يجوز ان  
 يكون بغيرها وقد جعل قوله بالهاء متعلقا بكون المقدرفين  
 هذه الجملة الاسمية معطوف على الجملة الاسمية وقيل والاولى ان يكون  
 بالهاء عطفا على محذوف اي بلا هاء وبالهاء فيكون في خبر  
 لجواز اشترى للجواز ليس من كلام المص حتى يكون وقوع  
 قوله بالهاء في خبر للجواز اولى والاولى ما ذكره الشيخ  
 في هذه الوجوه الاربع كلها وقفا اي في حال الوقف نصب  
 على القرينة باعتبار المضاف تقول حال الوقف يا غلام فترنا  
 بالفتح ويا غلامية بالاسكان ويا غلامية بالحذف ويا غلاماه ما  
 بالقلب ويا غلامية بالفتح والحذف وان كان شاذ فتر قايين  
 والوقف يعني ان كان هذه الوجوه وصل الى ما بعدها بلا  
 فاضيلة لا يبق بالهاء واذا كانت تقطع عما بعدها يبق بالهاء  
 فيكون وجود اليا دليلا على الفتح وعدمه دليلا على  
 الوصل **قالوا** اي العرب في محاوراتهم جمع محاوره اي في  
 مصاحبتهم العرفية حين اضافة الاب او الام الى ياء المتكلم **يا**  
**يا ابي ويا اُمي** بناء على الوجوه الاربع المذكورة في يا غلام  
 كسائر اى كباقي ما اضيف الى ياء المتكلم يعني قياسا مطرد فيهما  
 ما في باقي المنادى المضاف الى ياء المتكلم من فتح اليا واسكانها  
 ولما طهر قلبها القابلاها في الوصل ومع اليا في الوقف فيكون



في كل منهما ثمانية اوجه مع وجوه اخرى مؤتة آخر ثلاثة  
 صفة وجوه بعد صفة عليها اي على الوجوه الاربعة بل على الوجوه الثمانية  
 لكن استحال نذكرها في كلامهم لان الانسان يكسر نطقه لا يبيد وانه وكثر  
 التبدل يقتضيه كثرة الوجوه لانما اذا تغير التبدل بوجه آخر اذا كثرت الوجوه  
 كما اشار لمصر اليها اي الوجوه الاخر الثلاثة عليها بقوله عطف على الوجوه  
**ويا ابت** و**يا امت** اي قالوا في نداء اب والام بطريق آخر **يا ابت** مكان  
**يا ابني** و**يا امت** مكان **يا امي** ايضا اي كما قالوا الوجوه الاول بابدال التاء  
 المتشابهة من فوق بالتاء المشابهة من تحت والتاء في التاء بمعنى من اي جعل  
 التاء الفوقانية بدل الامن التاء التحتانية وفي الثانية التاء صلة الابدان  
 تدخل على المتزوجة فهو التثنية وما فوقها الفوقانية ومن العكس  
 كل من انتهى في التثنية هذا عند المصريين وانما ابدلت التاء لانهما بدلان  
 الموضع على التثنية مثل علامة وشسابة والاب والام مظهرتا التثنية  
 لكن عند الوقف تغلبت التاء الثانية والثالثة وقال الموقفين الثانية والتاء  
 مقدرة بعد حاء ولو كان الامر كما قالوا لسمع **يا ابني** و**يا امي** انتهى وتما  
 طولت لكونها عوننا عن التاء الثانية واخت عوضت عن الواو فتما  
**وكسر** افعال كون التاء المبدلة مفتوحة على وقف حركة التاء في افعال  
 ان قولهم فتما وكسر افعال مؤنث بالمشق وذو لسان مقدرة مع عاملة كما قد  
 الشارح بقوله اي قالوا **يا ابت** و**يا امت** ايضا بابدال التاء بالتاء وانما  
 قال على وفق حركة التاء لان التاء ابدلت من التاء المفتوحة فاصبحت  
 و**يا امت** **يا ابني** يفتح التاء والميم في **يا ابت** و**يا امت** بعد الابدال لثقل  
 او حال كون التاء المبدلة مكسوة وهو حال التثنية كالتثنية التثنية  
 وهذا بناء على التاء مبدلة عن التاء الساكنة والتثنية لا بد لها من حرف كسر كسر التاء

سنة ففتح الخفة ايضا وقيل جاء الضم لئلا يفتقد البناء على الفتح  
 وكسر نحو **يا ابت** و**يا امت** بالبناء على الضم فيهما ثلث لغات البناء على الفتح او  
 كسر والضم الا ان البناء على الكسر كثيرا سبق ثم البناء على الفتح ثم البناء على الضم  
 على المستقبل لاجراء مجرى المنادى المفرد المعرفة لانه اذا ابدل الياء  
 فصار كأنه لم يصف مجرى مجرى المنادى المفرد المعرفة فبنى على الضم ولم يكن  
 لمصر حيث قال فتما وكسر لم يقل وضما للفتحة اي لفتحة التثنية ولتقل  
 الضمة على التاء وان كانت مبدلة قالوا اي العوب ايضا في نداء الاب و  
 الام بطريق آخر **يا ابت** و**يا امت** **بالالف** اي بالحاء الف بعد التاء  
 في نداء الاب والام **يا ابت** و**يا امت** بابدال التاء بالتاء وبالف في نداء الاب  
 بالحاء الف بعد التاء ولا تنظر الى ما قيل ههنا جمعا بين العوضين الثاني والثالث  
 ما يجوز ان يكون شيئا من هذا وكما قالوا بتعويض التاء وحدها **يا ابت** و**يا امت** و  
 تعويض الف وحدها **يا ابت** و**يا امت** قالوا بتعويض التاء **يا ابت** و**يا امت** و  
**يا ابني** و**يا امي** فاما قالوا **يا ابني** و**يا امي** كما لم يقولوا **يا ابني** و**يا امي**  
 ونداء الف لاحتراز عن الجمع بين العوض والمعووض عنه فانه ان كان  
 هذا الجمع غير جائز لانه لا اعتبار للعوض عند وجود الامل كما لا يخفى  
 شمس القمر وقالوا اي العرب بمن نداء ابن الام وابن العم اعادوا  
 اشارة الى ان له حكما خاصا لا يوجد في غيره الاشارة **وقالوا يا ابن عم**  
**ويا ابن عم** خاصة اي حصص هذه القول بهما خصوصا هذا الاختصاص  
 بالبناء على الام والعم يعنى بالمضاف اليه للمنادى والمضاف اليه الام والعم  
 اي لا يقال **يا ابن اخ** بالفتح اكتفاء بالفتحة عن الف والالف ولا يقال **يا ابن**  
 خال بالفتح ايضا بل يقال **يا ابن اخي** و**يا ابن خالي** على الوجوه الاربعة المذكورة  
 بالياء وبلاها ولا اي ليس هذا الاختصاص بالنظر الى الابن المضاف الى الام والعم

ط يعنى بالنظر الى المضاف اليه المنادى  
 لا المضاف الى الياء الام والعم



للمضارع المأني كما هو لا يخفى بالنظر الى لام والم فانه يقولون عندئذ يستلزم  
 للمضارع الياء بابت ام بالفتح لاكتفاء المذكور ونحو ذابت العم المضارع الياء بابت  
 بالفتح ايضا على الوجه الرابع مع زيادة وجر خامس عليها والاكفاء بالفتح عند  
 حذف الالف من غير نذوذ قولنا مثل **باب يا غلام** فقالوا الى العرب ياب  
 امي ويا ابن عمي بالفتح المأني مثل غلام وقالوا ايضا يا ابن عمي سكنوا الياء فيها مثل  
 غلام سكنوا وقالوا ايضا يا ابن ام ويا ابن عمي حذف الياء والاكفاء بالفتح فيهما  
 مثل الحذف والاكفاء ويا ابن ام ويا ابن عمي بالياء والاكفاء وتبدل الكسرة  
 فتحه مثل يا غلاما **وقالوا الى العرب** ايضا بزيادة وجه آخر على هذه الالف  
 ولان الله قد نذاه قد كان ناذ في المنادى لمضارع الياء **باب يا ابن**  
**ويا ابن عم** حذف الالف مقلوبة عن الياء والاكفاء بالفتح قبلها كالمضارع  
 اي يكون المتوالي هذا اللفظ كثيرا وهذا اللفظ توجد في الالف ظاهرا  
 ايضا وطول اللفظ **باب يا ابن عم** اربع كلمات هي حرف النداء والمنادى والمضارع  
 الياء المنادى ويا للتكلم كلمة واحدة وتقلبك النان المشددة فتح القاف مصدر  
 على وزن صخر مضارع الفاعل وهو المتخفيف وهذه العلة **باب يا ابن عم**  
 اللفظ لان ثقل التضعيف لا يوجد الا في هذا المصداق اجتماع هذه العلة  
 الثلاثة لشرط بلوز حذف الالف اكفاء بالفتح فيولج في تحقيق التضعيف  
 يا غلام بزيادة هذه الوجوه الخمس على الوجوه الاربع ولهذا كان حذف  
 الياء فيها مع فتح اليم او كبرها اكثر من حذفها في نحو يا غلام وما كان  
 من مصاحبة النداء وما يتعلق به افضاله الترجيم تغيير والنداء **باب**  
 تغيير ما مر ان النداء ليس يسمي بل غير والنداء ويبدل لما هو الموقر  
 فالتغيير يناسب التغيير لان النداء انما يكون لامرهم والمنادى يوزن ما  
 بالترجيم ان الامر الممر بما لا يقبل التوقف والكتف وبما تتم الجملة بل  
 يجب ان يوفق في رتبة لشرع في بيانه اي في الترجيم يتكامل احوال المنادى فقال

فقال **باب يا ابن عم** الاضافة لفرقة يبدل عليه عطف قوله وفي غير  
 او مضافا للمفعول والفاعل متروك اي وترجيها المنادى جالسا  
 واقع ثلثت بفتح الهمزة حرفا ووقوت في سعة الكلام يعني ان الترجيم  
 مقيد بان يكون في الكلام سعة ليحسن مقابلة الضرورة من غير ضرورة  
 والجار ان متعلقان بالواقع مشعرية حيفة ضرورة دعت اليه اي  
 الترجيم واقتضت فان دعت اليه ضرورة واقتضت ضرورة الترجيم  
 فترجيها المنادى واقع بالطريق الاول فالترجيها في المنادى واقع سواء  
 دعت اليه ضرورة او لا وهو لا يترجيها في غير اي غير المنادى واقع و  
 ثابت ضرورة اي ضرورة لتيسير له ان نصب ضرورة على انه مفعول  
 له الواقع بشعرية داعية اليه اي الترجيم كقول الشاعر وباريت  
 ادمي تساعفنا ولا يري مثلها عريب ولا عجم اي ادمية وهو اي  
 ترجم في اللغة التخفيف اللفظ وتسهيله في القاموس وضم الكلام ككلام  
 ونسلا وسهل فهو ترجم والجارية التي صارت سهلا المتعلق فهي  
 رجيبة ورجيم ومنه الترجيم في الاسماء لانه تسهيل للثق والتخفيف  
 في ترجم المنادى حذف مصدر ترك فاعله ومفعوله في آخره اي في آخر  
 المنادى او حذف الجيم من آخر المنادى تخفيفا لعله الحذف ولذا قال  
 شارح ان الجمد التخفيف لعله آخره مثل تجاوز ساكنين و  
 اضافة وغيرهما مقبضية موجبة الى الحذف المستلزم للتخفيف و  
 في رتبة يعرفون بالحذف للتخفيف فالمرتب له موجب كما كان في باب  
 ضم وعصا ولا فكل حذف لا بد فيه من تخفيف ويقولون ايضا  
 حذف بلا علة وخذف الاعتبار مع انه لا بد في كل حذف من قصد التوضيح



وهو العلة عند كلامه فعل حذف أي على تقدير أن يكون الضمير المرفوع  
 ورجع إلى ترخيم المنادى والضمير المجرور وارجع إلى المنادى يكون ذلك  
 التعريف أي تعريف الترخيم وهو حذف في آخره تخفيفا مخصوصا  
 ادخالا بترخيم المنادى ولا يشمل غيره ويعلم منه أي من تقدير  
 ترخيم المنادى ترخيم غير المنادى بالرفع نائب الفاعل لقوله يعلم أي  
 أي بالقياس على ترخيم المنادى يعني إذا كان ترخيم المنادى حذف  
 آخره تخفيفا يكن ترخيم غير المنادى حذف في آخره تخفيفا ويمكن  
 حمله أي حمل ذلك التعريف على تعريف الترخيم مطلقا سواء كان  
 المرتخم منادى أو لا بارجاع الباء متعلق بالحل أو بالإمكان المعبر  
 المرفوع إلى الترخيم مطلقا وارجاع الضمير المجرور إلى الاسم مطلقا  
 فالمعنى وهو أي الترخيم مطلقا سواء كان واقعا في المنادى أو حذف  
 في آخره أي أخذه لاستيمه مطلقا سواء كان ذلك اللهم منادى أو لا  
 لكنه غير ملائم لسياق الكلام لأن سياق الكلام لترخيم المنادى  
 أصالة وغير تبعها لأن الخصوص أول من العموم لكن بالتفسير  
 انسب بالمقام والثاني أفيد المراد وشروطه أي شرط ترخيم المنادى  
 على تقدير الأول أي على تقدير كون التعريف مخصوصا بترخيم المنادى أو  
 شرط الترخيم إذا كان وقفا في المنادى على التقدير الثاني أي على تقدير  
 كون التعريف عاقلة لترخيم المنادى وغيره لأن ترخيم غير المنادى  
 لا شرط له كونه ضروريا وأما ترخيم المنادى أن كان في سياق  
 فيحتاج إلى الشرط لكون الحذف خلافاً معقولاً وإن كان في ظرف  
 الداعية إليه فلا يحتاج أيضا لكونه ضروريا أمور بوجه تلك

منها عدمية على ما وقع في أكثر النسخ وأما على بعض الأمور  
 لعدمية أحدها أن لا يكون خمسة أبداً منها عدمية لأن في بعض  
 يكون ولا مندوباً في أي الأمور لعدمية أحدها أن لا يكون المنادى  
 الذي أي بترخيم مضافاً حقيقة أي إضافة حقيقة أو حكماً أي  
 إضافة حكمية كان يكون مضافاً بالإضافة اللفظية أو شبه مضاف  
 إذا كان الأمر كذلك فقد دخل فيه أي في قوله مضافاً للمنادى شبه  
 المنادى المضاف أيضاً والمنادى المضاف بالإضافة اللفظية إذا كان  
 أن لا يمكن الحذف أي الترخيم من الأول أي من المضاف حقيقة أو  
 حكماً لأنه أي لأن الأول الذي هو المضاف ليس آخر أجزاء المنادى  
 نظراً إلى المعنى وإذا رخم يلزم أن يكون الترخيم في وسط الكلمة وهو  
 ليس من شأن الترخيم لأنه حذف في آخره لأن المنادى في ما غلام  
 زيد ويا صاحب عمر والمضاف المخصوص وهو لا يستغاد بدون  
 ذكر المضاف إليه ولا يمكن الحذف والترخيم أيضاً من الثاني يعني  
 من المضاف إليه لأن الثاني الذي هو المضاف إليه ليس آخر  
 أجزاء نظراً إلى اللفظية لأن المضاف مستقل في المثال الدلالة على معناه  
 وإن كانت الإضافة معنوية وإذا رخم منه يلزم أن يقع الترخيم  
 في غير المنادى بلا ضرورة داعية إليه والممتنع لما عرفت فامتنع  
 الترخيم فيهما أي في المضاف نظراً إلى المعنى والمضاف إليه نظراً إلى اللفظ  
 الكلية وإذا جعل أن لا يكون مضافاً شرطاً لعدمية والثانية أن  
 لا يكون المنادى الذي أي بترخيمه سواء كان مضافاً حقيقة أو  
 حكماً مستغنياً لأن ذلك لا يكون النفي مجزواً حقيقة مستغنياً بغير



التي هي ذلك المنادي مستغاثا بحجور باللام سواء كان مضافا مثل  
 بالعبد اللعنا ولا مثل الذي لم يعد لهم من اقر حروف النداء من نصب  
 بيان للام اذا كان مضافا او مضيا بالواو كقوله او البناء اذا كان  
 مفردا معرفة واذا دخل ضم يلزم ان يكون الترجيم واقعا في غير المناد  
 من غير ضرورة داعية اليه وذلك لا يجوز فلم يرد من و قد يرد عليه  
 او على المتادى المستغاث مطلقا الترجيم الذي هو من خصائص  
 النداء لما قلنا ان المتادى للمستغاث ليس بمنادى لعدم ظهور  
 اقر حروف النداء فيه من النصب او البناء ولا حقا بله ايضا لانه  
 مفتوحا عطف على مجرور اي لا يكتفي ذلك المتادى ايضا  
 مستغاثا مبني على الفتح بزيادة الالف اي الفلا مستغاثا في ضم  
 لانه اذا كان كذلك لا يرخم لان الزيادة اي زيادة الفلا مستغاثا  
 في اخر تنافي الحذف اي الترجيم والترخم ينافي في الزيادة فتارة  
 فتعاضدا فامتنع الترجيم عنه ولم يذكر المص المندوب مع  
 من الشروط لعدم مية ايضا لان المندوب يكونه غالبا بالياء  
 وهي تنافي الترجيم لا يرخم لانه اي لان المندوب غير داخل في  
 المناد وعنده اذ عند المص على المسوق حتى يحتاج الى اخرجه ههنا  
 ما مبني وقع صلة في بعض النسخ من قوله ولا مندوبا فكانه  
 الفا مجوب المبتدأ المنضمين لمعنى الشرط كان حرف من الحروف  
 المشبهة بالفعل والضمير المتصل به اسم من نصرف التاسخير  
 وهي مع اسمها وخبرها خبر لذلك المبتدأ والمرد من التاجين  
 المتعلمون يعني ان قوله ولا مندوب بالهم يكن في اصل النسخة

الموصى

التي هي للنداء بعض الطلبة مع ان وجبا اشتراطه عند دخول  
 منادى ظاهر وهو اي وجه الاشتراط اعني اشتراط قوله ولا  
 مندوبا ان الاغاب والاكتر فيه اذ في المندوب زيادة الالف او  
 الياء والواو وبذلك عن الالف في اخر هذه الصوت في الندبة اظهر  
 متعجب واعلاما للناستغاث في المستغاث بالالف فزيدت الالف  
 زيادة الاستغاث واظهر لها فلا يناسب اي فلا يناسب المندوب  
 الترجيم المستغاث الحذف المتنافي الزيادة كما مر في عدم ترجيم المستغاث  
 بالالف للتخفيف اذ لم يجدوا التحفيد للغرض اخر والثالث من  
 شروط عدم مية ان لا يكون المتادى الذي اريد ترجيمه جملة يعني  
 على منقول عن الجملة مثل ثابت شر و قد حيا وشاب قريظا  
 على متران الجملة المنقولة الى العلمية محكية اي ملحوظة بحالها  
 في عملية فلا تستغاث فلا تقبل التغير من زيادة ونقصان على  
 ما بين تحقيقه في بحث غير المنصرف فتمت الشروط عدم مية  
 بينها والشرط الرابع وهو الشرط الوجودي احد الامرين  
 وجوديين يعني احدهما كاف في جواز الترجيم بعد كون الشرط  
 شمة التساوية مفقودة ومنعوتة وهو اي اخذها ان يكون  
 منادى الذي اريد ترجيمه بعد ان لا يكون مضافا ومستغاثا وجملة  
 افعلا قبل النداء لانه اذا لم يكن علما بل كان معرفة بالنداء مثل يار  
 رب لا يرخم لانه وان وجد شرط الترجيم عدم ما لماسيا في ذلك  
 على الظاهر احرى لانه اذا كان ثالثا سواء كان متحركا او ساكنا  
 ولا مثل يا عمر ويا يزيد لا يرخم ايضا وان وجد ذلك الشرط هذا

جملة

هذا الشرط الرابع وهو الشرط الوجودي احد الامرين  
 وجوديين يعني احدهما كاف في جواز الترجيم بعد كون الشرط  
 شمة التساوية مفقودة ومنعوتة وهو اي اخذها ان يكون  
 منادى الذي اريد ترجيمه بعد ان لا يكون مضافا ومستغاثا وجملة  
 افعلا قبل النداء لانه اذا لم يكن علما بل كان معرفة بالنداء مثل يار  
 رب لا يرخم لانه وان وجد شرط الترجيم عدم ما لماسيا في ذلك  
 على الظاهر احرى لانه اذا كان ثالثا سواء كان متحركا او ساكنا  
 ولا مثل يا عمر ويا يزيد لا يرخم ايضا وان وجد ذلك الشرط هذا



عند البصريين واما عند الكوفيين فيجوز ترجيم الثلاث في المتحرك او  
مثلا يا عثم في يا عمر وبعضهم يجوز ترجيم الثلاث وان كان ساكن  
الاول فيقول يا رث في ياذ بدكونه علما لان العلمانية ناسبا للعلم  
التخفيف بالترجيم كثر في هذا العلم والكثر في تقضي التخفيف مع  
انه قوله لشهرته على الجملة الآتية وهو قوله فيما موصول  
مبنى لفعل ونايته ما استكن فيه راجع الى الموصول منه ان  
من المنادى والجملة صلبة والموصول مع صلة خبر مقدم لقوله  
دليل وهو مبتدأ وجملة خبر لقوله مع انه على ما موصول  
التي هي حذف مبنى الفعل منه ونايته ما استكن فيه راجع  
الى الموصول والمعنى بعد ان كثر هذا العلم والعلمانية ناسبا للتخفيف  
بالترجيم ان المشان ان يكون في الحروف الباقية من المنادى المرخ  
دليل اي علامة دالة على الحروف المحذوفة منه لشهرته اي لا  
لاشهرته بمقدار الحروف الموضوعه بين الناس لان غيرة  
لاشهرته بين الناس بالحروف الاربعة يكون الباقي منه دليلا  
للمحذوف وازيادته عطف باعادة الجاء على قوله لان العلمانية  
والزيادة حروف المنادى على الثلاثة اي على ثلاثة احرف ليرى  
بالترجيم تقضي الاسم الذي تريد ترجيمه عن اقل اربعة جمع بناء  
المعرب الى عن اقل بناء وهو ثلاثة احرف لما سبق ان اللفظ جيت  
الحرف يستلزمه والى حرف اخر يوقف عليه والى حرف اخر يعقل  
بينهما فليزمن هذا ان يكون اقل بناء ثلاثة احرف بلا علم موصلة  
للمحذوف لانه اذا كان بعلة موجبة يجوز نقصه كما في بعضا وخرى

ويدوم لان المحذوف بالعلة الموجبة كالثابت ولما يعني اذا  
لم يكن علما موصوفا بالزيادة على الثلاثة فالشروط ان يكون اسما  
ملتبسا بملء الفم الخفيف المحركة غو شاة وشبة فانه يترجم و  
ان لم يكن علما ولا زاد على الثلاثة بل كان اسما جنس سواء كان سا  
ثنايتا كشيبة وشاة او ثلثيا كطلمة وسلمة او غيرها كشيبة  
الا انه اذا وقف على المرحم منه يوقف مع الهاء فيقال في باطلح  
باطلمة الا ان يكون مقام التاء الف الاطلاق نحو في قبل القمر  
التفريق باضباعا لان وضع التاء التي هي للثاني على الزوال لانه  
لانها ليست من نفس الكلمة الداخل بها فكذلك فكيفه ادل  
مقتضى السقوط فكيف استغفر الكاري يعني فلم لا يكفيه ادل  
للسقوط اذا وقع التاء العارض موقعا هو لام الكلمة يكثر فيه اي  
فذلك الموقع سقوط الحرف لاصلي المراد بالموقع الذي يكثر فيه  
سقوط الحرف لاصلي ما هو اخر المنادى والتاء واقع في آخر المنادى  
واذا كان الحرف لاصلي يستقل من آخر بالترجيم فسقوط الحرف  
العارض به وهو التاء يكون اولى ولم يبالوا اي العرب بالفارسية  
بالذنداشتند غير بان ببقاء نحو ثبة كزوه وجماعة وشاة كو  
كوسقند بعد الترجيم اي بعد ترجيم ثبة التاء الذي كان وضعه  
على حرفين قوله على حرفين متعلق بالبقاء لان بقاء اي بقاء نحو  
ثبة وشاة بعد الترجيم كذلك اي على حرفين والكاف متعلق باله  
البقاء وقوله ليس لاجل الترجيم خبر لان بل حرف اضرب ومع التاء  
متعلق بقوله ناقصا ايضا اي كما كان بالاناء مع الترجيم ناقصا



فالمعقول نحو ثنية كان ناقصا عن ثلثة أحرف مع التاء كما كان ناقصا  
 عنها بدون التاء بسا لثنية لم يلزم نقص الحرف عن أقل بيت بل النقص  
 لزوم عن الوضع إذ التاء كلمة أخرى برأسها أي بدلتها وضعت للثانية  
 كغيرها امتزجت بما قبلها بحيث صارت معتقبة لا عراب ولا برقم بيت  
 لمضمون الغير ضرورية شعيرة طاعة الترقيم منادى نائب الفاعل  
 يستوفى مضارع مبنى للفاعل صفة للمنادى أي لم يستكمل الشرط  
 المذكور الأربعة ثلثة منها عدمية وقد فصلت وواحدة منها وجودية  
 وبين الأما شدة من نحو يا صاح يا صاحب فان صاحبكم تعرف  
 بالثنية فلم يكن علما ولا اسما ملتبسا ببناء الثاني فالشروط الوجودية  
 عدمية وان الشك في العدمية عدمية فالقياس ان لا يرقم لعدم الشرط  
 أنه رخم شاذ أو مع شذوذه فالوجه والتسبب في ترقيم بدون شذو  
 كثرة التعليل منادى وأكثر التثنية في ثلثة بالترقيم لكونه منادى  
 ولما فرغ المعنى من بيان شذوذه الترقيم عدما وجودا شرعا في بيان كنه  
 المحذوف أي في بيان مقدار ما يحذف من المنادى بسببه والمحذوف  
 بسببه ثلثة أقسام حرفان أي كل برأسها أو حرف واحد فقل مصدر  
 كلفه بالفاء التفسيرية فان كان في آخره أي في آخر المنادى الذي رخم  
 ترقيم زيادة فان كان حرفان في ثلثة كان ثلثان في حكم الزيادة الواحدة  
 أي وحكم زيادة حرف واحد في آخره أي في آخر المنادى يعني رقة واحدة  
 بحيث لا يأتي أحد منهما منفردة عن صاحبها بل زيارتهما تكون دفعة  
 واحدة ملحق واحد واحد بزيادة بقوله في حكم الزيادة الواحدة من  
 زيادة ثلثة منفردة بان يكون أحدهما منفردة عن صاحبها وان يكون

المعنى

لمعنى آخر غير ما زيد له الا نحو ثمانية ومرجاء فان البناء والنون فيها  
 أي الأولى والثانية غير المعنى واحد أقل فان اصل ثمانية ثمانية ثم زيدت  
 اليه لئلا يلزم أربع فصاحت عند زيادة الثانية لأن ما قبلها ثمانية يكون  
 مفتوحا ابتداء ولذا زيدت اليه لئلا يكسر ما قبلها ثم زيدت الثانية لثانية  
 فصار ثمانية فيكون ما قبل الياء مكسورا وما قبل التاء مفتوحا و  
 ان اصل مرجاء مخرج مثل شعب ثم زيدت الالف والنون للثنية  
 في البناء فصار مرجان مثل شعبان ثم زيدت الثانية لثانية فلم يحذف  
 لترقيم منها إلا الأخير يعني إلا التاء لكونها اسمين ملتبيين ببناء التاء  
 الثانية مثل ثنية وشاة كاسما إذا جعلتها فعلا ككفى مثالا لما نحن فيه  
 مأخوذ من التوسعة مصدر من ويسم ويسم ويسم وسما منه مثل ظرف يظرف  
 مرجأ من ويسم ويسم ويسم مثل وعد يعدل لأن مصدر سمة و  
 في كنه الحشون بضم الحاء وسكون السين المملتين بالفارسية جوب  
 وسم الفاعل ويسم كذا هو مذهب سيوية اصله ويسم قلبت الواو  
 غنة لئلا يقع الفاء واو فصار اسم بفتح العين ثم زيدت الالف للثنية  
 في آخر التوسعة فصار اسما مثل حمراء وصخرة لا يكون مما نحن فيه  
 أو جعلتها فعلا لاجع فعلا واسما جمع اسم على ما هو مذهب غيرهم أي  
 على سيوية فاصلح سيمو مثل قينو من سيمو سيمو مثل نرو ويعزف  
 فجمع فصار اسما مثل فعل وفعل فجمع قلبت الواو لوقوعها في ظرف  
 بعد فصار اسما ثم ابدلت الياء عن لوقوعها بعد الف زائدة  
 كسنة فصار اسما فيكون في آخره حرف صحيح أصل قبله مدح  
 دنة ولذا قال الشارح لان الذي يكون أربعين كونه جمع اسم كفاعل جمع فعل

فصل في الترقيم  
 لأن التثنية الدالة مقام العاين  
 وهي التثنية المنفردة



من باب ثلث ان باب ما يكون في آخر حرف صحيح اصلي قبله مدة زائدة  
 مكنون من حجب يور مختار عند المص انا في مثال هذه القسم ومروان  
 النون على ما هو المشهور في اسم رجل فالاصل فيه مرفوع ثم زيدت الالف  
 النون مثل شغب وشعبان ويجوز كسر النون ج ويكنى شنبه مرفوع  
 بمعجم اللج الذي يورى به النار والوجهان محتملان ثم سمي رجلا وكذا  
 في آخره اذ في آخر المسمى الذي اريد ترجيحه حرف صحيح فيه شدة  
 للذ فوله حرف صحيح عطفي على قوله زيادتان بكلمة أو قبل ابردة من  
 الشرطية وانما سلف هذه القاعدة على الاول قبل الايراد المذكور لا تخاف  
 في الجزاء واشتركتا فيه ولان النسبة بينهما بالعموم والخصوص من  
 وجه لانهما يجتمعان في نحو اسماء ومروان ويصدق الاول دون  
 الثاني في نحو بضرى ويصدق الثاني دون الاول في نحو منصور  
 اي صحيح اصلي لثباده او لمساوغة الاصل الى الذهن الى زعم  
 السامع عند سماع الصفة لان الغالب في الحرف الصحيح الماصية  
 يعنى ان يكون اصلا كونه حرفا صحيحا لا يقبل النقل والتبدل وثمة في  
 قول الغالب لان الحرف الصحيح قد يكون زائدا لان الصفة لا تمنع  
 الزيادة وامثلة كثيرة لا تحصى كقول الغالب المصالة فيصح من اى  
 من القسم نحو سبلات لان الثاء منه وان كان حرفا مصدرا لكنه  
 ليس باصلي بل زيدا فيه للثاني لانه لا يحذف منه الا الثاء يعنى ابرقة  
 من نحو سبلات الا الثاء كونه اسما ملتبسا بناء الثاني سدوة  
 كان ن علأ او لاو التعلل والتسلا بكسرة السين فيهما العود بحرف  
 سحره الجن لان يكون من الجن سحره ايضا وجعله يحسن على سحره

بفتح السين والسين وهو الحرف الصحيح بعد ان كان اصيلا اعتم من  
 من ان يكون حقيقة كمنصور ومكين وعقد او حكما فيشمل قوله  
 حرف صحيح مثل مرفى ومدع فان الواو والياء الوقفتين في الآخر  
 اذ كان ما قبلهما ساكنا يكونان في حكم الصحيح كدلو وظبي على ما  
 ساق تفصيله ولذا علقه بالساج بقوله فان الحرف الاخير منهما  
 اذن قوله مرفى ومدع والياء في الاول والواو في الثاني في حكم الحرف  
 صحيح في الاصل لما قلنا اتعاقبا فكله اى قبل ذلك الحرف مدة بالرفع  
 لانه فاعل الطرف لا عتماده على الموصوف كقولك مررت برجل في كنه  
 كتاب الفاء واو او ياء ساكنة اى ساكن كل واحد منها حركة مئة  
 ما قبلها من جنسها خبر يعنى ان يكون الالف ساكنة وحركة ما و  
 قبلها فتحة كخا وواو ياء ساكنة وحركة ما قبلها كسبة كسكابين  
 ولواو ايضا ساكنة وحركة ما قبلها فتحة كمنصور واخرى مد  
 بقوله مئة عن نحو دلو وظبي فانه ليس الواو والياء فيهما  
 حرفي مئة لعدم كونهما ساكنين واخرى بقوله حركة مئة لانهما  
 من جنسهما عن نحو حبل في تصغير رجل بالحاء المهملة و  
 ويستوب فان الياء والواو لا سمتيان مديتين لعدم حركة ما  
 فيهما من جنسهما والمراد به اى بالمد المدة الزائدة يعنى الواو والياء  
 الزائدتين لثبادهما او لمساوغة الزيادة الى الذهن الى زعم  
 السامع حين سماع المدة لغلبة اى لغلبة الزيادة في حرف المد و  
 كثرتها عطفي تفسير فيصح منه اى من القسم الثاني نحو حننا  
 ومنقاد فان حرف المد فيهما ليس بزائدا بل الزائد في الاول الميم والثاء



وفي الثاني الميم والنون والالف فيهما منقلبة عن الياء والواو  
والاضليين لان الثلاث فيهما خبير وقود ختم نقل الى باب الانفعال  
والانفعال بزيادة الهمزة والتاء او الميم والنون فانه لا يحدف  
الترخيم متساوي من مختار اذا ختم الالف الاخير وهو الراء ككونه من  
القسم الذي يتبعه المصير قوله وان كان غير ذلك فحرف واحد وهو  
والحال ان ما في آخره حرف صحيح قبله من اكثر من اربعة احرف  
يشيئ الى ان الجملة اللاحقة حلا بالواو والضمير من الضمير المجرور في  
آخره اي آخر المنادى والحال من المضاف اليها اذا حذف  
واقوم المضاف اليه مقامه يصح المعنى وهو كذلك لانه اذا قيل في المنادى  
مقام في آخر المنادى يصح وان كان بالتاويل وحذفه مثل قوله تعالى  
اشبع مله ابراهيم حنيفا فانه يصح ان يقال اشبع ابراهيم حنيفا  
كنصير مثال ككون اللفظة الزائدة واو ومسكين مثال لا يتو  
ياه وعمل مثال ككون اللفظة الزائدة الفان الحرف الاخير فيها  
حرف صحيح اصل وهو الراء والنون وما قبله مئة زائدة و  
هي الواو والياء والالف قوله لئلا يلزم تعليل ككون الحرف في كثير  
من اربعة احرف من حذف حرفين بالترخيم منه اي من حذف  
القسم عدم فاعل يلزم التباين اي بقاء المنادى على اقل اربعة مع  
متعلق بالبقاء لانه اذا لم يشترط اكثر من اربعة على الاربعة وقد حذف  
من حرفان يلزم ان يكون المنادى ياقيا على اقل اربعة الميم  
هي ثلثة احرف بلا علة موجبة وذات غير جائز وانما لم يحد  
المصنف هذا القيد اي قيد كون حرفه اكثر من اربعة في قوله زيادة

في اثنان في حكم الوحدة بان يقال فان كان في آخره اثنان في حكم الوحدة  
وهو اكثر من اربعة لئلا يلزم من حذف حرفين منه عدم بقاء بقاياه  
على اقل اربعة لانه نحو شيون جمع شبة بضم الشاء المثناة بالفاء  
سبعة كروف ان كوشيفند وقلون جمع قلية بالواو والنون والياء  
والنون فيها بعد حذف التاء بكسر القاف وقصها والعلقة الخشبة  
الصغيرة التي يضر بها الصبيان بخشبة كبيرة آخره يقال لها بالترخيم  
جاءك وفي المفصل وذو من المحذوف العين جمع بالواو والنون  
مختبر اوله كيشون وقلون وغير كثير كشون وقلون انتهى  
يرغم مبنى للمفعول بحذف زيادة وهي الواو والنون لانهما يتا  
معافا كانتا في حكم الزيادة الواحدة ولو اخذ هذا القيد في القسم الاول  
كما اخذ في الثاني للزم ان لا يرغمها مثال هذا وليس كذلك لانه يرغم  
سواء بقى بعد الترخيم على اقل اربعة او لا لان بقاء الكلمة فيه اي في  
تخفيفه وشون على حرفين بعد الترخيم ليس الترخيم حتى يلزم  
بقاء حرفين على اقل اربعة بلا علة موجبة بل قبل الترخيم ايضا كان  
كذلك كما قلنا في نحو شبة وشاة حدفتا بالبناء للمفعول جزءا  
شهران اي الحرفان الاخيرين في كلام القسمين الاول والثاني با  
بالترخيم اما حذف الحرفين الاخيرين معافا في القسم الاول وهو  
مكان في آخره اثنان في حكم الزيادة الواحدة فلما كانتا اقل فلعلة  
كونهما في حكم الزيادة الواحدة فلما زيدتا معا حين الزيادة حدفتا معا  
عند حذف لئلا يكسر الحذف مخالفا للزيادة ولئلا يلزم من الزيادة  
عزل الرقيقين ولانه لما كانتا في حكم الزيادة الواحدة كانا كالحرف



الواحد كما لا يمكن حذف جزء من حرف واحد حقيقة لا يمكن حذفه  
 من حرف واحد حكماً وأما الحرفين الأخيرين في القسم الثاني وهو  
 ما في آخر حرف صحيح قبله ستة وهو أكثر من أربعة فلا ندماً  
 حذف الحرف الأخير مع حصة واحدة أي مع كون حصة أصلياً  
 من حيث أنه لا يحذف بالأعلى موجبة حذف المدة الزائدة الزائدة  
 أي وجب حذف المدة الزائدة قبله مع ضعفه وبقية لا بد من  
 من وقد يرد من غير بعد المثل المتل بفتح الميم والثالث المتل  
 صفة المتل أي المشهور بين العرب ومثل المشهور قوله صلت  
 على الأسد وبلت عن النقذ صلت بضم الصاد والمهله والخطاب سد  
 تسولت بفتح الصاد والواو فاعل كما يتبين في علم الصرف ومصدر  
 تسولة وهي الجملة والجرعة والأسد معروف وبلت بضم الباء الموقفة  
 والخطاب لولا وهو الخوف باعتبار ذكر السبب وإرادة السبب  
 لأن الخوف سبب لبول الثقل في الصرخ بفتح النون والفتاح نوع  
 أن كوسفند كوتاه دشت وباي في شيت روى يعني صفر  
 الغنم يعني أقدمت على حذف الحرف الصحيح المشابه بالأسند  
 أعرضت عن حذف الحرف الضعيف الزائد المشابه بالمعجم الضعيف  
 لأن حرفاً صحيح الأصل إذا حذف بالترخيم والحرف الضعيف  
 الزائدة يكون أصله أول المحذف بالترخيم وإن كان المنادى المذكور  
 أريد ترخيم مركباً ولما أنشأ من إطلاق قوله مركباً أنه ينقل  
 للفتاح والمثبه به والجملة لأنها من أنواع التركيب رجع الشارح  
 بقوله ويحكم بالبناء للمفعول من بيان شرط الترخيم أنه أي

بالتركيب

بالتركيب جهنا أن لا يكون مضافاً ولا مشابهاً به ولا جملة يعني أن لا يكون تركباً  
 تركباً إضافياً ولا مشابهاً به ولا جملة أي مثل خمسة عشر حال كونها ما  
 عليهن حذف اللام الأخير بالترخيم كما يحذف الحرف الأخير فيقال في ترخيم  
 بعلبك علماً بجعل المحذف اللام الأخير وهو بك وفي ترخيم خمسة عشر  
 علماً بخمس المحذف اللام الأخير أيضاً وهو عشر لتزليله أي لمشابهته  
 اللام الأخير منزلة تاء التانيث في كون كل واحد منهما أي من اللام الأخير  
 وتاء التانيث كلمة على حدة صفة كلمة أي كلمة مستقلة يعني فكما  
 أن التاء كلمة برأسها تدل على المعنى كذلك اللام الأخير كلمة برأسه  
 يدل على المعنى حكماً تحذف التاء وحده بالترخيم كذلك اللام يحذف وحده  
 صدرت تلك الكلمة وهي التاء وذلك اللام بمنزلة الجزء مما قبلها وإن كان  
 المنادى الذي أريد ترخيمه غير ذلك المذكور من الأقسام الثلاثة كونها  
 ثلثة باعتبار الشرط والقاعدة لا باعتبار الجزاء فإنه باعتبار قسمان لا  
 أقسام كما بينا سابقاً فحرف واحد أي في حذف حرف واحد وقال الم  
 الحشر قد زل المضارع مع منى أخواته الماضية للدع كلمة الفاء فأنتم  
 لا يجوز في الجزاء بغير قد والاسباب أن يجعل التقدير فقد حذف حرف  
 واحد أقول قد تظن من الشارح في العينية حيث عبرت عنهما بالمضارع  
 لأن المعرف يسبق عبرت بالماضي ولأنه أشار إلى أن المحذوف منهما  
 قليل فاختار الضعيف الذي يعنى تفهيداً لتقليده وهي المضارع وهي  
 احتياجه أيضاً إلى التقدير فالانسب بالمقام ما ذكر الشارح  
 حصول الفائدة المقصودة من الترخيم بحذف حرف واحد وهي  
 تخفيف وعدم وجوب حذف الكثير يعني أكثر من حرف واحد

بأن المراد بيان يكون تركباً مستزاجياً  
 مثل بعلبك بعلبك أو قداد يا منج



وموجب حذف الأكثر الشروط المذكورة في الأقسام الثلاثة نحو  
 يا حاد ويا مال في يا حاد ويا مال ك في ثمة شر على ترتيب التثنية  
 فحذف منها حرف واحد وهو الفاء والكاف لحصول التثنية المقصود  
 بالترخيم وعدم موجب حذف أكثر من ذلك كما في الأقسام الثلاثة  
 فاقسم الترخيم باعتبار الشرط أربعة أقسام وأما باعتبار  
 الجزاء فثلاثة ولما فرغ من بيان أقسام الترخيم محلاً ومقدراً شرع في  
 بيان أن المحذوف إما في حكم الثابت وإما محذوف ليس بمسماً  
 فقال وهو كالمندى المرخم في حكم الثابت بجميع أجزائه  
 وحذفه من أن الحذف لعلته موجبة وما يكلف في حكم الثابت لأنه  
 يكون لعله موجبة أو المحذوف بالترخيم في ما ثبت كمن الشارح  
 اقتصر على الأول بقرينة في حكم الثابت لأن الشبوت في الباقي أقل  
 منه في المحذوف فيبقى الحرف الذي صار آخر الجملة أي المندى المرخم  
 بعد الترخيم على متعلق يبقى ما كان ذلك الحرف عليه الضمير الجور  
 راجع إلى الموصول والمداد بالموصول هي الحركة الثالثة الضمير وكسر  
 والفتح والتسكون قبله أي قبل الترخيم إن كان ذلك الحرف مضرباً  
 قبل الترخيم يبقى على الضمير بغيره نحو يا بلب في بلب وإن كان مكسوراً  
 يبقى على أكثر نحو يا حاد في الحارث وإن كان مفتوحاً يبقى على الضمير  
 نحو يا مرق في مرق وإن كان ساكناً يبقى على التسكون نحو يا نحو  
 في ثمود على التثنية الأكثر فيقال أي إذا كان الأمر كذلك فيقول  
 عطوف على الجملة التسمية السابقة مؤلفة بالفعلانية كأنه قبل  
 المحذوف ثابتاً فيقال في حارث يا حارث بترخيم حرف واحد

والأول أن يرجع الضمير إلى  
 المحذوف في المندى في حكم الثابت  
 في لا يحتاج إلى قول به جميع الجوز

غير يندى المحذوف وهو هو  
 أو يندى على الفعل الأكثر أو على المدح

لأنه من القسم الرابع بكسر الراء حال كونه باقياً على ما كان يا حاد عليه  
 قبل الترخيم كونه المحذوف كالثابت ويقال في ثمود يا نحو يا ومنتظفة  
 أي بوقوع الواو في الطرف بعد الضمة مع أنه لم يوجد في كلام العرب  
 ثم يمكن آخره وأو ساكنة قبله باضمة كونه المحذوف كالثابت فلم  
 يلزم وقوع الواو المذكور في الطرف بعد الترخيم كما يلزم وقوعه قبل  
 قبله ويقال في كروان ياكروبو ومتحركة وقعت بعد فتحة مع أنه  
 لم يوجد في كلامهم أيضاً وأو يا متحركة كان الأقبلياً الفاعل لعله  
 المذكورة ولم يذكر المص ولا الشارح المندى الذي يبقى آخره بعد  
 الترخيم على الضمير ما اكتفاء بالأقسام الثلاثة وأما بالضم  
 لأنه لم يفرق بين ما هو الأكثر في الاستعمال منه وما هو الأقل فيه  
 بل كلاهما سواء نحو يا قنب في قنب ويا بلب بالضم في بلب فإنه  
 لم يعلم أنه الأكثر استعمالاً أو الأقل وقد يجعل قد للفتحة للتقليل  
 يجعل مبني للفعل أي يجعل المندى المرخم على الاستعمال الأقل لمقابلته  
 ما هو الأكثر استعمالاً اسماً للفعل الثاني برئاسة الحار والمجور  
 صفة لقوله اسماً أي اسماً مستقلاً كأنه لم يحذف منه شيء لا  
 حرفان ولا كلمة برئاسة الألف واحد فيكون له في بنائه أي  
 في كونه مبنيّاً وأعلاله وكونه محتلاً ونقصه لئلا يوجد في  
 الكلام ثم يمكن آخره وأو ساكنة قبله ضمة حكم نفسه أي حكم  
 حروف الباقية بعد الترخيم لا حكم الأقل لأن المحذوف بالترخيم لا يجعل  
 كأنه يكن صار ذلك الاسم كأنه لم يحذف منه شيء فكان كأنه وضع  
 هكذا فان اقتضى البناء على الضم بنى عليه وإن اقتضى التصحيح صحیح



وان اقضوا القلب قلب ولهذا مثل ثلثة امثلية فقال فيقال الفاء  
ههنا كالفاء في فيقول يا حار في حار بالضم اي بالبناء على الضم  
مثال لما يكون له في بنائه حكم نفسه كما انه لم يفرق ليس بضم  
ولا مشبه به معرفة ليس بنكرة وانه اي مستقل كان حرفه  
عند الوضع ثلثة يعني ثلاث في الوضع مثل يا زيد فيضم اي فيني  
على الضم ويا تميم في ياءمور هذا مثال لما يكون في تصدير حكم نفسه  
لما جعل نحو بعد الترخيم اسما براسة اي لهما مستقلا صارت  
الواو طرفا ووقعت الواو الساكنة في الطرف بعد الضمة اذ كان  
كذلك فلا جرم لا تنفي الجنس في جزم بفتح الجيم والواو المهمل اسم  
لا قلت يا اخبرها وكسر ما قبلها التمدد الياء فصار نحو كذا في  
اذ لو جمع ذلوا اخق في اخقوا ياكروا في ياكروا في هذا المثال  
لما يكون له في اعلال حكم نفسه لاحكم اصله وفيه نشر على حذف  
الفتحة لانه لما جعل كرف بعد الترخيم اسما براسة اي لهما مستقلا كان  
لم يحذف منه شيء كان في ثلاث في الوضع اذ تقع مانع للاعلال و  
هو اي مانع الاعلال وقوع الساكن بعد الواو لانه اذا سكن  
حذف الذي بعده حرف العلة لا يعمل حرف العلة مثل طوي وشوي و  
يطوي ويشوي وحيثما حذف الالف والنون نسبيا مشبها و  
جعل كرو كان في ثلاث في الوضع كانت الواو متحركة وما قبلها مفتوحا  
فقبلت الواو الفاء لتحريكها وافتتاح ما قبلها على ما بين في عدة  
الضمة وقبل ياكروا بالقلب وقد استعملوا كلمة قد ههنا للتبديل  
وان دخلت على الماضي يعني للدلالة على انه استعمل صيغة الندبة

باحاشه في المندوب اقرا منه في الندبة لان استعماله في الندبة اكثر كونها  
موضوعة له كما ان كلمة في الندبة وفي الحاشية لا وجه لا يراد له  
لمندوب في اثناء مباحث المنادى والفعل به بين مباحثه فاما  
فلا اول ان يؤخر عن بحث المنادى بروية الى هنا كلامه اقول  
او دل على المندوب في اثناء المنادى حتى وقع الفصل به بين مباحث  
مباحث تنبها على ان المندوب دخل في المنادى عند بعض النحاة  
وان كان في الموضوع للندبة مستعملة في حق لا يمتاز المندوب عن  
المنادى في نحو يا زيد ويا عبد الله الابا القريني ولهذا الامتناع  
اورد جنى في بحث المنادى يعني العرب صيغة الندبة يعني يا خاضة ولم  
يأخذوا قد استعملوا في الندبة مع انها خصر من قوله وقد استعملوا صيغة  
الندبة واظهروا لان كلمة يا مذكورة ظاهرة تنبها على ان الصيغة للندبة  
اعتبرت المندوب في المندوب لانه علة لقوله يعني خاضة يعني  
اختر استعمال المندوب بيا ولم يتجاوز الى غيرهما من صيغ الندبة  
لان لا يعمل لا يدخل عليها سواها يعني لا يستعمل في المندوب غير  
كلمة يا من حروفه كلونها اشهر صيغة الجمع صيغة يعني كونه كلمة  
بالاصلا في هذا الحروف والباقي متفرعة عنها اما بالزيادة او  
لنقصان ودان استعمال الاصل يكون اوسع فكانت كلمة يا اولى و  
البقي بان يتوسع فيها باستعمالها غير المنادى الا ترى انها مستعملة  
في التخاضة والتعجب والندبة دون غيرهما وفي الثاني لان كل  
منادى يدخل معنى من المعاني كالاستغاثة والتعجب والندبة  
دون غيرهما وفي الثاني لان كل منادى يدخل معنى من المعاني كالاستغاثة



والنجيب والندبة ليستعمل في الاحرف النادرة المشهورة اعني باربعه دون  
 اخواتها لانهما اتمتا فخرت و دخلت في جميع الزواجر انتهى وانما  
 اسم مفعول وبابه نصف الفة ميت يبي عليه احد يقال يثرب الميت  
 بكى عليه ويعد من العدا ويخص محاسنه جمع الحشر بالضم  
 الحاء وسكون السين ضد القبح وقد حسن الشئ حسنا وحسن  
 حسن وامرته حسنا وهم حسان كذا في الصحاح ليعلم من  
 اعلم و فاعله الناد ابدا ان ليخلم الناد ابدا الناس بالنصب  
 مفعول الجاهل ان موته ان موته هذا الميت المراد بالكون حينئذ  
 المصدر لا الاسمي امر عظيم اي بليته عظيمة عامة للخلق لان  
 حيواتهم فوته عظيمة كان الناس يتفجعون منه في امور دينهم  
 ودنياهم فوته بليته عامة لهم وان مع كلهم ما وخبرها مفعول  
 ثان ليعلم قوله ليعذر بالبناء للفاعل من عذر يعذر وباب  
 يقال عذر اي قبل عذر وعذر اي يقر عذر علة لقوله  
 في البكاء ان لي قبلوا عذر في بكاء ولم يعترف ويشاركوا  
 ويكونوا شركاء معه في البكاء والتفجع عليه التوجع من  
 جوع يفجع قطع يقال فجعت تفجعا وتفجع له عليه كذا في الصحاح  
 والندوب في الاصطلاح هو التفجع عليه اي الذي تفجع عليه او  
 لاجل وجود النصب على التميز او عدمه فيه ودعي الرض حيث  
 قال وقد اخل المحض باحد قسمي الندوب وهو المتوجع منه  
 واخرناه واولاه واثبوت لان الندبة في هذا التفجع  
 الامثلة ندبة على عدم التفجع عليه با او بالبلاء لا الاصاف

صلة المتفجع عليه وفي تقديم الشارة الى استعمالها في المندوب  
 بالاضالة لا بالتبعية بولها ان استعمال وافيه كذا لما ذكرناه  
 الاسم في حروف النداء فاستعمل في المنادى والندوب وغيرهما  
 بالاضالة فالمتفجع عليه عما ما يتفجع على عدمه ان اللفظ الذي  
 يتفجع به على عدم المندوب اي كونه معدوما ومتنا عند الناد  
 حيث شاهد موته او حضر جنازته ويكنى عليه بقوله بان يذره  
 بامرء ويقول ميت وصيرت معدوما كالميت الذي يكنى عليه  
 الناد ويتفجع عليه والمتفجع عليه وجود ما يتفجع على وجوده  
 ان اللفظ الذي يتفجع به على وجود المندوب عند فقد الثاني  
 للتفجع عليه عما حيث لم يشاهد الناد موته ولم يحضر ايها  
 جنازته بل انما وصل عليه خبر موته بان مات المندوب في البلد  
 لم يكن فيها الناد ووصل اليه خبر موته كالمصيبة وهي البلاء  
 والشدة والامر المزعزع وجمعها مصائب والمفجعة البتامة و  
 الفجة لغوت شئ يقال حسرت على الشئ حسرة فهو حسير اغتم على  
 فوسد كذا في الصحاح والويل وهو العذاب الاذلة صفة للثلاثة  
 للنادب لفقد الميت لي لحقت هذه المذكورات للنادب عند فقده  
 الميت عما حيث لم يشاهده فالحمد اي حد المندوب وهو قوله  
 التفجع عليه بيان او واشاء من القسم المندوب اي القسم الذي تفجع  
 على عدم المندوب والقسم الذي يتفجع على وجوده مثل بان يذره  
 وباعمره مثل فقده عدما ومثل يا حسرتاه ويا مصيبتاه  
 مثال لفقه وجوده واحتصر بالبنا للمفعول المندوب بوا حال كون



الندوب متماز ومنغلاية اي باختصاص كلمة وبالندوب لغة  
 دخولها على النداء عن النادى وفي الحاشية يفتان تعلق قول بواه  
 بالاختصاص بتضمين معنى الامتياز وليس صلة للاختصاص لان  
 الباء التي هي صلة للاختصاص لا تدخل الاعلى المقصود عليه انتهى لعدم  
 دخول عليه اي لعدم دخول واعلى النداء لا اتفاق الجمهور على ان يرد  
 المندوب خمسة ولم يعد واكلمة ومنها وا اتفاقهم بجملة فاطمة مثلا  
 لفظ يا فانه مشترك بينهما اي بين دخول على النداء وبين دخوله  
 على المندوب كما عرفت سابقا وحكمه اي حكم المندوب اي حاله وش  
 في الاعراب اي في كونه محرابا منصوبا والبناء اي في كونه مبنيا  
 على الفم او الالف او الواو مثل وا يزيد وا يزيدان وا يزيدون  
 النداء اي مثل حكمه او حكم المندوب وحاله وشانه في اشارة  
 اما من قيل حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه واتا من  
 قيل ان يكون نصيبه برفع الخافض يعني اذا وقع المندوب في موضع  
 على صورة قسم واحد من اقسام النداء واقسامه اربعة يكون  
 مفردا معرفة ومضافا وشبهه وتكون حكمه اي حال المندوب و  
 شانه في الاعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم من النداء كما اذا كان  
 المنداء مفردا معرفة يفتى معنى على ما يرفع به من الفم والالف  
 والواو مثل يا زيد ويا يزيدان ويا يزيدون كذلك المندوب وبثله  
 واذا كان النداء مضافا او مشبهه به ينصب كذلك المندوب مثل  
 ويعبد الله واطاعا جبلا ووا من حفر يزد من ماء ووا من  
 قلع باب خيبره وكذا توابع كوايع النداء على التعميل المذكور

وذلك لانه منادى في الاصل بحقه ومعنى الندبة ولا شتر كهم في المعنى  
 الخصوص فكان في حكم توابع النداء ولا يلزم من ذلك ان من التشبيه  
 المذكور وهو وحكمه في الاعراب والبناء حكم النداء جوار فاعلا  
 يلزم وقوعه اي وقوع المندوب على صورة جميع اقسام النداء واقسامه  
 كما عرفت اربعة يعني ان ينقسم المندوب اربعة اقسام كالنداء  
 لانه لا يلزم من مشابهته الشيء بالشيء ان يكون مثلث في جميع اقسامه  
 طابق التعلل بالنداء ليرد اي حتى يرد الله اي ان المندوب لا يقع اي لا  
 يكون كونه اذ التعريف بشرط في المندوب لانه لا يندب بمعنى المفعول  
 الا الله المعروف اي الله الذي اشتبه المندوب به قبل موته ليعرفه  
 في التذبة ويشترك في التفتيح عليه وجاز لك فيه ود على الاند  
 حيث قال ويجب مع بالالف لا يلبس بالنداء زيادة الالف او زيادته  
 تلك الف التذبة في آخره ان في آخر المندوب ببلد الصوت المطلوب في  
 التذبة لان زيادة الحرف يستلزم زيادة للمعنى فان حفت انت وفي التغير  
 في الخوف اشعار بان الاصل في الزيادة المندوب المذكور الالف لدوامه  
 لد بنة فيه ولا تنفك عنها لكون المندوب طبعيا له بخلاف الواو والياء  
 فانها انما تكونان حرفي هذا اذا كانتا ساكنين وحركة ما قبلهما  
 من جنسهما اللبس بفتح اللام وسكون الباء الموحدة اللباس  
 والضم بيزا هن بتركيز فتن يقال لابس الثوب بلبس ليسا و  
 التيسر التيسر وبالفصح الاشتباه كذا في الصراح وينصب برفع  
 الخافض لان الخوف لا يلزم اي فان خفت عن اللبس ان التلبس ذلك الله  
 اللفظ او لفظ المندوب عند زيادته تلك الالف او الالف التذبة بغير

غير زيادة الالف في صورة التذبة  
 من زيادة الالف في صورة التذبة  
 بالنداء لانه اذا قيل يا زيد يلبس  
 باللباس ولا يلبس بالنداء  
 ليلزم حاله



اي ذلك اللفظ عدلت انت ان اعرضت عن زيادة الف حرفا  
عن التباس وقصدت الى زيادة حرف المد لا عن الالف بدل  
على المطلوب في الندبة ولذا وصفه الشارح بحاشي حركة  
آخر المندوب من كسرة بيان الحركة او ضمة لان التباس لكسرة الياء  
والضمة الواو وهما اذا سكنتا كان ما قبلهما مكسورا ومهم  
ومضموما يكونا حرفي متكاذا كراه غير مرة والرد بالانحراف  
الآخر كما وذل يكون في المندوب المضاف الى المكان للخطاب المؤنث  
مفردا او جمعيا على تمثيل المصير بهما او ضمير الغائب جمع المذكور  
كما اذا اردت بالخطاب ندبة غلام امرأة مخاطبة قلت بالخطاب  
ايضا عند الندبة واغلامكية بابدال الالف ياء لا تتحرك وتعمل  
اغلامكاه لالتباس بندبة غلام رجل مخاطب لان المكافاة  
واغلامك اذا كان للمؤنث يكسر والذكر يفتح كما سبق فيكون  
حركة آخر المندوب اذا كان خطابا للمؤنث يكسر والذكر يفتح كما  
سبق فيكون حركة آخر المندوب اذا كان خطابا للمؤنث كسرا  
اذا ان يد الالف للندبة بفتح ذلك المكان لاجل الالف لان الالف لا  
تد وان يكون ما قبلها مفتوحا فيعدل عن الالف الى الياء فرائع  
الالتباس واذا اردت انت ندبة غلام جماعة مخاطبين بكسرة الياء  
الياء الموحدة لانه جمع مخاطب قلت انت واغلامك بابدال الالف  
واو الهم اي يميم الجمع اسلم الصم لانها في الاصل متحركة تنقل  
بالضمة فاسكنت ولا يها من حروف الشبهة وهي انما الحصة بضم  
الشفين غالبا فناسب الهم الواو فعدل عن الالف الى الواو واكثر

واغلامكاه لالتباس بندبة غلام مخاطبين بفتح الياء الموحدة  
الشيء مخاطب ولا حزن عن الجمع المذكور السالم وصفه بقول اثنين  
يعني اذا زيد الالف للندبة فحرك الهم بالفتحة لاجل الالف فقبل واغلامه  
مكناه لا يعلم انه ندبة غلام اثنين او جماعة وعدل عن الالف  
الى الواو لان آخر المندوب بضمة وجاز لك الهاء ايضا يقال لها حياء  
السكت الا ان المقام يحذف للمضاف بهن المذات المثلث الواو  
والياء والالف وبعضهم يوجبها مع الالف في يادون والثلاثين  
بالمندوب بالمتادى المتاف الى ياء المتكلم المقلوقة الفاضول اغلاما  
في حال الوقف لافي حال الوصل ظرف لجان المقدراو للمضاف المحذوف  
ليسا نهائى لبيان هذه المذات يكما لهما لاسيما الالف لخصاها واذا جئت  
بعد هاء سألته شئت وتظهر كمال الظهور ولا يندب بالبناء  
الفعول من قسم المندوب المتفتح عليه عدل قتيده به بقرينه قوله  
الهم عروق لان الاحتياج اليه غايك وبن في هذا القسم لانه لا  
يشترط التعريف في المتفتح عليه وجود بل لا يلزم مثل يا حسرتاه و  
يا مينا بدون تعريف لان الاصل في التثنية المندوب المتفتح عليه عدل  
ولذا يشترط في التعريف دون التفتح عليه وجود في الرض واما  
المتوجع منه فانه تقبل وامسيتها وليس بمعروفة انتهى  
الاسم المعروف الذي يشتهر المندوب بين الناس في حال حيانه به كونه  
مشتهرا بالعلم الخاص او الكنية او اللقب ولذا قلنا المعروف  
المشهور ولم يقل الا العالم واللام المعرفة ليعذب بالبناء المفعول  
النادب اي ليعقل عذر بين الناس بحرفة اي بالفتها بغيرهم في ندبة



متعلق بقوله ليغذر والتفجع عليه عطف على النذبة اي ليغذر النادب  
 في تفجعه على الندوب ويشاركون فيه اذا كان الامر كذلك فلا يقال ورجلاه  
 على وجه النذبة والتفجع ولا يقال ايضا وامرأته او ما يشبه هذا اللفظ اي  
 بانظر رجل بين الناس مندوب خاص يعني لم يشتهر بين الناس ان يقال  
 شخص معين رجل بحيث صار علما له فاذا اطلق رجل ندب وقيل وارجح  
 انتقل الذهن الى الذهن السامع ان يذهب الى ذلك الشخص لان المراد  
 الا انهم الموصوف للاشتهار بين الناس في حال حيوتهم كيف مكان وفي  
 ونعني بالمعروف المشهور علما او لا فلو كان علما غير مشهور لم يندب  
 فلا يقال وهذه من المعارف ولو لم يكن علما وكان مشهورا بذلك  
 الاسم جائز ندبته سواء كان تعريفه قبل النذبة او بحرف النذبة نقوله  
 وامن قلع باب خبيره وامن حفر بئر في زمناه الاشتهار هما انتهى  
 يعرف البناء للمفعول وتاثيره ما يمكن فيه رجع الى المندوب خاص  
 باللفظ والجملة عطف على جملة انتقل اي ويعرف ذلك المندوب  
 المتعلق بقوله وارجلاه ليغذر النادب اي ليغذر عذره بالنذبة و  
 التفجع عليه وامتنع من مسئلة استدل به لبيان الحاق النذبة  
 بصفة المندوب متنع ويجوز ان تعطف على جملة ولا يندب الا  
 المعروف ولا يجوز ان يعطف على قوله لا يقال ورجلاه لانه يلزم  
 ان يكون متفرعة لقوله ولا يندب الحاق الالف الى النذبة  
 بصفة المندوب اي بآخر صفة بل يجب ان تلحق بالموصوف يعني لا  
 يجب الحاقها بآخر الموصوف مثل وزيده الطويل بالحاق الف بالنذبة  
 وعلل السكت بآخر المندوب الموصوف وبين وجه امتناع الحاق

بها يبعد

قول لان اتصال الموصوف بالصفة والصفة بالموصوف ليس باللفظ  
 الاتصال كما اتصال المضاف بالمضاف اليه والمضاف اليه بالمضاف لان  
 الحاق اليه من به اي بالمضاف اليه خلافا ليويسر كوجهه خالف يوزر  
 خلافا ليجوز لان الجملتين حو يونس الى الجهرود ويحوي الى ان يونس  
 الخلفه اليهم دون الا ان استار الخلفه الى وحدا ولم من استند لها  
 الجماعة فانما يونس يجوز من التحويل الحاق الالف الى النذبة  
 بآخر الصفة اي بآخر صفة المندوب كما يجوز الحاقها بآخر المضاف اليه  
 فيجوز عنده وازيد الطويله كما يجوز اتفاقا واما المير القيسية با  
 فان اتصال الموصوف بالصفة مطلقا وان كان الاتصال في اللفظ  
 وان كان الاتصال اللفظي بينهما لنقص خبر كان لتمام الموصوف ولعدم  
 قيام الصفة مقام شيء من الموصوف كما قام المضاف اليه مقام شيء  
 من المضاف كالشوق ونوى التثنية والبع على حذوهم من الانتقال للفظ  
 الواقع بين المضاف والمضاف اليه طاقا اتفاقا ان المضاف اليه قائم مقام  
 المضاف او نونه فكان الاتصال اللفظي بينهما اتم من الاتصال اللفظي  
 بين الصفة والموصوف الا ان اتصال بين الصفة والموصوف اتم  
 اتم من اتم من الاتصال الواقع بين المضاف والمضاف اليه من جهة  
 المعنى فالان اتصال اتم في التركيب التوضيقي والمضاف ككن الالف  
 الالف في التركيب الاضافي في اللفظ وفي التركيب التوضيقي في المعنى  
 فنظر الجمهور الى الاتصال اللفظي فجوز الحاق الالف بآخر المضاف  
 اليه وحذا صوا المختار كونه من وظيفه الفتح ويونس الى الاتصال  
 لنفسه والعنوى فجوز الحاقها في آخر الصفة كما يجوز في آخر المضاف

لتمام المضاف فهو كما يجوز في خلاف  
 الصفة تمام جملتها لا بعد تمام الموصوف  
 التخصيص او التوضيح فلم يندب احراز  
 مثل يا امير المؤمنين ميتة ولم يجر  
 مثل وا زيد الطويله



المضاف اليه لا اتحاد حاله لا اتحاد الموصوف مع الصفه بالذات  
 يعني يصدق احدهما على ما يصدق على الآخر فان الطويل في  
 قولك وازيد الطويل حوزيد لا غير يعني ان الطويل يصدق على  
 يصدق عليه زيد من الذات فالتحريك من جهة المعق ومن جهة  
 الاعراب ايضا وغيرهما على ما سنبين في بحث النعت بخلاف  
 المضاف والمضاف اليه سواء كان الاضافة حقيقة او غيرهما  
 فانها متغايران في الذات حيث لا يصدق احدهما على ما يصدق  
 عليه الآخر فان ذات زيد في قولك غلام زيد وضارب زيد  
 غير ذلك ذات غلام وضارب وان كان يصدق في بعض  
 الصور مثل خاتم فضة وحسن الوجه الا انه اعتبارا  
 تامل وفي الاعراب ايضا وغيره من الاحوال التي حيزت بين النعت  
 والموصوف وحكي معنى المفاعل بوش بالرفع فاعلم ان رجلا  
 له قدحان بتثنية قدح بفتح القاف والدال المهملة وهو ظرف  
 صغير يعني ما في من الماء لو احدث فقط وجمعا قدح كذا في النسخ  
 وفيه تفصيل فقال في نذبتهما واتجهت المشايتيناه والتجوز  
 بضم الجيمين وسكون الميم الاول وفتح النافية وبعد ثمانية  
 تاء الموحدة القدح من الخشب ويقال ايضا لعظم الرأس المشتمل  
 على الدماغ ويقال لقبيلة من العرب كذا في الصحاح لكن المرددة  
 الاقل واصل واجمعان فلما اضيفتا الى ايا المتكلم انتف وند  
 لتون بالاضافة فادغم ياء الاعراب في ياء الاضافة فصارت  
 واتجهت النسويتين الى الشام كونهما ممولتين فيها و

منه الخيول بين منزهة في ندادج رشا  
 ان يمدح في قوله في ندادج رشا  
 ان يمدح في قوله في ندادج رشا  
 ان يمدح في قوله في ندادج رشا

بجملتين منها والشام اسم بلدة مشهورة انما يقال لها شام كقولها  
 في شمال القبيلة وكانه مخفف من الشمال ويجوز لقيام قرينة  
 او وقت وجود علامة تدل على ان يا محذوفه حذف حرف النداء  
 وهي يا فمقط لانه لا يجوز حذف غير ما يكون اصل الباب وكثير  
 استعمالها دون غيرها لانه يستعمل في المنا في القريب والبعيد  
 المتوسط دون غيرها لانه يستعمل اما في القريب فقط كما  
 له في واما في البعيد لا غير كايا وحييا واما في المتوسط فحسب  
 كاي فيجوز فيها الذكر والحذف الا اذا كان حرف النداء يعني يا  
 يا خاتمة مقادير مع اسم الجنس يعني داخل عليه يعني المصيبة اي  
 باسم الجنس ما كان نكرة سواء ذلك الاسم مضافا كغلام رجل او  
 غير مضاف كغلام ورجل وفيه رد على من قال المراد باسم الجنس  
 ما يقع دخول اللام عليه لان غلام رجل اسم الجنس مع انه لا يقع  
 دخول عليه قبل دخول حرف النداء عليه سواء تعرف اي صار ما  
 دخل عليه حرف النداء معرفة بالنداء اي بدخول حرف النداء المقصد  
 تعريفه كيا رجل ورجل كونه مفهوما بالنداء صار معرفة بدخول  
 حرف النداء عليه فينبى على الفهم كونه منادى مفرد معرفة او لم يعرف  
 ان لم يصير معرفة لان دخول حرف النداء لا يوجب تعريف ما دخل  
 عليه ما لم يقصد تعريفه واذا لم يقصد يبقى على ما كان فلا يكون  
 معرفة فينبى مثل يا رجلا سواء كان مفرد نكرة او مضافا الى  
 النكرة مثل يا غلام رجل او مضافا اليه مثل يا طالعا جبلا لان  
 نداء اي لان نداء اسم الجنس لم يكثر كثر نداء العلم يعني لم يكن كثيرا

انما هو المسمى بالنداء



مثل نداء العلم فان نداءه يكون كثير لان الانسان لا ينادي الا من  
يعرف باسم العلم او بكنيته او بلقبه غالبا ولا ينادي باسم جنسه  
نادى فلو حذف منى من قولك يا رجل او يا رجلا فلو حذف  
قيل رجل او رجلا لم يسبق من سبق يسبق ويا رجل فلو حذف  
ذهن السامع او ذهن المنادي الى الله الى ان الله المسمى الذي  
حذف حرف النداء منه مثل رجل في يا رجل او رجلا في يا رجلا مثلا  
حتى توجه الى المنادي فيجيبه بما اراد والاشارة اي بما اذا كان  
مقارنا مع اسم الاشارة يعني الا اذا كان حرف النداء دخلا على اسم الاشارة  
فانه لا يجوز الحذف لانه لو ازيل الحذف لكان اسم المسمى في الابه  
فلو حذف حرف النداء من لم يسبق الذهن الى الله منادى مثل يا هذا  
يا هذا ويا هؤلاء فاذا قيل هذا وهذا وهؤلاء لم يعلم المشار  
يا هذا انه نودي اليه او اشير اليه والا فانا كان مقارنا مع المندوب  
للمستغاث لو كان مستغاثا باللام او مستغاثا بالالف والنداء  
سواء كان منه وبابوا او بيا فانه لا يحذف حرف النداء وحرف الندبة  
منها بل يجب ذكرهما فيهما لان المطلوب فيهما مذهب الصوت لان  
مذهب الصوت مطلوب في الاستغاثة ليحقق المستغاث سريعا  
لان المستغاث اذا مذهب صوتيه فيعلم المستغاث انه اجاب الى الاستغاثة  
فليحققه بسرعة فيجيبه مطلوب ايضا في الندبة ليعلم من صوته  
منه وبعبارة اخرى من يدعوا للمندوب المندوب لان المقصود  
الاصلي من ندبة الدعاء بالخير المندوب والحذف حذف حرف  
او الندبة يتاخر اي يمنع مذهب الصوت لان المندوب لا ينادي الا بزيادة الحرف

المحرف

المحرف والحذف ينفي الزيادة فيجب ذكر حرف النداء او الندبة فيها  
فعل ان ما لا يحذف من حرف النداء من المندوب اربعة اسم الجنس  
ولم الاشارة والمستغاث والمندوب فبقى على حذف اي على ما استثنى  
من العارف حال من قوله العلم وما عطف عليه لان من البيان  
ان كان ما قبلها معرفة يكون حاله حال ههنا على صاحبها  
اختصار لانه لو لم يقدم يلزم ذكر الحال فيطول الكلام به وايضا اذا  
كان في الحال معرفة يجوز تقديم الحال عليه التي يجوز فيها حذف حرف  
النداء العلم بالرفع لانه فاعل مستغاث كان مضافا او مفردا مثل يا عبد الله  
ويا زيد وسواء كان حذف حرف النداء مقارنا مع بدل شئ عن حرف النداء  
لحذف كيكوكا كالحوض عنه كلفظة الله اذا جعل منادى ثم حذف  
حرف النداء فانه اي الشان لا يحذف منادى من لفظة الله حرف النداء  
مقارنا مع شئ الامتارنا مع ابدال الميم المشددة عند حذف حرف النداء  
في آخر نحو اللهم اصله يا الله حذف حرف النداء لان حق ما فيه  
بلا ان يتوصل الى ندائه باي او يلم الاشارة على ما سبق الا انه  
لما حذف القسمة مع هذه اللفظة لما سبق ايضا وكثرة نداءها  
لم يحذف المحرف الا مع البديل لئلا يكون اجحاقا وانما عوض في  
الآخر بغيرها باسمه تعالى وتعظيما لشرانه تعالى وانما قدم حرف  
النداء عليه لوجوب الضمارة فيها هذا مذهب البصريين وكوفي  
ايضا وقال الفرغ اصله يا الله امتنا بالخير فنحنف بحذف الهمزة  
وحرف النداء والضمير المتصل من امتنا في الميم المشددة فكنبت  
بلفظة الله فقيل اللهم وليس بوجه لانك تقول يا اللهم وقد



يزاد ما في آخره قال ما عليك ان تقول كما سبحت اوصاب  
يا للها او قد علينا شيخيما مسلما او بغير بدل عن حرف النداء  
يوسف والاصح له بنى وقيل عربى والاصل يوسف من أسر  
يوسف من الافعال الا انه غير من الكثرة الى الضمة كما غير زه  
علام للقبولة اعرض امر من الاعراض من هذا القول ولا تذكر  
وكمه فانك محقق صادق اى يابوسف فحذف حرف النداء بقرينة  
المقام اختصارا لان المقام مقام النداء ولقطة اى وايتة عطف على  
اى فبقى من تلك المعارف لفظة اى وايتة كقولنا لأمطلقا ياد  
وصف كل واحد منهما بذى اللهم نحو ايتها الرجل وايتها العبد ايتة  
الرجل وايتها العبد حذف حرف النداء لانه اذا جاز حذف ما من  
نحوه من مثل هذا التركيب اولى لشغله وهو ظاهر او اذا وصف  
بالوصف بذى اللهم نحو اى هذا الرجل وايتة المرأة ايتة  
هذا الرجل وايتة هذا المرأة فالحذف ههنا اولى من الاولين بحسب  
الظلم بزيادة هذا وهذا لانه كلما دل لفظا والشغل فاجوز  
الحذف اى حذف حرف النداء من اى وايتة ولا من ايتة هذا وايتة  
غير ان يتحقق اى وايتة وهذا المرأة لان هذا الم من اسم  
وقد عرفت ان اسم الإشارة لا يحذف منه حرف النداء وكذا حذف  
اذا وصف بذى اللهم صا وحذف وكذا اى وايتة اسم الجنس وذ  
وصف به صا ايضا وحذف فلم انشأف اى وايتة وهذا  
جمله بذى اللهم اذا زيد حذف حرف النداء منه والمضاق بالزوم  
اما على لفظة اى او على العالم فبقى من تلك المعارف كلام المفرد

العنونة الى ان معرفة كانت من المعارف التي هي المظهر والعلم الخاص  
 والهمز والمعرف باللام اضافة معنوية لانه يكون معرفة ايضا  
 فيدخل في المعارف التي يجوز حذف حرف النداء منها نحو غلامى افضل  
 كذا ونحو غلامى زيد افضل كذا وغلام هذا الرجل وغلام اتي هذا  
 الرجل وغلام الذي كان عندنا امس في مقام النداء وبقى الموصولات  
 ايضا لانها من المعارف نحو من موصول منادى حذف حرف النداء  
 منها يا فلان احسنا صلتك فانه اولا فدى يقول احسن امر من  
 الاحسان الى وجعله ايضا قرينة لكونه منادى لان الدعاء  
 بالاحسان يقتضى ساقية النداء واما المصير فشذوذها و  
 ان كانت من المعارف بل كانت اعرفها لانها لان العاقل الصالح  
 لابد ان نفسه فيج صير الحكم وفي مخاطب يجمع علامنا الخطاب  
 الياء وضمير الخطاب والغائب يقتضى ساقية المرح وهذا  
 الشذوذ فلما يوجد ولذا قال فشذوذ لم يقل يجز وما يكون نداه  
 شاذ فكيف يجوز حذف حرف ندائه نحو يا انت ويا اياك و  
يا باى او يا هو او يا انا او يا نحن وشذوذ حرف النداء من  
 المجرى من يكون مخالفا لما هو القياس في قول القائل واصبح  
 لي اصبح بفتح الهمزة امر من الاصباح اى صير صبحا اشارة الى ان  
 اصبح امر من الافعال والهمزة للصيرورة والدخول في الشئ اى  
 ادخل في الصباح كما في قولك اصبح الرجل وقوله غير ايضا امر  
 من صير صير على وزن يع بالليل حذف حرف النداء وهو يا من  
 البليلة مع انه لم جنس والقياس لا يحذف منه حرف النداء

مجلس شورای اسلامی  
وزارت معارف و اوقاف و صنایع مستظرفه







الكتف في ان والفتح يفرق بالتأمل في القرى خبر ان بضم عاف  
والفتح الراجع قربة والقياس في جمعها قرى كقضية وضية  
والقربة بالكسرة لغة يمانية ولعلها جمعت على ذلك مثل ذري  
وذري وكجبة وليم كذا في الضحاح اخرها بعاكم في ارض  
مستنرة مستنرة فيسكن عن الحركة والطيران اذا سمع صله  
الرجية اما الاضطغاية او كمال الحاقة ويطرق قراسه امتثال  
لا امرهم حتى يصاد اي فيصاد بان يلقي عليه ثوب او شبك وغيره  
ثم صاد مثلا لمن تكبر وقد تواضع من هو اشرف منه قياسا  
لوروده والمعنى ان النعام الذي هو اكبر منك جسما واعبر عنه  
وصيدا قد استطيد وحمل البناء للفعل فيها الى القراء وقسم فيه  
لكل فالأخلى من التخاية اما البناء للفعل معناه بالفارسية  
خلى كذا يشتهى شوى تو واما بالبناء للفاعل معناه بس حلا  
خلاص نهي شوى توازن دشت ما ايضا اي كما لم يخلى التلوة  
ولما فرغ من بيان جواز حذف حرف النداء وبيان ما يجوز حذفه  
وما لا يجوز اذ ان يبين جواز حذف المنادى ايضا فثبت بان  
فقال وقد حذف قد للتقليل لكون ذكر المنادى اصلا والاضرب  
كلمته يجوز حذفه كونه فضلة من الكلام على قلة المنادى  
كان مبتدئا او مفعولا لقيام قربة جوارا اي حذا جائزا نحو الاب  
بالتخفيف لا بفتح الهمزة واللام بناء على انه حرف تنبيه وحرف  
ثلاثة اما الواواء يصدر بها الجمل كما كيلا يفعل المخاطب عن  
فما يلحق التكلم اليه ولهذا سميت حروف التنبيه على ما سبقت و

لفظها حرف من حروف النداء ولذا كتبت منفصلة واسجدوا  
امر مخاطب من سجد يسجدوا بابه قال ولذا كتبناه في اقله حرف  
الوصل ابتداء ودرجا والقربة الدالة على حذف المنادى جوارا  
امتناع دخول كلمة باعلى الفعل مطلقا لان النداء كان من خصائص  
الهمزة لا ينادى الا اللهم احتض حروفه بالاسم كما ان البحر يكون مخصوصا  
بالاسم احتض حروفه بالاسم كما ان البحر يكون مخصوصا بالاسم احتض  
حروفه به ولان النداء لا يكون الا ما يد على الذات والفعل عرض  
لبناء له كيف ينادى بخلاف قربة الا يسجدوا بتشديدا  
لانه اي لان قوله الا يسجدوا ليس من هذه الباب اي من  
باب حذف المنادى جوارا فان بفتح الهمزة وسكون النون  
التي مدغمة في لا لان اصله ان لا ناصبة للفعل المضارع كونهما  
من حروف النواصب العاملة فيه وهي اربعة ان لن كي اذن  
على ما سبق اذ غنت نونها اي نون ان الناصبة في لام لا بعد قلب  
النون لاما او بلا قلب لقرب نونها ولذا بدل النون من اللام  
لغير اصله لعل فصلا لا يمتزجا ويسجدوا فعل مضارع مبنى  
للفاعل ولذا يكتب اليه متصلا بين يسجدوا بلا همزة سقطت نونه  
اي نون الجمع بالنصب اي بحرف الناصب وهو ان المدغمة في اللام و  
في تفسير القاضى اي قصد من لا لان لا يسجدوا اوزن الا يسجدوا  
على انه بدل من اعلمهم او لا يستدون لان لا يسجدوا وقراءه  
كسائي ويعقوب الا بالتخفيف على انها للتنبيه والنداء ومناذاه  
حذف اي الا يا قوم يسجدوا كقولهم الا يا اسمع نعطك بحمل



فقلت سمعنا فاطموا جيبى انتهى والموضع الثالث من تلك  
 بيان الموضع الرابع الذى وجب حذف ناصب المفعول به قياسا  
 فيما آى مفعول اطلق ولم يفتيه بقوله ليكون جنسا عاما لان  
 هذه القاعدة تجري في المفعول فيما ايضا كما سبنا في بحث اسم  
 الذى قدس بالبناء للمفعول اى قدس كذلك هذا تفسير باللائم لان  
 الاضمار يلزم التقدير عاملة الناصب له فالاضافة عهدية والحوال  
 صفة ما الموصوفة على شريطة التفسير شريطة فعلية كانه  
 كالذبيحة والنطيحة والشريعة كلاهما واحد بمعنى كلاهما اسم  
 لاصفة لكن الاول اسم بالنقل من الوصفية كالذبيحة فانها اسم  
 لما ذبحت والنطيحة اسم لما نطخت بالنقل والثاني اسم من  
 غير نقل كالضرب والقتل واذا فتر الى التفسير بيانية كما انتم فتر  
 وعلامة الاضافة البيانية ان يصح حمل احدهما على الآخر مثل  
 هذا الحاتم فضة وهذه الفضة خاتم كذا احدهما اى اضمرا في  
 عاملة الناصب له بناءا اما مفعول حطا مطلق حذف فعل العامل  
 فيه اى بين الاضمار بناءا واضمرا ضارا مبنيا او مفعول له والفق  
 على الترتيب على شرط هو اى ذلك الشرط تفسير اى تفسير  
 العامل اى ان يكون العامل الناصب له مفسر بالفتح بما بعده اى  
 بفعل واقع بعد المفعول به وانما وجب حذفه اى حذف الفعل الذى  
 له ح اى حين كونه مفسر بما بعده احترازا مفعول له لوجب  
 عن الجمع بين المفسر والمفسر وانما حذف الفعل المفسر بالفتح لا  
 للمفسر بالفتح مع ان حذف الثاني هو الاول حيث لا يحتاج ح

كخلف الاضمار ليكون اولا فى الكلام اجمال واثباتا تفيد  
 تفضل وتفسير وذلك لانه اوقع في الذهن وامكن في النفس  
 والنساق بعد الطلب اعز من النساق بلا تعيب كذا افاده  
 الفاضل العلامة الثقات في مطوله فحكم الناصب صريحا  
 حكم الرفع في قوله تعالى وان احدهم المشركين استجارك وهو  
 اى ما اضمرا عاملة الناصب له على شريطة التفسير كل اسم معرفة  
 كان او كونه بعد فعل بالرفع لانه فاعل الطرف لاعتماده على الموصوف  
 لان الطرف مع فاعله جملة ظرفية محل الية صفة لمفعوله اسم للرد  
 بالفعل للفعل المتعدي سواء كان متعديا بنفسه او غيره وسواء  
 كان مبنيا للفاعل او المفعول او شبهة المراد به اسم الفاعل او المفعول  
 المتعدي بنفسه او غيره احترازا به اى بقوله فعل او  
 شبهة عن اسم كقولم يقع بعد فعل او شبهة نحو زيد ابوك و  
 فان زيد فيه اسم كمن لم يقع بعده احد هما فلا يكون متاخفا  
 ولا يريد المصداق اى بقوله بعده ان يلية الفعل يعنى ان يقع الفعل  
 او شبهة حال كون الفعل او شبهة متصلا به اى بالاسم بحيث  
 يقع بينهما فصل بشئ من الاشياء والذا قال بعده ولم يقل ان  
 يلية حتى لو قل ان يلية لم يصح قوله زيد عمرو وضربه  
 ولا زيد انت ضارب مع ان كل واحد منهما صحيح باريد به ان  
 يكون الفعل او شبهة جزءا من الكلام الذى وقع بعده اى بعد  
 الاسم ليدخل فيه نحو زيد عمرو وضربه تقديره عمرو وضرب زيد  
 عمرو ضربه لان اتحاد فاعل الفعل المفسر والمفسر واجب



فينبغي ان يقدر الجملة التي فيها الفعل المنفرد ليجتهد فاعلاها وحده  
في الفعل وزيدا انت ضاربه تقديري انت ضارب زيد انت ضارب  
او تضرب بربك الخطاب زيد انت ضارب لان اسم الفاعل العامل في  
حكم المضارع لا خذه العمل منه وهذا في شبهه الفعل مشتمل باربع  
لانه صفة فعل او شبهه على سبيل البديل ولذا قال الشاعر ذلك  
الفعل او شبهه كذلك عنه متعلق بالاشتغال على فنيين معنى  
والاعراض واليه اشار الشاعر رحمه بقوله فارغنا عن العمل ولا  
يلتفت الى قوله من قل ويمتنع جعل الاشتغال معنى الاعراض فعلى  
الجوهر الثاني انتهى لانه يجوز ان يتعلق احد الجارين بفعل بغير  
التفصيل والآخر بذلك الفعل يعينه بدونه تدبر ولا تغفل الى  
العمل في ذلك انهم المنصوب بفعل واجب الحذف قياسا بصيغة  
اي العمل اي جعل ذلك الفعل او شبهه في ضميره اي في ضمير  
الذي ذلك انهم ولذا جعل منتهى له حتى لو لم يكن عاملا في ضمير او  
متعلقه يكون اجنبيا فلا يكون تفسيره له مثل زيد بضمير  
فلا ينصب بضمير بل يرفع او في متعلقه بكسر اللام عطفا على  
اي جعل ذلك الفعل او شبهه في متعلق ذلك انهم كونه مضاعفا  
يرفع اليه او يفتح اللام اي جعل احد جاري متعلق ضمير اي ضمير  
ذلك انهم لاشتغال الضمير اليه وقال الحشبي عمام بان يكون معنى  
الي متعلق بفعل الفعل المفترغ نحو زيد ضربت غلاما او  
المعطوف على مفعوله نحو زيد ضربت غلاما او مفعولا  
لصفة مفعوله او لصفة محمد زيد ضربت رجلا احبته او لفظا

ضربت الذي احبته او مفعولا لصفة المعطوف على مفعوله او مفعولا  
على هذا فحقا انتهى نعم ما قل وحاصله اي حاصل معنى الاشتغال  
عنه الضمير او المتعلق ان يكون الفعل او شبهه مشتملا على واحد من  
العمل او على ضمير ذلك انهم اي في ضمير راجع اليه او متعلق بكسر  
انهم اي متعلق ذلك انهم حال يكون كل واحد من الفعل او شبهه فارغا  
موضوعا عن العمل بسبب ذلك الاشتغال لان الاشتغال يشتمل على  
بشغل بالآخر ولذا قال لا بسبب آخر بحيث لو سلك مبنى له  
لمنفرد من التسلية فيرفع ذلك الاشتغال لانه ما دام  
مشتغلا لا يجوز تسليطه فالتسلية انما يجوز بعد الرفع  
عليه اي على ذلك انهم يعني لو اعل برفع الاشتغال عن العمل في الضمير  
والمتعلق في ذلك انهم هو ان احد الامرين الفعل او شبهه  
بين مثل زيد ضربت وزيدا عمر وضاربه او مناسبة عطفا على  
الضمير يستلزم في سلكه بعد تأكيد بقوله هو لان الضمير له  
المستكن لا يعطف الا بعد تأكيد بالمتفصل مثل قوله تعالى اسكن  
انت وزوجك اي ما يناسب فعل يناسب الفعل المنفرد  
وفيه اشارة الى ان اسم الفاعل في معنى المضارع كونه عادلا  
عاملا لا اعتمادا على الموصوف المقدر والمناسبة اي بالترادف  
مثل زيد مررت بها والزوم مثل زيد ضربت غلاما وحسب  
عليه وسبب معنى الترادف والزوم قوله ان نصب جواب لو اي  
لنصب احد هذين الامرين للفعل او شبهه الاسم بالمفعول  
لنظرا ان يكون انهم مفعولا به فيه اشارة الى ان المستكن راجع الى



للفعل وشبهه والبارز لا الهم وللغفول به الذي يصدق عليه  
 هذا التعريف يقال لمقا صلا حرم ما اضره عامله على شريطة  
 التفسير كما هو الظاهر للبادر من قبور المتن لان التبادر  
 التقديرات التي ليس بشرط بل الشرطان يكون احدهما وفقا  
 بعد سواه كان مصلابه اول ومن الاشتغال عنه بغيره  
 ما فتر وبين ومن التسليم ان يكون بخلاف ذلك الاشتغال  
 لا غير ومن للناسبة لتناوب بالتردد او الزوم ومن لم  
 التصب نصب احد الامر من الاسم بالمفعولية فقول كرس  
 فعل او شبهه جنس فبقيد الاشتغال بالضمير او مفعوله  
 قال باق قوله فبقيد متعلق بقوله خرج اي خرج بهذا القيد من  
 التعريف بخلاف زيد ضربت وزيد انت ضارب فانه ليس  
 هذا الباب لان عامل ظاهر وهو الفعل المؤخر لعدم اشتغال  
 المذكور وبقيد متعين الفاعل والاعراض عن العمالية زيد  
 كما وحدث من الفعل او شبهه في ذلك الهم واليه في جملة ذلك  
 الاشتغال متعلق بالعمل اي عن ان يكون عمله فيم يجوز اشتغاله  
 لا يغير خرج او خرج ايضا بهذا القيد بخلاف زيد ضربت وزيد  
 ضربت وانما اشتغالا بالعل في صدر زيد الا ان مجزأ اشتغال  
 لا يكون مانعا عن العمل في زيد بل انظم اليه فعه بالاشتغال  
 فيكون المانع الاشتغال مع فعه بالابتداء فانه لا مانع من  
 ضربته في زيد وتسلط عليه ليس مجزأ اشتغاله بغيره  
 اي بغير زيد بل انظم اليه معنى الابتداء فانه على ما في

فيه اي في زيد وفعله بالتعب لانه مقطوف على اسمان وهو على  
 معنى الابتداء عطف تفسير اياه اي فان رفع معنى الابتداء يعنى  
 العامل المعنوي زيد ايضا اي كما ان مجزأ اشتغال ضربت بغيره  
 مانع من العمل فيه كما في زيد ضربت مانع عن ذلك اي من العمل في  
 زيد ففي هذا المثال اجتمع مانعان الاشتغال والعامل المعنوي وزيد  
 ضربت المانع مجزأ الاشتغال لا غير وبقيد التصب بالمفعولية خرج  
 عن هذا التعريف خبر كان وان كان مما اضره عامله على شريطة  
 التفسير في مجزأ كذا كذا فانه زيد فاع وان كان من هذا الباب  
 ان قد بره كذا زيد كذا كذا فانه لا اله الا الله لم يكن نصبه بالمفعولية  
 خرج عن التعريف بقوله لتعب لان التصب حقيقة في المفعول وبقرينة المقام  
 ايضا وكونه من هذا الباب يعلم بالمقابلة كما مر في ترقيم المتأخر او  
 قول دخولنا في لان التصب علامة كون الهم مفعولا حقيقة او مجازا  
 وهو وان لم يكن مفعولا حقيقة الا انه مفعول حكما ويقيم دخوله  
 ايضا من مجموع التعريف لمعوم الهم والفعل والاشتغال واطلاق  
 التصب ان المقام والبحث يابا لكونه في المفعول به وهذا اي  
 المستفاد من هذا التعريف صور بضم الصاد المهملة وافح  
 الواو جمع صور وفي المثال يقال صور تصويرا اي مثله و  
 صورت الشئ توحيته صورته فتصور لي والتصاوير  
 التماثيل اربع يعني امثلة اربعة الاشتغال بالاضهر والاشتغال  
 بالتعليق والتسلط بعينه والتسلط بمزاد فاع احدهما اي احد  
 الصور الانج المفرومة من قوله مشتغل عنه بغيره ولو سطر



عليه هو بعينه اشتغال الفعل الواقع بعد الهم بالضمير مع حيا  
 مع تقدير تسليط بعينه والثانية المفهومة من قوله مشتغل  
 بضمير ولو سلبت مناسبة بالتزادف اشتغال ما في ذلك الفعل  
 بالضمير ايضا مصاحبا مع تقدير تسليط ما في فعل يناسب الفعل  
 المفتر بالتزادف والثالثة المفهومة من قوله ايضا مشتغل  
 بضمير ومناسبة بالتزادف وم اشتغال الفعل بالضمير مصاحبا  
 مع تقدير تسليط ما في فعل يناسب الفعل المفتر بالزوم  
 فصار المشتغل بالضمير ثلث صور والرابعة منها المفهومة من قوله  
 مشتغل عنه متعلق ولو سلبت مناسبة بالزوم واشتغال عنه  
 المفتر بالمتعلق مع تقدير تسليط ما يناسب بالزوم والابتنوع  
 بالسما للفعل اجواب عن سؤال تقدير ان الفعل المشتغل بالضمير  
 انقسم ثلثة اقسام تسليط بعينه و بمرادفه وبلازمه حتى  
 صار امثلة ثلثة كما عرفت فالزم منه ان ينقسم ما يتناول  
 اعني الفعل المشتغل بالمتعلق ثلثة اقسام ايضا حتى يصير  
 امثلة ثلثة تسليط بعينه و بمرادفه وبلازمه فتكون  
 الصور ستة ثلثة منها المشتغلة بالضمير و ثلثة منها المشتغلة  
 بالمتعلق فاجاب عنه بقوله فلا يتصور ح اي حين اشتغال الفعل  
 بالمتعلق الا بتقدير نائبه تسليط الفعل المناسب بالزوم لانه  
 لا يمكن تسليط الفعل بعينه لانه لا يلزم من ضرب غلام زيد  
 ضرب زيد بل حتى تكون التقدير ضربت زيد ضربت غلامه و  
 لا يمكن ايضا تسليط ما يناسب الفعل بالتزادف لان ذلك

بالزوم والمتعدى بالباء لان ليس لضرب غلام زيد رادف فيقدر  
 في نفس القسمان التسليط بعينه والتسليط بمرادفه من المشتغل  
 بالمتعلق فيبقى قسم واحد منه وهو التسليط بلازمه لانه  
 ضرب غلام زيد يستلزم احاطة زيد غالبا ولذا صار ثلثة  
 ولهذا اي ولعدم التصور المذكور او رد ما صار اربعة امثلة  
 ثلثة منها اي من تلك الامثلة المشتغلة اي للفعل المشتغل بالضمير  
 اقسامه الثلثة التسليط بعينه والتسليط بمرادفه والتسليط  
 بلازمه وواحد منها المشتغل اي للفعل المشتغل بالمتعلق والآخر  
 في ترتيبها اي في ترتيب الامثلة الاربعة ح اي حين تكون ثلثة  
 منها مشتغلا بالضمير و واحد مشتغلا بالمتعلق تاحير مثال  
 فعل المشتغل بالمتعلق عن امثلة الفعل المشتغل بالضمير كيلا  
 يقع فضل بينهما باجنبي لان الاشتغال بالمتعلق صار كانه  
 اجنبي عنها كما لا يخفى وجهه اي وجه الاحسن في الترتيب  
 فلو بحثت عن نظام لان مقتضى مقتضى سوق كلامه  
 خلوص اقسام الفعل المشتغل بالضمير عن الفضل بينهما باليس  
 منها ولد وجه آخر وهو خلوص امثلة المشتغل بالضمير عن  
 فضل بينهما باليس منها ولما فعل لمن ايضا وجهان حسنان  
 الاول عدم الفضل بين الافعال المعروفة بالفعل المجهول اعني حيث  
 عليه والثاني بتقدير التسليط بنفسه ثم التسليط بمرادفه ثم التسليط  
 بالثانية لانه قد تم في هذا القسم ما هو اعرف فيه انتهى ونعم  
 ما قال ان المفعول من المتعلقان سواء كان ضميرا او اسما ظاهرا



فالأحسن في الترتيب جمع الأفعال المرفوعة على الترتيب في التسلية  
 بعينه فتم مرادفه ثم بلازمه ثم المجرى والمقتضى بلازمه لما  
 الفعل المرفوع للمقتضى بلازمه أيضاً ثم أوضح هذه الصور الأربع  
 على الترتيب للسكن فقال خوف زيداً ضربت مبتدأ مثال الفعل  
 خبر المشتغل بالضمير المتصل به الرجوع إلى زيد مخاطباً مع تقدير  
 تسليط بعينه لأنك إذا قلت ضربت زيداً لا يلزم منه محذورك  
 في الصور الثلاثة الأخرى وخوف زيداً أنت ضارب لأنه يجوز أن  
 زيداً وخوف زيداً مررت به وزيداً أنت ضارب مثال الفعل المشتغل  
 بالخبر المجرى العائد إلى زيد مخاطباً مع تقدير تسليط ما يناسب  
 بالترادف الترادف تغاير اللفظ مع اتحاد المعنى كالميت وأسود  
 ومنع وجلوس وقعود فان مررت بعد تعديته بالياء مررت  
 بجاوزت لأن المار بالشئ مجاوز له فيكون المرفوع في معنى  
 الجاوز فكان مرادفين وخوف زيداً ضربت غلامه وزيداً أنت  
 ضارب غلامه مثال الفعل المشتغل بالمتعلق وهو غلامه مع تقدير  
 تسليط ما يناسب بالزوم وسيناقى ولم يبقاً ههنا مع تقدير  
 الخ الكناية عما سيقول في قوله وخوف زيداً حبست عليه لأن تعديته  
 فيها واحدة فيكون الثاني تفسيراً للأول واختصاراً أيضاً مثلاً  
 الفعل المشتغل بالضمير مخاطباً مع تقدير تسليط ما يناسب  
 بالزوم فان حبس الشئ على الشئ يعني فان حبس الشئ على  
 الشئ لأن على صهنا بمعنى الأمم التحليلية يلزم ملازمة الذي يرجع  
 إلى الشئ الأقل المحبوس عليه لأنه لا يحبس أحد بدون تدعيمه

لفعله نقل ولا تزود واذرة وذرة أخرى كأن يكون دفيقاله أو  
 مستكناً أو جاسوساً أو غير ذلك يعني فان كون الكلام محبوساً  
 لاجل زيد يؤذن بتعلقه به ومناسبة له كما ذكرنا ولما فرع من  
 تعريف ما اضمير عامله على شريطة التفسير والاستشهاد بالامثلة  
 على الصور الأربع شرع في بيان الفعل المضمير ليكون ابلغ في الإيضاح  
 فقال ينصب بالبناء المفعول زيداً نائبه الواقع في هذه الامثلة أي  
في كانه من باب الفعل متعلق بين نصب مضمير مقدّر يقترن ما بعده  
أي بنفسه ويبين الفعل المضمير الذي وقع بعد الاسم المذكور  
 أن ضربت تفسير للفعل المضمير واليه أشار الشارح بقوله يعني  
فعل المفسر الناصب صفة بعد صفة للفعل لزيد متعلق بالبناء  
الناصب الذي كان في قولك زيداً ضربت ضربت خبر باعتبار  
 لفظ لقوله الفعل لأنه مبتدأ المقدر بالرفع صفة ضربت فان  
 الأصل فيه أي في قولك زيداً ضربت ضربت زيداً ضربت لأن  
 زيداً فيه منصوب محمول يقتضيه عامله ناصباً والفعل الذي وقع بعده  
 لم يقدر ان ينصب لاستغناء محموله فلزم ان يقدر له عامل ناصب  
 لا يلائق بلا عامل ناصب له فكان الأصل فيه هكذا أضمر بالبناء  
لمفعول أي قدر ضربت الأقل الناصب للاسم المذكور ولو جرد  
مفسر بكسر الشين أي كونه الذي يفسر الفعل الناصب له موجود  
 فأورد كره هو أيضاً يلزم ان يكون الثاني حشواً اعني بقوله ضربت  
ضربت الثاني بالنصب صفة ضربت لأنه باعتبار اللفظ مفعول  
 لا عني وعلى هذا القياس الذي جرد في زيداً ضربت والجار والمجرور



خبره قديم والقياس منه هذا جازي فان يا عباد القول مبتدأ  
 اي قوله جازي فان للقدرة في قولك زيد مررت به فان الاصل  
 جازي فان زيد مررت به لما قلنا فان اي فان جازي فان مفسر  
 بفتح السين بما اي بفعل بن رخ يعني يكون د يقال د اعني بار  
 زاد د مررت به واصنت عطف على جازي فان يقصر العزم لان  
 اصله اصبحت من الاهانة وهي التحقير والاذلال يقال اهانه  
 احقه واذله لا من الابهان وهو الاضعاف يقال اضعف اضعفه  
 ومنه قوله تعالى ان اوصن البيوت لبيت العتيقوت فالاصح  
 ايضا اصنت زيد ضربت غلامه فانه اي اصنت مفسر بفتح  
 على اي بفعل يستلزم اي بفعل يستلزم من الاهانة اعني بما يستلزم  
 الاهانة ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اهانة مستند  
 غالباً لان بعض الاحبة الصادقين فيها يؤد بون علما ان اصف  
 اصدقائهم بالضرر وغيره مما يستلزم التاديب صوناً للعرضه و  
 لذا قلنا غالباً لا يوجب صدق كذلك الا نادى بل لا يوجد  
 اصلاً ولذا لم يقبله الشارح ولا يستلزم عليه عطف على اصنت من  
 لا يسن ولا يسن فالاصل ايضا فيه لا يستلزم زيد ضربت عليه  
 لما فانه اي لا يستلزم مفسر بفتح بما يستلزم اي بفعل  
 يستلزم اللا بسمة والتعلق اعني بما يستلزمه حبست فيه  
 لما فرج من يقرب ما اضر عامله على سريضة النفس وايضا  
 بالامثلة وبيان الفعل المفسر الناصب له ان د بيان انقسامه الى  
 خمسة اقسام واد الشارح ايضا التصريح بتلك الاقسام

ضمناً فقال فان اي بعد التحريف والايضاح بالامثلة وبيان الناصب له  
 ان الهم الواقع في مظان الاختار المظان بفتح الميم والظاء المعجمة جمع  
 للظنة يقال مظنة الشيء موضع يظن فيه وجوده اسم مكان  
 من ظن يظن وبابه د اي في مواضع يظن في باري النظر ان  
 قيل للاضمار على سريضة النفس وان لم يكن منه في الواقع ونفس الامر  
 اما للزبد والتقسيم المختار خبر ان لو الواجب عطف على المختار  
 فيه ان في الهم الواقع في تلك المظان متعلق بشبه الفعل على سبيل  
 المناذعة الرفع بالرفع لانه فاعل لشبه الفعل ايضا على سبيل المناذرة  
الانصب عطف على الرفع فتقديره اما المختار فيه الرفع او التنصب  
 او الواجب فيه الرفع او التنصب فالاقسام اربعة او يستوي عطف  
 على اثنائها الواجب او على المختار كونهما في حكم الفعل لان الهم الفاعل  
 او اسم المفعول اذا دخل عليها الالف واللام استوي جميع الازمنة  
 ففتح العطف فيه اي في ذلك الهم الامران الرفع والانصب والاهن  
 الصور الخمس اشار للمصنف وقصدها فقال وبختار قد تم ما عدا  
 يختار فيه الرفع مع ان الاولى بالمقام ان يقدم ما يختار فيه النصب  
 ثم ما يجب فيه النصب ثم الان يستوي الاقسام لان جمل  
 ما هو ابتداء من الثاني من اجمعه وما شانه الاهتمام يكون  
 بالتقديم احتم في الهم المذكور اي في الهم الواقع في مظان الاختار  
 على سريضة النفس لاني الهم الذي جعل فعل او شبه الخ لان  
 في ذلك الهم لا يجوز الا النصب الرفع اي ان يكون مرفوعاً  
 بالاسند اي يكون مبتدأ في اشارة الى ان المصدر بمعنى المفعول الخلق



بمعنى المخلوق وليس المراد به العامل المعنوي لأنه يقال لا يستنبطه و  
 انما قل بالابتداء لئلا يتوهم ان دفعه فعل كما ان ناصبه اذا نصب  
 فعل وليكن اشارته الى وجه اختيار الرفع ايضا لان تجزئه ان يكون  
 ذلك الهم مجزئ عن العوامل اللفظية يصحح دفعه بالابتداء اي يكون  
 مبتدأ لسلامته من كلف تقدير عامل ويرفع مبنى للمفعول وان  
 به الى ان الطرف متعلق بيجتاز ان ويكون دفعه هو مرتجى ومختار  
 عند عدم قرينة خلافه الى قرينة ترجح خلاف الرفع للمرد بخلاف  
 النصب يعني اذا لم يوجد قرينة ترجح النصب يرجح الرفع بالسلامة  
 عن الحذف فيكون مختار وعلا قوله ويجتاز بقوله لان قرينة  
 الصحة فيهما ان في الرفع والنصب يعني صحة قرينة الرفع وهي غرة  
 عن العوامل اللفظية وصحة قرينة النصب وهي وجود ماله صالحة  
 التفسير بعد الهم المذكور مساويا وان وجود ماله صلاحته  
 التفسير بعد الهم المذكور قرينة مستحقة للنصب والقرينة هي  
 المعقولة للنصب هي الامور الالائية في قوله ويجتاز في امر  
 مبنى للفاعل بشر النصب بالنصب قرينة الرفع لان فاعل آخر من  
 قرينة يعني اذا لم يرجح النصب قرينة غير قرينة الصحة من  
 الامور المرتبطة له يرجح مبنى للمفعول الرفع نائبة بسلامته عن  
 الحذف لان الهم المذكور اذا دفع بالابتداء يكون سالما عن الحذف و  
 نصب يحتاج اليه والسلامة من الحذف اولى فيكون الرفع صحة  
 قوله يرجح الخ جزء الشرط نحو زيد ضربة فان تجزئه زيد في هذا  
 المثال عن العوامل اللفظية يصحح دفعه بالابتداء ووجود ماله صلاحته

التفسير بعد يصحح نصب بالمفعولية فالقرنتان مساويا من الجانبين  
 واذ لم يرجح النصب شيء من الامور المرتبطة له يكون الرفع مختارا  
 لسلامته عن الحذف فالقرنتان وان تساويا في الصحة الا ان قرينة  
 الرفع اقوى لما ذكر او مختار في الرفع بالابتداء عند وجود القرينة له  
 المرتبطة من الجانبين يعني عند وجود قرينة ترجح دفعه وعند  
 وجود قرينة اخرى ترجح نصبه ولكن ان الا ان يكون القرينة  
 المرتبطة الرفع اقوى منها اي من القرينة المرتبطة للنصب يعني القرينة  
 من الجانبين وان تساويا في الترجيح الا ان قرينة الرفع يكون  
 اقوى من قرينة النصب فيكون الرفع اقوى كما ما يفتح الرهنة الدخلة  
 عند ذلك الهم الذي وقع في مظان الاضمار على شرطه التفسير حلا  
 كونه متصاحبا مع غير الطلب لم يقل مع الخبر مع كونه اخص لان  
 التبادر من الخبر غير المبتدأ اي بشرط ان لا يكون الفعل المشغل  
 عنه ان من الهم المذكور طلبا اي فعلا لا يكون فيه معنى للطلب كما  
 كلامه والشهر الدعاء فانه اذا كان فيه معنى للطلب لا يكون  
 دفعه مختارا بل المختار فيه ليس الا النصب نحو لقيت القوم  
 واما ان يدافا كونه فالعطف على الجملة الفعلية قرينة ترجح النصب  
 يعني وجود ماله صلاحته التفسير يصحح النصب وكون المعنى  
 المعطوف عليه وهو لقيت القوم جملة فعلية قرينة ترجح  
 نصب زيد لرعاية التناسب من الجانبين في كونه فعلتين  
 وتجزئه عن العوامل اللفظية يصحح الرفع وكلمة انا التفسير  
 تفصيلية قرينة ترجح الرفع فيوجد القرنتان المرتجختان



من الجانبين وللمحققين أيضاً وهي قريية الرفع أقوي من  
قريية النصب لأنها لا تملك أن لا يقع بعدها غالباً إلا ابتداء  
لنصه بما معنى الإبتداء تقتضي أن يليها الجملته غالباً على ما بين في النص  
وغيره بخلاف متعلق بقوله فالعطف على الفعلية قريية النصب معتبرة  
لأهمية الغير للصحة بما تامل الجملته الفعلية فإنه إن كان عطف الجملته  
الأهمية الغير للصحة بما تامل كثير الوقوع في كلامهم وليس بالكثرة  
عطف الجملته الأهمية للصحة على الجملته الفعلية أكثر وقوة في كلام  
عطف الجملته الفعلية بدون أما أكثر وقوة في كلامهم أما كثير فكم  
هي المرتبة للرفع مع أنها أي مع كونها مرتبة للرفع هي موزونة  
بالسلامة عن الخذف أيضاً إذا كانت مرتبة للرفع وأما في النص  
مع غير الطلب احتراز عما إذا كانت مع الطلب نحو لئلا  
أما زيداً فاضربه وأما عمر فلا تمسه وأما بكر فجزأه الذي خبر  
فإن المختار في الاسم المذكور ح أن حين كون الفعل الواقع بعده  
للمذكور طلباً هو النصب أي نصب الاسم المذكور لا غير فإن أرمده  
رفع ذلك الاسم يقتضي وقوع الطلب أي الجملته الطلبية خبراً وعو  
أي وقوع الجملته الطلبية خبراً لا يجوز بحال من الأحوال لأن ما يكون  
خبراً يجب أن يكون موجوداً قبل الإخبار والإنشاء كونه  
أشياء ما سيجد لم يكن موجوداً قبله وما لم يكن موجوداً  
قبل الإخبار به لا يجوز أن يكون خبراً إلا بتأويل وهي مع حصة  
أولاً فالخبر هو المؤثر والإنشاء يكون محولاً به مثلاً لا بد لنا  
أما زيداً فاضربه فنقول بقوله مقول في حقه اضربه فالخبر هو

مقول أي مستحق لأن يؤمر بالضرب فلا احتياج إلى هذا التأويل  
للبعيد مع جواب وجه آخر أشير منه وهو النصب ومثل أما  
مع غير الطلب في اختيار رفع الاسم الواقع بعدها إذا وقع على الاسم  
المذكور أي إذا وقع على الاسم المذكور بعدها قيد صحتها الوقوع  
وفي أمابا الدخول للتفتيش في العبارة الثانية للمفاجآت و  
سبب تفسير المفاجآت في بعض الظروف في كونه من أقوي  
لقرائن بعضكم إن أما قريية مرتجة للرفع كذلك إذا المفاجآت  
قريية قوتية مرتجة لـ مثل خرجت فإذا زيد يضربه عمرو  
فإن يخرجه من يد عن العوامل اللفظية قريية مصححة لرفعها بالإبتداء  
ووجود ما له صلاحية التفسير مصححة لنصبه والعطف  
على الفعلية قريية مرتجة للنصب وإذا المفاجآت قريية مرتجة  
لرفع وهي أقوي لأنها لا تدخل الأعلى الجملته الأهمية مع أنها موصولة  
بالسلامة عن الخذف فإن المختار فيه أي في الاسم المذكور الرفع بالأمر  
الإبتداء فإن إذا الثانية للمفاجآت لا تدخل الأعلى الاسم غالباً  
لأن الجملته الأهمية للذوات والشبكات والمفاجآت إنما يكون في  
الغزاة دون الفاق لأنها تنوب مناب الغزاة الجزائية والفاوالة  
الجزائية واجبة في الأهمية وما ينوب منابها وإن لم يكن  
واجباً فيها فلا أقل من أن يكون مختاراً وما وقع جواب عن  
سؤال مقدير وهو أن المصنف قال ههنا ويختار بعد إذا  
المفاجآت الرفع وقال في بحث الظروف ويلزم بعدها البتة  
فيلزم اتفاق بين قوليه مع أنها واحد فاجاب عنه وما وقع في



الظروف من ان اذا الفاجات يلزم بعدها الجملة الاسمية فيجب  
 بعدها البتة فالمراد بلزومها ان لزوم الجملة الاسمية بعدها  
 وكثرة وقوعها بعدها باعتبار المراد بالزوم الغلبة والكثرة  
 الوجوب فلا تناقض بينهما لان المراد بالمختار ههنا ايضا الغلبة  
 والكثرة لان ما لم يغلب ولم يكثر لا يكتفى بمختار وقيل المراد بالزوم  
 بالزوم بمعنى الوجوب وما وقع ههنا من الاختيار بعد حاشي  
 منه بقرينة ذكر ههنا فالمعنى ويلزم بعدها الجملة الاسمية بخير باب  
 الاضمار على شريطة التفسير فيستقيم الكلام ولما فرغ من بيان  
 قرينة كون الرفع مختارا شرع في بيان قرينة كون النصب  
 مختارا فقال ويختار النصب في الهم المذكور ان في الهم الوقوف  
 مظان الاضمار على شريطة التفسير بالمعطف اي بسبب عطف  
 الجملة التي هو الهم المذكور واقع فيها على جملة فعلية متقدمة  
 صفة للجملة بعد صفة لا يوضح لان المعطف يستلزم التقدم  
 للتناسب اي لرعاية التناسب اي للناسبة بين الجملة المعطوفة  
 التي الهم المذكور فيها والجملة المعطوفة عليها الجار والمجور وبانه  
 لقوله المعطوف والضمير المجرور يرجع الى الموصوف وهو الجملة  
 في كونها متعلقا بالتناسب فعليتين لان ما اذا كان الهم المذكور  
 منصوبا يكون الجملة المعطوفة فعلية فتتناسب الجملة المعطوفة  
 عليها لانها فعلية ايضا نحو خرجت فزيدا لقيمة بنصب  
 زيد تقديره خرجت فليت زيد لقيمة وكذا يختار  
 النصب في نحو مرت بوجع ضارب عمرا وهذا

لعمد على ما يشابه الفعل ويختار النصب ايضا في الهم المذكور  
 اذا وقع بعد حرف النفي يعني ليس المراد منه ما يتبادر الى الفهم  
 بالمراد ما يغلب دخوله على الفعل ويكثر مثل ما ولا وان يكثر  
 الهمزة لان هذه الحروف تدخل على الهم نحو ما زيد ولا رجل وان اشتم  
 الابدس وتدخل على الفعل ايضا نحو ما تضرب ولا تضرب وان  
 تضرب بمعنى ما تضرب وكثير دخولها على الفعل اكثر لان النفي يقتض  
 منفيا والفعل كونه عرضا او نفي والمنفي من الهم اما  
 الوجود او غير ذلك مما يكون عاما او خاصا وليس لفظ لم  
 ولما اول من هذه الجملة ان من حروف النفي التي يختار نصب  
 الهم المذكور بعدها مع انها من جملة حروف النفي اذ هي عاملة  
 في الفعل المضارع ومنحصر عملها فيه دون الثلثة الاولى لانها  
 فعل في الماضي ايضا ولا يقدّر بالبناء الفعول معمولها وجوبا  
 وجوزا لضعفها في العمل حتى انحصرت في الفعل المضارع  
 حيث لا تعمل في الماضي ولا في الهم فلا يقل لم زيدا يضرب ولا ما  
 عمرا كرمه ولا لن بكرم تقتله بخلاف الفعل الناصب له وجوبا  
 وجوزا لانها من لوازم الفعل لفظا سيما عادون الثلثة الاولى  
 الاولى لانها من دواخل الفعل كثيرا فجاز تقدير الفعل فيها جوزا  
 لو وجوبا نحو ما زيدا ضربت في تقدير ما ضربت زيدا ضربية  
 ولا زيدا ضربية ولا عمرا في تقدير ولا ضربت زيدا ضربية ولا عمرا  
 وانما اتى قوله ولا عمرا في الاول لانها في الاصل نفي الجنس فتقتض  
 ان تدخل على التكرار قالوا دخلت على المعرفة او الفعل الماضي لم التكرار



جاء لما فات منا اقتضته وهو الجنس مثل قوله تعالى فلا تصدق  
ولا أصل وإن زيداً ضربته في تقدير أن ضربته زيداً ضربته يعني  
ضربت زيداً ضربته الإناديب الاستثناء مصروف إلى الاستثناء  
حذف من الأولين لئلا يلزم التكرار ويجوز أن يختص بالاختصاص  
ليكون قريبة إلى أن إن حصنها للتقريب على قول من قال لا بد في كون  
إن للتقريب من قريبته والاقطاع هو الأولى لأنها لا تحتاج في كونها  
إلى القرينة ويختار نصب أيضاً في الاسم المذكور إذا كان وقعاً بعد  
حرف الاستفهام وهي للمهمة وهل نحو زيداً ضربته في تقدير أن  
زيداً ضربته لأن الاستفهام عن الفعل أولى من عن الاسم لأن الفعل  
معرض لا يتغير والاستفهام لا يتغير ويكون أولى وانفاق الاسم  
حرف الاستفهام أحقر من اسم الذي يتضمن معنى الاستفهام لأنه  
يختار الرفع في الاسم الذي يتضمن معنى الاستفهام مثل من الكرمية وما  
صنعت وإيتهم بكرمه وغير ذلك مما مر في زيداً ضربته ولما  
للمعنى الاستفهام ليس في الاسم الواقع بعد هل مثل هل زيداً ضربته  
في تقدير هل ضربته زيداً ضربته فإن هذا المثال يجوز  
وإن استقبله النحاة يعني وإن عد النحاة مثل هذا المثال فيكون  
يعني حذف الفعل بعد هل أن يكون في غير فعل لا أنتم استغنى  
نصب لاقتضاء هو لفظ الفعل يعني الدخول على لفظه إذا كان في خبر  
فعل ولم يتنع بدخوله على استغنى الاسم ولذا قيل هل زيداً ضربته  
بتقدير الفعل بل لا بد من دخول عليه وإذا لم يكن في خبره فعل  
يتنع بدخوله على الاسم مثل زيداً ضربته لأن لا بد من فعل في خبره

التحقيقية في الأصل يعنى في أصل وصفه كقولهم تعالى هل أتى على  
الإنسان إذ قد أتى فلا يكفي فيه أي هل تقدير الفعل كما لا يخفى  
تقدير في قد لأن قد حرف لا بد له من متعلق مذكور لفظاً بحرف  
العمل لا بد له من معطوف مذكور كذلك ما في معناها بل أولى لأن  
يذكر لأنه فرع قد ولكن لا جاز على قوله لأن المقدم كالمذكور تأمل  
ويختار النصب أيضاً في الاسم المذكور إذا كان وقعاً بعد إذا الشرطية  
أو النسبوية إلى الشرط باستعمالها فيه وصفها بالشرطية احتراز  
عن إذا المفاجآت على ما مر من أنه يختار الرفع فيه بعد ما  
الدالة على المجازات في الزمان وفي الرضى والكثرة عند يوبه و  
لا يخفى كون ما بعد ما فعلاً أما ظاهر نحو إذا جاء زيداً ومقدّر  
نحو إذا السماء انشقت أي إذا انشقت السماء فقوله المص  
وإذا الشرطية على ما حسبها وأما اختيار بعد فعل لأن الشرط  
بالنحو أوله لم يجب الفعل لأنها ليست عريضة في الشرط كما لو  
ولما ظهرت في تضمن معناه كمن ومتى انتهى فاحب الفعل المعنى  
شرط وجوز الاسم لعدم الإصالة نحو إذا عبد الله تلبية من لقيه  
يلقيه أدركه وما به علم فأكرمه أمر من الأكبر في تقدير إذا  
تلقى عبد الله تلبية فأكرمه ويختار أيضاً النصب في الاسم المذكور  
إذا كان وقعاً بعد حيث الدالة على المجازة في المكان لأن الزمان لا  
لأنه صنعت ظرف مكان ولكن الفعل لها أي استعمال كلمات الشرط  
فلا بد من استعمال إذا فافتحها تدخل على المسموعة التي جزأها اسمان اتفاقاً  
نحو اجلس حيث زيداً جلس أما إذا كثرت بما نحو حيثما فهي



فهي كإبراهيم الاسماء الجوانم التي تخدم معنى الشرط نحو متى خرجت  
 زيداً تجده فلكرمه في تقدير حيث أي في أي مكان تجده زيداً فكم  
 وق قبل الأمر والنهي عطفت على قوله بعد حرف النفي أو على قوله بعد  
 أو ويختار النصب في الاسم الذي وقع قبل الأمر يعني موضع وقوع  
 المذكور لئلا اضرب عامله على شريطة التفسير ومكانه إذا كان قبل  
 والنهي مثل زيداً اضربه مثال لما وقع قبل الأمر في تقدير اضربه  
 اضربه وزيداً لا تضربه مثال لما وقع قبل النهي في تقدير لا تضربه  
 زيداً تضربه وإنما اختير البناء المنعول أي وإنما جعل مختاراً في  
 الموضع الستة هذا بيان لوجه اختيار النصب في الاسم المذكور في  
 هذه المواضع سواء الموضع الأول وهو بالعطف على جملة فعلية  
 تكون وجهه مذكور وهو رعاية التناسب بين المعطوف  
 ولذا فسر الشارح الموضع بقوله أي حرف استعظام وهي صيغة  
 وحل وبعد حرف النفي وهي ما ولا وإن وبعد إذا الشرطية  
 حيث وما قبل الأمر وما قبل النهي النصب بالرفع لأنه مفعول  
 بسم فاعله لقوله اختير في الاسم المذكور واحد مذكور  
 الستة أي في هذه المواضع مواقع الفعل أي موضع  
 الفعل فيها إن في هذه المواضع الستة أكثر لأن النفي والتمني في  
 الغالب يلحقان الأفعال دون الدوات لأن النفي والمستوعبان  
 الغالب يكونان غير قاي وكذا الشرطية تخدم إذا حيث  
 مع عدم كونها خبراً فيه واختير أيضاً في ما قبل الأمر لأنه  
 يلزم وقوع الأمر والنهي خبرين لما عرفت إن الأمر لما قيد

النشأ لا يكون خبراً لا يتأويل بعيد فلا يصلح التأويل البعيد  
 وجود التأويل القريب وهو النصب في الاسم المذكور بحذف الفعل  
 وجوباً فإذا نصب بمن المفعول الاسم المذكور أي إذا جعل منصوباً  
 وقع فيها أي في الموضع المذكور للفعل تقدير فيكون عملاً بالكثر  
 ولا أي وإن لم ينصب فيها بل رفع بالابتداء فإنه أي فلا يقع الفعل فيها  
 تقدير ولا لفظاً لقدم الاختيار ليس يكون ذلك الاسم محمولاً بالفاعل  
 المعنوي فلا يكون عملاً بالكثر بل يكون عملاً بالقليل الغير المختار  
 فينبغي أن ينصب الاسم المذكور فيها ليكون عملاً بالكثر المختار  
 كذلك أي كما اختير النصب في الاسم المذكور في الصور المذكورة  
 كذلك يختار النصب في الاسم المذكور عند خوف لبس المفسر بكسر  
 السين هذه التركيب تتابع الانشأ فلا أن المصدر الأول وهو  
 خوف متناف إلى المفعول والفاعل محذوف والثاني وهو البس  
 متناف إلى الفاعل والمفعول قوله بالصفة تدور وقت خوفك التباس  
 ما أي فعل هو مفسر بكسر السين في حالة النصب منصوب بقوله  
 مفسر كمن لا يكون التباسه من حيث هو أي ذلك الفعل مفسر  
 في هذه الحالة أن حالة النصب حيث لا التباس فيه لأن التركيب  
 الواحد لا يحتمل التفسير والصفة متعالي ما سيأتي في هذه  
 التكمينة بل ليس التباسه إلا من حيث هو خبر في حالة الرفع  
 فاطلاق المفسر عليه في حالة الرفع مع أنه ليس بمفسر في  
 هذه الحالة بخلافه في حال الرفع ليس بمفسر وإنما يكون مفسر  
 في حالة النصب بالصفة متعلق بقوله ليس المفسر فلا يعلم



بالبناء للمفعول انه ان ذلك الفعل خبر عن الاسم المذكور لان  
الاسم المذكور ح اما مبتدأ او اسم لغايل يقتضي الخبر في حال الرفع  
رفع الاسم مع موافقة له موافقة كون ذلك الفعل خبر في هذه الحالة  
المعنى المقصود من التركيب ومطابقا له او صفة عطف على قوله  
خبر لاد فلا يعلم ان ذلك الفعل صفة للاسم المذكور والخبر امر  
آخر معنى قوله تعالى خبر بقدير في قوله تعالى انا كل شئ الاله مع  
مخالفة ادم كون الفعل المفسر صفة للاسم المذكور مخالفاً للمعنى  
المقصود من التركيب فلهذا رفع التباس (بجسار التنب في التفسير)  
على ان يكون الفعل مفسراً للفعل الناصب له لان المقصود من الاله  
الايه مثلاً ان يكون خلقنا خبراً ويقدم حالاً من التفسير البين  
وهو المفعول في خلقنا فالمعنى على هذا انا كل شئ هو مخوف  
حلاكون مثلاً بقدير اي بقضاءنا وتقديرنا فيد خراج في  
عموم شئ افعال العباد ايضاً لانها مخلوقة بخلق الله تعالى  
وهذا المعنى يفسد على تقدير ان يكون خلقنا صفة لشئ  
بقدير خبراً فالمعنى انا كل شئ مخلوق لنا بالذات وبلا وسعة  
العباد لان كل خلق شئ اضعف الى الله تعالى كما بين بقدير اي  
بتقديرنا وقضاءنا فخرجنا افعال العباد عن كونها بتقدير  
الله تعالى من ذلك لقوله تعالى ان الله خالق كل شئ و  
هو الله على كل شئ قدير ولقوله تعالى والله خلقكم وما تتلون  
يعني والله قد ركبكم واخرجكم من العدم الى الوجود ولكم  
ولان العبد نفسه اذا كان بتقدير الله وخلق وادته فلا

يكون فعله وادته الاختيار او الاضطراب بتقدير الله وخلق  
وان دته اولى قال التباس يعني التباس الفعل المفسر في حال النصب  
بالصفة والخبر في حال الرفع انما ليس الا هو بين خبرية ذات  
ما اليه بين كون ذات الفعل الذي هو مفسر التباس على تقدير  
النصب متعلق بقوله مفسر خبر ووصفية اي وبين كون ذلك  
الفعل وصفاً في حالة الرفع يعني التباس ليس الا في حال الرفع لا بينه  
لالتباس بين كون خبراً حال كونه موضوعاً بوصف التفسير حالة  
النصب وبين الصفة اي وبين كون صفة في تلك الحالة يعني التباس  
في حال النصب فان التركيب الواحد لا يحتمل ان يكون  
الفعل الواقع بعد الاسم المذكور وصفاً لذلك الاسم وخبراً له ايضاً  
اي في حالة واحدة لان الاسم المذكور ان رفع لا يحتمل التركيب التفسير  
لا يرب ان يكون خبراً وان نصب لا يحتمل الخبرية بل يجب ان يكون  
تفسيراً قال التباس انما هو في حالة الرفع مثل قوله تعالى انا كل شئ  
خلقنا بقدير ومثل قولك كل رجل اكرمته لصديق وكل رجل  
احسنه لعدو لانه لو رفع كل في صحتين لكان المشاغلين بالايته  
وبعد الفعل بعد خبراً له كان موافقاً للمعنى المقصود لان المقصود  
من هذين التركيبين الاكرم في الاول والاخانة في الثاني والله  
والعدو لانه لو جعل ذلك الفعل صفة لذلك  
الهم والصدقة والعدو خبراً له لغات المعنى المقصود ولو نصب  
الايه هذا المعنى فاختر التفسير هذا عن التباس ينصب بالايه  
المفسر على قوله تعالى على الاضمار ببشرطة التفسير فيكون تقديره



انا خلقنا كل شيء بقدره ولو وضع كل فيه بالابتداء ليكون مبتدئ  
 جعل الفعل للشيء وهو خلقناه خبرا لاداء المبتدأ كان هذا العمل  
 لا المبدأ ومعناه مؤدفا للتعبير ان نصب كل في اداء المعنى المقصود  
 اذ لا انة خفيف لبسته الى التباس خلقناه بالصفة ان يكون مبتدئ  
 لشيء لاحتمال كون قوله تعالى بقدر خبرا لبتدئ وهو ان يكون  
 خلقناه صفة وبقدر خبرا لاختلاف المعنى المقصود فينبغي ان يكون  
 لتعبير مختار خذ عن التباس وليكن نصافي المعنى المقصود في  
 يكون خبرا جملة فعلية فان المقصود من هذه الآية الحكم  
 كل شيء بانه اعيان كل شيء مخلوق لنا اذ مخلوق بخلق الله تعالى  
 لا خالف غيره بقدر اى حال كون ذلك المخلوق بتقديرنا وادنا  
 ومشتتنا لان المقصود منها الحكم على كل شيء مخلوق لنا انه بقدر  
 يعنى ليس المقصود من هذه الآية ان كل ما هو مخلوق بالذات لا  
 بواسطة الغير بل هو مخلوق بقوله تعالى من غير توسط العبد و  
 انه بقدر اى بتقديرنا وان دنا فانه اى فان هذا الحكم يوم كون  
 اى ان يكون بعض الاشياء الوجود كالافعال الاختيارية بعبد  
 غير مخلوق لله تعالى عن ذلك وذلك اما لعظيم قدرته على خلقها و  
 اما لعظيم علمها والاقل يستلزم العجز والعجز والثاني الجبر بان  
 الله عنها علو كبر اعطاه تعالى ان الله على كل شيء قدير وان لم يكن  
 شيء عليم ولا خالف الاصول على ما سبق تحقيقه كما هو مذهب  
 هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية كالنصب والتمني  
 والخيالة وغيرها ان يكون فيه ادنى دهم البخرية لله سادته

يقولون ان العبد خالف لفعله الاختيارية كالقدور  
 فيكون خالفه ويلزمهم تعدد الالهة اذ يكون كل واحد الالهة  
 فيكون منافيا لقوله تعالى انما الله الة واحد ولقوله تعالى  
 فاعلم انه لا اله الا الله وغير ذلك من الايات الدالة على وحدانية  
 تعالى وخرقا لما انعقد عليه الاجماع من الصحاح به والتابعين  
 الذين هم اهل السنة والدين ويستوى الامر ان الرفع بل  
 من الامر ان يدل البعض او خبر مبتدئ محذوف والاولى اولى  
 من التاني والتعبير في اللام الذي وقع في مكان الاضمار على شريطة  
 التفسير من غير ان جميع لاحد الجاهلين على الاثر فلم يحكم ان  
 ان اراد ان يتكلم بهذا الكلام ان يختار كل واحد منهما اى من  
 الرفع والتعبير بلا تفاوت بين الاختيارين يعنى بلا ترجيح  
 احد على الاخر في مثل زيد قام وعمر اكرمته اى في مثال او  
 رده سبويه اى عنده اى عند زيد متعلق بالفعل المحذوف  
 اوفى اى عطف على عنده ونحو ذلك والاولى وان لم يكن قوله  
 عنه اوفى اى ونحو ذلك مما يقتضي ضمرا الى زيد مقدرا  
 في هذا التركيب فلا يصح العطف اى عطف جملة واكرمته  
 على انصرفى وهي جملة قام لان المعطوف في حكم المعطوف عليه  
 فيما يجب ويمتنع وفي المعطوف عليه ضمير يرجع الى المبتدئ واذالم  
 يكون المعطوف هذا الضمير لا يكون المعطوف في حكم المعطوف عليه  
 لعدم الضمير الواجب في المعطوف عليه في المعطوف وقد عرفت  
 في السابق ان الضمير لازم في الخبر اذ كان جملة فان قلت لا يصح



كونه مما يستوي فيه الامر ان ترجح الرفع باستغنائه عن  
تقدير قلت اذا كان المقصود من هذا الكلام التمام عمر وعنده فلا  
فلا بد من تقديره على تقدير الرفع ايضا فانما سكت عنه لخص  
اعتاد على السامع ان لا بد للخبر اذا كان جملة من ضمير في  
ان يكون الامر ان الرفع والنصب متساويين اي يستوي الامر  
هذا تفسير لقول من قال ان استواء الامر في المذكر ليس  
مخصوصا بالمثل المذكور بل يجري فيه فيما اذا عطف اي في التركيب  
اذا عطف فيه الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة متعلق  
بقوله اذا عطف ذلك بالجملتين جملة وجرهين اي جملة  
خبرها اي خبر تلك الجملة الاسمية جملة فعلية اذا كان الامر كذلك  
فيضع رفعه اي رفع الاسم المذكور بالابتداء اي بكونه مبتداء  
اذا اريد عطف هذه الجملة على الجملة الاسمية لمناسبة كون كل  
منها جملة اسمية وخبرها جملة فعلية ويصح نصبه اي نصب  
الاسم المذكور بتقدير الفعل الناصب له قبل خبرية الفعل الواقع  
بعده فمستبر له اذا اريد عطف هذه الجملة على الجملة الفعلية  
لان الفعل لا بد له من الفاعل والجرها والوجه ان الرفع والنصب  
مستويان لا ترجح لاحدهما على الآخر لمصداق التناسب  
فيهما اي في رفع الاسم المذكور وجعل الجملة اسمية وعطفها على  
الجملة الاسمية وفي نصب وجعلها فعلية وعطفها على الفعلية  
ففي الرفع اي في رفع الاسم المذكور في الابتداء تكون الجملة اسمية  
لتركبها من اسم وفعل هو خبر فتعطف بالبناء للمفعول ان هذا

الجملة على الجملة الاسمية الكبرى التي هي جملة زيد قام وانما سميت  
كبيرة لاشتغالها على الجملتين الاسمية والفعلية التي هي خبر  
الاسمية وهي اسمية ايضا فيختار رفع الاسم المذكور مع جواز  
نصبه لتناسب المعطوف والمعطوف عليه في كونهما اسميتين  
وفي النصب اي في نصب الاسم المذكور يكون الجملة فعلية لتركبها من  
من الفعل والفاعل فتعطف بالبناء للمفعول اي هذه الجملة على الجملة  
الفعلية وهي الجملة الفعلية وهي المعطوف عليها وانما سميت  
صغرى لاشتغالها على جملة واحدة فقط فعلية لتركبها من  
الفعل والفاعل فيختار نصب الاسم المذكور مع جواز رفعه ايضا  
لتناسب المعطوف والمعطوف عليه في كونهما فعليتين فان قلت  
لم يستوي الامر في المثال المذكور لان قرينة لرفع اقوى لان  
السلامة من الحذف مرجحة للرفع اي لرفع الاسم المذكور فيكون  
الرفع بالابتداء مختارا فكيف يستوي الامر ان حتى يكون الكلام  
مختارا في اختيار اية ما شاء قلنا نعم السلامة من الحذف  
مرجحة للرفع حتى يكون الرفع بالابتداء مختارا لكن حتى اي  
السلامة من الحذف معارضة اسم مفعول اذا نصب الاسم  
المذكور بقرب المعطوف عليه يعني اذا نصب الاسم المذكور يكون  
المعطوف عليه وهو جملة قام قرينها واذا رفع يكون المعطوف  
يكون المعطوف عليه وهو جملة زيد قام بعيدا فقرب المعطوف  
المعطوف عليه اولى من بعده وان كان فيه سلامة من الحذف  
فتعارض الهمتان فاستوى فيه الامر لان عدم الترجيح



في الجهة ينفي الترتيب في الامر فان قلت لانهم ان السلاصت من  
الحذف معارضة بقرب المعطوف عليه على تقدير نصب الاسم  
المذكور لانه لا تفاوت في القرب والبعد اي في قرب المعطوف  
عليه على تقدير النصب وبعبارة على تقدير الرفع بينهما الى بين الصلة  
اذ الجملة الكبرى وهي جملة زيد قام ايضا كذا ان الصغيرة قريبة  
من القرب ولذا فسر بقوله غير مفصولة عنها اي من جملة  
المعطوف عليها لان جملة وعمروا كومة متصلة بجملة زيد  
فاستويا في القرب ففي السخا الاقل على حاله وهو ان السخا  
من الحذف مرتبة للرفع قلنا هذا اي عدم التفاوت في القرب و  
البعد بينهما انما هو باعتبار المنتهين يعني باعتبار انتهاء  
الجملة الاولى اعني جملة زيد قام لانه يحترق القرب وبعد  
واما باعتبار المبتدأ اي عند ابتداء الاعراب لان الاعراب اول  
يبتدأ من قوله قام فالصغرى وهي جملة قام اقرب يكون  
المعطوف عليه قريبا فيبقى المغايرة المذكورة سالمة اي  
معارضة السلامة من الحذف بقرب المعطوف عليه فيستلزم  
لامر ان الرفع والنصب في الاسم المذكور فليكن ان يختار بين  
شأن ويجب النصب اي نصب الاسم المذكور ان الاسم يرفع  
في مطلق الاضمار على شريطة التفسير اذا كان واقعا بعد حرف  
الشرط او ما تضمن معنى مثل متى زيد تجده فاكروم اي  
زيد تجده فاكروم او حيثما زيد تلقاه فاكروم وغير ذلك  
ولم يكرر يذكر النص ولا الشراح ايضا اكتفاء بذكر الاصل

عن الفرع وان فيها ما منه ولعله اتعاله والمراد به اي بحرف الشرط  
ههنا اي في هذا البحث اعني نصب الاسم المذكور وجوبا اذا كان  
واقعا بعد حرف الشرط حرفان وهما ان ولو فان كلمة اما و  
ان كان من حروف الشرط عند المع لا ان عنده حروف الشرط ثلثة  
حيث قال حروف الشرط ان ولو واما وكذا عند يويه الا اذا ما  
فانها عنده حرف الشرط ايضا واما عند غيرهما فحرف الشرط اسما  
اثنان ان ولو فحكمها اي حكم كلمة اما ما سبق من اختيار الرفع  
بيان لما اي من كون رفع الاسم المذكور الواقع بعدها مختارا مع  
غير الطلب يعني اذا كان الفعل للفتحة غير طلب واختيار النصب  
اي وكون نصب مختارا مع الطلب اذا كان ذلك مطلبا فهي مستثناة  
ههنا كما ذكره قال ويجب النصب بعد حرف الشرط غير اما فان  
حال الاسم الواقع بعدها قد علم وكذا اي كما يجب نصب الاسم المذكور  
الواقع بعد حرف الشرط غير اما كذلك يجب النصب اي نصب  
الاسم المذكور الواقع بعد حرف التخصيص وهو حرف عند  
التخصيص اي بعد صلا والاه بالشديد فيهما الا عند الليل  
في الاوهي مخففة عنده على ما سياتي ولولا ولوما واما  
وجب النصب اي نصب الاسم المذكور اذا كان واقعا بعد حرف  
اي بعد حرف الشرط والتخصيص وجوب دخول اي دخول  
هذين النوعين من الجوز على الفعل لفظا اي حال كونه لفظا  
او تقديره اي حال كونه مقدرا منويا والمراد بالفعل حيثما  
لفظا او تقديره الفعل المتعدي لا مطلق الفعل لا يخفى على من



له ادنى ثامنا وانما وجب دخوله على الفعل لفظا او تقديرًا أما حروف  
 التخفيف فلا ان التخفيف هو الترخيف وهو الحث من حرجه  
 حرصه لا يكون الا فيما يمكن تحصيله من الافعال كقولهم لا  
 يمكن تحصيلها واما الله فمكونه على الشيات ولا يستغفر  
 لا يمكن تحصيله فلا يمكن الترخيف على تحصيله لان ما لا يمكن تحصيله  
 لا يكلف فكيف يجوز على تحصيله الا انه اذا دخلت على  
 تكون التوبيخ والتنديم على ترك الفعل لانه لا يمكن التخفيف  
 على ما فات الا انه يستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه ترك  
 الماضي شيئا يمكن تذكيره في المستقبل كما في من حيث تعدى  
 للتخفيف على ما فات واذا دخلت على المضارع في التخفيف  
 يعني الحث على الفعل والطلب له فالمضارع اما لفظا او ثوبا  
 محذورا لا يستغفر من الله ولولا اخره في ال اجل قريب و  
 اما حروف الشرط فلا ان الشرط للعلامة والسبب بذكره  
 عليه كذا اذا جعل علامة له مثل قولك ان جئتني اكرمت  
 حيث جعلت معنى المخاطبة علامة لا كرامتك اياه فهذا  
 الا في الفعل ولهذا اختصت هذه الحروف بالفعل نحو  
 قولك ان زيد ضربته ضربتك في تقدير ان ضربته زيد ضربته  
 مثال خبره حروف الشرط وقولك الا زيد ضربته في تقدير انه  
 ضربته زيد ضربته مثال حروف التخفيف وهذه حروف  
 ترتيب اللفظ وما فرع من بيان كون النصب في الامم المذكورة  
 والرفع فيه ايضا مستواه الاخرين فيه وكون النصب

فيما زاد ان يبين كون الرفع واجبا فيما ايضا الا انه لم يقل ويجب  
 الرفع فيه كما ظاهرا ويجب فيه النصب لانه اذا وجب الرفع فيه لم يكن  
 مثالا للاضمار على شريطة التفسير فقال وليس مثل ان زيد  
 بالاسم المفعول به للجاز والجواب قائم مقام الفاعل منه الجاز والبر  
 في محل النصب لانه خبر ليس اي كل تركيبة في باري النظر لانه  
 فما اخبر عاملا على شريطة التفسير واختيار النصب فيه وبعد  
 التعليل يعلم انه ليس منه اي من باب الاضمار على شريطة التفسير  
 فان زيد منادى في هذه المثل وان كان للوصل يظن بنى للمفعول  
 في باد النظر بادي من هذا الامر ان ظهر من باب سماع في ظاهر  
 انظر ومن هذه جعل من بداء ومعناه اقول النظر وكلاهما هنا  
 جازان انه اي ان هذا المثال من اضمار عاملا على شريطة التفسير  
 والله مع اسمها وخبرها قائم مقام فاعل يظن والمختار عطف  
 على محل انه اي ويظن المختار فيه اي في الامم المذكور النصب بالرفع  
 لانه نائب فاعل قوله المختار لوقوع اللفظ المذكور فيه اي في ذلك  
 المثال المذكور بعد حروف التفسير وهو المصنف في الاخرت سابقا  
 ان اللفظ المذكور اذا وقع بعد حرف الاستفهام المختار فيه النصب  
 وهو هنا كذلك لكن استدل من قوله وان كان يظن في بادي  
 النظر لا يعني الا انه يظن بعد تحقق النظر التعليل في الكلام  
 الوصول الى ما هو المراد منه او بيان ما هو المقصود وايضا  
 يظن ان في كلامه اذا اتمه اي بعد اتمام النظر فيه والوصول الى ما  
 هو المراد منه ان اي ان مثل ان زيد ذهب به ليس منه اي من باب

ايضا



اد من باب الاضمار على شريطة التفسير فانه وان صدق للموايل  
 الى على ذلك المثال انما ان از يد في ذلك المثال اسم بعده فعل وهو ذهب  
 به مشتغل عنه بضمير اي فان عن العمل فيه بالعمل في ضوئه وعمر  
 قوله به هذا بيان لقوله فان زيدا فيه وان كان في بادى النظر انه  
 للحكمة ليس بحيث اذ ليس زيدا بمكان لو سئل عليه او على زيد  
 هو الفاعل بعينه وهو ذهب به او مناسب وهو اذ ذهب بالنظر  
 لنصب او لنصب الفعل الذي هو ذهب به بعينه او مناسب الذي هو  
 اذ ذهب به هذا بيان لقوله كن يظهر بعد تحقق النظر انه ليس منه لان  
 ذهب به لا يعمل النصب لان معلوم لازم متعدي بالباء لا يعمل النصب  
 بنفسه والمثال ان المراد منه ههنا البناء للمفعول والمبني للفاعل اذ  
 لم يعمل النصب فكيف يعمل المبني للمفعول وكذا اي كما ان ذهب به  
 لا يعمل النصب كذلك مناسب لا يعمل ايضا اعني اذ ذهب بالبناء للمفعول  
 لان الذهاب المتعدي بالباء يناسب الاذهاب معلوما ومجهول  
 فان قلت ان هذا المثال اذا لم يحذف فيه تسليط الفعل المفتوح بعينه  
 ولا يناسبه لذي هو اذ ذهب بالبناء للمفعول لا يلزم ان لا يكون  
 باب ما اضمر عاملا على شريطة التفسير لانه لا يتصور المناسب  
 ما يناسب ذهب به اذ ذهب بالبناء للمفعول واذا لم يفسر به  
 فليقدر مناسب اخر يعنى غير اذ ذهب ينصبه حتى يكون هذا  
 المثال من ذلك الباب مثل بلا بس فعل مضارع معلوم من لابس  
 لان الذهاب المتعدي بالياء يلزمه اللابسة او اذ ذهب  
 حكاه كونه كائنا على صيغة الفعل الماضي المعلوم قلنا ان الذهاب

وانقرو بالياء يلزمه الاذهاب سو كان معلوما ومجهولا فيكون قد برهن  
 ان تقدير الناسب لا تقدير ازيد ذهب به زيد لا بسيد الذهاب به  
 يكون العمل الناسب لزيد بلا بس للقدرة تقديره ايا بلا بس الذهاب زيد  
 ذهب به او ازيد بلا بس اذ بالذهاب به تقديره ايا بلا بس اذ زيد  
 ذهب به او ازيد اذ ذهب احد فيكون الفعل الناسب له اذ ذهب  
 بالبناء للفاعل تقديره اذ ذهب احد زيد ذهب به فيكون هذا المثال  
 من هذا الباب ومما يختار فيه النصب فلم يصح قول المصنف وليس  
 مثل ان زيد ذهب به منه لانه وان لم يصح تسليط الفعل بعينه فقد  
 صح تسليط ما يناسبه بالزوم قلنا المراد بالناسب في قوله او  
 مناسب ليس للناسب مطلقا بل ما يرد في الفعل المذكور المفتوح  
 وبلازمه اي يلزم الفعل المذكور للمفتوح اتحادا ما استند اليه  
 اي بشرط ان يكون فاعل الفعل المضمر والفعل المذكور متحدا يعنى  
 واحدا في هذا الباب حتى لو لم يتحد لا يكون مناسباً فالأشهاد ان  
 كان فاعل الفعلين متحدا فيما ذكرته ايتها السائل من المثال مفتوح  
 لان السند اليه فيما يرد فيه او بلازمه الذهاب او احد وفي الفعل  
 المذكور هو زيد فلم يوجد الاتحاد في السند اليه واذا لم يوجد الاتحاد  
 فيه لا يكون مناسباً لفقدان الشرط وهو الاتحاد في السند اليه  
 اذ كان الامر كذلك يعنى واذا لم يكن مثل ان زيد ذهب به من هذا الباب  
 لعلة المذكورة فالرفع يشير الى ان الفاعل مترتبة بمعنى الشرط يعنى  
 جواب لشرط محذوف اي يقع زيد في المثال المذكور وهو ان يذهب  
 ذهب به وليجب بالاستدلال ان يكون مبتدأ محو لا بالعاملة المفعول



وتنصب ان نصب في ذلك المثال غير جائز بالمفعولية لئلا يكون مفعول  
لفعل محذوف لانه اذا لم يكن له مفتاح لم يجز تقدير الالف الناصب فالاول في  
التعير ان يقولوا وتعتبر بالمفعولية غير جائز بتقدير قوله بالمفعولية  
يقع الفصل ثامنا فلان المثال المذكور من باب الاضمار على شرطه  
لان لا يجوز تسليط الفعل المذكور بعده ولا ما يناسب بالترتيب او  
الرفع والحال ان تسليط احد هما شرط وانتفاء الشرط يستلزم انتفاء  
الشروط فكيف يكون ذلك المثال مما اى من القسم الذي يختلف  
في ذلك القسم النصب او تنصب كالمذكور لان اختيار النصب مبني  
ان يكون ذلك من باب ما اضمر عاملا على شريطة التفسير وقد مر  
ان هذا التفسير للقسم ليس منه فينبغي ان يكون رفعه وجوبا  
وكذا ان مثل ان ذهب في عدم كونه من هذا الباب وجوبه  
بالابتداء لان قوله تعالى فعلوا قوله وكذا اخبر مقدمه وقوله  
تعالى بستان قوله كمن شئ اه يصدق عليهم انه لم يعد فعل مستقلا  
بضميره الا انه لا يقع تسليط عليه برفع الاشتغال لسفاد المعنى  
تقدير التسليط لانه يكون المعنى ان الناس فعلوا كل شئ في بيوتهم  
فيكون في الرب متعلقا بفعلوا والرب بضمتهين جمع زبور ككنه  
وكتاب هو المكتوب وهو ففعلوا بمعنى للفعل كملوب بمعنى محمودة  
اي في صفات اعمالهم والصفات جمع صيغة وهي الكتاب و  
شئ كتب عليه وبمعناها صفات وصف كذا في التصاح فهو قوله  
تعالى فعلوا في الرب ليس من باب الاضمار على شرطه  
لانه لو جعل من هذا الباب وقراء بنصب كل الصاوات لرب

تقدير قوله تعالى فعلوا في الرب فعلوا اي الناس والخلاد كل  
من خير او شئ من اعمالهم في الرب يعني اوقع الناس من كل شئ  
من خير او شئ في صفات اعمالهم ففعلوا في الرب ان كان ظرفا لقوله  
متعلقا بفعلوا المقدر الناصب كل شئ فسد المعنى او معنى هذا القول  
ان يكون المعنى على ما سبق اوقع الخالق يعني كل واحد منهم كل شئ من  
خير او شئ في صفات اعمالهم وهذا المعنى غير صحيح لان صفات  
اعمالهم ليست محلا لافعالهم حتى يوقعوا فيها اعمالهم بالصفات  
مثل افعال الملائكة وهم الكرام الكاتبون لانهم اي لان الخلائق لم  
يوقعوا فيها في تلك الصفات فعلا لا خيرا ولا شرا لا قليلا ولا  
كثيرا بل اكثرهم وجمع كرم مثل صغير وصغار وعظيم وعظام  
وهو بالفارسية خوش خوى وخوش ميزشت الكاتبون و  
هم حفظة الذين يكتبون افعال العباد من خير او شئ لقوله تعالى و  
عليكم حافظين كراما كاتبين او قهوا في اي في الصفات كتابة  
اعمالهم اي افعال العباد وان كان قوله تعالى في الرب ظرفا مستقرا مع  
متعلقه المحذوف المقدر صفة لشئ بناء على تجوز الفصل بين ال  
الصفة والموصوف مع انه اي كونه في الرب صفة لشئ خلاف  
الصفة الالهية الكريمة لان الظاهر ان يكون ظرفا مستقرا مع متعلقه  
المقدّر في محل الرفع على انه خبر البتة ومع هذا يقع فصل بين  
الصفة والموصوف باجنبي وان كان جائزا فان المعنى المقصود  
من الآية انه المقصود منها على ما قلنا ان يكون كمن في مبتدأ وجملة  
فعل صفة لشئ وفي الرب ظرفا مستقرا في محل الرفع خبرا له



فالمعنى على هذا أن كل شئ هو مفعول لهم إذا للعباد وكان ثابتا  
في الزبرج في مصايف العالم مكتوب خبر فيه إلى في تلك المصايف  
في بعض المعنى ولا يفسد ولا يفوت المقصود منها أيضا قوله مؤنث  
إما حال عن المبتدأ وهو قول المقصود يعني المقصود من هذه الآية  
هكذا حال كونه مؤنثا وأما عن الضمير المستكن في قوله كائين  
أن كل شئ هو مفعول لهم كائين في الزبرج حال كونه ذلك المفعول  
فيها مؤنثا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطير يعني على ابن آدم من  
خير أو شئ قليل أو كثير مستطير يعني معلوم لنا لا يشك منه شئ  
عن علمنا لا المقصود منها أن كل شئ كائين بالجزء صفة شئ في محله  
أعمالهم مفعول الرفع خبر أن لهم متعلق بالخبر لأنهم لم يوقعوا فيها  
شئيا ولا يقدرون أن يوقعوا فيها فضلا عن الإيقاع فإذ كان كائين  
فالرفع يعني رفع كل شئ لازم وأوجب على أن يكون كل شئ مبتدأ  
مفعولا للعامل المعنوي والجملة الفعلية بعده وهي مفعول في محل الخبر  
صفة شئ هذا من قيل عطف شيئين على مفعول غايل ولعله وهو  
أن يكون بحاطف واحد وهو جازا اتفاقا على ما يليان وعلى أن  
يكون الجار والمجرور في قوله في الزبرج محل الرفع بناء على أنه تعالى  
أن الجار والمجرور أو أن قوله في الزبرج خبر المبتدأ تقديره لو تقرب  
قوله تعالى على التوجيه المذكور كل شئ مبتدأ هو مبتدأ ثان لمجرور  
لهم خبر المبتدأ الثاني والجملة الاسمية في محل الخبر صفة لشئ  
ثابت خبر مبتدأ الأول في الزبرج متعلق بقوله ثابت بحيث متعلق أيضا  
بقوله ثابت لا يفاد مبنى للمفعول أي لا يترك من الشئ الذهو

مفعولهم كبيرة ولا صغيرة يعني كثيرة وقليلة خير وشئ فيكون  
مؤنثا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطير قوله وأعلم بتبين على أن قول  
لص ونحو الزنية والزنى الآية جواب عن سؤال مقدّم وهو أنه قد  
أنهم المذكور إذا كان الفعل الرفع بعد المشتغل عنه بضمير أو متعلق  
أو الفاعل عن العمل فيد بالعلم في الضمير أو متعلق هو امرأ غوزيد أضر به  
أو نهيها غوزيد لا تضربه فالخبر فيه أي في ذلك الاسم نصب  
وإن جاز فيه الرفع أيضا لئلا يلزم وقوع الطلب خبر بلان  
نافية على ما سبق والظاهر أن قوله تعالى الزانية والزنى فاجلة  
كل واحد منهما الآية داخل خبر أن وهو مع اسمها وخبرها خبر لوقوع  
والظاهر تحت هذه القاعدة أي قاعدة ما أخير عامله على  
شريطة التفسير لصدق تعريفه وهو كل اسم بعده فعل أو خبر  
مشتغل بضمير أو متعلقه لو تسلط عليه صوابا ومناسبة لنصب  
ووقع الهم المذكور أيضا فيد قبل الأمر لأن فاجلة امرأ و  
أن كان مقصودا بالفاء مع أن القرء جمع قارئ من قرء  
كقارئ جمع ناصب من نصر وبابه فتح انفتحوا أي في هذا القول  
على الرفع أي على رفع الهم المذكور اتفاقا لهم جهة قاطعة لأنهم أخذوا  
القرء من صاحب الشريعة رسول الله صلى الله عليه وسلم إما  
بواسطة أو غير واسطة فلم يمتنع اتباع النجاة إليهم إلا ورواية  
شاذة عن بعضهم هو عيسى بن عمرو والشاذ لا يعبد به إذا كان  
المركز لأن قاطعة النجاة المحالفة قاعدتهم المأخوذة من العربية  
انفتح القرء المأخوذ من صاحب الشريعة لأن فتحوا أي ذهبوا



لا بيان للحيلة لإخراجه أي لإخراج قوله تعالى الزانية وأنشأه  
 عن القاعدة المذكورة وهي ما أخرجه على شريطة التفسير ليدل  
 اتفاق القراء على غير المختار في الاسم المذكور وهو رفع لما عرفت  
 أن الاسم المذكور إذا وقع قبل الأمر والنهي فالمختار فيه النسب في  
 جائز غير مختار فاشارة للمصير لما تحلوا أي لما جعلت  
 حيلة لإخراجه أي لإخراج قوله تعالى الزانية وأنشأه  
 القاعدة حتى لا يكون اتفاق القراء على غير المختار ولا يكون  
 القاعدة أيضاً مخالفة لما اتفقوا عليه وهو أن شأن أحد  
 ما ذهب إليه المبرد وثانيه ما ذهب إليه ميبويه فقال  
 ونحو الزانية والزاني أي كل موضع وقع فيه الاسم المذكور  
 الأمر للصديقين كمن بشرط أن يكون ذلك الاسم صفة  
 باللام لأنه إذا لم يكن كذلك لا يجري فيه فإذ حسبوا اليد من  
 التمثيل فاجلدوا أمر حاضر من جلد مجلد وما يابى ضرب  
 يقال جلد ضرب كل واحد منهما أي من الزانية يعني الزانية  
 والزاني وإنما عبر عنها بالزانية لشمس كلمته ما بعده أو  
 لإطاعتها لمن رافها ضاربت كل ثما هي فعلت ذلك الفاعل  
 فعبر عنها بالزانية قوله ونحو مبتدأ والفاء مبتدأ  
 أي في نحو الزانية مرتبط بكسر الباء خبر للمبتدأ الثاني وهو  
 مع خبر خبر المبتدأ الأول بمعنى الشرط يعني الفاء هي خبر  
 الخبر بالشرط المستفاد من الفاء واللام في الزانية ونحو  
 جعل الباء متعلقاً بالربط بقية الشرط لأن الجزاء مرتبط به

فتكون الفاء ربطية بينهما عند المبرد فخرج هذا القول وأمثلة  
 عن التعريف بقوله مشتغل عنه بضمه أو متعلقه فامتنع إلى  
 التسلط أيضاً لأن الفاء مانعة عنه فلم يكن مثل هذا القول  
 من باب ما أخرجه على شريطة التفسير يكون الألف واللام  
 كما نيت في الزانية والزاني مبتدأ لأن الألف واللام من الموضع  
 الموصولات على ما سياتي إلا أنه لما شبهته اللام الحرفية لفعل  
 استخرجوا أن أدخلوا على الفعل فدخلوا على الاسم الذي فيه معنى  
 الفعل وهو اسم الفاعل ولم يفعلوا صيرنا لا غير على ما سياتي تحقيقه  
 وهو لا يصفه مبتدأ فيه أي في المبتدأ معنى الشرط ليقين أن المبتدأ إذا  
 كان موصلاً صفة فعله أو ظرفاً يكون معنى الشرط واسم الفاعل الذي  
 هو مبتدأ أي صفة الفاعل والمادة الدخلة هي عليه لأن اسم الفاعل صيرنا  
 بمعنى الفعل كالشرط فيكون تقديره التي ذهبت أي مكنته نفساً بالزانية  
 والذي زناى والذي فعل ذلك الفعل فيكون الزاني سبباً للجزء  
 هو الجدل صيرنا خبر للمبتدأ وهو قوله فاجلدوا كالجاء مثل الذي ما  
 بأن يلبس فأكرمته أي فاستحق لأكرامك والفاء الدخلة عليه أي  
 على خبر المبتدأ مرتبط بالشرط يعني جئت لربط الجزاء بالشرط  
 لذلك الدلالة للفاء على سببية أي على شرط الجزاء لأن الفاء وضعت  
 لبيان ما قبلها لما بعدهما فإذا دخلت على الجزاء يعلم أن الشرط سبب  
 للجزء حيث لو لم تدخل عليه لم يعلم للتبعية كقولك الذي يأتيه فله  
 درهم حيث دخلت على قوله درهم الدلالة على أن الإتيان سبب  
 له ولو لم يأتى لما تحقق درهم ومثل هذا الفاء أي الفاء الذي وقع



جوابا للشيء حقيقة او حكما لا يحكم بعمل ما في غيره فيما قبله لانها تلي  
 على ان ما بعد ما من زيدون ما قبلها فيكمه وقوع محمول ما بعد  
 اي محمول الفعل الذي بعد ما فيما قبلها لان ينعكس الامر ان يكون في  
 قبلها من يول ما بعد ما اذا كان الامر كذلك فامتنع تسليط فعل  
 المذكور بعد اي بعد الفاعل على ما ادى الى الهم وقع قبله في قبل الفاعل مع  
 ان التسليط بشرط هذا البنية فاذا امتنع كون حرف الفاء مانعا له كان  
 قوله تعالى الزينة والزنى خارجا من هذا الباب لخروج منه بقوله  
 من لم يعل عليه او مناسب فتعين فيه لرفع اذ فوجب في ذلك الهم الرفع  
 بالابتداء متغيرنا لمعنى الشرط فاجلدوا المائة خبر لان الانشاء يقع  
 وقوله خبر وان كان بالتأويل ولذا لم يتقيد المص الجملدة الواقعة  
 خبرا بالخبرية حيث قل والخبر قد يكون جملة كجملة مثل زيد  
 ابو قائم او فعلية مثل زيد قام ابن وهذا المرجح اقول لغير  
 احتياجه الى الاختفاء ولذا قدم للمض وكذا الآية فيه جملة واحدة  
 الآية جملتان مستقلتان المراد بالانفصال ان لا يكون ذكر احدهما  
 متفرعا على حذف للفعل من الاخرى والا فلا يستقل بينهما حيث  
 يكون الثانية مبنية للاولى ومفسر لها عند سيوبه اذ في رتبة  
 مبتدأ عند محذوف المضاف واقم المضاف اليه مقامه مثل جاني زيد  
 يدريك ليصح حمل الخبر على المبتدأ والزنى عطفا عليه بالواو وحذف  
 مفرد على مفرد محذوف للمضاف ايضا والخبر محذوف جواز بالقرينة  
 الحالية اي حكم مبتدأ مضاف الى الزينة والزنى فيما موصوف  
 يتلى بالبناء المنقول وما استمكن فيه فابوب والجملة صلته واقع وتبين

في القرن الذي يتلى ويقر عليكم ايها المؤمنون بعد طرف من الظروف  
 الحاصية مبنية على الضم لكن ههنا السبعين لزمان الحال بعلاقة ظرفية  
 لان الان يتبع لثابت او بعد قوله الزينة والزنى وذلك الحكم فاعله  
 فاجلدوا اي فاضربوا اليها الحكم كل واحد من الزينة والزنى ما ثلثة جلد  
 وقوله فاجلدوا جملة من الفعل والفاعل ثابت لبيان الحكم الموعود  
 فيجوز الاول والفاء قوله فاجلدوا عنده اي عند سيوبه ايضا اي كما اتهم به  
 ليست عبد المبرد السببية معنى بحول الشرط اي مقدم اذ اثبت ذاتها  
 شيئا ذلك باربعة شهداء يشهد ذلك بالزنى في اربعة فبالسرا والاقارب  
 كذلك بشرط ان لا يكونا محضين وصفه الاحصان العربية والتكليف  
 والامام والوصي بيحاج صريح فاجلدوا وقيل الفاء ههنا ثلاثة لتأكيد  
 صوق الجملة الثانية بالجملة له لا اول كالمكون الثانية ببيان الحكم الموعود  
 في الاول والفاء ههنا للتفسير اي لتفسير ذلك الحكم ~~وهذا~~  
 جزئية وموقوله فاجلدوا وكل واحد منهما الآية لان المراد بالجزء  
 ههنا طائفة من الحكم لا المسند والمسند اليه وجزء الجملة موقوله  
 فاجلدوا لا يعمل في جزء جملة اخرى لان جملة اجدوا وكل واحد الآية كما  
 كونه مستقلا لا يعمل جزء منها في جزء الجملة لله المتقدمة التي موقوله  
 الزينة والزنى فيمنع التسليط اي تسليط الفعل الواقع بعد الامام  
 المذكور بعينه او مناسبة على الهم المذكور فلا يدخل هذا الفعل على كلام  
 التوجيهين في الضابط اي باب ما اظهره امله على شريطة التفسير  
 لعدم كون التعريف صادقا عليه فتعين الرفع اي فوجب رفع الهم  
 المذكور على ان يكون مبتدأ محذوف فاجلدوا والخبر على مذهب سيوبه او



او على ان يكون الالف واللام موصولا مع صلت مبتدأ متضمنة للمعنى الشرط  
 فاجلدوا جزاءه في معنى المبرر على مذهب المبرر والاعطف على توجي  
 المبرر او على توجي يسيويه ولذا قال الشارح لى وان لم يكن الثاني  
 قوله فاجلدوا مرتبطا بمعنى الشرط كما هو مذهب المبرر او لى  
 الآية جملتين مستقلتين على ما هو مذهب يسيويه اي على كل من  
 الغاء بمعنى الشرط فمضى الى هذه الآية كون دخلته تحت الضابط  
 لصدق التعريف عليها لانه يصدق على قوله الزنية كل واحد منهم بعده  
 فعل مشتغل عنه بضمير او متعلق بحيث لو سطر عليه هو لو مناسب  
 لنصبه وانما كانت دخلته تحتها فالجواز فيها ان هذه الآية النصب  
 لكون الاسم المذكور واقعا قبل الامر لما عرفت سابقا انما كان  
 واقعا قبل الامر والتميز بينه وبين النصب واختيار النصب فيه بال  
 كونه مخالفا لما اتفق عليه جمهور القراء وما يكون مخالفا لما اتفقوا  
 عليه يكون باطلا لما سبق لانفاق القراء على الرفع لى رفع الاسم المذكور  
 في الآية فاذا كان الامر كذلك فلا بد من جعل الغاء الذى في قوله  
 مرتبطا بمعنى الشرط كما هو مذهب المبرر وجعل الآية جملتين  
 مستقلتين كما هو مذهب يسيويه لست بمتبعين لى رفع الاسم المذكور  
 فيها فيكون لما اتفق عليه القراء وقيل في معنى قوله والآلة مسطوف  
 على مقدم في الاقسام الثلاثة بمعنى ليس بالتركيب الثلاثة المتقدمة من  
 هذا الباب والآية وان كان كل واحد منها من هذا الباب فاختار  
 في الالف الواقعة في كل منها النصب اما اختيار النصب في الاولى والثالثة  
 فلو قيل بعد حرف التثنية او قبل الامر والتميز اما في الثانية فلا

فلا لباس بالصفة واختيار النصب فيها باطلا في زيد كل واحد  
 منها فتعين الرفع لما عرفت ايضا فيه **الرفع** اي ذى الاربعة  
 اذ في الثالثة يعنى انما باعتبار الحال لا باعتبار التصدير لاسيما  
 من تلك المواضع التى وجب حذف ناصب المفعول به فيها **الرفع**  
 لما فيه التحذير من سمي اللفظ المحذره في خواياك واياك محذرة  
 ليس بتحذير بل حوالة للبالغة حق صار نفي التحذير تسميته  
 لهم مدلول وانما وجب حذف الفعل الناصب للمفعول به فيه اى في  
 هذا الباب لضيق الوقت عن ذكره لانه لو ذكر لفان وقت التحذير  
 لان مثل انما يقال عند شاذفة الهلاك وشدة الخوف او القصد  
 لرفع سرعة بسره الى ما هو المقصود من الكلام وهو في اللغة  
 تحذير من المصدور مضاف الى المفعول عن شى يقال للشيء الاول  
 المحذره والشيء الثاني المحذره وتبعيد عنه اى تبعيد الشئ عن  
 الشئ يقال حذف الشئ عن الشئ اذ اخوفته وبقدته عنه وهو  
 في الاصطلاح النكاح وعرفهم محمول اى لم عمل بالبناء للمفعول فيه  
 النصب بالرفع قائم مقام الفاعل بالمفعولية وقيل المحشى بنه  
 بل على ان المفعول بنا قول المفعول فيه فالمفعول في هذا المقام من قيل  
 الحذف والايصال وقيل من اطلاق اسم الحال على المحل انتهى عن اهل  
 اطلاق المفعول على اللفظ باعتبار انه محل الامر بتقدير انفق طرف منق  
 وقع منه لجمهور المجهول ومضاف الى المفعول اى محمول كايين بيان  
 بقدر فيه فعل ناصب له بشئ اتق او يتعدا فصح تحذيرا اى تحذير  
 من المفعول ذلك المفعول وبقد تحذيرا او تبعيدا فيكون قوله تحذيرا

فحينئذ



مفعول مطلقا مثل قولك ضرب ضربا حذف فعل الناصب له يجوز  
 بقرينة النصب ان المنصوب لا يبدل من ناصب واذا لم يكن مكان  
 يكون محذورا او ذكر بالبناء المنصوب ناصب ما استكن فيه اي ذكر  
 ذلك المفعول تحذيرا فيكون قوله تحذيرا على هذا مفعولا له اي ذكر  
 لان يكون محذورا حذف فعل الناصب ايضا فيما بعده منقول  
 تحذيرا اي فيما يكون ذلك المفعول محذورا من الشيء الذي وقع ذلك  
 اما بالعطف مثل اياك والحمد فان المفعول هو ذلك والرفع بعده  
 الاسد فيكون المفعول المحذورا عن الاسد الجار والمجرور مثل اياك  
 من الاسد او ذكر بالبناء للمفعول المحذور منه بالرفع لان فاعله مقادير  
 المفعول المذكور وقوله منه في محل الرفع لانه قائم على ان نائب الفاعل  
 لقوله المحذور والضمير راجع الى الفاعل واللام كونه بمعنى الذي ان  
 الذي محذور منه مكرر حال من قول المحذور منه على ان يكون  
 الثاني تأكيد الغنطيا للاقل قوله ذكر حال كونه على صيغة الماضي  
 المجهول كما قلنا عطف على محذورا وذكر المقدر بالجملة صيغة واحدة على  
 سبيل البديل ولذا لم يكن اي على حذف المقدر او ذكر المقدر وفيه  
 مصدر منصوب عطف على تحذير كانه قيل اول ذكر المحذور منه  
 مكررا اذ يتكرر المحذور منه بالالف في التحذير بضميق الوقت و  
 يعقوب ذكر المفعول المنصوب هذا انما يقع على التوجيه الثاني وما  
 يستفاد من قول اول ذكر المحذور منه مكررا ان ذكر ذلك المفعول  
 لذكر المحذور منه مكررا وما على التوجيه الاول فيكون التقدير محذورا  
 ذلك المفعول لذكر المحذور منه مكررا وهذا لا يصح لان المفعول ههنا

محذورا

محذورا بل محذور منه فان قلت فعل محذورا اي على كون ذكر المحذور منه  
 مفعولا على محذورا او ذكر المقدر لا يبدل من ضمير راجع الى المفعول  
 في المفعول مثل ان يقول او ذكر عنه المحذور منه او يقول او ذكر  
 المفعول مكررا كما كان ضمير في المفعول عليه راجعا الى المفعول في  
 وهو الضمير المستكن في اخر القامين لان صفة الشيء او خبره او  
 مفعولا عليه اذا كان جملة فلا بد من ضمير فقول المص او ذكر المحذور  
 منه جملة معطوفة على جملة اخرى هي ذكر او حذف المقدر الذي هو  
 صلة لقوله محذورا فلا بد من ضمير في المفعول لان المفعول في حكم المفعول  
 عليه على سبيل تحقيقه قلنا نعم في المفعول من ضمير كذا في المفعول عليه  
 انه ان الالة خولف ووضع في المفعول الهم المقدير وهو المحذور منه  
 موضع الضمير على خلاف مقتضى الظاهر لان مقتضاه الضمير او تقدير  
 كنهه اذ كلام المص او مفعول اي الهم على فيه النصب بتقدير اتي ذكر  
 ذلك المفعول مكررا لان المفعول قائم مقام المفعول عليه الالة في  
 كنهه في المفعول وهو المحذور منه موضع الضمير العائد الى المفعول  
 في المفعول عليه كما في قوله تعالى الحاقة الحاقة الالة اشجار مفعول له  
 قوله وضع بانه ان بان الضمير في المفعول محذور منه لا محذور كما في  
 المفعول عليه يعني لو اظهر كذا في المفعول عليه يرجع الى المفعول فيكون في  
 القسم الثاني ايضا محذورا مع ان في القسم الثاني محذور منه فلم يتم اقتضا  
 التحذير قوله وان تحذف مثل اياك والاسد واياك وان تحذف وفي  
 الحاشية شبه بتكرار المثال على انه لا غلب في هذا القسم من التحذير اذا  
 كان وقد يجمع مكررا نحو اياك والشر بتقدير اتي بصيغة الخطا ية

او تقدير



على ما ذهب اليه سيويه وقد يكون اسما ظاهرا مضافا الى الخاضع  
 نحو نسك والسبق والغائب هو الشاذ النادر مثل قوله اذ بلغ  
 الرجل الستين فايها وايا الثوب انتهى وانما كان الاغلب لمخاطبة  
 ان هذا تحذيرا عما يكون في الخطاب وقد يكون في المتكلم لان الانسان  
 يحذر نفسه ويشذ في الغائب لان تحذير الغائب لا يمكن الا بتقدير  
 منزلة الخطاب وفيه اشارة ايضا الى انه يجوز ان يكون المحذو  
 في هذا القسم اسما او فعلا حذرا مثلا لان الاول نوعي التحذير ومفعول  
 معناه اي معنى المثال الاول على القسمين اما ان يكون المحذو مفعولا  
 المحذو منه مثل بعد نفسك بتوسيط النفس والقياس ان يقال  
 بعدك لانه فصل الضمير ووسط النفس المضاف اليه حذرا عن  
 اجتماع ضمير الفاعل والمفعول لمشي واحد وهو غير جائز في غير  
 افعال القلوب ثم ما حذف الفعل والفاعل وجوب الضيق المقام  
 عن ذكر النفس حذف ايضا فان نقل الضمير المتصل به من نفسه لا يغير  
 اياك عن الاسد وانما ان يكون مؤخر من بعد الاسد عن نفسك  
 جن بالنفس جدينا ايضا وان لم يجتمع اليلدانة يجوز ان يقال بعد  
 الاسد عنك للمشاكله وكذا قوله بعد نفسك عن حذف الارب الحذف  
 بفتح الفاء وسكونه الذال المجعولين الرمي بالحصى يقال حذف  
 الحصى اي رميته من بين اصابعه ويجوز يجوز في الاول الاحمال  
 ايضا لانه يقال حذف بالعصا مرماه بها كذا في الصحاح لكن الثاني  
 اخبر لانه رمى بالاصابع وانسب بالمقام تأمل قال عمر بن الخطاب  
 اياي وان تحذوا حكم الارب وهو بفتح الهمزة وسكون الواو

المهلة والنون بعد يقال له بالفارسية خركوش وانما هذا حال  
 كونهم محرمين او ابناء اذ ارمي بما لا يكون جارحا ومات لا يحل كله  
 وقيد الارب وقعه اشتاقا لان غيره من الحيوانات كذلك وهو  
 او الحذف في اللغة ضرباى ضرب الارب بالعصا وبعد حذف ال  
 ارب عن نفسك وعلى كلا التقديرين اي تقدير تقديم النفس  
 وتقديم الاسد في الموضعين الحذر منه هو الاسد في المثال الاول  
 والحذف في المثال الثاني بسوء قدم او اخره والمحذو هو النفس فيهما  
 فان المراد من تبعيد الاسد في قول بعد الاسد عن نفسك او تبعيد  
 الحذف في قوله بعد الارب عن نفسك تحذيرها اي تحذير النفس  
 وتحذيرها من هماى من الاسد والحذف لا المراد تحذيرها اي تحذير  
 الاسد والحذف من هماى من النفس لان التحذير والتحذيف لا يكون  
 لا قباله روج وعقل والحذف مما لا روح له والاسد مما لا عقل ومثل  
 مثل الطريق الطريق والحية والحية مثلا الثاني نوعية اي نوعي الى  
 التحذير وهو ما يكون المحذو منه فيه مكررا الا انه اذا اشئى وتكرر  
 لم يحذف عامله وان افر د فلا لان التكرار يعنى عن ذكر العامل  
 ولذا اذا ظهر العامل لا يشئ للمعول ولا يخص هذا القسم بالمضاف  
 بل يقع في جميع الطرق اما ظاهرا مفعولا كالمثال المذكور وانما مفعول  
 مخاطبا ومكسما وغائبا مثل اياك واياى اياى واياها اياه  
 اما مضافا نحو نسك ونسك وناسى وناسى وناسى وناسى  
 ولا يخفى عليك ايها الطالب المخلص ان تقديرنا في اول النوعين  
 من التحذير غير صحيح لانه لا يقال اتقيت زيدا من الاسد بل يقال



اتقيت من زيد وبترأت منه وعند تحويفه منه يقال بعدت  
 زيدا من الأسد ونجيت عنه لأن الانتقاء لازم لا يتعدى إلى المفعول  
 فينبغي أن يقدم فيه أي في قول النوعين مثل بعدت امرئ من التعبد أو  
 الخ امرئ من التحنيط لأنه يقال بعدت زيدا من الأسد ونجيت منه  
 فينبغي أن يقدم فيه بعدا والخ لصحة ولا يقدم اتقا لعدم تحنيط  
 عرفت أنه لا يقال اتقيت زيدا وتقدر بعد في مثال النوع الثاني غير  
 مناسب في قرآن الطريق الطريق والحية الحية فإنه لا يقال بعد الصفة  
 أو بعد الحية بل يقال اتقا الطريق واتقا الحية لكون الطريق محلا لما  
 يوصى لما تدين فيه وكون الحية نفسها موصية لأن المعنى أي معنى قوله  
 الطريق الطريق على الانتقاء أي على اتقا مخاطب من الطريق لأعلى تبعده  
 لأعلى تبعية لما زال السالك في الطريق عنه حتى يقدم فيه بعدا  
 فالصواب أي ما هو الأول والآخر يقال أي أن يقدم المص في نظريه  
 محمول بتقدير بعدا واتقا أو نحوهما ليكون أشمل واجيب عنه بأن هذا  
 من باب حذف المضاف وإقامة للمضاف إليه مقامه بتقدير محمول بتقدير  
 نحو اتقا أو من باب حذف المعطف بتقدير محمول بتقدير اتقا ونحو فتح  
 التعريف ويشمل كل فعل يجزى بتقديره فيدخل فيه بعد ونحو واتقا وهو  
 غير محمول فيقدر بالبناء المفعول مثل بعد في جميع أفراد النوع الأول مثل  
 أياك والأسد وأياك وإن حذف وغيرهما مما يصلح أن يكون مثلاً  
 له ويقدر أيضاً مثل يقدم في بعض أفراد النوع الثاني مثل نفسك نفسك  
 فالنفس صحتها هو المحذور منه بل مطلق لقوله نقل وما ابرء نفسي أن  
 النفس لا مأوى بالسوء وقوله على السلام أعدى عدوك نفسك التي

بين جنيتك فإن المعنى أي معنى نفسك نفسك بعد نفسك مما تو  
 يؤذيك يعني كمن بعيد عن نفسك التي هي من جملة ما يؤذيك ومما  
 بيان كونه النفس من الأشياء التي تؤذي والمخاطب وتوذي لا متعلق قوله  
 بعد كما هو الظاهر لأنه لا يكون النفس هو المحذور لا المحذور منه مع أن لا  
 لنقصه وإن يكون النفس محذوراً منك لا أسد ونحوه تمثيل مما يؤذيك  
 ويقدر مثل اتقا في بعضها أي في بعضها أفراد النوع الثاني كالمثال المذكور  
 في المتن وهو قوله الطريق الطريق لأنه في معنى اتقا الطريق أي اتقا عن  
 الأشياء الموصية التي تكون في الطريق وحده أو مقدر متعددة فيكون  
 من قبيل ذكر المحل وأداة الحال قيل أي اعترض على قول المص أياك و  
 الأسد وأياك وإن حذف لفظ الأسد في أياك والأسد ولفظ ان حذف  
 في أياك وإن حذف خارج من النوعين أي من نوعي التحذير لأنه ليس  
 بتحذير منه ولا محذور والتحذير في الأول ما يكون محذوراً أو في الثاني ما  
 يكون محذوراً منه فينبغي أن لا يكون لفظ الأسد محذراً لأن ما يكون حار  
 خارجاً من النوعين لا يكون منهما وليس كذلك فإنه أي كان لفظ  
 الأسد أيضاً أي كما أن لفظ أياك تحذير تحذير لأن التحذير في القسم الأول  
 لا يكون إلا بالمحذور منه والمحذور ولفظ الأسد هو المحذور منه فيكون  
 داخل في الأول النوع واجيب عنه بأنه أي بأن لفظ الأسد تابع للتحذير  
 لأنه من قبيل ذكر المعطوف وحذف المعطوف عليه اختصاراً لأنه كان في  
 العمل أياك من الأسد وأياك من أن تحذف تحذف المحذور منه وهو من  
 أن يسد ودة كمر مقامه والأسد كونه حاضر فيكون قوله والأسد  
 محذوراً منه وإن كان معطوفاً والنوع أي أنواع التحذير لو تواب



كل متبوع خارجة عن الحدود سواء كان المحذو هو المحذو  
ولا يسمى تابع التحذير بخلاف ما علم خروج التابع عن حدود  
المتبوعات بدليل ذكر حال ذكر المص التوابع فيما بعد لا يكون  
داخلية في هذه الحدود لاستغنى عن ذكرها فيما بعد فلا ذكر  
فما بعد علم أنها ليست بدخلة فيها وتقول أنت في قسم النوع الثاني  
وحماياك والاسد واياك وان تحذف بعبارة احضرت التحذير  
وان كانت اطلب في الظاهر كمن الاول ابلغ لان فيه تكرار التحذير  
لانه يذكر محذوفاً ومذكوراً ولاجل هذا اب تكسب المحذف الكثير  
لانك كما تليكون من قبيل ذكر المعطوف وحذف المعطوف عليه ومنه  
ذكر المعطوف عليه وحذف المعطوف لان المقام لا يتبع المعطوف  
المحذوف معاً فيقتصر على احدهما اياك من الاسد بالقصر على ذكر  
المعطوف عليه كما كنت أنت تقول اياك والاسد بالقصر على ذكر  
وتقول أيضاً في المثال الثاني من النوع الاول اياك من ان تحذف  
بذكر المعطوف عليه وحذف المعطوف كما كنت تقول اياك وان تحذف  
بالعكس يعني بحذف المعطوف عليه وذكر المعطوف كمن احضرت  
الظاهر وان كانت اسلوب في التقدير وفي المثال الاخير من النوع  
الاول لزيادة البالغة في التحذير بعبارة احضرت الثاني اياك ان تحذف  
تقدير من البارة اي اياك من ان تحذف فالذي بغير ان جاز فيه  
الوجوبان كونه مع الواو كونه مع من فمن متعلق بالفعل المقدر  
ولا يجوز فيه تقدير من ولا العاطف فالقياس ان يجوز فيه الوجود  
الاربعة والذي مع ان يجوز فيه هذان الوجهان كونه مع الواو وكونه

مع من ويجوز فيه وجه ثالث وهو حذف الجار والقياس ان  
يجوز فيه أيضاً الوجود الاربعة ولكن لا يجوز فيه حذف العاطف  
في الاول حذف الجار والعاطف فيبقى الاول وجهان وفي الثاني  
ثلاثة اوجه لان حذف حرف الجر من ان المخفضة وان الشددة بفتح ال  
الهمزة فيها قياس لان ان المخفضة مشددة حرفاً ووصوله طويلة  
بصلتها كونه مع الجملة التي بعدها في تأويل اسم فلما طال لفظها  
هوهم واحد في الحقيقة او جاز وفيه التخصيف قياساً بحذف  
حرف الجاء ولا تقول في المثال الاول من النوع الاول اياك الاسد كما  
تقول في المثال الثاني اياك ان تحذف لامتناع تقدير من البارة في الهم  
الصرح حيث لم يجوز حذف حرف الجر منه قياساً واثبات شدوذة اي  
ولشدوذة تقدير من مع غير ان وانما قول الشاعر اياك الالمراد  
فالله الشرد عاواللشر جالب بتقدير من اي من اياك اياك من المراد وهو  
الشك فشان او الضرورة اي فمحول على الضرورة فان قلت قولك اياك  
الاسد الالم يكن بتقدير من لامتناعه فليكن بتقدير العاطف فيكون  
اياك الاسد في تقدير اياك والاسد حق يجوز فيه وجوه ثلاثة كما جان  
في شان وجوه ثلاثة فلنا حذف العاطف في هذا الباب اشد شدوذة  
من حذف الجار فيه ايضاً او مطلقاً لان حذف حرف الجر مطلقاً سواء كان  
في هذا الباب او غير قياساً يعني شائع كثيراً مع ان وان مثل قوله تعالى  
افضرب عنكم الذكر صريحاً ان كنتم اي لان كنتم وقوله تعالى وان المح  
الساجدة الآية اي ولان الساجدة مثل قولك اما انت منطلقاً  
ان قلت اي لان كنت ومثل قول الشاعر اعد ذكر نعمان لنا ان ذكر



اذا قرئت بالفتح شاذ كثير خبر بعد خبر في غير حيا في غير ان ولا في  
قوله تعالى واغترار موسى قومه اي قومه وقولك الله لا فعلين بالجر  
بالله لا فعلين واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا فكان شذوذا  
اشد كما قال ابو علي في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوا لا كتبهم فنت  
لي وقالت فلما قرع من بيان المفعول به وبعض احواله شرع في بيان  
المفعول فيه وبعض احواله فقال **المفعول فيه** اي الذي فيه  
او الذي فعل فيه فعل وهو مبتدأ خبر محذوف او موقوف لا اعرب له او  
فنه المفعول المطلق وهو المناسب لما سبق وخبر مبتدأ محذوف  
هذا باب للمفعول فيه ولكن لا قربته له او موقوف لا اعرب له او  
مبتدأ والجملة بعده خبر وهذا اول لعدم اركانها المحذوف وقدر  
المفعول فيه ظهرا لانه محل الافعال متشبه له بالاواني التي تخل بالها  
فيها **مبتدأ** اي المفعول فيه اي هم ما ولم يذكر اكتفا بذكر  
سبق في المفعول المطلق والشايع ايضا اكتفى بذكر في المفعول به بقوله  
اي هم ما وقع **فعل** بالبناء للمفعول **فيه** المحذوف مرجع الى الموصول  
**فعل** بالرفع نائب الفاعل اي حدثت اشار به الى ان المراد بالفعليتها  
معناه اللغوي وهو المصدر يعني الحدث وفي التصحيح الفعل بالرفع  
مصدر فعل يفعل وقدر بعضهم به واوحينا اليهم فعل الخبر في  
الفعل بالكتسب والجمع الفاعل مثل قريح وقدر ان انتهى **مبتدأ** مصدر  
صحة فعل تخمنا نصب على التمييز او على المصدرية اي ذكر تخمنا كناية  
في ضمن الفعل المفعول مثل صحت يوم الجمعة او في ضمن الفعل بقدر  
مثل يوم الجمعة لمن قال لك متى خرجت اي خرجت يوم الجمعة فذا

نحو  
مفعول فيه

فيه ما حذف

فيه ما حذف فعله الناصب له جواز او وجوب على ما سبق في قوله هذا  
ابحث لو شبهه بالبحر عطف على المفعول اي مذكور تضمننا في ضمن شبه  
الفعل كذلك اي يكون ما شبه الفعل مفعولا او مقدرا مثل انا صبايتم  
يوم الجمعة ومثل يوم الجمعة لمن قال لك متى صبايتم اي انا صبايتم  
يوم الجمعة او مطابقة عطف على تضمننا اي مذكور مطابقة اذا كان العطف  
في المفعول فيه مصدرا مثل اغضبني ضرب زيد عمر يوم الجمعة ومثل  
يكن الصوم يوم الجمعة فقوله اي فقوله المصرا فاعل فيه جنس مثل  
اسماء الزمان كالיום والليل والشهر والحول وغيرها واسماء المكان  
مثل امام وخلف وفوق وتحت ونحوها كلها اي كل من اسماء  
الزمان والمكان سواء كانت مشتقة او لا فان اي الشان لا يخلو زمان  
من الزمنة او مكان من الامكنة عن ان يفعل بالبناء للمفعول في اي في  
كل واحد منها ولو قال فيه كان اصوب فعل نائب يعني لا يخلو زمان  
مكان من الزمنة او مكان من الامكنة عن فعل يحدث في كل منهما  
وبوجد سواد ذكر الفعل الذي فعل يعني حدث ووجد فيهما اي كل واحد  
منهما لفظا او تقديرا او لا يذكر الفعل الذي حدث ووجد في كل واحد منهما  
اللفظا ولا تقديرا بل لا يلتفت اليها اصلا وقوله مذكور خرج به ما  
لا يذكر فعل فعل فيه اي خرج بقوله مذكور عن تعريف المفعول فيه للتركيب  
لأن لم يذكر الفعل الذي فعل فيه لفظا ولا تقديرا نحو قولك يوم الجمعة  
يوهيب ونحو قولك خلف الامام افضل ثم يمينه افضل او نحو قولك  
لشكنا الذي دفن فيه النبي عليه السلام افضل البقاع الى غير ذلك  
فانه ان لم يكن كان يوم الجمعة في قوله يوم الجمعة يومه طيب فعل فيه فعل



لا محالة لفظ لا النفي الجهن ومصلحة اسمها وخبرها محذوف وأي  
لا شك لا محالة فيه أي لا شك أن يفعل يوم الجمعة فعل ما كنهه  
أي الآن ذلك الفعل ليس بمذكور لالفاظ ولا تقدير وإنما عدم كونه  
مذكور لالفاظا ظاهرا وما تقدير فلا تملأ ان تقع اليوم في الألف  
بالاستدلال والثاني بالنسبة وكان العامل فيها العامل المعنوي لم يبق  
الاختصاص إلى تقدير العامل فلم يقدر أيضا لكن استدراك من قوله  
خرج به ما لا يذكر فعل فيه بقى مثل قولك شهدت يوم الجمعة دخلا  
حال من فاعل بقى فيه أي في تعريف المفعول فيه فإن يوم الجمعة يصدق  
بالسند ففاعل من الصدق وبابه ضرب عليه أي على يوم الجمعة أنه  
ما فعل فيه فعل مذكور تفتنا في ضمن الفعل المفعول وهو شهد  
يعني يصدق عليه التعريف ومع هذا أنه ليس بمفعول فيه يعني لا يصدق  
عليه المصروف لأنه مفعول به لا مفعول فيه مثل قوله تعالى ومن شهد منكم  
الشهر فليصمه ومعناه ج بالغة رسيته حاضر شدم وروى جود  
يا ابن معني مقارن شدم وروى جود راين معناه عالم شدم وروى  
روى جود زعم كفته شدة حاضر شدم وروى جود زعم  
يوم الجمعة وحضوره لا يكون إلا يوم الجمعة فيكون يوم الجمعة مفعولا  
فيه لأن الشهود كم يكن الإفيه وليس كذلك لأن يوم الجمعة في المثال  
المذكور مفعول به لا مفعول فيه على ما قلنا فيمكن التعريف مانعا  
لدخول ما ليس من أفراد المحدود فيه فلو اعتبر بالبناء المفعول في  
التعريف قيد الحيشة بالرفع نال على مفعول فيه ما فعل فيه فعل  
مذكور من حيث أن فعل فيه فعل مذكور كذا اعتبار قيد الحيشة يخرج جوابا

مثل هذا المثال يعني مثل شهدت يوم الجمعة وقوله أيضا ففضل الله يوم الجمعة  
منه أي من تعريف المفعول فيه فيكون جامعا لأفراجه ومانعا لأفراجه  
فإن ذكر يوم الجمعة فيه أي في المثال المذكور ليس من حيث أنه فعل فيه  
أن ذلك المثال فعل مذكور حتى يكون يوم الجمعة مفعولا فيه للفعل المذكور  
وهو الشهود بل لم يذكر إلا من حيث أنه وقع عليه أي على يوم الجمعة فعل  
مذكور فيكون يوم الجمعة في ذلك المثال مفعولا به لا مفعول فيه فيكون  
التعريف مانعا عن دخول غيره فيه ولا يخفى عليك أيها الطالب له  
الحذف أن أي الشأن على تقدير اعتبار قيد الحيشة في التعريف فيه  
تتابع الإضافات مثل قوله جماعة جري حومة الجندل لأحاجة القول  
لأن المصدر مذكور في التعريف قوله على تقدير اعتبار الخ من متعلقات  
فأما أحاجة فتقدير ولا يخفى عليك أنه لأحاجة القول المصدر مذكور في  
التعريف بناء على تقدير اعتبار أنه لأنه يكون تكرارا ولأنه إذا ذكر قوله  
مذكور في الحيشة يكون قريته على أنه مذكور في التعريف أيضا واجيب عنه  
أنه ليس قيد لا يخرج الشيء بل لإتمام بيان مدلول العمل فيه ومزيد أيضا  
تأمل الزيادة في تصوير المعرف استثناء من قوله لأحاجة الخ لا يكون  
أحاجة اليد الآن زيادة قوله تصوير مصدر بمعنى الصورة وقوله  
المعرف بفتح الراء مصدر بمعنى من التعريف لأن المصدر ليس ولم يسم المفعول  
فلم الرمان ولم المكان من الزيادة على الثاني يأتي على وزن مضارع  
بحرف ذلك الباب على ما صرح به من علم الصرف فيكون المعنى الزيادة  
صورة التعريف وقوله مبتداء من زمان أو مكان بيان خبر مبتداء  
لأن قوله ما فعل فيه فعل الموصولة أو الموصوفة فيه إشارة إلى أن لفظ



ما يجوز ان يكون موصولة ومن صوفة ولا اول اول ولذا قد مر و  
 الى ان من بيانية ومن البيانية ان كان ما قبلها معرفة تكون حالا  
 اذا كان نكرة تكون صفة فهي هنا على الاقل حل من خبر الموصولة  
 حالاً منه ايضا لان الحال من خبر شيء هو الحال منه وعلى الثاني صفة بعد  
 صفة اشارة نصب على انه مفعول له لقوله بيان يعنى وانما جعل قوله من  
 زمان او مكان بياناً لا يكون ليكون اشارة الى قسم الفعل فيه وهما ظرف  
 الزمان وظرف المكان وتفضيلاً لهما وتمييزاً لبيان حكم كل واحد منهما  
 اى من ظرف الزمان وظرف المكان وهو قبول النصب بتقديرى وعدم قبوله  
 بتقديرى واحد منهما الى اللبس والمحدودى وبين النصب بتقديرى وعدمه  
 بالظن انى بقوله وهو اى المفعول فيه خبر بيان عند المص واما عند الجمهور  
 فتوجد ليس الا وهو المنصوب بتقديرى احدى ما يظهر فيقضى وهو  
 بما هو لك سست في يوم الجمعة فيكون التفسير واقعاً في وقت من اوقات  
 يوم الجمعة وثانيهما ما يقدر بهنى المفعول فيه الظاهر راجع الى الموصولة في  
 الجملة الزم على ان نائب الفعل لقوله يقدر وهو اى ما يقدر فيقضى منصوب  
 بتقديرى حالى بتقديرى كقولك شرت يوم الجمعة فيكون التفسير ايضاً واقعاً  
 في وقت من اوقات يوم الجمعة الا انه حذف منه اجتهادى الى اللفظ و  
 هذا اى كون المفعول فيه على خبرين ما يقدر فيقضى وما يظهر فيقضى وحذف  
 احد صلاح المقوم الى النفاة وانما اعتبر عنهم بالقوم بغير ان المحذوف  
 عند شراح ما ذهب اليه لانه كما ان اليوم في قولك سرت بغير محذوف  
 ظرف للسير ومعمول له كذلك في قولك سرت في يوم الجمعة ظرف له ومعمول  
 ايضاً فلا وجه لاطلاق المفعول فيه على القول دون الثاني فانهم لم يقدروا

لا يلقون المفعول فيه على شئ من الاشياء الا على المنصوب بتقديرى و  
 لا قالوا بشرط اى شرطه كون الاسم مفعولاً فيه تقديرى اى كونه متبوعاً  
 بتقديرى فيكون المفعول فيه عندهم قسماً واحداً وهو المنصوب  
 بتقديرى واما المجزوء بها اى واما الظرف الذمى بغير لفظه في مثل  
 سرت في يوم الجمعة وصليت في المسجد فهما اى المجزوء بها مفعول به  
 عندهم بواسطة حرف الجر كما ان المجزوء بالثاني قولك مررت بزيد و  
 بمن والى قولك سرت من البصرة الى الكوفة مفعول به لا مفعول فيه  
 وهو الفهم اى خالف القوم المص حيث جعل المجزوء بها اى بالظن في ايضاً  
 كما جعل المنصوب بتقديرى مفعولاً فيه وظن ان ما ذهب اليه المص  
 وهو الحق لان تعريف المفعول فيه كما يصدق على المنصوب بتقديرى  
 في يصدق ايضاً على المجزوء بها ولان كما يكون المنصوب ظرفاً للفعل  
 كذلك المجزوء بها يكون ظرفاً له واذا صدق المحذوف المحذوف  
 بهذا لان صدق المحذوف على شئ يستلزم صدق المحذوف على ذلك الشئ  
 فيصح اطلاق مفعول فيه على المجزوء بها كما يصح اطلاقه على المنصوب  
 لذلك ولا اجل ان المجزوء بها بغير مفعول فيه عنده ايضاً قال المص  
**وسمى نسبة** ولم يقل شرطه كما قال القوم اى نصب المفعول فيه  
 اى شرطه كونه منصوباً وقوله وشرطه نصيبه متبوعاً وقوله **تقديرى**  
 خبر اى ان تكون لفظه في مقدرة في النية بمعنى ان يكون محذوفه في  
 اللفظ ومقدرة في النية لانها ان لم تكن مقدرة في النية ايضاً يكون  
 لها محضاً ومخرج عن معنى الظرفية فيكون محمولاً على مقتضى القائل  
 اذا كانت لفظها يوجب الجر بمعنى لان يكون حرفي معلوم مفعولاً به



يستلزم جرم ما دخلت عليه اقل انظروا او تقدير او محلا واذا اردت ان  
يجب ان يقدري **ظرف** و **ظرف** جميع ظرف مثل ظرف و قرن متافلا  
**الزمان** اضافة الدال للدول والاضافة لامية وحيل اضافة العالم  
للتخصص مثل باب الساج وخاتم فغنة فالاضافة ببيانها **كم**  
بالرفع تأكيد للظرف المقتلة بقيد الاضافة مبرها بالنصب خبره  
لكن كان الزمان والمبرم من الزمان ما لم يعتبر له حكم ونهاية كانه  
كالحيث والوقت والزمان او محدودا فالحدود منه ما اعتبر فيه  
حد ونهاية كاليوم والليل والشهر والعهود وغير ذلك **تقبل** اي  
ظروف الزمان من قبل يقبل كقولهم **ذلك** اي تقديري لان الزمان  
المبرم منها اي من ظروف الزمان جزء مفهوم للفعل لان مفهوم  
الفعل اثنان الحدث والزمان فيصير انتصابه اي فيصير ان  
ينصب للفعل بلا واسطة حرف بينهما كالمصدر اي كان المصدر  
جزء مفهوم للفعل فينصبه بلا واسطة فكما يتقدي الفعل في  
المصادر بلا واسطة ككونها جزء من مفهوم الفعل ايضا والنسب  
لا يحتاج الى الواسطة للعمل في جزئية والزمان المحدود فيه تلك  
من ظروف الزمان محمول عليه ان قد جعل على الزمان المبرم الذي هو  
جزء مفهوم للفعل فيصير ان ينصب الفعل بلا واسطة كما يقع  
ان ينصب الزمان المبرم لكنه انما ينصبه باكمل والتبع لاشترائه  
اي ككون الزمان المبرم والزمان المحدود مشتركين في الزمنية  
وكونها جزء مفهوم للفعل في نفس الزمان فامتنان احدهما من  
الاخر ليس الا بالصفة لان صفة احدهما لا يبره صفة الاخر

اي كونه محددا مخصوصا **دورا** مثلا الزمان المبرم والدور الزمان  
وجهة دهور وقيل الابد وقيل الدهر منكرا واخبرت اليوم مثلا  
الزمان المحدود و **ظرف المكان** ان كان المكان يشتر الى ان  
الظرف كان ذمجا الى المضاف اليه وهو المكان والاوجب الثانية  
ويكون ارجاعه الى المضاف وهو الظرف والتذكير بنا وقيل انه  
القسم الثاني والنوع الثاني او بان يناسب المضاف من المضاف  
اليه التذكير او بان تانيث الظرف غير حقيقي كونه بنا وبالحجاء  
**مهما** مثل بعد وفوق وتحت وغير ذلك **قيل** ذلك اي قبل المكان  
المبرم تقديري او النصب بتقديري حلا بالنصب على انه مفعله  
قول قيل ذلك اي المحولية على الزمان المبرم الذي هو جزء مفهوم  
الفعل لاشترائهما اي ككون الزمان المبرم الذي هو جزء مفهوم الفعل  
ولكن المبرم مشتركين في الابهام اي في كون كل واحد منهما موصوفا  
بصفة الابهام فيصير ان ينصب الفعل المكان المبرم كما يصح ان  
ينصب الزمان المبرم بلا واسطة حرف لكن ينصب الثاني احواله  
كاونه جزء مفهومه والا فلا يتبع لاشترائه في الابهام فتجوزت  
يمسك وامامك فان يمسك ظرف مكان يصح ان يطلق على ما  
يدل عليه الخطاب الى انقطاع الارض وكذا امامك وغيرهما من  
الجهات الستة **ولا** عطف على قوله ان كان والشارح اشار اليه  
بقوله اي وان لم يكن المكان مبرها بل يكون المكان محددا **فلا**  
يقبل تقديري اي لا انتصاب بتقديري بل الابد فيه من كونه  
اللام يكن انتصابه بالفعل بلا واسطة لانه ليس جزء مفهومه



وكيف يمكن ايضا حمل على الزمان المبهمة الذي هو جزء مفهوم الفعل والم  
 لم يمكن ايضا حمل على المكان المبهمة وان اتخذ اذ لم لان انتصاب المبهمة  
 المبهمة لم يكن اصالة بل تبعا وحلا على الزمان المبهمة فالحمل عليه يكون  
 كما لا يخفى من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير لا غنى له  
 او لا خلافا لزمان المبهمة والمكان المبهمة المحدث ذاتا وصفة لان  
 ذات الاولى الزمان والثاني المكان وصفة الاولى المبهمة والثاني المحدود  
 فلم يوجد وجه الحمل فلم يصح حمله وانما لم يصح حمله على حلة  
 الاصل وهو كون الواسطة مذكورة مخو جلت في المسجد بانه  
 باظهار لفظ في فعل من هذا التفصيل ان الظروف اربعة انواع  
 زمان مبهمة او محدود ومكان مبهمة او محدود فالاول ينتصب بخبر  
 في اصالة كون جزء مفهوم الفعل الثاني والثالث ينتصبان للقد  
 بتقدير ما كان تبعا وحلا كون الاول مشترك لزمان المبهمة الذي  
 هو جزء مفهوم الفعل والثاني في الصفة والرابع وهو  
 المكان المحدود ليس هو جزء مفهوم الفعل ولا مشترك له في ذلك  
 الذات والصفة فكان اجنبيا من كل وجه فلا بد من الالاف  
 فلم يجوز تقديرها فيه فوجب اظهارها **ففسر** بالبناء للفظ  
 من التفسير **المبهمة** نائبة في اسناد التفسير الى الغير والاعراض  
 عن ذكر قبل مع انه مذنب اكثر للتقدمين وعدم اتخاذ  
 مذنبات اشار الى ضعفه لان الملايق بالمقام ان يفسر بما  
 يتناول الكل ويستغنى عن تكلف حمل البعض على البعض اذ قبل  
 المبهمة من المكان بيان المبهمة وهو ما لم باعتبار امر غير غل في

سواء كالجبهات الست فان فوقها مثلا يطلق على المكان باعتبار جهة  
 العلوي لا تدخل في المسمى فان المكان الذي يصدق عليه الفوق قد  
 يتبدل ويصير تحت اذا علاه الشخص وقيل ما سمي مذلوله بسبب  
 امر خارج عن قسمته فان تسمية الشيء اماما مثلا بوقوعه او  
 اذ وجه انسان فيشغل الجبهات الست وعند ولدي ووسط  
 بالسكون ونحو ذلك والوقت يعني المحدود ما ليس كذلك كاللحظة  
 والمسجد والبيت **بالجبهات** جمع جهة وهي الجانب **الست**  
 بل انما نيت المؤنث لان تانيث العدد عكس تانيث ساكن الاشياء  
 وهي ان الجبهات الست امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت  
 حكم فيها بعد الربط مثل قولك السكك بين خل وعسل وما و  
 فالخامس ان هذه تقسيم الكل الى الاجزاء لا تقسيم الجزئيات  
 وما في معناها وفي حق امام قدام وفي حق خلف بعد و  
 وفي حق شمال يسار وكذا غيرها فان امام زيد مثلا قد سبق  
 لغرب مثلا يتناول جميع ما يقابل وجهه او وجه زيد الى انقطاع  
 الارض يعني يجوز ان يطلق على كل موضع مما يقابل وجهه فيكون  
 امام زيد مبهما وكذا خلفه ويمينه وشماله وفوقه زيد يتناول  
 جميع ما يقابل رأسه الى نهاية العالم العلوي وتحت يتناول  
 جميع ما يقابل رجليه الى نهاية العالم السفلي فيكون كل واحد من الجبهات  
 الست مبهما ولما لم يتناول هذا التفسير اي تفسير المبهمة من  
 المكان بالجبهات الست بعض الظروف بالتصريح انه مقول به  
 لقوله لم يتناول المكانية بالجهة في الظروف الجاهزة ايضا



بعد صفة له بالمال في قوله منصفها بالرمح فاعلمنا مثل قوله  
 مرورته **بما** منشاها على ما يجرى قال جواب لما ان المصداق  
 مبني على **المفعول** اي على المبرم من المكان **المفسر** بفتح السين الم  
 مفعول من التفسير بالجرهات الست متعلق بالمفسر وتقدر  
 الريح على انه مفعول ما لم يسم فاعله الجمل ومعناه الجوال والجزية  
 الاربعه ويجوز فيه تشايش الفاء والاصح اكسره وصولا لزم نصب  
 ويجوز ان يظن بدخول من الجارة عليه وحدها كقوله تعالى قل كل من  
 عند الله **عند** على وفيه على بمعنى عند والفرق بينهما ان بدل  
 المال عندك فيما يحضر عندك وفيما في خزائرك وان كان غائبا  
 عندك ولا يقال المال لدى زيد الا فيما يحضر عنده مثل ان يكون في جيبه  
 او في مكانه الذي هو جالس فيه الان **شبه** بها بالرفع عطفا  
 على قوله عند اولدى اي جعل على ذلك المبرم ايضا **شبه** عند ولد  
 نحو ومن يقال المال دون زيد بمعنى تحته فيكونا بمعنى عند لان  
 تحت الشيء عنده وسوى يقال المال سوف زيد اي مكانه لانه  
 سوف بمعنى المكان كما يجرى **لا يجرى** اي لا يجرى به عند  
 لدى اي كونهما مبنيين كالجاءات الست فجاء تقدير في  
 فيه كما جاء فيهما الا انه لا يجب التقدير فيهما لانه لا يقال  
 المال في عند زيد ولا في لدى زيد واما في في الجاهات الست فيجوز  
 لان يجوز ان يقال جلست في امامك وفي يمينك كما يجوز ان  
 يقال جلست امامك ويمينك ولم يذكر المصداق وجه حمل شبههما  
 اي شبه عند ولدى عليه اي على المبرم لان حكمه حكمهما اي لان حكم

ولا ان تجعل الضمير لا عند ولدى وتعمل لا بهما مائتا  
 لوجه التشبه لا وجه الجلي اي شبههما لاجل ايهما مائتا  
 لم يكن وجه الحمل من كونهما اصل احصم

الشبه حكم التشبه به لان المشبه غالبا يكون في حكم المشبه به **شبه**  
 في غلظتها وكذا كونه علة التشبه به يكون ذكر علة التشبه **شبه** كرها  
 فيها غالبا وقيل ولك ان تجعل الضمير واجعا الى عند ولدى وشبههما  
 يجعلها بمنزلة التشبه والتشبيه ولك ان تجعل ارجع الى المبرم  
 وعند ولدى وشبههما بتاويل الجمل والمجمل عليه وعلى التقديرين  
 وجه حمل الجميع مذكور انتهى ووقع في بعض النسخ ان يرفع  
 الثانية لا بهما مقام لا بهما بضمها بضمها الثانية مقام التشبه  
 كما هو راجع الى الموصول الظاهر كونه وجه الجملة مذكور في الجمل  
 كما لان الظاهر يكون الضمير واجعا الى عند ولدى وشبههما  
 يجعل الى يرجع ان يرجع الى عند ولدى وشبههما والمبرم فيكون  
 على التفسير والحمل كذا اي كما حمل على المبرم من المكان عند ولدى و  
 شبههما حمل ايضا على المبرم من المكان **المفسر** بالجرهات الست **شبه**  
 وبما معناه كالمقام والموضع والجلس اذا كان الفعل موقفا في افاء  
 مع الاستعداد لا يقال ضربت مكانك وان كان المكان مهيئا بالاشياء  
 لانه لا يستعمل الا مضافا نحو جلست مكانك ومقامك وموضعك  
 وجلسك لان في الجاوس معنى الاستعداد فلا يقال كتبت المصحف  
 مكان كذا بل في مكان كذا **كثرت** اي كثرة لفظ مكان في التعمال  
 مثل كثرة الجاهات الست فيه لا لايها م اي لانها لم لفظ مكان لما قلنا  
 انه معقون بالاضافة فيكون وجه الحمل فيه كثرة الاستعمال ويجوز ان  
 يكون لانها لم ايضا لان كثرة توردت الابهام **كذا** اي كما حملت  
 الاشياء الا قبل كذا لان حمل عليه اي على المبرم من المكان **ما** اي المكان المحذور

ولا يقال كتب مكانك عصم



الذوق **بعد دخلت** وما يقارنه من نحو نزلت وسكت  
وفي وأعلم ان دخلت وسكت ونزلت ينصب على الظرفية كما في  
دخلت من عليه مبهما كان اول نحو دخلت الدار ونزلت المكان وسكت  
الغرفة كشرع كقولك هذه الاعمال الثلاثة فحذف حرف الجر اعني في معنى  
في غير المجرى ايضا وانتصاب ما بعد حاء على الظرفية عند كسبه بالشيء  
**نحو دخلت الدار** فان الدار مكان محدود ومعين لا فيه من هذا  
في الا انه حذف منه لفظة في اتساعا كشرع في استعماله ككثرة استعماله  
المثال او ككون استعماله للدخول مع كمال الحد وكثيرا او ككثرة استعماله  
يتستلزم تخفيف ذلك اللفظ لا لانهما مما قلنا اي ما بعد دخلت  
**على الاحصاء** متعلق بقوله جل اي جملا واقعا على المذهب الاصح ان القول  
لا المذهب يستعمل في القول يقال مذهب فلان هكذا اي قوله فانه  
بعض النحاة لا انه مفعول بل لانه لا يتعقل الدخول بدون المتعلق كما لا  
يتعقل الضرب بدون المضروب وفي الرض قال الجرهمي ان دخلت متعديا  
بعد مفعول به لا مفعول فيه انتهى كمن الاصح انه مفعول فيه ان  
لازم الا بغير ان غير الامكنة بعد دخلت يلزمها في لانه يقال ومن  
في الامر ولا يقال دخلت الا لانه لا يتعقل بدون المتعلق بابو سفيان  
في والمفعول به ما لا يتعقل الفعل بدون واسطة حرف الجر وان  
مصدره يبنى على وزن فاعول ولا يبنى مصدره كذلك يكون لان ما  
غالب امثال القعود والجلوس والزوج والاصل استعماله في الجمال دخلت  
بحرف الجر بمعنى بلفظة في ويقال دخلت في الدار لما عرفت ان الدار مكان  
محدود والدخول لازم فلا بد من واسطة حرف الجر اعني في ككثرة حذف

حرف الجر من اللفظ تخفيفا لكثرة استعماله وهذا اي كون ما بعد دخلت  
مفعولا فيه على الاصح وكون دخلت لازما محل قائل فان الفعل  
مطلقا لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه وتمام معناه ان كان لازما  
بفعله واذا تم بفعله يطلب المفعول فيه نحو جلست في مكان كذا و  
صمت يوم الجمعة للهمس وان كان متعديا بالفاعل والمفعول به و  
لا يتم بهما يطلبه ايضا نحو ضربت زيد في مكان كذا وقراءة هذه المسئلة  
امامك ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار يعني لا يتم بغير  
الدار بل من مدخول كما ان الضرب في فعلك ضربت زيد لا يتم بدون  
بعد تمام معناه بهما اي بعد ما تم معنى الدخول بالدار يطلب المفعول  
كان معنى الضرب بعد ما تم يزيد يطلب المفعول فيه فيكون الدخول  
ح متعديا والدار بعد مفعول به كما في فعلك ضربت زيد لان الضرب  
متعد وزيد مفعول به وقيد نظر لان معنى الدخول يتم بفعله  
كان معنى الجلوس في قمر لا جلست يتم به ثم يطلب المفعول فيه كما  
كالجلوس فيكون لازما والدار مفعول فيه كما اذا قلت دخلت  
الدار في البلد الفلاني في المحلة الفلانية فالظاهر ان الدار في  
هذا المثال مفعول به كمن يد في فعلك ضربت زيد في البلد الفلاني في المحلة  
الفلانية انه مفعول به لا مفعول فيه ومما يؤيد خبر مقدم ذلك  
ان كمن ما بعد دخلت مفعول به لا مفعول فيه ان كل فعل لازما  
كاد او متعديا ينسب مبنى المفعول والجملة صفة الفعل كما ان  
مكان حاص بوقوعه فيه كالدور مثلا لانه يقال هذا الفعل فعله هنا  
يقع ان ينسب مبنى له ايضا اي يصح نسبة ذلك الفعل والجملة له



اعني جملة يصح خبران وان معهما في تأويل المفرد مبتدأ مثل قوله  
عندك انك منطلق الى مكان متعلق ينسب شامل الجرح صفة مكان  
له لو كان الخاص الذي وقع فيه ولغيره اي ولغير ذلك المكان  
فان قلت ضربت زيد في الدار التي هي جزء من البلد فالمكان الذي  
هو هذا المفعول هو الدار لان فعلك الذي هو الضرب لم يصدر منك  
الا فيها فكان الدار مكانا حاضرا له والمكان العلم بالبلد الذي هو جزء  
منه فكان البلد مكانا عاما لشموله لها وكون الدار جزء منه فكذلك  
يصح ان ينسب الى المكان الخاص الذي وقع فيه وتقول ضربت زيدا  
في الدار وصليت الصلوة في المسجد كذلك اي مثله هذا يصح ان ينسب  
الى المكان العام وتقول ضربت زيدا في البلد وصليت الصلوة في المدينة  
الا ان النسبة في الاول حقيقة لان مفعول الضرب وقع منك في الحقيقة  
في الدار وفي الثاني مجاز بعلاقة الجزئية لان الدار جزء من البلد  
يجعلون أصابعهم في آذانهم وفعل الدخول في قوله دخلت البلد  
بالنسبة الى الدار ليس كذلك لانه ليس كنسبة الضرب الى الدار في ان يقع  
نسبة الى مكان خاص ثم الى مكان عام له ولغيره باليسر الا كنسبة الى  
الزيد لا يجدون من ضرب زيدا يصح ان يقول ضربت زيدا ولا يصح ان  
يقول ضربت القوم فكذلك الدخول في البلد يصح ان يقول دخلت  
الدار ولا يصح ان يقول دخلت البلد فكما ان زيدا مفعول به  
كذلك الدار مفعول به لا مفعول فيه فانه اذا قال الدخول في البلد لان  
دخلت الدار يصح ولا يصح ان يقول دخلت البلد لانه لم يوجد منه  
الان الدخول في البلد لانه الان في البلد والدخول انما يكون بعد الحج

والمفروض ان يكون في البلد ويدخل في الدار فنسب الدخول الى الدار في  
قوله دخلت الدار ليست كنسبة لافعال لا امكنها التي فعلت تلك الافعال  
فيها يعني كنسبة كل فعل الى مكان خاص له بل نسبة الدخول الى الدار كنسبة  
الضرب الى زيد فكما ان زيدا مفعول به كذلك الدار مفعول به فلو كان  
الدار مفعول فيه بل مفعول به وفيه نظر لانه لا يلزم من عدم صحة  
هذه النسبة ان يكون الدار مفعولا به كالجرح من الدار من قبل ان  
يخرج من البلد فيصح ان يقول خرجت في الدار ولا يصح ان يقول  
خرجت من الدار وكالتصايف في قوله صليت يوم الجمعة يصح ان يقول  
صليت يوم الجمعة ولا يصح ان يقول صليت الشهر او السنة ومع هذا  
ان يوم الجمعة مفعول فيه لا مفعول به الى غير ذلك وقيل معناه ما  
من ذلك قول المصنف الاصح على الاستعمال الاصح فيمكن قوله بناء على  
هذا المعنى اشارة الى ان استعمال دخلت مع في نحو دخلت في الدار صحيح  
كما ان استعمال سائر الافعال المتعدية الى الظرف الجائز نصبها مع في  
صحيح نحو سرت يوم الجمعة وجلست في امامك وسرت في وقت  
ما وغير ذلك لكن الاصح استعمال ان استعمال دخلت بدون لفظة  
في كان الاصح استعمال سائر الافعال بدون لفظة في الاختصار و  
اذا تابانها نزلت منزلة الافعال المتعدية بنفسها وقوله اشارة  
لان الاصل في اسم التفضيل ان يكون اصل الفعل موجودا في الطرفين مع  
زيادة في موصوفة مثل زيد افضل من عمرو ان الفضل موجود في  
زيد وعمرو على السوية وكان زيادة الفضل مخصوص بزيد دون عمرو  
ونقد عن يمين ان الجملة يعني استعمال دخلت بقى شاذ لان ما خالف الاصح



يكون شاذاً عند الفعل دون الفعل وحده التوجيه أيضاً يؤيد كون  
متبعه دخلت مفعولاً فيه لأن ما إذا استعمل في مفعولاً فيه عند المصنف  
**وينصب** بالنسبة للمفعول أي للمفعول فيه **بمعامل مضمر** أي مخدوف  
جوازاً بلا شريطة التفسير أي بلا ذكر فعل بعد الفعل فيه **يفعل** عامل  
الناصب له على ما سبق أما قريته مقابلية نحو يوم الجمعة في جواب متخذ  
بالمثل من قال سألا متى سرت أنت أي سرت أنا يوم الجمعة فان يوم  
الجمعة مفعول فيه حذف فعله الناصب جوازاً وهو سرت بقريته مقابلة  
وحي قوله من قال متى سرت أنت أو حالية كقوله لمن أراد أن  
يجلس هذا المكان أي اجلس هذا المكان ولن أراد الخروج يومئذ  
أخرج يوم الجمعة **وينصب** المفعول فيه أيضاً **بمعامل مضمر** أي مخدوف  
**على شريطة التفسير** وجواباً حيث لا يجوز الظاهر لأن الفعل الضارع  
قد أغنى عنه نحو يوم الجمعة صمت فيه أي صمت يوم الجمعة صمت فيه  
فاضراً للفعل الأول لئلا يلزم الجمع بين المقتضى والمفسر واضراً  
دون الثاني ليكون أو لا اجزاً لا وثانياً تفصيلاً والتفصيل فيه أي  
في كون المفعول فيه منصوباً **بمعامل مضمر** على شريطة التفسير بعينه  
موافقاً لما سبق من غير فرق كما مر في المفعول به ويكون حكماً مائة  
اضراً للمفعول به من اختيار الرفع في نحو يوم الجمعة سرت فيه و  
اختيار النصب في نحو أن يوم الجمعة سرت فيه واستواء الأمرين  
في نحو قولك يوم الجمعة سافر فيه عبد الله ويوم السبت سافر فيه  
عمر وجوب النصب في أن يوم الجمعة سرت فيه كذا قال السبكي  
**الفعل** ل قد سبق اعتباراً أي الذي فعل لأجله هو أي المفعول

في اصطلاح النحاة **أي** **سم فعل** يعني المفعول لأجله الضمير راجع إلى  
الموصول أي لقصد تحصيله المفعول به كما في ضربته نادياً أو  
**سبب** وجوده كما في قدرت عن الحب جيباً يعني أن كان المثال  
الاول فان القاديب اثر الضرب وفائدة أو مؤثراً كالمثال الثاني  
فان الجيب سبب مؤثر للقدرة عن الحب فقول ما فعل جيب  
شامل للمفعول له وغيره **وخج** به أي بقوله لأجله سائر المقابل  
أي باقي المفاعيل مما فعل مطلقاً أو به أو فيها ومعها يعني من المفعول  
المطلق أو المفعول به أو المفعول فيه أو المفعول معه فان كل واحد من  
منها ما فعل لأجله **أو** فعل مطلق أو فعلية أو فعلية أو  
فعل بعد **فعل** بالرفع نائبة أي حدث وفيه اشارات إلى أن المراد ما  
بالفعل معناه المفعول وهو المصدر كما ذكره **مذكور** بالرفع صفة  
لفعل أي مفعول حقيقة كالمثالين المذكورين أو حكماً كما يحذف  
الفعل الناصب للمفعول له جوازاً بقريته مقابلية كالمثال المذكور في  
الشرح أو حالية كما إذا قلت نادياً لمن أراد أن يضرب غلامه أن  
اتضربه نادياً أن يد أن تضربه نادياً ولمن قدرت عن الحب  
جيباً يعني قدرت عنها جيباً فلا يخرج عنه مكان فعل مقدراً  
ينبغي أن كان كذلك فلا يخرج عن تعريف المفعول له الذي قدر فعله  
الناصب له جوازاً لأن المقد في حكم المذكور أما بالقريته المقابلة  
كما إذا قلت أنت مجيباً للسائل نادياً في جواب من قال سألا  
لأن قريته نادياً أو بالقريته الحالية كما ذكرنا من المثال فيكون التفسير  
جسماً فقول أي قول المصنف المذكور **احترق** على أي ذكر فعل الحقيقة







فيدوم مقدم على الفعل في الوجود والقائل الذي قال بكونه  
 المفعول له مفعول من مفعولات الفعل مستقلا في كونه مفعولا له غير  
 دخل في المفعول المطلق يعني قال بجهود النجاة ان المفعول له مفعول  
 مستقل للفعل كما ان المفعول المطلق والمفعول به وفيه ومعه مفعول  
 مستقلة له وبهذه جعل المفاعيل خمسة يخالف **خلاف** فافيد ان  
 ان نصب خلافا بناء على انه مفعول مطلق ولا ان المفاعيل ستة  
 الى النجاة حيث جعل الزجاج اسلاكون ماما في هذا الفن الا ان  
 الاول اسناد حال الزجاج وجعل النجاة اصلا ولذا قال في الخاشية  
 والظاهر ان يقدري يخالف الزجاج هذا القول خلافا لان قول النجاة  
 اصل والخلاف وانما وقع منه انتهى ظاهرا وانما قال فاضلا لانه  
 بعد التأويل فعند الزجاج مفعول مطلق من غير لفظ فعل حتى  
 صارت للمفاعيل الآتي ليس لاحد خلافا في انه مفعول مطلق و  
 انما الخلاف قبل التأويل فعند الزجاج مفعول مطلق من غير لفظ فعل  
 حتى صارت للمفاعيل اربعة وغير مفعول له لا مفعول مطلق حتى  
 صارت خمسة والخلاف انما هو في اللفظ فلا فائدة لقول من قال  
 لا فائدة لقوله ظاهر **الزجاج** فعلا من يفتح يفتح اما لكونه صائغا  
 للزجاج واما لكونه بايعا كما يقال قد زدد لصانع القدر ولما يبع  
 وكذا الخفاف وبزاف **فان** المفعول له **عند** اي عند الزجاج **مس**  
 اي مفعول مطلق لا مفعول له ولو قال فانه عند مفعول مستقلا  
 لكان اوضح ولكن عبر بالمصدر اختصارا من غير لفظ العامل فيه  
 مثل قعدت جلوسا فالج **عند** اي عند الزجاج في المثال **بر**

في يخالف ظاهر الزجاج لا يندرج في قوله ظاهر  
 والظاهر ظاهر ان يقدري يخالف الزجاج  
 هذا التباين خلافا لانه قد انشأ اصل والخلاف  
 الواقع منه اي الزجاج ثمرة

قوله وخلاف الزجاج وخلافه  
 فانه حال فيلزم السكتة عند ظهور

قوله  
 فانه من كونه المصدر  
 من كونه المصدر  
 كما في قوله تعالى فانه من كونه المصدر

الذكرين

المذكورين في المتن وخاضعت ناديا وقعدت عن الحرب جينا على  
 وجهين اما بتقدير الفعل من جنسه وبابه وجعل الفعل العامل فيه  
 الان متعلقا لذلك الفعل مثل ادبته بالضرب ناديا وجبت في  
 في القعود عن الحرب جينا واما بتقدير مصدر من جنس الفعل التام  
 له مضاف الى ما جعل مفعولا له عند الجمهور ومفعول مطلقا عند  
 الزجاج مثل ضربته ضرب ناديا هذه الاضافة من قبيل الاضافة السب  
 الى السب او من قبيل اضافة المعلوم الى العلة وقعدت فقود **مس**  
 حين هذه الاضافة من قبيل اضافة السبب الى السب لان  
 الجين سبب القعود عن الحرب ورد معنى الفعل من رديرو  
 بابتداء قول الزجاج اي مفعوله وهو ان المفعول له مفعول مطلق لا  
 معلول مستقل بان متعلق بترده وصحة تاويل نوع بنوع آخر لا بد  
 تخليق حقيقة يعني بان يكون تاويل المفعول له بالمفعول المطلق اما  
 بتقدير الفعل او بتقدير المضاف صححا لا يخرج المفعول له عن حقيقة  
 ونوعه حتى يدخل في نوع آخر وهو المفعول المطلق ويسمى بالظن  
 المطلق قبل التأويل ويكون اقسام المفاعيل اربعة الا ترى قوله لا  
 كلمة تنبيه يرفق بها في مقام الاستدلال تنبيه على المدعى ويرى  
 فعل مضارع مبنى الفعل ان كان من شبه غايبا ومبنى للمفاعيل ان  
 كان مخاطبا فيكون بالبناء المنقوطة بنقطتين من فوق ان  
 صحة تاويل الحال بالظرف سواء كان الحال مفردا او جملة نحو  
 انيك والبيش قادم الى هذا الوقت واقعة وثابتة من حيث  
 ان مع قولك جاءني يدون كتبها في يد وقت الركوب قوله من غير

هذا التباين ظاهر ان المصدر حقيقة هو  
 الخذف المذكور واطلاق المصدر للجمهور  
 ليسا به عن الخذف كما في ضربته فقود



ان يخرج عن حقيقة حاله من الضمير المستكن في الخبر يعني جهة تاويل  
 الحال مفردة او جملة بالظرف واقعة وثابتة حال كون تلك العنة  
 غير مخرجة للحال عن حقيقة ما ونوعها يعني لا يقال لها ظرف قبل  
 التاويل وكذا صحة تاويل الظرف بالحال لا يخرجها عن حقيقة ما  
 ونوعها مثل جاءني زيد وقتها وقت التعليم اي جاءني زيد  
 خلا كوني معلوما **بشرط** مبتدأ مضاف الى **نصبه** اي شرط ان تصيب  
 المفعول له اشار الى ان الضمير المجزوم يرجع الى المفعول له وان  
 النصب نقل منزلة اللازم واضيف الى الفاعل اي وشركاء  
 المفعول له منصوبا لفظا او تقديرية لا بشرط كون اللام مطلقا منزلا  
 له فالمفعول له عند المصنف ايضا يعني كما المفعول فيه نوعان ما  
 قد وفيه اللام وما ظرف فيه اللام وهذا ايضا خلاف اصطلاح النحاة  
 حيث جعلوا ما قدر فيه اللام مفعولا له فقط فالسمن بفخ السمن  
 السمن المهملة وكون الميم ما يستخرج من اللين وجهه شهاد  
 بضم السمن وكعبه وعبدان وسمن الرجل الطغام من بابه  
 بضرلته بالسمن فهو طعام سمون وسمين ايضا ويقال  
 لبابو ستمان كذا في الصحاح وما يستخرج من الجيوبات و  
 النباتات يقال له دهن والاكرم من اكرم في قولك جيشك السمن  
 ولاكرومك الزاين والمناصفة في قولك خرجت اليوم للمناصعة  
 زيد ليس بمجربا باللام في الجملة عنده اي عند المصنف مفعولان  
 على ما يدل عليه حقه وحده على ما سبق ما فعل لا جله فعل مذكور  
 ههنا فعل المجزوم لقصد تحصيل السمن وسبب وجوده

وفعل الخرج ايضا السبب وجود المناصفة فيكون كل واحد منهما  
 مفعولا له وهذا انما قاله للصحة هنا وهو قوله شرط نصبه  
 كما قال المفعول فيها ان شرط نصبه تقدير في وهذا اي ما قاله  
 ههنا ايضا انما انما قاله في المفعول فيه خلافا لاصطلاح النحاة  
 كذلك ما قاله ههنا من قوله وشرط نصب تقدير اللام خلاف  
 اصطلاح النحاة فانهم لا يطلعون المفعول له الاعلى المنسوب به  
 بتقدير اللام واما الجور وبها فهو مفعول به بواسطة حرف الجر  
 وهو اللام لفظا لا مفعول به ولذا قالوا وشرط اي شرط كون اللام  
 مفعولا له بتقدير اللام وخاله فهم المص حيث جعل الجور وبها مفعولا  
 مفعولا ايضا وهو الحق كما سبق في المفعول فيه **بتقدير اللام**  
 ان يكون مقدرة والمراد به بتقدير غير مراد من حيث العمل ان  
 لو كان مراد الماصح نصبه كما في النص الاضافة التي بمعنى اللام فان  
 اللام مراد فيها ليسهم العلمية من نفس المفعول له لا من لفظه  
 اللام لانها اي اللام اذا ظهرت لفظا لزم للقرأي جرم ما دخلت عليه  
 وفهم العلية من اللام لان نفس الصيغة وخصا اللام بالذكر  
 البناء ههنا داخل على القصور اي واقتصر المص على اللام و  
 لم يذكر غيرهما كما يفيد العلمية حيث لم يقل بتقدير اللام وغيرهما  
 مما يفيد العلمية لانها اي لان اللام الغالبة اي غالبية الاستعمال في  
 نصابا لا في الافعال لان احدهما نية بالتي وضعت اللام له بال  
 التعليل كما كانتا اصلا في هذا البناء وما كان اصلا يكون التعليل  
 اوسع بخلاف غيرهما فانها وان استعملت في التعليل لكانت انبيا

فقد اخذ اللام بالذکر العربین بوجوه مختلفة  
 هذا دون في في المفعول فيه مفعولا



عن اللام ومجانف عنها كما ان الاوان اصل في حروف النواصب والحوز  
 حتى جازا ظاهرا وصا وتقديرهما دون غيرهما على ما سيجي ولا يقدر غيره  
 اي غير اللام من من بكسر الواو الباء الجارة للام لانه اقرب في معانيها  
 ان كل واحد من هذه الحروف دخل المفعول له كقوله تعالى خاشعوا  
 مفعول ثان لراية والمفعول الاول الضمير البارز الراجع الى الجبار  
 متواضعا لان التشويح التواضع او ساكننا مطمئنا مثل قوله تعالى  
 وترى الارض خاشعة اي ساكنة مطمئنة لامر الله تعالى مستعدة  
 للتصدع التفريق يقال تصدق القوم اي تفرقوا وبارسيت بزلزل  
 شلن مفعول ثان ايضا لراية من خشية الله علة للتصدع بين  
 الجارة اي لرايت ذلك الجبار خاشعا اي منقادا لامر الله  
 متصدعا اي متفرقا لخوف من الله تعالى وعذابه هذا مثال يكون مفعول  
 له من الجارة وقوله تعالى في نظام من الدين حادوا حرسا في رعا  
 الباء السببية صحتها للام يقع علة للتصريح اي فتح مناع على جن  
 اسرايل طيبات احدث اي شيئا كانت خلا لا عليهم وحي كونه  
 ذي ظفر وشحو البقر والغنم لاجل ظلم مدد عثرهم على ما بين في  
 كتب التفسير وهذا مثال يكون المفعول له بالباء الجارة وقوله تعالى  
 عليه السلام ان اموات دخلت النار قوله ان مخففة من سكتة  
 الثقيلة عملت في ضمير القصص المقدس اي انها وامرأة ميتة دخلت  
 حنن والبتة مع خبره خبر لان اي عملت عمل لا يكون سبب لدخول  
 النار في حصة اي لاجلها اي لاجل حصة امسكتها وجسدت في كونه  
 ظهورها ولا تتركها حتى تاكل من حشرات الارض فانت من حوز

لعلش وهذا مثال للمفعول له الذي بقي وما كان تقدير اللام في قوله  
 بشرط نصب تقدير اللام عبارة عن حذفها اي اللام عن اللفظ وعن ابقاء  
 ابقائها في النية لاعت حذفها انسيبا منسبيا بان تحذف في اللفظ والنية  
 معا لانه لو كان كذلك لما قيل بشرط نصب تقدير اللام والحال انه  
 كان الاصل في تعليلات الافعال ابقائها اي اللام في اللفظ لان اللام وضعت  
 لتقبل والاصل فيما وضع له ان يكون مذكورا لفظا ليستعار ما  
 وضع هو له من لفظ لا من غير كما كان الاصل ابقائها في النية اذ  
 كان كذلك فلا حاجتنا ابقائها في النية الى الشرط لكونه اصل ما  
 يكون جاريا على الاصل لا يحتاج الى الشرط لكونه مستوعبا على الاصل بل  
 الحاجة اليه اي الى الشرح انما يكون في حذفها اي اللام من اللفظ لكونه  
 كونه مخالفا للاصل وما يكون مخالفا للاصل يحتاج الى الشرط  
 يكون الشوط اي ما جعل شرطا ليدل على علامة عليه ولهذا اي كونه  
 التقدير عبارة عن الحذف قالوا **انما يجوز حذفها** اي اللام بوضع  
 المفعول موضع المضمرة قبل انما وضع موضع اشارة الى اتحاد الحذف  
 والتقدير وان فرق بعضهم بينهما بان التقدير ترك في اللفظ و  
 ابقاء في النية كما قلنا بالشرح والحذف ترك في اللفظ والنية معا  
 وقوله يجوز اشارة الى ان تقدير اللام عند وجود الشرط  
 المذكور بالشرط لا واجب لان وجود الشرط لا يوجب وجود  
 الشرط كما لو ضوى الصلح ولم يكن المصطفى التعبير بادعاء الضمير  
 انما الفاعل المستكن في يجوز الى تقدير اللام ولم يقل وانما يجوز  
 لما قلنا من الاتحاد بين التقدير والحذف وقيل ولم يقل وانما يجوز

وقال هندو  
 وعبر عن التقدير بالحذف  
 بالاصلاح بالظلال على اللفظين  
 انما كان



الكتفاء بالضمير الرجوع الى التقدير تنصيصا على مقصوده من يبد  
 شرط الحذف اذ لو اضر لاحتمل خلاف المقصود وهو عوده الى الضمير  
 نصب بتقدير الالام انتهى فيجوز حذفها اي حذف الالام عند  
 وجود الشئ المذكور كما يجوز ذكرها عند وجودها وشروط  
 ثلثة احدها ما ذكره بقوله **اذا كان المفعول له فعلا** او وقع  
 على الحذف ولم يقل مصدر كما هو عادة السلف لان قوله فعلا  
 يعني عنه لان المراد منه الحدث وصوالمصدر ليكون تصور  
 ذلك المعنى حاملا للشخص على الفعل فقوله فعلا احتراز  
 اي عن الشئ الذي دخل عليه السلام اذ كان ذلك الشئ حينئذ  
 بذاته لا معنى قائما بغيره فان الالام اذا كان ما دخل عليه  
 لازم لفظا لعدم دخوله تحت الفعل فلم يدل الفعل عليه فيكون  
 اجنبيا فيلزم الوساطة وهي الالام نحو جيتك للسمن فان  
 السمن وان كان باعثا للجي في الظن وعلة له الا انه لما كان قائما  
 بذاته لم يدخل تحت الجي فليز الالام وثانها ما ذكره بقوله  
**لفاعل الفعل المفعول به** بفتح الالام والعلل والجاء متعلق بقوله  
 فعلا اي اتخذ فاعله اي المفعول له وفاعل عامله اي عامل الفاعل  
 له يعني يقوم المفعول له والفعل العامل فيه شئ واحد حيث يكون  
 فاعلهما شخصا واحدا كقيام الضرب والتأديب بالمشكك منه  
 قولك ضربته تأديبا وكذا الجبين والقعود في قولك قعدت من  
 جبن قائما بالمشكك وهذا احتراز لما اذا كان فعلا لغيره  
 عما اذا لم يتخذ فاعله وفاعل عامله بان يكون فاعل الفعل

في المفعول له

قوله احتراز لما اذا كان بينا وبينه  
 ان يقول احتراز لما اذا كان بينا وبينه  
 عن جيتك للسمن واليا في وكان كك  
 العين الجين اعم مما يكون العين او الضمة  
 ويجوز دخلا في العين وفهم  
 فم اي اتخذ فاعله وفاعل عامله  
 الى ان المعنى لو قال هكذا كان اولى فانه  
 الاوضح الاخر مضم

في المفعول له غير الفاعل القائم به للمفعول له لان الالام لازم اذ كان  
 كذلك لعدم دخوله تحت الفعل لان فعله هذا لا يدخل تحت  
 فعل ذلك فيكون اجنبيا فيلزم الالام نحو جيتك لمجستك  
 ثانيا فان الجي اقل قائم بالمشكك والثاني بالمخاطب ولم يتخذ  
 فاعلهما والثالث ما ذكره بقوله **ومكان ناله اي للفعل المذكور**  
 اي الفعل الذي اتخذ فاعله وفاعل المفعول له **في الوجوه** لان  
 اصل في التعليلات ان يقارن العلة للعامل او لما جعلت  
 علة له وذلك بان يتخذ زمان وجودهما اي وجود الفعل والمفعول  
 له يعني يكون زمان المفعول له وزمان الفعل العامل فيه واحد  
 لان الفعل الواقع امس لا يدخل تحت الفعل الواقع اليوم فيلزم الالام  
 من اخرجت اليوم ليا صمتك فيدا امس نحو ضربة تأديبا  
 اذن فان الضرب الصادر عن التكلم والتأديب الصادر منه  
 ايضا واحد ووضو زمان الماضي لان الحدث المعلن به هنا تفسير  
 للحدث المعلن فليس هنا حدثان في الحقيقة يعني يشتركان  
 فيه بل هما في الحقيقة حدث واحد لان المعنى اذ ثبت بالضرب  
 هو التأديب كذا في الرضا اذ لا ما يرب بينهما ان يبين زمان الفعل  
 وزمان المفعول له لا بالاعتبار بان تقسم زمان زمان الفعل  
 مقدم على زمان المفعول له وان اتخذ في الواقع والحقيقة او  
 يكون خلف على يتخذ اي بان يكون زمان وجودهما اي زمان  
 واحد من الفعل والمفعول له بعضا من زمان وجود  
 الآخر بان يكون زمان واحد هما شاملا ومحيطا لزمان وجود

قوله احتراز لما اذا كان بينا وبينه  
 ان يقول احتراز لما اذا كان بينا وبينه  
 عن جيتك للسمن واليا في وكان كك  
 العين الجين اعم مما يكون العين او الضمة  
 ويجوز دخلا في العين وفهم  
 فم اي اتخذ فاعله وفاعل عامله  
 الى ان المعنى لو قال هكذا كان اولى فانه  
 الاوضح الاخر مضم

قوله احتراز لما اذا كان بينا وبينه  
 ان يقول احتراز لما اذا كان بينا وبينه  
 عن جيتك للسمن واليا في وكان كك  
 العين الجين اعم مما يكون العين او الضمة  
 ويجوز دخلا في العين وفهم  
 فم اي اتخذ فاعله وفاعل عامله  
 الى ان المعنى لو قال هكذا كان اولى فانه  
 الاوضح الاخر مضم







مثل كفاك ونيزا درهم فان الكفاية مصاحبة للمفعول معه و  
 صفعقه ونيزا حين تعلقت بالمفعول وهو ضمير الخطاب  
 فقولته محه منصوب لفظا للزوم ظرفية الاله مرفوع تقدير على  
 انه مفعول لم يتم فاعله لقوله المفعول كما قلنا انما اسند  
 بالبناء للمفعول الى الجار والمجرور اليه اي الى قولته معه كونه مفعولا  
 تقدير قول المفعول كما اسند المفعول الى الجار والمجرور في قوله المفعول  
 به والمفعول فيه والمفعول له والضمير المجرور في كل راجع الى اللانفدية  
 ككون الالف واللام في المفعول والمفعول كما موصولا بمعنى الذي ولحق  
 واعتد به بالبناء للمفعول اياها بين العذر عن نصبه اي عن نصبه  
 مع كونه مفعولا لم يتم فاعله لقوله المفعول وما لم يتم فاعله  
 يجب ان يكون مفعولا لقيام مقام الفاعل وهو ليس بمفعول بما جوزه  
 ها اي القاعدة التي اثبتنا بعض النحاة من اسناد الفعل بيان لما  
 قوله بما يعني جواز بعض النحاة اسناد الفعل او شبهه سواء كان متبعا  
 للمفعول او المفعول الى لازم النصب اي الى الظرف الذي يجب نصبه على الترتيب  
 وتركه بالجملة عطف على قولنا اسناد الفعل والضمير راجع الى لازم  
 النصب اي من تركه لازم النصب وابقا منصوبا جديا ان يكون  
 جاديا وواقعا على ما هو عليه في الاكثر اي على الجارية التي يكون  
 ذلك الظرف واقعا عليه في الاكثر الاستعمال ووجهي النصب على الظرف  
 واليه ان ما جوزه بعض النحاة واشبهه ذهب بالبناء للمفعول وذلك  
 قوله اليه في قوله لقل لقل لقل لقل المتفليح المتفرق بالفارسية بركته  
 مشددين بيسم حال كون هذا الفعل جاديا على قراءة النصب وانما

قدرة المرفوع

قدرة المرفوع يعني رفع بيسم فليس ما نحن فيه وذكر في بعض النحاة  
 ان هذا الزا اي هذا التوجيه يعني اسناد الفعل الى لازم النصب وابقا  
 منصوبا شريفا اي مقبول وحسن جدا قوله جدا منصوبا على انه  
 منصوبا مطلقا للفعل واجب الحذف مثل قولك ذير قايح حقا لجمعا ما هو  
 محط الفائدة وهو ما لازم نصبه على الظرفية قائما مقام الفاعل  
 ولحق عن كلف اعتبار ضمير راجع الى مصدر الفعل وعن جعله  
 المصدر مصدر الفعل وعن جعل المصدر نائبا منابا للفاعل وفي  
 خاشية العمم لخلق عن كلف ضمير راجع الى المصدر واقامة  
 المصدر المذكور مقام الفاعل مع ان اكثر النحاة على انه لا يجوز اصلا  
 انتهى وقيل الوجه فيه ان يجعل قوله المفعول معه من قيل قوله  
 وقد جيل ماض بين الفعل مثل قيل يقال حل الشئ بين وبينه  
 بحول حولا اي بخبر واباه قال كذا في الصحاح بين العذر بالفتح الجار  
 للمعشوق والاهل اي ايضا والاشئ غيره والنزوان بفتحين الوشب  
 بقاء المذكر على الانثى نتر ونزووا بكسر المدا ووشب عليها  
 واباه عطف على اي وقع العيلولة بين الجار ونفسه وبين  
 نتر على الانثى فان مفعول ما لم يتم فاعله فيه اي في هذا  
 القول الضمير المستكن الراجع الى مصدره اي مصدر الفعل اي جيل  
 عيلولة لان لفظا بين للزوم الظرفية اي كونه دائما منصوبا على  
 ظرفية لا يقام مقام الفاعل اي لا يجوز اقامة مقام الفاعل لان  
 الفاعل مرفوع وكذا ما قام مقامه وان اقيم مقام الفاعل مع كونه  
 منصوبا على الظرفية ابدل يلزم ان يكون منصوبا ومرفوعا في حالة

النزوان  
او كذا وشبهه مسجوقا له



واحدة وصومنت فعل هذا أي على الوجه الذي قيل معناه أو من  
 قوله المفعول بعد الذي فعل فعل بمصاحبة بناء على أن يكون مفعول  
 ما لم يسم فاعله لقوله المفعول معه ضمير مستكن في رجب إلى  
 مصدره الذي هو العقل ويكون الضمير المجرور في معه واجدا  
 في الموصول وهذا الالف واللام في قوله المفعول **بغير** لقوله  
 المفعول معه أو خبر مبتدأ محذوف تقديره هو والجملة استنفذت  
**بذلك** وظرف المذكور آخره أي قوله بعد الواو احتراز فيكون  
 خبر محذوف على المذكور أي الذي ذكر بعد غيره أي غير الواو كقوله  
 وخم وحى والباء فاشياء وان كانت يفيد معنى المصاحبة والمعية  
 إلا أنها لما لا يمكن أصلا فيها لم يكن المذكور بعد جملة مفعول معه  
**لمصاحبة** **مفعول** **فعل** لأن ما كان الفعل أو متعديا ليخرج مثلك  
 فعل وضجته فانه مذكور بعد الواو للمصاحبة والمعية لكن  
 ما بعد ما لا يصح حب مفعول فعل وهو ظاهر ويخرج العطف بالواو  
 بالواو لأن الواو فيه وإن كانت الجمع لكن لم يقصد المصاحبة مثلا  
 جاتي زيد وعمرو فان المقصود منه **الجمعية** في الجمع وسوكان  
 جامعا أو متفرقا **اللام** في قوله لمصاحبة متعلقة بمذكور بين  
 ههنا للتعليل كقولك ضربت زيد للتأديب أو لأجل التأديب  
 يكون ذلك أي ذكر المفعول معه بعد الواو لأجل مصاحبة مفعول  
 والمصدر ههنا مضاف إلى المفعول والفعل متروك والمعنى لأجل مصدر  
 مصاحبة المفعول معه مفعول فعل وإفادته أي أيا صاحب المصاحبة  
 والضمير المجرور راجع إلى الواو والمنصوب إلى المصاحبة أي ولأجل

إفادة الواو المصاحبة المذكورة تكون الواو بمعنى الجمع في أصل الرفع  
 سواء خبر مقدم كان ذلك **لمصاحبة** **المفعول** أي المفعول الذي كان المفعول هو  
 مصاحبا له فلهذا **المفعول** **العامل** في المفعول محذوف ولقد كان  
 في تأويل المصدر مبتدأ نحو استواء الماء والخشب أي في العلو أي  
 وصل الماء إلى الخشب وصار مساويا لها بحيث لم يكن الخشب أرفع  
 من الماء ولا الماء أرفع منها والخشب ههنا مقياس يعرف به قدر  
 لارتفاع الماء وقتا فوقتا يوما فيوما وقت في يادته فيكون فيها  
 كل يوم حد حتى ينتهي إلى الحد الذي يتم ازدياد الماء فيه أو المفعول هو  
 ههنا وهو الخشب ذكر بعد الواو لأجل مصاحبة مفعول الفعل وهو  
 الماء في الاستواء على ما ذكرنا وسواء كان ذلك للمفعول مفعولا كذلك  
 الفعل نحو كفاك وزيد أو معجم فان المفعول معه ههنا وهو زيد  
 ذكر بعد الواو لأجل مصاحبة مفعول الفعل وهو الحاطب في كفاية  
 درج واحد لم يعل سبيل الاشتراك وسواء ذلك الفعل أي الفعل الفاعل  
 في المفعول معه **أي** لفظيا يعني منسوب إلى اللفظ يعني ملفوظا كما  
 كالمثالين المذكورين الذي ذكرهما الشارح في تعميم المفعول إلى الفاعل  
 والمفعول فان الفعل ملفوظا قيمها **أو معنى** أي معنويا مستنبطا  
 من نحو الكلام من غير التصريح به أو تقديره نحو ما ذكرنا  
 لأن الجار والمجرور مع الاستغناء يدل على الفعل دلالة ظاهرة لا  
 احتياج إلى قول إلى الفعل وكون الثاني أكثر في الفعل للمفعول  
 بعد في هذا المثال مذكور لأجل مصاحبة مفعول الفعل المعنوي  
 هو الكاف فيما صح من الفعل أي ما تصنع وزيدا وما تتركه ليس

أما ما

يشكركون عنقوني في درج زيدا  
 أكتب في زيدا هكذا



وزيد وغيرهما والمراد بها حية اي المفعول بعد المفعول فاعل ذلك  
 كان المفعول المفعول او مفعولا لفظيا كان الفعل او مفعولا مشاركا  
 اي المفعول بعد الواو كاي المفعول الفاعل والمفعول في ذلك  
 الفعل يعنى يكون المفعول معه والمذكور بعد الواو شرعا يكون  
 في الفعل الفاعل فيهما بحيث لا ينفك احدهما عن الآخر ولا ينفصل  
 يعنى يكونان في زمان واحد ومصاحبين فيه نحو شرت وزيد فان  
 المفعول معه فيه شريك الحكم الذي هو الفاعل في السبق وقت  
 واحد وقع سيرهما معا يعنى حين وقع السيرين الحكم في  
 من المفعول معه في ذلك الزمان ايضا وبالعكس او مشاركا في  
 ذلك الفعل في مكان واحد نحو تركت الرقبة بئنا التائب لا  
 الخطاب على الحكم بين المفعول الناقية نائبا وفصيلها اي مع  
 فصيلها في مكان واحد لوضعها جواب لوى مرضع الفصيل الناقية  
 والمفعول مع فصيلها كان شريكا لمجرى الفعل وهو الناقية في ذلك  
 الفعل يعنى في الترك يعنى لو ابقيت الناقية مع فصيلها في مكان  
 واحد لوضعها لانه لو لم يكن الترك والابقاء في مكان واحد لم يقدر  
 ان يوضعها ففي هذا المثال يكونان شريكين في الزمان بقاء  
 لان الشركة في المكان تستلزم الشركة في الزمان دون العكس  
 الا ان المقصود في الشركة في المكان فقط كيكو مثلا لا يدرى  
 الصبي الصبي شيرخوده كويرك بالفارسية بئنا شير  
 شير ما مكرن له بشده فلا يتحقق خبره في المفعول معه بئنا  
 بعد الواو العاطفة المراد منها الجمع المطلق لا الاشتراك في زمان

الواحد والمكان الواحد نحو جادني زيد وعمرو وزيد وعمرو  
 ومررت بزيد وعمرو فانها اي الواو في هذه الامثلة لا تيدل الاعلى  
 المشاركة اي مشاركة المعطوف المعطوف عليه في أصل الفعل يعنى  
 في الجي والرقية لان المراد اجتماعهما في المجرى سواء يجتبان  
 في زمان واحد ولا وكذلك غير يعنى يحتمل ان يكونا مصاحبين  
 في الجي في الزمان ويحتمل ان يكون حصولهما احدهما قبل حصوله  
 من الآخر اعلم ان هذا هو وجه النجاة اعتراف بدعوى عبد القاهر  
 فانه جعل الواو نفسها عاملة فيه لانها كما كانت ههنا بمعنى  
 للمصاحبة والمشاركة اخذت حكمها وهو العمل يعنى عمل النصب مثلها  
 وقلا الزجاج هو منصوب بفعل منصوب مضمرة تدل عليه الفعل الى  
 السابق والواو ثابت منابه واقادت فايدت نحو استوى للاد  
 وصاحب النسيب والاعفش نصبه نصب الطرف لقيام الواو  
 مقام مع وهو ظرف والمثل تعف وتكلف على من له ذوق سليم  
 ان العامل في المفعول معه يعنى الناصب له الفعل المقدر سواء كان  
 لانه او متعديا فيما كان مفعولا او معناه اي العامل الناصب له  
 يعنى الفعل كان امرا معنويا مستتبعا من نحو الكلام بتوسط  
 الواو التي بمعنى مع يعنى تكون الواو واسطة بين العامل والمفعول  
 كما ان اداة الاستثناء واسطة بينهما وانما وضعت اي النجاة او العوي  
 لان مفرد اللفظ مجموع كالقوم لان الواضعين في الحقيقة العرب  
 والنجاة ينقلون كلامهم الواو موضع مع اما لفظا فكونها اي  
 الواو احضر منها والاختصار مطلوب في الكلام واما معنى فلا



فلاستند انه المصاحبة واصلا الى اصل الواو واو العطف  
 فيها معنى الجمع المطلق لا ترتيب فيها ولا تعقيب ولذا لم يجوز تقديم  
 المفعول بعد على ما صاحب ولا على عاملا كما لم يجوز تقديم المعطوف  
 على ما عطف عليه ولا على عامله ايضا لعدم تقدم التابع على المتبوع  
**فما** **سب** **معنى المعية** لها وفي الرضى قالوا لا يتقدم للمفعول بعد على  
 ما عمل في صاحب اتفاقا كما لا يتقدم على صاحب فلا يقال والشمس  
 استوى الماء انتهى ولا يقال ايضا استوى والشمس الماء بخلاف  
 سائر الفاعيل حيث يجوز تقديمها على مؤنثها ولما بين ان لا  
 ان عامل المفعول معه يكون لفظيا ومعنويا بقوله لفظا ومعنى  
 اراد ان يفصل كل واحد منهما جاعلا الشئ على ترتيب النفي فقال  
 مصدر كلامه بالفاء **التفصيل** **فان كان** وهذا هو  
 ايضا سوق وتفصيل لبيان ان المذكور بعد الواو في ان مقدم  
 يفصل لذكر بعدها المصاحبة جواز او وجوبا اي وجدا يشير  
 الى ان لفظ كان ههنا تاما لا يحتاج الى الخبر فيكون قوله  
 لفظا منصوبا على التمييز او على الحالية بمعنى ملفوظا ويجوز ان يكون  
 ناقصة وقوله لفظا يكون ح منصوبا على الخبرية بمعنى ملفوظا ايضا  
 ولما كان معنى التامة مناسبة للمقام اكتفى الشارح في التفسير  
**الفعل** **الذي** قصد مصاحبة المفعول معطوفا ولذا قال شرح  
 اي ما يدل على الحدث يريد به **الفعل** **اللفظي** وهو الال على معنى فاعلم  
 بالغير لا الاصطلاح ليعلم ذلك **الفعل** **الاصطلاحي** وليس المقام بمثل  
 اناسايش وزيدا والمفعول مثلالا مفعول وزيدا والتعريف

مثالنا ظريف وبكرا وغيرهما اي غير هذه المذكورات كالمصدر مثل  
 الخبيث سيزيد وعمر **اللفظ** اي من حيث اللفظ او حال كونه ملفوظا  
 وان كان ما يدل على الحدث ملفوظا **بمعنى** **الواو** **والحال** اي وقد جاز  
 والعطف فتكون الجملة معطوفة على شرط اي لم يجب **العطف**  
 ان جعل الواو للعطف وعطف ما بعد على جملة الفعل ولم  
 يمنع ذلك للعطف ايضا يعني يجوز ههنا بمعنى سلب الامكان لانه  
 يعني الوجوب والامتناع والعام سلب الضرورة عن أحد الطرفين  
 دون الآخر يعني الوجوب والامتناع والخاص عنهما معا فيلزم نقض  
 هذا الكلام بمثل ضربت زيدا وعمرو الوجوب العطف بقية المعطوف  
 عليه فيه اي في هذه المثال لان المعية والمصاحبة في الضرب في مكان  
 واحد وان كان واحد متعسرة فتكون الواو للعطف **فالوجوب**  
 جواب الشرط اي العطف اي جعل الواو للعطف فيكون ما بعد  
 معطوفا على ما قبلها لان الاصل فيها هو العطف والنصب على  
 التعمدية اي نصب ما بعد على ان يكون مفعولا معه مصاحبا  
 للمفعول جازيا **ان** لا مانع عن واحد منهما مع وجوب ان العطف  
 يكون اصلا والاول بالاصل هو الاول عند التعارض **فمن حيث**  
**الوجوب** **اليوم** **وزيدا** **وزيدا** وفيه خلافا لعبد القاهر  
 جعل العطف ههنا متعينا لان الفعل وان كان قائما مقام التأكيد  
 الا انه لم يكن مثله من كل وجه بالرفع اي رفع وزيدا على العطف اي  
 بناء على انه يكون معطوفا على الضمير المرفوع المتصل بكان ان  
 التأكيد بالمتفصل **فان** **النصب** على المفعولية اي علم ان يكون مفعولا



بعد المصاحبة مفعول فعل في زمان واحد والا عطف بحر على قوله جاء  
 أي وإن كان ما يدل على الحدث لفظا ولم يجز العطف أي عطف ما بعد  
 الواو على ما قبلها بل امتنع العطف لما منع تعيين النصب أي نصب  
 ما بعد ها على أنه مفعول معه حيث لا وجه سواء عند الجمهور والنسب  
 مختار ومنها لا واجب في كون المراد بالتعيين تعيين الاستحسان  
 الاستحسان وذلك مبني على أن العطف على الضمير المرفوع المنسحب  
 بلا تأكيد المنفصل وبلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه  
 فيصح لامتنع على ما سمي مثل جئت وزيد فتعين ههنا أن  
 يكون زيد منصوبا على أنه مفعول جئت فان العطف أي عطف زيد  
 على الضمير المرفوع المتصل فيه أي المثال المذكور امتنع لعدم الفاصلة  
 بينهما يعني لا يوجد الفاصلة التي يكون بتأكيد الضمير المرفوع المنسحب  
 بالضمير المرفوع المنفصل ولا بغيره كالقصر بينهما بالظرف وفيه  
وان كان أي وجد الفعل أي ما يدل على الحدث سواء كان فعلا  
 اصطلاحيا أو غير كما سبق ممن تمييز أحوال أو خبر كنه على  
 تقدير كونها نافية أي أمرا معنويا مستنبطا من اللفظ من غير  
 تصريح به ولا تقديره وفي الرضى والفعل للمعنوي على ضربين لأنه  
 إما أن يكون في اللفظ مشعرا به فهو أو لا فالأول مال كـ زيد  
 لأن الجاء والجرور متعلقان بالفعل وجاء في معناه نحو ما شأنك لأنه  
 بمعنى فعلك وضعتك فهو بمعنى المصدر الذي فيه معنى الفعل  
 والثاني أعني الذي لا يكون في اللفظ مشعرا به العامل قوي نحو مات  
زيد فههنا العطف أولى بالأخلاف وإن قصدت لعدم الغالب

وضوء الدال عليه وهو ما د الاستفهامية إلى هنا كلامه و  
جاء صوكا لأول في التوجه لأنه ههنا سلب العام أي لم يمتنع  
 بمتنع العطف أي عطف ما بعد الواو على ما قبلها بأن يكون له  
العطف لا المصاحبة تعيين جواب الشرط وقيل اختب العطف  
 أي عطف ما بعد ها على ما قبلها حيث أي لأنه لا يجزى الكلام  
 على عمل العامل المعنوي لضعفه عند جواز العمل على عمل العامل  
 اللفظي بالحاجة تستوجب العمل على عمل العامل المعنوي مع  
 جواز وجه آخر غير العمل على عمل العامل المعنوي وهو أي وجه  
 الآخر العطف يعني إذا جعل الواو للمصاحبة وجعل ما بعد  
 ها منصوبا على أنه مفعول معه يلزم العمل على عمل العامل المعنوي  
 وإذا جعل الواو العطف وعطف ما بعد ها على ما قبلها يلزم العمل  
 على عمل العامل اللفظي فتعين هذا الكون العامل اللفظي أقوى  
 من المعنوي وعند وجد أن القوى لا تأثير للضعيف ولأن قوة  
 الفعل غير بالغ درجة فلا ينصب بالفعل فيكون العطف هنا  
 هو الأول ولذا قال الرضى يجوز العطف فيه بلا تكلف نحو  
ما زيد وزيد والا عطف على جاء أي وإن كان الفعل أمرا  
 معنويا مستنبطا من اللفظ ولكن لم يجز والعطف أي عطف  
 ما بعد ها على ما قبلها بل امتنع العطف تعيين النصب أي جعل  
 الواو بمن مع ونصب ما بعد ها على أنه مفعول معه للعامل المعنوي  
 حيث أي لأنه لا وجه سواء أي سوى النصب لأنه إذا تعذر العمل بها  
 بالأقوى وهو هو العطف وامتنع يكفى بالعمل بما جردني وهو



النصب على انه منقول بعد نحو ما انت وزيد او ما شئت  
 غير انما اورد مثالين مع انه يكفي لايضاح ما هو المراد للمثالين  
 الواحد للعلم ان معنى الفعل يستفاد ويوجد مع حرف الاستفهام  
 والجار والمجرور كما في المثال الاول ومع حرفها ايضا والهم كان المثال  
 الثاني فانه امتنع العطف اعطى ما بعد الواو على الضمير المجرور  
 فيها وفي المثالين المذكورين ومثاله لان العطف على الضمير المجرور  
 سواء كان مجرورا بحرف الجر كما في المثال الاول بالاضافة كما في المثال الثاني  
 بلاعادة الجار في العطف حرفا كان او لم يكن غير جائز كما ينبغي ومن  
 لم يعد ولم يجز جواب عن سؤال مقدر تقديره اذا لم يجز العطف على  
 وهو الشأن ليكون عمدا بما هو الاقرب وهو العطف والعلل  
 بالادنى لا يجوز الامتناع العمل بالاقرب بات وجب كان وحررته  
 ان يعمل بالاقرب فاجاب عنه بالواو الاستيفائية بقوله ولم يجز عطف  
 عمود على الشأن كما لم يجز على الضمير المجرور لانه خلاف المعنى الذي  
 ح ما شانك ونفس عمرو فيكون السؤال عن شأن المخاطب و  
 فان عمرو والمقصود من هذا الكلام السؤال عن شأنه لان مثل هذا  
 الكلام انما يستعمل في هذا المعنى والمحال قرينة عليه ولذا لم يمتنع  
 بقوله اذا السؤال عن شأنه لان شأن احدى ونفس الاخرين  
 مراد للكلام السؤال عن وصفها لا السؤال عن وصف المخاطب و  
 نفس عمرو لانه لو عطف عمرو على الشأن يكون السؤال عن شأنه  
 ونفس عمرو وهو غير مراد بقرينة محل الاستعمال المبني على  
 فلا ينبغي ويجوز للعطف على الضمير يجعل الكلام من باب حذف واذا

فالتقدير وشان عمرو فيكون السؤال ايضا عن شأنه او على الشأن  
 تكون الكلام ايضا من باب حذف المضاف وقائمة المضاف اليه مقامه  
 مثل قوله تعالى وجاء مرتك فيكون السؤال ايضا عن شأنه لان المعنى  
 يكون وشان عمرو والنصب ان ترجع بالسلامة عن الحذف ترجع  
 هذان التقديران بالاستغناء عن اعمال العامل المعنوي انتهى كلامه  
 مخلوط وهذا التقديران وان كانا جائزين الا انه لا ينبغي عن حذف  
 وانما حكمنا بمعنوية الفعل في هذه الامثلة الواردة لتعين العطف  
 او تعين النصب يشير الى ان اللام التعليمية متعلقة بمفهوم  
 الكلام وتعليل ايضا للقاعدتين السابقتين بحيث لا يختص  
 بالامر **ان** اعني اني وعني كل واحد من الامثلة السابقة قوله ما  
**نفس** وما عني لا يلبس بالياء التثنية او الفوقانية  
 فيكون من باب حذف المفعول او الاكتفاء به والعمل بالمقايضة  
 او الحالة على فهم المتعلم فعني ما شانك وزيد قوله ما صنع و  
 زيد بالتاء المشارة من فوق من هذا التفصيل نشر على خلاف الف  
 وعني ما لك وزيد ايضا اي كالمثال الاول قوله ما صنع وزيد  
 بالتاء المذكورة سابقا لان المضاف اليه والمجرور فيها المخاطب الا ان  
 على الخطاب فيكون التفسير والاعلى الخطاب لان المفسر عن المفسر  
 كما ومعني ما لزيد وعمر قوله ما صنع زيد وعمر بالياء المشارة  
 الشارة من تحت لان المجرور ههنا اسم ظاهر وهو لا يكون الا  
 غائبا فيكون تفسيره كذلك **الجم** من حال الشيء يحول الى انقلب  
 سمي هذا القسم به لانه نقيض ليد وبتحوله الى الماضي من الكلام

بحسب المثال



الخمس شرع في المحققات أي في بيان ما يلحق بها من حيث أنها غير متغيرة  
جاءت بعد تمام الكلام ولها أيضا شبه خاص بالمفعول فيها  
سبق قدمت على سائر المحققان بها لأنها تبين هيئة الفاعل أو  
للمفعول به دون غيرها وفيها معنى الظرفية أيضا وهي الحال  
لأن الحال يذكر ويؤثر ما أي شيء مفرد كان أو جملة وأن جند  
لفظ ما اعم من الاسم الحقيقي والسمعي فسميها بالاسم بأن تقول أدب  
حقيقة كالحال المفردة أو كما تكون جملة فلا وجه **يبين**  
**هيئة الفاعل** أي وصف حال صدور الفعل عنه مثل جاءني في  
راكبنا فان الحال هي ما يبين حال زيد ووصفه عند صدور عين  
عنه وهي الركوب فيكون قوله راكبنا مبنيا لوصف الركوب عند  
كون المبنى صادرا عنه **أو هيئة المفعول به** حال وقوع الفعل  
عليه نحو شئت زيد فارستا أي من حيث هو فاعل يصدر عنه  
أو المفعول به يقع عليه الفعل كما هو الظاهر قوله ما يبين جنس  
شامل للمعرف وغيره فبذكر الهيئة يخرج ما يبين الذات كانه  
كالتمييز فان التميز وإن كان مبنيا إلا أنه مبين الذات لا التميز  
سواء كان الذات مذكورة أو مقدرة نحو مرطل زيدا وطاب زيد  
نفسا سينائي وبالأضافة أي إضافة الهيئة إلى الفاعل والمفعول  
به يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل أو المفعول به كصفة البناء  
أو الخبر أو غيرهما فانه وإن كانت مبنية الهيئة إلا أن تلك  
الهيئة ليست هيئة الفاعل أو المفعول به نحو زيد العالم أخوك أو  
أخوك زيد العالم أو أن زيد العالم أخوك أو أن أخاك زيد العالم

أو كان زيد العالم أباك أو غير ذلك وبقيد الهيئة أي بقوله من  
حيث هو فاعل أو مفعول مفعول به يخرج صفة الفاعل مثل جاءني  
زيد العالم أو صفة المفعول به أو كان بلا واسطة نحو شئت زيد  
العالم وبلا واسطة نحو مررت بزيد العالم فانه أي صفة كل منهما  
تدل على هيئة الفاعل أو المفعول به مطلقا أي سواء صدر عنه المبنى  
أو لا وسواء وقع عليه الفعل أو لا بل واحد من الفاعل أو المفعول به  
موجود في العالم مطلقا لأن تلك الصفة تدل على هيئة الفاعل أو  
المفعول به من حيث الفاعل فاعل أو المفعول به مفعول به وهذا الله  
الترديد أي التردد للفرد ومن كلمة أو على سبيل منع الخلو يعني  
أن الحال لا يخرج من أن يبين هيئة الفاعل أو هيئة المفعول لا يكون  
هذا التردد على سبيل الجمع بحيث يمنع أن يجمع الحال بين هيئة  
الفاعل وهيئة المفعول بل يصح أن يجمع الحال بينهما فلا يخرج عن أي  
عن التعريف متضارب زيد عمر راكبين فالأولى الجمع بينهما لأنه أحضر  
ولا مانع من التفريق نحو لقيت راكبا زيدا راكبا ولقيت زيدا راكبا  
راكبا فأن كانا مختلفين فأن كان هناك قرينة يعرف بها صاحب  
كل واحد منهما جاز وفوقه كيف ما كان مثل لقيت هندا مصدرا متحدا  
ولقيت هندا متحدا مصدرا فهذا الأول لأن الفصل الواحد والى  
للمتصلين فأن لم يكن فالأولى جعل كل واحد بمحيط صاحبه نحو  
لقيت متحدا زيدا مصدرا ويجوز على ضعف جعل حال المفعول  
بجنبه وتأخير حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصدرا متحدا  
والمصدر هو زيد كذا في النظم بل هذا هو الأول فيكون الأول والثاني

أما لا يخلو من أن يكون أحدهما  
أي فاعلا أو مفعولا لا يخلو



والثاني للاول وفصل اول من فصلين وفي الهندي مثل ثب  
 مصدرا متعدي على الجمع في القول والتفريق في الثاني وهذا دليل  
 على ما قلت اعطاء معنى تميز عن الفاعل او للمفعول او حاله عنهما  
 خبر لكان المقدور والى الاخره ذهب الشارح حيث قال اي سوي كان  
الفاعل الذي وقع الحال عنه او المفعول الذي وقع الحال عنه لفظان  
 لفظيا يحذف ياء السبيلان المصدر بنفسه لا يكون خبرا والفسر  
اللفظي او المعنوي لا يكون الا بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية  
المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه يعني لا يكون الفاعل فاعلا  
 ولا المفعول مفعولا الا بان يكون الكلام الذي وقع الحال فيه عن  
 او المفعول به منطوقا ومنطوقا لا غير فيكون الفاعل منطوقا و  
 منطوقا والمفعول كذلك من غير اعتبار حرف خارج عنه ومن  
 الكلام كما اعتبر في الفاعل المعنوي في قوله هذا في مركبا او ضمرا  
 المعنوي في ايضا سبيلاتي حقيقة يفهم ذلك المعنى الخارج  
 عن الكلام من غير الكلام فغير القول معناه يقال عرفت  
 في نحو كلامه اي معنى كلامه مقصودا او ممدودا وفي حديث  
 من كلف في غموى الارض لم يضرب ما ذهابه عن معنى البصر كذا  
 في القصاص سواء كانا الفاعل والمفعول منطوقين حقيقة كما  
 من قوله ضرب زيد مائة واكبين او حكما كما سيحى الامثلة او  
 معنى معطوف على لفظا اي كان الفاعل والمفعول به معنويين وهي ايتوا  
 الا بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية للمفعول بان  
 يفهم هذا المعنى من غير الكلام بحيث لا يكون فاعله منطوقا

او مفعولية للمفعول باعتبار لفظه ومنطوقه اي باعتبار لفظ الكلام  
 ومنطوقه بل باعتبار المعنى المفهوم من غير الكلام والمراد بالفاعل  
 الذي في تعريف الحال او المفعول به الذي هو كذلك اعلم يعني ان  
 يكون كل واحد منهما اعم من ان يكون حقيقة او حكما يعني ان يكون  
 الفاعل فاعلا حقيقيا والمفعول مفعولا حقيقيا كما في الامثلة  
 المذكورة او فاعلية الاول ومفعولية الثاني فاعلا ومفعولا  
 حكما كما في من الامثلة قيد خليفه اي في تعريف الحال عن المفعول  
 به كونه الذي يكون المفعول معدي معنى الفاعل لمصاحبة ايا وفي  
 صدور الفعل عنه مثل حيث زيد واكبتا ومثل ما شانك قائما  
 فان قائما حال من الفاعل معنى ان المعنى كما سبق ما تصنع قائما ومثل  
 اسنوا الماء والخشب مقرونة او تكون المفعول معه في معنى المفعول  
 لمصاحبة اياه في وقوع الفعل عليه مثل كفارون يدا مقيما دهم  
 وكذا المفعول المطلق يعني يجوز الحال عن المفعول المطلق بشرط ان  
 يكون معرفة لان تعريف ذلك الحال شرط وانما يجوز عنه كونه في الفعل  
 به مثل ضربت الضرب شديدا فان شديدا حال عن الضرب وهو مفعول  
 مطلق حرف باللام ومثله جلست الجلوس كثيرا يعني او  
 قعت الجلوس حال كونه كثيرا فان شديدا ضربت الضرب شديدا  
 بمعنى احدثت الضرب شديدا فيكون مفعولا به وشديدا  
 هالاعند وكذا اي كما يدخل الحال عن المفعول معه والحال عن  
 الفعل المطلق فيه يدخل فيه ايضا الحال عن المضاف اليه اذ اصح  
 حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه كما اذا كان المضاف



الذي انضيف الى صاحب الحال فاعلا او مفعولا يصح حذفه ان  
 يحذف المضاف الذي هو فاعل او مفعول وقيام المضاف اليه الذي  
 هو ذو الحال مقامه اي مقام المضاف فكانه اي المضاف اليه  
 هو ذو الحال بعد حذف المضاف واقامته مقامه الفاعل او المفعول  
 ولم يذكر الشرح المفعول فيه ولا للمفعول له وكانا منصوبين  
 بتقدير لمحمد او بجور ودين بلفظه لانهما لم يكونا فاعلين ولا مفعولين  
 حقيقة او حكما تدبر نحو بل ملة ابراهيم حنيفا ان  
 مخلصا فان حنيفا حال من ابراهيم المضاف اليه بقوله ملة وعمر  
 مفعول لفعلة مقدر تقدير بل نتج ملة ابراهيم حنيفا ونحو  
 ان ياكل لحم اخيه ميتا فان ميتا حال من اخيه وهو مضاف لانه  
 لحم الذي هو منصوب لانه مفعول ان ياكل فريزان مثالان لكون  
 المضاف مفعولا واما مثال كونه المضاف فاعلا فقوله نتج ملة  
 ابراهيم حنيفا بشرط ان يكون الفعل مبنيا للمفعول ورفع ملة و  
 انا ان ياكل لحم اخيه ميتا برقع لحم لانه نائبا لفاعل الفعل بل  
 فانه يصح ان يقول بحذف ملة واقامة ابراهيم مقامه بل  
 نتج ابراهيم مقام بل نتج ملة ابراهيم فكانه حال من  
 به ويصح ايضا ان يقول بعد الحذف والاقامة ياكل اخاه  
 مقام ان ياكل لحم اخيه اذ كان المضاف اليه اضيف الى ذو الحال  
 فاعلا او مفعولا وهو اي المضاف الذي هو فاعل او مفعول جز  
 المضاف اليه الذي هو ذو الحال فكان الحال عن المضاف اليه هو حال  
 عن المضاف فكانه حال من الفاعل او المفعول لكونه جزء منه و

وان لم يفتح قيامه اي المضاف اليه مقامه اي المضاف لان جن الشيء لا  
 ينو مقامه بعضا او كلكما في قولنا انك ان ذاب من حلاوة مقطوع على  
 تحكم عليهم بالقطع معنيين اي ذاب في الصبح من اصبح الرجل اذا  
 ذاب في الصباح فيكون نامة لا تحتاج الى خبر منصوب فقوله معنيين  
 معنيين حال من هؤلاء المضاف اليه ذاب فكانه وهو حال من  
 المضاف اليه حال عن المضاف الذي هو جزء للمضاف اليه باعتبار ان الذاب  
 المضاف اليه الى هؤلاء فقوله اليه متعلق بالمضاف والضمير للبرور يرجع  
 الى هؤلاء الى الوصول بل الرفع اليه ما استكن فيه جزوه اي جزه  
 هؤلاء فان ذابوا الشئ اصله فكانه قال يقطع ذاب هؤلاء اي  
 تحكم عليهم قطعاً بالمعذاب حال كونهم ذابوا في الصبح والذاب  
 منقول ما لم يسم فاعله باعتبار ان الضمير المستكن في المقطوع  
 يرجع اليه والمستكن فيه مفعول ما لم يسم فاعله فحكم المرجع  
 حكم المرجع فاعلا يكون المرجع كذلك وان كان نائبا عنه يكون  
 المرجع ايضا كذلك فصارت حاله مفعول ما لم يسم فاعله و  
 في حال من الضمير في مقطوع وجعة مع ان صاحبه مفرد ومطابقة  
 للملحمة في الامور الخمسة الافراد والشيء والجمع والتذكير و  
 التانيث للرجل على المعنى فان ذاب هؤلاء في معنى مدبر كجاء هؤلاء  
 فلو قد يبيتين على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعّل  
 للدخول من ابواب الناس او يبيتين على صيغة المضارع للهم  
 الجهر من باب التفعّل الذي هو من ابواب الرباعي للزبد  
 فيه عن ثلاثي وجعل الباء الذي في قوله به متعلقا به اي

ذاب  
 كذا  
 كذا  
 كذا

ذاب







حكما **المظاهر** انه اذا اعتبر العامل حروفا  
التبعية يكون ذو الحال اسم الإشارة لاتصاله به يعني يصح ان يعجز  
مثالا للفاعل المعنوي اذا جعلت حالا من قوله هذا الاله في معنى الفاعل  
المفهوم من التبعية والإشارة فيكون قائما حالا من الفاعل المعنوي  
المعنوي مثال للمفعول المعنوي لأن مفعولية زيد ان يكون مفعولا  
ليس باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه لأن باعتبار لفظه ومنطوقه  
مبتدأ وخبر وجملة جملة كسمة فليس فيه فاعلا ولا  
مفعولا بل المفعولية ليس إلا باعتبار معنى الإشارة والتبعية  
المفهومين من لفظ هذا لأن التبعية مفهومة من كلمة الهاء المفعولة  
للتبعية والإشارة مفهومة من لم الإشارة ولا شك انهما في معنى  
الإشارة والتبعية ليسا تاما بقصد التكلم للاخبار بهما بل نفس  
حتى يقدم التكلم في نظم الكلام اشيرا واسنة ويصير زيدا به  
بحاق وفي نظم التكلم الكلام مفعولا لفظيا لا معنويا لأنه اذا كان  
قصد التكلم هكذا يجعل زيدا منصوبا لفظا ويقول هذا  
زيدا قائما ولجعل نصبه ليل لا مقصده بل مفعولية بل يكون  
زيد مفعولا انما هي بمعنى لا تكون تلك المفعولية إلا باعتبار معنى  
اشيرا واسنة الخارج صفة المعنى عن منطوقه الكلمة المعنوية  
صفة بعد صفة للمعنى لصحة وقوع القايح حالا يعني انما يعتبر  
ذلك المعنى المعنوي لان يصح ان يكون قائما حالا لان العامل في الحال  
الفعل او شبهة او انما لم معناه على شيان والاولان مفقودان  
ههنا لان ليس فيه فعل او شبهة وان لم يعتبر الثالث وهو

معنى الفعل لم يصح وقوع قائما حالا لأنه يلزم منه ان يوجد مفعولا  
بدون عامل وذا باطل حتى اى مفعولية زيد في المثال المذكور معنوية  
اللفظية لما عرفت **وعلم** مبتدأ مخبره قوله للفعل او  
ما عطف عليه اى عامل الحال لان الحال مؤنث باعتبار ان صفة  
زيد باعتبار لفظه اما **الفعل** اراد بقوله اما الفعل ان او  
منفصلة حقيقة يعني كقولك لمع الجمع والمطلوب وان شبهه انما  
يل فيها الا ان لم يوجد الفعل لفظا او تقديرا لأنه اصل في العمل و  
لقد ايضا وان معنى الفعل لا يعمل فيها ايضا الا ان لم يوجد واحد  
منها لفظا او تقديرا الموقوف يعني يكون الفعل العامل فيها موقفا  
ملفوظا حقيقة او التقدير يعني يكون ملفوظا تقديرا ان يكون  
مخدوقا جوازا او جوبا كما يستلزم غرضه زيد قائما  
فما مثال الفعل الموقوف حقيقة وزيد في الدار قائما هذا مثال  
لفعل الموقوف تقديرا يقتضيه ان الطرف لا بد له من متعلق عامل فيه  
والاصل في العمل الفعل واذا لم التقدير فالاصل هو الاولى ولذا  
قال شاذ وان كان الطرف مقدرا بالفعل بنائا على كونه اصلا في  
العمل **او** بالشبه الفعل وهو ما يعمل عمل الفعل يعني الرفع و  
النصب وهو من تركيبه اى من تركيب الفعل ان يكون مشتركا  
في مادت حروفه كصوب وضارب ومضروب كالم الفاعل سواء كان  
لانه مخوف يذبح كركبا في مقام ذبح زيد ركبا او متعديا  
مثل يذبح ضارب غلامه مكان ضرب زيد غلامه قائما وسواء كان  
ملفوظا حقيقة كالمثالين المذكورين او تقديرا مثل زيد في الدار



قلنا ان كان الطرف مقدر باسم الفاعل على مذهب الكوفيين لان  
الطرف عندهم مقدر باسم الفاعل على ما سبق وكاسم للفعول اعدا  
لئلا يتوهم عطف على قوله باسم الفاعل سواء كان ملفوظا تحقيقا نحو  
زيد مضروب قائما او ملفوظا تقدير نحو زيد في الدار جالسا  
كان الطرف مقدر باسم للفعول والعطف المشبهة ملفوظا كانت  
نحو زيد حسن ضاحكا او مقدر نحو زيد في الدار ضاحكا في التنوين  
حسن في الدار ضاحكا والمصدر نحو عجبني ضرب زيد قائما وهذا  
اعني الفعل وشبهه بجلان في الحال متقدما مثل ركبا ضرب زيد  
متاخر القوة عملها غير المصدر فانه لا يعمل متقدما للحال سليما  
سليما او التثنية اعني معنى الفعل لا يعمل الا اذا كان للحال متاخر  
عنه لضعفه **او مضاه** المستنبط ان المفهوم من نحو هو المصنف  
معنى الكلام من غير التصريح به اي بالعامل او التقدير لانه اذا  
صرح او قد يكون اما الفعل او شبهه ولا يكون معناه كالاشارة  
التشبيه والمفهومين من حرف التشبيه والهم الامارة في نحو هذا زيد  
قائما كما مر في قوله وهذا زيد قائما وكان قد اريد بالتمني مثالب و  
الترجي كالعمل والتشبيه نحو كان وانما يخص هذه الموقوفات  
من بين الموقوف المشبهة بالفعل لانها تشبيه معاني الافعال الخفيفة  
غير التامة اذ كذا فيفتح ان يكون واحد منها مقيدا بحال باعتبار ذلك  
المعاني بخلاف الثلاثة الاخر فانه لا مجرد تأكيد النسبة او التثنية  
الاستدراك فلا يفتح تقييدها بالحال وقال المحشي ولا عمل كل  
ما يستنبط منه معنى الفعل فان ان وان والاستفهام والتثنية لا

لا يعمل ما يستنبط منها بل العمل سماعي وفي الرضى فالاولى امر  
امثلة ذلك على استعجالهم وان لا يعمل في نحو يا زيد قائما ولا يعمل  
مقبيا ويا ربنا منجيا بشرط ان يكون المنادى معرفة سواء  
كان معرفة قيل الندبة او بالاضافة وتعرف او مشبها به لانه  
التعريف هو او النكرة المخصوصة شرط في ذلك الحال وليستك و  
ليستك زيد عندنا مقبيا ولعله ولعل في الدار  
قائما وكأنه وكانك وكان زيد اسدا صائلا قائما لضمينها  
معاني الافعال تقول في الحال الا انما لا تقدم عليها لضعفها في العمل  
لن فان قيل لم لا يكون العامل في الحال خبرا اذا كان غير جامد  
اجيب بان المراد تقييد التمني مثلا التمني ويختلف المعنى في  
لستني مسميا راجع الى اصل **وشرط** اي شرط الحال عند البصرية  
لان الكوفيين لم يشكروا فيها التثنية وجوزوا ابقاء للمعرفة  
حالا لانها في الاصل خبر وكما يجوز في الخبر التعريف والتثنية  
يعزز فيها ايضا الا ان التثنية اصل عندهم ايضا **في الحال**  
لان النكرة اصل لكونها بعيدة عن العوارض والتعريف لا يليق  
لا يثبت بغيره بل يدعى النكرة والغرض من الحال وهو ان الغرض  
منها تقييد الحدث المشوق سواء كانت نسبة الحدث اسنادية  
كأن في ذلك جازي زيد ركبا او ايقاعية مثل رايت زيدا ما جئنا  
او اضافية نحو مررت بزيد جالسا الى صاحبها يحصل اي  
الغرض بها ان النكرة والتعريف تكون من العوارض والعارض  
كالعلم من زيد على الغرض وان زيد لا يعتبر وفي الرضى والاولى ان



ان يبين الشئ او لا ثم يبين الحدث المنسوب اليه ثم يبين قيد  
 ذلك الحدث بشرطها ايضا ان يكون مستحييا اي قام للمال به سواء  
 كانت فاعلا او مفعولا حقيقة او حكما مؤثرا لانه اي لان صاحب  
 الحال يحكم عليه في المعنى لان الحال وصاحبه في المعنى متساويان وخبره  
 قولك جاء في زيد ركبا زيد ركب وقت الجمع ورايت زيدا فارسا  
 في يد فارس وقت التروية فكان الاصل فيه ان في صاحب الحال  
 التعريف اي ان يكون معرفة ليصح الحكم عليه بالحال في المعنى  
 يرجع الى تعريف صاحبها الا الى تنكيرها لان التثنية واجبة فيها  
 لا غالب اي ليس اشتراطها يكون صاحبها معرفة في جميع مواد  
 ها او امثلة الحال بل اشتراط ان يكون صاحب الحال معرفة في  
 غالب موادها اي اكثرها يعني اكثر امثلة الحال لا كلها وبيننا  
 تلك اي اشتراط ان يكون صاحب الحال معرفة في غالب موادها  
 ان مواد وقوع الحال منقسمة على قسمين لان صاحب الحال  
 ان يكون معرفة كصفة او يكونا كمن موصوفة ولذا انقسمت  
 انقسمت المواد على قسمين احدهما ما هي اي كلام لو تركيب  
 يكون ذو الحال فيه اي في ذلك الكلام او التركيب كمن موصوفة  
 لان التثنية كانت موصوفة افادت التخصيص لان الوصف  
 في التثنية للتخصيص وطلعت لان تكون ذاك كما كانت  
 تصلح ان تكون مبتلة نحو جاءني رجل من بني تميم ومن فيه  
 بيانية ومن البيانية اذا كان ما قبلها كمن تكون من له  
 فارسلان يكون ذو الحال فيه كمن او مفعول به عند الله اي  
 غني

مكن مفيد

مكن مفيدة فائدة التعريف لا استغنى عنها او لاحاطة تلك التثنية  
 او اورد حاجتها لا يشذ فرد منها في كون في حكم الحقيقة نحو قوله  
 نقل فيها اي في ليلة البراءة التي تكون في نصف شعبان يفرق  
 كل امر حكيم امر عندنا اي يتميز ويبين كل مني على مقتضى  
 الحكمة الالهية حال كونه ما مور من جانبنا فيكون التثنية  
 مستغنى لا افراد حال لان لفظة كل اذا اخيقت لا التثنية تكون  
 لاحاطة الافراد لانها موضوعه للاحاطة ان جعلت امرا حال  
 من كل امر واما اذا جعلته حال من الضمير المستكن في المشبهة  
 طيس مما نحن فيه لان الضمير معرفة فيكون ذو الحال معرفة  
 مثل قوله تعالى الشاعس لا يركن احد الى الاجسام تنوفا بهم  
 يوم الروع لحام فهدا اول بالتمثيل لعدم الاحتمال فيه او تكون  
 تلك التثنية واقعة في خير الاستغناء لانها شبه التثنية الواقعة  
 الواقعة في حق التثنية في كونه غير موجبة فتعم ايضا جمع الا  
 الافراد ونحو هل اتيتك وجل ركبا او واقعة بعد الا لان  
 توجب هذا العطف وضمنه ان يجعل الحال الاتي بعد قوله  
 او مقدما فاعلا لقوله او واقعة بعد الا واما مقام فاعل  
 قوله مقدما على سبيل التنازع نقضاً منصوب على انه مفعول  
 مطلق تقديره نقض نقض الجمله ضيغة الا التثنية متعلق بالتثنية  
 لان التثنية لو قوعها في حق التثنية استغرقت وتعينت كالمحقق  
 نحو ما جلدني رجل الا ركبا او مقدما عطف على قوله واقعة او  
 على قوله كمن والمعنى ما يكون ذو الحال فيه مقدما عليه الحال الاتي

او مفعول به



لان يتقدم على ذي الحال يتحصن ذو الحال لما سينتفي نحو جاني  
 وكبارا وثلثا وثانيهما اي ثاني القسمين ما يكون ذو الحالة في  
 غير هذه الامور يعني الامور الخمسة ويكون ذو الحال في غيرها  
 معرفة وغالب مواد وقوع المال والترصا هو هذا القسم  
 غير ووقوع المال في هذا القسم اي في القسم الثاني مشروط  
 بكون صاحبها اي صاحب الحال معرفة فتقوله غالبا قيد  
 لا شرط كون صاحبها اي صاحب المال معرفة يعني كون  
 الغلبة في الشرط بحيث يكون الشرط غالبا لا مستوعبا  
 قيد كون صاحبها معرفة فيكون صاحبها باقيا على حاله  
 هو الاصل في التعريف حتى يقال ان الغلبة كون صاحبها  
 معرفة المشتبه صلة الغالبية عن تخلف اي تخلف كون  
 صاحبها معرفة في بعض المواضع المذكورة في القسم  
 الاول تنافي الشرطية يعني ان كان قوله غالبا قيد كون  
 معرفة يكون متنافيا بالشرط لان شرط كون صاحبها  
 معرفة يقتضي ان يكون صاحبها في جميع المواد معرفة لان  
 الشرط يجب ان يستوعب الشرط وهو كون صاحبها  
 معرفة غالبا تنافي الشرطية لان الغالبية مشتبه عن التخييل  
 تشتر ان لا يكون صاحبها معرفة بل قد يكون كونه محصنة  
 كما لمسا لأمثلة السابقة في القسم الاول وان كان قيد الشرط  
 فلا يلزم هذا المحذور لان كون الشرط هذا الغالب ويخرج  
 عطف على يقال ان يصرف الكلام اي ان يخرج الكلام وهو قوله

صاحبها

صاحبها معرفة غالبا عن ظاهره وظاهره ان يعطف صاحبها  
 على اللام ومعرفة بالنصب على الخبر وقد يكون هذا العطف  
 من قبل عطف معمولي على معمول عامل ولقد يعطف واحد  
 يكون عطف مفرد على مفرد ويجعل قوله صاحبها معرفة  
 منتهى الخبر فيه تشريع ترتيب اللف معطوف من قبل تعدد  
 المفعول الثاني او يكون بدلا منه او حالا فيكون عطف جملة  
 على جملة قوله بشرطه ان يكون كونه ولما بين ان التشريع شرط  
 في الحال اعترض عليه بان تعريض الحال في بعض المواد تنافي الشرطية  
 الشرطية فاجاب عنه بالواو الاستباقية بقوله **وارسلها**  
**عزلان** اقول للمال المعرفة اما مصدرا وغير مصدر والاول  
 اما معرف باللام مثل قوله الشاعر او معرف بالاضافة نحو  
 مرت به وحده والثاني نحو مرت بهم اليها الغضير وكقوله  
 عليه السلام يذهب الصالحون اسلا ما الاول فالاول اي  
 مرتين كذا في الرضى وقيل للمال المعرفة اثنان معرف باللام  
 ومعرف بالاضافة او زيدا مثلا موقوفاه الاول من شعر لبيد  
 وللثاني مما شاع في المحاورات ويرد في اورد ها العكس و  
 لم يزد بها بالذلل للجملة وبعده دال من ملة من ذاده ويذوره  
 طرده وذاد الابل من باب قال مساقها وطرد بها كذا في المعج  
 ولم يشفق من شفق يقل اشفق عليه واشفق منه اصلها  
 واحد ولا يقال شفق وقال ابن دريد شفق واشفق بمعنى واحد  
 واحد وكذا اصل اللفظة كذا قيد ايضا الشفاق للوفاء اي المحقق

الابل اقرب ايسال  
 او الا الومشي  
 ايسال



بما لا يخفى على من  
تفكر في كلامه  
ويعلم ان هذا هو  
المراد من قوله

اي لم يخف على نقص الدخال النقص بالصاد المهملة والغير  
الجمجمة المفتوحة من نقص الرجل نقصا اي لم يتم مائة وقيل  
نقص المراد تام نادسيده وشرب تمام ناشدن كذا في حاشية  
البيت للبيد وهو من شعرة الاسلام يصف حمار الوحش وهو  
المذكور منه والاشق جمع اثنان وهو الاثنان منه الدارما  
للعلف فيكون معطوفا على النقص واما معنى مع فيكون  
منعولا معناه يقول اي للبيد ويحتمل ان يكون مبتدا للخطاب  
ليبان اللفظ ارسل حمار الوحش الاثنان لانه قادر على طبع  
بحيث يمنع عن التزام حذ فامس تاديب اياهم وكان كلمة  
التبديل كلمة لان جواب عن سؤال مقدم تقدير ان الارسل  
يقضي سبق العبق وهما لم يكن ان يتصور القيد فضلا عن  
سبقه لان القيد والارسل مع لم يوجد الا في بني ادم فاجاب  
عنه بقوله وكان المراد بالارسل البعثة او التحلية يعني حلي  
كوردن له يعني مزاحم ناشدن خمار وحش فرائين له اب ان  
ان غوردن والمراد هو الثان ههنا لان البعثة بمعنى الارسل  
فاللعن جعلها خالية على حالها بين المرسل بفتح السين وهو  
الاثنان وما يريد اي الحمار الوحش والمرسل بفتح السين والوسل  
ههنا عبادا عن موضع يشرب منه الاثنان الماء يعني عايب  
خوردن اي ارسلها يعني ارسل حمار الوحش الوحش  
الاثنان حال كونهما معتركة مزاحمة ولم يرد هذا لانه يمنع من  
العراك اي لم يمنع حمار الوحش الاثنان عن الاعتراك والتمس

معتركة  
بمعنى  
قائما  
بغير  
مخالفة

مخالفة  
صفيق  
بمعنى  
دبر

ولم يخف اى

ولم يخف اى لم يخف على نقص الدخال يقال نقص البعير انه لم  
يتم مشربه وكذا فسر الشارح بقوله اي لم يخف ذلك الحمار  
على انه لم يتم شرب بعضها اي بغض الاثنان الماء بالدخال اي بالتمزج  
بالمزاجية والاعتراك والدخال بكسر الدال المهملة وبعده حاء  
جمجمة على وزن حرف هو ان الدخال في اللغة ان يشرب التبعير  
ماء ثم قد مضى بجهول من رذير ومثل مديمة من العنبر  
العتق بغضق العين والطاء المهملتان ما حول الخوض والشرب  
من ميثاك الا بالى المتاح يعني جاحش اشترجوبيا باني يندكرو  
يندكرو الى الخوض متعلق بشرب يعني ثم بعد ذلك الله  
البعير من طرف الخوض اليه ويدخل ذلك البعير بين بعيرين  
عطشانين لم يكن ان يشربا ماء يشرب ذلك البعير المبرور  
المرود الموحول بين البعيرين العطشانين منه اي من الخوض  
او من الماء ما عيشاه لم يكن يشربه منه يعني لعل ذلك البعير  
لم يتم شرب الماء من الخوض ولعل المراد هذا جواب دخل مقدر و  
هو ان معنى الدخال لم يوجد الحيوان الذي يكون في ايدي الناس  
وههنا ليس كذلك وهو غايب ولم يصح معنى الدخال فاجاب  
عنه بقوله ولعل المراد به اي بالدخال ههنا نفس متداخلة بالتد  
كبر صفة جرت على غير من حق له بعضا مرفوع فاعل متداخلة في بعض  
أمر متعلق به يعني ليس المراد بالدخال ههنا معناه الحقيقي بل  
المراد به معناه المجازي هو تدخل بعض النفوس في بعض او كونه  
اجاب عنه ايضا بان للعن على نقص الدخال يعني المعنى على حذف المشا  
مثل نقص



من المشبه به واقامة للشبه مقامه يعني لم يخف على انه لم يتم مشبه  
 بعينه الماء كما خاف الجبال على ان البعيد لم يتم مشبه الماء وادخله بين  
 معبرين عطشانين يتم شربه **ومثل مررت به** **وحده** مصدر  
 وحده وحدا وحدة مثل وعيد بعد عدة او وعدا من باب ضرب بضم  
 وباء الاضافة الى الضمير صان معرفة لان اضافة المصدر معنوية  
 ونحو بالرفع عطش على مقدم يعني ونحو ارسلها مثل ما فعلت يا  
 الخطاب جهداك بفتح الجيم وضرب الاجتهاد وقال الفرع بالفتح للشفة  
 قبلهم الطاقة وكلاهما جائزان ههنا تأمل وكن متصفا **متا**  
 خبر لقوله وارسلها على حذف المضارع متا ونحو ارسلها كما قلنا انفا  
 التاويل التطلب يعني طلب مال الشيء بصرفه عن الظاهر **المتا** من  
 بقوله ولا يرد مبنى الفاعل في ديد يرد نقضا منصوبا على الحال من الفاعل  
 او لا يرد غوايا سلها ونحو ناقضا على قاعدة اشتراط كونها احوالا  
 تارة وتاويلها اي الحال المعروفة على وجهين على ما ذكره الشارح  
 احدهما ان احد الوجهين انما هي الاموال المعروفة مصادرا في كل واحد  
 منها مصدر لافعال مخدوعة او لفعل مخدوعة وجوبا سماعا وقال  
 ابو علي ان ههنا المصائب منصوبة على انما مفعولات مطلقة للحال  
 للقد حذف فعلها العامل فيها وجوبا اي يترك العراك وينفرد  
 اشاء ان العراك مصدر عن عراك يعرك من باب ضرب وكذلك  
 مصدر الا انه لم يستعمل فعل على واحد منهما مع بل لو استعمل لا يستعمل  
 المزيد في ادانته ويجهده جهداك من اجتهد اجتهدا فيله  
 الجمل جمع جملة الفعلية وهي يترك وينفرد ويجهده وقت احوال

اي وقت كذا

او وقت كل واحدة منها حال بالضمير وحده كالمبين لان المضارع المشبه  
 اذ وقع حال لا يكتفي فيها الضمير وحده ولا يجوز الواو وهذه المصائب  
 يعني العراك ووحده وجهداك منصوبة على المصدرية يعني على  
 انها مفعولات مطلقة لافعالها المخدوفة هكذا قال الزمخشري  
 فانما سميت احوالا على سبيل المجاز تسمية لله العمل باسم العامل  
 والتائب باسم المنسوب ويقال لمثل هذا مجاز مرسل لان الحال في الحقيقة  
 هو املاها المخدوفة وثانيهما ان ثاني الوجهين انما ادخله المصنف  
 معارف باللام في الاول والاضافة في الاخيرين لان كل واحد منهما يفيد  
 تعريف ما دخل هو عليه موضوعة موضع التكرار فتكون احوالا  
 بانفسها من غير اد كتاب خوف شئ الا انها مؤولة بالمشق لتكون في  
 صورة الاتفاق اي ارسلها معتركة متزاحمة ومروث به منفردة ما  
 فعلت وبجتهذا الصورة ان صورة كل واحد منهما وان كانت مؤولة  
 باللام او الاضافة فهي اي صورة كل واحد منها تكة ككون اللام  
 في الاول والاضافة في الاخرين الجنسية لا العهدية لان كلا  
 اذا لم يكن للعهد تكة **الاحالة** كما ان للنفاء اللفظية مثل  
 زيد نارب عمرو **تسوية** المعرفة ككونه مشافها لهما  
 او السفة للضافة في المعركة ككونها في حكم الانفصال لانه في تقدير زيد  
 ضرب عمرو او حسن وجهها النصب والرفع وهذا مذموب سبويه  
 وهو الوجه الوجوب لجر يان في الاحوال المعرفة كلها سواء كانت  
 مهادرا ولا و عدم ارتكاب الحذف والمجاز والجر يان الحال فيهما  
 هو ارسيل فيها وهو الافراد بخلاف الاول **وان كان** صاحب

في التقدير تكة

من اللام او الاضافة

في المعرفة بالاضافة



صاحب الحال سواء كانت فاعلا او مفعولا حقيقة او حكما كقوله  
 مخصصة احترق عا اذا لم يكن كثر مخصصة فانه لا يجب تقديم الحال على  
 صاحبها مثل جاني رجل من بني تميم فاحترق فاسبق لم يكن فيها ان  
 في تلك الكثرة شائبة تخصيص لم يكن في الكثرة شيء يفيد التخصيص  
 بما سوي التقديم اي سوي تقديم الحال على صاحبها ولم يكن الحال مشترك  
 بينها اي بين الكثرة وبين المعقولة كما اذا كان ذو الحال متعددا  
 احدها كثر والاخر معرفة مثل جاني رجل وزيد فاكين اراد  
 بالحال ههنا الحال المفردة لان الحال للولة لا يجب فيها التقديم لكون  
 العرف فيها غالبا **وجب تقديم** اي تقديم الحال على صاحبها كقوله  
 كانت فاعلا او مفعولا لا تخصيصا لكثرة بتقديمها يعني لتفيد الكثرة  
 بتقديم الحال عليها التخصيص لان الحال بمنزلة الظرف فتقدم على  
 صاحبها كتقديم الخبر الظرف فتقديم الخبر الظرف يتخصص بالبدا  
 الكثرة كذلك ذو الحال الكثرة يتخصص بتقديم الحال عليه انما كان  
 ذو الحال واللاق المعنى مبتدأ وخبر لان معنى قولنا جاني زيد  
 مركبا وقت الجمع **وللا** لا يثبت **اي** للحال من الكثرة بالصفة  
 في حالة التعصب انما لم يتقدم الحال على صاحبها فاقدم يعلم انه حال  
 او وجه لان الصفة كقوله من التوابع لا تقدم على الموصوفه  
 الحال يجوز تقديمه على صاحبها معرفة كانت او تكون كقوله في الفع  
 حكما والحكم يجوز تقديمه على المحكوم عليه في مثل قولنا ضربت رجلا  
 وكما لانه لا يعلم ان الضرب وقع على المفعول في ان ملا يست  
 التركيب حالا لان الحال مالم يتقرر او بعد لتقدم وتقرر فيكون

صفتان الصفة ما تقرر وتحقق وان كان يقبل الزوال فلما قدم  
 علم ان الضرب واقع على رجل في ان ملا يست التركيب به يعني قيل  
 تقرر ثم قدمت الحال على صاحبها الكثرة في سائر المواضع وان  
 لم يثبت وهي حالة الرفع فقط لان في حالة الجر لا يجوز تقديم  
 الحال وان كان ذو الحال كثر يعني قدمت الحال في سائر المواضع  
 على ذو الحال الكثرة حال كونه غير ملتبس بالصفة انما لم يتقدم  
 الباب والامر د معترف في كثير من المواضع كحذف الواو في تعدد الناء  
 الفوقانية تبعا لبعدها بالياء التختانية وحذف الفوق في يكرم تبعا  
 لنفس التكلم وحذف نحو اكرم **لا يتقدم** انما لم يتقدم فاعل ما مضى  
 من عدا بعد وعدا بمعنى جاوز فاعله مستتر فيه راجع الى ما لا ينافي  
 عن التركيب اي في تركيب مثل منصوب لانه مفعول في يد قائما  
 كقوله فاعدا يعني لا يتقدم الحال على العامل المعنوي في غير هذا  
 التركيب فان العامل فيه معنوي مستفاد من حرف التشبيه وقدم  
 الحال عليه يعني يجوز تقديم الحال على العامل المعنوي في تركيب دل  
 على حديثي غير متميزين بالصفات اي بان يقال في يد كهمر فاني  
 التشبيه دل على ان ما فيه حديثا قائما بالتشبيه به لانه غير معلومين  
 مختلفين صفة لقوله حديثي فعد صفة بان يتعلق بكل منهما  
 حال لا ينفك لا يتعلق بالآخر فانه يجب ان يمتثل لكل حدث صاحبه  
 تشبيه وان لزم التقدم على العامل الضعيف وفي الرضى الا ان الله التشبيه  
 لا تدخل بضمها على حديثي معنيين بل تدل معناها على حديثي  
 ملكتي لان معنى في يد كهمر انه هناك حالة يشترك فيها فلهذا



حالتان متماثلتان واما تلك الحالة ما في فغير مصرح بها في القيد  
هنا كلام فليبانها جرح بحال ووضع بحسب المشبه وبحال آخر  
ووضع بحسب المشبه ولما تقدم الحال الاولى على عامل المعنوي  
لتكون بحسب صاحبها قد عرفت فيما قبل من على الضم لانه من الجهات  
الست وهي اذا حذف ما اضعف في الوجود ونوع يكون بشي على غير  
على ما يصح اي فيما سبق العامل المعنوي وهو المستعمل من خور العام  
من غير التصريح به والتقدير وعرفت فيما قبل ايضا ان ما هو مقدر  
بالفعل عند البصريين او باسم الفاعل عند الكوفيين مثل الظرف مثل  
امام وخلف وفوق وغيره ما سوا كانت ظرف زمان او مكان وما  
يشبهه اي الظرف في احتياجه الى التعلق وكونه فضلا ومحل للتعلق  
اعني بقوله او ما يشبهه الجار والمجرور مثل زيد في الدار خارج  
اي من العامل المعنوي لان العامل فيها اما مصرح او مقدر داخل  
في الفعل اذا كان متعلقا فعلا او داخل في شبيهه اذ شبهه  
ان كان متعلقا كما سمي الفاعل فعلى هذا اي ما عرفت فيما  
سبق العامل المعنوي وان ما هو مقدر بالفعل او لهم خارج  
عن العامل المعنوي ودخل في احد من قول فعل متعلق بقوله لا  
يتقدم قدم عليه ليكون قريبا الى ما يشبهه اليه مع الكلام ان  
مع ولا يتقدم الحال الى العامل المعنوي ان الحال لا يتقدم  
العامل المعنوي اتفاقا اي اتفاق النحاة عليه اتفاقا ومنسوب  
بنوع الناقض من لى باتفاق النحاة **بجمل الظرف** خبر مستند  
محذوف اي عدم تقدم الحال على هذا العامل باتفاقهم مستند

بجمل الظرف اي بخلاف ما اذا كان العامل في الحال ظرفا او شبهه حيث  
لا يكون عدم تقدم الحال عليه اتفاقا فان فيه اي عدم تقدمها عليه خلافا  
بين يوري والاختصاص في يوري الفاء تفسيرية لا يجوز اي لا يجوز  
تقديم الحال على عامل الظرف **بجمل** مطلقا اي نونه قدم على الظرف  
نحو زيد قائما في الدار والمظروف نحو قائما زيد في الدار كلاهما غير جاز  
منه نظر الى ضعف الظرف لانه انما يعمل لنيابة عن الفعل لان القاييم  
منه شيء لا يكون مثله ولانه غير مشتق ولانه يتقدم بالاسم  
عن البعض وهو ضعيف فيه ايضا ويجوز الاختصاص بخلاف  
الحال ليس يوري لكن لا يجوز الا بشرط تقدم المبتدأ على الحال لانه  
لما اخر الحال عن المبتدأ الذي صاحبه راجع اليه فكانه تاخر الحال عن  
عامل الدار وهو عامل في صاحبه ايضا وبناء على مذمومة ايضا ان  
الظرف عامل قوي لانه لنيابة عن الفعل اخذ حكمه حتى جاز ان يعمل  
منه بلا اعتماد على احد الاشياء الست كما هو من ذهب للتوقيين  
لبناء نحو في الدار زيد وزيد فيه فاعل الظرف عنده وعند البصريين  
ويوري مبتدأ لان الظرف لا يعمل في الظاهر عندهم بلا اعتماد نحو زيد  
فان في الدار واما مع تاخير المبتدأ عن الحال فانه اي الاختصاص  
لوق يوري في المنع اي منع تقدم الحال على عامل الظرف سواء كان مؤنرا  
عن المبتدأ مثل زيد في الدار قائما او مقدر ما عليه نحو في الدار زيد  
فان لا يجوز تقدم الحال على ذلك العامل سواء كان الظرف مؤنرا  
مثلا قائما زيد في الدار فبدا اتفاقا لتقدم الحال على عامل الذي فيه ضعف  
ما عده الاختصاص ايضا لانه ليس من تركيب الفعل وان كانا يباينان

أصلها مطلقا

ولا اتفاقا في الدار



ويجوز اتفاقا مثل في الذن قائما ذيدا لانه ليس فيه التقديم المذكور  
 ويحتمل معطوف على قوله ان الحال لا يتقدم اي فعلى هذا يحتمل ان  
 يكون معناه اي مع الكلام المذكور سابقا ان الحال وان كان مشابها  
 للظرف الواو الحال وان الوصل والجملة حال يعني ان الحال حال كونه  
 للظرف لما فيه اي في الحال من معنى الظرفية بيان ما في قوله كما هو  
 تعليل لمشاكلة الحال للظرف الا بمعنى كمن اي كمن بينهما اي بين الحال  
 والظرف فرقا من وجه آخر وهو ان الظرف يتقدم على عامله  
 يعني ان كان العامل في الظرف معنويا مستتبلا من نحو قوله يجوز  
 تقديم على عامله الفعل او شبهه وان كان بعد البتة يجوز بدو يوم الجمعة  
 عندك في تقدير بد عندك يوم الجمعة او قبله كقوله تعالى كل يوم هو  
 في شان في تقدير وهو ان الله تعالى شان كل يوم هذا من باب ذكر كل  
 واداة الجزية يعني في كل ساعة وان كانت قليلة ومثل قولك كل يوم  
 لك ثوب في مكان الا ثوب كل يوم لتوسعهم اي النجاة في الظرف لوجه  
 حاجة المتكلم فان البه وعدم انك كما عنه بخلاف الحال والحال لا يتقدم  
 عليه اي على عاملها المعنوي لما عرفت هذا اي كونه هذا الكلام على  
 الاحتمالية كما بين اذا لم يكن للظرف دخلا في العامل المعنوي بل دخل  
 في الفعل او شبهه كما سبق واقا اذا جعلته اي للظرف داهي العامل  
 المعنوي متى يكون العامل في الحال الفعل المنفوخ او شبهه فان  
 ايضا معنى الفعل فيكون العامل فيها الفعل المنفوخ او شبهه  
 كذلك او معناه كما اي كشيء هو الظرف فقط من كلامه ما من  
 كلام اخذ لان العامل مستفاد من غير ان يكون الظرف في جملة العامل

المعنى فالمراد هو الاحتمال الثاني وهو ان الظرف يتقدم على العامل لا  
 المعنوي بخلاف الحال لا غير لان الالاقح استثناء عن عامل المعنوي  
 ويقول ان الحال لا يتقدم على العامل للمعنى الا الظرف فانه يتقدمه فعلم  
 من هذا ان الحال يتقدم على عامله الفعل او شبهه منقوصا كان او مقدر  
 وما فرغ من بيان تقدم الحال على عامله وعدم تقدمه عليه اجمالا وتقبلا  
 شرعا في بيان تقدم الحال على صاحبه وعدم تقدمه عليه فقال كما لا يتقدم له  
 الحال على العامل المعنوي ويتقدم على غيره من الفعل او شبهه كذلك تأكيد  
 لقوله كما لا يتقدم لا يتقدم على ذي الحال الجوز ويتقدم على ذي الحال  
 الرغوى او المنسوب جوازا او وجوبا لانه كقوله الجاد على البتة كما سبق  
 انها في المعنى مبتدأ وخبر فاخذ حكمها سويا بالاضافة او بحر في البحر  
 لان يعلق منصرف الى الكمال وهو لا يكون الا التحميم فان كان ذو  
 ذي الحال الجوز بالاضافة سويا كانت الاضافة مختصة من قوله تعالى ولم  
 واتبع ملء ابراهيم خيفا او لا كالمثل الى الان في الشرح لم يتقدم الحال عليه  
 اتفاقا اي باتفاق البصريين والكوفيين شوجائي بعدد اعيان الثياب  
 ضاربة بزيدي ذلك اي عدم تقدم الحال على ذي الحال الجوز بالاضافة  
 واقع لان الحال تابع لاني عرض غير متغير لا يقوم الا صاحبه وفتح لانه  
 حال في الوجود لان الحال يوجد ولا يتم الحال يصدر منه ويقوم  
 والمضام في الوجود لا يتقدم على المضام لقيامه مقام ما لا يتقدم على المضام  
 وهو النون والنون وفي الهندى لانه ان تقدم فان وقع بعد الجوز  
 لزم الهميل وان وقع قبله لزم وقع التابع حيث لا يجوز وقوع  
 للتبوي فلا يتقدم تابعا ايضا انتهى وان كان ذو الحال الجوز بحر



بحرف الجوفية أي تقديم الحرف على صاحب الجور خلافاً بين البصريين و  
 الكوفيين فيسوية والكوفيين عطف العام على الخاص كقول المحرر  
 مقصود في هذا الفن كقولنا ما في يمينهون تقديم أي تقديم الحرف  
 على الحرف الجور بالحرف للحالة المذكورة في عدم جواز تقديمها على  
 صاحبها الجور بالإضافة قد عرفت فلا يقيدها وهو أي مع تقديم  
 عليه المختار عند المنسحب وهو المختار عند المنسحب قال  
 ما حصر متعلق بقوله ولا يتقدم للحالة المذكورة سابقاً ونقد  
 بعضهم أي بعض النحاة وهم الكوفيين وبعض البصريين الجور  
 أي جواز تقديم الحرف على صاحبها الجور بالحرف استند إلى الأفعال  
 تعالى وما أرسلناك إلا كافة للناس أي وما أرسلناك لشئ  
 من الأشياء إلا أرسلناك للناس حال كونهم مجمعين في قومته  
 وأولاً ومرسلاتهم غير مخصوصين كالأنبياء السابقين  
 حيث كان بعضهم مخصوصاً بقوم وانت لست كذا  
 معناه على ما ذهبوا به القادر سنة فاستأذيم ترا أي محمد زبر  
 أي إجماعاً دن سكر در حال وبوين آدميان فمعه زبر  
 هو آدميان فريستاديم ولعل الفرق بين حرف الجور والإضافة  
 حيث جاز الكوفيين وبعض البصريين تقديمها على صاحبها الجور  
 بحرف الجور ولم يجز أحد من الفريقين تقديمها على  
 بالإضافة لا انفقود على عدم أن حرف الجور معد لم يأت من  
 يعدى من باب التفعيل حذف ياء الفعل يقع تحت  
 اللازم متعدياً إلى المفعول به كالمفعول والتضعيف يقع كجاء

إذا زبدت في أول الفعل والتضعيف في غير الفعل يكون ذلك  
 الفعل متعدياً أو كان الفعل اللازم إذا نقل إلى الرباعي بزيادة الهمزة  
 المنهية في أوله والتضعيف في عينه يكون متعدياً إلى المفعول به  
 كذلك حرف الجور إذا دخلت على المفعول يجعل الفعل متعدياً إلى  
 كذا أي حرف الجور من تمام الفعل وبعض حروفه كما أن المنهية والهمزة  
 التضعيف من تمام الفعل وبعض حروفه بخلاف الإضافة جاز  
 أن تؤثر في الفعل شيئاً لأنها ليست من تمام اللفظ وهو ظاهر ولا  
 معنى لها من خواص الهمزة كانت اجنبية عن الفعل بالعلية وحرف  
 الجور وإن كانت من خواصه أيضاً لأنها لما دخلت على مفعول  
 الفعل وتعلقت به كانت من جملة حروفه فإن قلت ذهبت  
 ركنية بهند يتقدم الحال على ذي الحال الجور بالحرف فكانت  
 قلت إذ ذهبت ركنية هنداً يتقدمها على صاحبها المنصوب فكانت  
 جواز التقديم على ذي الحال المنصوب في هذه المثل كذلك يجوز فيما قبله  
 الجور بحرف الجور وإن كان يجوز بحسب لفظ ظاهر إلا أنه بحسب  
 الحقيقة ليس الجور برأ منصوب والحال يتقدم على ذي الحال المنصوب  
 كذلك ههنا وأجاب بعضهم لبعض النحاة وهو العندى و  
 الزجاج عن هذا الاستدلال إذا عن استندال الكوفيين على  
 على تقدم الحال على ذي الحال الجور بهند إلا أنه يجعل متعلق بقوله و  
 أجاب كافة حالاً عن الكاف المتصل بالفعل مبنياً حيث الفعل  
 به ونا كافة للمبالغة في الزجر والنع والتبليغ والحث لا  
 المناسبات كفاء علامة ونسابة والمغنى وما أرسلناك إلا



ملابساً بشئ من الأشياء إلا حال ذلك ما نفع الناس وزجرهم  
عن الشرك والخاص بمخافة وحائلي طلب الثوب وما يليك لا  
البلاغ وأجاب بعضهم وهو كشاف يجعلها متعلق أيضاً بإجاب  
بجعل كافة صفة المصدر كحذف فـ يكون كافة منصوب على المصدرية  
لأنه المألوف فيكون المصدر التاكيد والمعنى ما أرسلناك يا محمد الرسالة  
كافة مانعة للناس عن شركة والخاص وحاشية لهم على طلب الثوب  
وعامة شاملتهم وأجاب بعضهم وهو محسن الصور يجعلها  
بجعل كافة مصدر يلوون اسم الظاهر كالكاذبة والعاقبة لما بالغة أو  
بالقاف فيكون كافة منصوب على أنها مفعول له والمعنى ما أرسلناك يا محمد  
لشئ لتكشف الناس وتخشعهم واللام في قوله للناس متعلقة بها على أنها  
الظن فيكون طرفاً لقوا وكما أي كل واحد من الأجوبة الثلاثة فكيف  
وتعسف كما يكون الأول فكيف قلان بالبالغة في الظاهر غير محذور  
معلوم الوقوع حتى تكسرهما البعض في غير فعال ومفعول ومفعول  
الاستشهاد بالخاصية غير سديد لأنه يتقدر بموصوف وأما كون  
الثاني فلأنه لا حاجة إلى تقدير الموصوف وأما كون الثالث فكيف قد  
أتيان مصدر غير معلوم وأما كون الثاني فكيف تستفاد من كونه غير  
مضاف لأمه المألوف بمعنى جميعاً كذا قال بعض العلماء  
أو مضافاً لمكان الدال على الهيئة مشتقاً كما اسم الظاهر ولم يسموا  
للفظة المشبهة أو جعلها يستفاد من معنى قائم بالغير  
ذلك الدال على الهيئة فمن غير أن يقول الجاهل الدال على الهيئة يستفاد  
ليحصل معنى النسبة ظاهرة لأن المقصود من الحال أي المراد من إيراد

بيان الهيئة أي المصنعة التي عليها صاحب الحال حين صدوره الفعل  
أو وقع عليه وهو أن يقصود الذي هو بيان الهيئة محمولاً أي  
بإجماع كما هو حاصل المشتق فإذا استويا في المصدر استويا  
أي في وقوعهما على الأمرين غير تفرقة وهذا أي مذهب المذهب وهو  
تجوز وقوع ما دل على الهيئة والصفة حالاً مشتقاً أو غير من غير  
تأويل غير المشتق بالمشتق ودل على جبروت النحاة حيث شرطوا  
اشتقاق الحال أي شرطوا أن يكون الحال مشتقاً لأن الحال في المعنى خبر  
أو مفعول مشتقان أو في معنى المشتق وكذا ما في حكمهما وكلفوا  
تأويل الجاهل حيث وقع حالاً بالمشتق لتكون الأحوال مظهرة  
مستفاد من هذا مع تجوز وقوع الجاهل من غير تأويل أو لا اشتك  
لأنه أغلب في الحال الاشتقاق أي أن يكون مشتقاً للميل إلى الحال في  
معنى خبر أو مفعول مشتقان وما وقع غير مشتق يقول به  
بكون أقسام الحال سبباً في قولهم أو قول العرب  
يتم بهم الباء والتسعين واحد بسبب مثل فعل وفعله يقع  
هو ما يقع بين وبين واحد التاء وهو أن البسر ما يقع في خبر  
تأويله فعله بالقاف وسبب تفرق أحبي اسم تفضيل من قولهم  
هو ما في جلا في صيغة ولعنى هذا حال كونه بسبب يقع أكثر لفظاً  
لأنه نفس حال كونه محاذ طبا التمر له ست مراتب أولها طالع  
ثانيه غلال يقع تحت العجوة والثالث بلح يقع بين الموزة و  
الرابعة وآخرها مهمل والرابعة بسراً والرابعة مهمل والرابعة  
مهمل والرابعة مهمل والرابعة مهمل والرابعة مهمل والرابعة مهمل



الآيات فيها أي بسير وطعام كونهما جامدين يعني غير مشغوبين  
 لانهما اسمان جامدان الاقل على وزن فعل وقيل على وزن فرس و  
 الثاني على وزن صرد جالان لان كل واحد منهما حال مع كونه اسمين  
 مشتق لدلائلهم أي دلالة القول على صفة البسرية وهي التوضيحية  
 على صفة الرطوبة وهي الملاوة الصرفة واذ كان ذلك على الهيئة  
 القائمة مع ذلك الحال مع كونهما جامدين فلا حاجة الى تأويل  
 البسر بالبسر كسر السنين وفصا وعلى الاقل يكون الاسناد مجازا  
 فلاقية للحمية لانه بالبسر صفة النخل لان النخل بالبسر ميسر  
 على ما عليه يكون الاطلاق مجازا الاحقية وعلى الثاني يكون صفة  
 لان بالنفع يكون صفة ما عليها ولا حاجة ايضا الى تأويل الرب  
 بل المرطب بكسر الطاء ونقصه الاقل ما خور من ابسر النخل انما  
 ما عليه بسرا يزيد بد النفاذ هنا للتصيرة مثل امتش الرحل  
 صار ذا ماشية والاسناد حقيقة فيكون النخل بالبسر ميسر وما عليه  
 بسرا بالنفع والثاني مشتق من ارطب اذا اصل ما عليه رطابا  
 فهذا كالأول في الاسناد وكسر والفتح قال القرطبي وهو الحق  
 ما دل على صحة يقع ان يقع حاله هو الحق سواء كان  
 مشتقا او غيره فلا حاجة الى هذا التكليف لان الحال هو ان  
 البسرة وكما قام هذه القافية فقد حصل في المطلوب من الحال  
 فلا حاجة الى تكلف تأويل المشتق اذ وقع غير المشتق حازا  
 في طباعه في الحال الثاني أطيب لانه لم يتصور التفسير وهو  
 من جملة ما يشبه الفعل لان العامل في الحال الفعل واذ لم يوجد

العامل فيه شبه الفعل على ما سبق باتفاق النحاة أي العامل في الحال الثاني  
 اسم التفضيل باتفاقهم بحيث لم يكن فيه خلاف لاحد منهم والعامل  
 في السر ايضا يعني العامل في الاول اسم التفضيل كما ان العامل في الثاني  
 عند المحققين وتقدم بسرا يعني الحال الاول على اسم التفضيل مع ضعفه  
 لانه يجوز تقديم الحال على اسم التفضيل وان كان ضعيفا فيه تشبيها  
 الحال بالطرف وتقدم الطرف عليه جازا وكذا هذا ولحق اسم التفضيل  
 كونه شبه الفعل والشبه باحد حكم الشبه به وجواز التقدم لانه اذا  
 نقلت شيئا واحدا وهو هذا المشار اليه بهذا يعني التمر حال الان  
 كسرية والاخرى الرطبة باعتبارين متعلقين متعلقين انهما  
 اول تعلقت بالمشار اليه بهذا باعتبار الافضلية والحال الثانية ايضا  
 تعلقت به باعتبار المفضولية فيكون اعتبارا واحدا متعلقا لا اعتبار  
 الاخر بلزم جواب اذا ان يبي كل منهما أي من الحالين متعلقة أي  
 بالعلق به يعني صاحبه فيكون اللام في متعلق مفتوحة والبسرية  
 في الحال الاولى في تعلقت بالمشار اليه بهذا يعني جعلت حاله  
 ميسرة للهبة القافية به من حيث انه أي المشار اليه به مفضل وحده  
 بحيث أي كون المشار اليه مفضلا وان لم يكن العوا والحال وان الرطل  
 معتبرة فيه أي في المشار اليه به والحالة حال يعني وهذه الحية حال  
 كونهما غير معتبرة بعد اضافة أي المشار اليه في كيب يعني الابدان  
 يكون ضميرا لطيب المستكن في راجع اليه لانه اذا لم يعتبر هذا الايك  
 المشار اليه به مفضلا بخلاف ما اذا اعتبر لان المرجع ياخذ حكم الرابع  
 والرابع هو المفضل وهنا هكذا المرجع لكنه أي الآن الشأن كما كان



المظهر مطلقا سواء كان المراد به المظهر في اطيب اوفى غير اليه  
 بالنسبة الى المظهر مطلقا ايضا كالعدم والمراد بالمظهر ايضا  
 المستكن لا المظهر البارد لانه لا يكون مظهر حقيقي يكون كما  
 كما مظهر في كونه مظهر حقيقي واما المستكن فلما لم يكن مظهر  
 حقيقة لا يكون كالمظهر بل يكون كالعدم اقيم المظهر الذي هو المظهر  
 هو المظهر في مقامه ك مقام المظهر الذي في اطيب فيكون في ذلك  
 ووقع الحال بعده بلا فاصلة وواجب ان يليه اي الحال ذلك  
 المظهر يكون الحال يجب صاحب حقيقة الضمير في اسم التفسير  
 والربطية المفهومة من قوله وطبا التي هي الحال الثانية في منه  
 المذكور تعلقت به اي بالمشارة اليه بربطية جعلت حاله  
 ومبتدئة للهيئة القائمة به ايضا من حيث انه المشار اليه من قبل  
 عليه باعتبار ان ضمير منه راجع اليه ولذا قال الشاعر وهو  
 المفصل عليه ضمير منه لانه يرجع اليه فيجب ان يليه اي الحال ضمير منه  
 وجهنا ان الضمير البارز كما كان مظهر حقيقي لم يكن كالعدم  
 كما المستكن بل كان كالاسم الظاهر ولذا يجب ان يليه ما كان  
 يجب ان يلي المظهر ليكون الحال يجب صاحب وان جاز الفصل ايضا  
 ولاجل هذا قدم الحال الاولى على عامله الضعيف وان كان حقا  
 التاخر قال الرضي واما الضمير المستكن الرابع الى لفظ هذا في افعال  
 يعنى في المظهر التفضيل الذي هو اطيب فانه اي الضمير المستكن فيه وان  
 كان الاول للحال وان للوصل والجملة حال قد سبق غير مرة مفضل في  
 الحقيقة لكنه ان ذلك الضمير بالمظهر اي ما لم يكن مظهر

بالمظهر حكما كان كالعدم والمعدم ليس بشئ فعلم المفضل  
 اسم الاشياء لكن باعتبار ان ذلك الضمير يرجع اليه ومع هذا اي مع  
 كون الضمير المستكن في افعال كالعدم فلا يرى بالاسايات يقال و  
 ان لم يمع ان للوصل والفعل مبنى الفعل في هذا حسن قائما منه  
 فانه يكون كل من الحالين يجب صاحبه الا انه قد وقع فصل  
 الاجنبى وهو الحال الاولى بين المظهر والتفضيل وهو قوله وهو  
 منه ولذا قال فلا يرى بالاسايات قيد الروية بالباسا القيد  
 كراهة فلما لم يمتدح كل واحد من الحدين من الاخر في افعال  
 والالتصاف وغيرها مما يدل على حديث حتى يجعل منه صورة كل  
 ومد يجب صاحبه المصحح به فقل زيد راكبا فصل من عمرو  
 ن جلا وان كان مقدما على المظهر التفضيل ووجه معضهم وهو  
 هو على واتباعه لان العامل في بسرا يعنى في الحال الاولى لان لا  
 فيه الم اشارة يعنى العامل في تلك الحال يعنى الفعل المستنبط من  
 الم اشارة لانه لا يجوز ان يكون افعال التفضيل عاملا في الضعيف  
 في افعال فلا يتقدم معموله على اي اشارة اليه حال كونه بسرا وهذا اي  
 كون العامل في الحال الاولى الم اشارة يعنى معنى الفعل ليس صحيحا لانه  
 يلزم تفريق العامل في الحالين وهذا وان كان جائزا لانه يستلزم  
 كراهة وتفضيل الشئ على نفسه باعتبار حالة واحدة وهذا  
 الربطية لانه اذا لم يكن الم التفضيل عاملا في بسرا لا يدخل تحت التفضيل  
 فتكون الربطية مفضلا ومفضلا عليه في حالة واحدة وهذا باطل  
 لانه يمكن ان يكون المشار اليه بهذا الضمير الياسر فيلزم تحقيد



الاشارة بمعنى اشار اليه بحال البسرية وهذا ليس كذلك لان المقصود  
 الاشارة مطلقا فلا يتقيد الاشارة بمعنى فلا يصح تقييدها بحال البسرية  
 لان العامل يتقيد به فلو كان لم الاشارة عاملا في بسا لتقيدت  
 الاشارة بحال البسرية ولم تكن مطلقة فوجب ان لا يقال هذا  
 الا في حال البسرية وليس كذلك لاننا نعلم بالضرورة انه يصح ان يقال  
 هذا بسرا اطلب منه وطبا في غير حالة البسرية حتى تكون الاشارة  
 مطلقة فوجب ان يكون العامل فيه لم التفضيل ولان يصح حينئذ  
 موقع لم الاشارة اليهم والمعنى يصح ان يقع لهم موقع لم الاشارة  
 يصح اعماله في الجملة صفة الاسم اي لا يصح اعمال ذلك في الحال بان  
 لم يكن مثبتا فعل ولا يفيد معناه لان العامل للملحق اما الفعل او  
 او معناه على سبيل منع التلويح والجمع نحو تمة تخلي بسرا اطلب  
 وطبا باقامة تمة تخلي مقام لم الاشارة ومثل هذا اذا جازي  
 منه وكما فانه جازي اتفاقا مع خلو البيت لمن معنى الفعل واسم  
 العامل فيه الفعل لكونه شبه فعل بلا خلاف وكذا العامل في الحال في المثال  
 المذكور في المتن اخذ ما اخرج من بيان الحال المفردة على ما هو الاصل  
 لان الاصل فيها الافراد كما ان الاصل في الخبر الافراد شيع في بيان  
 الحال الجملة عاما وهو الفرع فقال **وقال** اي الحال الجملة لان  
 اي الجملة على الهيئة اي الصيغة كالمفردات يعني كما ان الاحوال  
 المفردة تدل على الهيئة الحاصلة بصاحبها كذلك الجملة تدل على  
 تلك الهيئة فتقع حالا مثلها وفي الرضى جود كون الحال جدها  
 مضمون لعامله ويصح ان يكون القيد مضمون الجملة كما بان

المفرد في معنى ان تقع اما الجملة حالا مثلها كما يعني كما يصح ان يقع  
 المفرد حالا لان الحال حكم معنى الملحق غير ممتدة والاعمال احكام تكون  
 المفردة والجملة كما في الخبر البتة ولكن يعني **الان** لانه يجب ان تكون  
 الجملة العالمية **خبر** محتملة للصدق والكذب يعني الاصل في الجملة  
 الخبرية ان تكون صادقة لصدورها عن معتق يعقل وعن ليس من  
 شأنه الكذب ويحتمل ان يكون كادبة لانهما خبر والخبر محتمل  
 لان خلا في المعنى بمنزلة الخبر عن ذي اللزوم المطابقة بينهما في الافراد  
 واعني واتذكر وضده ولزوم الظهير الى ذي الحال للربط وكونه  
 مسندا الى صاحبه اما بالاولى او بهما كما في الخبر اجزأها عليه  
 وجعل الحال احالا عند في قول الحكم بهما عليها والجملة الانشائية لتي  
 لا يثبت لها الآن لا يصح ان يحكم بهما على شي وان كان فاعلا لانها  
 لا يثبت لها في نفسها واشتبات الشئ للشئ فرع لثبوته في نفسه و  
 لا يثبت لها في نفسها فكيف يثبت لغيرها فلا يصح ان تقع  
 حال من شئ كما لا يصح ان تقع خبر عنه ولما كانت الجملة مستقلة  
 في اقامة لا اشتغالها على الاسناد المقتضى المسند فيه والمسند و  
 الا كانت كذلك لا يقتضي ارتباطا بين نفعها لان المستقل  
 في اقامة لا يقتضي التعليق بغيره ولا يكتفي بنفسه والحال مرتبطة  
 بغيرها لكونها ضارعا غير قائم بنفسها ولان المقصود بالحال تخصيص  
 وقوم حامله بوقت وقى مضمون الحال وهذا المقصود لا يحصل  
 يحصل الا بصريح الجملة عن الاستقلال وجعلها من شئ لها  
 لها حيا فاذ وقعت الجملة الخبرية التي من شأنها ان تكون



صادقة ومحتملة الكذب حالاً لا بد لها اي لتلك الجملة لكونها  
 مستقلة في الافادة من رابطة مربوطها الى صاحبها حيث لا يكون  
 لجنسية وتكون ايضا مخرجة عن الاستقلال وهي الرابعة حيث  
 اثنان الضمير والواو اعني يوطون الجملة العالية بالواو لان الحال نحو  
 تمام الكلام فالمستخرج في الاكثر الى فضل ويط فصدور الجملة في  
 اصلها الاستقلال بها هو موضوع للربط اعني الواو التي اصلها  
 المطلق ليورث في اول الامر ان الجملة لم تنفصل عن الاستقلال بل  
 تعلقت بما قبلها بحيث صارت من جملة نوابه ولو احدثت  
 الجملة الغربية للعالية اما السمية ان بدت باسم لفظ او مخبر  
 او فعلية ان بدت بفعل موضع الخبر وتلك الفعلية اما ان  
 تكون فعلها مضارعاً مشتبان بدت بفعل مضارع اريد ان  
 او يكون فعلها مضارعاً متفياً بان يكون مضارعاً اريد ان  
 يكون فعلها ما ضياً مشتبان او ما ضياً متفياً في هذه الاقسام  
 خمس جملة جملة ومما فرغ من بيان ان اية جملة تقع حالاً في  
 بيانها تفصيلاً وبيان الربط ايضا فقال بالفاء التفسيرية وتبين  
الاسمية قد يكونها اشتد احتياجاً الى اية الربط لانها  
 على الدوم والثبات وكون البحث الاسم ولما سبقتها بالواو  
 ليس الاسما اسما بخلاف الفعلية اي الجملة الاسمية العالية يستدل  
 ان التام للمعنى الخارج والى ان الاسمية صفة تستند في موضوعا  
بالواو والخبر اذا وقعت حالاً معاً حالاً مؤكدة للجار ويجوز  
 ان للقيمة تقهر من الواو العاطفة لكونها مفعولين للخبر المحذوف

دبر

اي حال كونهما

اي حال كونهما مصاحبين في الاربطة لا الاستقلال لان المعية  
 في معنى المصاحبة لقوة الاسمية في الاستقلال فكيف من الاسمين  
 وحارجة عن اصل الحال وهو الانتقال وعدم التفرقة فناسب  
 ان يكون الربطة فيها في غاية القوة ايضا لان الشيء اذا كان قويا يلزم  
 ان يكون الربطة فيه اقوى حتى يخرج عن الاستقلال ويربط لما قبله  
 طوعا وكرها وهذا النوع ثلثة اقسام باعتبار الضمير لان اما ان  
 ان يكون متكهما مخوجيت وانما ركب او مخاطبا وجيت وانت  
 ركب او غائبا مثل جاءني زيد وهو ركب ويجعل ان يكون  
 يستد مؤخر او خبر مقدم فيكون ثلثة اقسام اخرا الجملة  
 الاسمية العالية ملتبسة بالواو وحدها اي حال كونهما منفردة  
 في الربط وهذا النوع قسم واحد لا غير لانها تدل على الربط في  
 اول الامر لان الواو تورد في اول الامر ان الجملة مرتبطة  
 لما قبلها غير مستقلة بنفسها لانها يجب ان تقع في اول الكلام و  
 لانها الجمع المطلق في اصل الوضع فاكنت مبنى للمفعول بها الواو  
 اذ بالواو منفردة مثل قوله عليه السلام كنت نبيا اى اعطى الى  
 النبوة وادم بين الماء والطين اي حال كونه ادم غير مخلوق وانما  
 قال بين الماء والطين ولم يقال بين الماء والتراب مع ان سوي الكلام  
 يقتضي هذا فاجاب الى المجاز الاول مثلاً عصره وعلما ان اجتماع  
 الواو والضمير في الاسمية وانفراد الواو متقاربان في الكثرة لكن  
 اجتماعهما اولى احتياطا في السبط كالمبنى ان الاسمية في غاية القوة  
 لكونها من اسمين مقتضين الدوام والثبات فيكون الربط بينهما



في غاية القوة لستطابق وهذا أي الربط في الجملة الاسمية الحالية  
 ملبس بالواو وحدها كما في النوع الثاني وملبس بـ بـ بالواو  
 مصاحبة بالضمير بلا انفردا أحدهما عن الآخر كما في النوع الأول إنما  
 يكون في الحال المتقلة بالغير المتقررة لأنها لتجدد حوا استقلالية  
 اقتضت ان تصدر بالواو الموضوع للجمع ليعلم من أول الأمر ان  
 الجملة مرتبطة لما قبلها غير مستقلة وأنا في الحال المؤكدة يعني ان  
 ان الجملة الاسمية ان كانت حالا مؤكدة فلا يجوز فيها الواو بـ  
 يعني في متعلق بقوله فلا يجوز قدم عليه الضمير يعني عدم جواز الواو  
 في الجملة الاسمية الحالية المؤكدة منها نقول جازا بتاء الخطاب غير التقى  
 لا شك فيه ونحو قوله تعالى ألم ذلك الكتاب لا ريب فيه على أحد  
 الوجود وذلك اي عدم جواز الواو في الحال المؤكدة واقع لان الواو  
 كونه في الأصل للعطف وهو دليل للتغيير لا تدخل بين التوكيد والتوكيد  
 بالفتح وكسر مطا مطلقا يعني سواء كان في الحال او في غير الحال لا  
 الاتصال والامتزاج بينهما لان الثاني عين الاول ونفسه فتحال الثاني  
 بينهما كتحال بين المعصا والحائما و الجملة الاسمية ملبسة  
 بالضمير بـ اي حال كونه منفردا في الربط على ضعف متعلق بقوله  
 او بالضمير لان الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء اي في ابتداء الجملة  
 بل قد يقع في الاول وج يبدل على الربط من اول الامر كالواو وقد يقع  
 في الوسط بل قد يقع في الاخر فلا يبدل على الربط في اول الامر و  
 لهذين الوجهين قيل عطف على ضعف وان الوجود الاول يستلزم  
 الضعف اطرا للباب نحو كلمة فوق التي هي التي جعلت حالا من ضمير

الضمير

المراد الغزبية اولد فورا له من كلمة انديم  
 الفاعل فالربط

الفاعل فالربط الضمير المتكلم في قوله لا في وان جعلت من ضمير انه  
 انفعول فالربط الضمير الغائب في قوله ونحو قوله رجع عودا على  
 بدن وقول الشاعر ولا جنان الليل ما ب عامر الى جعفر سريلا لم يبق  
 فلا بد من الواو على الوجه الاصح فالضمير اما في الاول وهو ثلثة اقسام  
 باعتبار النوع الضمير نحو حيث انا ذكبت وحيث انت ذكبت وحيث  
 زيد ذكبت واما في الاخر وهو واما في الوسط وهو ايضا ثلثة  
 اقسام مثل رجعت عودي على بدن ورجعت عودك على بدن ورجع  
 عودك على بدن فالجملة تسعة اقسام فالاول منها اقوى الوجود  
 لاستدراكه بالواو في دلالة في اول الامر على الربط والثاني اضعفها  
 بعد الربط كونه في الاخر والثالث متوسط بينها فيجوز الجملة  
 الاسمية الحالية ثلثة عشر قسما والفعل والمضارع المثبت اي الجملة  
 الفعلية الحالية التي يكون الفعل فيها مضارعا مشبها ولكن يشتر فيها  
 خلوها عن حرف الاستقبال كالسين والواو ونحوها التناقض الحال  
 والاستقبال ملبسة بالضمير بـ اي منفردا واما قوله قت و  
 اعدك وقوله وحشيت اظا فغير نحوث وارضهم من الحيا فتعديب  
 وانا احبك وانا ارحمهم واذ كان المضارع مضمرا بقدر فبدل الواو  
 مثل قوله تعالى وقد فعلون الآية لمشابهة اي المضارع  
 المثبت لفظا في الساكنات والسكنات وعدد حروفه ومعنى يعق في  
 الحدود والتجديد لاسم الفاعل المستغنى عنه وقع حالا عن الواو  
 واكتفاء الضمير وحده لان الاعراب اللفظي والتقدير يربط في الحال  
 المنفردة يعني عن الواو ونحو جازني زيد يسع وهذا النوع ينقسم ثلثة

الضمير ذو وثنى

المضارع المثبت مشابها  
للم اسم الفاعل



اقسام باعتبار انواع الضمير نحو جاني زيد يسرع وجيت تسرع وجيت  
 اسرع **وما سدد** **عما** اي ما سوي الذي هو غير الجملة الاسمية لانه  
 باقسامها وانوعها والجملة الفعلية المشتملة على المضارع المشبب الواقعة  
 حالا بالضمير وحده من الجملة جمع جملة بيان لما في قوله ما سوي  
 المشتملة صفة للعل على الجملة الثالث المضارع المنفي والماضي المشبب  
 المنفي **ملبسة بالواه والضمير** معاى مصاحبان في الربط من  
 غير انفراد احدهما فيه **و** ملبسة **بأحده** يعني بالواو وحده  
 وبالضمير وحده من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة  
 استقلالها اي استقلال واحد من الانوع الثلاثة كونه فعلا  
 يدل على الحدوث والتجدد وان كان ماضيا او منفيا كالاسمية يعني  
 كما كان منفيا عند الاكتفاء بالضمير في الجملة الاسمية العالية لقوة  
 استقلالها كما مر فالمضارع المنفي باعتبار انوعها وكونها  
 مع الواو والضمير معا او باحدهما فقط تسبعة اقسام وكذا كل  
 واحد من الماضي المشبب والماضي المنفي تسعة اقسام فالجمل  
 وعشرون فجميع الجملة الفعلية العالية اربعة وعشرون واذا سميت  
 الجملة الاسمية العالية اليها يكون المجموع يعني الجملة العالية مائة كانت سلمية  
 او فعلية تسعة وثلاثون قسما تدبر ولا يمكن من الخافلين  
 وكن من المنعطفين فمثال المضارع المنفي باقسامه الثالث نحو  
 جاني زيد وما يتكلم غلامه بالواو والضمير معا او جاني زيد  
 ما يتكلم غلامه بالضمير وحده او جاني زيد وما يتكلم عمرو  
 ومثال الماضي المشبب باقسام الثالث ايضا نحو جاني زيد وقد حج

المشتملة على المضارع المنفي وان كان  
 خلافا لاندلسي فانه قال بالاضحية  
 من الواو وان كان مع الضمير  
 قال الشيخ المنفي انما انشئ المضارع  
 لثمة الضمير وهو لا يخلو عن  
 الاغلب مجازا عن الواقع

غلامه بالواو والضمير معا او جاني زيد قد خرج غلامه بالضمير وحده  
 او جاني زيد ولا يخرج عمرو ومثال الماضي المنفي الواقع حالا باقسام ايضا  
 نحو جاني زيد وما يخرج غلامه بالواو والضمير معا او جاني زيد ما  
 يخرج غلامه بالضمير او جاني زيد وما يخرج عمرو بالواو وحده اعلم  
 ان اجتماع الواو وقد والضمير اكثر من الانفراد والاشئين في الماضي  
 المشبب وفي البوق اجتماع الواو والضمير اكثر من انفراد احدهما  
 كذا في الرضى ولما قيل من بيان الاحوال التي تكون جملة اسمية وفعلية  
 وبيان ما احتاجت هي اليه من الربط شرع في بيان ما يحتاج الماض  
 المشبب اليه اذا وقع حالا من اشتراط دخول لفظ قد عليه لفظ او تقر  
 البصريين فقال **ولا بد في الماضي المشبب** الواقع حالا لا لا ينفى فانه لا  
 الاشتراط فيه دخول قد عليه اذا وقع حالا لا ينفى لان النفي يستمر  
 من حين الانتفاء الى حين صدور الفعل عن الفاعل او وقوعه على المع  
 للفعول الذي هو عامل في الحال فيقالون زمان الحال زمان الحال  
 زمان الفعل فاذا قلت مثلا ما ركب يكون عدم الركوب مستمرا  
 لان النفي مستوعب الازمان ما لم يكن ضده فيقارن زمان الحال  
 زمان العامل فلا يحتاج اذا وقع حالا الى دخول قد المقربة عليه  
 من دخول لفظ **قد** المقربة صفة قد زمان الماضي الواقع حالا  
 بالنصب لانه مفعول المقربة الى زمان الحال وهو ان صدور الفعل عن  
 الفاعل او وقوعه عليه للفعول الجار المنعطف بقول المقربة لغة يتميز عن  
 النسبة التي في شبه الفعل لان لفظ قد موصولة لتقريب زمان الماضي  
 لزمان الحال مثل جاني زيد قد ركب فان لفظ قد دخلت على الحال



لتقريب زمانه الى زمان صدور المجرى عن زيد فيقارن الركوب المجزئ  
فيكونان في زمان واحد على الماضي متعلقا بالدخول المثلث الواقع  
ليدل بجهول من دل يدل بها الضمير يرجع الى لفظة قد والجاء والجوز  
في محل الرفع لانه ناسب على قرب متعلق بقوله ليدل ان زمانه اي زمان  
الماضي المثلث الواقع حالا الى زمان صدور الفعل متعلق بقوله قد  
زمانه عن ذلك الحال اذا كان ذوالحال فاعلا او زمان وقوعه عليه ان  
وقع الفعل على ذوالحال اذا كان ذوالحال مفعولا بتجوز اي دلالة  
تجوز او دلالة تجوزية يعني دلالة لفظة قد على هذا القول  
مجانا بعلاقة التجزئية لان هذه الدلالة جزء من معانها العقول لكونه  
مطلقا لان المتبادر من الماضي المثلث اذا وقع حالا ان مضيقه ان مضيق  
الماضي المثلث الواقع حالا انما هو بالنسبة الى القياس الى زمان  
العامل في ذلك الحال مثلا ان مضيق زمان الركوب في قولك جاني زيد  
قد ركب بالقياس الى زمان المجرى العامل فيه يعني ان زمان الركوب  
سابق على زمان المجرى فيغير منه ان المجرى بلا ركوب وليس  
كذلك بل المجرى ليس الاصح الركوب فلا بد من دخول قد عليه في  
تقريبه اي لفظة قد زمان الركوب اليه اي الى زمان المجرى فيكون  
اي يقارن زمان العامل فيه فيجوز زمانه ما حكمه فلا يقع الماض  
حالا الا ان يكون قريبا من الماض زمانا مقرونا به بدخول قد  
عليه وهذا ان يكون قد لازمة في الماضي المثلث الواقع حالا  
ملتبس بخلاف مذ حسب التوفيق فانهم لا يجوزون دخول قد  
على الماضي المثلث اذا وقع حالا لا يجوزون تارة ولا مقارنته بل يوجبها

حالا لا يغير قد كما توهم يوفعون الماضي المثلث حالا لا يغيرها كما عند النحويين  
لان الفعل بنفسه دل على الحدث والتجوز وان كان ماضيا فيقارن  
زمانه العامل بنفسه وكانت متعلق بقوله الماض ولا بد لا يقول الشارح  
ان لفظة قد ظاهرة في اللفظ بان يكون ماضيا داخله على ما وقع لا  
مخرجا من زيد قد ركب علامة بالضمير وحده او قد ركب علامة  
او قد ركب بمرفوعا كانت لفظة قد مقدرة منوبة بان تكون ماضية  
في اللفظ ماضوية في النية لان المقدور المنوي كما للمفوض من غير فرق  
مخرجه تعالى او جازكم حضرت صدورهم اي قد حضرت هم فجملة  
حضرت صدورهم حالا من فاعل جاء فيكم وهو الضمير البارز الى  
الضمير المعبر عنه بواو الجمع بالضمير وحده باللفظة قد المقدرة  
اي جازكم الكفار حالا كون صدورهم منقضية يعني خائفة لان  
الخوف سبب لصحة فيكون من قبيل ذكر السبب وادان السبب  
والمراد من الصدور القول مجازا بعلاقة المحبة ومعناه بالثبات  
امددا شأنها سعادا ورحال تلك تلك بدور زمانها ان جماعتهم  
مثله قوله نحو وقالوا هذه بضاعتنا ردت اي قدر ردت وهذه  
اي كون الماضي المثلث حالا لا بد مقدرة ملتبس بخلاف مذ حسب  
والله دافئها اي سيور ولله لا يجوز ان حذف قد سوها كانت مثله  
منوبة او تحذوفة شيئا منسيا لان قد حرف واللفظ لا ناسير له  
اذ يكون محذوف فامع جواز وجه آخر الا ان يكون مذكورا لفظا وهما  
ليس بمذكور فيسويين يقول تعالى حضرت صدورهم حذف الموصوف  
وجعل هذه الجملة صفة لهما اي قوما حضرت صدورهم فيكون جملة



حصر صدور صفة موصوفة محذوفة فتكون الجملة هي قرينة  
 لحذف الموصوف لان حصر الصدور وصف وعرض لا يقع بنفسه  
 ولما يذكر له محل يقع به علم ان ما قام به محذوف وهو الموصوف  
 المحذوف الحال بتأويله بالمشقة فيكون للمنفى او جاقكم حالكم  
 بجمعين منحصرة قلوبهم والمبرد يؤيد بجعله اي جعل قوله جملة  
 قضائية بمعنى وعنده عليهم وانما لم يشترط ذلك اي دخول قد في الماضي  
 المنفي اذا وقع حال الاستمرار التمس وقت الانتفاء بلا قاطع  
 بلا مناقض وهو الايجاب لان المنفي يستوعب الاقوال من فعل  
 المنفي زمان الفعل اي زمان العمل في الحال فلا يحتاج الى دخول  
 لفظة قد عليه لول يكون تلو بلا فائدة فيه وما قرع فيه  
 بيان ما هو الاصل في الحال وما هو الفرع فيه شرع في بيان حذف  
 عامل جواز او وجوب اسوة كان العامل الفعل او شبهه او معنا  
 ومثال الثالث نحو الهلال بيتا نحو هذا الهلال بيتا فقال  
يجوز حذف العامل بلا الجنس ليشمل العوامل الثلاثة  
 سواء كان مقولا او جملة لقيام قرينة دالة على حذفه وتعيينه  
 حاله يعني الحال صاحب الحال ووصفه كقوله المسافر اي  
 السفر في السفر المسافر اي للسفر يريد بتفسير الاول معناه منفي  
 وبالثاني معناه المجازي بعلاقة السببية لان السبب  
 فيكون من قبيل ذكر السبب وانما السبب او بعلاقة  
 الاولى من شدة اي سمار من سار فيسفر من سار  
 يقع سقط عنه الالتقاء السكتين ثم حذف جواز رايشد

مهديا بقربة مهديا بقربة وهو الشروع او التمهيد للمواد برشد  
 الراشد بنفسه مما يمكن المهدي اذا لم يكن الراشد بدون المهدي  
 وقوله مهديا اما مهديا لراشد كان هذا له فتحررت المهدي في  
 صاحب الحال فالاصل ان يكون وصفا له الا ان القصير لما لم يوصف  
 جعلت المهديا وصفا لما قام وهو الراشد وحال بعد حال فكان  
 المهديا لم تحصيل الا عند التسير شيئا فشيئا اما حال متروكة  
 متتابعة فيكون ذو الحال والعامل في كليهما واحدا واما متداخلة  
 وهي عبارة عن ان يكون الحال الثاني حالا من الضمير المستكن في  
 الاول فيكون صاحبه مستكن في الاول والعامل ايضا الحال  
 الاول فيكون العامل في الاول محذوف وفي الثاني مذكور وعلى  
 التوجيه الاول فعامل كليهما محذوف او لقيام قرينة مقالية  
 كقوله ركبا من اللام متعلق بالقول يقول كيف جئت اي على اي  
 حاله ووصف جئت اي جئت ركبا ثم حذف الفعل بقربة السؤال  
 المحقق وهو قوله كيف جئت ومنه اي من حذف عامل الحال بقربة  
 السؤال المحقق قوله تعالى يحبب الانسان ان لم يجمع عظامه  
 جمع عظم اي الظن او ايعلم لان الظن من جملة العلم فيكون بجاز  
 عن العلم بعلاقة الجزئية لان الانسان انه اي الانسان لم يجمع عظامه  
 المتفرقة فصارت ترابا بل حرف ايجاب محذوف بايجاب التنوين  
 فادريين وعاملها محذوف جواز بقربة السؤال المحقق وهو  
 فورا يحبب الانسان اي لم يجمع فادريين اي نعم ايتها الجاهل يجمع  
 تلك العظام المحرقة فتنافرت وصلوات ترابا كما هو عند فادريين



341  
 على جمعها واجبا جازيا وتعدبها وما ذاك على الله بعزيم التعبد عن الـ  
 الواحد بلفظ الجمع تعظيما باقامة الواحد مقام جمع متعارف التلغا  
 في التكلم وما يتبعه كما في نحن فيه لافي الخطاب ولا الغيبة كذا في  
 اليهودي **ويجب حذف الفعل للعامل لقيام قرينة** بعض الاحمال  
**المركبة** لافي كلامها كما في قوله تعالى شهدا لكمانه لا اله الا هو  
 الى قوله قائما بالقسط فان قائما حال مؤكدة مع انهما ملها لم يثبت  
 وهو شهد فعلم ان وجوب حذف العامل في بعضها لافي كلامها  
 هي اد المال المؤكدة مطلقا اي سواء حذف عاملا او لا وسواء كان  
 حذف العامل واجبا او جائزا هي اي المال المؤكدة مطلقا لا تستقل  
 عن صاحبها مادام موجودا لان الحالح هي الهيئة الطبيعية في  
 ذي المال يعني الخلقية وهي لا تقبل الانتقال مادام صاحبها موجودا  
 كالعطوفية مثلا ولذا تفهم من ذي المال عند ذكره قبل ذكر المال  
 ولم يذكر التسمية مؤكدة وانما قال غالبا لانها تقبل الزوال لانه  
 نادر بخلاف المال المنتقلة تستقل عن صاحبها حال كونه موجودا  
 كالركوب مثلا حيث ينتقل عن صاحبها ولذا سميت منتقلة و  
 للمال المنتقلة قيد لعائلته لان الغرض منها تقييد الحدث بالنسبة الى  
 صاحبها اسنادا او ايقاعا وذلك الحدث هو العامل في الحال فاما  
 فيكون قيد له بخلاف المال المؤكدة لان الغرض منها بيان الهيئة  
 الخلقية في صاحب المال دون التقييد فلا يكون تقييدا لانها تكون  
 تأكيد مثل **في باب ابوت حونا** وانما وجب حذف الفعل لان  
 في الابوة ما يشعر به العطف لتضمن الابوة العطوفية فاستغن

342  
 بقوله ابوت عن التصريح بالعامل والحاصل ان ذكر الاب لما كان مسما  
 مسما العطوفية كان قرينة للعامل في حذف وجوبه وما للاختصاص  
 فان العطوفية لا تستقل عن الاب يعني ترحم الاب لابنه لا يستقل فيه ما  
 ادام الاب والابن حيتين واذ كان الابن ميتا فكذلك لا يستقل منه في غالب  
 الامر وان كان منتقلة في بعض الايام او من بعض الاشخاص او  
 احده مقتضى الظاهر في التفسير ان يكون بمعنى الضارع لان المعنى في مثل على  
 لا استقبال الاعلى المني بفتح المعنى بناء على انه مضارع متكلم وحده ثانيا  
 من باب ضرب مثل فتر يفرحق يحق او ضمها او ضم للمعنى بناء على انه  
 مضارع متكلم وحده ايضا الا انه رباى من باب الافعال من احق يحق  
 مثل امر بصفة الاول مأخوذ من حققت الامر بمعنى تحققت وصرت  
 منه اي من الامر على يقين يعني لم يبق لي شبهة حيث حصل العلم  
 اليقيني كعين اليقين فعلى هذا يكون الحال مبتدأ لم يثبت المفعول كقول  
 ملائكة لولا ان ماخوذ من حققت الامر بهذا المعنى السابق حال  
 لونه ملائكة بعبارة يعني حيث لا فرق بينهما بمعنى تحققت وصرت  
 على يقين ولم يبق لي شبهة او بمعنى اثبت يعني الاول بمعنى اثبت  
 من ثبت يثبت فعل مضارع متكلم وحده وهذا معناه المجازي  
 بعلاقة السببية لان التحقق سبب للثبوت او على ان يكون الثبوت  
 ثبوت اي تحققت ابوت لك وصرت منه اي من كونه ابالك على  
 يقين او اثبتك من اثبت فعل مضارع متكلم وحده اي اثبت ابوت  
 لك كذلك اي تحققت ابوت لك وصرت منه على يقين بحيث لم يبق لي  
 شبهة عطوفا اي حال كونه ن الاب لك بشقة فاعلى هذه الوجوه كلها



يكون حاله منيا للمفعول قد سبق وقال صاحب المفتاح ابو يعقوب  
يوسف السكالي احق التقديرات التي يجوز ان يقدر في هذا المثال  
عندي ان يقدر قوله يحق فعل مضارع معلوم من حق يحق مثل ربي  
يرمي من باب ضرب ارمي و يشفق ويرحم ويرحم غور ربي ارمي  
عطوفا وعلى هذا يكون الحال لبيان حيث الفاعل لا يباحاله منه لان الفعل  
للقدر وهو لازم فاعله ما استكن فيه وهو ذو الحال وانما عين الفاعل  
المذكور في هذا المثال وهو المثال السابق لاختلاف القوم في تقدير  
في هذا التقدير مروي عن سيبويه في تقدير احمه وقال الزجاج لا تقدير  
فيه ولا حذف في العامل في الحال خبر الجملة لتأويله بالمسمى فزاد بولد  
في معنى زيد مسمى بابيك اقول هذا التأويل غير صحيح بالانابة  
الصحيح زيد مسمى لان في الاب معنى التسمية وما ذهب اليه  
مؤيد سيبويه وهو الحق ليراد في قوله وهو الحق مستقلا مع  
وفي مثل انا خاتم جواد انا عمره شجاعا لانه لا يقال مثله لان  
اشترى بالخصلة التي دلت الحال عليها كما شتهر به جانيه بالجود و  
عمره بالشجاعة فصا الخبر متفقنا لتلك الخصلة فيكون قوله  
لحذف العامل في الحال حذف وجوبا احتما و اعتمادا بالانتماء  
الخبر كذا في الرضه ولما فتح من بيان حذف العامل جواز وجوده  
في بيان شرط الحذف الا ان الحذف جواز لم يحتج الى الشرط لجواز ذكر  
اولا كقوله بالقرينة اولان الحذف جواز امر سبيل اكتفى ببيان  
شرط وجوب الحذف فقال وشرطه اي شرط وجوب حذف  
عاملا قد حذف الاضافات ليصح القول على الشرط بقوله ان يكون

مقربة لان هذا القول شرط لوجوب حذف العامل فيها لا شرط الحال  
اي موكدة هذا تفسير باللائم لان التقدير المذكور بعد مره او جمل شي  
في قولهم فيلن ما التاكيد لمضمون جملة وهو مستند مضى الى الفاعل  
مثلا بقية زيد او الى المفعول احترز به عما يؤكد بعض اجزاها اي جز  
الجملة كالعامل في اي كما يؤكد العامل الذي في قوله تعالى انا ارسلناك  
الناس لان كونه عليه السلام رسولا اي مرسلاتهم من قوله انا ارسلنا  
انا ارسلنا لا يكون بدون المرسل بالفتح كما لا يكون بدون المرسل  
بالكسر اسما متعلق بالمفعول وهو كاف الخطاب فالكه بقوله رسولا  
فهو حال عن المفعول ومنح هذا يكون تاكيدا للارسل فانه لا يجب حذف  
بل لا يحذف اصلا اسمية احترز به عما يؤكد اذا كان فعلية فانه لا  
يجب حذف عامله فان الحال اذا كانت مؤكدة لمضمون جملة فعلية لا  
لا يجب حذف عامله بل لا يجوز مثل قوله تعالى ولا تعجبوا في الارض  
مفسدين والشمس والقمر والنجوم مسطرات باس ومثل  
فم قائما وقعد قاعد كما قال صاحب الكشاف وفي قوله تعالى قائما  
بالقسط انه اي قائما بالقسط حال مؤكدة من فاعل شهد في قوله  
تعالى شهد الله الاية لا القيام بالقسط اي بالعدل يفهم من الجملة  
الفعلية التي هي قوله شهد الله فأكدت بقوله قائما بالقسط ولا بد منها  
اي في جوب حذف عامل الحال المؤكدة من قيد آخر غير القيد  
اولين وهو اي ذلك القيد الوجوب ان يكون عقد تلك التسمية  
التي تكون الحال مؤكدة لمضمونها من المدين لا اي ان يكون تركيب  
الجملة الاسمية المؤكدة لمضمونها بالحال من المدين لا يصلح ان اي







لكن اى الان للطلاء المذكور مطلقا غير مقيد منصرف الى الجملة  
 لتعذر العمل بالاطلاق لانه يشمل الاستعمال وهو اى الجملة  
 الوضع لا الابهام المستعمل واحترز به اى بقوله المستعمل للابهام  
 الغير المستعمل حيث لا ابرام فيه وضاحل قوله من تعدد الوضع  
 له نحو رايته عينا جارية فان قوله جارية صفة يرفع ابرامه  
 عينا الذي لم يكن فيها وضاحل استعماله لا كنه اى الابهام في عينا غير  
 مستقر بحسب الوضع اذ لا ابرام فيه وضاحل تشاء اى قوله  
 منه وحصل في الاستعمال معنى استعمال ذلك اللفظ باعتباره تعدد الوضع  
 له يعنى ان الابهام فيه ليس باصل الوضع لان الواضح انما وض  
 لمعنى معين منه او من واضح اخر ان يضع ذلك اللفظ المعنى  
 معين ثم وثم فاذا استعمل المستعمل فقال رايته عينا يحصل  
 الابهام للتسامع ان المستعمل في اى معناه استعماله لاجل الاشتراك  
 العارض فاذا قيل جارية ارتفع الابهام العارض لا الوضعى طارفا  
 اندليس فيه ابرام وضع وكذا اى كما وقع الاحتراز بعين الابهام  
 الحاصل عن تعدد الموضوع له كذلك يقع به اى بقوله المستعمل  
 الاحتراز عن اوصاف المبهجات يعنى عن اوصاف اسماء  
 فانها مبهمة استعمالا لا وضاحلا لان اسماء الاشياء من اقسام المعارف  
 نحو هذا الرجل وهذه المنة فان لفظ هذا مثلا اما موضوع  
 المفهوم كى وهو المشار اليه يعنى ما يصلح للاشارة به  
 لكن لا يكون موضوعا لذلك المفهوم الا بشرط استعماله اب  
 استعماله في جزئياته اى جزئيات المفهوم كى كالمعنى

وهو موضوع المفهوم كى وهو الانسان بشرط استعماله في جزئياته  
 يعنى زيد وعمر ورجل ومرة فكذا اللفظ هذا موضوع المفهوم كى  
 وهو المشار اليه او ما يصلح للاشارة بشرط استعماله في جزئياته  
 ههنا ما اشرت اليه بهذا مثل هذا الرجل وهذا الغلام وهذا الفرس  
 وهذا الحجر وغير ذلك او موضوع لكل جزئى من مفاهيم كى  
 فانه موضوع في هذه الامثلة للرجل وموضوع للغلام موضوع لفرس  
 لفرس موضوع اخر الى غير ذلك ولا ابرام في هذا المفهوم الكلى من حيث  
 انه مفهوم كى لانه من حيث هو هو لا ابرام فيه لانه واحد وهو  
 المشار اليه كان الانسان نوع واحد لا غير ولا ابرام ايضا في واحد  
 من جزئياته اى جزئيات المفهوم كى الموضوع له كالرجل و  
 الغلام وغيرهما بل الابهام انما تشاء له اى اللفظ هذا من تعدد  
 الموضوع له على الثاني اى على انه موضوع لكل جزئى او الابهام انما  
 انما تشاء له من تعدد المستعمل في كل اى على انه موضوع  
 كى يكون ما يستعمل فيه متعدد فحصل الابهام من تعدد الموضوع له  
 فتوصيف اى توصيف لشم الاشارة بالرجل اى جعله موصوفا بالمعرف  
 بالابهام يرفع هذا الابهام يعنى الابهام الحاصل من تعدد المستعمل  
 فيه بناء على الاول او الموضوع له بناء على الثاني لا يرفع الابهام الواقع  
 في الموضوع له من حيث انه موضوع له لانه لا ابرام فيه من حيث الوضع  
 كما عرفت سابقا يعنى يرفع لان الرفع بعد الوجود وهو ليس بموجود  
 وكذا اى كما احتراز به عن نحو رايته عينا جارية وعن صفة للبهام  
 كذلك يقع الاحتراز بعين عطف البيان الذي هو فى مثل قوله

كلام الابهام في هذا المفهوم يستعمل انما يشاء  
 ان لا يرفع جزئيا رجلا على انه يعنى من  
 كذا ذى على ما اتفقوا عليه ولا يرفع كون  
 ذى ابرام عن مبدء لانه لا يشاء انما يشاء  
 فلا ابرام وضاحلا ان يقال تغلف  
 فصح التمييز عندهم بحيث صار موضوعا ل  
 ذى ابرام لانه بهذا مثلا تغلف  
 بعد ما ذى الابهام عنده



اقسم بالله ابو حفص رحمه الله في قوله جاني يعقوب ابو  
يوسف فان كل واحد من ابني حفص وعمر موضوع لشخص معين  
قد وضع كل واحد منهما لذات معينة لا ابهام فيه كما ان ابا حفص هو  
نعمان كل واحد منهما موضوع لشخص معين وكذلك يعقوب وابو  
الان الاول في الاول كنية وفي الثاني علم اصطلاحي وان الثاني في  
الاول ايضا علم اصطلاحي وفي الثاني كنية كذلك ابو حفص كنية  
امير امير المؤمنين عمر ابن الخطاب رحمه الله وعمر علم اصطلاحي لان  
ابهام فيهما لا وضعا ولا استعمالا لانه لا تعدد في الموضوع لذلك  
لو الا انه لما كان في عمر اشتراك في حفص لاشتراكه في العلم  
الكيفية نال بذكره اي بذكر عمر بعد ذكر ابني حفص لبقاء الواقع  
في ابني حفص لعدم الاشتراك يعني زال الغطاء الثاني من كونه  
غير مشهور مثل اشتراكه لا يزيل ابهام الوضع بذكر عمر  
ليس فيه ابهام وضعا ولا استعمالا لاحتياج رفع بل ابهام كونه  
انما نشأ من عدم الاستعمال والفرق بين هذين النشأ ان  
الابهام في القسم الاول انما نشأ في الاستعمال باعتبار الموضوع له قد  
الثاني انما نشأ فيه ايضا باعتبار تعدد الموضوع له والاستعمال فيه  
في الثالث انما نشأ من عدم الاشتراك فافهم عن ذات متعارفة  
يرفع لا يرفع الابهام عن وصف وفي المعنى فرقي عن النعت والحال  
والتمييز بان وضع الاول لبيان نبوت وصف في شئ فكل واحد  
يرفع الابهام عن الوصف والتمييز وضع لرفع الابهام عن نفسه  
وبيان انه من اي جنس هو فجل عاقل لبيان صفة العقل في

وجل ورطلي بيان ان الرطل كائنا في الذات الى هناك كونه  
احترق به يعني لاحتراقه بالمص بقوله عن ذات عن النعت والحال  
فانها اي النعت والحال يرفعان اي يرفع كل واحد منهما الابهام  
للمستقر الواقع يعني الابهام الثابت في الوصف مثل ان رجل في قول  
جاني رجل يحتمل ان يكون موهوبا بالعالم والجاهل فوقع لابي  
في وصفه فلما قلت جاني رجل عالم زال الابهام الواقع في  
الوصف لا يرفع كل واحد منهما الابهام الواقع في الذات لان كل  
واحد منهما وصف وهو لا يبين الا في الذات وقام بها وضو  
الوصف ايضا والتمييز كما كان في الاعلى الذات يبين نفس الذات  
وهو التميز بالفتح وتحقيق ذلك اشارة الى التمييز هو ما يرفع  
الابهام المستقر عن ذات والى ان ما يرفع الابهام المستقر عن  
الذات الوصف للتمييز اي تحقيق ان التمييز ما يرفع الابهام  
للمستقر عن الذات والنعت والحال يرفعان الابهام المستقر  
ايضا لكن عن الوصف ان الوضع اي واضح الالفاظ طلاء وضع الرطل  
بنوع الرطل وكسرها وكون الطلاء الممطين مثل النصف من بفتح الهم  
وشد ياء النون وهو ما ثلثان وستون درجة فلا شك ان النون  
له اي ان المعنى الذي وضع الرطل له معنى معين وهو نصف من تميز  
عما هو اقل اي عن المعنى الذي هو اقل من النصف اي من نصف المئ  
كالربع او الربع المئ وخمسة وستون وذلك المعنى يميز ايضا  
عما هو اكثر منه اي من نصف المئ مئ وستين فبقى ان المعنى الذي  
وضع الرطل له لا يكون الا نصف المئ وهو معنى معين ولا ابهام فيه



أدنى معنى الرطل لأنه نصف المئتين حيث ذاته أي جنس  
 أي جنس المعنى الموضوع له يعني ليس فيه أبها من الأمن حيث  
 ذاته وبنسب الذي هو الموزون فإنه لا يعلم معنى للموضوع منه  
 أي منه نفس الرطل حال كونه بحسب الوضع أي بمعنى الوضع له  
 إذا قيل عندى رطل رطل أنه أي المراد من الرطل ما من جنس  
 العسل أو الخبز أو غير ذلك من الموزونان فيحصل أبها من ذاته و  
 جنسها والأعطف على قوله الأمن حيث يعني ولا أبها من  
 في الرطل الأمن حيث وصفه وهو أن يكون الرطل نصف المئتين  
 فإنه أي الحال والشأن لا يعلم معنى للفعل منه بحسب الوضع إذا  
 قيل هذا رطل أو عندى رطل أنه أي ذلك الرطل بغضاده أو كبر  
 إذا قيل لفلان رطل لم يعلم أنه يراد الرطل المنسوب إلى بغداد أو  
 مكته فيحصل فيه أبها من وجهين من حيث ذاته وبنسب وجه  
 وصفه فلو لم يبين ما هو المراد منه فأنما يريد رفع الأبهام للموضوع  
 إلى الأبهام المنسوب إلى وصفه الثابت فيه بحسب الوضع أتبع  
 لفعل بصفة أو حال يعني جعلت الصفة أو الحال ماسحة أو كثر  
 في الحال تابعة له لتبين ما هو المراد منه وهو رفع الأبهام الوبي  
 الثابت فيه فيقال لفلان رطل بغداد أو مكى أو يقال أشترى  
 هذا الرطل بغداديا أو مكيا وإن أراد رفع الأبهام الثلاثة  
 إلى الأبهام المنسوب إلى الذات يعني الجنس فيلزمنا قالوا  
 في الأول أتبع وصفنا قيل إشارة من أول الأمر إلى أن الأول من  
 التوابع وإن الثاني من الذوات فنينا في قولنا رطل رطل برفع

الأبهام المستقر عن الذات والجنس لا التبع والحال أعطف على  
 قوله فنينا لأنه مرفوع مبتدأ ونصبه محكي لأعلى الذات كما هو  
 للبادر لأن التحليل بقوله فأنه مرفوع برفع الأبهام عن الوصف  
 كما عرفت مذكورة أو مقدرة بالمر فبها صفتان لذات إشارة  
 إلى قسم التمييز على سبيل منع الخلط والجمع فالذات المذكورة مأم  
 بأحد الماهيات الأربع إما بالثبوتين غور طر زينا وإما بتو  
 الشبهة بتو تون سمنا وإما بتو الجمع مثل عشرون درهما وإما  
 بالإضافة نحو على التمر مثلهما نيدا والذات المقدرة ما قد عرف  
 الجمع الجملة أو مضاهيها أو بالإضافة على ما سبق في غوطاب  
 تفسيرا فنفسا تمييز برفع الأبهام عن ذات مقدرة في جملة طاب  
 زيد فإنه في قوة قولنا طاب شيء منسوب إلى زيد وذلك الشيء  
 غير معلوم ونفسا يرفع الأبهام عن ذلك الشيء المقدرة في  
 أدنى قولنا طاب زيد وذلك الشيء المقدرة فيه ما قصد بالتمييز  
 لأن النسبة الطيب إلى زيد لم يعلم أمن جهة النفس أم من العلم  
 أو غيرهما فإذا قيل نفسا علم أن تلك النسبة من جهة النفس  
 وإذا قيل علم أنها من جهة العلم فعلم من هذا أن الشيء  
 المقدم ما جعل تمييزا أو الالم يصح تفسيره به ولم يكن تمييزا  
 عند لأن التمييز ما يميز الشيء المقدرة فالأول الغاء للتفصيل و  
 اللام للعهد الخارج إلى الإشارة الشارح بقوله أي القسم الأقل  
 من التمييز وهو أي القسم الأقل منه ما يرفع الأبهام عن  
 مذكورة برفع عن مفرد المفرد يقابل الجملة ويشبهها ويقابل



ويقال المثنى والمجمع والمراد به ههنا ما يقابل الجملة وثبها بالغير  
يعني ما يقابل الجملة وثبها ما في بعض النسخ وهو لم يفسد ولم  
منقول والصفة المشبهة كالم تقبيل والمضاف معطوف على  
الموصول اي ويعني بالمضاف والمراد به ما يتم بالمضاف اليه شرط  
ان يكون الابهام في المضاف لا النسبة الاضافية فانه كما للجملة ان  
القسم الثاني تامل والنصف مقدر على وزن مفتاح بالمرصنة  
لمفرد وهو اي المقدار ما يقدر به الشئ يعني معيار كل شئ اي  
يعرف به اي بذلك المقدار قدس اي قدر الشئ وبين بيني وبينك  
وهو خمسة العدد والكيل والوزن والذراع والمقياس غالباً ان  
فالاول يرفع الابهام عن مفرد مقدور في غالب المواد اي في غالب  
الامثلة والآخر اي يرفع الابهام مبتدأ مضاف الى المتعذر مضاف  
اي حال كون الابهام مطلقاً غير مقيد بكون ذلك المفرد المقدار او في  
الجملة او في غيرها يتحقق للجملة خبر اي يوجد ويحصل في ضمن هذا  
الرفع الخاص وهو الرفع عن مفرد مقدار في اكثر المواد وذلك ان  
يتحقق رفع الابهام المطلق في ضمن الرفع المذكور في اكثر المواد وقع  
وثابت لان الابهام فيه اي في المفرد المقدار اكثر من كون الابهام في  
غير المقدار والجملة لان المقدار يسمى كثيراً ما يستعمل بالتنوين او  
نوع التنوين والجمع او الاضافة ومكثر استعماله باحد هذه  
الاربعة يكون ابناءً اكثر لان التنوين للتكثير ونوع التنوين  
والجمع يدل عن التنوين والبدال ياخذ حكم المبدال غالباً والاندق  
ههنا اي للتكثير ولو كانت التعريف لما احتاج ما تم بهن

للتعيين والمفرد المقدار اما متحقق يعنى موجود في ضمن عدد  
هذا من ظرفية الجزء لكل وقيل من قبيل ظرفية الخاص العام  
فلهما واحد نحو عشرون درهماً مثالاً لما ينون الجمع كذا  
انواعها السبعة التي اعقود ثمانية كل واحد منها تام بنون الجمع  
وسيلان ذكر تمييز العدد وبيان وتعيين العدد اما واجب للجر  
وهو من ثلثة الى عشرة ومائة والالف ومشتبه بها وجمع واما واجب  
النصب وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين سواء كان عقوداً  
او ما بينهما في باب اسماء العدد واما في ضمن غير عطف على قوله  
في ضمن العدد اي والمفرد المقدار اما متحقق في ضمن غير العدد  
كالوزن وهو اما تام بالتنوين نحو رطل ذبابة فان الرطل قد يكون  
انه نصف للذئ وقد سبق ايضا معقوف المن والرطل واما تام بنون التنوين  
نحو منون تشبه من باب القصر مراد في تنوين بالفتح والتشديد لان  
الاول افعل للتخفيف سمي بالفتح السين المهملة وسكون الميم في  
يخرج من السهم والسمسم وكالكيل عطف على قوله كالوزن  
بإعادة الجار وانما اعاده لكونه جنساً آخر واشارة لتفاير له  
المطوفين وهو ايضا اما ان يكون تاماً بالتنوين نحو قفيز بزا  
واما بنون التشبيه نحو قفيزان بزا البريغم الباء المنقوطة الموحدة  
من حيث تحت وشغل الراء المهملة بالفارسية كنندم وكان ذراع  
معطوف اياً على كالكيل واما على كالوزن واعادة الجار ايضا اشارة  
الى تفاير المعطوفين وهو بيسر الزاء المجزوء بعدها في مهلة مفتوحة  
وبعدها الف على وزن قدام ما يتربع به وهو ايضا اما تام



بالتنوين نحو ذراع اثوابا واما ينون التنوين ذراعان اثوابا و  
 كما لمقياس وهو كالاولين في العطف واعادة للذكر وهذا القسم  
 ما يتم بالاضافة وهو اما ان يكون مفردا مضافا نحو على التمرة مثلا  
 فيدا واما مثنى مضافا نحو على التمرة مثليهان يدا وهو باليد  
 البعجة منقوصة بعد حاء ياء موحدة من تحت معروف والمرد جوار  
 عن كمال مقدور تقدير ليس في هذه الاشياء المذكورة ابراهام لان  
 مثلا يدل على عدد معين لا ابراهام فيه وكذا غير فاجاب عنه بقوله  
 والمراد بالمقادير التعبير بالمقادير بناء على ان لاكثر حكم للمرد لان  
 كلها ليست مقادير بل بعضها مقياس وهو ما يتم بالاضافة في  
 هذه الصور المذكورة في الامثلة هو المقادير في اكثرها والـ  
 المقياس في بعضها لان قولك عندى عشرون درهما في العدد وماتم  
 بنون الجمع ووزن زينا في الوزن وماتم بالتنوين ونساع ثوباني  
 الذراع وماتم بالتنوين ايضا وعلى التمرة مثلهان يدا في المقياس وما  
 ماتم بالاضافة المراد مبتدأ بها اي كل واحد منها يعني بالاول الله  
 المحدث وخبره والمبتدأ مع خبره خبران في قوله لان قولك واثنا  
 الموزون وبالثالث المزروع وبالرابع المقيس لا غير لا غير  
 ها وان كان المراد هو لا يحصل ابراهام لا محالة لان المحدود مثلا  
 لا يعلم من اي جنس لانه يحتمل جميع الحدود ذات واذ قيل  
 درهما يزول ابراهام وحكما يحصل المرام وكذا غير وانما يتم  
 اقتصر المص على الامثلة يعني ان المص اورد لما يرفع اليه  
 مفرد مفردا في ضمن غير العدد امثلة ثلثة وهي نحو على

ثلاثة

زينا ومنون سمناء نحو على التمرة مثلهان يدا مع ان ما يقدر الشيء  
 ويعرف به قدره ويبين خمسة كالمثلث ولم يوجب ذلك ولعلها  
 مثلا حق تكون الامثلة خمسة لاشياء لانه اي لال والشان كان  
 مطيح مصدر ميمي على وزن مدخل مضاف الى فاعله وهو طيح  
 من باب فتح يفتح يقل طيح يطمع بصره اي ارتفع والمعنى كان ارتقا  
 نظره ومقصوده وغاية مراده التنبيه بالنصب خبر كان على  
 بيان ما يتم به المفرد المقادير تكون الابراهام لا يحصل في هذا القسم  
 الا فيه وما يتم به المفرد المقادير غير العدد ثلثة على بينة الشارح  
 والاول هو التنوين لان التنوين دليل تمام الكلمة وانقطاعها  
 عما بعدها كما في رطل زينا والثاني النون يعني نون التنوين وهي  
 لما كانت قائمة مقام التنوين كانت دليلا على تمامها وانقطاعها  
 عما بعدها ايضا كما في منون سمناء والثالث الاضافة والمضاف  
 اليه لما كان قائما مقام تنوين المضاف كان ايضا دليلا على التمام  
 والانتقال كما في على التمرة مثلهان يدا ولهذا اي تكون غاية نظره  
 التنبيه على ابيان المذكور لم يستوف من الاستيفاء وهو  
 التمام سقط ياقه بالجمع اقسام المقادير بايراد المثال واحد  
 مثلا على حده واقسامها كما سبق غير العدد اربعة ونوع خمسة  
 لمعول مقصود وهو التنبيه المذكور وكرد بعضهم الى بعض  
 اقسام المقادير وهو الوزن بايراد البعض مثلا لما يتم بالتنوين  
 وبعض النمر مثلا لما يتم بنون التنوين وكان احدهما من غير  
 لكان احسن لانه اورد من جنس واحد لانه شاملة وهو



معنى تمام الاسم بأحد التتمات الأربعة أن يكون ذلك الاسم على حالة وفي  
 أن يكون الاسم مع أحد تلك الأربعة لا يمكن إضافة أى إضافة لهم  
 معها أى مع تلك الحالة أو الاسم التام بأحد الأربعة مستحيل  
 بالإضافة بمعنى يكون إضافة للمعنى مع التنوين ونوعى التشية  
 والجمع لأن كل واحد منهما دليل تمام الاسم وانقطاع عما بعده والاسم  
 أيضا مستحيل بالإضافة مع الإضافة لأن المضاف من لا يضاف  
 مرة ثانية لأن الغرض من الإضافة التعريف أو التحصيل أو  
 التخفيف فإذا حصل الغرض من الإضافة بالإضافة مرة لم يبق  
 الاحتياج إلى إضافة ذلك المضاف ثانياً للحصول الغرض المذكور  
 لأنه يلزم واحد الأمرين إما تحصيل الحاصل أو الغاء الإضافة  
 الأولى وكل منهما باطل لأن فاقا تمام الاسم أى الاسم المفرد المقدر  
 بأحد هذه الأشياء مشابه ذلك الاسم الفاعل إذا تم بقاء عمله وسار  
 الفعل به أى بالظن كلاً ما قلنا فالاسم التام بأحد هاتين مشابه الفعل  
 التام بفاعله فيكون كل منهما تاماً فمشابه التمييز الذى بعده  
 أو بعد الاسم التام المفعول لوقوع أى لوقوع التمييز بعد  
 تمام الاسم كقولهم ان المفعول حقه وإن كان مقدماً لفظاً على الفاعل  
 يقع بعد تمام الكلام ككونه فضلة في الكلام فالتمييز مشابه المفعول  
 في الوقوع بعد تمام معنى كما أن المفعول يقع بعد تمام الكلام وإن  
 كان مقدماً لفظاً كذلك التمييز يقع بعد تمام الاسم فينصب أى التمييز  
 ذلك الاسم التام بأحد الأشياء الأربعة الواقع قبله أى قبل التمييز  
 ففائدة هذا التشبيه أن ينصب الاسم التام التمييز بعله كما ينصب

الفعل التام بالفاعل للمفعول لمشابهة الاسم التام بالفعل  
 التام بفاعله في كون كل واحد منهما تاماً وهو هذه الأشياء أى  
 التنوين ونوعى التشية والجمع بالإضافة إنما قامت كل واحد منها  
 مقام الفاعل ومشابهة كونهما فى آخر الاسم التام كما أن الفاعل عقيب  
 الفعل بمعنى كما أن الفاعل بعقب الفعل ويقع بعده بلا فصل على ما هو  
 الأصل فيه كذلك أحد هذه الأشياء يقع بعد الاسم بلا فصل الأخرى  
 أن لا التعريف الدخلة على أول الاسم وإن كان أن للوصل يتم بها الاسم و  
 كان ويتم يتنازعان في قوله الاسم على ما مر في بابة والمثلة حال من  
 قوله لا التعريف أى حال كون الاسم تاماً ما بها فلا يضاف الاسم معها  
 لفاء تفسيرية بمعنى تمام الاسم لا لا ينصب التمييز عند خبره في قوله  
 الأمر أن التمييز مع معنى أن الاسم التام بلام التعريف لا ينصب له  
 التمييز بعد لعدم المشابهة المذكورة سابقاً إذا كان ما يتم به المفرد  
 يزول بدخول الاسم كالتنوين والإضافة لأنهما لا يجتمعان مع التام  
 سابق وإما إذا كان ما يتم به المفرد لا يزول بدخول الاسم كتنوين  
 التشية والجمع فينصب التمييز عنهما وإن دخل الاسم عليه لعدم  
 زوالهما باللام فيبقى للمشابهة كما كانت فيقل عندى المنون زياً  
 والعشرون ربيعاً وسكت الشارح في محل البيان عن البيان و  
 فلا يقال عندى الرأى ولا عندى الرأى ولا عندى الرأى ولا عندى الرأى  
 لئلا عسل في القاموس الرأى الذى الكثير الطول الأسفل  
 بسبغ دخل بالقار وفى الأساس مكياً معروف لا محل معرناً  
 بأحد أربعة وعشرين صاعاً والتفسير الأول مناسب لقوله جلا



لان عادة الناس ان يستغفروا الذنوب بالقادح لان يجعلوا فيه للذنوب  
 فيفرد مبنى الفعل الى التمييز للفرد ههنا ما يقابل المثنى والجمع  
 والاضافة ايضا وان كان الفاعل واحد وان للوحد والجمع حالان  
 حال كون الاسم التام مثنى او جمعا يعنى لا يطابق التمييز ما انتسب  
 عنه بل يكون مفردا سواء كان الاسم التام مفردا ايضا او مثنى او جمعا  
 ان كان الى التمييز الذي يجب افراده جنسيا قوله ان شرط جزئي كما  
 اما قوله فيفرد ان كان يجوز تقديم الجزاء على الشرط والا يكون  
 الجزاء محذورا فاقرب منه قوله فيفرد فالمعنى ان كان التمييز جنسا  
 يفرد وهو الى الجنس ما يشبهه اجزاء التكثير والمتفرقة  
 يعنى المراد به ههنا ما اذا اجتمع يكون واحدا وانما انقسم يشابه  
 اقسام ويكون متعدد فان للاء مثلا واحدا وانما اجتمع في مكان  
 وظرف ومتعدد اذا انقسم في امكنة شتى ويقع ذلك للجنس  
 حاله كونه محذورا عن التام التي تدل على الوحدة كناية ثمة وتخلد  
 فان ما كان مع التاء لا يقع على الكثير على القليل متعلق بقوله يتفرق  
 الكثير باعتبار الحقيقة والبرهان الكثير في مكان واحد وفي امكنة شتى  
 فلا حاجة الى تشبيهه الى تشبيه التمييز اذا كان الاسم التام مثنى  
 نحو عندى طللان خلا وجمعة الى الحاجة ايضا الى جعل التمييز  
 جمعا عند كون المميز جمعا نحو عندى ارمال خلا لان المقصود  
 يحصل بالافراد والتجنية والجمع فيذكر في المقصود فلا يذهب  
 اليه من غير ضرورة مع ان الاختصار مطلوب في الكلام كالماء و  
 النمر والضيق مثلا عشرة من ضربا وسمسون ضربا والعلم والرب

والحل والديس الى غير ذلك من الاجناس التي تكون مشابهة  
 الاجزاء المتشابهة بخلاف رجل وقرص فان كل واحد منهما لا يشابه  
 اجزائه ولا يقع على الكثير سواء كان محققا في مكان او في امكنة  
 بل يقع على الواحد الغير المعين ولذا كان تكملة الا ان يقصد مبنى  
 للفعل الانواع نائبة الاستثناء مفرغ اي يفرد التمييز ولا يطابق  
 الاسم التام في الافراد والتشبيه والجمع ان كان جنسا متشابهة  
 الاجزاء في جميع الاوقات والوقت ان يقصد الانواع فيكون  
 التمييز مطابقا للاسم التام فيشئ ان كان الاسم التام مثنى و  
 يجمع ان كان جمعا اي ما فوق النوع الواحد وفي الهند وانما  
 اكتفى بذكر الجمع لانه لما جاز الجمع والتشبيه او المراد بالجمع  
 الجمع الكفوى وهو ما فوق الواحد فيتناول التشبيه ايضا انتهى  
 والشايع اختار الثاني فيشمل قوله الانواع المثنى ايضا كما قبل  
 الجمع بصفة يشتمل المثنى بدلالته لانه اذا قصد بالجنس ما  
 فوق النوع الواحد لا يدل لفظ الجنس عليها اي على الانواع  
 يعنى على ما قصد من التشبيه والجمع حال كون لفظ الجنس مفرغا  
 فاذا لم يدل فلا بد من احتجى ان يشئ عند قصد النوعين او  
 يجمع اقصد الانواع قيل اي اعترض على هذا الاشياء بان يقال  
 وفي تحصيل قصد الانواع بالاستثناء بقوله الا ان يقصد  
 الانواع الباء داخل على المقصود لان الاستثناء مقصور على  
 قصد الانواع حيث لا يتجاوز الى قصد المرات فظهر اي هذا  
 التخصيص فله فكان على المصنف ان يقول الا ان يقصد الانواع



او المرات لان كما جاز ان يقال طاب زيد جلستين بكسر الجيم للنوع  
وطاب زيد جلستات بكسر ايماء جاز ايضا ان يقال طاب زيد  
جلستين وجلستات بفتح الجيم للعدد وكما جاز ان تقول ضربت  
ضربات بكسر النون كذلك جاز ان تقول ثلثون ضربات بالفتح  
للعدد ويمكن ان يجاب عنه انه من هذا الاعتراض بان المراد اى  
مراد المص بالانواع يخص الجنس اى ما يحتمل اليه الجنس لان  
الجنس يحتمل المرات كما يحتمل الانواع فكانه قال الان يقصد  
حصول الجنس فيهم هذا الجواب من قول المص ان كان جاسوس  
كانت تلك المصنوع بالخصوصيات الكلية كما في الانواع او  
الشخصية كما في المرات والاعداد فيدخل في الاستثناء  
كما يدخل الانواع ويجمع مبنى المفعول نائبه ما استلكن فيه رجع  
التمييز واليه اشار الشارح بقوله اى يورد التمييز على ما في  
الواحد فيشمل المشي ايضا لان المراد بالجمع معناه القوي جونا  
تمييز لا وجوبا لانه يجوز فيه ان لا يبراد الجمع حيث لا يجمع  
لم يقصده الوحدة نائبه لان يقصد مبنى المفعول في غير اى  
غير الجنس يعنى ان لم يكن التمييز جنسا بحيث يشانه  
اجزاء طابق ما قصد مفرد كان او مشي او مجموعا كقولك  
مثله رجلا ورجلين ومثله رجالا كذا في المصنى نحو عندى  
عدل بكسر العين وسكون الدال المهملة من مصنف الخ ثوبا لان  
الثوب ليس جنسا بحيث يشانه اجزاء فعند قصد  
الافراد يفرد وعند قصد التثنية يشي نحو عندى عدل ثوبين

ويجوز ان يقال ان هذا النوع  
هذا بعينه مع ذلك الاول ان يقال  
افراد الجنس بدل المصنوع لان  
لا تطلق في المتعارف الاعلى القدر  
الاعتبار الذي يحصله العقل  
من اخذ المفهوم على مع الازالة  
الى معنيين والتعلق على  
الفعل الحقيقي

عند اى يورد  
بسطى يورد  
يورد

وعند قصد الجمعية بجمع نحو عندى عدل ثوبا الثوب في  
الفه الرجوع يقال ثاب يثوب اذا رجع سى العروضة لانه  
يرجع اليه كل حين واما ان فيكون الثوب بمعنى المرجوع اليه  
كذا في التصريح فمما اشار به في ان الحكم متفاوت بين المعطوف  
والمعطوف عليه لان الحكم في الاول متعلق بالمتبوع وفي الثانى  
المتبوع يعنى بعد ما علمت التمييز فاعلم انه ان كان اى المفرد المقدر  
فان كان المفرد المقدر ينقسم من التثنية الى قسمين لانها  
ازم او غير لازم والثانى ما كان تاما بتوئين او النوع  
على سبيل منع المطلق والجمع فعلى هذا يكون كان ناقصة او لفظ  
عطف على مقدر فالمعنى هكذا او المعنى ان وجد التمييز فعلى هذا  
هذا يكون كان تاما والضمير للتمييز وعلى الاول للفرد فيكون  
جارحالا اليه اشار الشارح بقوله ملتبسا بتوئين المفرد او  
بنون التثنية فالاول انسب للمقام فلذا قدم وتماثل  
في الثانى نوع ابهام بينه وعلمه بقوله فانه لما تم التثنية  
واحدة هي اما بالتوئين او بنون التثنية لانه لا يجوز  
الجمع بينهما اقتضى التمييز هذا اذا كان في ابهام اما اذا التمييز في ابهام  
فلان ينفى مثل زيد و زيدان جائزات الاضافة جواب ان كان وعدها  
اى جائزات الاضافة المفرد المقدر التام باحدما الى التمييز اى الى  
ميز اضافة بيانية لان المضاف اليه جنس المضاف لما سيجي ان  
المضاف اليه ان كان جنس المضاف فيكون الاضافة بيانية مثل جائز  
فنه باسقاط متعلق بقوله الاضافة التوئين ونون التثنية



بسبب الإضافة لانهما دليل الانضمام دليل الاتصال فلا يجوز  
 فيسقطان عند الإضافة جواز شيئا يعاين جواز إضافة المفرد  
 للمقدار التام باحدهما شايح لانهما كثر يعني جواز الإضافة كثر  
 على مثال من أمثلة النوعين بحيث لا يختص بمثال دون مثال الحصول  
 الغرض من إيراد التمييز وهو إظهار الفرق بين رفع الآية الله  
 كان في القرية المقدسة التام باحدهما بذلك متعلق بالمصداق إلى  
 المفرد إلى المميز والتذكير باعتبار الحفظ كما يحصل باعتبار  
 التصب ملائمة مع زيادة التخصيف بحذف التنوين ونون  
 التشبيه نحو مطلق بيت بالإضافة مكان مطلق بيت بالنصب و  
 منو اسموع بالإضافة أيضا مكان منو اسمع والاول مكان  
 تاما بالإضافة أو بنون الجمع على سبيل منع التثنية والجمع  
 بين بقوله واللام عطف على قوله وأن كان أي وأن لم يكن المفرد  
 المقدار تاما بتنوين أو بنون التشبيه وذلك بان يكون المفرد  
 تاما بنون الجمع أو بالإضافة التي لا يتعرف المضاف بها لانه ان  
 بها لا يقتضي التمييز لعدم احتياجه مثل غلام بعد فلا يجوز  
 أي إضافة للمفرد التام باحدهما شايح من الأشياء المابقة في نون  
 أي فيما تم بنون الجمع فإنه يجوز إضافة إلى مميز وإن قل نحو عشرين  
 في عشرين دهر أما عدم جواز في الإضافة أي فيما تم بالإضافة  
 فلذلك يلزم إضافة المضاف لأنه لا يخلو ما أن يضاق مع بقية  
 إليه أو بحذفه أما الاول فلان الإضافة مع وجود المضاف  
 اليد محال أن لا يضاق ليم إلى المميز بل عطف واما الثاني فلانه

أن اضيف مع حذف المضاف للمميز المعنى فلهذا أن ماتم  
 بالإضافة لا يجوز إضافة واما عدم الجواز فيما تم بنون الجمع  
 فلانه لا يجز اما ببقاء النون أو بحذفه أما الاول فلانه لا يجوز  
 إضافة مع بقاء النون لانهما شايح بنون الجمع فلا يجوز بقاء ما  
 مع بالإضافة واما الثاني فلانه جائز أن يضاف ما تم بنون  
 الجمع إلى غير المميز يعني ما ليس مميزا نحو عشرين لان الجمع  
 فيه ليس مميزا له لانه معرفي والتمييز يجب أن يكون توكيد  
 وعشرين رمضان أو اريد عشرين يوما من رمضان ولما لا يجوز  
 أن يكون رمضان مميزا له لان الجمع يكون معرفي فيصاح أن يكون  
 مثلا لما نحن فيه واما أن اريد عشرين رمضان بما باعتبار معنى  
 عشرين فيستتركون تميزا فلا يكون مثلا لما نحن فيه ونظر  
 لشارح على الاول ولهذا أورده مثالا بالاتفاق متعلق بالجواز  
 لكثرة الحاجة إليه أي كثرة الاحتياج إلى ذكر غير المميز لأن  
 الغير اما صاحب العشرين حقيقة كالمثال الاول او حكما كالمثال  
 الثاني فلو اضيف أيضا أي كما اضيف إلى غير المميز إلى المميز  
 لزم الالتباس أي التباس ما ليس مميزا بالمميز في بعض الصور  
 لانه لا يعلم مثلا عند إضافة عشرين إلى رمضان وقبل عشرين  
 رمضان بالإضافة أنه أي التكلم بهذا الكلام أو عشرين  
 رمضان بالإضافة فيكون رمضان مميزا فيكون المعنى بالفاصلة  
 بست ورمضان أو سال بست أي من سال بك در بست  
 سال سببها سال بست ورمضان شود إلا الله يجب أن يقال



ومضافا بالتثنية للتذكير لان التمييز يجب ان يكون متساويا  
 انه اذا اريد اليوم العشرين من رمضان فلا يكون من رمضان فميز  
 بالاضيف العشرين الى غير المميز مثل عشرين وستون فيكون  
 المعنى بالفارسية دون اذيك رمضان شتود فلا يضاف ما تم  
 بنون الجمع في غير صورة الالتباس ايضا اي كما لا يضاف في صورة  
 الالتباس الا اذا اضيف ملاساعلى قلة ليكون الباب اي باب  
 ما تم بنون الجمع اقرب الى الاطراد في عدم الاضافة اقول ههنا  
 ثلث صور احديها جاذبة للاختلاف وهي ان يضاف الى غير المميز  
 نحو عشرين وستين كما مر وثانيها جاذبة على قلة وهي ان يضاف  
 الى المميز فكأن لا يلزم الالتباس نحو عشرين وثمانين لعدم جواز  
 الالتباس وهي ما يصح ان يكون مميزا او غير مميز مضافا  
 رمضان وعن غير مقدار عطف خبر مبتداء محذوف تقديره  
 قوله عن غير مقدار عطف على قوله عن مفرد مقدار اي عن  
 الاول وهو ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة كما يرفع الابهام  
 عن مفرد مقدار غالبا كذلك تأكيد التشبيه وهو قوله كما يرفع  
 الابهام عن مفرد مقدار غير مقدار قليلا الى ما لا يعرف به  
 قدر الشيء ولا يبين اي مالم يسم بعد مثل عشرين ولاون  
 مثل رطل ومنون والاذراع مثل ذراع ثوبا ولا كبر مثل  
 قفيزان وقفيز ولا مقياس مثل ملبس عسلا وفي الرضى  
 وغير مثل المقدار كرفع حمله بالتفريع اهم حاص بغيره  
 اصله للبيان ويكون ذلك ما يفتح اطلاق الاصل عليه نحو

حاتم جديرا واثوب خزان لم يغير تسمية البعض  
 بالتبعض نحو قطعة ذهب وقليل ففئة لم يجر انتصاب  
 الثاني على التمييز الى غير من كلام نحو حاتم جديرا فان الحاتم مقرر  
 غير مقدار بحيث لا يعرف به قدر الشيء ولا يبين مبهما  
 الجنس اي باعتبار الذات والاصل لانه لا يعلم من اي جنس  
 اتخذ من حديد او من فضة وذهب او غير ذلك تام بالتثنية  
 ههنا سواء تم بها او بنون للتثنية مثل حاتم او بالاضافة  
 نحو حاتم زيد مفرد كان او جمعا مثل خواتيم فانه تام بالتثنية  
 ايضا فاقتضى تميزا يرفع الابهام عنه لابهام فنصب ما سبق ان  
 يسم التام يشبه الفعل التام بفاعله والتمييز الذي بعده يشبه المفعول  
 فانصب التمييز لتشبيهه بالمفعول واللفظ اي حفظ التمييز  
 فيه اشارة الى ان اللفظ في الحفظ عوض عن المضاف اليه او معنى  
 غناؤه باضافة متعلق بالحفظ غير المقدار اليه اي التمييز اكثر  
 من نصب استعمال اي انجراد التمييز الذي يرفع الابهام عن  
 مفرد غير مفرد مقدار باضافة اليه اكثر في الاستعمال من  
 انصبابه لحصول الغرض اي لحصول المقصود من التمييز وهو  
 رفع الابهام بالاضافة ايضا لان الابهام يرتفع سواء كان التمييز  
 التمييز منصوبا او مجرورا ملاساع مع زيادة الخفة على ذلك  
 بسقوط التثنية والنون بالاضافة كالمثلين لا يجتمعان و  
 لقصور غير المقدار عن طلب التمييز لكونه غير مقدار وانما  
 جعل انتصاب التمييز في المقدار اكثر لانه لان الاصل في التثنية



في المهمات المقادير لأنها جعلت معياراً لأن يعرف اليهم بها  
وضعا فنصب المميز بعد هذا يكون نصاعداً لأنه ميز والنصب  
أصل في التمييز بخلاف البصر فإنه علم الاضافة وغيرهما أي غير المقادير  
ليس بهذه الثابتة أي بهذه المرتبة لأنها لم تجعل معياراً لأن يعرف  
اليهم بها والابهام انتفاء من الاستعمال فالتمييز ليس في  
الحقيقة تمييزاً فيكون التعريف في غير المقادير وأول انحطاط المرتبة  
الفرع من رتبة الأصل فإن قلت قد التزم التعريف في العدد  
من الثلاثة إلى العشرة والمائة والالف وما يفرع منها مع كونها  
من المقادير فانتصاب التمييز فيها يكون الأول وأنه قد تكرر  
البصر قلنا لما كثرت استعمل هذه الأعداد اقتضت التحصيف  
فالتزم الاضافة فيها ليحصل التعريف على الدوام ولما فرغنا  
بيان القسم الأول وبيان قسمي المقادير وغيره أردنا أن يبين  
القسم الثاني ويفصله فقال والثاني من التمييز  
وأشار بقوله من إلى أن اللام فيه كعمد الخارجى لأن التمييز  
ليحد صريحا أو ضمنا مع ما يكون الثاني عين الأول وهو أن قسم  
الثاني ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة كما أن القسم الأول عن  
ذات مذكورة يرفع أي يرفع القسم الثاني من التمييز الابهام  
عن نسبة مذكورة تأمنا وناقضه استنادية أو إيقاعية أو  
أضافية كان الظاهر أن كان المقصود أن يرفع المقادير في  
تعيين هذا القسم الثاني عن ذات مقدرة في نسبة في حله لأن  
الابهام الذي يقتضي التمييز ليس إلا في الذات المقدرة لا في نسبة

ولأن قسم التمييز لذات المقدرة لا النسبة كما في الآن المصرو  
عدله لأنه لأن لما كان الابهام الذي في طرف النسبة المزد بالطرف  
هنا الذات المقدرة والطرف هي بالنظر إلى الحقيقة يستلزم خبر  
كان الابهام فيها الحق النسبة لأن النسبة تحصل من مجموع الطرفين  
والطرفين وابهام الطرفين أو واحدتهما يقتضي إبهامهما حصل  
منهما وهو النسبة فإبهام الطرفين أو واحدتهما يستلزم إبهام  
النسبة ولما كان وقع عنه إلى رفع الابهام عن النسبة يستلزم  
رفع عنه أي رفع الابهام عن الطرف لأن الابهام في النسبة لازم  
إبهام الطرفين والابهام فيه ملزوم وبارتفاع اللزوم الذي  
هو الابهام في النسبة يلزم ارتفاع اللزوم الذي هو الابهام في  
الطرف لأن انتفاء اللزوم يستلزم انتفاء اللزوم كالحركة  
لنار فان الحركة لازمة للنار وبانتفاء الحركة من النار يبقى  
يشقي النارية أيضا وكما البرودة الثلج وغير ذلك قال جوب  
لما عن نسبة مقنعة عليه إلى على النسبة يعني إخراج كلام على خلاف  
مقتضى الظاهر بتبيينه أنه لا يكون بمعنى إخراج على أن مقابلة  
ما في هذا القسم أي في القسم الثاني المقادير المذكورة في القسم  
الأول انتهى أي ليس تلك أمثالا مقابلة إلا بمجرد النسبة  
أو مجرد كون الابهام في النسبة لا غير لأن الابهام الذي يقتضي  
التمييز في القسم الأول ليس إلا في طرف النسبة فقط بحيث لا  
يسرى إلى النسبة مثل عند دخول زيد إلى الابهام في الطرف فقط  
وهو لا يستلزم إبهام النسبة كونه مذكورا في القسم الثاني



وان كان الابهام ايضا في الطرف الا انه لما لم يكن مكسورا بل كان  
مقدرا استلزم ابراهام النسبة فعاد كان الابهام في النسبة فثابتا  
ولا شعور هذه المقابلة اقتصر على النسبة في جملة ارفع الابهام عن  
ذات مقدرة في نسبة كما كانت في جملة ارفع عن ذات مقدرة في  
كائنة في جملة اشار الى ان الطرف مستقر وصفه النسبة او ما خاضعا  
اي ما شابهها اي الذي يشابه الجملة في كونه محتاجا الى ما اسند اليه  
عطف على جملة ارفع القسم الثاني يرفع الابهام عن مقدرة في نسبة  
كائنة فيما يشبه الجملة وهو اي ما يشبه الجملة اما المفاعل نحو  
الحوض ممتلئ ماء فالابهام في نسبة الامتلاء الى الضمير المستكن  
في ممتلئ لا في نسبة الممتلئ الى الموضع وهذا البيت مشتعل نار واما  
لعم الفعل نحو الارض مغمورة عيوننا فغيبونا تميز عن نسبة النخلة  
الى ما استكن فيها او العينة نحو زيد حسن وجهها فوجهها تميز  
عن نسبة حسن الى ما استكن فيها او لعم التفعل نحو زيد افضل  
ابا فان ابا تميز عن نسبة افضل الى الضمير المستكن فيه والراجح الى  
زيد او المصدر نحو عجبني طيبة ابا فان ابا تميز عن نسبة الطيب  
الى الضمير البارز الذي هو فاعل المصدر سو كان في محل الرفع او  
في محل النصب وكذلك اي كان التمييز عن هذه الاشياء تميز عن نسبة  
الجملة كذلك كل ما فيه معنى الفعل اي كماله لعم او حرف استفيد  
منه معنى الفعل اذا كان مبهما ينصب تميزه نحو حسبك  
زيد رجلا اي يكفيك زيد رجلا ويا الذي قد اسند  
زيدا فادسا ويكون في الاقل في حكم الفاعل ولذلك صار فاعلا

في قوله كعد

في قوله يكفيك زيد رجلا ولا وجه لقول من قال والاقل حسبك رجلا  
زيد بتقديم التمييز وعمله بقوله لك لان حسبك زيد جملة و  
شبهها حسبك لان حسبك زيد ولما خرج من بيان بعض  
الحال التمييز في القسم الثاني اورد ان يوضع ذلك البعض في  
المثال على ترتيب اللف فقال نحو طاب زيد نفس هذا مثال الجملة  
لان طاب مع فاعله الذي هو زيد يكون جملة لا محالة والتمييز  
الذي هو نفس فيه اي في المثال المذكور خاص بالمنتصب عنه  
وهو زيد فالمراد بالنفس ايضا زيد لا غير فنفسا تميز عن  
الذات المقدرة التي هي الشيء المنسوب اليه طاب فاذا ظهر  
صار زيد متصفا بالشيء مثل طاب شيء زيد فالشيء كما لم يعلم  
ما هو ولم يقدر ففسر بقولنا نفسا فقبل طاب شيء زيد  
نفسا فقدر ذلك الشيء احتصارا واقيم زيد مقامه فقبل طاب  
طاب زيد نفسا وزيد طيبا با هذا مثال لما يشبه الجملة  
لان لفظ طيب صفة مشبهة وفاعله مستكن فيها وهي  
مع فاعله لا تكون جملة كالمسبق الابهام الا انها تشبهها والتمييز  
يعني ابا فيه اي في المثال يصلح ان يكون لما انتصب عنه وهذا ما  
انتصب عنه وهذا ما انتصب عنه زيد فيكون الاب زيد فيكون  
نسبة الطيب الى زيد حقيقة ويترجم خوش زيد اذن زيد  
كدرست ويصلح ايضا ان يكون متعلق بفتح اللام اي متعلق زيد  
يعني ابراهيم فيكون زيد متعلقا به فيكون مع نسبة الطيب الى زيد  
بجاء بعلاقة الجزئية لان الطيب حقيقة وصف الاب ويترجم

كه



خو يشترط ان يكون في معنى بدرست وحيث علمه لقوله فهذا  
 للافرق في التمييز بين الجملتين وما ضاهاها في كون الابهام في  
 النسبة والتمييز يرفع الابهام عن هذا المثال ان اعني طاب  
 نفا ويزيد طيب ابا في قوة اربعة امثلة باعتبار ان ما هو تميز  
 الاول حيث لا فرق بينهما كما انه قال المصطفي طاب زيد نفا  
وابا ويزيد طيب نفا واما هو فقول له وابق وذا وعلامة  
 عطف على نفا واما ان عليه ما بحسب المعنى اما بحسب اللفظ فهو  
 معطوف اما على الاول اعني نفا كما هو باصلا لان المثال الثاني  
 معطوف على المثال الاول واما على المثال الثاني لقريبه وهذا رتعا  
 الهندي حيث قال وخص مثل الفرج بذلك ليستدل على  
 ذلك في الاصل وهو ناظر في كل من المثالين المذكورين فهو  
 مختص بالاختيار كما قاله الهندي ان كان الامر كذلك فهو  
 اي للمص بحسب الحقيقة ونفس الامر او مراد لكل من التمييز  
 الواقع في الجملة واما ضاهاها خمسة امثلة يعني هو  
 او مراد للمص للتمييز الواقع في الجملة خمسة امثلة والتمييز له  
 الواقع فيما ضاهاها خمسة امثلة ايضا وكما ورد انه ليس  
 من ذاب المص ان يورد لكل قاعدة مثالين فكيف اورد لكل  
 منها خمسة امثلة اراد الشارح بوجه والتمييز بين الامثلة  
 حتى لا يكون فيها تكرار مثال فقال فانفس عن لانه قائم بنفسه  
 غير اضافي لانه ليس من الامور الاضافية حيث يشغل معنا  
 بلا احتياج الى شيء خاص بالمنتصب عنه والدارعين لانه قائم

ان يكون تمييزا للثاني ايضا  
 ومتساويا لتمييز الثاني يكون  
 تمييزا للاول حيث

بذاته غير اضافي لان تعقل معناه لا يحتاج الى شيء فهو اي لانه  
 فالتعقل فالتعقل كبر ما باعتبار كونه تمييزا او باعتبار لفظه  
 متعلق بكسر الهمزة لان الهمزة متعلق لصاحبه بالمنتصب عنه فيكون  
 نسبة طاب الى زيد مجازا بعلاقة المالكية والاب عين لانه قائم  
 بنفسه اضافي لان تعقل معناه يحتاج الى تعقل معنى آخر والى  
 ان معنى الاب حيوان خلق من مائه حيوان اخر من نوعه محتمل  
 لهما اي محتمل ان يكون بالمنتصب عنه وان يكون متعلق ايضا مرتبطة  
 والابوة عرض اضافي لانها لا تقوم بنفسها بل تقوم بالاب ولان  
 تعقل معناه يحتاج الى تعقل معنى الابن لان معناه صفة  
 تقوم مع شخص خلق من مائه شخص اخر من نوعه والعلم  
 ايضا عرض لا يوجد بنفسه بل انما يوجد بغيره وهو العالم غير  
 اضافي لان تعقل معناه لا يحتاج الى الغير لان معنى العلم الوضع  
 والاكتشاف وكل واحد منهما من الابوة والعلم يتعلق بالمنتصب  
 ويرفع عنه ويكون الاسناد الى زيد مجازا بعلاقة الجزئية والمحلية  
 لان كل واحد منهما صفة تقتضي موصوفا والمذكور اولى الموصوفين  
 ولذا احتسب بالمنتصب عنه او في اضافة عطف على قوله في جملة  
 كونه باصلا في المعطوف عليه او عطف على قوله ما ضاهاها حاله  
 لقريبه باعادة الجار وانما اعادها لبعده المعطوف عليه وفصل  
 كثير بينهما مثل اعجني طيب نفا فنفا تمييز عن النسبة الاضافية  
 لان الضمير يجب ان يكون مضافا اليه وتوكل ولم يورد مع  
 انه اورد سائر الامثلة لانه اي نفسا اظهر التمييز ان لانه



عين غير اضافي خاصي بالمتصّب عنه فقط دون غيرهما من  
 الامثلة ولا حفاية اي فيه اي كونه تميزا وهو لم يورد  
 الا ما في ان كونه تميزا اخفاء واما ابو وذر وعلما او رده  
 هذه الامثلة ولم يترك واحدا منها ولا كلها لكون التمييز  
 الذي يرفع الابهام عن النسبة الاضافية على وفق ما هو لابلاء  
 يتوهم انها لا يجوز ان يكون تمييزا عن هذه النسبة وتخص  
 بالنسبة الاولى وذا عليه قوله والله دره فارسا اشارة  
 لان التمييز قد يكون صفة مشتقة قيد الصفة بالمشق لانه  
 لانها قد لا تكون مشتقة كالابوع والعلم يعني ان الاصل في التمييز  
 ان يكون لهم جنس يدل على الذات او يقوم بها ولا يكون مشتقا  
 لانه يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة فلا بد من  
 ان يدل على الذات حتى يرفع الابهام عنها كالزيت والدرهم وما  
 في حكمها كالابوع والعلم وقد يكون صفة مشتقة باعتبار دلالة  
 على الذات في الجملة وايضا ان كما انه اشارة الى كونه تمييزا صفة  
 لما ورد صاحب الفصل اي هذا القول وهو قوله لله دره  
 فان ساء مثلا لتمييز المفرد اي للتمييز عن المفرد بناء على ان يكون  
 الضمير الغائب فيه ان في دره مبهما لعدم ان يكون له مرجع وتاما  
 بالتوئين المقدرة في تقدير دره شي كوجب شي كضمير به رجلا  
 بهم تلم بالتوئين المقدرة فان تشب التمييز عنه ويكون عطفا على  
 ان يكون فارسا تميزا عنه اي عن الضمير اذ جواب لما اراد  
 للص ان ينسب على انه اي فارسا يصلح ان يكون تمييزا عن نسبة ك

بحول ان

يصلح ان يكون تميزا عن مفرد بناء على ان يكون الضمير المضاف اليه  
 معلوما معينا بان عرف المقصود من الضمير الرجوع الى سابق به  
 معين كقولك جاني زيد لله دره فارسا بل هذا هو الاول  
 لان الاصل في الضمير ان يكون معلوما معينا والابهام لا يكون  
 الا في نسبة الدر الى الضمير مثل العجني طيبا ابا والدر في  
 الاصل لغة ما ينزل من الضرع وهو اللبن وفيه اي في  
 اللبن خير كثير للعرب لعموم نفعه لانه يرفع الجوع والعطش  
 وغيره اما ان يرفع الجوع فقط والعطش لا غير لان معاشهم  
 به فكان معظم امرغوا عندهم فاريد به الخير هذا اشارة الى  
 المناسبة بين المفعول عنه وهو اللبن والمنقول اليه وهو الخير  
 وفي النفع واعلم ان الدر في الاصل يعني الادس اي الانزال  
 يقال بالفارسية من نحتن باراست ثم نقل منه الى اللبن لانه  
 ينزل ايضا من نحتن شيراست ثم نقل منه الى الخير بعلاقة  
 النفع اي لله خير فارسا وصحة كناية عن الفعل الممدوح  
 الصادر عنه وانما نسب فعله اليه تعالى قصد التعجب لان الله  
 تعالى فشي منشي وعل شي عظيم يريدون التعجب منه بسببونه  
 اليه تعالى ويصنفونه اليه يعني لله دره فارسا ما اعجب فعله  
 كذا في الرضي بالفارسي علم فاعل على وزن فاعل من الفراسة ما  
 بالفتح اي بفتح الفاء على وزن فاعل فاعلة مصدر فريس بالضم  
 من باب ظر اي خذق وبابه ضرب اي مهر وكمل والكسرة لغة  
 فيه ايضا بامر الخيل بالفارسية نيك شناسي دره كارسب

اي عارف من احوال الفرس



يعني اسب سنا سنيك مي كون يعنى فعله يكون في امر الخليل  
يعنى في معرفة مرضه وجوده وقيمة الله اي طلبا لمرضا الله  
تعالى لا الفرض دينوي واما الفراسة بالسر اي بكسر الفاء  
باب سهل فمن التغيير <sup>تجدي</sup> الادراك والازعان يقال نفوس اذ <sup>تجدي</sup>  
اذا تفكر ضم ان كان او ردت ثم ههنا اشارة الى ان المعطوف  
يغايير المعطوف عليه لان البحث ههنا كان عن التمييز من حيث انه  
انه يختص بالمنتصب عنه ومنه يحتملها ويختص بالمتعلق ونتم كل  
البحث عن الذات المقدم في جملة او ما شابهها او اضافة لانه تميز  
بعد ما لم يكن فصلا في المنتصب عنه اي بعد تمييز لم يكن مختصا  
لما انتصب عنه كالنفس الشرط بهذا القيد لرفع ما او د عليه  
بالنفس في قولها طاب زيد نفسا فان التمييز فيه لم يصح  
لما انتصب عنه مع انه لا يصح جعله متعلقا لها اسما لاصفة  
كالابوة والعلم يصح جعله اذ ذلك الاسم لما انتصب عنه احسن  
عن الدار والمرد يجعله لها اطلاقا عليه كالأب فان لم يصح  
اطلاقه مثل زيدا ب والتعبير به اي بذلك الاسم عنه اي عما  
انتصب عنه كما عبرنا من قولنا زيدا ب وله شرطان احدهما ان  
يكون لهما لاصفة والثاني صحة اطلاقه عليه والتعبير عنه  
ان يكون لها لاصفة في المنتصب عنه جان جوب الشرط ان يكون  
ذلك التمييز تارة منصوب على الظرفية اي في مرة والجمع تارة  
ويتركب ويحذف منه الثاني يقال فعله تارة له اي المنتصب عنه  
كزيد في طاب زيدا فوا انتصب عنه حوما نسب اليه عاملا وهو

الشيء المقدر وجعل زيد ما انتصب عنه من باب المجاز لان لا  
التمييز لم ينتصب عنه الا انه لما كان سببا لانتصب حيث انتصب  
انتصب عنه باعتبار نسبة الفعل اليه سمي منتصبا عنه مجازا  
كذا في الهندى بان يكون الأب تمييزا يرفع الابهام عنه انتصب اي  
عن زيد وتارة اخرى اي في المرة الاخرى يكون متعلقا بفتح الله  
للمتعلق زيد وذلك المتعلق هو الأب فيكون زيد متعلقا بالسر  
ليدري علم ذلك بان يكون الأب تمييزا يرفع الابهام عن متعلقه  
ثم يكون الاسناد الى زيد مجازا بعلاقة الجزئية لان الطيب في  
حقيقة قائم بالأب وذلك اي كون التمييز تارة تمييزا يرفع الابهام  
عما انتصب عنه وهو زيد وتارة عن متعلق انما هو يعلم  
بحسب القرئين والاحوال يعنى ان دلت القرئين والاحوال  
على ان نسبت الطيب الى زيد حقيقة يكون الأب تمييزا عنه  
وان دلت على ان نسبت الطيب اليه مجازا بعلاقة الجزئية يكون  
تمييزا عن متعلقه مثل ايا في طاب زيدا فانه اي الأب لم يصح ان  
يجعل عبارة عن زيد بان يقال زيدا ب فجاز ان يكون الأب  
تارة اي في مرة واحدة تمييزا يرفع الابهام عن زيد لوجود  
شرطه وهو كونه اسما يصح جعله لما انتصب عنه اذا امر به اسناد  
الطيب الى زيد باعتبار انه لها زيد لها ابو عمر فيكون  
اسناد الطيب الى زيد حقيقة لان الطيب في الحقيقة قائم به ويتبرهن  
بقولنا هو شرط است زيدان ووي كذا او يد مرست وجاز ان  
يكون الأب تارة في مرة اخرى تمييزا يرفع الابهام عن متعلقه ما



باعتبار ان الطيب مستند الى متعلق وهو اى المتعلق اذ هو في كونه  
 اسناد الطيب الى سببها في علاقة الجزئية للملحق غير معة لان الابن  
 جزء ابيه وان كان المنفصلا ويخرج حوش استنزيان  
 وعلى كنه مرزويديست والاعطف على قوله ان كان اى وان لم يكن  
 التمييز بعد ما لم يكن التمييز متعلقا بالنصب عنه اى حاصله لانه ان  
 كان حاصله لا يجزى عن كنهه الا على كنهه فان حاصله و  
 لا يحتمل ان يكون متعلق ولا يخص له لهما بالنصب لانه خبر لقوله  
 وان لم يكن يصح جعله صفة لقوله لهما لما انتصب عنه لان  
 التمييز اما لم لا يصح جعله كمالا دار والعلم واما صفة كمالا  
 فهو اى التمييز على كمالا التمييزين المتعلق اى متعلق ما انتصب  
 اللام ههنا مكنوسة لان الابوة والعلم والدار كل واحد منها متعلق  
 لما انتصب عنه لان الاوليين وصفان لزيد والوصف يقتضى  
 موصوفا والثالث ملكه لانه يقتضى ملكا والوكود اى  
 بهما وهو زيد ههنا فتكون متعلقة لزيد فيكون اسناد الطيب  
 اليه جهان بعلاقة المحلية في الاوليين والماكنية في الثالث جامعة  
 اى حقيقة هذا المثلث متعلق ما انتصب عنه خصوصاً نحو طاب  
 زيد ابوة وعلم ودار فان هذه الاسماء اى الدار والعلم والابوة  
 ليست متعلقا بالنصب عنه لانه لا تدل على ذاته حتى تكون  
 كالنفس لما مر انه تدل على ذاته فكانت تحتمل الاشياء ووصف  
 له والثالث ملك له ولا يصح ايضا جعلها اسم كمالا واحد منها  
 له اى لما انتصب عنه بالتعبير عندها اذ لا يقال زيد علم بل يقال زيد

الاسم اى كمالا  
 والدار والعلم والابوة  
 لا تدل على ذاته حتى تكون  
 كالنفس لما مر انه تدل على ذاته  
 فكانت تحتمل الاشياء ووصف  
 له والثالث ملك له ولا يصح ايضا  
 جعلها اسم كمالا واحد منها  
 له اى لما انتصب عنه بالتعبير عندها  
 اذ لا يقال زيد علم بل يقال زيد

بل يقال زيد علم

بل يقال زيد علم ولا زيد ابوة بل يقال زيد متعصب بالابوة ولا زيد  
 دار بل يقال زيد ذودين ففى اى هذه الاسماء مخصوصة لتعلق  
 زيد وهو اى ذلك المتعلق الذات المقدرة في جملة طاب زيد اعنى الشئ  
 النسب الذي لا يغيره في الحقيقة والخارج تقديره طاب شئ  
 منسوب الى وذلك الشئ لما لم يعلم ما هو لزم تفسيره ففسره بقوله  
 ابوة وعلم ودار فيطابق التمييز مطلقا فيهما اى في صورتين  
 اى فيهما في صورة جاز ان يكون التمييز فيها تمييزا لما انتصب عنه  
 سواء كان التمييز متعلقا وخاصا له مثل طاب زيد نفس او كان  
 التمييز محمولا لانه ان يكون تمييزا لرفع الابهام عنه وكان ايضا  
 محمولا للمتعلق بفتح اللام كالأب في نحو طاب زيد ابا وفيما اى في  
 صورة تسمى ان يكون التمييز خاصا فيها لمتعلق بلسر اللام اى  
 متعلق ما انتصب عنه كالابوة والعلم والدار في قولك طاب  
 زيد ابوة وعلم ودار ما موصولة او موصوفة قصد بهما  
 نفسا اى الذين قصد والموصول مع صلته في محل النصب على انه  
 مفعول يطابق او شيئا قصد من وجدة التمييز بيان لما  
 تشبهت وجمعية اى ان كان المقنوع الافراد يؤول في التمييز  
 مفردا وان كان المثنى يؤول به وان كان الجمع يؤول به سواء  
 كانت احدى احوالها من تلك الامور اعنى وجدة التمييز و  
 تشبهت وجمعية لموافقة ما انتصب عنه اعنى زيد اى في الامور  
 الثلاثة الافراد والتشبهت والجمع مثل طاب زيد نفسا و ابا وابنة  
 وعلم ودار وطاب زيدان نفسين وابوين وعلمين وابوين

الاسم اى كمالا  
 والدار والعلم والابوة  
 لا تدل على ذاته حتى تكون  
 كالنفس لما مر انه تدل على ذاته  
 فكانت تحتمل الاشياء ووصف  
 له والثالث ملك له ولا يصح ايضا  
 جعلها اسم كمالا واحد منها  
 له اى لما انتصب عنه بالتعبير عندها  
 اذ لا يقال زيد علم بل يقال زيد



ودار بن وطاب الزيد بن نفوسا واية وابوت وعلوما وديار  
 او لمعنى عطف على قوله موافقة بخلاف المضاف او سوكانت تلك  
 الامور موافقة معنى كائن في نفس اي نفس التمييز مثل قولك  
 طاب زيدا اذا ان ذت ابا له فقط فيجوز باقي الامثلة في  
 ايضا لصحة الاستثناء فيما بعد وطاب زيدا بيمين اذا اردت  
 ان لا يجذله بسوكان الجذاب الاب او اب الام لان الجذب بالاطالة  
 يشتمل كليهما وطاب زيدا ابا جمع اب اذا اردت ابا وولدا  
 المراد بالاجداد مطلق الواحد من قبل الاب او قبل الام او  
 من قبلهما جميعا وكذلك مسائر الامثلة من الابوة وغير  
 سوى ما كان حاصلا المنتصب عنه فعلى كل من التقديرين اي على  
 تقدير كونه موافقا لما انتصب عنه او لمعنى في نفسه اذا قصد  
 وحدة التمييز او رد التمييز مفردا لطابق ما قصد اي لنفسه  
 واذا قصد تشبيه او رد التمييز تشبيه واذا قصد جمعية  
 او رد جمعية لطابق المقصود فيهما فان صيغة المفرد وان كانت  
 تصلح ان تطلق على المفرد الا انها لا تصلح ان تطلق اي صيغة  
 المفرد على المثنى اذا قصد الاشياء والجمع اذا قصد الجمعية  
 فلا بد ان يكون التمييز مثنى انا قصد الاشياء او جمعا اذا  
 قصد الجمعية لطابق التمييز المقصود بصيغته الا اذا كان التمييز  
 عن النسبة جنسا استثناء من عموم الاحوال فيطابق التمييز  
 فيها ما قصد في جميع الاوقات الا وقت كونه التمييز جنسا  
 فليطبق ان المراد من الجنس ما يشابه اجزائه ويقع مجرده

عن الله على القليل والكثير كالحلم فانه اذا قصد تشبيه اي  
 التمييز او جمعية اي التمييز لا يلزم اي لا يجب ان يشتمل ذلك  
 الجنس لطابق ما قصد او يجمع ذلك الجنس ايضا بل يشتمل  
 يكفي ان يؤول به اي يؤول بالتمييز حال كونه مفردا لصحة  
 اطلاقه اي كونه ~~مطلقا~~ اطلاق ذلك الجنس حال كونه مفردا  
 على القليل كونه مفردا والكثير كونه جنسا لان الجنس كونه  
 جنسا يحتمل الكثير فلا حاجة الى تشبيه اي الى ان يكون التمييز  
 تشبيه اذا اريد تشبيه سوكان مع موافقة ما انتصب عنه  
 او لمعنى في نفسه او جمعية اي الى ان يكون التمييز جمعا اذا اريد  
 جمعية سواء كان ما انتصب عنه مفردا فخطاب زيدا علما بيمين  
 الافراد مع كثرة علومه او مثنى خطاب الزيد بن علما مع كثرة  
 علومهما او جمعا فخطاب الزيد بن علما مع كثرة علومهم الا ان  
 يقصد مبنى للمفعول استثناء من مقدر تقدير فيفرد التمييز  
 وان كان ما انتصب عنه مثنى او جمعا اذا كان جنسا يقع على  
 القليل والكثير في جميع الاوقات الا وقت قصد ما فرق النوع  
 الواحد في يثنى التمييز اذا قصد اشياء وتجمع اذا قصد جمعية  
 بالتمييز الذي هو الجنس لما عرفت ان الاستثناء منه الانواع  
 تارب المراد بالانواع ما فوق النوع الواحد على استثناء اليه وشار  
 الشار بقوله من حيث امتيازاتها الى الانواع النوعية اي من  
 حيث الانواع يختار بعضها عن بعضها سوكان كان ذلك  
 الامتياز بالمصنوعات الكلية او الشخصية فانه لا بدح اي

مثل انما كل من  
 مثل انما كل من



اي حين قصد الانواع من اشئيتة اي من جعل التمييز مشئيا ومعمرا  
 اي من جعل جمعا نحو طاب الزيدان علمين وطاب الله الزيدون علما  
 فيه شتر على ترتيب اللف اذا اريد ان متعلق بفتح اللام الطيب  
 اي ما يتعلق به يعني ما يكون سببا لاسناد الطيب الى الزيدون  
 الذين وفي بعض النسخ ان متعلق الطيب بصيغة المصدر  
 كانه وصف بالمصدر او على معنى المفعول من كل واحد من الزيد  
 الزيدين او الزيدين نوع اخر من العلم يعني ان الطيب اسند  
 زيد بسبب كونه علما نوعا اخر منه الى غير ذلك فان صيغة المفرد تليق  
 بقوله فانه لا بد ان يكون التمييز مفردا عند قصد الانواع لا  
 تفيد ذلك المعنى للتصور وهو ما فوق النوع الواحد فلا بد  
 من الاشئيتة او الجمعية عند قصد الانواع وان كان عطف  
 على قوله ثم ان كان وفي الرضى قسم قوله وان كان اسما بين  
 البصية لم ينجح لما انتصبت عنه ومتعلقة كما جاء في الاسم  
 لم ينجح الا لما انتصبت عنه فقط فيجب ان يتطابقا  
 ليس في الصفات ما يقع على القليل والكثير حتى تكون جنسا  
 الى هنا كونه التمييز صيغة مشتقة كاسم الفاعل واسم المفعول  
 الصفة للشبهة والحق التفضيل مثل ندمه فارسا فالفارس  
 اسم فاعل صار تميزا او صفة مؤنثة بها اي بالمشقة يعني  
 لا يكون التمييز بحسب اللفظ صفة مشتقة بل بحسب التلويل  
 نحو كذا زيد رجلا فان رجلا اسم جنس باعتبار لفظه الا

انه لا يكون تميزا اقل بها فان معناه كذا كذا ملا في الرجولية بفتح  
 الراء او ضمها سيناقى كانت الصفة صفة انتصبت له اي لما  
 انتصبت عنه لا يكون محتملة ولا انتصبت له بفتح اللام لان  
 الصفة كونهما عرضا لا تقوم بنفسها تستدعي موصوفا تقوم  
 هي بالمذكور وهو المنتصب عنه اقل موصوفية فتكون  
 مستقلة لان المذكور اذا كان اليق بالموصوفية فلا يطلب موصوفا  
 اخر فلهذا قيل طاب زيد والد الذي يجعل تميز عن نسبة الطيب الى  
 زيد حتى تكون تلك النسبة حقيقة كان الوالد زيدا لانه  
 متعلقا بالابن ان الصفة تستدعي موصوفا واذا كان المذكور  
 لا يقا لان يكون موصوفا لم يوجب الى طلب غير طيب  
 الوالد صفة ولا يحتمل ان يكون الصفة صفة والده بل يكون  
 مخصوصة لزيد بخلاف اللام فانه كونه لاحاد الاعلى الذات  
 بحيث موصوفا لا يكون خاصا بالمنتصب عنه بل يحتمل ان يكون  
 له ومتعلق كما سبق نحو ابا في طاب زيد ابا او زيد طيب ابا  
 وطبق الوافق وطبقه يعني مع والطبق بكسر اللام ويكون  
 الباء مصدر بمعنى المطابقة واما نحو طبق بفتح التاء فهو الحال  
 نحو قوله تعالى لتركن طبقا عن طبق اي حاله عن حاله  
 القبر وهو مفعول بعد لمصاحبة فاعل الفعل الذي هو كذا  
 مثل المستوى الماء والشمس اي كانت الصفة التي هي تميز  
 صفة مختصة له اي لما انتصبت عنه مع مطابقة اياه  
 اي مطابقة التمييز الصفة ما انتصبت عنه او مطابقة اياه



اي مطابقة ما انتصبت عنه الصفة اشارة بالتفسير الاول الى ان  
المصدر مضاف الى المفعول والفاعل مختلفان وبالشأن الى ان  
مضاف الى الفاعل والمفعول متحدان وقدم الاول مع انه الثاني اول  
بالتقديم اشارة الى ان مطابقة الصفة للموصوف هو ما انتصبت  
اولى من عكسه يعني مطابقة الموصوف اياها لان التابع يطابق المتبوع  
لا بالعكس ويجوز ان يكون المصدر الذي هو طبع بمعنى لا عمل  
كالخلق بمعنى الخالق والعدل بمعنى العاد والضرب بمعنى الضاء  
والواجب يكون للعطف اي لعطف الطبع على خبر كانت وهو  
قوله صفة وله وجه الا انه غير عنه بالجواز كون الاول هو  
الاولى اي كانت الصفة صفة مختصة له ومطابقة اياه  
يكون المصدر مضافا الى المفعول والفاعل متحدان لا غير ذلك  
المراد بالمطابقة ههنا اي في مطابقة احدهما بالآخر الاتفاق  
اي موافقة الصفة ما انتصبت عنه في احد الامور الخمسة في  
الافراد والتشبيه والجمع والتذكير والتانيث لاني كلهما في  
تركيب واحد لعدم الجمع الا انه يوجد في كل تركيب منها اثنان  
كونهما على نوعين لا لمطابقة في الوصف النحوي وان كانت  
صفة لان المراد بالصفة ههنا اللغوية لا النحوية اذ لو  
كانت كذلك لا تقف في الاعراب ايضا وليس كذلك  
لانها ليست موافقة له فيه ولا في التعريف والتكليم مع انها  
صفة قائمة به كونه اي تكون الصفة التي هي التمييز حاملة  
اي مسندة لظهير اي لظهير ما انتصبت عنه بمعنى كونه

قائمة به لان

قائمة به لان الوالدين مثلا قائم به وصفه تكون قائمة بالموصوف  
ومسندة الى ضميره يجب ان يكون موافقة له في الامور المذكورة  
والا لم يكن الظهير موافقا لمرجعهم اذ يجب الموافقة وان  
احتمل عطف على الجزاء اعني كانت اي الصفة المذكورة في  
كل تمييز كذلك الحال ايضا اي كما كانت تمييزا وانما  
قد عثمت لان كونها تمييزا هو الاول لما ينبغي لاستقامة  
المعنى اي معنى الكلام او معنى تلك الصفة على الحال اي على  
ان يكون حالا مبيته للفاعل او للمفعول نحو طاب زيد فان  
اي من حيث انه اي زيد فارس هذا تفسير على انها  
تمييز لان من البيانية لا تتراد في التمييز لان من بيانية  
والتمييز ايضا للبيان فينا سبب البيان والاكثرون على  
انها هي تمييز او حال كونه فارسا هذا اشارة الى ان تلك  
الصفة تكون حالا او قال بعضهم هي حال اي ما اعجب في حال  
فروسية ومرجع للمص الاول حيث قال لان المعنى مدحة  
مطلقا بالفروسية فاذا جعل حالا احتضن المدح بحال  
فروسية لكن زيادة من فيها اي في تلك الصفة نحو لده  
درة من فارس والاصل فارسا بالنصب وقولهم غرة  
فعل ما ض فاعله مستكن فيه راجع الى من اريد وصفه لده  
بالفرض مثل غرة فلان ومثل قولك قائله لده من شاعر  
من قائله والاصل فيه غرة قائلا ثم زيد فيه من البيانية  
لما سبق فقبل اخر من قائله يوزن التمييز فقوله زيادة من مبتدأ



تؤيد هذه الجملة خبر أي ترجع جانب التمييز وفيه إشارة  
 إلى أن الشارح أيضا يرجع جانب التمييز لأن من تزايد  
 في التمييز وصفها بالزيادة مع أنها هي ثبوتية لأنها مما لا يتغير  
 إلى اثباتها بل الثباتية لتأكيد البيان لأن التمييز للبيان فلا يتغير  
 هذا كونه ثباتية ولهذا تزايد فيه لا في الحال بل في ان من جانب  
 البيان والتمييز أيضا كذلك فناسب أن يزداد من في التمييز كغير  
 البيان كما زيدت في ميز التجربة والاستقامة في تخوفه  
 تعلقكم احسننا من قرية وكم من ملك وفي قول الشاعر وكثرة  
 عني من تحمل حارث وسور أيام حزن في العظم وحل و  
 أن كان في بيان أيضا إلا أنه يبين لصفة الذات وتلفظ به  
 الذات ولا يصح أن يقال مررت برجل من بني تميم فارس وانه  
 يقال مررت برجل من ركب فلا يتناسب وهذا لا يترادف في حاله  
 أيضا الحكم أن زيادة من البيانية ترجع لتمييز الحال المقصود  
 قوله باب زيد فارس مدحها مع زيد بالفروسية وهذا  
 يحصل لا يحصل فارس ما تميز لأن التمييز عن النسبة لا يكون  
 للمدح والحال لا يبقى إلا التقييد العامل به دون المدح إلا أن  
 الفروسية أو ليس المقصود مدحه وقت كونه فارسا لا بكونه  
 ح مدحه مقيدا بحال الفروسية أي والتقييد ينافي المدح إذ قيلت  
 مبني للفعل حال الفروسية أي حين كونه موصوفا به  
 من الصفات الدالة على المدح مثا يزعم عالم من حيث انوثته  
 ولو كان فارس حاله لما جاز هذا لأنه لا يقاوم بزعامة كونه ركبانه

يتقيد العلم بحال الركوب وليس كذلك ولما قسم أولاه  
 التمييز إلى قسمين الأول ذات مذكورة أو مقدة وقسم ثانيا  
 الأول إلى أربعة أقسام باعتبار متماثلات الأربعة التوئين و  
 التوئين والاضافة وبين أحوالها وقسم أيضا الثاني ثلاثة  
 أقسام عن جملة ومثابها واضافة وبين أيضا أحوالها وكذا  
 كون التمييز أيضا صفة مشتقة أراد أن يبين أن التمييز سواء  
 كان عن مفرد أو نسبة هل يتقدم على عامله أو لا يتقدم فقال  
 ولا يتقدم التمييز مطلقا على عامله مطلقا أما إذا كان عاملا لهما  
 تأما كما في قسم الأول فلا يتقدم عليه بالاتفاق يعني من غير  
 خلاف لا أحد فلا يقال عندي درجتي عشرة ولا درجتي عشرة  
عندي عشرة ولا يقال أيضا عندي درجتي عشرة ولا درجتي عشرة  
 وكذا سطر وكذا غير ذلك لأن عامله الذي يعمل فيه أي حين كونه لهما تأما  
 تأما بأحد التمامات الأربعة اسم ومع هذا جامد غير مشتق  
 ضعيف العمل لأن العمل في الأصل للفعل والمشتق من الاسم كونه  
 مشابها له مشابهة تامة ولأنه مشابة للفعل الأصل فيكون  
 مشابهة ضعيفة كما ذكرناه وقد ذكر في القسم الأول من التمييز  
 أن المفرد التام بأحد التمامات الأربعة مشابة للفعل التام بفعله  
 والتمييز الذي بعده مشابة بالمفعول الذي بعده الفاعل فنصب المفرد  
 التام ذلك التمييز كما ينسب الفعل التام بالفاعل بالمفعول فلا يفتقر  
 للمفرد التام بأحد حاله أن يعمل فيما قبله أي في التمييز الذي تقدم  
 فليس التمييز أيضا أن يتقدم على عامله الضعيف لضعفه وأما إذا



واما اذا كان العامل في فعله او بشره كما في قسم الاول الثاني من التمييز في تقدم عليه خلاف ولذا قال والاصح اى اصح المذهب اوردته بصيغة الجمع وان كان المذهب خيانتان على ما ذكره المصنف وحلها بالجمع لما فوق الواحد ولا ان الجمع اذا دخل في اللام يضمحل معنى الجمع ان لا يتقدم التمييز على ما هو عام في اى التمييز من الفعل الصحيح مثل طاب في طاب زيد فارسل الغير الصحيح كاسم الفاعل وهن في ما ذكره في سبق اذ اردت التوجيه الفعل النفي يشمل قوله الفعل الاصطلاحى والغير الاصطلاحى لا لان الاختلاف كما كان في الفعل الاصطلاحى كذلك في غيره لافيه فقط فلا بد من التعيين والذي ذكره في التلخيص تقديم الخبر مطلقا ان الغرض من التمييز البيان عن المجرى وما يقتضى تاخير والتقديم ينافي عن ذكر التمييز من الابهام او لا والتفصيل ثانيا لئلا يتمكن في ذهن السامع فضل تمكن و بين وجعلهم تقديم على الفعل وبشره بقوله كونه اى التمييز عن النسبة من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه خطاب زجلا لو طاب ابوق اى ابوزيد الا الله انه لا يلغى عنه البهالة والتاكيد اما الاقل فلا يكون الشئ بملا او لا ومفصلا ثانيا بالبع او وقع في النفس واما الثاني فلانه بمنزلة تكرير الشئ مرتين الاجمال والا والتفصيل ثانيا فيقول طاب زيدا لان الفرق بين قولك اشتعلت ناد بيتي وبين قولك اشتعل بيتي نادا اولا لانه ليس فاعلا للفعل نفسه الا انه يكون فاعلا للفعل اذا جعلته اى جعلته

العامل فيه لان ما ينقله الى باب انكسج يكون فاعلا للفعل نفسه فهو وجزنا من التمييز الارض عيوننا لان التمييز حصتنا يكون مفعولا للفعل نفسه اى فجزنا عيوننا الا ان الفعل اذا جعل لان ما يكون فاعلا له اى انجزت الارض عيوننا اى انجزت عيوننا وهي جمع عين وهو عين الماء اى ما ينبع من الارض اى شققنا الارض فسالست عيوننا اى عيونها او انه اذا جعلته اى جعلت الفاعل العامل فيه متعديا بجذنا لانه لا يجد الزائد يكون الفعل مرة لان ما وتارة متعديا نحو امتلاء على وزن افتعل الاناء ماء لان الماء ليس بفاعل للامتلاء نفسه لان الماء ماله لا امتلاء فاذ كان فاعلا له يكون المعنى امتلاء ماء الاناء فيكون الماء متلنا واما اذا جعل متعديا يكون الماء مالا في مظهر اى امتلاء الماء اى امتلاء الماء اى الاناء فانقسم التمييز عن النسبة ثلثة اقسام اما فاعل للفعل نفسه او لازمه او متعديا او متعدية فيكون التمييز فاعلا للفعل في كلها والفاعل لا يتقدم على الفعل لئلا يلبس بالمتل فكذا ما هو معنى الفاعل وهو التمييز فاخذ حكمه في عدم التقديم وحصتنا اى في قوله الامتلاء لاناء لاناء ماء لاني مطلق التعليل يعنى في جعل الفعل اللازم متعديا لان يصير التمييز فاعلا له بحيث وهو ذلك البعث ان الله الذي كان تمييزا في قولهم امتلاء الاناء ماء من حيث المعنى فاعل مجازى بعلاقة الصلابة مثل جرى النهر وسال الميزاب وفي الحقيقة الجارية والسائل الماء وحصتنا مثل امتلاء

يا



مثل امتلاء ماء الاناء للفعل المذكور نفسه وهو امتلاء من هو  
 من غير حاجة الى جعله متعديا بحذف الزوائد لان الملح فاعل  
 مجازي فلا يجوز تقديم الفاعل على الفعل مجازيا كالنقل او  
 حقيقيا كذلك ههنا فلا يلزم جعل الامتلاء متعديا بحذف  
 زوائده بخلاف المثال الثاني وهو فمنا الارض عيون الله  
 ان لم يجعل لان ما لا يكون التمييز فاعلا لاحقيقيا ولا مجازيا  
 بل يكون مفعولا وعلة بقوله لان انكلم بهذا الكلام فاعل  
 اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء وهو ما يمكن ان  
 يجعل فيها ويكون مظهرا فيها ولو كان اسناد الامتلاء الى  
 ذلك البعض على سبيل التجوز اي المجاز بعلاقة المحلية وقد  
 اقدم ذلك البعض عطف على قصد حيث اسند الامتلاء الى  
 الفاعل الحقيقي وهو الاناء وقال امتلاء الاناء وقع الابهام في  
 لقوله لما قصد وقدمه لان الابهام ليس من تقدير الفاعل المجاز  
 فيه اي قوله امتلاء الاناء حيث لم يعلم ان الاناء من ان شيء  
 امتلاء لا جرم لفظي النفي الجنس وجرم لفظي مفرق اي مفرق  
 المتكلم ذلك الابهام وبينه بقوله ماء اي جعل ماء تمييزا  
 بين اي الاشك بينه فهو اي قوله امتلاء الاناء ماء في معنى  
 امتلاء ماء الاناء فصار الماء فيه فاعلا مجازيا كما في ابنت  
 الربيع البغل فالماء في قولك امتلاء الاناء ماء فاعل معنى وان  
 تمييزا صورة فلا يجوز تقديم الفاعل المعنوي كما لا يجوز تقديم  
 الفاعل اللفظي فلا حاجة الى جعل الامتلاء متعديا وذلك

لا جرم  
 او الاشك

او كونه الماء في قولك امتلاء ماء الاناء فاعلا مجازيا وفي قولك انما  
 امتلاء الاناء ماء فاعلا معنويا بعينه يعني كونه ملبسا بعينه  
 وذاته مثل قولك ربيع يد من باب علم تجارة فان التجارة في  
 تمييز عن نسبة الربيع الى زيد لفظا وفاعل مجازي معنى ووقع  
 الابهام عن شيء مقدر منسوب الى زيد او تقديره ربيع شجرة  
 منسوب الى زيد فيه وقع الابهام لاحالة ففسر بقوله تجارة  
 وكذا قد مر ذلك الشيء وقع ايضا الابهام ففسر ايضا بقوله  
 تجارة فكانه الاصل فيه ربيع تجارة لا زيد والفاعل يعني  
 فاعل ربيع في قصدك هو التجارة لا زيد ولو كان للوصل  
 اسناد الربيع اليه اي الى زيد حقيقة اي اسنادا حقيقيا و  
 اسفاده اليها اي الى التجارة مجازا اي اسنادا مجازيا بعلاقة  
 لسببية لان التجارة سبب الربيع فكان اسناد الربيع اليه  
 اسنادا حقيقيا واسفاده الى التجارة اسنادا مجازيا كما  
 لا يتقدم الفاعل الحقيقي على الفعل كذلك لا يتقدم الفاعل المجاز  
 عليه ايضا فلا حاجة الى جعل الفعل اللام في متعديا ليكون  
 التمييز فاعلا له بنفسه ويريد اي بهذا الجواب وهو اسند  
 اسناد الربيع لا زيد حقيقة والى التجارة مجازا والتجارة فاعل مجاز  
 مجازي بهذا بعلاقة السببية يندفع ما اي الذي يورد على  
 قاعدتهم المشهورة وهي اي تلك القاعدة ان التمييز عن  
 النسبة المراد بها ههنا النسبة الاسنادية او اللفظية  
 لا الاضافية لان في بعضها لا يوجد فاعل ولا مفعول بقرينة



ذكر الفاعل والمفعول اذا فاعلا اذا كان يتميز عن النسبة الاسماء  
 في المعنى او المفعول اذا كان يتميز عن النسبة الالفاظ عينة من  
 بيان لما في قوله ما يجوز ان يتميز في هذا المثال اي مثال ربح  
 في التجارة واما مثله اي امتلاء الاناء ماء لافاعلا ولا مفعولا  
 لالفاظ ولا معنى فلا يطرئ تلك القاعدة حيث لم يكن شاملا  
 لجميع الامثلة لان الفاعل والمفعول المذكورين في تلك القاعدة  
 كل واحد منهما اعم من ان يكون حقيقيا او مجازيا لانها اذا  
 مطلقا والمعلق يقبل التحريم خلافا لمفعول مطلق حذف  
 فعلة الناصب وقوله المان في المبرد متعلق بالتقدير  
 خالف المان في المبرد خلافا للجمهور والكسائي ايضا  
 فانها اي المان في المبرد يجوز ان تقدم التمييز على الفعل  
 الصريح مثل طاب وغيره وعلى اسم الفاعل والمفعول نظرا الى  
 قوة الفاعل لان العامل اذا كان قويا يجوز تقديم معموله عليه  
 لغير منع مانع منه اما القوة في الفعل الصريح فظاهر واما في  
 الآخرين فلا فاعلا اذا وجد شرط عملها فمما في حكم المضارع  
 في العمل فيحملان مقدما ومؤخرا كما كالفعل وبالقياص  
 على الحال لجامع الاشتراك في رفع الالهام الا ان الحال مبين  
 الصفة والتمييز مبين الذات بخلاف الصفة المشبهة وللم  
 التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل حيث لا يجوز تقديم  
 التمييز عليها وان جاز تقديم الحال عليها غير المصدر وما فيه  
 معنى الفعل لضعفها في العمل وهذا بالاتفاق ونسكا الى المان في

والمبرد في هذا التجويد اي في تجويد تقديم التمييز على العوامل  
 المذكورة بقوله الشاعر التمجيد سلمي وفي رواية ليلى والمبر  
 المنع اي اتمتع بالفراق متعلق بالتمجيد على تقديرين معنى الرضى  
 حبسها مفعول التمجيد اي اتمتع سلمي حبسها راضية بالفراق  
 عنها حيث لا تمنع ولا ترضى ايضا بالفراق عنها وما نافية  
 كاد فعل من الافعال المقاربة والضمير المستكن فيها فاعلها وهو  
 ضمير الشأن نفسا يتميز عن نسبة تطيب الى سلمي بالفراق  
 متعلق بتطيب وتطيب فعل مضارع مؤنث من طاب يطيب  
 والمعنى وما كان الشأن اي وما قرب تطيب اي ترضى سلمي  
 نفسا اي نفس سلمي بالفراق حبسها عنها يعني لا يقرب نفسي  
 سلمي ان ترضى بالفراقه والفراقه عنها فكيف ترضى بالهجران  
 بنا على تقدير تانيث الضمير في تطيب فانه اي حين كونه  
 الضمير فيه مؤنثا يكون في كاد ضمير الشأن كما قلنا للتذكير اي  
 تكون الضمير فيه مذكرا اي وما كان الشأن تطيب سلمي نفسا  
 بالفراق فقدم ولا يجوز ان يكون يتميز عن نسبة كاد الى الشأن  
 لعدم الابهام فيها مع فسيا المعنى اذ المعنى وما كاد نفس  
 نفس وصورة ظاهر الفساد ويعود ضمير تطيب المستكن في  
 الى سلمي ويكون نفسا يتميز عن نسبة تطيب اليها كما يكون  
 مفعلا ما عليه اي على الفعل واما بنا على تقدير تذكير الضمير  
 اي على تقدير اعتبار تذكير الضمير المستكن في تطيب بان يكتب  
 بالياء المنقوطة بنقطتين من تحت فضمير كاد المستكن فيكون



واجبا للحيث ولا يكون ضمير الشأن لعدم تقدمه على جمل التسمية  
 بقا غير من نسبة كاد اليه الى الضمير المستكن فيه اي وما  
 كاد الجيب نفسا تطيب اي وما كاد نفس الجيب يطيب اي يرض  
 بالفراق او بالافتراق عن سلم بل هذا المعنى على وانسب فيكون  
 معنى البيت لا تنجز الا تمنع سلم جيبها ارضية بافتراقه و  
 انزال غيرها بل تريد ان يكون معها اناه الليل والطريق النهار وما  
 تقرب نفس الجيب ايضا ان ترضي وتسمع بافتراقها عنها و  
 انقر لها يكون مراده ان يكون معه ليلا ونهارا وتسمع نفسه  
 ان ينخل عنها طرفة عين فلا تمسك على جوار تقدم التمييز على  
 عامله الفعل الصريح اي حين يكون نفسا تميز عن نسبة كاد  
 كاد الى الضمير المستكن فيه لان العامل في الضمير صرح كاد و  
 هو مقدم عليه وعلى لا يصح الاستدلال بهذا البيت لانه  
 معارض بمثله في المنع وان تعارض دليلان في الاجازة والنع  
 كان الاصل المنع عملا بالاصل وما قيل ودعى الهندى انه  
 اذا القابل هو محتمل ان يحمل البيت على تقدير تانيته اي بان  
 تانيته الضمير في تطيب ايضا اي كما كان على تقدير تذكيره على  
 هذا الوجه اي على الوجه المذكور والجواب بان يكون متعلقا بقوله  
 ان يحمل تانيته الضمير المستكن في تطيب الرابع الى الجيب  
 باعتبار النفس فيكون لفظه مذكرا ومعناه مؤنثا لانه  
 اذا المنع اي معنى المضارع الثاني على هذا التوجيه وما كاد نفس  
 الجيب تطيب بالفراق فيكون نفسا تميز عن نسبة كاد الى

الضمير المتكسر

الضمير المستكن فيه كما كان في التوجيه الثاني تكلف وتكلف  
 غير فادح في التمسك به على جوار تقدم التمييز على الفعل الصريح  
 اما كونه تكلفا في اجزاء الضمير المؤنث الى المذكور باعتبار النفس  
 وما كونه تعسفا في اجزاء ضمير تطيب الى المذكور والطريق الواضع  
 فيه ارجاع الى المتكسر لان المؤنث يرجع الى المؤنث والمذكر الى المذكور  
 اذ التعسف في اللفظ الخروج عن الطريق الواضع واما كونه عد  
 غير فادح في التمسك فانه محتمل ان يكون تمييزا عن نسبة تطيب  
 الى الضمير المستكن فيه الرابع الى الجيب باعتبار النفس وهذه  
 هو الاولى لان الضمير التمييز موافق لما انتصب عنه وان يكون  
 مشتقا في التذكير والتانيث وحال الضمير في تطيب مؤنث والتمييز  
 كذلك ولان تطيب اقرب في العمل من كاد وان كان محتمل ان يكون  
 تمييزا عن نسبة كاد وهذا الحق تأمل وكن من المصنفين و  
 لكن من التعصبيين واما متمسكها على جوار تقدم التمييز على  
 اسمى الفاعل والمفعول **والقياس** على هذا القول  
 لانها اذا وجد شرط على ما يكونان في حكم المضارع في هذه المناجزة  
 فبما على مطلق الفعل تامل **المستثنى** وانما ذكره عقيب التمييز  
 لنسبة الاشتراك في الدلالة على الذات وانقسام كل منهما  
 الحقيقي والمجازي يعني كما ان التمييز حقيقة في الذات المذكورة و  
 مجاز في الذات المقدره كذلك المستثنى حقيقة ومجاز في المفعول  
 والمنقطع واشتركا كما ايضا في عدم تقديمها على ما لها  
 اي ما يطلق مبنى للمفعول عليه لفظ **المستثنى** في اصطلاح

5  
8  
8



الفتاة فيه إشارة إلى أن اللام فيه للعدد الثاني كما يجوز ذلك وتارة  
 بزيادة ما هو مشترك بين القسمين على عموم المجاز على قسمين و  
 لما كان معلومته أن معلومية الشئ أو معلومية ما يطلق عليه الشئ  
 الشئ بهذا الوجه أي بالوجه الذي يطلق عليه لفظ الشئ  
 في اصطلاح الفتاة الغير المحتاج إلى التعريف كونه معروف في  
 اصطلاحهم كافية في تسميته أي تسمية الشئ لأن أدنى المعرفة  
 كما كانت كافية لأن يكون الشئ مبتدأ تكون أيضا كافية في تسميته  
 فيه اشعار بأنه يمكن تعريفه بأن هو المذكور بعد إلا واحد  
 أخوته مما حالها قبلها ونقيا وإثباتا فيسمى الشئ أول  
 إلى قسمين وعريف كل واحد منهما أي قسم من القسمين  
 لأن ما هيته كل واحد منهما مختلفة ولا يمكن جمع مختلفي لماز  
 في حد لأن مبدئين لما هيته بذكر جميع اجزائها مطابقة أو تنفكا  
 والمختلفان فيها لا يتساويان في جميع اجزائها حتى يجتمعا في  
 حيز كذا في الرضى لأن لكل واحد منهما إله من القسمين احكامه  
 حامية أحدهما من خروج الآخر غير مخرج لا يمكن اجزائها ان كانت  
 الاحكام عليه أي على كل قسم لا بعد معرفته أي بعد ان يكون  
 معلوما ومعرفة فقال مشعل ومنقطع من باب تعدد خبرا  
 بالمعطف صدق المتضادين على واحد نوع أو جنس في  
 حالة واحدة جائز كما هو مثل الانسان فقير وغني وعالم و  
 جاهل والمعين انسان وغيره لأن معنى بعض الانسا  
 فقير وبعض غني وكذا غيرهما وإنما المستحيل للمعنى

واشياء لكن للمعنى بانه  
 ليس مفهوم عام بل هو لفظ  
 مشترك بين المتصل والمنقطع  
 فلا يمكن تعريف المطلق اذ لا يطلق  
 فلذا قسمه اولا لتقسيم اللفظ  
 المشترك ومنهم من قال الشيخ  
 في المنقطع مجاز وقيل المراد اداة  
 الاشتراك في مجاز لا لفظ الشئ

الواحد الشخص سواء كان بالخطف أو بغيره مثل زيد عالم جاهل  
 وقيل هذا من باب حل المدلول على الدال فالمشعل الفتاة للتفصيل  
 قدم في اللفظ والشئ كونه أصلا في هذا الباب كما ان التمييز  
 عن المفرد أصل فيه لو المستثنى المتصل هو المخرج أي اللام الذي يخرج  
 فيه إشارة إلى أن الموصوف مقدروا على أن اللف واللام في موصول  
 سواء كان الباقي بعد الاشتراك مفعولا أو مفعول على عشرة دراهم الأربعة  
 وأكثر مفعولان على عشرة دراهم الخمسة دراهم الواحد أو متساويا  
 مثل لفلان على عشرة دراهم الأربعة واحترابه أي بقول المخرج عن غير  
 المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع فانها وإن وقعت بعد الأواحد  
 أخواتها إلا انها غير مخرجة من متعدد كمن شئ متعدد أي شئ  
 شئ ذو عدد جزئيات بالرفع على أنه فاعل متعدد لا عتاده على اللف  
 لوصوف المقدم كما قدرنا لك سواء كان تعدد الجزئيات ظاهرة أو  
 جاثية القوم الأزيد أو غير ظاهرة نحو ما جاني الأزيد بالرفع بدل من  
 احدا والأزيد بالتصحب على الاستثناء لأن لفظ الاحد وان لم يكن  
 متعدد ظاهرة لأنه مفرد إلا أنه يكون وقع في حيز النفي فيعنيهم  
 الافراد واستغنى معنى لأن التكرار في حيز النفي تقيد الاستغنى  
 معنى لأن التكرار في حيز النفي تقيد الاستغنى كالمق أو جزئيات  
 عطف على جزئيات أي من شئ متعدد اجزائه وان لم يكن متعدد  
 جزئيات مثل اشترييت العبد الأربعة فان الله العبد وان لم يتعدد  
 جزئياته إلا أنه لما كان متعلقا لا اشتريه تعدد اجزائه لأنه يمكن  
 أن يتعلق الاشتراك بجميع اجزائه أو بعض سواء كان ذلك الشئ

بالاعتبار الحكم والمراد عن متعدد  
 عليه دخل فيه باعتبار المفهوم  
 إذا كان المخرج من سيلان الموصول  
 فيه قبل فلا اشتراك فيكون  
 من جهة الجزئيات وكان  
 القوم الأزيد أو غير ظاهرة  
 من متعدد لأن المراد  
 من شأن يكون الشئ  
 أنه ليس المراد جميع  
 المتعدد كما هو مراد  
 اللفظ لأن حكمه يلزم  
 أن يقض بأدخاله في  
 واحد من الحكم على  
 المتعدد بعد أصح  
 المستثنى من المخرج



المستثنى المتعدد اجزاء او جزئيات لفظ اي ملحوظا نحو جاني النور  
 الان يدا او تقدير اي مقدر نحو ما جاني الان يدا بالرفع لانه اذا كان  
 المستثنى واقعا في كلام غير موجب والمستثنى منه غير مذكور يعرب  
 المستثنى على حسب العوامل على ما بين اي ما جاني احد الان يدا على البدل  
 من احد و الان يدا على الاستثناء منه بالامتاحة بقوله النور يخرج من غير النور  
 لانها اذا كانت صفة يكون بمعنى غير ولا تكون للاستثناء واخواتها  
 اي اخوات الا اي اشباها وهي حروف الاستثناء وادونه على  
 معنى ما به يستثنى في الكلام سواء كان حرفا او اسما او فعلا وفي  
 الاوعدا وخلا وخاشا وسوى وسواء وغيره ما خلا وما عدا  
 ليس ولا يكتفى ولا سيما وبه وبغيره بمعنى غير ولا في قوله تعالى  
 لما عليها حافظ وكذا قال السيد بن علي واحترز به اي بقوله  
 بالواو اخواتها عتقا يخرج بحرف العطف مثل لافي نحو جاني النور  
 لان يدا ومثل لكن في نحو ما جاني النور لكن يدا جلا او يمكن  
 الاستدراكية نحو جاني النور لكن يدا لم يخرج والمستثنى  
 للمنقطع هو المذكور اي الهم الذي ذكر بعد ما كان بعد الاو  
 احدي اخواتها غير يخرج من متعدد اي من شيء متعدد جزئيا  
 جزئياته او اجزائه ليجمع التقابل بين المتصل والمنقطع لانه  
 دخوله في قصد الكلام في التعدد المذكور حتى يلزم اخراجه  
 فان قلت اذا كان كذلك فلا يحتاج الى قوله غير يخرج لانه  
 الامكن اذا لم يكن دخلا لاحاجة الى الاخراج قلت لدفع  
 التوهم لانه انا قيل هو المذكور بعد ما توهم انه يخرج

اولا فلدنو هذا التوهم صريح به وان لم يكن في الواقع دخلا و  
 لينتقل الى هذا القسم القسم الاول واحترز به اي بقوله غير يخرج  
 عن جزئيات المستثنى المتصل فيكون قيد احترز به ايضا فالمستثنى  
 الذي لم يكن دخلا في التعدد في قصد الكلام قبل الاستثناء منقطع  
 لتعدد لصدق التعريف عليه سواء كان ذلك المستثنى الذي لم يكن  
 دخلا من جنسه اي جنس المستثنى منه وسواء كان المستثنى منه  
 ملحوظا في كقولك جاني النور الان يدا فان يدا فيه مستثنى  
 منقطع وان كان من جنس المستثنى منه حال كونك مشيرا  
 بالقوم في قولك جاني النور ان يكون اللام للقوم الخارج  
 والعدد الذهن بقربينة المقام او غيره الى جماعة خالصة عن زيد  
 يكون المعنى جاني هذا الجماعة الخالصة عن زيد الا او مقدر  
 نحو جاني الان يدا في تقدير ما جاني النور الان يدا بنصب يدا  
 فيه مما لم يكن المستثنى من جنس المستثنى منه نحو جاني  
 النور لا احد فيجوز فيه ان يكون المستثنى منه ملحوظا او مقدر  
 ايضا وكما قسم المستثنى او لا القسمين متصل ومنقطع وفي  
 كل قسم على حدة بشرع الان الى بيان اعرابه وهو النصب للجماعة  
 لانه من المنصوبات وهو في مواضع الاول ملكون النصب فيه  
 واجبا لانه اذا اجتمع فيه شرطان وقوم بعد لا ويكون انما  
 الاستثناء في كلام موجب فقال وهو اي المستثنى مطلقا متصلا  
 ومنقطع باضافة ما هو اعلم من المتصل والمنقطع على وجهين  
 الجار حيث علم مبنى للفعول او لا منصوب على الظرفية بوجه وهو



كون اللاحق فيه للعهد الجاهل وادريه اللفظ اي لفظ المستثنى بعض  
 تقسيم القسامين كما عرفت هناك وعلم ثانيا بما يتفق من  
 للفعل كنه ناسبه من بيان ما في قوله بما تعريف قسبيه اي قس  
 لفظ المستثنى وفي هذا الكلام صنعة الاستخدام ان اريد بالمستثنى  
 المذكور لفظه والضمير وعناه واما ان اريد به عموم الجاهل فلا يصح  
 فلا استخدام اعني به المذكور بعد الا او احدى اخواتها اي اخوات  
 الاسوة كان المستثنى مجزا عن متعدد جزئياته او اجزاؤه او كان  
 المستثنى غير متفرج ولهذا ان يكون معلوما او لا بالوجه المذكور  
 وثانيا بالتفطن من تعريف قسبيه لم يعرفه اي لم يعرف للمك  
 المستثنى مطلقا على حدة كما هو ثابت حيث عرف الكلمة او لا  
 ثم قسمها وعرفها كل قسم وقد اعرف الكلام وفيه اشار الى  
 تعريفه يمكن كما بيناه سابقا وما اي طلبا للاختصاص لا  
 لانه ان عرف للمستثنى او لا ثم قسم وعرف كل قسم يكون اطلاقا  
 وان كان فيه فائدة منصوب سواء كان متصلا او منقطعا  
 وجوبا في غير او منصوبا على المصدرية اي تعبدا واجبا بدليل ان  
 كونه قسما اي مقابلا للمصوب جوازا لكن لا يكون منصوبا  
 وجوبا الا بشرطين ذكرناهما سابقا اجمالا احدهما ان كان  
 المستثنى واقعا بعد الا لا يكون واقعا بعد غير سوى وثانيا  
 مثل سوله وخاشا في قوله لانه اذا كان واقعا بعد مهالا  
 يكون منصوبا لا وجوبا ولا جوازا بل لا يكون الا بعد واما  
 الصفة صفة الا قيديه اي بقوله غير الصفة وان لم يكن الوق

بعد الا التي تكون للصفة بمعنى غير الجاهل في المستثنى لانه حل  
 مبنى للمفعول منه اي عن عدم دخوله ما بعد الا للصفة في المستثنى  
 ويكون عدم دخوله مصححا فيه رد على المذهب حيث قال  
 قوله بغير الصفة غير محتاج اليه ان ما بعد الا التي للصفة ليس  
 بمستثنى فهو قيد وقوي لا احترازي وللرضى به ايضا حيث  
 قال ولم يحتج الى قوله غير الصفة لانه في نصب المستثنى وما  
 كان بعد الا التي للصفة ليس بمستثنى في كلام متعلق بما يتعلق به  
 قوله بعد الا وثانيهما اذا كان المستثنى واقعا في كلام موجب  
 بفتح الجيم من اوجب اي في كلام ليس بنفي فيه والتميز و  
 لاستفهام كما ولا والتميز لان الاستفهام لما كان مما يجمل به  
 في الاصل ويكون ايضا لا تنكار غالبا كان بمنزلة النفي والتميز  
 فان يكون ما دخل غير موجب فوجب ان يكون القوم الا ان يد نصب  
 زيد لانه واقع بعد الا في كلام موجب وهو ظاهر في نصب  
 وجوبا على الاستثناء متصلا او منقطعا لانه يصلح ان يكون  
 مثلا الصفا واحترابه اي بقوله في كلام موجب بل بقوله موجب  
 عما اي مستثنى اذ وقع في كلام غير موجب بان يكون فيه نفي  
 او تمزيق او استفهام لانه ليس بواجب اي حين وقع في كلام غير موجب  
 موجب واجب النصب بل يكون جائزا للنصب ومختارا للبدل  
 اي او يعرب على حسب العوامل على كل معنى كافي موضع  
 ولا حاجة الى هذا اي فيما يكون المستثنى منصوبا وجوبا الى قيد  
 انما اي غير القيد من الاولين بل يكفي في كونه منصوبا وجوبا



القيد ان المذكور ان سابقا فيه رد على الهند حيث قال والرد  
 موجب تام لنسب قرات الا يوم كذا وهو ان يكون الكلام  
 تاما ببيان القيد الاخر بان يكون المستثنى منه مذكورا لفظا فيه  
 اي في كلام موجب ليخرج تعليل المنفي لا النفي بمعنى يحتاج القيد  
 اخر بان يقال في كلام موجب تام ليخرج عنه قولك قرات الا  
 كذا فانه اي يوم كذا فيه منسوب وجوبا لكن على الظرفية ان  
 علانه مفعول فيه لقوله قرات لكن هذا الكلام غير تام لا لكونه  
 على الاستثناء اي ليس نسب على ان يكون مستثنى لان الكلام اي  
 كلام المنص تعليل لقوله ولا حاجة وكذا جواب عن اعتراض اي  
 قد ان المقصود ههنا في كونه ان المستثنى منصوبا مطلقا اي  
 سواء كان المستثنى منصوبا على الاستثناء او على الظرفية او على  
 للمفعولية او للظرفية لا في كونه منصوبا على الاستثناء اي ليس  
 المقصود من هذا الكلام ان يكون المستثنى مطلقا بل على  
 قوله او كان بعد ذلك وخلا وغيرهما مما يكون المستثنى بعد  
 وجوبا على قوله كان فيكون التقدير هو منصوب وجوبا اذا  
 كان وقعا بعد ما وما يقع بعدها لا يكون منصوبا على  
 الاستثناء بل على المفعولية او على الظرفية الا ان يقال المستثنى من  
 قوله ولا حاجة ههنا قيد اخر الحاجة الى هذا القيد وهو ان يكون  
 المستثنى منه مذكورا او ان يكون الكلام تاما انما هو لا يخرج  
 مثل قرات على البناء للمفعول الا يوم كذا فانه اي كذا مفعول  
 وجوبا لا منصوب مع انه واقع بعد الا في كلام موجب

على ذلك انقيل ان يقول المراد موجب تام ليخرج مثل قرات الا يوم  
 كذا كان قرات الا يوم كذا الا ان المنصوب لم يتعرض لهذا القيد  
 بناء على الظاهر المتبادر فان المتبادر من قوله في كلام موجب ان  
 يكون تاما ولو اورد به بالتكثير والعامل في نصب المستثنى اذا  
 كان المستثنى منصوبا بعد الاول قال على الاستثناء لا غير  
 كالمفعولية والظرفية فان عاملا في الفعل ليس الا عند البصرية  
 قد المبرد والتجريح العامل فيه الا لقيام معنى الاستثناء به و  
 كونها نافية عن استثنى وقال الساماني هو منصوب اذا  
 انتصب بان مقدرة بعد الا محذوفة فتقدير جاتي القوم  
 الان بد جاتي القوم الان زيد المسمى ولهذا بين الشارح العامل  
 في هذا المذهب المختار اما الفعل المقدم بوسط الا كما ان  
 ناسب المفعول معه على المذهب المختار الفعل المقدم بوسط الا  
 او معنى الفعل بوسط الا المفادة من الكلام لانه اي ان  
 المستثنى شئ يتعلق بالفعل المقدم اذا كان العامل فيه ذلك الفعل  
 الاتي او يتعلق معناه اي معنى الفعل اذا كان العامل فيه معنى  
 الفعل المستفاد من كلمة الا مثل جاتي القوم الان بد اي جاتي  
 القوم استثنيت زيد منهم يعني اخرجه وصرفته عن  
 حكم المجيء تعلقا معنويا اذ له اي للمستثنى نسبة وتعلق الى  
 ما ان المستثنى منه نسب اليها حدها من الفعل او معناه  
 اما نسبة في المستثنى المتصل فظاهرة لانه جوق واما في المنقطع  
 فان كان من جنس فكل ذلك لان فيه ابداهم للجزئية والافعال



الماكية او غيرها والحال ان المستثنى قد جاء بعد تمام الكلام  
كما ان المنعول يجب بعد تمام الكلام فتشابه به هذه الحشية المنعول  
في كونه فضله عاما وبالمفعول مع خاصا في التعلق بالمفعول  
فينصب كما ينصب المفعول او مقدما عطف على قوله بعد  
لانه مع تعلقه مستحب منصوب على انه خبر كان اي المستثنى  
منصوب وجوبا لان كان المستثنى مقدما على المستثنى منه  
وواقعا بعد الاستثناء كان المستثنى واقعا في كلامه وجوبا  
او كان واقعا في كلامه غير موجب خف جاني الان يذا القوم  
مثال لما كان واقعا في كلامه وجوب وقدم المستثنى على المستثنى  
وهذا التقديم كتقديم المفعول على الفاعل وكان حقه ان يبقى  
بعد الحكم على المستثنى منه كما ان الحق المفعول ان يبقى بعد الفاعل  
لان مرتبة الخبز ان يكون بعد مرتبة الخبز عند كل جزوه  
تقديم لثمة استعمله وما جاني الان يذا احد مثال لما يكون  
غير موجب ويجب ينصب المستثنى في هذين القسمين على  
الاستثناء لان اذا لم يكن منصوبا على الاستثناء يكون بدلا  
بقوله وذا غير جائز لاستثناء تقديم البدل على البدل منه لان البدل  
تابع ولذا التابع يجب ان يكون بعد المتبوع فوجب ان يكون  
منصوبا على الاستثناء ولم بعد كلمة كان في هذا القسم  
في قسم المنقطع لان الفلانة مشتركة في وجوب كونها واقعة  
بعد الا ومنصوبة على الاستثناء او منقطعا عطف على قوله مقدما  
لقرينه او على قوله بعد الا لكونه املا والاشارة والاشارة

اي المستثنى منصوب ايضا اي كما كان منصوبا في القسمين  
الاولين وجوبا اي نصبا واجبا اذا كان المستثنى منقطعا  
بعد الاستثناء كما في كلامه وجوب من جنس المستثنى منه مثل  
جاني القوم لان يذا سبق او لا من جنس مثل جاني القوم  
حمازا او غير موجب نسو كما ان ايضا من جنس مثل جاني  
القوم الذين او لا نحو ما في الدر احد الاحكام في الاكثر متعلق  
بقوله منصوب للقوم الذي قدم الشارح او خبر مبتدأ محذوف  
او نصب المستثنى في هذا القسم واقع في الاكثر لان الكلام  
في القسمين الاولين اي في اكثر اللغات فيه اشارة الى  
ان اللام عوض عن المضاف اليه كما في قوله الله الاكبر اي اكبر كل شيء  
وقول وهي اي اكثر اللغات فان لم التفضل باخذ حكم ما اخذ  
اليه فيكون مؤنثا لان المضاف اليه هو بناء مؤنث لفتحة اهل  
لجان بكسر اللام المحلة وفتح الجيم واخره زه معجمة على وزن  
طرف بلاد مكة سميت بها كونه مجتمعة عن الاعداء والمهاالك  
يلجئ المنع فانهم لى اهل اللجان قبائل جمع قبيلة وعلى وزن  
فعيلة وهي الجماعت يكون من الفلانة فصاعدا من قوم شتى  
مثل الروم والزيح والعرب والنج قبل ومنه قوله تعالى و  
حشرنا عليهم كل شئ قبلا اي قبائل كثيرة و يكون بعضهم  
اكثر من بعض والناصبون يكونون اكثرهم والكثيرون لم يكون  
ينصبون بل جعلوا بدلا او في اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم اي اكثر  
النحاة ذهبوا الى اللغة اللجان لانهم يوجبون نفي مطلقا لان بدل الغلط



لم يوجد في الصحيح من كلام العرب فالمنقطع مطلقا أي سواء  
 كان قبله لم يصح حذفه أو لا منصوب نحو م أي الجان بين أو لا نحو  
 أي لا يمكن فيه أي في المستثنى المنقطع إذا لم يكن منصوبا على الكثرة  
 إلا بدل الغلط وهو بدل الغلط لا يصدر عن لا يلفظ إلا بشرط  
 بطريق السهو والغلط أي لا يطبق إن كان يكون صاحبها  
 فيما تلفظ به وغافلا من مراده ومقصوده والله والمستثنى  
 للقطع إنما يصدر ممن يصدر عنه بطريق الروية بفتح الراء وكون  
 الواو والتخفيف والفتحة فتنا فيا فم يكن المستثنى المنقطع بدل  
 الغلط أيضا أما عدم كونه بدل الكل فلا يشترط لأن شرطه أن  
 يكون مدلول الثاني مدلول الأول مثل جاني زيد أخوك وأما بدل  
 البعض فلا لأن شرطه أيضا أن يكون الثاني جزء الأول ويكون مضافا  
 ضمير وأما بدل الاستئثار فلا لأن شرطه أن يكون نفس السامع عند  
 ذكر الجدل منه متظرة ومتشوقة إلى ذكر الجدل وأما بدل  
 بدل الغلط فلما ذكر الشارح فتعين أن المستثنى المنقطع لا يكون  
 بدلا لأن انتفاء الأقسام يستلزم انتفاء المقسم عنه وهو البديل  
 إذا لا وجود للعام الألفي ضمن الخاص والأفراد وإذا انتفى البدنية  
 لزم أن يكون منصوبا على الاستثناء وأما بنو تميم فقد فسروا  
 المستثنى المنقطع على قسمين لأنه لا يخفى أن يكون قبل الشتر  
 لم يصح حذفه وإقامة المستثنى مقامه أو لا أحد أي أحد  
 هذين القسمين ما أي مستثنى منقطع يكون قبله أي قبل ذلك  
 المستثنى لم يصح حذفه وإقامة المستثنى مقامه متعدد كان نحو

ما جاء في الصحيح

ما جاء في القوم الإجماع ففي هذا المثال يجوز حذف المستثنى منه  
 يعني المقوم وإقامة المستثنى مقامه يعني حركات المراد بالاقامة إن  
 يكون قائما مقام الفاعل أو يجوز أن يقال ما جاء في الإجماع أو  
 غير متعدد مثل ما جاء في زيد الأعمى فهو هنا أي في هذا القسم  
 يجوز حذف البديل لأن البديل منه في حكم التنجيد في المعنى فيجوز حذفه  
 وإثباته فيكون بدل الغلط لأنه يجوز في فضيحه الكلام فقد  
 نجم بدر شمس وثانيهما أي ثاني القسمين ما أي مستثنى لا  
 يكون قبله أي قبل المستثنى لم يصح حذفه بل يجب أن يكون مذكورا  
 فهم أي بنو تميم هم هنا أي في هذا القسم يوافقون للجواز بين في  
 بجاء نصب أي في أن يكون نصب المستثنى واجبا لأنه لا يمكن  
 حذف المستثنى منه جائزا إذا لا يمكن إقامة المستثنى مقامه لم  
 يوجد شرط البديل للبقى بشرط أن يكون في حكم التنجيد ويكون حذف  
 وذكره سولو كقولهم تعالى لأعاصم اليوم من أمر الله لأنه الجنس  
 وعاصم مبنى على الفتح لهم لأنه منصوب محذوف اليوم منصوب على  
 الظرفية متعلق بالخبر المحذوف من أمر الله متعلق باسم لا المحذوف  
 ولأعاصم ولا خاف من قضا الله موجود اليوم فيكون عاصم  
 فاعلا الآن رجم من موصول ورحيم مبنية واليه أشار الشارح  
 بقوله أو من رحم الله وفيه إشارة لأن الفاعل الفعل ما استمكن فيه  
 رجم إلى الله وإلى أن العائد إلى الموصول محذوف لأن إذا كان محذولا  
 يجوز حذفه وللصبي صرح به بفعله والعائد المفعول يجوز حذفه  
 من الله هو الموصول المحذوف لأن من كان عاصم الله لا محال فيكون

فد



معصوما ومن رحم الدنيا لا محالة يكون مرحوما فلا يكون  
 للمعصوم دخلا في العاصم لأن العاصم قاعل ومن رحم الله معصوما  
 والمعصوم ليس من جنس العاصم لأن للمفعول غير القاعل قبو  
 مستثنى منقطع فيكون من رحم في محل التصريح بالاستثناء وهو  
 لا ضارب اليوم الأزيد في تقدير لا ضارب موجود اليوم المذكور  
 كما أن تقدير قوله تعالى لا عاصم موجد في اليوم لا المرصوم للمعصوم  
 ومنه قولهم ما زاد الانقضاء وما نفع الاماض وقال بعضهم لا غم  
 أي معصوم فلا استثناء متصل وقال السيرافي المراد بمن رحم الدنيا  
 أي الله أو المرصوم فيكون أيضا متصلا وتعلم ان المستثنى منصوب  
 على الاستثناء إذا كان بالافلاج أما ان يكون المستثنى مقدما على  
 المستثنى منه أو لا فان كان مقدما فهو القسم الثاني وان لم يكن  
 مقدما فلا يجزئ ان يكون من جنس المستثنى منه أو لم يكن ذلك  
 من جنس فهو القسم الاول والافلاج القسم الثالث أو كان  
 بعد دخلا وعدا نية بإعادة لفظه كان على ان المعطوف يغير المعنى  
 عليه في النصب لأن نصب المستثنى في الاول على المفعولية أو خبر  
 في الثاني على الاستثناء وعلى ان المستثنى وقع بعد الافعال  
 في الاول وفي الثاني وقع بعد المفعول وهو الثاني المستثنى منصوب  
 وجوبا أي نصبا وجبا أيضا أي كما ان كان واقعا بعد الأذا كان  
 بعد عدا من عدا بعد وعدا مثل غزو يغزو وغزو وبابه نصر  
 وهو متعد بنفسه في الاستثناء وغيره إذا جاوز من حيث  
 القول القوم عدا أي جاوز نيدا والمستثنى منصوب وجوبا أيضا

أد كان واقعا بعد دخلا أصلا خلو مثل غزو وعدا أيضا أصلا وعدا  
 قابلت الواو فيها الفاء لحرهما واشتياح ما قبلها من دخلا يحلو خلو  
 مثل سما يسوم سوما وبابه أيضا نصرا لأنه لازم في الاستثناء وغيره  
 نحو جاني القوم خلا نيدا والاصل دخلا من زيد فانه متعد بمن  
 ولذا قال الشارح وهو أي لفظه دخلا ما ضيا كان أو مضاعفا  
 ولم يبينه الشارح لأن ما كان ماضيا لا ما يكون مضارعا  
 كذلك وما كان ماضيا متعد بآتيين مضارعا كذلك في الأصل  
 أي في استعماله في الاستثناء أو يلزم لأنه قد يتعدى إلى  
 المفعول به من كما يتعدى الأفعال الأفعال اللازمة للمفعول لا تترى  
 بالخوف الجارة نحو قول العرب إذا ضربت الدار دخلت الدار  
 دار من الدار أي من البيت وكسر النون فعل بمعنى فاعل كنصير  
 بمعنى ناصري الشاكن والمواشع أو كان ما يونس به  
 ويقال وما في الدار أنيس أي أحد كذا في الصحاح وقد يتضمن  
 بمن للمفعول أي دخلا إذا اريد تعدية كقولهم أفعلى كذا أو  
 دخلا كذا بمعنى جاوز فيكون معنى قولك جاني القوم خلا نيدا  
 جاوز نيدا وقد حذف الجار الذي هو من ويوصل الفعل الذي  
 هو لفظ دخلا إلى المفعول به فيتعدى إلى المفعول به بنفسه فيكون  
 المستثنى بعدها مفعولا به ويقال لمثل هذا العمل الحذف والأيصال  
 والتزمو أي التزموا النجاء هذا التضمن أي جعله بمعنى جاوز  
 أو الحذف والأيصال وهو ان يحذف الجاء المتعدى للمفعول  
 وحده اختصارا ويوصل الفعل بنفسه إلى المجرى و



يجوز كالفعل المتعدي وينصب كما ينصب الفعل المتعدي المتعدي  
 به كقول تعالى واختار موسى قومه مكان من قومه أي التزموا  
 التزموا أحد الأمرين على سبيل منع الخلو والجمع في باب الاستثناء  
 يقع إذا كان خلا واقعا في الاستثناء ليكون ما أي الفعل الذي  
 وقع بعدها منصوبا صريحا لأن الجار والمجرور أيضا منصوبان  
 أن نصب محلي لا لغوي وأما إذا التزموا أحد الأمرين يكون نصب  
 صريحا كما كان الواقع في صورة المستثنى بالإلحاق أم الباب  
 أي أصل باب الاستثناء منصوبا صريحا فإن ما بعدها منصوب  
 ويكون أشبه بالأفعال عليها أي فاعله عدا وخلا لأنها  
 فعلان ما ضيان لا بد لهما من فاعل ضمير مستكن فيهما كما  
 يستكن فاعل فاعل نسائي الأفعال إلا أن هذا الاستثنان  
 لأن في باب الاستثناء المسمى واضح لأنه لا بد له أيضا من مرجع  
 لغوي أو معني أو حكمي لأنه ضمير غائب أم إلى المصدر المتعدي  
 المتقدم كائنا مكان مثل أعد لواءه وأقرب للتقوى وإلى الم  
 الفاعل منه أي من الفعل المتقدم وإلى بعض مطلق من المستثنى  
 منه وعلى التقادير الثلاثة يكون المخرج مذكورا معنى إذا  
 يجوز الإرجاع إلى بعض معاني لأنه لا يلزم من جواز بعض  
 القوم لياه وخلق بعضهم منه جواز الكل وخلق الكل كذا في  
 الرضى وقيل إن الضمير يرجع إلى بعض متكرر للاستغراق في الآية  
 تنافي في قوله تعالى عليك نفس أي كل نفس وقيل البعض بغير  
 في معنى وتريد به ههنا هذا المعنى والتقدير أي في كل واحد منهما

على التاويلات الثلاثة جازي القوم عدا جميعهم زيد أو خلا جميعهم  
 زيد مثال لرجوع الضمير إلى مصدر الفعل المقدم أو جازي القوم  
 عدا لبيان منهم زيد أو خلا لبيان منهم زيد مثال كون الضمير  
 زاجعا إلى المفعول منه أو جازي القوم عدا بعض منهم زيد أي  
 كلهم زيد أو خلا بعض منهم زيد أي كلهم كما سبق أن الضمير  
 البعض ههنا بمعنى الكل وقد مر في المثالين الآخرين منهم  
 يكون ضميرا زاجعا إلى ذي الجار الربط الجملة الحالية به كما سبق أن  
 للملا إذا كان جملة يلزم الضمير فيها وحيا أي هاتان الجملتان  
 أي كل واحدة منهما في محل النصب على الحالية من المفعول المتقدم  
 أن وقعت بعده حرفه كما في المسئلة المذكورة وأما أن وقع  
 بعد كونه محذوفا مثل ما جازي أحد عدا أو خلا زيد وقيل لا بد  
 موضع لهما من الأعراب لقيام كل منهما مقام الأوعي حرفلا  
 محل لهما منه وكذا ما قام مقامهما وكان بدلا منها ولم يظهر من  
 الظهور مبنى المصطلح للفاعل أو من الأظهر مبنى المفعول بهما  
 أي مع كل من عدا وخلا أنا وقع حالا بالضمير وحده مع أن الماضي  
 إذا وقع حالا يجوز فيه الواو أيضا ليكون أشبه بالإفترق  
 الواو فيه وجوبا وأما أن كان صفة فلم يكن فيه لفظة قد ولا الواو  
 أصلا مع أن الماضي الثبت إذا وقعت حالا يلزم فيه عند الضرورة  
 البصرية أما ظاهرة أو مقدرة وههنا لم يجز إطلاقها بل يجب  
 أن يكون مقدرة وفيه خلاف سيويه والمبرد لما عرفت ليكون  
 أشبه أي ليكون لكل منهما زيادة متشابهة بالآتي عدم الفصل



بينهما وبين المستثنى منه التي هي الاصل في باب الاستثناء لكونها  
 موضوعة له فكانت حقيقة فيه واما غيرهما فهو موضوع  
 لغوي فاستعمال فيه يكون ليجاز عن الاويل لانها لفظا  
 لعلاقة لما في الاكثر اي انصب اي نصب المستثنى بهما لكون  
 واحد منهما انما هو في الاكثر استعمال فيه اشارة الى ان الجاز  
 المحرور خبر مبتدأ محذوف والى ان اللام في قوله في الاكثر  
 عن المضاف اليه والى ان نصب المستثنى مختص باو الاشارة  
 بخلاف الاخران في نصب المستثنى هناك خلافا لانهما  
 فعلا ن ماضيان كما عرفت فيما والفعل الماضي ينصب ما  
 بعده اذا كان متعديا الا انه لا يجوز تقديمه وان كان مفعولا  
 به وكان يجوز تقديمه في سائر الافعال لكونها في معنى الاول  
 يجوز تقديم المستثنى عليها اذ لا يقال جاني المقوم زيد الا فكذا  
 ما كان في معناها ليم امر المتشابهة بها ولان فيهما معنى للرف  
 ايضا ولذا قال وقد اجيز للجزم لوجر المستثنى بهما الى جزم  
 واحد منهما بناء على انهما حرفا جزم وهذا مذهب الاخفش  
 لان بسوء اكثر للجزم بعد لانه فعل متعد بنفسه قال السرياق  
 لم اعلم خلافا في جواز الجر بهما ان بكل منهما وقال ايضا لم  
 اجد اذ كتب للجر بعد هذا الا الاخفش فان قد قرأ في  
 بعض ما ذكره بخلاف جواز الجر بهما والسرياق في تبع في هذا  
 سيبويه وفي الاول الاخفش لان انصب اي نصب المستثنى  
بهما اي باحد اكثر من الجزم اعدا وما خلا عطف على قوله خلافا

ولم بعد لفظة

ولم بعد لفظة كان ههنا لا شتر كما في نصب المستثنى على  
 المفعولية اذ لا فرق بينهما الا بزيادة لفظة ما وعدمها الا ان  
 النصب ههنا واجب ونحوه محتمل ولذا قال المصنف في الاكثر اي  
 المستثنى منصوب ايضا اي كما كان منصوبا اذ كان بعد عدا و  
 خلافا اذ كان واقعا بعد ماعدا وما خلا لان لفظة ما فيهما  
 مصدرية وعرفها ثلثة ما وان وان مختصة بالافعال اي  
 الاولان مختص بالافعال يعني تدخلان على الجملة الفعلية  
 فتجعلانها في تأويل المصدر ولذا اختصا بهما لان المصدر لا  
 يوجد الا بالافعال نحو قوله تعالى وضاعت عليهم الارض بما  
 مررحت اي برحمتها بسعتهما وقوله تعالى وان تصوموا خير  
 لكم وهذا مذهب سيبويه وجوب غير دخول ما بالجملة الاسمية  
 نحو بقوله في الدنيا ما الدنيا باقية كذا في الرضى نحو جاني القوا  
 ما خلا في ما عداها وما فيهما اما حرفية وهي ثلثة امانا في  
 وجي لا يتبع ههنا لان المعنى بالايجاب دون الساسب واما  
 سافه وهي تلحق بالآخر دون الاول مثل قلما وطالما و  
 اما مصدرية وهي مختصة بالافعال غالبا لان المصدرية لا توجد  
 الا فيهما وههنا كذلك كما صرح به الشارح نفسه ولما اسمية  
 وهي ستة اقسام اما موصولة او موصوفة وههنا ليست  
 باحد من العدم الفخيم الراجع اليهما في الفعلين واما استغناء  
 او شرطية وهي ايضا ليست باحد من الوجوب الصدق فيهما و  
 امانا مة او صفة وعدم كون احدهما ظاهرا لوجوب كونها



في الاخر حقيقة او حكما فظهر انها لا تكون اسمية لان انتفاء الـ  
 الاقسام باسمها يدل على انتفاء التقسيم عنه لا وجود للعالم  
 في ضمن الخاص والافراد فتعين ان يكون مصدريه تائيل و  
 انصف ولم ال جهتك بتقديره اي تقدير المثال الاول جاني القوم  
 خلون زيد بالاضافة الى الفعل والثاني جاني القوم عدوهم  
 بالاضافة اليه ايضا بالنصب فيهما على الظرفية اي على ان كل واحد  
 منهما مفعول فيه للفعل المتقدم لكن لا مطلقا بل بتقدير لفظ  
 اي جاني القوم وقت خلوم او خلو الجاني منهم او بعض منهم  
 او مطلق منهم او وقت خلق مجيئهم من زيد والاختصاص بين  
 عاظرون ظهوره قياسا على ما سبق او جاني القوم وقت مجاوزتهم  
 او مجاوزة الجاني منهم او مجاوزة مجيئهم على قياس ما سبق  
 وهذا المعنى او النصب على الظرفية لتناسبه بين المصدر و  
 الظرف في كونها جزء الفعل ولتناسبه ما سبق في عدو خلاص  
 من كونها منصوبين على الحال فقط او على المالية عطف على قوله  
 على الظرفية باعادة الجاني بالنصب على ان يكون كل واحد منهما  
 على ان يكون حالا يجعل المصدر اي الذي هو خلق وعدو يعنى  
 اسم الفاعل ككون الماشتبك في الماشتبك عند غير المصنوع  
 عنه فان ما دل على الهيئة يصح ان يقع حالا وهذا المصدر الم  
 يدل عليها احتيج الى التاويل بالمشتبك عنه ايضا للجاني  
 اي جاني القوم خاليا بعضهم من زيد او خاليا مجيئهم من زيد  
 او خاليا الجاني منهم من زيد او جاني القوم مجاوز بعضهم

بغير او مجاوز

لهما او مجاوز مجيئهم عمرا او مجاوز الجاني منهم عمرا ولم  
 يذكر ان جاع الضمير الى الم الفاعل من الفعل المتقدم كما ذكرناه  
 في الموضوعين بناء على ظهوره قياسا مما سبق في خلاص في خلاص  
 عدو الاكونه غير جائز وروى عن الاخفش انه اجاز الجاني  
 جوزجوز ما بعد جانيها اي بكل واحد منهما بناء على ان لفظه ما  
 فيها نداء لتعين اللفظ فقط ولم يذكر للمصنوع هذه الرواية كما  
 ذكرناها في خلاص ودين الشايع وجعلهم ذكره بقوله ولعل  
 هذا اي هذا النقل عن الاخفش لم يثبت من الثبوت اي لم  
 يتحقق ثبوت عند المصنوع اصلا او ثبتت عنه الا انه لم يثبت  
 اي لم يثبت شيئا يعاين لانه زيادة ما في الافعال لم يسمع  
 اصلا في الاول ولا في الاخر وانما تزداد بعد الاسماء مثل افلا  
 وحيتما وكيفا وغيرها وبعد الحروف ايضا مثل فيما رجة و  
 مما خطيا اثم وعماقليل ولهذا اي لكل واحد من هذين الامرين  
 لم يقل وما عدا وخلافي الا انهما كما قال فيما سبق او كان بعد ما عدا  
 وما خلافي الا انهما لثبوت عند واعتداده ايضا وكذا انهما كان  
 المستثنى منصوبا بعد الافعال الاربعة كذلك المستثنى منصوب  
 اذا كان واقعا بعد كونه الا انه شذو منصوب على المفعولية و  
 ههنا منصوب على المفعولية لان ليس من الافعال الناقصة لما  
 الناصبة للخبير نحو جاني القوم ليس زيد اي ليس الجاني منهم  
 او بعض منهم زيد وكذا المستثنى منصوب اذا كان واقعا بعد  
 لا يكون لانه ايضا من الافعال التي تنصب للخبير فتنبه



على انه جزا نحو سيجي اهلك لا يكون بشرا اي لا يكون بالان  
 منهم وبعض منهم بشر وانما يكون النصب الى نصب المستثنى  
 وجبا اذا كان واقعا بعدها اي بعد ليس ولا يكون لانهما من  
 الافعال الناقصة الناصبة للضمير والمستثنى الواقع بعدها اي  
 الاخر لهما فينصب على الخبرية ويلزم اي ويجب اضمار لهما  
 اي لم ليس ولا يكون اي جعله ضمير مستكنا فيهما في باب  
 الاستثناء يعني اذا كان اداة استثناء ليكونا شبه الاثنى  
 في اصل في هذا الباب لانه اذا لم يكن الاضمار فيهما وجبا فيكون  
 الضم ظاهر بعدها فيقع الفصل بينهما وبين المستثنى فيقع التقيد  
 في الشبهة لانه لا يقع الفصل بين حرف الاستثناء والمستثنى وهو  
 ان الضم ضمير مستكن فيهما وجب الى الضم الفاعل لما خوذ من الفعل المذكور  
 للتقدم او راجع الى بعض مطلق من المستثنى منه مطلقا ولم يذكر  
 ارجاع ذلك الضمير الى المصدر الذي في الفعل المتقدم لعدم صحته  
 صح الاولان لانه لا يصح ان يقال جاني القوم لا يكون المجيء ثم  
 زيدا وليس المجيء منهم زيدا اذ لا يقال المجيء زيدا لان يقد  
 المصدر جهنا بمعنى الفاعل كالضرب بمعنى الضارب في بعض  
 هي اى ليس ولا يكون في التركيب مع اسمها وخبرها في محل النصب  
 على الحالية ان على ان يكون كل منهما حالاً من معمول الفعل المتقدم  
 اما من فاعله او مفعوله بالضمير وحده لان الثان مضارع منى  
 والاول ماضى منى وقد سبق ان الماضى والمضارع للنفيتين  
 يجوز وقدرهما حالا بالضمير وحده من غير ضعف و آجاز خبر

ان يوصف بليس ولا يكون منكرا او معترفا بالذم الشخصية نحو  
 جاني الرجال ليسوا اولادهم زيدا وما استثنى امثلة لا تكون  
 فلائحة وليست فلائحة ويحقها ما يالحق الافعال من ضمير  
 وعلامة تانيث تقول ما زلت رجلا لا يكونون زيدا وليسوا زيدا  
 ولم يجز مثل ذلك في خلا وعدا كذا في الرضى وكذا في ما خلا وما عدا  
 لانه ليس في فعلية ما خلا للاحد بخلاف الافعال الاربعة ل  
 لان في فعلية ما خلا حتى جاز للضمير بها ولم يجز فيها بشي سوى  
 النصب فما قرع بيان الافعال التي تستعمل في الاستثناء سواء كانت  
معمومة له او لا وسواء كانت ناصبة له على المفعولية والخبرية  
او دان ينبغي ان يخل يتصرف او لا فقال واعلم انه اى الشان  
لا يستعمل عند الافعال اى الافعال الناصبة للمستثنى لافى المستثنى  
الفعل الغير المفعول فاستعملها في الاستثناء مشروط بشرطين  
 احدهما ان يكون المستثنى متصلا لانهما لا يستعمل في الاستثناء  
 المنقطع والثاني ان يكون المستثنى منه مذكورا بمعنى لا يكون الكلام  
 مفعلا وذلك لان هذه الافعال افعال صحيحة تقتضى فاعلا ومفعولا  
 وانما قصده تقتضى مفعولا به او خبرا وذلك الفاعل ما استكن فيها  
 وجوبا لما عرفت فهو مرجع الى المستثنى منه ولو كان تاويلا  
 فينبى ان يكون المستثنى متصلا لان للفعل او الخبر يجب ان يكون من  
 جنس المستثنى منه ولهذا العلة ايضا يجب ان لا يكون الكلام  
 مفعلا لان الفاعل المستكن يقتضى مرجعا واذ كان مفعلا لم يرد  
 له مرجع صريحا ولا يتصرف بمنى لمفعول فيها تانيث ايضا بتقديم المستثنى



عليها وان كان مفعولا او خبرا وهي افعال قوية في العمل ولا مانع في التيقن  
ولا يكون لها مضارع في النسبة الاولى ولا يكون للاربعه الاولى شتيه  
ومع ولا يغير لا يكون الى ما يكون ومكان ولم يكن ولا الى مجهول  
انها اجارية مجع الى امثال والامثال لا تتغير من حيث كذا هذه  
ولما نزل الى هذه الاقوال فانه مقام الالاف في هذا الباب  
وهي نائية عنها لما لم تعرف وهي اي كلمة الاكوفها حرفا لا  
يتصرف فيها لان الحرف لا يقبل التصرف فكذا مكان بدل منه و  
ناثبا متناوبه والثاني مو من المواضع المذكورة مكان النصب فيه  
جائزا او كمن المختار ان يجعل المشتني بدلا من المشتني منه وكن  
فيه شرط ان يكون بعد الا وان يكون متصلا وان يكون مؤخر  
عن المشتني منه المشتني عليه استفهام او نهى او نفي صريح او  
مؤول ويجوز ان في المشتني او المتصلا ليخرج للنقطع  
والا المقدم النصب اي نصب المشتني على الاستثناء ويجوز  
البدل اي جعل المشتني بدلا لبعض من المشتني منه فيما بعد  
بدلا من قوله فيه ومتعالي ايضا يجوز وهو ظرف محاط بعد  
ظرف محيط نحو قولك اسكن في هذه البلدة في محل كذا  
او صلى في المسجد في مكان كذا اي في المشتني الذي وقع بعد  
الا وهذا هو الشرط الاول من تلك الشروط او حال من اد  
الضمير المجرور في قوله فيه فيكون كلمة ما في قوله فيما موصوفة  
وعبارة عن محل واقع بعد الاعلى بافهام من تفسير الشارح  
اي حال كون المشتني واقعا في محل اي مكان يكون ذلك المكان

لا ولا يمكن  
لان مبتدأ على الروية كي تقدم

بدل البعض من الكل

متاخر عن الا وعلى هذا المعنى لا يكون مما قيل من انه ظرف محاط بعد  
ظرف محيط لان هذا المعنى لا يكون الا اذا كان لفظة ما عبارة عن  
المشتني والظرف متعلقا بجوز يكون الظرف لا اول عامما والثاني  
خاصا قوله هذا لعذر عما اذا كان اي عن المشتني الذي كان واقعا  
بجوز في ادوات الاستثناء ان بعد باقي كلمات تستعمل في الاستثناء  
سواء كانت فعلا او لهما جار او ناصبا مثل هذا وخلا وغيرهما  
من الافعال والاسماء التي تستعمل في كلام غير موجب بحال  
ايضا منه اي حال كون المشتني واقعا في كلام غير موجب و  
هذا ايضا من قبيل انه ظرف محاط بعد ظرف محيط كقوله  
فقولك اسكن هذه البلدة في محلة كذا في بيت كذا وهذا هو  
الشرط الثاني من تلك الشروط واحترز به عما اذا وقع اي عن  
مشتني وقع في كلام موجب فانه اي المشتني الواقع فيه  
منصوب وجوبا كما هو مقتضيه والحال انه قد ذكر المشتني منه  
فيه اشارة الى ان الواو فيه للحال والى ان لفظة قد مقدمة والى  
ان الماضي للشك حال بالواو وحده وهذا هو الشرط الثالث  
من تلك الشروط فانه احوال ثلث متراوحة احترازية  
عما ان المهم يذكر المشتني منه معنى عن الكلام الذي لم يكن المشتني  
منه في مذكور فانه اي شانه اي حين كون المشتني منه غير  
مذكور في الكلام يعرب المشتني على حسب العوامل اي على ما  
اقتضاه العامل من رفع او نصب او جعل على سياقي ووقع في  
بعض النسخ اي نسخ التي في بعض النسخ وفيه السين المهملة جمع

فقد لم يستعمل  
الشرط ان لا يكون  
المشتني من غير  
ما جازي او  
الاربعه كمن  
الاربعه كمن  
الاربعه كمن

ان لان ذلك  
نظم الكثرة مع  
ما قام القوم  
من قام القوم  
الزيد في جود  
الزيد فان  
السؤال بعد الغفور

قوله ويعرب على  
العوامل اعترض  
بان المراد ما  
المشتني فان  
عنه ما جازي  
موجب بما  
وان اراد  
الاول فلا  
منه  
الاول  
الاول  
الاول



يستحق على ذلك كدرة اسم ما يتشبه منه ذكر المستثنى منه  
 وذكر المستثنى منه بالواو بغير واو متعلق به الظرف وهو  
 الفعل الذي قدسناه بقولنا وقع بناء على انه اي قوله ذكر المستثنى  
 منه صفة بعد صفة لقوله كلام غير موجب لكن بتقدير ضمير  
 فيه يرجع الى الموصوف لان الجملة اذا وقعت صفة للتكميل  
 يلزم الضمير الرجوع الى تلك التكميل للربط والافتقار اجنبية الى  
 في كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه وقال المحشي  
 لا ينبغي ان يتوهم ان الواو ان يجعل ايضا على هذه النسخة  
 حالا ليوافق التثنية في المعنى لان الواو لا بد من اعتبار ضمير  
 في المستثنى منه فارجع الى المستثنى وذلك يكون مستند اليه  
 صفة جارية على غير من معنى لا يجب ان انفصال ويقال  
 المستثنى هو منه الى هنا كلامه وله وجهان في رعاية  
 الموافقة بين الضمائر من الامور المحيطة المهمة لاسيما في  
 التعريفات ولم يشترط وقع لا يراد ان كما اشترط القيود  
 الثلاثة في جواز نصب المستثنى وكون البديل هو المختار بشرط  
 ايضا ان لا يكون المستثنى منقطعا ولا يكون ايضا مقدما على  
 المستثنى منه لانه اذا كان المستثنى منقطعا او كان مقدما  
 للمستثنى منه يجب نصب المستثنى على الاستثناء ولا يكون جائزا  
 حتى يكون البديل مختارا فاعلم ان القيود للعتبة خمسة فمختار  
 عليه ان يقول ولا يكون منقطعا ولا مقدما دفعه بقوله ولم  
 يشترط ههنا ان لا يكون المستثنى منقطعا ولا مقدما على المستثنى

منه لان حكمها قد علم فيما سبق من انه يجب نصبه على الاستثناء  
 في قوله او مقدما على المستثنى منه او منقطعا في الاستثناء كما في ذلك  
 ان بما ذكر فيما سبق ولم ياخذ بما في القيود نحو ما فعلوه الا قليلا  
 بالرفع اي برفع قليل على البدلية اي بناء على ان يكون بدل البعض  
 من ضمير فعلوه وهو الواو التي هي علامة الجمع وما فعلوه  
 لا قليلا بالنصب اي بنصب قليل على الاستثناء ايضا لان  
 المستثنى وهو قليل وقع بعد الواو وقع ايضا في كلام غير  
 موجب وقد ذكر المستثنى منه وهو الواو والجمع والشروط  
 بانسرها من كونه فيصير الامران الاستثناء والبديل لان  
 الثاني وهو البديل هو المختار كما في هذا مثال جالال الرفع واما  
 حالة الجر فمضموم ما مر وتبا هذا لان بدل بالجر يعني بجزءه على البدلية  
 يعني ان يكون بدل البعض من احد تقديره الامروت يزيد  
 كذا تقديره ما فعلوه الا قليلا لا فعله قليل لان البديل تكرير حكم  
 البديل منه في البديل والآن يد بالنصب اي بنصب زيد على الاستثناء  
 الاستثناء اي على ان يكون مستثنى من احد واما مثال حالة  
 النصب فمضموم ما ذكرنا اي ابصرت لاني الوافية ههنا لم  
 ليست من افعال القلوب احدا الا زيد يعني نصب زيد  
 لا يخ اما ان يكون بطريق البدلية وهو اي طريق ان يكون  
 بدلا المختار وان يكون بطريق الاستثناء اي بطريق  
 ان يكون مستثنى وهو جائز وغير مختار فالبدلية يجوز  
 ان تعتبر في الاحوال الثلاثة ولما فرغ من بيان كون البديل



منه اذا ارد ان يبين وجهه وعلمه فقال وانما اختار والبدل  
في هذه الصور الى انما خرج من الفاعل الى الاستثناء عند وجود  
هذه الشروط المذكورة لان النصب على الاستثناء اي نصب  
الكلم الواقعة بعد الابناء على ان يكون مستثنى انما هو اي ليس  
الاسباب التشبيهية اي تشبيه المستثنى بالمفعول في كون كل واحد  
وهما فصلة وحاصلا بالمفعول معه في كونه معولا بوط  
الاولان المستثنى من الصفات بالمفاعيل لا بالاضافة عطف  
على قوله بالمفعول اي لان النصب فيه ليس بالاصالة والآن  
الاعراب فيه بوسطة اللاحق قلنا واما اعراب البدل من الرفع  
والنصب والجر فليست الا بالاصالة كما سبق ان البدل  
بتكرير العامل ويكون اعرابه ايضا بلا واسطة ولا شك ان  
الاعراب بالاصالة وبلا واسطة يكون اقوى من الاعراب الذي  
لليكون الا بالتشبيه الغير وبلا واسطة في العمل بالاقوى مما  
امكن يكون هو الاقوى ولذا اختير البدل لعدم الحاجة  
في عامل البدل واما في عامل المستثنى فالخلاف ثابت و  
الثالث ما كان جاريا على اعرابه قبل دخول الكلمة  
الاستثنائية عليه لكن بشرطين والفرق بين هذين التامين  
ان المستثنى في القسم السابق من كلام تام ويجوز الوجود  
فيه البدل والاستثناء في هذا القسم من كلام ناقص  
ولا يجوز فيه الا وجه واحد ويعرب اي المستثنى على  
العوامل المحسب فيتميزان القدير اي على قدرهما فان قدر

ثلاثة رافع وتاجب وجار فالاعراب على قدرهما يكون كناية عن  
الانواع الثلاثة منه اي بماك يشي من الرفع او النصب او الجر يقتضيه  
اي بطلب العامل فيما يشي لان اللام في العوامل الجنس واللام  
الجنس اذا دخل على الجمع فيضحي معنى الجمع ويراد به الجنس من  
الرفع بيان لقوله ما في قوله بما والنصب والجر المقصود انه يرفع  
ان كان العامل يقتضي رفعه نحو ما جاني الان يد وينصبه  
ان كان يقتضي النصب وينصب ان كان يقتضي الجر نحو ما دلت  
الان يد وما مريت الا يزيد لكن انما يعرب على ما يقتضيه العمل  
بشرطين احدهما ان كان المستثنى منه في الكلام غير مذكور لانه  
ان كان المستثنى منه فيه مذكورا اما في كلام موجب فيكون  
نفيه واجبا واما في كلام غير موصوف موجب وقد علم انه  
يجوز فيه النصب على الاستثناء ويجوز البدل ويختص  
ذلك للمستثنى بالرفع الاصل في لفظ التحصيص والتحصيل  
الاختصاص ان يستعمل بادخال الباء على المقصور عليه اعني  
ملاحة فيقول فيقال المال يزيدان المال دون غيره الا ان  
الشاب في المثال ادخالها على المقصور اعني الملاحة  
كقوله تعالى يخص برحمته من يشاء وهرنا دحلة على المقصور  
لان اسم المفعول المفعول على هذا المستثنى لانه اي  
الشان فرغ مبني للفعل من باب التفصيل له اي المستثنى  
العامل عن المستثنى منه يعني عزل العامل عن العمل في المستثنى منه  
بجذوعه يعني في المستثنى فقط فالمراد بالمفرغ ههنا المفرغ له بناء



على حذف والابصار كما سبق لان المفعول نفسه العامل واما المفعول  
 فهو المستثنى كما يراى بالمشترك اسم مفعول من اشترك المستثنى  
 فيه اللزوم وقع فيه الاشتراك واما المشترك لمن كان شريكا وهو  
 اى والمحال ان المستثنى واقع في غير الكلام العوجب فيه اشالى  
 ان الواو للمحال وان الجملة الالهية حال بالواو والضام معا وان  
 ذالمحال الغير المستثنى في قوله يعرب الرجع الى المستثنى وهذا  
 هو الشرط الثاني واشترط ذلك اى كون المستثنى واقعا في  
 غير موجب ليفيد اشار بقوله واشترط الى ان الكلام للمحال  
 متعلق بمفهوم الكلام اى ليفيد الكلام فائدة صحيحة  
 لانه اذا لم يكن الكلام غير موجب لا يفيد فكيف يكون  
 او سقيما لانك اذا قلت قام الازيد كان المعنى قام جميع  
 الازيد وهو بعيد قطعاً وقربة المخصوص للجاعة من الازيد  
 من جملة من زيد منتفية في الغلب فامتنع الاستثناء  
 المفعول اصلا في الكلام للموجب فينبى ان يشترط غير  
 الكلام الموجب مثل ما ضربنى الازيد والشرطان قد وجد  
 فيه اذ يعنى ان لا يضرب الكلام اذ لان معناه ما  
 ضربنى الازيد لما وان معناه ضربنى كل احد الازيد فانه لم  
 يضربنى فقط وهذا المعنى ممتنع ليس الا اذ لا يصح ان  
 يضرب كل احد الكلام الان يذبح كان الاستحالة والقرينة  
 تدل على المخصوص الا ان يستقيم المعنى مستثنى من شئ  
 السابق اى لا يعرب المستثنى على ما يقتضيه العامل من

الرفع والسبب

الرفع والسبب والجزء في الكلام الموجب حال كون المستثنى  
 منه غير مذكور في جميع الاوقات الا وقت استقامة مع  
 ذلك الكلام في يعرب المستثنى على حسب العوامل في الكلام الموجب  
 ايضا لما اصل ان اعرب المستثنى على حسب العوامل في كلام  
 غير موجب كثير بخلاف اعربيه في الكلام الموجب فانه  
 قليل لقلة وجود استقامة المعنى واستقامة المعنى لا  
 توجد الا بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت اما من الثبوت  
 مبنى للفاعل او من الاثبات مبنى للمفعول على سبيل  
 العموم بان يوجد ذلك في كل فرد ونوع الانوعا واحد نحو  
 قولك كل حيوان وعرفوه بان جسم نامى جساس  
 متحرك بالارادة يحرك من التحريك فكلم الاسفل وهو  
 الذى يطلق على الاعلى والاسفل ولذا وصفه بالاسفل عند الجمع  
 للمفعول يقال مضغ الطعام اذ لا كفه في فمه بالفساد والغبن للمعنى  
 العجيبين وبابه نكرة وقطع الا التماسح والحكم بتعريف الاسفل  
 عند المضغ على الحيوان حكم عام لانها موجبة كلية مسوقة مثل  
 كوالسان ناطق وهذا مثال لما يصح ان يثبت فيه الحكم على سبيل  
 العموم لا ما نحن فيه ويفهم منه مثال المستثنى المفعول لصحة ثبوت  
 الحكم على سبيل العموم والتمسح ذاته توجد في جميع النيل الا  
 من مدينة السقوط وهي فوق مصر باثني عشر فرسخا  
 ختمها ميل ذلك فهذا المعنى لا يذبح التماسح لانه قد طلست الفلا  
 لتقدمون حطة منهم على اهل مصر لانها كانت تضرهم غاية الضر

جك

التمسح

فاح المسمى منه غير مذكور  
 بقرينة كل حيوان قريته  
 اى يحرك كل حيوان فكل  
 الاسفل عند المضغ الا التماسح  
 النيل

اى نيل مبارك  
 اى الماء



وتمت بما جاوز التماس هذا الموضع مات واحتول  
 ظهر بلعب يلاصبان كذا في عجائب الخلق أو يكون هناك  
 أي في الكلام الموجب قرينة أي علامة ظاهرة والتي على أن المراد  
بالمستثنى منه الذي هو مذكور في الكلام لما مر أن العرب المستثنى  
 على ما يقتضيه العامل مشروط بأن يكون المستثنى من غير مذكور  
 بعض معني يدخل فيه المستثنى قطعاً أو جزئياً بلا شك نصب  
 على التمييز مثل قرأت الأيوم كذا فان يوم كذا منصوب على الظرف  
 بقرآن لأنه لا يبعد أن يقرأ في جميع الأيام الأايوم المعني أن  
 أي قرأت القرآنة أو صدرت مني القراءة كل يوم بحيث لم يترك  
 يوم الأيوم كذا أي الأيوم للجمعة مثلاً حيث وقع فيه اللزوم  
 يظهر أنه أي الشان لا يريد للكلام بهذا الكلام جميع أيام الدنيا  
 لأنه يعلم جزماً أنه ليس في وسعه ذلك لأن بعض أيامها قد  
 وهو غير مخلوق وبعضها قد مضى وهو حي وبعضها سينت  
 وهو ليس بهما لأن مراد التكلم أيقاع القراءة في الأيام  
 الماضية والآنية والحاضرة ويريد أيضاً أن قرأت مستتمعة متصلة  
 بعض أيامها ببعض بحيث لم يقع بينها فصل وهذا المعنى لا يلائم  
 في الأيام الآتية بل لا يريد بكلام هذا الأيام الأسبوع بضمهم  
 وسكون السين المهملة جمع سبع بضم السين والياء الموحدة  
 تحت واحد من سبع بفتح السين وسكون الياء يقال له الفاي  
 هفتة يعني قرأت أيقاع كنتم درهم هفتة يك مكن بل ورواية  
 هفتة يعني قرأت أيقاع كمن كنتم لاجع سبع بفتح السين وكمن

يظهر

ولكون الباء

وسكون الباء يعرف بالتأمل أو أمام الشهر ومثل ذلك أي  
 أدنى منهما ما خمس عشرة يوماً أو عشرين يوماً أو ستة أيام أو  
 خمسة أيام وأكثر من الشهر من الشهرين أو ثلاثة أشهر أو  
 أربعين يوماً أو خمسين أو ستة وستين أو غير ذلك مما  
 يكن اعتباراً ولما قيل خبر مقدم أن يقول مبتدأ كما لا يستقيم  
 المعنى للجار والمجرور متضمن معنى الشرط لأن لفظة ما تكون  
 للشرط نحو ما تصنع اصنع وإذا ركبت مع الخافي تضمنت  
 معنى الشرط لا فتقدير الكلام أن لم يستقيم المعنى على تقدير  
 عموم المستثنى منه في الكلام الموجب في بعض الصور مثل ضربتي  
 الأيدي وكذا حالة النصب والجر ولذا لم يقع المستثنى المفعول في المجرور  
 إلا بشرط استقامة المعنى ويؤيد هذا المعنى قول الفاي في قول  
 فربما بالتحفيف والشديد وما كفاة وإذا دخلت ربة في  
 الفعل لا يستقيم المعنى أي معنى الكلام على تقدير عموم المستثنى منه  
 في غير الكلام الموجب أيضاً كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم  
 المستثنى منه في الكلام الموجب نحو ما مات الأبيد أذا لا يصح أن  
 يقال ما مات أحد أو ما مات كل أحد إلا زيد وهو ظاهر أن كان  
 لئلا والنعمان كذلك فينبغي أن يشترط في غير الكلام الموجب  
 أيضاً أي كما اشترط في الموجب استقامة المعنى أي معنى الكلام  
 على تقدير عموم المستثنى منه فينبغي أن يقول ويعبر به على حسب  
 العمل إذا كان غير مذكور وهو في غير الموجب وأن يستقيم  
 المعنى حتى يكون القيود ثلاثة وإيضاً أي كما ويرد هذا



السؤال يرد ايضا انه لا يصح مثل قرأت اليوم كذا الا بعد  
 تخصيص اليوم المستثنى منه ليام الاسبوع الباء ههنا دخلت على  
 المقصور عليه يعني مثل ان يقال قرأت كل يوم من ايام الاسبوع كذا  
 يوم كذا مثلا قد سبق وجب انتصاب مثل لا فيجوز مثلا هذا تخصيص  
 في خبري الا يزيد وذلك التخصيص يكون بان يخصه المستثنى منه  
 بكل واحد من جماعة مخصوصين يعني يكون المستثنى منه عاما  
 لكل واحد من جماعة واحدة فقط ويستثنى منه زيد الداخل  
 في تلك الجماعة الا كان هناك اي عند الاستثناء من الكلام الوجب  
 قربة تخالفيه حالة على الجماعة المحصورة كما يقول المضروب حال  
 التسكاية خبري الا يزيد فان حاله يدل على انه لا يزيد على واحد عاما بل  
 يزيد من الجملة القلانية او من القرية او نحوها فيكون الخبر  
 خبري كل احد من جهة كذا الا يزيد او مقالية كقول المضروب  
 لئى قال من ضربك من مائة كذا خبري الا يزيد خبري كل احد  
 من تلك الجملة الا اذا عرفت هذا فلا فرق بينها وبين المص  
 الصوريين اي بين قوله خبري الا يزيد حيث لا يجوز وبين قوله  
 قرأت الاسبوع كذا فيجوز في كذا كل واحد منهما جائز  
 القرينة الدالة على جوازها وغير جائز بدونها اي بدون  
 القرينة الدالة على الجواز ايضا لما عرفت انهما اذا وجدوا  
 تدل على ان المستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا  
 جائز نسو كما ان الكلام موجبا او غير موجب واجيب عن الثاني  
 الاقل بان المقتضى في بناء الاحكام ونصب الدلائل في هذا الفن

هو الغالب معنى والغالب في الايجاب يعني اذا كان  
 الكلام موجبا عدم استقامة المعنى على العموم كونه المستثنى منه  
 عاما لان الايجاب لا يقبل العموم ما لم يكن قربة ولا يقتضيه التناول  
 ولا يستوجب الزمان والغالب في النفي عكسه يعني الغالب فيه انتفاء  
 المعنى على تقدير عموم المستثنى منه لان اشتراك جميع افراد الجنس  
 كمراد بالجنس ههنا الجنس الاسفل كالانسان لان الاجناس  
 اربعة على ما بين في كتب المنطق بالجنس الاسفل كالانسان و  
 الجنس الوسيط كالحيوان والجنس الاوسط كالجسم والجنس  
 الاعلى كالنفس في انتفاء متعلق بالاشراك متعلق بالفعل اي  
 بتلك الافراد اي لان كون جميع افراد الانسان مشتركة في كون  
 الفعل بها نفيا ومخالفة عطف على الامران كذا ولان مخالفة واحد اي  
 فرد واحد اي افراد الجنس في ذلك متعلق بالمخالفة اي  
 في انتفاء متعلق بالفعل بما يكسر ويغلب عطف تفسير خبر ان قوله  
 ما يكسر مثل ما خبري الا يزيد فان متعلق الضرب كذا احد انتفاء  
 متعلقه لو احد معين منه وهو زيد مثلا بثبوت اي يكون  
 الفعل متفيا عن كل احد بحيث لم يثبت ويكون مثبتا عن احد  
 معين هو في يكثر صغالب وهو ظاهر ومثله ايضا ما بين  
 الا يزيد او ما مورث الا يزيد واما الاشتراك اي اشتراك جميع  
 افراد الجنس في متعلق الفعل اي بتلك الافراد بثبوت ومخالفة  
 عطف على الاشتراك واحد من تلك الافراد اي ما فرد في  
 ذلك اي متعلق الفعل فيما يقل الفاء جواب اما والجواب والخبر



كما في المثال المذكور في المتن من قوله قدرت الا يوم كذا لانه تعالى  
 القراءة فيه جميع افراد الجنس وهو ههنا اليوم وافراد كل  
 واحد منه حيث وقعت فيه ولكن لم تتعلق بفرد من حيث  
 لم تقع فيه ويان الفرق عطف على قوله بان المعتبر باعادة الجار  
اشارة الى انه جواب للاعتراض الثاني بقوله وايضا لا يصح اه  
 يعني واجيب عن الاعتراض الثاني وهو قوله وايضا لا يصح اه  
 بان الفرق هو بين قولك قدرت الا يوم كذا الذي ذكر في المتن ما  
امثالا للاستقامة المعنى وبين قولك ضربني الان يد الذي حكم به  
صحت لستوى الفرق بينهما بشئ من الاشياء الباطنة وقرينة  
بالدلالة على ان المستثنى بعض معين من المستثنى منه مقطوع بالبرهنة  
نسبية لقوله بعض دخول بالرفع نائب فاعل لقوله مقطوع و  
الضمير المحمى والموصوف مثل قولك جاني زيد عالم ابو اى  
دخول المستثنى فيه اى في المستثنى منه فى الاقل متعلق بالظهور اى  
في المثال الاول وهو قدرت الا يوم كذا فلهذا الفرق لهما ان وقوله  
ليس الا بظهوره حرجا لما سبق انه لا يريد جميع ايام الدنبار  
ايام الاسبوع او الشهر او غير ذلك وعدم ظهوره عطف على  
قوله ظهور قرينة ان ليس الا بعد ظهوره قرينة دلالة على ان  
المستثنى بعض معين من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه في  
المثال الثاني وهو قوله ضربني الان يد فلو قام اى وجد في المثال  
الثاني الذي هو ضربني الان يد ايضا كما وجدت قرينة في المثال  
الاول وجدت في المثالين قرينة ظاهرة الدلالة مضاف الى قوله

وهي صفة قرينة لان الاضافة لفظية مثل مررت برجل  
 حسن الوجه على ان المستثنى بعض معين من المستثنى منه  
 منقطع دخوله فيه كما اذا قيل للشك والمنظم حيث يقول اى  
 مضروب ومطلوب من ضربك من القوم على ان يكون الكلام للغير  
 الحاصي بقرينة شكواه وتظلمه بحيث يكون المستثنى دخلا  
 فيه ولذا قال الشارح اى القوم الداخل فيهم زيد مرفوع على انه فاعل  
 لقوله الداخل فقلت في جوابه ضربني الان يد اى ضربني كواحد من  
 القوم الداخل فيهم زيد بحيث لم يبق منهم فرد لم يضربني الا  
 زيد فانه لم يضربني فالظاهر بناء على السؤال المحقق ان ذلك  
 اى قوله في جوابه ضربني لان زيد ايضا اى كما ان قوله قدرت الا  
 يوم كذا كان يستقيم بالقرينة الحالية كذلك هذا المثال مما يستقيم  
 فيه للعنى وانما قلنا فالظاهر لان وجود مثل هذه القرينة نادر في  
 الواقع ومع وجودها فالاصل فيه الغالب لكن اى الا ان الغالب  
 في مثل هذا المثال عدم وجدان قرينة كذلك اى قرينة متعالية تدل  
 على ان المستثنى بعض معلوم دخوله في المستثنى منه يقينا في  
 الكلام الموجب والبناء على ما هو الاصل وهو عدم وجود الف  
 القرينة هو الاقوال والغالب فيه اى في الكلام الموجب عدم استق  
 امته على تقدير عموم المستثنى منه والغالب في الكلام الغير موجب  
 استقامته المعنى على تقدير عموم المستثنى منه ولذا استمرط في  
 التوجب استقامته للعنى على تقديره دون غير الموجب عملا بما هو  
 الاصل وهو الاستقامة وعدمها غالبا ولما بين ان استقامة للعنى



في الموجب شرط لان يكون المستثنى مضافا على حسب العوامل  
دون غير الموجب اذ ان يوضح هذا الشرط فقال ومن ثم  
متعلق بقوله لم يجوز اي من اجل ان المستثنى المفعول اي المفعول  
لما سبق انه كان من قبيل الخذف والايصال لا يكون اذ لا يوجد  
في الكلام للموجب بل يشترط ان يكون الكلام غير موجب الا  
ان يستقيم المفعول اي لا يشترط استقامة معنى الكلام فان لم  
يقع المستثنى المفعول في الموجب لم يجوز توسط الابين لهم الافعال  
الناقصة التي هي مضمرة بحرف النفي وبيع خبرها مع بقائه العمل  
فيها مفعولا ونصبها مثل ما زال في الالفاظ وما يرجح زيد الا  
مقبها وما في غير الالفاظ وما انفك زيد الا انما اذ معنى  
اي لان معنى ما زال اي الفعل الذي في اوله حرف النفي ثبت لان  
على النفي نفي النفي اثبات فيثبت لان معنى ما مات ثبت و  
وجود لانه اذا كان في الكلام قيد يكون النفي متوجها اليه و  
اذا لم يوجد فيه قيد توجه الى اصل الفعل نحو ما ضرب زيد و  
توجه النفي ههنا الى النفي ففاه في اصل الفعل وهو هو الثبوت  
فيكون معنى ما زال واغوانه مثبت ودام فيكون المعنى ان  
معنى ما زال زيد لما ثبت زيد دائما اي حاله كونه دائما وهو  
مستمر على جميع الصفات سواء كان متقابله او غير متقابلة  
من قبلها الاعلى صفة العلم فلا يستقيم هذا المعنى لانه محال  
لانه لا يمكن ان يجمع الصفات كلها في وقت واحد متقابله  
كالقيام والقعود والحمر والسواد وغير ذلك ولانه يكون مثل

ضربني لان يرد فكما لا يستقيم هذا لما عرفت كذلك لا يستقيم  
ذلك وقال الشارح الرضي في هذا المقام لتوجيهه وتوجيهه يمكن  
ان يحمل الصفات المستثنى عنها العلم على ما اي على صفة يمكن  
ان يكون زيد لم يكون عليه الجار والمجرور خبرها والضمير المجرور  
راجع الى الموصول بتأويل الصفة وبطلان ان يكون فاعله يمكن وعلى  
صفة ما او صفتها مما لا تناقض بيان لما في قوله على ما يمكن  
اي من الصفات التي لا تناقض فيها بحيث يمكن اجتماعها في  
شخص واحد ويستثنى من جملة العلم كما يقال مثلا ثبت  
زيد دائما على جميع الصفات المشبهة فيها بمعنى الاستمرار لا استمرا  
في اجتماعها في محل واحد في وقت واحد الاعلى صفة العلم شيئا  
على كمال حقه وبلاده او يحمل على محل اي او يمكن ان يحمل  
ذلك اي مثل ما زال زيد الاعلى بالالف في نفي صفة العلم  
من زيد اي مبالغة فوق ان يقال امكن في زيد ان يجمع جميع  
الصفات المتقابلة والمتضادة بعضها لبعض الا صفة العلم فانها  
لم توجد فيه كذلك قالت الخطاب متروك من ان يكون لمعنى بل  
صرف لكل من يخاطب به كقوله تعالى ولوليت اذ وقعوا على  
على النار في قول ايها الخاطب امكن ان يحصل فيه اي في زيد على  
سبيل الفرض والتقدير جميع الصفات الغير المتقابلة التي يستحيل  
اجتماعها في محل واحد الا صفة العلم واي مبالغة فوق ان  
يقال مثل هذا الكلام في حقه لانه امكن ان يجمع الصفات المتقابلة  
استحيل الاجتماع ولا يمكن ان يوجد فيه شيء من العلم انتهى



كلام الرضى ههنا وعلى التقديرين متعلق بقوله يندرج اي ويندرج  
ويندرج يعني ويدخل قوله ما زال في ذوالاعمال على التقديرين  
على التقدير الاول والتقدير الثاني في صورة الاستقامة اي استقامة  
العين ولا يخفى اي لا يكون خفي على المتفطن اي للتفكر صورة عقله  
وقوله وكان انما الشان يمكن بمثل هذه التاويلات اي بهذين  
التاويلين اللذين اوردتهما الرضى وامثالهما وانما قال هذه  
التاويلات بضمعة للبع اشارة انه ينحصر الى ما نقله للرئيس بل  
يجوز ان يؤخذ بتاويلات اخرى ارجاع بالرفع فاعل يمكن وهو  
خبر ان وجي معهما وخبرها في محل الرفع على انها فاعل قوله ولا  
يخفى جميع المواد الايجابية اي جميع الامثلة التي تكون موجبة  
غير سالبة ولا في معناها عند اداة الاستثناء الى صورة الاستثناء  
اي استقامة المعنى في الموجب قوله الى صورة متعلق بقوله ارجاع  
فيوجد المستثنى المرفوع في كل كلام سواء كان ذلك الكلام غير مرفوع  
اموجها فلم يصح قول المعنى بل قول النجاة في هذا الموضع  
وهو في غير الوجوب كما قال بناء التوجيه الاقل مثلاً في قوله  
خير من الذي يرد منه كل من يتصور منه الضرب من معارفك  
بمعاني فيكون التقدير من كل من يتصور منه الضرب من معارفك  
من تعرفه الا في يستقيم المعنى فيصير هذا المثال وغيره او المعنى  
المقصود عطف على قوله المند منه اي من قولك ضربني الا في بناء  
على التوجيه الثاني الله المبالغة في غلق بضم الفين المحبة مصدر على  
دخول مضاف الى فاعله وهو المجتمعين بمعنى الكثرة اي غلبة

جاز بالتأويل  
والا فلا ضربناه

المجتمعين وكثرة هم بحيث لا يمكن احصاءهم على ضربين متعلق  
بقوله المجتمعين وفي بعض النسخ على ضربين بالاضافة الى الياء  
دون الكاف فالضرب ههنا الياء لان اول الكلام وهو ضربني بالياء  
فيكون التفسير مناسبا للمعنى بالفتح فالحق ما قلناه من ان  
يلزم ان يكون استقامة المعنى شرطاً في غير الموجب واما في الموجب  
فيجب ان يكون استقامة المعنى شرطاً ليصح الكلام بظاهره و  
يحصل المراد ولما بين اجمالاً في القسم الثاني من المستثنى ان البديل  
هو المختار كما ينبغي اذ ان يفصل المواضع التي يتولد فيها البديل  
حملاً على لفظها بالتيقن البديل حملاً على المحل عملاً بالمختار الا انه فعل  
بينهما بالقسم الثالث من المستثنى لان تحقيقه يتوقف على معرفة الله  
الموجب على حسب العوازل وليكون الاقرب من الثلاثة للمستثنى  
متواليه بلا فصل بينهما فقال واذا تعذر البديل اذ امتنع ان يجعل  
المستثنى بدلاً من حيث حملة اي محل البديل الذي هو المستثنى  
على اللفظ اي على لفظ المستثنى منه اي على اعرابه المأخوذة او  
المقدر فعلى الموضع اي محل المستثنى الذي هو البديل على موضع  
المستثنى منه اي على محله لا على لفظه اي لا يحل المستثنى على المستثنى منه  
اي على اعرابه اللفظي او التقدير لان متعذر بل محل على اعرابه  
المحلي ويجعل بدلاً منه عملاً بالمختار وهو البديل الذي هو المختار  
اي على ما استكن وهو الاعراب المحلي لان اللفظي والتقدير  
متعذر ولا ينصب على الاستثناء ليكون عملاً بغير المختار  
لان المختار ما دام يكون لا يصح ان يكون المختار وذلك التعذر



في اربعة مواضع ذكرها المعنى بالامثلة الا انه جعل القسمين  
 المجزولين الاستغراقية والمجزول بالبدا الزائدة قسما واحدا كمن  
 الجار فيهما حرفا زائلا وجعل الاقسام ثلثة واوردها على واحد منها  
 مثلا الاول ما اذا كان البديل منه في مجزولين الاستغراقية مثل  
 ما جاني من احد الانبياء فان لاحد حالين لفظ حال ومحل والمحل  
 الاول مجزولين والثاني فرقع على انه فاعل جاء فريد بديل مرفوع  
 لفظا محمول على موضع احد اى محل احد لما قلنا ان محله رفع على  
 انه فاعل جاء لا محمول لفظا محمول على لفظاى على لفظ احد لان  
 البديل من لفظ متقدر كما في الثاني ما اذا كان المبدل منه في مبنيا  
 لفظا ومنصوبا محلا بان يلى لا التابوية كمن مغررا او مغررا  
 او مشهرا به مثل لا احد فيها اى في الدرع فان لاف هذا المثال ثلثة  
 احوال لفظ حال وهو ابتداء على الفتح ومحل القريب وهو نصب  
 على ان يكون لهم لا ومحل البعيد وهو الرفع بالابتداء والمراد  
 بالمحل صحتها هو هذا المحل الثالث لان لفظه ومحل القريب في التقدیر  
 سببان للمباني الآخرة فمرفوع في هذا المثال بول مرفوع محمول على  
 محل احد وهو المحل البعيد لا منصوب محمول على لفظ او محل القريب  
 والثالث ما اذا كان المبدل منه في غير ما ولا المشبهتين ليس  
 مثل ما ان يد شيئا فان لشيء حالين لفظ حال وهو نصب بما او  
 محله وهو الرفع بالابتداء لشيء لا يعبا به مبنى للمفعول  
 عبا يعبا مثل قرا يقر ويا به قطع وبه نازية اى لا يعتد به  
 مبنى للمفعول ايضا فشيء بول مرفوع محمول على محل شيئا الامتد  
 محمول لفظا

محمول على لفظ اى على لفظ شيئا لان العمل على اللفظ متقدر وقوله  
 لا يعبا به ليس موجودا في كثير من النسخ سبق تفسير قوله  
 النسخ لان الحاجة اليه لان مصود منه مجرد التمثيل لا المعنى حتى  
 يرد انه اذ لم يوصف به يلزم استثناء الشيء عن نفسه وهو غير  
 جائز وانه يوافق اخوانه اذ لا قيد فيها وعلى ما وقع في بعضها  
 اى بعض النسخ فهو مبتدأ صفة الشيء المستثنى خبر وعلى متعلق  
 الخبر اى قوله لا يعبا به صفة الشيء المستثنى بناء على ما وقع في  
 بعضها قيل في توجيها انما وصفه به مع انه لا حاجة اليها ذكر التلا  
 يلزم استثناء الشيء عن نفسه اى استثناء نفس الشيء بحيث لم يبق  
 بعد الاستثناء في محله شيء وهو غير جائز لان المقصود من الاستثناء  
 ان يبقى بعد الاستثناء شيء في محله سواء كان اقرا او اكثر او مساويا  
 لائق وهو هنا لم يبق شيء بعد الاستثناء فيه اذ لا يصح ان يقال لفظان  
 لفظان على ملأه الامارة واما اذا وصف يكون الشيء مخصوصا  
 بوصفه فيكون استثناء الماض من العام كما يقال ليس لفلان  
 على مائة الامارة جيدة ولا يحق ان دأى اثنان لوجعل المستثنى  
 منه شيئا اخر من ان يزيد عليه اى على المستثنى منه صفة مثل ان  
 يكون عظيما او كريما او شريفا او غيرهما من الصفات غير الشبهة  
 او لا يزيد عليه صفة غير الشبهة حتى يكون له شئ فقط فيكون  
 الشئ الاول بهذا الاعتبار ما وحسن المستثنى بما اى شئ لا يزيد  
 عليه صفة غير الشبهة فيكون الشئ الثاني بهذا الاعتبار خاصا خلا  
 في شئ الاقل لان الماض يكون دخلا في العام فيحذف استثناء منه كما



في قولك لفلان على ماء دمرهم فانه عامته لان يكون جيتة و  
مردية وميتوسطة وتكون عارية طاعنها الامايرة واروت  
بالمستثنى مثلا مكان عارية عشرها فيجوز بهذا الاعتبار  
لما يتلوا نية عن الاول لكان هذا الاعتبار اذق لانه لا يعلم  
عليه ولا يفهم الا اول البيت والعطف لان المعنى ان كان دقة  
يكون لطيفا وان كان اذق يكون الطف والرابع على ما قلنا ما كان  
للمبدل منه فيه مجوز بالبيان الزائدة لتأكيد غير الوجوب مثلا  
اوليس زيد او هل زيد بشي الاستثناء على ما فهم من الرشي  
لما فرغ من تعداد العوار التي يتعذر البديل فيها من لفظ المبدل  
منه اول دان يبين علتها على ان يكون التثنية على ترتيب اللف و  
يقين الشارح ما يتعلق به حرفي التحليل فقال ولما تعذر البديل  
حمل على اللفظ اي على لفظ المستثنى منه في الصورة الاولى من  
الصورة المذكورة وهي مكان المبدل منه فيها مجوز بحدود  
يعني من الاستغراقية لان من الاستغراقية قيد بالاستغراقية  
ليكون المثال مما لا تزد من جديتها لان من تزد في الاثبات  
عند الخفاء والموافق ايضا لان الاستغراقية لا تزد ان  
اي باتفاق النفاة بعد الاثبات اي بعد ما صار الكلام مثبتا  
فيه اشارة الى ان صحة اقول حينها للغيرية مثل قولك امشي  
اي صار ذا ما شبهة لا تنقاضي التي الذي هو في ما جاني بالان  
الا وضعت لان تجعل ما بعد ما قلنا لما قبلها نفيها واثباتها  
يعني ان كان ما قبلها منفي يكون ما بعد ما مثبتا وان كان مثبتا

منفيها ونفيها ما قبلها منفي تكون الاثبات ما بعد ما ينفي النفي  
الذي فيها قبلها وعلى قوله لا تزد بعد الاثبات يعني يان وجهه بقوله  
لانها لان من الاستغراقية تزد في الكلام للغير الموجب يعني النفي  
لتأكيد النفي لان النفي يستوعب الايمان والاستغراق ايضا  
ستوعب الايمان فيحصل ان يكون من الاستغراقية تأكيد  
النفي المستغرق ولا نفي حاصلا صل بعد الاتفاق اي بعد  
التناقض النفي بالاحتمال يؤكد من الاستغراقية فلو ابدل المستثنى  
على اللفظ اي حمل على لفظ المستثنى منه عملا بالظاهر وقيل  
ما جاني من احد الا ان يد بالجر اي يجوز بحد على لفظ احد  
لكان هذا القول اي المستثنى في قوة قولنا جاني من زيد لان  
البديل يكون بتكرير العامل اي عامل المبدل منه والعامل في المبدل  
منه لفظه من فيلزم تكرارها مع ما تعلقت به فيكون التقدير  
ما جاني من احد الا جاني من زيد فيلزم زيادة من في الاثبات  
وراء اي زيادة من في الاثبات غير جائز لما سبق انها انما تزد  
لتأكيد النفي ليستغرق النفي جميع افراد المنفي مثلا اذا قلت  
ما جاني من رجل فعنده ما جاني من واحد الى اقصاه واذا  
لم يكن نفي لم تزل عدم الفائدة في زيادتها حتى لو زيدت  
تكون حشوا بلا فائدة فوجب الحمل على المحل ليكون عملا بالمتعار  
بقدر الامكان وانما تعذر البديل حمل على المبدل منه في الصورة  
الاخرتين الاولى قوله ولا احد فيها الامر والثانية ما زيد شيئا  
الاشي لا يعبر به لانها الاثبات لو ابدل المستثنى على اللفظ



على لفظ المستثنى منه وقيل في كيفية ابداله لا احد فيها الا على ما  
 بالنصب اي بنصب غير احد على لفظ احد وقيل ما زيد شيئا الا  
 شيئا بنصب شيئا على لفظ شيئا لان فتحة احد وان كانت  
 بنائية الا انها شبيهة بالحركات الاعرابية في حصولها بالعامل في  
 كونها عارضة فكما يحل على اللفظ في الحركات الاعرابية يخرج ان  
 زيد اخوك كذلك هو بناء يحل على اللفظ لانها اي فتحة حصلت  
 بكلمة لا فتكون عارضة اذ كان الامر كذلك فهي اي تلك الفتحة في  
 العروض والحصول بالنصب لما حصل بالعامل فكما يحل على ذلك  
 النصب كذلك يحل على هذه الفتحة فلا بدح اي حين كون لا محو  
 المحو على اللفظ اي على لفظ احد من تقدير لافي المستثنى المحو على  
 لفظ احد حقيقة تميز من النسبة الاضافية التي في تقدير لا  
 تكون البديل بتكرير العامل او حكما عطف على حقيقة اكتفاء بعامر  
 للبديل منه واستحاد اشع الى البديل لتعمل لفظه لافية اي في البنية  
 هذا العمل اي البناء ان حمل على لفظ احد وذا غير جائز لان  
 لا يتبني بعد الاول لان المعرفة لا تقع بعدها الامر فوعته فضلا  
 عن البناء او النصب ان حمل على محل القريب وذا ايضا غير  
 جائز لان لا تعمل في المعنفة كيجي وانما لم يجز التقدير حقيقة و  
 حكما تعذر الحمل على لفظ او محله القريب لان المحل لبق للعمل  
 بلا عامل فوجب ان يحل على محله البعيد ليكون عملا بالمتن  
 بقدر الامكان وكذا اي كالحال في الحال في قوله ما زيد شيئا الا شيئا  
 لانه لو نصب وحل المستثنى على لفظ المستثنى منه وهو النش

ولفظ النصب لانه خبر ما وقيل ما زيد شيئا الا شيئا بالنصب  
 لا بد من تقدير ما في المستثنى كذلك حقيقة او حكما لتعمل لفظه ما  
 في كذا في المستثنى المحو على لفظ المستثنى منه وانما لم تعذر  
 ان تعمل بعد الاخذ العمل فتعذر الحمل على لفظه فوجب ان يحل على المحل  
 ليكون عملا بالمتن بقدر الامكان وما ولا لا فتحة ان هذا من  
 قيل عطف محمولين على محمول عامل واحد بعاطف واحد  
 اي وكان ما ولا لا فتحة منى للمعول في المستثنى المحو ولم  
 انه ذهب بعضهم الى ان العامل في المعطوف والبديل مقدرة  
 تكون كل منهما مستقلة كان غير تابع اما في المطوف فلكون  
 حرف العطف فاصلا قائما مقام العامل واما في البديل  
 فلكونه مقصودا بالنسبة فكانها مخرجا من حكم التبيين  
 وفي سائر التوابع العامل في التابع هو العامل في المتبوع  
 بحكم الاستصحاب في سرية حكم العامل في المتبوع اليه  
 لانها عين المتبوع لان التاكيد عين المؤكد والصفة تخصص او  
 نونع متبوعها وعطف البيان يوضح متبوعه ايضا وذا  
 بعضهم الى ان البديل والمعطوف كسائر التوابع في الاكتفاء  
 بعامل المتبوع وسرية حكمه في التابع اشار الى المذهب الاول  
 بقوله لا حقيقة انا لم يكن البديل الا بتكرير العامل فيه وفي بعض  
 النسخ ان يكسر الهمزة وتسكون الذال والصواب هو الاول  
 يعرف بالتأمل والمذهب الثاني بقوله او حكما اذ اكتفى منى  
 للمعول بدخوله اي بدخول العامل على البديل منه واعتبر منى  
 له ايضا سرية حكمه اي حكم العامل اليه اي الى البديل ولما كانت



في هذا نوع ابراهام لانه اذا اكتفى بدخوله على المبدل منه لم يكن مقبولا  
بين بقوله فانه اي الاكتفاء بدخول العامل على المبدل منه باعتبار  
السريانية في قوة التقدير لان حكمه اذا كان سارا يافيه فكانه  
كان مقبولا حال كونه على ما ولا عاملا في المشتق المحمول على  
المبدل فيه اشارة الى ان انتصاب عاملين على الحال ويجوز  
انتصابهما على التمييز عن النسبة او على انه مفعول ثان له  
لقوله تقدمان على تضمين معنى الجعل بعد اي بعد الاثبات  
يعني بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي الذي هو عليه لعمامة  
بالا لان الكلمة بنما تكون عاملة مع ذوال معناها اذا لم يكن  
ذلك المعنى موجبا لعملاها وحرها ليس كذلك لانها ان ما ولا  
على تاني اسمها وخبرها للنفي اي لا رجل للنفي فكان النفي سببا  
للعمل حتى لو لم يكن فيها نفي لم تعمل لانه مذكر حملها على السبب  
وان والى لانه قد انتقض النفي الذي كان سببا لعملاها ومذكر  
الحمل بالامر سبق انها اذا وقعت بعد النفي توجب اشياء ما  
بعد ما فانتفي السبب والعلته وانتفاها بوجوب انتفاء الحكم  
للكم وهو العمل وانتفي مذكر الحمل ايضا وحيث اي ولما تعذر في  
هاتين الصورتين يعني في لاحد فيها الامر وفي ما زيد شيئا  
الاشي بدل على اللفظ اي حمل على لفظ المشتق من حمل النفي  
على المحل اي على محل المشتق منه ليكون عملا بالاختار بقدر الكفاية  
وذلك لان النواسخ اذا دخلت على الجملة الاسمية اعني على مبتدأ  
والخبر غلبت على عامل الذي هو المعنوي كمرتبها الفظية والنفسية  
اقوى من المعنوي الا انه يجوز ان يقدر عمل العامل المعنوي ذا

كان النفي حرفا الضعيف في العمل مثل ان زيد قائم وعمرو والعطف على  
محل اسم التبرية ونعت اسمها على محله فعمرو في المثال الاول  
بدل مرفوع على انه محمول على محل احد يعني محل البعيد وهو اي  
المحل البعيد في احد الرفع بالابتداء لتخصيص العموم لوقوعه في خبر  
النفي مثل ما احد غير منك المتيقن وشي في المثال الثاني بدل مرفوع  
على انه محمول على محل شيئا وهو اي محل شيئا الرفع بالخبرية على  
انه محمول بالعامل المعنوي المتيقن انه يجوز ان يعتبر العامل المعنوي  
اذا كان العامل اللفظي ضعيفا بان كان حرفا فان قلت لاحد  
في هذا المثال اي في قوله لا احد فيه الا عمرو محلا ان اعتبار  
لعامل اللفظي والعامل المعنوي من الاعراب محلا قريب بدل  
من قوله محلا بدل البعوض او خبر مبتدأ محذوف وهو  
اي ذلك المحل فيه نعت بهيمة لا التي تنفي الجنس لان اسمها المتيقن  
يكون مشبوا بالامكان محلا محلا بعيد عطف على قوله محلا قريب  
على التوجيهين وهو اي المحل البعيد فيه دفعه بالابتداء  
يعني بالعامل المعنوي كما عرفت سابقا فلم اعتبروا اي النحاة  
حملا اي البدل المشتق على محله البعيد وجعلوا موقعا لا القريب  
يعني لم يعتبروا المحل القريب ويجعلوا بدلا منه لانه اذا كان  
لشيء اعتبارا ان قريب وبعيد والقريب هو الاول بالاعتبار  
لقريب فاعتبار المحل البعيد يكون اعراضا عما هو الاول والآخر  
وزا غير جازي قلت هذا اي باعتبار محله القريب كاعتبار لفظه  
غير جازي لان محله القريب انما هو يعني ليس العمل لا قيم



بمعنى النفي والامال انه قد انتقض بالافعال فاذا اعتبر محل القريب  
 وجعل بدلا منه يلزم ان تعذر لا يفيده حقيقة او حكما كما يلزم  
 اذا حمل على لفظ وحى لا تعذر عاملة بعد الانتقاض فلفظ وحى لا يفيده  
 سوا في تعذر البديل ولهذا لم يعتبر وحى كالمعتبر في لفظه فوجب  
 ان يعتبر محل البعيد وهذا اعتبار محل القريب بخلاف محل البعيد  
 فانه اى الشأن لا يدخل العمل لا يفيده بل العمل ليس الا للعامل المعنوي  
 فعمل عليه محلا بالاختيار تعذر الامكان ولعلم انه اذا جعل المستثنى  
 بدلا لعملا بالاختيار يكون بدلا لبعض من الطرفين هذه الصورة كما  
 لان المستثنى جزء من المستثنى منه لان التكرار وقعت في غير النفي  
 فعمت ودخل المستثنى في المستثنى منه فيكون جزء منه وبديل  
 البعض ما يكون جزء من المبدل منه فكل مثل ضربت زيداً راسه  
**تفادى** اى ليس **تفادى** متعلقا بالتمثيل وحقه قوله  
 ما زيد شيئا الا بشئ تقديره ومثل زيد شيئا الا بشئ حال  
 كونه ملاشيا بخلاف ما اذا كان المستثنى بدلا من ليس الى  
 هي من الافعال الناقصة الخبر لا يفعله لانها ملكتا للنفي والاول  
 لاكتفى بقول ليس بدون ايراد الهم والخبر لان المتألف لهما  
 ح يكون ليس لا غير وما في الاول فالمتألف كونه بدلا من  
 اللفظ حيث يجوز بل بل يجب ان يحمل على لفظ المستثنى منه  
 ويجعل المستثنى بالنسبة بدلا منه فيكون التقدير ليس زيداً  
 الايمان شيئا لان النفي لما انتقض في ما ولا بالا على الخلاف  
**وان** اى ليس فالنائب باعتبار الكلمة اى كلمة ليس في لفظها

لان النفي لما انتقض ما لا  
 بالآتي اصل الفعل وصار ليس  
 بمعنى كان مع انه انتقض النفي فيكون  
 في ليس ايضا اى كما انتقض في مدله

وغيره

واسمها وخبرها **تفادى** لانه لا يفيده لانه ما هو متصرف  
 ببعض متناويفه على وزن علم لكن اسكن عين فعله للتخفيف  
 مثل نعم وبئس ومعناها النفي وضعا مثل زال وامتنع و  
 بفعليتهما فعل الرفع والنصب كسائر الافعال المتعدية فبانتفاض  
 النفي ليس سببا لعمله الا ينتقض الفعلية فتعمل بجواز انتفاض  
 ايها كما اذا كانت **تفادى** **تفادى** موجود **تفادى** **تفادى**  
 اضافة المصدر الى المفعول والفاعل متروك اى ينتقض الا  
 معنى النفي في عملها اى عملها ليس يعنى لا يؤثر انتفاض النفي  
 بالى عملها حيث لا يبطل عملها بعده **تفادى** **تفادى** اضافة المصدر  
 المصدر الى الفاعل **تفادى** **تفادى** صفة جرت على غير من حوله  
 هذا البرز ميزها اى ليس **تفادى** متعلق بقوله الفاعل  
 اى لا جلد لك الامر وهو اى ذلك الامر الفعلية لانه وان  
 انتقض النفي بالآتي فعلية بالآتي كانت لعملاء **تفادى** **تفادى**  
 ومن اجل ان عمل ليس في النفي والخبر للفعلية اى كونهما فعلا  
 هو الاصل لا اعلم **تفادى** لانه اى كونهما بمعنى النفي وعمل ما ولا  
 الشبهتين ليس وان يلا ليس بالعكس اى عملها للنفي لا  
 الفعلية جاز توسط كلمة الا بين النفي وبين خبرها مع عمل  
 فيها ولو كان عملها للنفي لا للفعلية **تفادى** **تفادى** توسطها بينهما  
 لان انتفاض النفي بالآتي **تفادى** **تفادى** باعمال ليس في زيد  
 في كذا دغوا ونسبها كما كان قبل التوسط كذلك وان انتقض  
 نفيها بالآتي **تفادى** **تفادى** **تفادى** **تفادى** توسطها بين النفي وما و غير مثل



**ما زيد** **تق** **ت** **ب** **ا** **ع** **ا** **ل** **ل** **ف** **ظ** **م** **ا** **ق** **ن** **ز** **ي** **د** **و** **ق** **ا** **م** **ا** **ر** **ف** **ع** **ا** **و** **ن** **م** **ب** **ا** **ك** **ا** **ن**  
 قبل التوسط ولو كان **ع** **ل** **م** **ا** **ل** **ف** **ع** **ل** **ي** **ة** **ل** **ا** **ل** **ن** **ن** **ق** **ل** **ا** **ا** **م** **ت** **ع** **ج** **د** **ل** **و** **ل** **م**  
 يقال **و** **ا** **م** **ت** **ع** **ج** **د** **ل** **ا** **ق** **ا** **م** **ا** **و** **ل** **ا** **ج** **ل** **ا** **ع** **ا** **ل** **م** **ا** **م** **ا** **ع** **ا** **ن** **د** **ك** **ا** **ن** **ق** **ا** **م** **ا** **و**  
 بين ما ولا وبين ليس كون في ما مشبهة كونها مشابهة  
 ليس فكما جاز التوسط قيد جان ايضا فيما يشبههما فالجواب  
 بامتناع ما زيد الا **ق** **ا** **م** **ا** **م** **ا** **ع** **ا** **ل** **م** **ا** **م** **ا** **ع** **ا** **ن** **د** **ك** **ا** **ن** **ق** **ا** **م** **ا** **و** **ل** **ا** **ج** **ل** **ا** **ع** **ا** **ل** **م** **ا** **م** **ا** **ع** **ا** **ن** **د** **ك** **ا** **ن** **ق** **ا** **م** **ا** **و**  
 الاولى لان عملها كى عمل ما فيه اى فى اهلهم والخبر وانما افردت  
 كون ظهور العزيمه انما هو اى العزيمه فى النفي والملا ان النفي قد  
 انتقض تقيها بالافلا تقي بعد فيجب الرفع في قائم يعنى  
 ان يقال ان يد الا **ق** **ا** **م** **ا** **م** **ا** **ع** **ا** **ل** **م** **ا** **م** **ا** **ع** **ا** **ن** **د** **ك** **ا** **ن** **ق** **ا** **م** **ا** **و** **ل** **ا** **ج** **ل** **ا** **ع** **ا** **ل** **م** **ا** **م** **ا** **ع** **ا** **ن** **د** **ك** **ا** **ن** **ق** **ا** **م** **ا** **و**  
 بينها ولما فرغ من بيان انواع المستثنى من كونه واجب التنب  
 على الاستثناء او على المنعوتية او الخبرية ومن كونه جاز  
 المنصب عليه ولابد هو المختار ومن كونه معمول على حسب  
 بشرع في بيان كونه يجوز اى بالاضافة او بحرف الجر  
 قد م كان يجوز بالاضافة لانه خلا في الجذر وقد  
 القسم وهو القسم الرابع من المستثنى فقال المستثنى  
**م** **خ** **ل** **ف** **ظ** **م** **ا** **ق** **ن** **ز** **ي** **د** **و** **ق** **ا** **م** **ا** **ر** **ف** **ع** **ا** **و** **ن** **م** **ب** **ا** **ك** **ا** **ن**  
 منقوبة في باب الاستثناء اى المستثنى يجوز وجوبه  
 كان ولما **ي** **ز** **ي** **د** **و** **ق** **ا** **م** **ا** **ر** **ف** **ع** **ا** **و** **ن** **م** **ب** **ا** **ك** **ا** **ن** **ق** **ا** **م** **ا** **و** **ل** **ا** **ج** **ل** **ا** **ع** **ا** **ل** **م** **ا** **م** **ا** **ع** **ا** **ن** **د** **ك** **ا** **ن** **ق** **ا** **م** **ا** **و**  
 كونه اخف وضعا اى وضعا لسين ايضا وهو المشهور كونه اق  
 اقل مع الفصحى ما وبعد شوا يفتح السين وهو الاشرى في اللفظ

الفتح اخف مع طول اللفظ وكسرها اى السين وهو المشهور  
 كون كسرها فى الاصل فليل الا ان فى سوى لم يكن ثقيل لقلته حروفه  
 حروفه وهم هنا انضم اليه طول اللفظ مع المد فيها وانما الخبر الى  
 المستثنى اذا كان واضعا بعد احد هذه الادوية كونه اى  
 المستثنى مضافا اليه لانها لازم الاضافة والمستثنى مخفوض  
 ايضا اذا كان واقعا **و** **ب** **ع** **د** **ح** **ا** **ش** **ا** **ا** **ع** **ا** **ن** **د** **ك** **ا** **ن** **ق** **ا** **م** **ا** **و** **ل** **ا** **ج** **ل** **ا** **ع** **ا** **ل** **م** **ا** **م** **ا** **ع** **ا** **ن** **د** **ك** **ا** **ن** **ق** **ا** **م** **ا** **و**  
 مخصوصا بحاشا لانه لو عطف على ما سبق بلا اعادة بعد تنوع  
 ان الخبر اكثر في الكلي فاعاده دفعا لهذا التوهم كما اعادة كان في قوله  
 او كان بعد دخلا وعدا اشارة الى ان المستثنى منصوب على المنعوتية  
 للام الاستثنائية وانما انجر بعدها كونه حرف جر في اكثر  
 لتوهم الا انهم وهو من ذهب يوجب ويقوى حرفية نحو حاشا اى  
 بالانون الوقاية ولو كان فعلا لم يحذف ذلك الا بالحق النون  
 لانه لا يقال وما فى بر يقال وما فى فكانه يلزم ان يقال حاشا  
 وعدم صحة دخلا ما لا صدقية عليها ولو كان فعلا يصح د  
 دخولها عليها مثل ما عدا وما دخلا وعند المبرد تكون تارة فعلا  
 متعديا وتارة تكون حرف جر ويؤيد فعليتها بفتح اللام بعدها  
 نحو حاشا لله واجان بعضهم اى يجوز لبعض النحاة المنصب اى  
 نصب المستثنى بها اى بكلمة حاشا على المنعوتية كما يجوز وانصب  
 بعد دخلا بناء على انها اى بكلمة حاشا فعل ماض مبنى للفاعل متعد  
 بنفسه مثل عدا فاعله مضراى ضمير مستكن فيه وجع الى الله تعالى  
 وان لم يتسبق ذكره لفظا او معناه وكلمة سابق حكما المتعينة



في القلوب ومعناها سواء كانت فعلا او حرف جزئية المستغ  
المصدر مضاف الى الفاعل اذا كان حرف جتر او المفعول اذا كان  
فعلا ويجوز ان يضاق المصدر الى الق ما يقوم مقام الفاعل  
عما اي عن الفعل الذي نسب الى المستغ منه سواء كانت النسب اليه  
استنادية نحو ضرب القوم عمر حاشان بربا بالنصب وحاشان برب  
بلجر اي تبرؤ يد عن ضرب عمر واي تبرؤ بالتشديد الله بالرفع  
فاعله عن ضرب عمر واي قاعية نحو ضربت القوم حاشان بربا  
تبرأت عن ضرب بربا وحاشان بربا اي تبرأت عن ان يكون بربا  
مضروبا **اي** كلفه غير المستغلة فيه ولم يتن وان تضمن معنى ظرف  
وهو الا لان الاضافة تمنع البناء كونها من خواص الهم بحيث  
تؤخر فيه معنى تعريفيا او تخصيصيا او تخفيفا والاضافة لازمة  
لها اي في المستغ وان كان معنى مجازيا دون الصفة وان كان  
استعمالا غير فيهما معنى حقيقيا اذ هو اي غير ج اي حين ان يكون  
مستغلة في الصفة تكون باعراب موصوفة لا شرط المابقة فيه  
نحو جاني رجل غير زيد **كلمة** **بالمستغ** **اي** واعرابه النصب على  
الاستثناء حال كونه مقبلا **اي** **تفصيلا** المذكور فيما سبق لان  
كلمة غير اذا وقعت في القسم الاول في الكلام الموجب التام او مقنا  
المستغ على المستغ منه او منقطعا يجب نصبها على الاستثناء كما  
يجب المستغ بالاعليه واذا وقعت في القسم الثاني يجوز بها  
النصب عليه ويختار البدل كما كان حال المستغ بالاقية واذا  
في القسم الثالث يعرب ما اقتضاه العامل من الرفع والنصب

كما كان حال المستغ فيه كذلك او مثله كل قسم لا يخفى المتماثل  
المصادق واذا تعدد البدل على اللفظ يحمل على المحل عملا بالاختار على  
الامكان نحو ما جاني من احد غير زيد وكذا غير من الامثلة  
فكانه اي واطة انه لما انجربة اي بغير المستغ للاضافة اي  
لاضافة غير لا اليه لكونه اسما لازم الاضافة انتقل اليه اي  
لغراب المستغى بانواع اليه اي لفظ اليه يعني لما اضيف الى  
المستغ وجعله مجرورا احدا عربة لكونه اسما مستغيا الاعراب  
**ويجوز** اي كلمة غير مبتدأ وان كان نكرة لتخصصه بالاضافة كما  
حقيقه الشارح في الاصل اي في اصل وضعه **بالمستغ** **اي** دالة على  
معنى قائم بالغير وهو المفايرة لدلالة اي كونه دالة على ذلك  
ببهمه اي ذات موصوفة بها باعتبار قيام معنى المفايرة بها  
اي لكون الغير بمعنى المفايرة يعني معيار مجرور وحال موصوفها  
بذات نحو مريت برجل غير زيد واما بغير دخلت بوجه غير  
الوجه الذي خرجت به فالاصل فيها ان تقع صفتها قبلها وان  
اضيفت الى المعرفة كما تقول جاني رجل غير زيد مفاير له  
في الذات ولتتبعها اي استعمال كلمة غير على هذا الوجه اي معنى  
الوصفية كغير في كلام العرب وكثرة الاستعمال تدل على الاصل  
لان الشئ اذا كان اصلا في شئ يكثر استعماله في ذلك الشئ ككلمتها  
اي لان كلمة غير **بالمستغ** **اي** واستعملت لغير مثله اي مثل  
كلمة **لا** **اي** **بالمستغ** **اي** حال كونه هذا الاستعمال واقعا على خلاف  
الاتي يعني اصل غير لان اصله ان استعماله في الصفة لم يعرف



وذلك اي حمل غير على الا واستعملها مثلها في الاستثناء واقع وثابت  
 ثابت لا اشتراك كل واحد منهما اي كونه كل واحد من غير والاشتراك  
 في مغايرة ما بعده لما قبله يعني لانه ما بعده لا مغاير لما قبله  
 بعد ايضا مغاير لما قبله في الاشتراك في هذا الحكم فاستعمل كل  
 واحد منهما مكان الآخر **سالت الا** للجائز والجور وصفته مصدر  
 محذوف او سميت كلمة غير جملا مثل حمل **الاعلى** اي على كلمة غير  
 واستعملت في التصفيح معرب ما بعده على حسب العوامل ان  
 كان مفعولا مفعول وان كان منصوبا منصوب وان كان مجرورا  
 مجرور لكن اي الا انه لا يحمل الا على ما في الصفة غالبا الا وجد  
 شروط ثلثة واما في حمل غير على الا لم يشترط شئ لان الاصل في  
 الاستثناء وتحقيق فيه بلا شبهة فعملت كلمة غير تابعة له لان  
 الشئ ان كان اصيلا وقويا في معنى يستتبع غير فيد بلا يتبع  
 الى شئ ولذا لم يحتاج الا في جعل غير تابعة لها الى شرط واما غير  
 فكونه غير اصيلا في الحقيقة وصيغته ثابتة بكثرة الاستعمال  
 فيها فكان استعمالها فيها ضعيفا فاجتاحت في استبعاد الال  
 نفسها حتى تستعمل مثلها في الصفة الى شروط لان الشئ ان لم يكن  
 اصيلا في شئ وقويا فيه لم يقدر ان يستتبع غير لصيغة  
 اي كلمة **الات** اي ما يدل على الجمعية اي واقعة بعد شئ متو  
 فيه اشارة الى ان المراد بالجمع معناه التوقي كما سيأتي السج  
 فوجب ان يكون موصوفا اي ما وصف به الا مذكورا لفظا لان الا  
 فرع غير في الصفة فوجب ان يكون موصوفا معناه للدلالة على كونها

فروع اولان مرتبة الفرع اذ في من مرتبة الاصل لا مقدر  
 ان لا يجوز ان يكون موصوفا مقدر في نظم الكلام كما ان  
 موصوف غير كما يكون مذكورا غالبا وقد يكون مقدر في  
 غير نظم الكلام مثل جاني غير زيد في تقدير جاني رجل غير زيد  
 وبعد ما كان الموصوف مذكورا وجوبا يكون اي الموصوف  
 متقدرا مشقيا او مجموعا وانما شرط ان يكون متعدد ليوافق  
 حالها اي حال الاحكام صفة حالها اي حال الاحكام كونها  
 اداة الاستثناء يعني ليوافق انما هما في الصفة استعمالها  
 في الاستثناء اذ لا بد لها من كونها مستعملة في الاستثناء من  
 مشتق منه متعدد اي في عدد ولفظ او تقدير كونها  
 اصلا فيه فاشترط ان يكون موصوفا متعدد ليوافق  
 حال الفرع حال الاصل الا انه لم يقدر اليه الموصوف ان يحط  
 لرتبة الفرع عن رتبة الاصل فلا تقول في الصفة سوار كما  
 في كلام موجب نحو جاني رجل الان يرا وغير موجب نحو جاني  
 ما جاني رجل الان يرا كما لا تقول هكذا في الاستثناء المتعدد اعلم  
 من ان يكون جمعا لفظا اما مكسرا مع زيادة كرجال واقرا سوار  
 مع نقصان ككتب وزيد او مستحقا نحو مسلمون ومسلمات  
 ويكون جمعا تقديرا والمرد به هنا ما لم يكن له مفرد ويستعمل في  
 معنى الجمع كقوم ورجل ونحوهم وانما المقصود اعلم من ان يكون  
 مشتقا فان المشتق يكون موصوفا بالابعية غير ايضا قال الفرع  
 لا يجوز ههنا الاستثناء التفصيل لان الحكم عليه كل اثنين اثنين



وليس المستثنى باثنين فينطط في حمل الأعلى الاستثناء فيجوز  
 إلى حملها على غير قيد في أي قول الجمع ما إذا كانت الأوجه  
 مثل ما جاء في رجلان الأزبد أي غير زيد **بالحجر صفة الجمع**  
 وهو اسم مفعول من كثر بالكسر وفي الصحاح وقد كثر بالكسر  
 كثر وكثر بضم النون فيهما واكثر واستكثر كل بمعنى أي أكثر  
 لاد كثر واكثر بمعنى واحد كما قلنا لا يعرف باللام فيه إشارة إلى  
 قوله متكور احتراز به عن المصنف باللام حيث أي لأنه إما أن  
 يراد به أي باللام العربية الخاصي أو الذهن أو ما يرد به الاستغناء  
 فيعلم **التناول** أي تناول المستثنى من اللام المستثنى قطعا أي جزوا  
 يقيتا على التقدير الاستغناء فيدخل المستثنى في المستثنى منه  
 قطعا فيقطع الاستثناء التام فلا يظطر إلى إخراج الأجزاء  
 الحقيقي فلا يحتاج إلى حملها على غير كقول تعالى **والعصاة**  
**الإنسان في حسرة الآية** ويعلم تناول قطعا على تقدير  
 إشارة أي باللام إلى جماعة كقول زيد المستثنى منهم أي  
 تقدير أن يكون اللام للمركب كما تقول إشارة إلى الجماعة التي يكون  
 زيد المستثنى من جملة من خرجوا في القوم الأن يذبح السامع  
 الأعلى أصلها من الاستثناء فعلى كلا التقديرين فلا يتغير كنه  
 المتصل فلا يحمل الأعلى غير لأنه لا يجوز الحمل عليه إلا أنه  
 عن أن يكون مستعملة في معناه الحقيقي وهو الاستثناء  
 تناول عطف على قوله تناول أي ويعلم عدم تناول والمستثنى  
 للمستثنى قطعا أي جزوا وبقينا بناء على تقدير أن يشاء

أي باللهم إلى جماعة لم يكن زيد المستثنى منهم أي على تقدير أن يكون  
 اللام الذي في المستثنى منه إشارة إلى جماعة لم يكن المستثنى دخلا  
 فيهم بل خارجا عنهم فجمع فلا يتعذر المستثنى المنقطع فلا يجوز  
 حمل الأعلى غير لأن العمل بالحقيقة أو على عند جواز العمل بها ولم يرد  
 الشارح أن يكون اللام للجنس لأن اللام للجنس إذا دخل على  
 الجمع اضطرر معنى الجمع فيراد به المفرد والجنسية لا يكون إلا في  
 الفرد إلا للجمع فلم يوجد بشرطه أن لا اللفظة حلا على غير فلا  
 قول تقول جاني الرجال الأزبد على أن يكون اللام للجنس  
 كما لا تقول جاني رجل الأزبد ولأنه يفهم أيضا عدم كنه اللام  
 لجنس من قوله اعلم من أن يكون متعدد اللفظ أو تقدير أو  
 ما عليه لأم الجنس لا يكون متعدد اللفظ ولا تقدير **على**  
**بالحجر صفة لقوله جمع والمقصود نوعان** أما الجنس  
 المستغرق جميع أفرادها وذلك إما بدخول اللام الاستغناء  
 عليه وقد علم حاله وأما بوقوع التكرار في سياق النفي سواء  
 كانت مفردة نحو ما جاء في رجل أو كانت مضافا إليها كقول  
 نحو جاني كل رجل أو كل رجال وأما بعض منه أي من الجنس  
 معلوم العدد وذلك لا يكون إلا بالتعبير بالهاء العدد نحو  
 لد على عشرة داهم أو عشرة من أو مائة أو ألف ولأن الاستثناء  
 مكان لا يتعذر وإنما اشترط أن يكون المستثنى غير محصور  
 لأنه إذا كان المستثنى من جنس استغناء لم يرد معناه  
 باللام الاستغناء أو غيرها أو على أن يكون المستثنى



محصورا على احد الوجوهين اى على ان يكون المستثنى من بعضا  
 منه معلوم العدد وجب دخول ما بعد الاقيد اى في المستثنى  
 للمحصور على احد الوجوهين لان المقصود من المحصور ان يدخل في  
 المحصور افراد لا يكون محصورا لم يكن افراده <sup>مستثنى</sup> ~~محصورا~~ فيجب  
 يعلم دخول المستثنى منه قطعاً نحو كل رجل الا يزيد جاني او  
 جاني كل رجل الا يزيدا مثال الجنس المستغرق لان كل اذا  
 اضيف الى التكرار يحيط الافراد بحيث لا يقع منها خارج  
 ولذا صح قولك كل زمان مأكول وان كانت الافراد داخله في  
 المستثنى منه جاز استثناء فرد منها فيصح استثناء المتصل  
 وله اى لفلان على خبر مقدم على الجار والمجرور حال من الضمير  
 الظرف اى حال كونها لازمة على عشرة مبتداء الادوية هذا  
 مثال للجنس بعضا معلوم العدد وانما يصار عند وجود  
 هذه الشرطية الثالثة ان يكون الاتباعه لجمع وان يكون الجمع منكر  
 غير معرف بالذم وان يكون ايضا غير محصور باحد الوجوهين  
 في اشارة الى ان اللام متعلق بمفهوم الكلام الى حمل الاعلى غير  
 اى الى ان يكون الاحتمال على غير مستولية في الصفة مثله على  
 خلافه وظهر **التعذر الاستثناء** الذي هو المعنى للوضع الكلمة لا  
 عند وجودها اى عند وجود الشرطية المذكورة لان الاستثناء  
 المتصل يجب دخوله في المستثنى منه قطعاً وانقطع يجب  
 عدم دخوله قطعاً والجمع المنكور الغير المحصور يتناول  
 جماعة غير معينة حيث لا يجوز فيها تناول المستثنى منه متناول

اى منقول للمستثنى في المستثنى منه  
 فلا يتعذر الاستثناء  
 فلا يعدل عنه قطعاً

فيتعذر فيه كلا النوعين من الاستثناء فيضطر السامع الى حملها  
 على غير واستعملها في الصفة وان يجازى وانما قلنا في صدر هذا  
 الكلام اى في قوله اذا كانت تابعة لجمع ان الا لا تحمل معنى المنعول  
 على غير في الصفة غالباً فقيدها اى فقيدها هذه القول مع انه مطلق  
 بقولنا غالباً الفاء في قوله فقيدها لتعقيب الرتبة لان مرتبة  
 للمستبعد مرتبة المفسر لا تدل ان الشان قد يتعذر الاستثناء  
 في المحصور اى في المستثنى منه المحصور لعدم دخول المستثنى في قطعاً  
 نحو ما جاني مائة رجل الا يزيد اى غير زيد فاشهادا تابعة لجمع منكر  
 ومع ذلك يتعذر الاستثناء لعدم دخول المستثنى فيه بيقين وقد لا  
 يتعذر الاستثناء بل يعترض في غير المحصور نحو جاني رجال الا واحد  
 او الا رجلا في المستثنى المتصل والاحكام في المستثنى المنقطع و  
 لكن ان الا انما كان ذلك اى يتعذر الاستثناء في المحصور و  
 عدم تعدد في غيره نادراً لم يلتفت الى ان القيد المذكور  
 في بيان هذه القاعدة اى بيان حمل الاعلى غير بل ينال الكلام في بيانها  
 على الغالب لان الغالب عدم تعدد الاستثناء في المحصور لدخوله فيه  
 قطعاً وتعذر في غير المحصور وبناء البيت الكلام على الغالب بما  
 يكثر ويغلب **قوله** تعالى في نفي تعذر الالهة **فما اى** في  
 السماء والارض افرادهما باعتبار الجنس اى في خلقتهما والتعريف  
 فيهما **الالهة** لقسمان في السماء الهة متعددة يتصرفون فيهما ما  
 خلقوا واما اى في الارض الهة ايضا الهة اخرى  
 متعددة يتصرفون فيهما ما اذادوا من الخلق والارحام والالهة



والاحياء والامات وغير ذلك جمع الاله على وزن فعل باللسان بمعنى  
المتعمل من الاله اذ يعبد بمعنى الاله معبود ثم اطلق على المعبود بطله  
بالخلق والمستحق والآله في الاله على عدد محصور فان  
التصريح لا يعرف لا يكون الا في الجنس المستغرق جميع افراد جنس  
مثلا كونه وقعت في سياق النفي او صورة كماله على او في بعضه  
معلوم العدد وفي الاله لا يكون بشئ من ذلك فلا يوجد فيها خصه  
وان كانت متعدد **لا اله الا الله** وقال سيرة لا يجوز  
الا الوصف لا ان اذا قلت لو كان فيها الاله الا الله لفسد تاليز  
لعدم الدخول بيقين ولا يصح البطل ايضا لان شرط البطل التميز  
الكلام غير موجب ولا يحسن النفي للمعنى كاللفظي وايضا انما يجوز  
فيما يجوز في الاستثناء واذا لم يحسن الاصل الذي هو الاستثناء  
فكيف يجوز الخلق الذي هو البطل **لا اله الا الله** اي خرجت اي  
السمو والارض هذا تفصيلا باللائم لان الفساد يستلزم  
الفرج هو لازم التعدد والكلام مبني على الاستعارة النقية  
اي لهكتنا اي خرجت عن الانتظام اي الانتساب في يقال انتم  
الامر اذا انتسب واجتمع وبق على تلك الحالة من نظمت المنز  
اذا جمعت وبابية ضرب كذا في الصحاح فالأى غلبة الاله في هذه الآية  
صفة لما قبلها كونهما بمعنى غير يوجد شرط كونهما صفة لانه  
اي كونهما لا تابع لجمع غير مذكور غير محصور على احد الوجهين  
وهي ان ذلك الجمع قالنا نبينا باعتبار الخبر الاله وانت قد رتب  
انه ليس في الاله حصص على احد الوجهين ويتعدى الاستثناء

الذي هو الاصل في الالهية دخول الاله في الاله لا يشترط وقوعه  
وهو الاستعارة او العهد او الحصر وليس في الاله شئ منها فلم  
يتحقق شرط صحة الاستثناء وهو وجود دخول المستثنى في المستثنى  
منه بيقين وهذا لا يتحقق الا احدا الاشياء الثلاثة فلا يعقل المتصل  
ولا المتقطع ايضا لان عدم دخوله غير معلوم ايضا بيقين في الآية مانع  
اخر اي غير المانع الاقل عن حمل الاله على الاستثناء الذي هو الحقيقة  
في الاله وهو ان ذلك المانع انه ان الشان لو حملت مستثنى علمه بالان  
تلك الاله لفسد **لا اله الا الله** لفسادها لفسادها لفسادها لفسادها لفسادها  
لانه الاله غير الاله المستثنى عنها الاله بل فيها الاله داخل فيها الاله  
فلا يكون الآية دالة على التوحيد مع انها مسوقة له وهذا المعنى  
لا يدل على انه ليس فيها الاله مستثنى عنها الاله لانه اذا لم  
يفسد الزم ان يكون فيها الاله داخل فيها الاله وهذا شرك محض  
وبهذا المعنى لا يثبت وحدانية الله تعالى مع ان الآية مسوقة لا  
لإثباتها بل لبيان ان يكون اي حين يكون معنى الآية هكذا فيها  
الاله غير مستثنى عنها الاله يكون الاله فيها مستعدرة فيلزم  
تعدد الاله وهو غير جائز فوجب الحمل على الصفة بخلاف  
ما اي معنى الذي اذا كانت الاله لصفة حال كونهما بمعنى غير  
فانه ان الحمل على غير معنى الصفة يدل على انه ليس فيها الاله غير  
الاله يعني يدل على انه ليس فيها الاله الواحد الاحد وان لم يكن  
فيها الاله غير الاله يجب ان لا يتعدى الاله وحيث لا يجوز  
ولا يثبت لانه كما لا يلزم الفساد من الجميع يلزم من المستثنى



ايضا فلو لم لا يكون الاله واحدا لان التعدد اي تعدد الاله فيها  
 يستلزم المغايرة اي المنازعة والمجادلة ولا يخفى ان وصف الجمع  
 بالمغايرة لشيء ان كل جزء منه غير ذلك الشيء فتقولنا جاءني رجال غير  
 زيد يعني ان كل رجل منهم غير زيد لان الجمع من حيث هو الجمع غير  
 كذا في الحقيقة ولان العقل لم يجوز المواطاة في كل الامور في كل الازمنة  
 بين الالهة ولا بين الاشياء فوجب ان يكون الاله واحدا ليس  
 الا ضعف بالعلم على الاعلى غير مفهوم اعني ضعف اخرج الاعنى  
 معناها الحقيقي الذي هو الاستثناء والمعنى اله في معنى المجاز  
 الذي هو الحمل على غير ففيه متعلق بقوله ضعف اي في غير جمع  
 منكور غير محصور يعني اذا كانت واقعة بعد غير الجمع المذكور  
لصحة الاستثناء ولان العمل بالمعنى الحقيقي هو الاول اي  
 حين كانت واقعة بعد غير الجمع المذكور وقدمه هكس  
 جولي وقع الاسفة اذا كانت تابعة لغير جمع منكور غير  
 محصور ايضا من غير ضعف مع صحة الاستثناء الذي هو  
 معناه الحقيقي لانه يجوز العمل بالمجان حين يمكن العمل بالحقيقة  
 قال كبريه يجوز في قولك ما اتاني احد الا ان يدان بكونه الا ان يدان  
 لاحد معنى ثان وان لم يكن جمعا منكورا غير محصورا اي ما اتاني  
 احد غير زيد ويجوز ايضا ان يكون استثناء في مجوز النصب  
 على الاستثناء او يختار البديل لانه من القسم الثاني وعليه اي  
 على ما ذهب اليه يسوية اكثر المتأخرين كقولهم اما ما في هذا  
 الفين وقد وقع تمسكاً بمفعوله او حالاً في متمسكين  
 دليل

بقوله اي بقوله عمرو بن معدى كرب وهو جاهل لا يقول بقاء  
 العالم ويحتمل ان يريد لا يفرق ان ما دامت الدنيا باقية قال ابو سعيد  
 قائل هذا البيت جاهل لا يقول بالبعث ويتكفر في هذا العالم ويجوز  
 انهم لا يفرقون ما دامت الدنيا باقية فاذا قضيت افترقا ويكفر  
 من قبيل اطلاق العام واردة للخاص كذا في الباب وكل مبتدأ مشف  
 واخ مفاد قد اما مبتدأ الضمير راجع الى المضاف اليه واخ فاعله  
 الاعتماد على المبتدأ واما خبر مقدم واخو مبتدأ مؤخر والمجمل  
 خبر الاول لانه من قبيل فان طابقت مفردا جازى الامر ان لم  
 مبتدأ مضاف الى ابيك وخبره محذوف وجوبا اي بقاء ابيك  
 وذات ما اقسام به ان الامر في الواقع كذلك الا لفرق قد ان بالفتح و  
 الكسرة بخان قريبان من القطب حيث يكونان في شماله بحيث  
 لا يفرق احد من عن الآخر فالفرق قد ان في البيت بالرفع صفة للبر  
 وهو كمال الخ لا استثناء منه والاى وان كان استثناءه لوجب ان  
 يقال الا لفرقه قد من بالنصب لان نصب التثنية بالياء المستثنى  
 اذا كان في كلام موجب يجب نصبه على ما سبق ووجهنا كذلك فلما  
 رفع علم ان لا محمول على غير في الصفة وان كانت تابعة لغير  
 الجمع للمتكور وحل المعنى ذلك اي هذا البيت على الشذوذ  
 قد قال اي المصنف بعد ما جعل على الشذوذ في هذا البيت شذوذ  
 اخذ ان اي غير الشاذ الاول وهو محل لا الاعلى غير عند عدم الشرط  
 احد هو اي الشذوذ من وصف كل دون المضاف اليه لا كما اذا كان  
 صفة للاخ ليقيل الا فردين بالجهة لان الظاهر المطابقة بينهما في



في الماعز شرط فلما قيل الاخر قد ان بالرفع علم انه صفة الخوف دون  
 للمضاف اليه ولشهور في الاستعمال وصف المضاف اليه كقوله تعالى وجعلنا  
 من الماعز شيئا وحيا لان الحيا بالجر صفة شيئا اذ هو المقصود من  
 الكلام ولقطة كل ليست الا لافائدة التسمي فقط لشمول المضاف  
 اذ كان المضاف اليه كقوله تعالى كل نفس ذائقة الموت وثانيهما  
 ثانيا الشذوذ في الفصل **بالمعنى قوله** مفارقة اخوه وقيل  
 بالقسم ايضا بين العبد وهي الفرقان والموصوف وهو كل  
 هو في الفصل بينهما قليل لان العفة والموصوف لا تنزل منزلة  
 الشيء الواحد في الصدق وغيره تكون الصفة عني الموصوف بيان  
 يقع بينهما اجنبي ولكن لا تغير في الصفة اللفظ جاز الفصل  
 بينهما باجنبي من هذا الوجه وان كان قليلا **واحد اب سوي**  
**وسو له المنصب على الظرفية** اي على ان يكون كل واحد منهما  
 مفعولا فمفعول المقدر اي بناؤه مفعول له لقوله المنصب او  
 حال منه اي مينا **على ظرفية** كل منهما بمعنى المكان منصوبا  
 بتقدير في احد الظرفين والآخر تقدير كما ينصب لفظ مكان  
 في الرضى وانما انتصب سوي لانه في الاصل صفة ظرف مكان  
 وهو مكان قال الله تعالى مكان سوي مستويا ثم حذف  
 الموصوف واقيم الصفة مقامه مع قطع النظر عن معنى  
 الوصفية اذ معنى الاستواء الذي كان في سوي فصلا  
 مستويا بمعنى مكان فقط فاستعمل استعمال لفظ مكان لما في  
 مقامه انتهى قياس عليه سوي الاتحاد بها في المعنى لانك اذا

بالخبر  
 بنوع

جان القوم سوي زيد او سول زيد ولكن شرط بعضهم وجوب  
 اضافة الى المعارف ولم يجوز جان القوم سوي او سول رجل  
 هو ظاهر من كلامهم ليكون مضافة بالاضافة اليها فكانت قلت  
 جان القوم مكانا في حيث هو لم يجوز الا ان كل واحد منهما  
 صريحا بمعنى غير لان معنى قولك جان القوم سوي او سول  
 زيد غير زيد لانه ليس فيهما الا لان معنى الظرفية وماء  
 قيل انهما منصوبان على الظرفية باعتبار الاصل لانها من  
 صفات الظروف واذا حذف موصوفاتها بقيت في حالها  
**على الاصح** اي بناء على المذهب الاصح لان فيهما مذجيين و  
 الاصح هو مذهب سوي فيهما عنده لازم اصله لان ما من سوي  
 التنوين بالاضافة الى الظرفية قلنا ان النصب فيهما على الظرفية  
 باعتبار الاصل لا باعتبار الحال ولم يلزم منه الخروج عن الظرفية  
 وعند الكوفيين يجوز في وجهها عن الظرفية ويجعل اسمين  
 برأيهما والتصرف فيهما رفعاً ونصباً وجراً باقتضاء القوام  
 كغير اي كما تصرف في غير رفعاً ونصباً وجراً على حسب القوام  
 من مستكين بقول الشاعر وهو سهل بن شعبان اوله فلما  
 اصبح الشر وامسى وهو عريان اي فلما اظهر الشر وكشف  
 واستقر واشهر ولم يبق سوى العدوان سوى مرفوع تقديره  
 على انه فاعل لم يبق بمعنى غير والعدوان مصدر من عدو وعدو  
 وعدو انا مثل غفران اي ولم يبق غير العدوان وتاخر جواب  
 لما هو ماض معلوم متكلم مع الغير من دانه يدينه بالشر



من باب ضرب اوله واستعمله اصله ديتناهم مثل بعيناهما  
 فاعمل مثل جاديتناهم كما دناواى كما ضلوا الا ان يد ولا انقص  
 وانجيب عنه بانه لعمول على الضروقة والشدة وادان سوى ليس  
 بفعل لم يبق على ما قالوا بل مضممة لموصوف مقدراى لم يبق  
 سوى العدوان بل بقيت العدواة فقط لانه يجوز تقدير موصوف  
 سواء كانا في غير وزعم اللغويان سواء بالمداد اخرجوه  
 اذا خرج الكوفيان سواء عن الظرفية ينصبون ايضا اى كان نصب  
 ح كونه ظفا استنكا والرفع باعتماد اصله وانما حصل الرفع في  
 سواء بالمدكون نصبه لفظيا ولما اذا ارفع يكون ايضا لفظيا  
 واما سوى بالقصر فنصب تقديرى ورفع كذلك فلم يظهر  
 فيه فيقولون جاني سواك بالنصب وان كان فاعلا لجا ويد  
 يفعلون ايضا في الدان سواك بالنصب وان كان فاعلا لفظيا  
 للظرف لان عنهم عندهم عمل الظرف في الفاعل الظاهر بنظر  
 على شى ومثل هذا اى مثل ما اخرجوه عن الظرفية ونصب  
 في استنكا والرفع اى في استنكا ورفع فيما اى الظرف الذي متناه  
 بالمتنكار غلب عليه انتصابه على الظرفية نحو قوله تعالى خبرا وبه  
 مؤخر وقوله ومثل هذا خبر مقدم وهذا اليق بالمعنى لقد نفع  
 بينكم بالنصب اى بنصب بينكم مع انه فاعل لقوله تقبل اى  
 لقد تقبل وصلتم وانصبا بكم ومثله قوله تعالى ومنهم من  
 ذلك وتقبل ايضا في فوق السند اسد واد الزمانى وما في  
 من المنصوبان بالحقيقة والمحققات شرح في بيان المنصوبات

بالمحقق عاملها وهو اربعة وقدم باب كان لانه فعل ظاهر اولها  
 ذكره في بحث الفعل لمن كان في منصوبه قصود عن رسم الفعل  
 لم يسم مفعولا بل شبه به في وقوعه بعد الوقوع غالبا كما ان المفعول  
 يقع بعد الفاعل غالبا ولانه لما شبه العامل بالمفعول المتعدد شبه  
 ما في فية بالمفعول فقال خبر كان وما يشتق منه ما دخله  
 تحت كان او في قوله خبر كان اى اشباهها واستعملها  
 فسم الفعل نشاء الله تعالى اى ستعرف على اخوات كان تفعلها  
 في بحث الفعل هو فعل او مبتدأ واجمع الى خبر كان والجملة المسند  
 اى الذى اسند بعد دونه اى بعد دخول كان وما يشتق منها  
 وبعد دخول احدى اخواتها بحذف المضاف والمزاد ببعدية المسند  
 لدخولها اى لدخول كان واخوي اخواتها ان يكون اسناده اى اسناد  
 خبر كان او احدى اخواتها لا اسناد كان او احدى اخواتها لبيان  
 الالفهم الى اسمها متعلق بالاسناد والضمير راجع الى كان اى اسم كان وقعا  
 وثابتا بعد دخولها على اسمها وخبرها ولا يشك ان ذلك البعدية  
 انما ينشأ من اى لا يمكن ان يوجد البعدية الا بعد تقدير الاسم والجملة  
 اى الالفهم اذا كان الخبر جملة اسمية او فعلية المقدم لم مفعول من قائم  
 بالشديد بالرفع صفة بعد صفة للاسناد على تقدير اى تقرير الخبر اى  
 قبل ان يكون خبر كان او احدى اخواتها لا يكون ذلك الاسناد بعد  
 دخولها اى دخول كان بل لا يكون الا قبله اى قبل الدخول فيه واد  
 على الخبرى حيث فلا ويدخل في التعريف نحو قايتم مع انه ليس  
 بخبر كان ويصدق عليه ان المسند بعد دخول كان فلا ينقض

اى لا بعد ان يكون الاسم  
 اسمها والخبر خبرا لها  
 فالاسناد الواقع الثابت  
 بين اجزاء الخبر اذا صح



التعريف اي تعريف خبر كان واخواتها بمثل اي بما استند الى ليس  
 يكتم كان سواء كان فعلا نحو كان زيد يضرب ابني او كان زيدا لم يكن ابني  
 ولا بمثل يعني واسما بمثل كان زيد ابني قايم بان يقال بتعلق متعلق  
 بقولا فلا ينتقض وبيان لوجوب الانتقاض وتفسيره بصدق  
 الفعل الذي هو يضرب والتم الذم هو قايما في هذين المثالين للمعرف  
 بالفتح الزا لانه مصدر يضيء والمصدر الميم في الزا يدرج على وزنه  
 لهم بمفعول منها اي التعريف يعني يصدق على كل منهما انه مستند  
 بعد دخوله كان واخواتها وليس ال ليس يضرب وقايم في افرا  
 المرفق بفتح اراء ايضا لهم بمفعول في التفسير الى ان يدرج هو هو  
 خبر كان يعني لا يصدق عليه ان خبر كان فارتفع مثل هذا الاعتد  
 بقوله الشارح فالاستشهاد الواقع بين اجزاء الخبر المتقدم على تقدير  
 لا يكون بدخولها بل يكون قبله لان استناد يضرب وقايم الى ابني كان  
 موجود قبل دخوله ولم يفسخ بدخولها ويمكن ان يقال وكانه موجود  
 ثان في جواب هذا التفتيش الذي اوردته الخبي ان للوارد بدخولها في  
 وورودها واستيلا في هذا العمل يعني لرفع الهم وينصب الخبر فيها و  
 ردت عليه كما سبقت الاشارة اليه يعني كما بين في جواران وخواتها  
 في المرفقات وقد حقق هناك فليرجع اليه ووجهها بما وردت على الخبي  
 نصب ابني المستند الى زيد لا على يضرب ووجه حتى يرد ما ورد  
 فان قائما مستندا الى زيد بعد دخوله كان لاول  
 الاستناد الاصل بالعامل المعنوي بدخول العامل اللفظي في  
 اي امر خبر كان واخواتها اي حاله وشانه كما هو غير المتيقن

اي حاله وشانه

اي حاله وشانه في اقسامه من كونه مفردا وجملة او معرفة او  
 نكرة وحكامه من كونه واحدا ومتعددا ومثباتا ومنفيا ومحمدا  
 نكروفا ومذكورا وشروطه من انه لا بد من خبر اذا كان جملة على  
 ما سبق في بحث البتة والخبر وجوب تقديم الخبر على الهم ان كان نكرة  
 نكرة والخبر ظرفا نحو كان في الدار رجل وجوب تقديم عليه اذا كان معرفة  
 نحو كان في الدار زيد الى غير ذلك من الاحوال المذكورة سابقا  
 كنه استند ذلك من التشبيه المقيد التسوية بينهما ايضا  
**وتقدم خبر كان على اسمها حال كونه اي كونه الخبر موقوفا حقيقة**  
 فمميز مثل كان المطلق زيد او حكما كالنكت المخصصة مثل قولك  
 كان خبر من حال رجل عالم واما اذا كان خبر البتة معرفة او  
 نكرة مخصصة فيجب تقديم البتة على الخبر لا يقع الالتباس فيها  
 لاختلاف اسمها وخبر حافي الاعراب لا لانه في الاول رفع وفي  
 الثاني نصب فيحصل الفرق بينهما سواء قدم او اخر فلا يلتبس  
 احدهما بالآخر فيصير التعريف والتأخير في الخبر مع ان الاصل و  
 الاولي هو الثاني لكونه مستندا وذلك الى جواز تقديم الخبر على الهم  
 اذا كان الخبر معرفة حقيقة وحكما واقع وثابت اذا كان الاعراب  
 فيها او احدهما لفظيا هذا الاشارة الى ان اطلاق الميم ليس على ما  
 ينبغي ولا بد من تقييد ضوكان المطلق في يد مثال لما كان اعرابها  
 لفظيا او كان هذا في يد مثال لما كان اعرابها لفظيا لان  
 تخالف اعرابها بالرفع والنصب واقع للبس فيجوز التقديم و  
 التأخير الا ان تقدم الهم هو الاصل على ما مر في بحث التفاعل في

ويكون نصب ما يصلح حكمه خبر البتة او المستند  
 كونه نكرة بفتحة ما نفا عن تقديمه فانه ليس له حكم  
 من اقسام الخبر



سنة اقسام باعتبار القسمة العقلية لان الاعراب اما لفظي او تقري  
 تقدير او محلي فكان ثلثة اقسام ومعلوم ان اثنان اسم وخبر  
 واذا ضرب الاثنان في ثلثة صار الحاصل ستة اما اعرابها لفظيا  
 نحو كان المنطلق زيد والاول الفاعل والثاني تقدير نحو كان زيد  
 الغيري وبالعكس نحو كان موسى العالم والاول الفاعل والثاني محلي او  
 بالعكس نحو كان زيد هذا وهذا زيد او في هذا القسم القسم  
 الثلثة يجوز التقديم والتأخير لعدم الالتباس واما تقديم  
 اما الاول تقدير والثاني محلي وبالعكس وفي هذه ثلثة يجوز  
 التقديم بل يجب تقديم الله على الخبر لرفع الالتباس لان اذا انتفى العراب  
 لفظا والقريته وجب الله على الخبر في الفاعل بخلاف البتة والخبر  
 كما ان معرفتين او متساويتين في التعريف او لا يجب تقديم البتة  
 الخبر سواء كان اعرابها لفظيا او غير لدفع الالتباس فان الاعراب فيها  
 اي في البتة والخبر لا يصلح للقريته يعني للدلالة على احدى مبتدئ  
 الاخر خبر لا اتفاقا فيه بل لا بد من قريته واقعة اما بالاول والاول  
 للباس واذا لم توجد وجب ان يكون التقديم مبتدئ والمؤخر خبر  
 بهما قدم من الله والعرفه نحو زيد المنطلق او المنطلق زيد لان  
 يكون الاول هو الاول وهو لمن له قلب سليم وكذا ان كان  
 تقديم البتة على الخبر واجب اذا انتفى الاعراب اللفظي لا يطلق الاشياء  
 في الله كان وخبرها جميعا ولا قريته تدل على ان احدهما الله والآخر  
 هناك او عند انتفاء الاعراب اللفظي فيهما جميعا لا يجوز تقديم  
 الخبر على الله بل تقديم الله ما بيننا لك انما خبر كان الفتى هذا القسم  
 يوزن

القبشرى موسى او كان هذا ذلك وقد حذف جواز كونه معا  
 مقابلا لوجوب حذفه في قوله ويجب حذفه **تأمل** اي عامل خبر كان  
 وهو اي عامل خبر كان لفظ كان لا خبر كان واخواتها يعني ان هذا  
 الحذف ليس بحرف ويعد الى كان واخواتها بل يكون مفعولا بكان  
 فقط لانه لا يحذف من هذه الافعال الى الالف الناقصة الناصبة  
 لغيره الا كان فانه مفعول للحذف بها وانما اختصت بهذا الحذف يعني  
 انما جعل هذا الحذف مخصوصا بكان من بين اخواتها كالمش التعليل  
 تدفوا لجنتها على معان متعدي دون سايرها فكانت ام البتة  
 فتوسع في استعمالها بالحذف وغير لان دائرة الاصل اوسع **في مثل**  
 متعلق بقوله وقد يحذف **الناس** مبتدأ اللام فيه الجنس والاستفراق  
**منه** خبر **يا ساجد الله** متعلق بالخبر لقوله تعالى لكل نفس تحزى  
 بما كسبت ولما قيل والعباد افعالها يشاؤون وعليها يعاقبون  
 يعني افعالها اختيارية **ان خير اخبر وان شر شر** وفي الرضى  
 اعلم ان يجوز حذف كان مع الله بعد ان لو نحو لا تخلق وان  
 راجلا ولو فارسا اي وان كنت وكنت وتصور رجل ولو  
 راجلا وان راجلا انتهى ومن قوله ام اطلبوا العلم ولو بالطين  
 ان ولو كان العلم بالطين او وان كنت بالطين وتصدق ولو  
 بظلف صرق واولم ولو بشاة **تأمل** اي مثل هذه  
 الصورة المراد بها هذه الجملة لانه لا فرق بين ان يقال وهذه الصورة  
 وان يقال هذه الجملة ان كانا المشار اليه جملة واحدة كذلك وهي  
 ان الصورة المذكورة ان يحذف بعد ان ثم فاء بعد اسم يعني ان







فيكون الحذف قياسا لاسماء **أنت** **منطقا** **انطلقت** **أنت** **منطقا**  
 منطلقا وانما خرج منها اصله دون القسم الاول للاختلاف في دون  
 الاول وتبينها على ان الحذف عند ما ذهب اليه البصريين **وقال الحنف**  
**وانما يتن** تقدير هذا المثال بقوله **أي** **لأن** **كنت** **دون** **المثال** **السابق** **لأن**  
 منها **أنت** **الرد** **على** **الكوفي** **ين** **حيث** **جعلوا** **أن** **المفتوحة** **في** **هذا** **المثال**  
 كلمة **شرط** **كالسورة** **والتي** **على** **أن** **أما** **حذف** **مفتوحة** **وانما** **اختار** **مع**  
**لأن** **أما** **المسورة** **كما** **المفتوحة** **في** **وجوب** **الحذف** **بعد** **حالا** **لأن** **المسورة** **لا**  
**خرج** **ابن** **مالك** **انتهى** **فأصل** **أما** **أن** **عند** **البصريين** **لأن** **كنت** **مسورة**  
 باللام **للجاءة** **وهي** **متعلقة** **بقوله** **انطلقت** **حذفت** **اللام** **لجاءة** **جواز**  
 قياسا **لأن** **حذف** **حرف** **الجر** **من** **أن** **المعندية** **والمشددة** **قياس** **في** **من**  
**أن** **كنت** **ثم** **حذفت** **كلمة** **كان** **وحذف** **جاء** **من** **الضمير** **من** **لنت** **اختص**  
 فانقلب **الضمير** **للتصل** **بكت** **بعد** **حذف** **من** **انفصل** **لا** **يجوز** **أن** **حذف** **على**  
 وحذف **يجوز** **بفصل** **الضمير** **مثل** **أنا** **والشر** **وزيد** **لفظة** **ما** **بعد** **أن**  
 في **موضع** **كان** **بعد** **حذف** **ليكون** **موضعا** **عنها** **أد** **عن** **كان** **فصار** **أن** **ما**  
**أنت** **وأدعت** **النون** **أي** **نظن** **أن** **بعد** **قيل** **بها** **جاء** **في** **الميم** **أي** **ميم** **مألف**  
 النون **من** **الميم** **في** **الخروج** **وابقى** **الخبر** **أي** **خبر** **كان** **على** **حال** **منصوبا** **وكذا**  
 اللام **منصوبا** **بمفعول** **بها** **ملا** **الحذوف** **فصل** **ذلك** **التركيب** **بعد** **هذا** **العمل**  
**لأن** **أنت** **منطلقا** **انطلقت** **برفع** **اللام** **ونصب** **الخبر** **كان** **لم** **يحذف** **كان** **و**  
 هذا **العمل** **على** **تقدير** **فتح** **الهمزة** **في** **أما** **أنت** **وأما** **تقدير** **كسر** **ها** **أد** **كسر**  
 الهمزة **كما** **هو** **عند** **الكوفيين** **في** **التقدير** **أي** **فأصل** **أما** **أنت** **أن** **كنت** **بفتح**  
 الشطر **لأن** **الهمزة** **فيها** **مسكورة** **منطلقا** **انطلقت** **فعل** **مبنى** **الضمير**

نايبه قوله ما على ما سبق ايضالا بالاول نايبه يعني ففعل بالثاني ما فعل في  
 الاول من حذف كان وتجرى بعض لفظ ما مكانه في مقام النون بالميم و  
 انفصال الضمير المتصل بعد حذف كان من غير فرق بين العملين في ال  
 للموضعين الا حذف اللام من الثاني اذا لام فيساي في الثاني فيحذف  
 فالحذف فيهما على المعنى لان حرف الشطر في الثاني لم يغير معنى كان الدال  
 على الماضي فيها واقصا الحذف في ابيان اصله على الاول اي على ان يكون الهمزة  
 مفتوحة ولم يتعرض لبيان اصل ما يكون الهمزة فيه مسكورة لانه اي لا  
 الاول **الشهر** **ولان** **الفقعة** **اخف** **اسمها** **أعد** **بها** **بأن** **عقب** **بأن** **كان**  
 محمد مشابها بالضمير المتعدي مثل بلا ولسطة ولان معنى الفعل فيه كدو  
 اما لا التي لني للنس وما ولا الشبهات ليس فشايرة الاول الفعل  
 بالوسط والآخرين به بالتصويب بالضعف لكونه غير منصرف وهو  
 ليس **واخواتها** **أي** **امثالها** **واشبا** **هولما** **استعرف** **في** **قسم** **لحرف**  
 لا تعرف عن قرب ان واخواتها وانما انتصبت لم ان واخواتها يشبهها  
 بالمفعول في وقوله بعد ما يتضح ودل المرفوع لاني كونه في قوله من الله  
 بدونه وقد من تحقيق في المرفوع **هو** **فصل** **او** **بستلا** **وما** **بعد** **خبر**  
 والجملة خبر لقول **لم** **المستند** **الي** **الذي** **استند** **اليه** **بعد** **دخول**  
 اي بعد ان لو اخرجوا اخذتها **استند** **الي** **بها** **واعلم** **انه** **يجوز** **حذف** **خبر**  
 ظنا كان كقولهم ان ما لا وان ولذا اي ان لهم ولذا او غيره كقوله تعالى  
 ان من كفروا ويصدون عن سبيل الله الآية ان هلكوا واما الهمزة فيجوز حذفه  
 اذا كان ضمير الثاني في الخبر الفروية او غيرها كقولهم ان ربنا قائم في انزل  
 قائم وكقولهم وليت ونعت الهمزة سبابة اي وليت ويجوز حذفه ايضا



اذ لم يكن ضد الشان الا ان حذف في خبر الشان اكثر ذكر شارج الوبية  
 وغيره وجماعتها الباقية متعلق بقوله اندفع من معنى البعدية بيا  
 ما في قوله بها والدخول فيما سبق في بحث خبرها واخواتها في المرفوعات  
 وفي بحث خبر كان واخواتها في المنصوبات لانه لم يذكر خبرها في المرفوعات  
 صريحا بل اوجبه في الفاعل كونه افعالا ولم يدريج الخبر في المفعول لانه  
 ليس على رسمه وهو ان يكون فضلة في الكلام يحذف كلها وفيه نظر  
 اندفع انتفاض هذا التعريف اي تعريف ان ههنا اي في المنصوبات  
 ايضا اي كما اندفع انتفاض تعريف خبر كان وخبر ان في محله بحث  
 بمثل ابوه في قولك ان زيدا ابوه قائم وقولك ان زيدا قائم ابوه  
 بان يصدق على ابوه انه المستند اليه بعد دخول ان واخواتها ولم يصدق  
 ان لم ان واخواتها يعني اندفع هذا بما عرفت **المنصوب بالان**  
**لنفي الجنس** اورده عقيب باب ان كونه فمرة لان لنفي الجنس مشابهة  
 بان وقد سبق تحقيقه وقد مضى على بيان خبرها ولا يكون عند متبوعه  
 فصل اول من فصاين وقوله لنفي الجنس احتراز به عن التثنية يعني ليس  
 والمراد بالمنصوب ان يكون منصوبا لفظا او تقديرا اي لنفي صفة الجنس  
 وحكمه يحذف المضاف لان النفي بها الصفة والحكم فان المقصود في قولك  
 لا غلام رجل ظريف نفي ظرفة غلام الرجل كما كانك قلت لا ظرفة غلام  
 الرجل فكان النفي بها الصفة والحكم ولكن حذف اختصارا وانما لم يقل  
 في هذا الموضع لم لان النفي للجنس مع انه احصى كما قال هو نفسه لم ان وكما  
 قال صاحب اللباب ههنا لم لان النفي للجنس لقلة النصب في لم لانه لا يجر  
 كنه ولا اكثر من المنصوبات كما ان لم ان واكثر منها فلا يصح جعل

اي جعل اسما مطلقا او سوا وجد شرط نصبه او لا من المنصوبات  
 لاحقيقة نصب على التمييز ولا لا لئلا لتأكيد النفي في قوله ولا يصح  
 بان يكون كل من المنصوبات وحوظ ولا حكما عطف على حقيقة بان  
 يكون اكثر من المنصوبات كما في باب ان وكان فيكون للاكثر حكم  
 الكل فيكون كل من المنصوبات كما في البابين بل المنصوب من اقل ما  
 عده اي من غير المنصوب لان ما دخلت هي عليه ثلثا قسم على ما بينا في  
 المنصوب منها قسم واحد فيكون اقل فلا بد من التعبير بغير المنصوب  
 بها بخلاف ما عده من المنصوبات بيان ما في ما عده فان بعضها اي  
 بعض ما عده فتانيث الضمير باعتبار المعنى وان الوصول لم يكن كلمة  
 كالبعض من المنصوبات لفظا او تقديرا كمن ان الا ان اكثر منها اي  
 كما اذا كان منصوبا لفظا او تقديرا واما ما كان مبنيا فليس بمنصوب  
 لفظا ولا تقديرا فلم يعد من المنصوبات فكان اكثرها منها قاطبة  
 فاعطى للاكثر حكم الكل وهو كونه منصوبا لفظا او تقديرا فعد مني  
 للنقول اقل منها اي جعل كل ما من المنصوبات بخلاف معنى محاذ  
 بعلاقة الجزئية وفي الرضى لان كلامه في المنصوبات وجميع ما  
 لم لا المذكور ليس منصوبا بل بعضه مبني انتهى فلا يعد البني  
 من المنصوبات ولا يبعد توفيق لما سبق من غير المنصوب منها  
 والمنصوب في لا النفي للجنس اقل اقل لم لا هو المنصوب بها لفظا  
 او تقديرا كما لمضاف نحو لا غلام رجل في الدار ولا ثوبا ابني رجل  
 هو جودان وشبهه بالجملة عطفت على المضاف اي وكشبهه للمضاف  
 هو لا اخيرا من زيد جالس عندنا او محلا كما هو مبني على الفتح او



أي على ما ينصب نحو لا رجل في الدار فإن وجلا وان لم يكن منصوبا  
لفظا أو تقدير إلا أنه منصوب بحلا ولا يجوز العمل على محل نحو لا  
طريقا بالنصب كمالا على محل القريب ولو لم يصحح يعتبر الأعراب  
الحكيما جاز العمل عليه وأما ما هو مرفوع لفظا أو تقدير إذا كان الوقع  
بعد هذه معرفة نحو لا زيد ومضافا إليها نحو لا غلام زيد أو وقع خبر  
بينها وبين ذلك اللام نحو لا في الدار رجل على ما يأتي فليس لها إلا  
هذه لعدم عملها من النصب أو البناء فيه أي فيما كان مرفوعا بعد هذا  
الخرج ليس إلا العامل المعنوي فعل هذا يكون كله من المنصوبات لأنه  
منصوب لفظا وتقديرا أو محلا فيجوز التعبير عنه بان يقلل  
لنفي الجسمة **هو سند** **يد** **بغير دخول** أي يخرج به أي بقوله بعد دخوله  
مثلا بوه أي مكان مسند إليه قبل دخوله إليه ولم يكن منسوخا  
بدخوله في بابق على مكان عليه أيضا في غلام رجل بوه قائم وفي  
غلام رجل قام أبوه لما عرفت فيما سبق من معنى الدخول والبعد  
وهذا القدر أي مقدار ان يقال هو مسند إليه بعد دخوله كاف في  
حدسهما كما أنه كاف في سائر الحدود بحيث لم يحتاج إلى قيد آخر  
مطلقا أي ويكان منصوبا لفظا أو تقدير أو محلا لكنه أي إلا أنه  
لما أراد جحد المنصوب بها منه أي على هذا الحد قوله **يليه** **اليعين** ما  
هو المنصوب منه ولكن له شروط ثلاثة لأن يقع بعدها فصل  
بقوله يليها أي يلي المسند إليه لفظا لا يشترط أن الضمير المستكن في  
يليه يرجع إلى قوله المسند إليه والبارز يرجع إلى لا أي يقع المسند إليه  
بعدها أي بعد هذه بلافاصلة بينهما بشئ لأن معنى الأولى إلا

يكون بلا فصل والثاني تنكير المسند إليه بينه بقوله **تلك** والثالث أنه يكون  
**مضافا أو مشبها** **بها** بالمضاف وإذا اجتمعت هذه الشروط الثلاثة ما  
استحقها جحد لا هذه ناصبة لاسمها والأفلا لأن انتفاء الشرط  
الشروط في تعليق متعلق بقوله أو مشبها في تعلق المضاف بشئ  
هو أي ذلك الشئ من تمام معناه أي يكون ذلك الشئ متمما لمعنى  
ذلك المتعلق حتى إذا لم يذكر لا يتم معناه ويكون ناقصا عن  
يشبه المضاف في كونه الأول عاملا في الثاني كما أن المضاف عاملا في  
المضاف إليه وفي كون الثاني متمما ومخصصا للأول كما أن المضاف  
يتم المضاف إليه وتخصصه مثل الأخير من زيد ولا عشرين  
درهم لك هذه المذكورات من القيد الثالثة التي هي الولي والتكثير  
والإضافة أو شبهها أحوال متردفة أي متتابعة بعضها آخر  
بعض قد سبق معنى الأحوال المتردفة من الضمير الجور في اليه  
وقوله المسند إليه فان للبارز والجور مفعول ما لم يسم فاعله قوله  
السند فيكون الأحوال مبنية هيئة الفاعل والحال الأولى التي  
هي قوله يليها منه أي من تلك الضمير لأن الأولى صفة المسند  
السند إليه فيكون الرابع إلى ذي الحال الفاعل المستكن في يليها  
وان وقع بينهما فصل أو الحال الأولى حال من الضمير الجور في  
قوله دخوله الرابع إلى المظنة لا يكون للحال يجب صاحبه وهذا  
أو فيكون الرابع إلى ذي الحال ضمير المفعول لأن الولي ليس  
مفعولا للأول سلا المعنيين واحد فعلى الأول العامل في الأحوال  
يها المسند إليه وعلى الثاني العامل في الحال دخوله لأن العامل ملحق



في الحال هو العامل في ذي الحال وما بقي اي والحال ان البقيات حالان من  
 الضمير المرفوع المستكن في يليها الرجوع الى ذي الحال على تقدير الاول وح  
 يكون للحال الاخير ان قد دخلين لان للحال الاول اذا كان حالاً من الضمير  
 في الحال الاول يكون متداخلاً لا مترد فالحال لا يكون له صاحب و  
 العامل في فيها هو يليها لما قلنا انما مثل مبتدأ مضاف **الغلام** في خبر  
 لانه يحذف كثير او حذفت مثال لما كثر مثال خبر لا يليها تنوع مضاف فوقع  
 في بعض النسخ قوله لا غلام وجوز ظريف فيها يعني يذكر خبر لا هذه وقد  
 عرفت تفصيلاً في بحث المرفوعات تحقيق قوله فيها ان اذ دته فاربع  
 اليها بقية لا لئلا يطول الكتاب **ومثل العشرين** **دمج** **الشبه** كقولهم  
 على قلة لان ذكر خبر لا هذه قليل مثال لما يليها تنوع مشبه بالمتعارف  
 سبق تفسيره وقوله لك بناء على النسخ المشهورة وهي ما يكون  
 فيه حذف خبر لا هذه كثيرة من تنوع اما المثالين كليهما يشهد به  
 الكلام ان التبر في المثال الاول محذوف في بقية كونه مذكور في الثاني  
 لان الخبر المذكور في الثاني يصلح ان يكون خبراً للاول ايضا فيكون  
 تقدير الكلام لا غلام جعل لك فلا يستبعد كما قال البعض بل مراد السامع  
 ببيان ان الاول على التبعي لا الكثرة والثاني على التبعي لا الاقل تدبر و  
 كن منصرفاً ولما قطع من بيان شرطه ما يكون له لا منصوباً  
 ان دان يبين كونه مبنياً الآية قد بيان النصب كقول الاعراب  
 اهلوا ولان في بحث العرب ايضا فقال **وقال** **ادى** **السند**  
 الا ان البناء ايضا شرطه لثبته ان يلى السند في لفظة لا وان يكون  
 غير مضاف ولا يشبهه على ما فهم من بيان المصير والشج

انه ايضا بقدره

ايضا بقوله اي يليها لعلها لا تتعلل وفي قوله اي السند اليه اشارة الى ان  
 الضمير المستكن يصلح الى قوله السند اليه في التعريف لا الى قوله المنصوب  
 بل لانه لا يكون مبنياً فلو رجع الى الاستقيم اي ان كان السند بعد دخولها  
 انه بعد دخول لا عليه غير واقع على الاحوال المذكورة لانه لا يشبهه فيكون  
 منصوباً بل كان السند اليه بعد دخولها مفرداً بانتفاء الشرط الاخير  
 فقط ولم ينتفي الشرطان الاولان **دمج** **القول** والتكثير وهو في الله  
 الشرط الاخير كونه اي السند اليه مضافاً او مشبهاً به لان المراد بالمفرد ههنا  
 ما ليس بمضاف ولا يشبهه لان المراد بالمفرد ههنا ما ليس بمضاف ولا  
 يشبهه كما سبق الشارح بتقسيم نفسه اي يليها كونه غير مضاف ولا يشبهه  
 قد سبق تفسيره وبيان اعربها بقوله ليرتب عليه اي على الشرط متعلق  
 بفهوم الكلام اي انما فسرناه بقولنا اي السند اليه لان المنصوب لا يبنى  
 واذا رجع لم كان المستكن فيه الى السند اليه ايضا يترتب عليه الجزاء  
 بالشرط قريباً ما فهموا اي اللم السند اليه مبنى على ما ينبغي  
 من القصة والالف او اليه او المستكن لا يبنى على الف لان ما  
 بالالف لا يكون الا مضافاً نحو اياه فبقى ما به البناء ثلثة فانه اي  
 السند اليه **لو كان مفرداً معرفة** ولم يكن بعد الافراد كونه  
**فكان مفرداً كونه** ولكن كان **مفجوقاً** لا فحكمة غير ذلك كليمي و  
 قوله على ما ينصب به اي على مكان ينصب به المفرد قبل دخول لا  
 هذه عليه يشير الى ان هذا الكلام يعنى اطلاق النصب عليه بجاز  
 بعلاقة الكونية لان وجود هذه السرايط لا يكون منصوباً بل لا يكون  
 الا مبنياً والى ان ينصب مسند الى ضمير المفرد وهو اي مكان ينصب به

القول



المفرد الفتح في الوجدان الاعراب المفرد المنصرف بالحركات نسوة  
 كان الواحد منصرفا نحو لا رجل في الذر او غير منصرف نحو لا امير  
 في الذر والاسم عطف على الفتح في جميع الموقوتات السالم لان نصبة  
 على حين فيكون نصبة بالاسم عند اليهود بلاتون لان التوئين لا يدخل  
 للبيئات سواء كان البناء عارضا او لا لانها من خواص المعربات فهو  
 لا مسلمات في الذر والمما في بفتح بلا تنوين والياء المفتوحة  
 ما قبلها في المشتى اي في التثنية والياء الكسرة ما قبلها في الجمع المذكور  
 السالم فان كلا منهما مبني على ابناء لان نصبتا بالياء خذافا  
 للمبرد فان عنده لا يبنى المشتى والجمع على التاكيد لان التوئين لا يبنى  
 دليل الاعراب نحو لا مسلمين لك ولا مسلمين لك ونحو اي يريد  
 المعنى بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضاف اليه لعل سبق فيدخل فيه ان  
 قوله المفرد المشتى والجمع على خلة اذ لم يكونا مضافين في بيان كما  
 ذكرنا وانما يبنى ان السند اليه بعد فعل لا هذه عند وجود الشرط  
 لتتم معنى الاستفراقة وسقط التنوين ايضا لان الله للكتبة  
 وهو من خواص المعرب اذ معنى لا رجل في الذر لا من رجل فيه  
 للطلب بقوله اللان من بين السؤال والجواب لانه اي لان قولنا من  
 رجل في الذر جواب لمن يقول سائل هل من رجل في الذر حقيقة او  
 تقدير افعضا فخذت لفظ من من الجواب فتضمن معناها مني  
 لان المبنى هو كل لم ناسب مبني الاصل وينو وجه المناسبة  
 بنسبة اوجه على ما يجب تحقيقا تعليل الحذف يعني ان حذف من من  
 الجواب المفرد التحقيق وانما يبنى لم لا هذه على الحركة مع ان الاصل

البناء السكون فارقا بين البناء الاصل والبناء العارض وعلى ما ينصبه  
 به يكون البناء اي بناءه على حركة كما الفتحة في المفرد الواحد والتثنية في  
 الجمع للموقوتات السالم او حرف كالياء في التثنية والجمع المذكور السالم  
 على نحو النكتة في الاصل قبل البناء يعني يكون لم لا هذه مبنيا على  
 حركة كالفتحة والكسرة او حرف كالياء استحقاق الاسم قبل ان يكون لم لا  
 هذه لان المفرد المنصرف يستحق الفتحة في التثنية والجمع الموقوتات  
 الكسرة والتثنية والجمع على حدها الياء والذات البناء يبنى ان يبنى على  
 ما استحقاقه في الاصل ليكون للمركبات البناءة والجمع في البناءة موا  
 موافقة للاعرابية من حركة او حرف ولم يبن مبنيا لفعل الاسم  
 مضاق ولا الاسم المضارع له على ما سبق لان الاضافة لما كانت من خواص  
 لهم وكونها ثرية يعني تحريفا او تخصيصا او تخفيفا فخرجت  
 الاضافة بحالت التثنية فيصير الاسم اي لم لا هذه با بالاضافة  
 مائلا اي متوجها الى ما يستحق في الاصل اعني الاعراب لان الاسم  
 مطلقا اصليا في الاعراب لوجود المعاني المقترنة للاعراب الفاعلة  
 والمفعولية والاضافة فيه مع ان الاعراب حينها مؤكدا بالاضافة التي  
 هي من خواصهم ولان لا يكون المضاف مبنيا الا نادرا نحو خمسة عشر  
 لانه يلزم من ابناء جعله ثلثة اشياء واحدا ذلك مستلزم جدا فوجب  
 ان يكون المضاف او شبهه معربا عملا بالاصل وان كان ان السند اليه عطف  
 على قوله فان كان مفردا بعد دخولها اي بعد دخولها لا هذه عليه مفردا  
 موقوتة بانسقاء شرط التنوين لا بانسقاء الا فرادى مفردا معرفة او مضاف  
 اليه او كان السند اليه مقصولا بيمين الظرف مرفوع محلا على انه مفعول



ما لم يسم فاعداً اي بين ذلك السند اليه وبين لا عطف على الجرم وفي بين  
 باعادة الجاني المعطوف باستقاء شرط الاتصال يعني يقع فصل بينهما  
 بالاستقاء التعريف ولذا قال الشارح على سبيل منع التعلق اي لا يخلو من  
 ان السند اليه مفرد معرفة او مفصول او منفصل ويجوز ان يكون  
 المفصول مفرد معرفة ايضا سواء كانا في المعرفة والمفعول مالا يسببان  
 مع استقاء شرط كونه اي السند اليه مضاف او مشبها به يعني لا يكون المور  
 للمعرفة ولا المفصول مضافا ولا مشبها به ولا ينبغي هذا الشرط بل يكون  
 كل منهما مضافا او مشبها به وهي اي هذه الصور ست صورت  
 صورة بالقسم العقلية لان السند اليه اما معرفة او توكيد والاول  
 اما مفرد او مضاف نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا غلام زيد في الدار  
 ولا عمرو بالجمع عطف على زيد اي ولا غلام مرفوع فهذه اثنان والثاني  
 اما مفرد مفصول او مضاف مفصول نحو لا زيد في الدار ولا عمرو  
 ولا غلام زيد في الدار رجل ولا امرأة ولا في الدار غلام رجل  
 ولا امرأة بالجمع ايضا فهذه ايضا اثنان والاول ايضا اما مفرد  
 مفصول او مضاف مفصول نحو لا في الدار زيد ولا عمرو ولا  
 في الدار غلام زيد ولا عمرو بالجمع فصارت صورة المعرفة  
 اربعة اثنان منها بالمفصل واثنان منها مع الفصل وصورة  
 التوكيد اثنان فقط وهي ليست الا مفصولين فصلا والجمع  
 بسنة فالانساب ان لا يفضل بين امثلة المعارف وكان  
 اذ ان يكون صور المفصول اربعة وغيرها اثنان ولذا  
 قيل اربعة منها في المفصول واثنان منها في المعرفة وكل وجه

في الدار رجل ولا امرأة ولا في  
 الدار غلام رجل ولا امرأة

وجوب جواب الشرط في جميع هذه الصور الست الرفع فاعل وجوب  
 لرفع الاسم الذي وقع فيه على الاستدراك اي على انه مبتدأ مرفوع بالعلل  
 المعنوية لان لا اذ لم يعمل فيه وجوب ان يعمل العامل المعنوي واما وجوب  
 الرفع على الاستدراك في المعرفة مفردة كانت او مضافة مفصلة كانت  
 او غير مفصلة يعني باقسامها الاربعة فلا متناع تفوق اثر الاستدراك  
 لجنس فيها اي في هذه المعرفة فان الشرط لا يؤثر في مدلولها من النصب  
 او البناء هو الجنس او الاضافة والمولى وذا غير موجود في المعرفة مفرد  
 متصلة او منفصلة مفردة او مضافة واذا لم يوجد فلا يؤثر فيها  
 اثر في الجنس فوجب الرفع بالاستدراك الرجوع الى اصله كونه لا هذه  
 دونها المبتدأ واما وجوب الرفع بالاستدراك في المفصول طريق التوكيد  
 للمفصلة وهذا التعليل يجري ايضا في المعرفة المفصلة فاضعفت  
 هذه عن التاثير مع الفصل لان الشرط على ما سبق في تاثيرها اعرابا و  
 بناء الولى فلما لم يوجد بالمفصول لم تقدر على العمل فيها هو بعيد عنها  
تكرير اي وجوب تكرير اسم لافيه اشارة لان قوله التكرير معطوف على  
 الرفع والى ان التكرير فيه عوض عن المضاد اليه لكن الى الا انه يكون التكرير  
 مطلقا بحيث لا يجب ان يكون بعينه او يشترط ان يكون الثاني عينا  
 الاول مثل ان يقول لا زيد في الدار ولا زيد بل الشرط تكرير الاسم لا التكرير  
 الشخصي فتاثيره على مطلق ولا يقل المارد التكرير النوعي  
 الشخصي اما وجوب التكرير في المعرفة مطلقا مفردة كانت او مضافة  
 مفصلة او غير مفصلة ليكون التكرير كالعوض عما في التكرير  
 وفي بيان لما في قوله تعالى في الاحاد لان هذه موضوعات في الاحاد



وذا لا يكون اللفظ الجناسا واذ دخلت على المعرفة فأت هذا المعنى  
 لأن المعرفة في الفرد لا تنفي الأحاد فينبغي أن التكرير يكون عوضا  
 فأت أو بالتكرير يوجد في الجملة في الأحاد لأن في التكرير التعدد و  
 أما وجوب التكرير في النكوة للفصوله ولأنه بعد فيها في الأحاد كما في  
 صورة الولد يتكون هذا الكلام مطابقا لما في سوال حقيقى وتقدر  
 قولك هو هذا الكلام جواب له من مثله بيان لما في قوله ما  
 هو قول السائل تحقيقا وتقديرا أو فرضا الموافق الدار وجله  
 امرأة واجب لاني الدار رجل ولا أمه فكرر في الجواب ليكون  
 مطابقا للسؤال لأن فيه يجب التكرير وهذا التعليل أي المطابقة  
 بين السؤال والجواب جار على وزن غان أي مجرى في المعرفة  
 باقسامها الأربعة أيضا فكما هو جار في التكرير فكانه قيل ان  
 في الدار أم عمر فاجيب لان يد في الدار ولا عمر وكذا غيره  
 من الأمثلة **وهو قضية بالرفع** لأنه خبر مبتدأ محذوف أي  
 هذه قضية حذف المبتدأ لوزن الارتفاع عليه مثل قوله  
 من غير دام إلى هذه رمية من غير دام أي هذه رمية  
**حسن لها الواو للحال** ولا تنفي للنسب وأبا حسن نسبه  
 ولها الجاه والمجرب والجملة خال من الخبر بالواو والضمير من  
 مثل قوله هذا زيد قائما والعامل فيها معنى الانشائية والتبعية  
 المضمومة من المظهر هذه أي لهذه القضية قول الصابية  
 رضي الله عنهم كانوا يقولون عند القضاء وعنده الحكم رض  
 وليس على رض حافرا هذه أي هذه قضية لا قاطع فيها  
 له

غير هو

لقله

لقله وم اقضاكم على واخر ضام في بكذا سمعته هذا أي قول الله  
 ونحو قضية ولا أبا حسن لها مبتدأ قبل جايه **وخلل دخل مقدر** بان  
 يكون الواو في الاستيفاء على قوله متعلق بقوله **دخل وان كان معرفة**  
**وجبل رفع والتكرير** بان **يقول** بان يقال هذا التعريف غير جامع  
 لخروج مثل هذا القول منه **فان لم لا وهو قول** أبا حسن فيدان  
 في هذا القول معرفة لأن أبا حسن كنية على رضي وهو ما عند  
 بالاب أو الام وهي من لقا أقسم العلم لأن أقسمه ثلثة كنية  
 ولقب وعلم شخص كلهما معارف فيكون قوله أبا حسن معرفة  
 والحال أنه لا دفع فيه ولا تكرر فانه يقتض التعريف به اما  
 عدم التكرير فيه فخطا واما عدم الرفع فلأنه لو رفع لقل ولا يؤن  
 بالواو لاد الالمام الستة إذا اضيف إلى غير ما المتكلم يكون رفعها  
 بالواو وكما سبق بل هو أي قوله أبا حسن منصوب لأن نصبا أيضا  
 يكون بالالف بغير مكرر وهو فاجاب المصنف عن أي عن الدخول  
 المقدر بأنه أي بان هذا القول **متأول بالنكرة** فلا يرد نقضا على  
 التعريف بان غير جامع يخرج مثل هذا القول عنه ولذلك الله  
 التأويل أما بتقدير المثل فيكون من باب حذف المضاف وإقامة  
 المضاف إليه مقامه أي ولا مثل أي حسن لها فيكون مبنيا على  
 المنفرد لأن المثل لتوغل في الأبرام لا يتصرف بالاضافة إلى المعرفة  
 فيكون لم لا ههنا من التسم الثاني فحذف المضاف وإقامة  
 المضاف إليه مقامه فاخذ حكمه فضاء كانه مبني على الالف التي  
 في تحت الفتح وج قوله أبا حسن على تعريف والمراد به رضي الله عنه

الله عنه



فالعن هذه قضية لئلا انه لا منزلة او يتاويله بغيره على وزن  
 حيدر وهو القضاة بين الحق والباطل فالطلاق الفصيل على  
 من قيل رجل عليل لا شئ ان على هذه الصفة اي بالفصل  
 بين الحق والباطل لانه كان فيهما كلاما على ما قال النبي  
 الله تعالى على السلام افعيكم على رضى فكانه قيل هذه قضية لا فصل  
 فصار قوله احسن كاسم الجنس المفيد معنى الفصل والقطع  
 قالوا كل عون موسى يعنى من قيل ذكر الله وارادة الصفة لشئ  
 صاحب ويرى هذا التاويل اي تاويل الثاني ايراد حسن نحو الله  
 ونصب ابا ايضا لان اشتراكه كنية بالرفع والتعريف الكلامين يعنى  
 ابو الحسن مثل ابو الخطاب فمعرضه لان انما ان تنوينه للتكثير  
 لانه لو لم يكن للتكثير لما عرضوا على هذا المشهور فالترامهم  
 بنزع اللام ليس الا قصد التكثير فاما قال لان الظاهر الجواز  
 ايراده بالتكثير ايضا كنية له رضى الا انه الظاهر ايراده باللام  
**الحجة الاولى** لان العمل القوي وبالحيلة يتوصل الى  
 المقاصد بحال القوة فقبل في تفسيره مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم  
 ولا خلاص من مصيبة الله تعالى الا بعصية وعونه ولاقوه  
 ولا طاعة ولا قدرة على طاعته وعبادته الا بعونه وتوفيقه  
 وقيل لا حول عن المعصية ولا قوه على الطاعة الا بتوفيق الله  
 تعالى او رجوع لنا عن المعاصي ولا طاعة لنا على مشيائنا الذين  
 مما امرنا الله تعالى اي فيما كورت فيه لفظه لا هذا التفسير للترامهم  
 ان هذه الاقسام الالهية غير مختصة بها بل تجري في كل موضع

يوجد شمول

يوجد شمول لثلاثة ان يكون لفظه لا مكنى وان يكون التكرار ليعلم  
 بالعلم وان يلى كل منهما مكنى مفردة وبيان الشارح الاول قوله  
 في كورت فيه لا والثاني ان يقول على سبيل العطف والثالث بقوله  
 وكان عقيب كل منهما مكنى بالافضل بينهما وبينها واما ايراد تلك  
 التكرار فستفاد ايضا من المثال يجوز فيه **سنة او** بحسب اللفظ  
 لا بحسب التلفظ لا بحسب التوجيه وبيان الحال فانها اي فان  
 الوجوه في هذه الصورة بحسب التوجيه تزيد كما في اثنان الو  
 الوجوه مستفيدة يعنى من بيان الشارح في اثنائها تفيد فانها على  
 ما بينه تكون تسعة واعتبر اللفظ والتوجيه لانها في الاقوال  
 صارت خمسة وفي الثاني زيدت عليه واما عند العقل اثنان  
 واما معربان واما الاول مبنى والثاني معرب منصوب ولم  
 يوجد عكس وهو اعرب الاول مع نصب وبناء الثاني واما  
 القول الاول مبنى والثاني معرب مرفوع وعكس هذا وهو  
 اعرب الاول مع رفع وبناء الثاني فالقياس ان يكون  
 ولما سقط ما كان الاول فيه معربا والثاني مبني لعدم وجود  
 شرط نصبه حكما سبق الوجوه بحسب اللفظ خمسة الاول من تلك  
 الوجوه اي فتح الاول والثاني يعنى بناؤها على الفتح  
 ان لا حول ولا قوه الا بالله بانيها على الفتح فيها بناء على ان  
 يكون لا فيها اي في كل واحد منهما النفي الجنس فيبنى لهما على الفتح  
 كما انفردت كل واحد منهما عن صانعيتها ولاقوه مع ان لا فيه  
 لئلا الجنس واسمها مبني عطفا على لا حول عطفا مفرد بدل من



قوله عطف بدل البعض على مفردة لان لاحول مفردة غير جملة وكذلك  
 لاقوة وخبرها او خبر لاحول كانه اصل لان المعطوف عليها اصل الجملة  
 اما لاحول ولاقوة موجود الابل الله والخبر قط وهو قول الابل الله هو  
 الله المستثنى الفرع المعرب باعراب المستثنى منه المحذوف في القائم مقام  
 متعلق لانه ظرف لا بد من متعلق هو في الحقيقة خبر فيكون جملة واحدة  
 واحدة فيكون في قوة لاشئ لها الابل الله او عطف جملة على جملة  
 عطف على قوله عطف مفردة اي لاحول موجود الابل الله ولاقوة خبر  
 موجود الابل الله محذوف خبر الجملة الاولى استغناء عنه او عن خبر  
 الجملة الاولى بخبر بقرينة كونه خبر للجملة الثانية مذكور واخر  
 واختص المحذوف بالاول مع ان الاول ان يكون المحذوف في الثانية  
 ليكون السابقة قرينة للاحق ليكون اول لافيد اجالا واهلهم وثالثا  
 تفصيل وتفسير وذا وقع في النفس والذات ان المساق بعون الله  
 اعلم من ان المساق بلا تعجب الثاني من تلك الوجوه فتح الاول  
 يعني بناء الاول على الفتح **نصب الثاني** اي لاحول ولاقوة الابل الله  
 بالله واما فتح الاول اي اما كون الاول مبنيا عليه فلان الاول  
 لنفي الجنس وهو لم مفردة تكرة قد وليها فيني على الفتح واما  
 نصب الثاني فلان لا الثانية مزينة لا زائدة لتأكيد النفي لان  
 المعطوف على المنفي يكون منفيا ايضا فيكون حرف في الله ظرف  
 فزيدا وفائدة تها التأكيد للنفي المستفاد لولا كانه في  
 ما جاني زيد ولا عرف ولانه اذا قيل وعمر بدون الاستفاد  
 عدم محي محي وايضا وتزيد لافيد فيكون نمبا والثاني هو

قوة معطوف على الاول الذي هو حول يعني معطوف على لفظة وا  
 فيكون اي ذلك الثاني منصوبا على لفظة او على محل القرب السابق  
 ان له محلين محل قريب وهو منصوب بلا ويجل بعيد وهو  
 مرفوع لمساواة حركته حركة الاعراب قد سبق تحقيقه فيكون  
 المحل عليها كما يجوز على الحركة التعريبية وهو ان يقدى لهما اي  
 الاسمين المعطوف احدهما على الاخر خبر واحد لان العامل فيه لا  
 الاقلى واحد كما فيكون المجمع جملة واحدة ويجوز ايضا ان يقدى  
 لكل واحد منهما كما خبر على حدة لان الثاني وان كان معطوفا على  
 الاول بحسب الظاهر الا انه يجوز ان يجعل مبتداء باعتبار محل البعيد  
 كما يجوز في اسم المبنى ويغير محل البعيد فيكون هذا القول  
 جملتين وان يكون عطف مفردة لانه يجوز ان يعطف اسمان  
 على معمول عامل واحد بعاطف واحد قد ذكر غير مرة والثالث  
 فتح الاول يعني ان يكون الاول مبنيا على الفتح المبني في الاول والثاني  
 وهو اي رفع الثاني نحو لاحول بالفتح ولاقوة بالرفع الابل الله  
 اما فتح الاول اي اما كونه مبنيا على الفتح فلان لا الاول لنفي  
 الجنس وحول تكرة مفردة قد وقعت بعد ها بلا فصل فيني  
 ان تبني على ما ينصب به وهو الفتح لوجود شرط واما رفع  
 الثاني اي اما كونه مرفوعا فلان لا الثانية زائدة لتأكيد النفي كما  
 قلنا فيما سبق والثاني وهو قوة معطوف على محلا الاول لان لفظة  
 ومحلا القريب كونهما عامر ضمين لا اعتبار لهما في لفظة لانه اي لان  
 الاول مرفوع في الاصل لا لابتداء اي بالعامل المنصرف فاذا جاز المحل

قوة معطوف  
 على الاول



فعل الاصل وهو الاول والاوجب عطف بدل من قوله عطف  
تفسير له او غير مبتدأ محذوف اي هو عطف مفعول على مفعول  
لا يكون الا بان يقدر لها خبر واحد ويتحقق يكون الخبر الاول اي الاول  
موجود الا بالله ولا قوة مثل قولك في الاثبات زيد قائم وعمر  
ليكون جملة واحدة او عطف جملة على جملة وذلك يكون بان يقدر لها  
خبر واحد ويتحقق يكون الخبر الاول اي لا حول موجود الا بالله ولا  
قوة مثل قولك في الاثبات زيد قائم وعمر وليكون جملة واحدة او  
عطف جملة على جملة وذلك يكون بان يقدر لكل منهما اي من الاول  
خبر واحد لان الاول عامل لغرض يحتاج الى خبر اخر مستقلا فيكون  
جملة اخرى وتلك لهكذا كان هذا الكلام جملتين عطف الثانية منها  
على الاولى **الرابع** من تلك الوجوه **رفع الاسمين** معا  
بالابتداء لان التكرار وقعت في خبر النفي فتخصت كما في قوله  
ما احد خير منك على ما سبق نحو لا حول ولا قوة بالرفع على ان يسن  
كل منهما مبتدأ لما اي لان هذا الكلام جواب قولهم ابغض الله خبر  
مقدم حول وقوة مبتدأ وخبره الثاني معطوف على الاول سواء  
كان هذا السؤال تحقيقا او تقديرا فجاء الجواب بالرفع فيها  
اي في حول وقوة مطابقة بالنصب لانه مفعول لئلا لا  
مصدر ويجوز ان يكون حالا من من فليقل جاء او جاء للجواب بالرفع  
فيهما حال كونه مطابقا للسؤال لما عرفت انهما من غير ان في سؤال  
ومطابقة الجواب في الاعراب وغيره من الامور المهمة ويجوز  
الامران ههنا اي في القسم الرابع ايضا اي كما جاء في الاقسام

قلنا لا  
بالله لا

الاول اي اما ان يقدر لكل منهما خبر على جملة نحو لا حول موجود  
الا بالله ولا قوة موجود الا بالله فيكون الكلام جملتين او بقية  
لها معا خبر واحد والكلام جملة واحدة وهذا هو الاول لانه على  
مفعول على مفعول وهو الاصل كما في السؤال ولانه يكون اتم في المطا  
ولان تقليل الكلام **اولى** **للماس** من الوجوه **الثانية** **رفع**  
يعني ان يكون الاول مفعولا على ان لا احد يكون بمعنى ليس مثل  
ما لا يكون لنفي للنسبة **ضعف** فان كل الاحال كونه بمعنى ليس  
قليل القلة مشابهة لا بليس وتورث الضعف كما ان كثرة التثنية  
تورث القوة كما في ما فان كونه بمعنى ليس قوي لكثرة مشابهتها  
**في الثاني** ان يكون الثاني مبنيا على الفتح نحو لا حول بالرفع ولا قوة  
بالبناء على الفتح الا بالله بناء على ان يكون لاقى الثانية لنفي للنسبة  
قوة بعد جواز كونه مفعولة قدولها فيكون مبنية على الفتح كما في  
قولك لا حول في الذكر و **ضعف** مبنى للمفعول من التضعيف ويجوز  
ان يكون مبنيا للفاعل من الثلاثي وجه مرفوع ضعف رفع الاول  
في هذا القسم وهو ان يكون لا في معنى ليس بان لا متعلق بالتضعيف  
يجوز ان يكون رفعه اي رفع الاول للفاعل لا في تأنيدها في مد  
مدلولها اعربا او بناء بالتكرير اي بسبب ان يكون ما دخلت  
عليه مكورا لانهما لكونها ضعيفة في العمل اذا كرر لهما تنعزل عن  
العمل فبذلك على انه مبتدأ كونه تختصت بالعموم مثل قوله تعالى لا بيع  
فيه ولا خلة ولا شفاعة وزعمه في هذا المعنى ليس بضعيف لوقوعه  
في امر المحسن لكونه بمعنى ليس يعني ليس رفع الاول ههنا

نار رفع الاول بناء على ان لا يعطى لليس النفي الجزئي  
على ضعفه



تكون لاحد هذه بمعنى ليس كابل لكونها مفردة عن العمل بسبب  
 التكرير لان شرط صحة العائنه التكرير اي تكرير اسمها كما في صورة  
 الرفع في المعطوف والمعطوف في القيمة الرابع فقط اي سواء توافق  
 الاسماء الاسمان في الاعراب كما في تلك الصورة وكان في قولك  
 لان يد في الالاء لا امر وكما في قوله تعالى لا بيع فيه ولا خلة ولا اند  
 هذه الصورة الخامسة وقد حصل التكرير منها اي في هذا القسم  
 فرفع الاول لا يكون ضعيفا ولا دخليا في معنى العائنه بالتكرير  
 لتوافق الاسمان الواقعيين بعد ما في الاعراب قوله ولا دخل فيه  
 لنفي الجنس ودخل اسمها المبني وفيها ظرف لغو متعلق به وتوافق  
 الجار والجرور خبر لها لانه ليس للتعليل كما هو المتبادر ان لا  
 يكون لتوافق الاسمان بعد ما فيه مدخل في صحة الغاء يعني يمنع  
 الالفاء بحود التكرير سواء توافق الاسمان فيه او لا وفي الرضى واعلم  
 لا الاول للبتيرة ملحقات بمؤلف ذلك لضعفها وقد حصل شرط  
 الالفاء وهو التكرير ولا يلزم مع تكريرها لان يتوافق الاسمان  
 بعد ما في الاعراب اذا التكرير هو الشرط فقط وقد حصل وان  
 تقرر هذا فلا حاجة بناء على ما ذكرنا من قوله ورفع الاول  
 على ضعفه لكونه بمعنى ليس فان لا معه تضعف هذا الوجه  
 هو مثل الوجه الرابع الى ههنا كلام فلهذا اي القسم الخامسة  
 ما اجبته في هذه القسم على التوجيه الاول  
 كونه فيه الاول بمعنى ليس او على ان يقع الاول بناء على ان يكون  
 بمعنى ليس متعين بعطف جملة على جملة لان في عطف المفرد على

يجب اتحاد

يجب اتحاد المعطوفين واشتركيهما في العامل وهذا غير  
 جائز في العطف المذكور لان العامل لا بمعنى ليس يقتضي رفع  
 الاسم ونصب الخبر وفي الثاني الثاني للثنى الجنس يقتضي نصب الاسم  
 وبناء في ورفع الخبر واذ اختلفا في العمل لا يمكن العطف  
 المذكور فتعين العطف الاول نحو لا خير موجود الا بالله والاقوة  
 موجود الا بالله والا اي وان لم يكن عطف جملة على جملة بل احتمال عطف  
 مفرد على مفرد يلزم ان يكون قوله الا بالله يعني الخبر المتعلق بقوله  
 الا بالله منصوبا ومرفوعا في حالة واحدة لان الاول لا يقتضي  
 ان يكون منصوبا ولا الثانية ان يكون مرفوعا فيكون معجما لثاني  
 العالمين من مختلفين في حالة واحدة واذ غير جاز فتعين ان  
 يكون عطف جملة على جملة وعلى التوجيه الثاني هو ان يكون رفع  
 الاول على ان يكون مبتدأ باعتبار كونه لا ملحقا عن العمل بحيث ان  
 يكون هذا القول من قبيل عطف مفرد على مفرد لان الاول من  
 مرفوع بالابتداء فيجوز عطف الثاني عليه باعتبار محل البعيد والا  
 بالله خبر الاول فيكون جملة واحدة وان يكون عطف جملة على  
 جملة كما حواظ بعلم وجهه بما سبق كما لا يخفى وجه العطف الاول  
 والعطف الثاني على التامل الصادق **واذا ادخلت الهمزة** الاخرى  
 على لفظة لا التي يكون لنفي الجنس كونه البحث فيها **المتغير** المحل  
 مبنى للفاعل من غير تغيير من التفعيل **العمل** منفعلة اي عمل لا يشتر  
 ان الاسم للعهد اي تأثيرها فيد اشارة الى ان المراد بالعمل معناه  
 القوي وهو التأثير او لان هذا تفسير باللائم لان العمل يلزمه



التالي فيكون من قبيل ذكر المعلوم واحدة اللازم في  
مدخولها الى فيما دخلت لاعليه من الهم والخبير اعربا بغير  
وبناء يعني اذا كان مدخولا لا قبل دخول الهمزة عليه معربا لومنيا  
يكون ايضا جده موريا في الاول وبنيا في الثاني لانه العامل لفظا  
كان او معنويا اسميا او قياسيا وفعلا او ناصبا او خارا لا  
يتغير عمله الا في اثر في مدخوله من الاعراب والبناء وغيرهما  
بدخول كلمة الاستفهام عليه لانه لم تعد من العوامل حتى تغير  
ما دخلت في عليه وعدم تغير اثر لافيه اولى والزم بخلاف ما  
اذا دخل الجار عليه لم يخف ان يتنى بلا جزم وجدته بلا مال فانه  
يتغير عمله واما خفض الهمزة بالبيان لانها تغير عملها بدخول  
الجار فعلم انه يتغير بدخول الهمزة ايضا ولو دفع هذا النوع من  
البناء **ومعناه** اي معنى الهمزة الدخلة على التي اتى الجنس  
احد ثلثة اشياء اما **استفهام** حقيقة نصب على التمييز لان الهمزة قد  
تدخل على شيء مجاز فتقول الرجل في الدار من غير تغيير فانه  
من البناء والاعراب في مدخولها حكمه ذلك مستفهما وقال الحنفى  
الظاهر ان الشارح شبه ان مقصود المص حصر المعنى في ثلثة وقيل  
تخصيص الثلثة بالذكر لانه كان الاختلاف فيما دون ما عدها  
لانه لا خلاف فيها انتهى **اما** **الهمزة** يسكون الزايجان خولا  
تتمثل عندى عارضها النزول عليه حيث لا يجرى نزوله وعدمه لان  
مجهولية الشئ كما هو سبب الاستفهام سبب العرض فاستعمل نحو  
السببين المتحدين في السبب في الامور لم يرد كسبويه ان حال

الاستوية في العرض كماله قبل دخول الهمزة لانها اذا كانت  
عرضا تكون من حروف الافعال فلا يجوز دخولها على الهمزة  
لان العرض لا يكون الا في الافعال لا يقال الا تنزل في العرض كمالها  
قبل دخول الهمزة وتبعية جوفى بالهمزة المفتوحة والراء الجوى  
المفتوحة والمص لانها وان كانت عرضا وكانت ايضا من دوا  
دواخل الافعال الا انها باعتبار اصلها يجوز ان تدخل على الهمزة  
انده معنى بمانى ورد ذلك اي ذكر السيل في اوكون حالا ما في  
العرض كمالها قبل دخول الهمزة لانها ليست بفتح الهمزة وسكون  
النون وهم **ضم الدال** الهمزة منسوب الى اندلسي لم يلد في  
قال هذا اي كون حالها فيه كمالها الاول خطأ بفتح لاء والفاء  
مع القصير عند الصواب يعني ليس بصواب لانها اذا كانت عرضا  
بدخول الهمزة عليها كانت من حروف الافعال يعني من الحروف التي  
التي تقتضى الافعال لفظا او تقديرا كحروف الشط مثل ان ولو وجر  
وحروف التخصيص مثل هلا والاولا ولولا ولوما وهذه كلها تقتضى  
الافعال لفظا او تقديرا ولا تدخل على الهم فيجب انتصاب الهم  
الواقع بعدها اي بعد حرف العرض كما يجب انتصابه بعد حرف  
الشرط والتخصيص لكن بشرط ان يكون بعد الهم فعل يفسر الفعل  
تصاب له نحو الا ان يكرمه في تقدير الاكرمه زيد يكرمه على ما  
سبق واما اذا لم يقع بعدها فعل او وقع ولكن لم يصح ان يكون  
مسيرا يكون حالها كحال السين في ولا وجه لفعل من قال في  
وسوب الانتصاب بحيث يجوز ان يكون بعد كلمة الافعال لان

اي ذكر السيل في معنى ذكر السيل  
السير في ان حال الالف العرض



غوا لا يزول ويل وينزل الا ان يحذف ويقلل اداء وجوب انتفا  
 التام في الاضمار على شريطة التفسير **اما التمني** غوا لاماده  
 اشهر به حيث لا يرجع ما قيد به لان عند رجاء الوجود يكون التمني  
 على حقيقة فلا يكون التمني لان ما لا يرجع لا يتفرغ من ان لا يقال لاحد  
 قصير على حقيقة فيحصل على التمني مجازا بجماع الطلبين في التمني معنى  
 الطلب كما في التمني فكم في قوله **الاسيل** الى التمني ما شربها التمني  
 الى نضرب من جراح واما قوله يدل على محصله شرب الارجل اجزاء  
 خيرا وفي الرضى وحل الالف في الالف التي غوا لا جعل جزء الله  
 وروى الا جعل بالجمادى الارجل فانه اذ كل الآتي هذه البيت عند  
 الخليل بن احمد الذي هو امام الضو ليسست لا الدخول بالنصب سنة  
 سنية كلفه لا عليها حرف التمني بالرفع لانه فاعل لقوله الدخول مثل  
 قوله عند جائل وشاحها فكيف اى الا ان حرف موضع التمني  
 مستقلا برأسه مثل الاوهلا وغيره فكانه اى وكان الشوق  
 الاثرون في بضم التاء من الاداة اصله تمون فاعل بخذق التمني  
 والياء فصار ترون بضمين التاء والراء ثم تحذف اليه المكمل وتكون  
 الوقاية فصار ترون في جملته جزاء الله خيراته حذف الفاء  
 الناصب بقرينة قوله جزاءه لانه سبب للفعل الناصب فيكون  
 لمسبب وبقرينة كالم تخصيص للمعنى انها من دواخل الاعمال  
 لذلك اى تكون الاخرى برأسه من حروف التخصيص والهم بعد  
 بالفعل المحذوف نصب رجلا فيه ونون وفي الرضى واعلم ان معناه  
 دخلت في الماضي التوبيخ واللوم اللوم على ترك الفعل واذا دخلت

مفعول به معنى هذا ترون في رجلا عند

في المضارع التمني على الفعل والطلب له فهو اى المضارع معنى الامر والتمني  
 التخصيص في الماضي الذي قد فات الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب  
 على انه ترك الفعل في الماضي الى حينها كلامه وفي كلمة **الا عند يونس** التي  
 دخلت عليها حرف التمني **التمني** بمعنى مركبة من حروف التمني والالتفات  
 لجنس فكانت بمعنى التمني مثل قولك **الاماء** اشرب **فكنا** القياس ان يبنى الى  
 التمني الواقعة بعد ما تكون حالها بعد التمني كما لما قبله فيقال **الار**  
 وجعل بالفتح بلا تنوين كونه مبنيا لكسر الالف **نقن** اى جعل **الار**  
 وجعل في قوله الشاعرة بعد **الار** جزاء الله متوناً بالضرورة  
 وزن الشعر لان وفيه في كل موضع مستفعلن مستفعلن فعولن  
 وان لم يتون يكون الاول انقص جحف لان التنوين تعد حرفا عند  
 الشعر على ما سبق من قوله صبت على مصائب لوقتها صبت على الايام  
 صرت لباليا ولما وقع من بيان المنصوبات بلا التي **لنقن** ولعله  
 الثلاثة من كونه منصوبا مبنيا ومفعولا شاع في بيان احوال تواجد  
 من العفة وغيره يستوفى احوالها فقال **ونعت** مبتدأ اسم لا يحذف  
**المناف** **المناف** بالجر لانه صفة الاسم والكلام فيه للمعنى الذي هو قسم  
 من اقسام قسم الا انه على ما عرفت ثلثة لانعت اسمها المعرب  
 احترازه عن نحو **السلام** وجعل نظيفا فانه لا يصلح له موجب اما منصوب  
 على لفظ النعوت وهو ظاهرا واما معنى **المناف** على محله لان  
 الموصوف اذا كان لغويا لا بد ان يكون **المناف** ايضا موصوفه واما  
 اذا كان مبنيا فلا يلزم ان يكون موصوفه مبنيا **والار** بالرفع اى هو  
 بالاع صفة للنعوت لا بالجر صفة للاسم لان المقصود بيان احوال المع



النعمة لا الاسم فتكون القيود قيودا له لانه اني لان النعمة الثالث  
وما بعده يعني الثالث والرابع وغير ذلك احتزبه عن النعمة الثاني  
مثل لا رجل ظريف اما مبني على الفتح موافقة للنعمة واما معرف فم  
ونصبا للمبني لانه نعمة الاول كحريم بالرفع او كرميا بالنصب في ذلك  
خبر لها **مفرد** بالنصب لانه حال من ضمير مبني المستكن في الذم هو  
خبر لقوله في نعمة ولذا اوردوه بالتكرار لان المال لا بد من حيث  
الفاعل او المفعول به وقدم عليه ليكون القيود متواليه مجتمعة  
بلا فصل واقع بينهما او جعل خلا من البداءة اعتبارا كون ذلك  
الضمير وجعا اليه لكان او جنة لانه موافق قوله الاول لان المال  
في الفتح صفة والعامل فيه مبني لما تقريرا ان العامل في المال ما هو المتكلم  
في ذلك المال احتزبه عن النعمة المضاف او المضاف مثل قولك لا رجل  
**حسب الوجه** او لا رجل خير من زيد فانه لا ينبغي بل يجب الاعراب  
ورفعاً ونصباً لكان **بلي** فعل مضارع معلوم حال بعد حال في ذلك  
الضمير ايضا وقد مت كالمبني ولو جعل ايضا حالاً من البداءة لكان  
اصوب لما قلنا اي يلى النعمة الاول لم لا المبني او صفة مفرد  
يلى النعمة الاول المفرد اسم لا المبني لما قلنا ان الحال في المعنى  
**احتزبه** عن المفعول اي عن النعمة الذي وقع بينه وبين النعمة  
فصل مبني نحو لا غالا فيها ظريف فانه يجب الاعراب ونصب  
نرفعا ولا يجوز البناء اصلا وهذا القيد يعني الولي مفرد  
عن المتكلم الاول فيه لطافة تعرف لمن له طاقة لانه يجوز  
الاول ان لا يكون مسبوقا بشئ ومعنى الولي كذلك فاذا

فيكون احدهما متبعا عن الآخر الا ان المولى اصطلاحا هو من ولد  
نسبة الاخذاء اليه مع القول بغيره عنه ايضا لانه ذكره جبرائيل  
يكتف بذكر الاول اسما وما وليكون تأكيد له **مبني** خبر على الفتح خلا  
على النعمتين يعني مبني على الفتح كما ان المنعوت كذلك كما ان الاتحاد  
بينها في الصديق لان النعمة يصدق ما على ما يصدق عليه المنعوت  
فاخذوا لم يبين ان يلزم ان يكون الشئ الواحد مبني او موريا والاتصال  
ايضا لما عرفت ان من شرط العلما بحيث لا يجوز ان يقع بينهما فصل  
ودوجه النفي اليه اي الى النعمة حقيقة ثم يرد لان النفي في قوله لا رجل  
ظريف قائم على نفي القياس عن الرجل الموصوف بالظرافة لا عن جود  
لرجل الا ان لبنه النعمة اربع شرايط ان يكون النعمة المبني بالاول  
ان يكون النعمة الاول وان يلى النعمة المبني ولا يفصل بينهما وان  
يكون نعتا مفردا وان وجدت هذه الشرايط تحذف النعمة  
مع المنعوت فيسمى البناءا مبني فيبنى النعمة ايضا السرية اليه  
والمبني في قوله اي في قول المصنف نعتا المبني اشارة الى ما ينبغي على  
الفتح بالاصالة لا بالتبعية فانه اي المبني بالاصالة هو المذكور  
سابقا في قوله فان كان مفردا فهو مبني بناء على ان اللام فيه هي  
الخارجية وان البناء اذا اطلق يرد به البناء بالاصالة لا بالتبعية  
فلا يرد انه الشان اذ كونا المبني الذي هو اسم لاهله وبني  
الذكر على الفتح كالاول كقوله تأكيد له ثم جئ بنبعت وجعل  
هذا الثاني بناء على ما هو شرط لا يجوز بناؤه على النعمة بل  
يجب ان يعرب لعدم الاصل في البناء مثل لاماء ما يردنا



بالنصب جملا على اللفظ أو المحل القريب أو الرفع جملا على محل البعيد  
 مع أنه يصدق عليه أي على قوله بارداً أنه لا يبارد دفعت المبني  
 الأول منفرداً عليه يعني يصدق هذه الشروط المتتمة ببناء  
 النعت الموجدة هي نية ولا يضاف بناؤه فإن يبارد الذوق في هذه  
 المثال نعت للتابع يعني الماء الثاني لا المتبوع يعني لا الأول كما  
 هو الظاهر للنفوت لئلا يقع الفصل بينهما لأن المبنى الثاني وإن  
 تأخيراً للأول يكون فصلاً إذا جعل نعتاً للأول ولا جعل ذلك نعت  
 تبعاً للمتبع على خلاف اللفظ فليس النعت فيما يليه أي يلي النعت  
 للنفوت لتوسط التابع بينهما يعني لوجود الفصل بالماء الثاني  
 بين النعت والنعت **ومع** سواء كان النعت منفرداً أو مضافاً  
 أو مضافاً له وفي الأول أن الفصل في التتابع كله يتبعه المتبوع  
 في الأعراب دون البناء سواء كان المتبوع متبوعاً لبناء أو ما  
 جاء في حق لا تكثر من الرفع أو بناء مضافاً نحو الغلام ظريف  
 بالرفع أو النعت إلا أنه يجوز البناء هنا على الفتح كما عرفت أو  
 معرباً نحو الغلام رجل ظريف أو ظريف كونه الاسم أصلاً في  
 الأعراب والعمل بالأصل **والنصب** منصوب على المصدرية أو  
 على نزع المضاف أي يرفع جملاً كونه محلاً على محل البعيد **ونصب**  
 عطف على رفعاً جملاً أي كونه محلاً على اللفظ أي لفظ المسمى  
 اسم لا المبني وهو الفتح أو على محل القريب وهو النصب **مثلاً**  
 رجل فان اسمها المبني على الفتح **ظريف** وهو بالفتح  
 يعني منى على الفتح لوجود الشروط للتفتية بناؤه عليه وظريف

بالرفع جملاً على محل البعيد **وظريف** معرب بالنصب جملاً على اللفظ  
 أو على محل القريب أو رده هذه الأمثلة على ترتيب اللفظ وهو  
 بك بعينه **والإعطف** على مقود مفهوم من القيود المذكورة في  
 التوفيق يعني أن كانت لم لا هذه موجوداً فيه هذه القيود والشروط  
 فهو مبني على الفتح ومعرب رفعاً ونصباً والإشارة الشارح إلى  
 هذا بقوله أي وإن لم يكن النعت كذلك أي وإن لم يكن نعت لم  
 لا متصلاً بالصفات المذكورة بأن لم يوجد شروط الأولى مثلاً  
 غلام رجل ظريف أو لم يوجد الثاني بأن لم يكن منفرداً مثلاً رجل  
 حسن الوجه أو لم يوجد الثالث بأن يقع فصل بينهما مثل  
 لادرج في الذوق ظريف ولما فصل أنه لم يوجد الشروط الأربعة  
 فيه بأسرها سواء وجد بعضها أو لا **فالاعراب** أي تحكم الأعراب  
 أي تحكم ذلك النعت أن يكون معرباً لا غير قدر المبتدأ بقريته وفي  
 الجز أو قال لا غير إشارة إلى أن العبران كان معرفاً باللام يفيد المعر  
 مثل قولك زيد بجواد وعمر الشجاع **ويجوز** أي عرابة على المحل  
 البعيد الذي هو الرفع ونصباً جملاً على اللفظ أو على المحل القريب  
 وحاطاً به من وقت من أمثلة أي أمثلة كونه النعت معرباً لعدم  
 وجود شروط البناء في بيان فوائد القيود وأنا أوردتها  
 بدقوله والإتيان مثل وكن على بصيرة **والعطف** أي عطف على  
 شيء على لم لا المبني إلا أن شرط جواز العطف على اللفظ وعلى المحل البعيد  
 على أنهم من توجيهاً الشارح وتمثيل المسمى **ثالثاً** أن يكون لهم لا بنية وأن  
 يكون المعطف كونه وأن لا يكون فيه مكرراً ويأتي الشارح تلك الألفاظ



بقوله اذا كان المعطوف كونه مثل لا غلام لك وفرس وكان تلك المعطوف  
معطوفا لا تكره لاني المعطوف فانه الى المال والشان اذا كان  
الله المعطوف معرفة سواء كان علما مثل غلام لك وزيرو مضافا  
مثل لا غلام لك او عبد الله وجبر فعداى رفع المعطوف او موقفا  
بالدم نحو لا غلام لك والفرس لك لو نسبته جملا على اللفظ او  
على الكل لما كانت لفظ لا عاملة في المعرفة وذا محال للمعرفة انه  
لا تمل الا في التكرار المضافة او المشابهة بها واذا كان لا مكررا في  
المعطوف مع افرادها وتكرارها مثل لا رجل ولا امرأه فحكمه اي  
حكم هذا المعطوف على ما علم من قوله لا رجل ولا قوة فحكمه من  
ان يكون خمسة اوجه من حيث اللفظ لان ذكر على وجه التمثيل لا  
فيكون حكمه عاما شاملا لما وجد في مشروط وهو ان يكون لا مكررا  
بطريق العطف وقيل كل واحدة منهما تكون مفردة بان يحمل  
متعلق بالعطف وهو مبنى للمفعول ونائب ما استلكن فيه راجع الى  
المعطوف اي بان يحمل المعطوف المذكور **في اللفظ** ادلة على  
ان لا المبني صفة الاسم وانظر لما عرفت غير مرة ان فتح  
بشيء بالنصب فيجوز العمل على لفظه ويجعل المعطوف مشروطا  
وان حمل المعطوف عطفيا على ان يحمل باعادة الجواب لوقع  
الفاصلة **وعلى الحمل** اي على ان لا المبني والمراد به صفة الحمل  
وهو رفعه بالابتداء ويجعل المعطوف مرفوعا **بالحمل** فالوجه  
النصب جملا على اللفظ والرفع جملا على الحمل البعيد لما جاز  
على السوية الا ان الاول هو الاول كونه ظاهرة وكونه

ايضا منفيا ولا يجوز فيه اي في هذا المعطوف اليها كما جاز في  
الوصف لا ينتفاد مع مجتمع البناء وجوهنا وكرنا من اجتماع الالوه  
الامور الثلاثة الاخرى والتكثير والولي وهذا لم يوجد صريحا  
لفصل بالعاطف لانه بعد فاصلا عن غيره فلا يبيح وان جاز في  
النداء نحو يا زيد وعمرو كضعف الاعن التاثير الا فيما يليه او  
كان في حكمه كما في التعت وجهنا لم يلة ولم يكن في حكمه مع ان  
الاصل هو العرب مكان الفصل بالعاطف اي بواسطة العاطف  
فالفصل بالعاطف والمعطوف عليه كلاهما ولا شك ان البناء مع  
الفصل يمنع والحال ان المعطوف يغاير المعطوف عليه فلم يوجد  
الاتحاد ايضا ولم يجعل المعطوف في حكم المتصل بان يكون الاول  
زايدة لتأكيد المعطوف كما في عطف الصفات بعضها على بعض  
مثل قولك جازي في هذا العالم او الشاعرو الدارين وكما في  
النداء مثل يا زيد وعمرو لانه في حكم واحد وان تكن الواو  
فيها زايدة لمظنة الفصل اي لان هذا حمل يظن فيه الفصل  
بلا الزائدة المؤكدة مثل الجمع فيه ولاخلة ولاشفاعة  
بخلاف الصفات والنداء لانه ليس فيهما هذا الظن فافترقا  
ان المعطوف على المنفى مطلقا يزداد فيه اي في المعطوف على المنفى  
لنظرة لاكثرية اي اى زيادة كثيرة لتأكيد المنفى نحو لا حول ولا قوة  
لان لا الثانية زايدة في بعض التوجيهات كما عرفت سابقا  
**ان لا الثانية** **وايضا** **وايضا** فيه يشتر على ترتيب اللق لانه  
اول من يعجب والثاني مرفوع عطف على اللفظ وعلى الحمل ف



يجوز العكس ايضا مثل لا اب وابن وابن في قول الشاعر ولا  
 اب وابنا مثل مروة مروان وابنة لافيه لنفي الجنس والاب  
 تكون كونه بلا فضل مبني على الفتح وابنا بالنصب عطفا على الفتح  
 والخبر مجزوف اي لا اب وابنا موجودا ان كان عطفا مفرد  
 على مفردا وموجودا ان كان عطفا على جملة فعلى الاول يكون  
 الكلام جملة واحدة وعلى الثاني جملة من اي لا اب موجود وابنا  
 موجود مثل مروان وابنة بالنصب حال من الضمير المستكن في  
 الخبر فيه مشتق على ترتيب اللف لان الاب يشبه مروان و  
 الابن ابنة ويقال لمثل هذا التشبيه تشبيه مألوف وهو ان  
 يوق بالشبهات ثم بالمشبه بها كقول الشاعر كان قلوب العذارى  
 رطبا وابنا لدى وكورها العناب والحشف البالي اذ هو بالي  
 بالمجد ارتدى وتأذرت للبار متعلق بالفعل بعده قدم للمصدر  
 وتلك الرجوع يقال ارتدى اذا رجع من رده وهو اللفظ  
 بمعنى رجع ايضا وتأذرت من اذرت وهو الفاء وبعده زائدة  
 وبعده راء مهمل اذ قوي يقال تأذرت في الامر اذا قوي به  
 لان مروان رجع الى الجهد المجرد وتأذرت فيه وتقوى والالف في تأذرت  
 للاشباع كالف استقامت في قول الشاعر لا للتشبيه واما سائر  
 التواضع اي ما قبلها من التاكيد اللفظي او المعنوي والبدل و  
 عطفا البيان فلا ينضمونهم فيها يعني لم يصرحوا بحكمها كما  
 صرحوا بالنعمة والعطف بالخبر لكن ان الا انه ينبغي ان يكون  
 حكما يحكم تواضع النادى يعني يبنى البدل والتاكيد اللفظي اذا كان

كل منهما تأتي مفردة نحو لا رجل صاحب لولا ماء ما باردا واذا  
 كان معرفة يجوز الوجهان ارفع والنصب نحو لا رجلا صاحبك  
 ولا ماء ما فاك وكذا تأكيد المعنوي نحو لا رجل نفسه وكذا عطفا لبيان  
 نحو لا رجل ابو عبد الله كذا الحكم يكون حكما يحكم تواضع النادى  
 ذكره الاندلسي حيث قال اما اما البدل وعطفا البيان والتاكيد  
 اللفظي فلا ينضمونهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكما مع اسم لا يبنى  
 حكما مع النادى المضموم في البدل يجوز البناء ان كان مفردا كونه  
 نحو لا رجل صاحب الى هنا كلامه لان البدل في حكم تكوير العامل  
 فكانه قال لا صاحب والتاكيد اللفظي كذلك لان المؤكد عين  
 المؤكد لفظا ومعنى فكانه قال لا ماء في لا ماء ما باردا فبنيت للبدل  
 والتاكيد اللفظي اذا كان مفردا معرفة **ومثله لا ابالة و**  
**لان في له** بالافصل بينهما لانه اذا فصل نحو لا اب في الذرك او  
 لا غلامين فيه بالذرك لم يميزا ثبات الالف في الاول ولا حذف النون  
 في الثاني لانه ينبغي يستفي المشابهة بالمضارع والاشبات والحذف  
 لا يكونان الا بالمشابهة به او كل تركيب المراد بالتركيب لا مع اسمها  
 وخبرها ولذا قال الشاعر يحكون فيه اي في ذلك التركيب بعد لم لا  
 التي لنفي الجنس لام الاضافة لسولو دخل الضمير غائبا او محذورا  
 مكثما او لم لا محذورا نحو لا اب الزيد وسوء كما انهم مفردا لكن شرط  
 ان يكون من الاسماء الستة غير ذي او مشي او جمعا على حد نحو  
 لا اسرى له ولا يجيرى له او اجري مبني للمفعول على ذلك انهم اي  
 لنفي الجنس احكام الاضافة من اشياء الالف كتابا به الاحكام



في جواب فيه اشارة الى ان المراد من الالهام الستة غير ذي فائدة لا يقطع  
 عن الاضافة على ما ليس ومن حذف النون اي تكون الشئ والجمع نحو  
 غلامين اريد بالشئ والجمع على حده واما عند الرضى فهذا الحكم محصور  
 بالاب واللام كقوله تعالى فما وانا خذ في النون فيهما كل من شئ وجمع  
 على حده حيث قلنا في الشئ والجمع في الاب واللام من بين الالهام الستة  
 اذ اولها لام الجبر ان يعطى حكم الاضافة لحذف نون المشتق والجمع و  
 اثبات الالف في الاب واللام فيقال لا غلامي لك ولا مسلمي لك  
 ولا ابا له ولا اخ له فتكون معرفة اتفاقا فقول مثل لا ابا له مبتدأ  
 وجائز خبر اي يجوز في هذا اللفظ ان يستعمل باثبات الالف وحذف  
 النون ويجعل معربا منصوبا يعني ان الاصل في مثل خذ من التركيب  
 ان يبنى لم لا على ما ينصب به كونه نكرة مفردة وقعت بعد ما لا  
 فصل ويقال لا اب له ولا اخ له بالبناء على الجمع على الفتح و  
 كذا غيرهما من الالهام الستة غير ذي فائدة لا غلامين له واللام  
 وجمع بالبناء على الياء فتكون لام لا التي تنفي الجنس فيهما اي في  
 مثل خذ من التركيبين مبتدأ على ما ينصب به اللهم وهو الفاعل في  
 الاول واليد في الثان لوجود شمول البناء التي هي الافراد  
 والتكثير والتولي ويكون الجار والمجرور في مثل له في محل الرفع خبر  
 لها اي تلك الالف التي تنفي الجنس والمعنى لا اب موجود لفائدة  
 الآن لان قد مات فيكون المنفي مثبتا فيجوز له الآن ولا علة  
 لغلامين موجود ان لعل ان كان فيكون ايضا المنفي مثبتا  
 جنس الغلامين له الآن والمال الله قد جاء ملا بسا على فائدة لا احد

الشذوذ لانه قد استعمل الفصحاء ايضا اثبات الالف مثل لا  
 ابا له وحذف النون مثل لا غلامي له ولا مسلمي له وجعل معربا  
 منصوبا بزيادة الالف متعلق بقوله جاء في مثل اب له ونحوه و  
 باسقاط النون في مثل غلامين ولا مسلمين كما في حال الاضافة  
 يعني اذا خيف نحو اب او الغلامين او المسلمين الى التثنية  
 يكون معربا منصوبا باثبات الالف وحذف النون نحو لا ابا له  
 رجاء الذي ولا غلامي رجلا طريفا لوجود شرط النصب  
 التي هي الاضافة الى التثنية والولي **تشبيه** ما مفعول له لقوله جاء  
 اي اجيز ذلك تشبيها او مفعول مطلق اي شبه تشبيها وبالجملة  
 حال الاول اوجه له المباد والمجرور متعلق بالتشبيه اي شبه  
 لهم لانه الذي في هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف الى شئ  
**مضاف** متعلق بالتشبيه ايضا واجزا احكام الاضافة بالنصب  
 عطف على قوله تشبيها وبيان لفائدة التشبيه يعني المقصود الاسلي  
 من هذا التشبيه اجراء احكام الاضافة عليه اي على اسم لاهد  
 باثبات الالف في البعض وحذف النون في البعض فيكون اسم لا  
 ح معربا منصوبا وذلك التشبيه اي تشبيه لهم لاهد في هذين  
 التركيبين انما هو فيه اشارة الى ان اللام في قوله **شأركته** علة  
 التشبيه وجه التشبيه لان وجه التشبيه يكون علة للتشبيه كقولك  
 فبذلك الاسد في الشجاعة وهي علة التشبيه زيد في الشجاعة  
 اسم لاهد مضاف باظهار اللام متعلق بقوله يضاف اي لام  
 الاضافة المقابلة بينه اي بين المعنى وبين ما يضيف اليه اي



المضاف بدون اظهر بارحما يعني لمشاركة المضاف في تركيب لا باله  
 ولا غلامى له للمضاف النون وقع بعد لاني قولك لا اياه ولا غلام  
 في اصل معناه اي في معنى الاصل اي في المضاف من حيث هو  
 مضاف يعني الاضافة وهو اي الاضافة الاختصاص والتذكير  
 باعتبار النبر او باعتبار المضاف اي معنى الاضافة وذلك ان اصل  
 معنى المضاف الذي هو ابوك واصل اب لك كان تخصيص اب  
 بالمخاطب فقط ثم لما حذف اللام واضيف صار المضاف معرفة  
 فبقى ابوك تخصيصا اصل كونه مضافا وتعريف حادث بالان  
 وابل لا يشترك ابوك في التخصيص الذي هو في امره من قوله  
 ثبت الالف في اباك ثبت في اباك فكما ان في الاول معرفة كذلك  
 الثاني معرفة كذا في الرضى او المعنى عطف على قوله اي لم لا تشبه  
 قوله تشبهه من حيث المعنى تقدير المعنى هكذا او المعنى ان مثل  
 لا باله ولا غلامى له جازى باثبات الالف في الاول وحذف النون  
 في الثاني على خلاف الظل لما عرفت ان الظل لا اب له بدون اللام  
 ولا غلامى له باثبات النون تشبهه له اي لمثل هذين هذين  
 التركيبين وهما قولك لا باله ولا غلامى له حيث لا اضافة فيه  
 اي في مثل هذين التركيبين حيث لا اضافة فيه مشابهة باللفظ  
 او بتركيب يشتمل على الاضافة يريد به ان المراد بالمضاف معناه  
 المجازى وهو التركيب الذي فيه الاضافة لعلاقة الجزئية لا معناه  
 الحقيقي وهو كل لم اضيف الى لم اخر كما في التفسير الاول فيكون  
 المشبه والمشبه به هو الهيئة التركيبية المعنى تشبه تركيب لا باله

له بتركيب لا ابا وجعل تركيب لا غلامى له بتركيب لا غلامى وجعل  
 فثبت الالف وحذف النون كما اثبت وحذف في المشبه به  
 لمشاركة اي لمشاركة مثل هذين التركيبين الغير للمضاف فيها  
 اسم لا له اي لما يشتمل على الاضافة اي لتركيب يكون لم لا فيه  
 مضافا في اصل معناه اي معنى ما يشتمل على الاضافة وهو  
 اي ذلك المعنى الاختصاص فيكون وجه التشبه في كلا التوجيهين  
 الاختصاص والمشاركة فيه وقال المحشي لافرق بين التوجيهين  
 في المثال وانما التفرقة في حل تركيب المعنى بارجاع ضمير مشاركة  
 تارة الى اسم المضاف بالظن واللام وبارجاع ضمير له الى المضاف  
 في اصل معنى الاضافة وهو الاختصاص والتعريف متفرع  
 عليه لمقصود اللواتي بارجاع ضمير مشاركة تارة الى مثل هذين  
 التركيبين وضمير له الى تركيب يشتمل على الاضافة الى هذين  
 الا ان بين الاختصاصين اي الاختصاص المفهوم من تركيب  
 لا باله حيث لا اضافة فيه والاختصاص المفهوم من تركيب  
 يكون اسم لا فيه مضافا تغاوتا وتعنى فرقا فان الاختصاص للمعنى  
 المفهوم من التركيب الاضافي اتم مما يفهم من غيره اي من  
 الاختصاص المفهوم من تركيب لا يكون اسم لا فيه مضافا لان  
 المضاف والمضاف اليه كشي واحد لقيام المقادير اليه مقام السوء  
 السويين او النون من المضاف ولذا يكتب المضاف من المضاف  
 اليه التعريف او التخصيص فصار احدهما جزءا لا يتجزأ بخلاف  
 لا باله ولا غلامى له لان الثاني اجنبى عن الاول والاختصاص







يحذفاً بلا قرينة بخلافه اذا كان غير مضاف لانه لا يحتاج الى  
 تقديره لان قوله له يكون خبراً فيتم الكلام بدون التقدير  
 اي لا اياه موجود ولا غلاميه موجود ان فعلى هذا يكون لانه  
 عاملة في المعرفة وذا غير جائز واما ثانياً اي انا فساد المعنى  
 على تقدير الاضافة في الوجه الثاني فلان المراد من هذين  
 التركيبين عند عدم الاضافة نفي ثبوت جنس الاب او نفي  
 ثبوت جنس الغلامين له اي لم يرجع الضمير بالمعرفة ان  
 هذا المعنى لا يحصل الا اذا كان اللام غير مضاف والمجاز والمجرور  
 خبراً لها لان المراد نفي الوجود عن ابيها المعلوم او نفيه عن  
 غلاميه المعلومين لما عرفت ايضاً انه اذا كان اللام ذاتية لم  
 حذفه واذا حذف يضاف اللام الى الضمير فيجوز له ان لا يتغير  
 الخبر اليك هو موجود فيعرف اللام بالاضافة فيلزم نفي الوجود  
 عن الاب المعلوم والغلامين المعلومين وهذا المعنى لا  
 يناسب وضع الالام في النفي الجنب ويخالف ايضا القاعدة  
 المذكورة وهي وان كان الهمزة لا معرفة وجب الرفع والتكرير  
 في **الاسيوي** قد سبق نفي قوله خلافاً والتحليل به  
 استناد **سيوي** وهو من النجاة هذا من قبيل عطف العام على الخاص  
 احتكاما ببيان المعطوف عليه واسمائه الى ان كماله في هذا  
 الفن صار كانه ليس منهم وانما خص **المص** **سيوي** بهذا الحذف الباطل  
 داخل على القصور مثل قولك شخصك بالعبادة لانه مختص  
 لله تعالى مع انه غير مخالف لانه العدة والمقدور فيما بينهم  
 او غيرها

خلافه خلافاً فهم قد كرهه يعني عن ذكرهم لانهم تتبعوا وكثيرا ما  
 يكتفى بذكر الاصل عن ذكر التبع او لان المقصود من قول المص  
 بيان الخلاف فيبانه يحصل بذكر واحد من جملتهم لا سيما ان  
 يذكر من مكان عملة فيما بينهم لا تعيين المخالفين لان ذكر جملة  
 المخالفين باسم متعسف فكتفى بذكر من يعتمد عليه بقوله  
 في **سيوي** والتحليل وجموده النجاة ان اسم لاهن في مثل هذا  
 التركيب مضاف الى المجرور حقيقة نصب على التمييز باعتبار  
 المعنى متعلق بالمضاف فيكون المعنى نفي الوجود عن ابيه المعلوم  
 وغلاميه المعلومين فيكون الهم لا معرفة ولا يجب الرفع و  
 التكرير لشبهة التكرير بصورة الفصل باللام واقام اللام  
 عطف على اعتبار المعنى والاقام الادخال يقال اقسمه فمرسه  
 التمراد ادخله بين المضاف والمضاف اليه تأكيداً لعل الادخال  
 للام المقيدة لان الاضافة صحتها بمعنى اللام كما يجب ان المضاف  
 اليه انما يكتسب المضاف ولا ظرفه يكون بمعنى اللام وقضاه  
 من حق لان لا تدخل الاعلى المتكرر بسبب اللام التي هي عملة  
 في الضمير لان المضاف يعبر به هذا الفصل كما انه ليس بمضاف في الظاهر  
 وان كان في الحقيقة مضافاً فتدخل الاح على التكرير بحسب الظاهر  
 وحكم المص بفساده لما عرفت وفي الخبي ثم اعلم ان مذهب التحليل  
 و**سيوي** هو النجاة ان هذا المذكور مضاف حقيقة باعتبار المعنى  
 فقيل للام لا يظهر بين المضاف والمضاف اليه بل تقدير اجابوا بان  
 اللام صحتها ايضاً مقدرة وهذه اللام الظاهرة تأكيداً لتلك اللام المقدرة



كثيراً الثاني في قول وكان الفصل بينهما كما فصل ففصل لهم ما الذي  
 حمل في هذه الاضافة على الفصل بينهما باللام المقحمة فكيف لا دون  
 ساير الاضافات المهددة باللام اجابوا بانهم قصدوا نصب هذا  
 للضاف المضاف بلا من غير تكرير لا تخفيفاً وحق المعارف المنفية  
 بلا التوقف مع تكرير لا ففصلوا بين المضافين لفظاً حتى يعبروا  
 بهذا الفصل كما لا يسبغ بضاف فلا يستكثر نصبه وعدم تكرير  
 انتهى **ويحذف اسم** لا حذوه اذا وجد قرينة لفظية او معنوية في  
 على حذف المبتدأ **حذفاً كثيراً** يشير الى ان نصب قوله كثيراً على المبتدأ  
 ويجوز ان ينصب على الظرفية اي زماناً كثيراً لان اكثر شئ من صفة  
 الاحيان **مثل اعلين** اي في تركيب ذكر فيه للبر **لا بأس**  
 لمن له خوف فيحذف الاسم بالقرينة الحالية ولكن لا يحذف الاسم  
 الا مع وجود الخبر لفظاً كما لا يحذف الخبر الا مع وجود الاسم لفظاً  
 لئلا يكون الحذف احياءاً بلسانهم منة والجميع المتقدمه وبعد حذو  
 الملة وهو الاذعاب والتشقيص ومنه اجمعت اي ان حذو  
 في الصحاح اي لئلا يكون الحذف سبباً للالغاء لانه اذا حذف  
 كثيراً ويحذف الخبر ايضا كثيراً فسبق لا العاملة بدون المملو  
 هو عين الاجحاف فيجب ذكر احدى عند حذو الآخر اسماً  
 كان او خبراً ليكون الحذف للذكر قرينة للحيث وفي قوله  
 او قول العرب لا كذباً ورده ايذانا بانه يحتمل ان يكون من قبل  
 حذف اللام مناسبا للمقام او حذف الخبر لجواز حذفه ايضا ان  
 جعلنا الحذف لهما بمعنى المثل لان الحذف من الحروف التي يستعملها

وحرفاً جاز ان كثر يربطاً يعني جاز ان يكون الحذف وحده منصوباً  
 محلاً على انه اسم لا وان يكون الخبر اي خبر لا محذوف فإلى المشكك  
 اي لا مثل زيد موجود في خبر يقربه لا التي لتفي الجنس لان التي  
 يقتضي منفياً او قرينة حالية وجاز ايضاً ان يكون فعلهم كزيد  
 خبر لها فيكون الاسم محذوفاً بقرينة حالية اي لا احد مثل زيد  
 وهذا هو المناسب للمقام فالانسب ان يكون مقدماً على التوجيه  
 الاول الا انه اخر ان ليكون قريباً لما يكون الحذف فيه حرفاً لان  
 في حذف الاسم لا غير لان الحذف لا يكون مستنداً اليه حتى يكون الخبر  
 محذوفاً وان جعلناه اي الحذف في ذلك المثال حرفاً عملاً بالظاهر  
 المتبادر فالاسم الى اسم لا محذوف لان المعروف مع متعلقه  
 يجوز ان يكون مستنداً ولا يجوز ان يكون مستنداً اليه وان كان مع  
 متعلقه لا احد كزيد اي لا احد كزيد كزيد **ما ولا** او دوماً  
 في امر المحققات لمشابهة ما فعل لا غير متصرف وهو ليس  
 للاختلاف في كونهما عامليتين بخلاف ساير الملحقات  
**لمشبهتين** وصفهما بهما لبيان وجه عملهما عند من يقتضيه  
 ليس الا المشابهة في التي متعلق بالمشابهة والدخول على الملة  
 اللامية قد سبق تحقيق في آخر المرفوعات **ليس** متعلق بالمشابهة  
 ولما دخل على المشبه به من فصل او مبتدأ **مستند** اي الاسم  
 حقيقة او على الذي اسند اليه **ما ولا** اي دخول ما و  
 لا يعني بعد دخول واحد منهما **الخبرية** ما ولا التي متعلق بخبرية  
 والخبرية خبرية وراجع الى اليها اي كون الخبر خبراً لا قد كضاف



ليصح اجتماع الضمير المؤنث الى النحوي ولك ان تقول اي كونهما  
عاملتين يحمل ليس ليعلم الله والنحو فلا يحتاج الى قوله وكذلك  
اسمها اي اسم ما ولا لها والثاني باعتبار الجواز لان الثاني امر  
هي في عبارات المصنفين وانما هي خفي للنحو بالذکر كون علمه  
فيه ظاهراً وهو ظاهر كذا جازية وخفي المعنى للنحوية بالذکر  
الباء داخل على المقصود مع ان ما ولا عاملان ايضاً في الاسم لان  
اعمالهما في الاسم والنحو جعل عطف تفسير لقوله اعمالهما المماثلة  
خبرهما اسماً وجزاؤهما فيه ترتيب اللف والنشر اي جعل الاسم لهما  
لنحو والنحو خبر لهما انما يظهر من المظهر باعتبار الجواز لان الجواز  
مشهور بهما اما لفظاً او تقديرافاً لبا فيظهر علمهما وكونهما  
عاملتين فيه وانما الاسم مرفوع كما كان مرفوعاً قبل دخولها فالنحو  
اثر عملها فيه لانه لا يعلم انه مرفوع بهما اولا وانما جعل النحو  
الجواز منصوباً بهما يعلم ان الاسم ايضاً مرفوع بهما لان الحرف لا يوجد  
في جنس للحملة فقط بل يعمل في جنسهما فجعل الجواز خبر لهما انما هو في  
لغة اهل الحجاز ومذهب البصريين واما بنو عميم وهو  
مذهب الكوفيين فيثبت لا يذهبون الى اعمالهما لعدم ثبوت  
اختصاصهما بقليل واحد ولان مشابهتهما ضعيفة كونهما  
مشابهتين لفعل غير متصرف ولان المقصود من وضعهما  
النفي لا العمل لا يجعلون الخبر اي ما هو الخبر عند اهل الحجاز  
ومذهب البصريين خبر لهما ولا الاسم اي ولا يجعلون ما هو  
عند اهل الحجاز بان يعملان فيهما الرفع والنصب كما كان عند اهل

الحجاز بل كما ان ما يقابل الاسم وخبر عند اهل الحجاز مبتدأ وخبر  
عند بنو عميم من غير ان يعملان فيهما بل المقصود من وضعهما في  
نحو النحوي لا غير بناء على ما كان في الاسم والنحو عليه قبل دخول  
دخولهما عليهما لانهما كانا قبل دخولهما عليهما مرفوعان بالابتداء  
وبعد الدخول ايضاً يكونان مرفوعين بهما فلا يتغير العمل بعد  
دخولهما وما يتغير بدخولهما ليس الاحكام من الايجاب  
الى السلب ولما بين ان ما ولا عملان في الاسم والنحو مرفوعان وتنبأ  
لمشابهتهما ليس وعملهما ليس الا عند اهل الحجاز والبصريين  
ولما عند بنو عميم والكوفيين فلا يعملان وان شابه ليس واد  
الشراح ببيان ما هو الراجح والمختار من المذهبين فقال  
ولغة اهل الحجاز هي التي جاء عليها التنزيل اي هي التي انزل الله  
عليها القرآن قال الله تعالى ما هذا بشراً وما فيه من المشابة  
ليس وهذا في محل الرفع اسمها وبشر منصوب لفظاً خبرها  
فما عملت في بشر غلت ايضاً في هذا لانها سوية في عمل الرفع و  
النصب عنده من يجوز عليهما وما هي امثلهما ثم جمع ام وهي  
الوالدة والجمع امات واصل الامم امته حذفه الله والناس  
حذفاً غير قياس فيقي ام ولذا جمع على امهات والنصب شاهد  
له وقيل الامهات الناس والامات البراييم في التصحيح وهذا  
صريح في كونهما عاملاً في رفعاً ونصباً وانما لا يفتقر على ما كان  
كاونهما شريكين في المشابهة ليس ولما بين كون ما ولا عام  
عاملتين وما هو سبب لعلهما وما هو المختار في اد



ان يبين ما يبطل علمها وهو ثلاثة اشياء اقلها **واذا زيدت**  
 لفظ **ان** بكسر الهمزة وسكون النون المراد بها النافية للشرط  
 لانها صدرت ككلام مع **ما** اي ما اي بعد ما بلا فصل لان مع  
 يحسن بمعنى وقد كقولهم تعالى ان مع العشر يسرا اي بعد العشر  
 لانه لا يكون مع العشر يسرا وانما يكون بعد نحو ما ان زيد قائم  
 قيل انما اختصت لفظ ما بالاكس مما في غيرها من الالف لانها اي لا تكون  
 انما ان لا تزد مع لا اي بعد لا في **العلم** وهي اى كلمة ان بعد  
 وايدة عند البصريين لتأكيد النفي لان ان وضعت للنفي كقولهم انما  
 ان عندكم من سلطان اي ما عندكم وقوله تعالى ان انتم الا بشر  
 اي ما انتم الا بشر وما وضع النفي اذ ايجع بعد حرف كواو النفي  
 يكون للتأكيد ولا يكون لغوا وذا غير جائز وذا فيه مؤنثة  
 من غير ان يكون ذا ثلثة عند الكوفيين ولعلمهم يقولون هي  
 نافية زيدت لتأكيد النفي والالف النفي اذا دخل على النفي افاد  
 الايجاب ويرون عليهم ايضا بانه لا يجوز الجمع بين حرفين متنفيين  
 المعنى الا مفصلا بينهما كما في قولك ان زيد القايمة كذا في الزمان  
**او انتقض النفي** الذي يكون علة وسببا لعلها **بالا** اي  
 بتوسط كلمة الا بين الهم والخبر نحو ما زيد الا قائم ولا دخل الهم  
 حاضر او **تقدم الخبر** على الهم اي نفس الخبر ظرفا كان او غير  
 الاعتدال بن عصفية وذا فانه يجوز العمل بتقديم الخبر الظرف  
 نحو قوله تعالى فما منكم من احد عنه حاجز بين واجيب بان المعنى  
 فما احد منكم حاجز عنه فالجمع لعدم التكرار بوقوعه في سبيل

النفي **بطل العمل** جواب اذا زيدت اي عمل لفظه ما في الهم والخبر اذا  
 كان مع كل واحد من هذين الامور الثلاثة التي هي زيادة ان بعد ها و  
 توسط الا بين الهم والخبر وتقدم الخبر على الهم واذ يبطل العمل وجب  
 رفع الهم والخبر بالابتداء لان الهم لا يخرج عنه عامل ما دام مركبا تركيبا  
 اسناديا وكذا يبطل عمل لا مع كل واحد من الامرين الاخيرين لما عرفت  
 ان لا تزد بعد ها ولم يذكرها الشارع اكتفاء بذكر الاصل عن  
 الفرع اما ما بطلان عمل ما اذا زيدت ان بعد ها لفظه **بطل**  
 ضعيف كونه حرفا غيرا صلي في العمل الا انه عمل المشبهة بفعل غير  
 متصرف وهو ليس بالمشابهة اذا ضمنت لم توجب العمل كغير  
 المتصرف مع انه مشابه بفعل متصرف كونه بالمشابهة فيه ضعيفة  
 فلما فصل بينهما وبين محولها اي ولما وقع الفصل بينهما وبين  
 بين ما عملت هي فيه باجنبي وهو ان وان كان فيها معنى النفي لم تعمل  
 كعمل كون الاولى شرطا فيها وكلاهما انما في النافية في  
 موضع العامل واما بطلان علمها اذا انتقض النفي الذي هو علة  
 وسبب لعلها لما عرفت بتوسط الكلمة الا بين الهم والخبر  
 فلا نعلمها في اسمها وخبرها المعنى النفي فلما انتقض ذلك النفي  
 بتوسط الهم لا يبينها بطل العمل هو اي عمل ما ولا في الهم والخبر لان  
 انتفاء العلة يوجب انتفاء الهم واذ يبطل العمل وجب الرفع فيها  
 بالابتداء لما قلنا من انه اذا انتفى عمل العامل اللفظي في التركيب الاسنادي  
 يظهر العامل المعنوي كونه منسوخا به واما بطلان العمل اذا تقدم الخبر  
 على الهم فيها فالمتغير الترتيب الذي هو شرط في علمها خطا لورثة







من حيث هو مضاف اليه يعني ان الجزء لا يكون علامة لذات المضاف  
بل الوصفه يعني لكونه متصفا بكونه مضافا اليه بالفعل وصواب علم المضاف  
اليه الجواز بالجزء الكسرة وما يقوم مقامه لا الثقل المعنى المصدر و  
هو ثلثة ولذا قال البشايح سواء كان الجزء بالكسرة نحو غلام زيد او  
الفتحة نحو غلام احمد او الياء كما في التشية والجمع للذكر السالم ويسمى  
الستة المذكورة في اول الكتاب لفظا او تقديرا فيضمة الاثنين او  
الثلثة وقد سبق امثلة الجزء اللفظي واما امثلة الجزء التقديري فتش  
غلام قتي وحسبى وابن العباس ولم يذكر الجزء الحكي لان لا يكون با  
بالفتحة ولا بالياء وانما يكون بالكسرة المحلية فقط نحو ممرت به  
توبهذين مثني واما قلنا في تفسير قوله علم المضاف اليه من حيث  
المضاف اليه فتعديناه بقيد طيشية لان الجزء مطلقا سواء كان بالكسرة  
او الفتحة او الياء لفظا او تقديرا ليس علامة لذات المضاف اليه  
كذات زيد مثلا لان الماعاب مطلق لا يكون علامة الا لما وجد في  
معنى من المعاني المقتضية له وذلك لا يكون الا من حيث انه متخذ  
بالفعلية او المفعولية او الاضافية فيكون الاعراب لبيان ومنه  
الذات بل بحيث كونه مضافا اليه لما قلنا والمضاف اليه احدى  
الاسم وان كان للعصل قد سبق اعرابها مراد مختصا بمعرفة به  
او بالمضاف اليه الذي عرفه المصنف به وهو التعريف الا ان يتولى  
والمضاف اليه كل علم اه كمن المشتمل على علامة اعم منه اي متخذ  
من المضاف اليه الذي عرفه المصنف ومما هو مشبه به اعم من  
يشبه المضاف اليه في كونه مجزوا وان لم يطلق عليه المضاف اليه

قيل الجواز ان يوجد علامة الشئ بدون ذلك الشئ فيدخل في تعريف  
المجزى وهو قوله ما شتمل على علم المضاف اليه مكان مجزوا بالحرف الزائد  
سواء كان زيادته سمعا مثل قولك بحسبك درهم وكفى بالله الاصل  
فيه حسبك درهم وكفى الله رفوع بالابتداء والفاعلية ثم زيد بقايم  
اوليس زيد بقايم وكذا اي كما يدخل في التعريف مكان مجزوا  
بالحرف الزائد يدخل فيه ايضا المضاف اليه بالاضافة اللفظية لان  
المضاف اليه فيها في الاصل اما منصوبا او مرفوعا واذا كان مجزوا بغير  
ليس بمقصود لان المعنى على ان الاضافة فجاء كلا جرو في الرضي و  
على الجزئنا المشابهة المضافة اليه الحقيقي يتجوز عن التنوين او النون  
لاجل الاضافة فيا يشتمل العلامة اربعة المضاف اليه بالاضافة له  
لحقيقة والمضاف اليه بالاضافة اللفظية والمجزوا بالحرف الاصيل و  
المجزوي بالحرف الزائد والمضاف اليه منها اثنان الاول والثالث  
وان لم يكن اي ما يدخل في تعريف المجزوا من الثاني والرابع  
داخل في تعريفه اي في تعريف المضاف اليه والمضاف اليه اظهر  
في مقام الاضمار ولم يقل وهو لمسم اما اشارة الى ان الثاني  
غير الاول اذ كان المقصود من الاول العموم ومن الثاني الخصوص  
واما ان كان مقام التعريف يقتضي زيادة تبين للمعرف  
اذا كان الثاني عين الاول على القاعدة المشهورة من ان المعرف  
اذا اعيد معرفا يكون الثاني عين الاول لا سيما ان المعرف خالف  
المجزوا في تعريف المضاف اليه لان المجزوا بالحرف الاصيل لا يسمى  
مضافا اليه عندهم والمصنف سماه ايضا مضافا اليه فالمضاف اليه

ثم زيد الياء لتأكيد معنى الكفاية فيها  
او قياسا مثل ما جازني من احد  
وما زيد بقايم يصح



نوعان المضاف اليه بالاضافة المخصصة والمجسود بالبحر والاضاف  
وهو ان المضاف اليه ههنا اي في هذا التعريف غيرهما اي غير المضاف  
الذي هو المصطلح المشهور بينهم وهو كل اسم اضيف اليه لم يتر  
بواسطه حرف الجر تقدير مراد وقيل المضاف عندهم ما نسب اليه  
بالجاء والمقدور المؤخر فالاقسام الثلاثة لا تكون مضافا اليه  
عندهم وذهب المصنف في ذلك الى في مخالفة للجمهور وفي اطلاق  
اطلاق المضاف اليه على ما اطلقوه وغيره مذهب سيويين  
عرفت ان المختار عنده مذهب سيويه حيث اطلق سيويه المضاف  
اليه على المنسوب اليه بحرف الجر لفظا والملا بحرف الجر غير  
الزائد لان المنسوب اليه بالزائد لا يكون اليه عنده ايضا وان  
اطلقه عليه لان الجبر علم الاضافة والمجسود به مجسود اصله  
حالا والمجسود بالزائد فليس مجسودا اصلا بل ليس جتا  
الا بحسب الصيغة ايضا اي كما اطلق المضاف اليه على النسبة  
اليه بحرف الجر تقدير **كل اسم حقيقة** كزيد في غلام زيد  
مرت زيد او حكما يشمل قوله كل اسم الجمع جمع جملة التي يضاف  
اسماء الزمان فعليه كانت نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم  
يوم يقوم زيد ويوم قدم عمرو واسمية نحو اذ الخليفة **بذل**  
فانها اي تلك الجملة في حكم المصادر لان الجملة هي جند لا تكون  
اليها فيكون المضاف اليه مصدرها فتكون في حكم الاسم كونه نواة  
به اي يوم ينفع الصادقين ويوم قدم عمرو والخليفة **بذل**  
نسب مبنى للمفعول اي الى الاسم **شئ** وانما قال شئ ليعبر بالشيء

اسم والفعل ولذا قال الشارح اسم كان الشئ المنسوب الى ذلك الاسم  
نحو غلام في غلام زيد او كان فعلا نحو مرت في مرت زيد او  
اسما ايضا نحو انما زيد **بواسطه** **بحرف** اجتزأ عنما نسب اليه  
شئ لا بواسطة كنسبة الفعل الى الفاعل والمفعول **لفظا او تقدير**  
او مفعولا كان ذلك للحرف والحرف الذي صار واسطة فيه اشارت  
الى ان انتصاب لفظا او تقدير على انه ما خبر ان كان المقدور لان حذفه  
مع اسم كزيد شايع وتقديرهم في مثل هذا العطف لفظا كان قرينة  
دالة عليه والى ان لفظا او تقدير مصدران بمعنى المفعول كما في انما  
كان المنسوب فعلا مثل مرت زيد او اسما ضمما ق زيد  
او مقدورا ولم يذهب الى كون انتصابها على الما لية لتعبر تقدير  
الفاعل ولان تقدير كان اسهل حال كونه ذلك المقدور **فان**  
يريد ان قوله مراد حال عن قوله تقدير لانه خبر كان المقدور والمقدر  
في حكم المفعول به فيكون حالا عن المفعول به حكما والفاعل في كان  
من حيث العمل لا من حيث المعنى اذ ليس المعنى فيه على صفة  
ملاحظة معنى الحرف حتى يكون له معنى بابقاء اش وهو الحرف  
والعامل ههنا اما المضاف لما حصل في التركيب معنى حروف الجر  
بذكر العمل او الحرف المقدور واسماء الشارح الى الثاني بقوله من حيث  
العمل باقلاء اش وهو الجبر وذلك الحرف اما اللام مثل غلام زيد  
انما من نحو غلام فقطة وانما في نحو ضرب اليوم على ما يجوز  
احرف بقوله مراد عن المفعول فيه والمفعول به لان حرف الجر  
مقدر فيه ما لكنه غير مراد لانه اذا كان مراد كما في الاضافة لثم شعب



بل حذف تنوينا منسيا بخلاف صحت يوم الجمعة وضربته تاديباه  
فانه لئلا يخال واشتات وان نسب اليه اي الى يوم الجمعة الصيام الذي  
لوقوع فيه وكونه محلا لا بالحرف المقدر وهو لفظة في لانه كان  
في الاصل صحت في يوم الجمعة ولما اوصم هذا ان الصوم واقع في  
جزء منه حذف في دفعا لهذا الابهام وتعدي الفعل الى اليوم بنفسه  
فصار اليوم معيدا للصوم كسنة اي كمن ذلك الحرف غير مراد  
اللفظ ولا تقديره اذ لم ير له لا خبر اليوم به اي بالحرف لفظا لكونه  
اللفظ علامة وقمة بكونه مراد فلما لم ينجر بل انتسب اليه  
ليس بمراد ولما فرغ من تعريف المضاف اليه المتخلف في ايراد  
يبقى المضاف اليه المتفق عليه فقال اي تقدير الحرف  
تكون المضاف اليه منسوبا اليه بالحرف المقدر المراد **شروط**  
اي شرط هذا التقدير **ان يكون المضاف** اطلاق المضاف مجرد  
بعلاقة الاولى كقول تعالى اني اذني اعصر خيرا والابلية  
تقدم الشيء على شرطه وذا غير جازي **ان يكون المضاف**  
فعلا لا بد من يتلفظ بالحرف الذي صار واسطة لان اللفظ  
لما كانت من خواص الهم جازي تقدير الحرف فيه فيلزم في الفعل  
ذكر الحرف لان الاضافة ليست من خواصه حتى يجوز التقدير  
الذكر فيه كما في الهم نحو ممرت بزبد وكذا الهم الذي فيه من الغنى  
نحو انا ماك بزبد **يجوز** اي متسلحا يعني ازيد بالبصر  
الانسان الذي هو لازم معناه فلا يروان الواجب على المصنف  
يقول عن تنوين في مقام تنوينه او في العبارة قلبا

بجودا حوس تنوينه وان كان التنوين مقدرا مثلكم جل  
وضار بك وضار به وضار بني وضارج بيت الله فان  
التنوين مقدرة فيها ظاهرة **بالرفع على انه**  
مفعول ما لم يسم فاعله لقوله بجره هو العائد الى الموصوف  
محذوف وهو عند **الما قام مقامه** اي مقام التنوين  
من تنوين التشبيه **ولجمع على حد حائبان** لقوله ما قام  
**حائبان** على التشبيه اي لاجل الاضافة لا الغير كما كاله  
لتقاء الكتين وعدم الانصراف والتوكيد واللام التعريف  
وغير ذلك مما يستلزم حذف التنوين لان التنوين او النون هو  
ادنى التشبيه والجمع على حد ما دليل على ما في اي دليل  
على تمام الهم الذي التنوين او نون فيه لان التنوين انما هو  
وضعت للانفصال الانقطاع وكذا ما قام مقامه فلما اريد  
اي النحاة ان يجوزوا من مزج بالجمع والنواحيمة والتركيب  
الاختلاط اي اذ روا النحاة الكلمتين واتصال احديهما  
بالاخرى مزجا يكتسب به اي بتسبب المزج والاختلاط الكلمة  
الاولى من الكلمة الثانية التعريف اذ كانت الثانية موصوفة  
او التخصيص اذ كان كونه في الاضافة المعنوية او التخفيف  
وهذا ايضا يجري في المعنوية والاويتان مخصوصان به لان  
اولمغ الحلو او التخفيف لازم في كل الا ان التخفيف يوجد في العظيم  
ايضا لانه لما كان في الامتزاج فيها نقصان لان المعنى على الاتصال  
لم يزل في التخفيف في اللفظ فقط واما في المعنوية فلما



امتزجا امتزاجا تاما اكتسب الاول من الثانية التعريف  
اذ كانت معرفة او التخصيص اذ كانت تكرر والتخفيف  
لازم فيها ايضا والا يلزم ان يكون الحكم الكلمة الواحدة معرفة  
وتكون حيث صار كلمة واحدة لان الثانية قامت مقام التنوين  
الاول وامتزجت بها امتزاجا تاما او التخفيف فقط كما في الله  
الاضافة اللفظية حذف فروع من الكلمة الاولى لعلامة تمام الكلمة التنوين  
او التنوين لانه اذا لم تحذف لزم ان يكون التنوين او التنوين في ال  
الوسط ولغات الغرض المطلوب المقصود وهو التعريف  
او التخصيص او التخفيف من الاضافة فلا يكون فيها قايضة  
فتمضيح الاضافة فوجب ان يحذف العلامة وتمت بها الثانية  
اي وتمت الكلمة الاولى بالكلمة الثانية باقامتها مقام ما تمتهى به  
لانها حذف ما تمتهى تمت به صارت ناقصة ولما قامت ال  
الثانية مقامه صارت متممة الاولى ومكملة لها ثم اي بعد  
علك المضاف اليه عند المعنى ما هو ونشره بتقدير الحرف المتبادر  
من تبادر تسامع اي المفهوم او لا من هذا التعريف اي  
تعريف المضاف اليه وهو انه كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر لفظا  
او بتقدير مراد فظرا منصوب بانزع الخافض اي بانه ينظر الى كلام  
القوم وقسم كلامهم ومرادهم بقوله حيث ليسوا اي ليس القوم  
فان الذين بتقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية كون الحال بها  
لفظا والمعنى على الانفصال ولذا لم يتقدس التعريف ولا التخصيص  
كالمعنوية والاتصال بهذا التقدير لا يحتاج الى تقدير الحرف لان امضا

اليه وان كان مبرورا لفظا كلفظ اما متصوبا او مفرقا ان اى الى  
ان هذا التعريف غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية قول التبادر  
ببند او وقوله انه غير شامل خبر لانه ليس في الاضافة اللفظية  
حرف الجر لفظا ولا تقدير فكان ذلك التعريف مخصوصا باللفظ  
اليه بحرف الجر لفظا او بتقدير مرادنا لكن اللفظ من كلام المصنف في المتن  
اى فى متن الكافية والتبصير في شرحه له اى شرح المصنف لهذا المتن ان  
التقسيم الى تقسيم الاضافة المطلقة بقوله الا تسمى معنى معنوية  
واللفظية بارجاع ضمير المرفوع في الاضافة بتقدير حرف الجر الى الاضافة  
المعنوية والاضافة اللفظية انما هو اى ليس ذلك التقسيم الا للفظ  
لاضافة بتقدير حرف الجر ففهم منه ان الاضافة اللفظية ايضا  
بتقدير حرف كمن المصنف لم يبين بتقدير حرف الجر فيها كما بين بتقدير  
في الاضافة المعنوية بقوله وحي انما يعنى اللام او بمعنى من اى معنى في  
بشرط كل منها ومثل بقوله غلام زيد وخاتم فضيلة وضمير اليوم  
للايضاح كما هو ذا به في وضع القواعد والاصول لافى المتن لفظا  
لان اثلة واللفظ متعلقا بقوله لم يبين ولا في شرحه ولم ينقل عنه اى  
عن المصنف شي في اى لم ينقل عن المعنى في تقدير حرف الجر فيها انشئ  
بمعنى مراعاة واساسه من سياقه بمعنوياته اى من باقى الكتب المصنفة  
فبقى اما الاضافة اللفظية في حق تقدير الحرف مبهما ولكن الجعش  
عسانم الدين قال المراد بقوله بواطنه حرف الجر لفظا او بتقدير اعم من  
التقدير حقيقة او حكما انشئ والامر كما قال وينقل التقسيم المصنف  
لاضافة الى المعنوية واللفظية وقد تكلم بعضهم في اضافة الصفة



اللام مقصورا يعني في اضافة النعم الفاعل الى المتعدي مثل قولك  
ضارب زيد بتقدير اللام متعلق بتكلمته والمصدر مضاف الى الفعل  
 لتقوية العمل حيث زيدت اللام لتقوية عمل الما مل كما في رد  
 كالم لان الصفة ههنا متعديه بنفسها فالاحتياج الى الوصلة  
 اي ضارب لزيد لان المضاف اليه ليس بجنس المضاف ولا ظرفه  
 وما كان كذلك يكون الاضافة بمعنى اللام مثل غلام زيد وكف  
 بعضهم في اضافة اي في اضافة الصفة الى فاعلها مثل قولك  
 الحسن الوجه بتقدير من البيان متعلق بتكلمته فان كان  
 الوجه الذي هو في قوله جان من به الحسن الوجه بمنزلة التمييز  
 يكون الوجه مبنيا لموضع الحسن فتناسب من البيان له فتد  
 لتأكيد البيان كما تزداد في التمييز في قولك رده من فارس  
وقالين قائل لتأكيد ايضا فانه في اعتداد الحسن في قوله  
 زيد الحسن الى زيد منه قيل ذكر موضع الحسن ايهما فانه  
 لا يعلم منه انه اي شيء منه اي من زيد حسن يعني لا يعلم من قولك  
 زيد حسن انه اي شيء من زيد من اعضاءه واي وصف من او  
 صافه حسن فلهذا بيان موضع الحسن ليعلم ما هو المقصود  
 المراد واذا ذكر الوجه بقولك زيد حسن الوجه تبين المراد فكانه  
 قل زيد الحسن من حيث الوجه كما في قولك طاب زيد من حيث  
 النفس ويحتمل ان يكون الاضافة ههنا بمعنى في لان المضاف  
 محل المضاف اليه المضاف اليه اذا كان محلا للمضاف يكون الاضافة  
 بمعنى في لان المضاف اليه وهو الوجه محل للحسن حيث وجب

كما ان اليوم في قولك ضرب اليوم محل للضرب حيث وجد فيه  
 فالعوض الحسن موجود في الوجه كما ان الضرب موجود في اليوم  
 فبان ان يكون الاضافة بمعنى في كما كانت في ضرب اليوم فان  
 قلت هذا اي كمن الحسن مضافا الى الوجه بهذا التوجيه في الحقيقة  
 والواقع تخصيص لان الحسن كان عامما شايعا قبل الاضافة  
 كما عرفت فلما اضيف الى الوجه صاب خاصا به وافادة  
 الاضافة التخصيص فلا يصح ان يقال ان الاضافة اللفظية  
 لا تفيد شيئا من الاشياء الا تحفيفا في اللفظ فقط وفي هذا  
 المثال قد افادة الاضافة اللفظية التخصيص ايضا لما عرفت  
 ان المضاف قبلها عام صالح لان يكون في الوجه وغيره كما ان  
 الغلام في قولك غلام رجل قبلها عام صالح لان يكون غلام  
 رجل وامرأة فلما اضيف الى الوجه حصل التخصيص جدا كما  
 كاضافة الغلام الى الرجل قلنا لانهم ان هذا في الحقيقة تخصيص  
 لانه كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة بالفاعل الذي  
 هو الوجه لان الفاعل مما يخصص لانه اذا قلت قام  
 مثلا لم يعلم انه ممن صدر فيكون عاما صالحا لان يصدر من  
 زيد وعمر وغيرهما فلما قلت زيد خصصه به كذا لك الوجه في قولك  
 الحسن وجهه تخصيص الصفة بكونه قائما به فلا يكون التخصيص  
 مما تفيد الاضافة لانه حاصل قبلها بالفاعل والمجهول لا يحصل ط  
 فليست فائدة الاضافة الا التخصيص في اللفظ في جانب  
 لضاف اليه شيئا في اي الاضافة بتقدير حرف الجر والخبر



فالغدير يرجع الى الاضافة المفهومة من قوله فالتقدير شرط ان يكون  
 للمضاف اسم على موال قوله تعالى اعدوا لهوا قريب عما ليس بميزة  
**معنوية** اي منسوبة الى المعنى اي معنى لفظ للمضاف لهوا وشوا  
 اليه من التعريف والتخصيص لانه اي لان هذه الاضافة تفيد  
 معنى في المضاف تعريفه بديل من معنى بدل البعض من الكل او  
 تخصيصا عطف على تعريفه استتمت باسم ما افادته وهو سرية  
 المعنى الذي في المضاف اليه الى المضاف من التعريف والتخصيص لا  
 لان كون المضاف اليه معرفة او كلمة سرى الى المضاف بسبب  
 الاضافة فصلا للمضاف معرفة ايضا او مخصوصا وهو معنى  
 المضاف واذا نسب اليه **والمعنوية** اي منسوبة الى اللفظ اي لفظ  
 اي لفظ المضاف او المضاف اليه او كليهما جميعا يستتمت بها المعنى  
 المتقابل للقياس ان تسمى ايضا باسمها افدته وهو التخصيف  
 ويقال تخفيفه لا فادته التخصيف فقط بمعنى فايدته متخفة في نون  
 ووزن المعنى بمعنى لا يفيد شيئا فاللفظ المعنى الاول لعدم سرانيتها  
 اليه اي الى سرى فادته من اللفظ الى المعنى لان الاتصال لما كانت  
 في اللفظ فقد خسر فادتها فيه اي شي لان الفاعلة تكون على قدر  
 الاتصال لان للزمن على قدر العمل ولما قسم الى المعنوية واللفظية  
 اذ ان يفصل كل واحد منهما ويبين انواعها وشرايطها  
 فوائدها ليفيد زيادة معرفة بهما كما هو دأبه فقال مصدر  
 بالفاء المشفرة للتفصيل وتعريف اللام العربى الخارج على سبيل  
 ترتيب الف والنش **والمعنوية** التى هي قسم من

الاضافة اي فالاضافة المعنوية قد مر بالظهور شرفها كد  
 كثرة فوائدها ولا انها اكثر استعمالا ولا انها الاصل لكون الج  
 فيها على الاصل علامتها قد مر ليصح العمل بقوله **ان يكون**  
 وتقدير العلامة اولى من تقدير المضاف اي ذات ان يكون لاه  
 يخفى على من له قلت تسليم **المضاف** فيها غير **صفة** والصفة  
 المنفية ثلثة والذال الشارح كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة  
 المشبهة بمعنى لا يكون المضاف فيها احد هذه الثلث **مضافه**  
 بالجر صفة الصفة **الى مفعوله** اي فاعلها بدل البعض من مفعول  
 او مفعولها واذا اضيفت يصير مضافا اليه فتح يكون التعبير  
 التعبير بالمفعول بمعنى الفاعل والمفعول مجاز باعتبار التورية  
 مثل قوله تعالى واتوا اليكم اموالهم وعلى ضربين اما ان  
 يكون المضاف غير صفة اصلا وهو قول الشارح سؤلا لم يكن  
 المضاف فيها صفة كغلام في قوله غلام زيد واما ان يكون له  
 المضاف صفة مضافة الى غير مفعولها بمعنى الى الاجنبى حيث  
 لم يكن فاعلها ولا مفعولها قبل الاضافة ولا بعدتها وهو قول  
 الشارح او كان المضاف صفة لم فاعل او لم مفعول او لم  
 المشبهة ولكن غير مضافة الى مفعولها فاعلها ومفعولها بل  
 لم يكن مضافة الا الى غير اي غير المفعول كضاع مصر بالتوري  
 لانه لم جنس وليس يعلم والمضاف فيه لم فاعل من ضاع  
 مضاف الى غير مفعول وهو المصر فانه ليس بمفعول له بل بمفعول  
 من صفة فالاضافة فيه بمعنى لان للمضاف اليه طرف المضاف



مثل ضرب اليوم وكريم البلد والاضافة ايضا بمعنى في لان الكرم لا يقوم بالبلد بل يوجد فيه والمضاف فيه صفة مضافة الى غير محمولها واخرى اي بقوله مضافة الى محمولها عن ان يكون المضاف صفة مضافة الى مفعولها فوضار يتبدل فانه في الاصل ضار يتبدل بالنصب على انه مفعوله وعن ان يكون صفة مضافة الى فاعله نحو حسن الوجه فالاصل فيه حسن وجهه بالرفع على انه فاعله فليصح لهما زيادة تحقيق **وهي** اي الاضافة للمعنوية بحكم الاستقرار ثلثة اقسام فالعصر استقرار في لانه **اقام بمعنى** ثلثة سميت لامية لان المضاف يصير مختلفا للمضاف اليه بالاضافة اليه فثابت الاضافية ان يكون بمعنى اللام ولذا قيل المراد بها اللام الاختصاصية لا التعاليلية وان كان المضاف مع محموله لا للمضاف اليه مثاقيرك وغان الثاني **فيما** اخذ في المضاف اليه **هو** **جنس المضاف** بالنصب لانه مفعول بعد وهو فعل متعد فاعله مستتر فيه راجع الى الموصول **وهو** عطف على جنس المضاف ان ظرف المضاف اي لا يكون المضاف اليه على المضاف في التركيب الاضافي صادقا على المضاف اي لا يصح حمل المضاف اليه على المضاف وغير عطف على المضاف يعني ولا يكون المضاف اليه صادقا ايضا على المضاف ولا ظرفا له اي ولا يكون المضاف اليه ظرفا للمضاف كما لا يكون صادقا عليه ولا غير نحو غلام زيد فانه للمضاف اليه هو زيد ليس جنسيا للمضاف الذي هو الغلام فانه كونه صادقا عليه لعدم حمل زيد على الغلام حيث لا يقال

الغلام زيد لعدم الجنسية لانه الغلام زيدا وزيد حر ولا ظرفه لعدم الحمول فيه وصوابنا ظاهر فاضافة الغلام اليه اي الى زيد بمعنى اللام يعني بكونه الغلام بخصوصه لا لزيد ومملوكا له اي غلام لزيد **اي بمعنى** **البيان** سميت ببيانته لان المضاف اليه فيها يبين ان المضاف من اي جنس هو ومن البيانته ايضا يبين ان ما قبلها من اي جنس فتناسب **جنس المضاف** يعني في الاضافة التي يكون المضاف اليه فيها جنس المضاف ويطرح ان يقتضيه منه الضمادق بالجر صفة المضاف اليه كما هو المتبادر عليه اي على المضاف اي في المضاف اليه الصادق على المضاف يعني يصلح حمل عليه وعلى غيره اي على غير المضاف بشرطه متعلق بقوله الصادق ان يكون المضاف ايضا اي كالمضاف اليه صادقا على المضاف اليه **وهي** وعلى غير المضاف اليه يعني ان الفضة في قولك خاتم فضة صادقة على المضاف الذي هو الخاتم وعلى غير الخاتم يعني على ما لا يكون من الفضة كذلك الخاتم يصدق على الفضة التي جعلت خاتما وعلى الخاتم الذي لم يكن فضة وقال هذا الخاتم فضة وهذه الفضة خاتم وهذا الذهب خاتم وهذه الدار هم فضة فيكون بينهما اي بين المضاف والمضاف اليه في هذه الاضافة عمق وخصوص من وجه واعلم ان النسب الرابع لانه اما ان لا يصدق احد الشيئين على ما يصدق عليه الاخر او يصدق الاول البيان كالانسان والفرس والثاني اما ان يصدق احدهما على كل ما



يصدق عليه الآخر أو لا فالأول التباين كالإنسان و  
 الناطق والثاني إيمان يصدق أحدهما على كل ما يصدق عليه  
 الآخر من غير عكس أو لا والأقل العموم والخصوص المطلق  
 كالحيوان والإنسان فإن الحيوان يصدق على كل ما يصدق  
 عليه الإنسان بالعكس والثاني العموم والخصوص من وجه  
 كالحيوان الأبيض في الحيوان الأبيض والثاني والثالث ما  
 يصدق أحدهما دون الآخر كالحيوان الأسود والحمار  
 الأبيض التباين والتساوي والعموم والخصوص المطلق  
 العموم والخصوص من وجه وهذا القسم الرابع ما يجمعان  
 فيه في مادة ويفترقان في ما هما دتاين كذا في علم الميزان  
 من إذا زنت فيه فليخرج اليه والثاني معنى في ظرف أي  
 في ظرف المضاف أي فيما يكون المضاف إليه ظرفاً للمضاف ومحللاً  
 له بأن يكون زماناً أو مكاناً له سميت هذه الأضافة ظرفية  
 لأن المضاف إليه ظرف للمضاف ومحلله والمحصل أي حاصل  
 البيان بعد المقام يعني حاصل أن يكون الأضافة المفعولية  
لامية وبيانية وظرفية وبيانه أن المضاف إليه فيها لا يخ  
 أما مبين للمضاف بأن لا يصدق أحدهما على ما يصدق عليه الآخر  
 كالإنسان والفرس لما عرفت من النسب الأربع وح أي حين  
 أن يكون المضاف إلى المبين المضاف على ما قلنا أن كان المضاف  
 إليه ظرفاً له أي للمضاف بأن يكون زماناً أو مكاناً باعتبار وقوعه  
 فيه فالأضافة بمعنى في لما قلنا ح أي وإن لم يكن المضاف

الليظرف المضاف حين التباين فهي أي فالأضافة بمعنى اللام فحصل  
 القسمان الأول والثالث اللامية والظرفية وإما مسأولة بمعنى إما  
 أن يكون المضاف إليه متشاوراً للمضاف بأن يصدق أحدهما على كل ما يصدق  
 عليه الآخر بأن كان الفيلين مترادفين كبيت وأسد وجسم وفتح  
 أو أعم عطف على مساوٍ يعني يكون للمضاف إليه أعم للمضاف وغير مطلقاً  
 يعني يكون بينهما عموم وخصوص مطلق فيكون العام هو المضاف إليه  
 كالحديث فإن اليوم أعم حيث يطلق على الواحد وغيره والآخر  
 يخص لا يصدق على غيره وهو بالفارسية يكسب فالأضافة على الـ  
 التقديرين أي على تقدير المساواة بينهما وعلى تقدير أن يكون الم  
 المضاف إليه أعم مطلقاً متمتعة لعدم الغائية في ذكر المضاف إليه لأنك  
 إذا قلت مريت بالأسد لم تحتاج إلى ذكر البيت وكذا إذا قلت جئت  
 عند تعداد الأيام لم تحتاج إلى ذكر اليوم بعده بل إنما تقول يوم الأحد  
 بإضافة العلم إلى الخاص كما تقول يوم الاثنين وإما اختص مطلقاً  
 يعني يكون للمضاف إليه اختصاص مطلقاً بأن يكون النسبة بينهما بالعموم  
 والخصوص المطلق والخاص هو المضاف إليه كيوم الأحد قد عرفت  
 ما بينهما من النسبة وعلم الفقه أن الفقه علم مخصوص ببيان ما  
 يلزم المكلف من المعروف والمتكبر على ما قيل الفقه معرفة بنفس  
 مالها وما عليها والمضاف هو المعرفة مطلقاً فيكون عاماً بغير  
 حاشاً بالأضافة وشجر الراك وجمع أدلة وفي الأصل شجرة  
 من قد اتخذ منها المسواك الذي يستلذ به تنبت في ديار العرب يحب  
 منها إلى البهلان التي يستكن أهل الإسلام فيها لأن المسواك سنة



فتكون خاصة والشجر بالتحريك ثبت له ساق واعطان سورا كان  
 دوام واسمهما قد لا يكون عاما بغير خاص بالاضافة الى  
 مثل شجر الزيتون وشجر الرمان ومنه شجر الاراك فالاضافه ان  
 يكون المضاف اليها مطلقا بمعنى اللام لان المضاف اليه لمكان اختص  
 مطلقا صا كان مابين المضاف ولم يكن ايضا طرفا له فكانت فيه  
 بمعنى اللام ولم يكن هذا قسما آخر بل كان هذا القسم والقسم الذي  
 يكون المضاف اليه فيه مابين ولم يكن طرفه قسما واحدا واما اختص  
 من غيره فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف بحيث يجوز ان يتخذ  
 منه كالماتم والفقه والباب والساج فالاضافة فيه اعلى هذا القسم  
 بمعنى من البيان لان المضاف اليه جيبين المضاف كونه  
 جنسه واصله فتاسب من ابيانية لانها ايضا البيان فهذا القسم  
 قسم ثالث فصار اقساما لاضافة المعنوية ثلثة اقسام والا  
 اي وان لم يكن المضاف اليه اصلا للمضاف بحيث يجوز ان يتخذ منه  
 قري اي الاضافة على هذا التقدير ايضا او كما ان المضاف اليه اذا  
 لم يكن اصلا للمضاف كان مبينا له وليس بظرف له فالحكمات  
 بمعنى اللام كالسبق ان المضاف اليه ان كان مبينا للمضاف ولم يكن  
 ايضا طرفا له تكون الاضافة بمعنى اللام فكذلك حينها فاضاف  
 جواهر الى هو متفرع الى اصله الذي هو فقه في قولك خاتمة  
 فقه بمعنى من البيان لان الفقه اصل له وهو ايضا متفرع  
 منها والمتفرع اذا اضيف الى اصله تكون الاضافة بمعنى من الية  
 وازضافة الاصل مثل فقه الى الفرع مثل خاتمة تكون بمعنى اللام

ليس اصلا لها ولا طرفا وان كان كذلك تكون بمعنى اللام ومكان  
 اضافة الخاتمة الى الفقه كثير شيئا لانه اضافة الفرع الى الاصل لم  
 يات له مثالا لما انه كثير لم يحتاج الى المثال واما العكس كما كان نادرا  
 لانه اضافة الاصل الى الفرع لان الاصل لا يتبع الفرع بل الفرع يتبع  
 الي له مثالا فقا كما تقول عند التمازج والتمازج كما هو العادة بين  
 الناس فقه خاتمة خير يعني جيدة من فقه خاتمة او بالعكس  
 نحو فقه خاتمة جيدة من فقه خاتمة باضافة الاصل الى الفرع وكما  
 تقول حديد سيفي جيد من حديد سيفك ومكانت الاضافة المعنوية  
 منقسمة ثلثة بالاستقراء وكن تقدير للفرع ظاهرة قسمين منها  
 البيانية والظرفية بحيث لم يحتاج فيها الى البيان وفي تقدير وقيم  
 منها وصوالا مية نوع خفاء اذا ان يبينه فقال مبتها واعلم ان  
 الطالب المتخف انه اي الحال والشان لا يلزم اي لا يجب فيها هو  
 يعني اللام اي في الاضافة التي تكون بمعنى اللام اي مع التصريح بها الي  
 بالتم قولان يصح فاعل لا يلزم لان المقصود من هذا الاضافة  
 تخصيص المضاف اليه بالمضاف ومتى حصل هذا المقصود لا يلزم  
 اظهار اللام المفيدة للتخصيص بل يكفي افادة الاختصاص الذي  
 هو مدلول اللام فقولا في اضافة العلم الى الخاص يوم الاحد وعلم  
 انفق وشجر الاراك بمعنى العلم ما عرفت سابقا والحال انه لا يمتنع  
 اظهار اللام فيه اي في هذا القول لان العلم يستعمل يوم الاحد ما  
 باظهار اللام كما استعمل قولك غلام زيد غلام لزيد وهذا الاصل  
 الذي هو عدم لزوم صحة التصريح باللام بل يكفي فيها افادة



معنى الاختصاص يرتفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافة اللازمة  
 لانه اذا لم يجب اظهار الاسم لا يرد الاشكال بانه كيف يصح ان  
 يكون اضافة مثل يوم الاحد وعلم الفقه لامية مع انه لم يصح  
 اظهار الاسم لانه لم يرد يوم الاحد وعلم الفقه ولا يحتاج مبنى  
 فيه اى فى مثل قولك يوم الاحد الى التكاليف البعيدة مثلاً ان  
 يقول فى يوم الاحد يوم مخصوص للاحد باعتبار انه من قبيل اضافة  
 المسمى الى اسم لان الاحد اسم يوم من ايام الاسبوع فاضيف ذلك  
 اليوم الى اسمه وخبر به وفى علم الفقه علم مخصوص للفقه باعتباره  
 كون الفقه جزء منه فاضيف الخبر الى الجزء بمعلقة للجزئية و  
 خبر به وكذا شجرة الاراك مثل قولك كل رجل وكل واحد معنى ان  
 لفظ الرجل عام ويصير خاصاً بالاضافة الى ما يفيد اختصاصه  
 فيكون المعنى المخصوص لرجل واحد ولو اريد ان اضافة العالم  
 الخاص توجب اختصاصاً له كقولك غلام رجل فيكون العالم  
 مخصوصاً به بسبب **●** الاضافة وتما بين انواع الاضافة له  
 المعنوية اريد ان يفرق بينها بالعلقة والكثرة فى الاستعمال و  
 لكن اكتفى ببيان ما هو القليل فى الاستعمال على متوال بيان غير انه  
 المنصرف فيما سبق **وهو** ان كون الاضافة بمعنى **قليل** فى الاستعمال انهم  
 ايد استعمالات النفاة الفاظ الغريبة لان الضرب مثلاً فى قوله لا  
 اليوم فعل الفاعل لا ظرف فاضافة اليه تكون مجازاً بمعلقة من  
 التمامية فاضافة الشئ الى فاعل الحقيقي تكون اولى فاما  
 المضاف فى الامة فمخصوص بالمضاف اليه ومملوك له وفى

البيان متفرع منه فيكون الاضافة فيها حقيقة والعمل بالحقيقة  
 في هذا الفن هو الاولى **ورد** ما اورد الظرفية النفاة فى الاما  
 معنى الاسم وجعل هذه الاضافة لامية لما ان المضاف اليه مباين للمضاف  
 وبصير المضاف بالاضافة مخصوصاً كغلام رجل فان معنى قوله  
 ضرب اليوم ضرب له اختصاصاً باليوم بملازمة الوقوع فيه اى بسبب  
 كونه الضرب واقعاً فى اليوم كقولك للرجل كوكب للفرقاه لاسم  
 كوكب له اختصاصاً بالمرأة بملازمة انها تسرع للتمنى السبيل  
 الشاء عند طلوعه لا قبله كما هو شأن النساء المدبرة للأنور  
 فصار كوكب الكوكب كمتحقق المرأة للفرقاه حتى يقال كوكب مختص  
 لها فان قلت فعلى هذه اى على ردة اكثر النفاة الاضافة الظرفية الى  
 الاضافة الالامية يمكن ردة الاضافة التى تكون بمعنى الاسم فتكون  
 الاضافة المعنوية قسماً واحداً فقط وهو كونها بمعنى الاسم فتقليل  
 الاقسام اولى لانه يكون الضبط اسهل للاختصاص من الواقع بين  
 المبين بكسر الهمزة المنقطعة بنقطتين من تحت الله اسم فاعل من بين  
 والمبين بفصحى لانه لم يفعل منه ايضاً لان الخاتم عام صالح للكون  
 لان يكون فصحى وغيرها ولما اضيف الى الفصحى مختص بالاضافة  
 اليها كالغلام المضاف الى رجل فيكون التقدير خاتماً له اختصاصاً  
 بالفصحى باعتبار نوعه منها قلت نعم يمكن ردة الاضافة التى بمعنى من  
 لا الاضافة بمعنى الاسم كذلك الاختصاص لكن اى الا انه لما كان  
 الاضافة بمعنى فى معنى الاضافة الظرفية قليلة بالنسبة الى غيرها  
 ردها اى ردة النفاة هذه الاضافة الى الاضافة التى تكون



بمعنى اللام تعليلاً لنصب على العلية لقوله مردوحاً للاقسام او  
 لاقسام الاضافة المعنوية لان القليل يسهل ضبطه وادراكه  
 التكليف فيما اقل استعماله واما الاضافة التي تكون بمعنى من الية  
 فهي كثيرة في كلامهم اذ كلام النجاة والحرية كما كانت الاضافة  
 بمعنى اللام كثيرة فيه فالاولى بها اي بالاضافة بمعنى من ان يجعل قسماً  
 على حقيقة اي برأسها من غير ان تنضم الى الاضافة بمعنى اللام  
 كما ذكر استعماله يليق ان يجعل قسماً برأسه ولانه يلزم ادراك  
 مجاز كثير لان الترتيب يكون لا ذني ملائمة وذلك مجاز واذا  
 ادركت هذه الاضافة ايضاً يلزم ادراك مجاز في امور مشقة  
 ولما وقع من بيان اقسام المعنوية شرع عن ايراد امثلة  
 ذاتها الى الصفة البدئية التي هي كون النسخة على ترتيب  
 ليفيد زيادة معرفة بها كما هو دأبه فقال **مستدلاً**  
 مثلاً لجزء للاضافة التي تكون بمعنى اللام لان المضاف اليه وهو  
 زيد ليس جنساً للضاف وهو غلام ولا ظرفه ايضاً فتكون الية  
 لان وجود الشرط يستلزم وجود المشرط اي غلام مخمور  
 لزيد **مورد** **نقطة** مثال للاضافة التي تكون بمعنى من الية  
 لان المضاف اليه جنس للضاف بمعنى انه يقع العمل عليه ويقتضيه من الية  
 خاتم متخذ من فضة ومصنوع منها **مورد** **نقطة** **اليوم** مثال  
 للاضافة التي تكون بمعنى من الية لان المضاف اليه ظرف للمضاف اليه  
 وقع فيه ولذا قال الشيخ اي ضربه واقع في اليوم فاضيف  
 نيمانه الذي هو محل فيه واذا كان المضاف اليه كذلك تكون

الاضافة ظرفية بمعنى في ولما وقع من تعريف الاضافة المعنوية و  
 تقسيمها وايضاها بالامثلة شرع فيما هو المقصود منها وهو  
 اما لفظي وهو التخييف ولكنه لم يبين لوضوحه لان المعنوية  
 تعيد التخييف ايضاً ولما معنوي وهو قسماً من تعريف المضاف  
 او تخصيصه **نقطة** اي الاضافة المعنوية **مورد** اي تعريف للمضاف  
 في اشارة الى ان التنوين عوض عن المضاف اليه يعني فانه اذا كان  
 يكون المضاف معرفة بان يكتب تعريفاً من المضاف اليه او  
 يكون المضاف في التعريف على حسب تعريف المضاف اليه على  
 ما سلك من انه المختار معاصراً **نقطة** **المضاف اليه** لان الهيئة  
 التركيبية التي هي غلام زيد في الاضافة المعنوية التي يكون  
 المضاف معرفة معها فلا يرد بالاضافة المعنوية كما في تعيد  
 التخصيص موضوعاً وضمماً نوعياً للدلالة على معلومية المضاف  
 ليراية تعريف المضاف اليه الى المضاف بحال الاتصال والامتزاج  
 لان اللفظ المضاف اليه لما امتزج المضاف حتى تتناول منه منزلة  
 التنوين يجب ان يمتزج بمعناه ليكون قدر مرتبة المعنى على  
 قدر مرتبة اللفظ فيتعرف المضاف من المضاف اليه المعرفة لا  
 ان عطف على قوله ان الهيئة اي لان نسبة **مورد** **اليوم**  
 الى موضعين كنسبة غلام الى زيد في قولك غلام زيد يستلزم  
 توجب تلك النسبة معلومية المنسوب ومعهودية اي كونه  
 المنسوب معلوماً ومعهوداً كما قيل ان الاضافة هي للعهد حيث  
 تعيد معهودية المضاف فان ذلك اي فنسبة امر الى معين



تستلزم معلومية المنسوب غير لازم كما لا يخفى وخبره انه لو  
 كان كذلك لزم تعريف جميع الامور المنسوب الى المعين وليس  
 كذلك الا برهان نسبة الجز الى المبتدأ لا تستلزم تعريفه لعدم  
 الوضع وكذلك الاضافة اللفظية وكذا نسبة الفعل الى الفاعل لم  
 فعل المستلزم تعريف المضاف اذا كان المضاف اليه معرفة ليس الا  
 الوضع فان قلت قد يقال جازي غلام زيد وله علمان كثير من  
 غير اشارة الى واحد معين من علمان له زيد اختصارا بزيد اما  
 كونه اعظم علمانه او اشهر او غلاما معروفا بزيد وبين الخاطر  
 بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون سائر غلامه فلا يكون هيئة  
 التركيب الاضافي موضوعا لمعلومية المضاف ومعهوديته قلنا  
 ذلك اي ما يقال من نحو جازي غلام زيد من غير اشارة الى واحد  
 معين من غلامه كما ذكرنا حتى لا تنفيد الاضافة المعنوية و  
 التعريف ولو كان المضاف اليه معرفة غير مانع كونه هيئة  
 التركيب الاضافي موضوعا لتعريف المضاف مع المضاف اليه  
 المعرفة لانه ذلك بحسب الاستعمال لا بحسب الوضع والاعتبار  
 لا يراحم الوضع فالاصل فيها التعريف وضعا قوله ذلك لانه  
 وقوله كما خبر له اي كما ان المعرفة باللام يعني اللام المعرفة بتو  
 الجنس المنزلة منزلة النكارة في اصل الوضع لواحد معين  
 من الجنس حتى يقع صفة المعرفة بخويز العالم ثم قد  
 يستعمل في المعرفة باللام بلا اشارة الى واحد غير معين  
 خلاف الوضع كما في قول اي قول الشاعر وقد الواقسم

والمقسم به محذوف الى والله واللام في ولقد جواب القسم كما  
 في قوله تعالى والله لا كبدن امر فعل مضارع متكلم وحده من يمين  
 على القسم متعلق به والقسم فعيل بمعنى فاعل للمبالغة من لام يلا  
 مثل سئال يسأل وهو من كان دنى الاصل وشيخ النفس  
 يستنى من سبب يست مثل مذمذ وهو الشتم والقبح وقع  
 لقوله القسم لانه في المعنى كما تنسك لان مناط الغاية فيه و  
 هو مجهول غير معين ومثله قوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا  
 وذلك انه ما يقال من نحو جازي غلام زيد من غير اشارة الى واحد  
 معين جاز على خلاف وضعه ومكان على خلاف الوضع لا يعارض  
 الوضع والعرق بين غلام لزيد وغلام زيد ان الاول واحد من علمانه  
 بزيد عن وهذا لا يقال الا اذا كان له علمان كثيرة او ذلك الغلام المعلوم  
 لزيد ان لم يكن له منهم الا واحد ويقال هذا سو كان لزيد علمان كثيرة  
 ولا قوله وليس بجبر هذا الحكم اي حكم افادة هيئة التركيب  
 الاضافي تعريف المضاف وضعا مع المضاف اليه المعرفة جوابا ولا  
 مقدر تقديرون ان اقولهم ان هيئة التركيب الاضافي موضوع  
 افادة المضاف التعريف مع المضاف اليه المعرفة منقوض بغيره  
 مثل وشبه لانها لا تنفد تعريفها ولا تحصيلها وان كان المضاف  
 اليه معرفة فاجاب عنه بقوله وليس بجبر هذا الحكم في نحو غير  
 مثل وانما قال الشارح في غير ليشمل ما هو معناه كشبهك و  
 شبيهك ونظيرك وسواك الى غير ذلك ولم يستلزم المص  
 هذا الحكم لعدم الاستداد بها وكذا ما قلناه وبقي الحكم على الغالب

٥٥



الحركة

والأكثر فان اضافته لا تفيد التعريف اي لا تجعل كل واحد منهما مع  
 معرفة وان كان مع المضاف اليه المعرفة اي وان كان كل واحد منهما  
 مضافا الى المعرفة لتوغلها في الابهام لان مغايرة ذات زيد في قول  
 جاني زيد عز زيد ليست صفة تخصيص ذاتا دون ذات لان كلا  
 من الوجود موصوف بمغايرة زيد وكذا مثلية في قولك جاني  
 مثل زيد لا تخصيص ذاتا وفي الرضى واعلم ان بعض العلماء قد توغل  
 فيها التلخيص بحيث لا يعرف الاضافة الى المعرفة اضافة حقيقة نحو  
 غيرك ومثلك وكل ما كان معناه من نظيرك وشبهك وسواك  
 وشبهها وانما لم يعرف لان مغايرة المخاطب ليست صفة تخصيص  
 ذاتا دون احد وكل ما في الوجود الا ذاته موصوفة بهذه المعرفة  
 وكذا مماثلة لا تخص ذاتا الا ان المثلية تكون من وجوه من نحو  
 والقصر والشباب والشيب والسود والعلم لا يفرد ذلك في  
 كلامه الا ان يكون المضاف اليه اي الذي اراد اضافة غيره او مثل  
 اليه فالاطلاق جاز بعلاقة الاولى ونحو واحد كالسكون فانه  
 له ضد واحد وهو الحركة والعموم واليوم والعلم وغير ذلك  
 يعرف معنى المنعول اي ذلك ضد بغيرية اي يكون غير الى  
 اضيف اليه غير لا تخصيصا لغيرية وكقولك عليك اسم من السماء  
 الافعال اي الزم بالحركة وادوم عليها فان البركة مع الحركة ليس  
 السكون فان الله لا يحب الباطلين وغيرهم بالبركة من  
 الحركة المعرف باللام فكم يعرفه بالاضافة الى السكون وقيل الحركة  
 الخروج من القوة الى الفعل على التدرج والسكون ضد وقيل

الحركة كونان

الحركة كونان في اثنين مكانين والسكون كونان في اثنين في مكان  
 واحد وكذلك اي كما اذا كان المضاف اليه صفة واحد يعرف غير بالاضافة اليه  
 كذلك اذا كان المضاف اليه مثل مشهور عما شئت في شئ من الاشياء كالعلم  
 كالمحقيقة وابو يوسف والشجاعة نحو علي بن ابي طالب والذين  
 الوليد فقل له اي للشخص المشتهر في ذلك الشئ جاد مثلك كان  
 مثل معرفة بالاضافة اليه كما اذا قيل للمحقيقة او لعلي رضي الله عنه  
 جاد مثلك او شريك اذا قصد بالمثل الذي يماثله في الشئ الفاعلي  
 يعني العلم والشجاعة وتفيد الاضافة المعنوية **تخصيصا**  
 اي تخصيص المضاف اذ فائدة انها ان تجعل المضاف مخصوصا بالمضاف  
 بعد ان كان عاما يقبل المخصوص مضافا **المضاف اليه**  
 ما سبق في اقدمها التعريف مع المعرفة نحو غلام رجل فان التخصيص  
 في عرف الفاعل تقليل الشك ولا شك ان الغلام الذي اراد اضافة قبل  
 اضافة الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل وغلام امرأة يعقو بطلح  
 لان يكون مملوكا لفردي من اطراد الانسان رجلا كان وامرأة شريك  
 مختص لواحد منهما **المضاف** اضيف الى رجل كقولك غلام رجل وصار  
 مملوكا له خرج عنه غلاما امرأة لان ما يكون غلام رجل لا يكون غلام  
 امرأة وحده وقلت **الشك** فيه اي غلام المضاف الى رجل لا ندلم  
 يتوقف باصاها بغيره من افراد الرجال من غير تعيين وموافق  
 بيان فائدة ايراد شريع لا بيان شرطه الا انه اخره لكون المقصود الاحم  
 الفائدة فقال **مشرطها** اي شرط الاضافة المحصورة وبها هو ما  
 تتوقف عليه **في** اي ما اراد اضافة بالاضافة المعنوية

التعريف بالعارف لا حتى







لى هذا لا يخلو من التعريف  
 بغير المضاف بالضم لا يخلو من التعريف  
 وهو علم لا يخلو من التعريف

وعطش وقرآن وفروع ومع الاجتماع واصل قولنا في وقت  
 الواو يا وادعت احدى اليائين في الاخر فتم عرف باللام ثم جعل  
 على النجوم مجتمعة والصق وابن عباس رضي الله عنه وابن  
 بالاضافة الى عباس صاب معرفة ثم جعل علما لعبد الله بن  
 عباس رضي الله عنه لانه اذا قيل قال ابن عباس رضي الله  
 هكذا لا يتبادر الى الفهم الا عبد الله بن عباس رضي الله  
 في لزوم تعريف المرف متعلق بقوله لا فرق فيما بالهم اي حكم  
 وشأنهم جواز هذا اي جعل المعرفة علما دون ذلك ولم يحذف  
 اضافة للمعرفة المعرفة او النكة واي فرق بينهما مع انهما  
 في جعل المعرفة معرفة سواء قيل لانهم ان هذه الامثلة يعني في  
 والثريا والصق وابن عباس رضي الله عنه وامثالها فتم بغير  
 اي جعل المعرفة معرفة بل فيها اي في هذه الامثلة في التعريف  
 وهو التعريف الحاصل باللام في الثلاثة والاضافة في الاخير  
 وحصول مطلق على ذلك في ما حصل تعريف بغير وهو  
 التعريف الحاصل بالعلمية لان العلمانية وضع ثاب تزيل التعريف  
 الحاصل قبلها فانها اي فان هذه الامثلة حين صارت اعلاما  
 لم يبق فيها الاشارة الى معلوميتها باللام والاضافة ما  
 قلنا ان العلمانية مكاثات وضعا ثابتا اذ كانت مقتضى الوضع  
 الاول وهو الاشارة الى المعلومية بخلاف الاضافة فانها لم  
 تكن وضعا ثابتا ولم تقدر ان تزيل مقتضى الوضع الاول  
 لو اضيفت المعرفة الى المعرفة لزم اجتماع التعريفين وذا

غير جائز بخلاف العلمانية فلا يلزم فيها تعريف المرف بل انما  
 يلزم تبديل تعريف بتعريف آخر يعني في اول التعريف الذي  
 او الاضافة في جعل بدل التعريف العلم فلم يلزم اجتماع التعريف  
 التعريفين بل يلزم ان الية تعريف واقادة تعريف آخر كالتعريف  
**فانما يخلو الى التركيب الذي فيه اضافة للمعرفة باللام**  
**من تركيب بيان لما في قوله وما الثالثة الاثوية**  
 ويظهر من حيث اضيف الثالثة الى الاثوب مع انه معرفة باللام  
 من تركيبه **فانما يخلو الى التركيب الذي فيه اضافة للمعرفة باللام**  
 الفرق باللام المقصود الى مدوده بتلاجه ووجه ان المضاف  
 والمضاف اليه متحدان في المعنى والمضاف هو المقصود واما  
 بالنسبة ما عدا عن المضاف الى لغرض بيان للمضاف من  
 اي الجنب هو فخر المقصود بالنسبة تعريف من حيث  
 ذاته لا تعريف ما يستغنى عن غيره ثم اضيف بعد التعريف  
 لغرض تبين ان المرف من اي نوع هو كذا في الرضى وهو  
 ليس بيمين صحيح لا يستلزمه جواز الخاتم قضية بلا تحديد  
 ايضا ويقال به احد من الحسية الدباج والمانية الدباج  
**فانما يخلو الى التركيب الذي فيه اضافة للمعرفة باللام**  
 فلما ذكر من لزوم بيان ما يحصل الحاصل لان المراد  
 بالاضافة جنس التعريف وذا حصل قبل الاضافة  
 واذ اضيف التعريف يكون يحصل الحاصل وذا لا يحصل  
 واما ضعيفة لعلها ثبت من الفصحاح من ترك اللام



من لبيد الله عليه الصلاة والسلام عن قومه غير قصصه  
 قال ذو الرمة ايا متزلتي سلمى سلمى عليكما اهل الازمن ان  
 اللاتي ومبين رواجع وحل يوجب التسليم او يكسب العبي  
 فلا حرج لا يثلم جمع الثغية بفتح التهمين واخذ من الاحاد  
 الثلثة التي موضع القدر عليها وختم فاعلى الاثافي واذا  
 الثلثة الى الاثافي بعد التجريد والديار جمع دار جمع كثره و  
 القلة ادوين بالمهنة مثل جبل واجبل وجبال ودور  
 كاسد واسد البلاق جمع صفت الكدبار جمع بلقع بضم الباء  
 اي الخلل والديار الخاليات عن المداومة انواع النبتة  
 ويستلزم الظوعنهما المظروع الانسان والحيوان وقوله  
 الفرزدق ما زال من عقديت براه اداي قسما وادك  
 يقال خمسة الاشياء واما ما جاء في الحديث اي المبر المتفر  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم من قوله عليه السلام  
 بيان ما بالالف الدينام باضافة الالف المعروف بالذم  
 الى مفدوده بلا تجريد والياء فيه متعلق بالفعل المخدوف  
 جوت اي تصدقوا فعلى البدل اي فمجهول على ان الدينار  
 بذل البعض من الخلق وانما ذكر الالف للتميز بين  
 ذكر الدينار بوجه بدلا عنه دون الدرهم او طمان عطفية  
 لانه يحرف مجرى التفسيرين لا تماخيل تصدقوا بالالف  
 لم يعلم ان الالف ما هو فيتم جعل الدينار عطف بيان له  
 دون الاضافة اي لا يحمل على ان الالف مضاف الى الدينار

توضيح  
 اي جملتك  
 اي ثلاث  
 وجر  
 ضا جيق  
 مارجاق

تجريد كما ذهب اليه الكوفيون والالكمان اختيار غير الفصح  
 وهذا ليس من بشا نه بحر البلاغة وشحة من امواجه  
 صلوات الله عليه وعلى ائ واجبة الاضافة **الفغرية** علامتها  
 اي قريتها شيان ان يكون المضاف مشتقا وان يكون المضاف  
 اليه معمولا لذلك المشتق يعني فاعله او مفعول قبلها ثم  
 يضاف الى احدهما فانه لم يوجد واحد منهما او كلاهما اليكن  
 الاضافة لغوية لا تعليل بشرط واشار الى الاول بقوله  
**يكون المضاف** فالاطلاق مجاز بعلاقة الاولى **صفة مشتقة**  
 والمتفق عليها ثلثة اهم الفاعل المضاف اما الى فاعله او مفعوله  
 واليه مفعول المضاف الى نائب والصفة المشبهة بالمضافة الى  
 فاعلهما **احترز** بهذا القول عما اى عن المضاف الذي اذا لم يكن  
 صفة بل كان اسما محضاً فهو غلام في قولك غلام زيد وخاتم  
 فقه واسما الى الثاني بقوله **مضافة صفة الصفة الى معولها**  
 فاعلهما او مفعولها قبل الاضافة فالاطلاق مجاز بعلاقة الكون  
 احترز بهذا القول عما اى عن المضاف الذي اذا كانت فالتبانيث باه  
 باعتبار المعنى مضافة الى غيره معولها يعني صفة الى الاجنبى حيث  
 لم يكن معمولا لها في تكون المضافة معنوية لا انتفاء لفظ الاضافة  
 الفغرية وهو الاضافة الى المعول وان كان المضاف صفة مشتقة  
 فهو متناع في قولك مصارع حمير وكرم في قولك كرم البلد فان  
 المصراع والبلد ليسا بمعولين للصفة بمعنى المفعول به او الفاعل و  
 ان كان كل واحد منهما مفعولا في الاضافة فله فيه فيكون مضافا



الى طرفه مثل ضرب اليوم مثل ضرب في قولك ضاربين  
 هذا من قبيل اضافة اسم الفاعل الى المفعول لانه كان في الاصل  
 ضارب زيد بالنصب والتنوين ثم اخيف الى مفعول المحبة  
 التخفيف في نحو حسن في قولك حسن هذا من قبيل  
 اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها لانه في الاصل كان حسن  
 وجرحه بالرفع ثم اخيف فاستكنه الضمير المحرور في ذلك  
 الصفة فصارت حسن وجرحه فعوض اللغاب واللام عن  
 ذلك الضمير فصارت حسن الوجهة فيحصل التخفيف من  
 الجايزين على ما سبق ونحو محو الدال ولم يمثله للنحو  
 الا ان من ان اضافة لفظية اتفاقا اكتفى بقوله  
 حسن الوجهة فاصل في قوله اضافة اللفظية فائدة من  
 المقوليد لا تنفي لا تنفي بمعنى لا تنفيدهم تعريف المضاف  
 اليه ان كان المضاف اليه معرفا لا تخصيصا يعني لا تنفيدهم ايضا  
 بتخصيص المضاف اذا كان المضاف اليه توكيد بل فائدة فليس  
 الا التخفيف كونهما في تقدير الانفصال وان كان فيها اتصال  
 لفظا لما عرفت ان المضاف اليه اما فاعل وهو مرفوع وان كان مجرورا  
 ظاهرا واما مفعول وهو منصوب كالمجروح بالحرف الزائد اذا  
 فاته فيها الاتصال المعنوي لم ينفذ شيئا من التعريف او التخصيص  
 بل لا تنفي الا تخفيفا في قوله الذي المعنى فيه اشارة الى ان  
 فائدة التعريف لا تنفي شيئا من المعنى فتمت الفائدة المعنوية لو  
 افادتها بان يسقط بعض المعاني عن ملاحظة العقل بان

ما يسقط من اللفظ كما في ضارب زيد ليسقط من معنى  
 ضارب شيء من مقابلة التنوين فكان معنى ضارب بالتنوين  
 الضرب الشديد ولما سقط التنوين بالاضافة سقط  
 الشدة وبقي اصل الضرب وهذا لم يقل به احد بل المعنى  
 في الاضافة اللفظية على ما كان عليه من الفاعل والمفعول قبل  
 الاضافة وذلك لان مشابهة هذه الصفات بالفعل قوية  
 فينبغي ان يكون عمل الفعل من الرفع والنصب فيها او ليظهر  
 اثر المشابهة وقائدهما الا انه يطلب التخفيف اللفظي و  
 لهذا اجاز اضافة فيها ايضا واظهارا فريتها والتخفيف اللفظي  
 في هذه الاضافة على ثلاثة اقسام على ما بينه الشارح وعلى ما يقتضيه  
 الفعل اما ان يكون ذلك التخفيف في لفظ المضاف فيقطب حيث  
 لم يتجاوز الى لفظه المضاف اليه ويكون بحذف التنوين اي  
 تنوين المضاف حقيقة يعني لم يكن التنوين ساقطا قبل  
 المضافة بشيء آخر بل انما يسقط بالاضافة مثل ضارب زيد  
 او كما بان ساقطا قبل الاضافة بجعل غير منصرف فانه  
 تنوينه وان كان ساقطا لفظا لكنه ثابت كما في قوله  
بيت الله فان حوارج جمع حاج اصله جواجج على وزن مشدود  
 واسا ويرسقوط التنوين كونه غير منصرف الا انه ثابت  
 حكما يسقط ذلك التنوين بالاضافة وكذا احمر كمر او يحرق  
 عطف على قوله بحذف التنوين نوعي التشبيه والجمع المذكور السالم  
 مثل ضاربان زيد وضاربون زيد واما عطف على قوله اما في لفظ



الاضاف اي اما ان يكون التخفيف في لفظ المضاف اليه فقط  
 بحيث لم يتجاوز الى المضاف ويكون محذوف الضمير اي ضمير المفعول  
 المتصل بالفاعل الرجوع الى الموصوف واستتار يعنى لا يجر  
 نسبيا نسبيا بل يعود مستند في الصفة لكونه رابطا للصفة  
 والموصوف حتى لو حذف نسبيا لبقية ال الصفة بلا لفظ  
 رابط فتتبع على ما سيناقش في تحقيقه كالمقام الغلام  
 كان اصله القاييم غلامه يرفع غلامه على انه فاعله والضمير  
 فيه راجع الى الموصول حذف الضمير غلامه للتخفيف واستر  
 عطف تفسير الحذف في القاييم لئلا يخلو عن الفاعل اذا  
 اضيف لان المستتر اخف الباري ولانه اصل واضيف  
 القاييم اليه اي الى الغلام للتخفيف اي كل ذلك لا يعقل الا  
 للتخفيف في المضاف اليه فقط فصارت القاييم الغلام بالاضافة  
 الى الفاعل الموصول للتخفيف في جانب المضاف اليه وانما في  
 المضاف والمضاف اليه عطف على لفظ المضاف اليه والمضاف و  
 هذا هو قسم الثالث من اقسام التخفيف وما في حال  
 كونهما متجابين وحصول التخفيف غير مختص باحديهما اتى  
 زيد قاييم الغلام اصله قاييم بالتسوية غلامه بالرفع لانه فاعله  
 والضمير يرجع الى الموصوف وهو زيد ثم اضيف قاييم الى الفاعل  
 الذي هو غلام بناء على العمل السابق فالتخفيف في المضاف الذي  
 هو قاييم حاصل بحذف التنوين في التخفيف في المضاف اليه اي هو  
 الغلام حاصل بحذف الضمير منه واستتار اي ينقل الضمير

الغلام وجعله مستكنا في الصفة لانه استتاره اخف من الباري  
 فحصل التخفيف فيهما معا والقسمان الاخران لا يكونان الا في  
 الوصف اللذان لا المتعدى يضاف الى المفعول فلا يحتاج الى هذا  
 النقل مثل ضارب زيد **وي** ومن جهة واجل وجوب افادة  
 الاضافة هذا التركيب من قبيل تتابع الاضافة مثل قول  
 الشاعر حاتم طي عن صومة الجندل اسبحي ومنه قوله تعالى  
 رجت رجتك ومثل هذا لا يخل بالفصاحة وقد وجد في النظم  
 المعجزة اللفظية التخفيف والمصدر وهو الاقادة جاز لفاعله  
 وناصب بمفعوله ومن جهة وجوب انتفاء كل واحد من التنوين  
 والتخصيص اختلف في الامثلة الاربعة في الجواز والامتناع  
 فهذا استدلال من الاثر الى الموشح كما هو المتعارف في مثل **ان**  
 تركيبة يكون الصفة المضافة الى المصرفة فيه صفة التلويح نظر  
 الى وجود التخفيف وانتفاء اقادة التخفيف مثل **سرت** **يرجل**  
**حسن** **الوجه** بل بحر الحسن على انه صلة لرجل باضافة الصفة الى  
 معمولها فاعلمها ما عرفت وجعلها صفة للتكون كمن الصفة  
 ايضا تكون لانها في الاضافة لم تغد الا تخفيفا في اللفظ كونه  
 المعنى على الانفصال ولذا يكون جنة المضاف اليه غير اصل كونه  
 مفعولات في الاصل من جهة واجل انما هي الاضافة اللفظية لم  
 تغد تلك الاضافة تعريفا اي تعريفا لمضاف اذا كانت المضاف  
 اليه معرفة **جان** هذا التركيب وجواز مبنى على الامرين  
 وجوب الاقادة الاضافة اللفظية التخفيف وقد وجد في عدم



افادتها التعريف وقد وجد في ايضا **وامتنع** التركيب تكون له  
 للمضاف بالاضافة اللفظية فيه صفة للمعرف لعدم وجود المطابقة  
 مع انها شرط مثل **مررت بحسن العرج** بحسن العرج على انه صفة العرج  
 لغير المعرفة فلو افادت الاضافة اللفظية تعريفا اي تعريف المضاف  
 اذا كان المضاف اليه معرفة لم يحجز التركيب الاقل للزعم كون  
 المعرفة صفة للتكسرة ويقو غير جائز لعدم المطابقة فيه تعريفا  
 تشكيلا لانه يكون المضاف معرفة بالاضافة مع كون ما  
 وصف به تكة واجاز تركيب الثاني لكون المعرفة اذن اي  
 حلت افادة تعريف المضاف ان يجوز والمرد هذا جواب  
 السؤال المقدم او رده الهندى حيث قال فلن قيل **ثم ان**  
 للحص المذكور وجوز هذا الكلام يثبت على عدم التعريف  
 لا على الحص المذكورة حيث لا يعلقه بعدم افادتها الحمد  
 التحصيل لان المشار اليه بتمه وصحواى المشار اليه بتمه  
 او موثقة لاى واحد منها وجوب بدل من امور بدل البعض  
 افادة الاضافة اللفظية التخفيف بالنصب لانه مفصول  
**استغناء** التعريف عطف على وجوب وانتفاء التخصيص  
 يستلزم اى المشار اليه بتمه وجملة خبر ان وان مع كماله وخبر  
 ها خبرا مبتدأ وهو قوله والمرد جواز التركيب الاول وهو  
 قوله مررت برجل حسن الوجه نظرا الى الامر الاول ويستلزم  
 ايضا امتناع التركيب الثاني وهو قوله مررت برجل حسن الوجه  
 نظرا الى امر الثاني ولا يلزم من ذلك اى كونه المشار اليه

مررت تعريف افاد  
 ا فان اتت  
 حسن رجل  
 ايجوز صفة  
 جائز ارباب  
 ايدى نى الاقل  
 صفة للمعرفة لان الموصوف  
 معرفة العلم والصفة مقوفة  
 بالاضافة فتطابق تعريفا  
 فينبغى ان يحذف

بتمه مجموع امور ثلثة ان يكون فاعلا لا يلزم لكل واحد ما عرفت  
 تلك الامور الثلاثة التى لا يوجب افادة الاضافة اللفظية  
 التخفيف وانتفاء افادة التعريف وانتفاء افادة التخصيص  
 دخل بالرفع لانه لم يكن في ذلك الاستلزام يعنى في استلزام  
 جواز التركيب الاول وانتفاء التركيب الثاني لانه المستلزم  
 جواز الاول وجوب افادة التخفيف وهو موجود فيه والمستلزم  
 انتفاء الثاني التعريف ولا دخل لانتفاء التخصيص في الجواز و  
 الامتناع حيث يجوز ويمتنع وان لم يوجد التخصيص بل يجوز  
 ان يكون الاستلزام باعتبار بعضها اى بعض تلك الامور لان لاكثر  
 حكم الكل فيصيح ان يكون المشار اليه بتمه مجموع تلك الامور عتبا  
 ان يكون لاكثرها دخل في الاستلزام فلا يرد مبنى التعليل الفاعل  
 من ورد يرد وورد ان لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء  
 التخصيص لا لثبتي النفس ودخل مبنى على الفتح للمرفق ذلك الاستلزام  
 اللام في انتفاء متعلق باسم المرفوع صلاحا انه فاعل تقديره لا دخل  
 انتفاء التخفيف موجود وكاين في ذلك الاستلزام مثل قوله  
 لا ضرب رجل كائين في الذر وهو مع اسمها وخبرها خبر ان و  
 مع اسمها وخبرها مرفوعة محلا على انها فاعل ولا يرد ولا يلزم  
 لك ان يكون اللام فيه للتعليل تأمل ولم ال جهرتك ومنه  
 واجل انها اى ان المضافة اللفظية تفيد تحقيقا في اللفظ فقط  
 فيه اشارة لان قوله جاز وامتنع معطوف الاول على الاول و  
 لثاني على الثاني وانه ايضا مما يدل على ان الاضافة اللفظية

م



تفيد التخييف في اللفظ فقط **جاء** تركيب يكون المضاف اليه صفة  
 معرفة باللام سواء كانت مثنى مثل **لدينا زيد** والمسنود  
 في جموع على حدة مثل **لنا ربيع** والمسنود وجه المصنف  
 من الاضافة اللفظية وهو التخييف في اللفظ بجذ والتنوين  
 فيهما بالاضافة كما سيأتي **ومتن** تركيب يكون المضاف اليه صفة  
 معرفة باللام والمضاف اليه لم يجر عن اللام سواء كان علما  
 او لا مثل **الضارب زيد** والمسنود وجه لعدم حصول التخييف  
 المقصود من الاضافة اللفظية لان تنوين الضارب في هذا التركيب  
 انما يسقط الف واللام اي لدخول لام التعريف عليه لان اللام  
 للتعريف والتنوين للتشديد فستحيل اجتماعهما في واحد  
 دخلت اللام بوزل التنوين لا للاضافة لان الساقطة  
 او لا يمكن سقوط ثانيا واذا اضيف لا يكون في الاضافة  
 فائدة فتضيع فوجب ان يمتنع اضافة ولا يشك في ذلك  
 في هذا الفرع اي في هذا التركيب الاول وامتنع الثاني  
 لاستغناء التعريف ولا لاستغناء التخصيص كما لا دخل لانتفاء  
 التخصيص وحده في الفرع وهما لا يدخلان استغناء  
 لان المعرفة باللام لا يتمور بتعريف بل يكفي فيه اي في هذا  
 الفرع وجود التخييف في اللفظ فقط لان التركيب  
 الاول جائز والثاني ممتنع لعدم اللفظ وعدم ما سواه  
 استغناء التعريف او لا وعلى هذا اي على انه لا دخل فيه انتفاء  
 التعريف ولا لاستغناء التخصيص كان انسب والاولى

هذا الفرع على التخييع الاول فيقول ومن ثم جاء الضارب  
 زيد والضارب يوزن وامتنع الضارب زيد وجاز مررت برجل  
 حسن الوجه وامتنع ومرتت بزيد حسن الوجه لان اصل الفرع  
 وهو التخييف فقط فيذكر صريحا واصل الفرع الاول وهو  
 افادة التخييف واستغناء التعريف معا المذكورين في الفرع  
 على المصريح يكون اولى من تقديم الفرع على المضمن ولان ما نحن  
 فيه هو التخييف فقط فنكسب تقديم ما نحن فيه على غيره واجيب  
 بان النفي مقدم على الاشياء فالتركيب الذي في الاستدلال ممتنع فيما  
 فعله المصنف كنه اي الا ان المصنف اخره اي اخر هذا الفرع كنه  
 لو احقه ليدل على الفصل بين اللاحق والمسبق ولان الشئ  
 اذا كثرت البحوث فيه يجب تأخره للبحث فيه **خلافا** لغيره  
 الفرع للجهل به فيه خلافا فانه يجوز تركيب الضارب زيد  
 استدلالا بالاحدى اذ لا اربع فصلها اما فانه اي لان الفرع يوصف  
 ان دخل لام التعريف على الضارب في ضارب زيد اغا هو بعد  
 الاضافة اي بعد اضافة ضارب الى زيد فكان ضارب زيد ثم  
 اضيف اليه فحصل التخييف جدا بحذف التنوين من المضاف  
 بسبب الاضافة فلم يكن الاضافة ضايعة ثم عطف باللام يعني  
 ذهب الى ان الاضافة سببا على دخول اللام لتصبح مثل هذا  
 التركيب وعلى هذا لا يكون الاضافة ضايعة ابقاء وان كانت  
 مفيدة ابتداء لانه يلزم بعد ادخال اللام عدم بقاء لانه دخل  
 اللام كما يكون معارض لما فيها ابتداء يكون معارض لما فيها بقاء



واعترض على قول الشارح دخول اللام التعريفية في اللفظ ان يقولوا  
 اللام لان هذه اللام موصولة لا دالة تعريفية ورفع بان التعريف  
 غير منافق لكونه موصولا بل الموصول ايضا من المعارف واجاب  
 المصنف نفسه عن ادعاء من هذا الدليل في شرحه على كافيه بان اد  
 بان هذا الدليل يعني تقديم الاضافة على اللام غير مستقيم بل  
 سقيم لان القول بتأخر اللام عن الاضافة المتقدمة منه  
 اللام تحت تمييز المراد بالحسن حسن البصر واللفظ يعني  
 ان اللام محسوس وملفوظ بخلاف الاضافة على الاضافة  
 متعلق بالمقدمة بخلاف ادعاء حيث لا دليل له ظاهر ولا حمز  
 يستند به ومع هذا هو مخالف للفظ لاننا نرى ان اللام سببه  
 على الاضافة حسنة الاضافة في الظاهر انما انت بعد الحيز  
 التنوين بسبب اللام فكيف ينسب حذف التنوين اليها  
 بلا دليل قاطع ولا ظاهر مرجح وفي اللام وان لم يكن دليلا  
 قاطع كمن فيه ظاهر مرجح وهو كونه محسوسا وملفوظا و  
 لان اللام لتحقيق ذات اللام والاضافة لتحقيق ما يعرضه و  
 هو التحقيق وتحقيق الذات يسابق تحقيق الصفات لشدة  
 الذات على صفاته وانما لما وقع في شعر الاعشى وهذا  
 لم يبصر بالليل ويبصر بالنهار ويقال له بالفارسية شبنم  
 من قوله بيان ما في قوله لما التي حب الماينة السجاني وعنده  
 فان قوله وعبد جارا ليعب معطوف على الماينة المحمودة بكونه  
 متصفا بها القوله الواجب لكونه مثل الحسن الوجه لانه

العطف على المظهر الجسد بلا اعادة الجار مطلقا جاز كثيرا فثبت  
 المعنى باعتبار العطف ان باعتبار عبد جارا ليعب على الماينة لان  
 المعطوف في حكم المعطوف عليه الواجب عبد جارا ليعب  
 عبد جارا ليعب من باب الضارب زيد يعني في كونه المضاف صفة  
 مفردة معروفة باللام والمضاف اليه اسم مفرد فكما لا يمتنع ذلك  
 اي الواجب عبد حيث ان به بعض البلغاء حتى لو كان متمعلا  
 اختاره اليلغ وان كان بواسطة العطف لا يمتنع هذا ايضا  
 زيد واجاب المصنف نفسه عن ادعاء استدلال القراء بما وقع في شعر  
 الاعشى على جواز الضارب زيد بقوله **وضعف الواجب الماينة**  
**بجاء** **بجاء** الواجب لهم فاعل من وجب يهيب  
 للمفرد مثل الضارب الرجل والمعنى الذي يهيب الماينة يعني  
 ان هذا القول ضعيف في اشارة الى انه ضعف من الضعف  
 لامن التضعيف كما ذهب اليه البعض لا يقوى في الفصاحة  
 بحيث يستدل به على اثبات القواعد لانه الضعيف لا يكون قويا  
 فكيف يقوى فيها حق يستدل به لما عرف من امتناع بيان  
 لما مثل الضارب زيارا والمثل كل صفة مفردة معروفة باللام  
 اضيفت الى العلم مثل المضروب عمرو لعدم التعلق الفائقة المطلوبة  
 اما في المضاف او المضاف اليه او فيهما جميعا فلهذا الاضافة و  
 عدم الفائدة فيها ظهروا لا يخفى عليك ان فيه اي في هذا الجواب  
 يشوب مبالغة في المبالغة يعني انه في هذا الجواب لا يحتمل  
 من جهة على المصداقية جعل الدعوى جزءا في الدليل  
 وتلوم اي تلوم



أي جعل النتيجة جزء القياس لأن إثبات المطلوب وهو امتناع اد  
الضارب زيد يتوقف على بطل دليل الخصم وهو شغل الأعشى  
وابطاله يتوقف على إثبات المطلوب فتراجعاً اللهم هذا اعتذار  
منه عن الحكم بالضعف اعلم أنه اغا يستعمل في موضع القلة والند  
ويقال متصلاً بالاستثناء في الأكثر نفي المائتين والخطأ الحاصل  
بنفي الكل وإثباته والواقع خلاف غرض ما جاء في القوم اللهم لا يرد  
فعلنا لا نتأخذ في ياد رب فان كلامي الأول غير تام بل يحتاج إلى  
الاستثناء فهنا استثناء من أن يكون فيه شوب المصادرة الآن  
يقال المراد به أي بقوله وضعفه أنه أي هذا البيت ضعيف في الاستدلال  
الاستدلال به يعني أن هذا البيت ضعيف في كونه دليلاً  
على جواز الضارب زيد لا في الفصاحة لأنه قوي فيها في  
يكون فيه شوب مصادرة على المطلوب إذا لا نصح فيه أي في  
هذا البيت على وجه أنه لو لم يصح في بيان وعبدتها بعدد  
معطوف على المائتين حتى يصير بواسطة العطف الواجب هو  
فيكون مثل الضارب زيد فإنه يحتمل النصب أي نصب وعبدتها  
حلاً على محل أي محل المائتين لأنها منصوبة محلاً لكونها مفرد  
الواجب وهذا التوجيه أولى لأن الأصل في التوابع يتبعها  
لمتوابعها في محلها الأمر أنه لو وصف المائتين بالانتصب  
الوصف محلاً على محل مثل الواجب المائتين الجيدة بالانتصب أو  
محلاً على أنه مفعول مع بناء على أن يكون الواجب مع أنه  
لمقارنته محمول شبه الفعل والصحة المعنى عليه ولأنه عطف

على قوله إذا لا نصح

على قوله إذا لا نصح فيه فيكون علة آخره للاستثناء قد يتحمل معنى  
المفعول من التفعول في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه معنى  
المفعول أيضاً من التفعول الموصول مع صلته مرفوع بأنه مفرد  
ما لم لم يستتم فاعله لقوله قد يتحمل في نائب الثاني ما استمكن  
في فيه للفعل بالعطف لأن الشيء إذا كان بعيد عن العامل يتسحق  
فيه كما في رب شاة وسخلة هاويان وبر والحارث ولأن مذهب  
يروي هكذا حيث جاز هذا التركيب أي تركيب رب شاة وسخلة هاويان  
وبر والحارث ولم يجوز أن يدخل رب ويألف المعطوف نحو  
رب سخلة هاويان والحارث الحارث بادخال رب ويألف سخلة هاويان  
الحارث بدون العطف لأن رب لما كانت موضوعاً للتقليل  
تقتضي أن تدخل على التثنية لأنها تقبل التقليل وضده اعلم أن  
السخلة تطلق على ولد الضان والمعز ذكر كان أو أنثى إلا  
أن حال صغره لأنه يقال رب شاة وسخلة هاويان ودم والبيت  
بتمامه أي بما ذكر قبله وما لم يذكر من المصريح الأول والثاني  
الواجب المائتين الهجاء وعبدتها عيوناً يرضي أطفالها إلى مدح  
في إشارة إلى المبتدأ محذوف أي من مدحه الشايع يزياد  
السخلة الواجب المائتين أي الذي يرب المائتين ساعة  
فساعة يعني في كل وقت على طريق التثنية والجدة والعدد  
ههنا المصدر بالكثرة فلا يمنع أن يكون ما وحيدة أكثر من مائة  
ولا أقل وفي الخامسة مدح المدح بأنه يرب عبداً يتعبد له  
بمايته من الأبل الحديثات الشايع مع أطفالها وهذا المحذوف



من المائة اذ المائة كثيرة ما يوجد بخلاف مثل هذا العبد  
 الهجان وعبد ها اي البيض جمع ابيض يستوي في جميع الذكر  
 والمؤنث مثل احمرا لانه كثر الفاء لاجل الياء من النون  
 جمع ناقة بضم النون وسكون الواو ليستوي فيه اعني الهجان  
 الجمع والواحد كالفلك لانه اذا كان وزنه على وزن جمالك يكون  
 جمعا واذا كان مثل صراف يكون مفردا كما ان الفلك اذا كان على  
 وزنه اسدي يكون جمعا واذا كان على وزن فقل يكون مفردا و  
 الهجان صفة المائة باعتبار المعنى يعني على اعتبار معنى الجمعية  
 فيها بناء على عدم اشتراط الاشياء في الحقيقة وهذا مذهب  
 المضى واما بناء على ما ذهب اليه الجمهور فيقول بالاشتقاق لانهم يسمون  
 الاشتقاق فيه فالمعنى المائة البيض من النون او بدل اعني  
 بدل الكل لان ذكر المائة للحيث على الظاهر والتكثير في اللفظ  
 بان ما وجبه كثير وهذا المعنى التيق لان فيه زيادة مدح ليس  
 في الاول او من قبيل التثنية الاثبات يعني من قبيل اضافة  
 العود المعرف باللام الى مودده بلا تجريد عن اللام وهذا  
 التوجيه اضعف الوجه لما عرفت سابقا كما هو مذهب  
 الكوفيين حيث جوزوا اضافة العدد المعرف باللام الى مودده  
 بلا تجريد عنه وعبد ها اي عبد المائة اضافة الى المائة اشارة  
 الى ان كمال اشتغاله برعاية حقها كانه مملوكا اي راعيا لها  
 تشبها له اي تشبيه الراعي بالعبد لقيامه بالراعي بحق خدمتها  
 اللام بمعنى في معنى تشبيه الراعي بالعبد في القيام بحق خدمتها

451

لان الراعي

452

لان الراعي قائم لخدمته المواشي كالعبد فتم استعارة العبد وهو  
 التشبيه بين الراعي الشبيه بعلاقة التشبيه فيكون استعارة و  
 فيكون العبد مستعارة في معناه المجازي وهو الراعي او  
 عيدا حاشية تمييز فيكون اضافة اي اضافة العبد الى المائة  
 لادنى ملائمة اي لعلاقة كونه عبدا لمن هو صاحبها  
 وهذا شائع في كلام العرب مثل كوكب الفرساة وخذ ظفرك  
 وفي هذا زيادة مدح اذ المودع بهرب عبدا معها بخلاف الاول لان  
 العبد في الحقيقة بالماضي فقط وعودا بالاذن المجزى جمع عايد  
 كمودع جمع عايد من عود يعود وبابه قال يقول حديثا  
 التناجح حال من المائة فيكون مبيتا لحيث المفعول لان المائة  
 مفعول الواجب وفي حجة هذه الاشياء زيادة مدح ايضا لان  
 اللود قريبا يكون في القلوب محبوبا وما هو محبوب في  
 القلوب يكون حبة استعارة عن قربة يكون افضل من  
 يزجي بالزج المجزى والجميع حال كونه على صيغة المضارع المعلوم  
 المذكور من انجي يزجي اي يسوق يقال انجي اي سباق و  
 التوجيه ايض السواق وفاعل المستكن فيه ضمير العبد يعني  
 رجع الى العبد لان السواق فعل قائم به والمجمل حال منه ما  
 بالضمير وحده لان المضارع مثبت اذا وقع محالا لا يكون فيه  
 الضمير وحده كالمثبوت فيكون مبيتا لحيث المفعول لان العبد  
 مفعول به بواسطة العطف تسو لا عطف على المفعول او على الفعل  
 او مفعول معه واطفالها اي اطفال المائة يجمع طفل كقفل وافعال



وهو المولود وولد كل وحشية ايضا قوله اطفالها متعجبين على المفعول  
 المفعولية اي على انها مفعول به لقوله يزجي وفي هذا ايضا زيادة  
 موح لان حبة الطلح الطفل مع امه تكون اشقا وحال كونهما على  
 صفة الجهول يعني على انه مبني للمفعول اطفالها مرفوع  
 لفظا بناء على انه اطفالها مفعول ما لم يسم فاعل لقوله يزجي  
 فيكون الجملة حالا من المائدة وعلى كلا التقديرين يكون قوله خلف  
 خلفها ظرف مكان اي خلف المائدة اي يستوفى العبد خلف المائدة  
 المتجان اطفالها لو يساق المائدة اطفالها وحقيقة الامار  
 حقيقة كون الفعل مبنيًا للفاعل والمفعول منصوب او مبنيًا للمفعول  
 وهو مرفوع لا تنكشف اي لا يتبين ولا توضح لنا الابدع مرفوع  
 حرف الروي الضمة والفتحة وتعرف الروي ما تكرر في كل بيت  
 وهو ههنا قوله لها من القصيدة يعني ان كان حرف الروي  
 في سائر الابيات مفهوما فاطفالها مرفوع فيكون الفعل بد  
 مبنيًا للمفعول وان كان فيها مفتوحا فمبنيًا منصوبا فيكون  
 الفعل مبنيًا للفاعل لان رعاية السجود الجمع امر لازم فاذا  
 عرفت يقينا يتكشف الحال ويتبين ويوضح المال وانما  
 عطف على اما لانه توجه عند شرح قوله خلاف للفرق لانه  
 الفاعل قاسم جواز الضارب زيد على الضارب الرجل حيث  
 جاز اضافة الضارب الى الرجل بلا تخفيف في الاضافة فقد  
 لك يجوز اضافة الضارب للزبد بدونها وقاس ايضا جاز  
 تلك الاضافة على قوله الضارب حيث جازت هذه الامة

بدون التخفيف فكذلك يجوز فيما نحن فيه فاجاب المصنف عنه  
 اي قياسه على الاول بقوله **وانما جازي الله الضارب بالجل**  
 المراد به ههنا اسم الفاعل المتعدي المعروف باللام لا  
 المضاف الى اسم الجنس المعروف به او المفعول المتعدي لا  
 المعروف به المضاف اليه ايضا يعني كان القياس عدم  
 جواز اي عدم جواز اضافة الضارب الرجل لا انتفاء  
 التخفيف المقصود من الاضافة اللفظية في احد الجانبين  
 لزوال التووين باللام وحصول التخفيف ههنا اما بحذف  
 التووين والتووين قد حذف باللام لان التووين مع اللام  
 لا يجتمعان لان التووين للتاكيد غالباً واللام للتعريف وانما  
 بحذف التووين وههنا ليس فيه نون وهو ظاهر لكنه اي الامة  
 جازت الاضافة فيه مع التخفيف **جملاً على الوجه جازي المختار في**  
**حسن الوجه** يعني جواز الاضافة فيه ليس لذاته والقياس  
 الى نفسه بل لكونه محمداً على غيره قوله جملاً مفعول له  
 للفعل المذكور في قوله وانما جاز وحد اي الوجه المختار فيه جاز  
 الوجه بالاضافة لحصول الحقة المطلوبة منها في جانب المضاف اليه  
 وتكون ضمير الموصوف مستكنة في الصفة على ما هو مقتضى  
 الظاهر وفيه اي في قوله الحسن الوجه وجهان احدهما ان  
 غير الاضافة دفعه بدلا لبعض في قوله وجهان او خبر مبتدأ  
 مخوف اي احدهما على الفاعلية بتقدير الحسن الوجه وهو قبيح  
 لحلو الصفة بين ضمير الموصوف ونصبه عطف على رفعه على البدل



على التوجهين على التشبيه بالمفعول لأنها لا تميز لانتساب المفعول  
به إلا أن الفاعل يشبه بالمفعول فنصب فقيه تكلف وأما الجمل  
فليس فيه تكلف مثل هذا ولا خلو الصفة عن الضمير فيكون  
أحسن ومختاراً وإذا كان كذلك جاز حمل ما هو كثر من شئ  
عليه لأن ما هو الأحسن يليق أن يحمل عليه غيره ووجه الجواز  
وجه حمل الضارب الرجل على المختار في الحسن الوجه اشتراك  
أشتركتهم أي اشتراك هذين التركيبين في كونه المضاف  
صفة والمضاف إليه جنساً معرفين باللام أي في كونهما  
فيهما صفة معرفة باللام وهذا الاشتراك يقتضي أن يأخذ  
تركيب الأول حكم تركيب الثاني وهو الإضافة ولن يكون  
فيه التخفيف وهذا الاشتراك مفقود بين الضاربين بدو  
الحسن الوجه وإنما قال هكذا لأن قياس الفارق له الضارة  
زيد إلى قوله الضارب بشئ الرجل لأن الإضافة فيه لما كان  
قصداً وإضافة بل تبعاً وحمل على الحسن الوجه لم يقع لأن يكون  
مقيساً عليه وإذا كان جوازاً مع القياس فالقياس إلى الأمر  
أولى ولهذا قال الشارح وهذا الاشتراك مفقود بين الضارة  
زيد والحسن الوجه فقياسه أي قياس الضارب زيد عليه أي  
على الحسن الوجه قياس مع الفارق أو قياسه بلامناستعمل  
المناسبة بينهما بسبب تجريد المضاف إلى عن اللام والخبرة  
أيضا فصار القياس كقياس العجب بالنون والنون  
يعني أنما جاز الضاربك مع أن القياس عدم جواز ما عرفت

لعدم التخفيف وكذا شبهه أي الضاربك وهو أي شبهه له  
المضاف إلى ياء التكلم نحو الضاربني والمضاف إلى ضمير الغائب  
نحو الضاربني وليس هما من التشبيه في الصفة والضارب معاً وفي  
أحدهما فقط نحو الضاربها والضاربان والضاربكهما والضارب  
والضارب أي والضاربك والضاربها والضاربكهما والجمع في  
الصفة والضارب معاً وفي أحدهما فقط وأمثلةها تقدم من أمثلة  
التشبيه فمن قال متعلق بالفعل المقدير وهو ما قد مر الشرح  
بقوله وإنما جاز أي في قوله من قال قد مر المضاف لأن الجواز في  
القول لا في القائل وقيل الأظهر أن يجعل في معنى عند لنا سببه الله  
الظرفية أي عند من قال وهذا أوجب يعني بمن قال سببه وأما  
يعني أن يسوي قال إن الضارب في الضاربك وأمثلة مضاف والضارب  
بحوز مضاف إليه أنه أي الضارب في قوله الضاربك وأمثلة  
مضاف كما قلنا دون من قال أنه أي الضارب في الضاربك وأمثلة  
غير مضاف فقياس الفروج الضارب زيد على الضاربك وأمثلة  
منزوع عن أصله والخاف منصوب المحل على المفعولية لا جواز المحل  
على الإضافة والتعنين فيه فيه محذوف لاتصال الضمير فان اتصال  
الضمير بسقط التنوين كما أن المضاف إليه كذلك بسقطها يستظهر  
لأن التنوين لا انفصال لا للإضافة لأنه ليس فيه إضافة مع  
سقط التنوين لأجلها ثم قل على قوله دون من قال بقوله  
فإنه أي الضاربك عند من قال أنه ليس بمضاف بل الخاف ضمير مفعول  
لا يحتاج جوازاً أي جواز الضاربك وأمثلة إلى حمل لأن الضمير



ضمير منصوب لا يجوز حتى يحتاج الى الحمل فياشارة الى الـ  
 قياس القرب الضارب زيد على الضارب بك من وجه آخر وهو  
 مع كونه مضافا فحاصله انه ليس بمضاف فكيف يحمل عليه  
 كما قلنا الحال المحمولى في اشارة الى ان قولهم لا مصدر  
 مبنى للمفعول منصوب على انه مفعول للفعل المقدر وهو وانما  
 جاز لوجود شرط نصبه اي كونه محمولا على ضاربك في صحة الـ  
 الاضافة وان لم يحصل التخفيف بها فاحذف فاعل المفعول والفعل  
 المفعول به اعني جان فان فاعله الضاربك وشبهه والحمل ايضا  
 هو الضاربك وشبهه فان في نصب المفعول له ثلثة شروط وان كان  
 مصلها او فعلا لفاعل الفعل المعلق به وان يكون مقارنا له في الوجود  
 وهي ههنا باسرها موجودة وقال الخشع كانه غفل من قولهم  
 على المختار فاحذف التاويل الى هنا حتى ما قبل الانسان مشتق من  
 النسيان اقول اذا كان في الكلام شيئا او شيئا في التاويل سوء  
 الاختصاص اليه فالاول ان يصير يؤخر التاويل لان المؤخر يؤخر  
 دليلا للسابق والمقدم لا يكون الا بالقرينة شق قول من قال ان  
 من عاب عيب وقال ايضا ويحتمل ان يكون مفعولا له لقال اي انما  
 عند من قال كذا محلا انتهى وله وجه وبيان اي بيان للحمل ووجه  
 انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين كضارب مفرقا او اسماء للمفعولين  
 كمضروب مفرقا حال كون كل منهما مفعولا عن الادم مفعولا متعلقا  
 باوصلوا بحيث لم يكن بينهما فاعلا وقد كانت تلك المفعولات  
 مضمرة متصلات يعني كل واحد من هذه المفعولات ضمير متصل

باصح التزموا الاضافة جواب اذا يعني اوجبوا اضافة كل  
 واحد من اسماء الفاعلين الى محموله المضمرة لم ينظر الى تحقق  
 التخفيف يعني لم يلتفتوا الى وجود التخفيف بالاضافة وعدمه  
 فقالوا ضاربك ومضروبك وضاربك وضاربك وغيرهما مثني و  
 جمع لا اسقوط النون في ضاربك وضاربك والتثنية في  
 ضاربك لرفضهم الجمع بينهما وبين المتصل لان التثنية والتثنية  
 مشعران لان تمام الكلمة والضمير المتصل في ثمة الاول فلا يجوز  
 الجمع بينهما وبينه وان لم يحصل التخفيف بالاضافة في احد  
 الجانبين بل التخفيف في جانب المضاف انما حصل بنفسه انفعال  
 الضمير لان الاتصال سابقا على الاضافة لكون الضمير مفعولا  
 كافي بالفعل مثل يضربك ثم اعتبروا الاضافة ليحصل كمال الـ  
 الامتناع لان المضاف والمضاف اليه في حكم الكلمة الواحدة وان كان  
 الاضافة بلا نظرية ثمة لم يعتبروا التخفيف في ضاربك و  
 شبهه اي حصول التخفيف بالاضافة لعدم اشكائهم لان  
 الساقط اولاً لا يمكن اسقاطه وجوز فاعلى جوزوا ضاربك  
 وشبهه يدونه اي من غير ان يحصل التخفيف حملوا الضاربك  
 وشبهه في كونه جائزا بدون التخفيف عليه اي على ضاربك و  
 بيتين وجه الحمل لان الشئ لا يعمل على شئ ما لم يكن بينهما مناسبة  
 بتعلق لانهما اي ضاربك والضاربك من باب واحد حيث كان  
 كل واحد منهما اي من المضاف والمضاف اليه اسما فاعلا الضمير  
 انه اذا بقى له اسما فاعلا على وزن فاعل سواء كان محلي



باللام او كيم يمين مضافا الى مظهر متصل وارا دايقا بالهمز  
 بالضمير المتصل ان يكون ضميرا متصلا غائبا كان او مخاطبا  
 او مستكرا محذوف فاصفة لقوله اسماء فاعلا جازمت على غير من  
 حى له لان الحذف ههنا في الحقيقة صفة التنوين حيث يقوم به  
 ولكن اجري عليه تنوين قبل الاضافة لان اتصال الضمير لا للاضافة  
 يعني ان حذف التنوين من سكا واحد منهما لا اتصال الضمير ودخول  
 اللام ليس للاضافة فاشتركا في حذف التنوين لغير الاضافة مع  
 اتحاد الجزئين يعني اشتركا في كون المضاف في كل منها اسما  
 فاعلا والمضاف اليه ضميرا متصلا ولم يزل الضاربك وامثالا على  
 ضاربك ولم يحلوا الضارب زير عليا على ضاربك لانه لم يحزن ان  
 يحل على الضاربك لعدم كونه اصلا لانهم اى الضارب زير وضرب  
 ليسا من باب واحد لان المضاف في الاول الصفة المعرفة باللام والمضاف  
 اليه لم يظهر حوز يرمثلا وفي الثاني صفة مجترة عنه والمضاف اليه  
 ضمير متصل بها فافترا ولذا لم يحل لانه لم يفتح العمل بدونه  
 المناسبة والدليل على ان سقوط التنوين في ضاربك لان اتصالهما  
 يعني لان اتصال الضمير هو الكاف مثلا لا للاضافة يعني ليس سقوط  
 التنوين في ضاربك لاضافة الصفة لانها اى التنوين انث الضمير  
 باعتبار انها حرف او كلمة لو اسقطت مبنى للمفعول للاضافة  
 يعني لو كان سقوطها لاضافة الى الضمير كان جوابا لوجه وجمع  
 جوابها في محل الرفع جزان وهي معي لهما وخبرها خبر لقوله  
 والدليل ينبغي ان يتصور مبنى للمفعول ذلك اى حصول

التنوين ويخودها اولا منصوبا على الظرفية يعني قبل الاضافة  
 على وجه متعلق يتصور ان يكون الضمير فيه ضمرا منفصلا منصوبا  
 بالمفعولية لا متصلا منصوبا بها ثم يضاف الصفة الى الضمير ولا  
 يسقط التنوين للاضافة ويقال ضاربك بالاضافة كما يتصور  
 في الاضافة اللفظية ان يكون المضاف اولا منصوبا والمضاف اليه  
 منصوبا بالمفعولية مثل ضارب بالتنوين زيدا بالنصب على التثنية  
 ثم يضاف اى ضارب الى زيد مثلا ويقال ضارب زيد بالاضافة  
 لحصول التخفيف به ولم يتصور ضارب لا يعني لم يرد ضارب كذا  
 بالتنوين وازداد الضمير على صورة الانفصال لانه لما لم يرد في  
 معنى الهم لم يتصور ومع هذا اعتبرا بالمفعولية اولا ثم الاضافة  
 وحصول التخفيف بالاضافة يكون اوجب لانه اذا لم يكن كذلك  
 يلزم ان يكون هذه الاضافة معنوية مفيدة للتوسيف ولم يقل  
 به احد ولهذا جان مرت بوجع ضاربك وامتنع مرت بزيد  
 ضاربك فعلم انها انما تسقط لان اتصال الكاف مثلا لان اتصال  
 ضمير المتكلم والغائب كذلك ولوقال لان اتصال الضمير ولوقال لان اتصال  
 لكان او على كونه اعلم ولم يقل هكذا بل قال لان اتصال الكاف لان  
 الالف الاصلية اسابقة وودت مع الكاف فبنى الكلام عليها  
 لا للاختصاص بالاضافة ولغايل خبر مقدم ان يقول مبتدأ مؤخر  
 لم لا يجوز قوله لم اعمله لما بالالف ثم حذف اذا دخل على ما لا ينفك  
 الجار يفتح حرف الجر فقاينها وبين ما في الشريعة ومثله قوله تعالى  
 فناظرة بهم يرجع المرسلين وعم يقصد اللون ان يكون اصل ضاربك



ضارب اياك لا ضاربك للمنفصل حقيقة بالتشوين كما سبق غير ان  
 ان التشوين يمنع الاتصال كما في قوله تعالى بعد ان يكون  
 الاصل فيه هذا لما اضيف يعني ضارب الى الضارب حذف التشوين  
 وصار الضرب المنفصل متمملا بعد الاضافة لا قبلها فصار ضاربك  
 بالاضافة والاتصال وحصل التخييف بالاضافة من المضاعف حذف  
 تشوينه ومن المضاف اليه بالاتصال لانه انجف من الانفصال جزا  
 اي قطعاً وجزماً ثم بعد هذا حمل الضاربك وان لم يحصل  
 التخييف فيه قطعاً من كلا الجانبين عليه اي على ضاربك لانها  
 من باب واحد حيث كان كل واحد منهما اسماً فاعلاً ومفعولاً قال  
 متصل من غير اعتبار حذف تشوينها اي حذف تشوين كل منهما  
 قبل الاضافة فاشتركت في هذه الحالة فيصير الحمل لوجود المناسبة  
 في الالفاظ عطف على قوله قبل الاضافة فتدبر بل باعتبار حذف  
 تشوينها لاجل الاضافة وانما في ضاربك فظاهر مما سبق وانما في  
 الضاربك فلانه لما حمل عليه فكانه كان متوئلاً حذف للاضافة  
 حكماً كما في حقيقة ولم يحلوا الضارب زيد عليه اي على ضاربك  
 لانها ليسا من باب واحد كما كان الضاربك وضاربك من باب  
 واحد فصير الحمل حيث كان للمضاف اليه في الضارب زيد اسماً فاعلاً  
 واجيب عنه بانه لا بد في الاضافة اللفظية وجود التعلق بال  
 اضافة كونها في تقدير الانفصال لكون المضاف اليه مفعولاً او مفعولاً  
 او نائباً عنه فكما لم يوجد ضاربك بالتشوين وصورة الانفصال لم  
 يوجد ايضاً ضاربك اياك بالتشوين وحقيقة الانفصال لان

الاتصال اصل في الضمائر التي وضعها للاختصار ومقتضى  
 العمل بالاصل فلا يصح اتصال الانفصال فهنا لم يوجد بشئ مما  
 يوجب الانفصال فبقى على اصله فلم يوجد ضاربك ولا ضارب  
 اياك فيما لم يوجد له يتصور ولما وقع من حمل الامثلة المذكورة  
 على الاجوبة عن استندالات الفراء على جواز الضارب زيد  
 شرع لانها تكون اشارة الى القواعد وهي متبها على ما حملت  
 فقال واعلم فيحصل لك علم يفيد اليقين اننا حملنا قوله ضعف  
 الواهب المائة السبعين وقوله الضارب الرجل وقوله الضاربك  
 حملنا على نظيرها اي على نظير الاقل من المختار في الحسن الوجه  
 ونظير الثاني من قوله ضاربك على الاجوبة متعلق بقوله حملنا جمع  
 جواب عن استندالات متعلق بالاجوبة الفراء على الجواز  
 متعلق بالاستندالات الضارب زيد كما سبق من انه استندل الاول  
 على جواز يشعر الاثنى وثانياً استندل عليه بقوله الضارب الرجل  
 وثالثاً استندل عليه بقوله الضاربك عن جانب المص متعلق بال  
 بالاجوبة كان المص اودا بايراد هذه الامثلة للجواب بكل منها  
 عن استندالات الفراء حال كوننا على موافقة اي موافقين بعض  
 الشرحين ولكن جاد لك ان يتحول كل واحدة منها اي هي تلك  
 الامثلة اشارة مفعول ثان الى مسئلة متعلق بقوله اشارة  
 على جهة حال من الواحدة المضاف اليه لكل اي حامل كذا كل  
 واحدة منها مستقلة في كونها مسئلة واحدة متبها بصفة  
 مسئلة الحكم بامتناع الضارب زيد يعنى تكون تلك المسئلة



والله على امتناعه ايضا فعني قوله وضعف الواجب الما يهتج  
 وعبد هاهنا معنى معنى الضعف في هذا الشعر انه اي الشان ضعف  
 عطف الاسم المحرر عن اللام المضاف الى الضمير المعطوف عليه على اللام  
 المحلى به المضاف اليه صفة بالرفع لانه قائم مقام فاعله قوله المضاف  
 لانه صفة جرت على غير من حوله مصدره باللام وانما ضعف  
 لانه يتوسط العطف يصير ذلك الكلام مثل الضارب زيد كما  
 عرفت من امتناعه لانه يلزم من هذا العطف ما يمنع اضافته  
 ويكون مثل هذا الكلام ضعيفا وانما لم يحكم عليه بالامتناع كما حكم  
 على الضارب زيد به فيما سبق برأيه عليه بالضعف حيث قال و  
 ضعف لانه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه  
 يعني قد يجوز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه  
 لانه لا يلزم من العطف على الشئ ان يكون المعطوف مثل المعطوف  
 للمعطوف عليه في جميع احواله حتى يلزم منه امتناع المعطوف  
 اذا كان في المعطوف وصف لا يجوز ان يكون ذلك الوصف وصفا  
 للمعطوف عليه مثل يارب العالمين وكما فيما نحن فيه وجاز ان  
 كان اشارة الى مسئلة على حدة يندفع ما فيه اي في قوله  
 وضعف الواجب الما يهتج من توهم بيان لما شائبة له  
 المصداق على المطلوب على التقدير الاول اي على كونه جوابا  
 عن استدلال الفراء على جواز الضارب زيد حيث لم يجعل  
 جوابا عن استدلال الفراء حتى يلزم المصداق لانه انما  
 نشأت من حمله على الجواب عن استدلال الفراء به وانما

عطف على قوله وضعف الواجب الما يهتج الى اجتماعها الى مسئلة  
 ظاهرة لا يحتاج الى البيان كما يحتاج ارجاع الاول كل من  
 الصورتين الاخيرتين الى مسئلة ظاهرة يعني يجوز ان يضاف  
 الوصف المحلى باللام الى اللام المحلى به ايضا وان لم يحصل  
 التحقيق بالاضافة حمل على الحسن المحم الوجوه في الاختار لا  
 اصلا ويجوز ايضا ان يضاف الوصف المعرف باللام الى  
 الضمير دون التعريف حملا على الصفة المجرورة عن اللام المقامة  
 الى الضمير وتضمن عطف على ان يجعل اي ولك ان يجعل كل واحد  
 من الثلاثة اشارة الى مسئلة على حدة وتضمن في كل من  
 المسائلين الاخيرتين الرد على الفراء في الاستدلال بهما لانه  
 ظالم يبنى الاضافة فيها الا بالحمل لا يمكن الاستدلال بهما لانه كما  
 كالاستعارة من الاستعارة والسؤال من المحتاج الفقير و  
 لما فرغ من بيان ما يجوز اضافة معنوية كانت وتلفظية  
 اذا كان يبين ما لا يجوز اضافة واجابة ما يرد عليه فقال  
**والا يضاف الموصوف الى صفة اي الى صفة القائمة به او**  
 بغيره لانه كما لا يجوز اضافة زيد الموصوف الى العالم في قوله  
 جاءني زيد العالم لا يجوز ايضا في قوله جاءني زيد العالم ابره  
 حاك كونه مصاحبا مع بقوله معنى المقاد بالتركيب الوصفى اي  
 بقا المعنى الذي استفيد بالوصف التركيبي بحاله لان لم  
 يحل كل من هينى التركيب الوصفى والاضافي يعني لان  
 الوصف التركيب الوصفى معناه ووالتركيب الاضافي







كل تركيب يفهم من ظاهره ان الموصوف اضيف الى صفة مت ف  
 اي التناول التطلب يعني طلب الحال بالتصرف عن ظاهره ف  
الجامع بالاضافة متاقل بمسجد الوقت الجامع بتقدير الموصوف  
 المضاف اليه فلما حذف ذلك اختصرا قيم الصفة بمقامه ف  
 فاحذف حمله حكمه فصارت كانه مضاف اليه في الظاهر وفي  
 الحقيقة المضاف اليه هو الموصوف المحذوف وذلك اي هذه  
 التاويل يحتمل معنيين احدهما اي احد المعنيين ان يكون  
 الوقت الموصوف ف للمضاف اليه مقدر في نظم الكلام بحيث  
 يكون كانه مذكور لا يحذف نسبيا لان المقدر كالمذكور  
 في المحذوف لفظا كالثابت ويكون ف المسجد مضاف اليه ان  
 الوقت المقدر ويكون الجامع صفة للوقت يعني للوقت المقدر  
 كما كان الحال كذلك اذا كان الوقت مذكورا لفظا فيندفع  
 الايراد المذكور بوجهين فاحدهما ان الجامع ليس مضافا  
 اليه للمسجد بل للمضاف اليه له هو الوقت المقدر وثانيه  
 ان الجامع لا يكون صفة للمضاف وهو المسجد بل انما يكون  
 صفة للوقت المقدر وثانيهما اي ثالي الوجهين ان  
 يكون الوقت المضاف اليه الموصوف محذوف المراد به حبه  
 ان يكون محذوف نسبيا منسياً ليكون مقابلاً للصفة  
 الاول لانه في محذوف ايضاً الا انه لما كان مقدراً  
 كانه ليس محذوف فكما في مذكور حكماً وحينئذ ليس كذلك  
 والجامع اي ما كان صفة قائماً وعل من قبيل عطف

على محمل عام ما واحد يعطف واحد مقامه اي مقام ذلك المحذوف  
 حال كونه منطوقاً اي مشتملاً على لان النائب من باب الشيء  
 يؤدي مؤداه ويعني عنه فيمكن للجامع القايم مقام الموصوف  
 المحذوف بمنزلة الصفات الغالبة لما اضيف الى موصوفها لان  
 الصفة اذا جعلت صفة لغير موصوفها بعلاقة تكون مند  
 منزلة الصفات الغالبة يعني تكون صفة مجازية كالحكم  
 والعظيم حيث وقعا صفة للقرآن في قوله تعالى يس  
 القرآن الحكيم والقرآن العظيم لان الموصوف بالحكيم و  
 العظيم في الحقيقة صاحبه كذلك ههنا الموصوف بالجامع  
 في الحقيقة هو الوقت فلما حذف نسبياً جعل وصفاً للمسجد  
 مجازاً فيضاف ف المسجد الموصوف به اليه اي للجامع ف  
 يحذف اللاحق عنه ففيلق ف اضيف الموصوف الى الصفة  
 فيندفع الايراد المذكور بوجه واحد وهو ان ذلك الوجه ان  
 الجامع ليس صفة للمضاف الذي هو المسجد في الحقيقة لانه  
 مضاف اليه له والمضاف اليه الموصوف في الحقيقة هو المحذوف  
 المحذوف وهذا قائم مقامه وعلى هذا القياس اي القياس  
 الذي اجري في المسجد الجامع صلوة الاولى وبقرة الموقد  
 حيث يتناول الكريب الاقل بقوله صلح الساعة الاولى  
 والثاني بقوله بقرة الحبة الموقد وحي واحد حب الحنطة  
 ونحوها كتمه وتمر الانها بالكسر بزور العصاة ههنا  
 ليس بقوة البشر وهذا لان ما كان قوة للبشر لشرفه



استحقاق الفقه لانها اشرف كونهها علوية وهي سلفية ولكن  
 لا تتناولها ايضاً وانما وصفها بالجرم لانها تثبت في مجاز السوء  
 ومواطىء الاقدام وما يثبت ههنا يكون سريعا الزوال  
 ولو كان لها ادراك فالتب في الاراضى الخالية فانتبهت الى  
 غايتهما على الاحتمالين المذكورين اي على احتمال ان يكون  
 الموصوف مقدراً في نظم الكلام ويكون المضاف مضافاً اليه و  
 الصفة صفة له فيندفع اليراد من وجهين وان يكون  
 محذوفاً نسبياً منسياً فيكون الصفة صفة مجازية فيندفع  
 اليراد بوجه واحد وقال الرضي ويجوز عندى ان يكون امثلة  
 ٢ اضافة الموصوف الى صفة من باب طور سيناء وذلك بان  
 يحمل الجامع مسجداً مخصوصاً والغريب جانباً مخصوصاً و  
 الاولى صلوة مخصوصة والوقت بقله مخصوصة فربما من  
 الصفات الغالبة ثم يضاف المسجد والجانب والصلوة و  
 البقلة المحتملة الى هذه المختصة لفائدة التخصيص فيكون  
 صلوة الاولى كصلوة الوقت وبقلة الحقلة كبقلة الكربة و  
 جانب الغريب كجانب اليمن الى هذا كلامه ومن هذا يفهم انه  
 اختار الاحتمال الثاني وقوله صلوة الساعة الاولى هي اول  
 ساعة بعد زوال الشمس يعني اول وقتها الظاهر و  
 اول ساعة فرضت فيها الصلوة او اقل ساعة اذ يتلوا  
 الصلوة فيها بالبراعات لكن استدارك من قوله وعلى احد  
 القيسين صلوة الاولى وعلى الاحتمالين اي الا ان هذا التاويل

المسألة الثانية التاويل على الاحتمالين لا على الاحتمال الاخير فقط كما  
 هو المتبادر من كلمة هذا لا يتمشى اي لا يصح في المثال  
 الاخير وهو قوله جانب الغريب فانه اي الشان لا شك ان  
 المقصود من هذا التركيب توصيف الجانب بالغربية اي جعل  
 الجانب موصوفاً بكونه منسوباً الى الغرب لا ليضاح لان الجانب  
 اسم الجنس وان كان معرباً باللام يحتمل ان يكون ميمناً ومنه  
 ومشرقاً وعكسه فلما وصف بالغربية تبين ما هو المقصود  
 وتقعح لا توصيف عطف على توصيف الجانب اي ليس المقصود  
 ههنا توصيف مكان هو اي المكان جانبه اي جانب المكان فالحق  
 فلاخير ان راجع الى المكان لان المكان ههنا ليس بمنسوب  
 اليه بل منسوب والمنسوب اليه ليس الا الغرب اذ كان  
 المكان هو المنسوب اليه لقليل مكان كما يقلل مكى في المنسوبة  
 الى مكة فالمعنى جانب المكان المنسوب الى الغرب وهذا ليس  
 بمراد بل المراد الجانب المنسوب الى الغرب اللهم الا ان يقال هناك  
 لى في الموضع الذي اعتبر جانباً مكاناً هو يكون مشمولاً  
 وكل يكون شاملاً له فالمكان الذي اضيف اليه الجانب هو  
 اي ذلك المكان جنح وهو الموصوف فالإضافة اي اضافة  
 الجانب الى ذلك الجزء ببيانية لان بين المضاف والمضاف اليه  
 كرمياً وخصوصاً من وجهه والمكان الذي اعتبر الجانب ما  
 بالنسبة اليه اي الى الجزء المضاف اليه هو راجع الى الموصول  
 فيكون ح من قبيل اضافة العام الى الخاص مثل خاتم فيكون

بهم



قطيعة خالو  
قعتان خالو سحاق لو اولاً  
جود قلى اولها

خلق اسكلاك او اسكتك

التقدير بجانب الجزء المنسوب الى الغرب فيستقيم المعنى  
ورد على القاعدة الثانية وهي ان تلك القاعدة قوله ولا يضاف  
صفة الى موصوفها **بشيء** جمع اجرد مثل امر جمع في الكلام  
حرفه رئيسة ان لم يمسك وخبر تودكي **قطيعة** على وزن  
وظيفة وهي ذاتا وذو ريش **واخلاق** جمع خلق بكسر الهمزة  
يقال خلق خلق اي بل **شباب** جمع ثوب مثل دار وديار  
فان اصلها اي اصل خدين التركيبين **قطيعة** جرد وجر  
ههنا مصدر بمعنى المنفعة لان المناسبة الافراد **قطيعة**  
لمطابقة الصفة الموصوف لا جمع كما قلنا جعل صفة للقطيعة  
على ان يكون في معنى قطيعة مجردة لبيان معنى قائم بها وهو  
كونه بلا ريش وشباب اخلاق لبيان معنى قائم بالشباب وهو  
هو كونه خالقة ثم قدمت الصفة فيهما على الموصوف  
واضيفت الصفة اليه اي الى الموصوف مع بقائه المعنى المقاد  
من التركيب الوصفى واجيب عنه اي عن هذا الايراد بان  
اي بان مثل هذا **بشيء** اول مثل هذا يجعل من باب اضافة  
العام الى الخاص بياناً وتخصيماً لا من باب اضافة الصفة  
الى موصوفها حتى يرد هذا السؤال هذا متاول بانهم ان  
بان النقص او بان العرب جرد قطيعة يعني حتى حذفوا  
للموصوف من قولهم قطيعة جرد حذفاً لان ما بحيث  
لم يلتفت اليه اصلاً حتى صار قوله جرد كأنه لم يرد  
في انه يستعمل بدون الموصوف كرجل وفارس لان النقص

ككونها غير ضل

ككونها غير ضل  
يكون باعترافنا قائماً بالغير لا بد له ان موصوف مذكور او مقدر  
يقوم حويه فاما لم يكن مذكوراً ولا مقدر علم انهم لم يكن صفة  
وجد صيرورته اسماً انه قصد به ذات الجرد مع قطع النظر  
عن كونه وصفاً قائماً بالغير فلم يطلب له موصوف فلما اف  
قصد والتخصيص ليكون مميزاً لكونه صالحاً لابهامه وشيوعه  
لان يكون قطيعة وغيره اي ان جرداً يصلح ان يطلق على  
كل ما لا يشي له نسوة كما كان في اصله من ريش ثم جرداً للقطيعة  
اولاً كالسهمك مثل خاتم وباب في كونه اي في كل من خاتم و  
باب صالحاً لان يكون صفة وغيره اي لان يكون اصله صفة و  
ذهبا وورداً صالحاً لان يكون الباب ناسجاً وغيره اضافة الى  
جود الى جنس وهو ما كان في اصله ريش ثم جرد عنه كاله  
للقطيعة الذي يتخصص به اي الجرد باضافة الى ذلك الجنس  
فقالوا جرد قطيعة ليعلم ان الجرد من الذي فيه ريش ثم جرد  
عنه كما اضافوا خاتماً وباباً الى فضة وساج فليس اضافته  
لدا اضافة جرد اليها اي لله الى قطيعة من حيث انه اي جرد صفة  
لها اي للقطيعة ثم قدموا اضيف اليها حتى يرد ذلك السؤال بل  
اضافته اليها من حيث انه اي الجرد جنس مبهم يقبل التخصيص  
اضيف اليها لتخصص حتى لو لم يضاف يبقى موصوف ولم يعلم من  
اي جنس وعلى هذا القيس قوله اخلاق شباب يعني كان  
قد اصل شباب اخلاق مخدوف شباب نسبياً متسيا بحيث لم  
يلتفت اليه اصلاً حتى صار اسماً مبهماً يصلح ان يكون شباباً

فمنه



غير حافيا اريد تخصيصه اضعف الى جنسه الذي يتخصص ما  
 باضافة اليه فاضافته اليه ليس من حيث انه صفة له بل من  
 حيث انه جنسهم اضعف اليه لتخصصه **ولا يضاف**  
 اي مشابه **متعلق** اي لا يصير مضافا اليه على تقدير  
 الاضافة بجائز بعلاقة **متعلق** كقوله تعالى اتى اراى اعمر  
 خمر وقوله عليه السلام من قتل قتيل **متعلق** مثل كل وجميع  
 فلا يقال كل الجميع ولا جميع الكل فانها متماثلان في العموم  
**والخصوص** لذلك المضاف اليه متعلق بقوله ولا يضاف وهذا  
 ايضا من قبيل الجواز الاول **متعلق** اي المضاف والمضاف اليه متعلق  
 بحيث يكون معناه واحدا **كليت** **واسد** في الاعيان جمع بين  
 وهو ما يتقدم بذاته كزيد ورجل والبشر بضم الباء وفتح اللام  
 الثلاثة جمع للبشر وهي شخص الانسان فهو اخص من الاعيان  
 لان الاعيان يعبر الانسان وغيره فيكون بينهما عموم وخصوص مطلق  
**في المعاني** جمع معنى وهذا ما يتعلق به القميد ولا  
 خلاف جمع حدث وهو معنى قائم بالغير كما يضرب والعلل الا  
 انه يختص بالمصادر فيكون المعاني اعم فيهما عموم وخصوص مطلق  
 ايضا ولم يورد مثالا للعموم لقلته ولا نفها منه من امثلة  
 التخصيص وتكون هذه الامثلة سالحة لمثال العموم ايضا بان  
 يراد بالعموم عموم النوع لا عموم الجنس فان اراد به فامتنه  
 متروكة او غير متروكة فين بل يكونان متساويين في الصفاق  
 يعني يصدق احدهما على ما يصدق عليه الاخر كما الانسان لا يصدق

الانسان باعتبار النوع الحيوان الناطق والناطق فعناه ذات  
 بالنطق الا ان احدهما يصدق على ما يصدق عليه الآخر لعمدة  
 العمل حيث يقال الانسان ناطق والناطق انسان فلا يضاف  
 احدهما للامثلة الى الاخر فلا يقال لبيت اسد ولا اسد  
 لبيت ولا اجنس منع ومنع جنس ولا انسان ناطق وناطق  
 انسان باضافة فيها **العدم** **الفائدة** في ذكر المضاف اليه من تعريف  
 المضاف او تخصيصه **لا** الاضافة لان فيها تخفيف للمضاف بخلاف  
 التنوين منه فيكون في نفس الاضافة فائدة التخفيف ولذا  
 قال الشايع في ذكر المضاف اليه لانه لا فائدة في ذكره فانك اذا قلت  
 رايت لبيت اسد **بالاضافة** لا تفيد من هذا القول الا ما  
 تفيد اي ما تفيد من قولك رايت لبيت لبيت دون ذكر الاسد الذي  
 يكون مضافا اليه وضافة الليث اليه فيكون ذكر الاسد و  
 اضافة الليث اليه لغوا لا فائدة فيه اذ في ذكر الاسد لانه ليس  
 في ذكر المضاف اليه فائدة ويجب على العاقل ان يحترف من ان يكون  
 في كلامه لغوا لا فائدة فيه لان يكون سببا لجل على السنفه و  
 الجنون **بجمل** اضافة العام الى الخاص جعله متعلق بقوله  
 لعدم الفائدة ويحتمل ان يتعلق بالامثلة اي ايم **كليت**  
 واسد ملا بسن بخلاف فان لفظ الكل ليس مماثلة للرداهم  
 ولفظ العين ايضا ليس مماثلة للشيء بل بالاضافة يصير  
 خاصا في مثل **متعلق** اراد بالمثل كل تركيب  
 اضافي اضعف فيه العام الى الخاص **تارة** اي المضاف وهو على عين



فيهما أي يصير خاصا لكونه على بسبب إضافة  
المضاف إليه الخاص ولا يبقى على عموم بأن يكون خاصا سواء أضاف  
الإضافة التعريفية أي تعريف للمضاف لأن المضاف إليه معرف  
باللهم المفيدة تعريف ما دخلت على عليه والإضافة معنوية  
والتحصيل أي تخصيص المضاف إذا كانت اللام للجنس والكمية  
لفظ الكل من الدرهم ظاهرة بحيث لا تحتاج إلى البيان فيكون  
بمعنى جميع الدرهم لأن الكل إذا أضيفت إلى المعرفة يكون معنى  
الجميع وهذا كذلك ولا التكرار يكون بمعنى كل واحد قد سبق  
وأما العمية العين عن الشيء أي كون العين عاما وللشيء خاصا إذا  
كان اللهم فيه أي في الشيء للعهد أي للعهد الخارجي والذهني بحسب  
القرائن كما تريد مثلا زيد فتقول عين زيد أو غيره ظاهرة لا  
تحتاج إلى البيان وأما إذا كان اللهم في الجنس فغيره أي  
في عمية العين عن الشيء خلفا قلنا العين قبل الإضافة ما  
يقوم بذاته سواء كان موجودا أو معدوما فيكون العين عاما أو  
الشيء في غيرهم محتص بالموجود فيكون خاصا قلنا أضيف  
العين صار خاصا فيكون التقدير عين الموجود وقال الحاشي  
تزيل النقص صحة عين اللا شيء ونفس اللا شيء والنقص إنما  
جاء من جعل الشيء شاملا لغير الموجود في الخارج كما هو اللفظ  
استثنى وفي بعض الشروح أن لفظ العين قبل الإضافة جائز أن  
يطلق على العدم المحض والعدم المطلق وبعد ما يختص بالشيء  
الذي لا يطلق إلا على الموجود ثم كلامه وهذا يؤيد ما قلنا أيضا

وبرد على قولهم أي قول النفاة أو العدة لا يضاف اسم مماثل  
 للمضاف إليه في العموم والخصوص إلى ذلك للمضاف إليه قوله  
سعيد كرف ليضم الكاف ويحذف مثل فيلسف قفة وزيد بطة  
اعلم أنه إذا اجتمع لرجل اسم غير مضاف ولقب أضيف اسمه  
إلى اللقب لكون اللقب شهرا غالبا فقل هذا سعيد كرف وأما  
إذا كان مضافا أجرى اللقب على الاسم لكون الاسم أصلا فقل  
هذا عبد البطة أو قفة والمرد بالأجر عليه جعله جن وعطف  
بيان له فان سعيد كرف اسمان لمسمى إلا أن الأول اسم والثاني  
لقب ولقد تأكد له كليت واسد مع أنه أضيف أحدهما إلى  
الأخر يعني أضيف الاسم إلى اللقب فأجيب عنه بأنه أي مثله  
هذا القول متا يعني يزول هذا القول بحمل أحدهما إلى  
اللفظين يعني الاسم على المدلول والمستحق الآخر اللفظ الآخر  
يعني اللقب على اللفظ والدال فأكناك إذا قلت جادني  
سعيد كرف بالإضافة قلت جادني مدلول هذا اللفظ أي مد  
مدلوله ومسماه ولم يقولوا جادني كرف سعيد بإضافة  
اللقب إلى الاسم مع كون الاسم أصلا واللقب عارضا والأصل في  
مثله هذا أن يضاف العارض إلى الأصل كخاتم فضة وغلام زيد  
وضرب اليوم ونحوهما من الإضافة اللفظية من نحو ضارب زيد  
حسن الوجه فعلى هذا إضافة كرف إلى سعيد أولى من عكس لأن  
فقد تم بالإضافة التوضيح أي توحيح المضاف إليه إذا كان للمضاف  
المعرفة أو تخصيصه إذا كان نكرة هي واللقب أوضح من الاسم



غالباً لأن القلب ما وضعه الناس وما وضعوا يكون أشبه  
 فيما بينهم وأهم ما وضعه لواء فيكون أقل السجالات أو وضعوا  
 بالإضافة إليه ولما وقع من بيان ما جازوا إضافة وما لم يجر  
 بشرح فيما بيان الحروف الأواخر جوازاً بينها وحذفاً فقال  
**أما في السكون** فيكون الأعراب في لفظها أو تقديرها **و**  
 ما السكون في آخر حرف علة وأولها أو ألف سكوناً بين  
 أوفاق صحيح مثل وعد يسهل لأن غرضهم البحث عن  
 أواخر الكلام حيث يكون الأعراب في لفظها أو تقديرها **و**  
 أما في السكون فيكون الأعراب في لفظها أو تقديرها **و**  
 للحق بالهم المعصوم حتى يجرى مجرى **و** وهو أن  
 للحق به ما في آخره وأولها قبلهما أي قبل السكون واحد منهما  
 حرف سكون سكوناً كان ذلك السكون حرف علة أيضاً كحرف  
 ومغزى أو بين كظني ودلو ومعنى لما قبله الصحيح على ما  
 قلنا انتقالاً يكون أعراباً بحركات الثلاث كالصحيح **و**  
 كان ملحوظاً بالصحيح في تحمل الحركات الثلاث فيكون  
 فيم لفظاً لأن حرف العلة بعد السكون فيكون حرف العلة  
 الواقعة بعد الحرف السكون لا يشقل عليه أي على تلك الحروف  
 كحركة ضم كانت أو كسرة لوقفه كما لا يشقل على حرف صحيح  
 لما حرفة خفة السكون تقال الحركة المصدر متعلقاً بالآخر  
 وتامب للمفعول يعني لا يشقل الحركة على الحرف العلة التي  
 وقعت قبل حرف العلة السكون لأن السكون خفيف وسكون  
 بعد الانتقال ولأن حرف العلة التي وقعت بعد السكون متعلقة

أي مثل حرف العلة التي وقعت بعد السكون في الوقف بعد  
 استراحة اللسان يعني أن حرف العلة الواقعة بعد الحرف السكون  
 السكون كحرف العلة الواقعة في الابتداء ولا يشقل عليها أي على  
 حرف العلة للحركة بعد السكون يعني في الابتداء سواء كان ضم  
 نحو قيل أو كسرة نحو فبقي أو فتحة نحو قتل وسواء كان  
 الفاء أو واو أو نحو وعد أياء تحميس كذلك أي كما لا يشقل الحرف  
 للحركة مطلقاً على الحرف الوقف في الابتداء مطلقاً لا يشقل بعد  
 السكون أي بعد الحرف السكون **أما** متعلق بقوله وإذا لم  
 لتتبع **المكتوب** كسرة **أخرى** جزاء الشرط وهو فإذا أضيف  
 للتناوب يعني ليناسب كسرة آخره ياء المتكلم لأن الياء  
 أصلها الكسر لتولد هاء من مثل ثوب ي وذا في الصحيح  
 يعني هذان مثالاً لأن يكون المتعلق صحيحاً لأنه ليس في آخر  
 كل منهما حرف علة بل حرف صحيح وجه الياء في الأول والراء في  
 الثاني ومثل ظن ودلو في المحقق هذان مثالاً لما لاق  
 به أي بالصحيح لأن آخر الأول ياء ما قبلها سكون وآخر الثاني  
 واو كذلك **والبيان** الواو للحال أو العطف الجملة الاسمية على  
 الفعلية كقول الشاعر لمن يمر عليها وهو مشطوق يعني الياء  
 اللاجئة للصحيح أو المباحي به على أن يكون اللام فيه للمعرب **و**  
 أما الياء اللاجئة لغیرهما فتتوجه للسكانيين **منه** **و**  
**وساكنة** أو صمد للتخبر وقد اختلف مبنى للمفعول  
 في أن يربط من الفعل والسكون الأصل والصحيح من الأقوال



الفتح لانه واضح المقدرات ينظر الى الكلمة حال اضادهاد  
دون فكبيرها وفي تقديم قوله مفتوحة اشتعار بان الاصل  
المختار من المصنف الفتح اذا اقبل في الكلمة التي وضعت على حرف  
واحد هو الحركة لا غير كواو والعطف و فاية و ياء للثبوت والامه  
منه المستفهام ولام الامور مثالها اللبلا يلزم الالبته بالسكان  
اذ لم تكن متحركة وهو متعذر كما علم في علم التصريف حقيقة  
تميز فيها اذا كان في صدر الكلام او حكما عطف على حقيقة  
فيها اذا لم تكن في العبدس فانها لا استقلالها في حكم الالبته  
والاصل فيها اي في الكلمة التي بنى على الحركة الفتح لعدم ثقل  
الحركة الثقيلة من الضمة والكسرة لضعفه بسبب كونه  
على حرف واحد فالعمل بالاصل هو الاصل فالفتح هو الاصل  
اليسكون انما هو عارض للتخفيف وهو غايكعدا اذا كانت  
الكلمة ثقيلة بنفسها فتخفف بتسكين بعض حروفها  
والكلمة التي بنيت على حرف واحد خفيفة بنفسها فالفتح  
الى التخفيف بالاسكان بل لا يمكن لتعذر الالبته بالسكان  
ولما فتح من بيان الهم الفصح والملاحقة حال ضاقه كل منها  
الى ياد المتكلم وفتح ايضا من بيان حال الياء حين كونها  
اليها شريع في بيان اسم المعتل حين اضافته اليها فقال  
مصدرا بالفاد التفضيلية **فان كان آخر** اي آخر اسم  
المضاف الى ياء المتكلم اي الهم الذي اراد اضافته اليها **السايق**  
ان لم يكن آخره صحيحا ولا ملحقا به فلا يخ من ان يكون الفا

او واو او ياء فان كان الفا **تثنية** فعل ماض او مضارع  
مجنوم او غير مجنوم اي الالف على اللغة الفصيحة لعدم  
موجب الانقلاب اي لعدم ما يوجب انقلابها اما  
داوا وهو انغماس ما قبلها او ياء وهو انكسار ما قبلها  
لان الالف اذا انغمس او انكسر ما قبلها تقلب واوا او ياء  
ههنا ليس بشئ من ذلك فبقيت على حالها سواء كانت  
منقلبة من واو او ياء نحو عصا ورجاى او الف تانيث  
مثل جيلادى وبتراى والى التثنية كسلاى وغلاماى  
وهي **مبتدلة** لانها علم قبيلة وهي قبيلة من قبائل العرب  
**تقلبها** من قلب يقلب من باب ضرب متعد الى مفعولين  
وقاعلها ما استكن فيه ومفعولها الاقل الضمير المتصل  
به اي تقلب قبيلة هذيل يعنى اهلها الالف حال كونها  
اي حال كون الالف **الفين التثنية ياء** مفعول ثان لقوله  
تقلبها المشاكلة ياء المتكلم المصى ههنا مضاف الى مفعوله والفا  
الفعل متروك اي المشاكلة تلك الياء المقلوبة ياء المتكلم لان  
مشاكلها الكسر فلما تعدد التمر الياء التي هي اخترا **وتثنية**  
الياء المقلوبة بعد القلب في الياء اي في الياء المتكلم لاجتماع حرفين  
من جنس واحد والاول ساكن والثاني متحرك فيجب الادغام  
للتخفيف بقلب الالف نحو عصى بقلب الالف واو لان اصلها واو  
فوت الى اصلها ضم الواو ياء لان الواو والياء اذا اجتمعا في كلمة  
وسابق ساكن تقلب الواو ياء ورجى وفي الوافية لان اصل هذه

عصا  
رجاى  
دكرمان



الالف اما الواو والياء فان كان الواو قد الف الى الواو ثم  
تقلب الواو الى الياء ثم غم الياء في الياء وان كانت الياء تقلب  
الف الى الياء ثم غم الياء في الياء ولف التشنية للاصل لها من  
واو ولا ياء فتد الياء الى هنا كلامه ولا تقلب الف التشنية  
يا وحين اضافة التشنية الى ياء المتكلم كغلاماى فيكون الف التشنية  
متفقا عليه في عدم القلب حين الاضافة لا لتباس للوقوف بعين  
اي بغير الوقوع بسبب القلب لانه سبب قلبها يا ولا ياء حرف  
اعراب علامة الرفع ولو قلبت لتغير الاعراب بدونه تغير العابر  
**والله** اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم **يا** وذلك للنقوض  
بالواو نحو غلام او بالياء نحو غلاماى في المشي والمجوع على حدة  
نصباً وجرّاً **ادغم** تلك الياء في ياء المتكلم لاجتماع المثلين  
للمرغين اليجا شين فيها هو كالحكمة الواحدة لان المضاف  
المضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة ولذا حذف من المضاف ما يدل على اللاحقة  
الانفصال من التنوين والنون وقت الاضافة وبقي ما قبله  
بعد الادغام مفتوحاً في التشنية ومكسوراً في الجمع والنقوض  
لتد الفتح والكسرة على الياء المدغمة مثل مسلمين مثني و  
مكسوراً نصباً وجرّاً اذا اضيف نحو مسلمين الى ياء المتكلم  
استقطبتون يعني نون التشنية والجمع للاضافة اي لاجتماع  
الاختلاف لانها دليل الاتصال والامتزاج والنون دليل  
الانقطاع والانفصال وادغم الياء في الياء لاجتماع المثلين  
هو كالحكمة الواحدة فصار بعد ذلك العمل مسلمين بفتح الياء

مثني وكسرة هاجعا وقاضى ورى وغافى وذاعى بكسرة  
ما قبلها والادغام **وان كان** اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم  
للمتكلم **واو** وذلك في موضع واحد وهو المجوع بالواو والنون  
رفعا **قلبت الواو** وقت الاضافة الى الياء **ياء** لاجتماع الواو  
والياء والاولى ساكنة مثل مسلمون يعني الجمع المذكور السالم فيها  
اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت **واو** ياء كسرة لاجتماع الواو والياء  
والتسابق ساكن مع ضم ما قبلها تخفف بالقلب والادغام و  
تبدل الضمة الى الكسرة لان هؤلاء اخف من ضدادها يعني  
لأن الياء اخف من الواو والكسرة من الضمة والادغام من  
فكده وفي الضمة وانما لم يفتح كسرة اجتماع المتقاربين في التين  
فتنفا بالادغام انتهى **وادغم** الياء المقلوقة من الواو في الياء  
يعني في ياء المتكلم وكسرة ما قبلها اي كسرة الحرف الذي قبل الياء  
المنقلبة لتسليم لانها اي لان الواو لما انقلبت ياء ساكنة لما عرفت  
يوجب بقاء الضمة قبلها بغيرها لا محالة الى الواو لان الياء  
التساكت اذا انضم ما قبلها تقلب **واو** فتقع فيها تغير فيلزم  
الكسرة ما قبلها فكون ما قبلها يعني تدل حركة ما قبلها  
بالحركة المناسبة لها اي للياء وهي الكسرة لتسليم الياء لان الكسرة  
يوجب سلافة الياء فقل مسلمين بالكسرة وان كان قبل الياء  
اقى في آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم **واو** وكذلك فتحة يعني  
ان كان الحرف الذي قبل الياء او الواو مفتوحاً قبل الاضافة  
الياء بقي ما قبلها اي ذلك الحرف الذي قبل الياء مفتوحاً بعد



بعد الإضافة على حاله ولم يعبر لئلا يلتبس التثنية بالجمع  
 كركب لاجل الياء في التثنية وتكون الفتحمة والفتح على الالف  
 المقلوبة من الواو في غيرهما كقعلك في مسكين مثني مسكين  
 بالفتح وفي مصطفون وأعلن في جمع مصطفي وأعلى مصطفي  
 وأعلى بالفتح واختير الفتحمة وإن كان المناسبات الفصحى للآل  
 لولا التباع على الواو لحقة الفتح لتثقل التركيب والصيغة ولأن  
 المحذوف إما الياء أو الالف والفتحة أولى بهما **وفتحين الياء**  
 أي ياء المتكلم وقت كونهما متغايرا الياء في الصور جمع صورة  
 التثنية بالتثنية لأن العدد يتبع موصوفه في التثنية عار  
 سينافي أي في صورة كعدن آخر الاسم المضاف الفاء أو ياء أو واو  
**للساكنين** أو لزوم التقاء الساكنين أحدهما آخر الاسم المضاف  
 من الفاء الثالثة والياء أو الواو والثاني ياء المتكلم أن لم  
 يتحرك من الفعل والضمير المستلكن فيه نائية ودفع إلى ياء  
 المتكلم يعني أن لم يكن ياء المتكلم متحركة ولزوم التقاء  
 الساكنين مشروط بعدم كونهما متحركة حتى إذا تحركت  
 لم يلزم واختير بكسر التثنية الفتحمة من بين الحركات وإن كان  
 المناسبات السبعة لمناسبة الياء لحقة لما مر أن الأصل في  
 الكلمات الموضوع على حرف واحد الفتحمة **وأما الالف**  
 هذا بمنزلة الاستثناء من قوله فإن كان آخره الفاء أو واو  
 أو ياء فكذا الألفه الألفاء فلها ليسيت مثلها في الحكم  
 كان في آخرها المحذوف التثنية في الاختلاف التثنية أو من له

وإذا أضيف الاسم للمضارع تحكى كذا الألفه الألفاء فإن آخرها صحيح  
 بعد حذف الألف ولذا أو رده بآلة الاستثناوية **الستة**  
 التي من البحث عنها في بحث الأعراب بالمعروف في صدر الكتاب حال  
 حال كونهما مضافة إلى غير ياء المتكلم ومكتبة وموجده وفي الأخرى  
 وهي باعتبار الإضافة إلى ياء المتكلم على ضربين ضرب لا يقطع عن  
 الإضافة ولا يضاف إلى مضمر وعود ووجه فلا كلام فيه في  
 هذا الباب وضرب يقطع ويضاف إلى مضمر وهو على ضربين ضرب  
 أعزبه عين ولاهما المحذوف وهو قولك وعد وضرب أعزبه لام  
 الكلمة وهو اللبنة الباقية انتهى **فأخى وأخي** قدم الأخ  
 مع أن الأب أحق بالتقديم لأنه أصل الأخ لأنه البعد عن خلد  
 البربر ورايخ في الحكم أي فلما لم يصرح أخ بواب منها أي من الألف  
 الأسماء الستة إذا أضيف كل واحد منها إلى ياء المتكلم أن يقال قد  
 مبتدأ وخبر وجعل أخى وأخي مفعولا للفعل لصح الحمل على  
 قولنا الأسماء الستة مثل يدي وذي يلا مرة المحذوف وهو لام  
 الكلمة يعني الواو والياء متعلق بقوله أن يقال يجعله أي  
 يجعل المحذوف الياء متعلق بقوله بلاوة نسيان يسكن  
 النون وفتحها وسكون السين منسياً ناكلاً مثل قوله تعالى  
 وكنت نسياً منسياً لأنه إذا اجتزأ المحذوف حال الأقران  
 قال الإضافة المحذوف أول لأنه أثقل من الأفراد ولا جلياً  
 بعد المحذوف مجرى الصحيح **وأجاز المير** وفيها أي في أخى  
 وأبي **أخي وأبي** قياساً على الإضافة إلى غير ياء المتكلم بولام







وهو الظهور والاكشاف مؤكداً بالنون الثقيلة فلما  
ماض جمع مؤنث أصواتنا جمع صوت وروى أشباهنا  
جمع شيخ بكين وهو أيضاً فعل ماض جمع مؤنث جواب لما و  
قد ينبت من الشفوية فعل جمع مؤنث وفاعل ومفعول بالياء  
الالف للاشباع كما في قوله فكيف انتا اردن بهم الاله  
والاقتات ايضاً اي لما سمعن وعلن أصواتنا تنادى الى  
الفعلان في قوله أصواتنا مثل قولك ضربت واكرمته زبلا  
بكين وقلن لنا اي خاطين لنا لان الفعل اذا تعدى باللام  
يكون بمعنى الخطاب اي انا فذاه اسم يريد انهم لما سمعن  
وعلن أصواتهم بكين وتضرعن اليهم اي الى الجائين قائلين  
اي انا فذاهكم حتى يستنفد من ايدي من اخذ حقاً او  
اذا حق **وتقول** صريح بلفظ تقول ولم يعطف على اخي  
واي مخزن عن نسبة اللحم والهن الى نفسه وتقول اي  
يقال مجهولاً لكان اولى للتحريك من نسبتها الى الخطاب ايضاً  
مع ان اضافة اللحم اليه غير صحيح لانه لا يضاف الا الى النسيج  
الاجنثى مضاف اي حم زوجه كذا في الهندية اي من  
قائلته خبر على منوال كوكب انقضى الساعة اي قايمة  
هذا القول جعله صيغة الغائب مع ان المتبادر في امثاله  
صيغة الخطاب دليلاً لما يتجه ان الصواب وتقولين  
بصيغة التانيث واحتراراً عما قاله الهندى كما نقلناه

انفاً لا امتناع اضافة اللحم الى الذكر لان اللحم قريب المراد من  
جانب وجهها كما بينه واخيه وامه وغيرها من الذكور وال  
الاناث فلا يضاف الا اليها اقول لا يحتاج في التمثيل الى هذا التما  
الكلف لانه لا يرد منها معناه الموصفي بل المراد بجهته التمثيل  
فيجوز ان يكون الفاعل مذكراً كما جان ان يكون مؤنثاً فلا يضر في  
فعلنا هو المختار منه وهو صيغة الخطاب **ابن سني**  
بل ورد المحذوف عند الاضافة الياء المتكلم وهو لام الفعل  
فيها وانما فصلهما اي سمى وعنى عن اخي واي مع ان الاول  
ان يذكرهما متصلاً بهما لا شتر كهما في حذف لام الفعل وان  
اختلفا في المفعول الاول لانه لم ينقل مبنى الفعل عن المبرد  
فيهما اي في حمى وعنى في المشهور ما يخالف مذهب الجمهور  
كانقل عن ابن ابي واخوه الموصوفين مقام فاعل لم ينقل لانه  
لم يرد فيهما في نظم ولا نثود ليل قاطع كما ورد في اي ولا  
لا يجوز الحمل على الاب كما حمل الالف عليه لعدم المناسبة بينهما  
لفظاً ولا معنى وهو ظ ومعه هذا رد المحذوف عند الاضافة  
الى الياء خلاف الاصل ويكون منه الشغل ايضاً والمقصود من  
الاضافة التخفيف والعمل بالاصل هو الاولى والاخرى وان نقل  
عنه اي عن المبرد بعضهم وهو ابن يمشى وابن مالك ذلك الخلاق  
الا انه ليس بمشهور في الالمام الاربعة لمنااسبة الاتحاد في كونه  
الاسمين واو المحذوف منهن ايضاً اللام عند الانفراد وكون  
الاسمين بالحر وفتح عند الاضافة الى غير الياء فيكونان مجموعتين



اعلى الالب ايضا **يقول** ولم يقل ههنا وتقول نقاشا الان الظاهر  
ان يذكى ههنا وتقول وفي السابغ يقال متماثل في خم في حال  
الاضافة الى ياء المتكلم لان اصله فوع كشيء لان وزن الالحاد  
الستة فوع كغير من حالة الافراد الا فوك فانه بالسكون كشي  
لان الاصل السكون ولا دليل على الحركة وفي الواو ككون الله  
حرف ملة دليل على ان يكون العين متحركة لان اللهم قد يحذف  
او يسكن **في** بالترداد في العين المتعوبة كما ترد عند  
الاضافة الى غير الياء والقلب اي قلب الواو ياء لما من غير  
والادغام لما من مران **في** **الكسرة** متعلق بقوله يقال اي في ذلك  
موارد استعماله اي في المواضع التي كثر استعمال الهمزة  
الى ياء المتكلم **وفي** بلار دولا قلب ولا ادغام في بعضها  
اي يقال في بعض موارد استعماله ابقاء مفعوله لقوله  
يقال في بعضها لوجود شرط نصبه كما من الهمزة متعلق لقوله  
ابقاء المعروض عن الواو عند قطعه اي عند قطع لفظ الهمزة  
الاصلا **الاضافة** مطلقا سواء كان المضاف اليه ياء المتكلم او  
غيره وانما عوض عن عند القطع لئلا يوجد لهم على حرفين  
آخرة واو في كلامهم واختير الهمزة في التعويض لمناستها  
الواو في كونها شغوية وانما قيل في بعضها في ابقاء الهمزة  
على حالها لان الاضافة الى الياء لا تستوجب ودعا  
الواو وما خرج بحث الالحاد الستة عند اضافتها الى الياء  
اذا د البحث عنها عند قطعها عن الاضافة مطلقا فقال

**وان** **اقطعت** على صيغت المجهول لا الخطاب هذه الالحاد  
لكنه عن الاضافة مطلقا لان لفظ ذولا يقطع عن الاضافة  
ولذا قيل الالحاد الستة مع كونها ستة **قيل** عند التعداد هو  
مقطوع عنها **الخ** **واب** **وتم** **هو** **و** **فم** بلار دولا بالحذف  
في الاربعة ويتعويض الميم عن الواو في الاخير وجاء فيه اب  
اتباع الفاء الميم في حركات الاعراب يعني ان كان اعرابه ياء  
بالرفع فالفاء تنضم وان كان بالنصب فتفتح وبالجح فتكسر  
بالحركات الثلاث في الفاء المتابعة للحركات الاعرابية وقيل له  
لانهم نظروا الى حالة الاضافة ياء الميم لا غير الياء اعني فوك  
وفاك وفيك وقيل ومن الهمزة في الغم كونه مكد لوله  
داو بين الفتح والضم والفتح قول وبالله التوفيق هو  
لعبه رفيع وانما جاز في فم للحركات الثلاث دون اخوات لان مدلوله  
لا يبق على حالة واحدة لانه ذليل بين الاحاطل الثلاث لا يفتح **الانضم**  
والانفاس فجاز فيه للحركات الثلاث لتدل على الاحوال لان كون  
اللفظ متحركا يدل على كون المعنى متحركا ايضا كالحيدوان والحوالا  
وحيدني وكان الغم دخل وخارج عند الانضمام والانفتاح **و**  
لكن **في** **الفتح** في فم سواء كانت الميم مضمومة او مفتوحة او كسرة  
تكسرة **في** **الضم** اي الغم والهمزة الحقة والفتحة والواو الفتحة  
اخوات لان الفاء فيها مفتوحة لا محالة وفي **الفتح** **الواو** اما  
كون فتح الفاء في فم افسح فلكون الفاء معه مفتوحة في الأصل  
اما ضم الفاء فليدل على الواو الحذوثة يعني المبدلة واما الكسر



فيه فلا تله لما عوض الواو ميماً فكانت عوضت ياء فكما انه اذا  
عوضت ياء كسر ما قبلها فكذلك اذا عوضت ميماً انتهى وفي فر  
ست لغات ابتدأ منها بالافصح فالافصح على الترتيب اولها  
اقلها اعربية بالحروف في الاضافة الى غير ياء المتكلم وثانيها حال الله  
القطع عن الاضافة مطلقاً وثالثها قوله **وجاء حم مثل يد**  
مطلقاً يعني حال الافراد والاضافة الى غير ياء فيقال هذا حم  
**حمك ورايت حمك وحمك ومرت بحم وحمك بحذف اللام**  
نسبياً منسباً فـ **يا يفتها** قوله **ومثل خبث** بسكون البين  
وبالهمزة يعني يقلب الواو همزة بمنا سبة التقابل في الخرج  
لان الواو شفوية والهمزة من اقصى الللق فيقال هذا حم  
او حمك ورايت حمك ومرت بحم وحمك **وجاء**  
**جاء مثل دلو** بابقاء الواو على حاله واسكانه ما قبلها مطلقاً  
فيقال هذا حمك وحمك ورايت حمك وحمك ومرت بحم  
وحمك فالاعراب في هذه الاضافة الثلاثة بالمكان مطلقاً  
يعني بالضممة رفعاً والفتحة تنصباً والكسرة جراً حال الافراد  
والاضافة الى غير ياء المتكلم لكون الاولين صحيح الآخر و  
الاخير ملحقات به ونسباً **دسها** جاء مثل **عصا** بالالف المقناة  
والمقفولة فيقال هذا حمك وحمك ورايت حمك وحمك و  
مرت بحمك وحمك والاعراب في هذا النوع بالحركة تنديراً  
لان محل الاعراب الالف المقناة في حال الافراد والمقفولة  
في حال الاضافة وهي لا تقبل الحركة فكيف تقبل الاعراب

اي جوازهم تفسير المفهوم الاطلاق بالبيان  
اعرابه لانه منصوب على الحالية من فاعل جاء وهو الاقسام  
الاربعة مثل هذه الاقسام الاربعة مطلق غير مقيد بحال  
الافراد او اضافة بل يحكي هذا الوجه فيه اي في اضافة حم  
في كل واحد في حالتي الافراد والاضافة من غير تفرقة بينها و  
اما صحت فيها ثلث لغات الاعراب بالحروف عند اضافة الى غير  
ياء المتكلم والاعراب بالحركة لفظاً عند القطع عن الاضافة مطلقاً  
او تقديره عند الاء ضافة الى وثالثها قوله **وجاء هن**  
**مثل يد مطلقاً** اي في الافراد والاضافة الى الياء او الى غير هالا  
انها عند الاضافة الى الياء يكون الاعراب فيها تقديرية وعند غيرها  
لفظية يقال هذا **ورائت هنأ ومرت هن** وهذا هنك ورايت  
هذك ومرت **هينك** اورد المثالين مخالفاً لما سبق تقنياً  
واقا غيرهما من الالمام الستة فلما احوال ثلث الاعراب **هينك**  
لفظاً عند القطع عن الاضافة والاعراب بالحركة تقديرية عند  
الاضافة الى الياء والاعراب بالحروف عند الاضافة الى غير هاء  
هذا عند المقص وان كان فيها اختلافات **ود** اصله عند  
الفرد **دو** بالواو بين اولامه ياء كفلنس وعند غير كفرن  
**لايضاف الى مضر** ويسقط منه ان المراد سلب اضافة ذو  
وضوء عن المشق والنجح والموت الى المضمر وليس استفاد  
ايضا ان المراد بـ **المضمر** هو المطلق سواء كان ضميراً متكلاً  
او متصلاً او غائباً ولذا قال **ود** ولا يضاف الى مضمر على الالف



على الاطلاق فيها لانه وضع وصلة نصب على التمييز الى الوصف  
 باسماء الاجناس متعلق بالوصف يعني وضع لان يكون وسيلة  
 الى جعل اسم الجنس صفة لشيء وذلك لانهم ارادوا ان تصدق  
 بعينها شخصاً بالذهن مثلاً فلم يثبت لهم ان يقولوا جاء في  
 رجل ذهب او زيد الذهب فجاء يعني فوضه هو ذو و اضافوه  
 اليه فيستتر لهم بعد ذلك فقالوا جاء في رجل ذو ذهب او زيد  
 ذو الذهب **والضمير ليس بهم جنس حتى يضاف اليه ولان**  
**المضمرات والاعلام لما لم يقع بنفسها صفة لشيء يتوص**  
**بذو الالوصف بهم** وقد اضيف اي ذو اليه اي الى الضمير  
 سبيل الشذوذ لان ما خالف القياس يكون شاذاً و ذلك لان  
 ضمير الغائب لما كان اسم الجنس في الابهام اجازوا اضافة  
 ذو اليه الا ان مرجعه لما كان سابقاً كان ضمير الغائب في حكم  
 المعرفة ولاجل هذا صار اضافة اليه شاذاً كقول الشاعر عند  
 المعروف ما لم يتنزل فيه الوجود انما يعرف ذو الفضل من التمس  
 ذو و جمع ذو وخالة رفعه لانه فاعل يعرف والضمير راجع الى المفعول  
 وهو قوله ذو الفضل وكقوله صحننا الجز ذجينة من هففات بار  
 ذو اي وقتها ذو و هو فاعل لوقيل لا يضاف ذو الى غير اسمية  
 يعني ولو قال المص كان ذو ولا يضاف الى ضمير ذو ولا يضاف  
 الى مضمر ذو ولا يضاف الى غير اسم الجنس بل انما يضاف اليه  
 لما كان قبله هذا اشمل من قوله ذلك لانه شامل للعلم والشيء  
 لان ذلك لا يضاف الى العلم والى اسم الاشياء وكانه اذا

حق المضم

حق المضم بالذم اليه دخلت على المقصود كونه في صورة  
 الاضافة الى المضمر في اخوانه فالمناسب للمقام ان يقول ذو  
 لا يضاف الى ياء المتكلم لان ثبوت بعض الاحكام في اخوانه انما  
 كان بالاضافة اليه الا انه نفي ما هو الاشمل وهو اضافة الى  
 المضمر مطلقاً ليحتمل منه ان عدم اضافة اليه كان بالطريق الاولى  
 ولا يحصل فائدة اخرى وعلى عدم اضافة الى المضمر مطلقاً لانه  
 كان لبعض تلك الالهام يعني الالهام السمة ينزله وحكم حاصل  
 لذلك البعض بحيث لا يوجد ذلك الحكم في البعض الاخر مثلاً  
 رد المصروف عند البرد في اخي و لبي والرد والقلب والاد  
 الادغام في الاكثر في في عند اضافة اي اضافة ذلك البعض الى  
 ياء المتكلم فنفي اليه اضافة اي اضافة ذو الى المضمر مطلقاً يعني  
 سواء كان معكلاً او متخاطباً او غائباً يعني ان المناسب للمقام  
 التفتة النظر الى اضافة الى المضمر الخاص اي الى ياء المتكلم لكن ذلك  
 المص عدل الى نوعه وهو المضمر نفياً مفعول له لقوله فنفي لا  
 لاختصاصه اي ذو متعلق بقوله نفياً لاعلة لقوله فنفي بحكم  
 خاص متعلق بالاختصاص وذو داخله بالمقصود لان المقصود  
 المقصود عليه وهو لفظ ذو والمعنى لاختصاص حكم خاص  
 بدو باعتبار اضافة اي اضافة ذو اليه اي الى الياء كما في الجمل  
 واحد من اخواتها حكماً خاصاً باعتبار اضافة الى الياء  
 كانه قد لا ذو ولا يضاف الى مضمر فضلاً عن ان يكون له حكم خاص  
 خاص عند اضافة الى الياء **لا يقطع عطف على قوله لا يضاف**

نحو



مبنى للمفعول مثله أي ذو عن الأضافة أي لا يقطع ذو عن أن  
 يكون مضافاً إلى اسم الجنس كما أن اخواتها قطعت عن الأضافة  
 مطلقاً وأعربت بالمركات المسبقة إليه وضع وصلة إلى الوصف  
 بأسماء الأجناس وهذا الغرض يغتفر إذا قطعت كما إذا قصد  
 أضيفت لا غير اسم الجنس ولذا علة الشراح بقوله لأن جعل  
 أي جعل ذو وصلة إلى الوصف بأسماء الأجناس يعني لأن اجراء  
 ما هو الغرض والمقصود من وجهه ليس إلا بأضافته أي أنه  
 إليها أي الأسماء الأجناس أي لا يحصل الغرض من وضع  
 الأباضافة إليها وما وقع من بيان الأصول الثلاثة مع ما  
 ملحقاتها المرفوعات وأخبرها شراح في بيان ما يتبعها فقال  
**التتابع** وهي الأسماء التي لا يمتثلها الأعراب إلا على سبيل التبع  
 لغيرها وهي جمع تابع لا تابعة لأن موصوفه الأسماء التي  
 تقدر على التبع وهو مذكور لا يعقل ويجمع هذا الجمع قياساً  
 قياساً مطرداً صيغة المذكور الذي لا يعقل كما مر في  
 المرفوعات منقول عن الوصف الوصفية إلى التسمية فصار  
 كأن اسم على وزن فاعل والفاعل الاسم جمع على فاعل لأن  
 الفاعل الوصف يجمع بالالف والتاء يعني على وزن فاعلات  
 أقول إلى النقل لأن الفاعل الوصف أيضاً يجمع هذا الجمع إلا  
 أنه يجمع على فاعلات أكثر منه على فاعل والفاعل الاسم لا يكون  
 جمعه إلا على فاعل فقط ولهذا احتاج إلى النقل كما كماله وهو  
 هو ما بين الكسفين وهو اسم بحسب الأصل بخلاف التابع

فإن اسم بحسب النقل لأنه كان في الأصل وصف جمع على التبع  
 الكواهل والمراد بها أي بالتابع ههنا توابع المرفوعات على  
 أن يكون اللام فيه للعهد الذهني بقربية المقام لأنه في بحث  
 الاسم والمنصوبات والمجوزات المجزوات التي هي أقسام الاسم  
 حقيقة أو حكماً فلا يشك بالجمال الوصفية والجمع للعمل التي هي  
 معطوفات على ماله أعرب فلا ينقض حذوها أي هذا التابع  
 بخروج نحو أن وضرب وضرب عن حذو التابع بأن يقال به  
 يصدق على أن الثانية وضرب الثاني كل ثان ولا يصدق به  
 بأعراب سابقة من جهة واحدة لأن الحرف والفعل ليس  
 له أعرب لعدم كونهما أي كعدم كل منهما أي من نحو أن  
 وضرب وضرب من أفراد الحدود والحدود ههنا التوابع  
 وعرفت أن المراد بها توابع الاسم لا مطلق التوابع فلا ينقض  
 الحد بخروج مثل هذا لأن خروج ما لا يكون من أفراد الحدود  
 لا يكون مناقضاً **كل ثان** أي متاخر يعني قوله ثان بمعنى المتأخر  
 بجوم الجواز وهو أن يكون المعنى الحقيقي داخل في المعنى  
 المجازي وههنا كذلك لأن معنى ثان في الحقيقة أن يكون متأخراً  
 بواحد وهذا المعنى داخل في متأخر لأنه أيضاً ما يكون منه  
 مستبوقاً سو كان بواحد أو بأكثر فصاعداً متى لوحظ  
 ذلك المتأخر مع سابقة كان للمتأخر في الرتبة الثانية منه  
 أن من سابقة المراد من سابقة ما يكون سابقاً بالأصل يسبق  
 آخره قال المحشي إذا دفع ما يورد على المتأخر من الثاني



فصاعداً ولدفعه طريقان جعل الثاني بمعنى المتأخر واعتباره  
 ثانياً في الرتبة بالاضافة الى متبوعه لاني الذكر والصفة الثانية  
 في الربيعة الثانية من الموصوف وان كانت ثالثاً في الذكر و  
 اولاً في الكلام وهو قوله اي متأخرناظر الى الدفع الاول واخر  
 وهو متى لوحظ مع سابقه آه الى الدفع الثاني انتهى فدعاه  
 اي في حد التوابع التوابع الثاني من التوابع الخمسة والتابع الثاني  
 الثالث فصاعداً ملتبس اي ملابس **بـ** عرب يريد ان الباء  
 فيه للمهاجرة **سابقة** اي كان الثاني ملابساً باعرب اللفظ  
 السابق عليه لفظياً كان اعرب او تقديراً او محلياً على ما يحسن  
 اي يجلس اعرب على حذف المضاف **سابقة** يعني ان كان جنس  
 اعرب السابق يكون اعرباً دفعاً ايضاً وان كان نعتياً فنعتاً  
 فان جزأه في حيث يكون اعرباً الى اعرب الثاني من جنس  
 اعرب السابق كما قلنا انما ناشى كلاهما اي اعرب السابق و  
 المتبوق **من جهة واحدة** لاني جهتين **شخصية** لا **اجنسية**  
 لا جنسية ولا نوعية قوله شخصية صفة واحدة والنسبة  
 مجازية او صفة موصوف محذوف تقديره واحدة شخصية  
 مثل جاني زيد العالم فان صفة العالم اذا لوحظ مع زيده  
 الموصوف به في انه موصوف والعالم وصف له قائمه به  
 كان العالم في الرتبة الثانية منه اي من زيد لان الصفة كذا  
 موضحة للموصوف او مخصصة له لا تكون الا متأخرة عن الذي  
 يمرتبه في وصف الاول او يمرتبهين او اكثر واعرب اي اعرب

من جنس اعرب اي اعرب زيد لان الصفة يجب ان يكون  
 على اعرب موصوفاً تكونها قائمة به وهو الرفع والرفع في كل واحد  
 منهما اي من زيد والعالم او من الموصوف والصفة ناشى اي حال  
 من جهة واحدة شخصية لان الصفة اذا كانت وصفاً له وقائمة  
 قائمة به يكون جهتهما واحدة وجهتها العالم وصف لزيد وقائمة  
 به واقماً اذا كانت الصفة وصفاً للنسبة وقائمة به لا يكون  
 كذلك وان كان اعماً بهما من جنس واحد لكن لا يكون ناشياً  
 من جهة واحدة لان الصفة قائمة بسببه ونشأت  
 عنه فان قلت اذا كانت كذلك كانت الصفة السببية حا  
 حاكمة عن التعريف فلا يكون جامعاً قلت لانها وصف مجازي  
 لا حقيقي فلا يضر خرج جراً وهي اي الجهة الواحدة الشخصية  
 فاعلم زيد العالم لان الجميع المنسوب لزيد الموصوف في قولك  
 جاءني زيد العالم في قصد المتكلم منسوب اليه اي الى زيد مع  
 قابله العالم الا ان الجميع منسوب الى زيد بالاضافة ولما العالم  
 بالتحس لا اليه مطلقاً سواء كان زيد موصوفاً بالعالم او لا اذ لو  
 كان كذلك لاكتفى بذكر الموصوف فقط فلا يحتاج الى ذكر الوصف  
 فتوله كل ثان **بش** يشي التوابع المقصود من التعريف مؤخر  
 مؤخرات كانت بهذه الامور او مقدّمات الى ان المتكلم المراد  
 بالثاني نوبة الثاني نوبة في الرتبة لا الذكر على ما عرفت و  
 خبر المتكلم مؤخر عن البنية او مقدّم عليه جدياً او جوازاً و  
 خبر عنان وان واخواتها اي اشبهت اسوة قدم الخبر على اسم كان



او عليها او لا ونحوه قدم على علم ان اول وثاني مفعول غلتت  
واخواتها واعطيت واشباهه اقترأ وقدم وكذلك يشمل  
ثاني وثالث مفاعيل اعلمت وامثاله والمحال والتمييز وغيرها  
لان كل واحد منها ثان متى لو خلا مع سابقه كان في الرتبة  
الثانية منه قد دخلت في التعريف بقوله كل ثان وقوله باعرب  
سابقه يخرج الكل غير التوابع لانها هي المقصورة منه الخبر  
المبتدأ وثاني مفعول غلتت واعطيت وثاني وثالث  
مفاعيل اعلمت والى الارجاء المنصوب نحو ضربت زيدا فجاء  
عن الشباب والتمييز عن المنصوب نحو وفجرت الارض عيوننا  
لان كل واحد منها باعرب سابقه وقوله من جهة  
واحدة يخرج هذه الاشياء المتشابهة لان اليعا مل في المبتدأ  
والخبر وان كان هو المبتدأ على مذهب المنصور اعني التجريد  
عن العوامل المنطوية للاستناد لكن اي الا ان هذا المعنى ان  
التجريد عنها للاستناد من حيث انه يقتضي مسند اليه  
ليوجد ما يدل على الذات صان التجريد عنها عاملا في المبتدأ  
لما مر ان المبتدأ دال عليها اما تحقيقا او تاويلا وهذا  
المعنى ايضا من حيث انه يقتضي مسند ليوجد ما يدل  
على امر نسبي صان التجريد عاملا في الخبر لان الخبر يدل على  
الامر النسبي فليس ارتفاعهما اي ارتفاع المبتدأ والخبر من  
جهة واحدة بل من جهتين يعني ارتفاع المبتدأ من جهة كونه  
مسند اليه وارتفاع الخبر من جهة كونه مسند وان كان

اعربها من جنس واحد وكذا اي كان المبتدأ اعني التجريد  
عنها للاستناد عاملا في المبتدأ والخبر من جهتين كذلك  
افعل العلوب منها ظنت من حيث انه يقتضي مطلقا  
يعني يقتضي ما يدل على الذات بحيث يمكن ان يوجد الشيء قيد  
ويكون قائما به ومن حيث انه يقتضي مطلقا يعني ان يكون صفا  
يمكن ان يظن على اي ظنت في مفعوليه يعني عمل في المفعول الاول  
من حيث انه مطلق قيد وفق المفعول الثاني من حيث انه  
مطلق فليس انتصابهما في المفعول الاول والمفعول الثاني  
من جهة واحدة بل فيهما من جهتين وان كانا في جنس الاعرب  
متفقان مثل ظنت زيدا عالما انتصاب الاول من جهة كونه  
مطلقا قيد وانتصاب الثاني من جهة كونه مطلقا لما عرفت  
وكذلك اي الافعال التي هي يتعدى الى مفعولين ثانيا غير  
الاول كاعطيت مثل اعطيت زيدا درهما فانه من حيث انه  
يقتضي اخذ يعنى ما يدل على الذات بحيث يمكن ان يقوم مقام  
الفاعل بها وهو الاحذية ويقتضي ايضا ما اخذ اي يعنى يلد  
على ذات يمكن ان يقوم بعنى المفعولية بها وهو لما اخذ ية  
كل عمل اعطيت في مفعولية فليس انتصابهما اي انتصاب كل واحد  
منهما من جهة واحدة بل من جهتين واعلم ان الاعرب المعرب في  
هذا التعريف اي في تعريف التوابع وهو قوله باعرب سابقه  
النسبة اي بالقياس الى اللاحق وهو التوابع سواء كان الاول  
والثاني او غيرهما وهو الثالث فصاحبها والسابق اي ما سبق بلا



فصل سواء كان المتبع او لا خبر ان اعتم من ان يكون الاعراب فيها  
 لفظيا مثل قولك جاءني زيد العالم او يكون فيها تقديرية نحو جاءني  
 فقي القاضى او الاول تقديرى والثانى لفظى او بالعكس اى ان  
 ان يكون الاعراب فيها محليا نحو ضربت انت او الاول محلى والثانى اما  
 لفظى او تقديرى او الثانى محلى والاول اما لفظى او تقديرى فامثلة  
 واضحة على الفطن حقيقة او كما تفصيل الاعراب اعوسو كان  
 ذلك الاعراب حقيقيا او حكما فلا يرد مثالا محلى فى الاول نحو جاءني  
 هؤلاء الرجال فان اكسرة فيه ليست باعراب حقيقة ولا محلى  
 لفظا ولا تقديرى بل الاعراب فيه محلى ولذا لم يميز المحلى على لفظ بل على محلى  
 ومحل الرفع ولذا وجب الرفع ومثال الاعراب بلسانهم فى الاول اية  
 ياتى بالعاقول فان ضم زيدا وان لم يكن اعرابا حقيقة لكنه فى  
 حكمه ولذا اجاز الوجهان فى صفة المفردة على ما سبق واذا لم يكن  
 فى حكم الرفع لم يجوز رفع صفة جمالا على اللفظ ونحو لا رجل فان فتح  
 رجلا فى حكم الاعراب اعنى به النصب ولذا ايجز حمل ظرفا على اللفظ  
 بالنصب ويجوز فيه البناء ايضا جمالا على المنعوت والرفع جمالا  
 على المحل البعيد كما سبق ثم اى بعد ما علمت الجنس والفصل  
 وغيره من القيود المذكورة فى التعريف اعلم ان لفظ كل كلمة  
 فى تعريف التوابع ليست فى موقعا وموقعا ما يكون المراد منه  
 احاطة الافراد بمثل كل انسان ناطق وكل حيوان جسم نام  
 حساس متحرك بالارادة لان التعريف اى تعريف اى جنس  
 وادى نوع انما يكون تعريف الجنس كالحيون والتوابع وبالجنس

477 a  
 الطرفان متعلقان بالتعريف مثل جنس نام آه وثان نام  
 باعراب آه ومثل تعريف الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد لا يكون  
 التعريف للافراد مثل زيد ورجل لان التعريف لا يكون الا بذكر  
 الجنس والفصل والافراد لا يكون لها جنس ولا فصل فلا يكون  
 التعريف بها فالحدود ههنا بالحقيقة التابع الذى حد التوابع لان  
 الجنس لا يكون الا فى المقرد وفى الظاهر التوابع والحد ههنا  
 مدخول محلى وهو ثان باعراب سابقة من جهة واحدة قلما دخل  
 عليه كل كان التعريف الجنس بالافراد لان كلمة كل تقيد  
 فى مدخولها عموم الافراد وشمولها اذ كان كلمة كنه استدل ذلك  
 من قوله ليست فى محله وجواب له وتنبيه على قابلية دخول كل  
 فى صدق الحد وعلى كل افراد الحد يعنى الال لما ادخل  
 عليه اى على التعريف المذكور على افاذ الضمير المستكن الراجع الى دخول  
 المستفاد من ادخل اى افاذ دخول كل صدق الحد على صرحا  
 لان لفظه كل اذا دخلت على المحمول يلزم منه صدق الموضوع  
 على كل افراد الحد نحو الحيوان كل جسم نام حساس متحرك بالا  
 بالارادة يعنى يصدق على كل فرد ومثا صدق عليه الحد فيكون  
 التعريف مانعا عن دخول غيره فيه لانه لما صدق على كل  
 الافراد لا يصح ان يصدق على غيره لان الدال على شئ ليس لما  
 ان يدل على غيره والفظ انحصار الحد وفيها اى فى افراد الحد  
 لعدم كون غيرها اى غير افراد الحد فيكون الحد جامعا لافراد  
 لا انحصارا لحدود وفى افراد الحد فيحصل لنا حد جامع لافراد



بسبب انحصار الحدود فيها وما منع عن دخول غيره في سبب  
صدق الحدود وعلى كل فرد الحد بحيث لا يصدق على غيره يكون  
ومنه كالمخصوص عليه أي كعدم الحد جامعاً للأفراد وما منع عن  
دخول غيره ما يدخل على الحد منصوص ومخرج وإذا لم يدخل  
يدخل عليه كل لم يكن للوجع والمنع منصوصاً ومخرجاً لا متفرعاً  
لما وقع من تعريف جنس التوابع شرعاً في تعريف أنواعها كما  
هو تأنيده فقال **النعمة** والصفة كلاهما بمعنى واحد قد مر  
لكونه أشد متتابعة للنجوت لكونه عيناً لأن العالم في قول  
جاء في زيد العالم هو زيد لا غير وأكثر لئلا لا يحكم أو أقدم  
فائدة ولكونه مذكوراً سابقاً صريحاً في قوله ولا يضاف صفته  
دون غيرها **تابع** لأنه من التوابع جنس شامل للتوابع كلها  
يعني شامل لما هو المقصود منه وغيره لكونه جنساً وقوله **بنت**  
خبره قوله **الآتي** احتراز **يراد على معنى في متبوعه** صفة التتابع  
أي يدل ذلك التابع حقيقة كان أو سبباً بهيئة تركيبية متبوعاً  
والهيئة مضافة إلى التركيب ومع متعلق به والخبر المبرور يرجع  
إلى التابع أي دلالة التابع على معنى في متبوعه لا يكون إلا بكونه  
كونه مركباً مع متبوعه على حصول متعلق بقوله يدل معنى في  
**مطلقاً** أي دلالة مطلقة يريدان انتصاب مطلقاً على المصدرية  
أي على كونه صفة مصدر محذوف وهو الدلالة ولا يلزم من  
ذلك تأنيث مطلقاً لكونه موصوفاً مؤنثاً لأن المحذوف ليس  
كالذكر ومع هذا النعته مطلوبة فلا يرد قول من قال جعل

مطلقاً صفة الدلالة ولا يساعد العبارة لأنه ج يجب تأنيث  
تأنيث مطلقاً الأقول إلا أن يقال لم يعتد بتأنيث المصدر أي  
بتأنيث ما لا بد له في الدلالة على معناه من التأنيث لأن لقوله هذا  
وجهاً غير متقيد بتفسيره للأطلاق في خصوصية بفتح الخاء إن  
كان الياء مصدرية لئلا يجتمع المصدران وضمها إن كانت تسمية  
ومضافة إلى مادة من المواد ببيانيتها يعني دلالة النعته على معنى  
ما حاصل في متبوعه مطلقاً بحيث يعبر بجميع الأمثلة غير مخصوصة  
ببعض الأمثلة كما في البذل وغيره اخترا فاعني عن سائر أي  
بأن التوابع لما تزان السائر يعني الباقي فلا يرد عليه أي على تعريف  
النعته البذل في مثل قولك العجني زيد علمه فان علمه بذكره  
عن زيد لأن نسبة الاعجاب إلى زيد يستلزم نسبة إلى علمه  
ما يجيى والمعطوف في مثل قولك العجني زيد علمه فان علمه  
في المثالين وإن دل على معنى في متبوعه لكن دلالة علمه ليست  
مطلقة بل دلالة علمه ليست إلا بمخصوص مادة حتى  
جردت عنها لم يدل كل منهما عليه مثل العجني زيد دان  
ودان ولأن التأكيد لفظياً كان أو معنوياً في مثل قولك جاني  
القوم كلهم أو جاني زيدون وكلهم دلالة التأكيد على معنى  
في متبوعهم إجماعاً بنية بقوله لدلالة كلهم على حصول معنى الشمول  
في القوم يعني لما قيل جاني القوم توهم أن المجيى صدر عن القوم  
كلهم أو عن بعضهم فالنسبة حقيقة أو مجازية اندفع ذلك  
لتوهم بقوله كلهم وعلم أن النسبة حقيقة أو مجازية فلما



أكد في الثاني انرفع وعلم ما هو المراد منها الحقيقة فان دلالة  
 التوابع في هذه الامثلة من البذل والعطف والتأكيد على احد  
 معنى من العلم في الاوليين والشمول في الاخير في المتبوع متحدة  
 بالحصول اغاقي اي ليس دلالة تلك التوابع الا بخصوص مواد  
 اي دلالة ليس الا ببعض الامثلة لا كلها فلو جردت تلك  
 الامثلة عن هذه المواد بان يكون التابع فيها غير ذلك المذكور  
 فيها كما يقال اعجبني زيد غلامه مكان اعجبني زيد علمي او  
 اعجبني زيد غلامه مكان اعجبني زيد وعلمه او جاني زيد  
 نفسيه بدل جاني القوم كلهم لا تجد بالخطاب لها اي هذه  
 الامثلة دلالة على معنى في متبوعها بصيغة الجمع للوثق اي  
 في متبوع كل واحد منها اما في الاولين فظاهرة لان الغلام  
 يدل على الذات المعينة ولا يدل على معنى قائم بالغير فمثلا عن  
 ان يدل على معنى في متبوعه وانما في الثالث فلا في لفظ نفسه  
 لا يدل على معنى قائم بالغير بل انما يدل على ما يدل عليه زيد وهذا  
 المثال لان معنى النفس مطلقا الذات الا انه بالاضافة الى  
 ضمير زيد كان المدلول عليه ذات زيد ايضا فصارت  
 قال جاني زيد زيد بخلاف نحو جاني في القوم كلهم فانه  
 يدل على معنى حاصل في القوم وهو الشمول كما عرفت فلا  
 الصفة فان الهيئة التركيبية بين القسم الصفة والموصوف  
 تدل على معنى في متبوعها اي في متبوع الصفة في اي مادة  
 الصفة سواء كان عاملا لفظيا او معنويا اعلم ان العامل

المعنى  
 الوحدة

الصفة هو العامل في الموصوف عند سبويه وقال الاخفش  
 العامل فيها معنوي سواء كان العامل في الموصوف لفظيا او معنويا  
 كما في المبتدأ والخبر وهو كونه تابعا وقيل ان عامل الثاني ما  
 يقدر من جنس العامل الاول يعني يقدر في قولك جاني  
 زيد العالم جاني تقدير جاني العالم والاول او لان النسبة  
 الى المتبوع في قصد المتكلم منسوب اليه مع ما لا اليه فانه  
 فان الجمع في قولك جاني زيد الظريف ليس في قصدك منسوب  
 الى زيد مطلقا بل اليه حال كونه مقيدا بقيد نظريفة وكذا  
 الحال في جاني زيد العالم كسبويه لما توهم ان لا فائدة في ايراد  
 الوصف لان الوصف اغاقي يكون للخطاب به مع من هو عالم بين  
 بثبوت الصفة دفعه بقوله **وقايدة** اي فائدة التبع غالبا  
 اي في غالب الاحوال **تفسير** في التلويح وهو في عرف النحاة عبارة  
 عن تقليل الاشتراك الحاصل في التكرار كرجل عالم فان رجلا كان  
 محتملا لغيره من افراد الرجال فلما وصف قل احتماله **او**  
 في المعرفة وهو في غيرهم عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف  
 كزيد الظريف فان زيدا وان كان معينا الا انه يحتمل غير باعتبار  
 تعدد الوضع فلما وصف بالظريف ارتفع الاحتمال  
 حاصل فيه **وقد تكون** اي افادة التبع **لمجرد الشاء** انما  
 اذا كان الوصف معلوما قبله ذكره والثناء بالمدح بيان  
 صفة الكمال من غير قصد بيان لقوله المجردة تخصيص كما في  
 الاول او قصد توضيح حكمها في الثاني بان لا يكون الموصوف







لان المقصود من النعت الدلالة على معنى في متبوعه لا تخصيص  
 المتبوع او للتوضيح فلما حصل هذا المقصود جاز في التفسير  
 التوضيف سواء كان الدال مشتقا او غيره اذ لا فرق لان الفصل في  
 اللغة النطق فلازم الفرق فيكون تفسيرا باللفظ ولا هو المشتق  
 للجنس وفصل في فصل النصب لهما والظرف وهو بين  
 متعلق خبرها الى لا فرق كما بين في **التمهيد**  
 كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم المتفصل  
**غير** اي او يكون النعت غير مشتق كغير المذكورات في صحة  
 متعلق بلا فرق وقع اي وقع غير المشتق نعتا مفعولا  
 الذي هو مضاف الى الفاعل او المشتق وغير سواء في وقوع  
 كل منهما نعتا **انما وصفتها كان وضعها** اي وضع غير  
 المشتق يعني في التركيب بشرط ان يكون وضع غير المشتق  
**لغرض المعنى** وغرض المعنى ان قيل خاتمة قصة والغرض  
 ما يترتب وجوده على شئ ويقصده اي لغرض الدلالة  
 على المعنى الواقع في المتبوع **اي دلالة عامة** او ضمنية  
 عاما اي في جميع الاستعمالات فيه اشارة الى ان نصب عموما  
 على الظرفية وان العموم في الاستعمال ويجوز نصب على المصدبة  
 كما اشرنا اليه والمراد بالعموم الوصف العام سواء استعمل  
 خبرا او حالا او نعتا **مما يسمي** فان النسبة الى بني تميم  
 لم تزل عن المنسوب ما دام منسوبها في جميع الاثر ما هذا  
 يريد بالمثل الاسم المنسوب وفي **مال** يريد ايضا ذا وهو

فان المتبوع  
 التمهيد

**التمهيد**  
 فان المتبوع لكونه لهما منسوبا بدلا واتجاى في جميع الان ما كان  
 ذكر متبوعه او لم يذكر على ان لذات ما اي لذات من الذوات  
 نسبة الى قبيلة بني تميم فيقع صفة لذات وجد فيه هذا المعنى  
 من غير تاويل بالمشتق سواء كانت تلك الذات تامة نحو رجل  
 تميمي او معرفة نحو زيد التميمي وذو مال لكونه بمعنى الت  
 الصاحب وضعا يدل على ان ذاتا ما صاحب مال فيقع صفة  
 لتلك الذات بن غير تاويل ايضا **اي مخصوص** عطف على عموما  
 اي اذا كان وضع غير المشتق لغرض المعنى في بعض الاستعمالات  
 يعني لا يدل على معنى في متبوعه في جميع الاثر ان يكون ما وصف  
 به مذكورا لفظا بان يدل في بعض المواضع يعني عند ذكر الموصوف  
 على حصول معنى لذات ما وحيث كون ذال على حصول  
 معنى لذات ما يجوز ان يقع نعتا لتلك الذات لوجود شرط  
 هو الوضع لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع وكون  
 موصوفه مذكورا لفظا وفي بعضها اي بعض اسم الموصوف لا يدل  
 على ذلك اي المعنى الواقع في المتبوع لعدم متبوعه لفظا ولا  
 تقديرا لان المراد به ج الدلالة على الذات فقط ولعل كان المراد  
 الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع كوجب ذكره واذا كان  
 لم يذكر علم ان المراد الدلالة على الذات فح لا يصح جعله نعتا  
**مما يسمي** اي في بعض ولكن بشرط ان يضاف الى لفظ  
 موصوفه وان يضاف الى التسمية لان لضاف الى الموصوف ليس  
 فيه بهام وكذا انت الرجل يراى به البليغ الكامل في شأنه



اي كمال في الرجولية بفتح الروا ان كان اليا مصدرية وضمها ان  
 كانت لتسمية فاي رجل باعتبار دلالة في مثل هذا التركيب اي  
 تركيب كان موصوفا فيه تكن واضيفت الى عينه على كمال  
 الرجولية يعني باعتبار دلالة على حصول معنى الكمال في موصوفا  
 بفتح ان يقع بفتح نعت لما قلنا فاي رجل مبتدأ و  
 بفتح ان يقع نعتا خبره والياء في باعتبار متعلق بفعل  
 بفتح والمعنى فاي رجل في مثل هذا المثال بفتح ان يقع نعتا  
 باعتبار دلالة على معنى الكمال وفي مثل اي رجل عندك لا يدل  
 على هذا المعنى اي معنى الكمال بل يدل على الذات فقط لعدم ذكر  
 شيء قبلها صلح الموصوفية بها لا لفظا ولا تقديرا كونه مبتدأ  
 وانظر في خبره فلا يصح ان يقع نعتا لعدم كونه المراد دلالة  
 على معنى قائم بالغير بل المراد ليس الا الدلالة على الذات فمثلا  
 فان الرجل وقع صفة لهذا الدلالة  
 على معنى حاصل فيه وهو الذات المعينة فان هذا يدل على ذات  
 مبهمه تكون وضع اسم الاشياء ليس الا دلالة على الذات  
 المبهمه والرجل يدل على ذات معينة تكون اللام فيه التعريف  
 فيكون ما دخلت في عليه معرفة وخبر صفة الذات المعينة  
 في الرجل باللام التعريف بمنزلة معنى حاصل في الذات المبهمه  
 في هذا يدل على الرجل على معنى حاصل في ذات هذا وهو الذات  
 المعينة فيه فيقع صفة له بهذا المعنى فيكون معنى الكلام مرة  
 بهذه الذات المعينة فلم يذ اي كونه دلالة على الذات المعينة للام

في هذا صرح ان يقع الرجل صفة لهذا فيكون الصفة للايضاح  
 وفي الموضع الآخر بضم المعنى وفتح المعنى والمجتمعة جمع اخرى  
 مؤنث آخر واخر اسم التفضيل وهو هنا بمعنى الغير التي لا تدل  
 الرجل اي مثل جاني الرجل بدون ذكر هذا قبلها او الفاعل فامض  
 والعنسل خلوع على هذا المعنى دلالة مقصورة اي على المعنى الحاصل  
 في التسويج بل انما تدل على الذات لا غير لا يصح ان يقع صفة لعدم  
 الدلالة على المقصود حيث لا يريد منه الدلالة على حصول معنى في  
 التسويج وذهب بعضهم اي من القائلين باشتراط الاشتقاق  
 فيه الى ان الرجل في المثال المذكور يدل من اسم الاشياء يدل على  
 لاصفة له لانه لا يدل على معنى في متبوعه بل يدل على الذات فكيف  
 يقع صفة فيكون بدلا منه بدلا لانه لا يدل على مدلوله مدلول الاقل  
 وذهب بعضهم اي منهم الى انه اي الرجل عطف بيان لانه تابع  
 لغيره بوضوح متبوعه وهذا يصدق عليه فيكون عطفا  
 للايضاح والاكتفاء منهم للمعنى على ان اللام وصف للاسم  
 الاشياء في النداء وغيره لانه اسم دلالة على معنى في تلك الذات  
 المبهمه وهو الذات المعينة كما سبق وهذا أحد النعت مثل  
**بن زيد هذا** فان اسم الاشياء هنا في محل الجر على انه  
 صفة لزيد دلالة على معنى في متبوعه وهو المشار اليه في هذا  
 فبشره الشايع بقوله اي مررت بزيد المشار اليه فكما يصح  
 ايضا ما افاد معناه وهو مررت بزيد هذا الا ان اسم  
 الاشياء لا يقع صفة الا للعلم او المضاف الى العلم او الى التضمين



اولا مثله كما ينبغي ان للموصوف اخص من الصفة او مساو  
وفي الثالثة الاول يكون اخص وفي الاخير مساويا له واما  
في غيرها فلا يوجد هذا المعنى فلا يكون لاسم الاشياء صفة  
اي لفظ هذا في هذا الموضع اى في موضع يلي فيه اسم الاشياء  
المعينة كالعلم وغيره مما يمكن ان يكون موصوفا به يدل على معنى  
حاصل في ذات تدبر وذلك المعنى هو المشار اليه فوق اسم  
صفة له اى لزيد لا يوضح المعنى الحاصل فيه فيكون الصفة لا يوضح  
وفي الموضع الآخر التي لا يدل اسم الاشياء على هذا المعنى اى على  
حاصل في الذات بل المراد منه الدلالة على الذات المشار اليها فقدم  
فمدت بهذا الرجل لوي هذا الرجل لا يصح فيها ان يقع صفة  
كون المقصود الدلالة في غير اذ لو كان مقصود الوجوب لزم  
ما يوصف به فلما لم يعلم ان لا يطرأ منه معنى الوصفية  
كما وقع من بيان ما هو حكم الافراد فقال **وقد سيق**  
او ما في حكمها من ذي لام يقو به فرد بهم كما في قوله ولقد  
على النهم يستبني لا المعرفة لان الجملة من حيث هي جملة  
تكون لا تقع صفة للمعرفة لوجوب المطابقة في التعريف  
التفسير فلا توصف المعرفة بالجملة اصلا **بالجملة**  
بل بالجملة **التي** هي في حكم التكرار فيوجد التطابق بينهما  
لان الدلالة على حصول معنى في متبوعها اى الصفة كما توجد  
اي الدلالة على حصول معنى في المتبوع في المفرد اى  
يكون صفة كذلك تأنيده لقوله مما توجد اي الدلالة

في الجملة الخبرية فيصح ان يقع صفة كما يصح وقوعه  
المفرد واما قيد الجملة الواقعة بصفة بالخبرية احتراز عن  
الانشائية لان فائدة الصفة لما سبق تخصيص موصوفا كما  
في التكرارات او توضحها كما في المعارف فوجب ان يكون  
الوصف موجودا في الحال والسابق ايضا حتى يخصصا  
بوضع والجملة الانشائية غير ثابتة في الحال ولا في السابق  
بل المراد منها الطلب فكيف تخصص او توضح فلا يصح ان  
ان تقع صفة لا تتفاد الفائدة لان الانشائية لا تقع صفتها  
قلنا لا يتأويل بعيد قيل بالبعد لان الجملة الخبرية الواقعة  
صفة ايضا مؤلفة اذ الجملة التي لها محل من الاعراب في تأويل  
مفرد فتنبؤك منها الا ان ذلك التأويل فيها قريب كما  
اذ قلت في توصيف الجملة الانشائية بحسب الظاهر في  
جاء في دجلا ضرب اذا هربنا ليست للشرط ولا للظرف بل  
في اية التحسين الكلام اى مقول في حقه اضر به فلما توهم  
منه اى المتأول بالضرر بالمتكلم وليس كذلك دفعه بقوله  
ان مستحق لان يؤمر بالضرر فلا تكون الجملة الانشائية  
بعد التأويل صفة بل تكون مقول قوله هو صفة وهو قوله  
مقولا ومستحق فيكون من قبيل وصف الافراد لا وصف  
الجملة **يظهر** فيها اى في الجملة الخبرية الواقعة صفة **فهم**  
ولم يقل ويلزم غايده كما قال في الجملة الواقعة خبرا فلا بد من  
يدل لان البنية لما مقتضاها الخبر ولا يعجز بدونه مذكور



او محذوفاً كفى بالربط الضمير وغيره واما الموصوف فكلما  
يوجد بدون الصفة ولا يقتضيه ايضاً وجب ان يكون الربط  
ما هو الاصل في الربط وهو الضمير ولا يجوز ما يقع مقام  
الصفة لراجع الى تلك التسمية لا الى غيرها لفظاً او تقديرًا  
الضمير مثل واشتد يوماً لا تجزى نفس الآلة اي في الربط  
اي يربط ذلك الضمير برجوعه الى الموصوف الجملة الواقعة منه  
فيه كيلا يظن المخاطب انها اجنبية غير قابلة كونها صفة  
جاء في جعل ابوه قائم واذا لم يكن فيها اي في الجملة التي وقعت  
صفة الضمير لربط الراجع الى تلك التسمية بل تكون خالية عن تسمية  
تلك الجملة اجنبية بالنسبة الى الموصوف لان الجملة من حيث لا  
جملة مستقلة في الافادة لا يقتضي الارتباط بغير حالها  
على الاسناد والتام للمقتضى المستند اليه والمستند فلا بد من  
الربط بخبرها عن الاستقلال ويجوزها الى شيء قبلها كقوله  
اجنبية وهو الضمير وحده لما قلنا ولذا صرح به المص فلا تنفع  
ان تقع صفة لها اي لتلك التسمية لعدم دلالتها على معنى في شيء  
قبلها بسبب كون الربط مفقوداً مثل جاءني رجل يروي  
**يوصف** مبنى الفعل **بحال الموصوف** الجار والمجرور بسبب  
سواء كان مفراً او جملة الا انه اذا كان مفراً يقع صفة مفرقة  
والكثرة واما ان كان جملة فلا يقع صفة الا للتكرار كقوله  
وكذا عدليه فلذا اخبر البحث عن بيان كونه جملة اي مجرد  
قائمة به اي بالموصوف فيه اشارة الى ان الاضافة لا تدني ملازمة

نحو مرت لرجل حسن يجوز جعله لوصف المفرد ولو  
وصف الجملة باعتبار ان يكون حسن افعالاً او  
الحسن بضم الحاء حال الرجل وصفته وقائم به لان الحسن  
عرض لا يقوم بنفسه **ويوصف بحال متعلقة** بكسر الهم  
اي بحال متعلق الموصوف ولما اشكل عليه ان الوصف بحال  
المتعلق غير صحيح لان التعلق على ما سبق تابع يدل على معنى  
في متبوعه مطلقاً ليس حال المتعلق معنى في المتبوع فكيف  
يدل عليه اول قول المص بقوله يعني **بصفة بصفة** **التي**  
اعتبارية تحصل له اي للموصوف بسبب متعلقة لان  
وصف المتعلق لما حصل بتأديب الموصوف وتعليمه اياه  
واصلاحه جاز ان يوصف الموصوف بوصف قائم بمتعلقه  
**نحو مرت لرجل حسن غلام** يجوز صهنا الوجهان  
الوصف المفرد والجملة اذ كون الرجل حسن الغلام  
معنى فيه اي معنى حاصل في الرجل وان كان الوصف  
وصفاً لهما اعتبارياً اي مجازياً لانه بحسب الحقيقة  
وصف الغلام **قالا قول** اي التفت بحال الموصوف اي  
بحال قائمه به **يتبعه** لا اتحادهما في الصدق حيث يصدق  
احدهما على ما صدق عليه الاخر فكانهما شيئاً واحداً فلو لم  
المطابقة في هذه الامور لئلا يلزم كون الشيء مثلاً معرفة  
وتكرار في حالة واحدة اي يتبع الوصف الموصوف في عشرة  
امور لكن لا من حيث الاجتماع بل من حيث الوجود ولذا افترس



الشراح بقوله يوجد منها في كل تركيب من التركيب العربية  
اربعة لان الشيء الواحد لا يكون واحداً وتثنية وجمعاً و  
مذكراً ومؤنثاً ومعرفة ونكرة وغيرها كلونها اصداداً ولا  
هذه الامور العشرة اربعة انواع الاعراب والافراد  
والثنية والجمع والتعريف والتكبير والتذكير والثانية  
فاخذ من كل نوع فرد فاجتمع في كل تركيب اربعة **في اربعة**  
كان في كليهما ولسوا في كليهما لفظياً او تقديرية او في احد  
لفظياً والاخر تقديرية او بالحركة او بالحرف رفعاً ونصباً و  
والنصب على الطرفية باعتبار المضاف اى في كل الحالة الرفع و  
النصب والجر **التعريف والتكبير والتذكير**  
**جميع والتذكير والتثنية** يعنى ان كان احدهما مذكراً  
يجب ان يكون الآخر مذكراً ايضاً واذا كان احدهما مؤنثاً  
يجب ان يكون الآخر ايضاً مؤنثاً وكذا الحال في البواقي الاربعة  
كان استثناء في قول الشراح يوجد منها في كل تركيب اربعة اى  
الوصف يستوى فيها اى في الصفة المذكورة والثلاث لان الصفة  
اذ كانت كذلك لم يوجد فيها اربعة منها بل انما يوجد فيها ثلاثة  
منها لا تشاء التذكير والثانية في تلك الصفة المساوات بينها  
كفعل بمعنى فاعل بشرط ان يكون الموصوف مذكراً **مذكراً**  
يعنى صابراً وامرئ صبور بمعنى صابرة اكتفاء في الفرق بين  
المذكور والمذكور بالوصف واكتفاء بالقرائن في الفرق بين  
والفعل واما اذا لم يذكر الموصوف فلا يستويان فيه لثبوت

الانسان بين المذكور والمذكور فانه يكون من عدة الاسماء و  
فعل ايضاً بمعنى مفعول بشرط ان يذكر الموصوف ليكون ذكر الموصوف  
الموصوف مذكراً كرجل جريح وامرئ جريح واما اذا لم يذكرها  
فانه لا يستويان بل يفرقان بالتاء نحو فاللسر نحو مردت  
بقتل فلان وقتيلا وجعل الاستواء في فعل اذا ذكر الموصوف  
في المفعول وفي فاعل اذا ذكر ايضاً في الفاعل طلباً للعدل يعنى  
ليلا يكون الاستواء لاحدهما وعدمه للآخر ولم يعكس لان  
في فعل ثقلاً لاشتراكه على الضمة والفاعل كثير الاستعمال الجريانه  
في الافعال كلها والخفة فيه مطلوب ولا شك ان الاستواء خفة  
فاعطى لها هو كثير الاستعمال او كان الوصف صفة مؤنثه يجرى  
على المذكور اى يجعل صفة الذكر وتطلق عليه كعلامه وتثنية  
وتثنية حيث يقال رجل علامه بمعنى كثير العلم وتثنية  
بمعنى كثير النسبة وهل باجته وهو الذى جمع كل شئ **والثاني**  
اى التبع بحال متعلق الموصوف **يبتدعه** اى يتبع الوصف  
الموصوف **في خمسة الاقل** بضم الهمزة وفتح الواو جمع اولى  
مؤنث اولى اى الخمسة الاقل الرفع والنصب والجر والتعريف  
والتكبير يعنى اذا كان الموصوف معرفة يكون الصفة ايضاً كذلك  
كقوله تعالى وتبنا اخرجنا من هذه القرية الظالم اهلها **ومثل**  
يكون الصفة ايضاً كذلك نحو جاني امرئ جاني وشاحها وكذا  
البواقي ويوجد منها اى من تلك الخمسة في كل تركيب **اشان**  
انه لا يكون الشئ الواحد مرغوعاً ومنصوباً وجوزاً ومعرفة



تكون كونهما احداً اولاً هذه الخمسة ثوبان فيؤخذ من كل نوع واحد فحصل اثنان وانما يتبع الوصف الثاني موصوف في هذه الخمسة لانه لما كان الوصف في هذا النوع وصفاً نسبياً اكتفى في المطابقة هذا القدم خطأ لرتبة الفرع عن رتبة الاصل لا يتبع الوصف الموصوف في **بوق** من تلك الخمسة الامور العشرة التي كان الوصف قد طابق الموصوف فيها في القسم الاول وهو البوق ايضاً اذ كالا مورا التي طابق الوصف الموصوف فيه يعني كما كانت خمسة خمسة الافراد والتشبيه والجمع والتذكير والتانيث يعني ان الموصوف في هذه القيم اذا كان مذكراً اي ان يكون الوصف ايضاً مذكراً نحو مريت برجل ضاربة امراً واذا كان مؤنثاً لا يجب ايضاً تانيثه مثل مريت بهنك بهنك ضارب ابوصها وكذا الحال في البوق فيكون الوصف في هذا القسم في الخمسة الباقية **كالفعل** في اذ تدور تانيثه وتذكيره وظاهرهما على الاستناد الى الفاعل ولا يكون تابعاً لموصوفه فيها لكونه مستنداً الى فاعلها بمنزلة الفعل يعني ينظر الى فاعله اي فاعل الوصف فان كان فاعله مفرد مذكراً او مؤنثاً او مشئياً كذلك او مجموعاً كذلك اضر بالضم سواء كان موصوفه مفرداً ايضاً نحو مريت برجل كريم او مشئياً نحو مريت برجلين كريمين او مجموعاً لانه لو شئ او مجموع حينئذ فاعله مشئياً او مجموعاً لزم تعدده وهو ظاهراً اضر بالفعل

كون فاعله الظاهر مشئياً او مجموعاً مثل قام الزيدان وقام الزيدان وان كان الفاعل مذكراً او مؤنثاً حقيقياً بلا فصل واقع بينهما طابقه اي طابق الوصف فاعله في التذكير والتانيث وان كان الموصوف بخلافه ليعلم من اقول الامران فاعله مذكراً او مؤنثاً وجوباً يتميز عن النسبة كما يطابق الفعل فاعله الظاهر وجوباً بالعلم المذكور في التذكير والتانيث مثل قام زيدان قامت هندوان كان فاعله اي فاعل الوصف الثاني مؤنثاً غير حقيقياً او حقيقياً الا ان مفصولاً عنه حيث وقع فصل بينهما يذكر ويؤنث ذلك الوصف يعني يخير بينهما يذكر كونه غير حقيقياً ومفصولاً وجوب التانيث انما يكون اذا كان الفاعل مؤنثاً حقيقياً بلا فصل لما مر ويؤنث كونه فاعله مؤنثاً وان كان غير حقيقياً او مفصولاً جوازاً لما اخرج من بيان تشبيه النوع الى التانيث بالفعلي في الخمسة الباقية او رداً مثلتها على ترتيب الف فقل تقول ايضاً حراً لها اوزياً دة في التفهم مريت برجل فاعله علمانه كان مثل مريت برجل يقول علمانه ومريت برجلين قائدين علمانهما كان مثل مريت برجلين يقول علمانهما ومريت برجل قائدين علمانهما كان مثل مريت برجل يقول علمانهما ومريت بامرأة قائداً ابوها اعادة لفظ مريت بتبيينها على ان هذه الامثلة او ردت لتانيث الفاعل فيكون مغايرة للمعطوف عليه كان مثل مريت بامرأة يقول ابوها ومريت برجل قائدة ومريت برجلين قائدين الفاعل مؤنثاً حقيقياً كان مثل مريت برجل



تقوم جارية ومررت برجل محورا ومحمورة دائرة مثال لكون  
 الفاعل مؤنثا غير حقيقي وهذا مثل مررت برجل يعبر دائرة بالياء  
 التختانية والفوقانية ولم يأت له نظير من الفعل التفعلة  
 بالسباق والسباق ومررت برجل قائم او برجل قائم في الدار  
 جارية مثال لما كان فاعله مؤنثا حقيقيا مع الفعل كان هذا مثل  
 مررت برجل يقوم او تقوم بالتذكير والتأنيث في الدار جارية  
 فان قلت منشأ هذا السؤال التفریق بين النوعين بان ينبع  
 الوصف الموصوف في الامور العشرة كلها في الاقل ولم ينبع في  
 الثاني الا في الخمسة الاول وفي الخمسة الاخرى صارت كالفعول مع ان  
 في الاول ايضا يجوز ان يصير الوصف فيها كالفعل فكان على  
 المصنف ان يقول ويتبع في الخمسة فقط سواء كان وصفا بحال  
 الموصوف او متعلقا فاذا كان كذلك فان قلت اذا نظرت في  
 اتيها الطالب المستفيد حق النظر منصوب بنزع الخافض  
 اي بحق النظر اي بتعين الانصاف من غير مفت ولا اعتماد  
 في اساليب الكلام وسياقه وسباقه وجدت النوع الاول  
 وهو الوصف بحال الموصوف انه اي بحال قائم به ايضا اي كما  
 كالنوع الثاني وهو الوصف بحال متعلقا الموصوف في الخمسة  
 الباقية للرفع والنصب والجر والتعريف والتكثير كالفعول في ان يرد  
 تذكير وثانيته واقراده وتثنية وجمعه على الاستناد الى الفعل لا  
 لان فاعله اي فاعل الوصف الذي هو بحال الموصوف الضمير يستلزم  
 فيه كونه مشتقا او في حكمه يحتاج الى الفاعل وهو اذا لم يكن

فمضراقا بايضا او مستكن وفي الصفات لا يكون الاستكنا لان  
 كون الضمير بارر لمخصوص بالفعل كما سيجي الرجوع الى موصوفه  
 الربط والفعل اذا اسند الى الضمير الرجوع الى شيء قبله يكون مفردا  
 اذا كان مرجعه مثني لوجوب مطابقة الضمير مرجعه مفردا وطله  
 بالحقة اي الفعل اي التي الضمير في التثنية اذا كان مرجعه مثني  
 لوجوب مطابقة الضمير مرجعه ويلحقه العواوي والضمير  
 اذا كان المرجع جمعا مذكورا عاقل في الجمع المذكر العاقل و  
 يلحق النون اذا كان مرجعه جمعا مؤنثا في جمع المؤنث السالم لان  
 النون علامة جمع المؤنث كما ان الواو علامة مرجع المذكر العاقل و  
 يؤدب الفعل اذا كان مرجع الضمير المستكن فيه مؤنثا في الواحدة  
 المؤنث ويذكر ايضا في الواحد للذكور اذا كان مرجعه مذكرا و  
 لما بين في السؤال ان الوصف بحال الموصوف في الخمسة الباقية  
 كما كالفعل او ردا امثلة على ترتيب اللف ايضا كما قال وله  
 فلذلك الذكور قلت بناء للخطاب مررت برجل ضارب  
 في الاقراد والتذكير مثل مررت برجل يضرب ومررت برجلين  
 ضاربين في التثنية مثل مررت برجلين يضربان ومررت  
 برجل ضاربين في الجمع المذكر العاقل مثل مررت برجل يضرب  
 ومررت بامرئ ضاربة في الاقراد والتأنيث ومررت بامرئ  
 بامرئتين ضاربين في التثنية ومررت بامرئتين ضاربتين  
 في الجمع المؤنث كما تقول في الفعل اذا اسند الى الضمير مررت  
 برجل يضرب ومررت برجلين يضربان ومررت برجلين يضربون



ومررت بامرأة نظرت ومرت بامرأة تين نظرت بان ومرت  
 بنسوة تقربن هكذا هذا السؤال بعبارته الرضى فلم خفيت  
 الثاني بهذا الحكم الباء حذفت دخلت على المقصور لان المقصور على  
 صحتها هو الثاني في والمعنى فلم جعلت هذا الحكم اعني التبعية  
 للموصوف في الخمسة الاول وكونه كاللفعل في البؤى في مقتضاها  
 بالنوع الثاني مع انه يجوز ان يجرى هذا الحكم في النوع الاول  
 ايضا كذلك في غير تفرقة قلنا في جوابه المقصود الاصل في هذا المقام  
 في تبعية الوصف للموصوف وعدم تبعية بيان النسبة الوصف  
 الوصفين اى الوصف بحال الموصوف والوصف بحال متعلق  
 الى الموصوف متعلق بالنسبة بالتبعية متعلق بها ايضا في ان  
 وعدمها اى عدم التبعية في الثاني يعنى بيان تعلق الوصف و  
 ارتباطه بالموصوف بالتبعية له في الامور المذكورة وعدمه  
 تعلق الثاني وارتباطه له بالتبعية فيها بل في بعضها وما كان  
 الوصف الاول اى الوصف بحال الموصوف يتبعه اى يتبع الوصف  
 الموصوف في الامور العشرة المذكورة سابقا وكان يوجد في  
 كل تركيب منها اربعة كالمبني وكان الوصف الاول لا يخرج منه  
 اى مشابهة الوصف الاول للفعول في الخمسة البؤى من هذه  
 بلا يخرج التبعية يعنى تبعية الوصف للموصوف في الامور  
 العشرة لما عرفت اى لما كان الاتحاد والاتصال بينهما في اللفظ  
 والمعنى حتى كأنهما صار شيئا واحدا اكتفى بجواب لما لا بد  
 فيه اى في الوصف الاول بالحكم عليه اى على الوصف الاول بالتبعية

اختصارا واعلاما بان هذا الوصف قائم بوصفه لا بسببه  
 فكانه مسمدا اليه لا الى ضمير بخلاف الوصف الثاني فانه قائم  
 بسببه لا بوصفه فانه اى الموصوف لما حكم عليه اى على الوصف  
 الثاني بالتبعية اى بان يتبع الوصف الموصوف في الخمسة الاول  
 الاعراب بانواعه الثلاثة والتعريف والتكثير بمنااسبة كونه وصفا  
 سببيا وهذا القدر يوجب الله المتابعة فيها لانهما الموصوف  
 امور ضعيفة تحصل باذني مناسبة بخلاف الخمسة الاخر  
 فانهما امور قوية تقتضى مناسبة قوية لم يكتف للمض فيه اى الوصف  
 الثاني بالحكم بعدم التبعية فيها فانه اى الحكم بعدمها فيها غير  
 مضبوط الى لان في الاقدار بعضها يناسب كما اذا كان الفاعل متبعا  
 او مجموعا وفي بعضها يجب التذكير او الثاني كما اذا كان  
 الفاعل مفردا مذكورا او مؤنثا حقيقيا بلا فصل وفي بعضها  
 جاز الثاني الثاني والتذكير كما اذا كان مؤنثا حقيقيا مع  
 الفصل او مؤنثا غير حقيقي بدون بل بين المض صابطة عدم  
 تبعية له اى تبعية الوصف للموصوف يكونه اى يكون  
 الوصف الثاني كاللفعل بالنسبة الى ظاهر بعده ليتبين  
 حاله اى حال ذلك الوصف عند عدم التبعية اى ليعلم انه يكون  
 حال الوصف الثاني من تشبيهه بالفعال ايها هو واجمال اذ ان  
 بوضعه ويفسر ليفيد زيادة معرفة به قال **مستثنى**  
 اى من اجل كون الوصف الثاني في الخمسة البؤى كاللفعل  
**حسين قائم بحال** لان الصفة اذا استندت الى الموصوف



الى الهم الظاهر حسن افرد لها التناج صارت كالفعول ولو لم يكن  
 كالفعول كان تابعا للموصوف لوجب ان يقال قام رجل قاعد علما  
 لمطابقة للموصوف وامتنع قام رجل قاعد علما لعدم المطابقة  
 كما يحسن قام رجل يقعد علما وحسن ايضا ان يقال قام رجل  
 قاعد علما لكن الاقوال احسن لكونه اخف وعدم كونه  
 التانيث حقيقيا لانه اذا كان كذلك يكون التذكير اول كونه  
 اصلا لان الفاعل وهو علما له مؤنث لان الجمع كونه من الجموع  
 يكون مؤنثا لا جمع المذكر السالم سيما في الآلة غير حقيقي  
 ان تانيثه كونه بمعنى الجماعة فلا يكون حقيقيا كما يحسن  
 ان يقال قام رجل يقعد علما بالتاء المنقوطة بنقطتين من زيف  
 للتانيث لانه قد يكون للتذكير كما في الخطاب المذكور **وضف**  
 قام رجل **قاعدا** بالحق علامة جمع المذكر وجهي الواو  
 النون في الرفع **علما** نه ولو لم يكونا كالفعول لامتنع لانه يرد  
 منه تعدد الفاعل بلا عطف لانه اي لان مثل هذا التركيب  
 بمنزلة قام رجل يقعدون علما لان ضف قاعدون علما  
 اقل من ضعف يقعدون علما نه لانه الف والواو في الفعل  
 فاعل في الاغلب ويجوز تخالف عن كونهما علامتي التثنية و  
 الجمع ضعيف بخلافهما في مشي الهم ومجموعه فانهما حقيقي  
 وضعتا علامتين لهما ولم يكونا املاح فاعلا اذ لو كان  
 كذلكما انقلبتا في حالتي النصب والجر بل جازعا عرب  
 سلكا في المشتق او غيره ولما كان مصدر من لحن على وزن

ذخايب **للمحقوق** كاللحوق ومضاف الى الفاعل علامتي التثنية  
 الى الف والجمع اي الواو في الفعل المسند الى ظاهرهما اي  
 المشي والجمع اشعارا من اول الامران فاعلهما مشي او  
 مجموع كما انش الفعل المسند الى ظاهر المؤنث الحقيقي بلا فصل  
 ايذاناً من اول الامر الى ان فاعله مؤنث ضعيف او جازم  
 مع ضعف لا شعاع بحسب الظاهر تعدد الفاعل من غير عطف  
**ويجوز** من غير حسن لكون الصفت جمعا ولا ضعف لعدم  
 شبهة الفعل ان يقال قام رجل **قعودا** نه لعدم صريانه على  
 الفعل لانه جمع التثنية في حكم المفرد فكانه لم يجمع وان كان  
 لو قيل كان **قعودا** جمعا اي جمع قاعد كشهود وجلوس و  
 سجود ايضا كما ان قاعدون جمع قاعد لانك اذا كسرت من  
 التفسير الهم المشابه للفعل لا مطلق الهم يعني اذا جعلته  
 جمعا مكسرا خرج ذلك الهم لكون جمع التثنية مخصوصا  
 بالهم لفظا من موازينه اي الهم المجموع التفسير للفعل و  
 مناسبة له في الحركات والسكنات وعدد الحروف مع انها  
 اقوى وجوه المشابهة لان الفعل لا يكسر لانه لا يقبل التثنية  
 التغير فيكون التفسير من خواص الهم لان يقبل التغير فلم يكن  
 قام رجل **قعودا** علما نه بالجمع التفسير مثل قام رجل يقعدون  
 علما نه في الضعف لعدم مشابهة له فلم يرد منه الضعف  
 ولم يكن حسنا ايضا لعدم مطابقة موصوفه ولا يرد ان تعدد  
 الفاعل بلا عطف ضمنا وان لم يوزن لفظا الذي صفة الهم



للمشبه وهو قوله مثل يحدون غلمانا ويجوز أن يكون مد  
صفة للمشبه وهو قوله يحدون غلمانا اجتمع فيه فاعلان بلا  
عطف الضمير المرفوع وغلمانا في الظاهر متعلقان باجتماع الالف في  
الحقيقة لم يجتمع فيه فاعلان الاستثناء من قوله فاعلان في  
الظاهر يعني الا ان يدل باحد الوجوه الثلاثة في ما يلزم اجتناف  
الفاعلين الاقل ان يخرج الواو وسو كانت في الهم او الفعل من  
الاسمية الى حرفية يعني انه يجعل الواو حرفا دال على ان الفاعل هو  
الذي يجمع بين اول الامر وهذا اضعف الوجوه الثلاثة لانه  
يلزم منه الفاعل هو او يعني الثاني ان يجعل المظهر الواقع بعد  
بدلا من المضمير يعني يكون الواو ضميرا بارزا والمظهر بعد  
منه بدلا لانه الظاهر يبطل من المضمير الغائب بدلا لانه على ما  
سبقنا في هذا اوسط الوجوه لانه وان لم يلزم منه الفاعل المرفوع  
الا انه يشعربه او يعني الثالث ان يجعل الفعل مع فاعله خبر  
مقدم على المبتدأ الذي هو الهم المظهر لانه يجعل مبتدأ  
ان يجعل الفعل مع فاعله جملة في محل الرفع على انه خبر مقدم  
ويجعل الهم الظاهر الذي وقع بعده مبتدأ وتكون الجملة المبتدأ  
خبر لما قبلها وهذا اقوى الوجوه لانه يجوز تقديم خبر  
على المبتدأ اذا كان معرفة وان كان الاصل فيه التقديم لفظا وما  
سبق وما وقع من تعريف النعت وبيان بعض اجزائه في  
في بيان ما لا يجوز وصفه ولا توصيفه فقال **لا يوصف**  
مطلقا بغيره كان متكلما او مخاطبا او غائبا **لا يوصف**

مبنى للمفعول نايب ما استمكن راجع الى المظهر يعني المظهر مطلقا  
ليكون موصوفا بشئ بمثل وبغيره لانه لم يوجد معرفة مساوية  
في التعريف او وضع منه حتى يوصف به للايضاح ولان المتكلم  
متصلا كان او منفصلا وضمير المخاطب ايضا كذلك كل واحد  
منهما المرفوع المعارف واوصفها فتوصيف كل منهما للتوضيح  
لا يجوز لانه لا يمكن التوصيف للتخصيص كما سبق ان اشخص  
بالنكرة والتوضيح تحصيل الحاصل فلا حاجة لهما الى الضمير  
المتكلم والمخاطب الى التوضيح لما عرفت انهما اوضح واعرف  
فلما لم يجمع فيهما الى التوضيح فلان الاحتياج لهما الى التوضيح  
التخصيص اولى لانه لا يكون الا في التكرار فلما ورد ان  
زينك الضميرين كونهما اعرفين واوصفان لا احتياج لهما  
الى التوضيح الا ان ضمير الغائب لما كان فيه ابراهام ما يجوز  
توصيفه دفعه بقوله وحمل عليهما الى على المضمير المتكلم والمخاطب  
وفي عدم التوصيف من ضمير الغائب فان كان فيه ابراهام من  
وجه لانه من جنسهما يعني كما ان زينك الضميرين لا يوصف  
كذلك الضمير الغائب لا يوصف ايضا حملا عليهما واجاب  
لما كان توصيفه تمسكا بقوله تعالى لا اله الا هو العزيز  
الحليم وحمل الجهور مثله على البطل او على انه هو لهم من الماء  
الندى يكون اسما ظاهرا يجوز توصيفه كما لو جعل الضمير  
ندى وح يجوز توصيفه وحمل على الوصف الموضح فاعل  
من اوضح في عدم جواز التوصيف الوصف الموضح كما في



اي كون الصفة للمدح والوصف الذم اي كونها للذم وغيره من  
كونها للتاكيد يعني كما ان الضمير بانواعه لا يوصف بالتخصيص و  
التوضيح لا يوصف ايضا للمدح والذم والتاكيد لان هؤلاء  
فروع الوصف الموضح في الاضافة لان الاصل في وصف المعارف  
التوضيح والضمير للم يوصف للتوضيح مع انه اصل لعدم  
الوصف به في الاصل لان مرتبة الفرع ادنى من  
مرتبة الاصل فلم يوصف مطلقا طردا للباب **باب في وصف**  
اي لا يكون الضمير مطلقا مستلزما كان او مخاطبا او مضافا  
صفة شئ تخصيصا او توضيحا او غير ذلك كما لا يكون موصفا  
لانه ان الشان ليس في المضمرة معنى الوصفية بل السرفه  
الالذالة على الذات فقط **وهو على معنى الوصفية الدالة**  
اي دلالة اللفظ على قيامه معنى بالذات مثل احمر مثلا فانه  
يدل على ذات ما يقوم بها معنى الجمرة وهذا المعنى لا يوجد في  
المضمرة لانه اي المضمرة لا يدل الا على الذات كالاسم الجامد  
مثل زيد وجعل وفرض لا يدل على قيامه معنى بها اي  
بالذات لانه ليس فيه ذلك المعنى حتى يدل عليه ولانه لا يعرف  
منه فلو وقع نعتا لشئ لزم ان يكون اعرف من المنعوت  
وذا غير جائز لان الموصوف يجب ان يكون اخف من النعت  
او مساويا وكانه اي ظن انه لم يقع في بعض النسخ ان  
نسخ الكافية قوله ولا يوصف به بل استغنى فيها عنه بقوله  
والموصوف اخف او مساو لما سبق انه لا اخف من الضمير

حتى يقع الضمير صفة له لان الضمير اعرف المعارف ولذا  
لا يقع صفة لشئ وكذا اي ولعدم وقوع قوله ولا يوصف به  
في المعتز والشراح الخفي اي يبين عذر المعنى في عدم ذكر قوله  
ولا يوصف به وقال اي الشراح الخفي لم يذكر المعنى في المتن  
بعد قوله والمضمرة لا يوصف انه اي المضمرة لا يوصف بمعنى  
ان المعنى يبين ان الضمير لا يكون بشئ ولم يبين انه لا يكون  
صفة لشئ ايضا باستدراكه مع انه لا يقع صفة ايضا لانه  
اي الشان يبين ذلك اي عدم كونه صفة بقوله **والموصوف**  
**فانه لا شئ** اخص من الضمير ولا شئ  
مساو له حتى يكون صفة له ولانه لما وجب ان يكون الموصوف  
اخص منها او مساويا لها علم ان الضمير لا يكون صفة لشئ  
لانه لا يوجد في المعارف اخص او مساو له على ما سيأتي حق  
يقصده له واعلم ان قوله والموصوف اخص او مساو ينقسم  
بالقسمة العقلية اربعة اقسام ان يكون الموصوف اخص من  
النعت مثل جاءني زيد العالم او مساويا لها والصفة مساوية  
له ايضا مثل جاءني الرجل الفاضل او يكون الصفة اخص منه و  
هذا القسم لا يجوز لانه لا يكون الاصل ادنى من الفرع فيكون  
المقصود انقضى من غير اي الموصوف المعرفه وصفة بالفرقة  
لان الموصوف التكنه لا يكون اخص من الصفة بل يكون  
مساويا لها استدراك اقوى اختصاصا بالتعريف يعني تعريفا  
الموصوف يجب ان يكون اقوى دلالة على الذات والنعت



على الصفة والدال على الذات يجب ان يكون اقوى والمحلولة  
من الصفة يعني يجب ان يكون الموصوف اعرف منها اي من  
الصفة لان الموصوف المقصود الاصل في التركيب الو  
الوصفي فيجب ان يكون الموصوف اكمل من الصفة في التعريف  
او يعني ان لم يكن اكمل منها فلا بد ان يكون مساويا لها لانه  
اي الموصوف لو لم يكن اكمل منها فلا اقل من ان لا يكون الموصوف  
ادون منها يعني لا يكون ناقص منها بل يكون مساويا لها و  
المنقول الى الذي نقل عن يسويه وعليه اي على ما نقل عنه مشي  
الاشارة اي مشاهيرهم ان اعرفها اي اعرفها المعارف واقربها  
المضمرات بانواعها ولذا ورد بها بصفة الجمع لتكون دلالة على  
شم الاملاء الشفعية ثم اسم الاشارة مفردة كان او مشورا  
جما مذكور كان او مفقوتا ثم المعرف باللام كذلك والموصولات  
فبينهما اي بيان المعرف باللام وبين الموصولات مساوات  
من حيث المعنى والنظر والتمثيل اما الاول فلان اللام للتعريف  
او للجنس وكذا الموصول واما الثاني فلان اللام الموصولة  
ايضا لام التعريف كذا سائر الموصولات هنا مثل الذي ولتي  
واما الثالث فلان لام التعريف تستعمل كاستعمال الموصولات  
في نحو الضارب ابوه عروا خالدا ما كمن المضمر اخص من غيرهما  
فلعدم الالتباس فيه لانك اذا قلت انا او انت لا يلتبس بين  
ذون غيرهما من المعارف وحمل الغائب عليهما كقول من جئت بها  
ونوعهما واما كمن العلم اخص من البواقي فلكونه

وضعا والتميز لا الا انه لما كان فيه احتمال ما صار ادنى رتبة  
من المضمر ولذا جاز توصيفه دون المظهر واما اللام الاشارة  
فانه فان كان معرفة وضعا الا انه جاز استعمله لاجتناب  
فيكون تكون التميز الاول ولذا وجب توصيفه بذي اللام فقط  
على ما سيجي في قوله والتزم وصف باب هذا بذي اللام وهذا  
الاعتبار كان ادنى حالا ومعرفة من الاعلام ولكون تعريفه  
وضعا ذاتيا لا عرضيا كان اخص من ذي اللام وكذا من اللام  
للموصولات لما عرفت ما بينهما من المساوات **ومن ثم**  
اي ومن اجل اي ولاجل لان من في مثل هذا الموضع تكون بمعنى  
اللام التعليمية ان الموصوف اخصا ومساويا لم يوصف  
**ذي اللام الاجتهاد** اي المعرفة باللام التعريف لا يوصف يعني  
لا يكون موصوفا بشيء من الاشياء الاجتهاد اي ذي اللام  
الاخرى بالمعرف باللام الذي يكون غيرا لاول لفظا ولذا  
وصفه بالاحص لا لا يتوهم انه موصوف بعينه او لم يوصف  
بذو اللام الا بالموصول سوكا كان اللام مثل جاءني  
الرجل الضارب ابوه عروا او غيره فانه اي الموصول ايضا  
اي كذا اللام مماثل لذي اللام يعني كما ان ذي اللام مماثل لذي  
اللام الاخر حتى يكون جنسهما له كذلك الموصوف مماثل لذي  
اللام فيكون صفة له لما عرفت ما بينهما اي بين الموصولات  
وأي ذي اللام من المساوات في التعريف نحو جاءني الرجل  
الفاضل مماثل لكون ذي اللام موصوفا بذي اللام الاخر



جاء في الرجل الذي كان عندك أمس مثال لكون المضاف  
باللام موصوفاً بالموصول ونحو قوله تعالى قل ان الموت الذي  
تقرون منه الامة اولم يؤمنوا ذ واللام الا بالمضاف  
الى امثلة اي مثل المضاف باللام الذي هو الموصوف يفتي بكون  
موصوفاً بالمضاف الى المضاف باللام وذلك اما بالاولى  
يعني لا يكون بين المضاف الذي هو صفة وبين المضاف اليه  
الذي هو المضاف باللام واسطة نحو جاءني الرجل صاحب  
الفرس والباء في قوله بلا واسطة متعلق بالمضاف او بكونه  
يعني يكون بينهما فاصل نحو جاءني الرجل صاحب الحمام الفرس  
لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه او لكونه  
منه يعني ان تعريف المضاف يكون انقص من تعريف المضاف  
على الخلافاً الواقع بين سبويه وغيره فعند سبويه تعريف  
المضاف في مرتبة المضاف اليه لانه اخذ منه واكتسب له  
الاخذ وان لم يكن اقرب من اخذ فلا قل من ان يكون  
ادون منه ولان المضاف والمضاف اليه في حكم الكلمة العدة فلو  
لم يكن تعريفه مساوياً لتعريفه لكان الكلمة العدة انقص  
واتم في التعريف وذا غير جائز فوجب ان يكون تعريف  
المضاف على قدر تعريف المضاف اليه لا انقص منه ولا يزيد  
فان قلت اذ كان تعريف المضاف على مرتبة تعريفه  
اليه لم يكن مساوياً لتعريف المضاف اليه المضاف موصوفاً  
ان الضمير لا يفتي موصوفاً ولا صفة وهذا ليس بصحيح

لان المضاف الى الضمير يقع موصوفاً مثل جاءني غلام  
الظريف ويقع صفة ايضاً مثل جاءني غلام صاحبك قلت  
لا يلزم من كون المضاف الى الضمير مساوياً له في التعريف  
ان يكون مساوياً له في جميع احكامه حتى يلزم ان لا يقع صفة  
ولا موصوفاً مثله لان المشابهة لشيء في وصفه لا تكون  
مشابهة له في جميع اوصافه وفي الرضى المضاف الى الضمير يفتي  
بكل واحد من المبهامين وبذی اللام وبالمضاف الى الضمير والى  
العلم والى كل واحد من المبهامين والى ذی اللام واما المضاف الى العلم  
فينعت بكل واحد من المبهامين وبذی اللام وبالمضاف الى العلم  
لكل من المبهامين والى ذی اللام واما المضاف الى اسم الاشياء قد  
فينعت بذی اللام وبالمضاف اليه وكذا المضاف الى الموصول فينت  
بهما على ههنا كلامه فعلم من هذا ان للمضاف الى الضمير لا يقع صفة  
لا للمضاف الى الضمير ايضاً واما المضاف الى العلم والى غير ذلك  
المعارف الباقية فلا يقع موصوفاً بالمضاف الى الضمير كما ان العلم  
وغيره لا يقع موصوفاً بالمضاف اليه واما المضاف الى ذی اللام و  
الموصول فلا يكون موصوفاً بالمضاف الى الضمير والى العلم والى  
اسم الاشياء واما عند غير فمرتبة المضاف انقص من مرتبة  
المضاف اليه لانه يكتسب التعريف منه ومعلوم ان المكتسب يات  
ادون مما اكتسب منه الا يرى ان المناد المفرد المعرفة اكتسب  
البناء من كاف الخطاب مع انه بناؤه لا يكون بناؤه لازماً بالكون  
نضاه فبحر ان يتصف المعارف بعضها ببعض على مذهبه بخلاف

ن

ن



سواء في اي باقى المعارف فانها هى المعارف الباقية اختص من  
 ذى اللام وكذا من الموصول ما عرف ما ينقل عن سيويه وما عليه يجوز  
 فلا يكون وضعاً له لئلا يكون المقصود احدى من غيره فلو وقع  
 نعتا لغير اخص مثل ان يقع ما اضيف الى الخمر بصفة العلم  
 مثل جاني زيد صاحبك او ما اضيف الى العلم بصفة للمعرفة  
 باللام مثلاً جاء في الرجل صاحب زيد فهو لى الاخص الواقع بصفة  
 لغير الاخص كما مثلاً لى المذكورين محمول على البدل دون الصفة  
 صاحب هذا المذهب يعنى سيويه وانما التزم جواب عن سؤال  
 وهو انه يلزم من ان يكون النعت اخص او مساوياً ان يجوز  
 وصف باب اسم الاشياء لانه مثله وبالمعرف باللام وبالموصول  
 وبالمضاف الى احد هذه الثلاثة كونه اخص منها وبالجملة انه لا يخلو  
 وصف الابدى اللام وحده آجاب عنه بطريق المص بقوله وانما  
التزم وصف باب هذا حين اريد وصفه اى جعل  
 بوصف اى باب اسم الاشياء سواء كان مفرداً او شئ او جمعا مذكراً  
 او مؤنثاً بقى اللام اى بالجنس المعرف بلام التعريف والباء  
 فيه متعلق بقوله وصف باب هذا مثل مررت بهذا الرجل وبرئت  
 المرأة او بهذين الرجلين وبسؤاله الرجال والنساء مع ان ثانياً  
 الذى سبق ذكره من كون اسم الاشياء اخص من المعرف باللام  
 والموصول والمضاف الى احدى ومساوياً للام الاشياء المضاف  
 لاسم الاشياء يقتضى جواز وصفه اى ان يكون موصوفاً بذى اللام  
 والموصول والمضاف الى احدى معنى والمضاف الى اللام الاشياء وباللام

بسم الاشياء

الاشياء لكون اسم الاشياء اخص من بعضها ومساوياً  
 لبعضها فينبغ ان يوصف باحد هذه الاشياء الستة الا انه  
 لا يجوز توصيفه الا باحدى وهو المعرف باللام للام  
 علة لا لتزم الواقع في هذا الباب اى باب اسم الاشياء  
 بحسب اصل الوضع فان اسم الاشياء وضع لمفهوم كلى الله  
 المقضى لى فاعل صفة بعد صفة لا بهام لبيان الجنس يعنى  
 يقتضى ذلك الابهام كونه وضعياً ان يبين بجعل اسم الجنس  
 للمعرف بلام الجنس ايضا بصفة لاسم الاشياء فاذا اريد رفعه  
 اى رفع ذلك الابهام لا يتصور اى لا يمكن ان يرفع بمثله اى بلام  
 لانه مبهم مثله ومثله الشئ لا يقدر ان يرفع ابهام ذلك الشئ  
 فارتفع توصيفه بلام الاشياء ولذا قال الشارح لابهامه ولا يليق  
 ايضا ان يرفع ابهامه بالمضاف المكتسب التعريف من المضاف  
 اليه كالمضاف للمعرف باللام والى الموصول والمضاف الى اللام الاشياء  
 فارتفع توصيفه ايضا باحد هذه الاشياء الثلاثة لانه اى طلب  
 رفع ابهام اسم الاشياء باحد هذه الاشياء يكون كالاستعانة  
 من المستعير والسؤال عن المحتاج الفقير لان التعريف ليس فى ذات  
 هذه الاشياء بل اكتسب التعريف من المضاف اليه فطلب رفع ابهام  
 اسم الاشياء من احدى يكون محالاً لان الاستعانة من المستعير  
 والسؤال من الفقير محال وما علق بالمحال يكون محالاً فتعين لرفع  
 ابهام الواقع في باب اسم الاشياء ذوا اللام اى الاسم الجنس المعرف  
 باللام لتعينه في نفسه يعنى بواسطة كون اللام موضوعة التعريف  
 هو منوع

بسم الاشياء  
 والاشياء الباقية  
 والاشياء الباقية



فيكون معرفة بنفسه فيكون ذلك الجنس فيبقى ان يرفع الابهام  
 للمقتضى لبيان الجنس وعمل الموصول على ما عرف من المساوات  
 بينهما ولانه ان الموصول مع صلة متل في الابهام فياخذ حكمه فيبقى  
 ان يرفع ذلك الابهام ولانه ان الموصول مع صلة متل في الابهام  
 فياخذ حكمه فيبقى ان يرفع ذلك الابهام ولانه معرفة يلا وسط  
 ووال ايضا عن الجنس مثل مررت بهذا الذي كرمه اي الكرم فيكون  
 الرفع مررت بهذا الكرم ومن ثم اي ومن اجل ان التزم وصفه  
 هذا بذكر الابهام لرفع الابهام ببيان الجنس الباء متعلق بقول الرفع  
ضعف وصف اسم اللسان بالوصف العام لعدم كونه الجنس  
 مبتدأ وكلمة يمنع كونه معرفة باللفظ فثبت بهذا الابهام  
 لانه اي لانه الابيض وصف عام من حيث ان له دلالة على  
 الجنس جان توصيفه به ومن حيث ان الجنس المشار اليه لم يبين  
 به ضعف توصيفه به كما قلنا ان لا يبين به جنس المبهمة  
 المشار اليه لان الابيض وصف عام لا يختص بجنس آخر فيبقى لا  
 يكون مخصوصا بجنس كالانسان والفرس بل يصلح ان يكون وصفا  
 لجميع الاجناس فاستدرك باسم اللسان في الابهام بل هو محتج  
 ايضا الى التفسير فكيف يرفع ابهامه وحسن وصف بطلب  
 وصف اسم اللسان بالوصف الخاص بجنس الموصوف باللفظ  
 لدلالة على معنى الجنس المخصوص مثل من ردت بهذا العالم  
 والاصل فيه ان يكون العالم وصف الابهام للجنس الموصوف الذي وقع  
 لاسم اللسان لبيان الجنس ويقال مررت بهذا الرجل العالم لان

الجنس جند من البين اختصارا وجعل العالم وصفا لاسم  
 اللسان لقيامه مقامه لانه اي اللسان يكتسب به اي يجعل العالم  
 وصفا لاسم اللسان ان المشار اليه اي ما يشير اليه من الابهام  
 لان العلم مختص به ولا يوجد غيره كالضاحك والكاتب بل المشار  
 اليه بهذا بعد لان لفظ هذا مذكور ووضع ايضا مذكور فعلم  
 بصيغة التذكير فيهما ان المشار اليه والموصوف فرد من امة الرجال  
 لرجال لان بصيغة التذكير لا يشترك الى المؤنث ووصف  
 التذكير ايضا لا يكون صفة للمؤنث العطف اورده عقيب  
 التبع لان في العطف معنى الجمع لانه في اللغة مصدر عطف الوسا  
 مشتقا حال الان بالعطف النحوي ينشئ طرف النسبة ليدمج المعطوف  
 والمعطوف على في العامل او العمل ويوجد ايضا في بعض حروف  
 الجمع فتناسب الصفة لان الصفة يجمع مع الموصوف  
 تحدا وقد يتوسط بعضها بين الصفات وكثيرا ما يتعاليه  
 مثل الصفة يعني المعطوف بالحرف في اشارة الى ان المصدر  
 بمعنى المفعول والى ان الماد بالعطف العطف بالحرف لا مطلق  
 العطف هذا على اصطلاح البصريين واما عند اللغويين فيقال  
 له عطف النسق على وزن سميك يقال نفر نسقا اذا شاق  
 اسنانه وكلامه نسقا اذا كان على نظام واحد تابع بجنس  
 شامل للتوابع مقصود اي قصد فيه اشارة الى المقصود  
 عامل لانه وقع صفة اي اعتمد على الموصوف فنية من الحدث  
 اريد منه ان حال الا ان الشايع فتشعر بالاحكام



بمعنى الماضي بل المقصد التحقق والثبت نسبة أي نسبة المد  
 المقصود لشيء مثل زيد قائم وذهب ونسبة شيء إليه  
 أي إلى المعطوف مثل قولك جاءني زيد ونسبة الواقعة  
 في الكلام استنادية كانت أو واقعية اخبارية أو انشائية  
 أو غيرها والكلام اخباري أو انشائي فقول بالنسبة متعلق  
 بالمقصد للفهوم من لفظ المقصود الذي ذكر متعلق بمعنى انباء  
 متعلقة في الحقيقة بالمقصد لان الجان والمجوز يتعلقان بالحقيقة  
 بالمصدر كقولهم انه أصلا وفي الظاهر بالالفعل الاصطلاحي  
 والشايع حينها مشي على الحقيقة كما يقال الجار والمجوز في  
 قولك زير في الدار خبر في الظاهر والحقيقة ما يتعلق به  
 وقيل ان مقصود الموضع بمعنى الماضي لا يجوز ان يدل فيجب ان  
 يقدر قصد ويتعلق بقوله بالنسبة إليه وليا كان المقصد من  
 الافعال الخاصة وجب ان يكون له قرينة معيضة فحصل  
 المقصود المذكور قرينة له وهذا يسكت الا تكلفا اولهم  
 ان لو كان مراد المقصود كذلك لقال المعطوف تابع مقصد بالنسبة  
 بصيغة انفعول الماضي ولا مانع منه وقيل انه ليس متعلقا  
 بالمقصد والا لكان المعطوف نفسه مقصودا بالنسبة  
 المعطوف بل هو متعلق بالمقصد الفهوم من المقصود لان ما  
 عبارة عن قصد نسبة المعطوف لشيء أو نسبة شيء إليه  
 وهذا ايضا كذلك لانه اذا تعلق بالمقصد يكون المقصود  
 ايضا نسبة المقصود لشيء أو نسبة شيء إليه لان الجان

والمجوز يكون في محل الرفع على انه نائب الفعل كما اشار الشرح  
 بقوله أي قصد نسبة لشيء أو نسبة شيء إليه فيكون المعنى العطف  
 تابع مقصود نسبة مع متبوعه في يستقيم الكلام لهذا  
 فلهم الصواب وإليه المرجع والتابع متبوع قوله مع ظرف  
 مستقر وصفة لها أي بالنسبة الكائنة مع متبوعه أو يكون  
 مع بمعنى في أي تابع قصد نسبة حال كونها مع متبوعه أو ان  
 الكائنة مع متبوعه يعني يشتركان في تلك النسبة وإلى هذا  
 اشاع الشايع بقوله أي كما يكون هو أي التابع والمعطوف  
 مقصود بتلك النسبة أي النسبة الواقعة في الكلام يكون  
 متبوعه أي متبوع التابع أيضا أي كالنابع مقصود بها أي  
 بتلك النسبة فيشتركان فيها فقط لا في الزمان الا ان  
 النسبة المتبوع مقصودة أولا ونسبة التابع ثانيا  
 نحو جاءني زيد وعمرو ورايت زيدا وعمرو وموتت بريد  
 وعمرو فعمرو في هذه الامثلة تابع لانه ثان باعراب سابقة  
 من جهة واحدة ولان المعطوف على زيد بحرف الواو قصد  
 نسبة المجيء في الاول والصحف الزمنية في الثاني ونسبة  
 الممروية في الثالث اليه أي للعموم بنسبة المجيء اليه  
 متعلق بمقصد الواقعة في الكلام أي في قوله جاءني زيد  
 وهي النسبة الفاعلية أو المفعولية أو الاضافة وكما ان  
 ان نسبة المجيء اليه أي إلى عمرو أو التورية أو الممروية اليه  
 مقصودة كذلك كما أكد الاستيذان نسبة أي نسبة المجيء إلى



الزبد هو متبوعه اي متبوع عمرو ايضا اي كما ان تلك  
النسبة الى عمرو مقصودة كذلك هي مقصودة للزيد الا ان  
بين القصدتين فرقا لان القصد في النسبة الى الاول كان  
بالاصالة والى الثاني بالتبع لكونه تابعا اليه ولما بين قول  
القيود المذكورة من حيث التفسير والايضاح شريح في  
بيان قولها ايضا من حيث انها جنس وفصل فقال  
فقول في التعريف مقصود بالنسبة اخترا عن غير البديل  
لان البديل مقصود بالنسبة في الكلام من التوابع الباقية  
التي هي النعت والتاكيد وعطف البيان لان هذا النوع  
غير مقصود بالنسبة في الكلام لان لم ينسب اليها شيء ولا  
هي الى شيء بل المقصود بالنسبة في الكلام متبوعاتها اي متبوع  
كل واحد منها وانما جئت في اما التحصيل كما في النعت اذا  
كان الموصوف كلمة او التوضيح كما في الصفة ايضا عند كذا  
الموصوف معرفة وكما في عطف البيان او التقريب والشمول  
كما في التاكيد او غيرها لا لقصد النسبة اليها قول عمرو  
متبوع اخترا عن البديل لان اي البديل المقصود في الكلام  
اي دون البديل منه بقرينة ذكر البديل يعني ليس البديل منه  
مقصود بالنسبة في الكلام بل انما جئ به ليكون توطئة و  
وسيلة الى ذكر البديل قبل اي اعترض على هذا التعريف بانه  
غير جامع لافراده لانه يخرج من متبوعه عن التعريف المقصود  
فاعل يخرج بلا مثل جاني زيد لا عمرو بل مثل جاني زيد

عمرو او ما جاني زيد بل عمرو فيكون زيد فيها مسكوتا ولكن  
مثلا جاني زيد لكن عمرو لم يجر او ما جاني زيد لكن عمرو جاء  
وامر مثلا ان يرد في الدان امر عمرو او مثلا جاني زيد و عمرو لا  
لان المقصود بالنسبة في الكلام معها اي مع احد هذه الظروف  
احد الامرين من التابع والمتبوع للكلام هما اي ليس كلاهما  
مقصودين بالنسبة في الكلام لان المقصود بالنسبة في الاقل  
وهو المتبوع لا غير وفي الثاني المقصود هو التابع فقط والوجه  
المتبوع فيه في حكم المسكون عنه وفي الثالث كذلك لان الاستدراك  
كالا ضرب الا ان الحكم السابق يبطل في الا ضرب وفي الاستدراك  
لأولئك المقصود هو الثالث الثاني والمقصود في النسبة في  
حروف الباقية وهي ام واما وا واحدا من مبهما فلم يكن له  
المعطوف باحد هذه الظروف فاختلاف في التعريف لعدم صدق عليه  
مع انه من افراد الحدود واجيب عن هذه الاعتراض بان المراد  
بكون المتبوع مقصودا بالنسبة في الكلام ان لا يذكر الكلام  
ذكر التابع اي ان لا يكون المتبوع مذكورا لتوطئة ذكر الكلام  
التابع بل يكون ذلك مستغلا والمراد ايضا بكون التابع  
مقصودا بالنسبة في الكلام ان لا يكون كالفرع على المتبوع في النسبة  
كما في النعت والتاكيد وعطف البيان من غير استقلال به عن  
من غير ان يكون مستغلا فيهما بل يكون للايضاح والتقريب و  
اشتمول ولا يشك ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك الظروف  
مستان باحدهما مقصودان بالنسبة في الكلام معا اي حال



كونهما مصاحبين في كونهما مقصودين فيها لان المعطوف عليه  
في العطف بلا مقصود ثبوتها والمعطوف ايضا كني نفيها ونفي  
المعطوف ببل مقصود ثبوتها والمعطوف عليه مسكوتا ونفي كني  
مكلاهما مقصودا في الا ان احدهما ثبوتيا والاخر نفييا اما الاول  
واما الثاني بلا شك وفي الشبهة الباقية كلاهما مقصودان  
ايضا الا ان احدهما ثبوتيا والاخر نفييا كني مبهما فثبت ان العطف  
المعطوف والمعطوف عليه كلاهما مقصودان بالنسبة في الله  
بهذا المعنى المذكور والمراد بقوله بهذا المعنى ما ذكره الشارح  
من كون المتبوع مقصودا ان لا يكون مذكورا لتوطئة ذكر  
التابع ومن كون التابع مقصودا ان لا يكون فرعاً للتبوع ما بين  
كل واحد من التابع والمتبوع مستقلاً في ان يكون مقصودا  
بالنسبة في الكلام ولما تم لهذا اي هذا المعطوف بما ذكره المصنف  
التعريف جمعا ومنعاً اي حال كونه جامعا لا افراده ومنعاً  
وحد غير محلي اذ قد زاد التوضيح لزيادة ايضاح  
العطف لانه لا يعلم من التعريف مقصودا توسط احد الحرف  
بينهما وان تلك الحروف عشرة ام تسعة لان فيها اختلاف  
وفي الخ لا يس هذا من تمام الحد بل شرطه عطف النسبة  
ذكر تمام حد انتهى وانه لما فرغ من التعريف شرع في بيان  
الاحكام وايتداء بوجوب توسط احد الحروف العشرة كما  
تكليلاً للحد ببيان ما يوجب مزيد توضيح المعطوف ويبد  
ما هو المختار في الحروف ايضا وهو كونه عشرة بقوله

بتوسط

**بتوسط** بينه وبين ذلك التابع والجملة العقلية اما صفة  
بعض صفة لتعلق تابع والربها اشار الشارح بقوله اي بين ذلك  
التابع واما حال من المستكن في قوله مقصود **وبين متبوعه** اي  
متبوع التابع **احد الحروف** فاعل بتوسط **العشرة** وسبق  
تفصيلها في قسم الحروف اي في بحثها وبيان الفرق بينها  
**مثل قام زيد وعمر** مثال لقوله تابع مقصود بالنسبة مع  
متبوعه وانما فصل بينه وبينه لبيان الحكم وهو قوله بتوسط  
بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة مع ان الاصل ان يكون المثال  
بجنب الممثل لان بيان الحكم يكون موحداً كالنسخة التعريف  
يكون ان يجعل مثالا للتوسط والا فلي ان يجعل مثالا لكليهما او  
لذا اخر المصنف وكره يكتف في تعريف العطف بقوله العطف تابع  
بتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة بل عطفه او لا بقوله  
العطف تابع بالنسبة مع متبوعه ثم يكتف ببعض احكامه بقوله  
بتوسط بينه وبين متبوعه اه لان الحرف التي للعطف قد  
توسط بين الصفات المراد بالحروف بعضها التي تكون لمطابق  
لجميع وهي الواو والهمزة ولم يلبس الشارح لوضوحه والتفاهة بالمثل  
وقد توسط ايضا بين الابدال نحو قطع زيد يد وجعل علي  
الذي يكون رجله بديل من زيد لا عطف على يده لان الحرف يكون معطوفاً  
لا بد لا مثل جاء في العالم والشاعر اي الذي يكتب الشعر او  
ينظمه لانه يقال لمن يكتب الشعر او ينظمه شاعر **والدوي بكسر الهمزة**  
والواو وبفتح الهمزة منقولة بواحدة هي تحت وبفتح الهمزة ساكنة وا



فادسى اللفظ الثابت الذي يكتب الكلام المنشور ويقولفه والقصد  
 الداخل عليها اى على الصفة حرفي العطف بالرفع لانه فاعل قوله الذي  
 مثل قولك عند جائل وشاحها ولا تقول عند جائلة وشاحها  
 كالشاعر والديري قولك عند جائل في زيد العالم والشاعر والديري  
 لها اى لتلك الصفة جريتان اى حالتان معتبرتان احديهما اى احد  
 الجريتين كونهما اى ان يكون الصفة التي دخل عليها حرف العطف صفة  
 لتزيد كما ان الصفة الاولى التي لم يدخل عليها حرف صفة لزيد وتابعة  
 له تابعة له الا انه لا بالاصالة بل كانت تتبعها بتبعيته للعطف  
 عليه اى بواسطة تبعيته والتقدم والتأخر انما هو في الذكر  
 ويعلم كونهما صفة له لو حذف الحرف لكانا ايضا ولو كان عطف  
 لما جاز حذفه واخرهما اى للحالة الثانية كونهما معطوفة ان  
 تكون الصفة معطوفة على الصفة السابقة عليها ويكون اول  
 للعطف على الصفة المتقدمة عليها تابعه خبر بعد خبر لكن  
 او حال من اسمها المضاف اليه لها اى الصفة المتقدمة منها  
 فتكون تلك الصفة من جهة وعطفها من جهة كالتأخر للتعطف  
 بالعطف فانه خبر من وجه وعطف من وجه آخر وح يصدق  
 على هذه الصفة اى الصفة التي دخل عليها حرف العطف من جهة  
 الاولى اى من كونهما صفة لزيد تابعة له بتبعيته للعطف عليها  
 اى هذه الصفة تابعة متبوعة يندل على معنى في متبوعاتها مطاعا  
 لانها صفة لزيد كما ان الصفة التي يدخل عليها حرف العطف صفة  
 لزيد لا انه يتوسط بينها وبين زيد المنعوت بها حرف من حروف العطف

فتكون صفة له لا معطوفة على الصفة المتقدمة عليها لانه يتوسط  
 متعلق بقوله لا يلزم حرف من حروف العطف بين الشيئين مطلقا  
 لا يلزم خبر انه اى لا يجب ان يكون عطف الثاني على الاول بل يجوز  
 عملا بالاصل لان الاصل في حروف العطف العطف لجعل في ان  
 يكون الواو ابتداء لكمة او استئناف او حالة والفاء تفسيرية  
 وجواب لاما وجزاء لغرض الى غير ذلك وفي بعض النسخ لان  
 توسط بلا حرف فليجوز ان يكون قوله ولا يلزم من الالتزام  
 لامن اللزوم اى لا يوجب وفي بعضها لا يستلزم اى لانه  
 يستوجب قلوه لم يكن قوله تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه  
 واكتفى في التعريف بقوله العطف تابع يتوسط بينه وبين  
 متبوعه احد الحروف العشرة لدخول هذه الصفة اى الصفة التي  
 دخل عليها حرف العطف من جهة الاولى في حذفها  
 للعطف مع انها ليست معطوفة من هذه الجملة فيلزم صدق  
 المحذرون صدق المحذود فلا يكون مانعا لاغياء وحى  
 الواو للحال والجملة حال اى والحال ان هذه الصفة من هذه الجملة  
 اى الحالة الاولى ليست معطوفة في الازالة والقصد بل صفة  
 كما كانت الاولى التي لم يدخل عليها حرف العطف كذلك فلم يبق  
 للذي مانعا لاغياء لدخول ما ليس من افراد المحذود فيه  
 كونه الصفة من جهة الاولى ولما ورد ان حرف العطف  
 هل يجوز دخوله بين الصفتين وعند جواز دخوله هل فيه  
 دليل من الثقات فاجاب عنه مؤيد بقوله وقد قيل جواز



جواز ان يختص به وهو ممن يعتمد عليه ويستدل بكلامه وقبح  
 الواو العاطفة التي لطلق للجمع بين الصفة والموصوف لتأكيد  
 للصوق مصدر لصق اي الاتصال اي لتأكيد اتصال الصفة  
 بالموصوف والدلالة على ان اتصافها بها امر ثابت كانه واجب في  
 مواضع متعلق ببعضه ففعل معنى مفعول يستعمل فيه  
 والمؤنث صفة مواضع اي في مواضع معدودة التي هي من ذلك  
 الكشاف يعني كانت تلك المواضع في الكشاف ومنها قوله تعالى  
 ويقولون سبعة وثامنهم حيث كانت الجملة الاسمية صفة لمبتدأ  
 فدخلت الواو عليها لتأكيد الاتصال وحكم المص يعني ابن الجني  
 في شرح المفصل اي في شرحه وسماه بالايضاح في مباحث  
 الايتشنان قوله تعالى ولها من ذرون في قوله تعالى وما اهلكنا  
 قرية الا ولها اي لتلك القرية من ذرون اي انبياءا كانوا يذكرون  
 يندرونهم وهم لا يندرون صفة لقرية فالنقدير اللاحقة  
 لها من ذرون فالجملة الاسمية صفة لقرية فدخلت الواو التي  
 للجمع المطلق لتأكيد الصوق فصارت التقدير اللاحقة ولها  
 من ذرون واعلم ان هذه الآية ليس فيها الواو لانها بدوون الواو  
 وهذه الآية في سورة الشعراء فالآية هي قوله وما اهلكنا  
 من قرية الا الهام من ذرون ذكرى وما كنا ظالمين والآية  
 التي وردت فيها الواو هي في سورة الحجر هكذا وما اهلكنا  
 من قرية الا ولها كتاب معلوم ووجدت نسخة الآيات  
 كما في سورة الحجر وما ورد من الشارح ان يكون هذا

واما النسخة الاولى فهي من الكتاب لا يخفى وجهه على من له  
 نظر ضابط فلو اكتفى المص في تعريف العطف بقوله العطف تابع  
 يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة ولم يعرف بقوله  
 اول العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه لدخوله اي  
 في هذا العطف مثل هذه الصفة يعني الصفة التي يدخل عليها  
 حرف من حروف العطف لتأكيد الصوق فلم يكن التعريف  
 مانعا لاغيانه لدخول ما ليس من افراد المحدود فيه وذا  
 غير جائز ونقل عن المص يعني ابن الحاجب انه اي الناقل قال  
 في ما الى الكافية وهي لم كتاب كتب على الكافية من العقل  
 يعني الصفة التي يدخل عليها حرف العطف في قول الجاني زيد  
 العالم والعقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف  
 الحروف العشرة فصدق عليه هذا القول وليس بعطف على  
 التحقيق بل كونه معطوفا ليس الا من حيث اللفظ بدخول  
 حرف العطف منه وانما هو اي العاقل باق على مكانه  
 في حال الوصفية وهو كونه تابعا يدل على معنى في متبوعه  
 مطلقا وانما حسن دخول العطف عليها مع ان القياس  
 عدم دخوله لان العطف يقتضي تفاوت المعطوفين لنوع  
 من التشبه بالمعطوف اي لمشاكلة الصفة للمعطوف في كون  
 ما بعد كل منهما مغايرا لما بينهما اي بين المعرفة والموصوف في  
 التغاير لفظا ومعنى اما لفظا فلان لفظ العاقل غير لفظ  
 زيد واما معنى فلان معنى زيد المعطوف الناطق مع الشخص



ومعنى العاقل ذات متصف بالعقل الا ان تلك الذات لا يمكن  
 ان يكون ذات مبدى صا والعاقل مناسبا له كما ان المعطوف متبوعا له  
 للمعطوف عليه لفظا ومعنى ويناسبه من وجه آخر ولهذه  
 المناسبة ادخل عليها حرف العطف فلو وحده العطف كذلك يقع  
 مثل ان يقول العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد  
 الحروف العشرة لدخل فيما في هذا الحد بعض الصفات كما  
 مر من المثال مع انه اى البعض ليس معطوف فلم يكن الحد مانعا  
 لا غير و قال المحشى عضا الفرق بين هذا الوجه والوجه الاول  
 ان في الوجه الاول جعل المعطف على الصفة صفة من وجه معطوف  
 من وجه الى هنا كلامه قال بعضهم فيه اى جعلها فيما قبل من ان  
 اكتفى في تعريف المعطف بقوله العطف تابع يتوسط بينه وبين  
 متبوعه احد تلك الحروف بحيث لم يعرفه الا بقوله تابع متبوع  
 بالنسبة مع متبوعه لدخل عليها فيه الصفات التى يدخل عليها  
 حرف العطف نظر لان الحروف للتوسط بينه وبين اى بين الصفة  
 عاطفة كما ان الحروف للتوسط بين غيرهما كذلك ولا يلزم  
 انما هو الدلالة ان لا دلالة للحروف للتوسط بينه وبين اى  
 في الصفات التى دخلت هي عليه على ما تدل تلك الحروف عليه  
 غير ما ادعى الصفات من الجمع بيان لما في قوله على ما تدل كما في  
 الواو والترتيب كما في الفلا وغير ذلك مع الترتيب والتواخي في  
 جعلها اى جعل تلك الحروف غير عاطفة في الصفات وجعلها  
 عاطفة في غيرها اى في غير الصفات او كتاب امر بعيد وهو

للمعنى الجارى لان كونها لتأكيد الصوق معنى مجازى لها لاح  
 حقيقى وانما وصفه بالبعد لان ما لا يكون حقيقة يكون بعيدا  
 عن الفهم ولان ما لم يكن له دلح كان كانه بعيد مع جواز  
 الخريف اقرب وهو العطف من غير ضرورة داعية اليه اى  
 الى ان كتاب الامر البعيد وفيه ما لم يكن ان الحرف المتوسط بين  
 الصفات انما هو الواو دون غير بحكم الاستقراء ومعناها  
 الجمعية مطلقة فقط ويجوز ان يخرج الواو من ان يكون العطف  
 في المواضع كثيرة من كونها للاستدلال والحال والمصاحبة  
 غير ذلك فالتكثير هنا لتأكيد معنى الجمعية وهو توجيها  
 صفة بعد صفة بلا ذكر الواو بينهما كما في قولك جاني زيرا  
 العالم العاقل بل الانسب ان يزاى الواو فيها ليعلى الصفة عن  
 الموصوف واعلم ان الاسما في عطف بعض على بعض على اربعة  
 انواع عقلا عطف ظاهر على الظاهر وعطف مضمرة على مضمرة  
 وعطف ظاهر على مضمرة وعطف مضمرة على ظاهر وفي عطف  
 بعضها بشرط اذ ان يبين العطف بينها وشروطها  
واذا عطف على المفعول المرفوع لا المضمرة المنصوب متصلا كان  
او منفصلا ولا المضمرة المجزئة فانه لا شرط للعطف فيها  
استقرا بارز كان المضمرة المتصلة او مستتر لانها في الحكم الاتي  
 سواء مع ان قوله المضمرة المرفوعة المتصلة يشملها لا المضمرة المرفوعة  
 المنفصلة لان الحكم الاتي لم يجز عليه ان ضمني للفصل من لسانه  
 التأكيد اى ان المضمرة المرفوعة المتصلة بالمضمرة منفصلة او لا



منصوب على الظغينة اي قبل العطف عليه ثم اي بعد التاكيد  
عطف عليه اي على المضمير المرفوع وذلك لان التاكيد لو لا ثم العطف  
عليه واقع لان المضمير المرفوع المتصل بانه كان او مستكنا كما جاز  
فما اذن الفعل الذي اتصل ذلك المضمير لفظا تميز ولذا وجب  
اسكانه لام الفعل لئلا يجتمع اربع حركات متواليات فيما  
هو كالكلمة الواحدة من حيث انه اي ذلك المضمير متصل  
لا يجوز انفصاله لان الاصل في الضمير الاتصال وهذا الانفصال  
خلاف الظ فلا يعمل به ما لم يكن مقتضيا له ومعنى عطف على  
قوله لفظا من حيث انه فاعل لذلك الفعل والفاعل الذي  
يكون ضميرا متصلا كالجزء من الفعل الذي اتصل به لان الفعل  
محتاج اليه لانه يقوم به ويسند اليه ولاجل ذلك جعل جزء  
فالعطف عليه اي على المضمير الذي كان جزء منه بلا تاكيد بل  
المنفصل كان ذلك العطف في الامتناع كما لو عطف على بعض  
حروف الكلمة وعطف كلمة على بعض حروف كلمة اخرى  
فمتنع لانه يلزم منه عطف الاسم على الحرف وعطف كلمة على ما  
ليس بكلمة فاكذ ذلك الضمير بضمير منفصل او لا اي  
قبل العطف ليظهر انه وان كان كالجزء كلمة بنفسه  
فالعطف عليه لا ينافي كالعطف على بعض حروف الكلمة لانه  
اي الشأن بذلك اي بالتاكيد يظهر ان ذلك الضمير المتصل  
بالفعل وان كان للعوض كالجزء مما اتصل به من حيث  
الظاهر والجزء اذني حال من الظ القوي فلا يحسن ان

يكون القوي

يكون القوي تبعا للضعيف الذي لا يستعمل بنفسه منفصلا  
خبر ان من حيث الحقيقة وكلمة مستقلة بنفسه يعلم هذا  
بدليل افراده اي افراد ذلك الضمير الا افراد ايتا بالذات الهمزة  
واما بالراء العجوة في آخره ههنا اي من الفعل الذي اتصل به الضمير  
المرفوع بتاكيد اي بتاكيد الضمير متعلق بالافراد لان التاكيد  
عين للتوالم كذا كما ان المفكر لم فاعل مستقل بنفسه كذلك  
المفكر لم بفعل مستقل بنفسه ولكن اتصل بعامله وجعل  
جزء من مكان الاختصار فيحصل له اي لذلك الضمير سبب التاكيد  
بالمنفصل نوع قوة واستقلال فيحسن العطف عليه كما يحسن  
على اسم الظ ولما تقدم انه يجوز العطف ايضا على التاكيد لانه عين  
للكو كذا كما جاز العطف عليه جاز ايضا على التاكيد بل هذا والقر  
لانه اذا كان الشيء معطوفا على اقرب وابعد فالاقرب  
اولا بالعطف لعدم الفصل بينهما دفع هذا التوهم بقوله ولا يجوز  
ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد بل يجب ان يعطف  
على الضمير المرفوع المتصل لان المعطوف في حكم المعطوف عليه كما  
يلزم من عطف على هذا التاكيد ان يكون هذا المعطوف ايضا اي  
كما كان المعطوف تاكيدا قوله كان في كان ههنا ثابتة والمعنى  
فيلزم انه وجوه كون المعطوف تاكيدا باطلا كما سبق ان التاكيد  
للتوكيد وانت جيران المعطوف عليه لفظا ومعنى فلا يصح ان  
يعطف على التاكيد فيجب ان يكون معطوفا على الضمير المتصل  
كما سبق فان كان الضمير المرفوع ضميرا منفصلا لا فاعلا لا انفصال



نحو ما جـ ضرب الـ أنت أو الـ أنا أو الـ هو وزيد فان أنت و  
 ان كان مرفوعاً إلا أنه منفصل بالاعين الفعل لغرض لا يكون  
 الأية وهو ضمير الفعل على الفاعل كـ من ذلك الضمير كما يجوز من  
 الفعل لفظاً وان كان جزء منه معنى فلا حاجة فيه إلى التأكيد  
 لا انتفاء أحد شرطى العلة وهو كونه جزء من الفعل لفظاً و  
 العلة ان يكون جزء من الفعل لفظاً ومعنى وانتفاء أحد جزئي  
 العلة يستلزم انتفاء الحكم وكذا ان كان الضمير ضميراً متصلاً  
 لكن لا مطلقاً بل يكون منصوباً نحو ضربتك وضربت و ضربت  
 وزيد لم يكن الضمير المنصوب كالجزء من الفعل معنى وان كان  
 جزء لفظاً على العكس الضمير المرفوع المنفصل فلا حاجة فيه  
 الى في الضمير المرفوع المنفصل والضمير المنصوب المتصل الى  
 التأكيد بمنفصل بل يحسن العطف فيها بالاكيد و  
 لا فصل اما الضمير المرفوع المنفصل قل من واما الضمير  
 المنصوب المتصل فلا انتفاء أحد شرطى العلة وهو الانتفاء  
 مع لان انتفاء أحد جزئي العلة يستلزم انتفاء الحكم وكذا  
 المجرور المتصل نحو مرت بك وزيد لا حاجة فيه إلى التأكيد  
 لان إعادة الجار فيه حسن لما شئت في **مثال ضربت** انا و  
 أنت **وقد** مثال لما يكون فيه الضمير المرفوع تبارك وزيد  
 ضرب هو وعمرو مثال لما يكون الضمير المرفوع فيه مستلماً  
 ومنه قوله تعالى اسكن أنت وزوجك الجنة ولما كان التأكيد  
 بمنفصل يحتاج الى البيان لانه يحتمل ان يكون التأكيد متعلقاً

على العطف ومتأخر عنه يتنزه ووضعه بزيادة المثال فقل ضربت انا و  
 زيد وجمعه نحو ضربت أنت وزيد ونحو زيد ضرب هو غلام لان  
 الذي على التوكيد الثاني طرف الباب والافهم يحتمل ان يكون من قبيل  
 انفصال الضمير العطف الامن قبيل تأكيد المتصل بالمنفصل **ان يقع**  
**فصل** استثناء من قولك انا او لا بمنفصل يعني كذا ذلك الضمير هو  
 او لا بضمير مرفوع منفصل مطابق لما في جميع الاوقات الا وقت  
 وقوع الفصل بشئ بين الضمير المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه ان  
 على الضمير المرفوع التماس المتصل من مظهر او مضمرة فيجوز تركه اي ترك  
 التأكيد بمنفصل كاستفاد الضمير المرفوع والاختصاص ايضا لانه قد  
 طارحاً من وجود الفصل ولو جئ بفصل كان اطول والطريق يكون  
 انقل وطول اقدم قليلاً يعني عما هو الواجب فاغتنائنا عما هو الاولى  
 اولى واخرى فحسن الاختصاص طلباً للتخفيف طوله بترك التأكيد  
 والانتفاء بالفصل التام بمقامه لا غنى عنه كسواء كان الفصل قبل  
 حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيد ومثله قوله لانا لمجوسون  
 او اباؤنا مثل الاولين لان الهمزة في قبل حرف او بعده اي بعد حرف  
 العطف كقوله تعالى ما شركنا ولا اباؤنا ولا نعلم من يشركنا قالوا بل  
 فان المعطوف في الآية هو اباؤنا لا مرادهم نسبة عدم الشرك الى اولادهم  
 والى اباؤهم يعني عدم الشرك هو وث لنا من اباؤنا ولفظة لا في ولا  
 اباؤنا زكية بعد حرف العطف الذي هو التأكيد التام في مثل قوله ما جئنا  
 من بشير ولا نذير ومثل قولك ما جاءني من زيد ولا عمرو فيكون  
 لفظاً لا فصل بعد حرف العطف وانما قال بحرف توكيد ولم يقل ويجب







على الحرف ليس مستقلا يمنع ذلك ايضا ولما اتوا هم انه لا يلزم  
اعادة الجواب بجواب وجه آخر فيكون هو انه لا يكذب بمفصل ثم يعطف  
عليه كما يحتمل في الضمير المرفوع وهو بقوله وليس للجواب ضمير منفصل  
لانه متصل فقط مظهر كان او مضمين كما ينبغي وجوبه في بحث الهم  
الضمير حتى يؤكد به اي بالضمير الجوف المنفصل ولا اي قبل  
العطف ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المنفصل عرفة سابقا  
ولما اتوا ايضا انه اذا لم يجز تأكيد المنفصل لعدم كونه موجودا  
فليؤكد المرفوع المنفصل وقوله ايضا وفي لسان المرفوع  
المرفوع لئلا يجعل الضمير المرفوع المنفصل تأكيد للضمير الجوف  
مذلة اي ابتدال لانه يلزم منه اقامة الاقوى مقام الادنى وهو  
عكس المنطق المعقول ومخالف ايضا للقبليين وتوهم ايضا  
انه اذا لم يجز التأكيد بالمنفصل وفي اقامة المرفوع المنفصل مقام  
الجوف ابتدال فليكتف بالفصل كما اكتفى في المرفوع المنفصل  
دفعه بقوله ولا يكتفى بالفصل لقيامه مقام الاصل لان الفصل لا  
لأن تأثيره يعني لا وجود للفصل الا في الجوف اي لا عند جوف ذلك  
التأكيد بالمنفصل لان الفصل خلف عن الاصل والاصل لما لم يجز له  
لوجود وجوده وعدم جوف الخلق هو الاول للاختصاص ان كان  
يكون في الكلام اختصارا لانه اذا ذكر التأكيد والفصل ايضا كثر  
الكلام طويلا والطول يكون سببا للشغل فحيث لا يمكن التأكيد بالمنفصل  
لعدمه اي لعدم الضمير المنفصل فيه لا يتصور له اي للفصل اثر  
عمل لان الفصل خلف عن الاصل والاصل لما لم يكن وجوده والخالف

اولي بعد الجوف فكيف يكتفى به اي بالاصل المنفصل ههنا ان كان  
اي فلا يكتفى بالفصل عند فقد الاصل لان الاصل اذا لم يجز فكيف  
يجوز خلفه لانه ثابت عند واذا تعدد الامور المذكورة كلها  
فلم يبق الثاني الا اعادة العامل الاول سواء كان ذلك العامل  
حرفا نحو مروت بك وبزيد او اسما مضافا نحو المال بيني وبين  
بين زيد ليكون كالاسم المستقل فيصح العطف عليه كما يصح عليه  
والمعطوف في هذين المثالين وهما امثالهما هو الجوف فقط  
والعامل مذكور ليصح العطف لانه اذا لم يكن العامل لم يصح  
العطف وجرح اي جرح المعطوف بالعامل الاول كما في عطف اسم  
الظاعل على مثله مثل مروت بزيد وعمره والعامل الثاني كالعدم  
لانه لا احتياج له في المعنى والعمل لانه زيد تأكيد ليصح العطف  
وهو ان كان كذلك لا يعمل فالعمل الاول مثل قولك ما زيد قائما  
والجمل حاضر معني من حيث المعنى لانه زيد قائما  
ليكون له معنى الا التأكيد علم ذلك بدليل قوله هم المال بيني وبين  
لان بين لا يضاف الا الى الشئ المتعدد الذي يقبل القسمة  
لانه من الامور الاضافية الا انه لا يضاف الا الى المتعدد كات  
واية وكلا وكلتا فكانه ينبغي ان يقال المال بيننا الا انه فصل  
بشرطه و اضاف ثانيا لفظ بين اليه للدلالة على كمال الاستيفان  
والافتراق وقيل جرح اي جرح المعطوف في مثله بالعامل الثاني  
وقيل جرح اي جرح كماله في الحرف الذي هو لسان سماع كما في  
نفي بالدلالة على جرحه او قياسا كما في قولك



هل زيد بقايم وعازيد بقايم وهذا الذي ذكرناه اعني مجرد لزوم  
اعادة الجوار اذا اريد العطف على الضمير المجرور في المعطوف  
 حال السعة والاختيار من غير ضرورة لشعرية ذبعت اليها من جهة  
 البصريين لانهم قالوا اذا عطف على الضمير المجرور اعيد المخافض  
 حال السعة واما عند غيرهما فيجبون تركها اي ترك  
 الاعادة كما جان عندهم ترك التاكيد وماعند العطف على الضمير  
 المتصل كمن مع قبح في حال السعة والاختيار لافي حال الاضطرار  
 كذلك يجوز تركها كمن اضطرار لان الضرورة بقبح المحذور  
 واجاز الكوفيين ايضا ترك الاعادة في حال السعة كما جازت  
 اتفاقا حال الاضطرار حال كونهم مستدلين بما وقع في حال العطف  
 الاشعار مثل قوله فاليوم قريب مجهونا وشمنا فاذ هب  
 بك والايام من عجب لان الايام معطوف على الضمير المجرور في قوله  
 بك بلا اعادة الجوار فيه ولولا ان العطف عليه بلا اعادة الجوار  
 الجوار جاز في صريح الاختيار الشاعر وقاس حال السعة لما  
 لم يكن في الشعر لانه اذا كان جازا في الشعر في غير يكون الابد  
 واجب عنده بان لشداهم بما وقع في بعض الاشعار ليس مستدلين  
 لان وقوع مثل هذا العطف في العطف ضرورة فلا يستلزم  
 جواز في غير ولولا الضرورة لما اختار ولا احتمال ان لا يكون  
 العطف بل يكون التماسية وما بعده منقول معه وقال  
 المحشي عماما فيا شعر لضعف لشداهم يعني قول الشاعر مستدلين  
 بالاشعار وقال ايضا لكن لا يقتصر لشداهم على الاشعار بل لشداهم

بالقرآن العظيم نحو قوله تعالى والان جاءهم واخيب  
 عنها ايضا بانه محتمل ان يكون والارحام قسما بان يكون الواو  
 فيه للقسم او بالنصب عطف على المحل الجار والمجور كقولك  
 مرتت بزيد وعمرو او على المبدأ ان تقول الله واتقوا الارحام هذا  
 فصلوها ولا تقطعوها كذا قال القاضى البيضاوى او على  
 تقدير وصلوا الارحام فان قيل كيف جاز تاكيد الضمير المرفوع  
 للتصل سواء كان بارزا في نحو القوم جائئ كلهم او القوم جاؤا  
 انفسهم او اجتمعوا وضربت انت او مستكنا عن زيد ضرب  
 هو والابدال منه اي من الضمير المرفوع المتصل نحو عجبني جاءني  
 في الاشتغال والقوم جاؤا اكثرهم في البعض وضربتني الجار في البعض  
 الغلط من غير شرط تقدم التاكيد بالضمير المنفصل ولا الفصل  
 الذي هو خلاف عنه مع التماس من التوابع ايضا وهما يجوزان به  
 بلا تاكيد ولا فصل فلم لم لا يجوز الله العطف ايضا وجاز  
 ايضا كما جاز الابدال والتاكيد بلا شرط تاكيد الضمير المجرور  
 بلا شرط شيء من التاكيد بالمنفصل والفصل في نحو مرتت بك  
 نفسك وبه نفسه وهذا لا يكون الا في التاكيد المعنوي لانه لا  
 يقال مرتت بك انت او اياك ويكون النفس والعين بشرط  
 ان يظاف كل منهما الى المؤكد بالفتح يعني ان كان ضمير مخالبا يضاف اليه  
 مثل مرتت به نفسه والابدال منه اي من الضمير المجرور نحو  
 عجبك بك جمالك في الاشتغال وزيد مرتت به اخيه في الكل والقول  
 مرتت بهم كلهم كلهم في البعض وزيد مرتت به حمار في



اللفظ من غير إعادة الجار أي جازا المبدل منه في المبدل ولم  
يجز العطف في الأولاد في الضمير المرفوع المتصل بالبعد التأكيد بالضمير  
المنفصل وحده أو بالفصل بدلا منه أو بالمتفصل والفصل معا  
ولم يجز العطف في الثاني أي في الضمير المجزأ مع إعادة الجار  
أي جازا العطف في الضمير المعطوف كما كان أو خروفا واما التأكيد  
الابدال في الموضعين فجائز بلا شرط شئ من التأكيد والفصل و  
الاعادة قلنا في جواب التأكيد عين المؤكد بالفتح لفظيا كان أو  
معنويا فلم يكن اجنيا حتى يحتاج الى التأكيد بالمتفصل أو الفصل  
لزيادة ارتباطه به والبديل في الاغلب لا يخفى ان يكون كل الب  
المتبوع في بدل الكل أو يكون بعضه أي المتبوع في المبدل البعض أو  
يكون متعلقة بكسرة اللام فهو سلب زيد ثوبه أو عجبتني زيد علمي  
بدل التثنية واللفظ قليل نادى وهو وإن لم يكن كلمة وبعض  
أو متعلقة فقلته لاحكم له طرد الباب فيهما أي التأكيد والابدال  
ليس باجبيين متبوعيهما اما التأكيد اللفظي فلا بد عين المؤكد  
لفظا ومعنى واما المعنوي فانه وإن لم يكن عين المؤكد لفظا  
الا انه متبوع ومعنى واما بدل الكل فهو كالتأكيد المعنوي عين المبدل  
منه واما بدل البعض فهو وجب المبدل منه واما بدل التثنية فهو  
لما تعلق احواليتين احواليتين بالآخر تعلق الخلية والمالبة  
ليس باجبيين ولا منفصلين عنهما أي عن متبوعيهما لعدم  
تخلل أي دخول فاصل كحرف العطف بينهما أي بين الابدال و  
التأكيد وبين متبوعيهما وهذا ليس الا اتصالا فلا حاجة في

في ربطهما الابدال والتأكيد الى متبوعيهما الى تحصيل مناسبة زائدة كما  
كان التأكيد بالضمير المنفصل والاكتفاء بالفصل واجتماعهما معا كما كان  
في في العطف على الضمير المجزأ بخلاف العطف فان المعطوف  
منفصل عن متبوعه لفظا بحرف العطف ويكون احدهما مغايرا  
للآخر ومعنى من حيث ان المعطوف في الغالب مغاير المعطوف  
عليه مثل جاني زيد وعمر وومع هذا يتخلل بينهما أي بين المعطوفين  
العاطف فكان احدهما اجنيا للآخر فلا بد فيه أي في العطف  
من تحصيل مناسبة زائدة على المناسبة التامة بينهما من الصداقة  
الصدقة والعداوة والمالكية والمملوكية وغيرها بتأكيد الضمير  
المرفوع المتصل بالضمير المرفوع المنفصل أو الاكتفاء بالفصل في المرفوع  
أي عند كون المعطوف عليه ضميرا مرفوعا متصلا وباعادة الجار  
عطف على قوله بتأكيد المنفصل في الضمير المجزأ ليخرج تعليل  
لقوله فلا بد فيه من الضمير المتصل المرفوع الذي يكون  
هو المعطوف عليه عن صراحة متعلق بقوله ليخرج الاتصال قوله  
صراحة بكسرة الصاد المهملة من صرف يصرف على وزن داية أي  
ليخرج الضمير المتصل المرفوع من كونه محصا متصلا محوذا  
ويناسب عطف على مخرج أي وليناسب ذلك الضمير المعطوف  
أي الاسم الذي يعطف عليه أي الضمير المرفوع المتصل ويكون كانه  
منفصل بتأكيد أي بتأكيد الضمير المرفوع المتصل الجار متعلقا  
بالفعلين بالضمير المنفصل ويقوى هذا تعليل لقوله وباعادة  
اللام الجارية في المجزأ فالاول وليقوى مكان يقوى باعادة



اللام العلية لئلا يفهم عطفا على قوله وينسب لقرنه فيكون  
 ح من توابع الخرج لانه تعليل مستقل فهو معطوف على قوله الخرج  
 وتعليل مستقل لقوله وباعادة الجار في الجور كما ان قوله الخرج عليه  
 مستقل لقوله بتاكيد التصل بالمنفصل في الجور منسبته الى الجور  
 للمعطوف الجور المعطوف عليه الجور والمصدر هو هنا جار فاعله  
 وناصب لمفعوله بانضمام الجار متعلق بالمناسبة وقوله يقول  
 اي الجار الذي في المعطوف عليه بعينه اليه اي الى المعطوف الجور  
 كما في المعطوف عليه اي كما انظم الجار الى المعطوف عليه واعلم انه  
 يذكر الصفة مع انها من التوابع ايضا كما سبق من ان الضمير لا يوصف  
 ولا يوصف به ايا ما كان متصلا او منفصلا ولا عطفا ببيان  
 ايضا كما سبق في حكم الصفة في الارجح والمذح حكمه حكمه  
 ان الضمير لا يكون مبتدئا بعطفا ببيان وان كان ايضا من التوابع  
 ولهذا سكت عنهما المعطوف في حكم الموصوفين  
 يعني ان كل حكم يجب ثبوته للمعطوف عليه بالنظر الى نفسه يجب  
 ثبوته للمعطوف ايضا ليكون في العطف فائدة فيما يجوز له  
 اي للمعطوف عليه ويمتنع له من الاحوال بيان لما في قوله فيما  
 العارضة له اي الاحوال التي تعرضت للمعطوف عليه حيث لم يكن في  
 ذاته نظرا الى ما قبله اي الى عامله مثل ان يعرض له الرفع او  
 النصب او الجر او الى شيء قبله من كونه جملة ذات ضمير عائدية  
 مثل الذي قام ابوه وقعد اخوه زيد حيث لا يقال وهو وقعد  
 عمرو عطفا على قام ابوه بشرط ان لا يكون ما يقتضيه اذ في

الذي في المعطوف عليه يقتضي الاحوال متفيا اي متفيا في المعطوف  
 لانه اذا كان متفيا لم يكن المعطوف في حكم المعطوف عليه وانما قلنا  
 من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله احتراز عن الاحوال العا  
 العارضة له اي للمعطوف عليه من حيث نفسه ان نفس المعطوف  
 عليه كما ابدى يعني لا يلزم من كون المعطوف مبتدئا ان يكون لا  
 المعطوف عليه ايضا مبتدئا والاعراب اي لا يجب ان يكون للمعطوف  
 مورا اذا كان المعطوف عليه مورا المراد بالاعراب هو هنا ان يكون  
 مورا لا انواعه فان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما في حيث  
 فيها حيث يجب ان يكون المعطوف مرفوعا ومنصوبا ويح  
 يجوز اذا كان المعطوف عليه مورا باحدهما وهذا هو التعريف  
 يعني لا يجب ان يكون المعطوف معرفة عند كونه للمعطوف عليه معرفة  
 والتاكيد يعني اذا كان المعطوف عليه  
 نكرة لا يجب ان يكون المعطوف نكرة والافعال اي لا يلزم ان  
 يكون الثاني مفعولا ان كان الاول كذلك والتثنية والجمع يعني  
 لا يجب ان يكون المعطوف تثنية او جمعا عند كونه المعطوف  
 عليه مثنى او جموعا فان المعطوف فيها اي في هذه الاحوال  
 ليس في حكم المعطوف عليه كما قلنا في زيد سئل واحد منها وانما  
 قلنا بشرط ان لا يكون ما يقتضيه متفيا في المعطوف احتراز  
 عما اذا كان المعطوف معرفة باللام والمعطوف عليه منادى  
 مبني على الضم سواء كان معرفة بنفسه مثل يا زيد والجارث او  
 معرفة بالتاء مثل قلنا يا رجل والجارث او كان المعطوف عليه



اسم النقي الجنس مثل لارجل ولا غلام فان الحادث مثلا معطوف  
على الرجل مثلا وليس في حكمه اى في حكم الرجل من حيث تجرده من  
اللام لان الرجل في بارجل مجرد عن اللام واما الحادث فمحل به فلا يرد  
في حكمه من حيث التجرد فان ما ان لذب يقتضى تجرده عن اللام هو اى  
الشئ يقتضى اجتماع اللام وحرف النداء اذ ات التعريف واللاية  
اذ ات التعريف والاجتماع الذى للتعريف بلا فاصلة متمنع لانه يرد  
احد مما القوا لا محالة ويجب ان يبان الكلام عن اللغو وهو  
اجتماع اللام وحرف النداء مفقود في المعطوف فانه ليس فيه  
النداء حق يقتضى تجرده فان الهم اذا كان معروفا باللام يتمنع ذلك  
حرف النداء عليه لما قلنا اما غورب شاة وسخلة باللفظة اما  
ههنا كناية عن جواب عن سؤالا عن قول بشرط ان  
لا يكون ما يقتضيه منتفيا في المعطوف لا يخفى على من له قلب  
سعيد والى السمع وهو شاة بيد السخلة بفتح السين و  
سكون الخاء ولد من الغنم الضاؤون الغز الى اربعة اشهر  
ذكر كان او شئ وجمعه سخل وسخل في تقدير التثنية الفاء جوب  
اما الجار والمجرور خبر المبتدأ الذى هو غورب قصد به التبيين  
لان الضمير وان كان معرفة واما ضيف يكون ايضا معرفة لانه  
لم يقصد سخله معينة لان الاضافة المعنوية انما تفيد تعريف  
المضاف عند كون المضاف اليه معرفة اذ كانت للعدم واما ان كانت  
الجنس فلا تفيد كما سبق ولذا فسر الشاة بقوله اى رب شاة  
وسخلة لها او كقول عطف على محل قوله في تقدير التثنية لان سخله

سجاء عرفت وفع على انه خبر لان الضمير وان كان رجعا الى الشاة الا انه  
لا يكون معرفة كمن مرجعه كمن انما اذا كانت مرجع الضمير الى  
الغائب تكون يستعمل استعمال التثنية او لانه ليس يرجع الى  
الشاة المذكورة بل المراد منه الشاة المطلقة والمذكورة تكون  
قرينة لكون المراد منه شاة ما على تكرار الضمير الذى اضيف  
اليه السخلة كسيرة وجلا في تقدير رب شاة شى رجلا على الشدة  
لان الضمير مطلقا وضع معرفة وان كان غائبا وما يكون مخالفا  
لوضعه يكون شاة اى رب شاة وسخلة شاة يعنى كما قلنا الضمير  
المضاف اليه يكون رجعا الى شاة ما لا الى الشاة المذكورة سدا سابقا  
فهو يكون بمنزلة سخله شاة لا بمنزلة سخله هذه الشاة اى  
المذكورة سابقا لانه لفظ الضمير ان يرد به السابق بعينه لانه  
موضوع لذلك واما اذ كان عيان عن شئ لا بعينه كمن من  
جنس السابق يكون شاة ولذا قال على الشدة وكذا اى كلمة  
كالحكم المذكور سابقا المعطوف يكون في حكم المعطوف عليه الا  
ان هذا الحكم يختص ببعض المعطوف على ما اشار اليه الشار وما  
ذكره المعنى فى المتن يكون عاما فى احوال عارضة له اى المعطوف عليه  
بانظر الى نفس اى ذاته ووصفه وهو الى غيره اى غير نفسه اى  
ما قبله ان كان المعطوف مثل المعطوف عليه فى الافراد والتعريف  
يعنى اذ كان المعطوف مفردا معرفة كما ان المعطوف عليه كان  
مفردا معرفة يكون المعطوف في حكم المعطوف عليه فلذا اى لارجل  
ان المعطوف في حكم المعطوف عليه في تلك الاحوال بشرط اتحادهما











طير انه سبب العطف فيهم اجتمع القريب بالطيران الا انه يفر  
تقديم الطيران وتوقيب العطف الذباب والثالث من تلك الاجور  
ان يكون في مجرد العطف كونهما واحدا من حروفه السببية او يفرهم  
منها سببية للوجه الاول للوجه الثاني كونهما متعلقا في سببية  
ايضا فيقدر الضمير في الجملة العطفية ليوضح العطف لما عرفت ان  
الفاعل والعطف والمعنى ان معنى هذا القول على تقدير كونه الفاعل  
لمجرد العطف الذي يطير فيفرض ان يرفع في سببية او بسبب طير  
الذباب فالاول من هذه الثلثة بالخطاب الثاني لان في الطرفين الفاعل  
احد معنى العطف في الاول ومعنى السببية فربما في الثالث ولما  
في الجواب الثاني رعاية كلا المعنيين واعطاء لكل ذي حق حقه  
فكان اولي ويمكن عطف على غيرهم يعني ان يكون الفاعل والعطف  
بلا فرفهم السببية فيقدر الضمير الرجوع الى الموصول ليصح العطف  
بما ضافة مضمون الطيران اليه متعلقا بالمعطوف ولذا قال ان  
يقدر ضمير المعطوف الضمير راجع الى الموصول الذي يطير فيفرض  
زيد يطير انه الذباب **والثاني** اذا وقع العطف في اشارة  
الى ان الفعل مبني للفعول وناصب ما يمكن فيه راجع الى مصدر  
على تعيين معنى الايقاع على نوال قولك وقد حيل بين العبد و  
النشر وان اذ وقع الحيلولة بناء مفعول للنشر لعدم متعلق  
للمار به لانه ليس المراد العطف على نفس العاملين بل المراد  
الا عطف على محوليهما لان المحولين لا يعطفان على عاملين بل على  
محوليهما قال منى وقيل منصوب على المصدرية ان عطف عطفنا

او وقع العطف ايقاعا مبنيا والاول وجود وجود  
قد مضاف لانه لا يبنى الحكم على المحذور مبرا عما يبنى على الموجود بان  
متعلق بقوله او وقع عطف **الثاني** على محوليهما بما طاف ولعد  
مختلفين كانا في الاعراب كالمنصوب والرفع او متفقين فيه  
كقولك ان زيدا ضرب غلامه وبكر اخوه في الاول وقولك ان  
زيدا ضرب بكره وبكر خالد في الثاني تأمل وقال بعض شارحي  
الكتاب ان شارحي هذا الكتاب لانه الباب لان الباب يوزن العبد  
ب الشئ اذا كان بهم جنس او شارحي السمي بالباب ان كان لهم  
كتاب حيث قال اذا عطف شيان على محول عاملين مختلفين لم  
يصح مطلقا عند سببية الاظهر عند ان العطف صريحا في هذا  
البحث المطلقا محمول على معناه اللغوي كما سبق ان العطف في اللغة  
الامالة او امالة الاسمين نحو العاملين بان يجعلوا في الاسمان محوليهما  
بحرف العطف الواحد ورد هذان المعنيان كلاهما بان جعل العطف  
الغوي اللغوي وجعل على صفة البناء المحذوف تكلف بارد والظاهر  
والاول ما ذهب اليه اكثر وهو قول الشر واكثر الشارحين  
على ان المعنى الجار والمجرور خبر لقوله واكثر الشارحين ان معنى  
قول المصدر وهو ان عطف على محول عاملين لخروج عن تكلف اللغوي  
والمصدر ويتعلق ايضا بالباب بالشرط بلا تكلف ويبقى العطف  
على معناه الاصطلاحي وانما قال على محول عاملين بناء على ما ذهب  
اليه اكثر الشارحين وفيه اشارة على انه الاول عند الشر اعل محول  
عامل واحد اي ولم يقل واذا عطف على محول عامل واحد فانه





انه هذا القول جائز اتفاقا لان حرف العطف انما وضعت لان تقوم  
 مقام العامل الواحد وتشتبه به للاختصاص في اللفظ لان  
 قولك جالس زيد وعمر واصلا جانبا في خبر جالس وعمر فالفعل  
 الثاني واقية مقام حرف العطف للاختصاص فيه ولما فاداة معنى  
 من الجمع والتعقيب والمهلة وغير ذلك نحو ضرب زيد وعمر وابكر  
 خالد وظننت زيدا قائما وعمر قائما زيد عمر بكر فاضلا وبكر كرم  
 محمد كريما وان زيدا قائم وعمر اذ احب ومنا بزيد قائما وبكر قاعد  
 غير ذلك والاعلى الكثر ولم يقل على محمول عدل اكثر من اثنين  
 فانما هذا العطف لا خلافا في امتناعه لان حرف الواحد لا يجوز  
 لا يتقوى ان يقوم مقام العوامل وينوب عنه فظهر ان هذا  
 البحث على ثلثة اقسام قسم يحوز بالاتفاق وهو العطف على  
 مجزوءات ثلثة محمولات عامل وقسم لا يحوز بالاتفاق وهو العطف  
 على محمولات عوامل ثلثة او اكثر وقسم يختلف فيه وهو العطف  
 على محمول عوامل مختلفة اي غير متحدتين ذاتا وعملا وذلك  
 اكون الابان يكون العامل الثاني غير عين العامل الاول وذلك ان  
 مختلفين كما في ارفع رقيم من يستوهم ان مثل ضرب زيد وعمر  
 وبكر خالد وان زيدا قائم وعمر قاعد من هذا الباب اي من باب  
 العطف على محمولين لثمة العامل فيه فاعلم ان ليس منه  
 لعدم تعدد العامل فيه في الحقيقة ان العامل في هذا المثال وامثاله هو  
 العامل الاول فقط والعامل الثاني تأكيد له لان العامل الثاني اذا  
 كان على لفظ الاول كلاهما صالحين للعمل ولا يجوز عاملا في محمول

نحو

وايضا يقال ان هذا من مثل ضرب

في جمع الاول سبقه ويكون الثاني تأكيد له من غير ان يكون له دخل  
 في العمل لا يكون هذا من باب التنازع لان في التنازع يشترط ان  
 يكون من غير الاول وان يكون بالعطف وههنا ليس كذلك  
 ذلك العطف اي العطف المختلف فيه مبتدأ كما وقع خبره ظاهرا  
 الثاني للحقيقة في قوله ان قول العرب ما لفظه ما هذه التباينة  
 ليس هو سواد كالمذكر مضاف اليه لئلا يغير منصرف وهي الشونين  
 بالضم والفتح للجنة السوداء ويقال لهم له بالتركى قروجه اوت في  
 الحديث الشونين فيه وواو من كل داء الاسماء الموت وكان  
 علي رضي الله عنه يستعملها في كل داء وبصية حتى في الرمد يعني اذا  
 رمطينه اكلها بها فبراد من ساعته كذا في شرح شريعة الاسلام ثم  
 خبره والابيضاء ولفظة لاهنها فانه عطية فيه بيضاء على سودا  
 والعامل فيه كل وشجرة على شجرة والعامل في مائة لثة لتأكيد النفي  
 مثل قولك ما زيدا قائما ولا عمر واقفا وبيضاء بالمذكر وهي الفضة  
 الخالصة غير منصرف عطف على سواد الاعمال في كل شجرة وهي  
 ههنا الكفاة البيضاء التي يقال لها شجرة الارض والمراد ايضا بقوله  
 بيضاء الشيء الابيض اي ولا شيء ابيض يوشح الارض وهي  
 معطوفة على محمول الذي هو خبرها وههنا العامل لفظ ما و  
 كل وقد عطف على محمول الثاني الاول وعلى محمول الاول الثاني  
 بحرف واحد كما وقع في قول الشاعر وهو ابو ذؤيب  
 الهز في الاكهار والتوبيخ وهو راجع الى القولان المسؤل  
 عندهما ما يليها وكل منصوب بمفعول اول وامر مضاف اليه لئلا



البيت الابن وورد قد اصله تنويعا للمعنى في كل الاستعمالات  
 من الافكار يندرج كل فعل تحسبي والى افعال علم وامر او منفعل  
 الثاني وثاني معطوف على امر او امر على من الثاني والثالث لا يكونان في البيت

وتحسين فعل متاع معلوم وفاعله ياء المتكلم وقد وقع مفعول  
 واما مفعول ثان لم اي تحسين كل امر او امر على ان يتبين ان كل  
 ما هو في شكل الرجل رجلا وليس كذلك لان كل ما هو في شكل رجل  
 ليس رجلا واما بالجر عطف على امر الاول الذي هو مضاف اليه لكل  
 فو قد فعل متاع مبنى الفاعل اصله تنويع قد حذف احد المتعينين  
 كما في قوله واما تانظري للكله اصله تنظري والكله صفة للثاني  
 بالليل الباهية الغريبة كالباء في قوله جليست السجدة نازا بالصب  
 عطف على المفعول الثاني لتحسين وقد عطف في هذا البيت  
 معمولان على معمولين عاملين مختلفين وتماثل وتحسين بعاطف  
 واحد ولو لم يكن مثل هذا العطف لما اختصا الشعر الفصيح  
 فهذا العطف اي عطف معمولين على معمولين عاملين مختلفين و  
 ان كان جائزا بحسب الظاهر ان مقتضى ان المتباررين من قول العرب  
 وقول الشاعر لكنه اي الا ان هذا العطف لم يوجب عند الجمهور اي  
 عند اكثر النحاة حذف بحسب الحقيقة اي بمقتضى وقوع  
 حرف العطف لان وضعه ليس الا لان يقوم مقام عامل واحد  
 لان الحرف الواحد من حروف العطف لم تقو اي لم يقدر لضعفه  
 وكونه حرفا ان يقوم مقام عاملين مختلفين خلاف للمعربين  
 ان الضم خالف الجمهور في تجويز هذا العطف خلافا فانه  
 اي الضم يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة والواقع لان  
 حرف العطف لما كان بياضا وصحوا ليس الا للزيادة عن  
 العامل اختصارا جان ان ينوب متاب عاملين مختلفين كما

جانا ينوب متاب عامل واحد لا يجوز متاب اكثر من عاملين  
 عنده ايضا لزوم التسلسل ولانه لا يبلغ من ضعفه ان يقوم  
 مقام العامل كما جان الى العطف المذكور عندهم بحسب الصورة  
 عنده ايضا ولا يقول عطف على خبر ان في فانه وهو قوله يجوز  
 او حال من فاعله لان الضارع للمعنى يجوز ان يكون حالا بالواو  
 الضمير الامثلة الواردة من العرب كالمثال الاول ومن شعرا وال  
 العرب كالمثال الثاني عليها اي على صورة العطف على معمول  
 عاملين مختلفين بحسب الظن ولا يقتضيان الضم عطف على  
 قوله ولا يقول او يجوز او حال بعد حال اي العطف المجوز عند  
 على صورة التماثل وهو الصورة الآتية في المتن كما اقتصر الجمهور  
 عليها بل يوجبها اي يوجب الفرق بين العطف المذكور صورة التماثل  
 ويخبرها اي غير صورة التماثل وعدم جواز مبتدأ فيه ابتداء  
 الى ان الاستثانة تصل الى انه ابتداء من عموم الاحوال المتعلق  
 بقوله لم يجوز مع تقييده بخلاف الفرق ذلك العطف مع خلاف  
 الفرق جان اي وقع خبره في جميع المواد والامثلة عند الجمهور  
 غير سبويه ثاني تقديم الجان على نحو في الدار زيد والمجوزة بضم  
 الحاء تكون الجيم عرب والافى تقديم الناصب على الجان نحو ان  
 في الدار زيد وفي الحجرة عمر واما جان هذا سما عا عند الكوفيين  
 فلان العامل في هذا هو الطرف كما ان الطرف وهو لفظ في عامل  
 في الدار فيكون هذا من قبيل العطف على معمول عامل واحد  
 والمثال الثاني يجوز عليه لانه فرعه واما عند البصريين فلا لانه



لما لم ينظر العامل المعنوي كان كالعدم فكانت كانه كان عطفا على  
 معمول عامل واحد مع انه يحتمل ان يكون من مذهبهم مذهب الكوفيين  
 في هذا المثال ولذا اذا قدم زيد على الطرف وقيل زيد في الدار لم  
 يحذف عند ضم ايضا والمثال الثاني لمحذف عليه كالمبق يعني الثاني هو  
 تقديم الجوز وتأخير المرفوع كما في الصورة الاولى وتأخير  
 المنصوب كما في الصورة الثانية لمجئته في كلامهم اي تكون  
 مثل هذا العطف في كلام العرب فوقع فيه سماعي واقتصر الجواز  
 اي جواز العطف في هاتين الصورتين على صورة السماع بحيث  
 لا يتجاوز عنها بان يقاس عليها غيرهما لان ما خالف لقياسي يقتضيه  
 على مريد السماع وهو ما تقدم فيه الجوز مع تأخير المرفوع او المنصوب  
 والعطف على معمولي العاملين مطلقا خلافا لاصل فاذا اطر في  
 صورة معينة يفتقر عليها ولم يقس عليها غيرهما **حذف**  
**ليسيوي** يعني خالف سيبويه للمعروف في صورة السماع والفرد  
 مطلقا في عدم تعيين مثل هذا العطف فانه اي سيبويه لا يجوز هذا  
 العطف اي في صورة تقديم الجوز وتأخير المرفوع او المنصوب  
 كما جوزه الجوز اعتمادا على السماع بحسب الحقيقة وان كان  
 بحسب الظاهر جائزه في هذه الصورة اي المذكورة انفا التي  
 جوزه الجوز ايضا كما لا يجوز الصور التي جوزها الفرقة  
 لخالف الجوز للعدله المذكورة ههناك وهو قول سلطان الخواري  
 لم يقوان الجوز يقوم مقام العاملين بل يحلها اي يحل سيبويه  
 الصورة التي جوزها الجوز والفرقة ايضا على حذف المضاف

الى الجان وكان اصل قولهم مائل سودا وتمر ولا محل بيضاء  
 شجرة واصل قوله لعل ام تحبين وكل نازتوقد بالليل نازا  
 واصل قوله في الدار زيد وفي الحجرة عمرو وان في الدار زيد وفي  
 الحجرة عمرو حذف الجان في اكل اختها او اكتفيا بما ذكر في  
 المعلوم عليه فقد ذهب سيبويه الى حذف الجان وابقاء المضاف اليه  
 اي الجوز على غير الاول وهو كثير كما في قوله تعالى **تسألون**  
**به** والاحكام بالحجرة على تقدير وبالاحكام وعلى قول الشاعر  
 فاذهب فما بك والايام على تقدير وبوالايام وبما في حذف مرفوع  
 القسم مثل قول الخالقي الله بالحجرة على تقدير والله وغير  
 ذلك مما لا يحصى في كلامهم ونحوه يردون عرض الحياة التي  
 والله يريد الاخرة كما جاء ذكر المضاف في بعض الفقرة اي عرض  
 الاخرة لان الفقرة يرجع بعضها بعضها فاعلم ان في هذا العطف  
 يعني العطف على معمولي عاملين مختلفين ثلثة مذاهب احدها  
 احدها جائز مطلقا سيبويه سماعا او قياسا وهو مذهب  
 الفرقة وتاثيرا غير جائز مطلقا سودا كان قياسا او سماعا بل  
 للسمع مطلقا حذف الجان وابقا الجوز على حاله وهو مذهب  
 سيبويه وثالثها يقتصر على صورة السماع وفي غيرها يقول  
 بحذف الجان وهو مذهب الجوز والحق في هذه المذاهب  
 الثلثة مذهب سيبويه لان الحق الغير العوامل الضعيف لا  
 يقدر ان يقوم مقام العاملين القويين **التاكيد** اقامتها  
 من اكروا مائلا واولى من وكروا معنا هم الغلة ولحد



وهو التحقيق او زده عقيب العطف لان في التاكيد اللفظي  
 حرف العطف لتأكيد المصوق نحو والديتم والله وكقولنا  
 كلاما يعلمون ثم كلاما يعلمون **تابع** جنس يشتمل الى  
 التوليد كلها **فقد** اي حاله وشانه عند السامع  
 يعني في ذهن السامع يعني يجعل ذلك التابع حاله اي حال  
 المتبوع ثابتا مقرونا عنده او في ذهن السامع اي يجعله  
 متحققا بحيث لا يظن به غير يعني كان محتملا عنده فلما  
 اكتمل الاحتمال او نحو تقرب في **الشيء** وتعلق بقوله يقرب او  
 في كونه في المتبوع منسوبا مثل قوله عليا سلامه اتماما  
 لكلمة بغير اذن مؤلاها لتكلمها باطل باطل او منسوبا  
 اليه مثل قطع الامر نفسه او جاد في زيد بد فثبت عنده  
 اد عند السامع وتحقيق ان المنسوب كالمثال الاول او النسب  
 اليه كالمثال الثاني في هذه النسبتين النسب المذكورة في  
 التعريف هو المتبوع لا غير لان المراد من التاكيد على ما فهم  
 من تعريفه ومن معناه اللغوي انما هو تقرب المتبوع وتقر  
 بتحقيقه وازالة احتمال عند السامع لا التابع لان مقرب و  
 محقق وذلك يشير الى فائدة احدها اما الدفع فهو  
 ضير والغفلة عن السامع حين كونه غافلا عن النسبة في  
 اذا لم يذكر لم يفهم فلدفع غفلة وايضا في التبيين في كذا  
 يقال جاد في زيد نفسه او يوقيل قتيلا او ثانيا في دفع ظنه  
 اي ظن السامع بالمكلم الغلط في كلامه فيؤكد المتكلم

لرفع ظن السامع في حق الغلط والخطاء وذلك الدفع اي ما ورد  
 من الدفعاين يكون بتكرير اللفظ اي لا يكون الا بتكرير اللفظ  
 المنسوب ان كان ظنه او الغفلة فيه فقط نحو ضرب ضرب  
 وهذا مجرد تمثيل لان البحث في اللفظ او اشارة الى ان التاكيد  
 يحذف في الافعال ايضا وان كان البحث في اللفظ يد لعل قوله  
 ويجري اي التاكيد مطلقا في اللفظ لا في اللفظ كلها او بتكرير  
 لفظ المنسوب ان كان كل واحد من الظن والغفلة فيه فقط  
 مثل ضرب زيد او بتكرير لفظهما جميعا ان كان الظن او  
 الغفلة فيهما جميعا مثل ضرب ضرب زيد او ثانيا في دفع  
 ظن السامع به اي مكلمه نحو اي ظن السامع ان المكلم  
 اراد بهذا اللفظ المعنى المجازي الحقيقي لا يقال نحو في  
 كلامه اي تكلم بالمجاز لان الحقيقة وذلك على قسمين اما ان  
 يكون بظنه في المنسوب نحو قولك زيد قتيلا لان لما قيل  
 قتيلا تبادر الى فهم السامع ان المراد منه الضرب فاكنه بقوله  
 قتيلا دفعوا لتوهم السامع ان يريد التكلم بالقتل معناه المجازي  
 الحقيقي وهو الضرب الشديد لان القتل لما كان محظورا  
 مشربا تبادر الى فهم السامع ان المراد المجازي المعنى المجازي و  
 هو التناديب بالضرب الشديد بعلاقة الدلائل لمجمل على  
 الصلح وقيل المجاز هو الغفلة من قبل الاستعارة او المجاز المرسل  
 فيجب ان يبين توجه السامع هذا المعنى ايضا بتكرير اللفظ اي لفظ النسب  
 حتى لا يبقى للسامع شك واعتذار في ارادة المعنى الحقيقي اي وان



لشكلم لا يريد بهذا اللفظ المعنى الحقيقي قطعا وهذا الموت بسبب  
 الغير او اما ان يكون في المنسوب اليه فانه اي الشان ربما اي كثير  
 اما ينسب الفعل الى شيء والمراد والمحال ان المراد منه نسبة الى نسبة  
 الفعل الى بعض متعلقاته كما في الاعمال النسوبة الى السلاطين  
 والامراء والى من يلحق بهم لانهم كثيرا ما يجعلون الامور الى  
 من يتبعهم مثل قوله تعالى يذبح ابنائهم مع ان التذبيح ليس  
 بقائم وبني الامير المدينة مع ان البناء فعل العلة كما في  
 قطع الامير النص فانه يتوهم ان القطع ليس بقائم بل مع من  
 امر الامير ولكن لئلا يجهل بحال بعلاقة الاميرية اي قطع  
 بامر فيجب ان حين توهم السامع هذا المعنى تكرير لغير  
 اليه لدفع توهم السامع لفظا اي حال كذا المنسوب اليه  
 كما ملاحظ في تكرير فالحاجح ليس الا في النسبة فقط كما  
 في قولك اثبت الربيع البقل فتقول قطع الامير الامير او نفسه  
 لا من يقوم مقامه خوفا من زيد فانه اذا قيل ضرب زيد بزيد  
 تكرير لفظ المنسوب اليه يتوهم ان النسبة حقيقة والفاعل هو زيد  
 او مجازية والفاعل غير زيد واذا قيل ضرب زيد بزيد يعلم ان  
 النسبة حقيقة والفاعل هو زيد اي ضرب زيد لا من يقوم  
 مقامه بمن امره بالضرب حتى يكون التناد اليه مجازيا  
 بعلاقة الاميرية او تكريره عطف على قوله تكرار المنسوب اليه  
 اي فيجب مع تكرير المنسوب اليه مع وزا لا يكون بالنفس  
 والعين بشرط ان يغاف الى ضربه خوفا من زيد نفسه او

عينه فيكون التناد ايضا حقيقيا او في الشمول اي التاكيد  
 الا مطلقا في شمان الاول ما يقرب من المتبوع في النسبة لنادية  
 او غيرها بالتفصيل الذي ذكرناه او الثاني ما يقرب من المتبوع ايضا  
 لكن في شمول المتبوع افراده يعني شمول الامر المنسوب الى المتبوع  
 بحيث لم يشذ فرد منها مثل قولك جاني القوم كلهم فان التاكيد  
 بكلهم افاد شمول الجميع افراد القوم جميعا ووقع الجمع منهم  
 والتاكيد باجمعين افاد ان الجميع صند منهم دفعة الى التعليل  
 بعد افادة شمول الافراد فقولنا السامع بالمشكك نحو  
 اي ككلمة بالبحان لا في نفس النسبة لئلا يعطى على قوله في  
 شمول المتبوع يعني ان هذا النوع من التاكيد لا يقرب شيئا  
 في نفس المنسوب من دفع ضرر الغفلة عن السامع ووقع  
 ظنه بالمشكك بل لا يقرب الا في شموله اي المتبوع يعني الامر  
 المنسوب الى المتبوع لا افراده والشمول لا يكون الا في المنسوب  
 اليه فانه لو الشان كثيرا منصوب على الظن او على المصدرية  
 ولفظ ما صفة له قد سبق غير مرة ينسب الفعل لنادية او  
 غير لنادية الى جميع افراد المنسوب اليه كقولك زيد قتل بنوا  
 فلان مع ان القتل لم يصدر من الامن واحد منهم مع انه يراد النسبة  
 الى نسبة الفعل الى بعض افراد كالمثال المذكور فيندفع  
 هذا الوهم كذكر كل مثل اشترى العبد بطة وقرئت الصحيفة كلها  
 واجمع مثل اشترى العبد اجمع اي دفعة لا متفرقا واخوانه  
 اذ اخوانه كل اخوانه مثل كلهم وكلهم وكلهم وابتع



واصبح وتشتبهين وجعفر من مذكرا او مؤنثا وكلاهما مثل  
 جانبي الذين كلاهما وثلاثتهم واربعتهم مثل جانبي القوم  
 اثلاثتهم واربعتهم حين كون السامع عالما بان الجائدين  
 ثلثة او اربعة لان اذا اريد تعيين العدد باعتبار النسبة بها  
 يضاف العدد على التوضيح المتبوع وذلك لان الثلثة وما فوقها  
 ولا يؤكدها الا بعد ان يعرف المخاطب كنية الجائدين قبل ذكر  
 التاكيد والالتزم بكون التاكيد كذا في الكسبي وتخرجها فلهذا  
 تقرير المتبوع في النسبة او الشمول هو الغرض من جميع  
 الفاظ التاكيد فالتعريف جامع لا فراه واذا عرفت هذا  
 الى كونه جامعا لا فراه فتعقد في بيان فوائد القيد قوله  
 تابع جنس يشمل التوابع غيرها واخرج المص الصفة و  
 العطف بالحرف والبدل عن حد التاكيد بقوله متعلق ما  
 اخرج يفهم من المتبوع واما البدل اي اما خروج البدل  
 والعطف بالحرف فخطا خبر وجهه انما اخرج الحرف  
 العطف فلانه لما كان واللا والاعلى معنى غير ما دل عليه المعقود  
 عليه في مثل جانبي زيد وعمرو ولم يكن فيه تقرير والشمول  
 لافي النسبة ولا في غيرها واما البدل فلانه لما كان المقيد  
 في الكلام الثاني والاو لم يوطئه له كان الاول كعدمه فله  
 يوجد فيه تقرير ايضا وان كان يدل على الثاني مدلول  
 الاول كما في بدل الكل ولان التقرير مبني على ان يكون التابع  
 والمتبوع كلاهما مقصودين في النسبة الا ان التابع مقصود

وبدل الثاني على ما يدل عليه وهذا المعنى مفقود في البدل واما  
 الصفة فلان وضعها للدلالة على معنى متبوعها دون التقرير  
 سواء كانت في التكرار او المعارف على ما يدل عليه وافادتها الى  
 افادة الصفة توضيح متبوعها في بعض المواضع كما اذا كان معرفة  
 ليست بالوضع والتوضيح فيه ليس الالعاد من الاستعمال فلا  
 يكون الصفة لتقرير موصوفها لافي النسبة ولا في الشمول واما  
 عطف البيان فهو التوضيح متبوعه كالصفة الموصوفة فهو  
 يقرر متبوعه ويحققه لكن لا اي لا يحقق ولا يقرر امر المتبوع في  
 النسبة والشمول بل انما يقرر نفسه وذاته سواء كانت متروبا  
 اليه مثل قسم الله ابو حفص عمر فان عمر يقرر ويحقق  
 امر اي حفص مع قطع النظر عن النسبة او لم يكن مثل زيد  
 ابو عبد الله او ابو عبد الله زيد هذا الذي بيان فوائد القيد  
 وحاصل ما ذكره المص في شرحه على الحاقه وهو اي التاكيد في  
 لفظ مختص بالمعارف اذ لا يقال جانبي رجل لاجل عدم الفائدة  
 فيه الا في الحكم به مثل زيد قائم قائم ومثل ضرب ضرب زيد اي متبوع  
 اللفظ يسمى لفظيا لان نفس اللفظ حصوله من تكرير  
 اللفظ اي لفظ المتبوع ومعنوي وهذا ايضا مختص بالمعارف  
 مطلقا عند البصريين ونفسه وعينه من عند الكوفيين اي متبوع  
 الى المعنى حصوله من ملاخضة المعنى الى اللفظ وجبه لخصراته  
 لا يخ اي لا يخلو انما ان يكون الثاني عين الاول في اللفظ او لا  
 فان كان الاول فهو التاكيد اللفظي وان كان الثاني فهو التاكيد المعنوي



وسمي معنويا لانه لا يقرب الى المعنى فاللفظي الذي هو قسم  
 منه اي مطلق التاكيد تكريرا للفظ الاول اي مكررا للفظ الاول  
 فيه اشارة الى ان المصدر وهو التكرير مبني للمفعول كالخلق  
 بمعنى المخلوق ومضاف الى ما يقوم مقام الفاعل ومعه  
 اي معاد اللفظ الاول عطف تفسير حقيقة تميز نحو جاءني زيد  
 وريت زيد زيدا وموت زيد زيدا وحكما كما اذا وقع الضمير  
 المنفصل تأكيد للتشمل سواء كان مفعولا مستكنا نحو زيد  
ضرب او بارز نحو ضربت انت ضربت انت او منصوبا نحو  
ضربتك يا كذا وضربه اياه فان ذلك اي مثل هذا لا يشك  
 في حكم تكريرا للفظ اي اللفظ المتبع وان كان الثاني بخلاف الاول  
 لفظا لان لفظ الضمير المتصل غير لفظ الضمير اذا انضمت  
 ضرورة الاتصال في الاول وضرورة الانفصال في الثاني ذوي  
الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره اي اللفظ الاول حكمه حال كونه  
 متصلا لانه لا يجوز اتصال الثاني ولا منفصلا لان الاول  
 مع كونه متصلا بلا مانع منه لا يجوز انفصاله وان انفرد  
 جعل الاول متصلا والثاني منفصلا يقرب الامكان ويجري  
 اي التكرير مطلقا الاصطلاحي واللفظي فيصير قوله في الالفاد  
 كلها على عموم التكرير اي لا يجري التكرير الذي هو التاكيد  
 الاصطلاحي وهو ما عرفت للص جعل الضمير المستكن في جري  
 واجعا الى التكرير مطلقا في قوله في الالفاد كلها على عموم لان  
 التاكيد الاصطلاحي لا يجري في الالفاد كلها بل يختص في الاسماء

فقط سواء كانت تلك الالفاد اسما لفظيا او معنويا امثلا في  
 زيد زيد او جاءني زيد نفسه او افعالا مثل ضرب ضرب زيد  
 عمرا او صرفا مثل ان زيد قائم او جملا اما المهمة نحو زيد  
 قائم زيد قائم او فعلية مثل ضرب زيد ضرب زيد او مركبات  
 تقييدية اي غير لينة سواء كانت اضافية او غيرهما مثل  
 غلام زيد غلام زيد او بعلبك بعلبك او غير ذلك المذكور  
 الا ان المظهر يؤكد بالمظهر لا بالضمير لان التاكيد مكمل للاول  
 والمقصود هو الاول والآخر اقوى من المظهر لانه اقرب  
 ولا يثبت ان يكون للكلمة اقوى من المقصود فلم يجوز ذهب  
 زيد وهو وان كان عكس نحو ما ذهب الالفاد زيد والمظهر  
 يؤكد بالضمير والمظهر مثل قوله تعالى اسكن انت وضربت  
 انت وانا ولا يبعد ارجاع الضمير المستكن في جري  
الى التاكيد اللفظي الاصطلاحي اي ويجري التاكيد اللفظي الاصطلاحي  
 بقرينة المقام بان المناسب بالمقام ليس الالفاد التفسير لان  
 البحث في التاكيد اللفظي لافي مطلق التكرير وان كان المعنى الاول  
 افيد وتخصيرا الالفاد بالاسماء عطف على ارجاع الضمير اي ولا  
 بعد ان يكون المراد من الالفاد الاسماء خاصة بعلاقة الجزئية  
 ويكون التاكيد ايضا كلها تأكيد لما هو المراد والمعنى ويجري  
 التاكيد اللفظي الاصطلاحي في الاسماء كلها فيكون المقصود من  
 هذا التعيين ان يذكر الالفاد العامة لغير المراد عدم اختصاص  
 ان يكون التاكيد اللفظي الاصطلاحي مخصوصا بالالفاد حصرة



من الاسم بل يحرف في أي كاسم كان لأنه قال في الأسماء لتوهم  
اختصاصه ببعض الأسماء كما لغتوى فعبارة باللفظ  
عام لا يتوهم لمقصود كال تأكيد للمعنى **والتأكيد**  
**المعنى يختص بالفاظ مخصوصة** أي معدودة لأن كون  
الشيء محصورا يستلزم العدد **والحد** أي مبتدأ أي الفاظ  
المحصورة ثمانية وتنقسم ثلثة أقساما يؤكد به المشي خا  
وهو كلاً مضافاً إلى مضمرة وما يؤكد به الجمع بحسب الأفراد  
وهو كلاً واجم واتباعه وما يؤكد به الجمع والمفرد و  
المشني والجمع والمذكر والمؤنث وهو النفس والعين **نفس**  
**وعينه** وقد نزل الباء فيهما فيقال جاءني بنفسي وعينه  
**كلامها وكلها واجم والجمع والاتباع** **وابصع** هذا المجموع  
مثل السجيات خل وعل وماء بالصاد المهملة وقيل بالثاء  
المجربة والغة الفصح أن يكون ابصع بالصاد المهملة قيل  
لأن معنى لهنه الكلمات الثلاث وهي اكبت واتبع وابصع في  
حال الأفراد أي عند عدم كونها تأكيداً بل تذكر مفردة مثل حسن  
**بسن** لأنهما لا معنى لهما عند انفرادهما وعدم كونهما  
صفة وهذا غير صحيح لأنهما إذا لم تكن لهما معنى تكون من  
الالفاظ المهملة فلا معنى لذكرهما في باب التأكيد إلا أن يقال  
ذكرت فيه لكونها بمعنى اجمع فتكون تابعة لهما وقيل التبع  
مشتق من حول كشيء أي تام لأنه يقال في عليه حول كشيء  
أي تام من باب فتح فتكون ح اكبت بمعنى اتم لأن التبع هو

التام وابصع بالصاد المهملة من بضع الحرق أي سبال و  
اجتمع لأن البضع الاجتماع يقال بضع الماء في بقرة الجبل أي اجتمع  
فيها وباب فتح أيضاً وابصع بالصاد المهملة مشتق من بضع  
أي زوى قشيق من باب علم من الزنى وهو ضد العطش  
لأن الرواية من باب ضرب فتح أيضاً واتبع من البتع وهو  
طول العنق كالابل مع شدة مفردة أهم مكان من غرض يفتر  
من باب ضرب وهو مكان غرض فيه العنق وهو لا ينصب  
بحسب الحقيقة إلا في الأبل وفي غنم لا يكون الأعلى سيل الجان  
لأن المفردة في الحقيقة موضع يضع موضع عليها القديم وقت  
الركوب ولزاحص بالابل ويمكن اشتباهاً بالخارج من كناية  
**خفية لا تترك** إلا التام التام ولا يتركها إلا الألف  
**وكيما** باین هذا المعاني الوصفية اللغوية واین معناها  
التأكيد بالتأمل الصادق والعقل الناقد والذهن الناقب  
قيل لاشتمال كل منهما على خروج من النقصان وعلى تمام يتكلم  
العموم المستلزم بتمام النسبة أما اكبت فلان معناه التمام  
ومعناه التأكيد العموم وهو التمام للأفراد والأجزاء  
الممكنة بينهما وأما ابصع فلان معناه الرق وهو شرب الماء  
على وجه التمام ومعناه التأكيد العموم وهو تمام الأفراد والأجزاء  
الممكنة بينهما فاما ابصع فلان معناه  
السيلان والاجتماع لما عرفت ومعناه التأكيد العموم  
هو السيلان أيضاً عام ومبسط وأما ااتبع فلان معنا



الطول مع الشدة ومعناه التأكيد أيضا قوي عام وله طول  
فوجدنا البناء سبعة عشرها ولما فرغ من تعداد الفاظ التأكيد  
المعنى أراد أن يفصلها فقال مصدا بالفاء فقال **فأقول** إن  
على سبيل التغليب جمعها في فصل واحد كقولهم متحد بين في  
المعنى لأن معنى المعين الذات والنفس أيضا كذلك وال  
الاعتمال في الأفراد والتشبيه والجمع والتذكير والتأنيث  
وان اختلفا لفظا أي النفس والعين **يعني** أي يعان  
على الواحد والمثنى والجمع والتذكير والمؤنث يعني يؤكد أن كل  
واحد من هذه الأمور الخمسة بصيغتها وضميرها **باختلاف**  
**صيغتها** أي صيغة النفس والعين أفرادا يتميز بوحده  
تثنية وجمع **و** اختلاف ضميرها العائد إلى المتبوع **و**  
المؤكد بفتح الهمزة **تقول** جاء في زيد **نفسه** أو **عينه** في  
المذكور الواحد يعني إذا كان متبوعه هو مذكرا واحدا **وتقول**  
جاءتني **نفسه** باختلاف الضمير وحده في المؤنث  
أي الواحدة يعني إذا كان متبوعه مؤنثا واحدا **وتقول** جاءني  
الذين أو الهندان **نفسهما** باختلاف الصيغة والضمير  
معاً بإيراد صيغة الجمع في تشبيه المذكور والمؤنث وهذا  
أصل في كل ما يضاف إلى ضمير التشبيه لاتصال التام بين  
المضاف والمضاف إليه كمرأته اجتماع الشئين المتحددين يعني  
فوجب أن يكون المضاف جمعا ليتفان لفظهما وإن كان  
معناها متحد أيضا مثل قولنا فقد صفت قلوبكما

في موضع قلبا فلا يجوز نفاها وهي ابن كيسان عن  
بعض العرب نفاها وعيناها موضع أنفسهما وعينها  
اعتبار الثغائر المضاف والمضاف إليه لفظا وإن اختلفا معنى **و**  
جاء في القوم **نفسهم** باختلاف الضمير وحده في الجمع المذكور العاقل  
يعني إذا كان المتبوع جمعا مؤنثا عاقل كان أو غير عاقل **و**  
غير العاقل من المذكور يعني إذا كان المتبوع المؤنث جمعا مذكرا  
غير عاقل يؤكد بالتاء الجارية في الجمع المؤنث العاقل **وتقول**  
**نفسه** الأفراس **نفسه** لأن غير العاقل من المذكور  
جاء مجرى المؤنث لقصد مثل **والثاني** كما سمي المصدا  
النفس والعين أولي تغليب في الذكر في الأول لأن في الذات  
لأنه غير المتبوع يقال له الأول والمسبق بواحد الثاني  
وبالاشئين الثالث فغلب ما هو المذكور أو لا علم  
هو المذكور ثانيا الشرفه لتقدمه فقبل الأولان ولكن  
يعتبر فيه الحقيقة في اللفظ كجبريل إلى بكر وعمر والذروة  
كالعمرين للشمس والقمر والشرف كما لا يبين للاب  
والأم وسبائي لزيادة تحقيق سمي الثالث **ثانيا** **المنش**  
**وهو** **كلانها** **تقول** جاءني الزيدان كلاهما المذكور يعني  
إذا كان المتبوع المؤنث مثنى المذكور **كلانها** للمؤنث إذا  
كان المتبوع المؤنث مثنى المذكور **تقول** جاءني الهندان **و**  
**كلانها** **والباقي** من الألفاظ التأكيد المعنوي بعد الثالثة  
المذكورة التي هي النفس والعين وكلاهما مؤنث **لغير** **المنش**



وهضمة مفردة كان ذلك المؤكد او جمعا مذكرا كان او مؤنثا  
**باختلاف الضمير** العائد الى المتبوع المؤكد **الكاين في كل نحو**  
 قرأت الكتاب كله لكن بشرط ان يكون مفردا مذكرا او كائنا  
 في **نحو** اذا كان المتبوع المؤكد مفردا سئل شاعرا نحو قرأت  
 الصحيفة كلها والكاين في **كلهم** عند كون ذلك المتبوع  
 جمعا مذكرا عاقلا نحو اشتريت العبد كلهم او القوم  
 كلهم **الكاين في كلهم** اذا كان المتبوع جمعا مؤنثا  
 نحو طلعت النساء كلهن او جمعا مذكرا لكن غير عاقل  
 نحو اشتريت الخمال كلهن وكسرت الخبز في كلهن **ونحو**  
**باختلاف الصيغة** عطف على قوله باختلاف الضمير  
 باعادة الجار والصيغة بكسرة الصاد الموحدة وفتح الياء  
 جمع صيغة مثل بيض في بيضة وبيع في بيعه في  
 الكلمات **سبوق** وعلى اي الكلمات البواقي اربع ا  
 اجمع واكتب وابتع وابضع بالهمزة او الميم **نحو** اشتريت  
 العبد **جمع** في المذكر الواحد يعني اذا كان المتبوع مذكرا ولدا  
 واشتريت الجارية **جمع** بالمد في المؤنث الواحدة يعني اذا كان  
 المتبوع مؤنثا واحدا او الجمع يعني اذا كان جمعا مذكرا عاقلا  
 جاءني الرجال جمعا او غير عاقل نحو اشتريت الجذوع جمعا  
 الا ان لم يؤكد مثل هذا الجمع والابتداء بل الجماعة بشرط ان  
 يكون مكررا **وجاءني القوم** **جمع** في الجمع المذكور يعني اذا  
 كان المتبوع جمعا مؤكدا جمعا مؤنثا وما في حكمه من جمع المذكور

لغير العاقل وجوز الاندلسي في العاقل السالم وكذا في  
 مثل اجمع وما تنفع منه اجمع كعاد الكعوب كنع واتبع بعا  
 اتبعون تبع وابيع بصعابا بصعوبن بضع وبشرك  
 هذه الالفاظ كلها في انها لا يؤكد بها الا المعارف عند البصريين  
 لان التاكيد للرفع الاحتمال عن اصل النسبة او عن عمومها و  
 ذ لا يتحقق الا في المعارف **ولا يؤكد بكل واجمع** وما يتفرع  
 منها بالضمير والصيغة وما لم يجمع من اجمع واخويرة  
 لانها فرع عن ما يذكر للاصل عن الفرع **الا في الجوز** **نحو** اذا كان  
 ذوا الاجزاء كالعبد او جمعا كالقوم اذا كانت في كل والاحص  
 الاجتماع في اجمع واخويرة لا يتحققان اي لا يوجدان الا في  
 اي في كل واحد منهما يعني يوجد في كل الكلمة وفي اجمع واخويرة  
 الاجتماع لان كلا واجمع يستلزمان التقدير بموادها و  
 صيغتهما فلا يؤكد ان الا ما يقبل الافتراق والاجتماع او في  
 اجزائه ولا حاجة الى ذكر الافراد بعد قوله ذوا اجزاء بان يقال الا  
 ذوا اجزاء وافراد بل لا يوضح ذكرها لانه يفيد جواز جلاء في  
 الانسان كلمة من غير ان يراد به الا تلك لان الكلمة مالم يلاحظ  
 افراد مجتمع ولم يصير اي الافراد اجزاء من مجموع المؤكد  
 لا يوضح تاكيده بكل اجمع لعدم وجوب شرط كونها تاكيدها و  
 هو الكلية والاجتماع ولكن يجب ان يكون تلك الاجزاء **نحو**  
 اي في مكان **يوضح افتراقها** وامتيازها **نحو** **نحو** **نحو**  
 او على المصدية اي افتراقها حسب المراد بالمتن صريحا



الحس البصر والافتراق الحس في الكلام ما يشاهد بالحس  
ثبوت الفعل لبعض دون بعض كالجزء القوم في جاني التو  
فانه يشاهد بالحس البصر ثبوت الجعي لبعض القوم دون ال  
البعض فيؤكد بكل ليعلم يقينا ان الجعي ثابت لكل فرد فرد  
واكثر باجمع ليعلم يقينا ان الجعي ثابت لكل فرد فرد واكثر  
باجمع ليعلم ان الجعي ثابت لهم دفعة في ان ولحد **او حكا**  
عطف على حسا والافتراق الحكم ما يكون الافتراق فيه حكم  
العقل بحيث لا يكون للحس البصر دخل كاجزاء العبد فانه  
بسيط لا يصح افتراقه حسا الا انه يصح حكما بالنسبة الى  
الافعال كالشراء والبيع مثل اشترت العبد او بعته فيصح  
تاكيد ح بكل واجمع ليكون في التاكيد بكل واجمع واخواته  
فائدة لان المفكدا اذا لم يكن كذلك لا يحتاج الى التاكيد  
با حدهما او بهما لانه يقال جاني زيد كله واجمع لانها اذا  
جاء كلا فلا يحتمل ان يتوجه ثبوت الفعل لبعض دون  
بعض حتى يكون في التاكيد بهما فائدة فلا يؤكد بهما الا  
ذو اجزاء **مثلا كترت القوم كلهم** وهو نظير ذي اجزاء  
يصح افتراقها حسا وهو ظاهر **واشترت العبد كله**  
اجمع وهو نظير ذي اجزاء يصح افتراقها حكما فانه  
يكون اشترت بعضه دون بعض الا انه لا يصح افتراقه  
حسا وحكما بالنسبة الى بعض كالجعي والذباب ولا يقال  
جاني العبد كله ولا ذاهب العبد كله فاني العبد قد يتجوز في

في الاشترت اي بالنسبة الى اشترت والبيع فيصح تاكيد  
اي تاكيد العبد بكل واجمع ليفيد الشمول اي شمول الاشتراد  
اي جميع اجزاء العبد في تاكيد بكل ويفيد ايضا ان الشمول  
في ان واحد ليس بمتفرق **بخلاف جاني زيد كله** واجمع  
لعدم صحة افتراق اجزاء اي اجزاء زيد بالنسبة الى الجعي  
المنسوب اليه **حسا** ولا حكما في حكم الجعي لما عرفت انه اذا  
جاء جانا فلا يكون في التاكيد بكل واجمع بالنسبة الى الجعي فائدة  
**او اكد الضمير المرفوع** لا المنصوب والجور المتصل **بشر**  
لا المنفصل باذن كان ذلك الضمير المرفوع المتصل او مستكنا  
واجبا او جانيا **بالنفس والعين** الذين هما من الفاظ ال  
التاكيد المعنوي اي اذا زيد تاكيد بهما اي تاكيد الضمير  
المرفوع المتصل بالنفس والعين فيه اشارة الى انه من ذكر  
المسبب واردة السبب مثل قوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة  
ومثل قوله واذا نودي بالمعرف باللائمة **اكد** جزاء الشرط  
ذلك الضمير اي الضمير المرفوع المتصل **او لا منصوب** على الظرف  
اي قبل كل تاكيد بالنفس والعين **بمنفصل** متعلق بضمير  
مرفوع منفصل لما ياتي ثم يؤكد ذلك الضمير المرفوع المتصل  
بالنفس والعين كمن بشرط ان يضاف كل واحد منهما  
الى ضمير المفكدا ليعلم انها يتوكد ان كان الضمير للتوكد مخاطبا  
يضاف الى المخاطب اما بارت **مثلا ضربت انت نفسك**  
او عينك واما مستكنا مثل **ضرب انت نفسك** او عينك



وان كان مستكنا ايضا فاما بارز نحو ضربت انا نفسي  
 زيدا واما مستكنا نحو اضربت انا نفسي زيدا وان كان غائبا  
 فيضاف ايضا اليه مثل زيد ضرب هو نفسه فنقلت  
 المضاف الى المحاطب تأكيد لتأثير المتصل بالمحاطب الذي  
 في ضربت بعد تأكيدها اي تاد الضمير بضمير منفصل وهو قوله  
 انت اذ لو لا ذلك اي لانه لو لم يكن يؤكد الضمير المرفوع المتصل  
 بالمنفصل للتبسيب التأكيد بالفاعل اي لم يعلم ان الكلام مفعلي  
 على التأكيد او لا اذا وقع اي النفس والعين تأكيد مستكن  
 جواز كان نحو زيد اكرمني هو نفس او عينه او وجوبا  
 نحو تكريم انت نفسك او عينك فلو لم يؤكد الضمير لكان  
 المستكن في اكرمني بضمير مرفوع منفصل اي بقوله هو  
 ولم يقل زيد اكرمني هو نفسه بل يقال زيد اكرمني نفسه او  
 عينه لا تبس نفسه الذي هو التأكيد بالفاعل في العلم ان  
 هذا الكلام كلام مؤكد يجب ان يعمل بفهمه ويعتمد عليه  
 او انه خال عن التأكيد فيعمل للصدق والكذب كما هو شأن  
 الخبر الخالي عن التأكيد فوجب ان يؤكد او لا بالضمير المرفوع اليه  
 المنفصل ثم بالنفس والعين حتى يعلم بيقين انه كلام مؤكد  
 يعتمد عليه ولما وقع الالتباس اي التباس التأكيد بالفاعل او  
 الكلام المؤكد بغيره في هذه الصورة في صورة كون الضمير  
 المرفوع مستكنا لا بارزا جرى مجرى المفعول بقرينة الطلب اي  
 الضمير المرفوع المتصل البارز عليه او على مثل هذه الصورة

وجوب التأكيد بالمنفصل او لا فيما ليس ايضا ليظهر ليظهر اليه  
 وانما قيد الضمير المرفوع احتراز عن الضمير المنصوب والمجور  
 كما اشترط الجواز تأكيد ضمير المنصوب والمجور بالنفس والعين  
 بلا تأكيدها اي بلا تأكيد الضمير المنصوب المتصل بالضمير المنصوب  
 المنفصل وهذا من باب التغليب والافعال المجور لا منفصل  
 له لانها ليس كما الجوز مما اتصل كالمرفوع كونهما فصلة يتم  
 الكلام بدونهما ولانه يجب الا بارز فيهما حيث لا يستلزمان  
 حتى يجب التأكيد في المستكن لا لتبسيب وسجل البارز عليه طرد  
 الباب كما في المرفوع نحو ضربتك نفسك وعينك في المنصوب  
 ومرويت بك نفسك وعينك في المجور لعدم التباس  
 او لعدم التباس التأكيد الذي يكون بالنفس والعين بالمفعول  
 والمضاف اليه لما عرفت انها لا يستلزمان كالمرفوع والاختصاص  
 مقرر في الكلام وقيد ايضا بالمتصل احتراز عن الضمير المرفوع  
 المنفصل لجواز تأكيد الضمير المرفوع المنفصل سواء كان  
 مستكنا او مخاطبا او غائبا بالنفس والعين بلا تأكيد اي التأكيد  
 الضمير المرفوع المنفصل بمنفصل اي بضمير مرفوع منفصل من  
 جنسه وقوة نحو انت نفسك او عينك قائم انا نفسي  
 او عيني حاضر وزيد هو نفسه وعينه حاضر لعدم التباس  
 اي لعدم التباس التأكيد بالضمير المؤكد لانه لما كان منفصلا  
 بارزا كان كالمظهر في الاستقلال وعدم الالتباس فلا احتياج  
 الى التأكيد والاختصاص مط وانما قيد هذا التأكيد يعني انما



بالنفس والعين ولم يبينه مطلقا الجواز تأكيد الضمير المرفوع المنفصل  
 بكل واجمع وما يرفع منها لان كل واحد منها غير مستقل لانه لم  
 يوجد في سعة الكلام ما يسند اليه الفعل بالاستقلال فلا يقال  
 في سعة كلامهم واجمعون بل لا تأكيد بالمنفصل اي من غير  
 تأكيد الضمير المرفوع المتصل بالضمير المرفوع المنفصل نحو جاءوا  
 القوم جاء في كلامهم واجمعون بل لا تأكيد حيث لا يقال التقدم جاءوا  
 كلامهم اجمعون لعدم التباس التأكيد بالفاعل الذي هو الضمير  
 المرفوع المرجع الى القوم لان لفظة كذا واجمعين يليان العوامل  
 قليلا فنب على التمييز او على المصدرية يعنى لا يقوان فاعل لا  
 لفعل فلا يقال القوم جاء كلامهم واجمعون وانما جاء كلامهم القوم  
 او جاء جميع الرجال بخلاف النفس والعين فانها يقوان  
 فاعلا بالنفس ما يقلا زيد جاء نفسه او جاء بنفسه برفلا بد  
 من التمييز بين كونهما تأكيد او فاعلا فانها يليان ان يقوان  
 بعد حيا على الفاعلية كثيرا يعنى يوجد في كلامهم تأكيد الضمير  
 المستكن فلولم يؤكد او لا بالمنفصل لا التباس التأكيد بالفاعل  
 كما عرفت سابقا **واكتع** مبتدأ **واخوانه** اي اخواته اكتع بالرفع  
 عطفا عليه لان رفع التثنية بالالف والنون سقطت النون  
 بالاضافة الى الضمير كالمسوق يعنى ابتع وابضع اي هؤلاء  
 الكلمات **انواع** بفتح الهمزة جمع ابتع كفرنس وافرانس على  
 ما هو المشهور يعنى المشهور ان فعلا متحررا العين  
 ان يجمع على افعال كما صورناه لك وساكن العين ايها الاله

مثل قول واقول ولان المبتدأ متعدد بالعطف فينبغي ان يكون  
 خبر جمعا لا بكسر الهمزة معد راتب ولا بالفتح ايضا جمع تابع  
 فان جمع فاعل على افعال مختلف فيه **لا يجمع** متعلق بقوله ابتدأ  
 يعنى يستعمل هذه الكلمات الثلاث اعنى اكتع وابضع واتبع  
 بتبعية لا يجمع الذي هو في الاصل مما هذه الكلمات **لا يجمع**  
 لا بالاصالة اي لا يستعمل في معنى التأكيد بالاصالة بل لا يجمع  
 فيه تبعا لاجمع كونه اي كونه اجمع اول منها اي من هذه  
 الكلمات الثلاث على المقصور اي كونه دالة اجمع على ما  
 هو المقصور منها نائبة عن دالة هذه الثلاث وهو المقصور  
 للجمعية لان اجمع يدل عليها بالمادة والمصنف معا ولان له  
 معنى عند عدم كونه تأكيد وهو للجمعية دون غيرها  
 فيكون ادل منها على المقصور واذا كان الامر كذلك **فلا**  
**يتقدم** يعنى اكتع يعنى اكتع واخوانه يعنى ابتع وابضع  
 في الذكر والترتيب عليه اي على اجمع لواجتهت هذه الكلمة  
 الكلمات الثلاث **معد** اي مع اجمع لانه يلزم منه تقديم الضمير  
 على الاصل والادنى على الاقوى وهذا هو المقبول فينبغي ان يأتى  
 اجمع مقدما في الذكر والترتيب عليها **ذكرها** مبتدأ اي ذكر  
 اكتع مع اخواته يعنى اكتع وابضع **دونه** اي دون ذكره  
 يعنى من غير ان يكون اجمع مؤكدا **ضعيف** خبره فلا يقال  
 جاني القوم اكتعون وابتعون وابضعون بدون ذكر اجمعون الا  
 على ضعيف لعدم ظهور دالتها اي دالة هذه الكلمات الثلاث على



على معنى الجمعية المقصودة من هذه كالمسبق وللزوم ذكر ما من  
 شأنه التبعية بدون الاصل بمعنى يلزم ذكر الفرع بدون  
 الاصل والتابع بدون المتبوع وهذه مخالفة لما اتفق عليه  
 الجمهور وفي الرضى واعلم انك لو اردت الجمع بين الفاظ التاكيد  
 قدمت النفس ثم العين ثم الكل ثم اجمعون ثم اخوانه من الله  
 اكتمين الى الله ابتغين فتقديم النفس على الصفات الاولى اما  
 تقديم النفس على العين فلان النفس لفظ موضح لما هيته  
 حقيقة ولفظ العين مستعار لها مجازا من الجارية للخصومة  
 واما تقديم لفظ الكل على اجمع فلكونه جامعا او ابتاع المشتق  
 الجاهل الى هنا كلامه **البدل** اوردته عقب التاكيد  
 لمناسبة كونه ضد الله في المقصود لان المقصود به هنا الثاني و  
 ثم الاول والثاني للتقريب والشمول وهو في اللغة الجمع الخلق عند  
 المشع وفي الاصطلاح ما ذكره المحقق والمناسبة بينه ظاهرة **تابع**  
 جنس يشمل التوابع كلها **و** **ما ينسب** بمعنى للفعول **المتبوع**  
 اي يقصد النسبة اليه اي الى التابع فيه اشارة الى ان الطرف متوقف  
 بالمقصود لان عند وجود شرطه عمل يكون بمعنى المضارع الجهول  
 بنسبة ما ينسب الى المتبوع بحذف المضاف **و** **ندى** دون المتبوع  
 ظرف او حال اي حال كونه مجاوزا عن المتبوع اي ليكون النسبة  
 الى المتبوع اي النسبة لما خوفة في الكلام المنادية او ايقاعية  
 او اضافية مقصودة ابتداء منصوب على الظرفية اي مقصودة في  
 اول النسبة بنسبة ما ينسب اليه اي الى المتبوع لانه اذا كان كذلك

فلا يحتاج الى الابدال من ذلك المتبوع المحصول المقصود بل يكون المنادية  
 الى المتبوع توطئة وتعميد او مقدمة للنسبة الى التابع حقيقة  
 كما في الابدال الثلاثة او حكما كما في بدل الغلط فانه وان لم يحل  
 توطئة حقيقة بل كان سبق لسانه لكنه في حكم التوطئة فانه  
 في حكم الساقط ايضا وموجب التقريب والتمكين في حق البدل  
 وانما كانت توطئة ليكون في النسبة اولا ايهام واجمال وثانيا  
 تقدير وتفصيل ليكون النسبة في ذهن السامع اوقع واثبت  
 سومكان ما ينسب اليه المتبوع للتوطئة مسندا او غير **يعنى**  
 المنادية مثل جاني زيد اخوك او ايقاعية نحو ضربت زيدا  
 اخاك او اضافية نحو ضربت بزيد اخيك واحترز المحقق بقوله  
 في التعريف مقصود بما ينسب الى المتبوع عن التوابع الثلاثة النعت  
 والتاكيد وعطف البيان لانها اي لان هذه التوابع الثلاثة ليست  
 مقصودة بما اي بنسبة ما ينسب اليه اي الى المتبوع بل المتبوع مقصود  
 بالاصالة والاستقلال وانما جئنا بالتابع فيه للايضاح والتقريب  
 وبقوله دون احتراز عن العطف بالحرف فان المتبوع اي  
 المعطوف عليه فيه اي في العطف بالحرف مقصود بما اي بنسبة  
 ما ينسب اليه اي الى المتبوع مع التابع والمقصود بالنسبة من البدل  
 والمبدل منه هو الثاني لا الاول فافترقا ولا يصدق لخذ اي خذ  
 البدل على المعطوف بل سواد كان في كلامه موجب نحو جاني زيد  
 بل عمرو او كلامه سالب مثل ما جاني زيد بل عمرو لان متبوعه  
 اي لان متبوع المعطوف ببل مقصود بالنسبة ابتداء ثم بدله

دبة



أي ظهر له حكم غير الحكم الأول أو لا غير رأى الأول فاعرض عندك  
عن هذا الحكم أو الرأى وقصد المعطوف وعطف به بيل فكلما هم إلى المعطوف  
المعطوف والمعطوف عليه بيل مقصودان بهذا المعنى يعنى الأول  
مقصود بالنسبة من غير أن يكون توطئة وتعميد الثاني والثاني  
مقصود بها أيضا ولكن بالسكوت عن الأول في الاعراض عنه  
لفظا ومعنى فيكون كلاهما مقصودين بالنسبة بخلاف البديل  
فألقى الأول فيه ليس بمقصود بهما بل ليس إلا للتوطئة والتعميد  
فإن قيل هذا الحد أي حد البديل لا يتناول أي لا يكون شاملا  
البديل الذي وقع بعد الأيعنى البديل الذي وقع بعد الأفي كلام  
غير موجب والحال أن المشتكى منه مذكور لما عرفت سابقا  
في بحث المشتكى بالأشياء ما قام أحد الأزيد وما ريت أحدا  
زيدا وما ريت بأحد الأزيد فإن زيدا في هذه الأمثلة بديل من أحد  
بديل البعض من الكل جملا على لفظه والحال أنه ليس نسبة ما  
نسب إليه إلى أحد من عدم القيام ببيان ما في قوله ما نسب  
مقصودة خبر ليس بالنسبة إلى زيد لأن النسبة القيام إلى أحد  
مقصودة نفيًا وإلى زيد إيجابًا والشرط في البديل أن يتخذ أحد  
النسبتان في الإيجاب والسلب فلا يصح أن يكون بديلا بل  
النسبة المقصودة بنسبة ما نسب إلى أحد وهو مبدل  
نسبة القيام إلى زيد الذي هو البديل وهما ليس كذلك  
قلنا أن النسبة في الأول سلبا وهي عدم القيام وفي الثاني إثباتا  
وهو القيام فلم يوجد شرط البديل وهو اتحاد النسبة فلم يكن التعريف

جامعا قلنا ليس الشرط في البديل اتحاد النسبة الشخصية بل  
الشرط اتحاد النسبة الجنسية لأن ما نسب إلى المتبوع ههنا أي  
في المشتكى الذي يختار فيه البديل القيمة فإنه إذا كان نسب إلى المتبوع  
جنس القيمة لكن نفيًا ونسبة القيمة بعينه أي حال كون القيمة  
معينة بجنسها إلى التابع مقصودة ولكن إثباتا فيكون فيها نسبة  
في الأول سلبا وفي الثاني إيجابا وذلك القدر لا يضر للبديلية  
فيصدق على زيد أنه تابع مقصود بنسبة ما نسب إلى المتبوع يعني  
يصدق عليه تعريف البديل وإذا صدق الحد صدق المحدود وأيضا  
فإن النسبة الماخوذة في الحد أي في حد البديل العتم من أن يكون ربط  
بطريق الإثبات فيها أو النفي فيها والإثبات في أحدهما والنفي في الآخر  
ككونهما مذكورة فيه مطلقا والمطلق يقبل التعميم ومع هذا يوجد  
الاتحاد في جنس النسبة مع قطع النظر من أن يكون بالإيجاب  
أو السلب ويمكن أن يقصد بنسبة ما نسب إلى شيء نفيًا  
إلى شيء آخر إثباتا مثلاً يمكن أن يقصد في المثال المذكور نسبة القيام  
الذي نسب إلى أحد نفيًا نسبة ذلك القيام إلى زيد إثباتا لما مر  
غير مرة ويكون الأول توطئة إلى الثاني يعنى يكون النسبة إلى الأول  
توطئة للنسبة إلى الثاني باعتبار جنس النسبة لا شخصها  
**وهو** أي البديل أربعة أنواع وقيل في وجه المحصر أن  
البديل لا يخلخ أي لا يخلو إما أن يكون عين المبدل منه لولا  
فإن كان الأول فهو الأول والأفلاخ أن يكون بعضه أو لا وأن  
كان فهو الثاني والأفلاخ أما أن لم يكن اجنبيا عن المبدل منه



اولا وان كان فهو الثالث وان كان الاول فهو الرابع فالجواب على  
 قيل في وجهه وجوها آخر فليطالع في المطولات فهذا تقسيم  
 الجنس الى اقسامه كنسبته للحيوان الى الانسان والفرس والابل  
 يعنى كل الى الجزئيات لا الكل الى الاجزاء **بداكل** الى بدل هو كل المبدل  
 اى عينه ولكن يجب فيه موافقة المتبوع في الافراد والتشبيه و  
 الجمع والتذكير والتانيث فقط لا التعريف والتكثير كما سبق **وبدل**  
**البعض** اى بدل هو بعض المبدل منه يكون جزء منه فالإضافة اى  
 الاضافة الى الكل او البعض فيهما ان في هذين النوعين مثلهما اى مثل  
 الاضافة التى هي خاتم فضة يعنى يشبه الى ان الاضافة بيانية لصحة  
 حمل المضاف اليه فيهما على المضاف كما يقال الخاتم فضة يقال المبدل على المبدل  
 او بعضه **وبدل الاشتغال** اى بدل مسبب غاليا وانما قال غاليا ليدل على  
 عند مثل اعجنى بدمه او حننه لان طلب فيه اشتغال بمعنى  
 ان يكون البدل مسببا للمبدل منه فيه محل محيط بالبدل  
 وهو حال فيه عن اشتغال احد المبدلين على الاخر انما يكون  
 اشتغال المبدل على المبدل منه يعنى يكون البدل شاملا للمبدل منه  
 محيط له وينتقل بانتقاله نحو سلب زيد فوبه لان التوب  
 شامل لزيد ومحيط به او بالعكس يعنى يكون المبدل  
 شاملا له او محيطا اياه اما ان ينتقل بانتقاله مثل اعجنى  
 زيد عملة فان جسم زيد شامل لعملة او محيط اياه وينتقل  
 بانتقاله واما لا ينتقل بدخوليه مثلونك عن الشجر الحريم  
 قتال فيه فان الشجر يشتمل القتال الذى فيه لان الرومان يشتمل

ويحيط الافعال التى حلت فيه وفعلت فيه ايضا ولكن لم ينتقل  
 بانتقالها **وبدل الغلط** اى بدل مسبب عن الغلط الذى  
 هو مسبب البدل فيكون الغلط في المبدل منه لافى البدل لما ان  
 الغلط سبب فسمى باسم السبب وذلك كثير لان المتكلم  
 اراد ان يقول مررت بحمار فسبق لسانه فقال مررت برجل  
 مكان بحمار ثم بدل تداركه فقال حمار فيكون الغلط في المبدل  
 منه لافى البدل كما قلنا آنفا فالإضافة اى ضافة البدل الى المتكلم  
 والغلط في النوعين الاخيرين من قبيل اضافة المسبب الى  
 السبب لما قلنا ان الاشتغال سبب للبدال والغلط كذلك  
 سبب له لادنى ملازمة اى لادنى علاقة وحى كون احدهما  
 شاملا للآخر او كون الاول محلا للثاني في الاشتغال والملازمة  
 السببية فيهما ولم يكن الاضافة فيهما بيانية ايضا لعدم صحة  
 الحمل اما في الغلط فظاهر واما في الاشتغال فلا تله لا يصح حمل  
 المضاف اليه على المضاف وقيل بدل الغلط لا يقع في صحيح الكلام  
 لانه انما يصدر من غير رؤية وفكر الا اذا قصد المبالغة فيه  
 فيوردح مثل هندو بنجته بدر شمس كانه اخطاف  
 التشبيه فتداركه **فالاول** اى البدل المحل فيه اشارة الى ان  
 اللام العهد للتاريخ او معينة عن الاضافة **مدلوله بدل**  
**القول** لم يقل مدلوله بالاضافة الى الضمير اظهاها للخبرة اذ لو  
 قيل كذلك يرجع الضمير الى امر واحد مع ان المراد ليس كذلك  
 يعنى يتخذان اى البدل والمبدل منه ذاتا يعنى ان الذات الذى دل عليه



البديل هو الذات الذي دل عليه المبدل منه لا غير لان يتحد مفهوما  
 هما لانه لا يلزم اتحاد مفهوميهما بل قد يكون مخوفاً بغير  
 اياه كثيراً ما لا يكون ليكونا الى البديل والمبدل منه مترادفين  
 لاتحادهما مفهوماً نحو جاري زيد اخوك فزيد واخوك  
 وان اختلفا مفهوماً لان مفهوم الاخ غير مفهوم العلم  
 لان مفهوم الاول بالنسبة ومفهوم الثاني الشعبية  
 الحمد لله على التمام وعلى نبينا الصلوة والسلام  
 قد وقع النزاع عن تسويد هذه الخاشية  
 المباركة في يوم الاربعاء بعد القصر في  
 اواسط من شهر محرم الحرام من  
 شهر ربيع كسج وثمانين ومائة

بعد الف

عنه  
١٧





<b>SÜLEYMANİYE O. KÜTÜPHANESİ</b>	
Kismi .	Kilis Ali Paşa
Yeni Kayıt No	
Eski Kayıt No.	910 / 929
Yazıt No.	